٢٥٥٦٥

المملكة العربيّة السعوديّة
وزارة التّعليم العالي
الجامعة الإسلاميّة
كلّيّة اللّغة العربيّة
قسم اللّغويّات

المُحَاكَمَةُ بين المُفَسِّرِينَ

أبي حيَّان وابنِ عطيَّة ومحمودِ الزَّمخشريِّ

لأبي زكريَّا يحيى بنِ محمَّد الشَّاويِّ المتوفَّى سنة ١٠٩٦هـ

من أوَّل الكتاب إلى نهاية سورة يوسف

تحقيق ودراسة

ناجي بن محمَّدو بن حين بن عبد الجليل

رسالة علميَّة لنيل درجة العالميَّة العالية «الدُّكتوراه»

إشراف

فضيلة الدُّكتور/ محمَّد بن حمود الدَّعْجَانِيِّ

عام ١٤٢٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمـــــــــــــــة

إنَّ الحمد لله نحمـده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بـا لله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده ا لله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلِل فلا هاديَ له، وأشهدُ أن لاإله إلا ا لله وحدَه لاشريك له، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله ﷺ.

وبعد: فإنَّ ا للهﷻ شرَّف اللغة العربية بالقرآن الكريم، وحفظها بـه، فصارت لغة المسلمين قاطبة، وكان مِن مَنِّ ا لله عليَّ أن شرَّفني بالانتساب إلى قسم اللغويات لأكون خادما لهذه اللغة الشريفة، فله الحمد على نعمه التي لاتحصى.

وقد وفَّقني ا للهُ فقُمتُ بتحقيق كتاب «**المحاكمة بين المفسِّرين أبي حيَّان وابنِ عطية ومحمودِ الزمخشري**» إلى نهاية سورة يوسف عليه السلام، للشيخ يحيى بن محمد الشاوي، المتوفى عام ستة وتسعين بعد الألف من الهجرة النبوية.

وترجع أهميةُ هذا الكتاب إلى أمور منها، أنَّ الكتاب جمعٌ لمسائلِ اعتراضِ أبي حيَّان على الزمخشري وابن عطيَّة في تفسيره البحر المحيط، وهو من أهمِّ الكتب التي طبَّقت القواعد اللغوية على الآيات القرآنية واستحضرت القراءات والشواهد والشروطَ الدقيقة لقضايا العربية.

و غالبُ هذه الاعتراضاتِ هو من قضايا العربيةِ الدقيقةِ التي تختلف فيها وجهاتُ نظر العلماء الكبار.

ومن تلك الأمور أنَّ المؤلِّف كان من علماء عصره البارزين، الذين اشتهروا بالتفوُّقِ في علوم العربية.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ عنوان المخطوط عند تقديمه للتسجيل كان «المحاكمات بين أبي حيَّان والزمخشريّ وابن عطيَّة»، وقد تمَّ التنبيه حينئذ إلى اختلاف العنوان في فهارس المخطوطات وكتب التراجم، مما استدعى وضع مبحث خاص لضبط اسم الكتاب، وكان المجلس العلميُّ الموقَّر قد وافق على تسجيل الموضوع بالعنوان المعروض عليه، مع تأكيده على ضرورة تحرير العنوان، وهو ما قام به الباحث، فبعد الحصول ـــ

بعون الله وتوفيقه ـ على جميع مخطوطات الكتاب تمَّ التوصل إلى اعتماد العنوان الجديد.

هذا وقد جاء هذا البحث في قسمين:

القسم الأوّل: قسم الدراسة، ويتضمَّن تمهيداً وفصلين على النحو التالي:

التمهيد: وفيه مبحثان:

الأوَّل: عرضٌ موجز لمراحل التفسير النحوي، وأهمِّ كتب معاني القرآن وإعرابه.

والثاني: تعريف موجز بالزمخشري وابن عطية وأبي حيَّان.

الفصل الأوَّل: التعريف بمؤلِّف الكتاب، ويشتمل على المباحث التالية:

- عصره
- حياته: عن اسمه ونسبه ومولِده ووفاتِه.
- طلبُه العلم، وشيوخُه وتلاميذه.
- مكانته العلمية وآثاره.
- شعره.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب، وفيه المباحث التالية:ـ

- ضبطُ اسم الكتاب وتوثيقُ نِسْبتِه إلى المؤلِّف.
- مصادر المؤلِّف.
- شواهده.
- منهجه.
- تقويم الكتاب.
- وصْف النسخ الخطِّية.
- منهجي في التحقيق، وهو على النحو التالي:

١- كتبت النصَّ معتمداً على القواعد الإملائية الحديثة، و وضعت ما يحتاج إليه من علامات ترقيم، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظه.

٢- نسخت الأصل وقابلته ببقيَّة النسخ معتمدا على طريقة التلفيق بين النسخ.

٣ – إن زدت في المتن ما رأيته ضروريا وضعته بين معكوفين.

٤ – قمت بتصحيح الأخطاء النحوية الواضحة.

٥ – جعلت الآيات التي فيها الإعراب بداية فقرة، وكان المؤلِّف يبدؤها بعبارة «قوله تعالى»، وجعلت للفقرة رقماً، وأتبعت الآية بذكر رقمها في السورة.

٦ – أشرت إلى مواضع الآيات في سورها، وخرَّجت القراءات من كتبها الأصلية.

٧ – قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة.

٨ – عزوت الشواهد الشعرية إلى قائليها، وخرَّجتها من مظانِّها.

٩ – خرَّجت الأمثال من كتبها، وبيَّنت مضرب المثل باختصار.

١٠ – اعتنيت بتخريج أقوال العلماء من كتبهم أو من مظانها الأخرى.

١١ – وثَّقت القضايا العلمية التي ذكرت في الكتاب.

١٢ – ترجمت للأعلام المذكورة في المتن ترجمة موجزة.

القسم الثاني: ويتضمَّن النصَّ المحقَّق.

ثم أتبعت ذلك بوضع فهارس مفصَّلة لمحتويات هذا الكتاب تعين القارئ على الوصول إلى بغيته.

هذا وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان للجامعة الإسلامية ممثَّلة بقسم اللغويات على ما قدَّمته لي في سبيل مواصلة دراستي العليا، وإكمالِ هذا البحث، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الكريم فضيلةِ الدكتور محمدِ بن حُمودٍ الدَّعجاني ـ أدام الله في النِّعمة والعافية حياتَه ـ الذي تكرَّم بالإشراف على هذه الرسالة على ما أَوْلاني من عناية ورعاية، وعلى توجيهاته ونصائحه التي كنت وسأظل في أمسِّ الحاجة إليها، وأشكرُه على سعة صدره، ومعاملتِه الأبويةِ وتشجيعه، والله أسألُ أن يجزيَه على ذلك خيرَ الجزاء.

كما أشكر كلَّ من قدَّم إلي عونا في سبيل إكمال هذا البحث من أساتذتي الكرام أوزملائي، وكلَّ الذين يمُنُّون عليَّ بصحبتهم، وأخص بالذكر الذين ساعدوني في

الحصول على نسخ المخطوطات، وهم: سعادة الدكتور داود آيدُزْ الأستاذُ بكلية الإلهيات بمدينة أدبزار بتركيا، وسعادة الدكتور عبدُ الحميد بيريشِكْ الأستاذُ بجامعة عِشْقَ أبادَ في تُركْمانِستان والباحث السابق بمركز البحوث الإسلامية بإستانبول، والدكتور الأمينُ بن يوسف المبارك، والشيخ عبدُ الرحمن بن عيسى الحازمي.

كما أشكر طابع هذه الرسالة الأخ أحمد بن سِيد الحسين على جهوده المخلصة.

هذا وقد حاولت إخراج هذا الكتاب على الوجه اللائق، وآمل في أن أكون قد وُفِّقت، وأقدِّمه غير مبرّإ من غفلة ولا نُقصان، فماكان من حسنةٍ فمِن الله، وما كان من تقصير فمن عجزي وضعفي، والله المستعان.

وأسأله جلَّ جلاله أن يتقبَّلَه منّي، وأن يوفِّقني للخير دائماً، ويرزقني حُسن الخاتمة، إنَّه قريب مجيب، وله الحمد في الأولى والآخرة، وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

التمهـــــــــــــــــيد

وفيه مبحثان:

المبحـــث الأوَّل: عـرض موجـز لمراحـلِ التفسـيرِ النحـويِّ.
الفـرق بـين كتـب معـاني القـرآن وإعرابـه.
المؤلِّفـــون في معـــاني القـــرآن.
المؤلِّفـــون في إعـــرابِ القـــرآن.

المبحـــث الثاني: تعريـــف موجـــز بالزمخشـــريِّ
وابـــن عطيَّـــة وأبـــي حيَّـــان.

المبحـــث الأوَّل:

أوَّلا:ـ مراحلُ التفسيرِ النحويِّ:

لقد شاءت إرادة الله نزول القرآنِ بلسان العرب قـوم النبي ﷺ جريـا علـى السـنة الكونية ﴿**وما أَرسلنا من رسولٍ إلا بلسانِ قَومِه ليبيِّـنَ لهم**﴾[1]، وخـاطَبَ سـبحانَه وتعالى بهذه الرسالة الأمم كُلَّها ولم يجعلها خالصة للعـرب؛ لأنَّهـا خاتمـة الرسـالات، فقال سبحانه وتعالى ﴿**وما أَرسلناكَ إلا كافَّة للناسِ بَشِيرا ونَذِيراً ولكنَّ أكثرَ الناسِ لايَعْلَمون**﴾[2].

وهكذا صارت اللغة العربية لغةَ المسلمين أجمعـين يحتـاجون إليهـا في معرفـة دينهـم والتَّفقُّـه فيـه، فكـانت الحاجـة ماسَّـة بعـد عصـر الصحابـة إلى تدويـن قواعـد العربيـة وأساليبِ العرب في البيان لتكون عونا على فهم الكتاب والسنَّة، وتطوَّرت الدراسات اللغوية منذ نقط أبي الأسود الدؤلي للمصحف، وأخَذ كلُّ جيلٍ يضـع لبنـاتٍ في هـذا الصرح خدمة للدين وتمكينا للناس مـن فهمـه علـى الوجـه الصحيـح؛ وذلـك بتفسـير أساليب القرآن وتوضيح معناها من خلال ربطها بما يماثلها من أساليب العرب، وهـذه الطريقة تغلق الباب أمام تأويلات أهل الباطن وشطحات أهل العقل، يقول أبـو حيَّـان في مقدِّمة تفسيره[3]: «وتجنَّبت كثيراً من أقاويلهم ومعانيهم ـــ يقصـد الصوفيـة ـ الـتي يحمِّلونها الألفاظ، وتركت أقـوال الملحديـن الباطنيـة المُخرِجـين الألفـاظ القريبـة عـن مدلولاتهـا في اللغـة إلى هذيـانٍ افْتَرَوْه علـى الله تعـالى وعلـى عليّ كـرَّم الله وجهـه وذرِّيته، ويسمونه علم التأويل، ... وهذه الطائفة لايلتفت إليها».

١- إبراهيم/ ٤.

٢- سبأ/ ٢٨

٣- البحر المحيط ١/١٣.

وقد قال الإمام الشافعي[١]: ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لِتركهم لسانَ العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاليس.

وقال ابن حزم: «لايجوز أن يُفسَّر كلام اللَّه تعالى إلا بكلامه، أو بكلام رسوله ﷺ أو بلغة العرب التي أخبر اللَّه تعالى أنه بها أنزل القرآن».[٢]

ومن هنا كان اعتماد كثير من العلماء في تفاسيرهم على الجانب اللغوي، هذا وقد مرَّ التفسير النحوي قبل العصر الحديث بمراحل خمسة هي[٣]:

- المرحلة الأولى: تمثِّلها كتب «معاني القرآن»، ومؤلِّفوها هم أئمَّة النحو الأوائل، وحجَّةُ كلِّ محتجٍّ في النحو ومباحثِه، فهي المرحلة التي بنى عليها اللاحقون من المفسِّرين المهتمِّين بالبحوث النحوية والاحتجاج للقراءات.

- المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي استند فيها التفسير على الأثر واللغة معاً، مع الاهتمام بالمعارف الإسلامية الأخرى خصوصا الشرعية والعقدية منها.

وتتميَّز بالأخذ من الأولى مباشرة وتطويرها، وتمتاز في مجموع رجالها بأصالة التفكير النحوي والتعمُّق فيه وبالتطوُّر بالمنهج اللغوي في التفسير إلى مداه على يد خاتمة هذه المرحلة الزمخشري المتوفى ٥٣٨هـ، ومن رجالها ابن جرير الطبري المتوفى ٣١٠هـ، وأبو الحسن الحَوْفي المتوفى ٤٣٠هـ، وأبو الحسن الواحدي المتوفى ٤٦٨هـ.

- المرحلة الثالثة: وفيها ظهر أئمَّة كبارٌ في التفسير، تُعدُّ تفاسير بعضهم موسوعاتٍ شاملةً لكثير من ألوان المعارف الإسلامية، ورغم هذا التوسع والشمول فإنه يغلب لونٌ من هذه المعارف على الكتاب على حسب ثقافة المؤلف.

وليس في تفاسير هذه المرحلة ما تغلب عليه الصبغة النحوية، أو يعدُّ مؤلفه من أئمة النحو البارزين فهم يعتمدون في ميدان التفسير النحوي على كتب المرحلتين السابقتين

١- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي ص ١٥، عن القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ١٣٥.

٢- المُحلّى ٨/٢٨٨.

٣- ينظر: النحو وكتب التفسير ٥٦٣- ٥٦٩.

في الاختيار والترجيح، ومن رجال هذه المرحلة ابن عطية المتوفى ٥٤١هـ، وأبو علي الفضل الطبرسي المتوفى ٥٦١هـ، وفخر الدين الرازي المتوفى ٦٠٦هـ.

- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة التقويم والنقد لكل المراحل السابقة، والعودة إلى المنهج اللغوي، وتقوم هذه المرحلة أساساً على أبي حيَّان الأندلسي المتوفى ٧٤٥هـ، ولايملك الباحث إلاَّ أن يعدَّه مرحلةً متميِّزةً؛ لإمامته في النحو ومنهجه الشامل في البحر المحيط، الذي يقوم على العودة إلى المنهج اللغوي، وعلى حشد أقوال أئمَّة النحو الكبار، وعلى الاختيار والترجيح، وعلى جمع القراءات جمعا واسعا والاحتجاج لها والدفاع عنها، فلا يمكن وضعُه في المرحلة الثالثة، وهو أبعد ما يكون عن المرحلة اللاحقة له.

ومن رجال هذه المرحلة: أبو الحسين بن أبي بكر الكِندي المالكي المتوفى ٧٤١هـ، صاحب «الكفيل بمعاني التنزيل».

- المرحلة الخامسة: وهي مرحلة التقليد بالاختصار والجمع، وتتميّز بأسلوب الحواشي، والدوران حول تفاسير السابقين في المرحلتين الثالثة والرابعة وبخاصة تفاسير الكشاف والبيضاوي والنسفي.

ومن رجالها: شهاب الدين السِّيواسي المتوفى ٨٠٣هـ، وعبد الرحمن الثعالبي المتوفى ٨٧٥هـ، وأبو السُّعود المتوفى ٩٨٢هـ، والشهاب الخفاجي المتوفى ١٠٦٩هـ، و «الجمل» سليمان العجيلي المتوفى ١٢٠٤هـ.

ثانيا:ـ الفرق بين كتب «معاني القرآن» وكتب «إعراب القرآن».

يُعدُّ عمل أبي جعفر النحاس ـ المتوفى ٣٣٨هـ ـ بالنسبة لنا أظهرَ عمل يفصل بين «معاني القرآن» و «إعراب القرآن»؛ حيث قال في مقدِّمته لمعاني القرآن[1]: «فقصدت في هذا الكتاب تفسير المعاني، والغريب، وأحكام القرآن والناسخ والمنسوخ عن المتقدمين من الأئمَّة.

١- ١/٤٢-٤٣.

وأذكر من قول الجِلَّة من العلماء باللغة العربية وأهل النظر وما حضرني، وأُبَيِّن من تصريف الكلمة واشتقاقها إن علمت ذلك، وآتي من القراءات بما يحتاج إلى تفسير معناه وما احتاج إليه المعنى من الإعراب، وبما احتجّ به العلماء في مسائل سأل عنها المجادلون، وأبيِّنُ ما فيه حذفٌ أو اختصارٌ، أو إطالة لإفهامه، وما كان فيه تقديم أو تأخيرٌ، وأشرح ذلك حتى يتبيَّنه المتعلِّمُ وينتفع به كما ينتفع العالم».

فركّز هنا أوّلا على جانب المعنى فهو تفسير وتوضيح يعتمد على اللغة، ولا يذكرُ الإعراب إلا بقدر الحاجة إليه، فهو في درجة تالية للمعنى مؤكِّدٌ له ومؤيد.

وقال في مقدِّمة إعراب القرآن[1]: «هذا كتاب أذكر فيه ـ إن شاء الله ـ إعراب القرآن، والقراءات التي تحتاج أن يُبَيَّن إعرابُها والعللُ فيها، ولا أُخليه من اختلاف النحويين، وما يحتاج إليه من المعاني، وما أجازه بعضُهم ومَنَعَهُ بعضُهم، وزياداتٍ في المعاني وشرح لها، ومن مجموع اللغات، .... وقصدُنا في هذا الكتاب الإعرابُ وما شاكله».

فالتركيز هنا على الجانب الإعرابي وإنَّما يذكر من المعنى ما يحتاج إليه الإعراب لترجيحه وتقويته.

وإذا نظرنا في تطبيقه نجد هذا المنهج واضحاً فيقول عند ﴿**الحمدُ لله ربِّ العالمين**﴾[2] في معاني القرآن[3]: «الفرق بين الحمد والشكر أنَّ الحمد أعمُّ؛ لأنَّه يقع على الثناء وعلى التحميد وعلى الشكر والجزاء.

والشكر مخصوص بما يكون مكافأة لمن أولاك معروفا، فصار الحمد أثبتَ في الآية؛ لأنَّه يزيد على الشكر، ويقال: الحمدُ خبرٌ، وسبيل الخبر أن يفيد، فما الفائدة في هذا؟».

ثم يواصل ذكر المعنى في حالة الرفع والمعنى في حالة النصب.

١- ١/١٦٥.

٢- الفاتحة/ ١.

٣- ١/٥٧.

وأمَّا في إعراب القرآن فيقول[١]: «رفع بالابتداء على قول البصريِّين، وقال الكسائي: «الحمد» رفع بالضمير الذي في الصفة، والصفة اللام، جعل اللام بمنزلة الفعل، وقال الفرَّاء: «الحمد» رفعٌ بالمحلِّ وهو اللام، جعل اللام بنزلة الاسم؛ لأنَّها لاتقوم بنفسها.

والكسائي يسمِّي حروف الخفض صفاتٍ، والفرَّاء يسمِّيها محالَّ، والبصريون يسمُّوناه ظروفاً....» وهكذا يمضي في ذكر الإعراب وخلافات النحاة.

ثالثا:ـ المؤلَّفون في «معاني القرآن».

١- واصل بن عطاء الغزَّال، المتوفى ١٣١هـ.[٢]

٢- أبان بن تغلب البكري، المتوفى ١٤١هـ.[٣]

٣- يونس بن حبيب الضبي، المتوفى ١٨٢هـ[٤]، ويُنسب له كتابان في المعاني كبيرٌ وصغيرٌ.

٤- أبو جعفر محمد بن الحسن الرُّؤاسي، المتوفى ١٨٧هـ.[٥]

٥- علي بن حمزة الكسائي، المتوفى ١٨٩هـ.[٦]

٦- مؤرِّج بن عمرو السدوسي البصري، المتوفى ١٩٥هـ.[٧]

٧- أبو محمد عبد الله بن الفضل السدوسي، توفي بعد ٢٠٠هـ.[٨]

١- ١٦٩/١.

٢- ينظر: وفيات الأعيان ١١/٦، وطبقات المفسرين ٣٥٦/٢، والنحو وكتب التفسير ١١٢.

٣- ينظر: طبقات المفسرين ١/١، والنحو وكتب التفسير ١١٢.

٤- ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٥/٧، وبغية الوعاة ٣٦٥/٢، والنحو وكتب التفسير ١١٤.

٥- ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٠٤/١، والنحو وكتب التفسير ١١٣.

٦- ينظر: طبقات المفسرين ٣٨٦/٢، والنحو وكتب التفسير ١١٤.

٧- ينظر: بغية الوعاة ٣٠٥/٢، والنحو وكتب التفسير ١١٤.

٨- ينظر: النحو وكتب التفسير ١١٥.

٨- قُطْرُب، أبو علي محمد بن المستنير، المتوفى ٢٠٦هـ.[١]

٩- أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء، المتوفى ٢٠٧هـ.[٢]

١٠- أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى، المتوفى ٢١٠هـ، وقيل هو «مجاز القرآن».[٣]

١١- أبو معاذ الفضل بن خالد المروزي، المتوفى ٢١١هـ.[٤]

١٢- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، المتوفى ٢١٥هـ.[٥]

١٣- عُيينة بن عبد الرحمن، أبو المنهال المهلبي، كان حيًّا ٢١٤هـ.[٦]

١٤- أبو عبيد القاسم بن سلاَّم، المتوفى ٢٢٤هـ.[٧]

١٥- أبو محمد سلمة بن عاصم، المتوفى ٢٧٠هـ.[٨]

١٦- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى ٢٧٦هـ.[٩]

١٧- أبو الهيثم الرازي، المتوفى ٢٧٦هـ.[١٠]

١٨- إسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي، المتوفى ٢٨٢هـ.[١١]

١- ينظر: وفيات الأعيان ٣١٢/٤، وطبقات المفسرين ٢٥٥/٢، والنحو وكتب التفسير ١١٥.

٢- طبع بتحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح شلبي في ثلاث مجلدات، من طبعاته طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

٣- ينظر: مقدِّمة مجاز القرآن ١٨/١، والنحو وكتب التفسير ١١٦.

٤- ينظر: طبقات المفسرين ٢٨/٢، والنحو وكتب التفسير١١٧.

٥- طبع بثلاث تحقيقات في مجلدين، الأول للدكتور فائز فارس طبعة الكويت ١٤٠٠هـ، والثاني للدكتور عبد الأمير الورد طبعة بيروت ١٤٠٥هـ، والثالث للدكتورة هدى قراعة طبعة القاهرة الخانجي ١٤١١هـ. والأخيرة معتمدة على التحقيق الأوَّل مع إضافة ما نقله الطبري عن الأخفش.

٦- ينظر: النحو وكتب التفسير ١١٩.

٧- ينظر: طبقات المفسرين ١٠٦/١، والنحو وكتب التفسير ١٢٠.

٨- ينظر: طبقات المفسرين ١٩٥/١، والنحو وكتب التفسير ١٢١.

٩- ينظر: بغية الوعاة ٦٣/٢، وطبقات المفسرين ٢٤٥/١، وقيل: لعله خلط في الأسماء فهو «تأويل مشكل القرآن»، ينظر: النحو وكتب التفسير ١٢١.

١٠- ينظر: بغية الوعاة ٣٢٩/٢.

١١- ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٤٨/١، والنحو وكتب التفسير ١٢٣.

١٩- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرِّد، المتوفى ٢٨٥هـ.[١]

٢٠- أبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب، المتوفى ٢٩١هـ.[٢]

٢١- أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، المتوفى ٢٩٩هـ.[٣]

٢٢- المفضَّل بن سلمة بن عاصم، المتوفى حدود ٣٠٠هـ، واسم كتابه «ضياء القلوب في معاني القرآن وغريبه ومشكله»[٤].

٢٣- إبراهيم بن محمد السَّرِيّ الزجَّاج، المتوفى ٣١١هـ.[٥]

٢٤- أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخياط، المتوفى ٣٢٠هـ.[٦]

٢٥- محمد بن عثمان الشيباني المعروف بالجَعْد، توفي بعد ٣٢٠هـ.[٧]

٢٦- عبد الله بن محمد بن سفيان الخزَّاز، المتوفى ٣٢٥هـ.[٨]

٢٧- أبو بكر محمد بن القاسم بن بشَّار الأنباري، المتوفى ٣٢٨هـ، واسم كتابه «المشكل في معاني القرآن وإعرابه» ولم يتمَّه.[٩]

٢٩- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، المتوفى ٣٣٨هـ.[١٠]

١- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٢٦٧؛ والنحو وكتب التفسير ١٢٣.

٢- ينظر: وفيات الأعيان ١/١٠٤، والنحو وكتب التفسير ١٢٣.

٣- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٥٤، والنحو كتب التفسير ١٢٣.

٤- ينظر: وفيات الأعيان ٤/٢٠٥، والنحو وكتب التفسير ١٢٣.

٥- طبع بتحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي، في خمس مجلدات، عدة طبعات، منها طبعة عالم الكتب بيروت ١٤٠٨هـ.

٦- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٨٤، والنحو وكتب التفسير ١٢٤.

٧- ينظر: طبقات المفسرين ٢/١٩٣، والنحو وكتب التفسير ١٢٥.

٨- ينظر: طبقات المفسرين ١/٢٤٧، والنحو وكتب التفسير ١٢٥.

٩- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٢٢٩، والنحو وكتب التفسير ١٢٥.

١٠- حققه الشيخ محمد بن علي الصابوني، وطبعته جامعة أم القرى في ستة مجلدات عام ١٤٠٨-١٤١٠هـ، معتمدا على نسخة فريدة تنتهي بنهاية سورة الفتح، وختمه المحقق بقوله: «ولاندري هل أكمل المصنف تفسير بقية السور أم أنّه اكتفى بهذا القدر». والذي يظهر لي أنَّ المؤلِّف قد أكمله؛ لأنّه أحال إليه في تفسير سورة الطلاق آية /٣١ من كتابه إعراب القرآن ٤/٢٥٩.

٣٠- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن دُرُسْتُويه المتوفى ٣٤٧هـ، ولم يتمّه، وله أيضا «التوسط بين الأخفش وثعلب في معاني القرآن».[١]

٣١- أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد النقّاش، المتوفى ٣٥١هـ، واسم كتابه «الموضَح في معاني القرآن».[٢]

٣٢- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الأصبهاني، المتوفى ٣٧٠هـ.[٣]

٣٣- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المتوفى٣٧٧هـ، واسم كتابه «الإغفال» وهو تصحيح واستدراك على الزجاج في معانيه.[٤]

٣٤- أبو الحسن محمد بن الحسين، الشريف الرَّضِيّ، المتوفى ٤٠٦هـ.[٥]

٣٥- أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمُّوش القيسي، المتوفى ٤٣٧هـ.[٦]

٣٦- أبو القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري، المتوفى ٥٥٣هـ.[٧]

رابعا:ـ المؤلّفون في «إعراب القرآن»

١- قُطْرُب، أبو علي محمد بن المستَنِير، المتوفى ٢٠٦هـ.[٨]

٢- أبو عبيدة معمر بن المثنى، المتوفى ٢١٠هـ.[٩]

٣- أبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي، المتوفى ٢٣٩هـ، واسم كتابه

١- ينظر: بغية الوعاة ٣٦/٢، والنحو وكتب التفسير ١٢٧.

٢- ينظر: معرفة القراء الكبار ٥٨٣/٢، والنحو وكتب التفسير ١٢٧.

٣- ينظر: طبقات المفسرين ١٥٧/٢، والنحو كتب التفسير ١٢٨.

٤- حققه السيد: محمد حسن إسماعيل الأردني ونال به درجة الماجستير من جامعة عين شمس، ولم يطبع بعد.

٥- ينظر: وفيات الأعيان ٤١٦/٤.

٦- ينظر: طبقات المفسرين ٣٣٥/٢، والنحو وكتب التفسير ١٢٨.

٧- حققه الدكتور حنيف القاسمي وطبعته دار الغرب الإسلامي في مجلدين ١٩٩٥م الطبعة الأولى.

٨- ينظر: طبقات المفسرين ٢٥٥/٢، والنحو وكتب التفسير ١٣١.

٩- ينظر: والنحو وكتب التفسير ١٣١.

«الواضحة في إعراب القرآن».[١]

٤- أبو حاتم سهل بن محمد السِّجستاني، المتوفى ٢٥٥هـ.[٢]

٥- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المتوفى ٢٧٦هـ.[٣]

٦- أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرِّد، المتوفى ٢٨٥هـ.[٤]

٧- أبو العباس أحمد بن يحيى، ثعلب، المتوفى ٢٩١هـ.[٥]

٨- أبو عبد الله «نفطويه» إبراهيم بن محمد الواسطي، المتوفى ٣٢٣هـ.[٦]

٩- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، المتوفى ٣٣٨هـ.[٧]

١٠- أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه، المتوفى ٣٧٠هـ، واسم كتابه «إعراب ثلاثين سورة».[٨]

١١- أبو الحسين أحمد بن فارس، المتوفى ٣٩٥هـ، واسم كتابه «غريب إعراب القرآن».[٩]

١٢- أحمد بن محمد بن عبد الله بن لُبّ المَعافَري، المتوفى ٤٢٩هـ، واسم كتابه «البيان في إعراب القرآن».[١٠]

١- ينظر: الديباج المذهب ٢٥٤، والنحو وكتب التفسير ١٣١.

٢- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٢١٠، والنحو وكتب التفسير ١٣١.

٣- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٢٤٥، والنحو وكتب التفسير ١٣١.

٤- ينظر: طبقات المفسرين ٢/٢٦٩، والنحو وكتب التفسير ١٣١، ونقل منه أبو حيَّان في الارتشاف ١/٥٣٩.

٥- ينظر: وفيات الأعيان ١/١٠٤، والنحو وكتب التفسير ١٣٢.

٦- ينظر: بغية الوعاة ١/٤٢٨، والنحو وكتب التفسير ١٣٢.

٧- حققه الدكتور زهير غازي زاهد، ومن طبعاته طبعة عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ في خمس مجلدات.

٨- طبع بتصحيح عبد الرحيم محمود، في جمعية دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند ١٣٦٠هـ، وطبعات كثيرة معظمها مصوَّر عن الأولى.

٩- ينظر: طبقات المفسرين ١/٦٠، والنحو وكتب التفسير ١٣٢.

١٠- ينظر: طبقات المفسرين ١/٧٨، والنحو وكتب التفسير ١٣٢.

١٣- أبو الحسن علي بن إبراهيم الحَوْفي، المتوفى ٤٣٠هـ، وقيل هو تفسيره «البرهان في تفسير القرآن»، و وقع الخلطُ لكثرة الإعراب فيه.[١]

١٤- أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش القيسي، المتوفى ٤٣٧هـ، واسم كتابه «مشكل إعراب القرآن».[٢]

١٥- أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ، المتوفى ٤٥٥هـ.[٣]

١٦- الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني، المتوفى ٥٠٢هـ.[٤]

١٧- أبو القاسم قوام السُّنَّة إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني، المتوفى ٥٣٥هـ.[٥]

١٨- جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، المتوفى ٥٤٣هـ، واسم كتابه «كشف المشكلات وإيضاح المعضلات».[٦]

٢٠- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى ٥٧٧هـ، واسم كتابه «البيان في غريب القرآن».[٧]

٢١- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري، المتوفى ٦١٦هـ، واسم كتابه

١- ينظر: بغية الوعاة ٢/١٤٠، والنحو وكتب التفسير ١٣٣.

٢- طبع أوَّلاً بتحقيق الأستاذ ياسين السواس، عن المجمع العربي بدمشق، ثم طبع بتحقيق الدكتور حاتم الضامن، في مجلدين في بغداد ١٩٧٣م، ومن طبعاته طبعة مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ، الطبعة الثانية.

٣- وقد حقّق إلى نهاية المائدة في رسالتي ماجستير بكلية التربية للبنات في جدة عام ١٤١٣هـ، ولم يطبع.

٤- ينظر: طبقات المفسرين ١/١١٢، والنحو وكتب التفسير ١٣٥.

٥- طبع بتحقيق الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيَّد، ١٤١٥هـ في مجلد واحد، على نسخة واحدة بها سقط بسيط في آخر الفاتحة وثلاث عشرة آية من البقرة.

٦- طبع بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، في مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٤١٥هـ، في أربع مجلدات.

٧- طبع بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، ونشرته الهيئة المصرية العامة في مجلدين ١٣٩٠هـ.

«التبيان في إعراب القرآن».[١]

٢٢- أبو محمد موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي، المتوفى ٦٢٩هـ، واسم كتابه «الواضحة في إعراب الفاتحة».[٢]

٢٣- المنتجب حسين بن أبي العز الهمذاني، المتوفى ٦٤٣هـ، واسم كتابه «الفريد في إعراب القرآن المجيد».[٣]

٢٤- سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، المتوفى ٦٨٠هـ، واسم الكتاب «المنتهى والبيان للحيران في إعراب القرآن».[٤]

٢٥- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي، المتوفى ٧٤٢هـ، واسم كتابه «المجيد في إعراب القرآن المجيد».[٥]

٢٦- شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي، المتوفى ٧٥٦هـ، واسم كتابه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون».[٦]

٢٧- أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيني الغرناطي، المتوفى ٧٧٩هـ، واسم كتابه «تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من القرآن»، «والمقصود بالتثليث التثليث الإعرابي مثل «الحمد لله» بالرفع والنصب والجر».[٧]

١- طبع بتحقيق الأستاذ علي محمد البجاوي، ١٣٩٦هـ، في مجلدين، كما طبع مرات باسم «إملاء ما منَّ به الرحمن».

٢- ينظر: النحو وكتب التفسير ١٣٦.

٣- طبع بتحقيق الدكتور محمد حسن النمر، والدكتور فؤاد نجيمر، وصدر عن دار الثقافة، الدوحة ١٤١١هـ، في أربع مجلدات كبيرة.

٤- توجد منه نسخة في مكتبة المتحف الملكي بلندن.

٥- توجد منه نسخ كثيرة، منها نسختان بدار الكتب، ونسخة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة، وعدة أجزاء في الخزانة الحسنية بالرباط، وخزانة القرويين بفاس، وطبع بعض سورة البقرة في كلية الدعوة بطرابلس.

٦- طبع بتحقيق الدكتور أحمد الخراط عن دار القلم في دمشق في أحد عشر مجلداً، ثم طبعته دار الكتب العلمية في عماني مجلدات.

٧- ينظر: كشف الظنون ١/١٢٢، والنحو وكتب التفسير ١٣٩.

٢٨- أبو عبد الله شمس الدين محمد بن سليمان الصَّرْخَدي الشافعي ٧٩٢هـ.[١]

٢٩- أحمد بن أبي بكر بن علي الناشري، المتوفى ٨١٥هـ، واسم كتابه «البستان».[٢]

٣٠- إسحاق بن محمود بن حمزة، فرغ منه سنة ٧٩٧هـ، واسم الكتاب «التنبيه في إعراب الجزء الأخير من ثلاثين جزءاً».[٣]

٣١- المولى أحمد بن محمد الشهير بـ «نشانجي زادة»، المتوفى ٩٨٦هـ.[٤]

٣٢- أبو الحسن الجريري.[٥]

٣٣- عبد الكريم بن محمد بن صالح الحمروني.[٦]

١- لخَّصه من «المجيد» للصفاقسي واعترض عليه في مواضع، ينظر: شذرات الذهب ٧٤/٧، و النحو وكتب التفسير ١٣٩.

٢- منه نسخة مصوَّرة في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، رقمها ٨٦٢، أصلها في صنعاء.

٣- توجد منه نسخة في دار الكتب تحت رقم ٦٤٦ تفسير، وهو نقول بالنص من تفسيري الكشاف والكواشي، وإعراب مكي والعكبري والصفاقسي. ينظر: النحو وكتب التفسير ١٣٩.

٤- أعرب الربع الأوَّل مقتفيا أثر الصفاقسي والسمين، وصل فيه إلى سورة الأعراف، ينظر: شذرات الذهب ٤٧٩/٨، و النحو وكتب التفسير ١٣٩.

٥- منه نسخة مصورة في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، رقمها ٦، وأصلها بالأسكوريال.

٦- منه نسخة مصورة في مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، رقمها ٨٦٨، وأصلها بتونس.

المبحث الثاني: تعريف موجز بالزمخشريِّ وابن عطيَّة وأبي حيَّان.

أوَّلاً: الزمخشري[1]

اسمه ونسبه:ـ

هو أبو القاسم جارُ الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، و«جار الله» لقبه لسكناه بمكة، والزمخشري نسبة إلى بلده.

مولده ووفاته:ـ

ولد الزمخشري في رجب من عام ٤٦٧هـ، في قرية «زَمَخْشَر» من قرى خَوَارِزْم غير بعيدة عنها، وتوفي بإقليم خوارزم عام ٥٣٨هـ.

نشأته وشيوخه:ـ

كان في أسرة الزمخشري علمٌ وصَلاح، وكان والده عالم زمخشر، ونشأ الزمخشري بينهم فأخذ عن والده في صباه، ثمَّ رحل لَمَّا بلغ سِنَّ الطلب إلى خوارزم، فأخذ عن شيوخها شتى المعارف وبرز وتفوَّق، ورغم عاهته ـ إذ كان يعيش برجل واحدة بعد أن قطعت الأخرى في صغره ـ سافر من بلد إلى آخر طلبا للعلم، فذهب إلى نيسابور ثم بخارى وخراسان وأصفهان ومَرْو، وأخذ عن علمائها.

ثم رحل إلى مكة وأقام بها مدة، ورجع إلى خوارزم ومكث بها أربع سنين بين ٥١٦هـ و ٥٢٠هـ، ثم رجع إلى مكة ولبث بها إلى قبيل وفاته.

١- تنظرترجمة الزمخشري في وفيات الأعيان ١٦٨/٥، وسير أعلام النبلاء ١٥١/٢٠، وإشارة التعيين٣٤٥، وطبقات المفسرين ٣١٤/٢، وشذرات الذهب ٢٨١/٤، والزمخشري للدكتور الحوفي، وجار الله محمود بن عمر الزمخشري حياته وشعره.

ومن شيوخه:

- أبو السعد المُحَسِّن بن محمد بن كَرَّامة الجُشَمي، المتوفى ٤٩٤هـ.[١]
- أبو مضر محمود بن جرير الضَّبِّي الأصبهاني، المتوفى ٥٠٧هـ.[٢]
- أبو بكر عبد الله بن طلحة اليابُري الأندلسي، المتوفى ٥١٨هـ.[٣]

آثاره:ـ

يظهر أنَّ الزمخشري لم يهتمَّ بالتدريس كثيراً، وإنَّما عكف على التأليف فكثرت مصنَّفاته، ولم تذكُر له كتب التراجم تلاميذ، أو لم يرزق الطلبة النابهين الذين ينقلون علمه، وفيما يلي أهمُّ مصنَّفاته اللغوية:

١- أساس البلاغة.[٤]

٢- أطواق الذهب في المواعظ والخطب.[٥]

٣- أعجب العجب في شرح لاميَّة العرب.[٦]

٤- الأنموذج في النحو.[٧]

٤- الجبال والأمكنة والمياه.[٨]

٦- الدر الدائر المنتخب من كتابات واستعارات وتشبيهات العرب.[٩]

٧- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار.[١٠]

١- ينظر: الأعلام ٥/٢٨٩.

٢- ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧٩.

٣- ينظر: البلغة ١٢٤، وبغية الوعاة ٢/٤٦.

٤- طُبع عدة طبعات، منها ما صدر عن دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ١٣٩٩هـ.

٥- طُبع عدة طبعات، منها طبعة المطبعة الرحمانية، القاهرة ١٩٢٥هـ.

٦- طُبع عدة طبعات، منها طبعة بتحقيق عبد المعين الملوحي، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق ١٩٦١هـ.

٧- طُبع عدة طبعات، منها طبعة دار الأوقاف بيروت ١٤٠١هـ، كما طبع ضمن شرح الأردبيلي بتحقيق الدكتور حسني يوسف عن مكتبة الآداب القاهرة ١٩٩٠هـ.

٨- حققه إبراهيم السامرائي، مطبعة السعدون، بغداد ١٩٦٨م.

٩- حققته بهيجة الحسني، مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ١٦ سنة ١٩٦٨هـ.

١٠- حققه سليم النعيمي، رئاسة ديوان الأوقاف، العراق ١٩٧٦م.

٨- الفائق في غريب الحديث.[١]

٩- القسطاس المستقيم في علم العروض.[٢]

١٠- الكشاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.[٣]

١١-المحاجاة بالمسائل النحوية.[٤]

١٢- مسألة في كلمة الشهادة.[٥]

١٣- المستقصى في أمثال العرب.[٦]

١٤- المفرد والمؤلف في النحو.[٧]

١٥- المفردات في غريب القرآن.[٨]

١٦- المفصَّل في النحو.[٩]

١٧- المقامات.[١٠]

١٨- نوابغ الكلم.[١١]

١- حققه علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٣٦٤هـ.

٢- حققته بهيجة الحسني، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٧٠م.

٣- طبعات كثيرة وبخاصة في السنوات الأخيرة، ومنها طبعة مكتبة المعارف، الرياض.

٤- حققته بهيجة الحسني، مكتبة دار التربية، بغداد، ١٩٧٣هـ.

٥- حققته بهيجة الحسني، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ١٥، ١٩٦٧م.

٦- تصحيح محمد عبد المعين خان، مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٨١هـ.

٧- حققته بهيجة الحسني، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد ١٥، ١٩٦٧هـ.

٨- طبع في القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٢٨هـ.

٩- طبعات كثيرة أشهرها بتصحيح وشرح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة التقدُّم، القاهرة، ١٣٢٣هـ.

١٠- حققه يوسف بقاعي، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١م.

١١- حققه صلاح الدين البستاني، دار العرب، القاهرة، ١٩٦١م. ضمن مجموعة ((أمثال الشرق والغرب)). وبهيجة الحسني، في مجلة العرب، الرياض المجلد ٩، و ١٠ سنة ١٣٩١هـ.

الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل[١]

إنَّ الكشاف يُعدُّ خاتمة المرحلة الثانية من مراحل التفسير والنحو وقِمَّتها «لاستيعابه فكرَ أئمة النحو ومؤلفي كتب المعاني، والدراسات البلاغية، وتعبيره عن ذلك في إطار من الملاءمة بين الإعراب والنظم البلاغي وإبراز خصائص التعبير القرآني المعجز وابتداع منهج متميِّز عن مناهج المفسرين السابقين عليه، ...، مما يعطي أنَّه لاينقل إلا ما هو مقتنع به وفي حاجة إليه دون الدخول في مناقشة الأقوال وتزكية واحد منها على الآخر، وإنَّما يذكرها مختصرة متجاوزاً لها إلى ما يختاره ومكتفيا باللمحة، وبالتطبيق النحوي عن ذكر القواعد والخلافات.

وبذلك كلِّه كثرت مختاراته، والانتفاعُ بأقواله والاقتداءُ به من المخالفين، كما كثر الهجوم عليه من اللاحقين».[٢]

وصدق أبو حيَّان حين قارن بين الكشاف والمحرَّر فقال عبارته المشهورة: «كتاب ابن عطية أنقلُ وأجمعُ وأخلصُ، وكتاب الزمخشري ألخص وأغوص»[٣].

وقد دار كثير من التفاسير حول الكشاف فمنها الملخَّصات والحواشي والمناقشات، ومن ذلك: تفسير الرازي و البيضاوي والنَّسَفي، والكفيل بمعاني التنزيل للكندي، والبحر المحيط، والانتصاف، وحاشية الطيبي والتفتازاني وغير ذلك كثير.

ثانيا: ابن عطيَّة[٤]

اسمه ونسبه:ـ

هو أبو محمد عبدُ الحق بنُ أبي بكر بنِ غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي المُضَرِي، من أهل غرناطة.

١- ينظر: التفسير ورجاله ٧٩، والنحو وكتب التفسير ٦٨١.

٢- النحو وكتب التفسير ٦٨١.

٣- البحر المحيط ٢١/١.

٤- تنظرترجمته في: تاريخ قضاة الأندلس للنباهي ١٠٩، والديباج المذهب ٢٧٥، وطبقات المفسرين١/٢٦٠، ونفح الطيب ٥٢٦/٢، ومقدمة فهرس ابن عطية ص ٧، ومنهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم لعبد الوهاب فايد.

مولده ووفاته:

ولد سنة ٤٨١هـ، وتوفي في رمضان سنة ٥٤١هـ.[١]

حياته وشيوخه وتلامذته:

كان ابن عطية من أسرة علم، وقد كان لوالده أثر كبير عليه؛ إذ كان المعين الأوَّل الذي نهل منه، كما أخذ عن كثير من مشايخ الأندلس وراسل الكثير منهم طلبا للإجازة، وقد ولي قضاء «ألْمَرِية» للمرابطين سنة ٥٢٩هـ، وكان كثير الجهاد مع جيوشهم، **ومن شيوخه:**[٢]

- أبو المطرِّف عبد الرحمن بن قاسم الشَّعبي، المتوفى ٤٩٧هـ.
- أبو الحسن علي بن خلف بن جُحيش العَبْسي، المتوفى ٤٩٨هـ.
- أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيوْسي، المتوفى ٥٢١هـ.
- أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، المعروف بابن الباذش، المتوفى ٥٢٨هـ.

ومن تلاميذه:[٣]

- أبو بكر محمد بن خَير الإشبيلي، المقرئ، المتوفى ٥٧٥هـ.[٤]
- عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم الخزرجي،المعروف بابن الفرس، المتوفى ٥٩٧هـ.[٥]
- محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي جمرة، المتوفى ٥٩٩هـ.[٦]

١- قيل ٥٤٢هـ، وقيل ٥٤٦هـ، ينظر: الديباج المذهّب ٢٧٦.

٢- ينظر فيهم: فهرس ابن عطية، فقد ذكر منهم ثلاثين شيخاً.

٣- ينظر:: فهرس ابن عطية ١٠-١١.

٤- ينظر: سير أعلام النبلاء ٨٥/٢١، وشذرات الذهب ٤٣٦/٤.

٥- ينظر: بغية الوعاة ١١٦/٢.

٦- ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٩٨/٢١، وشذرات الذهب ٥٨/٥.

آثاره:

١- فهرس ابن عطية.[١]

٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.[٢]

وتفسيره هذا أوَّل المرحلة الثالثة التي تميَّزت فيها التفاسير بالموسوعية، فضمَّت كثيراً من المعارف الإسلامية، واعتمد أصحابها في نقولهم النحوية على المرحلتين السابقتين؛ لأنَّ السابقين أئمَّةٌ في النحو، وقد جمع فيه بين المأثور وأقوال أهل العربية مكثراً من القراءات، وقد اعتمد في تفسيره على الأسس التالية:[٣]

١- الجمع بين المأثور عن الرسول ﷺ وصحابته والتابعين والاعتمادِ على علوم العربية مستعيناً بها في شرح الألفاظ والإعراب، وإن كان كثير الاعتماد في ذلك على السابقين، ويردُّ أحيانا عليهم بعبارات مقتضبة، معتمداً على المذهب البصري غالباً.[٤]

٢- الإكثار من القراءات المستعملة والشاذَّة، وتوجيهُها.

٣- عرض الأحكام الفقهية معتمداً على المذهب المالكي، وقد يذكر المذاهب الأخرى.

٤- الحيطة في الأخذ بالإسرائيليات.

٥- محاربة تفسيرات أهل الباطن.

٦- الإقلال من الأسرار البلاغية.

وقد كان لتفسير المحرر الوجيز أثر كبير في المفسرين بعده، ومن الكتب التي اعتمدت عليه تفسير القرطبي والبحر المحيط، وتفسير الثعالبي، والتحرير والتنوير لابن عاشور.

١- حققه الدكتور محمد أبو الأجفان والأستاذ محمد الزاهي، وطبعته دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢- طبع بتحقيق المجلس العلمي بفاس في ستة عشر جزءا، ثم طبعته دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٤هـ. ووضعت فهارس شاملة للكتاب.

٣- ينظر: ابن عطية ومنهجه في التفسير ٧١.

٤- ينظر: النحو وكتب التفسير ٧٥٥-٧٥٦.

ثالثاً: أبو حيَّان[١]

اسمه ونسبه:

هو أبو حيَّان أثير الدين، محمد بن يوسف بن حيَّان، الغرناطي مولداً ونشأةً، الجيَّاني أصلاً، الأندلسي مصْراً، النِّفْزيّ نسباً، وهي إحدى قبائل البربر.

مولده ووفاته:ـ

ولد بغرناطة في شوال عام ٦٥٤هـ، وتوفي بالقاهرة عام ٧٤٥هـ، ودفن بمقبرة الصوفية خارج باب النصر.

حياته وشيوخه وتلاميذه:ـ

تعلَّم أبو حيَّان في مساجد غرناطة ومدارسها العلومَ الشرعية واللغوية، كما رحل إلى كثير من المدن للأخذ عن مشايخها، يقول أبو حيَّان: «وجملة الذين سمعت منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين، أمَّا الذين أجازوني فعالَمٌ كثيرٌ جداً»[٢]، **ومن شيوخه في الأندلس:ـ**

- أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن الطَّبَّاع الغرناطي، المتوفى ٦٨٠هـ.[٣]
- أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالَقي، المتوفى ٧٠٢هـ.[٤]
- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثقفي المتوفى ٧٠٨هـ.[٥]

اشتهر أبو حيَّان في الأندلس وهو شاب، وصنَّف الكتب فذاع صيته أكثر، ثم رحل عن الأندلس سنة ٦٧٩هـ تقريباً، وطاف بالشمال الإفريقي، وذهب إلى بلاد السودان، ثم حجَّ، وسمع من كثيرين خلال ذلك، ثم ألقى عصا التسيار وقال:

١- تنظر ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/١٨٥، وبغية الوعاة ١/٢٨٠، وطبقات المفسرين ٢/٢٨٦، ونفح الطيب ٢/٥٣٥، وأبو حيان النحوي لخديجة الحديثي، ومقدمة تحقيق تقريب المقرّب لمحمد الدليمي.

٢- نفح الطيب ٢/٥٤٥.

٣- ينظر:معرفة القراء الكبار١٣٥٨، وغاية النهاية١/٨٧.

٤- ينظر: إشارة التعيين ٣٨، ومعرفة القراء الكبار١٤٥٠.

٥-ينظر: معرفة القراء الكبار ١٤٢٧، وبغية الوعاة١/٢٩١.

«ما بعدَ عبدان من دار»[١]، وكانت مصر مهوى أفئدة العلماء، وداراً مازالت سوق العلم بها نافقة، تُقدِّر العلماء وتنزلهم منازلهم، فدرس على علمائها أيضا، ومنهم:

أبو طاهر إسماعيل بن هبة الله، المعروف بابن المليجي، أحد مشايخ الإقراء، المتوفى ٦٨١هـ.[٢]

أبو عبد الله بهاء الدين، محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي شيخ الديار المصرية في العربية، المتوفى ٦٩٨هـ.[٣]

وقام أبو حيان بالتدريس في عدَّة مدارس في القاهرة، فكان يدرِّس العربية والتفسير والحديث، وظلَّ في مناصبه حتى وفاته، وأخذ عنه خلق كثير، منهم :ـ

- تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم الحنفي، المتوفى٧٤٩هـ.[٤]
- ابن أم قاسم، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، المتوفى ٧٤٩هـ.[٥]
- بهاء الدين أحمد بن يوسف الحلبي، المعروف بالسمين، المتوفى ٧٥٦هـ.[٦]
- جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الحنبلي، المتوفى ٧٦١هـ.[٧]

آثاره:

وضع أبو حيَّان كثيراً من المؤلفات، مُعظمها في العربية، ومنها:

١- الإدراك للسان الأتراك.[٨]

٢- الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء.[٩]

١- البحر المحيط ١/١١.

٢- ينظر: معرفة القراء الكبار ١٣٢١، وغاية النهاية١/١٦٩.

٣- ينظر: معرفة القراء الكبار ١٤١٥، وبغية الوعاة ١/١٣.

٤- ينظر: الدرر الكامنة١/١٠٤، وبغية الوعاة١/٣٢٦.

٥- ينظر: الدرر الكامنة٢/١٩، وبغية الوعاة١/٥١٧.

٦- ينظر: الدرر الكامنة١/١٩٨، وبغية الوعاة١/٤٠٢.

٧- ينظر: الدرر الكامنة٢/١٨٧، وبغية الوعاة٢/٦٨.

٨- نشره وعلّق عليه جعفر أوغلي، معهد التركيات استانبول ١٩٣١م.

٩- حققه محمد حسن آل ياسين سنة ١٩٦١م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب.[١]

٤- البحر المحيط في التفسير.[٢]

٥- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب.[٣]

٦- تذكرة النحاة.[٤]

٧- التدريب في تمثيل التقريب.[٥]

٨- التذييل والتكميل.[٦]

٩- تقريب المقرِّب.[٧]

١٠- الشذا في مسألة ((كذا)).[٨]

١١- اللمحة البدرية في علم اللغة العربية.[٩]

١٢- المبدع في التصريف.[١٠]

١- حققه الدكتور مصطفى النَّمَّاس، طبعة الخانجي، القاهرة ١٤٠٤هـ. وحققه الدكتور رجب عثمان محمد، طبعة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ.

٢- طبع أوَّلاً على نفقة السلطان عبد الحفيظ، سلطان ((المغرب))، في دار السعادة ١٣٢٨هـ، وأخيراً صدرت عدة طبعات من بيروت اعتمدت على الأولى ، وزادت الإخراج والفهارس.

٣- عدَّة تحقيقات آخرها للدكتور داود سلوم، والدكتور نوري القيسي، عالم الكتب، دمشق ١٤٠٩هـ.

٤- حقق الجزء الموجود منه الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٦هـ.

٥- حققه نهاد فليح، مطبعة الإرشاد/ بغداد ١٩٨٧م.

٦- شرع الدكتور حسن هنداوي في نشره بتحقيقه، وقد نشر جزئين عن دار القلم، دمشق ١٤١٨هـ و١٤١٩هـ ونسأل الله لنا وله العون. وهذا الكتاب الجليل حُقق في عدَّة رسائل في كلية اللغة العربية بالأزهر، ولم ير النور بعد.

٧- حققه الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت ١٤٠٢هـ، والأستاذ محمد حاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة، بيروت ١٤٠٧هـ.

٨- موجود ضمن شرح ابن هشام واسمه ((فوح الشذا بمسألة كذا)) حققه الدكتور أحمد مطلوب في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد ١٩٦٣م، العدد ٦.

٩- موجود ضمن شرح ابن هشام، وحققه الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٧٧م، والدكتور صلاح روّاي، مطبعة المدني القاهرة ١٤٠٢هـ.

١٠- حققه عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت ١٤٠٢هـ.

١٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.[١]

١٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان.[٢]

١٥- النهر المادُّ من البحر المحيط.[٣]

البحر المحيط في علم التفسير

يمثل هذا الكتاب مرحلة التقويم لكل المراحل السابقة، فالكتاب هو قمة كتب التفسير التي عُنِيت بالنحو وتوسَّعت في الإعراب وروايةِ القراءات، والاحتجاج لها، وقد اعتمد على الكشاف والمحرر وحاورهما كثيراً، لأنهما في نظره أفضل المفسرين.[٤]

وقد وصف منهجه بقوله:[٥]

«أبتدئ أوَّلاً بالكلام على مفردات الآية التي أفسِّرها لفظةً لفظة، فيما يُحتاج إليه من اللغة والأحكام النحوية التي لتلك اللفظة قبل التركيب، وإذا كان للكلمة معنيان أو أكثرُ ذكرت ذلك في أوَّل موضع فيه تلك الكلمة، ليُنظر ما يناسب لها من تلك المعاني في كل موضع تقع فيه فيحمل عليه.

ثم أشرع في تفسير الآية ذاكرا سبَب نزولها إذا كان لها سبب، ونَسْخَها ومناسبتها، وارتباطها بما قبلها حاشداً فيها القراءات شاذَّها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية، ناقلا أقوال السلف والخلف في فهم معانيها، متكلِّما على جليِّها وخفيِّها، بحيث إنِّي لا أُغادر منها كلمة - وإن اشتهرت - حتى أتكلَّم عليها، مُبديا ما

١- تحقيق سيدني كليزر، أمريكا، جمعية الأمريكان الشرقية، نيوهافر ١٩٤٧م. وينتهي بنهاية باب أفعل التفضيل، ولم يكمله أبو حيَّان.

٢- حققه الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ، و«غاية الإحسان» من كتبه أيضا.

٣- طبع أوَّلاً على حاشية البحر في طبعاته القديمة، ثم فُصِلَ وحْدَه من غير اعتماد على مخطوطات، ثم قام بتحقيقه أخيراً الدكتور عمر الأسعد، دار الجيل بيروت ١٤١٦هـ.

٤- البحر المحيط ١/٢٠.

٥- البحر المحيط ١/١٢.

فيها من غوامض الإعراب ودقائق البيان من بديع وبيان، مجتهدا أني لاأكرر الكلام في لفظ سبق، ولا في جملة تقدَّم الكلام عليها، ولا في آية فُسِّرت، بل أَذْكُرُ في كثير منها الحوالة على الموضع الذي تُكُلِّم فيه على تلك اللفظة أو الجملة أو الآية، وإن عرض تكرير فبمزيد فائدة، ناقلا أقاويل الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشرعية مما فيه تعلُّقٌ باللفظ القرآني محيلا على الدلائل التي في كتب الفقه، وكذلك ما نذكره من القواعد النحوية أحيل في تقريرها والاستدلال عليها على كتب النحو، وربما أذكر الدليل إذا كان الحكم غريبا أو خلاف مشهورِ ما قال معظم الناس، بادئا بمقتضى الدليل وما دلَّ عليه ظاهر اللفظ مُرجِّحاً له لذلك ما لم يصدَّ عن الظاهر ما يجب إخراجه به عنه، مُنَكِّباً في الإعراب عن الوجوه التي تنزَّه القرآن عنها مبدياً أنَّها مما يجب أن يُعْدَل عنه، وأنَّه ينبغي أن يحمل على أحسنِ إعراب، وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله تعالى أفصحُ الكلام فلا يجوز فيه جميع ما يجوِّزه النحاة في شعر الشَّمَّاخ والطِّرِمَّاح وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القَلِقة والمجازاتِ المعقَّدة.

ثم أختم الكلام في جملة من الآيات التي فسَّرْتُها إفراداً وتركيباً بما ذكروا فيها من علم البيان والبديع مُلَخِّصاً، ثم أتبع آخر الآيات بكلام منثور أشرح به مضمون تلك الآيات على ما أختاره من تلك المعاني مُلخِّصاً جُمَلَها في أحسن تلخيص، وقد ينجر معها ذكر معانٍ لم تتقدَّم في التفسير».

وصار هذا التفسير مَرْجِعاً للمفسرين والمعربين من بعده، ومن الكتب التي اعتمدت عليه، الدر المصون للسمين الحلبي، ومغني اللبيب لابن هشام، وإعراب القرآن للصفاقسي، والدر اللقيط لابن مكتوم، وحاشية الشهاب على البيضاوي، وتفسير الألوسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور.

القسم الأوَّل

قسم الدراسة

الفصل الأوَّل:

التعـــريف بالمؤلِّـــف

وفيه المباحث التالية:

المبحـــث الأوَّل: عصـــــــــــــــــــــــــــــــــره.

المبحـث الثـــاني: حياتـــــــــــــــــــــــــــــــــه.

المبحـث الثـالث: طلبـــــه العلـــــم وشـــــيوخه وتلاميـــــذه.

المبحـث الرابـــع: مكانتـــــــــه العلميـــــــة وآثـــــــاره.

المبحـث الخـامس: شـــــــــــــــــــــــــــــــــعره.

أوّلا: عصره

١ـ الحياة السياسية:

لقد كانت فترة حياة الشاوي فترة الاضطراب وبداية ضعف الدولة العثمانية، ولإعطاء صورة عن ذلك سنوجز أوضاع الخلافة، وحال الجزائر فترة حياته.

أ- أوضاع الخلافة:[1]

في «عام ١٠٣١ هـ - ١٦٢١م» تولّى السلطان مصطفى الحكم إثر قتل الإنكشارية[2] ابنَ أخيه السلطان عثمان الثاني، لكنه لم يكن جديرا بإدارة الدولة واختيار الموظّفين؛ فخلال عام وأربعة أشهر تعاقب على الصَّدارة العُظمى «رئاسة الوزراء» أربعة صُدور، ودبَّ الخلاف بين الوُلاة، فتمَّ عزلُ السلطان في «عام ١٠٣٢هـ - ١٦٢٢م».

وعُيِّن السلطان مراد الرابع وهو صغير السنِّ فسيطر الإنكشاريةُ على الأمور تماما، و حاول إصلاح الأحوال الداخلية أوّلاً باستئصال الطغاة من العسكر وإنقاص عدد الإنكشارية، واتّخذ جيشاً جديداً يعتمد عليه، وقاد عدَّة حروب ناجحة في الخارج، وأسكَن كثيراً من الثورات الداخلية إلى أن توفي في «عام ١٠٤٩هـ - ١٦٣٩م».

ثم تولى الحكم أخوه السلطانُ إبراهيم بن أحمد، فاتجه إلى إصلاح النقد وإقامة النظام الضرائبي على أسس جديدة، وقضى على المفسدين وقاطعي الطريق في مختلف الولايات، كما حدَّ صدرُه الأعظم من تدخُّل النساء في شؤون السلطة.

وخاض حربا لاسترداد جزيرة «كريت»، حال دون اكتمال فتحها عصيان الجنود في العاصمة، واستطاعوا عزله ثمَّ قتله بعد ذلك في «عام ١٠٥٨هـ - ١٦٤٨م».

ثم تولى ابنه السلطان محمد الرابع وهو ابن سبع سنين، فهُزمت جيوش الدولة في الخارج، وتحكَّم الأعداء في البحر، فارتفعت الأسعار في العاصمة، وقامت الثورات في الداخل ، واستمرَّ الأمر على هذه الحال بلانظام ولا سكينة، وبلاحكومة ثابتة، إلى أن

١- ينظر: تاريخ سلاطين بني عثمان ٨٠-٩٣، وتاريخ الدولة العلية العثمانية ٢٧٧- ٣٠١، والدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ١٠٦- ١١٤.

٢- الإنكشارية: هم عماد جيش السلطنة العثمانية وفرقته الخاصة، وهم جيش من المحترفين.

قيَّض الله ﷻ للدولة الصدرَ الأعظم محمد كوبريللي الذي تولى الصدارة عام ١٠٦٧هـ - ١٦٥٧م، فعامل الإنكشارية معاملة من يريد أن يُطاع حتى خضعوا، وقام بعدَّة إصلاحات داخلية ومالية بثَّت في الدولة روحاً جديدةً اتَّسمت بالحزم والقوَّة ضدَّ جيرانها في الشمال، واجتاحت جيوش بني عثمان المجر، وحاربوا جموع الصليبيين في طريقهم إلى فِيَنَّا، وقد أعاد هذا الصدر للدولة سالف مجدها وجعلها محترمة في أعين الدول بعد أن كادت تدمِّرها الفتنُ الداخليَّةُ، ثمَّ خلفه ـ رحمه الله ـ ابنه أحمد كوبريللي زادة في الصدارة سنة ١٠٧٢هـ.

وكان خير خلف لخير سلف؛ فقد واصَل خطَّة والده في عدم التساهل مع الجندية، ومجازاة من يقع منه أقلُّ أمر مخلٍّ بالنظام، ومحاربة أعداء الدولة بدون فتور حتى يُزيل من أذهانهم ما خامرها من تضعضعِ أحوال الدولة وقرب زوالها.

فقاد الجيوش بنفسه في حروب كثيرة مع البنادقة انتهت بفتحِ كاملِ جزيرة كريت ١٠٨٠هـ، وانتصر على النِّمسا وبولندا، وتوفي ـ رحمه الله ـ عام ١٠٨٧ هـ ـ ١٦٧٦.

ثمَّ تقلَّد الصدارة بعده زوج أخته قرة مصطفى، ولم يكن كسابقه من حيث الخبرة والقدرة على إدارة شؤون الدولة، بل اتَّبع مصلحته الذاتية وباع المناصب العالية، وكاد يُسقط فِيَنَّا ولكن تكاتَفَ الصليبيون إجابة لدعوة البابا فهاجموا جيش الخلافة المحاصِر لها، وانهزم تاركا كافة أسلحته ومدافعه ومُؤَنِه، فأمر السلطان محمد الرابع بقتل الصدر قرة مصطفى، فكان ذلك عام ١٠٩٥هـ، وكانت الهزيمة بداية ضعف الدولة العثمانية وتقهقرها شيئا فشيئا أمام القوى الصَّليبية.

ب- أوضاع الجزائر:[1]

عاش الشيخ يحيى الشاوي في عصر الباشوات «٩٩٥هـ - ١٠٦٩هـ»، وهو نظام اعتمدته الخلافة نحو وُلاة الجزائر الذين كانوا يُعرَفون بـ «البايات»، واحدهم «بيلر بيه» أي: أمير الأمراء، وكانوا مستبدِّين بالبلاد يحكمونها حكم الملوك وإن اعترفوا بسيادة الخليفة عليهم.

وغيَّرت الخلافة ذلك النظام خشية استقلالهم بالمغرب كلِّه، واستعملت الباشوات وحدَّدت مدَّة ولاية الباشا بثلاث سنوات، على أن يشاركه النفوذَ الجيشُ والديوانُ.

وحكَم الجزائر أكثرُ من اثنين وعشرين «باشا» خلال حياة الشاوي، أي: تسع وثلاثون سنة من ١٠٣٠ هـ تاريخ ولادته إلى ١٠٦٩هـ نهاية عهد الباشوات.

وهذا يدلُّ على عدم الاستقرار الحاصل في البلاد، وقد تعرَّضت للعدوان من الأسبان والفرنسيين والهولنديين والإنجليز، ومن أهمِّ أحداث تلك الفترة:

التاريخ	أهم الأحداث
١٠٣٠هـ/١٦٢٠م	حملة الأميرال الإنكليزي مانصيل على الجزائر.
١٠٣٣هـ/١٦٢٣م	تقدم البحرية الجزائرية واتصالها بأعلى جزر بحر الشمال.
١٠٣٣هـ/١٦٢٣م	الحملات الهولندية والإنكليزية على الجزائر.
١٠٣٧هـ/١٦٢٨م	نشوب الخلاف بين الجزائر وتونس حول الحدود.
١٠٤٢هـ/١٦٣٢م	تدمير الزلزال الهائل لأكثر دور العاصمة وموت أكثرية السكان.
١٠٤٤هـ/١٦٣٤م	هزيمة الأسطول الفرنسي بمياه الجزائر.
١٠٤٦هـ/١٦٣٧م	إعلان الحرب ضد فرنسا.
١٠٥٢هـ/١٦٤٢م	الاستيلاء النهائي على قَسَنْطِينة.
١٠٥٨هـ/١٦٤٨م	الهجوم الفرنسي على مدينة الجزائر.
١٠٦٠هـ/١٦٥٠م	محاولة الدولة الشريفية العلوية الاستيلاء على الجزائر.
١٠٦٤هـ/١٦٥٥م	وضع حدود فاصلة بين حكومتي الجزائر ومراكش.

١- ينظر: تاريخ الجزائر العام ٣/١٣٥- ١٦٨.

كما عاش الشاوي في عصر الأغوات «١٠٦٩هـ - ١٠٨١هـ»، والذي بدأ بعد ثورة أهل الجزائر بسبب فشل الباشا في حماية البلاد، فنهض الأهالي بقيادة رؤساء البحر وأعضاء الديوان ضد الباشاوات فأجهزوا عليهم، وانتزعوا السلطة العملية من يد «الباشا» واستبدلوه بتنصيب «الأغا»، وهو أحد أعيان البلد، وإسناد الحكم الفعلي إليه، وأصبح لقب «الباشا» فخريا.

وجُعلت مدَّة رئاسة «الأغا» لا تزيد على سنتين فقط، وقد يُجدَّدُ له، وحُدِّد نفوذه وحصرت سلطته في تنفيذ مقرَّرات الديوان، ووافقت الخلافة على النظام الجديد شريطة تحمُّل الجزائر كافَّة النفقات المترتبة للجند وجميعِ موظفي الدولة، فوافق الجزائريون، وبذلك حصلت الجزائر على شبه استقلال في دائرة الدولة العثمانية.

ولكن الأمن لم يعد إلى الجزائر، ولم تعرف الاستقرار بسبب هجمات الصليبين الخارجية والتطاحُنِ الداخلي على منصب «الأغا»؛ إذ اغتيل جميع الأغوات الذين تولَّوا الحكم، وعددهم ستة.

٢- الحياة الثقافية:[1]

كانت الحياة العلمية في الجزائر بخير مقارنة بالأوضاع في بلاد الإسلام عامَّة في ذلك العصر، فقد وُجدت مجموعة من المساجد الكبيرة التي كان يدرُس بها الطلاب الذين يريدون التعمُّق في العلوم، كما وُجدت بعض المدارس، وانتشرت في الأرياف والمدن الصغيرة «الزوايا» بشكل ملحوظ، ولم تكن كلُّها لإطعام الطعام ونشر العلم وإيواء السابلة، بل كانت في معظمها مصيدة لجلبِ الأنصار وإشاعة الخرافة، وإعطاء «الوِرْد».

١- ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي ٢/١٥-٢٤٥.

ولكن لايُقارَن تحصيلهم في جُلِّه بما هو موجود في فاس أو تونس، فكيف بمصر والشام؟، فقد كان العلماء يكتفون بالقليل من العلم لتولِّي المناصب الشرعية، وانتشر الدراويش أدعياء العلم، ودجاجلةُ التصوُّف، وكثروا كثرة مفرطة.[1]

وكان الجزائريون عموماً قليلي التأليف مقارنة بغيرهم، وفيما يلي حديثٌ موجَزٌ عن أشهر تلك العلوم.

أ- القراءات:

اشتهر الجزائريون بتدريس القراءات أكثر ممَّا اشتهروا بالتأليف فيها، وكانت بعض المراكز في أنحاء الجزائر قد عُرفت بالحذق في هذا العلم، مثل «زَواوة» التي كانت مقصد العلماء للإتقان والبراعة، فهذا الشيخ محمد بن مزيان التَّواتي المغربي[2]، الذي ورد على قسنطينة من المغرب ـ وكان يُلقَّب بسيبويه زمانه ـــ بعد جلوسه للتدريس بقَسَنْطِينة لم يستغن عن الذهاب إليها لتعلُّم القراءات السبع.

ب- الحديث:

اعتنى الجزائريون بالحديث تدريساً ورواية وإجازة، ويعود بعض ذلك إلى اعتمادة على الحفظ، وهم حَفَظَة مهَرَةٌ، وكانت عِنايتهم بصحيح البخاري قد فاقت كلَّ عنايةٍ، فكتبوا عليه الشروح والحواشي، وتدارسوه للحفظ والبركة، واهتمُّوا به عند القراءة كيلا تقع أخطاء في ألفاظه، أومعانيه.

وأهمُّ الأماكن التي كان يدرَّسُ بها الحديث الجوامع الكبيرة احتراما له، وكان لايتولَّى إملاء الحديث إلاَّ كبارُ العلماءِ وذوو الأصوات الحسنة والجهورية.

ورغم هذه العناية فإنَّ التأليف في علم الحديث يكاد يكون معدوما إلاَّ من الشروح البسيطة والحواشي والرسائل الصغيرة والأراجيز.

١- ينظر: عبد الكريم الفكون ٢٩، وانتشار طُرق التصوُّف عمَّ وطمَّ البلاد الإسلامية كلَّها، وأصبحوا إذا ترجموا يقولون: «العارف» لا الحافظ أو الثقة أو الثبت، والملاحَظ أنَّ معظم الذين تُرجِم لهم في هذا العصر «عارفون» .

٢- سيأتي ذكره في مبحث شيوخ الشاوي ص ٤٧.

وقد ترك الجزائريون ثروة من الأثبات والفهارس التي يسجِّل فيها العالم مروياته في الحديث بالسند، والكتب التي قرأها، والشيوخ الذين درس عليهم، ولا سيما شيوخه في الحديث، ومن أشهر الجزائريين الذين رويت عنهم الأحاديث سعيد قَدُّورة، وعيسى الثَّعالبي.[1]

جـ- الفقه:

معظم سكان الجزائر يتَّبعون المذهب المالكي، ولكن بدأ المذهب الحنفي في الدخول إليها مع العثمانيين، ويوجد بها منذ القديم خَوارِج.

وكان الكتاب المعتمد مختصر خليل، ويكاد كلُّ من جلس من الفقهاء للتدريس يملي أو يؤلِّفُ لتلاميذه شرحا أو حاشية على خليل، أو على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ويأتي خليل في المرتبة الأولى بالنسبة للكتب التي وُضعت عليها الشروح والتعليقات في جميع الفنون عند الجزائريين.

د- التوحيد:

شاع لدى الجزائريين استعمال مصطلح علم الكلام وعلم التوحيد على حدٍّ سواء، وكانوا يعُدُّون هذا العلم أهمَّ العلوم؛ لذلك أقبل أكثرهم على تعلُّمه، وقد وُجد منهم مَن يَنهى عنه قائلا إنَّه يؤدِّي إلى الخلافات المذهبية والتقوُّلِ على الله وعلى رسوله، وتكفينا عنه أدلَّة الكتاب والسنة.

وكانت مؤلَّفات محمد بن يوسف السَّنُوسي المتوفى٨٩٥هـ هي مصدر دراسة علم الكلام طيلة العهد العثماني، وله «العقيدة الصغرى» و «الوسطى» و «الكبرى»، وأهمُّها «الصغرى»، وهي المعروفة باسم «أُمِّ البراهين»؛ فلا تكاد تجد عالما في هذا العصر من علماء الكلام لم يدرِّس لطلابه «صغرى السنوسي» أو لم يضع عليها حاشية أو شرحا.

هـ- المنطق:

مؤلَّفات الجزائريين في فنِّ المنطق نادرة، تكاد تُعدُّ على أصابع اليد الواحدة؛ وذلك عائد إلى صعوبة هذا العلم وغلبة التصوُّف، وكان المدرِّسون له قلَّة، ومنهم سعيد

١- ستأتي ترجمتهما إن شاء الله في مبحث شيوخ الشاوي.

قدُّورة، وقد دارت دراستهم حول «السلم المرَونَق» وشرحه لعبد الرحمن الأخضري المتوفى عام ٩٥٣هـ.

و- علوم اللغة:

-اهتمَّ الجزائريون بعلم النحو وخلَّفوا تراثا طيِّبا فيه، ومنذ يحيى بن عبد المعطي الزَّواوي المتوفي عام ٦٢٨هـ صاحب الألفية، تطلَّعت العيونُ إلى «زواوة» باعتبارها مدرسة هامَّة للنحو، وقد عُرفَ علماء الجزائر بحفظ المتون وبعض الشروح وضبط مسائلها عن ظهر قلب.

واشتهر بعض الجزائريين بالدراسات النحوية، ومن هؤلاء يحيى الشاوي، وعبد الكريم الفَكُّون، ومحمد بن راشد الزواوي، ومن أبرز الأساتذة الواردين على الجزائر من المغرب والذين تركوا بصمات قوية في الاهتمام بعلم النحو محمد التَّواتي.

وقد أخذت الآجرُّومية وألفية ابن مالك حظاً وافراً من عناية الجزائريين، فشرحت الآجرومية وحشِّيَت ونُظِمَت، وكانت الآجروميةُ هي ملحَ الطعام عند مدرِّسي الجزائر وطلابها .

ونالت ألفية ابنِ مالك هي الأخرى نصيبها من الاهتمام موفورا غير منقوص، وهي مرحلة علمية متقدِّمة تلي دراسة الآجرومية، وكذلك كان نصيب لامية الأفعال والتسهيل من الاهتمام كبيراً.

وقد وضع بعض الجزائريين مؤلفات في تراجم النحاة منها «التنقيح في التعريف ببعض أحوال رجال طالعة التصريح على التوضيح» لبَرَكات بن باديس المتوفى عام ١١٠٧هـ، وفيه تراجم لعدد محدود جداً من النحاة الأوائل، وألَّف أحمد بن قاسم البوني[1] كتابا أوسع من ذلك وأشمل اسمه «الفتح المتين في تراجم بعض النحاة واللغويين».

و الكتب التي وُضعت في علم اللغة قليلة، ومنها «الروض المنظَّم في معاني حروف المعجم».

١- ستأتي ترجمته إن شاء الله في مبحث تلاميذ الشاوي ص٥٥.

أمَّا العناية بالبلاغة كعِلمٍ قائم بذاته فقد كانت ضعيفة عند الجزائريين، وكان اعتمادهم في التدريس على «تلخيص المفتاح»، ونظمِ الأخضري في علم البيان والمعاني «الجوهر المكنون» وشرحِه له.

ثانيا: حَياتُه [١]

١- اسمه وكنيته ولقبه ونَسَبه:

أ- اسمه:

هو يحيى بن أبي عبد الله [٢] محمد بن محمد [٣] بن عبد الله بن عيسى [٤] بن شِبْل بن أبي البركات. [٥]

ب- كنيته:

هو أبو زكريا، وكنَّاه محمود مقديش (١١٥٤هـ ـ ١٢٢٨هـ) بأبي البركات [٦]، ولعله يريد جمع «البركة»؛ إذ يظهر أنَّ مقديش يعتقد فيه الولاية فيذكره مسبوقا بلفظ «سيدي»، ثمَّ إنَّه ذكر في ترجمته للشيخ علي النُّوري [٧] قصَّة خيالية أوَّلها: «قيل لمَّا فتح الله عليه بما قسم الله له من العلم عرَض عليه بعض أغنياء التجار التزويجَ ببعض بناته، فاستشار الشيخ سيدي يحيى الشاوي ـ رحمه الله ـ في ذلك، فأمره بالذهاب إلى مِيضاة الأزهر، وقال له: امكث بها ليلا وارتقب ساعةَ انقطاع الناس، فإذا لم تجد إلا رجلا واحداً فهو صاحب الوقت، فاستشره وافعل ما يأمرك به، ففعل...». [٨]

١- ترجمته في : ماء الموائد ١٧٠، وخلاصة الأثر ٤٨٦/٤، ونفحة الريحانة ٤٥/٥، وأوضح الإشارات١٧٨، ونشر المثاني ١٧١٧، ١٧٤٧ضمن موسوعة أعلام المغرب، والتقاط الدُّرر ٢٥٠/١، ونزهة الأنظار ٣٨٠/٢، وشجرة النور الزكية٣١٦، وفهرس الفهارس ١١٣٢، وهدية العارفين ٥٣٣/٢، والأعلام ١٦٩/٨، والفكر السامي ١١٦/٤، ومعجم المؤلفين ٢٧٧/١٣، ومعجم أعلام الجزائر ٢٠٢، وتاريخ الجزائر العام ١٧٣/٣، وتاريخ الجزائر الثقافي ١٠٨/٢، وعبد الكريم الفكون ٩٨.

٢- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٢.

٣- في مقدِّمة وخاتمة كتابه «الغيث الهتان»: كُرِّر «محمد» ثلاث مرَّات.

٤- في المرجع السابق بن «موسى» ويظهر أنَّه تصحيف.

٥- «شِبل بن أبي البركات» من مقدِّمة وخاتمة كتبه «النبل الرقيق»، و«الغيث الهتان»، و«فتح المنَّان»، وفي خلاصة الأثر ـ ١٤١/٣ـ بدون « شبل ».

٦- نزهة الأنظار ٣٦٠/٢، ٣٨٠.

٧- ستأتي ترجمته إن شاء الله ضمن تلاميذ المؤلِّف.

٨- نزهة الأنظار ٣٦٠/٢- ٣٦١.

جـ-: لقبُه:

اشتهر المؤلِّف بلقَبِ «الشاوي»، وقد نصَّ بعضُ المترجمين له على أنَّها تسمية وليست نَسَباً[١]، فهذا يعني أنَّه ليس منسوبا إلى القبيلة الكبيرة التي يحمل أفرادُها هذا الاسم، وهم موجودون بكثرة في المغرب إلى اليوم.

وفي سبب هذا اللقب يُروى عنه أنَّه قال: «وسبب تسميتي يحيى الشاوي هو أنَّ ليلة ولادتي استضافنا الشيخ يحيى الشاوي وكان هذا السيد من أجلاَّء المشايخ، فسمَّاني والدي به تفاؤلاً».[٢]

د- نَسَبُه:

يعرف المؤلِّف بالنَّائليِّ، وهي نسبة إلى قبيلة «أولاد نائل»، وهي قبيلة عربية موجودة في الجزائر وليبيا،[٣] كما يعرف بالمِلْياني، والجزائري، والمغربي، والمالكي،[٤] وهي نِسَبٌ إلى مدينته، وبلده، وإقليمه، ومذهبه الفقهي.

٢- مَوْلِدُه و وَفَاتُه

أ- مولده:

وُلدَ الشيخُ يحيى الشَّاوي في مدينة «**مِلْيانة**»، وهي مدينة غيرُ ساحليَّةٍ، تقعُ غربَ مدينة «الجزائر» على مقربة منها، وشرقَ مدينة «وَهْران».[٥]

وهي مدينة رومِيَّةٌ قديمة، «حسنةُ البُقعة، كريمة المزارع، ولها نهرٌ يَسقِي أكثرَ زروعِها وحدائقها وجنَّاتها، وعليه أَرْحاءٌ، ولأقاليمها حظٌّ من سقيِ نهرِ «شلف»، وعلى ثلاثة أميالٍ منها وفي جنوبها الجبلُ المسمَّى بجبل «وانشريس»، تسكنه قبائل من البربر، وطول هذا الجبل أربعة أيام».[٦]

١- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٢.

٢- تاريخ الجزائر العام ١٧٣/٣، وصاحب هذا الكتاب مطَّلع على مصدر لم يطَّلع عليه غيره ممَّن ترجم للمؤلِّف، ويبدو هذا جلياً في مثل هذه الإضافة، و لم يذكر المؤلِّف مصادره في هذا الكتاب.

٣- ينظر: نزهة الأنظار ٣٨٠/٢ الحاشية، وفهرس الفهارس ١١٣٢، ومعجم القبائل العربية.

٤- ينظر: خلاصة الأثر ٣٨٦/٤، وفهرس الفهارس١١٣٢، ومعظم مصادر ترجمته.

٥- ينظر: أطلس العالم الحديث الملوَّن.

٦- نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار ٨٠/١، وينظر: معجم البلدان ١٩٦/٥.

وذُكِرَ في معجم أعلام الجزائر[١] وتاريخ الجزائر العامّ[٢] أنَّه وُلِد في مدينة «الجزائر» العاصمة، وأنَّ أصله من «مِلْيانة»، ولم يذكُرا مصدرا لهذه المعلومة.

أما **زمانُ ولادته** فلم تُحدِّده المصادر القديمة التي رأيت، ولكنَّ بعض المراجع الحديثة فعلَت ذلك، ثمَّ اختلفوا، فذهب أكثرُهم إلى أنَّه وُلِد عام ١٠٣٠هـ.[٣]

وذهب عبد الرحمن بن محمد الجيلالي صاحبُ موسوعة «تاريخ الجزائر العام» إلى أنَّه ولد عام ١٠٤١هـ.[٤]

والظاهر أنَّه ولد عام١٠٣٠هـ؛ لأنَّه كان ذائع الصِّيت في الجزائر ذا مكانة علمية عالية حين غادرَها إلى المشرق عام١٠٧٤هـ؛ فعند مروره على مدينة «قَسَنْطِينَة» «انتهز الشيخ بركاتُ بن باديس هذه الفرصة ورفع إليه سؤالا منظوما حول حكم أكل لحوم الحيوانات المصطادة بالبندقية».[٥]

كما أنه كان من كبار العلماء في ركب الحجِّ الجزائري، فقد قال العياشي[٦] عنه: إنَّه «فقيهُهم».[٧]

١- ٢٠٢.

٢-٣/١٧٣.

٣-ينظر: هدية العارفين ٢/٥٣٣، والأعلام٨/١٦٩، ومعجم المولفين١٣/٢٢٧، ومعجم أعلام الجزائر٢٠٢، وذيل بشائر أهل الإيمان١٣٥ الحاشية.

٤- ينظر: ٣/١٧٣.

٥-تاريخ الجزائر العام ٣/١٧٤.

٦- ستأتي ترجمته إن شاء الله في مبحث شيوخ المؤلّف ص٤٧.

٧- ماء الموائد١٧٠.

ب- وفاته:

تُوُفِّيَ - رحمه الله - في سفينةٍ ذاهباً إلى الحَجِّ يومَ الثلاثاء السادِس من ربيع الأَوَّل عام ١٠٩٦هـ، في مكان اسمه «رأس أبي محمَّد»، ثم نقله ولده الشيخ عيسى إلى القاهرة، ودفنه بتُرْبة السادة المالكية.[١]

١ ـ ينظر: خلاصة الأثر٤/٤٨٨، وأوضح الإشارات ١٧٨، وفهرس الفهارس١١٣٢.

ثالثا: طلبه العلم وشيوخه وتلاميذه

بدأ يحيى الشاوي طلب العلم في بلدته «مِلْيانة» ويظهر أنَّ تعليمه الأوَّل كان على يد والده؛ لأنَّ بعض المترجمين يسبقون ذكره بقولهم: «الفقيه الصالح الشيخ محمد»[١]، ثم في كُتَّاب بلده على الطريقة المتَّبعة حينئذ، من حفظ القرآن الكريم، وبعض المتون الأوَّليّة في الفقه والتوحيد، ونحو ذلك.

ولم يكن يُعرف أنَّ «مِليانة» حينئذ كانت تعيش حياة علمية مزدهرة، أو كان فيها علماء بارزون، غير أنَّ زاوية «أَبْهلول» قرب «تَنَس» كانت مشهورة بعلمائها وطُلاَّبها، فكان أهل تلك النواحي ومنهم أهل «مليانة» يقصِدونها للتعليم قبل أن ينتشروا في الأرض بحثا عن المزيد من العلوم في مدينة «الجزائر» وفي «تِلْمِسان» وفي «فاس» وغيرها.

ولعلَّ يحيى الشاوي قد سار على نفس الدرب؛ فقد عُرِف أنَّه تلقَّى العلوم على محمد بن محمد أبهلول[٢]، وقد اشتهرت زاويتهم بالتفسير والحديث، وبعد أن قضى فترة في زاوية أبهلول المجاجي لايُدرى كم طولها توجَّه إلى «تلمسان» فأخذ العلم عن بعض شيوخها، ومن المؤكَّد أنَّ يحيى الشاوي قد قضى فترة من الوقت في مدينة الجزائر تلميذاً ومدرِّساً؛ فالمعروف عنه أنَّه تتلمذ فيها على شيخيها البارزين حينئذ، وهما عليُّ بن عبد الواحد الأنصاري، وسعيد قدُّورة، وقد توفي الأوَّل سنة ١٠٥٧هـ[٣]، وتوفي الثاني ١٠٦٦هـ[٤]، وقد عُرفا بجمع كثير من العلوم.

كما تتلمذ على عيسى الثعالبي[٥]، قبل مغادرة الثعالبي للجزائر سنة ١٠٦١هـ، وقد أخذ عنه «علم المنطق» على أقلِّ تقديرٍ.

١- ينظر: خلاصة الأثر ٤/٤٨٦، وتاريخ الجزائر العام ٣/١٧٣.

٢- ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي٢/١١٠. وذكر أنَّه أجازه بالموطَّأ، وستأتي ترجمته في مبحث شيوخ المؤلِّف.

٣- ستأتي ترجمته في مبحث شيوخه.

٤- ستأتي ترجمته في مبحث شيوخه.

٥- ستأتي ترجمته في مبحث شيوخه.

وربَّما يكون يحيى الشاوي قد رحل إلى مدن أخرى لطلب العلم لكنَّ المصادر لاتذكر ذلك، ومن المدن المهمَّة القريبة منه في ذلك العصر «فاس»، كما توجد مدن جزائرية عُرفت بالعلماء منها قَسَنطِينة وعِنَّابة وبِجاية.

وبعد هذا التطواف في طلب العلم تصدَّر يحيى الشاوي للتدريس، والغالب أنَّ ذلك كان بمدينة الجزائر، ولاسيَّما بعد وفاة علمائها الكبار، وهجرةِ الثعالبي، أي في الفترة بين ١٠٥٧هـ وهو تاريخ وفاة علي بن عبد الواحد الأنصاري، و١٠٧٤هـ، تاريخ سفر الشاوي إلى المشرق، ولم تحدِّد المصادِرُ الأماكن التي تولَّى فيها التدريس، وهل كان موظَّفاً رسميا أو لا؟.[١]

وقد ذاع صيته بالجزائر وأصبح من علمائها الذين يُشار إليهم، والمقدَّمين فيها، يدلُّ على ذلك وصف العياشي له بأنَّه فقيه الجزائريين.[٢]

وقد واصل الشاوي الطلب في مصر على علمائها الجِلَّة، منهم البابلي والمزَّاحي والشَّبراملِّسي[٣]، قبل أن يتصدَّر للتدريس بالجامع الأزهر، وغيره من المدارس.

وبما أنَّه تصدَّر للتدريس في الأزهر وبعض مدارس القاهرة فإنَّ خلقا كثيراً قد درس عليه، غير أنَّ الغريب في هذا أنَّ طلابه الذين ذكرتهم كتب التراجم ـ التي رأيت ـ ليسوا من المصريين بل من أهل المغرب الأدنى والأوسط، وأهل الشام والحجاز.

وفيما يلي تراجم موجزة لشيوخه وتلامذته:

أوَّلا: شُيوخُه

أ- شيوخه في الجزائر:

١- علي السِّجلماسي:

هو أبو الحسن عليُّ بنُ عبد الواحد بن محمَّد بن سِراج السِّجلماسي الأنصاري، من سلالة سعد بن عبادة ﷺ، الفقيه المُحدِّثُ الإخباري، أخذ العلم عن أئمة فاس.

١- ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي ١١٤/٢.

٢- ينظر: ماء الموائد ١٧٠.

٣- ستأتي ترجمتهم.

من شيوخه: أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر الدِّلائي[١]، وأبو محمَّد عفيفُ الدين عبد الله بن عليٍّ بن طاهر الحسني.[٢]

حجَّ السجلماسي عام ١٠٤٣هـ، وأقام بمصر مدَّةً فأخذ عن شيوخها كالشِّهاب أحمد الغُنَيْمي.[٣]

واستقرَّ بفاس فنُصِّب مُفتياً في الجبل الأخضر، ومن تلاميذه: أبو مهدي عيسى الثعالبي، ويحيى الشاوي، والشهاب المَقَّري.[٤]

من مؤلفاته التي يغلب عليها النظم: اليواقيت الثمينة،وهو منظومة في الفقه المالكي، و مسالك الوصول، وهو في علم الأصول، والدُّرَّة المنِيفَة، وهو أرجوزة في السيرة النبوية.

توفي بالطاعون أواخر شعبان سنة ١٠٥٧هـ في مدينة الجزائر.[٥]

٢-سعيد قَدُّورة:

هو شيخ الإسلام أبو عثمان، سعيد بن إبراهيم الجزائري، تونسي الأصل، الشهير بـ((قَدُّورة)) مفتي مدينة الجزائر في وقتِه، وخطيبُ الجامع الأعظم بها منذ عام ١٠٢٠هـ.

أخذ عن سعيد المَقَّريُّ[٦]، وعنه أبومهدي الثعالبي، ويحيى الشاوي.

له شرح السُّلَّم للأخضري في المنطق، أطال فيه النفس وبالغ في بسط العبارة،

١- هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن سعيد الدلائي، عالم في التفسير والحديث، توفي ١٠٤٦هـ، ينظر: موسوعة أعلام المغرب ١٣٣٣.

٢- هو أبو محمد عبد الله بن علي بن طاهر الحسني السلجماسي، ت ١٠٤٤هـ. ينظر: موسوعة أعلام المغرب ١٣١٨، وفي الأعلام ١٠٦/٤ أنه توفي ١٠٤٥هـ.

٣- هو شهاب الدين أحمد بن محمد الغنيمي الأنصاري الحنفي، وكان قبل ذلك شافعيا، ت ١٠٤٤هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٣١٢/١.

٤- هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد المَقَّري التلمساني، نزيل فاس ثمّ القاهرة صاحب ((نفح الطيب))، ت ١٠٤١هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٣٠٣/١.

٥- تنظر ترجمته في : في خلاصة الأثر١٧٣/٣، وشجرة النور الزكية٣٠٨، والأعلام٣٠٩/٤.

٦- هو أبو عثمان سعيد التلمساني، مفتي تلمسان وعالمها أكثر من أربعين سنة، قيل إنّه توفي بعد ١٠١١هـ، ينظر: شجرة النور الزكية ٢٩٥.

وشرحُ صغرى السَّنُوسي، وشرح خطب اللَّقَّاني في العقيدة، توفي عام ١٠٦٦هـ.[١]

٣- عبد الكريم الفَكُّون الحفيد :

هو شيخ الإسلام أبو محمَّد عبد الكريم بن محمَّد بن عبد الكريم بن قاسم بن يحيى الفَكُّون التميمي.

ولد بقَسَنْطِينة سنة ٩٨٨هـ، من بيت عِلمٍ وجاه، وأمُّه من عائلة نقيب الأشراف بقسنطينة.

كان والده محمَّد أحدَ كبار المدرسين بقسنطينة، فأخذ عنه، وعن محمَّد بن راشد الزَّواوي النحوَ وتأثَّر به كثيراً، كما أخذ عن محمَّد التَّواتي المغربي كتاب المرادي في النحو مِراراً، وحاشيةَ جمعِ التكسير على المرادي، وكان يصِف شيخَه بأنه سيبويه زمانه، كما درس العقائد والفقه والتفسير والحديث.

ورِث عن والده وظائفَه الرسمية من الإمامة والخطابةِ والتدريس ورعايةِ أوقاف الجامع، فحوَّلته «الظروف الجديدة من أستاذ في علم النحو إلى مفتي شرعي»،[٢] كما تولَّى إمارة رَكْبِ الحجِّ الجزائريِّ، وهو أوَّل من تقلَّدها من أسرته، كما لُقِّب بشيخ الإسلام، وكان يلقَّب بها في الوقت ذاته الشيخ سعيد قَدُّورة في الجزائر العاصمة.

ومن أشهر تلاميذه أبو مهدي عيسى الثَّعالبي الذي سجَّل مروياته عنه في كتابه «كنز الرُّواة»، وأبو سالم العياشي[٣]، ومحمَّد بُهلول الزَّواوي، ويحيى الشاوي، وقد درس عليه بعد سنة ١٠٤٥هـ؛ لأنَّه لم يذكُره ضمن تلاميذه في كتابه منشور الهداية[٤]، الذي ألَّفه في تلك السنة.

من مؤلفاته: مَنْشُورُ الهداية في كشفِ حال من ادَّعى العِلْمَ والولاية، وفتحُ اللَّطيف في شرح أرجوزة المَكُودي في التصريف، وشرح شواهد الشريف ابن يَعْلَى على

١- تنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب ١٤٦٦، وشجرة النور الزكية ٣٠٩، والأعلام ٩١/٣، ومعجم أعلام الجزائر ٧٥، وتاريخ الجزائر الثقافي ٣٦٤/١.

٢- عبد الكريم الفكّون ص٧٢ .

٣- هو أبو سالم عبد الله بن محمد بن أبي بكر العياشي، نسبة إلى قبيلة آعياش ، صاحب الرحلة المعروفة واسمها «ماء الموائد»، ت ١٠٩٠هـ، ينظر: الأعلام ١٢٩/٤.

٤- ينظر: عبد الكريم الفكُّون ٩٣.

الآجَرُّومية، التزمَ فيه عقِب كلِّ شاهدٍ ذِكْرَ حديثٍ مناسبٍ له. توفي عام ١٠٧٣هـ.[١]

٤- أبو مَهدي الثَّعالِبي:

هو عيسى بن محمَّد بن أحمد بن عامر بن عيَّاد الثعالبي الجعفري نَسباً، من أكبر فقهاء المالكية في وقته ولد بزَواوة وأخذ عن علماء الجزائر كسعيد قدُّورة وعبد الكريم الفكُّون، وعلي بن عبد الواحد السجلماسي، وقد لازم هذا الأخير مدَّةً تزيد على العشر سنين، وتزوَّج ابنته، ولم يفارقه حتى مات.

وقد رحل الثعالبي عن الجزائر في حدود سنة ١٠٦٦هـ[٢]، وقد تبعه يحيى الشاوي ثماني مراحل لإكمال القراءة عليه، وقيل إنه كان يُتَمِّمُ قراءة علم المنطق.[٣]

ومن مؤلفاته: كنز الرُّواة، وهو فهرسٌ لأسماء شيوخه ومَروِيَّاته عنهم، ورسالةٌ في مضاعفة ثواب هذه الأمَّة، ومنتخب الأسانيد، جمع فيه أسانيدَ ومرويَّات شيخِه الشمس البابلي[٤]، وأقام بمكة حتى توفي في رجب عام ١٠٨٠هـ.[٥]

٥- أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد البُهلول الزَّواوي السَّعدي.

أخذ عن شيخ الإسلام الفكُّون في قسنطينة في حدود عام ١٠٢٢هـ، حيث قرأ عليه شرح المرادي للألفية، ثم انصرف وعاد ثانية بعد عام ١٠٣١هـ، ولم يُقِم إلا أيَّاماً وصرَفَه الشيخ إلى مكانه، ذكر ذلك شيخ الإسلام عبد الكريم الفَكُّون في كتابه منشور الهداية[٦].

١- تنظر ترجمته في: شجرة النور الزكية ٣٠٩،، ومعجم أعلام الجزائر٩٧، وعبد الكريم الفكُّون داعية السلفية.

٢- ينظر: فهرس الفهارس ٨٠٨، وذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله: أنَّه غادرها ١٠٦١هـ، ينظر: عبد الكريم الفكُّون ٩٠.

٣- ينظر: خلاصة الأثر ١٤١/٣، وتاريخ الجزائر الثقافي ١١٠/٢.

٤- ستأتي ترجمته بعد قليل.

٥- تنظر: ترجمته في: خلاصة الأثر ٢٥٠/٣، وفهرس الفهارس ٢١١، ٥٠٠، ٨٠٦، وشجرة النور الزكية ٣١٠، والأعلام ١٠٨/٥، وتاريخ الجزائر الثقافي ٥٥/٢.

٦- ص ٢٠٤، وينظر: عبدالكريم الفكون ٩٤.

وقد روى عنه الشاوي حديث المصافحة، رأيت ذلك في القَدر المنقول من النسخة الموجودة في برلين[١]، و((تلقَّى منه إجازة أخرى بقراءة موطَّأ الإمام مالك، وبعضِ صحيح البخاري، وبعض صحيح مسلم، ورواية الكتب الثلاثة المذكورة بسنده عن شيوخه)).[٢]

ب: شيوخه في مصر:

٦- سلطان بن أحمد سلامة المزَّاحي.

نسبةً إلى مدينة مزَّاح بالدَّقَهْلِيَّة، ولِدَ عام٩٨٥هـ، فقيه شافعي مقرئ.

أخذ العلوم الدينية عن النور الزِّيَّادي[٣]، وسالم الشَّبْشِيري[٤]، وأحمد بن خليل السُّبكي[٥]، وأخذ العلوم العقلية عن شيوخٍ كثيرين، أجيز بالتدريس والإفتاء سنة١٠٠٨هـ، تَصدَّر للتدريس بالأزهر، وأخذ عنه البَشبيشي[٦]، وعبد الباقي الزَّرقاني المالكي.[٧]

من تآليفه حاشيةٌ على شرح المنهج للقاضي زكريا، ومؤلَّف في القراءات الأربع الزائدة على العشر.

توفي ليلة الأربعاء ١٠٧٥/٩/١٧هـ.

فيكون أخْذ الشاوي عنه قليلاً لأنَّه قفل من الحجِّ أوَّل العام، وكان ينوي الرجوع

١- ينظر: بروكلمان ٤٢٠/١١،"الألماني".

٢- تاريخ الجزائر الثقافي ٤٤/٢.

٣- هو نور الدين علي بن يحيى الزِّياديُّ الشافعي، رئيس العلماء بمصر، توفي عام ١٠٢٤هـ، ينظر: خلاصة الأثر ١٩٥/٣،والأعلام ٣٢/٥.

٤- هو سالم بن حسن الشبشيري الشافعي من أكابر العلماء، لازم النور الزِّيادي سنين طويلة حتى توفي عام ١٠١٨هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٢٠٢/٢، ولطف السمر ٤٦٨.

٥- هو شهاب الدين أحمد بن خليل بن إبراهيم السبكي، الشافعي، المتوفي عام ١٠٣٢هـ، ينظر: خلاصة الأثر ١٨٥/١.

٦- هو أحمد بن عبد اللطيف بن أحمد المصريُّ البشبيشيُّ الشافعيّ، جلس في محلِّ شيخه المزَّاحي، توفي ١٠٩٦هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٢٣٨/١.

٧- هو عبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المالكي، له شرح ((مختصر خليل)) مطبوع، توفي عام ١٠٩٩هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٢٧/٢، والأعلام ٢٧٢/٣.

إلى بلده، وعاد من الإسكندرية إلى القاهرة أواخر شهر ربيع الثاني من العام نفسه.[١]

٧- الشَّمسُ البابِلي:

أبو عبد الله شمس الدين محمَّد بن علاء الدين البابلي المصريُّ الشافعيُّ، الإمام المحدّث، ولد سنة ١٠٠٠هـ ببابِل من قرى مصر،وتعلَّم بالقاهرة وأصيب بالعمى في منتصف عمره، اتَّفق أهل العصر على تسميته بالحافظ.[٢]

أخذ عن النور الزِّيَّادي،والشيخِ علي الحلبيِّ[٣]، وعبد الرؤوف المُناوي[٤]، والنُّورِ علي الأُجْهُوري.[٥]

وأخذ عنه خلقٌ كثير، أفردهم مُرْتَضى الزَّبيدي[٦] بكتاب سمَّاه «المربِّي الكاملي في من روى عن البابلي».

كان كثير الإفادة للطلاب قليلَ العناية بالتأليف، له كتاب «الجهاد وفضائلُه» ألجِئ إلى تأليفه من الوزير الأعظم أحمد باشا الفاضل.

توفي عام ١٠٧٧هـ.[٧]

٨- النورُ الشَّبْرامَلِّسيُّ:

أبو الضياء نورُ الدين عليُّ بنُ علي، الفقيهُ الشافعيُّ، من أهل «شَبْرامَلِّس» بالغربية بمصر.

١- تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٢/٢١٠، والأعلام ٣/١٠٨.

٢- ينظر: فهرس الفهارس٢١٠ .

٣- هو أبو الحسن نور الدين علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، القاهري الشافعي، مؤرخ فقيه لغوي، توفي عام ١٠٤٤هـ. ينظر: خلاصة الأثر ٢/١٢٢،ومعجم المؤلفين ٣/٧.

٤- هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي الشافعي، صاحب التصانيف الكثيرة، توفي عام ١٠٣١هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٢/٤١٢، والأعلام ٦/٢٠٤.

٥- هو أبو الإرشاد نور الدين علي بن محمد بن عبد الرحمن الأُجْهوري ـ نسبة إلى قرية اسمها أُجهور ـ شيخ المالكية في مصر، توفي سنة ١٠٦٦هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٣/١٥٧، ومعجم المؤلفين ٧/٢٠٧.

٦- هو محمد مرتضى بن محمد بن محمد العلوي الزَّبيدي، خاتمة الحفاظ في الديار المصرية صاحبُ «تاج العروس»، توفي سنة ١٢٠٥هـ، ينظر: فهرس الفهارس ٥٢٦.

٧- تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٤/٣٩-٤٢، وفهرس الفهارس٢١٠، والأعلام٦/٢٧٠.

ولد عام ٩٩٧هـ، وكُفَّ بصره وهو ابنُ ثلاث سنين، وقَدِم القاهرة سنة ١٠٠٨هـ، فأخذ عن مشايخها منهم: عبد الرؤوف المناوي، والنور الزِّيادي، ولازَم نور الدين الحلبِّي الملازمة الكاملة.

وتصدَّر للإقراء بالجامع الأزهر، وأخذ عنه أكابر العلماء كالشيخ محمَّد البَهُّوتي الحنبلي[١]، وياسين الحِمْصي[٢]، وعبد الباقي الزُّرقاني.

من مؤلفاته: حاشية على نهاية المحتاج، وأخرى على شرح الشمائل لابن حجر، وحاشيةٌ على شرح الجزرية للقاضي زكريا.

توفي عام ١٠٨٧هـ.[٣]

ثانيا: تلاميذُه

أ- من أهل الشام:

١- زينُ الدين البُصْرَوِيُّ.

زين الدين بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن زكريا بن خليل الشافعي الدمشقي، الشهير بالبُصْرَويِّ، نسبة إلى بُصرى الشام.

ولد عام ١٠٣٩هـ، أخذ عن خير الدين الرَّمْلِي[٤]، ورحل إلى يحيى الشاوي في إستانبول.

اشتغل بالتدريس في المدرسة الصلاحية بالقدس الشريف، وصار مفتي الشافعية بها، أقام بدار الخلافة مُدَّة، وصار إماماً عند الوزير الأعظم، وطالت صحبته له.

توفي سنة ١١٠٢هـ وهو برفقة الوزير الأعظم.[٥]

١- هو محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي، الشهير بالخلوتي المصري، توفي عام ١٠٨٨هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٣/٣٩٠، و الأعلام ٦/١٢.

٢- هو يس بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي الشافعي، شيخ العربية والبيان، له كثير من الحواشي، توفي ١٠٦١هـ، ينظر: خلاصة الأثر ١/٤٩١.

٣- تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر ٣/١٧٤، والأعلام ٤/٣١٤.

٤- هو خير الدين بن أحمد بن علي الرَّمْلِي الحنفي، توفي ١٠٨٢هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٤/١٣٢.

٥- تنظر ترجمته في: نفحة الريحانة ١/٤٢٠، وسلك الدرر٢/١٢٠.

٢- أبو الإسعاد الحنفي:

أبو الإسعاد بن أيوب الخَلْوَتِيُّ الدمشقيُّ الحنفيُّ، ولد بدمشق سنة ١٠٥٣هـ، تتلمَذَ على إبراهيم الفتَّال،[١] ويحيى الشاوي و أجازه.

رحل إلى الروم ثم إلى دار الخلافة واستوطنها إلى وفاته، ودَرَّس في عدد من المدارس، توفي عام ١١٠٦هـ.[٢]

٣- محمد أمين المُحِبِّي:

محمد أمين بنُ فَضْلِ الله بنِ محبِّ الله بن محمد محبِّ الدين بن أبي بكر تقيُّ الدين بن داود المحبي، الحَمَوِي الأصل، الدمشقي المولد والنشأة والوفاة.

ولد سنة ١٠٦١هـ، قرأ على عددٍ كبير من العلماء في كل البلاد التي سافر إليها، منهم: إبراهيم الفتَّال، وعلاء الدين الحَصْكَفِيُّ[٣] مفتي دمشق، ونجم الدين الفَرضي،[٤] وأحمد النَّخلي المكي، ويحيى الشاوي، وقد نصَّ في ترجمته له في خلاصة الأثر على أنَّه درس عليه خلال زيارة الشاوي الثانية لدار الخلافة، فقال: «فالتمستُ منه القراءة فأَذِن، فشرعتُ أنا وجماعة من بلدتنا دمشق وغيرها - منهم: الأخ الفاضل أبو الإسعاد بن الشيخ أيوب، والشيخ زين الدين البصروي، والشيخ عبد الرحمن المجَلِّد، والسيد أبو المواهب سبط العرضي الحلبي - في القراءة عليه فقرأنا تفسير سورة الفاتحة من تفسير البيضاوي مع حاشية العصام، ومختصر المعاني مع حاشية الحفيد، والخطائي، والألفية، وبعضَ الدواني على العقائد، وأجازنا بإجازة نظمها لنا».[٥]

رحل إلى الروم والحجاز ومصر، وتولى القضاء في الحجاز ومصر، ودرَّس بالمدرسة الأمينية بدمشق إلى وفاته.

١- هو إبراهيم بن منصور الفتال الدمشقي، ت ١٠٩٨هـ، ينظر: خلاصة الأثر ١/٥١.

٢- تنظر ترجمته في: نفحة الريحانة ١/٥٥٦، وسلك الدرر ١/٥١.

٣- هو علاء الدين محمد بن علي بن محمد الحصكفي الدمشقي، مفتي الشام وأحد أشهر علمائها، ت١٠٨٨هـ ينظر: خلاصة الأثر ٤/٦٣.

٤- هو محمد بن يحيى، المعروف بنجم الدين الفرضي، نسبة إلى الفرائض، ت ١٠٩٠هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٤/٢٦٥.

٥- خلاصة الأثر ٤/٤٨٧.

له مصنَّفات كثيرة منها: «نَفْحةُ الريحانة ورَشحةُ طِلاء الحانة»، و«خلاصة الأثر في تراجم أهل القرن الحادي عشر»، و«الناموس» وهو حاشية على القاموس، مات قبل أن تكتمل، و«قَصْدُ السبيل فيما في لغة العرب من الدَّخِيل»، و«ديوان شعر»، و«المُعَوَّل عليه في المضاف والمضاف إليه»، توفي سنة ١١١١هـ.[١]

٤- عثمان القَطَّان:

عثمان بن محمود بن حسن خطاب الكَفْرَسوسي الشافعيُّ، الشهير بالقَطَّان.

ولد سنة ١٠٤١هـ، وقرأ على جماعة منهم: الشيخ إبراهيم الفتَّال، ويحيى الشاوي، ومحمد البطنيني،[٢] درَّس بالجامع الأمويِّ وبالمدرسة العادِلِيَّة الكبرى.

توفي عام ١١١٥هـ.[٣]

٥- ابنُ حمزة:

إبراهيم بن محمد كمال الدين بن محمد بن حسين بن محمد بن حمزة، ينتمي نسبه إلى النبي ﷺ، المعروف بابن حمزة الحسيني الحنفي، الحَرَّاني الأصل، الدمشقي.

محدِّث نحوي، ولد في دمشق عام ١٠٥٤هـ، ونشأ فيها، وطلب العلم على يد والده وشقيقه عبد الرحمن، وتخرَّج عليهما، كما سمع الصحيحين على والده.

بلغ عدد شيوخه ثمانين شيخا، منهم: محمد البطنيني الدمشقي، ومحمد بن سليمان المغربي[٤]، ويحيى الشاوي، وإبراهيم الفَتَّال الدمشقي، وقرأ الفقه والأصول على العلامة الحَصْكَفِيِّ وغيرِه، والحديثَ على الشيخ عبد القادر الحنبلي[٥]، والنحوَ على النجم الفَرَضي.

سافر إلى الروم، فقرأ على علمائها، ثم إلى مصر، وتولَّى نقابة الأشراف بها عام ١٠٩٣هـ، وأخذ عن علمائها.

١-تنظر ترجمته في: سلك الدرر ٨٦/٤، والأعلام /٨٦، ومعجم المؤلِّفين ٧٨/٩.

٢- هو محمد بن يحيى بن أحمد الخباز البطنيني، ت ١٠٧٥هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٢٦٤/٤.

٣- ينظر في ترجمته: نفحة الريحانة ٥٩٤/١، وسلك الدرر ١٦٧/٣.

٤- هو محمد بن محمد بن سليمان الفاسي المغربي، توفي بدمشق ١٠٩٤هـ، ينظر: خلاصة الأثر ٢٠٤/٤.

٥- هو عبد القادر بن عمر بن عبد القادر التغلبي الشيباني، ت ١١٣٥هـ، ينظر: سلك الدرر ٥٨/٣.

ثم تولى نيابة محكمة الباب الكبرى بدمشق، وعدة مناصب أخرى، ودرَّسَ بالأَمجَدِية والجَوْزِيَّة، توفي سنة ١١٢٠هـ.[١]

٦- أبو المواهب الحلبيُّ:

أبو المواهب الحلبي سبط العرضي الحنفي، ولد بحلب ونشأ بها، ورَحَلَ إلى إستانبول وسكنها إلى وفاته، وكان مدرِّساً بها، وتوفي عام ١١٢١هـ.[٢]

٧- العِمادِيُّ:

محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الحنفي الدِمَشقيُّ، المعروف بالعمادي.

ولد بدمشق سنة ١٠٧٥هـ، وحفظ القرآن وتعلَّم على أخيه علي العِماديِّ المفتي.[٣]

أخذ العلم عن جماعة منهم: إبراهيم الفتال، وعثمان القطان، ونجم الدين الفرضي، وعبد الله العجلوني[٤]، وأجازه بالفنون والتدريس يحيى الشاوي.

درَّس في السليمانية، وتولى إفتاء الحنفية بدمشق سنة ١١٢٠هـ.

توفي سنة ١١٣٥هـ.[٥]

٨- عبد الرحمن المجلِّد:

عبد الرحمن بن محيي الدين بن سليمان الحنفي السليمي الدمشقي، المعروف، بالمجلِّد، لكونه كان يشتغل بتجليد الكتُب في أوَّل أمره.

ولد بعد عام ١٠٣٠ هـ، أخذ على جماعة من العلماء منهم: النجم الفرضيُّ، والحصكفيُّ، ويحيى الشاوي، وجلس للتدريس بالجامع الأموي، فأخذ الناس عنه طبقة بعد طبقة، توفي سنة ١١٤٠هـ.[٦]

١- تنظر ترجمته في: نفحة الريحانة ٨٦/٢، وسلك الدرر ٢٢/١، والأعلام ٦٨/١.

٢- تنظر ترجمته في: سلك الدرر ٦٩/١.

٣- المولود عام ١٠٤٨هـ، والمتوفى ١١١٧هـ، ينظر: عرف البشام ٩٢.

٤- هو: عبد الله بن زين الدين العمري العجلوني الدمشقي الحنبلي، ت ١١١٢هـ، ينظر: سلك الدرر ٨٦/٣.

٥- تنظر ترجمته في: ذيل نفحة الريحانة ١١، وسلك الدرر ١٧/٤، وعرف البشام ١٠٠.

٦- تنظر ترجمته في: سلك الدرر ٣٢٧/٢.

٩- عبد الباقي مُغَيْزِل.

عبد الباقي بنُ عبد الرحمن بنِ محمد الشافعيُّ الدمشقيُّ، المعروف بابن مُغَيزِل.

ولد في حدود عام ١٠٦٠هـ، و برع في علم النحو.

أخذ عن جماعة منهم: نجم الدين الفرضي، وإبراهيم الفَتَّال، ويحيى الشاوي الذي أخذ عنه أصول الدين، ودرَّس في الجامع الأموي.[١]

ب: من أهل الجزائر:

١٠- أحمد البُونِيُّ:

أبو العباس أحمدُ بنُ قاسم بنِ أبي عبد الله محمد ساسي التميمي البوني، ولد عام ١٠٦٣هـ بمدينة «بُوْنَة» - عِنَّابة حاليا - في الجزائر.

مِن شيوخِه: البَشبِيشي، وخليل بن إبراهيم اللقَّاني[٢]، ويحيى الشاوي.

عالم بالحديث، كثيرُ التَّصنيف والنَّظم، له: «نظم الخصائص النَّبويَّة»، «نظم الشمائل»، و«فتح الباري في شرح غريبِ البخاري»، و«الرحلة الحجازية»، و«الدرة المصُونة في علماء وصلحاء بونة»، وله كتاب جمع فيه تصانيفه أسماه «التعريف بما للفقير من التأليف»، توفي عام ١١٣٩هـ.[٣]

ومن تلاميذ الشاوي منهم أيضا: محمد بن الشاهد الكبير، مفتي المالكية بالجزائر، وأحمد بن الحاج موسى الجزائري، وقد دَرَسا عليه في رحلته الثانية إلى دار الخلافة.[٤]

جـ: من أهل تونس:

١١- النُّورُ الصفاقسيُّ:

أبو الحسن عليُّ بن سالم بن محمد بن أحمد النوريُّ الصفاقسي.

ولد بصفاقس عام ١٠٥٣هـ ونشأ بها، ثم رحل إلى تونس فأخذ عن أهلها، ثم

١- تنظر ترجمته في: سلك الدرر ٢/٢٣١.

٢- هو أبو مفلح خليل بن إبراهيم بن علي المالكي المصري، الشهير باللَّقَّاني، ت ١١٠٤هـ. ينظر: شجرة النور الزكية ٣١٧.

٣- تنظر ترجمته في: فهرس الفهارس ٢٣٦، وشجرة النور الزكية ٣٢٩، والأعلام ١/١٩٩.

٤- ينظر: تاريخ الجزائر العام٣/١٧٥.

رحل إلى مصر للاستزادة.

أخذ عن: الشيخ عاشور القسنطيني[١]، ويحيى الشاوي، وأخذ عنه: محمد الحَرْكَافي الصفاقسي[٢]، وعلي بن خُليفة المَساكني.[٣]

له كثير من المؤلَّفات، منها: «غيثُ النفع في القراءات السبع»، و «تنبيهُ الغافلين وإرشاد الجاهلين في تجويد كلام ربِّ العالمين»، ومقدِّمة في الفقه، ومناسكُ الحج، وفهرس فيه مروياته، توفي عام ١١١٨هـ بصفاقس.[٤]

١٢- عبد العزيز الفُراتي:

عبد العزيز بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد، الشهير بالفراتي، نسبة إلى نهر الفرات، من بيت علم مشهور بمدينة صفاقس من قديم، ولد عام ١٠٥١هـ، وقرأ أوَّلا ببلدته صفاقس، ثمَّ قدِمَ العاصمة وأخذ عن شيوخ الزيتونة، ثمَّ سافر إلى مصر فدرس بالجامع الأزهر مدَّة خمس سنين، فأخذ عن القاضي المالكي عمر الفكروني،[٥] والبشبيشي، ويحيى الشاوي، وكان من أخصِّ تلاميذه فقد صاحبه في رحلته حين استدعي إلى القسطنطينية.

ثمَّ قصد الحجاز للحج، وجاور بالمدينة المنورة، ثمَّ عاد إلى بلده صفاقس فرشحه شيخه علي النوري لإمامة الجامع والخطابة والتدريس.

من مصنَّفاته «نور الإنسان في سيرة ولد عدنان»، و «شرح الشمعة المضيئة في علم العربية للسيوطي» - ذكر حسن حسني أنَّه موجود في صفاقس، و «ومناسك الحج»

١- هو عاشور بن عيسى القسنطيني المالكي، درَّس بجامع الزيتونة، كان حيا سنة ١٠٧٤هـ، ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ١٩١، وشجرة النور الزكية ٣١٠.

٢- هو أبو عبد الله محمد الحركافي الضرير الصفاقسي، ت ١١٥٤هـ ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ٢٥١، وشجرة النور الزكية ٣٤٤.

٣- هو علي بن خُليفة الحسيني، الشريف المساكني، ت ١١٧٢هـ، ينظر: فهرسة الشيخ علي بن خُليفة المَساكني ٥، وشجرة النور الزكية ٣٤٧.

٤- تنظر ترجمته في: ذيل بشائر أهل الإيمان ١٢٧، وفهرسة الشيخ علي بن خُليفة المساكني ١٩، وفهرس الفهارس ٦٧٣، وكتاب العمر ١/١٧٩.

٥- هو عمر بن علي الفكروني السوسي، كان يتولَّى قضاء المالكية بالقاهرة ما بين سنة ١٠٦٤هـ - و ١٠٧٦هـ. ينظر: كتاب العمر ٨٤٩.

وغيرُ ذلك، توفي عام ١١٣١هـ.[١]

١٣- أحمد برْناز:

أبو العباس أحمد بن مصطفى بن محمد بن مصطفى الحنفيُّ التونسي، تركيُّ الأصل، الشهير بـ((برناز)). ولد بتونس عام ١٠٧٤هـ.

إمام وخطيب ومُدَرِّسٌ، حفظ القرآن، ثم أخذ الحديث عن جدِّه، كما أخذ العلم عن كبار العلماء بتونس ومصر والجزائر والمغرب، ومن شيوخه: مصطفى بن عبد الكريم[٢]، وسعيد المحجوز[٣]، وأحمد عزُّوز[٤]، وعبد الباقي الزرقاني، ويحيى الشاوي، وقد جاء على ذكره في كتابه ((الشُّهب المُحرقة)) عرضا، فوصفه بقوله: ((العلامة شيخنا الشيخ يحيى الشاوي))،[٥] درَّس بجامع الزيتونة، وعدَّة أماكنَ أخرى.

له ((الشُّهب المحرِقة))، و((تزيين الغرة بمحاسن الدُّرَّة))، و ((حاشية على شرح المرادي للألفية))، وكتاب في أحكام العبيد والصبيان، توفي سنة ١١٣٨هـ.[٦]

١٤- علي الأزهري:

أبو الحسن علي بن موسى الأزهري الأندلسي الأصل.

ولد بمدينة سُوسَة عام ١٠٥٨هـ، وتفقَّه على علمائها، ثمَّ توجَّه إلى مصر سنة ١٠٧٧هـ، فأقام بالجامع الأزهر إحدى وثلاثين سنة يأخذ عن العلماء، منهم عبد الباقي الزرقاني، والأُجهوري، واللقّاني، والبشبيشي، والشاوي، وكان متقنا للفقه والنحو، ثمَّ رجع إلى سوسة فتصدَّر للتدريس بها بقية عمره.[٧]

١- تنظر ترجمته في: في نزهة الأنظار ٢/٣٨٠، وشجرة النور الزكية ٣١٦، وكتاب العمر ٤٢٤.

٢- كان عالما بالنحو والصرف فقيها مفسِّراً محدِّثاً، ت ١١٠٦هـ، ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ١٧٧.

٣- هو سعيد المحجوز بن إبراهيم، المحدِّث، ت ١١١٩هـ، ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ٢١٠.

٤- هو أبو العباس أحمد عزوز، شيخ القرّاء، ت ١١٣١هـ. ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ٢١٦.

٥- ينظر: الشهب المحرقة ١٨٥، وقد نصَّ تلميذه حسين خوجة على أخذه من يحيى الشاوي، ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ٢٣١.

٦- تنظر ترجمته في: ذيل بشائر أهل الإيمان ٢٣٠، والأعلام ١/٢٥٧.

٧- ينظر: ذيل بشائر أهل الإيمان ١٣٥.

١٥- أحمد الرَّيغي:

وُلد بمدينة سُوسَة سنة ١٠٤٨هـ، ثمَّ رحل إلى مصر لإكمال تحصيله فأخذ عن حسن الشُّرُنْبُلالي الحنفي،[١] وإبراهيم الشَّبرَخيتي،[٢] ويحيى الشاوي، وكان بارعا في الحديث والفقه، رجع إلى سوسة وتصدَّر للتدريس بها.[٣]

د: من أهل الحجاز:

١٦- الشهاب النَّخْلِيُّ.

أبو العباس أحمد بنُ محمد بنِ أحمد بنِ عليٍّ، المكِّيُّ الشافعيُّ، الشهير بالنَّخْلِيِّ، نسبة إلى وادي نخلة، وقيل: بكسر النُّون.

أخذ عن: الحافظ محمد بن العلاء البابلي، وأحمد بن عبد اللطيف البَشْبِيشي، وأبي مهدي عيسى الثعالبي، ويحيى الشَّاوي.

أخذ عنه: ابن عَقِيلة المكي[٤]، ويحيى الأهدل[٥]، وأبو طاهر إبراهيم الكُوراني.[٦]

له «بغية الطالبين لبيان الأشياخ المحقِّقين المدقِّقين»، «وهو فهرس نافعٌ جامع، عليه وعلى «إمداد البَصْرِيِّ» المدارُ في الإسناد في القرن الثاني عشر».[٧]

توفي عام ١١٣٠هـ، وله تسعون سنة.[٨]

١٧- البَصْرِيُّ:

عبدُ الله بنُ سالمِ بنِ محمدِ بن سالمِ بن عيسى الشافعيُّ، البصريُّ أصلاً، المكيُّ

١- هو حسن بن عمار بن علي الشُّرُنْبُلالي الحنفي، توفي ١٠٦٩هـ. ينظر: الأعلام٢/٢٠٨.

٢- هو برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية الشبرخيتي المالكي، توفي ١١٠٦هـ. ينظر: الأعلام ١/٧٣.

٣- تنظر ترجمته في: ذيل بشائر أهل الإيمان ١٣٤.

٤- هو أبو عبد الله محمد بن عقيلة بن أحمد المكي الحنفيّ، المشهور بابن عقيلة، ت ١١٥٠هـ، ينظر: سلك الدرر ٤/٣٠.

٥- هو: يحيى بن عمر مقبول الأهدل الزَّبيدي، مُحدِّث اليمن ت ١١٤٧هـ، ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٥.

٦- هو: أبو طاهر إبراهيم بن حسن المدني الشافعي الشهير بالكوراني، ت١١٠١هـ، ينظر: سلك الدرر ١/٥، وفهرس الفهارس ٤٩٤، والأعلام ١/٣٥.

٧- فهرس الفهارس ٢٥١.

٨- تنظر ترجمته في: سلك الدرر ١/١٧١، وفهرس الفهارس ٢٥١، والأعلام ١/٢٤١.

مولداً ومدفناً.

روى عن أبي مهدي عيسى الثعالبي، والشمس البابلي، ويحيى الشاوي، وعبد الملك التجموعتي السِّجلماسي.[١]

وأخذ عنه: محمد حياة السندي[٢]، وأبو طاهر إبراهيم الكوراني، ويحيى بن عمر الأهدل، له «الإمداد بمعرفة علو الإسناد»، توفي سنة ١١٣٤هـ.[٣]

١- هو: أبو الوليد عبد الملك بن محمد التجموعتي، قاضي سجلماسة، ت ١١١٨هـ، ينظر: فهرس الفهارس ٢٥٥.

٢- هو: محمد بن حياة بن إبراهيم السندي الحنفي المدني، ت ١١٦٣هـ، ينظر: سلك الدرر ٣٤/٤.

٣- تنظر ترجمته في: فهرس الفهارس ١٩٣.

رابعا: مكانته العلمية وآثاره

كان يحيى الشاوي واحداً من أعلام علماء الجزائر في القرن الحادي عشر، أحاط بمعظم علوم عصره، فكان عالما باللغة والتوحيد والفقه والتفسير والمنطق، وقد صنَّف في معظم المعارف، ودرَس الطلاب عليه أمَّهات الكتب في ذلك العصر.

ومن الأمور التي تدلُّ على علوِّ مكانته الحفاوة التي لقيها من علماء البلاد التي زارها، وثناء العلماء عليه، وإقبالُ الطلبة عليه ـ كما سبق في مبحث تلاميذه ـ ومصنّفاته.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

أ ـ آثاره:

ترك الشاوي كثيراً من المصنَّفات، معظمها في علم النحو، وهذا يدلُّ على أنَّ النحو هو الجانب الغالب على شخصيته العلمية،[1] يليه علم التوحيد، ثم التفسير، ثمَّ الحديث، وهذه قائمة بمؤلَّفاته رحمه الله:

١- إثبات حياة الخضر، وهو منظومة مكونة من ٣٦ بيتاً.[2]

٢- ارتقاء السيادة لحضرة شاه زادة، وهو في أصول النحو.

وقد ألفه في إستانبول خلال زيارته الأولى لها، وجعله باسم السلطان محمد، وقرَّظه علماء الروم، ومنهم شيخ الإسلام.[3]

وقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور عبد الرزاق بن عبد الرحمن السَّعدي، طبعته دار الأنبار بالعراق عام ١٤١١هـ.

وهو في حقيقته مختصرٌ لكتاب «الاقتراح في علم أصول النحو» للسيوطي مع بعض التمثيل، والتقديم والتأخير.

وفي مايلي مقارنة بين مباحث مقدِّمتي الكتابين:

١- ورغم هذا فقد ترجم له الدكتور أبو القاسم سعد الله ضمن علماء الكلام في الجزائر لاعلماء اللغة. ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي ١٠٧/٢.

٢- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٤.

٣- ينظر: خلاصة الأثر ٤٨٨/٤، وتاريخ الجزائر الثقافي ١١٥/٢، وتاريخ الجزائر العام ١٧٦/٣.

ارتقاء السيادة	الاقتراح
تعريف أصول النحو	أصول النحو
تعريف النحو	حدود النحو
تعريف اللغة	حدود اللغة
مسألة في مناسبة الألفاظ للمعاني	مناسبة الألفاظ للمعاني
مسألة في الدلالة النحوية	الدلالات النحوية
مسألة في الحكم النحوي	أقسام الحكم النحوي
مسألة في الرخص النحوية واجتماعها	الرخصة وغيرها
مسألة في العوض والبدل والقلب	تعلُّق الحكم بشيئين[1]
مسألة في الكلام العربي والعجمي وعلاماتهما	هل بين العربي والعجمي واسطة
الحكم النحوي خاصٌّ باللفظ المركب	أقسام الألفاظ[2]

ومسلك الشاوي ـ غفر الله لي له ـ هنا غريب عجيب؛ فلم يُشر إلى السيوطي في هذا الكتاب ولو مرَّة واحدةً، بل زعم في ديباجته أنَّه من بنات أفكاره فقال: «وقد كنت ـ وغصن الشباب غضٌّ ـ جمعت من كلِّ باب من أبواب النحو ما إليه المرجع في التكميل، من الخصائص، والسِّراجية والكتاب الجليل،[3] وامتزجت بالذهن فكانت نصب العين ... في مسودات الورق وبياض الذهن لم تبرز إلى محلِّ التحصيل، إلى أن وَجَدْتُ سُدَّة»[4].

٣- الترجيح في بيان ما للبخاري من التصحيح، ذكره تلميذه الشهاب النَّخلي في فهرسته.[5]

١- مضمونهما واحدٌ، ينظر: الاقتراح ٣٢-٣٣، وارتقاء السيادة ٤٣-٤٤.

٢- عبارة الشاوي كالعنوان لما ذكره السيوطي هنا. ينظر: الاقتراح ٣٤-٣٥، وارتقاء السيادة ٤٦.

٣- «السراجية» نسبة إلى ابن السرّاج، و«الكتاب الجليل» هو «الكتاب».

٤- ارتقاء السيادة ٣٠، وأغرب مِن فِعْلِه سكوت محقِّق الكتاب على هذا المسلك وعدم تبيينه.

٥- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٣.

٤- توكيد العقد فيما أخذ الله علينا من العهد، وهو حاشية على شرح أم البراهين للسنوسي في العقيدة[١]، وهو في حدود «١٠٠ لوحة» وتوجد منه نسخٌ خطِّيَّةٌ في:

المكتبة الصادقية[٢] بتونس، والخزانة العامة في الرباط رقم «٢٠٩٧» ضمن مجموع، والمكتبة السليمانية في إستانبول تحت رقم «١٥٩٤».

٥- التحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية في العقائد، يوجد في الخزانة العامة في الرباط تحت رقم «ك ١٠٨٩» ضمن مجموع، في «٥١ لوحة».[٣]

٦- حاشية على شرح المرادي للخلاصة وهو المعروف بتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك[٤]، مخطوط في حدود «٤٠٠» ورقة، وهو في:

المكتبة السليمانية بتركيا، تحت رقم «٣٢٤٦»، وفي المكتبة الأزهرية بمصر رقمه «٤٦٣» خاص، و «٢٩٨٧» عام.

٧- حاشية على شرح التسهيل لابن مالك، ذكره تلميذه الشهاب النخلي في فهرسته.[٥]

وذكر كثيرون أنَّه شرح على التسهيل لاحاشية[٦]، والأوَّل أوْلى؛ لأنَّه كلام تلميذه.

وأمَّا هذا الشرح فلم يذكر أهو شرح ابن مالك أم شرح المرادي أم غيرهما؟، وقد تكون الحاشية على شرح الدماميني المعروف بتعليق الفرائد؛ لأنَّ الشاوي ذكر في كتابه المحاكمة أنَّ له تعاليق على شرح الدماميني للتسهيل[٧]، وذكر صاحب تاريخ

١- ينظر: خلاصة الأثر ٤/٤٨٨، وهدية العارفين ٢/٥٣٣، والأعلام ٨/١٦٩، ومعجم المؤلفين ١/٢٢٧، ومعجم أعلام الجزائر ٢٠٣، وتاريخ الجزائر الثقافي ٢/١١٥.

٢- ينظر: فهرس جامع الزيتونة٣/٦٣.

٣- ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي ٢/١١٤.

٤- ينظر: خلاصة الأثر ٤/٤٨٨، وهدية العارفين ٢/٥٣٣، وفهرس الفهارس ١١٣٤، ومعجم أعلام الجزائر ٢٠٢، وتاريخ الجزائر العام ٣/٧٦.

٥- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٤

٦- ينظر:خلاصة الأثر ٤/٤٨٨، وهدية العارفين ٢/٥٣٣، والأعلام ٨/١٦٩، ومعجم المؤلفين١٣/٢٢٧، ومعجم أعلام الجزائر ٢٠٢، وتاريخ الجزائر الثقافي ٢/١١٥، وتاريخ الجزائر العام ٣/١٧٦.

٧- ينظر: المحاكمة الفقرة رقم ٤١.

الجزائر العام أنَّ له حاشيةً على شرح الدماميني لم تكتمل[١]، فلعلهما كتابٌ واحدٌ.

٨- حاشية على شرح الدماميني للتسهيل.[٢]

٩- حاشية على شرح الشريف للآجرومية.[٣]

١٠- حاشية على شرح عصام لكافية ابن الحاجب.[٤]

١١- حاشية على شرح عصام للاستعارات.[٥]

١٢- حاشية على شرح التتائي الكبير في الفقه.[٦]

١٣- حاشية على شرح الأُجهوري لشرح الناصر اللقاني لخطبة مختصر خليل في الفقه.[٧]

١٤- الدر النضيد في إعراب كلمة التوحيد، وهو نظم ذكر فيه إعراب «لا إله إلا الله» جامعا أقوال النحاة فيها.[٨]

وقد نظمه في ساعة خلال محادثة له مع بعض أصدقائه[٩]، وأبياتها تزيد على السبعين.

١٥- شرح التسهيل لابن مالك.[١٠]

١٦- شرح الدر النضيد في إعراب كلمة التوحيد، وهو شرح لاميته السابقة.[١١]

وقد أَلَّفَه في يومين، وهذا الشرح مخطوط في «٣١ لوحة»، في كل صفحة «٢٥»

١- ينظر: تاريخ الجزائر العام ١٧٦/٣.

٢- ينظر: ماسبق عن «حاشيته على شرح التسهيل».

٣- ينظر: تاريخ الجزائر العام ١٧٦/٣.

٤- المصدر نفسه.

٥- المصدر نفسه.

٦- المصدر نفسه.

٧- المصدر نفسه.

٨- ينظر: خلاصة الأثر ٤٨٨/٤، وهدية العارفين ٥٣٣/٢، وفهرس الفهارس ١١٣٤، ومعجم المولفين ٢٢٧/١٣، وتاريخ الجزائر الثقافي ١١٥/٢، وتاريخ الجزائر العام ١٧٦/٣.

٩- ذكره في مقدمة شرحه لها، وذكره تلميذه النخلي، ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٤.

١٠- ينظر: ماسبق عن «حاشيته على شرح التسهيل».

١١- تنظر: المراجع المذكورة عند «الدر النضيد في إعراب كلمة التوحيد».

سطراً، وهو موجود في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تحت رقم «٥٥٤» ضمن مجموع.

وقد صدَّره المؤلِّف بالكلام على أحكام «لا» استغرق ستَّ لوحات، ثمَّ بدأ شرح المنظومة، وهي مقسمة إلى قسمين، أوَّلهما: إعراب الصدر في: «لا إله إلاَّ الله» استغرق ست لوحات أيضا، وثانيهما: إعراب «إلاَّ الله» مقسِّما الكلام على حالة الرفع فاستغرق أربع عشرة لوحة، ثم الكلام على حالة النصب واستغرق ثلاث لوحات.

وبعد انتهاء الشرح ذكر تعليقات مفيدة حول كلمة التوحيد، ثم بُتِر المخطوط قبل إكمال التعليقات.[1]

١٧- شرح مقامات الحريري.[2]

١٨- الغيث الهتان المتلاطم في أحكام القرآن.

هذ هو الاسم الأصلي للكتاب كما نَصَّ عليه المؤلِّف، ثمَّ قال: وسمَّيتها «وقت الإهداء إتحاف الوزير بتحف من التفسير.»[3]

وتوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة جلبي عبد الله، ضمن المكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم «١٤»، وهي في «١٤٩» ورقة، في كلِّ صفحة «٢٥» سطراً، كتبها في زيارته الثانية لإستانبول.

وهو كتاب في التفسير تناول فيه آياتٍ متفرِّقاتٍ من كتاب الله، تكلَّم عليها بالتفصيل، وأطال الكلام واستطرد إلى كلِّ ماله علاقة بالموضوع ومالیست له علاقة؛ فالآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿**لا الشمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ القمَرَ وَ لاَ اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ**﴾،[4] شرحها في «٢٥» لوحة، متكلِّماً في معناها مُسْتطْرِداً إلى كلام حول الأفلاك وأحكام التنجيم والمنجِّمينَ، وعن تقديم المعمول هل يفيد الحصر، ثمَّ

١- مما يؤسفُ له أنَّ الأبيات كتبت بالحمرة فلم تظهر في التصوير.

٢- ينظر: تاريخ الجزائر العام ٣/ ١٧٦.

٣- مقدِّمة المؤلِّف للكتاب ق ٣/أ.

٤- يس /٤٠.

استطرد إلى الكلام على أنواع الحديث ـ لما عرض لحديثٍ تنوزع في الاستدلال به ـ في أكثر من عشر لوحات.

ثمَّ تكلَّم بالطريقة ذاتها على قوله تعالى: ﴿**وما أَمْوَالُكُم وَلاَ أَوْلاَدُكُم بالتِي تُقَرِّبُكُم عِندَنَا زُلْفَى إلاَّ مَنْ آمَنَ**﴾،[1] وقد جاوز الكلامُ عليها أربعين لوحة.[2]

وعمدة المؤلِّف التي بنى عليها كتابه هذا كتبُ أصحاب الحواشي، كالحواشي التي على الكشاف والبيضاوي وبخاصَّة كتب الأعاجم منهم، كما اعتمد كثيراً على تفسير ابن عرفة، ثمَّ يعلِّق ويعقِّب ويرُد ويوضِّح كلامهم.

١٩- فتح المَنَّان في الأجوبة الثمان[3]، وهو شرح للامية ابن لُبّ الغرناطي المتوفى عام ٧٨٢هـ.

والأجوبة الثمانية هي جواب التمنِّي والرجاء والسؤال والعَرْض والتحضيض والأمر والنهي والدعاء، وأحكامها من حيث النصب، أو العطف عليها بعد سقوط الفاء أو الواو.

وتوجد منه نسختان خطِّيَّتان: إحداهما في المغرب بمكتبة تطوان تحت رقم «٢٦٣» ضمن مجموع، والأخرى في المملكة المتحدة، بمكتبة تشستربيتي ضمن مجموع أيضا، وتوجد صورة من هذه النسخة في مكتبة جامعة الإمام تحت رقم «ف ٤٤٩٢» تقع في «٢٥» لوحة في كلِّ صفحة «١٩» سطراً، وفيما يلي نموذج منها:

«وأَطْلَقَ الجزمَ أهلُ الكوفة اعتبروا فيه الوجود كما في الترك فاعتدلا

يعني أنَّ أهلَ الكوفة جوَّزوا الجزم في الصورتين، الصورة المتفق عليها وهي أن يصح الاستناد للترك، نحو لاتدنُ من الأسد تنج، والصورة التي منعها البصريون لعدم الاستناد للترك، نحو: لاتدنُ من الأسد يأكلك، فقوله: «وأطلق الجزمَ أهلُ الكوفة» يعني جوَّزوه في الصورتين، ووجه الجزم في ذلك أنَّه إن صحَّ تسبُّبه عن الترك فلا

١- سبأ /٣٧.

٢- لم أجد من نصَّ على هذا الكتاب ممن ترجم له، وقد يكون مرادَ الجيلالي بقوله: «وتفسيرٌ لبعض آي القرآن الكريم أطال فيه النفس» تاريخ الجزائر العام ١٧٦/٣.

٣- ينظر: تاريخ الجزائر الثقافي ١١٥/٢.

إشكال؛ لحصول الربط، وإن لم يصحّ التسبّب عن الترك اعتبر كونه متسبِّبا عن الوجود ... .

وما نسبه في المتن للكوفيين قال في شرحه: إنّه مرويٌّ عن الكسائيّ ولايجيزه أهل البصرة، وهو عندهم قبيحٌ؛ قال سيبويه: «إذا قلت «لاتدنُ من الأسد يأكلْك» بالجزم فهو قبيحٌ وليس وجهَ كلام الناس..».

٢٠- فهرس جمع فيه مرويات شيخه البابلي، ذكر ذلك تلميذه علي النوري.[١]

٢١- قُرَّة العين في جمع البين[٢]، وهو كتاب في التوحيد ذكر فيه عشرين مسألة ممَّا اختلف فيه الأشاعرة والماتريدية وحاول التوفيق بين آرائهم، وتوجد منه نسخة خطية في المكتبة الصادقية في جامع الزيتونة، ذُكر أنَّها تقع في «٤» ورقات في كلِّ ورقة «٢٣» سطراً، ويبدو أنَّ خطأ قد حصل في عدد الأوراق أو أنَّ المخطوط ناقصٌ.

٢٢- المحاكمة بين المفسرين أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري.

وسيفرد بالحديث وحده إن شاء الله.

٢٣- النَّبْلُ الرقيق في حُلقوم السَّابِّ الزنديق.[٣]

وتوجد منه نسخة مخطوطة في تركيا بمكتبة «لا له لي» «LALULE» تحت رقم «٣٧٤٤» ضمن مجموع، تقع في «٢٠» ورقة في كلِّ صفحة حوالي عشرين سطراً، وهي رسالة في فضح أبي سالم العياشي المتوفى ١٠٩٠هـ، «وزعمه مذاهب في التصوُّف تخالف المعروف»، واتهم إبراهيم الكوراني - وهو أحد المشايخ الكبار في المدينة حينئذ وهو ممَّن أخذوا عن العياشي وأخذ عنهم - بالزَّندقة.

فانتصر محمد أفندي البرزنجي[٤] للكوراني وألَّف رسالة في الردِّ على الشاوي أخذ

١- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٤.

٢- ينظر: هدية العارفين ٥٣٣/٢، وإيضاح المكنون ٢٢٤/٢، ومعجم المؤلِّفين ٢٢٧/١٣، ومعجم أعلام الجزائر ٢٠٣، وتاريخ الجزائر العام ١١٥/٢.

٣- ينظر: إيضاح المكنون ٦١٩/٢، وهدية العارفين ٥٣٣/٢، ومعجم المؤلِّفين ٢٢٧/١٣، ومعجم أعلام الجزائر ٢٠٣، وتاريخ الجزائر الثقافي ١١٥/٢.

٤- محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد الشافعي، البرزنجي الأصل والمولد، ولد عام ١٠٤٠هـ، ولازم إبراهيم الكوراني، توفي عام ١١٠٣هـ، ينظر: سلك الدرر ٦٥/٤.

عليه فيها إنكاره على الأولياء والمتصوِّفة.

وتوجد نسخة من رسالة البرزنجي في المجموع السابق وتقع في «٢٨» ورقة، واسمها «العُقاب الهاوي على الثعلب العاوي والنُّشَّاب الكاوي للأعشى الغاوي والشهاب الشاوي للأحول الشاوي».

٢٤- إلحاق العَيِّ بفهم معاني «أيّ».[١]

٢٥- كتاب ناقش فيه بعضَ شُرَّاح العقائد النسفية.[٢]

وذُكر في مقدِّمة «نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار» أنَّ لمحمود مقديش كتابا اسمه «القول الحاوي في جواب وقفة الشيخ يحيى الشاوي في الفرق بين السبب والشرط».[٣]

ولا أدري أكانت وقفته في رسالة له حول السبب والشرط، أم في كلام شفهيٍّ نقله عنه تلاميذه؟.

ولعلَّ له أيضا تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وهي الآية «١١» من سورة الشُّورى، وتوجد نسخة خطِّيَّة منه في المكتبة الوطنية بباريس، تقع في ٢٨ لوحة كتبت سنة ١٠٧٧هـ.

وقد جاء اسم المؤلِّف في الفهرس يحيى بن محمد، وتاريخُ كتابتها في حياة الشاوي.

هذا ما أمكن حصره من مصنَّفات الشيخ يحيى الشاوي، وهي تُظهر أنَّ الاهتمام الغالب عليه والجانب المميِّز في تحصيله العلمي هو الجانبُ اللغوي، والنحوي على وجه الخصوص؛ فقد ترك أربعة عشر أثراً في اللغة، منها اثنا عشر أثراً في النحو وواحدٌ في البلاغة ومثلُه في اللغة.

يلي ذلك الجانب العقدي فقد ترك ستة آثار في التوحيد، وترك ثلاثة آثار في الفقه، وأثرين في التفسير، ومثلَهما في الحديث.

١- ينظر: تاريخ الجزائر العام ١٧٦/٣.

٢- المصدر نفسه.

٣- ينظر: نزهة الأنظار ١٧/١، وتوجد منه نسختان خطِّيَّتان في مكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس، في حدود سبع ورقات، حسب حاشية المصدر المذكور.

هذا وقد قام الشيخ يحيى الشاوي بتدريس عدد من الكتب المعروفة في فنون مختلفة منها: مختصر خليل، وألفية ابن مالك وشرح المرادي لها، وعقائد السنوسي وبعض شروحها، وشرح ابن عرفة للجمل في المنطق، وتفسير الفاتحة للبيضاوي، وغير ذلك.[1]

ب ــ رحلاتُه

١- رحلته إلى الحج:

غادر الشاوي الجزائر مُشرِّقاً لأداء فريضة الحجِّ في عام ١٠٧٤هـ، وقد ذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتابه «عبد الكريم الفكُّون»[2] أنَّ الشاوي ترك الجزائر نهائيا عام ١٠٦١هـ.

وهذا خطأ أوقعه فيه أنَّ الشاوي غادرها فِعلا في إثْر شيخه الثَّعالبي، وسافر معه ثماني مراحل لإكمال تحقيق بعض مسائل العلم،[3] ذُكر أنَّها في علم المنطق[4].

هذا ولم تذكر المراجع تفصيل رحلته إلى الحجِّ، ولَّما أنهى حجَّه قفل عائداً يريد الرجوع إلى بلَده،ولكن في يوم الخميس ٢١/٤/ ١٠٧٥هـ رحَل ركب الجزائريين بَرّا من الإسكندرية «وتخلَّف عنهم فقيههم سيدي يحيى الشاوي وكان معه أهله، فاستهول المشي في البرِّ وشقَّ عليه قطعُ مسافة «بُرْقة» مع استقبال أيام الشتاء وشدَّة البرد، فاختار ركوب البحر؛ وكان ذلك لأمر أراده الله به، فإنَّه دخل الإسكندرية بعد ارتحال الركب ينتظر سفر البحرية، ثمَّ بدا له في الرجوع إلى القاهرة في تلك السنة».[5]

وبذا يظهر أنَّ يحيى الشاوي لم يغادر الجزائر لأنَّ منابع العلم فيها لم تروِ ظمأه فاختار الرِّحلة إلى المشرق.

١- ينظر: خلاصة الأثر ٤/ ٤٨٧، وفهرس الفهارس ١١٣٢

٢- ينظر: عبد الكريم الفكون ٩٠، وذكر في كتابه تاريخ الجزائر الثقافي أنّه غادرها ١٠٧٤هـ.

٣- ينظر: خلاصة الأثر ٣/٢٤١، وشجرة النور الزكية ٣١١.

٤- تاريخ الجزائر الثقافي ٢/١١٠.

٥- ماء الموائد ١٧٠.

وليس وراء رحلته هذه أمرٌ سياسيٌّ، كما قال الدكتور سعد الله[١]، بل حالت ظروفٌ دون عودته، ثمَّ لَمَّا مكث بالقاهرة وأخذ عن شيوخها استطاب المقام بها لما وجده فيها من التكريم، فلم يعد إلى الجزائر بعدها.

وكذلك يظهرُ من كلام العياشي السابق أنَّه قد اصطحب أهله معه من الجزائر، ولم يتزوَّج من مصر.[٢]

٢- رحلته إلى إستانبول:

سافر الشاوي إلى إستانبول مرَّتين، كانت الأولى في حدود سنة ١٠٧٧هـ، وفي هذه الرحلة وضع كتابه «المحاكمة» و «ارتقاء السيادة في حضرة شاه زادة في أصول النحو»؛ لأنَّ المنقاري - شيخ الإسلام في الفترة من ربيع الأوَّل عام ١٠٧٣هـ إلى ذي الحجة عام ١٠٨٤هـ - قد قرَّظ كتابه الثاني في أصول النحو، وجاء في خاتمة المحاكمة أنَّه فرغ منها عام ١٠٧٧هـ في أواخر رمضان.[٣]

أمَّا سبب هذه الرِّحلة فقد اختُلِف فيه ولكنَّه لم يكن لطلب العلم.

فيذكُر بعضُهم أنَّ السلطان محمد الرابع طلب من علماء الأزهر إرسالَ أحدِهم إليه للمناظرة، فاختاروا الشاوي قائلين نبعث له هذا المغربي فإن ظهر عليه قلنا ليس منَّا، فبعثوه.[٤]

وقد ذكر محمود مقديش تفصيل هذه الرِّحلة فقال[٥]: إنَّ الشاوي ذهب إلى القسطنطينية لصدور «أمر مطاع من الحضرة العثمانية لفقهاء الأزهر بإشخاص شيخ فاضل، ولم يُعيِّن سبب ذلك، فاجتمع أهل الحلِّ والعقد من فقهاء الأزهر من جميع المذاهب وأرادوا تعيين رجل يوجِّهونه إلى الحضرة، فكلَّما طلبوا واحداً امتنع، وهابوا

١- توقف الدكتور أبو القاسم سعد الله في تاريخ الجزائر الثقافي ١٠٩/٢، في تحديد سبب هجرته.

٢- توقف الدكتور سعد الله في هذه أيضاً، ينظر: المرجع السابق ١٠٩/٢، ١١٤/٢.

٣- أرخ المؤلف لفراغه من المحاكمة بمجموع الاسم واللقب « يحيى الشاوي»، وقد جعله النساخ ١٠٧٩هـ، وعدَّه تلميذه النوري - في فهرس الفهارس ص١١٣٣ - ١٠٧٨هـ، وقد جمعتهما مرات على حساب المغاربة « أيقش ...» فكان كما أثبت.

٤- ينظر: فهرس الفهارس ١١٣٣.

٥- ينظر: نزهة الأنظار ٣٨٠/٢.

الأمر؛ إذ لم يعرفْ أحدٌ على ماذا يُقْدِم، فاتفق رأيهم على تعيين الشيخ الشاوي، وقالوا فيما بينهم: إن أجاب السلطان على ما سأله فرجلٌ من فقهاء الأزهر، وإن عجز فهو مغربي ولانقص فينا، فإذا عرفنا السّبب أعددنا له من يمشي على بصيرة.

وكان الشيخ الشاوي ـ رحمه الله ـ رجلا بارعا في الأصول والفروع وآداب البحث والصِّناعات الخمس، من علم النظر وعلوم العربية والحديث والتفسير وغير ذلك ممّا يحتاج إليه النظّار، وكان سريع الجواب، حادّ الذهن والفطنة، يسلك من كلِّ بابٍ أراده، فانعقد عليه إجماعهم، فقبل وامتثل، فسار بتلاميذه ولم يفارق دروسه إلى أن بلغ الحضرة الخاقانية، فتلقّاه أهلُها بالإجلال والإكرام، وتقدَّم للسلطان ـ رحمه الله تعالى ـ وصافحه على مقتضى السُّنَّة، وكانت العادة تقبيلَ اليد من السلطان، فتكلَّم بعضُ من حضر في ذلك، وقال: هذا سوء أدب مع السلطان، ففَهم مرادهم، وقال: ياسيِّدي السلطان عاملتك بآداب الشريعة المطهَّرة، سنة رسول الله ﷺ، والأدب مع السلاطين هو المحافظة على السنَّة، إذ هذا المقام هو الأحقّ بإظهار السنَّة وشعائر الإسلام، ولمّا حصلت السنة فشرِّفني بمناولة يدك السعيدة أقبّلها، فإنّي لاأستنكف عن تعظيم من أقامه الله تعالى لحفظ ملّة الإسلام وإذلال أهل الكفر والطغيان، فَعلِمَ السلطان صدَق قوله فعفاه من تقبيل اليد، وأمره بالوقوف على ما رسم الشرع، وقال إنّي أحقُّ منك بإعزاز هذا الدين والمحافظة على رسوم الشريعة، فلا تزيدك المحافظة على السنَّة إلاَّ محبَّة منّي إليك، ورغبة في لقائك، فأظهر الشيخ يحيى الفرح والسرور بمحبّة السلطان لحماية الدين وإظهار شعائره، وأكثر من دعاء الخير للسلطان وعساكر الإسلام، فحصل له في ذلك المقام رفعة مقامه، وظهرت نباهة شأنه.

ثمَّ إنَّه حَصلت له مناظرة مع بعض فقهاء الحنفية في عدَّة مسائل، ومن جملتها طهارة الكلب التي يقول بها إمامنا مالك ـ رحمه اللّه ورضي عنه ـ فقال: كيف تقولون بطهارته مع أنَّه ﷺ أمر بغسل الإناء سبعا من ولوغ الكلب فيه وما ذلك إلا لنجاسته، فأجاب الشيخ يحيى على مقتضى أصول المذهب من أنَّ علّة الطهارة الحياة وهي حاصلة، والغسل سبعا إنَّما هو تعبُّدٌ إذ ريقه لايكون أقذر وأنجس من البول والغائط مع أنَّه يكفي في طهارة مصابهما زوال اللّون والطعم والريح، غير ما تعسَّر

من اللّون والريح، ولو زال ما يطلب زواله بغسلة واحدة، وطال الكلام في ذلك على قواعد الجدل فقطعهم بالحجَّة، ووقف كلٌّ مع مقتضى قواعد مذهبه.

ثمَّ إنَّ السطان ـ رحمه الله ـ عرَّفه أنَّ السبب الذي أشخصه له هو أنَّ والدته أخرجت صدقة من مالها على فقهاء الجامع الأزهر، فقال له: فخذها واصحبها معك للفقهاء ليفرقوها بينهم، فقال: السمع والطاعة، ثمَّ قال للشيخ يحيى: تمنَّ ماشئت من الدنيا لتستعين به على طلب العلم، فقال: لاحاجة لي بشيء إذ يكفيني ما أنا عليه، وكان رجلا زاهداً متقلّلا من الدنيا غاية، وكانت عليه أثواب المغاربة، وقال: لا أقدر على تغيير ما أنا عليه من أثواب وقُوتٍ، وقد ترى في أثوابي بقية فلا أدري أُبليها أم أموت قبل ذلك؟، وعندي من القوت ما يسدُّ رَمَقي، وما زاد على ذلك فهو فضول يقطعني عن العلم بالله تعالى، فأُلزِم بطلب شيء ولو قَلَّ؛ إذ في عدم الطلب من السلطان مع الأمر بالتمني إظهارُ تعاظمٍ وسوءُ أدب معه بحسب جاري العادة، فقال: إن كان ولابُدَّ فاجعلني شيخ الجامع الأزهر، فكتب له بذلك ظهيراً، ورجع لمصر بما معه، فأوصله للفقهاء ورضوا بما ولاّه السلطان عليه من مشيخة الجامع الأزهر، فكان كذلك إلى وفاته ـ رحمه الله تعالى ـ.»

أمَّا مشيخة الأزهر فلم يذكُرها غير مقديش ممّن ترجم للمؤلّف.[1]

وبعض المترجمين يذكر أنَّه سافر إلى بلاد الروم بدون ذكر سبب معيَّن.[2]

وعند عودته تولَّى التدريس في بعض مدارس القاهرة ـ غير الأزهر كما سبق ـ وهي الأشرَفية والسُّلَيمانية والصَّرْغَتْمَشِيَّة.[3]

وفي أثناء رحلته الأولى إلى بلاد الرُّوم مرَّ بدمشق وعقد بالجامع الأُمويِّ مجلسا علميا اجتمع فيه علماء دمشق، «وشهدوا له بالفضل التامّ وتَلَقَّوْهُ بما يجب له، ومدحه شعراؤها واستجاز منه نبلاؤها»[4].

١- وقد أنكرها عليه الكتاني الذي اطلع على كتابات تلاميذ الشاوي كالنخلي والبوني والنوري والصفاقسي.

٢- ينظر: خلاصة الأثر ٣٨٧/٤.

٣- المصدر السابق.

وهذا يدلُّ على أنَّ مكانته العلمية وشهرته كانت قبل سفره إلى بلاد الروم، وأنَّ دار الخلافة زادته تمكُّناً وشهرة.

ثمَّ عاد إلى إستانبول وذلك في حدود ١٠٨٧هـ، فنزل في دار الوزير مصطفى باشا «الصدر الأعظم» وهذا تولى الصدارة في ٢٢ شعبان ١٠٨٧ هـ.[١]

وكان الطلبة يأتونه فيها للدراسة ومنهم المحبّي الذي وصل إلى إستانبول أوائل عام ١٠٨٧هـ.[٢]

وأظنّه لمّا توفي مستضيفُه السابق الصدر الأعظم أحمد فاضل كوبريللي وتولّى الصدارة صهرُه مصطفى باشا أراد الشاوي زيارة الأخير تجديدا للصلة بصاحب النفوذ وطلبا لمزيد من عطائه.[٣]

ثمَّ رجع إلى مصر وصرف بقية وقته للتدريس والتأليف والفتوى.

٣- رحلاته للحج غير الفريضة:

لمّا استقرَّ الشاوي بمصر حَجَّ مع المغاربة عدَّة مرَّات، ومنها مرَّتان على الأقلِّ كان فيهما أمير ركب الحاجِّ المغربي[٤]، وقد ذكر في مقدمة كتابه « فتح المنَّان » أنَّه وضعه للابن البار ابنِ قاضي مكة.

٤- المصدر السابق.

١- ينظر: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ٢٧١.

٢- خلاصة الأثر ٤٨٧/٣، وغادرها المحبي١٠٩٢هـ.

٣- ذكر الشاوي في مقدِّمة كتابه «الغيث الهتان» ما يقرب من هذا التعليل.

٤- ينظر: ماء الموائد ١٧٠.

جـ ـ ثناء العلماء عليه:

قال عنه بركات بن باديس القسنطيني: إنَّه «عالم الرَّبع المعمور».[١]

وقال عنه تلميذه علي النوري الصفافسي: إنَّه «أشعري الزمان ... وسيبويه الأوان، ولم أر أسرع منه نظما».[٢]

وقال عنه تلميذه أحمد بن قاسم البوني: «الحاصل أنَّه لا نظير له، وما ذكرتُ من وصفه حتى العشر، وطوبى لعين رأته ولو مرَّة في الدهر».[٣]

وقال عنه تلميذه المُحِبِّي: «له تآليف هطلت سُحُبُ إفادتها الدّوارفُ، فأضحى بها وهو العَلَم الفرد أعرف المعارف.

وهو أجلُّ من أخذتُ عنه العلوم، واقتبستُ من فوائده ما ترسخُ به طائشات الحلوم».[٤]

وسمَّاه صاحب أوضح الإشارات «شيخ الإسلام».[٥]

وقال مقديش عنه في تاريخه: «كان زاهداً متقلّلاً من الدُّنيا».[٦]

ولم يقلّل من شأنه ممن ترجم له غير العياشي فقد قال عنه ما نصُّه: «فطار له صِيتٌ عند المغاربة إلى أن توصَّل إلى أرباب الدولة فتولّى قضاء المالكية، وعزلَ عنه الشيخ عمر فكرون زاعماً أنَّه يجور في الحكم، ويُداهِن بأخذ الرّشا، وترَقَّت به الحال إلى أن تولّى إمارة الحاج المغربي، وحجَّ بالركب مرَّتين، وانتشرت القالةُ فيه، وكثُر مادِحُوه، وأكثر منهم ذامُّوه، والله يغفر له.

١- ينظر: فهرس الفهارس١١٣٣.

٢- المصدر نفسه.

٣- المصدر السابق ١١٣٤.

٤- نفحة الريحانة ٥/٧٤.

٥- أوضح الإشارات ١٧٨.

٦- نزهة الأنظار ٢/٣٨٢.

وكان من أذكياء الطلبة النجباء له معرفة حسنة بعلم النحو ومشاركةٌ في غيره، مواظب على التعلُّم والتعليم، إلاَّ أنَّ الرياسة إذا سكنت قلب إنسان لاتقصر به عن ذهاب رأسه، ونسأل الله العافية».[١]

والعياشي هو المصدر الوحيد - فيما رأيت - لمن نقل ذمَّ الشاوي[٢]، وواضح من أسلوبه أنَّه يحاول الانتقاص منه - ولا أزكي على الله أحداً - وقد سبق في مبحث آثار المؤلف أنَّه وضع كتابا يسبُّ فيه العياشي وأبا طاهر الكُوراني، ويتَّهمهما بالتدجيل، وسماه: النبل الرقيق في حُلقوم السَّابِّ الزنديق.

فقد كان الشاوي - رحمه الله - حادَّ الطبع سريع الغضب، وفي هذا يقول عنه تلميذه المحبّي: «إنَّ طبعه أحرُّ من القيظ، وإذا غضب يكاد يتميَّز من الغيظ».[٣]

١- ماء الموائد ١٧٠- ١٧١.

٢- نقل ترجمة العياشي هذه بنصِّها محمد القادري في التقاط الدرر ١/٢٥٠، ونشر المثاني ١٧١٧، ١٧٤٧، ضمن موسوعة أعلام المغرب.

٣- نفحة الريحانة ٥/٧٦.

خامسا: شعـــــــــــــره

كان الشاوي سريع النظم فقد وضع منظومة في إعراب كلمة التوحيد تربو على سبعين بيتاً خلال محادثة له مع بعض أصدقائه[1]، ولم أجد له شعرا ليس نظماً لمسائل العلم أو إجازة ، وكله من بحر الطويل، ومنه إجازته للمحبّي التي نصُّها:[2]

الحمد لله الحميد والصلاة والسلام على الطاهر المجيد وعلى آله أهل التمجيد،

أَجَزْتُ الإمامَ اللَّوْذَعِيَّ المُعَبّرَا أميناً أمينَ الدِّينِ رُوحاً مُصَوّراً
سلِيلَ مُحِبِّ الدينِ بَيْتُ هِدَايَةٍ وبيتُ مَنارِ العلـــــم قِدْماً تَقَرَّراً
بإِقْرَائِهِ مَتْنَ البُخـــارِيِّ الذي بـه تقاصَر عنه مَن عَـــدَاهُ وقَصَّرَا
مُوَطَّا شِفَاءٌ والشفاءُ كمُسْلِـــمٍ إذا مُسْلِماً تُقْرِيهِ حَقّا تصـــدَّراً
وباقي رجالِ النَّقْلِ حَقّاً مبيّنـــاً وتفسيرُ قَوْلِ الله في الكُلِّ قدّرَا
أجزتُ المُسمَّى البدر في الشرعِ كُلّه كما صحَّ لي فاترك مِرَاءً تكدَّرا
وعلمَ كلامٍ خالياً من أكاذبِ الْـ ـفلاسفةِ الضُّلاَّل والعدل نُكِّـــرَا
أقـــــول لـــكلِّ فَلْسَفِيّ يَدينُه ألا لعْنَةُ الرحمنِ تعـــــلُوا مُزَوِّراً
أجبريلُ فَلَكٌ عاشِرٌ ياعِداتنـــــا أَعادِيَ شرْعِ الله نِلْتُمْ تَحَيُّـــرَا
بأَيِّ طريقٍ قُلْتُم عشرَ عشْـــرَةٍ ونَفْيَ صِفَـــاتٍ والقديمُ تَحَجَّرَا
حكمتم على الرحمن حجراً مُحَجَّراً ومَنْعُـكُم خَلْقَ الحوَادِثِ دَمَّراً
أُبَرِّي الحبيـــب اللَّوْذَعِيَّ عن الرَّدى مُجازاً بدين الشرعِ كُلاًّ مُحَرَّرَا
ولكنْ عليه النُّصْحُ والْجِدُّ والتُّقى وإنْ نالَهُ أَمْرُ القضـــــــاءِ تصَبَّرَا
حَمَاهُ إله العرشِ من كلِّ فتنـــةٍ ونَجَّاهُ مـــن أسْواءِ سُـــوءٍ تَسَتَّرَا
وصَلِّ وسَلِّمْ بُكْرَةً وعَشِيَّـــةً على من به حَيُّ القلوبِ تحيَّرَا

١- ينظر: مبحث آثاره عند «الدر النضيد في إعراب كلمة التوحيد».

٢- ينظر: خلاصة الأثر ٤/٤٨٧، ونفحة الريحانة ٥/٤٧، وينظر نظمه جوابا لبركات بن باديس حول حكم الصيد بالبنادق في تاريخ الجزائر العام ٣/١٧٤.

الفصل الثاني:
دراسة الكتاب

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأوّل: ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: مصادر المؤلّف.

المبحث الثالث: شواهده.

المبحث الرابع: منهج المؤلّف.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب.

المبحث السادس: وصف النسخ الخطية.

المبحث السابع: منهج التحقيق.

أولا: ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف

١- ضَبْطُ اسم الكتاب:-

ذكر الكتاب المحقَّق بعدة أسماء، هي على النحو التالي:

أ- من خلال كتب التراجم:-

١- المحاكمة بين أبي حيَّان المفسِّر والزمخشري وابن عطيَّة في التفسير.

هكذا ذكره عبد الرحمن بن محمد الجيلالي.[١]

٢- المحاكمة حاشية على التفسير.

هكذا ذكره عادل نويهض.[٢]

٣- المحاكمات بين أبي حيَّان والزمخشري.

هكذا ذكره خير الدين الزركلي.[٣]

٤- أجوبة على اعتراضات أبي حيَّان على ابن عطيَّة والزمخشري في التفسير.

هكذا ذكره الدكتور أبو القاسم سعد الله.[٤]

ب- من خلال النسخ الخطية[٥]:-

٥- المحاكمة بين المفسِّرين.

هكذا على غلاف نسخة مكتبة شهيد علي.

٦- المحاكمة بين المفسِّرين أبي حيَّان وابن عطية ومحمود الزمخشري.

هكذا في نسخة مكتبة «لاله لي».

وهكذا نجد أنَّ الكتاب ذُكر في ستة مواضع بستة عناوين، أربعةٌ منها تبدأ بكلمة «**المحاكمة**»، وواحد بـ «**المحاكمات**»، وواحد بـ «**أجوبة على اعتراضات**».

١- تاريخ الجزائر العام ٣/١٧٦.

٢- معجم أعلام الجزائر ٢٠٣.

٣- الأعلام ٨/١٦٩.

٤- تاريخ الجزائر الثقافي ٢/١١٥.

٥- ينظر: مبحث وصف النسخ.

وسنستبعد «أجوبة على اعتراضات أبي حيَّان على ابن عطيَّة والزمخشري في التفسير»، وهو العنوان الذي ذكر الدكتور أبو القاسم سعد الله؛ لأنَّه حديث الوضع للدلالة على مضمون الكتاب.

وقد أخذه أبو القاسم ـ على ما يبدو ـ من فهرس مكتبة فيض الله أفندي المعرَّب الذي نشرته مجلَّة المورد البغدادية في المجلد السابع، فهو عنوان وضعه مفهرسو المكتبة، والنسخة خالية منه، ليس عليها غير اسم المؤلِّف، وختم المكتبة.

وكذلك اسم «المحاكمات بين أبي حيَّان والزمخشري»؛ الذي أخذه صاحب الأعلام من فهرس المكتبة الأزهرية كما أشار إلى ذلك، والمصوَّرة التي عندنا في الجامعة الإسلامية من هذه النسخة لا يظهر عليها عنوان الكتاب، وقد أُشير إلى هذه النسخة في فهرس جامعة أمِّ القرى بعنوان «المحاكمة» بلفظ الإفراد.

ومن جهة ثانية فهذا العنوان ناقص لايدل على مضمون الكتاب تماما؛ لأنَّ اسم ابن عطيَّة ساقطٌ منه.

فلم يبق إلاَّ «المحاكمة» ولكن ما بعدها مختلف فيه بين المصادر، وسنستبعد أن يكون العنوان «المحاكمة» فقط كما جاء عند نويهض؛ لأنَّه ـ كما يظهر ـ ذكر أوَّل العنوان وغرضه الاختصار، ومن ناحية أخرى لم يوجد هذا العنوان عند غيره.

وأمَّا «المحاكمة بين أبي حيَّان المفسِّر والزمخشري وابن عطيّة في التفسير» الذي ذكره عبد الرحمن الجيلالي فهو من عنده ليبيِّنَ مضمون الكتاب ومادَّتَه، ودليل هذا أنَّ الجيلالي ذكر ثلاثَ نُسخ لهذا الكتاب، وهي نسخة الأزهرية و لاله لي وفيض الله أفندي، وهذه النسخ ليس في واحدة منها هذا العنوان.

فلم يبق إلاَّ « المحاكمة بين المفسِّرين»، وهو العنوان الموجود على نسختي مكتبتي شهيد علي ولاله لي.

وزادت نسخة لاله لي: المحاكمة بين المفسرين «أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري».

وهذه النسخة منقولة من مسوَّدة المؤلف، وهذه الزيادة نصَّ عليها المؤلِّف في مقدمته القصيرة عند بيانه غرضَه من وضع الكتاب، وقد وردت عند المترجمين وفي فهارس المخطوطات، وإن اختلفت صيغتها، فيظهر اعتمادها، فيكون اسم الكتاب:

المحاكمة بين المفسرين

أبي حيان وابن عطية ومحمود الزمخشري

والملاحظ أنَّ المترجمين القدماء ـ ومنهم من هو تلميذ المؤلِّف ـ لم يذكروا هذا الكتاب بالاسم ولا بالمضمون، ولعلَّ ذلك راجع إلى أنَّ المؤلِّف رحمه الله وضع مسودة هذا الكتاب ولم يقم بتبييضها بنفسه، ويبدو أنَّه كان يودُّ إهداءه إلى السلطان أو الصَّدر ولكن لم يتمكن من ذلك فلم يشتهر هذا الكتاب.

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلِّف:ـ

أ- من خلال كتب التراجم:

قد رأينا أنَّ بعض المترجمين المتأخرين نسبَ إلى يحيى بن محمد الشاوي هذا الكتاب، وإن اختلفت الأسماء التي أطلقوها عليه، ولكن اتفقوا على أنَّه محاكمة بين أبي حيَّان والزمخشري وابن عطيَّة، فلا شكَّ أنَّ هذا الكتابَ مقصودُهم.

ب- من خلال المخطوطات:ـ

جاء اسم المؤلِّف صريحا على كلِّ مخطوطات الكتاب سوى نسخة الأزهرية.

كما جاء في خاتمة كلِّ النسخ؛ لأنَّ المؤلِّف جعل اسمه ولقبه «يحيى الشاوي» تاريخا لانتهائه من الكتاب.

كما ذُكِر اسم المؤلف صراحة في ديباجة نسخة الأزهرية.

ج- من خلال مَتْن الكتاب:

ذَكَرَ المؤلِّفُ داخل الكتاب أخباراً تتطابق مع سيرته، بل قد ذكر أنَّ اسمه «يحيى»، وأنَّه مغربي قدم إلى مصر،[١] وأنَّه درَّس بالأزهر[٢].

١- ينظر: الفقرة ٢٠٥.

٢- ينظر: كلامه في سورة الفلق.

ثانيا: مصـادر المؤلّـف

تعدَّدت المصادر التي اعتمد عليها يحيى الشاوي في «المحاكمة بين أبي حيَّان وابن عطية ومحمود الزمخشري»، وكلُّ نقولاته ــ تقريباً ــ كانت لقضايا لغوية، وإن كان الكتاب المنقول منه في غير اللغة؛ فيأخذ مثلا مسألة لغوية من كتاب فقه ، مع ملاحظة أنَّ المؤلِّف قليلُ الاعتماد على النصوص المنقولة ، فلم يكن ينصُّ على مصدر كلِّ معلومة يوردها، وإنَّما ينصُّ في بعض الأحيان فقط.

وقد اعتمد المؤلِّف كثيرا على كتب ابن مالك، وشرح المرادي للألفية، وفيما يلي قائمة بمصادره مع بيان مدى استفادته منها.

كتب ابن مالك:

معلوم أنَّ كتب ابن مالك هي المصدر الأساسي لعلمي النحو والصرف عند من جاء بعده، وقد مرَّ معنا في الحياة العلمية في الجزائر مدى انتشار مؤلَّفاته بينهم واهتمامهم بها، فليس غريبا أن يعتمد الشاوي عليها، وقد نصَّ على كتابين منها هما:

١- الألفية:

وهي المصدر الأوَّل الذي نقل منه الشاوي وقد نصَّ عليه في مواضع، واستشهد لرأيه بأبيات الألفية، وكان ينصُّ على اسمه فيقول: قال ابن مالك:

واخصُصْ بفاءٍ عطف ماليس صلة على الذي استقرَّ أنَّه الصِّلة

فيذكر اسمه وبيت الألفية دون ذكر اسمها اكتفاءً بشهرتها.[1]

وأحيانا يأتي ببيت الألفية دون ذكر ابن مالك، نحو قوله:[2]

.... وانو مِن أوفي إذا لم يصلح إلاَّ ذاك واللام خُذا

لما سوى ذينك..... .....

١- ينظر: الفقرة ٢٠، ٤١، ٤٤، ١٠٠، ٣٦٥.

٢- الفقرة ٢٣٢، وينظر: الفقرة ١٣١.

٢- الكافية الشافية:

وقد استشهد ببيت منها ونصَّ على أنَّه منها، فقال عن رأيٍ لأبي حيَّان:[١] هو خلاف ما في الكافية:

وإثر ريث ولَدن أنْ قُدِّرا من قبلِ فعل نحو مِن لَدن سرى

وقد يذكر الحكم منسوبا لابن مالك، كقوله عن التخصيص بتقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ النكرة[٢]: «ومن ثَمَّ كان عند ابن مالك مسوِّغاً».

٣- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي:

وهو شرح لألفية ابن مالك، وقد نصَّ المؤلِّف عليه فقال[٣]: «نقل المرادي ... في قول ابن مالك:

..... ولاسم مصدر عَمَلْ

ما يقرب منه».

ونقل عنه غالبا دون ذكر الكتاب؛ بل يكتفي بذكر المرادي فقط.[٤]

٤- التذييل والتكميل لأبي حيَّان:

ذكره ليقول: إنَّ أبا حيَّان في البحر المحيط خالف قولا له في التذييل والتكميل، وإنَّه ردَّ عليه قوله في التذييل بعَينِ ما قاله هنا في البحر.[٥]

ومرَّة ذكره ليردَّ عليه قوله في البحر وأنَّ المسألة معروفة ذكرها العلماء ومنهم أبو حيَّان في شرحه للتسهيل.[٦]

١- الفقرة ١١٩، ٣٢١

٢- الفقرة ٤.

٣- الفقرة ٧٣.

٤- الفقرة ٨٩، ١٠٤، ٣٦٥، ٤٢٣.

٥- الفقرة ٤١.

٦- الفقرة ٥٢.

٥- كتاب سيبويه:

أحال المؤلِّف إلى سيبويه وقال: «هذا الرأي معزُوٌّ إلى سيبويه»[١]، ويظهر أنَّه ينقل بواسطة؛ لقوله «معزوٌّ».

٦- كتب الزمخشري الكشاف والمفصَّل:

جهَّل أبو حيَّان الزمخشري في مسألة، فقال الشاوي: «قد ذكر الزمخشري في مفصَّله وكشَّافه الإتباع على النعتيَّة».[٢]

٧- كتب ابن أبي الربيع:

وذلك في موضع واحد حيث يقول: «وهي مسألة مسلَّمة ذكرها ابن أبي الربيع وغيرُه».[٣]

٨- الأنوار المنبلجة في بسط أسرار المنفرجة لابن عمران النَّقاوسي:

وليس كتاب لغة خالصا، ولكنَّ المؤلِّف استشهد به في مسألة لغوية، وهي استعمال «موجود» بمعنى «كائن»، فقال: «أجاب بهذا ابن عمران النقاوسي في شرح المنفرجة».[٤]

٩- حدود ابن عرفة:

أشار إليه المؤلِّف ليدُلَّ على أنَّ المصدر يستعمل للمعنى والاسمَ للذات، وأنَّ ابن عرفة قد فعل هذا في «الحدود»[٥].

١٠- شرح البردة لعليٍّ بن ثابت:

نقل عنه مسألة واحدة في معنى قولهم : «ما» مصدرية ظرفية.[٦]

١- الفقرة ٦١.

٢- الفقرة ٩٩.

٣- الفقرة ٤٥.

٤- الفقرة ٤٦.

٥- الفقرة ٣٧.

٦- الفقرة ١٠٠.

١١- شرح مختصر ابن الحاجب لخليل:

نقل عنه القول بـأنَّ مشـاركة التـابع المعطـوفِ للمعطـوف عليـه تكـون في العـامل فقط[١].

١٢- شرح الكافية للرَّضي: نقل عنـه مـرة واحـدة، في مسـألة مراعـاة المعنـى أو اللفظ.[٢]

١٣- كتب ابن هشام الأنصاري: قال عن حكـم نحـوي: قـد ذكـره ابـن هشـام وغيره[٣].

١٤- حاشية السَّعد على الكشاف: مرة واحـدة، في مسـألة مشـاركة المعطـوف للمعطوف عليه في قيوده.[٤]

١٥- شرح التسهيل للدَّمامِيني: نقل عنه موافقته لما ذهب إليه أبوحيَّان.[٥]

١٦- حاشية المؤلف على شرح الدماميني للتسهيل: أحال إلى ردِّه فيها على أبـي حيَّان.[٦]

١٧- «بعض الوسائل»: نسب إلى أهلها سوء فهم عبارة الزمخشري.[٧]

١- الفقرة ١٢٧.

٢- الفقرة ٨٩.

٣- الفقرة ٤٩٩.

٤- الفقرة ١٢٧.

٥- الفقرة ١٢٧.

٦- الفقرة ٤١.

٧- الفقرة ٣٣٣.

ثالثا: شواهـــــــــــــده

اعتمد الشيخ يحيى الشاوي في مناقشته وتعليقه على الأدلة اللغوية التي اعتمدها العلماء أصولا لمسائل العربية وهي كلام الله سبحانه وتعالى، وحديث الرسول ﷺ، وكلام العرب منظومه ومنثوره في عصور الاحتجاج.

وفيما يلي عرض للطريقة التي كان الشاوي يستشهد فيها بتلك النصوص.

١- القرآن الكريم:

استشهد الشاوي بآيات القرآن الكريم، وكان غالبا ما يحتج بها لتقرير قاعدة وتوضيح حكم نحوي، وقد يورد الآية لبيان مسألة لغوية، أوغير ذلك كمسائل العقيدة والفقه، وفيما يلي نموذج لطريقته في الاحتجاج بالقرآن.

اعترض أبو حيَّان على قول ابن عطيَّة: إنَّ أفعل التفضيل لايكون إلاَّ معرفة، فقال الشاوي:[١]

«ليس مراده الكلام في «أفعل» أنَّه لايكون إلا معرفة؛ لأنَّ هذه المسألة لاتخفى على أدنى مبتدئ، فكيف بالتاج؟، أو لم يقرأ ﴿**وا للهُ أَشَدُّ بَأْساً وأَشدُّ تَنكِيلاً**﴾ النساء/٨٤- ﴿**ذَلِكُم أَقْسَطُ عند اللهِ وأَقْوَمُ للشهادَةِ**﴾ البقرة/٢٨٢- ﴿**ا للهُ أعْلَمُ حيثُ يَجْعَلُ رسالاته**﴾ الأنعام/١٢٤[٢] فاعتراضه عليه من أغرب ما يسمع من مثل أبي حيّان».

ومن هذا ما قرَّره أبو حيَّان من أنَّ «بل» تكون للإبطال والانتقال، وفي كلام الله لاتكون إلا للانتقال، فقال الشاوي معلِّقا:[٣] «تكون في القرآن للإبطال نحو ﴿**أم يقولونَ به جِنَّة بل جاءهم بالحق**﴾ المؤمنون/٧٠- ﴿**أم يقولون تقوَّله بل لايؤمنون**﴾ الطور/٣٣، وهي لاتكون لإبطال الخبر الصادق المدلول».

وذهب ابن عطية إلى أنَّ «بدَّل» تكون بمعنى غيَّر اللفظ دون أن يذهب بجميعه، و«أبدل» إذا ذهب به وجاء بلفظ آخر» فأنكر أبو حيَّان هذا التفريق وقال إنَّهما جاءا

١- الفقرة ٢٠.

٢-رسالاته بالجمع قراءة غير ابن كثير وحفص، ينظر: التيسير ٨٨.

٣- الفقرة ٢٤٠.

في القرآن بمعنى واحد، ثم علَّق الشاوي على كلام أبي حيَّان مكملا ومفصلاً فقال:[1]

ما ذكره «ع» اصطلاح في خصوص الألفاظ، فإذا قلت «بدَّلتُ اللَّفظَ» فمعناه غيَّرتُه، والتغيير صادق بالبعض، و«أبْدل» جاء بالبدل فلا يعترض عليه بما قاله فإنَّه في غير الألفاظ.

ثمّ إنَّ الشيخ لم يتعرَّض لما ذكره من الأمثلة، وهل ما لاصقته «الباء» المأخوذُ أو المتروكُ؟، والفرق بين «استبْدل» و«تبدَّل» و«بدَّل»، فنقول: «استبْدَل» و«تبَدَّلَ» مدخول «الباء» فيهما هو المتروك، نحو ﴿**أتستبْدِلُونَ الذي هو أَدْنى بالذي هو خير**﴾ البقرة/٦١، ﴿**ولا أنْ تَبَدَّل بهنَّ من أزوَاجٍ**﴾ الأحزاب/٥٢، ﴿**ومن يتَبَدَّلِ الكُفْرَ بالإيمانِ**﴾ البقرة/١٠٨، وعكسه «بدَّلنا» فمدخول «الباء» هو المأخوذ، نحو «بدَّلت الجيِّد بالرديء».

وقد يتعدَّى لواحدٍ فيكون معناه التغيير، ﴿**ومن يُبَدِّلْ نِعمةَ اللهِ مِن بعد ماجاءتْهُ**﴾ البقرة/٢١١ ـ أي: يغيِّر، ﴿**فمَن بدَّلَه بعد ما سَمِعَه فإنَّما إثْمُه على الذين يُبَدِّلُونه**﴾ البقرة/١٨١، وقد يتعدَّى إلى لاثنين ولثالثٍ بحرف الجرِّ داخلاً على المتروكِ والمأخوذُ المفعولُ الثاني، نحو ﴿**وبدَّلْناهم بجنَّتيْهِم جنَّتيْنِ**﴾ سبأ/١٦، وقد يتعدَّى لمفعولين بنفسه ولا ثالث، والأوَّل منهما هو المتروك، نحو ﴿**يُبَدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسناتٍ**﴾الأعراف/٩٥، فاحفظه فإنَّه ينفعك.

ومن ذلك ماذهب إليه المؤلف عند قوله تعالى ﴿**إن يشأ يذهبْكم أيها الناسُ ويأت بآخرين**﴾ النساء/١٣٣- من أنَّ «آخر» قد يكون من غير جنس سابقه، مخالفا ما ذهب إليه أبو حيَّان من أنَّ «آخر» لابدَّ أن يكون من جنس ما قبله، فقال المؤلِّف:[2] «وأيضا قد يكون ذلك عند عدم القرينة، والقرينة قوله في آية أخرى ﴿**إن يشأ يذهبْكم**

١- الفقرة ٤٤٠، وينظر: ٥، ٢١، ٢٣، ٤٥، ٦٦، ٩٩، ١٢٧، ٢٣١، ٣٢٦، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٧٦.

٢- الفقرة ٢٣٣، وينظر: ٢٣، ٤٩، ٣١٩.

ويستخْلِفْ من بعدكم مايشاء﴾ الأنعام/ ١٣٣، و «ما» عامَّة، تشمل مِن الجنس ومِن غيره».

وقد يورد الشاوي الآية لمسألة غير لغوية ومن هذا استدلاله بقوله تعالى ﴿**ويغفرُ ما دونَ ذلك لمن يشاء**﴾ النساء/٤٨- على أنَّ العُصاة تحت مشيئة الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم، ليردَّ بذلك مذهب المعتزلة.[١]

أمَّا عن القراءات القرآنية فإنَّ أمر الاحتجاج بها قد استقرَّ منذ زمن طويل، بعد أن تمَّ جمعُها وحصرُ متواترها وشاذِّها، وقد أكّد المؤلِّف على أنَّ القراءة سنَّة متَّبعة، ولكنَّ هذا لا يمنع توجيهَها بشيء حسن.[٢]

كما أنَّ تخريج القراءتين على وجه واحدٍ غير لازم صناعة ولامعنى.[٣]

وفرَّق المؤلِّف بين القراءة الشاذة والمتواترة، فيصحُّ الاحتجاج بالجميع في اللغة، ولاتجوز الصلاة بالشاذة، وكان هذا تعليقا على إنكار أبي حيَّان ردَّ ابن عطيَّة قراءة شاذَّة.[٤]

أمَّا ما وقع لبعض المعربين من إنكارٍ لبعض القراءات فالشاوي لا يقبله، ويدلُّ على هذا موافقته أبا حيَّان في إنكاره على ابن عطية تخطئته لقراءة[٥]، وفي هُجومِه على الزمخشري لأجل ذلك.[٦]

ولم يكن الشاوي يورد قراءات لم يعرض لها أبو حيَّان ـ وكان الأخير مكثراً من ذلك ـ إلا عند قوله تعالى ﴿**وكأيِّن من نبيّ قاتلَ معه**﴾ آل عمران/ ١٤٦ـ إذ عرض المؤلِّف لقراءة ابن كثير ﴿**كائن**﴾ دون أن ينصَّ على اسمه.[٧]

١- الفقرة ٤٣٦، وينظر: ٤٥٣.

٢- الفقرة ٦٣.

٣- الفقرة ٢١٨.

٤- الفقرة ٢٣٨

٥- الفقرة ٤١

٦- الفقرة ٣٧٥.

٧- الفقرة ١٦٣.

٢- الحديـــث:

كان الشاوي يحتج بالحديث الشريف، وهو في هذا موافق لما استقرَّ عنـد المتـأخرين من الأخذ به في مسائل اللغة، وهو ما اختاره ابـن مـالك، فانتشـر بـين النـاس انتشـار كتبه، وعلى قلَّة الأحاديث التي أوردها الشاوي إلا أنَّه قد احتج ببعضها لمسـألة نحويـة وهو حديث (فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ)، وقد استدلَّ به على جواز إضافة الضمير.[١]

وقد يورد الحديث للاستدلال به على قضيـة لغويـة، كاسـتدلاله بقولـه ﷺ (اللهـم عليك بالوليد وعتبة بن ربيعة وأبي جهل، اللهم عليك بالكافرين) على أنَّ دلالة العـام على بعض أفراده قد يكون فيها بعض أولى من بعض.[٢]

٣- الشعـــر:

احتج الشاوي بالشعر وكانت شواهده من الشواهد المشهورة في أغلبها، ولم يكـن يهتمُّ بإكمالِ البيتِ أو ذِكرِ قائله، وفيما يلي نموذج لاستشهاده بالشعر:

فمن شواهده النحوية:ـ

إنما الميت من يعيش كئيبـــا .....

استشهد به على أنَّ عدم الإفادة لا يمنع الخبرية؛ لأنَّها قد تكون بالضميمة.[٣]

كما استدل على أنَّ العمل في شبه الجملة تكفي فيه رائحة الفعل بقول الشاعر:[٤]

أسدٌ عليَّ وفي الحروب نعامةٌ .....

كما استدلَّ على أنَّ الفعل المتعدِّي للضمير لايصل لظاهره بحرف الجر بقوله:

رُبَّ رَفـــدٍ هـــرقتُـــه .....

وعليه فإنَّ «ربَّ» لاتتعلَّق بالفعل «هرقته»[٥].

١- الفقرة ٣٣٨.

٢- الفقرة ٢٤، وينظر ٤٩.

٣- الفقرة ٢٧، ٢٤٣.

٤- الفقرة ٧٢.

٥- الفقرة ٤١.

واستدلَّ بجواز الابتداء بالنكرة مع الناسخ بقوله:[١]

..... يكون مِزاجَها عسلٌ ومـــــــاءٌ

ومن استشهاده بالشعر لقضايا بلاغية:

ولاعيب فيهم غير أنَّ سيوفهم بهنَّ فلولٌ من قراع الكتائـــــب[٢]

لاعيب فيهم سوى أنَّ النزيل بهم يسلو عن الأهل والأوطان والحشم[٣]

وهذان شاهد على تأكيد المدح بما يشبه الذمَّ.

ولم يستشهد الشاوي لغير الشعراء المعتمدين، ولكنه أورد شعراً لبعض المتأخرين من القرن الثامن ونحوه لقصد معناه لا للاستشهاد به في قضايا العربية وهذا مما اتفق عليه؛ فقد ذكر بيتين للاستدلال على أنَّ من اتبع كلام أحد العلماء لاينكر عليه، وهما:[٤]

هذا وإنَّ الذي أبداه متَّضـــــح أخْذُ الأئمة أجراً منعُه نُقِـــــــلا

وهَبْكَ أنَّك راءٍ حلَّه نظـــــراً فما اجتهادك أولى بالصـــــواب ولا

هذا وتُعدُّ شواهد المؤلِّف قليلة؛ فهو لم يكن يعتمد في اعتراضه وتعليقاته على النصوص الأصليَّة التي عليها مدار السماع والاستشهاد من قرآن وحديث وشعر قدر اعتماده على الأحكام النحوية المستقرَّة عند المتأخرين، فكان يورد الحكم النحوي في الأغلب غير مقترن بدليله.

١- الفقرة ٢٢.

٢- الفقرة ٢١٤.

٣- الفقرة ٢٣، ٢١٤.

٤- الفقرة ٤٤، وينظر: ٣٧٦.

وهذا المسلك شائع عند معظم المتأخرين في كل العلوم تقريبا، وخير مثال على ذلك كتب الفقه في عصر المؤلّف فإنَّ معظمها يذكر الأحكام ولا يقرنها دائما بالأدلّة، ومن جهة ثانية تعود قلّة الشواهد إلى كون الكتاب يشبه الأمالي فلم يكن المؤلّف يراجع أو يطالع كتابا عند تأليفه.[1]

١- ينظر: مبحث تقويم الكتاب: المآخذ.

رابعا: منهج المؤلِّف

أوَّلا:ـ تبويب الكتاب:ـ

وضع المؤلِّفُ مُقدِّمةً قصيرةً جداً لكتابه، ذكر فيها غرض الكتاب والرموز المستخدمة في ذلك، فقال: «وبعد: فالكتاب قَصَدتُ فيه جمعَ اعتراضاتِ الإمام ذي البيان المشتهرِ بأبي حَيَّان على ابنِ عطيَّةَ ومحمودٍ الزمخشريِّ، والتَّكلُّم معه بما يظهر للقريب والبعيد، وأسأل اللَّهَ في ذلك التسديد، وأشير بالعين والزَّاي والحاء لابن عطيَّة والزمخشريِّ وأبي حيَّان، وبالتاء المثنَّاة من فوق لما يظهرُ لي ...»

ثمَّ بدأ في ذكر المسائل مُرتَّبةً حسب السور، ولكنَّه قد يقدِّمُ الكلام على آية قبل أُخرى؛ وذلك لأنَّه تابع لمنهج البحر المحيط الذي أخذه صاحب الدُّر اللقيط[1]، وكان من منهج أبي حيَّان أنَّه يذكر الأحكام اللغوية لمفرداتِ مجموعةٍ من الآيات قبل أن يبدأ في الإعراب التفصيلي لها[2]، فتبعه المؤلِّف في ذلك، [3] فهو تابع للدر اللقيط والبحر المحيط تماما في طريقة تبويب المادة العلمية في كتابه.

وعند ختم الكتاب ذَكَر وقت الفراغ منه مؤرِّخا له باسمه ولقبه.

ثانيا:ـ أسلوب المؤلِّف:ـ

اعتمد المؤلِّف في جمع المادة الأساسية للكتاب على الدر اللقيط الذي كان ينقل عبارة البحر دون تغييرٍ غالبا، ولكنَّه لم يعتمد عبارة الدر اللقيط وألفاظه، بل كان يقوم بإعادة صياغتها على شكل مختَصَرٍ غالبا، ومن الأمور التي تميِّز أسلوب المؤلِّف:

١- الاختصار:ـ

إنَّ تصفُّح الكتابين يؤكِّد هذه الملاحظة، ومن أمثلة هذا كلامُهما عن قوله تعالى ﴿**فلمَّا أضاءَت ماحولَه ذهبَ اللَّهُ بنورِهم**﴾ البقرة/ ١٧ـ.قال ابن مكتوم:

١- ينظر: مبحث تقويم الكتاب: المآخذ.

٢- ينظر: ما سبق في الكلام على البحر المحيط، عند ترجمة أبي حيَّان في التمهيد.

٣- ينظر: الفقرة ٥٨،٥٩ .

ش ـ أي الزمخشري ـ: جواب «لما» من قوله ﴿فلمَّا أضاءَتْ﴾ محذوف لاستطالة الكلام مع أمْنِ الإلباس الدالِّ عليه.

ح ـ أي أبو حيان ـ: جواب «لما» قوله ﴿ذَهَبَ ا للهُ بنورِهِم﴾، ولانُسلِّم استطالة الكلام؛ بل هنا «لما» وجوابها، فلا استطالة بخلاف قوله ﴿فلمَّا ذَهَبُوا به﴾ يوسف/١٥ـ فإنَّ الكلامَ طال بذكر المعاطيف على الفعل ومتعلّقاتها؛ فلذلك ساغ الحذف لاستطالة الكلام.

وقوله مع أمن اللبس ممنوع، وأيُّ أمنٍ ولا شيء يدلُّ على المحذوف؟، والذي يقتضيه ترتيب الكلام وصحَّتُه ووضعُه مواضعه ما قدَّمناه، فإذا جُعلَ غيره الجواب مع قوَّة ترتُّب ذهابِ ا للهِ بنورهم على الإضاءة كان لغزا؛ إذ ترك شيئا يتبادر إلى الفهم وأضمر شيئا يحتاج إلى وحي ليسفر عنه، إذ لا دلالة للفظ على حذفه مع وجود تركيب ذهب ا للهُ بنورهم، ولم يكتف بالجواز حتى ادَّعى أنَّ الحذف أوْلى للوجازة مع الإعراب عن الصفة إلى آخر كلامه، وهو نوع خطابة لاطائل تحته.[1]

وليقارَن هذا بعرض الشاوي للمسألة في الفقرة الثامنة.

وعلى هذه الشاكلة تجري فقرات هذا الكتاب فقد اعتمد فيه المؤلِّف صياغته المختصرة لما جاء في الدر اللقيط، والمقارنة بين الكتابين تدلُّ على ذلك بوضوح.

على أنَّ هذا الاختصار أوقع المؤلِّف أحيانا في بعض الأخطاء فجاءت عبارته قلقة غير واضحة الدلالة.[2]

٢- الاستطراد:ـ

وهو ليس سمة بارزة في أسلوبه ولكنَّه وُجد عنده قليلا، فقد يستطرد فيذكر فائدة لاعلاقة لها بموضع الخلاف.

فقد استشهد الزمخشري على كون «نافلة» حالا ليعقوب في قوله تعالى ﴿ووهبنا له اسحاقَ ويعقوبَ نافِلَةً﴾ ـ الأنبياء/٧٢ـ وأنَّها نحو: جاء زيد وهند راكبا.

١- الدر اللقيط ١/٧٩، ويقارن بالفقرة رقم ٨ من المحاكمة. وينظر الفقرة ١٩٩، ٢٣٧.

٢- سيأتي الكلام على هذا في المآخذ إن شاء الله.

فقال أبو حيَّان إنَّ «ما ذكره في «نافلة» غير مُتَعَيِّن؛ لاحتمال كونها مصدرا كالعاقبة، فهي حالٌ منهما؛ لأنَّهما زِيدَا لإبراهيم بعد إسماعيل».

فقال المؤلِّف: وأولاده غيرهم مَديان ويقال مدين، ويشاق، وشواح وهو خاضع، وزمران وهو محدان، ومدان، ويقشان وهو مصعب، فهذا ولدُ إبراهيم لصُلبه، والعقِب الثاني منهم لإسماعيل وإسحاقَ لا غير.[١]

ومن ذلك ذكره ما وقع عليه من الظلم بسبب إنكاره على الزمخشري، وأنَّه رُبِّي في الجزائر على ذلك فلما قدم مصر وأظهره غضب منه خلق كثير، وذكر قصة طويلة في ذلك.[٢]

وفي بعض الأحيان يكون الاستطراد للتنبيه على حكم نحوي ونحوه وليس موضع خلاف ولكنه يذكره كفائدة.[٣]

٣- التأثر بالمنطق:-

يتضح بصورة جلية تأثر المؤلِّف بالمنطق، فيستعمل مصطلحاته وألفاظه كاستعماله عبارة «الماصدق»[٤]، و «قضية مهملة في قوة جزئية، صادقة بوقوعها لا بقَيدِ عموم ولا خصوص مثال»[٥].

بل إنَّه لجأ إلى تشبيه مسألة نحوية بقضية منطقية ليوضِّحها كأنَّ المنطقية في رأيه أوضحُ وأشهر، فقال: «إنَّ تقدير «أنْ» قبل «لا» يصيِّر النفي غير النفي السابق المتسلِّط، وهو كالعُدول عند المناطقة بحيث يصير السلب جزء المفرد».[٦]

١- ينظر الفقرة ١٢٥.

٢- ينظر الفقرة ٢٠٥.

٣-ينظر الفقرة ١٠١، ١٨١.

٤- ينظر الفقرة ٤١، ١٦٣، ٢٦٨، ٣٠٧، ٣٢٤.

٥- ينظر الفقرة ٢٣.

٦- ينظر الفقرة ٢٠٢.

٤- السجع والجناس:-

إذا تكلَّم المؤلِّف في غير القضايا العلمية كالمقدِّمة والاستطرادات فإنَّ المحسِّنات البديعية تظهر في أسلوبه بوضوح، فيغلب على أسلوبه السجع والجناس، كقوله في قصة ما وقع له بسبب كلامه على الزمخشري.[١]

- «وحقُّه الذبح بالموسى في تجاسُره على موسى».
- «فاحترق بالنار حشاه، وقال تذكر يحيى الباغضَ للزمخشري وحشاه».
- «دخل بين المغاربة بالتلبيس فاستثناؤه منهم منقطع كإبليس».
- «اللهم يا عالم السرائر أَخْلِ الأرض ممن يعين أهل البدع والكبائر».

ثالثاً:- طريقته في عرض المادَّة العلميَّة:-

١-وضع رأس للمسألة:-

كان المؤلِّف يبدأ المسألة بذكر الآية التي فيها هذه المسألة، وغالبا ما كان يبدأ ذلك بعبارة «قوله تعالى».

وهذه إضافة منه ليست في «الدر اللقيط» فقد كان صاحبه يذكر مسائل الاعتراض مرتَّبة حسب ورودها في البحر، فكان المؤلِّف يحاول من خلال ذلك معرفة الآية التي فيها هذا الخلاف، ثم يضعها رأسا للمسألة، وقد وضع أبياتا في رأس المسألة؛ لأنَّ الكلام عليها، وهي ليست في «الدر اللقيط»[٢]، وقد أوقعه هذا في بعض الأخطاء.[٣]

٢- ترتيبه للكلام في المسألة الواحدة:-

كان المؤلِّف يبدأ بذكر كلام الزمخشري أو ابن عطيَّة، ثمَّ يورِد اعتراض أبي حيَّان، ثمَّ يُتبِع ذلك بكلامه إذا وُجِدَ.

١- ينظر: الفقرة ٢٠٥.

٢- ينظر: الفقرة ٢.

٣- ينظر الفقرة ١٥، ٥٨، ٥٩، ٦٦.

وفي بعض الأحيان يسبقُ كلامَ ابن عطيَّة أو الزمخشريِّ كلامٌ كالمقدِّمة والتمهيد للمسألة، وهذا التمهيد من كلام أبي حيَّان[١]، فهو يتبع منهجه في عرض المسألة.

٣- إضافة عبارات داخل كلام العلماء للتوضيح:ـ

ومنه نقله عن أبي حيَّان أنَّه قال: «دعواه عامَّة في اشتراك ما فوق الواحد، وحجَّته خاصَّةٌ بقوله ﴿**فقد صَغَت قُلُوبُكما**﴾ التحريم/٤ـ إذ هو من إضافة الشيء إلى متضمِّنه، وهذا ... »[٢]، فجملة «إذ هو من إضافة الشيء إلى متضمِّنه» زيادة من المؤلِّف للتوضيح ليست في الدر اللقيط ولا في البحر.

وقد يأتي أحيانا بمثالٍ يوضِّح به الكلام، كزيادته قوله «كما في إلاَّ حمار» في قول أبي حيَّان «وليس «ما أتاني زيدٌ إلاَّ عمرو» نظيرَ البيت؛ لتخيُّل العموم بأن يُقَدَّر: «لايغني السلاح» مجازا ـ كما في «إلا حمار»ـ، بخلاف زيد وعمرو».[٣]

ومن ذلك إضافة جملة «دلَّ عليه ﴿**ومَن دَخَلَه**﴾ آل عمران/ ٩٧ـ» داخل كلام الزمخشري ليوضِّح بها وجه كلامه، ولولا ذلك لما وضح، قال الزمخشريُّ: «فإن قلت: كيف أجزت أن يكون «مقام إبراهيم» و «الأمن» عطفَ بيانٍ ـ دَلَّ عليه ﴿**ومَن دخله**﴾ ـ مع أنَّ جملة «ومن دَخَله» جملة مستأنفة...».[٤]

٤- ذكرُه ضوابط لبعض المسائل:ـ

ومن ذلك ذكره ضابطا للفرْق بين «كان» الناقصة والتامَّة، فقال بعد أن ذكر الخلاف في دلالة الناقصة على الحدث «لكن يفترقان من حيث مطلقُ وجود، أو وجودٌ على صفة، فالأُولى التامَّة، وهي جوابُ «هل كان زيدٌ؟»، والثانية الناقصة، وهي جواب «كيف كان زيدٌ؟» فتأمَّله، وكثير من الناس لايفرِّق بين معنى الناقصة والتامَّة إلا بتقدير التامَّة بـ «وُجد» والفرق ما ذكرت».[٥]

١- سيأتي الكلام عليها في المآخذ إن شاء الله.

٢- ينظر الفقرة ٦١.

٣- ينظر الفقرة ٢٣٩، والفقرة ١٦٣.

٤- ينظر الفقرة ١٤٥.

٥- ينظر الفقرة ١٥٠.

وذكر ضابطا لمعرفة «فَعُل» المجرى مجرى «نِعْمَ»، فقال: «... ثـمَّ إنَّ معرفـة إجـراء «فَعُـل» مجـرى «نِعْـمَ»، أو التعجُّـب إن لم يكـن مضمومـا أصالـة ظـاهر، وإن كـان مضموما فبالتزام تعريف فاعله على إجرائه مجرى نِعْمَ، وذكر مخصـوص مثـلا، أوذكـر تمييز بعد، أو إفهام ذلك المعنى باعتبار سياق الكلام».[١]

٥- الإحالة على مواضع أخرى من الكتاب:ـ

يحيل المؤلِّف إلى ما سبق في كثير من الأحيان لداعـي الاختصـار، ومـن ذلـك قولـه على كلام لأبي حيَّان «تقدَّمَ لنا ردُّ ردِّه».[٢]

كما أشار المؤلِّف إلى كلام سيأتي فقال: «سيأتي لـه مثـل هـذا، وردَّه أبـو حيَّـان أيضا، وقد تكلَّمنا معه هناك»،[٣] ونحو قوله: «وسيُذكر بعد».[٤]

رابعاً:ـ طريقته في المناقشة:ـ

يمكن حصر تعليقات المؤلِّف في ثلاثة أقسام، قسم وافق فيه أبا حيَّـان في اعتراضـه، وقسم خالفه فيه، والثالث صحَّح فيه كُلَّ الأقوال، و هي على النحو التالي:

أ- موافقة المؤلِّف لأبي حيَّان:ـ

موافقة الشاوي لأبي حيَّـان في اعتراضـه لهـا عـدَّة صـور، فأحيانـا يصـرِّح بذلـك، وأحيانا تكون الموافقة بأساليب أخرى، وفيما يلي نماذج لموافقتة أباحيَّان:

١- التصريح بالموافقة في تعليق قصير جدا:

ومن ذلك قوله عن كلامٍ لأبي حيَّان: «هو صحيح لاشكَّ فيه»[٥]، أو يقول «هو ـ كما قال الشيخ «ح»ـ تخليطٌ محضٌ...».[٦]

١- ينظر الفقرة ٢٢١.

٢- ينظر الفقرة ١٩٩، وينظر ٩٩، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٠.

٣- ينظر الفقرة ١١٦، وينظر ٥، ٩٩، ٢٤٠، ٣٧٦، ٣٩٠.

٤- ينظر الفقرة ٢٨٥.

٥- ينظر الفقرة ٩٧.

٦- ينظر الفقرة ١٢٥، وينظر ٥١، ٦١، ٦٤، ١٠١.

٢- شرح كلام أبي حيَّان وتعليله:.

أحيانا يرى المؤلِّف أنَّ كلامَ أبي حيَّان صحيح ولكنه يحتاج إلى توضيح، ومن ذلك قول أبي حيَّان إنَّ دخول «قد» في جواب الشرط الماضي يحتاج إلى تأويل، فقام المؤلِّف بتوضيح ذلك فقال[1]: بيان التأويل في استقبال ما تحقق مُضيُّه نحو: إن تحسن إليَّ فقد أحسنتُ إليك، أي: فتذكَّرْ أنِّي قد أحسنت إليك، ومُلَخَّص ما ذكره أن تقدير الفاء مع «قد» يوجِبُ الإظهار، والغرض هنا الحذف، ولو ظهر لم يكن جواباً؛ للزوم مُضيِّه واستقبالِ الجواب، فلا بدَّ من تقدير جواب، والزمخشري جَعَله الجواب ورتَّبه على «أن يضرب» المستقبل، والمرتَّب على المستقبل مستقبلٌ فيكون هو الجواب، وتقدير «قد» والفاء يمنعهما، أي: الجوابية والاستقبالية.

... وهذا اعتراض جيِّد في محلِّه، وإن أَمْكَن أن يكون مرادُه أنه جوابٌ من حيث المعنى لا الإعراب، لكن يكفي في المؤاخذة الظاهر، سيَّما وقد قَرُبَ من النَصِّ، ويصحُّ أنَّه جواب صناعة مؤوّل بمستقبل كما سبق.

وقد يردُّ أبو حيَّان الإعراب دون ذكر إعراب آخر فيقوم المؤلِّف بتوجيه الكلام وإعرابه، فعندما منع أبو حيَّان ما ذهب إليه الزمخشريُّ من جعْل ﴿**أن تَبْتَغُوا بأموالِكُم**﴾ ـ النساء/ ٢٤ـ مفعولا له، قال الشاوي: «لم يُبيِّن إعرابه، والظاهر ـ بعد منْعِه أنَّه مفعول له ـ أنَّه بدل اشتمال من ﴿**ما وراءَ**﴾... »[2].

وقد يوضح الشاوي أنَّ عبارة أبي حيَّان ليست مطلقة بل يراد بها شيء مقيَّدٌ في اصطلاح القوم، فحين ذهب الزمخشريُّ إلى جعل ﴿**إلاَّ أن يصَّدَّقوا**﴾ ـ النساء/٩٢ـ حالا من ﴿**أهْلِه**﴾ ردَّ عليه أبو حيَّان قائلا:

«وأمَّا جعلها حالا فلا يجوز، قال سيبويه في قول العرب «أنت الرجل أَنْ تُنازل أو تُخاصم» في معنى نزالا وخصومة: إنَّه مفعول من أجله؛ لأنَّ المستقبل لايكون حالا....».

١- ينظر الفقرة ١٧.

٢- ينظر الفقرة ٢٠٥.

فقال المؤلِّف: «وأمَّا الوجه الثاني وهو الحال فالنصُّ كما قال، لاتصدَّر جملة حال بدليل استقبال، لكن قد أجمعوا على جواز «عندي صقرٌ صائداً به غداً» وهو صريح في الاستقبال، فالمنع في الحال المقارنة للتنافي، أما المنتظرة فلا شكَّ في تأخيرها».[1]

٣- بناء حكمٍ على كلام أبي حيَّان:-

وقد تكون الموافقة بأن يبني على ما قاله أبو حيَّان حكما جديدا ليس محل الخلاف هنا، ومن ذلك حين أنكر أبو حيَّان جعلَ جملة الاستفهام حالا في قوله ﴿**وانظُرْ إلى العِظام كيف نُنْشِزُها**﴾- البقرة/٢٥٩- لأنَّ جملة الاستفهام لاتقع حالا بخلاف المفرد الاستفهامي، وأنَّ الاستفهام في باب التعليق لايُراد به معناه، بل هو من مواضع تغليب حكم اللفظ على حكم المعنى، وأنَّ كلام العرب ثلاثة أقسام:

- قسم يطابق فيه اللفظ المعنى وهو الأكثر.
- وقسم تغلب فيه أحكام اللفظ كالاستفهام الواقع في التعليق.
- وقسم تغلب فيه أحكام المعنى نحو: أقائمٌ الزيدان.

بنى الشاوي على ذلك، فقال مستطرداً: «وبه يتبين أنَّ الوصف لايحتاج إلى مسوِّغ من حيث التنكير، وإنَّما يحتاج لمسوِّغ العمل؛ لأنَّه محكوم به، فهو وإن أعرب مبتدأ يرفع الفاعل».[2]

٤- إكمال كلام أبي حيَّان:-

قد يذكر الشاوي بقية التقسيمات التي لم يذكرها أبو حيان، ومن ذلك إجازة الزمخشريِّ أن يكون نصب «حِطَّة» في قوله ﴿**وقولوا حِطَّة**﴾ ـ البقرة/٥٨ـ في القراءة الشاذَّة بالفعل «قُولوا»، فقال أبو حيَّان: القول ينصِبُ الجمل، أو مَصْدَرَه أو نَعْتَ مصدرِه كـ «قولا» أو «حَقًّا» أو مُؤَدِّيَ معنى الجملة كخُطْبة وقَصِيدةٍ، على أن هذا يمكن رجوعه إلى نعت المصدر؛ إذ «الخُطبة» ونحوُها نوعان من القول فهو كالقَهْقَرى، و «حطة» ليس واحدا من هذه، فما جَوَّزه غير جائز، ولأنك إذا جعلت «حِطّة» منصوبة بـ «قولوا» يكون من الإسناد اللفظي، والأصل الإسناد المعنوي، وإذا كان

١- ينظر الفقرة ٢٢٨، ٣٧، ٤٠، ٥١، ٥٨، ٦٤، ٦٦، ٢٣٤، ٤٥٧.

٢- ينظر الفقرة ١٠١.

لفظيًا لم تترتَّب عليه فائدة إلا الامتثال للأمر بالنطق بلفظٍ.

فقال الشاوي: بقي عليه في تقسيماته المفردُ الذي قُصِد لفظه، وفيه خلاف، لكن لم يُهْمِلْه بل أشار آخراً لعدم صِحَّة قَصْدِه؛ إذ يصير قَصْدُه كالأمر بالألفاظ المُهْمَلة، وبَعِيدٌ ترتُّبُ الغُفران على مثله ، فتأمَّله».[1]

٥- الاعتراض على أشياء لم يعترض عليها أبو حيَّان:ـ

عند قوله تعالى ﴿**الحجُّ أشهُرٌ مَعْلوماتٌ**﴾ـ البقرة/١٩٧ـ قال الزمخشريُّ: «إنَّما جُعل الشهران وبعضُ شهر أشهراً؛ لأنَّ اسم الجمع يشترك فيه مافوق الواحد» فكان اعتراض أبي حيَّان ومناقشته له في إطلاق الجمع على التثنية وشروط ذلك.

ثمَّ علَّق الشاوي قائلاً: «تسمية «ز» «أشهر» اسم جمع خلاف الاصطلاح».[2]

وأحيانا ينكر على أبي حيَّان عدم اعتراضه على قول، فقد نقل أبو حيَّان قول بعضهم إنَّ «وَدَّ» إذا كان بمعنى المحبَّة «لم يصلح للماضي...وإذا كان للحال والمستقبل جاز «أن» و «لو»، ولم يجز «أنْ» إذا كان للماضي...».

فأنكر المؤلِّف عدم اعتراض أبي حيَّان على دخول «أن» في الحال: قائلا «من المقرَّر صلاحيَّة «أن» لغير الحال لا للحال، فكيف سَلَّم «ح» «أن» مع الحال؟».[3]

ب- اعتراضه على أبي حيَّان:ـ

لم يكن المؤلِّف يوافق أبا حيَّان في كلِّ اعتراضاته، وكان غرضه من هذا الكتاب كما ذكر «التكلُّم معه بما يظهر للقريب والبعيد»، وقد أكثر من الردِّ عليه، وجاءت اعتراضاته في صور مختلفة، وفيما يلي بعض الأمور التي اعتمد عليها المؤلِّف في الاعتراض على أبي حيان:

١- القاعدة النحوية وكلام الجمهور:ـ

كثيراً ما يردُّ الشاوي كلام أبي حيَّان لأنَّه أغفل فيه ما تقرَّر من قواعد، ومن هذا:

١- ينظر الفقرة ١٦.

٢- ينظر: الفقرة ٦١، وينظر ١٣٠، ١٥٥، ١٥٩، ١٦٠.

٣-ينظر: الفقرة ١٣٨.

• منع أبو حيَّان تعلُّق «في الدنيا والآخرة» بكلمة «الآيات» في قوله تعالى ﴿**كذلك يُبَيِّنُ اللهُ لكمُ الآياتِ لعلَّكُم تَتَفَكَّرون في الدُّنيا والآخِرَةِ**﴾ـ البقرة/٢١٩_٢٢٠ـ وهو قول ابن عطيَّة، وعلَّل أبو حيَّان منعه بأنَّه فاسد صناعة؛ لأنَّ «آيات» لا تعمل في شيء البتَّة.

فقال الشاوي: إنَّه غير فاسد من حيث الصناعة «لأنَّ «الآيات» بمعنى الدلالات، والعمل في الظرف والمجرور تكفي فيه رائحة الفعل، كما قال:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحُروب نَعامةٌ .....

وذلك ظاهر مبسوط في كُتُبِ القوم».[1]

• أجاز ابن عطيَّة ارتفاع «قليل» في القراءة الشاذَّة «ثمَّ تولَّيْتُم إلاَّ قليلٌ منكم»ـ البقرة/٨٣ـ على البدلية من الضمير على تأويل الإيجاب بالنفي.

فقال أبو حيان: إنَّ النحاة نصُّوا على منع البدليَّة لأنَّ البدل هنا لايحلُّ محلَّ المُبدل منه؛ فلا يُقال: قام إلاَّ زيدٌ، وما اعتلَّ به ابنُ عطيَّة من التأويل بالنفي يلزم في كلِّ موجَب بأخذ نقيضه أو ضدِّه، فلا يبقى لمنع العلماء محلٌّ، فيُؤَوَّل «قام» بـ«لم يجلس» وهكذا.

فردَّ المؤلِّف الاعتراض بأنَّ ابنَ عطيَّة لايلزمه ما قال أبو حيَّان؛ لأنَّه يريد عند دلالة السياق عليه، وأنَّ العرب تنزل غير الصريح منزلة الصريح، فقال:[2] ما أَلْزمه من التأويل في كلِّ محلٍّ غيرُ لازِم؛ لأنَّ مراده في سياقٍ يُشْعِر بالنفي، من الفعل، أو من المقام، كالتَّولِّي والإعراض والامتناع، وكقوله: ﴿**فمَن شَرِبَ مِنْه فَلَيْس مِنِّي**﴾ قولُه: «فشربوا منه إلا قليلٌ منهم»؛ إذ هو في قوَّة ما لو قال: «لم يمتَثِلُوا»، بخلاف نحو: قام زيد، فلا نفي لا من فعل ولا من سياق، وحيث كان كذلك فلا يَبْعُد أن يكون مُراد النحويين جوازَ البدل بعد النفي صريحاً أو معنى، وقد نَزَّلوا غير الصريح منزلة الصريح كثيراً، فجوَّزُوا الابتداء بالنكرة مع تقدير النفي في نحو:

لـــولا اصطبـــــارٌ ....

١- الفقرة ٧٢

٢- الفقرة ٢١.

وغيرِ ذلك، ولا فساد في توجيهٍ بعد ثبوت الرِّواية، سِيَّما والجمهور على أن العِلَل تابعة للأحكام، فلا يُخاف الزَّلَلُ بالقياس، سَلَّمنا، فهو بِقَيْدِه من إفهَام نفي، لا أنَّ كلَّ فعلٍ يُؤَوَّل بضدِّه أو نقيضِه.

• منع أبو حيَّان أن يكون رفع «الملائكة» في القراءة الشاذَّة في قوله تعالى ﴿**أولئك عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةِ**﴾ -البقرة/١٦١- بالعطف على محلِّ لفظ الجلالة؛ لأنَّ شرط العطف على المحلِّ وجودُ المُحْرِز للمَحلِّ بلا تغيُّر.

فقال الشاوي رادّا عليه : «اشتراط ظهوره في الفصيح دون تغيير غيرُ معتبَرٍ عندهم، بل اشتراط ظهوره ولو مع تغيير، فيعطف على محلِّ مجرورِ المصدرِ والوصف لإمكان ظهور المحل، ولايعطف على المجرور نصبا بعد قاصرٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ وعمراً؛ لأنَّ ظهور نصب «زيدٍ» ليس فصيحا لتوقُّف حذف حرف الجر على الفعل، وما كان كذلك فغير مقيس، بخلاف المصدر؛ لصحَّة التنوين وظهور رفع الفاعل أو نصب المفعول في المصدر، ونصب المفعول في اسم الفاعل».[1]

• ذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ «ال» في قوله تعالى ﴿**فلعنةُ اللهِ على الكافرين**﴾ -البقرة/٨٩- عهدية، أو جنسية، ويدخل اليهود دخُولاً أوَّليا لأنَّ الآيات في ذِكرهم.

فقال أبو حيَّان: «وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنَّ دلالة العامِّ على بعض أفراده ليس فيها بعضٌ أَوْلى مِنْ بعضٍ، وإنَّما هي دلالة على كلِّ فرد، فهي دلالة متساوية فليس فيها شيء أولى ولا أَسْبَق.»

فردَّ عليه الشاوي مفصِّلا المسألة بقوله: دلالة العامِّ على بعض أفراده لها صورتان:

صورة تَشْمل الأفراد كلها دون ذِكْر شيء منها بحكم يوافِقُ العامَّ، وهذا مَحَطٌّ لما قاله «ح».

وصورة تذكرُ أفراداً أوَّلاً، ثمَّ يَحْتَمِل القَصْر عليها ويحتمل الزيادة، ولا شَكَّ أنَّ في هذه لبعض الأفراد ــ وهُم المذكورون أوَّلاً ــ أَوْلَوِيَّةً؛ لأنَّهم مدلول اللفظ على الاحتمالين، وغَيْرُهم محتمل الإرادة، وليس القطعي كالمحتمل، مثل إذا قال صلى اللّه عليه وسلم: «اللهمَّ عليك بالوليد وعُتْبَةَ بنِ ربيعةَ وأبي جهل، اللهمَّ عليك بالكافرين»

١- الفقرة ٤٤.

احتمل إرادتَهم فقط أو وغَيْرَهم، فهي أَوْلى بالحكم؛ بدليل أن العام يَقْبَل الإخْراج ولا يصحُّ إخراجُ مَنْ خُصِّص بالذِّكْر.[١]

• ويعترض الشاوي على أبي حيَّان بأنَّه بنى كلامه على قول ضعيف، ومن ذلك اعتماد أبي حيَّان في ردِّه على ابن عطيَّة على القول بعدم تعريف «أفعل» عند الإضافة إلى معرفة.

فردَّ الشاوي عليه بأنَّ هذا القول ضعيف، وأنَّ الجمهور على إثبات تعريف «أفعل» إذا أضيفت إلى معرفة، فقال: «وذكره الخلاف في المضاف لايضرُّ حيث كان القول بعدم التعريف ضعيفا لايلتفت إليه»[٢].

ومن هذا إنكار أبي حيَّان على الزمخشريِّ إفادة تقديم الخبر التخصيصَ في نحو قوله تعالى ﴿**لافيها غَوْلٌ**﴾ـ الصافات/٤٧ـ قائلا: إنَّ الخبر لم يقدَّم في قوله تعالى ﴿**لارَيْبَ فيه**﴾ـ البقرة/٢ـ كما في قوله ﴿**لافيها غَوْلٌ**﴾ لئلا يوهم أنَّ غير القرآن من الكتب فيه رَيبٌ، كما هو المقصود في ﴿**لافيها غَوْلٌ**﴾، أي: في خمر الجنَّة بخلاف خمر الدنيا.

فقال أبو حيَّان: «لانعلم فرقا بين «ليس رجلٌ في الدر» وعكسه، على أنَّ العرب وصفت خمر الدنيا بعدم الاغتيال.

فردَّ عليه الشاوي قائلا: «لم ينفرد الزمخشريُّ بما ذكر في الخبر، وكُلُّ مَن رأينا كلامه من البيانيِّين على هذا، ومن ثَمَّ كان عند ابن مالك مسوِّغا، فلا محلَّ للردِّ عليه في مثل هذا»[٣].

٢- مذهب الكوفيين وأقوال العلماء:ـ

كان الشاوي كثير الاعتناء بأقوال العلماء السابقين، ويرى أنَّ القول لاينكَر مادام موافقا لكلام بعض الأوائل، وكثيراً ماردَّ بهذا على أبي حيَّان، فلا يقف خلف مذهب معيَّن بصريا كان أو كوفيا، وهذه أمثلة على هذا:

١- الفقرة ٢٤، ينظر: ٥، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ١٣٢.

٢- الفقرة ٢٠.

٣- الفقرة ٤.

• يردُّ المؤلِّف على أبي حيَّان بأنَّ ما اعترض عليه وأنكره هو مذهبُ الكوفيين، ويكفي هذا لاعتماده، فعند قوله تعالى ﴿**كُتب عليكم إذا حَضَرَ أحدَكُم الموتُ إن ترَكَ خَيراً الوصيَّةُ**﴾ البقرة/١٨٠ـ أجاز ابن عطية أن يكون العاملُ في «إذا» «الإيصاء» المقدَّر نائب فاعل «كُتب»، أي: كُتب عليكم الإيصاء إذا حضر أحدكم الموت.

فردَّ أبو حيَّان هذا الكلام بأنَّ تعليق «إذا» «بالإيصاء إن كان ضميراً مُستكنّا في «كُتب» لم يعمل لو بَرَزَ، فكيف و لم يبرز؟؛ لأنَّ ضمير المصدر لايعمل عند البصريين».

فردَّ عليه الشاوي قائلا: «وأمَّا عمل «الإيصاء» المضمر فهو مذهب كوفيٍّ فلا يمنع المشي عليه؛ لأنَّه قول الأئمَّة».[١]

• ومنه ردُّ أبي حيَّان قول ابن عطيَّة بجواز تقدُّم جواب الشرط عليه، بأنَّ هذا «ليس مذهب البصريين إلاَّ أبا زيدٍ والمبرّد منهم، وإنَّما هو محذوف».

فردَّ الشاوي قائلاً: «يمكن إجراؤه على قول من جوَّز التقديم فلا اعتراض»[٢].

• كما ردَّ على أبي حيَّان إنكاره قولا للزمخشريِّ لأنَّه يؤدِّي إلى العطف على المجرور دون إعادة الجار قائلا:«عدم إعادة الجار وجهٌ رجَّحه كثيرٌ، فلا ينكر وإن خالف البصريّ»[٣].

• وردَّ على أبي حيَّان احتجاجه بأنَّ الفاعل لايتقدَّم، فقال: إنَّ تقديم المرفوع «لا يمنع فاعليته على المذهب الكوفي»[٤].

•ويرى أيضا أنَّه لاينكَر على من وافق أحد الأئمَّة، ومن ذلك إنكار أبي حيَّان على ابن عطية تقدير فاء الجواب محذوفة؛ لأنَّ تقديرها لايكون إلاَّ في الضرورة كما صرَّح به سيبويه.

١- الفقرة ٥٢.

٢- الفقرة ٢٦.

٣- الفقرة ٦٦.

٤- الفقرة ٢٢.

فقال الشاوي: حذف الفاء جائز على مذهب الأخفش، واعتراض أبي حيَّان لايمنع من القول به.[١]

وقاعدة المؤلِّف العامَّة في مثل هذا أنَّ الكلام «حيث تمشَّى على قولٍ فلا إنكار».[٢]

وقال: «... ولا يُنْكَر من وافق قولاً فكيف به للجماعة؟ وغايته أنَّ اجتهادَه ضَعَّف هذا القولَ الموجود، وذلك لايوجب رَفْعَه.

ورحم اللَّهُ العلامة بَهْرام أوغيرَه في مخاطبته ابنَ عَرَفة في إنكاره على الدُّكَّالي ترْكَ الصلاة في الجماعة، بقوله:

هذا وإنَّ الذي أَبْداهُ مُتَّضِحٌ ... أَخْذُ الأئمَّة أجراً مَنْعُه نُقِلا

وهَبْكَ أنَّك راءٍ حِلَّه نَظراً ... فما اجتهادُك أَوْلى بالصَّواب وَلا

أي: ولا بالخطأ».[٣]

٣- اختلافُ أقوالِ أبي حيَّان:

يردُّ الشاوي أحياناً كلاماً لأبي حيَّان بكلام سابق له، ومن ذلك:

• عند قوله تعالى ﴿**إلا أَنْ يَصَّدَّقوا**﴾ـ النساء/ ٩٢ـ أجاز الزمخشريُّ أن يكون التقدير: إلاَّ حين يصَّدَّقوا «ومحلُّها نصبٌ على الظرف بتقدير حذْف الزمان، كقولهم: «اجلس ما دامَ زيدٌ جالساً».

فاعترض عليه أبو حيَّان «لأنَّ جعْل «أنْ» وما بعدها ظرفا لايجوز، نَصَّ النحويُّون على ذلك، وأنَّه ممَّا انفردت به «ما» المصدرية، فلا يجوز «أَجِيئُكَ أنْ يصيحَ الدِّيكُ» أي: وقت صِياحِه».

فقال الشاوي: «مرَّ له تجويز مثله إن كان على نِيَّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأنَّه باب متَّسِع، ومَرَّ لنا أنَّ ما ذكره هنا ـ وهو الوجه الثاني هناك ـ هو

١- الفقرة ٥٢، وينظر ٣٨.

٢- الفقرة ١٩١.

٣- الفقرة ٤٤.

الأوَّل؛ إذ لا معنى لكون المصدر ظرفاً إلاَّ من حيث النِّيابةُ، وهي عامَّة، وذكَر هناك اختصاصَه بالمصدر الصريح، وسبق لنا هناك تسليم «ما» الظرفية، وقد ذكرها هنا.»[١]

• وفي قوله تعالى ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم﴾ النساء/ ١٥٥ قال أبو حيَّان: «الأوْلى أن يتعلَّقَ ﴿فبما نقضهم﴾ بـ «لعنَّاهم» مُقَدَّراً، كما صرَّح به في آية أخرى».

فاعتمد الشاوي على تقديره متعلق الجار كَوْنا خاصا ليردَّ عليه ما سبق أن منعه وردَّه عليه المؤلِّف هناك، فقال: «هو كون خاص، جوَّز تقديره للدليل كما قدَّمناه في قوله ﴿ولو على أنفُسِكُم﴾ النساء/١٣٥ حيث منع حذف الكون المقيَّد».[٢]

• واعتمد المؤلِّف في آخر الأنعام على كلام لأبي حيَّان يوافق ما ذهب إليه المؤلِّف في اعتراضه على أبي حيان أوَّل البقرة، قال الشاوي: «وقد تحقّق هنا ما قلناه في توجيه كلام «ع» حيث منع مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى، وقد كان ـ أي أبو حيَّان ـ ردَّه بأنَّه يجوز، وقد سبق لنا هناك أن قلنا: إنَّما يجوز اللفظ بعد المعنى إذا كان المعنى بعد لفظٍ، وقد أقرَّ الشيخ بما ذكرته».[٣]

• ومن هذا منعُ ابن عطية حذفَ المفعول الثالث، فردَّ عليه أبو حيَّان بأنَّ حذفه جائز للدليل، فعلَّق المؤلِّف: «هذا منه عجيبٌ، فقد مرَّ له مِراراً ردُّ الحمل على حذف بعض مفاعيلَ أصلها المبتدأ أو الخبر لقِلَّته أو قُبْحه،... قال: فلا ينبغي الحمل عليه، وقد علم أنَّ حذفَه عند ابنِ مالك وغيرِه جائزٌ.

فإذا سبقه غيره إلى التقبيح ومنع الحمل على الحذف لجأ إلى جواز الحذف، وهذا لاينبغي».[٤]

٤- الجدلُ اللفظيُّ والمنطق وإيراد الاحتمالات:ـ

قد يورد المؤلِّف الاحتمالات ليبطل بها كلام أبي حيَّان ومن هذا:

١- ينظر الفقرة ٢٢٨.

٢- ينظر الفقرة ٢٤٠.

٣- ينظر الفقرة ٣٧٦.

٤- ينظر الفقرة ٤٣٢، وينظر ٩٩، ٣٩٠، ٥١٢.

• نسبَ ابن عطية إلى سيبويه إجازة وقوع فاعل «نعم» اسما موصولا، فقال أبو حيَّان: إنَّه أخطأ النقل عن سيبويه.

فقال الشاوي «وسبب دعوى الوهم أنَّ فاعلها لايكون إلا بـ «ال» أو مضافا إلا ما فيه «ال» ومن حفظ حجة»[1]، مع أنَّ كلام أبي حيَّان صواب؛ فنصوص سيبويه تخالف ذلك.

• وذهب ابن عطية إلا أنَّ لفظ العِباد يستعمل في مقام التعظيم، والعبيد في مقام التحقير، فردَّ عليه أبو حيَّان قائلا: إنَّ هذا الفرق غير صحيح وإنَّما عباد أكثر استعمالا من عبيد؛ لأنَّ «فِعالا» أكثرُ من «فَعِيل».

فقال الشاوي: «لا يبعد أن يكون مع كونه أكثرَ استعمالا لايستعمل في أماكن التحقير، ولا يأتي إلا في مقام التعظيم، والعبيد مع قلَّته لم يعمَّ استعمالُه بل لم يستعمل إلا في أمكنة التحقير»[2].

• وفي وقوله تعالى ﴿**ولئن أَتَيْتَ الذين أُوتوا الكتابَ بكلِّ آيةٍ ما تَبِعُوا قِبْلَتَكَ**﴾ ـ البقرة/ ١٤٥ـ أجاز ابن عطية أن يكون «ما تبعوا» جواب «إن» «فأجيبت بمثل ما تجاب به «لو»؛ لأنَّهما جميعا يترتب عليهما القسم، فالجواب للقسم؛ لأنَّ أحد الحرفين يقع موقع الآخر، هذا قول سيبويه».

فعلَّق أبو حيان قائلا: «هو كلام فيه تَثْبِيجٌ، وعدمُ نَصٍّ على المراد؛ لأنَّ أوَّله يقتضي أنَّ الجواب لـ«إنْ» وآخرَه للقسم، وقوله: «لأنَّ أحد الحرفين يقع موقع الآخر» لا يصلُح أن يعلَّل به جَعْلُ الجواب للقسم، بل جعله لـ «إن» إجراء له مُجرى «لو»، وقوله: «هذا قول سيبويه» ليس في كتاب سيبويه إلا أنَّ «﴿**ما تَبِعُوا قِبلَتَكَ**﴾ جوابٌ القسم، والماضي بمعنى المستقبل، ولئن فعلت: ما فَعَلَ، يريد: ما هو فاعل وما يفعل، وقال تعالى: ﴿**ولئن زَالَتَا إنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ**﴾ فاطر/٤١ـ أي: ما يمسِكُهما».

فقال الشاوي محاولا إظهار صحة كلام ابن عطية وعدم تناقضه: «يعني من حيث إنَّه على صورة تنازُع القسم والشرط، فلو قدم الشرط لكان هذا جَوابَه، فالمقدر

١- الفقرة ٢٤، وينظر: ٦، ١٧، ٢٢، ٦٢.

٢- الفقرة ١٤٢.

كالواقع فلا يناقضُه جعلُه للقسم فِعْلاً؛ إذ فرقٌ بين القوة والفعل، فَصَحَّ كلامه، ولا تناقض إلا مع اتحاد النسبة، والقوة والفعل نِسبتان».[1]

٥- أنَّه لم يفهم مُرادَهما :-

يردُّ المؤلِّف اعتراض أبي حيَّان بأنَّ ما ذهب إليه ليس مراد أحدهما وأنَّه لم يفهم مقصود الكلام، ومن هذا ما ورد عند قوله تعالى ﴿**الذين يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم باللَّيلِ والنهارِ سِرّا وعلانِيَةً فلهم أَجْرُهُم**﴾ - البقرة/ ٢٧٤-.

قال ابن عطية: إنَّما يَحْصُل الشَّبه بين الموصول واسم الشرط إذا وُصِل «الذي» بفِعْل، و لم يدخل على «الذي» عاملٌ يُغَيِّر معناه.

فعلَّق أبو حيَّان قائلاً: هو غير محرَّر؛ إذ لا يختص بـ «الذي»، بل كل موصول غير «ال»، وفي «ال» مذاهب، اقتصر سيبويه على منْع دخول الفاء معها.

وعمَّمَ في الفعل، وشرْطُه قَبُوله لأداة الشرط، لا «ستأتيني» أو«لمّايأتني» أو« ليس يأتني» ؛ إذ لا يصلح للشرط، وخَصَّ الفعل، والظرفُ والمجرورُ مِثلُه.

وقوله: عامل يُغيِّر معناه، لا عاملَ يغيِّر معنى الموصول، إنَّما يُغيِّر معنى الابتداء، فكان الصواب التعبيرَ به، كالتمنِّي والترجِّي والتشبيه.

وبقي عليه أن يكون الخبر مُسْتَحَقًّا بالصلة كالآية؛ لأنَّ ترتُّب الأجر إنَّما هو على الإنفاق.

فقال الشاوي: ذكره «الذي» إنَّما هو على سبيل التمثيل؛ بدليل أنَّ مَحَطَّ الكلام في قولهم ﴿**وما أنفقتُم**﴾ إلى آخره، وما ذكره من أنّه يشترط في الفعل، وهو صِحَّةُ كونِه يلي الشرط فمعلوم في النحو، وأيضاً فإنَّما يُشْبِه الشيءُ الشيءَ إذا حَصَّل أوصافاً يُشابهه بها، وأمَّا كون المجرور والظرفِ كالفعل فمعلومٌ الوصل به، و إن لم يُعلم كونُه يَستحق دخول الفاء في خبره؛ لأنَّ المقصود في التفسير الإشارةُ إلى بعضٍ لا بَسْطُ الأحكام كلِّها، وأمَّا تغيير الموصول فالمراد تغيير جملته لا تغيير ذات المفرد، وهذا أمر معلوم، كما قالوا في العطف على منصوبِ ما لم يغيِّر معنى الابتداء، وأمَّا ترتُّب

١-الفقرة ٣٨، وينظر ٨، ٤١، ٦٩.

الخبر كالجزاء فمعلوم من محط الآية، ومِنْ دخول الفاء لإشعارها بالربط، ومن التشبيه بالشرط؛ إذ لولا الترتيب لما شُبِّه به.[١]

وفي قوله تعالى ﴿سَلْ بني إسرائيلَ كَمْ آتَيناهُم من آيةٍ بَيِّنة﴾ البقرة/٢١١- قال ابن عطيَّة: «كم» منصوبة على إضمار فعل يفسِّره ما بعده؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام، تقديره: آتينا آتيناهم، أو بـ «آتيناهم».

وقال أبو حيان: إن كان «مِنْ آيةٍ» تمييز «كم» لم يصحَّ الاشتغال؛ لعدم ضمير عائد على «كم»، وهو شرط الاشتغال، فهو نحو: زيداً ضربت، فهو معمول بما بعده لا لمحذوف، و«الدرهمَ أعطيتُ زيداً»، ولا نعلم أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه، بل نصوص النحويين ـ سيبويه فمَنْ دونه ـ أنَّه مفعول مقدَّم.

وإن كان تمييز «كم» محذوفاً، وأطلقت «كم» على القوم، فكان التقدير: كم من جماعة آتيناهم، فيجوز ذلك؛ إذ في الجملة ضمير.

فقال الشاوي: ما ذكره من التفصيل المختصرُ منه وجهانِ إليهما أشار «ع»؛ فمراد «ع» أنَّ «كم» إن صدقت على القوم العائد الضمير عليهم في قوله «آتيناهم» قدِّر له عامل، فيقال: كم آتينا آتيناهم، ويقدَّر العامل مؤخَّراً لأنَّها من أدوات الصدور.

وإن كانت «كم» صادقة على الآيات ـ والآيات المذكورة تمييزها ـ لم يكن ضميرٌ في الجملة، فلا اشتغال، فيُنْصَبُ مفعولا ثانياً للفعل؛ لعدم اشتغاله بضميره، فلا اعتراض، وغاية ما فعله «ح» معه أنَّه نزَّل كُلَّ وَجْهٍ ذَكَره «ع» على ما لا يليق به.[٢]

جـ- تصحيحه جميع الأقوال:

هذا مسلك أساسي في تعامل الشاوي مع كلام العلماء، فهو يلجأ كثيراً إلى محاولة التوفيق بين الآراء، أو التماس وجهٍ يصحُّ فيه القولان، وأحيانا يجعل القولين قولاً واحداً وينفي تعارضهما، ومن هذا:

١- ينظر: الفقرة ١١١، وينظر ٢٠، ٧١، ٩٢، ١٠٨، ٢٠٤..

٢- ينظر: الفقرة ٧٠.

عند قوله تعالى ﴿ومَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيا نُؤْتِهِ منها﴾ ـ آل عمران/١٤٥ـ قال ابن عطيَّة[١]: قُرئ في الموضعين بالياء المثناة من أسفل[٢]، وذلك على حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه.

وردَّ عليه أبوحيان بقوله: هذا وهْمٌ، وصَوابُه على إضمار الفاعل، وهو عائد على الله.

فعلَّق الشاوي: الإضمار في القراءتين، لكن في قراءة النون واجب الإضمار، ومع الياء جائز، فعَبَّر ابن عطية عن جائز الإضمار بالحذف، إشارة للتخالف الذي تمتاز به قراءة الياء، وكثيرا ما يطلقون الإضمار على الحذف، وعكسَه.

والصواب أنَّ ابن عطيَّة يريد «الحذف»؛ فلا مانع عنده من حذف الفاعل، وقد قَوَّاه في قوله تعالى ﴿لقد تقطَّع بينكم﴾ الأنعام/٩٤ ـ، بنصب «بينَكم».[٣]

وعند قوله تعالى ﴿لكِنِ الرَّاسِخُون في العِلْمِ منهم والمؤمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بما أُنزِلَ إلَيكَ وما أُنزِلَ مِن قبلكَ والمُقِيمِينَ الصلاةَ﴾ ـالنساء/١٦٢ ـ ذكر ابن عطيَّة أنَّ وجودَ حرف العطف قبل «والمقيمين» يمنع القطع وتقدير الفعل «وفي هذا نظرٌ».

فقال أبو حيَّان: «إنَّ قائل ذلك محجوج بقول العرب:

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مراضيع مثلَ السَّعالي

فقال الشاوي: «إنَّ معنى كلام «ع» أنَّ العطف يؤكِّد الإتباع، بخلاف ما ليس بمعطوف؛ ليس قطعه لعدم الارتباط اللفظي، ثمَّ إنَّه سَوَّى بينهما ونظَرَ في المنع، فهو مثل ما قال «ح»».[٤]

ومن تصحيحه جميع الأقوال ما أنكره أبو حيَّان على الزمخشريِّ من القول بأنَّ تقديم المعمول يوجب الاختصاص، واستشهد أبو حيَّان في ردِّه بنصوص سيبويه وأنَّ

١- ينظر: الفقرة ١٦٢.

٢- هي قراءة الأعمش، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٢٩، والمحتسب١/١٦٩.

٣- ينظر: المحرر٦/١١٣.

٤- ينظر: الفقرة ٢٤٤، وينظر: ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣.

ذلك يكون في مختلفي النِّسبة كالفاعل والمفعول، فقال الشاوي: «إنَّ كلام الزمخشريَّ صحيح على مذهب البيانيين لا النُّحاة».[١]

ومن هذا تسليمه بالاعتراض ثمَّ محاولة الاعتذار له بتوضيح مأخذ الكلام فيقول: الاعتراض قويٌّ ويمكن الجواب عنه بأنَّه أشار لوجهين[٢]، أو «الاعتراض واردٌ بحسب الظاهر ويمكن دفعه بأنَّ ....».[٣]

وهو من الأمور الأساسية في شخصيته، وقد صرَّح بأنه يحاوله فقال: إنه يدفع التعارض فيما اختاره الأئمة.[٤]

١- ينظر الفقرة ١.

٢- ينظر الفقرة ٥٢.

٣- ينظر الفقرة ٥٢، وينظر: ٢٧، ٨٧.

٤- ينظر الفقرة ٢٩١. وقد سبق في آثاره أنَّه وضع كتابا حاول فيه التوفيق بين الماتريدية والأشاعرة، سمَّاه قرَّة العين في جمع البين. ينظر ص/٦٦.

خامسا: تقويم الكتاب

أوَّلا: قيمة الكتاب:

إنَّ أبرز ما يميِّز هذا الكتاب قيمته العلمية؛ ففيه كثير من مسائل العربية المهمَّة، بل من دقائقها الغامضة التي قلَّما توجد في كثير من كتب النحو ، فهو كما سبق مأخوذ من البحر، وهذه القيمة راجعة إلى أمور منها:

أنَّ الكتاب في إعراب القرآن الكريم وهو مجال تطبيق القواعد اللغوية، ويحتاج إلى كثير من التأمُّل والتدقيق لتنزيل القواعد على ألفاظه وعباراته، ولهذا تعدَّدت الكتب التي تتناول هذا الجانب و لم يغن واحدٌ منها عن الكتب الباقية.

و أنَّه في مسائل اختلفت فيها أقوال فحول المفسِّرين المعربين، فمسائل هذا الكتاب هي اعتراضاتٌ لأبي حيَّان على الزمخشري وابن عطية ممَّا يزيدها أهميَّةً.

و حاول المؤلِّف الشيخ يحيى الشاوي تمحيص هذه الأقوال ونقدَها، ليصل إلى معرفة الحكم الصحيح الراجح في المسألة فيردُّ غيره، أو يبيِّن صواب الوجهين، وقد سبق التمثيل لكلٍّ هذا[1]، فكانت له تعليقات أثْرت موضوع الخلاف، فَصَّل فيها القول وأحكمه.

وأنَّ في الكتاب كثيرا من القراءات القرآنية المتواترة والشاذَّة، وهذا لأنَّ أبا حيَّان أكثر من ذكر القراءات والكلام على إعرابها وصرفها.[2]

كما ضمَّ الكتاب كثيراً من الشواهد الشعريَّة التي جاءت للتدليل على صحَّة قاعدة أو نفيها.

كما جاء فيه بعض المسائل البلاغية كالتخصيص والالتفات، والمجاز، وبعض المسائل الفقهية والعقدية.

إنَّ قيمة كتاب «المحاكمة بين المفسرين أبي حيَّان وابن عطية ومحمود الزمخشريِّ»

١- ينظر ما سبق عن «طريقته في المناقشة» في مبحث منهجه.

٢- ينظر ما سبق في الكلام على البحر المحيط في التمهيد.

ترجع أساسا إلى «البحر المحيط» الذي هو مصدر معظم مادَّة «المحاكمة»، وهو من الكتب التي اعتمد عليها كثيرٌ من العلماء في إعراب القرآن لما يزخر به من ثروة لغوية عظيمة.

ثانيا: مآخذ على الكتاب:

إنَّ من طبيعة البشر الخطأ، ويقولون إنَّه لايسلم مِن الخطأ مَن يعمل، ومن ألَّف فقد استهدف، هذا وقد ظهرت بعض المآخذ والأخطاء في هذا الكتاب، منها:

١- عدم عناية المؤلِّف بكتابه هذا، فالفكرة التي بنى عليها هذا الكتاب جليلة تستحقُّ من المؤلِّف الكثير من التحضير والمراجعة، ولكنَّه رحمه الله ظنَّ أنَّ بمقدوره أن يعلِّق من رأسه على المسائل التي اختلف فيها هؤلاء الفحول الثلاثة، ومن تصفَّح الكتاب عرف ذلك، وقد صرَّح به المؤلِّف في إعراب قوله تعالى ﴿**فلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجومِ**﴾ ـ الواقعة/٧٥ـ فقال: «هذا المحلُّ الذي ظاهره سهلٌ فهو السهل الممتنع، وهذا ما ظهر لي فيه وقت الكتابة لكلامهم دون تقدمة مطالعة بل محاضرة من فضل الفتاح العليم».

فنراه يفتخر بذلك ولو طالع وراجع لكان أجدى وأنفع كما فعل السمين في «الدر المصون»، والصفاقسي في «المجيد في إعراب القرآن المجيد».

٢- تدليس المؤلِّف بقوله: «فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات ...» مما يوحي بأنَّه هو الجامع، والحق أنَّ الجمع إنما هو لابن مكتوم، وللمؤلِّف فضل الاختصار أوَّلاً ثمَّ التعليق ثانياً.

ولا يشفع للمؤلِّف تصريحه باسم ابن مكتوم حين ينقل تعليقاته النادرة.[1]

٣- ذكره مسائل كثيرة ليس فيها اعتراضٌ على أحدٍ[2]؛ وكان قد قال في مقدِّمته إنَّ كتابه مخصَّصٌ لجمع اعتراضات أبي حيَّان على ابن عطيَّة والزمخشريّ والتعليق عليها.

١- تنظر الفقرات: ٢٥٥، ٢٧٩، ٣١٤، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٥٩، ٤٥١، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥٢٧.

٢- تنظر الفقرات: ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٣٥، ٣١٨، ٤٢٨، ٤٨٥.

٤- ذكره مسائل اعترض فيها أبو حيَّان على غير الزمخشريّ وابن عطيَّة، وهذا أيضا من الخروج على المنهج الذي رسمه، ومن هؤلاء: الطبري، وأبو علي، وابن جنّي، والحوفي، والرازي، وأبو البقاء، وابن مالك.[١]

٥- عدم الدقة في تحديد رأس المسألة، سبق أنَّ الشاوي يصدِّر فقرات هذا الكتاب بالآية التي حدث الخلاف فيها، وهذا لم يكن يفعله ابن مكتوم، وقد وقع في بعض الأخطاء وهي ترجع إلى المأخذ الأوَّل في معظمها.

فقد أخطأ عدَّة مرَّات في تحديد رأس المسألة[٢]، بل وضع آية من سورة البقرة رأس مسألة في سورة النساء[٣]، وأحيانا يهتدي إلى الآية ولكنه لايذكر منها الجزء الذي فيه الخلاف[٤]، ولعلَّه في هذا الأخير كان يعتمد على حفظ القارئ؛ إذ لايعقل في زمنه أن يطالع هذا الكتاب إلا حافظ للقرآن.

وقد أخطأ في متن الآية أحيانا وهي أخطاء لايظهر أنَّها من الناسخ[٥].

٦- عدم الدقة في معرفة الأعلام، كان الشاوي ينسب في بعض الأحيان كلام الزمخشري لابن عطية والعكس، بل إنَّه كان ينسب أحيانا كلام أحدهما إلى سيبويه[٦]، وعكس فوضع اسم الزمخشري عدَّة مرَّات بدل سيبويه في مسألة واحدة.[٧]

ويخطئ في معرفة بعض العلماء المشهورين في هذا المجال كالمهدويّ حيث جاء في كلِّ النسخ المهديّ[٨]، والقصة الزنبورية المشهورة ذكر أنَّ الرشيد جمع فيها بين سيبويه

١- تنظر الفقرات:١٦٤، ٢٩٥، ٣٠١، ٣١٠، ٣٩٥، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٥٩، ٤٦٣، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٧.
كون المؤلِّف ذكر مسائل لا اعتراض فيها على الزمخشري أو ابن عطيَّة، أو لا اعتراض فيها على أحد يمكن عَدُّه ميزة لامأخذا إذا نظرنا إليه بمنهاج القدماء الذين كانوا يهتمُّون بالفائدة أكثر من المنهج المرسوم فكانوا يطرِّزون كتبهم بتحف من فنون شتّى، وهذه المسائل فيها الكثير من الفوائد العلمية.

٢- تنظر الفقرات: ١٥٨، ١٦٤، ٢٠٩، ٤٠٠، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٥١، ٥٣٧.

٣- تنظر الفقرة: ١٩٢.

٤- ينظر الفقرات: ١٩٧، ٢٦٣، ٢٦٩، ٣٢٧، ٣٧٨.

٥- تنظر الفقرات: ٢٢٤، ٢٦٤، ٤٣٥.

٦- تنظر الفقرات: ١١٠، ١٣٩.

٧- تنظر الفقرات: ٢١٤، ٢٦٦.

٨- ينظر الفقرة: ٣٣٠.

والفراء، والصواب الكسائي[١]، والأخفش الصغير علي بن سليمان سمَّاه المؤلِّف عليّ بن سليم.[٢]

٧- التحريف والتصحيف، أحيانا تتصحَّف العبارة ولا يدقِّق المؤلِّف فيها فيفهم الكلام خطأ ويبني عليه كلامه، ومن هذا قول ابن عطية إنَّ اللام في قوله تعالى ﴿فَلَقَاتَلوكم﴾ ـ النساء/٩٠ـ «لام المحاذاة والازدواج» وهي كذلك في البحر، فتصحَّفت عند المؤلِّف إلى «لام المجازاة» ثم ردَّ على أبي حيَّان قائلا: «حيث ظهر الوجه فلا يعرف الحقُّ بالرجال، وليس فيه استنباط حكمٍ حتى يحتاج لسلف بل تسمية، فهي مجازة بالقُوَّة لصلاحيتها لذلك لو لم تذكر الأولى، وازدواج بالفعل لمناسبة الأولى».[٣]

٨- الاختصار المخلُّ، سبق أنَّ المؤلِّف صاغ ما هو موجود في الدر اللقيط بعبارته وأسلوبه الخاص معتمداً الاختصار، وهذا الاختصار أوقعه في أخطاءٍ كثيرة.

وأهم هذه الأخطاء حذفه أشياء من كلام الزمخشريّ أو ابن عطيَّة يكون عليها اعتراض أبي حيَّان، فيضطرب الكلام ولايظهر سبب اعتراض أبي حيَّان.

ومن ذلك إعراب الزمخشريّ لقوله تعالى ﴿إنَّما ذلِكُمُ الشيطانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياءَه﴾ ـآل عمران/١٧٥ـ فقد أجاز فيها أن يكون «الشيطان» صفة لاسم الإشارة، و«يُخَوِّفُ» الخبر، أو هو خبر والجملة بعده استئناف، أو يكون خبرا على حذف مضاف أي قول الشيطان.

فقال أبو حيَّان: إنَّ جملة «يُخَوِّفُ» لامحَلَّ لها على هذا التقدير، ولكن المؤلِّف أسقط الوجه الثالث وجعل الكلام على الأوَّل فصار أبو حيَّان يعيد كلام الزمخشري فقط، لأنَّه كان صرَّح بأنَّها استئناف.[٤]

١- ينظر الفقرة: ٤٢٠.

٢- ينظر الفقرة: ٤٠٠.

٣- ينظر الفقرة: ٢٢٧، وينظر: ٣٦، ٧٦، ٢٠٣، ٢٢٣.

٤- ينظر الفقرات: ١٨٠، ٤٨، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٤.

ومن هذا قول الزمخشري في نحو «سمعت زيداً يتكلَّمُ» إنَّ جملة «يتكلَّم» حال لوقوعها بعد معرفة، و «زيد» مفعول «سَمِع»، وأنَّه لولا الوصف أو الحال لم يكن منه بُدٌّ أو تقول: «سمعت كلام فلانٍ أو قوله»، فحوَّلها المؤلِّفُ «لولا الحال أو الصفة» إلخ، ثمَّ أورد اعتراض أبي حيَّان، دون أن نعلم المقصود بقوله «إلخ»؛ إذ لم يسبق ذكر العبارة كاملة.[1]

ومن هذا بدؤه كلامَ ابنِ عطية في إعراب قوله تعالى ﴿**وما أرسلنا مِن رسولٍ إلاَّ لِيُطَاعَ بإذن الله**﴾ النساء/٦٤ بقوله: «وعلى التعليقَين فالكلام عامُّ اللفظ خاصُّ المعنى، ....»[2]، دون أن نعرف المراد بقوله: «التعليقين».

ومنها قوله: فالمعنى: أعطوا السائل على كل حالٍ ولو في الحالة التي تشعر بغناه، وهي مجيئه على الفرس.[3]

وليس في الكلام المتقدِّم ذكر لهذه الجملة، وهو حديث ذكره أبو حيان مع بيت شعرٍ، فاختصرَ المؤلف واكتفى بالبيت فقط.

٩- الخطأ في الحكم النحوي.: يقع المؤلِّف في بعض الأخطاء العلمية في أثناء تعليقه أو في عرضه للمسألة، ومن هذا إجازته وجهين، التأنيث وعدمه في نحو «مفارقه شابت» لأنَّ المفارق مؤنَّث مجازيٌّ[4]، ومثل هذا التركيب يجب فيه التأنيث؛ لأنَّ الفاعل ضمير يعود على مؤنَّث، ولا اعتبار هنا لنوع المؤنَّث.

ومنه قوله بعدم الاحتياج إلى رابط في جملة الخبر لأنَّها نفس المبتدأ في المعنى إذ تقدير الكلام «العجبُ افتراؤهم»[5]، وهي مغالطة؛ إذ ليس كلُّ عجب افتراءً، بخلاف نحو: قولي الله أكبر، فجملة «الله أكبر» قولٌ.

١- ينظر الفقرة: ١٨٥.

٢- الفقرة: ٢١٧، وينظر: ١٠٥، ١٢٣، ٢١٤، ٣٢٣، ٣٣٧، ٣٦٤، ٣٩٦.

٣- ينظر : الفقرة ٢٩٧.

٤- ينظر الفقرة: ١٧٩.

٥- ينظر الفقر: ٢١٥.

وعند إعراب أبي حيَّان ﴿**وأمَّا الذين كفروا أفلم تكن آياتي**﴾ الجاثية/٣١ـ أجاز في هذه الفاء وجهين، أن تكون زائدة، أو تفسيرية مثل التي في قولك توضّأ فغسل وجهه ويديه.

ولكنَّ الشاوي أضاف جملة «أو عاطفة على محذوف» وهذا ليس من الوجهين اللذين أجازهما أبو حيَّان، ولا ممَّا يجيزه الجمهور.[1]

١- الفقرة: ١٤٩، وينظر: ٣٥٠، ٤١١، ٤٤٨-٥٢٠.

سادساً: وصف النسخ الخطية

توجد من كتاب «المحاكمة» أربع نسخ مخطوطة في مكتبات العالم، ثلاث منها في تركيا، والرابعة في مصر، وقد وفّقني الله فحصلت عليها كلّها، وفيما يلي وصفُها:ـ

١ – النسخة الأولى:

نسخة المكتبة الأزهرية، وهي محفوظة تحت رقم «٢٦٦٤١» تفسير، وليس على غلافها عنوان الكتاب، وكأنه قد طُمِسَ، وعليه ختم المكتبة ورقم الكتاب فيها.

وهي نسخة كاملة تقع في «٣١٦» ورقة، في الصفحة الواحدة «٢٧» سطراً، متوسط كلمات السطر الواحد «١٣» كلمة تقريباً.

ونسخت على «يد أفقر العِباد علوان بن عمر بن عطيَّة المالكي الجيزاوي إقليما البرطي بلداً» ، وليس عليها تاريخ الفراغ منه.

وقد قوبلت على نسخة المؤلّف كما جاء في آخرها، وخطُّها واضح مقروء، وتعيبُها كثرة التصحيفات والسقط، ويبدو أنَّ ناسخها كان خطاطاً فقط، ومن أوضح الأمثلة على هذا ما جاء في الفقرة «٦٩» من كتابة قوله تعالى ﴿**فأتتْ به قومَها تَحمِلُه**﴾ ـ مريم/٢٧ ـ هكذا: «فأتت بها قومها تحملها» ثم صوَّبها «فأتت بها قومها تحمله»، هذا وقد رمزت لها بـ «د».

٢ – النسخة الثانية:

نسخة مكتبة «لا له لي»، ورقمها «٢٥٩»، وتوجد ضمن المكتبة السليمانية بإستانبول في تركيا.

وهي نسخة كاملة تقع في «٤٠٥» ورقة، في كل صفحة «٢٥» سطراً، في اللوحات الخمسين الأُوَل كان متوسط الكلمات «١٥» كلمة وبعد ذلك «١٢» كلمة تقريباً.

على صفحة الغلاف جاء عنوان الكتاب هكذا:

«المحاكمة بين المفسرين أبي حيَّان وابن عطية ومحمود الزمخشريِّ لسلطان علماء المتقدِّمين أبي زكريَّا يحيى الشاوي لطف الله به»

وعليها تملّك هذا نصُّه: تحت يد الفقير محمد المعنوي تلميذ المؤلّف.[1]

وعلى صفحة الغلاف نقلان من شرح المحصول للرازي أحدهما طويل.

نسخها البلكوسي أحمد بن أحمد، وليس عليها تاريخ الفراغ منه.

خطّها واضحٌ ومقروءٌ على صغر الحرف فيه، وعليها مقابلتان الأولى في اللوحة ١١/أ، والثانية في اللوحة ٢١/أ.

وفيها تصحيفات وأخطاء ولكنّها أقلُّ من سابقتها، وقد رمزت لها بـ «ج».[2]

٣- النسخة الثالثة:

نسخة مكتبة «فيض الله أفندي» ورقمها «١٨٩»، ضمن مكتبة «مِلّت» في إستانبول بتركيا، وليس على الغلاف عنوان، وعليه عبارة «**للمرحوم شيخ يحيى المغربي المالكي على الكشاف وأبي حيّان**» ثم ختْم المكتبة.

وقد يظنُّ المرء أنّها غير كاملة؛ إذ تبتر عند الكلام على قوله تعالى ﴿**إن نظُنُّ إلاّ ظنًّا وما نحنُ بمُسْتَيْقِنِين**﴾ - الجاثية/٣٢ - وعليه ختم مكتبة شيخ الإسلام فيض الله أفندي، على أنّه نهاية الكتاب.

لكنَّ الجزء الباقي منه موجود متّصل بالكلام على قوله تعالى: ﴿**فَأَثَابَكُم غَمًّا بِغَمٍّ**﴾ - آل عمران/ ١٥٣ -.

وقد وقع هذا الخلط لأنَّ الكتاب بخطّين مختلفين تماما، الخطُّ الأوّل من أوّل الكتاب إلى الآية «١٥٣» من آل عمران، ثم من الآية «٣٢» من الجاثية إلى آخر الكتاب، وهذا الخط واضح كبير الحرف مقروء وإن لم يكن جميلاً، كثير الصواب قليل الخطأ نادر السقط، على القسم الأوّل منه زيادات كثيرة بخط المؤلّف، في كل صفحة منه «٢٣» سطراً، في السطر الواحد عشرُ كلمات تقريبا.

أمّا الخط الثاني فيبدأ من آل عمران/١٥٣، إلى الجاثية/٣٢، ويبلُغ ثلاثة أرباع الكتاب تقريبا، في كل صفحة «٢٥» سطرا، متوسط كلمات السطر الواحد «١٣» كلمة تقريباً، وعند ترميم النسخة قاموا بجعل كل خطّ متصلاً بما يماثله.

١- بعده كلمة كأنّها «ومنقولة».

٢- اهتز تصوير كثير من صفحات هذه النسخة وبخاصة أوراقها الأولى.

وهذا القسم الأكبر ليس في وضوح الأوَّل ولا في صوابه ودقته، ولو استمر الخط الأوَّل في كل الكتاب لكانت أجود النسخ على الإطلاق.

ويحتمل أنَّها نسخة ملفَّقة من نسختين ضاعت أجزاءٌ من كل منهما، والأظهر أنَّ الناسخ الأوَّل تعذر عليه إكمال الكتاب لشيء عرض له فجيء بغيره فلما ذهب عنه المانع تابع عمله من حيث انتهى الثاني، والله أعلم، وقد تكرَّرت بعض الأوراق لذلك فهناك خمس لوحات مكرَّرة في آل عمران عند الموضع المشار إليه.

وتقع هذه النسخة في «٣٦٦» ورقة، وقد فرغ من نسخ آخرها في التاسع من شعبان عام ١٠٨١ هـ، بخط سليمان بن محمد خادم البازي الأشهب، ونصَّ على أنَّه أخرج هذه النسخة من مسوّدة المؤلّف، ودعا له قائلا: حفظه الله.

وقد رمزت لها بـ «**ب**».

٤- النسخة الرابعة:

نسخة مكتبة شهيد علي باشا، ورقمها «٣٠٩»، وتوجد ضمن المكتبة السليمانية بإستانبول في تركيا.

وعلى ورقة الغلاف عنوان الكتاب وختم المكتبة، وجاء العنوان على النحو التالي:

«**هذا كتاب المحاكمة بين المفسِّرين، لعين إنسان خاتمة المدقّقين، السراج الوهاج، والبحر المتلاطم الأمواج الغَطَمْطَم الذي لاتدركه الدِّلاء ولاتنزف بعض موارده الملاء، من أنصت لديه كلُّ مفسِّر وموحِّد ومُعرِب، خاتمة من أتى من علماء المغرب، المرحوم شيخنا أبو زكريا يحيى المغربي الشاوي، أسكنه الله فسيح الجنان، وحشرنا في زمرته، بجاه سيِّد ولد عدنان أ.م**».

وهي نسخة كاملة تقع في «٢٧٥» لوحة، وعدد أسطر الصفحة الواحدة «٢٧» سطراً، في كل سطر «١٤» كلمة تقريبا.

خطُّها جميل جداً وواضح إلا في مواضع قليلة، استعصت على الناسخ فَرَسَمَها، وقد يترك في مكانها بياضاً، أحيانا ينبه على أنَّ هذا البياض موجود في الأصل الذي ينقل منه، وقد يكتب في الحاشية عند البياض «راجع البحر».

وإذا اضطربت عنده أجزاء جملة تقديما أو تأخيرا يضع ميما صغيرة فوق تلك الكلمات، كقوله: «فيكون تمَّ الكلام» أي: فيكون الكلام تم..،

وكرر جملة فوضع على أوَّلها إشارة هي «م» وعلى آخرها «إلى»، أي: مكرر إلى هنا.

وفي حواشيها تصويبات بقلم الناسخ لبعض الأخطاء التي وقع فيها، فيصحح لفظا أو يضيف ما سقط، ويُتبع ذلك بكلمة «صح».

وعليها تعليقات كثيرة خاصة بالناسخ يشرح بها بعض الألفاظ، أو يكمل بعض الأبيات، أو يُنبِّه بها على أحد الأعلام، وبعضها يتعلَّق بقضايا علمية مختلفة، كمسائل الفقه أو الأصول أو اللغة، بعضها طويل، ويجعل في أوَّلها رمزا هو رأس السين «س»، ويضع اسمه في آخره، وبهذا يفرِّق بينها وبين ما كان من أصل الكتاب.

فهذه النسخة اعتنى بها الناسخ كثيراً، وتعليقاته تدلُّ على أنَّه عالم وليس مجرَّد ناسخ، وأنَّه إنَّما نسخها لنفسه لا لغرض آخر.

وجاء في آخرها أنَّ الكتاب نسخ «على يدي أحقر الورى تلميذِ مؤلفه أحْمد بن أحمد حماد الدجموني المالكي ثالث شوال سنة ثلاث عشرة ومائة وألف ـ١١١٣هـ ـ من نسخة سقيمة جداً، ورحم الله من رأى عيبا وأصلح».

ولما سبق بيانه من اكتمال مادَّتها العلمية، وجودة خطِّها واهتمام ناسخها بها، ولكونه من طلبة العلم صارت في عمومها أجودَ النسخ الأربعة، فاعتمدت ترقيم لوحاتها في المطبوع، وأشرت إليها بكلمة **الأصل**.

سابعاً: منهج التحقيق

في تحقيقي لهذا الكتاب قمت بالخطوات التالية:

١- كتبت النصَّ معتمداً على القواعد الإملائية الحديثة، و وضعت الفواصل وما يحتاج إليه النصُّ من علامات ترقيم، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظه.

٢- قمت بنسخ الأصل ومقابلته ببقيَّة النسخ مُثبتا في المتن ما كان صوابا، فقد اخترت ما سمِّي بمنهج التلفيق بين النسخ.

وقد استعنت ـ غالبا ـ في معرفة الصواب بالبحر المحيط والنهر الماد والدر اللقيط والدر المصون.

٣- إذا أثبتُّ في المتن ما ليس من نسخة الأصل نبَّهت عليه بدون وضعه بين معكوفين إذا كان قليلا، فإن زاد حصرته بينهما، ونبَّهت عليه في الحاشية.

٤- إن زدت في المتن ما رأيته ضروريا وضعته بين معكوفين، فإن كانت الزيادة من البحر لم أنبِّه على ذلك في الحاشية، ونبَّهت على غيرها.

٥- قمت بتصحيح الأخطاء النحوية الواضحة، مع التنبيه في الحاشية إذا اتفقت كل النسخ في ذلك.

٦- جعلت الآيات التي فيها الإعراب بداية فقرة، وكان المؤلِّف يبدؤها بعبارة «قوله تعالى»، وجعلت للفقرة رقماً، وأتبعت الآية بذكر رقمها في السورة.

٧- أشرت إلى مواضع الآيات في سورها، وخرَّجت القراءات من كتبها الأصلية ما أمكن، كالسبعة والتيسير في المتواتر، وإن كانت شاذَّة فمن مختصر ابن خالويه في شواذ القرآن والمحتسب.

٨- قمت بتخريج الأحاديث من مصادرها المعتمدة.

٩- عزوت الشواهد الشعرية إلى قائليها ـ إن لم تكن معزوَّة في المتن ـ مبيِّنا موضع الشاهد إذا كان غامضا شارحا غريب ألفاظها، وخرَّجتها من مظانِّها من غير استقصاء، ولا أشير إلى رواية الديوان إلا إذا لم يكن فيها موضع الاستشهاد أو اختلف الرويُّ، وأكملت البيت الحاشية إن لم يكن كاملا في المتن.

١٠- خرَّجت الأمثال من كتبها، وبيَّنت مضرب المثل باختصار.

١١- اعتنيت بتخريج أقوال العلماء من كتبهم أو من مظانها الأخرى، وحاولت تعيين العلماء الذين أُغفِلوا فورَدَ ذِكرُهم تحت «قيل».

١٢- وثَّقت القضايا العلمية التي ذكرت في الكتاب بالإحالة إلى مظانها، وعلَّقت على كثير منها.

١٣- ترجمت للأعلام المذكورة في المتن ترجمة موجزة، تميِّزهم ولا تثقل الحواشي.

١٤- صنعت فهارس شاملة للكتاب تيسِّر البحث فيه، وهي الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأمثال، والشعر، والأعلام، ومسائل العربية.

نماذج من المخطوطات

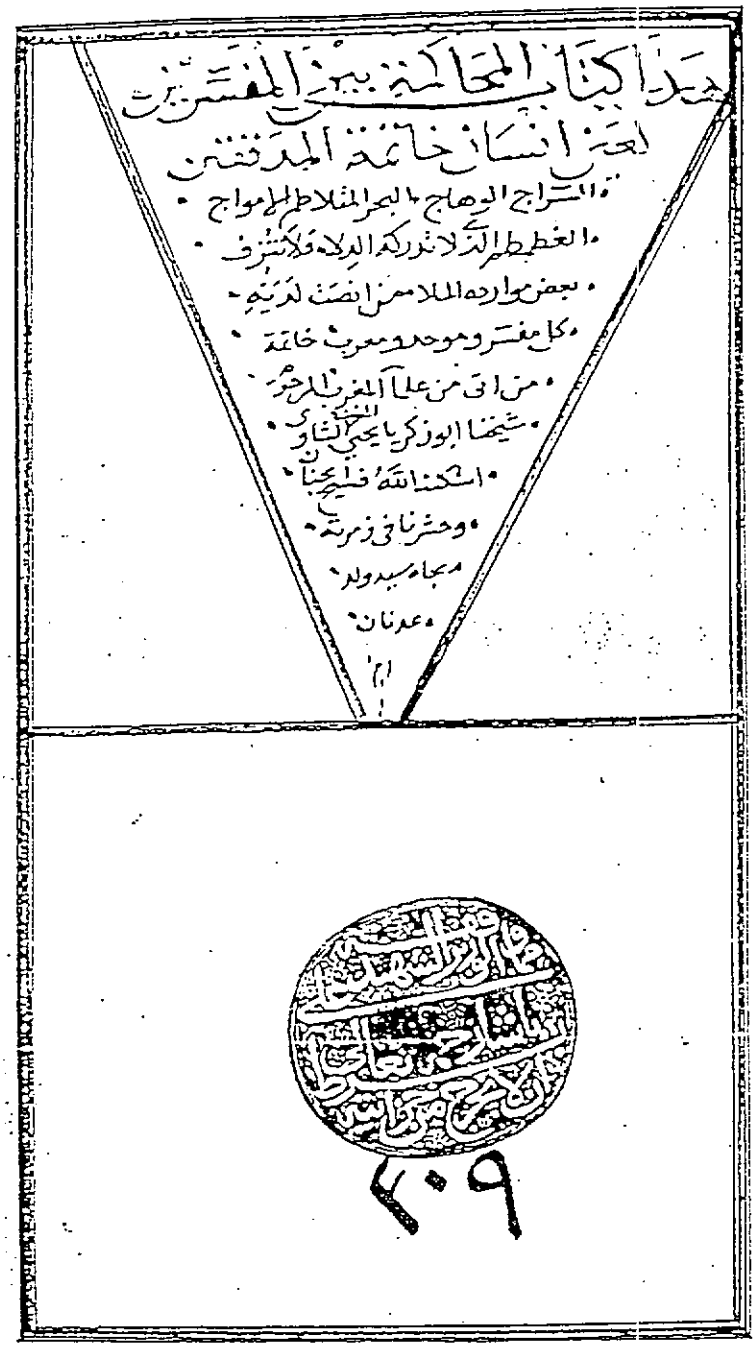

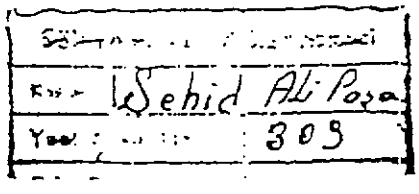

غلاف نسخة شهيد علي

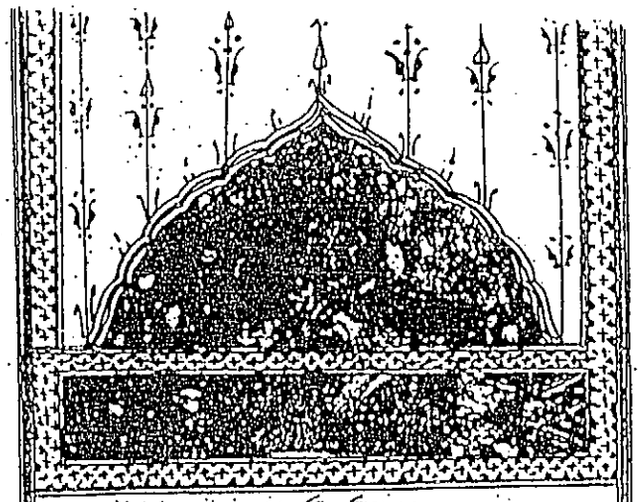

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد الحبيب

الحمد لله صلى الله على الاواه محمد خير خلق الله وبعد فالكتاب قصدت فيه جمع اعتراضات الامام زي البيان المشتهر بابي حيان على نحاة عطية ومحمود الزمخشري والتكلم معه عما يظهر للقريب والبعيد واسأل الله فتح لكل التسديد واشير بالعين والزاي والحاء لابن عطية والزمخشري وابي حيان وبالتاء المثناة فوق لما يظهر لي ولا بعد والامر لله قال زيد قد رعامل النملة وخبر الا تقدير للمعمول يوجب الاختصاص ح وليس كما زعم قال ابن برهان تقديم المعمول تقديمه على عامله وتقديم كل منهما عن الجيد والاهتمام والعناية بالتقديم والتاخير كتقديمه على الفاعل وتاخيره عنه وقال في موضع اخر كانهم يقدرون الذي يبانه اهم لهم وهو بيانه اعني ظن لا نا جميعا بما نهم ويقينا نهم ت فا خذ منه الاهتمام لا الاختصاص وانه في مختلف النسبة كالفاعل والمفعول لا في عقدها كالمبتدا والخبر وما ذهب اليه ابن مذهب للبيانيين لا مذهب المغربين وفي زفي قول امرأ القيس

• تطاول ليلك الاثمد ونام الخلي ولم ترقد • وبات وباتت له ليلة

• كليلة ذي العائد الارمد • وذكره بليلى • وخبرته عن اليد الاسود •

التفاتات ثلاث • ولحظ ان الالتفات من عوارض الالفاظ لان التقادير المعنوية بالاثنان من الخطاب وهو للالفاظ الغيبة وهو قوله وبات وبات ومن الغيبة عند الى التكلم وهو قوله وذكره بليلى وخبرته عن اليد الاسود

والرد

والرد عليه بان الالتفات عن اقط ذكر لا عن معنى فضلا عن خبر بانه اخطا خطا فاحشا من حيث جعل يقتضي المقام الغيبة مع ان مقتضاه التكلم فهما خطان كما قال ح بل ان لحظ المعنى فهو للتكلم ز غير ولا مستقيمان ثم ثم جاز انا زيدا غير ضارب كما جاز انا زيد الا ضارب ح يريد ان معمول المضاف اليه لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفاء فلا تقول انا زيدا مثل ضارب الا بغير حرف النفي الا النافية لكنه او رد عليه ان مفروع منها للتقارب مع ان الحكم المحال عليه في لا غير مسلم والجواز مذهب ضعيف وفي ثلاثة مذاهب وايضا مقاربة لفظ للفظ لا يبيل اساواة حكما وايضا التراكيب مما عية لا قياسية ولم يسمع انا زيد اغير ضارب وايضا ذكر الاصحاب انا زيد اغير ضارب وردوا على من جوزه ت وتوجيهه لما ورد وهو كاف قوله تعالى لا ريب فيه ز لم يقدم الخبر كما في قوله لا بيع فيه ولا خلة ليلا يتوهم ان غير القران من الكتب فيه ريب كما به والمقصود في الايه نفي الريب في خبر الملة بخلاف خبر الدنيا ح انتقال من الاختصاص بتقدير المفعول اليه بتقدم الخبر ولا نعلم فارقا بين ليس في الدار وعكسه على ان العرب وصفت خبر الدنيا بالاعتبار قال علقمة بن عبدة

• شفى الصدر لا زور ولا ذو ذكا بها • ولا مخبا لها في الراس تدبير ح

ت لم ينفرد الزمخشري بما ذكر في الخبر وكل من رايناه كلامه من البيانيين على هذا ومن تم كان عند ابن مالك مسوغا فلا محل للرد عليه في مثل هذا قوله ومن الناس من يقول المتاع جمع بعد الاخراج اعتبارا للفظ ثم لمعناه وهندان الواحد قبل الجمع في الرتبة ولا يجوز عكسه خرو من الناس من يقولون وسنكلم على ما ذكره من عدم الجواز هنا فان المغربون على جواز اتباين لكن تقديم الحال على اللفظ العامل الجامد العين اولى من عكسه ومما رجح فيه الى الافراد بعد الجمع

• لست من يكع او يستكينون • اذا كتحة خيل الاعادي •

ت ومثله قوله تعالى ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فافرد قوله له بعد قوله خالدين لكن اعترض عليه بغير وارد لان مراد الناج ع ان من راعى المعنى اولا لم يجز الرجوع الى اللفظ لانه شبيه الرجوع من الحقيقة الى المجاز وما في البيت ضرورة ولا يرد لان مراعاة اللفظ لا يجب وان كان بعد مراعاة المعنى والمعنى بعد مراعاة اللفظ فلم يعتنق فتدبر المعنى حتى تخرج عنه باء ويسوق بالفظ فتامل فانه يزين ثم رايت بعض المحققين

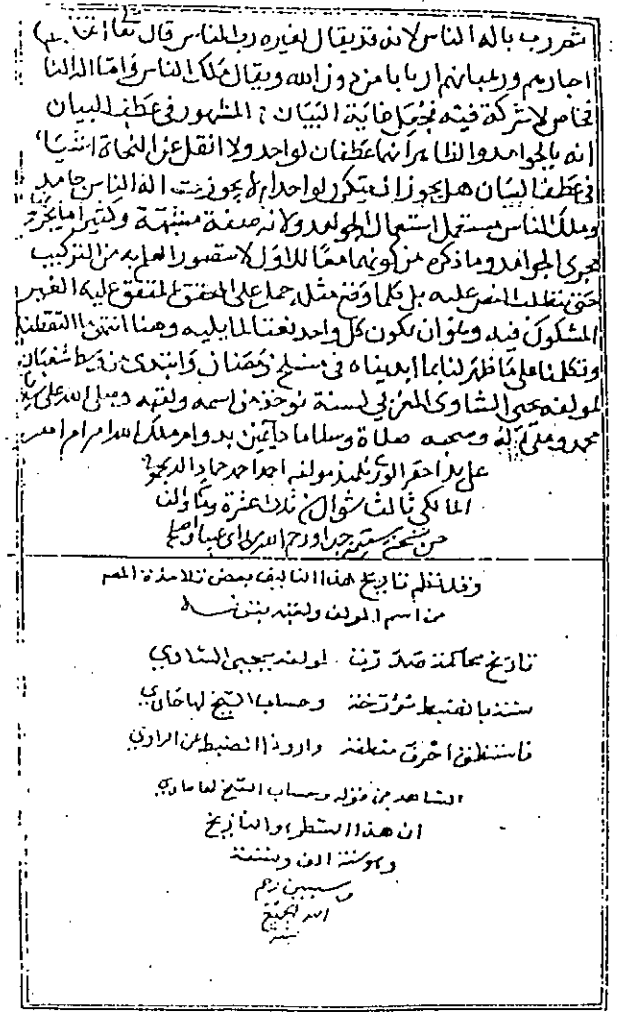

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : Feyzullah
ESKİ KAYIT No. 189
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

غلاف نسخة فيض الله أفندي

الحمل

العام ومن ... بينما وقع بالجامع الأزهر
ان بعض المقرئين خفي والعادة حضور العلماء
القارئ ويبحثون في الفاظ القرآن معنى واعرابا على
حسب الطاقة فسأل بعض النجباء الأفاضل
قيد الحاسد ولم يقيد النقاشات وهذا وان كان
سوء الأدب فهو من وضع الخاطئ على الخاطئ فاجبته
بان الاستعاذة من النقاشة مطلقا وقت لنشرها
وغيره بخلاف الحاسد فانه ان اتصف قلبه بالحسد
لأجل نعمة ولم يعمل بمقتضى الحسد فلا ضرر فيه فلا
يستعاذ منه الا وقت الحسد كالاستعاذ من الوصف
مطلقا لان نفي الحسد من قوة طلب بوجيه وهو النعمة
على المحسود فالطالب نفي الحاسد معوض لنفي النعمة
عن نفسه اي الطالب واشرف الى ان الجواب للمتقدمين
فلما سمعها الناس كابروا وجادلوا في ردها فلم يطيقوه
فاشاروا اليهم السبيل انكم حيث لم تستحسنوه فبينوا
عنيه فتصدر ستاذهم بنفخ اصداغه وتقاطيع
شقشقته واعلاء صوته واعرابه الفاظه المصرية
وابرقه وارعدوجه وازبد وانتج بحضه ان قال
لو زاد في النقاشات وهو جمع لم يكن ان يقول اذا النقت
كما قال اذا احسد فلاجل ذلك لم يزد في النقاشات فتأملوا
في هذا البيان الذي تذكر في اسرار القرآن وهل
المرين الذي من غير الموت العوبا يعجز عن ان يقول
اذا نقشت او يزيد النقاشات ويذكره ويقول اذا نقشت

وبريد الجنس وان كانت الواقعة في نساء وما ذكرته
الا لتعلم انهم ما سلموا من الحسد حتى عند تلاوة
الحسد اللهم انا نعوذ بك من شر انفسنا ومن شر كل
ذي شر ... ملك الناس ... الله الناس صفتان نزلتا عطف بيان تبيينا عن الناس
بشر يدبالله الناس لانه قد يقال لغيره رب الناس قال
اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله ويقال
ملك الناس واما الله الناس فلا شركة فيه فحصل
غاية البيان المشهور في عطف البيان انه بالجوامد
وظاهره انها عطفان لواحد ولا انقل عن النحاة شيء
في عطف البيان هل يجوز ان يتكرر لواحد ام لا يجوز
... الله الناس جامد وملك الناس مشتمل اشتمال
الجوامد والله صفة مشبهة وكثيرا ما يجري
الجوامد وما ذكره من كونها مصالا ول لا يتصور العلم به
من التركيب حتى يتطلب النص عليه بل كلما وقع متعلقا
حمل على المحقق المتفق عليه المشاهد كثيره وهو
ان يكون كل واحد نعتا لما يليه وهنا انهى ما التقطته
ونكاتمن على ما ظهر لنا بادينا في مستلزم رمضان
والله من وسط شعبان لكاتبه يحيى الشاوي المولد
لستة توجد من اسمه ولقبه وصلى الله على الحبيب
واله وصحبه وسلم تسليما ثم الحمد لله وعونه على يد
العبد الفقير سليمان بن محمد بن عمر البازي الاشهب غفر الله له ولوالديه واحبابه
من مسودة المؤلف حفظه الله ونور الاحمدية سنة ... على شيء من كثرة الاشتغال

اللوحة الأخيرة من نسخة فيض الله أفندي

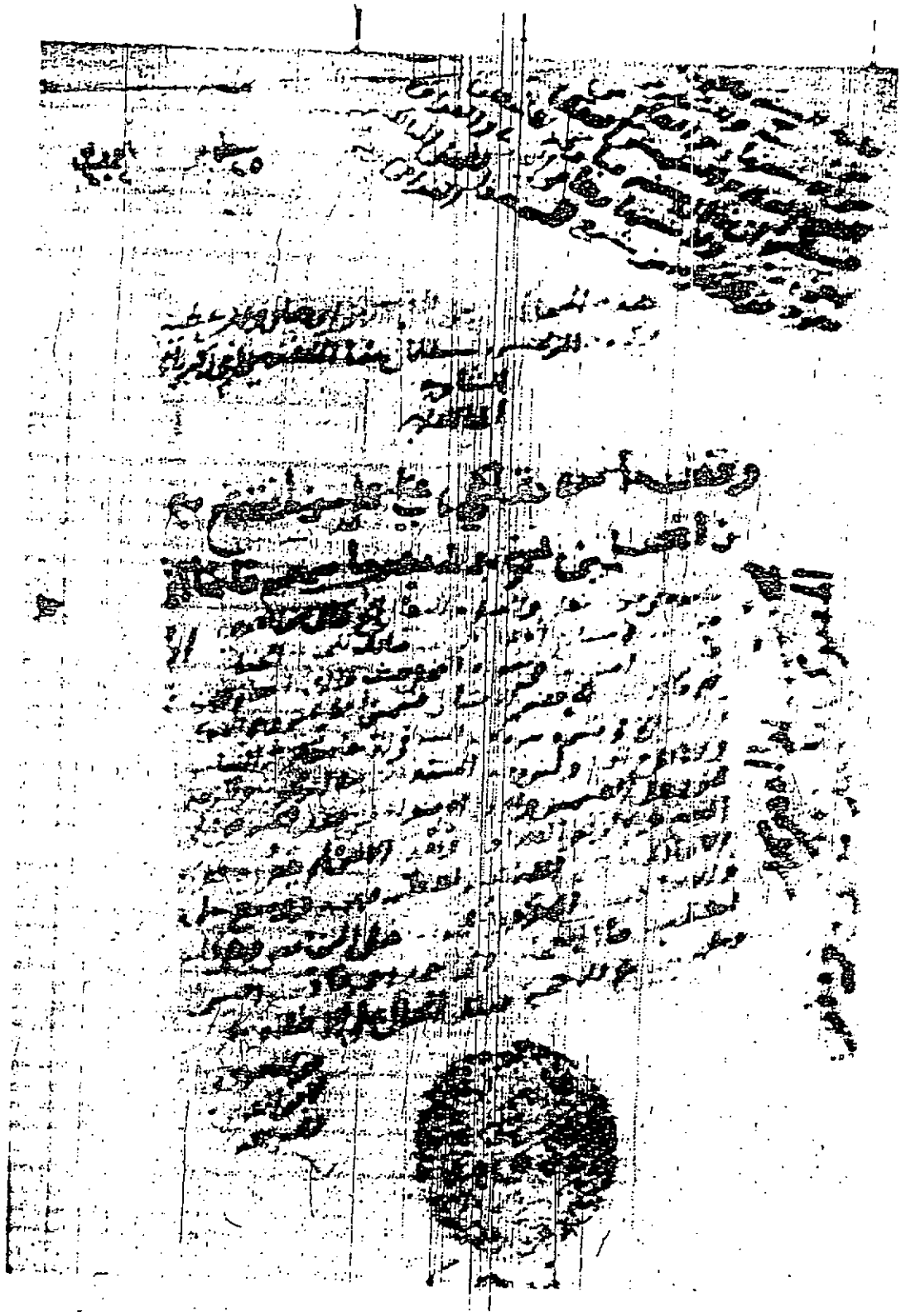

غلاف نسخة لا له لي

لوحة داخلية من نسخة لا له لي

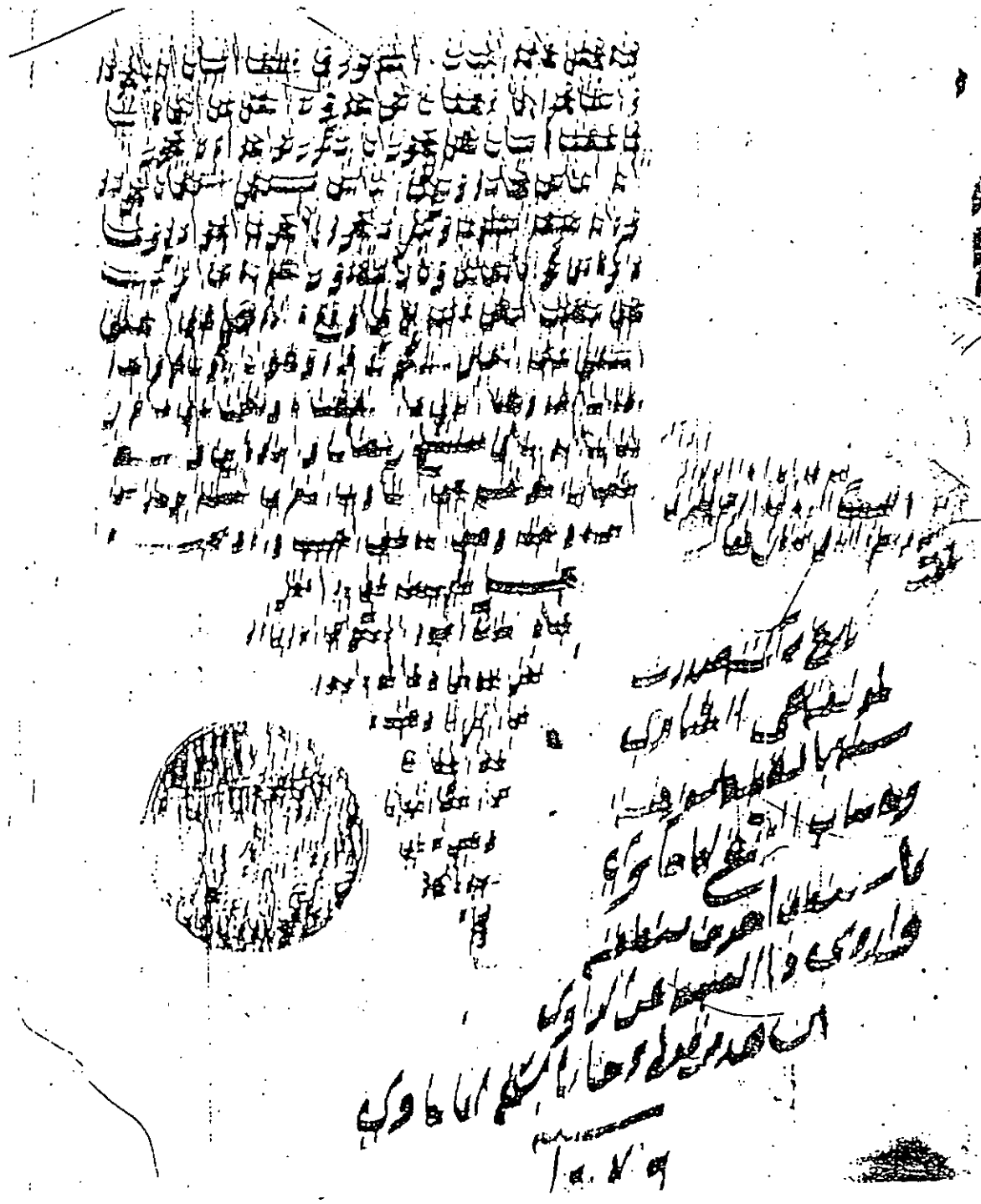

الصفحة الأخيرة من نسخة لا له لي

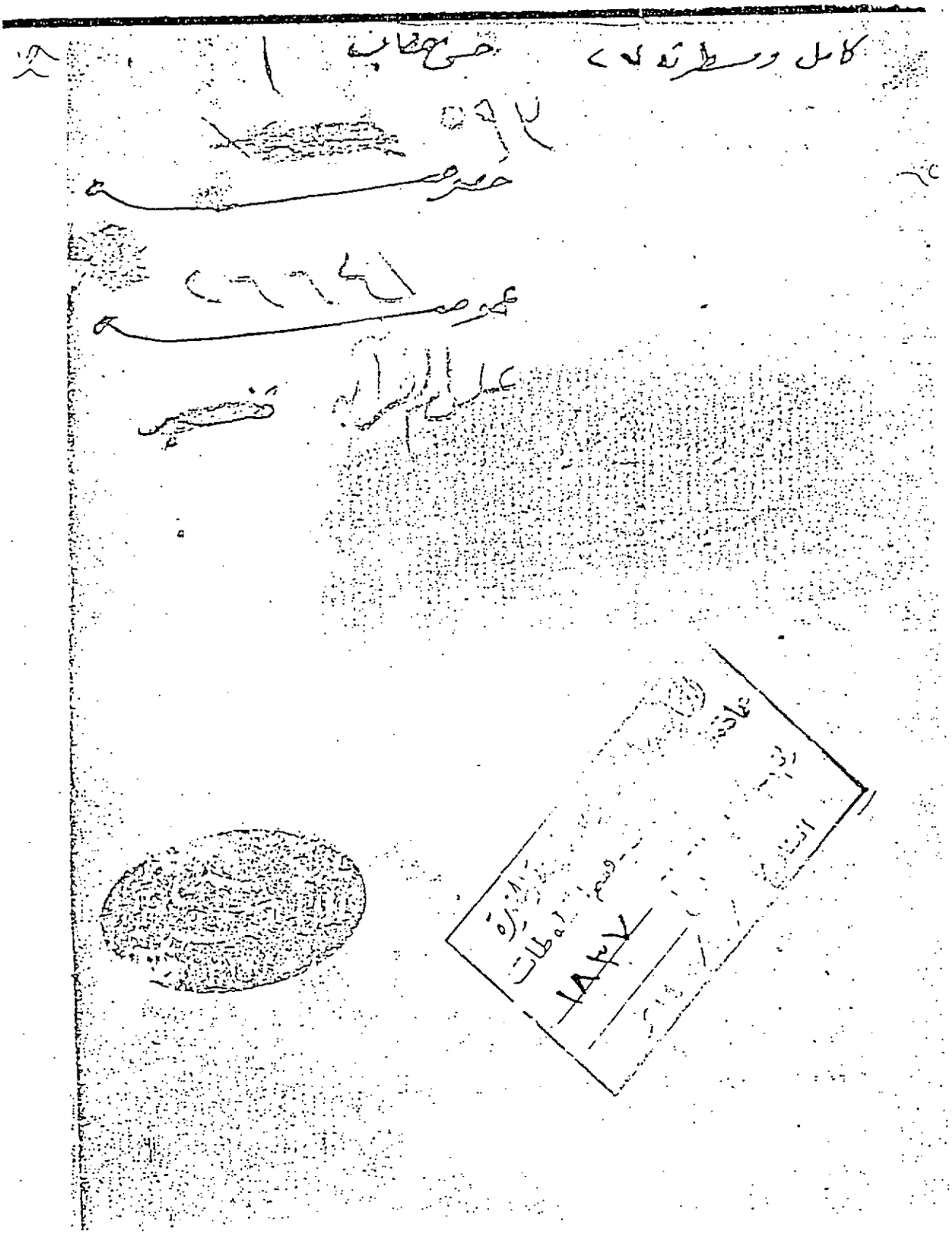

غلاف نسخة الأزهرية

اللوحة الأولى من نسخة الأزهرية

اللوحة الأخيرة من نسخة الأزهرية

القسم الثَّاني

قِسْمُ التَّحْقِيق

المحاكمة بين المفسّرين

أبي حيّان وابنِ عطيّة ومحمودِ الزَّمخشريّ

تأليف

أبي زكريَّا يحيى بنِ محمَّد الشَّاوي

المتوفى عام ١٠٩٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى اللَّهُ على سيِّدنا محمَّد الحبيب،[١] الحمد لله، صلى اللَّهُ على الأوَّاه محمَّدٍ خير خلق الله، وبعد: فالكتاب قَصَدتُ فيه جمعَ اعتراضاتِ الإمام ذي البيان المشتهرِ بأبي حَيَّان على ابنِ عطيَّةَ ومحمودٍ الزمخشريِّ، والتَّكلُّم معه بما يظهر للقريب والبعيد، وأسأل اللَّهَ في ذلك التسديد، وأشير بالعين والزَّاي والحاء لابن عطيَّة والزمخشريِّ وأبي حيَّان، وبالتاء المثنَّاة من فوق لما يظهرُ لي، ولا بُعْدَ،[٢] والأمرُ لله.

[سُورَةُ الفَاتِحَة][٣]

١- قال «ز»[٤]: يقدَّر عامل البسملة مؤخَّراً؛ لأنَّ تَقديم المعمول يُوجِب الاختصاص.

«ح»[٥]: وليس كما زَعَم؛ قال سيبويه[٦] في المفعول: تَقْديمه على عامله وتأخِيرُه كلٌّ منهما عربيٌّ جَيِّد، والاهتمام والعناية بالتقديم والتأخير كتقديمه على الفاعل

١- هذه الجملة ليست من كلام المؤلِّف؛ لأنه سيحمد الله ويصلِّي على النبيِّ صلى الله عليه وسلَّم بعدها، في«ب»: وبه نستعين، وفي«د» ديباجة طويلة في مدحِ المؤلِّف.

٢- أي: ولايَبْعُدُ أن يظهرَ للمؤلِّف ما يُخالف آراءَهم، أوما يُرَجِّحُ به بين هؤلاء الفحول، ونحو ذلك.

٣- مابين معكوفين زيادة من الباحث.

٤- الكشاف ١/٥.

٥- البحر ١/٢٩، ولا يوجد في البحر المطبوع قوله «وقال في موضع آخر ....» إلى آخر الجملة، وهو في الدُّر اللقيط ١/١٦.

٦- هو أبو بِشْر عمرو بن عثمان بن قَنْبر، أخذ عن الخليل، وعيسى بن عمر الثقفي، صاحب الكتاب، توفي بفارس سنة ١٨٠هـ على خلافٍ، ينظر: أخبار النحويِّين البصريِّين ٦٣، وطبقات النحويين واللغويين٦٦. وينظر قوله هذا في الكتاب١/٨٠.

وتأخيره عنه، وقال في موضع آخر:[١] كأنَّهم يُقَدِّمون الذي بَيانُه أَهَمُّ لهم وهم بِبَيَانِه أعنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمَّانهم ويَعْنِيانِهم.

«ت»: فأخذ منه الاهتمام لا الاختصاص وأنه في مُختلِف النِّسْبة كالفاعل والمفعول، لافي متَّحِدِها كالمبتدأ والخبر، وما ذَهَب إليه «ز» مَذْهبُ البيانِيِّين لا مذهب النحويين[٢].

٢- و«ز»[٣]: في قول امرئ القيس[٤]:

تَطاولَ لَيْلُكَ بالإثمد ونام الخَلِيُّ وَلم ترقُدِ

وباتَ وبَاتَتْ له ليلةٌ كَلَيْلَةِ ذي العائر الأَرمَدِ

وذلك من نبأ جاءني وخُبِّرتُه عن أبي الأسودِ

التفاتاتٌ ثلاث.[٥]

«ح»:[٦] هو خطأ؛ إذ الالتفات من عَوارض الألفاظ لا منْ التقادير المعنويَّة، بل اثنان: من الخطاب وهو «ليلك» إلى الغيبة وهو قوله «وبات»، ومن الغَيبة هذه إلى التكلُّم وهو «جاءني»، وتعيين كون الأَوَّل انتقالا من الغيبة إلى الحضور أشدُّ خطأ.

«ت»: مراد «ز» بالالتفات الأوَّل «تطاول ليلك»؛ إذ يعني نفسه فذِكْرُها بالخطاب

١- ينظر: الكتاب ١/٣٤.

٢- ينظر: دلائل الإعجاز ١٠٧، وشروح التلخيص٢/١٥١، والطِّراز٢/٦٥-٦٦.

٣- الكشاف١/١٠.

٤- هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث الكندي ، صاحب «قفا نَبْكِ»، أمير شعراء الجاهلية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١، وجمهرة أشعار العرب٢٤٣.

والأبيات في ديوانه ٢٤٠، واللآلي٥٣١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٧٠، والدر المصون ١/٥٨، وتخليص الشواهد٢٤٣، وخزانة الأدب١/٣٣٠. والبيت الثاني كثير الدوران في كتب النحو شاهدا على استعمال «بات» تامة، والإثمد: موضع، والعائر: القذى ومرض العين.

٥- الالتفات هو «العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأوَّل» الطراز ٢/١٣٢، وينظر: الإيضاح للقزويني١٥٧.

٦- البحر ١/٤٣.

التفاتٌ عما يليق بالمقام، / والرَّدُّ عليه[١] بأن الالتفات عن لفظ ذُكِر لا عن معنى ٢/ب
قُصِد، ثم بأنه أَخْطَأَ خَطَأً فاحشا من حيث جَعَلَ مقتضى المقام الغيبةَ مع أن مقتضاه التكلُّم، فهما خطآن كما قال «ح»، بل إن لُوحِظَ المعنى فهو للتكلُّم[٢].

٣- [قوله تعالى: ﴿ **غيرِ المغضوب** ﴾][٣] آية/٧.

«ز»[٤]: «غير» و«لا» متقاربان،[٥] فمِنْ ثَمَّ جاز: أنا زيدا غيرُ ضاربٍ، كما جاز: أنا زيداً لا ضاربٌ.

«ح»[٦]: يريد أنَّ معمول المضاف إليه لا يجوز تقديمه عليه وعلى المضاف، فلا يقول: أنا زيداً مثلُ ضارب إلا «غير» حَمْلا لها على النافية، لكنَّه أوردَ المسألة على أنه مفروغ منها للتقارب، مع أن الحكم المُحالَ عليه في «لا» غيرُ مُسَلَّم، والجواز مذهب ضعيف[٧]، وفي «لا» ثلاثة مذاهب[٨]، وأيضاً مقاربة لفظٍ للفظٍ

١- أي: على الزمخشري.

٢- اعتراضهما غير صحيح؛ لأنَّ الزمخشريَّ لا يرى ضرورة تقدُّم تعبير ليتم العدول عنه ، كما هو ظاهر من تطبيقه، وقد وافقه في هذا السكَّاكيُّ، فهو عنده العدول عن إحدى طرق التعبير الثلاثة تحقيقاً وذلك إذا كان مذكوراً، أو تقديراً إذا كان الأسلوب المقدَّر هو الحقيق بالذِّكر في هذا الموقف، ينظر: مفتاح العلوم للسكَّاكي ٣٩٨، والإيضاح للقزويني١٥٧، وحاشية الشهاب١/١١٤، وتفسير التحرير والتنوير١/١٧٨.

٣- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٤- الكشاف١/١٢.

٥- ينظر: معاني القرآن للفراء١/٨ ، ومشكل إعراب القرآن ٧٢.

٦- البحر١/٥١-٥٢، وينظر: المساعد٢/٣٣٧، وحاشية الشهاب١/١٤٥.

٧- تضعيفه للجواز،فيه نظر؛ فلم يحك ابن مالك غيرَه في «غير» التي بمعنى «لا»، ومثله ابن هشام، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٣٦، وشرح الكافية الشافية٩٩٥، والمغني٨٨٥ ، وهو أصحُّ الأقوال عند السمين في الدر المصون١/٧٢، وينظر: أحكام غير ٢٨.

٨- المذاهب الثلاثة هي:-

الجواز مطلقاً، والمنع مطلقاً، والمنع إذا كانت «لا» واقعة في جواب القسم،والجواز في غير ذلك،ينظر: الدر المصون ١/٧٢.

لايفيد المساواةَ حُكْماً، وأيضاً التراكيب سماعيـة لا قياسـية ولم يُسـمَع: أنـا زيـداً غـيرُ ضاربٍ، وأيضا ذكر الأصحابُ «أنا زيداً غيرُ ضاربٍ»، ورَدُّوا على من جَوَّزه[1].

«ت»: هو توجيهٌ لما وَرَدَ، وهو كافٍ.

١- ينظر: الأصول لابن السراج ٢/٢٢٧، والمسائل البصريات٥٤١، والتذييل والتكميل، باب الإضافة عند تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، والارتشاف٢/٥٠٩، والمساعد٢/٣٣٧، والهمع٤/٢٧٨.

[سُورَةُ البَقَرَة][1]

١- ما بين معكوفين زيادة من الباحث.

٤- قوله تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيه﴾ آية/٢.

((ز)):[١] لم يقدَّم الخبرُ كما في قوله ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾[٢] لئلا يوهِم أنَّ غير القرآن من الكتب فيه ريبٌ كما هو المقصود في ﴿لا فيها غَوْلٌ﴾، أي: في خَمْر الجنَّة بخلاف خمر الدُّنيا.

((ح)):[٣] انتقل ((ز)) مِن الاختصاص بتقديم المفعول إليه بتقديم الخبر، ولا نعلم فارقاً بين ((ليس رجلٌ في الدار)) وعكسِه، على أنَّ العرب وَصَفَت خمر الدنيا بعدم[٤] الاغتيال، قال عَلْقَمَة بن عَبَدة[٥]:

يَشْفي الصُّداع ولا يؤذيك صالبُها ولا يخالطُها في الرأس تدويم

((ت)): لم ينفرد الزمخشري بما ذكر في الخبر، وكلٌّ من رأينا كلامه من البيانيِّين على هذا[٦]، ومن ثَمَّ كان عند

١- الكشاف ١/٢٠.

٢- الصافات/٤٧.

٣- البحر ١/٦٣، ونصه ((انتقل الزمخشري من دعوى الاختصاص بتقديم المفعول إلى دعواه بتقديم الخبر، ولا نعلم أحداً يفرِّق بين ....)).

٤- ((بعَدَم)) ساقطٌ من الأصل.

٥- هو : علقمة بن عبدة بن ناشرة التميمي، من شعراء الجاهلية، وسُمّي الفحل لوجود علقمة آخر خَصِيّ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٣٩، وخزانة الأدب٣/٢٨٢.

والشاهد في ديوانه ٤٥، وشرح اختيارات المفضَّل ١٦٢١، والدر المصون١/٨٩. والصالب: الصُّداع.

٦- ينظر: دلائل الإعجاز١٢٤، والإيضاح للقزويني١٤٤، والطراز٢/٧٢.

ابن مالك [١] مسوغاً [٢]، فلا محلَّ للردِّ عليه في مثل هذا.

٥- قوله تعالى: ﴿ومِنَ النَّاس مَن يقولُ آمَنَّا﴾ آية/٨.

«ع»: [٣] جمع بين الإفراد اعتباراً لِلَفظ «مَن» ثم لمعناها، وحَسَّنه أن الواحد قَبْل الجمع في الرتبة، ولا يجوز عكسه، نحو: ومن الناس من يقولون ويتكلَّم.

«ح»: [٤] ما ذكره من عدم الجواز خطأ؛ نصَّ النحويُّون على جواز الحَمْلين، لكن تقديم الحمل عَلى اللفظ عَلى الحمل عَلى المعنى أَوْلى من عكسه [٥].

ومما رجَع فيه الإفرادُ بعد الجمع [٦]:

لست ممن يَكِعُّ أو يستكينون إذا كافحَتْه خيلُ الأعادي

«ت»: ومثله قوله تعالى: ﴿ومن يؤمِنْ با لله ورسولِه يُدْخِلْه جنّاتٍ تَجري مِنْ تحتها الأنهارُ خالدِين فيها أَبَدا قد أَحْسَنَ اللّهُ له رِزْقا﴾ [٧] فأفرد قوله «له» بعد قوله «خالدين».

لكن اعتراضه عليه غير وارد؛ لأنَّ مراد التاج «ع» أن مَن راعى المعنى أوَّلا لم يجز

١- هو: أبو عبد اللّه محمد بن عبد اللّه بن عبد اللّه بن مالك الجيَّاني، أخذ عن أبي عليّ الشلوبين، وابن يعيش، وعنه ولده بدر الدين محمد، له: الخلاصة، والتسهيل، والكافية الشافية، ت٦٧٢هـ. ينظر: إشارة التعيين ٣٢٠، وبغية الوعاة١/١٣٠.

٢- أي: كان وُقوع شبه الجملة متقدِّماً على النَّكرة مُسَوِّغا لما فيه من الاختصاص، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢٩٢، والمساعد١/٢١٨، وتعليق الفرائد٣/٥٤.

٣- المحرر١/١١١؛ وهو مذهب بعض الكوفيين، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي٢/٣٨٥، والنكت ٦٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩، وتعليق الفرائد٢/٢٤٤.

٤- البحر١/٨٩ .

٥- ينظر: التِّبيان ٢٦٤، ٤٨٨، والارتشاف١/٥٤٠-٥٤١، والدر المصون١/١٢٢، ٥/١٨٥-٩/١١٧.

٦- البيت بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك١/٢١٤، والدر المصون١/١٢٢، والمساعد١/١٦٢.
و «يكعّ» أي: يجبن ويعجز، من بابي «ضرب ونصر» ، والكسر أجود، ينظر: اللسان ٨/٣١٢ «كعع».

٧- الطلاق/١١ وكتبت في المخطوطات ﴿ومن يطع اللّه ورسوله﴾.

الرجوع إلى اللفظ لأنه شبه الرجوع من الحقيقة إلى المجاز، وما في البيت والآية لا يردُّه لأن مراعاة اللفظ الأخير وإن كان بعد مراعاة المعنى، فالمعنى بعد مراعاة اللفظ، فلم يتمحّض قصد المعنى حتى يمنع الخروج عنه بل هو مسبوق بلفظ،[1] فتأمَّله فإنه بَيِّن متعيِّن، على أنَّ بعض المحققين / منَعه في الآية لأنه حال من الضمير فلم يَعُد على ٣/أ ((من))[2]، وسيأتي.

٦- قوله تعالى: ﴿وَلَهُم عَذابٌ أَليم بما كانُوا يَكْذِبُون وَإِذَا قِيلَ لَهُم...﴾آية/١٠-١١.

((ز))[3]: يجوز عطف ((إذا)) على ((يكذبون))، فيكون منصوبا؛ لأنه على خبر كان، وهو جُزْءٌ إِذَنْ مِنْ سَبَبِ العذاب، ووافقه أبو البقاء[4].

((ح)):[5] هو خطأ إن كانت ((ما)) موصولاً اسمياً، أو مصدرية على مذهب

١- المسألة خلافية وقد قيل موضعٌ واحدٌ في القرآن ظاهره كذلك هو قوله تعالى ﴿وقالوا مافي بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا ومحرَّم على أزواجنا﴾ الأنعام/١٣٩، ولم يُسلَّم إذ قيل إنَّ التاء للمبالغة كـ ((داعية)).

والذي قاله الشاوي هو الوارد في القرآن في مواضع عدة وعليه الإجماع ، قال ابن مالك ((فمراعاة اللفظ .. أوْلَى .... ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً ، وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك)) شرح التسهيل١/٢١٢ ، وينظر المساعد١/١٦١-١٦٢ ، والدر المصون٥/١٨٥، وينظر: مايأتي في الفقرة ((٣٧٦)).

٢- أي: ((خالدين)) حال من الضمير في ((يُدْخِلْه))، فليس عائداً على ((مَنْ))، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١٩٠، والبحر ١٠/٢٠٥، والدر المصون١٠/٣٦٠.

٣- الكشاف١/٣٣.

٤- هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَري، نسبة إلى عُكبرا، بلدة بالقرب من بغداد، كان ضريراً، من مصنفاته:التبيان، وإعراب الحديث، أخذ عن ابن الخشّاب، ويحيى بن نجاح، ت ٦١٦هـ. ينظر : إشارة التعيين١٦٣، وبغية الوعاة٢/٣٨.

و ليس لأبي البقاء في التبيان كلامٌ حول محل هذه الجملة من الإعراب ، وقوله ((لأنّه)) إلخ من كلام أبي حيان لا الزمخشريّ.

٥- البحر١/١٠٥.

الأخفش[١]، لعدم العَائد على الموصول في المعطوف وأمَّا في المعطوف عليه فهو مُقَدَّر، أي: «به»، فإن جعلتها مصدريَّة وبنينا على مذهب الجمهور في عَدَم العَائد ساغ.

«ت»: كان يقال: أَوْلى، ولا يقال في مثل هذا: خطأ؛ لاحتمال جَعْلِه أنها مَصدريَّةٌ مراعياً مذْهبَ الجمهور[٢].

٧- قوله تعالى: ﴿أَلا إِنَّهُم هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ آية/١٢ .

«ن»:[٣] «ألا» مركَّبة من همزة الاستفهام و «لا» النافية، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا، نحو ﴿أليس ذلك بقادِر﴾[٤]، ولكونها كذلك لا تكاد أن تقع الجملة بعدها إلا مُصدَّرة بنحو ما يُتَلَقَّى به القَسَم.

١- هو سعيد بن مسعدة المجاشعي ولاء ، الأخفش الأوسط، تلميذ سيبويه ويونس بن حبيب، ومن تلاميذه المازني والجرمي، له : معاني القرآن، والمسائل الكبير، ت ٢١٥هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين٦٦، والبلغة١٠٥.

يريد أنَّ الأخفش يرى أنَّ «ما» المصدرية اسم فتحتاج إلى عائد، والصواب أنه مذهب ابن السراج، ينظر: الأصول١/١٦١، والهمع١/٢٨١، ينظر: المقتضب٣/٢٠٠. وينسب إلى المبرد، ينظر: الدر المصون ١/١٣٨.

هذا وكلام الأخفش في المعاني يردُّ هذا؛ فقد نَصَّ على أنَّ المصدرية لا تحتاج إلى عائد وذلك قوله عن ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ الحجر/٩٤: «وليس هذا معنى: فاصدع بالذي تؤمر به، لو كان هذا المعنى لم يكن كلاما حتى يجيء بـ «به» [قلت: أي تذكر العائد لأنها موصول اسمي] ولكن «اصدع بالأمر» جعل «ما تؤمر» اسماً واحداً». انتهى. أي «ما» مصدرية فوُوِّلت هي وما بعدها بمصدر، وعليه فلا تحتاج إلى عائد ، ينظر: معاني الأخفش ٤٠، ٤٧٠.

والذي أوقع في هذا الوهم هو تعبيره عن المصدرية في أغلب الأحيان بأنَّها «اسم للفعل»، ينظر: معاني الأخفش ٤٠، ١٠٢، ٣٠٧، ٣٣٩، ٣٦١.

٢- ومثله قول السمين: إنَّ مجيز هذا الإعراب يعتقد أنَّ «ما» مصدرية حرفية، فلا يردُ عليه الاعتراض أصلاً، ينظر: الدر المصون١/١٣٨، ١٣٩.

٣- الكشاف ١/٢٣.

٤- القيامة/٤٠.

«ح»:[١] والذي نختاره البساطة،[٢] وما ادَّعاه خلاف الأصل، وأيضاً مواقعها في الكلام لا تدلُّ على ما قال؛ إذ ليس «ألا إنَّ زيداً قائمٌ» على معنى «لا إن زيداً قائم»، وليس من تركيب العرب بخلاف ما نَظَّر به؛ لصحَّة «ليس زيد بقادر»، ولوجودها قبل «رُبّ» والنداء و«ليت» وغير ذلك مما لا[٣] يُعقَل فيه النفي، كقوله[٤]:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهم ولا سيَّما يوم بدارة جُلجُل

ونحو[٥]:

ألا يا لَقومي للخيال المشَوِّقِ وللدَّار تَنأى بالحبيب ونلتقي

وقوله[٦]:

ألا يا قيسُ والضحاكُ سَيْرا فقد جاوزتُما خمرَ الطَّريقِ

وقوله: «إنَّ الجملة تُصدَّر بما يُصدَّر به القسم» يُرَدُّ بما ذكرناه من الأبيات؛ لأنه لا يُتلقَّى بـ «ربَّ» ومَا بعدها القسمُ، وبـ«حبَّذا» نحو[٧]:

١- البحر١/١٠١.

٢- ينظر: الجنى الداني ٣٨١، والدر المصون١/١٣٩.

٣- زيادة من «ب».

٤- هو امرؤ القيس، والشاهد في ديوانه ٢٨، وابن يعيش ٢/٨٥، وشرح المقدِّمة الجزولية الكبير ٩٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣١٨، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢١٢، وشرح الرضي للكافية٢/١٣٥، ورصف المباني٢٧٠، والجنى الداني٣٣٤، والمغني١٨٦، وتعليق الفرائد٦/١٤٧، وهو بيت يستشهد به كثيراً على جواز الأوجه الثلاثة في الاسم الواقع بعد «لاسيّما».

٥- الشاهد بلا عزوٍ في أضواء البيان٤/٤٧٣.

٦- الشاهد بلا عزوٍ في معاني القرآن للفراء٢/٣٥٥، وتفسير الطبري٢٢/٦٦، والجمل ١٥٣، واللمع١٩٥، والأزهية١٦٥، والتبصرة والتذكرة ٣٤٨، وابن يعيش١/١٢٩، وشرح ألفية ابن معطي للقواس١٠٥٥، والدر المصون ٢/٤٠٤، ويكثر الاستشهاد به في «تابع المنادى».

٧- هذا صدر بيت للحطيئة، وعجزه:

..... وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

وهو في ديوانه ٦٤، ومعاني القرآن للزجاج٢/١٨٥، والصاحبي١٤٦، وابن يعيش١/١٠،٧٠، والدر المصون١/٣٥٨، والهمع٥/٤٥.

ألا حبَّذا هند وأرض بها هندٌ .....

و«حبذا» لايتلقَّى بها القسم.

«ت»: دعوى تركيب الشيء من غيره لا يستلزم بقاء كُلِّ المعنى ولا بعضِه، كما قيلَ في أدوات التحضيض وفي «إذن» الناصبة، ولا استفهامَ ولا مصدريةَ، نعم قول «ز» إنها نحو ﴿**أليس ذلك بقادر**﴾ وذِكْرُه إفادة التحقيق وإنتاجه أنها تُصَدَّرُ بما يتلقَّى به القسم يفيد بقاء المعنى، فتوجَّه الردُّ عليه بتمام الكلام لا بمجرَّد دعوى التركيب[1].

وأمّا ردُّه عليه بأنه لا ينطق بنحو «لا إنَّ زيدا قائم» فلا يلزم إذ قد يجوز الشيء مع غيره ولا يجوز مُنْفَرِداً، وإن كان مقدَّراً بالانفراد، نحو: صار المعدوم موجودا،[2] فتأمّله.

وأمَّا تصدير الجملة بما لا يتلقَّى به القَسَم في الأبيات المذكورة فلا يَرِدُ نَقْضا؛ إذ لم يُحَتِّم التصدير بها بل قال «تكاد» و في «يكاد» فتح باب الجواز، / فتأمَّله. ٣/ب

٨- قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَضاءتْ ما حَوله**﴾ آية/١٧ .

«ز»[3]: جواب «لمّا» محذوف لاستطالة الكلام وأَمْن اللَّبْس للدلالة عليه.

«ح»[4]: استطالة الكلام ممنوعة، وأَمْن اللّبس ممنوع إذ لا دليل، وإنما جوابها

١- ما ذهب إليه الزمخشري من أنها تفيد تحقيق النفي، تبعه فيه المنتجب الهمذاني في الفريد١/٢٢٠، والرضي في شرح الكافية ٤/٤٢١، والإربلي في جواهر الأدب٣٣٧، وابن هشام في المغني٩٦.

٢- كان الأولى أن يمثل بأسلوب عربي كقول النحاة بجواز حذف الفاعل مع الفعل ، ولا يحذف وحده ، أو حذف الفاء من جواب «أما» مع القول نحو ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ آل عمران/ ١٠٦، ولا يجيزون حذفها وحدها.

٣- الكشاف١/٣٨، وأجاز أن يكون الجواب «ذهب الله بنورهم» لكنه رجح الأول، والوجهان في الفريد١/٢٣٢، وذكر الأول فقط في مشكل إعراب القرآن ٨٠ ، وإعراب القرآن لقوام السنة١٦.

٤- البحر ١/١٢٩، وينظر الدر المصون ١/١٦٢، يريد أن الكلام لم يَطُل لأن التقدير «فلما أضاءت ما حوله خمدت»، بخلاف آية يوسف .

=

﴿ذهب اللّه﴾ ولا معنى للعدول عنه، وإنما الاستطالة بذكر المعاطيف في نحو ﴿فلما ذهبوا به﴾[١] الآية، والذي يقتضيه ترتيب الكلام ما قلنا، والعدول عنه لغوٌ.[٢]

ثم إنّه لم يكتف بالجواز بل ادعى الأولوية بالوجازة مع الإعراب عن الصفة[٣] إلخ كلامه، وهو خطابة لا طائل تحتها.

٩- قوله تعالى: ﴿كُلَّما أضاءَ لهم﴾آية/٢٠ .

«ز»[٤]: صدَّر الجملتين بـ «كلّما» و«إذا» لحرصهم على وجود ما هِمَمُهم به معقودة من إمكان المشي وتأتّيه، فكلما صادفوا منه فرصة انتهزوها، ولا كذلك التوقُّف والتجلُّس.

«ح»[٥]: لا فرق عندي بين «كلّما» و«إذا» هنا من جهة المعنى؛ إذ التكرار متى فُهِم من ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ﴾ لزم منه التكرار في ﴿إذا أَظْلَمَ عليهم قاموا﴾؛ إذ الأمر دائر بين إضاءة البرق والإظلام، متى وجد ذا فُقد ذا، ولزم من تكرار وجودِ ذا تكرارُ عدمِ ذا، على أن من النحاة[٦] من ذهب إلى أنها تدل على التكرار كـ «كلما» وأنشد[٧]:

وكذلك فإن حذف هذا الجواب مُلْبِسٌ؛ إذ لا دليل عليه بل الذهن ينصرف إلى أنّه قوله «ذهب اللّه بنورهم»، فلا ضرورة تدعو إلى التقدير.

١- يوسف/١٥ .

٢- في غير «ب» : «ت» بدل «لغو».

٣- أي: أنَّ الزمخشري رجح الحذف لما فيه من الإيجاز، مع تبيين الصفة التي عليها أولئك عند الإخماد؛ لقوله فكأنه قيل «خمدت فبقوا خابطين في الظلام متحيرين» .

٤- الكشاف ١/٤٣، ومعنى كلامه أنَّ «كلّما» أفادت تكرارهم المشي وحرصهم عليه، و«إذا» لا تدلّ على التكرار.

٥- البحر١/١٤٨، وينظر الدر المصون ١/١٨٢.

٦- قال الفراء في المعاني١/٢٤٤: «كنتَ صابراً إذا ضَرَبتُك ، لأن المعنى: كنتَ كلّما ضُرِبتَ تصبر»، وينظر الجنى الداني ٣٧٠-٣٧١.

٧- الشاهد لعروة بن أذينة، وهو في ديوانه٣١٦، وأمالي القالي١/٣١، وأمالي المرتضى١/٤١٣، والحماسة البصرية١/١٧٥، والدر المصون١/١٨٢، وروح المعاني١/١٧٧، واللسان٣/٨٣ «برد»،.

إذا وجدت أوار الحُبِّ في كَبِدي أَقْبلتُ نحو سِقاء القوم أَبْتَرِدُ

فمعناه معنى «كُلَّما».

«ت»: إفادتها التكرار هنا من حيث المقام؛ [بسبب اقترانها بـ «كُلَّما» على التعاقب، وفي البيت من حيث إنَّ][1] التشكِّي بحرارة الحُبِّ، ولا يقع ذلك إلا مع تكرارنا؛ إذ لا شكوى من المرَّة الواحدة، و«إذا» في المُمْكن الغالب الوقوع، فلا اعتراض على «ز» فيه.

١٠- قوله تعالى: ﴿فَلا تَجْعلوا لله أَنْداداً﴾ آية/٢٢.

«ز»[2]: هو منصوب على جواب «لَعلَّ»[3] كقراءة حفص[4] ﴿فأطَّلِعَ﴾،[5] أي: خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تُشَبِّهوه بخلقه.

«ح»[6]: فعليه تكون «لا» نافية، ويكون على مذهب الكوفيين، وهو خطأ على البصريِّ[7].

«ت»: قَصْدُه التوصُّلُ إلى تعليل أفعاله تعالى،[8] فتأمله.

١- ما بين معكوفين زيادة من «ب»، وفي غيرها: من حيث المقام بالتشكي.

٢- الكشاف ١/٤٧.

٣- في قوله ﴿اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ البقرة/٢١ .

٤- هو أبو عمر حفص بن سليمان الأسدي ولاء، تلميذ عاصم وابن زوجته، ت ١٨٠هـ. ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/٢٨٦، وغاية النهاية ١/٢٥٤.

٥- في قوله تعالى ﴿لعلِّي أبلغ الأسباب ، أسبابَ السموات فأطَّلِعَ﴾ غافر/٣٦-٣٧، وهي لحفص،ينظر: السبعة ٥٧٠.

٦- البحر١/١٦٢ ، وينظر الدر ١/١٩٦ .

٧- تنظر المسألة في التخمير٤/٧٣ ، وابن يعيش٨/٨٦ ، وشرح الكافية الشافية١٥٥٤ ، والمساعد٣/٨٨ .

٨- يذهب الأشاعرة إلى أنَّ أفعاله تعالى لا تُعلل، فلا باعث لها، وإنما مصالح العباد مترتِّبة عليها، ويذهب السَّلف والمعتزلة إلى تعليلها، ولكن المعتزلة أنكروا أن تكون الحكمة صفة لله، فجعلوها مخلوقة. ينظر في المسألة: الحكمة والتعليل في أفعال الله ٤١.

«ع»[١]: هذه الآية تعطي أن الله تعالى أغنى الإنسان بنعمه عن كل مخلوق، فمن أحوج نفسه إلى بشر مثله بسبب الحرص والرغبة في زخرف الدنيا فقد أخذ بطرف من جعل نداً لله.

«ح»[٢]: تركيب كلامه خطأ؛ لأن «أعطى» لا تنوب «أَنَّ»[٣] ومعمولاها مناب مفعوليها بخلاف «ظن»، ولذلك سِرٌّ ذكره النحاة.

«ت»: السِّرُّ الذي أشار إليه هو أن النسبة مع «أنَّ» قامت مقام النسبة بين ما أصلهما مبتدأ وخبر، بخلاف مفعولي «أعطى» إذ ليسا بمنتسبين؛ إذ ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

والجواب أَنَّ «أنَّ» ومعموليها نابت مناب مفعول واحد، والمفعول الأوَّل محذوف[٤]، أي: تعطي الشخص، أي؛ تفيده هذا المعنى، والإعطاء كما يكون في المحسوسات يكون في المعنى، وحمْلُه على أنه سادٌّ مسدَّهما غيرُ لازم حتى يعترض عليه بما قال.

١١- قوله تعالى: ﴿فَإِن لم تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ آية/٢٤ .

«ز»[٥]: لو عُبِّر بالإتيان لاستُطيل؛ إذ كان يقول: فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا / بسورة من مِثْله. ٤/أ

«ح»[٦]: غير لازم؛ لأنه كان يقول: فإن لم تأتوا ولن تأتوا، فيَحْذِف المفعول كما

١- المحرر١/١٤٣، في الأصل «ز» بدل «ع».

٢- البحر ١/١٦٣.

٣- «مع أنَّ» زيادة من «ب».

٤- ذهب الأخفش إلى هذا، ينظر: معاني القرآن له ٣٩٦، والدر المصون ١/٣٣٣، ٢/٦٣، والهمع ٢/٢٢٣.

٥- الكشاف ١/٥٠، وإنما علّل الزمخشري بهذا لأنَّ قبله ﴿فأتوا بسورة من مثله﴾ البقرة/٢٣.

٦- البحر ١/١٧٣، وينظر الدر المصون ١/٢٠٣.

حذفه مع مَا ذكر؛ إذ معناه: فإن لم تفعلوا الإتيان.

«ع»[١]: حذفت الحركةُ والنونُ كما حذف التنوين في نحو: لا رجلَ؛ لاشتراكهما في النفي، ولذلك كانت جازمة.

«ح»[٢]: تعليل غريب.

١٢- قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ﴾ آية/٢٥ .

«ز»[٣]: معطوف على ﴿فاتقوا﴾،[٤] ويجوز الاستئناف، وهو مثل: «يا بني تميم احذَرُوا ما جَنَيْتُم وبَشِّرْ يا فلانُ بني أَسَدٍ».

«ح»[٥]: هو خطأ؛ لأن البشارة مأمورٌ بها أمرا مطلقاً، فليست مُرَتَّبَة على شيء فلا يصح عطفها على الجواب المجزوم المترتّب على ما قبله، بخلاف ما مَثَّل به؛ إذ ليس للأمر الأوَّل فيه محلٌّ، فصَحَّ عطْف غيره عليه.

١٣- «ح»:[٦] «آية» وزنها عند الخليل[٧] وسيبويه[٨] «فَعَلَة» بالتحريك، فأُعلّت

١- المحرر ١/١٤٥، ومراده أنَّ «لم» تجزم الفعل بحذف حركته أو النون أو حرف العلة لشبهها بـ«لا» النافية للجنس.

٢- البحر١/١٧٣، وإنما المشهور أنها تجزم لاختصاصها بالفعل، هذا وبقية الجوازم تفعل ذلك وفيها ما ليس نافيا، فَعِلَّته غير مطَّردة، ينظر في تعليل حذف النون وحرف العلة عند الجزم: أسرار العربية ٣٢٢-٣٢٣، والهمع١/١٧٨.

٣- الكشاف١/٥١ ، وليس فيه «ويجوز الاستئناف».

٤- من قوله ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار﴾ البقرة/٢٤ .

٥- البحر ١/١٧٩، وينظر الدر١/٢٠٩.

٦- البحر ١/٢٥٩.

٧- هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، أخذ عن عيسى بن عمر وأبي عمرو، وعنه سيبويه والكسائي، له معجم العين، وهو واضع علم العروض، ت ١٧٠هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين٥٤، والبلغة١٥٢، وبغية الوعاة٢/١٦٢.وفي المخطوطات: الأخفش وسيبويه، والتصويب من البحر.

٨-ينظر: الكتاب٤/٣٩٨، ونسبه إلى الخليل، ورجَّحه، كما ذكر أن أصلها «فَعْلة»، وهو المنسوب إلى الفراء.

العين وسلمت اللام على غير قياس شذوذاً، والقياس العكس، وعند الكسائي[١] والكوفيين «فاعلة» فحذف العين؛ لئلا يلزم الثقل بالإدغام كـ «دابَّة»، وعند الفراء[٢] «فَعْلَة» بالتسكين، فأُبدلت العين استثقالا للتضعيف كدينار وقيراط وديوان، وعند بعض الكوفيين «فَعِلة» بكسر العين؛ فأبدلت استثقالاً للتضعيف. انتهى[٣].

[«ت»: يشير إلى نحو «هوَى» مما تستحق عينه ولامه الإعلال للحَركة فيها والفتح فيما قبل كُلٍ، والطرف محل التغيير فالإعلال متعيِّنٌ، وشذّ إعلال العين كواو وزاي[٤] وآية في قول سيبويه.][٥]

١٤- قوله: ﴿وتَكْتموا﴾ آية/٤٢ .

قرأ عبد اللّه[٦] «وتكتمون».

«ز»[٧]: أي؛ كاتمين.

١- هو: علي بن حمزة بن عبد اللّه الأسدي ولاء، أحد القراء السبعة، أخذ عن معاذ الهرَّاء والخليل، وعنه الفراء وهشام الضرير، من مصنفاته «متشابه القرآن» و«ما تلحن فيه العامة» ، ت١٨٩هـ. ينظر: مراتب النحويين١٢٠، ومعرفة القراء الكبار٢٩٦.

٢- هو: أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء، إمام نحاة الكوفة بعد الكسائي، له: الحدود، ومعاني القرآن، ت ٢٠٧هـ. ينظر: طبقات النحويِّين واللغويين ١٣١، وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

٣- ينظر: شرح الشافية للرضي ٥١/١ - ١١٨/٢، والارتشاف ١٤٧/١، والدر المصون ٣٠٨/١، والمساعد ١٦٨/٤.

٤- على أنَّ أصلها: ووو، و زوي، ينظر: سر صناعة الإعراب ٨٠٤، ولسان العرب ٣٥٢/١٤، ٣٦٧.

٥- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٦- هو: أبو عبد الرحمن عبد اللّه بن مسعود بن غافل الهذلي، من أقرأ الصحابة رضوان اللّه عليهم، ت ٣٢هـ، ينظر: طبقات ابن سعد١٥٠/٣، ومعرفة القراء الكبار١١٣، والإصابة٣٦٠/٢. ونسبت له في شواذ القراءة للكرماني، ينظر: قراءة عبد اللّه بن مسعود ٨٨.

٧- الكشاف٦٦/١، ونصّه «بمعنى كاتمين» فهو تفسير معنى.

«ح»[١]: الحالية في مثله لا تُصَدَّر بالواو، فهو تقدير معنى لا إعراب، والإعراب أن يُقدِّروا «وأنتم تكتمون»، إلا أنَّ في تَقْيِيد النَّهْي عن لَبْس الحق بهذه الحالة شيئا؛ إذ لا يظهر إلا النهيُ عن لَبْس الباطل بالحق مطلقاً، إلا أن تكون حالاً لازمة؛[٢] إذ لا يقع لَبْسُ الحقُّ بالباطل إلا والحقُّ مَكتوم.

ويمكن تخريجها على عطف الجملة على الجملة، فيكون نَعْيا عليهم في كَتْمِهم الحق مع العلم، وغايةُ ما فيه عطف خبر على إنشاء، وهو جائز على مذهب سيبويه وجماعة؛ إذ لا يشترطون التناسب في عطف الجُمَل[٣].

[«ت»: يشير إلى أنَّ الجملة الحالية المصدَّرة بالمضارع المثبت يجب تجريدها من واو الحال؛ لأنَّ المضارع كالمفرد، وهو لايقرن بالواو، فكذلك ما أشبهه، فإن ورد مقروناً بها أُوِّل بتقدير اسم يسند المضارع له فتكون اسمية، فلا تمتنع الواو، على أنَّه لايتحتَّم على هذه القراءة الحالية، لجهة العطف كما قال، وإن تخالفت الجملتان إنشاءً وخبراً، إلخ ما قال.][٤]

١٥- قوله: ﴿فَتَابَ عَلَيكم﴾ آية/٥٤ .

أي: امتثلتم فتاب عليكم، فهو إخبار من اللّه، وهو معطوف على محذوف كما

١- البحر ١/٢٩١، وينظر الدر المصون١/٢٩١.

وقوله «الحالية في مثله» أي: الجملة الحالية المبدوءة بمضارع مثبت، وما ورد منه نحو: «قمت وأصُكَّ عينه» على تقدير: وأنا أصك، ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٦٧، وشرح ألفية ابن معطي للموصلي ٥٥٨.

٢- الحال اللازمة هي الدالّة على معنى غير مفارق لصاحبها نحو ﴿خُلِقَ الإنسان ضعيفا﴾ النساء/٢٨، وقول العرب «خلق اللّه الزرافة يديها أطولَ من رجليها» ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٢٢.

٣- مفهوم من كلام سيبويه في الكتاب٢/٦٠، وتُنظر المسألة في الدر المصون ١/٢٠٩، والمغني ٦٢٧، والهمع٥/٢٧٣، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأول ٣/٥٥٧.

٤- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

قَدّرنا، والجملتان مندرجتان تحت إضافة الظرف في قوله: ﴿**وإذ قالَ موسى لِقَوْمِه يا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُم أَنْفُسَكُم**﴾.

«ز»[١]: يجوز جعله مندرجا تحت قول موسى، جواب شرط محذوف، كأنه قال: فإن فعلتم فقد تاب عليكم.

فتكون الفاء إذ ذاك رابطةً لجملة الجواب بجملة الشرط المحذوف هو وحرفُ الشرط.

«ح»[٢]: لا يجوز ما ذهب إليه؛ وذلك لأن الجواب يحذف كثيراً للدليل، وكذا الشرط دون الأداة في الكلام الفصيح إذا كان منفيا بـ «لا» نحو[٣]:

..... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ

ودون «لا» لا يجوز إلا ضرورة نحو[٤]:

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِن خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما

١- الكشاف ٦٩/١، وأجاز الوجه الأول أيضا، والقولان في الدر المصون ٣٦٧/١، وروح المعاني ٢٦٢/١، وقوله «فتكون الفاء....» من كلام أبي حيان.

٢- البحر ٣٣٩/١.

٣- هذا عجز بيت للأحوص الأنصاري، وصدره:

فَطَلِّقْها فلستَ لها بأهلٍ .....

وهو في ديوانه٢٣٨، وكتاب الشعر ٦١، وأمالي ابن الشجري ٩٦/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٥٥، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٩، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٩، وشرح التسهيل ٨٠/٤، ورصف المباني ١٠٦، والخزانة ١٥١/٢، والإنصاف ٧٢، والمغني ٨٤٨، والدر المصون ٢٣٩/٧.

٤- الشاهد للنمر بن تولب، وهو في ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢٦٧/١، ومجاز القرآن ٢٣١/٢، وكتاب المعاني الكبير ١٠٥٤، وكتاب الشعر ٨٥، والبغداديات٣٢٣، والخصائص ٤٤١/٢، والأزهية ٥٦، وإصلاح الخلل ٣٨١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٩٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩، والجنى الداني ٢١٢، والمغني ٨٤، «والصيِّف» بتشديد الياء المكسورة مطر الصيف.

أي: وإن سقته من خريف فلن يعدَم الرِّيَّ، وكذا حذف الفعلين دون «إن» نحو[١]:

/ .....وإنْ كان عَيِّياً مُعْدِماً قالت وإنْ ٤/ب

أي: وإن كان عييا معدِما أتزوَّجُه.

وأما حذف الشرط والأداةِ وإبقاءُ الجواب فلم يثبت من لسان العرب.[٢]

«ت»: وكان مَا يقع من المتأخرين [من قولهم: هو جواب شرط محذوف][٣] تقليداً لمقالة الزمخشري، أو اطلاعا وتزييفا لما قاله أبو حيان، فتأمّله.

١٦- قوله تعالى: ﴿وقُولوا حِطَّةٌ﴾ آية/٥٨ .

«ز»[٤]: قرأ ابن أبي عَبْلَة[٥] «حِطةً»[٦] بالنصب، ولا يَبْعُد نَصْبُه بـ «قولوا» على

١- هذا بيت ينسب لرؤبة بن العجاج وقبله:

قالت بناتُ العمِّ ياسلمى...

وهو في ملحق ديوانه١٨٦، والمقرب ٢٧٧/١، وشرح عمدة الحافظ ٣٧٠، ورصف المباني ١٠٦، والدر المصون ١٩٦/١، والمغني ٨٥٢، والخزانة ١٤/٩.

٢- ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ٩٥/٣-٩٦، أنَّ الشرط يحذف مع الأداة ويبقى الجواب وذلك بعد الطلب المجزوم جوابه نحو قوله تعالى ﴿فاتَّبعوني يُحْبِبْكم اللَّه﴾ آل عمران/٣١، فالتقدير: إن تتبعوني. وقيل هو مجزوم بالطلب لتضمنه معنى الشرط، وأجاز الرضي القولين في شرح الكافية ١١٧/٤-١١٨. كما تحذف الجملة الشرطية بعد الفاء الفصيحة، وهي الفاء الواقعة في جواب شرط مقدّر مع أداته يدلّ عليه سياق الكلام نحو قوله تعالى ﴿أو تقولوا لو أنّا أُنْزِلَ علينا الكتابُ لَكُنّا أهْدى منهم فقد جاءكم بيِّنةٌ من رَبِّكم﴾ الأنعام/١٥٧، فالتقدير: إن كنتم كما تقولون أنكم إذا أنزل عليكم كتاب تكونون أهدى من اليهود والنصارى فقد جاءكم، ينظر: الكشاف٤٩/٢، والدر المصون ٢٣١/٥، والمغني ٨٤٨، والمسألة في: شرح عمدة الحافظ ٣٦٨، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٩، والارتشاف ٥٦٠/٢.

٣- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٤- الكشاف ٧١/١، وينظر: المحرر ٢٣١/١، والفريد ٢٩٦/١، والدر المصون ٣٧٥/١، والراجح في النصب أنّه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي : احططْ عنا حِطَّةً ، وهو قول الزمخشري أيضاً .

٥- هو: إبراهيم بن شَمِر بن يقظان، تابعي أخذ القراءة عن أمّ الدرداء الصغرى، والزهريِّ، له اختيارات في القراءة شاذة، ت١٥١هـ ينظر: سير أعلام النبلاء٣٢٣/٦، وغاية النهاية١٩/١.

٦- ينظر: مختصر في شواذ القرآن١٣.

معنى: قولوا هذه الكلمة.

«ح»[١]: القول ينصب الجمل، أو مَصْدَرَه أو نَعْتَ مصدرِه كـ «قولا» أو «حَقًّا» أو مُؤَدِّيَ معنى الجملة كخُطْبة وقَصِيدةٍ،[٢] على أن هذا يمكن رجوعه إلى نعت المصدر؛ إذ «الخُطبة» ونحوُها نوعان من القول فهو كالقَهْقَرى، و «حطة» ليس واحدا من هذه، فما جَوَّزه غير جائز، ولأنك إذا جعلت «حِطّة» منصوبة بـ «قولوا» يكون من الإسناد اللفظي، والأصل الإسناد المعنوي، وإذا كان لفظيّا لم تترتّب عليه فائدة إلا الامتثال للأمر بالنطق بلفظٍ، فلا فرق بينه وبين الألفاظ الغُفْل التي لم توضع للدلالة على معنى، ويَبْعُدُ أَنْ يترتّبَ غفران الخطايا على النطق بمجرد لفظ مفرد لم يدل به على معنى كلام[٣].

«ت»: بقي عليه في تقسيماته المفردُ الذي قُصِد لفظه، وفيه خلاف،[٤] لكن لم يُهْمِلْه بل أشار آخراً لعدم صِحّة قَصْدِه؛ إذ يصير قَصْدُه كالأمر بالألفاظ المُهْمَلة، وبَعِيدٌ ترتُّبُ الغُفران على مثله ، فتأمَّله.

١٧- قوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ آية/٦٠ .

١- البحر ١/٣٥٩-٣٦٠.

٢- ينظر: المساعد ١/٣٧٩، والهمع ٢/٢٤٤.

٣- هذا الذي رَدَّ به وجه النصب هنا، قيل: في وجه الرفع أيضا، فقد أجيز أن يكون المراد قَوْلَ هذه الكلمة «حطة» مرفوعة أو منصوبة على حالتها تلك دون تبديل لها تعبّداً، ينظر: تفسير الطبري ١/٣٠٠-٣٠١، والدر المصون١/٣٧٤، فتكون كلمة «حطة» أريد لفظها فيجوز نصبها بالقول نحو: «قلتُ لزيدٍ عمراً، أي: أطلقت عمراً على المسمى بزيد» ينظر: المساعد ١/٣٧٩، وتعليق الفرائد ٤/٢٠٦، وروح المعاني ١/٢٦٦.

٤- ذهب إلى نَصْب الكلمة المراد لفظها بالقول «الزجاجي، والزمخشري، وابن خروف، وابن مالك،...، وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أنّه لا ينصب بالقول، بل يُحكى» ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٤، والهمع٢/٢٤٤.

«ز»[١]: ليست فاءَ العَطْف، بل جوابُ شَرْط محذوفٍ، أي؛ فإنْ ضربتَ فقد انفجرت، كما في قوله: ﴿فتابَ عليكم﴾[٢]، وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ.

«ح»:[٣] قد مَرَّ ردُّه، وتقدير الفاء مع «قد» لا يُحفَظُ مِن كلامهم، وإنما تحذف «قد» بغير فاء، فإن دخلت الفاء فلابُدَّ من إظهار «قد»،[٤] وما دخلت عليه يلزم مُضيُّه لفظاً ومعنى، نحو ﴿وإن يُكَذِّبوك فقد كُذِّبت رُسُلٌ مَنْ قَبْلِكَ﴾،[٥] ويستحيل عند ذلك كونُه جوابَ الشرطِ؛ لاقتضائه الاستقبال فاحتيج إلى إضمار جواب الشرط.

ومعلوم أن الانفجار على ما قَدَّر يكون مُرتَّبا على أن يضرب و«يضرب» مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل، وإن كان مستقبلا امتنع دخول «قد» التي من شأنها أن لا تدخل إلا في مُشْبِهٍ جوابَ الشرط، ولا تدخل على الماضي إلا ويكون معناه ماضيا نحو الآية، ونحو: إن تُحْسِنْ إليَّ فقد أحسنتُ، ويحتاج إلى تأويل كما ذكرنا،[٦] وليس بدُعَاءٍ فيدخله الفاء فقط ويكون معناه الاستقبال، نحو: إن زرتني فغفر اللَّهُ لك.

وأيضاً فالذي يُفْهَم من الآية أنَّ الانفجار قد وَقَعَ وتحقَّقَ، فلذلك قال: ﴿قد علم

١- الكشاف ١/٧١، وأجاز أن يكون التقدير: فضرب فانفجرت، فتكون عاطفة، ولم يقل «ليست فاء العطف».

٢- البقرة /٥٤ .

٣- البحر ١/٣٦٨، وينظر أمالي ابن الشجري ١/٢٣١، والفريد ١/٢٩٨، والبسيط٥٦٧، والدر المصون١/٣٨٥، وروح المعاني ١/٢٧١، وردّه السابق كان عن إضمار جملة الشرط، ينظر: النقرة رقم١٥.

٤- هذا غير مُسَلَّم فإنَّ «قد» تُقدَّر مع وجود الفاء، وهو قولٌ للعلماء، ينظر: معاني الفراء ١/٢٤، والجنى الداني٦٧، والمغني٢١٨.

٥- فاطر /٤ .

٦- يريد بالتأويل: تقدير جواب الشرط محذوفا، وسيذكره المؤلف.

﴿كلُّ أُنَاس مَشْرَبَهُم كُلُوا واشْرَبُوا﴾، وجَعْلُه جوابَ شرطٍ محذوف على ما ذهب إليه يُصَيِّره غير واقع؛ إذ يصير/ مستقبلا؛ لأنه مُعَلَّق على وُجودِ مستقبل، والمعلَّق على ٥/أ تقدير وجود مستقبل لا يقتضي إمكانه فَضْلا عن وجوده.

فما ذهب إليه فاسد في التركيب العربي، فاسد من حيث المعنى، فوجب طرحُه، وأين هو من قوله: «فاء فصيحة لا تدخل إلا في كلام بليغ»؟، فهي إذن عاطفة على جملة محذوفة، أي؛ فضرب فانفجرت، كقوله: ﴿فانفلق﴾،[1] أي: فضَرَب فانفلَق، ويدلُّ على هذا المحذوف وجود الانفجار مُرَتَّباً على ضربه؛ إذ لو كان ينفجر دون ضَرْبٍ لما كان للأمر فائدة، ولكان تركُه عصيانا، وهو لا يجوز على الأنبياء.

«ت»: بيان التأويل في استقبال ما تحقق مُضِيُّه نحو: إن تحسن إليَّ فقد أحسنتُ إليك، أي: فتذكَّرْ أنِّي قد أحسنت إليك، ومُلَخَّص ما ذكره أن تقدير الفاء مع «قد» يوجبُ الإظهار، والغرض هنا الحذف، ولو ظهر لم يكن جواباً؛ للزوم مُضيِّه واستقبالِ الجواب، فلا بدَّ من تقدير جواب، والزمخشري جَعَله الجواب ورتَّبه على «أن يضرب» المستقبل، والمرتَّب على المستقبل مستقبلٌ فيكون هو الجواب، وتقدير «قد» والفاء بمعنهما، أي: الجوابية والاستقبالية.

وأيضاً الانفجار واقع، وَتَرَتُّبُه على الشرط لا يُحَتِّم إمكانه، فكيف بوقوعه؟.

وهذا اعتراض جَيِّد في محلِّه، وإن أَمْكَن أن يكون مرادُه أنه جوابٌ من حيث المعنى لا الإعراب،[2] لكن يكفي في المؤاخذة الظاهر، سِيَّما وقد قَرُبَ من النَصِّ، ويصحُّ أنَّه جواب صناعة مؤوّل بمستقبل كما سبق[3].

١- الشعراء /٦٣، من قوله ﴿فأوحينا إلى موسى أنْ اضرب بعصاك البحر فانفلق﴾.

٢- بمثل هذا اعتذر السمين الحلبي عن الزمخشري، ينظر: الدر المصون ١/٣٨٥.

٣- الظاهر عدم صحة هذا لأنَّ التقدير يصير مثلا: إن تضرب فتذكّر الانفجار، وهو غير سليم.
والذي يضعِّفُ كلام الزمخشري المعنى؛ لأنَّ تقديره «يقتضي تقدُّم الانفجار على الضرب مثل : ﴿إن يَسْرِقْ فقد سَرَقَ أخ له من قبل﴾ يوسف/٧٧» المغني ٨٢١.

١٨- قوله تعالى: ﴿إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنا﴾ آية/ ٧٠.

قرأ ابن أبي إسحاق بتشديد الشين،[١] وهو مُشْكِلٌ مِن حيث إنَّ تشديدها في مثله بإدغام تاء فيها، ولا تاءين في الماضي.

ويمكن أن يُرَجَّه بأنَّ أصله: «إن البقرة تَشَابهت» ثم أُدْغِمَتْ تاء «تشابَهَتْ» في الشين فجيء بهمزة الوصل فصار «اشَّابهت» ثم وُصلت به «البقرة» وحذفت الهمزة فبقي «إنَّ البقرةَ شَّابَهَت»، فَظَنَّ السامع أن تاء «البقرة» أوَّلُ الفعل، وإلا فحاشا ابن أبي إسحاق رأس أهل العربية تلميذ أبي الأسود الدؤلي[٢] مُسَطِّرِ النحو، وكان يُزري على العرب وعلى من يستشهد بكلام الفرزدق[٣] ونحوه؛ إذ جاء في كلامهم ما ليس بالمشهور من كلام العرب، أن يقرأ قراءة لا وجه لها، مات سنة [سبع] عشر ومائة وأخذ النحو عن مَيمُون الأقرن،[٤] كذا قال الكوفيُّون،[٥] واسمُ ابنِ أبي[٦] إسحاقَ هذا عبدُ اللَّه.[٧]

[«ت»]: تشديد الشين مع بقاء اللفظ بتاء أَوْهَمَ تائين في الفعل، ولا تائين فيه،

١- ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٢٣٦، ومختصر في شواذ القرآن ١٤، وتفسير القرطبي ١/٤٥٢. وستُذكر ترجمة ابن أبي إسحاق في المتن.

٢- هو: ظالم بن عمرو، أوّل من نقط المصحف نقط الإعراب وأسس النحو، على خلاف في هذا، صحب عليّا بن أبي طالب ﷺ، ومن تلامذته يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، ت ٦٩ هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين٣٣، وبغية الوعاة ٢/٢٢.

٣- هو أبو فراس همّام بن غالب، من فحول شعراء عصر بني أمية عدّه ابن سلام في الطبقة الأولى من الإسلاميين ت١١٠هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨، والشعر والشعراء ٤٧٨.

٤- هو أبو عبد الله ميمون الأقرن، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وقيل إنَّ عنبسة الفيل أخذ عنه، ينظر: أخبار النحويين البصريين٤٠، وبغية الوعاة ٢/٣٠٩.

٥- هكذا في المخطوطات، والصواب: ابن مَكتوم؛ فقد رمز لنفسه بـ«ك» فظنه المؤلف رمزا للكوفيين، والكلام من قوله: مات سنة ، من كلام ابن مكتوم، ينظر الدر اللقيط ١/٢٥٥.

٦- [أبي] ساقطة من الأصل.

٧- تنظر ترجمته في:أخبار النحويين البصريين٤٢، وبغية الوعاة٢/٤٢.

فخُرِّج على ما ذكر، وإن كان فيه بُعْدٌ من ادِّعاء «ح» الضَّرر المحوج لهم للوصل بسبب نية التاء فَبُنِيَ،[١] ولكن استغنى عنه في وصل البقرة بها، فالبعيد خيرٌ من القاصر].[٢]

١٩- قوله: ﴿وبِالْوَالِدين إِحْساناً﴾ آية/٨٣.

الباء تُعاقبُ «إلى» مع هذا الفعل، يقال: أحسنت به وإليه، وإحساناً في معنى الأمر، أي؛ أَحْسِنْ، أو يكون على حذفٍ، أي؛ أَحْسِنْ ببرِّ الوالدين، أي؛ أحسن إلى الوالدين ببرِّهما، فالمجرور على هذين الوجهين يتعلق بـ «إحساناً».

«ع»[٣]: ويُعْتَرَضُ بتقديم معمول المصدر.

«ح»[٤]: المنع إنما يأتي على مذهب أبي الحسن في منعه تقديمَ معمولِ المصدر في نحو:/ ضرباً زيدا، وليس بشيء؛ لأنه نائب مناب الأمر[٥]، والعمل إمَّا له أو للفعل الناصب له، وعلى كُلٍّ فلا يمتنع التقديم للمعمول؛ لأنه معمول فِعْلٍ أو مصدرٍ لا ينحلُّ للفعل وحرفٍ مَصْدَرِيٍّ، فيجوز: زيداً ضرباً؛ إذ ليس فيه تقديم بعض أجزاء الصلة[٦]. ٥/ب

١- أي: فُبني الكلام على حال الوصل، فصارت التاء كأنها من الفعل لا الاسم.

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٣- المحرر ١/٢٧٧ .

٤- البحر ١/٤٥٨.

٥- ينظر: البيان ١/١٠٢، والفريد ١/٣٢٤، والدر المصون ١/٤٦١.

٦- بخلافِ نحوِ: يعجبني أن تكرم زيداً، فلا يتقدم عليه لوجود «أنْ» ينظر: الارتشاف ١/٥٥٦، وكان أبو حيان في موضع سابق قد قال بقول ابن عطية فَمَنَعَ نحو زيداً ضَرْباً، اعتماداً على مذهب الأخفش فقال «لأن المصدر لا يجوِّز بعضهم تقديم معموله عليه» البحر ١/٢٦٥.

[«ت»: مبنى الخلاف بين الأخفش وغيره ضعف المصدر أو تقديم معمول الصلة، فيمتنع مطلقا للضعف وإن لم يكن في معنى الصِّلة على مقتضى تعليل الأخفش، ويجوز في مثل هذه الصورة عند غيره الاعتراضُ عليه فيما لا يسلِّمه فيه ....[١]

نعم يعترض عليه بأنَّ عمله في المجرور وعديله غير ضعيف؛ لأنَّهما تكفيهما رائحة الفعل، إن كان مسلَّما عندي كما هو الظاهر][٢].

٢٠- قوله تعالى: ﴿وقُولُوا للنَّاسِ حُسْناً﴾ آية/٨٣ .

«ع»[٣]: مؤنثٌ في قراءة طلحةَ بنِ مُصَرِّف،[٤] وردَّه سيبويه؛[٥] لأنَّ «أَفْعَل فُعْلى» لا يجيء إلا معرفة، إلا أن يزول عنها معنى التفضيل، ويبقى مصدرا كالعُقبى، فذلك جائز، وهو وجه القراءة بها.

«ح»[٦]: في كلامه ارتباك؛ إذ لا يلزم تعريف «أفعل» بل له استعمالات فإن كان بـ«من» ظاهرة أو مقدَّرة، أو مضافاً إلى نكرة لم يتعرَّف بحال، وإن حُكِيَ بـ«ال» تَعَرَّفَ، وإن أضيف إلى معرفة ففي التعريف بتلك الإضافة خلاف[٧].

١- كلمة لم أتبيَّنها.

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٣- المحرر ١/٢٧٨، أي قرأها «حسنى» على وزن فُعْلى، ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٤١، ومختصر في شواذ القرآن ١٥، والمحتسب ٢/٣٦٣.

٤- هو أبو محمد طلحة بن مصرِّف بن عمرو، تابعي أخذ القراءة عن النخعي والأعمش، و عنه عيسى بن عمر، والكسائي ت ١١٢هـ، ينظر: طبقات ابن سعد٦/٣٠٨، ومعرفة القراء الكبار ٢١١.

٥- ينظر: الكتاب ٤/٣٦٤.

٦- البحر ١/٤٦٠.

٧- جمهور النحاة على أن إضافة أفعل التفضيل تفيد التعريف، وخالفهم الكوفيون والفارسي، وذهب ابن السراج إلى أنها إذا كانت على معنى «من» لم تفد التعريف، ينظر: الكتاب١/٢٠٤، والأصول٢/٨، والإيضاح ٢١٢، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٢٩، والارتشاف٢/٥٠٥، وشرح الأشموني ٢/٤٤٧.

وأما «فُعْلَى» فلها استعمالان، تَحْلِيَةٌ بـ«ال» وهي معرِفة، وإضافةٌ إلى معرفة، وفي التعريف بتلك الإضافة خلاف، فحصْرُهما في التعريف غيرُ صحيح.[١]

وقوله «إلا أن يُزال عنها معنى التفضيل»[٢] مقتضى هذا الكلام أنّ «فُعْلى» مؤنث «أفعل» التفضيل إذا زال عنه التفضيل يبقى مصدرا، وليس كذلك، ولا ينقاس مجيء «فُعْلَى» مصدراً إنما جاءت منه ألفاظ يسيرة مصادر بالأصالة كـ «رُجْعَى».

ولا يُعتقد في «فُعْلَى» أنثى «أَفْعل» إذا زال منها التفضيل أن تنقلب مصدراً، بل تبقى على الوَصْفِيَّة دون تفضيل ككُبْرى بمعنى كبيرة، وصُغْرَى صغيرة، وجُلّى بمعنى جليلة، ولاينقاس جعْل شيء منها مصدرا، كمُذَكَّرها إذا زال منه التفضيل فيكون «أَكْبَر» بمعنى «كَبير» و«أَعْلم» بمعنى «عالم» وَصْفاً بلا تفضيل.

ويحتمل أن يكون معنى كلامه «إلا أن يزول عنها» عن خصوص «حُسْنى» معنى التفضيل ويبقى مصدراً، ويكون استثناء منقطعا، أي: إلا أن تكون هذه اللَّفْظة مصدراً كالعقبى، ومعنى قوله «وهو وجه القراءة بها»، أي: والمصدرية وجه القراءة بها.

واعلم أنَّ تخريج هذه القراءة على وجهين: أنَّها مصدر،[٣] لكن يَتوقَّف على سماعٍ من العرب أنهم يقولون «حسُن حُسْنى» كما يقولون «رَجَع رُجْعى» و«بَشَر بُشْرى»؛ لما تقدَّم أنَّ «فُعلى» في المصادر لا ينقاس.

وثانيهما: أن يكون صفة لمحذوف،[٤] أي؛ «كلمة» أو «مقابلة حُسْنى»، وتكون

١- ما قاله ابن عطية لا يلزم منه أنه يَحْصُر استعمالهما في ذلك، وعبارته مماثلة لما في الكتاب٤/٣٦٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٩، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٤١، والفريد١/٣٢٦.

٢- في المخطوطات: «التعريف».

٣- ينظر: المحتسب ٢/٣٦٣، والفريد١/٣٢٦، وابن يعيش ٦/١٠١، والخزانة ٨/٣٠١، وحكاه ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٦٤، ولم لا يعدَّ هذا الموضع من المسموع؟ فإن أجيب بأنه محل نزاع فيحتاج إلى دليل من خارجه، قيل: إنه تخريجٌ شُذوذٍ.

٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤٦٢، والارتشاف ٣/٢٣٢-٢٣٣، والدر المصون ١/٤٦٨، وروح المعاني ١/٣٠٩.

باقية على التفضيل، وتكون جاءت على وجه النُّدُور حيث استعملت دون «ال» ولا إضافة، كقول الشاعر[١]:

وإن دَعوت إلى جُلّى ومَكْرُمة وإنْ سَقَيتِ كرامَ الناس فاسْقِينا

وذلك ممكن هنا لأنَّها قراءة شاذة.

ويجوز أن تكون لا تفضيل فيها، فيكون معنى «حُسنى» «حَسَنَة»، كما: جاء «يوسف أَحْسَنُ إخوته»،[٢] انتهى كلام «ح».

«ت»: لا ارتياك في / كلام «ع» سيما وهو منقول عن الواضع الثاني وهو سيبويه؛ وإنَّما معناه التقابل على هذه الصورة بأن يكون لأفعل فُعْلى، ولا يكون دون تعريف بـ «أل» أو بإضافة، واحترز بالقيد من «أَفْعَل» الدائم الذي لا يقابله «فُعلى» بل للمذكر «أفعل» وللمؤنث كذلك فإنه لا يكون إلا مع تنكير حقيقة أو حُكْماً كَنِيَّة «مِن» مع الإضافة[٣]. ٦/أ

فليس مراده الكلام في «أفعل» أنَّه لا يكون إلا مَعْرِفَة؛ لأنَّ هذه مسألة لا تخفى

١- هو بَشَامة بن حَزْن النهْشَلي، والشاهد في شرح الحماسة للمرزوقي ١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٤/٣، وشرح الرضي للكافية ٤٦٢/٣، وابن يعيش ١٠١/٦، والدر المصون ٤٦٨/١، وخزانة الأدب ٣٠٢/٨، وروح المعاني ٣٠٩/١.

والبيت هنا ملفق من بيتين هما :

إنا مُحيّوك ياسَلْمى فحيِّينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

وإن دعوت إلى جُلّى ومكرُمة يوما سَراة كرام الناس فادعينا

والشعر فيه نزاع فصّل فيه البغدادي القول، والأكثرون على أنه لبشامة بن حزن.

٢- فتكون صفة أي: مقالة حَسَنة، فتكون مثل كُبْرى بمعنى كبيرة، ولا تفضيل فيها، ينظر: الدر المصون ٤٦٩/١، والأشموني ٩٥/٣.

٣- «أفعل الدائم» لعله الصفة المشبهة لدوام لزومها لصاحبها، وهو يستعمل للمذكر فقط؛ لأنَّ لفظة «أفعل» لا تصلح للمؤنث نحو رجل ألمى وامرأة لماء، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٣-٩٠، والمساعد ٢١٢/٢، وقوله «لا يكون إلا مع تنكير» لأنَّ إضافة الصفة المشبهة لا تفيد التعريف، والنية: أي: نيّة الضمير المرفوع بالصفة المشبهة، ينظر: الأشموني ٤٤٣/٢-٤٤٥.

على أدنى مبتدئ، فكيف بالتاج؟، أَوَ لم يقرأ ﴿وا للهُ أشدُّ بأساً وأشدُّ تَنْكِيلا﴾[١] ﴿ذلكُمْ أَقْسَطُ عندَ اللّهِ وأَقْوَمُ للشَّهادة﴾[٢]، ﴿اللّه أَعْلَمُ حيثُ يَجْعلُ رسالاتِه﴾[٣]؟.

فاعتراضه عليه بمثل هذا التوهُّم من أغرب ما يسمع من مثل الإمام أبي حيان في حَقِّ تاج مَن فَسَّرَ القرآن بشهادة أهل العرفان.

وإنما مراده الإشارةُ إلى الهيئة الاجتماعية، أي: لا تقابل هكذا، بأن يقال للمذكر «أفعل» وللمؤنث «فُعْلى» إلا في تعريف، كما قال ابن مالك:[٤]

وتِلْو «ال» طِبْقٌ ....

للمفرد ومثنّاه وجَمْعِهِ، وللمفردة كذلك، فالوهم حصل له من تفكيك المركَّب، وكثيراً ما يقع الغلط به، كما في الدلالة حيث اعترضوا حدَّها الذي فيه «فَهْمُ أَمْرٍ مِن أَمْر»، أو «الحَيْثيّة» بأنه صفة للسامع والدلالة من أوصاف اللفْظِ، والجواب: أنه ليس المراد فَهْمَ الفاهِمِ فقط، بل فهمه من أمر وهو اللَّفظ، فاللفظ مَحَطُّ الفَهْم وآلته، والغلط جاء من تفكيك المركَّب، وبهذا سقط ما ذكره من التقاسيم التي بها يفسد كلام التاج.

وهذه العبارات مما يَلْهَج بها صغار الصبيان، يقولون: أَفْعَل فَعْلاء، وفَعْلان فَعْلى، وفَعْلان فَعْلانة، والمراد: المذكَّر الذي يتفرَّع عليه هذا المؤنث لا يكون تفضيلا في غير تعريف.

وذِكْرُه الخلافَ في المضاف لا يضُرُّ حيث كان القول بِعَدَمِ التعريف ضعيفاً لا

١- النساء /٨٤ .

٢- البقرة /٢٨٢.

٣- الأنعام /١٢٤، قرأها بالجمْعِ غيرُ ابن كثير وحفص، ينظر: التيسير ٨٨ .

٤- في الألفية في باب أفعل التفضيل :

وتلو «ال» طِبق، وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة .

يلتفت إليه، وبتقدير عدمِ التعريفِ معنىً فالصورة حاصلة.

وأما اعتراضه بجعل فُعْلى ـ التفضيل ـ تنسلخ عنها الأفضلية وتصيرُ مَصْدَراً فما لا يقال ولا يتوهَّم، وإنما المراد أن «حُسْنى» قابلةٌ للوصفية والمصدرية، فالقراءة بها مشكلة إلا أن يعتقد أنها ليست تفضيلا بل مَصْدَرٌ بالأصالة، والاستثناء متصل من حيث قبول «حسنى» للوجهين، فقوله «إلا أن يزال عنها معنى التفضيل» أي: إلا أن يعتقد أنَّها ليست تفضيلا، وجعل ذلك مزايلة من حيث قبولها له لا من حيث الحصول، واتَّكَلَ في ذلك على وُضُوح المعنى، ولا حاجة لدعوى الانقطاع بعد تسليم ملحظ «حسنى» القابلة للوجهين لا «فُعْلى» التفضيل، فتأمَّله.

٢١- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم إلا قليلاً منكم﴾ آية/٨٣.

«ع»[١]: قرأ أبو عمرو[٢] وقومٌ برفع «قليل» وهو بدل من الضمير، وجاز ذلك وإن لم يكن نفي لأنه في قوة: لم يَفُوا بالميثاق إلا قليل.

«ح»[٣]: نَصَّ النحويُّون على منع «قام القوم إلا زيدٌ» بالرفع على البدل؛ لأنه لا يَحِلُّ مَحَلَّه؛ إذ لا يقال «قامَ إلا زيد»؛ / إذ لا تفريغ في واجب[٤]. ٦/ب

وما اعتلَّ به من التأويل بالنفي يلزم في كل مُوجَب بأَخْذ نَقِيضه أو ضدِّه، ولايبقى للمنع محل، فيؤوَّل «قام» بـ «لم يجلس»، وعلى ذلك.

وإنَّما أجاز النحويون الرفع على الصِّفة، وقد عقد سيبويه لذلك باباً قال[٥]: باب

١- المحرر ١/١٧٩، وهي قراءة ابن مسعود كما في مختصر شواذ القرآن ١٥، ورواية شاذّة عن أبي عمرو.

٢- هو: زبَّان بن عمّار التميمي، أحد القرَّاء السبعة وأئمة اللغة، ت ١٥٤هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين٤٦، ومعرفة القرّاء الكبار١/٢٢٣.

٣- البحر ١/٤٦٣.

٤- ينظر: شرح عمدة الحافظ ٣٧٨، والهمع ٣/٢٥١، وفيه «وجوّز بعضهم وقوعه في الموجب أيضا نحو: قام إلا زيدٌ ، ... والجمهور على منعه».

٥- ينظر: الكتاب، ٢/٣٣١، وفي الأصل: «باب ماينوب فيه».

ما يكون فيه «إلا» وما بعدها وصفا كـ «غير»، ومَثَّلَ، وذكر من ذلك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لَغُلِبنا، و﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللّهُ﴾[١]، و:[٢]

..... قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

وسَوَّاه مع قراءة ﴿غَيرُ أولي الضَّرَرِ﴾[٣] برفع «غير»، وجوَّز في «ما قام القوم إلا زيد» البدل والصِّفة، وخَرَّجَ عليه ـ أي: على الوصفية ـ قولَ معد يكرب[٤]:

وكلُّ أخ يفارقه أخوه لعَمْر أبيك إلا الفَرْقَدانِ

قال: وكأنَّه قال: وكلُّ أخ غيرُ الفرقدين يفارقه أخوه، كما قال الشَّمَّاخ[٥]:

١- الأنبياء /٢٢.

٢- هذا عجز بيت لذي الرمّة، وصدره:

أُنيخت فألقت بلدةٌ فوق بلدةٍ × .....

وهو في ديوانه ١٠٠٤، والكتاب ٣٣٢/٢، ومعاني الأخفش ١١٦، والمقتضب ٤٠٩/٤، والأصول ٢٨٦/١، وشرح الرضي على الكافية ١٩٢/٢، والمغني ١٠٠، والدر المصون ٤٧٠/١، ولسان العرب ١٩٥/٣«بلد»، و٥١/١٢«بغم». والبغام: صوت الناقة .

٣- النساء /٩٥، والرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة، ينظر: التيسير ٨١.

٤- هو: عمرو بن معد يكرب الزُبَيْدي ﷺ، الصحابي، من فرسان العرب، مخضرم، استشهد بعد فتح نهاوند عام ٢١هـ ، ينظر: الشعر والشعراء ٣٧٢، والخزانة٤٤٤/٢.

والشاهد في ديوانه ١٧٨، والكتاب ٣٣٤/٢، ومجاز القرآن١٣١/١، ومعاني الأخفش ١١٦، والكامل ١٤٤٤، والمقتضب ٤٠٩/٤، وكتاب الشعر ٤٢٨، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣، وابن يعيش٨٩،٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٧١/١، وشرح الرضي على الكافية ١٢٩/٢، والدر المصون ٤٧٠/١، والمغني ١٠١.

٥- هو : مَعْقِل بن ضرار الذبياني ، شاعر مخضرم، توفي في زمن عثمان بن عفان ، ينظر: طبقات فحول الشعراء١٣٢ ، والخزانة١٩٦/٣ .

والشاهد في ديوانه٦٣، والكتاب ١١٠/٢و٣٣٥، وكتاب المعاني الكبير ١٢٥، والأمالي١٩٥/١، والتبصرة والتذكرة ٣٨٣، والدر المصون ٣٧٠/١، وروح المعاني ٤٢/١١، ولسان العرب ٣٧٣/٥ «عرز»، يريد أنَّ الذي لا يظلم نفسه لأجل أحبَّته فهو مخاصم لهم أو معاتب.

=

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضمِ نَفْسِه لِوَصْلِ خليلٍ صَارِمٌ أو مُعَارِزُ

ومنه ما أنشده النحويُّون[١]:

لَدَمِ ضائعٍ تَغَيَّبَ عنه أَقْرَبُوه إلا الصَّبا والجَنُوبُ

ومنه[٢]:

وبالصَّرِيمة منه مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيَّر إلا النُّؤي والوتِدُ

ابن عصفور[٣]: والوصف بها للنكرة والمعرفة، والظاهر والمضمر، بخلاف الوصف بغيرها، وقال أيضاً: وإنما يعني النحويون بالوصف بـ «إلا» عَطف البيان.

وقال غيره[٤]: لا يوصَف بها إلا نكرة أو معرفة بـ «لام» الجِنْس، وقال المبرِّد[٥]: لا

والشاهد هنا مجيء «غير» وصفاً لـ «كل» رغم إضافتها إلى «خليل» لأنَّه نكرة، فهو مثل تركيب: وكل أخ غير الفرقدين.

١- الشاهد بلا عزو في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨١، وشرح الكافية الشافية ٧١٠، والدر المصون ١/٤٧٠، واللباب ٢/٢٤٢، والهمع ٣/٢٧٢.

٢- قائله الأخطل وهو في: ديوانه ٤٣٤، والتبيان ٥٥، وشرح عمدة الحافظ ٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٨١، وشرح الكافية الشافية ٧٠٩، والدر المصون ١/٤٧١، والمغني ٣٦٣، وأوضح المسالك ٢/٢٥٥، وشرح الأشموني٢/٢٤٢.

٣- هو : أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، أخذ عن الشلوبين، وعنه ابن سعيد المغربي، له المقرِّب في النحو، والممتِع في التصريف، ت ٦٦٩ هـ. ينظر: إشارة التعيين ٢٣٦، والبلغة ١٦٠.
وينظر قوله في: شرح الجمل ٢/٢٥٤، وهو مذهب الأخفش؛ فقد أجاز وصف الضمير بها عند مريم/٦٢، ينظر: معاني القرآن ٤٠٤.

٤- قال المبرد: «ولا يكون «إلا» نعتاً إلا لما يُنعَت بـ «غير»، وذلك النكرة، والمعرفة، واللام على غير معهودٍ». المقتضب٤/٤١١.

٥- هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، أخذ عن المازني والجرمي، وعنه الزجاج ونفطويه، له المقتضب، والكامل، ت ٢٨٥ هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٩٦، ونزهة الألباء ٢١٧.
وهذا القول ذكره المبرد في ردِّه على سيبويه، ينظر: الانتصار ١٦٧، ثم رجع عنه في المقتضب ٤/٤٠٨. ويُنسَبُ له هذا القول في الدر المصون ١/٤٧١، والهمع٢/٢٧٣.

يوصف بها إلا حيث يصلح البدل.

ومحل بيان ذلك علم النحو، وقَصْدنا كما ذكرنا أنَّ ما ذَهَب إليه ابنُ عطية لم يذهب إليه نحويٌّ.[١] انتهى.

«ت»: ما أَلْزمه من التأويل في كلِّ محلٍّ غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ مراده في سياقٍ يُشْعِر بالنفي، من الفعل، أو مِن المقام، كالتولِّي والإعراض والامتناع، وكقوله: ﴿**فمَن شَرِبَ مِنْه فَلَيْس مِنِّي**﴾،[٢] قوله: «**فشربوا منه إلا قليلٌ منهم**» إذ هو في قوة ما لو قال: «لم يمتثلوا»، بخلاف نحو: قام زيد، فلا نفي، لا من فعل ولا من سياق، وحيث كان كذلك فلا يَبْعُد أن يكون مُراد النحويين جوازَ البدل بعد النفي صريحاً أو معنى،[٣] وقد نَزَّلوا غير الصريح منزلة الصريح كثيراً، فجوَّزُوا الابتداء بالنكرة مع تقدير النفي في نحو[٤]:

لــــولا اصطبـــــارٌ ....

وغيرِ ذلك، ولا فساد في توجيهٍ بعد ثبوت الرِّواية، سيَّما والجمهور على أن العلل تابعة للأحكام، فلا يُخاف الزَّلَلُ بالقياس، سَلَّمنا، فهو بِقَيْدِه من إفهَام نفي، لا أنَّ كلَّ فعلٍ يُؤَوَّل بضدِّه أو نقيضِه، سيَّما والوصفية لا تصحُّ على الصحيح من اشتراط

١- سيقول أبو حيان بجواز الإتباع بعد الموجَب، تنظر الفقرة ٩٩.

٢- البقرة/٢٤٩، وكمالها ﴿**فمَن شَرِبَ منه فليس مِنِّي ومن لم يَطْعَمْه فإنه مني إلا مَن اغْتَرَفَ غُرفَة بيدِه**﴾، والرفع قراءة أبيّ بن كعب ﷺ والأعمش، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٢.

٣- قال كثيرون بجواز البدل بعد النفي معنى، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧١٠، والمغني ٣٦٣، وعبارته «الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي»، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢.

٤- هذا أوَّل بيتٍ تمامه :

... لأودي كلُّ ذي مِقَةٍ × لَمّا استَقلَّت مطاياهنَّ للظَّعْنِ

وهو بلا عزوٍ في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٣/١، والمساعد ٢١٨/١، وأوضح المسالك ٢٠٤/١، وتعليق الفرائد ٥٤/٣، وشرح الأشموني ٢٧٦/١، والهمع ٣٠/٢، والأشباه والنظائر ١١٢/٣. قال ابن هشام في أوضح المسالك: إنَّ تالي «لولا» يشبه تالي النفي.

كون الموصوف نكرة، ولو معنىً كالمعرَّف بـ «لام» الجنس[١]، [فالبدل أحسنُ أو هو واجبٌ، وما ذكره ابن عصفور من الوصفية مطلقا كأنّه خارج عن القواعد، وكذا البيان، لاشتراط التطابق تعريفا وسواه، والخصوصية في «إلاَّ» بقيد، سيما وهو فيها عارض][٢].

٢٢- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيكُم إخْراجُهُم﴾ آية/٨٥ .

«ح»[٣]: «هو» مبتدأ، إمَّا ضميرُ شأنٍ والجملةُ بعده خبرُه، وإعراب الجملة: «محرم» خبر «إخراج» وإنْ تَحَمَّلَ ضَمِيرَه لأنه منويُّ التأخير.

/ ومنع الكوفيون هذا وأمثاله؛[٤] لأنّهم منعوا عَوْدَ الضمير على متأخّر ولو لفظاً، ٧/أ فلا يجيزون «قائم زيد» على الخبرية، وأعربوا الآية على أن «مُحَرَّمٌ» خبر «هو»، و«هو» ضمير الشأن و«إخراجُهم» نائب فاعل «محرم»،[٥] وتبعهم على هذا

١- يُنكِر المؤلف هنا على أبي حيان إجازته الوصفية في الآية ﴿ثم توليتم إلا قليل﴾ بالرفع؛ لأنَّ المؤلف يرى أنَّ شرط الوصف بـ «إلا» أن يكون موصوفها نكرة أو في حكمها، وصَحَّحَ هذا القولَ.
لأنَّ قول ابن عصفور السابق فيه وصف الضمير؛ وهو مشكلٌ عند غير الأخفش، تنظر مناقشة هذا في: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٢٣.

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٣- البحر١/٧٠؛ .

٤- بل أجاز الفراء هذا الإعراب فقال «وإن شئت جعلت «هو» عماداً - يعني ضمير شأن - ورفعت الإخراج بـ «محرم»» المعاني ١/٥١، لأنَّ المبتدأ والخبر يترافعان عنده .

٥- الوجه الأول الذي في المعاني أن «إخراجُهم» تكرير على «هو» أي بدل، ينظر: مصطلحات أبي بكر الأنباري الكوفية ١٦٥.
و «هو» على هذا الوجه ضمير «الإخراج» في قوله ﴿وتُخرجون فريقا منكم﴾ و «محرم» خبره ، فليس فيه الإخبار عن ضمير الشأن بمفرد. ينظر: الفريد ١/٣٢٩، والبيان ١/١٠٥، وتفسير القرطبي ٢/٢٢.

المَهْدَوِيّ،[١] وفيه الإخبار بمفرد عن ضمير الشأن، وهو لا يجوز عندهم[٢].

وجَوَّزُوا أن يكون «هو» ليس ضميرَ شأن بل هو عائد على «الإخراج» و«مُحَرَّمٌ» خبره، و«إخراجهم» بَدل، وهذا مختلف فيه عندهم، منهم من أجاز تفسير الضمير بالبدل حيث لم يسبق له مرجع، وأجاز الكسائيُّ[٣] - ونقَلَه بعضُهم عن الكوفيِّين - أن يكون عِماداً وهو المسمَّى بالفَصْل عند البصريين، وأصلُه و «إخراجهُم هو محرم عليكم» فقُدِّم مع الخبر، قال الفراء: لأنَّ هذا يطلب الاسم، وكلُّ موضع كان الاسم فيه مطلوبا فالعماد جائز[٤].

١- هو: أبو العباس أحمد بن عمَّار المهدوي، نحوي مفسرٌ عالمٌ بالقراءات، له مصنفات منها شرح الهداية في القراءات، ت٤٤٠هـ. ينظر: إشارة التعيين ٤٢، وبغية الوعاة ٣٥١/١.

وينظر رأيه هذا في: الدر المصون ٤٨٥/١، وروح المعاني ٣١٣/١.

٢- المشهور أنَّه لا يجوز عند البصريين، ينظر: المسائل الحلبيات ٢٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٣/١، وفيه «ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التي تفسرُّه؛ لأنَّها مؤكِّدة به ومدلول به على فخامة مدلولها، واختصارُها منافٍ لذلك، فلا يجوز»، وينظر: الهمع ٢٣٣/١.

٣- وكذلك الفراء في المعاني ٥١/١.

٤- هذا النقل من الأخطاء المشهورة التي تداولها اللاحق عن السابق، وهو ناتجٌ من سوء فهمِ نصوص الكوفيين، وهو في إعراب القرآن للنحاس ٢٤٥/١، ومشكل إعراب القرآن ١٠٣، والفريد ٣٢٩/١، والارتشاف ٤٩٠/١، وتفسير القرطبي ٢٢/٢، والدر المصون ٤٨٦/١، ١٥/٢، ٢٠٥/٨، والهمع ٢٣٩/١، وروح المعاني ٣١٣/١، وغيرذلك.

والحق في هذا أن الفراء يريد به هنا ضمير الشأن، والوهم جاء من كونه استعمل مصطلح «عماد» الذي اشتهر فيما بعد بأنَّ الكوفيين يستعملونه لمرادف ضمير الفصل عند البصريين.

أما الفراء فيستعمله للأمرين معا فقد استعمله بمعنى الفصل في المعاني ١٠٤/١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٤٠٩، ٤١٠، ١١٣/٢، ١٣٧/٢، ١٣٦/٣، واستعمله بمعنى ضمير الشأن في المعاني ٥٠/١، ٥٢، ٢١٢/٢، ٢٢٨، ٢٨٧، ١٨٥/٣، ٢٣٦، ٢٩٩، وكذلك استعمل ثعلبٌ العماد للأمرين، ينظر: مجالس ثعلب ٧١٣

واشتهر فيما بعد عن الكوفيين أنهم يعبرون عن ضمير الشأن بالمجهول كما في معاني الفراء ٣٦١/١، ٣٦٣، ٣٢٨/٢، وشرح ابن يعيش ١١٤/٣.

وهذا لا يجوز عند البصريين لعدم التوسُّط بين المبتدأ والخبر ولو مَعَ ناسخ، ولكون الخبر نكرة لا تُقارِبُ المعرفة[١].

«ع»[٢]: هو ضمير الأمر وخبره «مُحَرَّمٌ» و«إخراجهم» بدل من «هو»، أي: والأمر محرم عليكم.

«ح»[٣]: هو خطأ كما سبق من حيث تفسيرُ ضمير الشأن بمفرد، ولا يجيزه البصري، كما لا يجيزه الكوفي، إلا إن انتظم مما بعده مُسْنَد ومُسند إليه، نحو: ظننته قائماً الزيدان[٤]، ومن حيث إن الشأن لا يبدل منه، ولا يؤكَّد، ولا يعطف عليه[٥].

«ت»: سِرُّه ألاّ مفرد يُساويه إذ هو في قوة جملة، ومن ثَمَّ لَزِم تفسيره بها ولَو معنىً، كما عند الكوفي، فنافى العطفَ والتوكيدَ والبدلَ لحصرها في المساوي لفظا، واعتراضه مُتَّجه لا باعتبار مَا حصل من النقل، ولا يلزم لاحتمال اطلاعه بَل هو الظن به، وكثيراً ما يخالف ابنُ مالك البصريَّ والكوفيَّ باعتبار مَا يظهر له، ويضطرب اجتهاده فيخالف ما ظهر له، ولا بُعْد ولا بِدْع في إتيان «ع» بشيء لايعرفه «ح».

١- ينظر في ضمير الفصل: الكتاب ٣٨٩/٢، وابن يعيش ١١٣/٣، وشرح الكافية الشافية ٢٤٠، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٢، والمغني ٦٤١.

والنكرة التي تقارب المعرفة هي التي لا تقبل «ال» التعريف نحو كلمة «مِثل» و«أفعل» التفضيل نحو ﴿إن تَرَنِ أنا أقلَّ منك مالاً﴾ الكهف/٣٩.

٢- المحرر ٢٨٤/١.

٣- البحر ٤٧٠/١.

٤- الزيدان فاعل «قائما» وعلى هذا الوجه حمل بعضهم الآية، ينظر: التبيان ٥٦، والفريد ٣٢٩/١، وتفسير القرطبي ٢٢/٢.

٥- ينظر: الارتشاف ٤٨٥/١، والدر المصون ٤٨٥/١، والهمع ٢٣٢/١.

«ع»[١]: وقيل «هو» فاصلة، وهذا مذهب الكوفيين، وليست هنا بالتي هي عماد، و«محرم» على هذا مبتدأ و«إخراجهم» خبر.

«ح»[٢]: هو عكس مَا للكوفيين كما سبق عنهم، وأيضا تخالفه القواعد من الابتداء بنكرة دون مُسَوِّغ مع وجود معرِفة، إلا إنْ وَرَد في شعر فيسمع[٣].

«ت»: كقول حسّان رضي اللّه تعالى عنه[٤]:

..... يكُـون مِزاجَهـا عَسَـلٌ وَمَـاءُ

عَلى أنَّه مع ناسخ فلا يلزم دونه، [و][٥] [هو على مِنوال ماسبق من احتمال اطِّلاعه][٦].

١- المحرر ١/٢٨٤. وفي كلامه اضطراب إذ يقول إنَّه «فاصلة» عند الكوفيين ولكنها ليست بالعماد، وهذه العبارة تدلّ على أن في نفسه شيئا من مصطلح «العماد» في هذه الآية، ولو فَسّره بالشأن لاستقامت عبارته.

٢- البحر ١/٤٧١، ويريد أنهم يرون «محرّم» هو الخبر وقُدِّم مع ضمير الفصل، كما ذكر سابقاً.

٣- ينظر: الكتاب ١/٤٨، والمقتصب ٤/٩١، وقد أجازه ابن مالك في غير الضرورة ينظر: شرحه للتسهيل ١/٣٥٦، والهمع ٢/٩٦.

٤- هو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم، مخضرم، ت٥٤ هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢١٥، والإصابة ١/٣٢٦.

والبيت في ديوانه١/١٧، وصدره:

كـأنّ خَبِيئَةً مِن بَيتِ رأسٍ .....

وفي الكتاب ١/٤٩، والمقتصب ٤/٩٢، والأصول ١/٦٧، والجمل ٤٦، والحجّة لابن خالوية ١٧١، والمحتسب ١/٢٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٦، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٩٣، والمغني ٥٩١، والهمع ٢/٩٦.

٥- زيادة لإقامة النص.

٦- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

«ع»[١]: وقيل: «هو» ضمير «مُحَرَّم» أظهر وقُدِّم.

«ح»[٢]: هذا القول ضعيف جدّا؛ إذ لا موجب للبُروز ولا للتقديم، ويلزم خُلُوُّ الوصف عن ضميرٍ، وذلك لا يكون إلا برفع ظاهر، ولا يمكن هنا رفعه الظاهر لأنَّ هذا الضمير المقدَّم «هو» كان مرفوعه فلم يُنْوَ، فهذا الضمير لا يُدْرى إعرابه إذ لا جائز أن يكون مبتدأ ولا فاعلاً مقدَّماً.

«ت»: كثيراً ما يبرز الضمير على وجه الجواز وإن لم يكن الإبراز واجبا، / وتقديمه ٧/ب
لا يمنع فاعِلِيَّتَه على المذهب الكوفي فهو وَصْفٌ رافع لضميرٍ بارزٍ جوازاً، وهو مَحَطُّ جواز الإبراز فلا تهويل[٣].

«ع»[٤]: وقيل «هو» ضمير الإخراج، أي: «وإخراجُهم محرَّم عليكم».

«ح»[٥]: لم يُبَيِّن وجه ارتفاع «إخراج»، ولا يتأتى أن يكون «هو» ضمير الإخراج، والإخراج تفسيره إلا على البدلية، وقد ذكرنا في ذلك خلافاً.

«ت»: الاعتراض في مثل هذا مشاغبة؛ إذ الجواز هو الشائع؛ وهو من الأماكن التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة كـ«ربَّ» و «نِعْمَ» والتنازع،[٦] ويكفي في

١- المحرر ١/٢٨٤، «محرّم» خبر «إخراجهم» وفيها ضميرٌ مستقر لأنّها خبر مشتق يتحمّل ضمير المبتدأ، فأبرز ذلك الضمير ثم قُدِّم على الخبر.

٢- البحر ١/٤٧١.

٣- ينظر: الدر المصون ١/٤٨٨، فقد أجاب بمثل هذا، وتعجَّب من حكاية ابن عطية لمثل هذا القول دون إنكار.

٤- المحرر ١/٢٨٤.

٥- البحر ١/٤٧١، وقد أجاز أبو حيان هذه المسألة في الارتشاف ١/٤٨٥، وحكى قولهم «اللهمّ صلّ عليه الرؤوفِ الرحيم» ، وهي قولٌ للكسائيِّ والفراء، ينظر:معاني القرآن للفراء١/٥١، والخلاف سبق في أوَّل الفقرة.

٦- نحو: رُبَّه رجلا أكرمتُ، ونعم رجلا زيدٌ، وقول الشاعر:

جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخلاّء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

=

الصِّحة مُصادَقة قولٍ؛ فكيف بالمعتمد؟.

٢٣- قوله تعالى: ﴿**فَقَلِيلاً ما يُؤْمِنُون**﴾ آية/٨٨ .

«ز»[١]: يجوز أن تكون القِلَّة بمعنى العَدَم، انتهى.

«ح»:[٢] وقاله ابن الأنباري،[٣] وغيرُه، وليس بصحيح في مثل هذا التركيب، وإن كان «قليلا» يُستعمل للنفي في نحو «أَقَلُّ رجلٍ يقول ذلك» و«قَلَّ رجل» وقَلَّما، وقليل من الرجال أوقليلة من النساء يقول أو تقول ذلك،[٤] أمَّا في نحو ﴿**فقليلاً ما يؤمنون**﴾ بعد نَصْبه نعتا لمصدر محذوف بفعل محذوف، فلا يَذْهَبُ ذَاهِبٌ إلى أنك لَمَّا أتيت بفعل مثبت ناصب لذلك النعت انتفى ذلك المثبت وعُدِمه رأسا، وتقديره: فإيمانا قليلا يؤمنون، على أنَّه صفة، وعند سيبويه[٥] حال، أي: يؤمنون الإيمان قليلا، أو نعت لزمان أي: زمانا قليلا؛ لقولهم ﴿**آمِنوا بالذي أُنْزِلَ على الذين آمَنُوا وَجْهَ النَّهارِ واكفُروا آخِرَه**﴾[٦]، أو على إسقاط الخافض، أي: فبقليل يؤمنون، وهو قول مَعْمَر،[٧] أوحال من الواو أي: فَجَمْعاً قليلا يؤمنون، أي: المؤمن منهم قليلٌ، وقال هذا

ينظر: المسائل الحلبيات ٢٣٣، والارتشاف ٤٨٤/١، والهمع ٢٣١/١.

١- الكشاف ٨١/١.

٢-البحر٤٨٥/١.

٣- هو:أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري، أخذ عن ابن الشجري وأبي منصور الجواليقي، له الإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية، ت ٥٧٧ هـ. ينظر: إشارة التعيين ١٨٥، والبلغة ١٣٣. وينظر قوله هذا في: البيان ١٠٦/١، وقد أجازه الفراء في المعاني ٥٩/١.

٤- ينظر: الكتاب٣١٤/٢، والمسائل المنثورة٦٠، ١٧٠.

٥- ينظر: الكتاب ٢٢٧/١.

٦- آل عمران /٧٢.

٧- هو: أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى التيمي ولاء، من علماء اللغة المقدَّمين، خارجي، له كتاب النقائض، ومجاز القرآن، ت ٢٠٨ هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين٦٧، ونزهة الألباء ١٠٤.

=

المعنى ابنُ عباس،[١] وقال الواقِدِيُّ[٢]: المعنى لا قليلا ولا كثيراً.

وقال المَهْدَوِيُّ: مذهب قتادة[٣] أن المعنى: فقليل منهم من يؤمن، وأنكره النحويُّون للزوم رَفْعه لو كان كما قال، انتهى[٤]، وهو صحيح وتفسيره معنى لا إعراب، وهو منصوب عنده ـ أي: قتادة ـ على الحال من الواو، أي: فيؤمنون قوماً قليلاً، أي؛ في حالة قِلَّة، وهذا معنى: فقليل منهم مَنْ يُؤْمِن[٥].

و«ما» على كل قولٍ زائدة مؤكِّدة دخلت بين العامل والمعمول لا مَصْدَرِيّة، وإلا وَجَبَ رَفْع «قليل» حتى ينعقد مبتدأ وخبر[٦].

والأحسن من هذه المعاني «فإيمانا قليلا»؛ لقُرْب المصدر من الفعل وهو أقرب من

وقد نسب له في زاد المسير ١/١١٣، والدر المصون ١/٥٠٢، وهذا القول أجازه الرازي في تفسيره ٢/١٦٤.

١- هو: عبد اللّه بن عباس بن عبد المطلب، ابن عمِّ رسول اللّه ﷺ، حَبْرُ هذه الأمة، ت بالطائف٦٨هـ، ينظر: طبقات ابن سعد٢/٣٦٥، ونسب قريش٢٦. ونسب له هذا القول في زاد المسير ١/١١٣، وهذا القول في تفسير الطبري ١/٤٠٨، منسوب لقتادة، وكذلك في المحرر ١/٢٨٨.

٢- هو: محمد بن عمر بن واقد السهمي ولاءً، من أقدم المؤرخين، له المغازي النبوية، وفتح إفريقية، ت٢٠٧هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٧/٧٧، وسير أعلام النبلاء٩/٤٥٤.

٣- هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، تابعي أخذ عن سعيد بن المسيِّب، و عنه الأوزاعي، ت١١٧هـ. ينظر: تاريخ خليفة٣٤٨، وسير أعلام النبلاء٥/٢٦٩.

٤- ينظر: تفسير الطبري ١/٤٠٩.

٥- ينظر: الفريد ١/٣٣٤، والدر المصون ١/٥٠٢، فيكون الفرق بين هذا القول وقول سيبويه في صاحب الحال فعند سيبويه «قليلا» حال للإيمان، وعند قتادة حال للقوم .

٦- ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٣٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٦٠، وتفسير الطبري ١/٤٠٩، والمحرر ١/٢٨٨، وإيجاز البيان ١١٣، والبيان ١/١٠٦، والتبيان ٥٧، والفريد ١/٣٣٤، والدر المصون ١/٥٠٢.

ومُنع أن تكون نافية لأن البصريين لا يرون تقدم صلة النفي عليه، وقد أجازه الكوفيون فهو عندهم متجه، ينظر: المغني ٤١٧.

زمانه وهيئته ومفعوله وفاعله،[١] ولموافقته ظاهِرَ قوله ﴿فلا يُؤْمِنونَ إلا قَلِيلاً﴾[٢].

وأمّا قولُ العرب: «مَررنا بأرضٍ قليلاً ما تُنْبِتُ» وأنهم يريدون: لا تنبت شيئاً[٣]، فإنما ذلك لأن «قليلا» انتصب على الحال من «أرض» وإن كانت نكرة،[٤] و«ما» مَصْدَرِيّة أي: قليلا إنباتُها أي: لا تنبت شيئاً.

وليست «ما» زائدة، و«قليلا» نعت لمصدر محذوف، أي: تنبت إنباتاً قليلا، إذ لو كان على هذا لما صلح إرادة النفي لـ «قليلاً»؛ لأنَّ قولنا: / تُنْبِت قليلاً، لا يدلُّ على ٨/أ نَفْي الإنبات رَأْسا، وكذا لو قلت: ضربت ضرباً قليلا، لم يكن معناه: ما ضربتُ أَصْلا.

«ت»: حُجَّته خاصة ودعواه عامة؛ فإن محطَّ الحُجَّة أنَّ الفعل المُثْبَتَ لا يُنْفى ولا مَصْدرُه، وذكَر في «قليلا» أعاريب: المفعولية والحالية والنعت لزمان، ولم تشمل حجته مَنْعَها؛ لاقتصارها على أن الفعل المُثبَتَ وهو ناصبٌ لنعتِ مَصْدَره لا يَصِحُّ حَمْلُه على النفي،[٥] ومِن ثَمَّ مَنَعَ في المثال وهو «مررت بأرض قليلا ما تنبت» النفيَ على جعله منصوبا بـ«تنبت»، وإنما يصِحُّ النفي على أنه حال من «أرض» والحال ناصِبُه «مررت» وهو مثبت، فلم يجعله يُنافي أنَّ «قليلا» بمعنى النفي؛ لصحة المعنى

١- لأنَّ الفعل مشتملٌ على المصدر ويدلُّ عليه.

٢- النساء /٤٦، و١٥٥، وينظر: تفسير الرازي ١٦٣/٢.

٣- حكى الكسائي عن العرب أنَّها تقول «مررت ببلادٍ قَلَّ ما تنبت إلا البصل والكرّاث» معاني القرآن للفراء ٥٩/١، وينظر: الفريد ٣٣٤/١، وتفسير التحرير والتنوير ٥٧٨/١.

٤- مجيء الحال من النكرة مطلقاً أجازه سيبويه في الكتاب ١١٢/٢-١١٣، ونقل عن الخليل ويونس القول به، وخالفه ابن مالك وقيدها بالوضوح وأمن اللبس وذكر مواضع ذلك، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢، والارتشاف ٣٤٦/٢-٣٤٧.

٥- ذهب أبو علي إلى مثله؛ فقال: «الذي يمنعه ـ أي: حمله على النفي ـ ذكرُه المصدر؛ ألا ترى أنه لا يحسُن أن تؤكِّد إذا أردت تقليلَه وانتفاءَه». المسائل البصريات ٢٨٠، وكشف المشكلات ٦٩٤.

بحالٍ عَدَمِيَّةٍ؛ إذ هو في قوة «مررت بأرض غير منبتة»، بخلاف المصدر ونعتِه لأنَّه عين الفعل المثبَت فيلازمه إثباتاً ونَفْيا، ولا نَفْي في الفعل فكذا مصدره.

فعلى اللبيب عِلْمُ السرِّ في امتناع النفي على الأوجه كُلِّها في هذه الآية، وصِحَّةِ النفي في الأمثلة التي ذكرها في غير هذه الآية، وذلك أنه في الآية إن كان حالاً من «الإيمان» أو من الواو ففيه إثباتُ الإيمان والمؤمنين بوصْف القِلَّة فلا نفي؛ إذ لا يمكن: يؤمنون في حال عَدَمِهم، أو يؤمنون الإيمان المعدوم بالقليل من الرُّسل أو من الآيات[1]، ولا يتصوَّر النفي كما قال الشيخ أبو حيان، بخلاف «أقلُّ» و«قلَّما» و«قليل» و«قليلة» إذ يصح تقديره بلا رجل، ونحو ذلك.

وقول الواقِدِيِّ: لا قليلاً ولا كثيراً، لا يتصوَّر فيه النفي أيضاً؛ إذ لو كان نَفْيا لما احتاج لنفي بـ «لا»[2]، وكانَ النفي أَخَذَهُ من المعنى، أو جعل «ما» نافية، أو قَدَّر «لا» فمن ثَمَّ احتاج إلى حذف تابعٍ من باب ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾[3] أي: والبَرْد، فزاد هنا «ولا كثيراً»[4].

وكلام «ز» يصحُّ على أحد وجهين، إما أنَّ «قليلا» يطلق على العَدَم، أي: قد يقع ذلك، فلا تعيين في الآية، ويكون إشارة إلى أنه له استعمال آخر غيرما هنا من[5] القلة

١- قال الألوسي «وليت شعري أيّ معنى لقولنا : يؤمنون إيماناً معدوما» روح المعاني ١/٣١٩.

٢- يريد أن الواقدي لو أراد بالقلة العدم لما احتاج إلى نفيها وكفاه من ذلك اللفظُ، و«لا» زيادة من «ب».

٣- النحل /٨١.

٤- إنَّ التقدير على جعل «ما» نافية وتقديم ماهو من حيّز صلتها جائز عند الكوفيين، فليحمل عليه كلام الواقدي، لاسيما وقد قال به غيره كما في التبيان ٥٧، فيصير النفي منصبا على القلة فيُلْبِسُ لاحتمال أنَّ المراد إثباتُ كثرة الإيمان، فلذلك قال: ولا كثيرا، وهذا التوهُّم ذكره في روح المعاني ١/٣١٨.
ومن جهة الصياغة فإنَّ «لا» النافية غير العاملة لا بدَّ من تكرارها، نحو قوله تعالى ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾ القيامة /٣١.

٥- «ما هنا من » زيادة من «ب».

التي هي ضد الكثرة، ولذلك لم يَحْك اللفظ وهو «قليلا» بل علَّق الجواز على القلة.

وهي قضية مهملة في قوة جزئيةٍ صادقةٍ[١] بوقوعها لا بقيد عموم ولا خصوصِ مثال، فقد صدقت في الأمثلة القابلة.

وأمّا أنَّها صادقة هنا أي: يؤمنون إيمانا ليس بإيمان؛ لأنَّه ماهِيَّة مركَّبة فقِلَّته الوجودية عدمٌ شرعا؛ لبطلان الماهيَّة ببطلان جزئها؛ لقولهم ﴿**آمِنُوا بالذي أُنْزِل على الذين آمَنُوا**﴾[٢] و﴿**نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ**﴾[٣]، وذلك نفي إيمان، لا إيمان قليل، فيكون مراد التاج[٤] بالعَدم أن هذه القِلَّةَ وجودا هي عَدَم مَحْض في التحقيق، فهي عدم شَرْعا، فكأنه قيل: يؤمنون إيماناً قليلاً وجودا، وعدَما تحقيقاً، أي: إيمانا منفياً، فتأمَّلْه.

والشيء الواحد بالشخص له جهتان، فلا يلزم من إثبات الفعل ومصدره من جهة ألا يكون ذلك نَفْيا مَحْضاً من جهة / أخرى. ٨/ب

على أنَّه يَصِحُّ أن يُفَسَّر بالعَدَم المحض ولا يُلاحَظُ الوُجودُ الحِسِّي أصلاً[٥]، وهذا يتأتَّى على نحو[٦]:

١- القضية المهملة: هي التي لا سُورَ لها، والسور هو لفظ كُلّ وبعض و واحد ، وعكسها، والقضية الجزئية هي التي لا تعُمُّ الأفراد، مثل: بعضُ الناس كاتب. ينظر: الحدود للكندي٢٢١، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب.

٢- آل عمران/٧١، أي: ﴿**وجهَ النهارِ واكفرُوا آخرَه**﴾.

٣- النساء /١٥٠.

٤- صوابه الزمخشري كما سبق.

٥- لايصحُّ تفسيره في هذه الآية بالعدم دون ملاحظة القلّة الحِسِّية، بخلاف البيت الذي سيذكره؛ فإنَّ العيب فيه مفسَّر بالعدم المحض لقرينة الكلام اللاحق، والله أعلم.

٦- البيت بلا عزو في فتح القدير عند ﴿**ومانقَمُوا منهم إلا أن يؤمِنُوا**﴾ البروج /٨، وقد ضرب على البيت في «ب»، وكتب بدله في الحاشية: وهذا يتأتى على معنى لا يؤمنون، ونصبه على اعتبار اللفظ لا يمنع أن يكون المعنى على النفي؛ وكثيرا ما يختلفان.

لا عَيْبَ فيهم سوى أنَّ النَّزيلَ بِهِمْ يَسْلُو عن الأَهْلِ والأَوْطانِ والحَشَمِ

٢٤- قوله تعالى: ﴿فَلَعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ آية/٨٩ .

«ز»[١]: إما المعهد أو للجنس، ويدخل هؤلاء المذكورون دُخولاً أَوَّلِياً.

«ح»[٢]: أراد بالجنس الاستغراقَ، وقوله هذا ليس بشيء؛ لأنَّ دلالة العامِّ على بعض أفراده ليس فيها بعضٌ أَوْلى مِنْ بعضٍ، وإنَّما هي دلالة على كلِّ فرد، فهي دلالة متساوية فليس فيها شيء أولى ولا أَسْبَق.

«ت»: دلالة العامِّ على بعض أفراده لها صورتان:

صورة تَشْمل الأفراد كلها دون ذِكْر شيء منها بحكم يوافِقُ العامَّ، وهذا مَحَطُّ لما قاله «ح».

وصورة تذكرُ أفراداً أوَّلاً، ثمَّ يَحْتَمِل القَصْر عليها ويحتمل الزيادة، ولا شَكَّ أنَّ في هذه لبعض الأفراد ـ وهُم المذكورون أوَّلاً ـ أَوْلَوِيَّةً؛ لأنَّهم مدلول اللفظ على الاحتمالين، وغَيْرُهم محتمل الإرادة، وليس القطعي كالمحتمل، مثل إذا قال صلى اللّه عليه وسلم: (اللهمَّ عليك بالوليد وعُتْبَةَ بنِ ربيعةَ وأبي جهل، اللهمَّ عليك بالكافرين)[٣] احتمل إرادتَهم فقط أو وغَيْرَهم، فهي أَوْلى بالحكم؛ بدليل أن العامَّ يَقْبَل الإخْراج ولا يصحُّ إخراجُ مَنْ خُصِّص بالذِّكْر؛ وهذا كما قالوا في صورة النزول قَطْعِيَّة الدخول[٤].

١- الكشاف ١/٨١.

٢- البحر ١/٨٨.

٣- الحديث في البخاري ٢٤٠، كتاب الوضوء، باب إذا ألقي على ظهر المصلي قذرٌ أوحيفة...، ولفظه فيه تقديم العام على الخاص، على عكس ما قال المؤلف . وفي الأصول: «أبا جهل».

٤- الدخول أو التداخل «هو كون الشيئين بحيث يصدق أحدُهما على بعض ما يصدقُ عليه الآخر» ويكون بمعنى «ملاقاة شيء بأجمعه لآخر بأجمعه»، ينظر:المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي، المصطلح الفلسفي عند العرب ٣٥٠، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/١١٨. وقال ابن عاشور «بل

=

٢٥- قوله تعالى: ﴿**بِئْسَما اشْتَرَوْا به**﴾ آية/٩٠.

«ع»[١]: «مَا» مصدرية، وهي وما بعدها مرفوعةٌ، والتقدير: بئس اشتراؤُهم، وهذا مُعْتَرَضٌ؛ لأنَّها لا تدخل على اسم مُعَيَّن مُتَعَرِّفٍ بالإضافة إلى المضمر، انتهى.

«ح»[٢]: لم يُصَرِّح بأنَّه فاعل «بئس»؛ فيحْتمل أنَّه المخصوصُ والفاعلُ مُضْمَر، والتمييز محذوف لِفَهْم المعنى، أي: بئس هو اشتراءً اشتراؤهم، لكن يُبْطِل هذا عَوْدُ الضمير من «به» على «ما» والمصْدَرِيَّةُ لا يَعُود عليها ضميرٌ على مذْهب الجمهور، خلافاً للأخفش؛ يزعم أنَّها اسم[٣].

«ت»: فلعلَّ الكسائيَّ - وهو قائل هذا الإعراب- يوافقه بدليلِ هذا الإعراب، فلا يُبطل قولَه بالمصْدَرِيّةِ عودُ الضمير عليها.

«ع»[٤]: قال سيبويه: «ما» موصولة بمعنى «الذي»، و«اشتروا» صِلَتُه، قال: والتقدير على هذا: بئس الذي اشْتَرَوْا به أنفُسَهم أنْ يكفروا، كقولك: بِئْسَ الرجلُ زيدٌ.

«ح»[٥]: هذا وَهَمٌ على سيبويه.

«ت»: [نفاه عن سيبويه مع صحَّته في الصناعة و][٦] أَثْبته بعضُهم عنه، وأوَّله

هم أوّل أفراده - يعني العام - سبقا للذهن؛ لأنَّ سَبَبَ وُرودِ العامِّ قطعيُّ الدخول ابتداء في العموم» التحرير والتنوير ١/٥٨١، وينظر: روح المعاني ١/٣٢٠.

١- المحرر ١/٢٩٠، وهو قول حكاه ابن عطية عن الكسائي، وكتبت «معترف» بدل «متعرّف» في المحرر.

٢- البحر ١/٤٨٩، وفاعِل «يصرح» الكسائي.

٣- ينظر: ماسبق في الفقرة رقم ٦.

٤- المحرر ١/٢٩٠.

٥- البحر ١/٤٨٩، وكلام سيبويه في الكتاب ١/٧٣ ، ٣/١٥٥-١٥٦.

٦- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

بعضهم على أنَّه تفسير معنى، مثل: دَقَقْتُه دَقّاً نِعِمّاً، أي: نِعْم الدَّقُّ[١]، فلا وَهَم، وسبب دَعْوى الوهم أنَّ فاعلها عنده لا يكون إلا بـ «ال» أو مضافاً إلى ما فيه «ال»، ومن حَفِظ حُجَّة[٢].

٢٦- قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُم مُؤْمِنِينَ﴾ آية/٩١ .

«ع»[٣]: شَرْطٌ تقدَّم جَوَابُه.

«ح»[٤]: ليس مذهبَ البصريِّين إلا أبا زيد[٥] والمبردَ[٦] منهم، وإنَّما هو محذوف تقديره: فَلِمَ فَعَلْتُم؟، ويكون الشرط وجوابه كُرِّر مَرَّتين على سبيل التأكيد، وحُذِف

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢/٣.

٢- أو مضمراً مفسَّراً بنكرة، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٣، والدر المصون ٥٠٧/١، والهمع ٣٣/٥، فلا يكون عند سيبويه اسما موصولاً، ولاأعلم كيف كان ابن عطية حافظا في هذه المسألة ؟، وينظر ما سيأتي في الفقرة ٢٨٢، و٣٢٩.

٣- المحرر ٢٩٣/١.

٤- البحر ٤٩٣/١.

٥- هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أئمة اللغة والقراءة، أخذ عن أبي عمرو، وعنه الأخفش وقيل سيبويه، من تصانيفه النوادر، ولغات القرآن، ت ٢١٥هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين٥٣، وطبقات النحويين واللغويين١٦٥.

لم أجد له في النوادر نصاً حول هذا، وقد روى في صـ٧٠ قول زهير بن مسعود :

فَلْم أَرْقِهِ إن ينجُ منها وإن يمت فطعنةُ لا غُسٌّ ولا بِمُغَمَّرِ

ولم يعلق عليه، غير أنَّ ابن جني قال في الخصائص٣٨٨/٢: «فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إنْ ينج منها فلم أَرقِه وقَدَّم الجواب»، فلعله كان في نسخته.

٦- ينظر: المقتضب٦٦/٢، ٢٩/٣، وقول الكوفيين في معاني القرآن للفراء ٦٧/١، ٧/٢، ٦٣/٢، وتنظر المسألة في: الارتشاف ٥٦٠/٢، والمغني ٨٤٩، والهمع ٣٣٣/٤.

شرط الأوَّل وجواب الثاني، وقيل: «إنْ» نافية، / أي؛ ما أنتم مؤمنين؛ إذ الإيمان لا ٩/أ
يجامع قتل الأنبياء[١].

«ت»: احتاج إلى هذا؛ لأنَّ دليلَ الجوابِ إذا قُدِّم لا فاء فيه، وهو هنا مقترن بالفاء مع تقدُّمه، والأصل عدم زيادة الفاء، أي: إنْ كنتم مُؤْمنين فِلمَ تَقْتُلون إنْ كنتم مؤمنين فَلِم فَعَلتُم؟،[٢] ويمكن إجراؤه على قول من جوَّز التقديم فلا اعتراض.

٢٧- قوله تعالى: ﴿**عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً**﴾ آية/٩٤.[٣]

«ع»[٤]: يجوز نصبه على الحال، و«عِنْدَ اللَّه» خبرُ «كان».

«ح»[٥]: مثله للمَهْدَويِّ، وهُو وَهَم، إنما خبر «كان» «لكم»، وعامل الحال عامل المجرور[٦]، ولا يجوز كونُ الظرفِ الخبرَ؛ لعدم استقلال الكلام به وَحْدَه[٧].

وقيل: «خالصةً» خبر «كان»، و«لكم» يجوز تعلُّقه بـ«كانت»؛ لأنَّها تَعْملُ في المجرورِ،[٨] أو بـ «خالصة».

ويجوز أن يكون للتَّبْيين؛ فيتعلَّق بمحذوف تقديره: أعني، كما في قولهم: «سَقْيًا

١- ينظر: المحرر ٢٩٣/١، والدر المصون ٥١٧/١.

٢- لا علاقة للفاء بقول أبي حيّان فهو مبني على عدم تقدُّم الجواب، بل إنَّ وجود الفاء مُقوٍّ لكون الجملة جواب شرط؛ لأنّ مالا يصلح أن يكون شرطا يجب اقترانه بالفاء إذا كان جوابا، والله أعلم.

٣-في المخطوطات: «خالصة عند الله».

٤- المحرر ٢٩٥/١، والآية هي ﴿**قُل إنْ كانتْ لكم الدار الآخرة عند اللَّه خالصة**﴾ وينظر: تفسير القرطبي ٣٣/٢.

٥- البحر ٤٩٧/١.

٦- أي: والعامل فيهما واحد وهو معنى الاستقرار.

٧- ينظر: الفريد ٣٤٢/١، وفيه أنه غير مبين «لأن المعنى منوط بـ «لكم»»».

٨- هذا القول مبنيٌّ على أنَّ «كان» وأخواتها تدلُّ على الحدث أيضا لذلك يجيز القائل تعليق الجار بها، ومَن رأى أنَّها تدلُّ على الزمن فقط منع ذلك، ينظر: الاتشاف ٧٥/٢، والهمع ٧٤/٢-٧٥.

لك»؛ إذ تقديره: أَدْعُو لك[١].

«ت»: عدم الإفادة لا تمنع الخبريَّة؛ لأنَّ الفائدة قد تكون بالضَّمِيمَة، كقوله[٢]:

إنما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيبا .....

فكيف يَمنع الإخبارَ بـ «عند اللّه»؟ والجواب: أنَّ الظرف والمجرور لضعف[٣] الإخبار بهما لابُدَّ من استقلالهما[٤] بخلاف غَيْرِهما.

٢٨- قوله تعالى: ﴿يودّ أَحَدُهم لو يُعَمَّرُ﴾ آية/٩٦ .

«ز»[٥]: كيف اتصل «لو يعمَّر» بـ «يودُّ»؟؛ هو حكاية لِوَدادِهِمْ، و«لو» في معنى التَمَنِّي، وكان القياس لو «أُعَمَّر»، إلا إنَّه جَرى على لفظ الغَيْبَة لقوله «يودُّ أحدهم» كقولك: حَلف باللّه لَيفعلَن.

«ح»[٦]: فيه بعضُ إبهامٍ؛ لأنَّ الوِدَاد قَلْبِيٌّ، ليس قولاً ولا في معناه، ولا يَسُوغُ إلا على تَجوُّز، أي: يقول أحدهم عن وِدَاده؛ لأنَّ القول ينشأ عن الأمور القلبية.

١- «التبيين»: تعليق الجار «بما يدلُّ عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة» المنصف ١/١٣١، واللام في «سقيا لزيد» ليست متعلقة بالمصدر ولا بفعله المقدَّر لأنَّهما متعديان فلا يحتاجان إلى اللام، وإنَّما هي لامٌ مبينة للمدعوِّ له إنْ لم يكن معلوما أو مؤكدة للبيان إنْ كان معلوما، وتقديره إرادتي لزيد،، أي: دعائي بطلب السقيا لك. ينظر: كتاب الشعر١٠١ الحاشية، والمغني٢٩٢.

٢- هذا صدر بيتٍ لعديٍّ بن الرعلاء الغساني، وعجزه:

..... كاسِفا بالُه قليلَ الرجاءِ

وهو في: الأصمعيات١٥٢، المنصف٢/١٧،٣/٦٢، والحماسة الشجرية١/١٩٥، اللآلي٨و٦٠٣، والمغني١٦٠١، وشرح الأشموني٢/٢٨٤، وخزانة الأدب٩/٥٨٣، ولسان العرب٢/٩١، «موت».

والشاهد هنا توقف فائدة الخبر «مَنْ يعيش» على الحال «كئيبا» وهي فضلة.

٣- «لضعف» ساقط من الأصل.

٤- وهو ما يعبَّر عنه بكونه «تامّا» ينظر: المساعد١/٢٣٥.

٥- الكشاف١/٨١٣ .

٦- البحر١/٥٠٤-٥٠٥، وفيه «وذلك أن يجرى «يودُّ» مجرى «يقول»، لأنَّ القول ينشأ ....».

و«لو» إذا كانت للتمنِّي لا تحتاج لجواب[١].

٢٩- قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ العَذَابِ﴾ آية/٩٦ .

«ع»[٢]: حكى الطبريُّ[٣] عن فرقة أنها قالت: «هو» عماد.

«ح»:[٤] بيانه فيما سبق، وهو قوله ﴿**وهو محرَّم عليكم إخراجُهم**﴾،[٥] فيمن جعله عِمادا.

٣٠- «ح»[٦]: والمرْء الرَجُل، وضدُّه المرأة، والأفصح فتحُ الميم مطلقاً، وحُكِيَ الضمُّ مطلقاً، وحُكي إتباعها لحركة الإعراب[٧].

٣١- قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّاً لِجِبْرِيلَ﴾ آية/٩٧.

«ز»[٨]: جوابه ﴿**فإنه نَزّلَه**﴾.

«ح»[٩]: هذا خطأ؛ لعدم ضمير في الجواب يعود على اسم الشرط، وهو شرط

١- فتكون جملة «لو يعمَّرُ» في محل نصب مفعول به لـ «يودُّ» على طريقة الحكاية، ينظر: البحر١/٥٠٥، والدر المصون٢/١٤، وفي القول بإثبات «لو» الدالة على التمني كقسم مستقل خلافٌ، ينظر: الجنى الداني٢٨٩، والمغني ٣٥١.

٢- المحرر١/٢٩٩.

٣- هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، المفسر والمؤرخ، صاحب جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ت٣١٠هـ، ينظر: وفيات الأعيان٤/١٩١، ومعرفة القراء الكبار٥٢٧.

وهذا القول في تفسيره١/٤٣٠، والفرقة هم الكوفيون.

٤- البحر١/٥٠٦.

٥- البقرة/٨٥، وينظر المسألة رقم «٢٢».

٦- البحر١/٥١١ .

٧- ينظر: إصلاح المنطق ٩٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٢٧، ومفردات الراغب ٧٦٦، ولسان العرب١/١٥٥-١٥٧ «مرأ».

٨- الكشاف١/٨٤ .

٩- البحر١/٥١٢ .

لابُدَّ منه عند النحْويين، ولا يجوز: مَن يكن مِنّي فزيد قائم[١]، وأيضاً قوله: ﴿فإنه نَزَّله﴾ ماضٍ لَفْظا ومَعْنى، فلا يصلح للجزاء[٢]، والجزاء مُقدَّر تقديره: «فَعَداوَتُه لا وَجْه لها» أو نحو ذلك.

٣٢- «ح»[٣]: ورأيتُ في شرح الموجز للرماني،[٤] - وهذا الشرح لرجلٍ يقال له: الأهوازي[٥]، غير أبي علي الأهوازي المقرئ[٦] - أنَّه لا يقال: مِنْ «نَفَع يَنْفَع» اسم مفعول، نحو «منفوع»، والقياس النحوي يقتضيه.

«ك»:[٧] ابنُ القَطَّاع[٨]: نفعك نفعاً أحسَنَ إليك، انتهى، فهو كضَرب ومضروب، وما ذكره في شرح الموجز ليس بظاهر.

٣٣- قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ آية/١٠٢.

قُرئ في السبعة بالتشديد والتخفيف[٩]، فهي عاملة على التشديد باتفاق، والمخفَّفة

١- ينظر: المغني٦٥٩، والدر المصون٢/١٧، ٥٥، ٤/٦١٤، والفقرة رقم ٣٣٦.

٢- ينظر: الارتشاف٢/٥٦٣ ، والهمع٤/٣٢٣ .

٣- البحر١/٥١١، وفي المخطوطات: «الزياتي» والتصويب من البحر .

٤- هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرُمّاني، أخذ عن الزجاج وابن السرّاج، له شرح الكتاب، وشرح الموجز لابن السرّاج، ت٣٨٤هـ، ينظر: نزهة الألباء٣١٨، وبغية الوعاة ٢/١٨٠.

٥- هو صاحب حاشية على شرح الرماني لموجز ابن السَّرَّاج،وليس شارحا، وقد نقل عنه أبو حيان مرات.

٦- هو: أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأهوازي، المقرئ المحدِّث، «قرأ على جماعة يطول ذكرهم»، ت ٤٤٦هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار٧٦٦، وغاية النهاية١/٢٢٠.

٧- ينظر: الدر اللقيط١/٣١٩، وفي الأصول: ت، وهو تحريف وقد سبق مثله في الفقرة ١٨.

٨- هو: أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السَّعدي الصقلي، له : أبنية الأسماء ، ت ٥١٤هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٣/٣٢٢، وبغية الوعاة٢/١٥٣.وقوله هذا موجود في كتاب الأفعال ٣/٢٤٠.

٩- التخفيف لابن عامر وحمزة والكسائي، ينظر: السبعة١٦٨، والتيسير٦٥.

إعمالها فيه خلاف[١]، والجمهور على المنع، وحكى / أبو القاسم ابن الرَّمَّاك[٢] عن يونس[٣] جواز إعمالها، ونقل غيره[٤] ذلك عن الأخفش، والصحيح المنع. ٩/ب

الكسائي والفراء:[٥] الاختيار التشديد إذا كان قبلها واو، والتخفيف عند عدم الواو؛ لأنَّها عاطفة عند التخفيف فلا تحتاج[٦] إلى واو كـ((بل))، فإذا كان قبلها واو لم تُشْبِه ((بَل))، وهذا على مذهب الجمهور[٧].

وذهب يونس إلى أنها ليست عاطفة، وهو الصحيح؛ لأنَّه لم يحفظ ذلك من لسان العرب[٨]، بل إذا جاء بَعْدَها ما يُوهِم العطف قُرِنَت بالواو، كقوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ**...﴾[٩] فمع الواو بالوجهين[١٠]، قال

١- ينظر: ابن يعيش٨/٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨، والارتشاف٢/١٥١.

٢- هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي، المشهور بابن الرمَّاك، أخذ عن ابن الطراوة، ت ٥٤١هـ، ينظر: بغية الوعاة٢/٨٦ .وينظر قوله هذا في نتائج الفكر ٢٥٧، وشرح المقدِّمة الجزولية ٧٩٩، الارتشاف٢/١٥١، وفي الأصل: الرمَّاني وفي ((ب)): الرمَّاد وفي ((ج)) و ((د)) الزياتي، والتصويب من البحر.

٣- هو: أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبّي ولاءً، أخذ عن ابن أبي إسحاق، و أبي عمرو البصري، وعنه سيبويه والكسائي والفراء، توفي١٨٢هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين٥١، وبغية الوعاة٢/٣٦٥.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٨، والمغني٣٨٥، وليس في المعاني هذا القول.

٥- ينظر: معاني الفراء١/٤٦٥، والجنى الداني٥٨٧.

٦- ((فلا تحتاج)) زيادة من ((ب)).

٧- مذهب الجمهور أنَّها عاطفة، ينظر: الجنى الداني٥٨٧.

٨- وجه الصِّحة أنَّ سيبويه لم يحكها عن العرب إلا مقترنة بالواو، ينظر: الكتاب١/٩٠-٩١، والجنى الداني٥٨٨، وحروف العطف لايدخل بعضها على بعض، ينظر: التبصرة والتذكرة١٣٧-١٣٨.

٩- الأحزاب/٤٠ .

١٠- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٣.

زهير[١]:

إنَّ ابنَ وَرْقاءَ لا تُخْشى بَـوادِره لكنْ وقائعُه في الحـربِ تُنتظَـرُ

وأمّا أمثلة النحويين «ما قام زيد لكن عمرو» ونحوه فهو مِنْ كَلامِهم لا من كلام العرب[٢].

والصحيح أنها بسيطة[٣]، ومن غريب ما ذكر فيها أنها مركبة من «لا» النافية وكاف الخطاب و «إن» الخفيفة وحذفت الهمزة للاستثقال[٤].

٣٤- قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ آية/١٠٢.

«ح»[٥]: «حتى» غائية، وقال أبو البقاء[٦]: يعني: «إلاّ أَنْ»، وأَثْبته ابن مالك في التسهيل[٧] وأنشدَ عليه[٨]:

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً حتى تجـودَ ومـا لَدَيْـكَ قليـلُ

١- هو: زهير بن أبي سُلْمى ربيعةَ بن رياح المزني، من أصحاب المعلّقات، أدرك أبناؤه الإسلام، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١، والشعر والشعراء ١٤٣.

والشاهد في ديوانه٩٥، والبسيط٣٤٩، والجنى الداني٥٨٩، والمغني٣٨٥، والدر المصون٢/٣٠، وبصائر ذوي التمييز٤/٢٦٧، وشرح الأشموني٣/٢٠٢، والهمع٥/٢٦٢.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٤٣.

٣- ينظر: الجنى الداني٦١٧، والمغني٣٨٤ .

٤- هو قول بعض الكوفيين كما في المغني٣٨٤، ويرى الفراء أن أصلها «إنَّ» ثم زيد في أولها لام وكاف، ينظر: معاني لقرآن١/٤٦٥.

٥- البحر١/٥٢٩، وينظر: الدر المصون٢/٣٧.

٦- التبيان ٦٢.

٧- ينظر: شرح التسهيل٤/٢٤.

٨- البيت للمقنّع الكِنْدي، وهو في: شعره ٢١٠، وشرح الحماسة للمرزوقي١٧٣٤، والجنى الداني٥٥٥، والدر المصون٢/٣٧، والمغني١٦٩، والمساعد٣/٧٩، والهمع ٤/١١٣، وخزانة الأدب٣/٣٧٠.

ولا يُعْلَم لمتقدِّم من النحويين[١].

٣٥- قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ به من أَحَدٍ﴾ آية/١٠٢.

قرأ الأعمش[٢] ((ومَا هم بِضارِّي)) بحذف النون تخفيفاً، وإنْ كان اسم الفاعل في غير صلة ((ال))، أو الإضافة[٣]، وإنْ فُصل بالمجرور وهو ((به)).

((ز))[٤]: وصحَّ جَرُّه بالإضافة مع الجرِّ بـ ((من)) لجعْل[٥] الجار جُزءا من المجرور.

((ح))[٦]: هذا لا يصح؛ لأنَّ الفصل بالجار والمجرور - أي: وهو ((به)) -[٧] فيما احتُجَّ به بقوله[٨]:

١- وذهب إليه ابن هشام الخضراوي المتوفى سنة٦٤٦هـ، ينظر: الجنى الداني٥٥٥، والمغني١٦٩، وقال السيوطي في الهمع١١٣/٤: ((وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام ((حتى))))انتهى، وقالوا: إنَّه ظاهر كلام سيبويه، وذكر السيوطي عبارة لم أجدها في الكتاب.

٢- هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي ولاءً، تابعي مقرئ مُحدّث روى عنه خلق كثير، ت١٤٨هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٣٤٢/٦، ومعرفة القراء الكبار٢١٤.

وينظر في القراءة: المحتسب١٠٣/١، والمحرر٣١١/١، والدر المصون٤١/٢.

٣- تحذف نون التثنية والجمع للإضافة ولشبه الإضافة نحو لا مُكرمي لزيدٍ، ولتقصير الصلة نحو ((اللذا)) في ((اللذان)) ونحو ((الضاربو)) في ((الضاربون))، وتحذف قليلاً للساكن بعدها نحو قراءة أبي السمّال ﴿**إنكم لذائقو العذابَ**﴾ في الصافات/٣٨، بنصب ((العذاب))، وتحذف ضرورة في غير ذلك، تنظر المسألة في الكتاب١٨٦/١، والارتشاف٢٥٦/١، والمساعد٤٠/١، والمغني٨٤٢، والهمع١٦٦/١-١٦٩.

٤- الكشاف٨٦/١ .

٥- في غير ((ب)) : مع الخبر لمن يجعل.

٦- البحر٥٣٣/١ .

٧- ما بين معترضتين زيادة ليست في البحر.

٨- هذا صدر بيت لعَمْرَة الخثعمية كما في حماسة أبي تمام٥٣٧ ، ورجَّح الغندجاني في فرحه الأديب - ٥٠ - أنه لدُرْنَى بنتِ سَيَّار، وعجزه :

..... × إذا خاف يوماً نبوة فَدَعاهُما

=

هما أَخَوا في الحرْبِ مَنْ لا أخا له .....

و:[1]

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفٍّ يوماً .....

ضرورة،[2] وأقبحُ من ذلك كونُه مشغولا بعامل الجَرِّ[3].

٣٦- قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيها**﴾ آية/١٤٣ .

«ز»[4]: هي الكعبة.

وهو في الكتاب١/١٨٠، والنوادر١١٦، والخصائص٢/٤٠٥، والإفصاح١٢٩، وإيضاح شواهد الإيضاح٤٣٢، والإنصاف٤٣٤، وابن يعيش٣/٢١، والارتشاف٢/٥٣٤، والدر المصون٢/٤٢، والهمع٤/٢٩٥.

١- هذا صدر بيت، لأبي حيَّة النميري، وتمامه :

..... × يهوديٌّ يُقاربٌ أو يزيلُ

وهو في شعر ١٤٢، والكتاب١/١٧٩، و المقتضب٤/٣٧٧، والأصول٢/٢٢٧، والمسائل البغداديات٥٦٢، والتبصرة والتذكرة٢٨٧، وأمالي ابن الشجري٢/٥٧٧، وإيضاح شواهد الإيضاح٢٣١، والإنصاف٤٣٢، وابن يعيش١/١٠٣، والارتشاف ٢/٥٣٤، والدر المصون٢/٤٢، والهمع٤/٢٩٥، وخزانة الأدب٤/٢١٩.

٢- هو قول سيبويه وجمهور البصريين، ينظر: الكتاب ١/١٧٦-١٨٠، ٢/٢٨٠، وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل مطلقاً في غير الضرورة، وعليه قراءة ابن عامر ﴿**وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم**﴾ الأنعام/١٣٧، وقول الكوفيين هو الراجح عند العلماء، تنظر: المسألة في الإنصاف٤٢٧، وائتلاف النصرة٥١، والارتشاف٢/٥٣٣، والهمع٤/٢٩٤، والدر المصون٥/١٦١-١٧٦.

٣- يريد أنّه لا يوجد مضاف إليه لأنَّ «أحد» مجرور بـ «من»، وتخريج الزمخشري سبقه إليه ابن جني في المحتسب١/١٠٣، والوجه الأمثل حملها على حذف النون تخفيفاً وهو نادر كقول العرب على لسان الحَجَلة للقطاة: بيضُك ثِنْتا وبيضي مائتا، أي ثنتان ومائتان، وهو مذهبٌ نسب ابنُ جني إلى الكوفيين إجازتَه في سعة الكلام، ينظر: سر الصناعة٢/٤٨٣، وقيل: هو مذهب الكسائي فقط، ينظر: الارتشاف١/٢٥٦، والهمع١/١٦٩.

٤- الكشاف١/٢٩، ومراده أن المعنى وما جعلنا القبلة الآن الجهة التي كنت عليها سابقا وهي الكعبة إلا لنعلم ....، فالمفعول الثاني هو «التي كنت» ،واختصار المؤلف لكلام الرجلين مخلٌّ.

«ح»[١]: وقد أَوْضَحْنا أنَّ ﴿التي كنت عليها﴾ هي الأولى.

«ت»[٢]:يعني الأَوْلى بك.

٣٧- قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّب﴾ آية/١٤٤ .

«ز»[٣]: ربما نرى، ومعناه كَثْرةُ الرُّؤية، كقوله[٤]:

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُه .....

«ح»[٥]: كلامه متضادٌّ؛ لأنَّ تفسيره بـ«رُبَّ» يفيد التقليل؛ إذ هو مقتضاها عند المحققين، وتَقْليله في نَفْسِه أو نظيرِه، وتفسيره بكثرة الرؤية يضادُّه.

وأيضا «قد» مع «المضارع» ليست موضوعة للكثرة، سواء أُرِيدَ منه المضيُّ[٦] أو

١- البحر ١٥/٢، يريد أنَّ ﴿التي كنت عليها﴾ هي المفعول الأوَّل و «القبلة» المفعول الثاني المتقدَّم، وعلَّل كلامه بأنك إذا قلت: جَعلتُ الطين خزفا ، فالطين مفعول أوَّل لأنه مُتَلَبِّس بالحالة الأولى، والخزف مفعولٌ ثانٍ لأنَّه متلبس بالحالة الثانية فهو المتحوَّل إليه، فكذلك هنا تكون الكعبة هي الأوَّل، والقبلة هي الثانية.

والظاهر أنَّ الزمخشري هو المصيبُ؛ ومُقَدِّمة أبي حيان دليل عليه لا له، فالقبلة الأولى تمَّ التَّحَوُّل عنها إلى الكعبة، وهي «التي كنت عليها» فهي المفعول الثاني، والله أعلم.

وعبارة «الأولى» صوابها «الأوَّل»، أي: المفعول الأوَّل، كذا في البحر.

٢-الصواب «الأوَّل»، وتصحَّفت الكلمة عند المؤلِّف ففسَّرها بما لاعلاقة له بحديثهما.

٣- الكشاف١/١٠٠.

٤- هذا صدر بيت لعَبيد بن الأبرص، عجزه:

..... كأنَّ أثوابه مُجَّتْ بِفِرْصادِ

وهو في ديوانه٦٤، والكتاب٤/٢٢٤، والمقتضب١/٤٣، والأزهية٢١٢، وشرح شواهد الإيضاح٢٢٠، وابن يعيش٨/١٤٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩، ورصف المباني٤٥٦، وتذكرة النحاة٧٦، والجنى الداني٢٥٩، والمغني٢٣١، والدر المصون٢/١٥٩، والهمع١/٢٢، ٤/٣٧٩، وخزانة الأدب ١١/٢٥٣.

٥- البحر٢/٢٢، وينظر: الدر المصون٢/١٥٩.

٦- في غير«ب» :المعنى.

غيره[١]، وإنَّما فُهِمَتْ الكثرة من متعلَّق الرؤية، وهو التَقُّلب؛ إذ لا يُستعمل «قَلَّبَ بصره إلى السماء» فيمن رَفَعَه مرة واحدة، وإنَّما يقال للترديد، ومطاوِعه كذلك؛ إذ مُطاوِع التكثير فيه التكثير.

«ت»: هو مصدر «تَقَلَّب» وهما مطاوعان لـ «قَلَّبَ تقليباً» فلذا لم يجعله مصدراً له بل جعله مطاوعاً[٢]، [و [كلام][٣] «ز» جارٍ على أنَّ «رُبَّ» للتكثير، فلا تضادَّ، نعم يرد عليه ما ذكره في «قد»][٤].

٣٨- قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ أَتَيْتَ**﴾ آية/١٤٥ .

«ع»[٥]: / جعل جواب «إنْ» كجواب «لو»، وهما متضادان في المضيِّ والاستقبال؛ لأنَّهما جميعا يترتَّب عليهما القَسَم، فالجواب للقسم؛ لأنَّ أحد الحرفين يقع موقع الآخر، هذا قول سيبويه، انتهى كلامه. ١٠/أ

«ح»[٦]: هو كلام فيه تَثْبيجٌ، وعدمُ نَصٍّ على المراد؛ لأنَّ أوَّله يقتضي أنَّ الجواب لـ«إنْ» وآخرَه للقسم، وقوله: «لأنَّ أحد الحرفين يقع موقع الآخر» لا يصلُح أن يعلَّل به جَعْلُ الجواب للقسم، بل جعله لـ «إن» إجراء له مجرى «لو»، وقوله: «هذا قول سيبويه» ليس في كتاب سيبويه إلا أنَّ «﴿**ما تَبِعُوا قِبلَتَكَ**﴾ جوابُ القسم، والماضي بمعنى المستقبل، ولئن فَعلْت ما فَعَلَ، يريد: ما هو فاعلٌ وما يفعل، وقال تعالى: ﴿**ولئن**

١- بل هو ظاهر كلام سيبويه في الكتاب٤/٢٢٤، وتابعه معظم النحاة ، تنظر المصادر السابقة في تخريج البيت، وقد ذهب أبو حيان إلى ذلك، ينظر: التذييل والتكميل١/١٠٧.

٢- ينظر: اللسان١/٦٨٥ «قلب» ، تقول : قَلَّبْتُه فَتَقَلَّب ، وقَلَبَه فانقَلَب .

٣- زيادة لإقامة النص.

٤- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٥- المحرر٢/١١-١٢ والآيةهي ﴿**ولئن أَتَيْتَ الذين أوتوا الكتابَ بِكُلّ آيةٍ ما تَبِعوا قِبلَتَك**﴾ .

٦- البحر٢/٢٧ ، والتثبيح : الاضطراب وعدم الإبانة ، ينظر: اللسان٢/٢٢٠ «ثبج» .

﴿زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ﴾[١] أي: ما يمسكهما[٢]».

«ت»: يعني من حيث إنَّه على صورة تنازُع القسم والشرط، فلو قدم الشرط لكان هذا جَوابَه،[٣] فالمقدر كالواقع فلا يناقضُه جعلُه للقسم فِعْلاً؛ إذ فرقٌ بين القوة والفعل،[٤] فَصَحَّ كلامه، ولا تناقض إلا مع اتحاد النسبة، والقوة والفعل نِسْبتان.

٣٩- قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ آية/١٤٥.

«ح»[٥]: هو جواب قسم محذوفٍ أَذِنَتْ به اللام، و دَلَّ على جواب الشرط.

ولا يصحُّ جعله جوابا لهما؛ لاختلافهما معنى ولفظاً، أما المعنى فلأنَّ القَسَمَ جيء به للتأكيد، وما للتأكيد لا يناسب العمل، والشرط يقتضي العمل[٦]، وأما اللفظ فلأنَّ جواب الشرط بالفاء، وجواب القسم دونها، فيلزم أن يكون بفاء ودونها وذلك مستحيل.

ووُسِّطَت «إذن» بين معمولي «إنَّ» لتأكيد نسبتهما، و لم تتأخَّر للفواصل، و لم

١- فاطر/٤١.

٢- ينظر: الكتاب ٣/١٠٨، ومعاني القرآن للأخفش١٥١، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٢.

٣- لا يحتاج إلى هذا التأويل، قال الفراء: إنَّ «ما تبعوا» جواب «إنْ»، لأنَّها بمعنى «لو» فلذلك أجيبت بالماضي، ينظر: معاني الفراء١/٨٤، ووافقه الطبري في تفسيره٢/٢٤. ويبقى الاعتراض على كلام ابن عطية ظاهراً؛ لأنَّه عزى هذا لسيبويه.

وأصل المسألة أن النحاة يشترطون لإجابة القسم المتقدِّم على الشرط أن يكون فعل الشرط ماضياً، وأن يكون جوابُ القسم المذكورُ مستقبلاً في المعنى؛ لأنَّه دليل جواب الشرط؛ والشرط يقتضي الاستقبال، لذلك قال سيبويه: «ما تبعوا» هو جواب القسم، والماضي مستقبلُ المعنى.

ويظهر أنَّ الفراء لا يرى إجابته بغير المستقبل لفظاً، فلما رأى «ما تبعوا» ماضيا لفظاً جعله جواب الشرط، ولمّا كانت بدون فاء حَمَل «إنْ» على معنى «لو»، وقد رُدَّ عليه هذا، ينظر: معاني القرآن للزجاج١/٢٢٤، والتبيان٧٥، والفريد١/٣٨٨.

٤- القُوَّة هي القُدرة والإمكان «والفعل هو الهيئة العارضة للمؤثِّر في غيره بسبب التأثير» التعريفات١٦٨.

٥- البحر٢/٣١، والآية هي ﴿ولئن اتَّبعتَ أهواءهم مِنْ بَعْدِ ما جاءكَ من العِلْم إنَّك ...﴾.

٦- ينظر: شرح الكافية الشافية٨٨٨.

تتقدَّم لئلا يتوهم أنَّه لتقرير النسبة التي بين[١] الشرط والجواب، فتوسطت والنيَّة بها التأخير لتقرير النسبة[٢].

وتحرير معنى إذن[٣] صعبٌ، وقد اضطرب الناس في معناها[٤].

و نصَّ سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء[٥].

واختلف فيها والذي يتحصَّل فيها: إما أن يكون الارتباط مفهوما منها لا من غيرها، نحو أن يقول: أزورُك، فتقولَ: إذن أزورَك، فتريد أن تجعل فِعْلَه شرطاً لفعلك، وإنشاءُ السببية في ثاني[٦] حالٍ من ضرورته أن يكون في الجواب مع فعل، وفي زمان مستقبل، وفي هذا الوجه تكون عاملة بشروط مذكورة في النحو[٧].

والوجه الثاني: أن تكون مؤكِّدة لجواب ارتبط بمتقدم، أو مُنَبِّهة على سبب حصَلَ[٨] في الحال، وهي غير عاملة فيهما؛ لأنَّ العامل يعتمد عليه، والمؤكدة غير

١- في غير «ب»: هو.

٢- يريد أنَّ «إذن» كان حقها التقدم على جواب القسم أو التأخر عنه، فلم تتأخر مراعاة للفواصل، ولم تتقدم لئلا يُظن أنها مؤكدة للنسبة التي بين الشرط «إنْ» وجوابه المحذوف. ينظر: الدر المصون٢/١٦٧.

٣- في الأصول «إذ».

٤- ينظر في «إذن»: حروف المعاني للزجاجي ٦، وابن يعيش ٩/١٢، ورصف المباني ١٥١، والجنى الداني٣٦١، وجواهر الأدب٣٩٣، والمغني٣٠.

٥- الكتاب٤/٢٣٤.

٦- أي وإنشاء السببية في الحالة الثانية وهي المذكورة بعد «إذن» من لوازمه أن يكون في الجواب لا في المتقدم، وأن يكون في فعلٍ «حَدَثٍ» مستقبل لأنَّه جواب وجزاء، والأخير لا يكون إلا فعلاً ومستقبلاً بالنسبة للشرط، والله أعلم.

٧- تنصب المضارع بشرط تصديرها، واستقباله فلا يكون للحال، واتصالهما فلا يفصل بينهما بغير القسم و«لا» النافية والظرفِ، ينظر: ابن يعيش ٩/١٣، والمغني٣١، والدر المصون٢/١٦٦.

٨- في غير «ب» «جعل».

عاملة، نحو: إن تأتني إذن آتك[١]، ووالله إذن لأفعلَن، فلو أسقطت «إذن» لفهم[٢] الارتباط، ومن عَدَمِ[٣] الاعتماد عليها صحَّ دخولها على الاسمية، نحو: إذن أنا أكرمُك، وتوسُّطُها، نحو: أنا إذن أكرمُك، وتأخُّرُها.

وهي في الآية مؤكدة للجواب المرتبط بمتقدم، وإنما قرَّرْتُ معناها لأنَّها كثيرة الدور، فتُقَدَّرَ في كل موضعٍ بما يليق به.

٤٠- قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَه﴾ آية/١٤٦ .

ضميره للنبي / ﷺ، قاله مُجاهد[٤] وقَتادة وغيرُهما، ورُوي عن ابن عباس[٥]، ١٠/ب
واختاره الزجَّاج[٦] ورجَّحه التبريزي[٧]، وابتدأ به الزمخشري،[٨] قال: وأضمر، ولم يسبق له ذِكْر؛ لأنّ الكلام يدل عليه ولا يلتبس على السامع، ومثل هذا الإضمار فيه تفخيم وإشعار بأنَّه لشهرته وكونه عَلَما معلومٌ بغير إعلام.

١- في الأصول: «آتيك»، والتصحيح من البحر.

٢- في غير «ب»: لقدِّر.

٣- في غير «ب» : عموم.

٤- هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي ولاء، مقرئ مفسِّر، قرأ على ابن عباس ﷺ، وأخذ عنه ابن كثير وأبو عمرو، ت ١٠٣هـ، ينظر: طبقات ابن سعده/٤٦٦، ومعرفة القراء الكبار١٦٣.
ونسب له هذا القول في تفسير القرطبي ١٦٢/٢، والمحرر١٤/٢، وفي تفسير الطبري٢٧/٢، أن مجاهداً يرى أن النبي ﷺ هو المقصود بـ «الحق» في ﴿لَيَكْتُمون الحَقَّ﴾.

٥- نُسِبَ له في تفسير الطبري/٢٦، والمحرر١٤/٢، أنَّ الضمير يعود على تحويل القِبْلة.

٦- هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سهل الزجاج، أخذ عن المبرد وثعلب، وعنه النحاس والزجاجيُّ، له معاني القرآن وإعرابه، و فعلت وأفعلت، ت٣١١هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين١١٣، وطبقات النحويين واللغويين١٢١.

٧- هو: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني، أخذ عن المعريّ والجرجاني، وعنه الجواليقي، له: تفسير القرآن وإعرابه، وشرح اللمع، ت٥٠٢هـ، ينظر: إشارة التعيين٣٨٢، وطبقات المفسرين٣٧٢/٢.

٨- الكشاف١٠٢/١، وينظر: الفريد٣٨٩/١.

«ح»[١]: ذكر ذلك غير الزمخشري، وليس كما قالوه من أنه إضمار قبل الذِّكر، بل هو من باب الالتفات فقوله ﴿قَدْ نَرَى﴾[٢]، وقوله ﴿فَوَلِّ﴾، و﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾، ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ﴾،[٣] ثم التفت إلى الغيبة، وحكمة الالتفات هنا أنه لما فرغ من الإقبال عليه أقبل على الناس بقوله ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾[٤] واخترناهم لتحمُّل العلم والوحي يعرفون هذا الذي خاطبناه في الآي السابقة وأمرناه ونهيناه، لايشكُّون في معرفته، ولا في صِدْق إخباره بما كلَّفناه به من التكاليف التي منها نسخ بيت المقدس؛ لما في كتابهم من بَعْثه وذِكْرِه والنصِّ عليه، فليس من الإضمار قبل الذِّكْر بل من باب الالتفات.

«ت» هو ظاهر فليس إضماراً دون سبق ذكر؛ لذكره فيما سبق بصفة الخطاب الدالّة عليه، ولعلَّ وجه ما قالوه أنَّه فيما سبق لم يُسَمِّه باسمه المعيَّن له، والخطاب لا يُعَيِّنُه من حيث اللفظُ، وإن كان معلوما من خارج؛ كأسباب النزول وغيرها، فصار فيه إضمار لما لم يسبق له ذكر بالتعيين[٥].

٤١- قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾ آية /١٤٨.

١- البحر ٢/٣٢-٣٣.

٢- من قوله تعالى ﴿قد نرى تقلُّب وجهك في السماء فلنولّينّك قبلة ترضاها فولِّ وجهك﴾ الآية/١٤٤ .

٣- الآية /١٤٥ .

٤- الآية١٤٦ .

٥- اعتذر له الطِّيبي بأنَّه أراد: أنَّه لم يسبق له ذكر في كلام مستقل في شأنه ﷺ لأنَّ الخطاب السابق معه تابع للكلام عن القِبْلة، ينظر: فتوح الغيب.

«ح»[١]: قرأ قوم ومنهم ابن عامر[٢] بإضافة «كلّ» إلى «وِجْهة»، قال محمد بن جرير[٣]: هي خطأ.

ولا ينبغي أن يُقْدَم على الحُكْم بالخطأ، سيما وفيهم ابن عامر من أحد السبعة، ووَجَّهه «ز»[٤] بأنَّه من زيادة اللام لتقدُّم المفعول، كقولك: لِزيدٍ ضَرَبْتُ، ولِزيدٍ أبوه ضاربُه.

«ح»[٥]: هذا فاسد؛ إذ لا يتعدَّى ناصب الضمير إلى ظاهره المجرور باللام، لا يقال: «لِزيدٍ ضربتُه»، ولا«لزيد أنا ضاربه»، وعِلَّته أنَّ الفعل إذا تعدَّى للضمير بنفسه كان قَوِيّاً، واللامُ إنَّما تدخل على المعمول الظاهر المقدَّم تَقْوِيةً لضِعْف العامل[٦]، ولا يصحُّ أنْ يكون قويّاً ضعيفاً في حالة واحدة، وإلا لزم من ذلك أن يكون المتعدِّي لواحد يتعدَّى لاثنين،[٧] ولذلك جعلوا[٨]:

١- البحر ٢/٣٦.

٢- هو: عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبيُّ، مقرئ الشام، قيل إنه أخذ عن عثمان ﷺ وهو من أصحاب السبعة، توفي١١٨هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٧/٤٤٩، ومعرفة القراء الكبار١٨٦.

وهذه ليست قراءته المتواترة فهو موافق للجمهور هنا، ينظر: السبعة ١٧٢، و التيسير ٦٦، وهي قراءة شاذة تنسب لابن عباس، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٧.

٣- تفسير الطبري٢/٢٩.

٤- الكشاف١/١٠٢.

٥- البحر ٢/٣٦-٣٧، وينظر: الدر المصون٢/١٧٤-١٧٥.

٦- نحو قوله تعالى: ﴿وفي نُسخَتِها هدى ورحمةٌ للذين هم لربِّهم يَرْهَبُونَ﴾ الأعراف/١٥٤، وتنظر المسألة في: معاني القرآن للأخفش ٣١١، ومعاني القرآن للفراء١/٤٤٤، والجنى الداني١٠٥، والمغني ٢٨٨.

٧- ينظر: الإفصاح ٣٨٤، والهمع٤/٢٠٥.

٨- هذا صدر بيت تمامة:

والمرء عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ

=

هذا سُراقَةُ للقُرآنِ يَدْرُسُه .....

للمصدر أي: الدَّرس[١]، وليس نظيرَ ما مَثَّل به من قولك: لِزيد ضربتُ؛ لأنَّ الفعل لم يتعدَّ للضمير.

ولا يصحُّ أن تكون الآية وأمثالها من باب الاشتغال؛ لأنَّ المشتَغَلَ عنه لا يُجَرُّ، وإن كان المشتَغَلُ به مجروراً[٢] فتقول: زيداً مررت به، لا بزيد، كقوله ﴿**والظَّالمين أَعَدَّ لَهُم**﴾[٣].

وقال:[٤]

أَتَعْلَبَةَ الفوارِسِ أم رِيَاحاً عَدَلْتَ بهم طُهَيَّةَ والخِشابا

وهو غير منسوب في الكتاب٣/٦٧، والأصول ٢/١٩٣، والحجة٢/٢٤١، والإفصاح٣٨٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٩١، والمقرب١/١١٥، ورصف المباني٣٢٠، والدر المصون٢/١٧٤، والمغني٢٨٨، والهمع٤/٢٠٥، والخزانة ٢/٣، واللسان ١٠/١٥٧ «سرق».

١- فالهاء مفعول مطلق وليست ضميراً عائداً على القرآن؛ لئلا يتعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً، ولئلا يكون المتعدي لواحد متعدياً لاثنين. ينظر: الإفصاح ٣٨٤، والمغني٢٨٨.

٢- وعلى هذا الوجه جاءت قراءة ابن مسعود ﷺ ﴿**وللظالمين أعدَّ لهم عذاباً أليماً**﴾ بلام الجر، ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٠، وإعراب القراءات السبع ٢/٤٢٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٧.

وقد أجاز قوم هذا الأسلوب فيكون متعلَّقُ الجار محذوفاً وما بعده تفسيرٌ له، ينظر: المغني ٥٨٢، والهمع٣/١٥٩، أما المانعون فيجعلون «أعد» المذكور هو العاملَ في «للظالمين» و«لهم» بدلاً منه، مُعَلِّلين ذلك بأنَّ الفعل مع الجار كالشيء الواحد، فيكون في الوجه الأول إضمارُ جزءِ الكلمة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٣، والهمع٣/١٥٩.

٣- الإنسان/٣١ .

٤- هو جرير، والشاهد في ديوانه ٨١٤، والكتاب ١/١٠٢، ٣/١٨٣، والرد على النحاة١٠٥، والأزهية١١٤، وأمالي المرتضى٢/٥٧، والتبصرة والتذكرة ٣٣٥، وأمالي ابن الشجري٢/٧٩، والدر المصون٢/١٧٥، وأوضح المسالك ٢/٥٣٣، وشرح الأشموني٢/١٥١، والخزانة١١/٦٩.

/ وأمّا تمثيله: «لزيد أبوه ضاربه» فغير عربي، ولولا نصُّ النحويين[١] بقصر التقوية ١١/أ باللام للتقديم على المتعدي لواحد لا اثنين فأكثر لأمكن أن يجعل المجرور مفعولاً ثانيا[٢] ﴿لِمُوَلِّيها﴾، والضمير المؤنث لمن يستقبل من أهل القِبلات، وأُنِّثَ على معنى الطوائف[٣]، لكن منعوا التقوية في ثاني المفعولين أو ثالِثهما باللام .

«ت»: هذا وقوف محضٌ مع السَّماع إنْ كان لم يُسْمَع، وإلا فذو الثاني والثالثِ أحوجُ إلى التقوية باللام عند تقدُّم أَحَدِ معموليه أو معمولاته.

وما وَجَّه به «ح» منْعَ وصولِ الفعل للضمير والظاهرِ بنفسه وبحرفٍ من لُزُومِ الضعف والقُوَّة غيرُ صحيح؛ إذ الظاهر بنفسه لو تَأخَّر لوَصَلَ إليه بنفسه، وإذا تقدَّم ضَعُفَ عنه؛ لتقدمه فاحتيج للتقوية، فكذا يقال في ضميرٍ وظاهرِه: إنَّ وُصُولَه بنفسه للضمير لتأخُّره وللظاهر المساوي له لتقدُّمه، وإذا عُقِلَ في لفظٍ واحد فلْيُعْقَلْ في لفظين، ولا تناقض مع الجهتين[٤].

وإنَّما وَجْهُه أنَّ الضمير كِنايةٌ عن الظاهر، فنصبُهما معا على أنَّهما مفعولان لا يصح لاتحادهما مَصْدَقاً، ولا سيَّما المتعدي لواحد كـ«زيداً ضربته»، وعلى أنَّهما شيء واحد لا يُمْكِن إلا على وجه من أَوْجُه الإتباع، ولا يتصوَّرُ بِوَجْه ومن ثَمَّ كان بابُ الاشتغال المحوجَ إلى إضمار عامل آخر، وإلا لم يحتج.

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/١٤٨، والجنى الداني١٠٥، والمغني٢٨٧.

٢- في المخطوطات: «ثاني».

٣- فالضمير «ها» في ﴿مولّيها﴾ هو المفعول الأوّل في المعنى وهو يعود على الطوائف والجماعات التي تستقبل القبلة ولذلك أُنِّثَ.

٤- لا يخفى أن اجتماع القوة والضعف إنما يمتنع في وَقْتٍ واحد، وهو مقصود أبي حيان، فالجهة واحدة كما وَضَّح سابقاً، وهي العامل «مولّيها» فهو ضعيف ولو تأخّر عنه المعمول.

وعلى ما قال «ح» يلزم ولو لم يكن اللام في السابق؛ لنَصْبِهما بالفعل،[١] وليس كذلك.

ووقع لأبي حيَّان في شرح التسهيل[٢] في استشهاد ابنِ مالك بقوله:[٣]

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ....

أنَّ المجرور متعلق بـ «هرقته»، وقد أبطلناه فيما عَلَّقناه على الدَّماميني[٤] بِعَيْن ما صَرَّح به هنا، بأنَّ الفعل المتعدي لضميرٍ لا يَصِلُ لظاهره بحرف الجر.

«ح»[٥]: ووجَّهه «ع»[٦] بأنَّ المجرور متعلق بقوله ﴿فاسْتَبِقُوا الخَيْراتِ﴾ وقدَّمه اهتماما كما يقدَّم المفعول، والمعنى: استبقوا الخيرات لكل وجهة وَلَاكُمُوهَا، ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، إنَّما عليكم الطاعةُ في الجميع.

«ح»: هو توجيه لا بأس به.

«ت»: فليست اللام للتقوية في ثاني المفعولين بل للتعدية؛ لأنَّ الاسْتِباق يتعدَّى

١- كتبت في المخطوطات «الفعل»، ويريد أنَّ «زيداً ضربته» بدون لام يلزم فيه أيضا اجتماع الضعف والقوة لأنَّ الفعل ناصب لهما، وهذا من المؤلف خطأ بيِّن لأنه - أي المؤلف - لا يرى أنَّ الناصب في باب الاشتغال هو الفعل الظاهر فقط، وإنما يجوز هذا الرد على قول الفراء، ينظر: الهمع٣/١٥٨.

٢- ينظر: التذييل والتكميل١/١١٣.

٣- هذا جزء بيت، للأعشى، وتمامه :

..... ذلك اليوْمَ وأسْرَى من مَعْشرٍ أقْتالِ

وهو في ديوانه ١٦٩، وجمهرة أشعار العرب٣٣٨، والإيضاح٢٥٢، وابن يعيش٨/٢٨، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٢، ٣/١٧٦، والارتشاف٣/٩، وتعليق الفرائد١/١١٩، والمغني٧٦٤، والهمع١/٢٥، وخزانة الأدب٩/٥٧٠.

والرَّفْدُ - بفتح الراء - القَدَح العظيم، والأقتال: جمع قِتْل، وهو العدوّ.

٤- هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، من تصانيفه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وتحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، ت٨٣٧هـ، ينظر: بغية الوعاة١/٦٦.

٥- البحر ٢/٣٧، وينظر: الدر المصون٢/١٧٥.

٦- المحرر٢/١٥-١٦.

للثاني بحرف الجر،[١] فتأمَّله.

٤٢- قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنا فِيكُمْ﴾ الآية/١٥١.

الذي قاله مجاهد[٢] وعطاء[٣] والكَلْبي[٤] ومُقاتِل،[٥] واختار الأخفش[٦] والزَّجَّاج[٧] وابنُ كَيْسان[٨] والأصَمُّ[٩] قَطْعُ الكاف مما قبلها وتعليقُها بما بعدها.

«ز»[١٠]: تقديره: كما ذَكَرْناكُم بإرسال الرسل فاذكروني بالطاعة أذكرْكم بالثواب، انتهى.

«ح»[١١]: فيكون على تقدير / مصدر ومضافٍ، أي: اذْكُروني ذِكْرا مِثلَ ذِكْرنا لكم بالإرسال، ثم صار: مثل ذكر إرسالنا، ثم: مثل إرسالنا، إقامةً للمضاف إليه ١١/ب

١- ينظر: لسان العرب ١٥١/١٠ «سبق».

٢- ينظر: تفسير الطبري ٣٦/٢.

٣- هو: أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم المكيُّ، أخذ عن أبي هريرة ﷺ، ت١١٥هـ، ينظر: طبقات ابن سعد ٣٨٦/٢، وغاية النهاية ٥١٣/١.

٤- هو: أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي، مفسِّرٌ روى عن الشعبي، وله تفسير مشهور، ت١٤٦هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٣٠٩/٤، وطبقات المفسرين ١٤٤/٢.

٥- هو: أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي، روى عن مجاهد وعطاء، من تصانيفه: نظائر القرآن والتفسير الكبير، ت١٥٠هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٢٥٥/٥، وطبقات المفسرين ٣٣٠/٢.

٦- معاني القرآن ١٥٣.

٧- معاني القرآن ٢٢٧/١.

٨- هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن المبرد وثعلب فهو ممن خلط المذهبين، من تصانيفه معاني القرآن، وغريب الحديث، ت٢٩٩هـ وقيل ٣٢٠هـ، ينظر: طبقات النحويين ١٥٣، وبغية الوعاة ١٨/١.

٩- هو: أبو العباس محمَّد بنِ يعقوب بنِ يوسف النيسابوري الأصمّ المُحدث، ت٣٤٦ هـ، ينظر: سير الأعلام النبلاء ٤٥٣/١٥.

١٠- الكشاف ١٠٣/١، وأجاز أن تكون الكاف متعلقة بما قبلها، أي: ولأتِمَّ نعمتي عليكم في الآخرة بالثواب كما أتممتُها عليكم في الدنيا بإرسال الرُسُل.

١١- البحر ٤٥/٢.

مقام المضاف، والمعنى: كنتم على حالة لا تقرؤون كتابا ولا تعرفون رسولا، ومحمد ﷺ منكم أتاكم بأعجَبِ الآيات الدالَّةِ على صِدْقِه، وكما أَوْلَيْتُكُم هذه النعمةَ وجعلتها لكم دليلاً فاذكروني بالشكر أَذْكُرْكُم برحمتي، ويُؤَكِّده ﴿**لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ على المؤمنين إِذْ بَعَثَ فيهم رَسولاً مِنْ أنفُسِهم**﴾[1].

ويحتمل وهو الأظهر على تعليقها بما بعدها أن الكاف للتعليل، والتعليلُ معنىً منقولٌ فيها،[2] و «ما» مصدرية.

وردَّ أبو محمد مَكِّيُّ بن أبي طالب[3] قولَ من علَّقها بما بعدها بأن الأمر ذا الجوابِ لا يتعلَّق به ما قبله لاشتغاله بالجواب، فلو قلت: كما أحسنت إليك فأكرمني أُكرِمْك، لم تتعلق الكاف بـ «أكرمني» لأنَّ له جواباً، بل بغيره يُذكَر في اللفظ أو يضمر، ولا يتعلق به[4] إلا على تشبيهِ جواب الشرط بجوابين،[5] نحو: إن أتاك فلان فأْتِه تُرْضِه، فيكون «كما» و «اذكروني» جوابين للأمر، والمنعُ أصحُّ وأشهر.

فإن لم يكن للأمر جوابٌ صحَّ تعلقها به، نحو: كما أحسنتَ إليَّ فأكرِمْني، إذ لا جواب له، انتهى كلامه.

ورجَّح تعلُّقَها في الآية بما قبلها وهو ﴿**لأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيكم**﴾؛ لأنَّ سياق اللفظ يدلُّ على أن المعنى: ولأتم نعمتي ببيان مِلَّة أبيكم إبراهيم؛ كما أجَبْنا دعْوته فيكم فأرسلنا فيكم رسولاً منكم.

١- آل عمران/١٦٤، وفي الأصل «رسولا منهم».

٢- ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٣، والجنى الداني٨٤، والارتشاف٢/٤٣٨.

٣- هو: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد القَيْسي، المقرئ النحويّ، أخذ عن الأدفوي، وأبي الطيب بن غلبون، له مشكل إعراب القرآن، والإبانة عن معاني القراءات، ت ٤٣٧هـ. ينظر: نزهة الألباء٣٤٧، ومعرفة القراء الكبار٧٥١، والذي في مشكل إعراب القرآن ص ١٤٤: «وفيه بُعدٌ لتقدُّمه».

٤- أي: بالأمر المتأخر ذي الجواب.

٥- عبارة البحر «إلا على التشبيه بالشرط الذي يجاب بجوابين» وهي أوضح معنى.

وما ذهب إليه مكي من إبطال تعلُّقه بما بعده واحتجاجه وتشبيهه له بجوابين للشرط ليس بشيء؛ لأنَّه على التشبيه هو نعت لمصدر محذوف، والمصدر يجوز تقديمه على عامِلِه نحو قولك: أكرمْني إكراماً مثلَ إكرامي السابقِ لك أُكرمْك.

وإن كانت الكاف تعليلاً فهو كقولك: أكرمْني لإكرامي لك أكرمْك، لا نعلَمُ خلافا في جواز تقديم هذا المصدر أو هذه العِلَّة على عامِلِها.

وتَسْميتُه جوابا ثانياً وتشبيهه بجوابي شرطٍ ليس بصحيح؛ لأنَّ «كما» ليست بجواب؛ لأنَّ المصدر والتعليلَ لا يشبه الجواب، أمَّا المصدر التشبيهي فليس مرتَّبا على مطلق الفعل، بل لا يقع الفعل إلا بذلك الوصف [فلا يشبه الجواب؛ لأنَّه مرتَّب على وقوع الفعل]،[1] والتعليل أيضاً ليس مُرتَّباً على الفعل بل الفعل مرتَّب على العِلَّة، فلا يُشبه الجواب المرتَّب على الفعل.

وإنَّما يُخْدَشُ فيه عندي من جهة أن الفاء مانعةٌ من عمل ما بعدها فيما قبلها، ودعوى زيادتها بعيد[2]، فبهذا يظهر تعلُّقُ «كما» بما قبلها[3].

٤٣- قوله تعالى: ﴿**واشكُرُوا لي**﴾آية/١٥٢.

«ح»:[4] قدَّروا لـ «شكَرتُ لزيد» / مفعولا محذوفاً «صُنْعَه»، فجعلوه ذا اثنين، ١٢/أ أحدهما بحرف الجر[5].

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٢- إنَّما يمنع عمل «فاذكروني» في «كما أرسلنا» المتقدِّم وجود الفاء؛ لأنَّ ما بعدها لا يعمل فيما قبلها، والقول بزيادتها غير وجيهٍ، وقد أجاز العكبري هذا العمل في التبيان٧٦، وكذلك المنتجب الهمذاني غير أنَّه جعل الفاء زائدة، ينظر: الفريد١/٣٩٣.

٣- في غير «ب»: «بعدها» وهو سهو.

٤- البحر٢/٥.

٥- ينظر: نتائج الفكر ٣٥٢.

ولذا قَدَّر «ز» هنا[١]: فاشكروا لي ما أنعمت به عليكم، وفَسَّره «ع»[٢] بقوله: واشكروا لي واشكروني بمعنىً، و «لي» أفصح وأشهرُ مع الشُّكر، ومعناه: نِعَمي وأياديَّ، وكذلك إذا قلت: «شكرتك» والمعنى: شكرت لك صنيعك وذَكَرْتُه، فحُذِف المضاف؛ إذ معنى الشكر ذِكْرُ اليد وذكْر مُسْديها معاً، فما حُذِف من ذلك فهو اختصار لدلالة ما بَقِي على ما حُذِف، انتهى.

ويحتاج تَعَدِّيه لواحد بنفسه ولآخر بحرف الجر إلى سماع من العرب[٣].

«ت»: لم ينبِّه «ح» على كلام «ع» بموافقة «ز» أو مخالفته، ولا على معناه على خلاف المألوف من عادته، وظاهر سَبْكه في تقديره أوَّلاً «اشكروني» وآخرا باللام، وقال: هي أشهَرُ، وقال معناه: نعمتي وأياديَّ، أنَّه عليهما،[٤] مع أنَّ الظاهر أنَّه مع اللام إذ عليه يطلب الفعل مفعولا آخر، أمَّا على «اشكُروني» فلا يطلب غيره، فإن ذُكِر معه كان بدل اشتمال؛[٥] إذ لا معنى لكونه مفعولا ثانيا، بل بَيانٌ لجهة الشكر، نحو: نَفَعَني زيدٌ عِلْمُه.

وظاهر كلام «ع» الاحتياج إليه؛ حيث قال: لابدَّ من ذكرهما[٦]، ولكن يَدْفَعُه قوله: شكرت لك صنيعَك وذكرتُه، فَحَذْفُ المضاف يفيد أنَّ «شكرتك» أصلُه «شكرت صنيعك» فحذف «صنيع» واتصل الضمير بالفعل، ويُفيد أنَّه يقال: شكرتك

١- الكشاف ١/١٠٣.

٢- المحرر ٢/٢٠.

٣-يُرَجِّحُ أبوحيان أن هذا النوع من الأفعال مما يتعدَّى بنفسه مرة وبالحرف أخرى، فهو قسم بين اللازم والمتعدِّي، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٣٦، والارتشاف ٣/٤٩، والمساعد ١/٤٢٧.

٤- أي: ظاهر الكلام أن تقدير المفعول المحذوف يكون في الحالتين «اشكروني و اشكروا لي».

٥- أو ينصب على نزع الخافض، ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/١٣٠.

٦- لم يقل ابن عطية «لابدّ من ذكرهما» إلا أن يكون قد فهم هذا من قوله «إذ معنى الشكر ذِكرُ اليد وذكر مسديها معا».

و[١] لك، لكن اتصال الكاف ليس أصلياً بل على حذف مضاف، وهو صحيح، فيتعدَّى للكاف بنفسه على حذف مضاف، وإلى الكاف أيضاً بحرف الجر على حَذْف المفعول، فمَعَ اتِّصال الكاف فيه حذفُ مضافٍ لا مفعولٍ، وعلى فَصْله باللام عكسُه، وهذا المُقْتَضى كُلُّه صحيح، فتأمَّله.

٤٤- قوله تعالى: ﴿**والملائكةِ والناسِ أَجْمَعِينَ**﴾ آية/١٦١.

«ح»[٢]: وَجَّهَ كلٌّ من وقفتُ على كلامه من مفسِّرٍ ومُعرِبٍ الرفع على مَحَلِّ الجلالة؛ لأنَّه رَفْعٌ بالمصدر المقدَّر بـ «أن لَعَن» أو «يَلْعَنُ»[٣] وهذا ليس بجائز؛ لأنَّ شرطَ العطف على المحل المحرزُ للمحل بلا تَغَيُّرٍ[٤] على تسليم انحلال «اللعنة» كسائر المصادر، وهو غير مُسَلَّم؛ لعَدَم إرادة العِلاج[٥]، بل المراد اللعنةُ المستمِرَّةُ من اللّه عليه، فأضيف للتخصيص لا على سبيل الحدوث، ونظيرُه ﴿**ألا لعنةُ اللّهِ على الظّالمينَ**﴾،[٦]

١- الواو زيادة من «ب».

٢- البحر٢/٧٢، وتمام الآية ﴿أولئك عليهم لعنة اللّه والملائكة﴾، ورفع «الملائكة والناس» قراءة شاذة للحسن البصري، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٨، والمحتسب١/١١٦.

٣- ينظر: معاني القرآن للفراء١/٩٦، ومعاني القرآن للزجاج ١/٢٣٦، وإعراب القرآن للنحاس ١/٢٧٥، والكشاف١/١٠٥، ومشكل إعراب القرآن١١٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٢، والبيان١/١٣١، والتبيان٧٨، وإعراب القراءات الشواذ١/٢٢١.

٤- في المخطوطات: «المجرور للمحل بلا بغير»، والتصويب من البحر.

والمحرز للمحلِّ أي الطالب للرفع ونحوِه، وطالب الرفع وجود التنوين في المصدر أو «أل» أو الإضافة إلى معموله، والمصدر في هذه الآية «لعنة اللّه» ليس فيه ذلك، ينظر المغني٦١٧-٦١٨.

و «عدم التغيُّر» نحو ليس زيد بقائم ولا قاعداً، فـ «ليس» يمكن نصبها لـ «قاعداً» بخلاف «لعنةُ اللّه» إذ لا يمكن رفع «الملائكة» به إلا مع ما سبق ، فيكون قد تغيرت صورته السابقة، وسيفصَّلُ الكلام فيها في الفقرة ٣٥٩.

٥- أي: شرط عمل المصدر تأويله بـ «أن» والفعل، وشرط التأويل - وهو «الانحلال» - قصْدُ الحدوث - وهو «العلاج» - واللّعنة هنا دائمة مستمرة.

٦- هود/١٨ .

ليس المعنى: ألا أن يَلْعَن اللَّه على الظالمين، ومثلُه «لـه ذكـاءٌ ذكـاءُ الحكمـاء»، فليـس على الانحلال، بل هو من باب «له وَجْهٌ وَجْهُ القمر، وشجاعةٌ شجاعةُ الأسد»[١].

ولئن[٢] قلنا بتسليم الانحـلال لا مُحْـرِزَ للمحـل؛ لأنَّ الرفـع إنَّمـا يكـون لـو نُـوِّنَ، وظهور الرفع بعد غير المنوَّن لا يجوز، فلا رفع إلا مع تنوين فقد تَغَيَّر المصـدر بتنوينـه، ولذا جعل سيبويه[٣] المنصوبَ بعد ما خُفِض باسمِ الفاعل بفعلٍ محذوفٍ في نحـو: هـذا ضاربُ زيدٍ غدا و عمرا، و لم يُجْرِه على المحلِّ / لعدم المحرِز دون تغيير[٤] إذ لا ينصب إلا مع تنوين اسم الفاعل فقد تغيَّر اللفظ. ١٢/ب

سَلَّمنا صِحَّة المحل، لكن لا نسلم رفع الفاعل بعد المصدر المنوَّن؛ إذ لا يجـيء فـاعلٌ بعدَه مُنوَّناً كما هو مذهـب الفـراء وهـو الصحيـح[٥]، و إن أجـازه البصريـون؛ إذ لا حُجَّة لهم إلا القياس على «أن» والفعل.

و حيث لم يصح ما وَجَّهُوا به هذه القراءة، فتخريج القراءة على إضمار «ويلعنهـم

١- لأنَّ المصادر هنا لاتدلُّ على الحدوث فهي خصال في صاحبها، ينظر: الكتاب ٣٦١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٩٠/٢.

٢- في المخطوطات، «إنَّما» والتصويب من البحر.

٣- الكتاب ١١٠/١-١٦٩، والتقدير عنده «ويضرب عمراً، أو وضاربٌ عمراً».

٤- في الأصل و «ج»: «ليس» ، وفي «د»: «نفس».

٥- قوله «منوّنا» -حال من الضمير في «بعدَه» العائد على المصدر.

والذي في معاني الفراء مخالف لما نسبه له أبو حيان هنـا فهـو يجيز بجـيء الفـاعل المرفـوع بعـد المصـدر المنون، فعند قوله تعالى ﴿بِزِينَةٍ الكواكبِ﴾ الصافات/٦، أجـاز رفـع «الكواكـب» فـاعلا لـ «زينـةٍ»، ينظر: معاني الفراء ٣٨٢/٢.

الملائكة أجمعون»[١] كما خَرَّج سيبويه «هذا ضاربُ زيدٍ و عمرا».

أو على «لَعْنَة»، أي: «الملائكةُ» عَطْفٌ على «لعنةُ اللَّه»، وهو على حذْف مضاف، أي: ولعنة الملائكة، فحذف المضاف وخَلَفه المضاف إليه، فأُعرب إعرابه، نحو ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[٢].

أو أنَّه مبتدأ حُذِف خبره، أي: والملائكة والناس أجمعون يلعنونهم[٣]، انتهى كلامه.

«ت»: اشتراط ظهوره في الفصيح دون تَغْيير غير مُعْتَبَر عندهم، بل اشتراط ظهوره ولو مع تغيير، فيعطف على محلِّ مجرور المصدر و الوصف لإمكان ظهور المحل،[٤] ولا يُعطف على المجرور نصبا بعد قاصرٍ، نحو: مررت بزيدٍ و عَمْرًا؛ لأنَّ ظهور نصب «زيد» ليس فصيحا لتوقُّفِ حذفِ حرفِ[٥] الجر على الفعل، وما كان كذلك فَغَيْر مَقِيس[٦]، بخلاف المصدر لصِحَّة التنوين وظهور رَفْع الفاعل أو نَصْب المفعول في المصدر ونصب المفعول في اسم الفاعل.

ومنْع الفراء[٧] غير معتبر؛ إذ لا يعادل مذهب جميع البصريين، أو يعادل لكن لا يوجب رفع قولهم ولا رفع البناء عليه، ولا إنكارَ على مَن وافق مُطْلَق قولٍ، فكيف

١- وبه قال ابن جني، ينظر: المحتسب١/١١٦.

٢- يوسف/٨٢ .

٣- تنظر هذه التخريجات في: الدر المصون٢/١٩٥-١٩٦، واللباب ٣/١١٢، وحاشية الشهاب٢/٢٦١، وروح المعاني١/٤٢٧.

٤- ينظر: المراجع السابقة في أوَّل الفقرة، والدر المصون٢/١٩٦، وحاشية الشُّمُني ٢/١٧٢، وحاشية الدسوقي١/١٢.

٥- «حرف» زيادة من «ب».

٦- ينظر: الكتاب ١/٩٤، والنكت١/٢٢٦-٢٢٧، وابن يعيش ٨/٥١، وأجازه الأخفش والفراء، ينظر: معاني القرآن للأخفش٧٩، ١٤٩، ٢٢١، ومعاني القرآن للفراء ١/١٩٦، ١٩٨، ٢٢٨، ٢/٢٢، ٤٢.

٧- «الفراء» زيادة من «ب».

بقول الجماعة[١]؟!، وغايته أن يُجوِّز ما قال من الأوجه الثلاثة، كما يجوز ما قالوه، وكاد المتأخِّرون يُجمِعون على إتْباع محلِّ معمول المصدر والوصف.

نعم لفظ «لعنة» في الآية يبعُد فيها قصد الانحلال،[٢] فهي كالذِّكْر ونحوه، وجعْلها عاملة فيه تكلُّف.

وعجيبٌ من «ح» على أمثال هذه الاعتراضات التي لا تُبْنَى[٣] إلا على تَزْييف قول الجمهور أو مطلق قول، ولا يُنْكَر من وافق قولاً فكيف به للجماعة؟ وغايته أنَّ اجتهادَه ضَعَّف هذا القول الموجود وذلك لايوجب رَفْعَه.

ورحم اللَّه العلامة بَهْرام[٤] أوغيرَه[٥] في مخاطبته ابنَ عَرَفة[٦] في إنكاره على الدَّكَّالي[٧] ترْكَ الصلاة في الجماعة، بقوله:[٨]

١- في غير «ب»: فكيف تكون موافقة الجماعة.

٢- ذهب ابن مالك إلى أنَّ كلام سيبويه يحتمل عدم اشتراط الانحلال لإعمال المصدر، ينظر: شرح التسهيل٣/١١١-١١٢.

٣- في «ب» :تتمشَّى له.

٤- هو: أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز السلمي، إمام المالكية بمصر في زمانه، أخذ عن الرهُونيّ وخليل، له: شرح خليل، والشامل، ت ٨٠٥هـ. ينظر: ذيل الدرر الكامنة ٨٠.

٥- في الأصل: «وغيره».

٦- هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغميُّ، إمام تونس في زمانه، أخذ عن الوادي آشي والهوَّاري، له: الحدود، والتقييد الكبير، ت ٨٠٣هـ، ينظر: الديباج المذهب ٤١٩، والضوء اللامع٩/٢٤٠.

٧- هو محمد بن عبد الواحد الدكَّالي، من أهل المغرب، ورد تونس حدود٧٧٠هـ، وكان لا يصلِّي خلف من يأخذ أجراً، فلمَّا ضويق خرج إلى مصر، ينظر: طراز المجالس١٧٢.

٨- هو أبو الحسن عليُّ السلميّ التونسي، كما ذكر الخفاجي في طراز المجالس، وقيل إنَّها واردة من مصر. وأولها :

ما كان من شِيَم الأبرار أن يَسِمُوا × بالفِسْقِ شيخا على الخيرات قد جُبِلا

ينظر: طراز المجالس ١٧٣، وتفسير التحرير والتنوير ١/٤٦٨-٤٦٩.

هـذا وإنَّ الـذي أَبْداهُ مُتَّضِحٌ أَخْذُ الأئـمَّـة أجـراً مَـنْـعُـه نُـقِـلا
وهَبْكَ أنَّك راءٍ حِـلَّـه نَـظـرا فمـا اجتهادُك أوْلى بالصَّواب وَلا

أي: ولا بالخطأ.

٤٥- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ من السَّمَاء مِن ماءٍ فَأَحْيا بِه الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾ آية/١٦٤ .

«ح»[١]: إنْ عُطِف «بَثَّ» على الصِّلَتين خَلَتْ من رابطِ الموصولِ؛ لأنَّ ضمير «فيها» للأرض، وتقديره بقولك «به» لا يَصِحُّ؛ لفُقدان شروطه من جَرِّه بجار الموصول أو موصوفه أو مضاف إليه، واتِّحادِ المتعلَّق لفظا ومعنى في الحرف والمتعلَّق، مع تعيينِ[٢] الضمير للربط، وعدمِ رفعه،/ وعدم حصره[٣]، والموصول هنا لم يُجَرَّ، ولا ما ١٣/أ يقوم[٤] مقامه.

واستظهار «ز»[٥] لعطفه على «أنزل» لا «أحيا» ـ فاتّصل به وصارا جميعاً كالشيء الواحد، وكأنّه: وما أنزل اللّه من السماء من ماء وبثَّ فيها من كل دابة، [ويجوز عطفه على «أحيا» على معنى : فأحيا بالمطر الأرض وبث فيها من كل دابة]؛[٦] لأنّهم يَنْمُون بالخِصْب ويعيشون بالحيا، ـ لا طائل تحته؛ إذ لابدَّ في المعطوف على الصلة من ضمير، سواء عطف على «أنزلَ» أو «أحيا»؛ لأنَّ كلتا الجملتين في صلة الموصول.

١- البحر٢/٧٩ .

٢- في غير «ب» :«نفس»، والتعيُّن أي: عدم وجود ضمير آخر في الجملة صالح للربط، نحو: سلّمت على الذي سلمت عليه في بيته، ينظر: شرح الرضي على الكافية٣/٢٥، والارتشاف١/٥٣٥، والمساعد١/٢٣٢.

٣- ينظر: شرح الكافية الشافية ٢٩٢، والمساعد١/١٥١، والدر الموصون ٢/٢٠٣، والهمع ١/٣١٠، وتنظر مناقشة الشروط الثلاثة الأخيرة في: تعليق الفرائد٢/٢٢٦-٢٢٧.

٤- في الأصل «تقدم مقامه» والمراد بـ «ما يقوم مقامه» موصوفه أو المضاف إليه.

٥- الكشاف١/١٠٥ .

٦- مابين معكوفين ساقط من الأصل.

«ت»: مراد الزمخشري أنَّه بعطفه على الأوَّل وصيرورته معه كالشيء الواحد يكفي الربط الكائن[١] في «أحيا» لعطفه بالفاء؛ للاستغناء بها عن الرابط في جملتها أو غيرها والكفاية بضمير واحد؛ ولما فيها من الربط والسببية تُصيِّر الجملتين جملة واحدة فَيُكتفى برابط، قال ابنُ مالك[٢]:

واخصص بفاءٍ عَطْفَ ما ليس صِلَة على الذي استقرَّ أنَّه الصِّلَة

وهي مسألة مسلَّمة ذكرها ابنُ أبي الرَّبيع[٣] وغيرُه.

وإذا صار «وبَثَّ» في جملة «أنزل» اكتفى بضمير؛ لأن رابط «أنزل» منصوب محذوف تقديره: أنزله، [فكأنَّه لجعله من الأول يفرض الصلة خالية من الضمير فَيكفِيها ضميرُ العطوف بالفاء فكيف وفي بعضها ضميرٌ؟،][٤] لكنَّ تقدير المتأخِّر متقدِّما ليُعْطف عليه بفاءٍ يُكْتفى بسببها بضميرٍ واحدٍ يتوقَّف على نَقْل وسماعٍ من العرب[٥]، ولعلَّ هذا هو الحامل للشيخ «ح» على مَنْعه وأنَّه لا يغني؛ لأنَّ الفاء ليست داخلة على الخالي من الضمير، ويمكن أن يكون الزمخشري لاحَظَ العطف من حيث المعنى ليكون الإحياء بعد بثِّ الدوابِّ، بدليل قوله: لأنَّهم يَنْمُون بالخصب ويعيشون بالحيا.

١- «الكائن» ساقط من الأصل.

٢- في أول باب عطف النسق من ألفيته.

وينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٥٤، والارتشاف٢/٦٣٦.

٣- هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الأموي، المعروف بابن أبي الربيع الإشبيلي، أخذ عن ابن بَقِي والدَّبَّاج، وعنه أبو حيان، من مصنفاته: البسيط في شرح الجمل، وشرح الإيضاح، ت٦٨٨هـ، ينظر: غاية النهاية١/٤٨٤، وبغية الوعاة ٢/١٢٥، وينظر قوله في الملخّص ١٦٧.

٤- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٥- لم أجد من فهمه من كلام الزمخشري، ينظر: الفريد١/٤٠٠، وفتوح الغيب، والدر المصون٢/٢٠٣.

«ح»[١]: بعد ردِّه كلام «ز»: إنَّ الذي تتخرَّج عليه الآية أنَّه على حذف موصول[٢] لفهم المعنى، التقدير: وما بثَّ فيها من كل دابة، فيكون ذلك أعظمَ في الآيات؛ لأنَّ مابث اللّه تعالى في الأرض فيه آيات عظيمة، أشكالاً وصفاتٍ وأحوالا وانتقالا ومضار ومنافع وعجائب، وما أَوْدع في كلِّ شَكْلٍ من الأسرار العجيبة ولطائفِ الصنعة الغريبة، من الفيل إلى الذَرّة، وما في البحر من عجائب المخلوقات المباينة لأشكال البَرِّ، فمِثْل هذا ينبغي إفرادُه بالذِّكر، لا أنَّه يُنْسق في حَيِّز شيء آخر.

وحذف الموصول الاسمي غير «ال» عند من يرى اسميتها جائز؛ لفهم المعنى، سائغ في كلام العرب، وإن كان البصريون لا يقيسونه فقد قاسه غيرُهم[٣]، نحو قوله[٤]:

ما الذي دَأْبُه احتياطٌ وحَزْمٌ وهَواهُ أَطَاعَ مُسْتَوِيانِ

ومنه قوله تعالى: ﴿**آمنَّا بالذي أُنْزِلَ إلينا وأُنْزِل إِلَيْكُم**﴾،[٥] أي: والذي أنزل إليكم، ليطابق قولَه تعالى: ﴿**والكتابِ الذي نَزَّلَ على رَسُولِه والكتابِ الذي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ**﴾،[٦].

وقد يتَمَشَّى التقدير الأوَّل[٧] على حذف الضمير وإن لم يحصُل شرطه؛ لفَهْمِ

١- البحر٢/٨٠.

٢- في غير «ب»:«موصوف»، والمثبت موافق لما في البحر.

٣- تنظر المسألة في: معاني الفراء١/٢٧١، ٢/٢٦٤، ومجالس ثعلب٣٩٧، وشرح الكافية الشافية١/٣١٣، وشواهد التوضيح والتصحيح٧٦، وشرح الرضي على الكافية١/٧٠، والمساعد١/١٧٨، والمغني٨١٥، والخزانة٥/٦٣، ٤٨٧، ٦/١٦١.

٤- هو لبعض الطائيين في شرح التسهيل لابن مالك١/٢٣٥، وشواهد التوضيح والتصحيح ٧٧، والمغني٨١٦ ، والدر المصون٢/٢٠٣، وتعليق الفرائد٢/٢٩٨.

٥- العنكبوت /٤٦.

٦- النساء /١٣٦. وفي المخطوطات: «الذي أنزل على رسوله» .

٧- أي: القول بأن جملة «بث» معطوفة على صلة الموصول مستقيم على تقدير حذف العائد المجرور.

المعنى[١]، كما / جاء في أشعارِهم[٢]: ١٣/ب

..... وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلْقَمُ

أي: صَبَّه اللَّهُ عليه، فعلى هذا القول يكون «مِنْ كلِّ دابَّة» في موضع المفعول و«من» تَبعيضيَّة.

وعلى مذهب الأخفش هو نفس المفعول[٣].

وعلى حذف الموصول يكون مفعول «بَثَّ» محذوفاً، أي: وبثَّه،[٤] و«من» حاليَّة، أي: كائنا من كلِّ دابة؛ فهي تبعيضية أو لبيان الجنس عند من يراه[٥].

«ت»: تُعْلَمُ قاعدة المعطوفِ على الصلة، والمقدَّرِ له موصولٌ باتحاد المصدق واختلافه، فإذا قلت: جاء الذي قام وقعد، فإن كانا لشخص واحد فهو موصول واحد والعطف على الصلة، وإن كانا لشخصين فهو من حذف الموصول لاختلاف الماصَدَق، فتأمله، وعليه اختلفوا في قوله تعالى: ﴿**والذي جاء بالصِّدْقِ وصَدَّقَ**﴾،[٦]

١- هو قول الفراء في المعاني٢/٩٣، ٣٩٠، وممن وافقه الهمذاني في الفريد٣/٢١١، ٤/١٣٩، ٢٤٠، وابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٠٦، والرضي في شرح الكافية ٣/٢٥، والشهاب الخفاجي في حاشيته٢/١٥٠٦.

٢- هذا عجز بيت، صدره:

وإنّ لساني شُهْدةٌ يُشتفَى بها .....

وهو بلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح٣٩٧، وابن يعيش٣/٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك١/١٤٤، والارتشاف٣/٢٧٣، والجنى الداني٤٧٤، والمغني٥٦٧، وتخليص الشواهد١٦٥، والدر المصون١/٢٤١، والهمع١/٢١٠، والخزانة٥/٢٦٦.

٣- أي على مذهبه في إجازة زيادة «من» في الموجب، ولم ينصَّ الأخفش هنا على زيادتها، ينظر في زيادتها: معاني القرآن له ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣.

٤- ينظر: التبيان٧٩.

٥- ينظر في «من»: الأزهية٢٢٥، ورصف المباني٣٨٨، والجنى الداني٣٠٩.

٦- الزمر/٣٣ .

هل هو من حذف الموصول أم من العطف على الصلة؟، على الخلاف في أنَّ الثاني أبو بكر ﷺ أو هو النبي ﷺ[١].

«ح»[٢]: و«الريح» جسم لطيفٌ شفَّاف غيرُ مَرْئيٍّ.

٤٦- قوله تعالى: ﴿كَحُبِّ اللهِ﴾ آية/١٦٥.

«ز»[٣]: أي: كتعظيم اللّه والخضوع له، أي: كما يُحَبُّ اللّهُ، على أنَّه مصدر من المبنيِّ للمفعول، وإنَّما اسْتُغْنِيَ عن ذِكْر مَن يُحِبُّه لأنه غير ملتبس.

«ح»[٤]: اختاره وفيه خلاف، أي: في اعتقاد كون المصدر من المبني للمفعول، نحو: عجبتُ من ضَرْبٍ زيدٌ، برفع «زيد» على النيابة ثم يضاف إليه.

ثالثها: إن كان من لازم البناء للمفعول نحو: عجبت من جنون[٥] بالعِلْمِ زيدٌ، لأنَّه من حيث ملازمة البناء للنائب جائز وإلا لم يجز.

وأَصَحُّها المنع مطلقاً[٦].

«ت»: انظر المنع مطلقاً كيف يصنع قائلُه في لازم البناء للنائب، ولعلَّ المنع من ظهور الرفع لا من الإضافة، وسياق كلام «ح» في «حُبِّ اللهِ» المضاف، وعليه يُشْكِل عمومُ المنع في مُلازمِ النيابةِ؛ إذ ليس له إلا هذا الوجه، وإن كان في أمثاله من لوازم البناء للنائب هو فاعلٌ معنى، لأنَّ معنى عُنِي وجُنَّ: اْعتَنى وتَجَنَّنَ، وليس له غيره

١- ينظر: تفسير الطبري٣/٢٤، وتفسير القرطبي٢٥٦/١٥.

٢- البحر ٨١/٢.

٣- الكشاف١٠٦/١ .

٤- البحر٨٦/٢ .

٥- في الأصل و «ج»: «حُبُّه» وفي «د»: «حياة» والمثبت من «ب»، وهو موافق لما في البحر.

٦- هذا هو القول الأوّل وهو الأصحُّ في رأيه، والثاني الجواز مطلقاً، والثالث الجواز إذا كان الفعل ملازما للبناء للمفعول، ينظر: الدر المصون٢١١/٢، واللباب١٣٧/٣، والهمع ٧٥/٥.

حتى يكون نائباً حقيقة[١]، وبه يصحُّ معنى «اللّه موجود» من «وُجِد» بمعنى «كان»، وإلاّ كان مُشْكِلا، وقد أجاب بهذا أعني في «موجود» ابن عِمران النَّقاوسي[٢] في شرح المُنْفَرِجة.

٤٧- قوله تعالى: ﴿كَمَا تَبَرَّؤُا مِنَّا﴾ آية/١٦٧ .

«ع»[٣]: الكافُ في موضع نصبٍ نعتاً لمصدر أو لحالٍ،[٤] أي: «متبرِّئينَ».

«ح»[٥]: النعت للمصدر هو الواضح المشهور، وأما النعت للحال فغير واضح؛ لأنَّ الكاف الداخلة على «ما» المصدرية من صفات الفعل، و «متبرئين» حال من صفات الفاعل.

وأيضا تقدير: «متبرئين» يصير حالاً مؤكِّدة[٦]، / وارتكاب التوكيد عند التلفُّظ، ١٤/أ
أمَّا تقدير حال مؤكدة فلا حاجة إلى ذلك[٧].

١-بعض الأفعال البنية للمفعول إذا نسبتها إلى اللّه تعالى جئت بصيغة «أفعل» فيظهر الفاعل الحقيقي ويكون المذكور نائبا، نحو حُن زيد، أي: أجنّه اللّه، ينظر: الكتاب٤/٦٧.
أما «عُنِيَ زيد» فإنَّ فاعلها في الحقيقة هو زيدٌ.

٢- هو أبو العباس أحمد بن أبي زيد عبد الرحمن النقاوسي البجائي، ت٨١٠هـ، واسم شرحه « الأنوار المنبلجة في بسط أسرار المنفرجة »، ينظر: كشف الظنون٢/١٣٤٦، وهدية العارفين١/١١٨.
وتوجد نسخة خطية منه في خزانة ابن يوسف بمدينة مرَّاكِش، ضمن مجموع رقمه٣٤٩، وهي الكتاب رقم١١ فيه.

٣- المحرر٢/٤١-٤٢.

٤- في الأصل «حال»، والتصحيح من المحرر والبحر.

٥- البحر٢/٩٣.

٦- الحال المؤكّدة: لا تفيد معنى جديداً بل تؤكد المعنى الموجود وتقوّيه نحو: ﴿ولّى مدبراً﴾ القصص/٣١، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٥.

٧-وجهُ كلامه أنَّ إثبات وجود حال مؤكدة فيه خلاف؛ فقد أنكرها بعض العلماء،ينظر: الارتشاف ٢/٣٣٧، والهمع٤/٣٩.

وأيضاً التوكيد يُنافي الحذف؛ لأنَّ ما جيء به لتقوية الشيء لا يجوز حذفه[١].

وأيضاً لو صُرِّح بهذا الحال لما ساغ في «كما»، إلا أن يكون نعتا لمصدر محذوف أو حالاً[٢] من الضمير المستَكِنِّ في الحال المصرَّح بها، مثال ذلك: هم يحسنُون إليَّ كما أحسَنوا[٣] إلى زيد، فـ«كما» من صفاتِ «الإحسان» لا من صفاتِ «محسنين»، فالتقدير على الإعراب المشهور: إحساناً مثلَ إحسانِهم إلى زيد.

«ت»: تجويز أبي حيان جَعْلُه حالا من ضمير «متبرئين» مثلُ تجويز الزَجَّاج[٤] كونها صفة «متبرئين»؛ لأنَّ الوصف وضميره متصادقان.

وما ذكره من تحتُّم كونه صفة للفعل لا للفاعل غير مُسَلَّم؛ لاحتمال تفسيره بـ «مُماثلين» أي: متبرئين مماثلين لهم فيه، فالمصدرية لا تمنع وصف الفاعل على النحو الذي قلنا، وحيث كانت الحال موصوفة بما ذُكِر خَرَجَت عن كونها مؤكِّدة؛ لأنَّها حيث نُعِتَت لم تكن غيرَ ما فُهِمَ من الفعل، والوصفُ يفيد الخبر في: عِلْمُ زيدٍ عِلْمٌ حَسَنٌ.

وأيضاً فلا يَتحتَّم كونُ «ما» مصدرية، بل يجوز كونها كافَّة[٥]، أي: كهم حيث تبرؤا منا، على أنَّ المصدر يكون بمعنى المفعول كـ«لَفْظ، وخَلْق، وضَرْب»[٦].

١- وهو ما يسمُّونه نَقْضُ الغرض، تنظر: المغني٧٨٦، ومعترك الأقران١/٣١١.

٢- في المخطوطات: «حال».

٣- في المخطوطات: «أحسنت» والتصويب من البحر.

٤- لم يتكلم الزجاج عن هذه الآية ولا الآية «١٣» من سورة البقرة المشابهة لها، وظاهر كلامه عند ﴿كما أخرجَكَ ربُّك﴾ الأنفال/٥، أنَّها صفة للمصدر المحذوف، لاكما قال المؤلف، ينظر: معاني الزجاج ٢/٤٠٠.

٥- هو قول للزمخشري في الكشاف ١/٣٣، ورُدَّ بأنَّه لا ضرورة تدعو إليه لما فيه من إخراج الكاف عن عملها المعهود وهو الجر، ينظر: الدر١/١٤٣.

٦- أي ملفوظ ومخلوق، ومضروب، ينظر: ابن يعيش٦/٥٠.

«ح»[١]: النداء مصدر «نادى»، كـ«قِتال» مصدر «قاتَل»، ويجوز ضَمُّ نُونِه،[٢] وهو مرادفُ الدعاء، وقيل مختص بالجَهْرِ، وقيل بالبُعْد، وقيل بغير المعَيَّن[٣].

٤٨- قوله تعالى: ﴿**حَلالاً طَيِّباً**﴾ آية/١٦٨.

«ع»[٤]: تصحُّ حالية «طَيِّباً» من فاعل «كلوا»، أي: مُسْتَطِيبين.

«ح»[٥]: هو فاسد لفظًا لعدم المطابقة؛ إذ الوصف لابُدَّ من مطابقته لذي الحال بخلاف المصدر، وهذا ليس بمصدر، ومَعْنىً[٦]؛ إذ «طَيِّب» من صِفات المأكول، و«المُسْتَطِيب» من صفات الآكِل، تقول: طابَ لزيدٍ الطعامُ، ولا يقال: طابَ زيدٌ الطعام، بمعنى استطابه.

٤٩- قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُم الْمَيْتَةَ**﴾ آية/١٧٣.

«ع»[٧]: الحُوت والجَراد لم يَدْخُل قَطُّ في هذا العموم.

«ح»[٨]: إن أراد لم تدخل في الإرادة فصحيح؛ لأنَّ المخصِّص يدلُّ على أنَّه لم يُرَد به الدخول في العامِّ الذي خصِّص به[٩].

«ت»: يعني وإن أراد لفظاً فغير صحيح؛ لشمول اللفظ لهما، بدليل قوله ﷺ

١- البحر٢/٩٨.

٢- ينظر: مفردات الراغب ٧٩٦، ولسان العرب١٥/٣١٥ «ندى».

٣- في المخطوطات: «بالجهة ..... بغير المعنى» ، والتصحيح من البحر .

٤- المحرر٢/٤٣ .

٥- البحر ٢/١٠٠، وينظر: الدر المصون٢/٢٢٣.

٦- أي: وفاسدٌ معنى.

٧- المحرر٢/٤٨ .

٨- البحر٢/١١٢ .

٩- في غير «ب» الذي أراد به، والتصحيح من البحر.

(أُحِلَّت لنا مَيْتتان)[١] فتأمَّلْه، وهو التِماسٌ منه حَسَنٌ لابن عطية، وإلاّ فظاهره[٢] عدم شمول اللفظ له، وليس كذلك.[٣]

ويحتمل أن يكون «ع» أراد أنَّ المتعارَفَ عَدَمُ إطلاق الميتة عليهما لغة، كما نقله بعد عن «ز» حيث قال[٤]: / فإن قلت: في الميتات ما يَحِلُّ، و[هو][٥] السَّمَك والجَراد، ١٤/ب قلت: قُصِد ما يتفاهمه الناسُ ويتعارفونه في العادة؛ ألا ترى إذا قال قائل: أردت أكْلَ ميتة، لم يسبق الوهم إلى السمك، ودَماً، لم يسبق إلى الكِبَد والطِّحال، ولاعتبار العادة والتعارف قالوا: من حَلَف لا يأكَلُ لحماً فأكل سَمَكاً لا يَحْنَث، وإن أكل لحما في الحقيقة، قال تعالى: ﴿**لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْماً طَرِيّاً**﴾[٦]، وشَبَّهوه بمن حلف لا يركَبُ دابَّة فَركِبَ كافراً لا يحنث، وإن سمَّاه اللَّهُ دابَّة في قوله ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الذين كَفَرُوا**﴾،[٧] انتهى.

«ح»[٨]: لو لم يندرج لفظاً لما قال ﷺ «أُحِلَّت لنا مَيْتَتان»، فلو لم يندرِجْ في الدلالة لما احتيج إلى تقرير شرعي في حِلِّه؛ إذ كان يبقى مدلولاً على حِلِّه بقوله ﴿**كُلُوا مما في**

١- رواه ابن ماجه ٣٣١٤، كتاب الأطعمة باب الكبد والطحال، و٣٢١٨، كتاب الصيد باب، باب صيد الحيتان والجراد.

٢- أي: ظاهر كلام ابن عطية .

٣- ينظرما سيأتي في الفقرة٥٩.

٤- الكشاف١/١٠٨ .

٥- «وهو» زيادة لإقامة النص.

٦- النحل/١٤ .

٧- الأنفال/٥٥ .

٨- البحر٢/١١٢ .

الأرضِ﴾[١] ﴿كُلُوا مِن طَيِّباتِ﴾[٢].

وليس شرط العموم ما يتعارفه الناس ويتعاهدونه كما قال الزمخشري، بل لو لم يكن للمخاطب شعور البتة ولا عِلْمٌ ببعض أفراد العام وعُلِّق الحكم على العام لانْدَرَج فيه الفرد الذي لا شعورَ للمخاطَب به، كالكَلْب الموجود في أرض الأندلس عندنا وسُمِّي بالسَّبُع، ذوأنياب يفترس الأسد ويأكله ولايشبه الأسد ولا الذئب، ولا سيَّما ما يعرفه العرب، ولا نعلمه خُلِق بغير بلاد الأندلس، ومع ذلك يدخل في نَهْيِه ﷺ عن أكْلِ كُلِّ ذي نابٍ[٣]، والمخاطب وهم العرب لا عِلْم لهم به؛ لأنَّ الحكم نِيطَ بالعموم وعُلِّق به حتى بما[٤] لم يخلق[٥] البتة وقت الخطاب، ثم خلق شكلاً مُبايناً لسائر الأشكال كذي النَّاب المذكور.

وتمسَّك الزمخشري بمسألة الأيْمان، فللأَيْمان أحكام منوطة بها، ويَؤُول التحقيق فيها إلى تخصيص ذلك العموم بإخراج غير المتعارف عند الحالفين[٦].

«ت»: وهذا حقٌّ؛ فإنَّ الشرع في التحريم مَنُوط بما يتعارف شرعاً؛ فالميتة شَرْعاً كُلُّ ما لم يُذبَح: فتأمَّله، فقد نجا من الورطة «ع»، ووقع فيها «ز»، والله أعلم.

٥٠- قوله تعالى: ﴿وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ﴾ آية/١٧٣.

«ز»[٧]: لم يذكر الشَّحْم؛ لدخوله في ذِكْر اللَّحْم، بدليل قولهم: لحمٌ سمين، يريدون: شحيم.

١- البقرة/١٦٨.

٢- البقرة/١٧٢.

٣- رواه البخاري ٥٥٣٠، كتاب الصيد باب أكل كل ذي ناب من السباع.

٤- «بما» زيادة من «ب».

٥- في الأصل «يخلو» وهو تصحيف.

٦- تنظر المسألة في: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٣٨٤.

٧- الكشاف ١/١٠٨.

«ح»[١]: هذا ليس بدليل على دخول الشحم في حكم ذكر اللَّحم؛ لأنَّ وصْف الشيء بأنه يمازجه شيء آخَرُ لا يدلُّ على أنه مُندَرج تحت مدلول ذلك الشيء، ألا ترى أنَّك تقول مثلا: رجلٌ لابِنٌ أو عالم، لا يدل على أن اللَّبَن والعِلْم داخل في مدلول ذِكْر الرجل، ولا أنَّ[٢] ذِكْرَ الرجل مُجَرَّداً عن الوصفين يدلُّ عليهما.

«ت»: حيث صار الشحم كالصفة للَّحم، وتحريم الذات لا يختصُّ بها مجرَّدة عن كل صفة، بل يشملُها بصفتها،/ وفَرْقٌ بين كون الصفة مِن ماصَدَق الذات وبين ١٥/أ شمول حُكْم الذات لها، سواء كانت قائمة بالذات كالعِلْمِ أو البياض، أو مُلابِسَةً، فمَنْ قال: ما في الدار من رجل، يشمل اللاّبِنَ والتامِر والطويل والعالم، فالذي شَنَّعَه «ح» على «ن» الدُّخولُ في المفهوم؛ لأنَّ مفهوم «رجل» لا يدخل فيه الوصف، وهو غير مراد من حيث التصوير[٣]، بل من حيث السياقُ وشمولُ الحكْم لكل فَرْد الصادق به مجرداً عن خصوص وَصْفٍ به، فتأمّلْه، فاعتراضه عليه غير وارد[٤]، والتحريم بمعنى لا تأكلوا لحم الخنزير، فيعمُّ الأوصاف.

٥١- قوله تعالى: ﴿فَمَن عُفِيَ له مِن أَخِيه شَيء﴾ آية/١٧٨ .

«ن»[٥]: ثبت قولهم: عفا أثرَه،[٦] إذا محاه وأزاله، فَلِمَ لا يجعل «عُفي» بمعنى: فمن مُحي له من أخيه شيء؟.

١- البحر٢/١١٤ .

٢- في غير «ب»: ولأنَّ.

٣- هكذا في المخطوطات ولعل الصواب «التصوُّر» وهو «حصول صورة مفردة في العقل»، ينظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلّمين للآمدي، ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب ص ٣١٤.

٤- لم يعترض أبو حيان على كون الحكم شاملاً الشحم، بل كان اعتراضه على طريقة الزمخشري في الاستدلال على ذلك بقوله: إنَّ الشحم مندرج تحت ذكر اللحم.

٥- الكشاف١/١١١ .

٦- في المخطوطات «محا أثره» والتصويب من الكشاف.

قلت: عبارة قلقة في مكانها، والعفو في باب الجنايات عبارةٌ متداوَلة مشهورة في الكتاب والسُّنَّة واستعمالِ الناس، فلا يُعْدَل عنها إلى أخرى قَلِقَةٍ نابية عن مكانها.

وترى كثيراً ممن يتعاطى هذا العلم إذا أعضل عليه تخريج[1] وَجْهٍ مُشْكل من كلام اللَّه يجترئ على اختراع لغة، وادَّعَى على العرب ما لا تعرفه، وهذه جُرأة يستعاذُ باللَّهِ منها، انتهى.

«ح»[2]: كونه على بابه من العفو يكون لازما، وإسنادُه للمرفوع ليس حقيقيا، بل تشبيه للمصدر بالمفعول به[3]، وكونه بمعنى «محا» يكون متعدِّيا وإسناده لمرفوعه حقيقيا؛ لأنَّه مفعول به صريح، فلا ترجيح بين الوجهين فتعادلا[4].

وقول «ن» «وترى كثيرا ممن يتعاطى» إلخ، هو فعلُ غيرِ المأمون على دين اللّه، غير الموثوق به في نقل الشريعة، والْكَذِبُ من أقبح المعاصي وأذهبها لخاصيَّة الإنسان، خُصوصا على اللّهِ وعلى رسوله، وقال أبو محمد بنُ حَزْم[5] ما معناه: إنِّي قد أصحَبُ الإنسانَ وإن كان على حالة تُكرةٍ إلا ما كان من الكاذب فإنِّي أَوَّلُ مفارق له.

وما ذكر «ن» من فِعْل الخونة لا يناسب ما نحنُ فيه من تفسير «عفا» بـ «محا»؛ لأنَّه استعمال في اللغة صحيح، فليس من باب الجرأة واختراع اللغة.

«ت»: على اللزوم يكون «شيء» صادقا على العفو، ومن ثَمَّ قال «ح»: الإسناد إليه مجازيٌّ تشبيها للمصدر، إلخ.

١- كلمة «تخريج» ساقطة من الأصل و «ج».

٢- البحر٢/١٤٩، وينظر: الدر المصون٢/٢٥٤.

٣- يريد بالمصدر «شيء» فهي في معنى «عَفْوٌ» نحو قوله تعالى: ﴿لا يضُرُّكم كَيْدُهُم شيئاً﴾ آل عمران/١٢٠.

٤- ينظر: الفريد١/٤١٢، واللسان١٥/٧٢-٧٣ «عفا».

٥- هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، إمام مدرسة الظاهر في الأندلس، له الإحكام في أصول الأحكام، والمحلّى، ت٤٥٦هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٣/٣٢٥، وسير أعلام النبلاء١٨/١٨٤.

وعلى تَعَدِّيه يكون صادقاً على الجناية أو على أَثَرِها، وهو غيرُ مصدر هذا الفعل فهو مفعول به، ورَدُّه على الزمخشري بأن تأويله بـ «محا» لا يكون جُرْأَةً حَقٌّ؛ لقوله[1]: ثبت قولهم عفا أَثَرَهُ: محاه، وحيث ثبت لغةً كيف يكون جرأة؟.

وما وَصَف به الناسَ من اختراع تراكيبَ لم نره إلا فيه، فمتى أشكل عليه / اخترع ١٥/ب تركيبا اختراعيا بقوله: كما تقول كذا، وتارة يكون غير مسلَّم، وتارة يُسَلَّم، وفي كلٍّ هو اختراعٌ له لا من كلام العرب، فما استعاذ في الحقيقة إلا مِن نفسه، ومن طالَعَ كتابه الذي كشف به عَوْراتِه لم يَتمارَ في صِدْق هذا الذمِّ عليه فقط.[2]

٥٢- قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُم إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوتُ﴾ آية/١٨٠ .

«ع»[3]: يَتَّجِهُ في إعرابها تَعَلُّق «إذا» بـ «كُتب»، والمعنى: توجَّهَ عليكم إيجاب اللّه ومُقْتَضى كتابه إذا حضر، فعبَّر عن التوجُّه بالكَتْب؛ لينتظِم إلى هذا المعنى أنَّه مكتوب في الأَزَل.

و «الوصية» مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه،[4] وجواب «إذا» و«إنْ»[5] مُقدَّرٌ دلَّ عليه «كُتب»، كما تقول: شكرتُ فِعلكَ إن جئتني إذا كان كذا، انتهى.

«ح»[6]: فيه تناقض؛ لأنَّ تعليق «إذا» بما قبلها يُمَحِّض ظرفِيَّتَها، فكيف يجعلها شَرْطاً؟[7]؛ لأنَّها [إن كانت] شرطاً فعاملُها شرطها، أو جوابها على الخلاف، فكيف يجعلها شرطيةً وعاملها المقدَّم، والجواب لا يتقدَّم؟.

١- أي: الزمخشري كما سبق.

٢- سيأتي مثلُ هذا الاتهام للزمخشري في الفقرة ٦٤، وهذه الاتهامات ظلمٌ كبير له.

٣- المحرر ٦٦/٢.

٤- أي نائب فاعل .

٥- من قوله تعالى ﴿ إن ترك خيراً الوصيَّةُ للوالدين والأقربين بالمعروف ﴾.

٦- البحر ١٦١/٢، والدر المصون ٢٥٩/٢.

٧- لأنَّ الشَرط لايعمل فيه المتقدِّم؛ لما له من الصدارة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤.

سلَّمنا أنه يَنْبَني على القول بصحَّة تقديم الجواب، وأنَّه العاملُ في «إذا» تقدَّم أو تأخَّر[١] لا يلائم قولَه: إنَّ الجواب محذوف؛ لأنَّه على حذفه يكون هو العامل لا «كُتِب» المقَدَّم، وما كان مقدراً يستحيل أن يكون هو الملفوظ به المُقَدَّم.

«ت»: الاعتراض وارد بحسب الظَّاهِر، ويمكن دَفْعه بأنَّ «كُتِب» العامل في «إذا» هو المقدَّر لا الملفوظُ به؛ بدليل آخِرِ كلامه مِنْ جَعْل الجوابِ محذوفاً من قوله: والوصية نائب فاعل «كُتِب»، يعني الموجود.

وإذا صَحَّ في الضمير عند الحاجة مع شِدَّة افتقاره لمذكور يَعُودُ عليه عودُه على غيره استخداما، ففي الظاهر أصحُّ.

ثم قوله: وجواب الشرطين محذوف، يُحمَل على استقلال كلٍّ بجوابه، كما هو الحكم في مثله.[٢]

«ع»[٣]: أجاز بعض المعربين[٤] أن يكون مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه بـ «كُتِب» مضمراً في «الإيصاء» المدلولِ عليه بالوصية، والوصية مبتدأ على حذف الفاء؛ لكون الجملة جوابَ الشرطين، والخبر إما محذوفٌ وهو «فَعَلَيْهِ» أو[٥] «للوالدَين»، ويكون العامل في

١- أكثر النحاة على أنَّ الناصب لـ «إذا» هو ما في الجواب من فعل أو شبهه، وذهب آخرون إلى أنَّه شرطها، فتكون مثل «متى» و«أيَّان»، ينظر: المغني ١٣٠-١٣١، وخزانة الأدب ٤/٢٤٣-٢٤٤.

٢- أي عند اجتماع شرطين ولم يعطف الثاني بالواو ولم يقترن بالفاء، هذا ما عليه الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أنَّ الثاني مُتَمِّمٌ للأوَّل بمثابة الحال، تنظر المسألة: في شرح الكافية الشافية ١٦١٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٥، والمساعد ٣/١٧٣، والدر المصون ١/٣٠١، واعتراض الشرط على الشرط ٣٢، والهمع ٤/٣٣٨، وخزانة الأدب ١١/٣٥٩.

٣- المحرر ٢/٦٧ .

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن ١١٩ ، والتبيان ٨٥ .

٥- أي: وإما مذكور وهو قوله ﴿ للوالدين والأقربين ﴾ .

«إذا» هذا الإيصاءَ المقدَّرَ المدلولَ عليه بذِكْرِ الوصية، وحُذِف الفاءُ على نحو ما أنشده سيبويه:[١]

مَن يفعَل الحسناتِ اللّهُ يحفظها .....

«ح»[٢]: فيه من التناقض ما مَرَّ من جعْل «إذا» معمولة بالإيصاء المقدَّر نائبا لـ«كُتِب»، وجعْلِها شرطيّة،[٣] ثُمَّ تعليقها بالإيصاء إن كان ضميرا مُسْتَكِنًّا في «كُتِب» لم يَعمل لو بَرَزَ، فكيف و لم يبرز؟؛ لأنَّ ضمير المصدر لا يعمل عندالبصريين.[٤]

وإن كان لفظ الإيصاء ليس بلفظ ضمير لم يصِحَّ؛ لأنَّ النائب لا يجوز حذفه.[٥]

١- الكتاب ٦٥/٣، وهذا صدر بيت يُنسب لكعب بن مالك رضي اللّه عنه، على الراجح وهو في ديوانه ص ٢٨٨، وقيل إنّه لعبد الرحمن بن حسان وهو في ديوانه ٦١، أولحسان رضي اللّه عنه، وعجزه :

..... والشرُّ بالشرِّ عند اللّه مِثْلان

والشاهد في: معاني القرآن للفراء ٤٧٦/١، والمقتضب ٧٢/٢، والأصول ٤٦٢/٣، والمسائل البغداديات ٤٥٨، والمحتسب ١٩٣/١، والخصائص ٢٨١/٢، وسرالصناعة ٢٦٤، والتبيان ٨٦، وابن يعيش ٣/٩، وشرح المقدِّمة الجزولية الكبير ٥٢٣، والدر المصون ٢٦٠/٢.

٢- البحر ١٦٢/٢، وينظر: الدر المصون ٢٦٠/٢.

٣- فكونها معمولة يمحِّضها للظرفية، فكيف تُجعل شرطية ؟ وقد سبق له تقريره.

٤- «فلا يقال: مرورك بزيد حسنٌ وهو بعمرو قبيحٌ، فيعلّق المجرور بـ «هو» »، وأجاز الكوفيون إعماله مضمراً، و ذهب آخرون إلى جواز عمله في شبه الجملة، كقول زهير في معلّقته:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتمُ وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ

أي: وما الحديث عنها.تنظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣، والارتشاف ١٧٣/٣، والمساعد ٢٢٦/٢، وخزانة الأدب ١١٩/٨.

٥- أي : إن قيل لا نقدِّره ضميراً بل نجعله مصدراً صريحا لم يصِح؛ لعدم جواز حذف نائب الفاعل لأنّه يأخذ أحكامه، هذا ما عليه البصريون، واستثنوا من ذلك صُوراً قليلة، ينظر الكتاب ٨٠/١، والمسائل الحلبيات٢٣١، والدر المصون ١٧٤/١، والهمع ٢٥٥/٢.

=

وقوله: وفيه جواب الشرطين خلافٌ المقرَّر؛/ لأنَّ الشيء الواحد لا يكون جواب الشرطين. ١٦/أ

وأمَّا نِسْبَتُه لسيبويه إنشادَ:

مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يحفَظُه .....

فتحريفٌ عليه، وإنَّما فيه:

مَنْ يفعل الحسناتِ اللّه يَشْكُرها .....

وأمّا تقديره الفاءَ فكلامُ مَن لم يَتَصَفَّح كتاب سيبويه لتخصيصه بالضرورة، فلا يُحْمَل عليه القرآن، قال سيبويه:[١] سألته ـ يعني الخليل ـ عن قوله «إن تأتني أنا كريم»، قال: لا، إلا أن يضطر شاعر؛ من قِبَلِ أَنَّ «أنا كريم» يكون كلاماً مبتدأ، والفاء و «إذا» لا يكونان إلا مُتَعَلِّقَين بما قبلهما فكَرِهوا أن يكون جوابٌ؛ حيث لم يُشْبِه الفاء[٢]، وقد قاله الشاعر مُضطراً، وأنشد البيت السابق.

ونُقِل عن الأخفش[٣] جواز ذلك، وهو مَحجوج بنقْل سيبويه أنَّه لا يجوز ذلك إلاَّ ضرورة[٤].

وأجاز الكوفيون حذفه، ينظر: معاني الفراء ١/٣٤٥، ٢/٣٤٠، ٣/٨ ، ٢١٨، ووافقهم الهروي في الأزهية ٢٣٠، وابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ٧٦.

١- ينظر: الكتاب ٣/٦٤. يعني أن «أنا» لايصلح لربط جملة الجواب بالشرط بخلاف الفاء و«إذا» الفجائية، والله أعلم.

٢- يعني أنَّ «أنا» لايصلح لربط جملة الجواب بالشرط بخلاف الفاء و«إذا» الفجائية، والله أعلم.

٣- ينظر: معاني القرآن ١٢٦، ١٥٨، وهو قول جماعة منهم الفراء في معاني القرآن ١/٤٢٢، ٤٧٦- ٢/١٤٠، ٢٠٢، ٢١٨، وغير ذلك، والأخفش الصغير كما في إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٥، والفارسي في المسائل البصريات ٥٤٩، وابن الشجري في الأمالي ١/١٢٥، وابن الأنباري في البيان ١٤١.

٤- كيف بعد موافقة كل هؤلاء الأعلام ؟، وقوله «إلا ضرورة» ساقط من الأصل.

«ت»: اعتراضه على «ع» قَوِيٌّ؛ لأنَّه قريب من الصريح في التناقض، بخلاف ما سبق، ويمكن الجواب عنه بأنَّه أشار لوجهين يكون «الإيصاء» هو العامل على ظرفية «إذا» وعَدَمِ شرطيتها، وقولُه: «وفيه جوابُ الشَّرطين» على جعْلها شرطية، وعلى الأوَّل الجملة جوابٌ لـ «إنْ» فقط، وهذا وإن كان بعيداً لفظاً لا يبعُد قصداً[1].

وقوله: «جواب الشَرْطين» يَصِحُّ على وجهين:

أحدهما: أن يكون المعنى جوابَهما باللفظ وبالدلالة، فَتَوالى القسمُ والشرطُ طالبَينِ لشيء واحد، فهو من حيث المعنى جوابُهما إذ لا مَزِيد عليه مَعْنى ، وإن كان من حيث الصناعةُ هو لأحدهما ويُضْمَر مثله للآخر.

وثانيهما: أن يكون «فالوصية» إلخ، جوابا[2] لـ«إن»، و«إنْ» وما دخلت عليه جوابُ «إذا»، فَصَحَّ كون «الوصيَّة» جوابَ الشرطين، لكن تارة وحدَها، وتارة بالضَّمِيمة، وهذا وَجْهٌ عندهم في توالي طالبي الجواب، ذكره أبو حيان في شرح التسهيل،[3] وذَكَره غيره.[4]

وأمّا عَمَلُ «الإيصاء» المضمر فهو مذهب كوفيٌّ فلا يُمنع المشْيُ عليه؛ لأنَّه قول الأئمة.

وأمّا حذف الفاء فجائز على مذهب الأخفش، والاعتراض لا يَدفَع القول.

وأما إسناده البيت فمَحَطُّ الكلام تجريدُ الجواب من الفاء، وهو حاصل فيما رواه «ع» وفيما رواه «ح»، ولا عبرة بعين اللفظ في غير مَحَطِّ النِّزاع، على أنَّه يحتمل أن

١- هذا بعيد قصداً؛ فهو وجه واحد أجازه ابن عطية، ثم بعد الانتهاء منه ذكر آخر، وهكذا، ينظر: المحرر ٦٧/٢.

٢- في المخطوطات: «جواب».

٣- ينظر: التذييل والتكميل: باب عوامل الجزم: عند قول ابن مالك «وإن توالى شرطان أو قَسَمٌ و شرطٌ استغني بجواب سابقهما» .

٤- هذا عن تواليهما بلا عاطف،فذهب ابن مالك إلى أنَّ الشرط الثاني مقيِّدٌ للأوَّل بمثابة الحال، ينظر: ما سبق في أول المسالة.

تكون نسخته من «ع» تَحَرَّفَتْ به،[١] أو هو في نسخة سيبويه عند ابن عطية على ما نقل.

وأمَّا ما تَأَوَّلْناه فيما سبق قبل هذه القولة من جَرْيِه على تجويز تقديم الجواب فلا يصحُّ؛ لأنَّه لم يجعل العامل فِعْل «كُتِب».

و على الجواب العاملُ الفعلُ لا فاعلُه أو نائبُه، إلا أن يكون ثَمَّ قولٌ: إنَّ جُزْء الجواب الصالح للعمل يعمل في «إذا» فَيصِحُّ جعله جواباً، أي: على وجهٍ،[٢] وقوله بعدُ: «جواب الشرطين» إشارةٌ لوجه آخر.

٥٣- قوله تعالى: ﴿**حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ**﴾آية/١٨٠.

«ع»[٣]: «حقّاً» مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة، أي: حُقَّ ذلك حَقّاً.

«ح»[٤]: إمَّا أن تُعلِّق «على / المتقين» بـ «حَقّاً»، أو يكون صفةً له، وكلاهما ١٦/ب يُخْرِجه عن التأكيد، فما ذكره تأباه القواعد النحويَّة.

أمّا الوصف فظاهر؛ لأنَّه يخصِّصه فلا يكون تأكيداً، وأمَّا عمله فلأنَّ المؤكِّد لا يعمل؛ إذ لا يعمل إلا المنحلُّ لحرفٍ مَصْدريٍّ وفعلٍ،[٥] أو بدلٌ من اللفظ بالفعل،

١- أي: نسخة أبي حيان من المحرر فيها هذا التحريف .

٢- يريد أن ابن عطية في الوجه الثاني جعل العامل في «إذا» «الإيصاء» المقدر، والذي هو نائب فاعل «كتب»، وعليه فلا يقال إنَّ جملة «كتب» جواب الشرط؛ لأنَّ العامل في «إذا» الشرطية هو الفعل الذي في جوابها، لافاعله أو نائبه.

٣- المحرر ٢/٧٠، وينظر: الكشاف ١/١١٢، والتبيان ٨٦، والبيان ١/١٤٢.

٤- البحر ٢/١٦٤، وذهب النحاس الى جواز إعماله في الظرف، ينظر: إعراب القرآن ١/٢٨٤.

٥- الجمهور على هذا الشرط، وذهب ابن مالك - في شرح التسهيل٣/١١١- إلى أنه غالبٌ لا لازمٌ، ينظر في المسألة: التبصرة والتذكرة١/٢٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٤، والمقرب١/١٢٩، ووشرح الكافية الشافية١٠١٢، والارتشاف٣/١٧٣، والأسماء العاملة٤٠، وتنظر الفقرة ٤٤.

وهو مُطَّرِدٌ في الأمر، وفي الاستفهام خلاف.[١]

«ت»: يمنعهما بأن يتعلَّق بالفعل الناصب للمصدر،[٢] لا بالمصدر ولا بـ «كائن» صفة، فتأمَّله.

٥٤- قوله تعالى: ﴿ أَيَّاماً مَعْدُوداتٍ ﴾آية/١٨٤ .

«ز»:[٣] نصب «أياماً» بالصيام، كقولك: نويت الخروج يوم[٤] الجمعة، انتهى.

«ح»[٥]: هو خطأ؛ لأنَّ قوله «كما كُتِبَ» سواء جعلته نعتاً لمصدر محذوف أو حالاً،[٦] أو نعتا للصيام على أنَّ تعريفه جِنْسيٌّ،[٧] ليس معمولاً للصيام، وهذا[٨] فاصلٌ بينه وبين معموله؛ إذ هو أجنبيٌّ منه؛ إذ ليس معمولاً له، ومعمول المصدر من صلته، فلا يفصل بينه وبينه.

١- في إعمال المصدر الواقع بدلامن اللفظ بفعله ثلاثة أقوال:أنه لايقاس على ماسمع منه، ومقيس في الأمر والاستفهام، ومقيس فيهما وفي الدعاء والتوبيخ والإنشاء، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٦/٣، وشرح الكافية الشافية١٠٢٤، والارتشاف ١٧٠/٣، والدر المصون ٢٦٢/٢، والمساعد٢٤٢/٢، وشرح الأشموني ٢٠٨/٢.

٢- أي: يمنع اعتراضَ أبي حيّان أن يُجْعل «على المُتَّقِين» متعلّقا بالفعل المحذوف، العامل في «حقّاً»، وقريب منه ما جاء في الدر المصون ٢٦٢/٢. والذي يظهر أنَّ الاعتراض غير وارد؛ لأنَّ ابن عطيّه لم يزد على إعرابه مصدرا مؤكّدا، فألزمه أبو حيَّان بما لم يقله.

٣- الكشاف ١١٢/١.

٤- في المخطوطات «ليوم»، والتصويب من الكشاف والبحر.

٥- البحر ١٨١/٢.

٦- فعلى الأوّل تقدير الكلام : كُتِب الصيام كَتْبا مثلَ كتبه، وعلى الثاني: كُتِب الصيام كَتْبا مشبها كتبه. وتقدَّم الخلاف في مثله في الفقرة ٤٧.

٧- فيجوز وصفه حينئذ بالنكرة التي هي الجار والمجرور؛ لأنّه لايفيد التعيين، ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٣٩/١، ٢٠٨/٢، وخزانة الأدب ٣٥٧/١.

٨- في «ب» هو.

ويُرَدُّ[١] جعْلُه صفةً للصيام بأنَّ وَصْف المصدر قَبل عَمَله يمنع عمله،[٢] إلاّ إن جعلت «كُتِب» نعتاً لمصدر من «الصيام»، أي: صوماً كما كُتب؛ إذ ليس بأجنبيٍّ منه حينئذ، فيجوز كما قال به بعضهم،[٣] لكنَّه ضعيف، قال «ع»؛[٤] لأنَّ «ما» في قوله «كما كتب» إن كانت مصدرية ففيه تشبيه الصوم بالكتابة؛ أو موصولةً ففيه تشبيه الصَّوم بالصوم، ولا يصحُّ إلا على تأويل بعيد.[٥]

وجُوِّز نَصْب «أياماً» بـ«كتب» على الظرفية، ومفعولاً ثانيا له توسُّعاً، وإلى هذا ذهب الفراء[٦] والحَوْفيُّ[٧].

وكلا القولين خطأ؛ أمَّا الظرفيَّة فَلَيس الكَتْب واقعاً في الأيَّام، لكنّ مُتَعلَّقها[٨] هو الواقع في الأيام: فلو قال الإنسان لوالده وقد وُلِد في يوم الجمعة: سَرَّني ولادتُك يومَ

١- في الأصل «يؤيِّد» وفي غير «ب»: «يريد» أو «يزيد»، وهو تحريف.

٢- لأن معمول الصدر بمنزلة صلة الموصول، ولا يُفصل بين الموصول وصِلته، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/١٠٨، والارتشاف٣/١٧٤، والأسماء العاملة٦١.

٣- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٢٨٥، ومشكل إعراب القرآن ١٢٠.

٤- المحرر ٢/٧٢.

٥- على الوجه الثاني يكون التقدير: عليكم الصيام صوما مثل الصوم المكتوب على من قبلكم. ولايظهر بُعْدُه كما قال أبو حيان، والله أعلم.

٦- ذهب الفراء إلى أنّه مفعول به ثان على التوسُّع ، ينظر: معاني القرآن ١/١١٢. وردَّه عليه الزجاج في معانيه ١/٢٥٢.

٧- هو: أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد الحَوْفيّ، نحوي مفسِّر، أخذ عنه جماعة من المصريين، من مصنفاته «البرهان في تفسير القرآن»، و«إعراب القرآن»، توفي ٤٣٠ هـ، ينظر: وفيات الأعيان ٣/٣٠٠، وسير أعلام النبلاء ١٧/٥٢١. وفي المخطوطات: «الجرمي» وكذلك في الدر اللقيط، والتصحيح من البحر والنهر المادّ.

٨- أي «الصيام».

الجمعة، لم يُمْكِن أن يكون «يوم الجمعة» معمولاً لـ «سرَّني»؛ لأنَّ السُّرور يستحيل أن يكون يوم الجمعة؛ إذ ليس بمَحَلٍّ للسُّرور الذي أسنده إلى نفسه.[١]

وأمّا النصْبُ على التوسُّع فمَبنيٌّ على الظرفية، وقد بَيَّنَّا امتناعَها وأنَّها خطأ.

«ت»: المتعلق هنا بـ «الكتابة» هو «الصيام»، وقد سبق ما فيه، والكتابة لا تقع في الأيام، لكنَّ ما مَثَّلَ به للامتناع من قوله «سَرَّني وِلادتُك» ـ مُوَجِّها له بأنه مسند إلى نفسه ـ لا يصح من الإسناد؛ لأنَّ إسناد الفعل إلى الفاعل لا يمنع وقوعه في ظرف، نعم إنْ تأخَّر الخبر مثلاً للوالد، أو كان القول[٢] من الولد صَحَّ ما قال، فتأمَّله.

٥٥- قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ آية /١٨٥.

«ز»[٣]: قرئ بالنصب[٤] على معنى: صُوموا شهرَ رمضان، أو بَدَلاً من «أياماً»، أو مفعول «وأَنْ تصوموا».

«ح»[٥]: لا يجوز هذا الأخير؛ لأنَّه فُصِل بين الصِلة ومعمولها بالخبر، وهو لا يجوز، فلو قلت: أن تَضرب / زيداً شديدٌ، جاز،ولو قلت: أن تَضرب شديد زيداً لم يجز.[٦] ١٧/أ

١- فيوم الجمعة معمول لـ «ولادة».

٢-«القول» ساقط من الأصل.

٣- الكشاف ١/١٣-١٤ .

٤- هي قراءة الحسن ومجاهد وشهر بن حوشب وهارون الأعور، ورواية شاذَّة عن حفص، ينظر: معاني الفراء ١/١١٢، وإعراب النحاس ١/٢٨٦، ومختصر في شواذ القرآن ١٩، والمحرر ٢/٨٢ .

٥- البحر ٢/٢/١٩٣ .

٦-لما فيه من الفصل بين الصلة «أن تصوموا» ومعمولها «شهر» بالأجنبي وهو الخبر «خيرٌ لكم» إذ لايفصل «بين الموصول والصلة، ولابين بعض الصلة وبعضٍ بتباعٍ للموصوف، كالوصف والبدل والعطفين والتأكيد، ولابخبر عن الموصول، ولاباستثناء منه؛ إذ هذه الأشياء لاتجيء إلا بعد تمام الكلمة». شرح الرضي على الكافية ٣/٦٨، وينظر: الأصول ٢/٢٢٤، واللمع ٢٦٢، والخصائص ٣/٢٥٦، وكشف المشكلات ١٣٦.

=

٥٦- قوله تعالى: ﴿وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى﴾ آية/١٨٥ .

((ع))[١]: ((ال)) للعهد، والمراد الأوَّل.

((ح))[٢]: يعني كما هو شأن المعرَّف بعد المنَكَّر نحو ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾،[٣] ونحو: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، ويُوزَنُ بالضمير؛ فلو قلت: فعصاه، أوفضربتُه لَصَحَّ؛ ولا يتأتَّى هذا هنا؛ لأنَّ قوله ((من الهدى)) إن كان صفة لـ ((هدى)) كان بَعْضَه، وقد قال ((ع)): إنَّه الأوَّل، فيكون كُلاًّ بَعْضاً لماهيَّته.[٤]

وإن كان صفة لـ((بَيِّنات)) فقط، و((بينات)) عطفاً على ((هُدى)) الأوَّل فهما حالان مخصِّصان لذي الحال؛ إذ هما وَصْفُه فيتخصَّص ((القرآن)) بـ((هُدى)) و ((بَيِّنَاتٍ))، و((بَيِّنَاتٍ)) تخصَّصت بقوله ((من الهُدى))، و((الهُدى)) هو الأَوَّلَ، فيلزم تخصيصُ الشيء بنفسه وهو مُحالٌ.

ولا جائز أن يكون حالا منهما لما تقدَّم من مَنْعِ كلِّ واحد.

ولا جائز أن يكون معمولاً لـ ((بَيِّنات))؛ لأنَّ المعمول قيْدٌ لعامله، فيمتنع من حيث يمتنع الوصف.

وإنَّما يجوز الفصل بالجمل الاعتراضية، ينظر: الخصائص ٣٣٦/١، والمقرِّب ٦٢/١، والمغني ٥١١، والهمع ٣٠٣/١، ٥١/٤.

وأجازه الفراء في هذه الآية؛ إذ أصل الكلام عنده ((وأن تصوموا شهرَ رمضان خيرٌ لكم))، ينظر: معاني الفراء ١١٢/١، وأجازه ابن عطية في المحرر ٨٢/٢.

١- المحرر ٨٣/٢ ، و ((الأوَّل)) يعني: قوله ﴿هدى للناس﴾.

٢- البحر ١٩٦/٢.

٣- المزَّمِّل /١٦.

٤- يريد أنَّ ((هدى للناس)) حالٌ من ((القرآن))، وعُطف عليه ((وبيّنات)) فإن جُعِل ((من الهدى)) صفة لـ ((هُدى للناس)) كان بعضه؛ لأنَّ الوصف بعض الموصوف، فلا يصح أن يكون هو الأوّل كما قال ابن عطية للتناقض لأنَّ الشيء لايكون كُلاّ وبعضا لنفسه.

والضابط للعهد خلف[١] الضمير، فلو قلنا: وبَيِّنات منه، لم يصح، فمن ثَمَّ اخترنا عموم الهدى والفرقان ليكون «هدى وبينات» بعضاً منهما.[٢]

«ت»: مراد «ع» بـ«الأوَّل» الأسبقُ في القرآن في حالتيه هُدى وبيِّنات هو «من الهدى» الأول، أي: الأوَّل إنزالاً أو بحسب العالم بذاته، وليس المرادُ الأوَّلَ لفظاً؛ إذ لا يوصف الشيء بأنَّه بعضُ نفسه، فتأمَّله، فهو غير ما اختاره «ح» من عموم؛ إذ الأوَّل عامٌّ.[٣]

٥٧- قوله تعالى: ﴿ولِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُم﴾ آية /١٨٥.

«ز»[٤]: عدَّاه بـ«على» لتضمُّنه معنى الحمد،[٥] أي: لتكبروا اللَّهَ حامدين على ما هداكم.

«ح»[٦]: هو تفسير معنى؛ لأنَّه لم يعلقه بـ«تكبِّروا» المتضَمِّنة معنى الحَمْد، بل عَلَّقَه بـ«حامدين» المقدَّرة، ولو عَلَّقه بـ «تكبِّروا» لقال: ولِتَحمَدُوا اللَّه بالتكبير على ما هداكم،[٧] كما قدَّروا في:[٨]

١- في الأصل «حذف» وهو تحريف.

٢- «أي: يكون القرآن هدى وبيّنات هو من جملة هدى اللّه وبيناته، والهدى والفرقان يشمل الكتب الإلهية، فهذا القرآن بعضُها»، البحر ٢/١٩٦، والدر المصون ٢/٢٨١-٢٨٢، وسبقهم الزمخشري إليه في الكشاف ١/١١٤.

٣- كلام ابن عطية صريح في إرادة العهد الذِّكري.

٤- الكشاف ١/١١٤.

٥- التضمين هو: إشراب لفظٍ معنى لفظ آخر فيُعطى حكمه، ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٢٢٣، والمغني ٨٩٧، وشرح الأشموني ٢/١٦٨.

٦- البحر ٢/٢٠٤، والدر المصون ٢/٢٨٨.

٧- ينظر: فتوح الغيب .

٨- هذا الرجز للفرزدق، وهو في ديوانه ٨٨١ ط/ الصاوي، والمحتسب ١/٥٢، والخصائص ٢/٣١٠، والدر المصون ١/١٤٥، والمغني ٨٩٩، وشرح الأشموني ٢/١٦٩، ولسان العرب ١١/٥٤٧ «قتل».

قد قَتَل اللَّهُ زِيادا عَنِّي

أي: صَرَفَه بالقَتْل عَنِّي، وفي قوله:[١]

ويَرْكَبُ يومَ الرَّوْعِ فينا فَوارِس بَصِيُرون في طَعْن الأَباهر والكُلى

أي: مُتَحَكِّمُون بالبصيرة في طَعْن الأباهِر.[٢]

«ت»: هذا من الإمام «ح» عجيب؛ لأنَّه التزم في التفسير الإعرابي تأخُّر لفظ الفعل المذكور إيَليَ المعمول، وقد علمتَ أن المحوِجَ للتضمُّن كونُ العامل الظاهرِ لا يليق بهذا المفعول، فيؤوَّل بما يلائم المعمول كما في هذا المقام؛ فإنَّ التكبير لا يناسب «على» و«الحمد» يناسبه، فضُمِّنَ التكبير معنى الحمد، على معنى أنه يؤدِّيه مع معناه الأصلي،[٣] ويطابق المعمولَ، ويليق به باعتبار هذا المعنى الطارئ، فتأخيره [عند إبرازه ونَشْرِ المطويِّ لِيَليَ ما جيئ به لأجله أنسب من تقديمه، وإن كان ملحوظا فيهما]؛[٤] إذ لو لاحَظَهُ لما كانت داعية إلى التضمين، فما فعله أنسب زيادة على الصحة، [وقول «ح»: «لم يُعَلِّقه بالتكبير إلخ» في غاية السقوط.][٥]

٥٨- قوله تعالى: ﴿إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾آية/١٩٥.

١- هو زيد الخير في ديوانه ٦٧، ولكعب بن زهير في ديوانه ١٣٤، وهو في والنوادر ٨٠، والأزهية ٢٧١، وأمالي ابن الشجري ٦٠٧/٢، والاقتضاب ٣٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٨/٣، والضرائر ٢١٨، وشرح الأشموني ٣٩٤/٢، والهمع ١٩٣/٤، والخزانة ٤٩٣/٩.

٢- القول بالتضمين فرار من موافقة الكوفيين في جعل حروف الجرّ تنوب عن بعضها، فيكون التقدير: بصيرون بطعن ...، تنظر المراجع السابقة، وتأويل مشكل القرآن ٥٦٥، والخصائص ٣٠٦/٢، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأوّل ٤٤٦/٣.

٣- وهي فائدة التضمين، قال في المغني ٨٩٧ : «وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدّى كلمتين» نحو ﴿ولاتأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ النساء /٢، أي: ولاتضمُّوها إليها آكلين.

٤- ما بين معكوفين ساقطٌ من الأصل.

٥- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

«ز»[١]: يجوز أنَّ أَصْلَه / بكسر اللام كـ «تَبْصِرة» و«تَجْرِبة»، مصْدر «هلَّك» المشدَّد اللام، فأُبدِلت الكسرة ضَمَّة كـ «الجُوار» في «الجِوار». ١٧/ب

«ح»[٢]: جعْلُه للمشدَّد حملٌ على شاذ؛[٣] إذ مصدره التَّفْعيل كـ«التكسير»؛ لأنَّه ليس معتلا ولا مهموزاً،[٤] بخلاف «زكَّى» و«خَبَّأ» «تَزْكِية» و«تخبِئة»،[٥] بل الصواب أنَّه لـ«هَلَك» المخفَّف كـ «جَلَّ الرجل تجلَّة» أي: جَلالاً، فلا يكون للمشدَّد، وأما إبدال الضمَّة كَسْرة ففي غاية الشذوذ، وتمثيله بـ «الجُوار» ليس بصحيح؛ إذ لا يُدَّعى فيه أنَّه من الإبدال، بل مَصْدرانِ أحَدُهما شاذٌّ، فليسَ من إبدال الكسرة ضمَّة.[٦]

«ت»: رَأْي «ز»[٧] أنَّ «تَفْعِلة» أصلُها في الرُّباعي، وإن افترقتْ فيه شُذوذا وشُهْرة فهي واردة في جنسه بالوجهين، أمّا كونها من الثلاثي فلم تَرِد على وجه الشُهْرة

١- الكشاف ١/١١٩ ، والقول الأول عنده أنها مصدر «هلك» الثلاثي بدون تغيير .

٢- البحر ٢/٢٣١، وفي الأصل «حملا على شاذ».

٣- يريد بالحمل على الشاذّ دعوى أنَّ أصلَه الكسر ثُم حوِّلت ضمَّة، هكذا قال في البحر، وقد قيل إنَّ «تَفْعِلة» في «فعَّل» صحيح اللام غير المهموز كثيرٌ غير شاذٍّ، ينظر: شرح الشافية للرضي ١/١٦٤، والهمع ٦/٥٠، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الثاني ٢/٦٧٥، وقال الرضي إنَّه على كثرته مسموع لا يقاس عليه.

٤- ظاهر كلام سيبويه أنَّ مصدريهما على «تَفْعِلة» فقط، وقيل المهموز بالوجهين، ينظر: الكتاب ٤/٨٣، وشرح الشافية للرضي ١/١٦٤، والارتشاف ١/٢٢٧، و المساعد ٢/٦٢٦، والهمع ٦/٥١.

٥- هذا المثال ـ أي: خَبَّأ تخبئة ـ من المؤلف وليس في البحر، وفي المخطوطات كلمة تحتمل :خبى أوحيى، ومقصود المؤلف التمثيل للمهموز.

٦- وذلك لثبوت الصيغتين في أبنية المصادر، ينظر: شرح الشافية للرضي ١/١٥٤، والارتشاف ١/٢٢٣، ولسان العرب ٤/١٥٣ «جور» .

٧- «ز» ساقطة من المخطوطات ومحلُّها بياض في «ب».

بوجهٍ، بل على الشذوذ المحض الذي لا يقارب شذوذ «تفعلة» في رباعي غير معتلٍ ولا مهموزٍ، فجعَله من الرباعي تسهيلاً للشُّذوذ وإن تدرَّج منه إلى ضَمٍّ.

ومَطْمَحُ نظرِ الشيخ «ح» أنَّه حيث كان المآل للشذوذ ، فالوقوف مع الظاهر من ثلاثية الفعل وعدم التحويل من كسر إلى ضَمٍّ كـ«تحِلَّة» أَوْلى من تعسُّفٍ مآلُه الشذوذ، وهو الظاهر.

٥٩- قوله تعالى: ﴿**فَلا عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ**﴾ آية/١٩٣ .

«ز»[١]: أي: فلا تعتدُوا على المنتهين؛ لأنَّ قتالهم عُدْوان وظلم، فوضع قوله «إلا على الظالمين» موضع «على المنتهين».

«ح»[٢]: ظاهر قوله: فوضع «إلاعلى الظالمين» موضع «على المنتهين» أنَّه تفسير إعراب؛ لأنَّ الوضع إنَّما يكون في تفسير الإعراب، وليس كذلك، أمَّا إنْ كان تفسير معنى فصحيح.

وإنَّما لم يصحَّ إعراباً لعدم مرادفة «إلا على الظالمين» لنفي العدوان على المنتهين؛ إذ نفي العدوان على المنتهين لا يفيد إثباتَه على الظالمين إلا بمفهوم الصِّفة،[٣] وفي التركيب القرآني يدل على إثابته على «الظالمين» بالمنطوق والمحصور بالنفي و«إلا»، وفرق بين الدلالتين؛ ألا ترى[٤] فرق ما بين قولك: لا أُكْرم الجاهل، وبين قولك: لا أُكْرم إلا العالم[٥].

١- الكشاف ١/١١٩ .

٢- البحر ٢/٢٤٨ .

٣- مفهوم الصفة هو تخصيص الحكم ببعض الأوصاف التي تطرأ وتزول، مثل «الثيب أحقُّ بنفسها» فيدلُّ هذا على أنَّ ما عدا هذه الصفة بخلاف هذا الحكم، وفي هذه الدلالة خلاف، ينظر: التمهيد للكلوذاني ٢/٢٠٧، وقواعد الأصول ٦٩-٧٠.

٤- «ترى» زيادة من «ب».

٥- في الأصل «الظلم»، والتصويب من البحر .

«ت»: كلام «ز» في قوله «فوُضع هذا موضع هذا» هو وضْعٌ إعرابيٌ؛ وذلك أنَّ الاستثناء المفرغ موضوعٌ موضِعَ المعمول الأصليِّ المستثنى منه، كأنْ تقول في قولك «ما قام إلا زيد»: وُضِع «إلا زيد» أو «زيد» موضع «أَحَد» أوموضع «غير زيد» باعتبار الأصل القابل للاستثناء، أو باعتبار ما بقي بعد الاستثناء.

والمستثنى موضوع موضع المعمول الأصلي - بلا كلام - باعتبار المعنى والإعراب، ثمَّ إنَّ النفي منطوق به قطعاً، ولا بُدَّ له من مَحطٍّ، هو المحذوف لفظاً وهو غير المستثنى[1].

وأما المستثنى فاختلف فيه، والمختار أنَّه من باب المفهوم، وقيل من باب المنطوق والتحقيق أنَّ الخلاف في المفرَّغ وغيره على حَدٍّ سواء على الصحيح، خلافاً لما يوهمه كلام / بعضهم أنَّه في غير المفرَّغ، أمَّا المفرَّغ فمنطوق من حيث إنَّه لم يذكر سواه ١٨/أ فانحصرت المنطوقية فيه، وليس هذا بصحيح كما ذكره أئمَّة الأصول[2]، وإذا عَلِمْتَ هذا فقوله «إلا على الظالمين منطوقٌ» محلُّ نزاع، بل «لا عُدْوانَ على المنتهين» منطوقٌ؛ إذ هو بقية المُخْرَج منهم، كـ«غير زيدٍ» الباقي من «أحد» في قولك: ما قام إلا زيد.

فالآية دالة ابتداء على نفي العدوان على المنتهين؛ لأنَّ المُخْرَجَ بالتخصيص غيرُ مُراد بالحكم الأوَّل،[3] فتخلَّص النفْيُ للمُنْتَهين، وقد سبق من كلام «ح» في كلام ابن

١- ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٤/١٧٠، والمحتسب ٢/٢٦٦،وشرح الرضي على الكافية ٣/٣٤١، والدرر اللوامع ٢/٢٢٦.

٢- المشهور عند الأحناف في نحو ما قام أحد إلا زيد أنَّ «زيد» لم يثبت له القيام، بل هو مسكوت عنه، ومراد الكلام إخراجه من المحكوم عليهم بعدم القيام، وجمهور العلماء وطائفة من الحنفية على أنَّه داخل في نقيض ذلك الحكم؛ إذ الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي. ينظر: نهاية السول ٢/٤٢١.

٣- «الأوَّل» ساقطة من الأصل.

عطية[١] في أنَّ الميتةَ لا تتناول ميتةَ السمك والجراد باعتبار التخصيص بالحديث «أُحِلَّت لنا ميتتان»، وهو مُنفَصِلٌ فكيف بالتخصيص المتَّصِل؟،[٢] فَصَحَّ ما قاله «ز».

٦٠- قوله تعالى: ﴿وَلا تُلقُوا بأَيْدِيكم﴾ أية/١٩٥.

«ح»[٣]: يختار أنَّ المجرور هو المفعول معنى، وضُمِّن «ألقى» معنى «أفضى»، أي: ولا تُفْضوا بأيديكم، كقولك: أفضَيْت بجَنْبي، أي: طَرَحْت جنبي على الأرض، وعُبِّر بالأيدي عن الأنفس لأنَّ باليد الحركة والبَطْش والامتناع، فكأنَّه يقول: إنَّ الشيء الذي مِن شأنه الامتناعُ به من الهلاك لايُهْمَلُ ما وُضِعَ له ويُفْضَى به إلى الهلاك.

وتقدَّم في أوائل البقرة أنَّ لـ«أفعَلَ» أربعةً وعشرين معنى،[٤] وعَرَضْتُها على ما هنا وهو «ألقى»، فالأقرب إليه «الجَعْلُ»، وهو عند أهل التصريف ثلاثةُ أقسام:

جَعَلَه يفعل، كأخرجته، أي: جعلته يخرج، وجَعَلَه على صفةٍ، كأَطْرَدْته، أي: جعلته طريدا، والفعل مُتَعَدٍّ دون هَمْزٍ هنا، وجَعَلْتُه صاحب شيء بِوَجْهٍ ما، كأشْفَيْتُ فلانا، أي: جعلت له دواءً يَستشفي به، وأسقيته: جعلتُه ذا ماء يسقي به ما يحتاج إلى السَّقي، ومن هذا النوع أَقْبَرْتُه وأَنْعَلْته وأَرْكَبْتُه وأَخْدَمْتُه وأَعْبَدْته، أي: جعلت له قَبراً ونَعلاً ومركوباً وخادماً وعبداً.

و«ألقى» هنا من القسم الثاني؛ فمعنى «ألقيت الشيء» جعلته لَقىً،[٥] كما أنَّ

١- في الفقرة ٤٩.

٢- الأدِلَّة المخصِّصة قسمان متَّصل باللفظ العام كالشَّرْط والاستثناء، وقسم منفصل عنه كآية أخرى أو حديث صحيح أو إجماع، ينظر: التمهيد للكلوذاني ٢/٧١.

٣- البحر ٢/٢٥٢ - ٢٥٣ .

٤- بل في الفاتحة عند قوله تعالى: ﴿أنعمتَ﴾، ينظر: البحر ١/٤٦، وينظر في معاني «أفعل»: الكتاب٤/٥٥-٦٣، وشرح الشافية للرضي ١/٨٧-٩٢، والمساعد ٢/٦٠٠، والدر المصون ١/٦٨.

٥- «لَقىً» أي: مُلْقى وجمعها «ألْقاء». ينظر: لسان العرب ١٥/٢٥٥. «لقى» فهو «فَعَل» بمعنى «مفعول».

الطَّريدَ «فعيل» بمعنى «مفعول»، والمعنى: لا تجعلوا أنفسكم لِقيً إلى التهلكة، أي: تلقاها التهلكة فتهلك.

وقد حامَ «ز»[1] حول هذا المعنى الذي أَبْدَيْناه فلم ينهض بتَخْليصه، فقال: الباء في «بأيديكم»: مثلُها في «أعطى بيده» للمنقاد،[2] والمعنى : ولا تُقبِضوا التهلكة أيديكم، أي: لا تجعلوها آخذة بأيديكم مالكة لكم.[3]

و في كلامه أن الباء مزيدة، وقد ذكرنا أن ذلك لا ينقاس.[4]

«ت»: زيادته على السَّبْك الأوَّل ظاهر،[5] لا على «آخِذة بأيديكم»؛ إذ ليس المعنى «أَخْذ اليد»، بل المعنى: أن تقودَه مثلا آخِذا بيده، والباء مُرادة لا مُزادة؛ لأنَّ لها معنى لا يحصُل[6] بفقْدِها، وكأنَّ إسقاطها في السبك الأوَّلِ معنى، والثاني صناعةٌ، فلم تلزم زيادتها، فتأمَّله.

٦١- قوله تعالى: ﴿الحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ آية/ ١٩٧.

١- الكشاف ١/١١٩، ووجه ارتباك كلامه أنّه جعلها زائدة ثم ضَمّن «تُلقوا» معنى «تُقبِضوا».

٢- «يقال: أعطى البعيرُ، إذا انقاد ولم يستصعب » لسان العرب١٥/٦٩، «عطا».

٣- في الأصل وفي «د»: «فتهلككم» والمثبت من «ب» وهو موافق للكشاف.

٤- أي: زيادة الباء في المفعول به، وقد قال كثير من العلماء بزيادتها وخرّج آخرون جميع ما ورد من ذلك على تقدير مفعولٍ به محذوف ، نحو: ولا تُلقوا أنفسكم بأيديكم.

كما يخرَّج أحيانا على تضمين الفعل معنى ما يتعدّى بالباء ، كما فعل أبو حيان هنا فضمّنها معنى «أفضى».

وينظر مثل هذين التخريجين في: المحتسب ٢/٨٩، والجنى الداني ٥٢، والبحر ١٠/١٥٢، ٣٦١، والدر المصون ٧/٥٨٥، ٨/٢٦٠، ٤٢٤، والخزانة ٩/١٠٧، ٥٢١. كما ينظر القول بزيادتها في المفعول في: معاني القرآن للفراء ١/٩، ٣/٥٦، ١٤٧-١٤٨، ومعاني القرآن للأخفش ١٦١، ٤٠٢، وتفسير الطبري ١٧/١٣٩، ٢٨/٥٧.

٥- السبك الأوَّل هو «أعطى بيده»، لأنَّ «أعطى» يتعدى بنفسه، نحو ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ الكوثر/١.

٦- في الأصل «تجعل».

ع[١]: من قَدَّره «في أشهر» لزمه النصب مع سقوط الجار، / ولم يقرأ به أحد. ١٨/ب

ح[٢]: لا يصحُّ؛ لأنَّه قد يُرفع على الاتساع، بلا خلاف فيه عند البصريين، إذا كان ظرف الزمان نكرة خبراً عن المصادر فإنَّه يجوز عندهم الرفع والنصب، وسواء استغرق الحدثُ الظرفَ أم لا، والتفصيل للكوفيين تحتُّم الرفع في المستغرِق، وأمَّا غير المستغرِق فيوجِبُ هشام[٣] رفْعَه، فتقول: ميعادك يومٌ، وثلاثةُ أيامٍ، ويُجوِّز الوجهين الفراءُ كالبصريين، ونُقل عن الفراء في هذا الموضع وُجوبُ الرفع؛ لأنَّ «أشهُراً» نكرةٌ غير محصورة[٤]، وهذا خلاف ما نقلناه عنه، فَيُمْكِن أن يكون له القوْلان، قولُ البصريين وقولُ هشام.

«ت»: قول «ح»: كقول البصريين، يعني في غير المستغرق، فيوافقهم في وجهٍ، وأمَّا قوله: كقول هشام فمن كلِّ وجه؛ لأنَّه إذا أَوجَبَ [ـ يعني الفراء ـ الرفعَ في غير المستغرق، فالمستغرق أَحْرى، وأيضاً موضع اتفاق للكوفيين.

يتَلَخَّص][٥] الجوازُ مطلقاً، ووجوبُ الرفع مطلقاً، ووجوبُ الرفع في المستغرق

١- المحرر ١٢٠/٢. وينظر: البيان ١٤٦/١، وفي الأصل: «لزمه النصب مع سقوط الجار النصب».

٢- البحر ٢٧٦/٢، وتنظر المسألة في: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٠/١، والارتشاف ٥٧/٢، ونتائج التحصيل ١٠٨/٧/٣

٣- هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، من أصحاب الكسائي، له: «المختصر» و «القياس»، ت٢٠٩هـ. ينظر: نزهة الألباء ١٦٤، ووفيات الأعيان ٨٥/٦، ورأيه في الارتشاف ٥٧/٢.

٤- ينظر: معاني القرآن للفراء ١١٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٤/١، ولم أجد للفراء نصاً يجيز فيه النصب في الظَّرفِ النكرة غير المستغرق، بل أجاز النصب في المعرفة نحو: قيامُك يومَ الجمعة، ينظر: معاني الفراء ١١٩/١.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

والجواز في غيره، للبصريين، وهشام مع الفراء، والفراء[١]، وليس في هذا كله ردٌّ على «ع»؛ لأنَّ من رفع جوازاً أو وجوباً يجعله من باب الخبر المطابق[٢]، فلا محل فيه لـ «في»، فمن قال: هو على نية «في» يلزمه النصب كما قال؛ لأنَّه لم يجعله خبراً مطابقاً بل جعل فيه الخبر، فيلزم نصبُه كـ«زيدٌ أمامك»، ولم يقرأ به، والجواب: أنَّ تقدير «في» من حيث المعنى إذ ليس عينَه، وإن تُوُسِّع فيه وجُعِلَ خبراً كأنَّه مطابق، وهذا مُلَخَّصُه.

«ز»[٣]: إنما جُعِل الشَّهْران وبعضُ شهرٍ أشهُراً لأنَّ اسم الجمع يشترك فيه ما فوق الواحد، نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٤]، فلا سؤال إذن، وإنَّما كان يكون محلَّ السؤال لو قيل: ثلاثة أشهر معلومات.

«ح»[٥]: دعواه عامة في اشتراك ما فوق الواحد، وحُجَّتُه خاصة بقوله: ﴿فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾؛ إذ هو من إضافة الشي إلى متضمِّنِه،[٦] وهذا ـ أعني إطلاقَ الجمع على التثنية ـ له شروط،[٧] و«أشهر» ليست منه؛ إذ لا إضافة مطلقاً، فلا يمكن الاستدلال به.

١- في كلام المؤلف لفٌّ ونشر مرتبان، فالجواز مطلقاً للبصريين، والرفع مطلقاً لهشام والفراء، ووجوب الرفع في المستغرق والجواز في غيره منسوبٌ للفراء.

٢- على حد «ليلٌ نائم، ونهار صائم» أو على حذف مضاف أي: أشهر الحج أشهر.

٣- الكشاف ١/١٢٢، وأجاز أن يكون بعض الشهر قد نُزِّل منزلة كُلِّه.

٤- التحريم /٤.

٥- البحر ٢/٢٧٨.

٦- جملة «إذ هو من إضافة الشيء إلى متضمِّنه» إضافة من المؤلِّف للتوضيح، ليست في البحر.

٧- وذلك إذا لم يُفرَّق متضمَّناهما وأُمن اللبس، نحو: قطعت رؤوس الكبشين، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٥، والتذييل والتكميل٢/٦٦.

وقوله «فلا سؤال فيه» فيه نظر؛ لِفَرْضِه السؤال فيه، وقوله: وإنَّما السؤال لو قيل: ثلاثة أشهر، فلا فرق بينهما عندنا؛ لأنَّ المجاز يدخلها[١]، حكى الفراء «اليوم يومان لم أَرَه»، قال: وهو يومٌ وبعض يوم،[٢] وقال امرؤ القيس[٣]:

..... ثلاثِينَ شَهْرا في ثلاثَةِ أَحْوالِ

وحُكي عن العرب «ما رأيته منذ خمسة أيام»، وإن كنتَ رأيتَه في الأوَّل أو في الخامس، فلم يُكْمِل خمسةً، فجعل ما انتفت الرؤية في بعضه كأنَّه كامل، فإذا وجد هذا في كلامهم فلا فرق، غير أنَّ مجاز الجمع أقربُ من مجاز العدد.[٤]

«ت»: تسمية «ز» «أشهر» اسم جمع خلاف الاصطلاح[٥]، وهي من حيث الإحرام كما قال، أي؛ لا إحرام بعد عرفةَ يَتمُّ في تلك السنة، لا من صِحَّةِ بقاء بعضِ/ أركانه، فإنَّه يصح في مذهب إمامنا إمامِ دار الهجرة بقاءُ الإفاضة للمُحْرِمِ، فلا ١٩/أ مجاز وهي أشهر ثلاثة.

١- أي: المجاز يدخل في الأعداد نحو «أشهر».

٢- معاني القرآن ١/١١٩، ونصّه «له اليومَ يومان مُنذ لم أراه».

٣- هذا عجز بيت لامرئ القيس، وصدره:

وهل يعِمَنْ من كان أحدث عهده .....

وهو في ديوانه ٥٧، وأدب الكاتب ٥١٨، والخصائص ٢/١١١، ورصف المباني ٤٥١، والارتشاف ٢/٤٤٦، والجنى الداني ٢٥٢، والمغني ٢٢٥، وشرح الأشموني ٣٩٤، والهمع ٤/١٩٣، والخزانة ١/٦٢. والشاهد فيه هنا تجوز الشاعر إذ جعل ثلاثين شهراً ثلاثة أعوام مع أنَّها عامان ونصف فهو من باب إطلاق بعض على كلٍ، ففيه تجوز في العدد وهو ما منعه الزمخشري في ثلاثة أشهر.

٤- «من مجاز العدد» ساقطٌ من الأصل.

٥- لأنَّه على «أفعل» وهو جمع قلّة يجمع عليه ما كان على «فَعْل» صحيح الفاء والعين غير مضعّف، ينظر: الكتاب ٣/٥٦٧، وشرح الشافية ٢/٩٠.

وقول الزمخشريِّ: فلا سؤال، يعني يرفعه الجواب لا أنه لم يوقعه، فلا يصح اعتراض «ح» عليه بأنَّه قد سأل فكيف يقول: لا سؤال، وأما احتجاجه بـ «صغت قلوبكما» فهو استئناس من حيث الجملة بإطلاق الجمع على الاثنين، وإن كان له خاصية توجب امتيازه عما نحن فيه من حيث عدم اللبس في الإضافة لما يدفعه من الجزئية دون تفريق[1].

وأما قوله: وإنَّما يقال في ثلاثة أشهر، يعني مما هو نص في مدلوله، بخلاف غير النَّص فإنَّه قابلٌ، ويفهم منه أنَّ القَبُول بالوضع وبالحقيقة، وهو قول مَعْزُوٌّ لسيبويه[2] إطلاق الجمع على ما فوق الواحد، بخلاف ثلاثة أشهر فهو مجاز بعيد.

٦٢- قوله تعالى: ﴿**فَلا رَفَثَ**﴾إلخ، آية /١٩٧.

«ع»[3]: هي بمعنى «ليس» في قراءة الرفع، وخبرها محذوف على قراءة أبي عمرو، و «في الحج» خبر «لا جدال» فهذا مذهب أبي علي[4]، وخولف بل هو خبر الكُلّ؛ إذ هو في موضع رفع؛ لأنَّ عمل «لا» فيما يليها، وخبرُها مرفوع على حاله مع

١- أي: لوجود ما يمنع اللبس وهو كون المضاف جزء المضاف إليه، وعدم التفريق بين المضاف إليه إذ هو ضمير مثنى، والتفريق نحو قوله تعالى: ﴿**لُعِنَ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاودَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ**﴾ المائدة / ٧٨، فالإفراد أولى هنا. وتنظر المسألة في: الكتاب٣/٦٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٠٦، والمساعد ١/٧١، والهمع ١/١٧١.

٢- ينظر: الكتاب ٢/٤٨، ٣/٦٢١ حيث يقول «لأن الاثنين جميع».

٣- المحرر٢/١٢١، قرأ الكوفيون ونافع وابن عامر بفتح الثلاثة بدون تنوين أي: ﴿**فَلاَ رَفَثَ ولاَ فُسُوقَ ولاَ جِدَالَ فِي الْحَجِّ**﴾ وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع وتنوين الاولين وفتح الثالث، ينظر: السبعة ١٨٠.

٤- هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أخذ عن الزجاج وابن السراج، وأخذ عنه ابن جني والربعي، له المؤلفات الكثيرة، منها: «الحجة» و«الإيضاح» و«المسائل البغداديات»، توفي ٣٧٧هـ، ينظر: نزهة الألباء ٣١٥، وإشارة التعيين ٨٣. ورأيه هذا في الحجة ٢/٢٩٠.

المبتدأ، وظَنَّ أبو علي أنَّها كـ«ليس» في نصب الخبر، بل هي والاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر، و«في الحج» هو الخبر، انتهى.

«ح»[1]: فيه مناقشات، الأولى: كون «لا» بمعنى «ليس» من القِلَّة بمكان،[2] بحيث لا تُبنى عليه القواعد، وارتفاع مثل هذا إنَّما هو على الابتداء.

الثانية: حذف خبر «كان» وأخواتها - ومنها «ليس» - ضرورة، لا يجوز في الكلام ولو لدليل،[3] وقد نَصُّوا على أنَّ قوله[4]:

..... يرجو جوارَك حينَ ليس مجيرُ

ضرورةٌ أو نادر، وما كان كذا فلا يحمل القرآن عليه.

الثالثة: «بل في الحج خبر الكل» أي؛ هو في موضع رفع في الوجهين، كون «لا» أخت «ليس» أو «إنّ»، فإنَّ خبر التي بمعنى «ليس» منصوبٌ، وخبر أخت «إنَّ» مرفوع، إما بها كما هو مذهب الأخفش[5]، وإما لكونها مع معمولها مبتدأ على مذهب سيبويه[6]، فيمتنع كونه في موضع رفع على الوجهين.

١- البحر ٢/٢٨٣.

٢- ينظر: الكتاب ١/٥٨، ٢/٢٩٦، ولكنه لم يمنع القياس عليه وكذلك جمهور النحاة، ينظر: المقتضب: ٤/٣٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٧٦، والهمع ٢/١١٩.

٣- بل أجازه سيبويه في الكتاب ١/٧٦، والفارسي في الحلبيات ٢٣١، وابن جني في الخصائص ٢/٣٧٥، وابن الشجري في أماليه ٢/٦٣. وغيرهم عند وجود القرينة.

٤- هذا عجز بيت يُنسب للشمردل بن عبد الله الليثي، وقيل للحارث بن بدرن أو عبد الله التيميّ، وصدره:

لهفي عليك لِلَهْفَةٍ من خائف .....

والشاهد في الحماسة لأبي تمام ١/٤٧٠، وأمالي المرتضى ١/٣٨٧، والحماسة البصرية ١/٢٣٠، والارتشاف ٢/١١٢، والمغني ٨٢٥، وجواهر الأدب ٢٠٥. ويروى أحياناً: حين لات مجير .

٥- ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٤-٢٥.

٦- ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥.

الرابعة: قوله: إنَّ «لا» تعمل على بابها فيما يليها، هذا تعليل لكون «في الحج» خبراً لِكُلٍّ لرفعه في الوجهين، وقد بُيِّنَ فساده؛ إذ هو منصوب بعد أخت «ليس»، مرفوعٌ بعد غيرها، فلا يصح تعليلاً إلا للعاملة عمل «إنَّ» في مذهب سيبويه، ولا يصح أن يقال على مذهب الأخفش إنَّه على ما كان عليه؛ لأنَّ «لا» عنده هي الرافعة.

الخامسة: قوله: و«ظَنَّ أبو علي» إلخ فإنَّه صحيح بدليل ظهور النصب عند ظهور الخبر[1]، إلا أنَّه قليل لا يأتي على القواعد، فإجازة أبي علي مِثْلَ هذا في القرآن لا تنبغي.

السادسة: قوله: بل هي والاسم في موضع رفع بالابتداء، هذا توكيد لما قرَّره: أنَّ «لا» تعمل عمل «ليس» في/ الاسم فقط[2]، وليس بصحيح؛ لنصب العرب خبرَها ١٩/ب
عند ظهوره إذا كانت بمعنى «ليس»، وإذا كان ما قال مِن رفْع الخبر فبأيِّ طريق نَعْلَم بأنَّها تعمل عمل «ليس» لو قلنا مثلا: لا رجلٌ قائمٌ ولا امرأةٌ؟، فهي هنا غير عاملة أصلا، ولا نعلم كونَها بمعنى «ليس» إلا بنصب خبرها.

«ت»: قول «ح»: «عملها عمل «ليس» من القلة بمكان»، نقول لأجله لم يجعلها «ع» عاملة عمل «ليس» بل هي بمعنى «ليس».

وقوله: «حذف الخبر ضرورة ممنوع»، فقد ورد في الأوجه الأربعة في نحو: إنْ خيرٌ

١- ومن ذلك قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى اللّه واقيا

ينظر: عمدة الحافظ ٢١٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦/١، والجنى الداني ٢٩٢، وتخليص الشواهد ٢٩٤، والهمع ١١٩/٢.

٢- كونها تعمل عمل «ليس» في الاسم فقط، ولا عمل لها في الخبر قولٌ ينسب للزجاج، ينظر: الجنى الداني ٢٩٣، والهمع ١١٩/٢، والذي في معاني القرآن له ٢٧١/١ صريح في أنَّها لا عمل لها فيهما.

فخير، وإن شرٌّ فشرٌّ، وإن سيفاً فسيفٌ»[1].

وقوله: لا يصح أن يكون في الحج خَبَرَ الجميع؛ لأنَّ خبرَ أخت «ليس» منصوبٌ وخبرَ أخت «إنَّ» مرفوع ممنوع؛ لأنَّ مراد «ع» بالتي بمعنى «ليس» اشتراكُهما في عدم بناء ما يليهما[2] وعدم النص على نفي الجنس لا في العمل، وكيف يَعْتَقِدُ أنَّها تعمل عمل «ليس» ويردُّ على أبي علي في زعمه نَصْبَ خبرها؟، وقوله: بل تعمل في الاسم فقط أي: اسمها في الصورة كاسم «ليس» لا كاسم «إنَّ»، فالتقابُل بينها وبين أخت تلك بِنَصْب اسمها أو بنائه، وهذه يرفع ما يليها، فأطلق عليها العمل بهذا الاعتبار، ولَم يَنْفِ وجود كونها تعمل عمل «ليس» حيث ظهر الخبر منصوباً؛ لأنَّ ذلك أمر مضطرٌّ إليه، ولِقِلَّته جداً لا يقال به إلا حيث لا يُمكن جَحْدُه.

ويمكن أنَّها أخت «ليس» حقيقة في العمل، لكن حيث يظهر المنصوب فهي عاملة فيهما، وحيث لم يظهر المنصوب يَدَّعي عملها في القريب فقط، كما هو قول لسيبويه في «لا رجل» أنَّها لا عمل لها فيه، و «لا غلام رجل» هي عاملة فيه[3]، فيدَّعي في

١- من قولهم «الناس مَجْزِيُّون بأعمالهم إن خيرٌ فخير، وإن شرٌّ فشرٌّ» و «المرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف، وإن خنجراً فخنجرٌ».

والأوجه الأربعة هي: إن خيراً فخير أي: إن كان عملهم خيراً فالجزاء خيرٌ، وإن خيراً فخيراً أي: إن كان عملهم خيراً فيُجزَون خيراً، و إن خيراً فخيرٍ أي: إن كان في عملهم خيرٌ فالجزاء خيرٌ، وإن خيرٌ فخيراً أي: إن كان في عملهم خيرٌ فيجزون خيراً.

تنظر المسألة في: الكتاب ٢٦٢/١، والمساعد ٢٧٢/١، وشرح الأشموني ٣٤٣/١. وهذان النصان «الناس ...» و «المرء ...» قال ابن مالك إنَّهما حديثان، ينظر: شرح التسهيل ٣٦٤/١، وشواهد التوضيح، ٧١، وقال عنه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: لم أقف على هذا الحديث.

٢- في غير «ب»: بينهما، وهو تحريف.

٣- إيضاحه أنَّ «لا» هي الرافعة للخبر باتفاق إذا لم تركّب مع اسمها، نحو: لا غلامَ رجلٍ مسافرٌ، وإن رُكّبت معه نحو: لا رجلَ قائمٌ، فقيل: إنَّها رافعة له أيضاً، وهو قول الأخفش وآخرون، وذهب سيبويه إلى أنَّها مع اسمها في موضع مبتدأ والمرفوع خبر المبتدأ. ينظر: المساعد ٣٤١/١.

ويريد المؤلف منا أنْ تعامَل أختُ «ليس» كذلك، ولكن فاته أنَّها لا تُركَّب مع اسمها ليمكن فيها هذا، وقد نُقل قبل قليل أنَّ مثل هذا منسوب للزجاج، وهو يخالف ما في كتابه معاني القرآن.

أخت «ليس» كذلك في الخبر، كدعوى سيبويه في أخت «إنَّ» في الاسم، ويكون هو مرادَ ابن عطية.

وقوله: «ظَنَّ أبو علي» صحيحٌ؛ لا يلزم من ظهور نصب الخبر في تركيبٍ دعواه عند عدم ظهوره؛ لإمكان دعوى الإهمال أو مساواة «ليس» في الاسم فقط، ولا يحمل تركيبٌ على تركيب، هذا قولهم: «لا غلام رجل»، متفقون على عمل «لا» في الاسم، والمشهور عن سيبويه عَدَمُ عملها في نحو «لا رجل» فلم يحمل تركيب على آخر[1].

٦٣- قوله تعالى: ﴿فَلا رَفَثَ﴾ إلخ، آية /١٩٩.

«ز»[2]: رَفْعُ الأَوَّلَيْنِ حَمْلٌ على النهي، كأنَّه قيل: فلا يكون في رفث، والثالثُ إخبارٌ بانتفاء الجدال، كأنَّه قال: لا شَكَّ ولا جدال، وذلك أنَّ قريشاً كانت تقدِّم الحج سنة وتؤخِّره سنة أخرى، وتقف بالمزدلفة والعربُ غيرُهم بعرفة، فَرُدُّوا إلى وقت واحد ومكان واحد، فأخبر الله بارتفاع الخلاف.

والدليل على أنَّ الأوَّلين بمعنى النهي قوله عليه الصلاة والسلام:[3] (من حجَّ هذا البيتَ فلم يرفُث ولم يفسُق خرج من ذنوبه كيومِ ولدته أُمُّه) / ولم يذكر الجدال. ٢٠/أ

«ح»[4]: فيه تَعَقُّبَاتٌ، الأوَّل: تأويله النهيَ على الرفع والخبرَ على البناء غيرُ صحيح؛

١- الشاهد هنا ليس في حذف الخبر في التركيبين بل في نوع الاسم الواقع بعد «لا»، ففي «لارجل» الاسم مفرد فركب معها وأما «لا غلام رجل» فهومضاف ولا يمكن أن يركَّب معها، لذلك جعلت عاملة فيه باتفاق، وإنَّما لم تركب «لا» مع المضاف لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلو بُنيا مع «لا» لكان يؤدي إلى أن تجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم، والمشبه للمضاف حكمه حكم المضاف، أسرار العربية ٢٥١-٢٥٢.

٢- الكشاف ١/١٢٢، عن قراءة رفع الأوَّلين وفتح الثالث، وينظر كشف المشكلات ١٤٦، وإيجاز البيان ١٤٣، والتبيان ٩٣، والبيان ١/١٤٧.

٣- في صحيح البخاري ١٥٢١، كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور.

٤- البحر ٢/٢٨٥.

إذ لا مقتضى لكلٍ فيما نَسَبَ إليه، فلا يقتضي الرفعُ النهيَ ولا البناءُ الخبرَ، ولا أنَّ قراءتها كُلَّها بالرفع أو بالبناء تقتضي ما قال، غاية ما فيها أنَّ المبنيَّ ما يليها نَصٌّ في العموم والأخرى ظاهر فيه، فرفع الأوَّلين ونصبُ الثالث سُنَّةٌ متبعةٌ؛ لأنَّ شأن القراءة كذلك، لَم تَتأدَّ إلا على هذا الوجه.

الوجه الثاني: قوله: كأنَّه قيل لا شك، وترجيحه هذا المعنى بالتاريخ مناقضٌ لما فَسَّرَ به بقوله: لا مِراء مع الخَدَمِ والرُّفَقاء[1] والمُكارِينَ[2].

الثالث: أنَّ مخالفة قريش قبل في الموقف لابن زيد[3] ومالك، وفي النسيء لمجاهد،[4] ،فكيف يجعلهما شيئاً واحداً.[5]

الرابع: استدلاله بالحديث لاحُجَّة فيه؛ إذ لم يُتْرك في الحديث «الجدال» إن كان محرَّماً لدخوله تحت «لم يَفْسُقْ»، وإن كان مَكْرُوهاً فتركُه أحسنُ؛ إذ ليس شرطاً في غفران الذنوب، وإنَّما الشرط فيه تَرْكُ الرَّفَث، أي: الجماع؛ لأنَّه يفسده فهو محرَّم فيه خاصَّة، وترك معصية الله المحرمة فيه وفي غيره أولى، وهي المعبَّر عنها بالفسوق.

فمقصد الآية ذِكْرُ ما في الحج شرطاً وتتميماً، فلذا ذُكِرَ الجدال، وفي الحديث ذِكْرُ ما هو شرطٌ في غفران الذنوب، فلذا ذكر في الآية الثلاثة، واقتصر في الحديث[6] على الاثنين.

١- في الأصل «الفسقاء».

٢- كان الزمخشري قد فسر «لا جدال» بذلك، ثم فسرها بـ «لا شك».

٣- هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي ولاء، المدني، له «الناسخ والمنسوخ» و«التفسير»، ت ١٨٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٤٩/٨، وطبقات المفسرين ٢٦٥/١.

٤- ينظر في القولين: تفسير الطبري ٢٧٤/٢، وتفسير القرطبي ٤١٠/٢.

٥- المخالفة في الموقف تعني عدم وُقوف قريش بعرفة بل بالمزدلفة، والنسيء تأخيرها الحجَّ أو تقديمُه عن موعده.

٦- «في الحديث» زيادة من «ب».

((ت)): القراءة وإن كانت سُنَّةً متَّبعةً لا تنافي توجيهها بشيء حسن، فذكر أنَّ الرفع فيه معنى النَّهي من حيث الاسترواح لاحقيقة، وإنَّما يسترَوح منهما دون الثالث؛ لإمكان حمل الكلام على حذف فِعْل، كما قدّره بقوله ((فلا يكن))، بخلاف الثالث؛ لأنَّ البناء لا يناسب فعلا، وهذا تحسين تابع لا مَقصدٌ؛ إذ لو كان نهياً حقيقة لم يدخل على الاسم [١].

وتفسيره الجدال بتفسيرٍ [٢] يخالف ما فُسِّرَ؛ لأنَّه إشارة لوجهين غير مُضِرٍّ.

وكون التاريخ فيه قولان في تفسير الجدال بمخالفة في الموقف أو في النسيء لا يمنع إرادتَهما معاً، فلا يضرُّ جمعهما في وجه واحد.

واستدلالهُ بالحديث على تفسير الجدال بمخالفة قريش في الموقف أوالنسيء فهو خبرٌ محضٌ لا نهيَ فيه، والقصد في الحديث ذكرُ المنهي عنه [٣]، فلذا لم يُذْكَر فيه الجدالُ لعدم مناسبة النهي، لا يُدفع بتفسير آخر في ((الجدال)) بأنَّه منهيٌّ عنه أيضاً تحريماً أو كراهة؛ إذ لا يُدفَع وجهٌ بوجهٍ آخر، فتأمَّله.

٦٤- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ آية/ ١٩٩.

((ز)) [٤]: موقع ((ثم)) مثله في قولك: أحسن إلى الناس ثم لا تُحسِنْ إلى غير كريم [٥]، فهي لتفاوت ما بين الإحسانين وبُعْد ما بينهما، فكذا هنا أَمَرهُمْ بالذِّكر عند

١- لأنَّ ((لا)) الناهية تختص بالدخول على الفعل المضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، ينظر: الأزهية ١٤٩، والمغني ٣٢٣.

٢- ((بتفسير)) زيادة من ((ب)).

٣- وذلك من أساليب العرب في المبالغة فإنَّهم إذا بالغوا في النهي عن الشيء أبرزوه في صورة النفي المحض، كأنَّه ينبغي ألا يوجد مطلقاً وإذا بالغوا في الأمر بالشيء أبرزوه في صورة الخبر نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ البقرة/٢٢٨. ينظر: أمالي ابن الشجري ١/٤١٥، والدر المصون ٢/٣٠٩.

٤- الكشاف ١/١٢٤.

٥- في غير ((ب)): ((غيرك)).

الإفاضة من عرفات، ثم قال ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا﴾ لتفاوت ما بين الإفاضتين، وأنَّ / إحداهما صواب، والثانية خطأ. ٢٠/ب

«ح»[١]: الآية ليست كالمثال، وحاصله أنَّ «ثم» تُسلبُ الدلالةَ على الترتيب، وأنَّها لها معنى غيرُه، سماه بالتّفاوت وبُعْدِ ما بعدها مما قبلها.

ولم يَجْرِ في الآية ذكر الإفاضة الخطأ حتى تكون «ثُم» لبُعْدِ ما بينهما، ولا نعلم أحداً سبقه لهذا المعنى[٢].

«ت»: لا شك أنَّ الآية ليست كالمثال؛ لأنَّه ذَكَرَ فيه المتقابلين، بخلاف الآية، على أنَّ البعد الذي قصده فيما بين الرُّتْبَتين، ثم بَيَّنَ مراده فيه هل بأفضلية ما بعد «ثُمَّ» أم بمفضوليَّته؟.

والمثال إن كان المعتبرُ محطَّ النهي فما بعدها مفضول، وإن كان لازمه وهو الأحسن، أي: لكن «ثم» فهو الأفضل، وأما الآية فكما قال الشيخ أبو حيان ليس فيها إلا الفعل الحسن، وليس فيها الخطأ حتى يظهر التفاوت[٣]، فإن لاحظ أنَّ الإفاضة من المزدلفة التي تأخرت عن عرفة هي أفضل من جعل الإفاضة من المزدلفة بدءاً، وتكون الإفاضة الخطأ مفهومة من قوله ﴿من حيث أَفَاضَ النَّاسُ﴾، أي: أنَّ المطلوبَ جَعْلُ الإفاضة التي كان الناس يقتصرون عليها غَيْرَ مقتصَرٍ عليها، بل قِفوا بعَرَفَةَ ثم افعلُوها، ففيه ذكر الإفاضتين، فعليه لا يحتاج إلى ارتكاب معنى غريبٍ؛ لأنَّه للترتيب المعنوي حقيقة، أي: أَخِّرُوا إفاضة المزدلفة عن عرفة، ولا تفعلوها بدءاً، فاعتراض

١- البحر٢/٣٠٢.

٢- هذا المعنى كرره الزمخشري في كثير من الآيات منها: البقرة / ٢٩، ٢٦٢، وآل عمران /١١١، والمائدة /٧٥، والبلد /١٧، ينظر: نحو الزمخشري ١٧٦، ووافقه في الدر المصون ٢/٣٣٥، ١١/٥٨٣، ١١/١٠، وفتوح الغيب عند البقرة/ ١٩٩، هذا وقد أخذ أبو حيان نفسُه بهذا المعنى في سورة البلد / ١٧، ينظر البحر ١٠/٤٨٣.

٣- ذكر الطيبي هذا الاعتراض ثم أجاب بأنَّه «لما كان قوله ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ مراداً به التعريض فكأنه قيل لا تفيضوا من مزدلفة فإنه خطأ، فينطبق عليه المثال «ولا تُحسِنْ إلى غير كريم»».

الشيخ عليه صواب، وقد ظهر أنه المستعاذ منه في اختراع التراكيب عند إشكال يعرض، ويا ليته اخترعه مطابقاً، والاحتجاج على صحة تراكيب القرآن بكلامٍ يُبديه جهل؛ لأنَّه إنْ كان مثل الآية فلا يُسْمِنُ ولا يُغْني مِن جوع؛ لأنَّ الاحتجاج إنَّما يكون[١] بالمسلَّم الظاهر أو كلام مثله حُجَّةٌ على القرآن، نعوذ بالله من الغباوة، وغلبة الشقاوة.

٦٥- قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ آية / ١٩٩.

«ع»[٢]: يجوز عند بعضهم حذف الياء، فيقول: الناسِ، كالقاضِ والهادِ، أمَّا جوازه في العربية فذكره سيبويه[٣]، وأمَّا جوازه مقروءاً فلا أحفظه.

«ح»[٤]: مقتضاه في الكلام، مع أنَّ سيبويه لم يجزه إلا في الشعر، وأجازه الفراء في الكلام[٥]، وقوله لا أحفظه مقروءاً، حفظه غيرُه، قال المهدوي: قرأ سعيد بن جبير[٦] «الناسي» بياء ودونها[٧]. انتهى.

[«ت»: هذا على [أنَّ][٨] المراد اسم الفاعل من النسيان، كما لايخفى على رفعه من

١- «يكون» زيادة من «ب».

٢- المحرر٢/١٣٠، يريد قراءة «مِن حيث أفاضَ الناسي» بالياء، وهي لسعيد بن جبير، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٠، والمحتسب ١١٩/١. والمراد بالناسي آدمُ عليه السلام، كما في المحرر، وتفسير القرطبي ٤٢٨/٢.

٣- الكتاب٤/١٦٧-١٨٣.

٤- البحر ٣٠٤/٢، ولم يقصره سيبويه على الشعر.

٥- معاني القرآن للفراء ٩٠/١، ٢٠٠-٢٠١، وهو كثير في القرآن نحو ﴿أجيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ البقرة /١٨٦، و﴿فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ الإسراء ٩٧، والكهف / ١٧.

٦- هو سعيد بن جبير الأسدي ولاء، المقرئ المفسّر الفقيه، أخذ عن ابن عباس، وأخذ عنه أبو عمرو، ت ٩٥هـ، ينظر طبقات ابن سعد ٢٥٦/٦، ومعرفة القراء الكبار ١٦٥.

٧- ينظر: تفسير الرازي ١٥٥/٣.

٨- زيادة لإقامة النص.

أن نعلم أنَّ أصله «الناسي»، فتأمَّل ذلك][1].

٦٦- قوله تعالى: ﴿أَوْ أَشَدَّ ذِكراً﴾ آية/٢٠٠.

«ح»:[2] قيل: «أو» للتخيير، وقيل: للإباحة، وقيل بمعنى «بل»[3].

و«أشدَّ» جوَّزوا في إعرابه وُجوهاً اضطُرُوا إليها لاعتقادهم نصب «ذِكْراً» على التمييز لـ«أشدَّ»، ولا يمكن إلا بما قدَّروه.

ووجْه الإشكال أنَّ اسم التفضيل متى انتصب ما بعده كانَ غيرَ الذي قبله، نحو: زيد أحسنُ وجهاً، فالوجه غير «زيد»، بخلاف: أحسنُ رجلٍ، فإذا قيل: اضرب رجلاً كضرب خالد أو / أشدَّ ضربٍ، فالجر لا غير؛ لأنَّه من جنس ما قبله[4]. ٢١/أ

فجوَّزوا النصب إذ ذاك على وجوه، منها: أنَّ «الكاف» في محل نصب نعت لمصدر محذوف، أي: ذكراً مثلَ ذِكرِكُم آباءَكم أو أشدَّ ذِكْراً، فهو مخالفٌ لما قبله؛ لأنَّه ليس ذِكْرَهم، بل ذِكْرُ ذكرٍ، فجعلوا الذكر ذاكراً على جهة المجاز، كما قالوا «شعرٌ شاعرٌ»، قاله ابنُ جنِّي[5]، وأبو علي[6].

١- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٢- البحر ٢/٣٠٧.

٣- كونها بمعنى «بل» قال به الكوفيون، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٢، ومجالس ثعلب ١١٢، والأضداد للأنباري ٢٨١، وتنظر المسألة في: الإنصاف ٤٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٥، والجنى الداني ٢٢٩.

٤- جَوَّز الكوفيون ذلك فيقال: زيد أوسع دارٍ، ودارًا، ينظر المساعد ٢/١٧٥، والهمع ٥/١١١، وإنَّما منع البصريون انتصابه إذا كان من جنس ما قبله؛ لأنَّه تمييز للشيء بمرادفه، وهو ينافي الغرض من التمييز وهو إزالة الإبهام، ينظر: التحرير والتنوير ٢/٤٧٢.

٥- هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الأزدي ولاء، تلميذ أبي علي الفارسي وأخذ عنه الثمانيني. من مصنفاته الفريدة «الخصائص» و «سر صناعة الإعراب»، توفي ٣٩٢هـ ينظر: نزهة الألباء ٣٣٢، وإشارة التعيين ٢٠٠.

وهذا الرأي في المحتسب ٢/٢٠١.

٦- ينظر: كتاب الشعر ٢٣٨.

ومنها: عطفُه على آبائكم، أي: أو أَشِدَّ ذكراً من آبائكم، على أن ذكراً من فِعْل المذكور[١]، قاله «ز»،[٢] وهو غَلِقٌ، ومعناه إذا عطفت على الآباء كان المعنى: أو قوما أشدَّ ذكراً من آبائكم، وكان القوم مذكورين، والذكر الذي هو تمييز بعد «أشد» هو من فِعْلِهم، أي: من فِعْل القوم المذكورين؛ لأنَّه جاء بعد «أفعل» الذي هو صفةُ القوم، ومعنى قوله «مِنْ آبائِكم» أي: من ذكركم لآبائكم.

ومنها: أنَّه منصوب بفعل الكون، أي: كونوا أشدَّ ذكراً لله من آبائكم، ودلَّ عليه «فاذكروا»؛ إذ معناه كونوا ذاكريه، قاله أبو البقاء[٣]، وهو أسهل من حمله على المجاز بجعل الذكر ذاكراً في قول أبي علي وابن جني.

وجوَّزوا جَرَّ «أشدَّ» على المجرور بالكاف، أي: أو كذكرٍ أشدَّ ذكرا[٤]، فجعل الذكر ذاكراً[٥].

أو على الضمير المجرور بالمضاف، قاله الزمخشري، قال: كما تقول: كذكر قريش آباءهم أو قومٍ أشدَّ منهم ذكراً، وفي قول الزمخشري هذا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[٦]، فهذه خمسة[٧].

١- وقوله: «فِعْل المذكور» يريد به أنَّ «ذِكراً» مصدرٌ لفعلٍ فاعلُه القوم المذكورون وهم المعطوفون على الآباء، أي:أوكذكركم قوماً أبلغَ في كونهم مذكورين من آبائكم، ينظر: فتوح الغيب، وأمالي ابن الحاجب ٤٩/١، وحاشية الشهاب ٢٩٣/٢.

٢- الكشاف ١٢٥/١.

٣- ينظر: التبيان ٩٥.

٤- في غير «ب»: «أوكذكركم»، والمثبت موافق للبحر. وسيأتي الوجه الذي فيه العطف على الضمير «كم».

٥- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/١، والمحرر ١٣١/٢، والتبيان ٩٤.

٦- هي مسألة خلاف ينظر: الإنصاف ٤٦٣، وابن يعيش ٧٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٥/٣، والدر المصون ٣٩٤/٢، والراجح جواز العطف عليه لكثرة المسموع له.

٧- في البحر «فهذه خمسة وجوه من الإعراب كلها ضعيفة».

والذي يتبادر إليه الذهن في الآية أنَّهم أُمروا أن يذكروا الله ذكراً يماثل ذكرهم آباءهم أو أشدَّ، فساغ لنا حملُ الآية على هذا المعنى بتوجيهٍ واضحٍ ذُهلوا عنه[١]، وهو أن يكون الأصل: أو ذكرا أشدَّ، و«أشدَّ» نعتٌ لـ«ذِكْراً» قُدِّم عليه فانتصب على الحال، كقوله:[٢]

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ .....

وأصله: طَلَلٌ مُوحشٌ، ويكون «ذِكْرا» عَطْفا على محل الكاف حالاً معطوفة على حال أو يصير كقولك: اضرب مثلَ ضرْبِ فلان ضرباً، التقدير: ضربا مثل ضرب فلان، فلما تقدم انتصب على الحال، وحَسَّنَ تأخيره أنَّه كالفاصلة في حسن المقطع، ولو تقدم لكان: فاذكروا الله ذكراً كذكركم، فكان اللفظ يتكرر، وهم مما يجتنبون كثرةُ تكرار اللفظ؛ فلهذا المعنى ولِحُسن المقطَع تأخَّر[٣].

لا يقال في الوجه الأول إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو «أو» وبين «ذكر» الذي هو المعطوف بالحال، وشرطوا في جواز الفصل أن يكون بقَسَم أو ظرف أو مجرور، وأن يكون حرف العطف أزْيَدَ من حرف[٤]، فَفُقِد الشرط الأوَّلُ،

١- «ذهلواعنه» ساقطة من الأصل

٢- هذا صدر بيت لكثيِّر وتمامه:

..... يلوح كأنه خِلَلُ

وهو في الديوان ٥٠٦، والكتاب ١٢٣/٢، ومعاني الفراء ١٦٧/١، وكتاب الشعر ٢٢٠، والخصائص ٤٩٢/٢، وأسرار العربية ١٤٧، والإفصاح ٢١٤، وكشف المشكلات ١٢٧، وابن يعيش ٥٠/٢، والدر المصون ٥٠٥/١، وخزانة الأدب ٢١١/٣.

٣- ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء ١٨٣، والتحرير والتنوير ٢٤٦/٢.

٤- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والمساعد ٤٧٨/٢.

لأنَّا نقول: الحال كالظرف، فهو شبيه بالمفعول فيه[1]، وهذا أَوْلى من الأوجه الخمسة، كما لا يخفى ما فيها من الضعف.

٢١/ب «ت»: بيان الوجه الأوَّل من الأوجه الخمسة أنَّه حيث عُطِفَ على محل الكاف / الذي هو نعت لمصدر محذوف، كان «أشد» من جملة الذكر فيطابق ما بعده، وهو قوله «ذكر» والمطابق يخفض، فكيف نُصب؟ فوجَّهوا النصبَ على ما سبق بجعله غير ذِكْر الأشخاص، بل ذِكْر الذِّكْر، فصار ليس من جنس ما قبله؛ لأنَّ «أشدَّ» صادق على ذِكْر الناس، وهذا صادق على ذِكْرٍ صَدَرَ من ذِكْرٍ مجازاً ومبالغة، وبهذا يظهر معناه، وإلا فليس جعل الذكر ذاكراً بالذي يُخرج «ذكراً» المنصوب عن جنس مطلَق الذِّكْر، فلا يزول المحذور من نصبه مع الجنسية والتصادُق.

وأمّا بيان الوجه الثاني وهو عطفه على «آبائكم»، فالمعطوف يجانس المعطوف عليه في انصباب العامل على كُلٍّ من حيثية واحدة، فحيث انصبَّ الذِّكْر على الآباء بأنهم أشخاص مذكورون فـ«أشدَّ» كذلك صادق على أشخاص مذكورين، كقولك: اضرب زيداً أو أشدَّ قوة منه، فـ«أشد» صادق على شخص مضروب كزيد، ولذلك بَيَّنَهُ «ح» بقوله «أو قوماً» فالقوم مذكورون لعطفهم على الآباء، لأنَّه جاء بعد «أفعل» الذي هو صفة للقوم[2].

وهذا غير ظاهر، أعني كونَه من فِعْل القوم المذكورين؛ لأنَّ المقصود تنويعُ تشبيهِ ذِكْرِ الله بذكرهم آباءَهم أو بذكرِ قوم يذكرونهم بذكرٍ أشدَّ من ذكرهم لآبائهم، وليس المراد أنَّ القوم المذكورين لهم ذكر أشدّ، وإنَّما معنى كلام «ز» أنَّ قوله من فُعِل بضم الفاء وكسر العين، أي: أنَّ «أشدَّ ذكراً» صادق على القوم باعتبار الذكر الواقع عليهم، أي: اذكروا الله كآبائكم أو كقوم تحبونهم حبّا يؤدِّي إلى ذكركم لهم

١- لأنَّ الحال مقدَّرة بحرف الجر، أي: في حال كذا، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢١/٢ والدر المصون ٣٤٠/٢.

٢- ينظر: الدر المصون ٣٣٨/٢ - ٣٣٩، واللباب٤٣٤/٢.

أشد ذكراً من آبائكم، فالقوم مذكورون، فـ «أشد ذكراً» تفضيل على غير القياس[١]؛ لأنَّه من فِعْل المبني للنائب المتفرِع عليه أنَّ موصوفه مذكور، فمعنى قولِه «من فُعِل المذكور» أنَّه من مبني للنائب تقول في وصفه مذكور لا ذاكر، و«أَشَدَّ» مثله، إذا صدق الذِّكر على مفعول أو غيره.

[وليس في كلام «ز» ما للشذوذ، إما لأنَّ ما اختلَّ منه الشرط من الثمانية يُتوصَّل إليه بـ «أشدَّ» وشبهه، وقد حصل، ولكن هذا لايفيد إلاَّ مع ذكر الفعل المبني للمجهول مقرونا بحرف مصدري، إذن يندفع اللبس الموجب لمنع بناء اسم التفضيل من المبني للمجهول، ولم يقع ذلك في الآية، وإما أنَّه من فِعل الفاعل، أي: أو قوما أنتم أشدُّ ذكرا لهم من آبائكم، ومع هذا جعله نعتا للقوم المذكورين؛ لأنَّه له علاقة بهم حيث تَصُوغُ منه ذِكرَ المذكور، أي: فهو نعت لهم سببي، والله أعلم.][٢]

وأمَّا الوجه الثالث: فَبَيِّنٌ.

وأما أَوَّلُ وجهي الجرِّ. - وهو الرابع من الأوجه - فَبَيِّنٌ، وهو عطفه على مجرور الكاف أي: كذِكْرٍ أشَدَّ ذكراً، فلا يخالف ما قبله، إلا بجعل الذكر ذاكراً.

الخامس: وهو للزمخشري، وهو يقابل وجهه السابق، فإنه من فَعَل المصوغ منه الذاكر، والسابق من فُعِل المصوغ منه المذكور، فاعرفه، وعَدَمُ إعادة الجار وَجْهٌ رَجَّحَه كثير، فلا ينكر، وإن خالف البصريَّ.

١- لأنَّ اسم التفضيل لا يؤخذ من الفعل المبني للمجهول، وقد سبقه إلى هذا الاعتراض ابن الحاجب في أماليه ٤٩/١، وابن المنير في الانتصاف بهامش الكشاف ١٢٥/١.

وقد أجيب بأنَّه لم يجعل أفعل التفضيل من «ذكر» المجهول بل هي «أشد» فهو مثل: أكثر عوراً وأحسن بياناً. ينظر: فتوح الغيب، وحاشية الشهاب ٢٩٣/٢.

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

فالحاصل إنْ عُطِفَ على محل الكاف أو مجرور الكاف[١] كان من جنس الذِّكْرِ، وما كان كذلك لا يُنْصَب بل يُجَرُّ، فنصْبه ـ أي: «ذِكْراً» ـ والحالة هذه على المغايرة بوجهٍ ما، وهو أن يجعل الذِّكْرَ ذاكراً، والذِّكْرُ الأوَّلُ ذكر[٢] الأشخاص، ولا يقال في أوَّلِ وجهي الجر يلزم أنه غير «ذكر» لعطفه على الذكر، والعطف يُؤذِنُ بالمغايرة، فكيف / قَدَّرُوا المعطوف «أو كذكر أشد»؟؛ لأنَّا نقول المغايرة ولو بالوصف كافية. ٢٢/أ

وأما بيان الوجهين اللذين ذكرهما «ح» وقال: إنَّهم ذُهِلوا عنهما، فهو أنَّ الكلام فيه تقديم وتأخير، ونعت النكرة إن قدِّم يصير حالاً؛ لتعذُّر النعت مع التقديم[٣] وقوله: حال معطوفة على حال، يريد: أو نعت، كنظائره من نحو: ﴿**واذكر ربَّك كثيراً**﴾[٤].

وأما الوجه الثاني من وجْهَيْه وهو قوله: أو يصير كقولك إلخ، فبيانه أنَّ الكاف ومجرورَها أصلُها مؤخرة عن «ذكر»، وأصله: فاذكروا الله ذِكْراً مِثْلَ ذكركم آباءَكم أو أشدَّ، فـ«مثل» نعتٌ لذِكْر، فلمَّا أُخِّرَ «ذكراً»[٥] وقُدِّم عليه «الكاف» انتصب على الحال، كما هو شأن نعت النكرة، فـ «ذكراً» إما مؤخر عن «أَشَدَّ» وأصله قَبْلَه يليه فينتصب «أَشَدَّ» حالاً، أو مؤخَّراً عن «الكاف» وأصله التقديم عليه فمحل «الكاف» نصبٌ على الحال عند عكس الترتيب[٦].

١- العطف على محل الكاف هو الوجه الأول من وجوه النصب، والعطف على مجرورها الوجه الأول من وجوه الجرِّ.

٢- «ذكر» زيادة من «ب».

٣- ينظر: الكتاب ١٢٢/٢، والتبصرة والتذكرة ٢٩٨-٢٩٩.

٤- آل عمران/ ٤١.

٥- زيادة من «ب».

٦- قال ابن عاشور: «وهذه الآية من غرائب الاستعمال العربي .... قال الشيخ ابن عرفة في تفسيره: وهذه المسألة طويلة عويصة، وما قصّر الطيبي فيها وهو الذي كشف القناع عنها ...». التحرير والتنوير ٢٤٧/٢.

٦٧- قوله تعالى: ﴿فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[١] آية /٢٠٣:

«ع»[٢]: هي أيام التشريق، وهي الثلاثة بعد يوم النَّحْر، وليس يومُ النّحْر فيها، دلَّ على ذلك إجماعُ الناس على أنَّه لا يَنْفِر أحدٌ يوم القَرّ، وهو ثاني النحر، ولو كان يومُ النحر في المعدودات لساغ أن ينفِر من شاء معجلا يوم القَرِّ؛ لأنَّه أَحَدُ يومين من المعدودات.

«ح»[٣]: لا يلزم ما قال؛ لأنَّ العامل في الظرف المثنَّى لا بُدَّ أن يقع في كل منهما، نحو: ضربت زيداً يومين، فلا بُدَّ من وقوع الضرب في كلٍ من اليومين[٤].

وهذا التعجيل لم يقع في كُلٍّ، بل وَقَع في الثاني منهما، فلا بُدّ من مَجازٍ بأن يُجْعل وُقوعُه في أحدهما كأنَّه وُقوعٌ فيهما، مثل ﴿نَسِيا حُوتَهُما﴾[٥] و﴿يَخْرُجُ مِنْهما اللُؤْلُؤ﴾[٦]، و «الناسي»[٧] و «المخرَج منه» أحدُهما لا هُما.

أو على حذف، أي: من تعجَّل في ثاني يومين بعد يوم النحر، فيكون اليوم الذي بعد يوم القَرِّ هو المتعجَّل فيه.

ويحتمل أن يتمدَّر: في تمام يومين، أو كمال يومين، فلا يلزم أن يقع التعجيل في شيء من اليومين بل بعدَهما.

وعلى هذا يصحُّ أن يُعَدَّ يومُ النحر من الأيام المعدودة، ولا يلزم أن يكون النفر يومَ القرِّ كما ذكره.

١- في غير «ب» «أياماً معدودات» وهو خطأ.

٢- المحرر ١٣٣/٢، وينظر في يومي القَرّ والنفر: الأيام والليالي والشهور ٧٩.

٣- البحر ٣١٩/٢، وينظر الدر المصون ٣٤٤/٢.

٤- ينظر: البسيط ٤٨٩، والارتشاف ٢٣٢/٢، والهمع ١٤٥/٣.

٥- الكهف /٦١.

٦- الرحمن /٢٢.

٧- ساقط في الأصل.

«ت»: هذا تحامل محض؛ وذلك أنَّ قوله: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ المراد يومين من المعدودات، فلو كان يوم النحر فيها لَـزِمَ التعجيل في يوم القرِّ، عند تمامه على التقديرات كلها؛ لأنَّها تفيد رمي ثالث.

وقول «ح»: «على تقدير ثاني يومين أي: بعد يوم النحر»، هي زيادة من عنده حتى يَتِمَّ ما قال، وإنَّما المعنى يومين من المعدودات، فحيث أخرجنا يوم النحر لزم البقاء يوم القرِّ؛ لأنَّه أَوَّلُهَا، والتعجيل في ثانيه أو بعد تمام ثانيه، بخلاف ما لو جعلنا يوم النحر فيها فالتعجيل في يوم القرِّ أو بعد تمامه، وأيّا ما كان فلابدَّ من يومين زيادة على يوم النحر[1]، فيفيد غير المراد، فتأمَّله فإنَّه بَيِّنٌ لاشَكَّ / فيه. ٢٠٢/ب

٦٨- قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ آية / ٢٠٤.

«ز»[2]: الإضافة على معنى «في» كقولهم: فلان ثَبْتُ الغَدَر؛ لأنَّ الخصام المخاصمة[3].

«ح»[4]: فيه تنبيه على أنَّ «أفعل» أُضيف إلى ما ليس هو بعضا منه، خلاف ما يزعمه بعضُ النحاة من أنَّه لا يضاف إلا لما هو له[5].

وأمّا الإضافة على معنى «في» فهو قول مرجوح في النحو[6].

٦٩- قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ آية / ٢٠٨.

١- ينظر تفاسير: الطبري ٣٠٣/٢، والرازي ١٦٤/٥، والقرطبي ١/٣، وحاشية الشهاب ٢٩٥/٢.

٢- الكشاف ١٢٧/٢. وثَبْتُ الغَدر، أي: ثابت في موضع الزلل، والغَدَر حجر اليرابيع، بجمع الأمثال: ١٥٤/١.

٣- فيكون من الإخبار عن الجُثّة بالمصدر، فيقدر إما وخصامه ألدُّ الخصام، وإما وهو ألدُّ أصحاب الخصام.

٤- البحر ٣٢٨/٢، وينظر: الدر المصون ٣٥١/٢.

٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٩/٣، والارتشاف ٢٢٦/٣، والهمع ١١١/٥-١١٣.

٦- أجازه الجرجاني في التلخيص ٢١٠ على ندرة، وابنُ الحاجب وهي عنده خاصة بالظرف، ينظر: شرحه للكافية ٥٩٠، وابن مالك، ينظر: شرح التسهيل ٢٢١/٣، وينظر: الهمع ٢٦٧/٤.

«ح»[١]: هو حال من الفاعل مؤكِّدةً معنى العموم كـ «كُلّ» أي: ادخلوا جميعاً، فإذا قلت: قام الناس كافة، فكأنَّك قُلت: كُلُّهم.

«ز»[٢]: ويجوز كونه حالاً من «السِّلْم»، أي: شرائعِ الإسلام كلها، أي: لا في طاعة دون طاعة، أو أُمِروا بالدخول في شعب الإسلام وشرائعه، وألا يُخِلُّوا بشيء منها.

وجاء «كافة» حالاً من «السلم» لأنَّ السِّلم[٣] تؤنث كما تؤنث «الحرب»[٤]، قال[٥]:

السِّلم تأخذُ منها ما رَضِيتَ بهِ والحربُ تأخذ من أنفاسِها جُرَعُ

وعن عبد الله بن سَلام[٦] أنَّه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُقيمَ على السَّبْتِ وأن يقرأ [من التوراة] في صلاته من الليل، فنزَلَت[٧].

و «كافة» من الكفِّ كأنَّهم كُفُّوا، أن يَخْرج أحد منهم باجتماعهم[٨].

«ح»[٩]: تعليله تأنيثَ السلم ليكون «كافة» حالا منه ليس بشيء؛ لأنَّ التاء في «كافة» وإن كان أصلها التأنيث فعند جعلها حالا صارت نَقْلاً محضاً إلى معنى «كل»

١- البحر ٢/٣٣٨.

٢- الكشاف ١/١٢٧.

٣- «لأنَّ السِّلم» زيادة من «ب».

٤- ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ٨٤.

٥- هو العباس بن مرداس السلمي رضي الله عنه، والشاهد في ديوانه ٨٦، وإصلاح المنطق ٣٥، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٤، والفريد ١/٤٤٣، والدر المصون ٢/٣٥٩، وخزانة الأدب ٤/١٨، ولسان العرب ٦/٣ «أيس».

٦- هو: عبد الله بن سلام بن الحارث كان رضي اللَّهُ عنه من أحبار يهود المدينة، ت٤٣هـ.ينظر: سير أعلام النبلاء٢/٤١٣، والإصابة٤/٨٠.

٧- ينظر: تفسير الطبري ٢/٣٢٤، وأسباب النزول للواحدي ٥٩.

٨- ينظر: معاني القرآن للزجاج ١/٢٧٩، ووَضَح البرهان ٢٠١، ولسان العرب ٩/٣٠٥ «كفف».

٩- البحر ٢/٣٣٩، وينظر: الدر المصون ٢/٣٥٩.

و «جميع»، كـ «قاطبة» و «عامة» فلا دلالة لشيء منها على التأنيث[١].

وما زاده من قوله «وفي شعب الإسلام وشرائعه»، هو قوله «لا في طاعة دون طاعة» فلا وجه للترديد.

«ت»: تاء «كافَّة» لكون أصلها للتأنيث وإن نقلت وصارت لا دلالة فيها على التأنيث، فجعلُها للمؤنث كـ«السِّلم» أنسبُ من المذكر؛ لأنَّه الوطن الأصلي للتاء.

وأما ترديده بين المعنيين فترديدٌ بين الأشخاص والأجناس، فالأوَّل «لا في طاعة دون طاعة» هو الأشخاص، والثاني الجنس؛ لأنَّ كُلَّ شعبة محتوية على أفراد فهما متغايران بالذات، والقصدُ واحد[٢].

«ع»[٣]: المراد بـ «الكافة» الجماعة التي تَكُفَّ مَن خالَفَها،[٤] ويصحُّ هنا كونها حالا من الفاعل والمفعول معا، أي: ادخلوا جميعاً في جميع شرائع الإسلام، وذلك جائز كون الحال من شيئين، نحو: ﴿**فأَتَتْ بِه قَوْمَها تَحْمِلُه**﴾[٥] إلى غير ذلك من الأمثلة.

«ح»[٦]: الأظهر أنَّها من الفاعل، ومجيئها من شيئين فيه تفصيل مذكور[٧]، وقوله: تحمله حال منهما، أي: من ضمير «أَتَتْ» المُستَكِنِّ و«به»، وهذا لا يُطابق الحالَ من شيئين؛ إذ لا يحتمله.

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٣٧، والمغني٧٣٣، وبصائر ذوي التمييز٤/٣٥٨.

٢- هذا الجواب لا داعي له؛ لأنَّ الاعتراض غير متوجِّه فتكراره من باب التوضيح والتأكيد.

٣- المحرر ٢/١٤٤-١٤٥.

٤- في غير ب: حالتها، والمثبت موافق للمحرر والبحر.

٥- مريم /٢٧.

٦- البحر ٢/.

٧- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٥، والمساعد ٢/٣٤٩، والارتشاف ٢/٣٥٨، وتعليق الفرائد ٦/٢٢٤، والهمع ٤/٣٧.

ولا يقع الحال من شيئين إلا إذا كان اللفظ يحتملهما، واعتبار ذلك بجعل ذوي الحال مبتدأين والإخبارِ بتلك الحال عنهما، فمتى صحَّ صَحَّت الحال، ومتى امتنع امتنعت، ومثاله:[1]

وعُلِّقتُ سلمى وهي ذات موصَّد ولم يَبْدُ للأترابِ من ثديها حَجْمُ

/صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يا ليت أننا إلى اليوم لم نَكْبَر ولم تكبَر البَهْمُ ٢٣/أ

فـ«صغيرين» حال من المجرور وفاعلِ «عُلِّقْت»؛ لصحة: أنا وسلمى صغيران نرعى البَهْمَ، ومثله[2]:

خرجت بها نمشي تجرُّ وراءنا .....

فـ «نمشي» -حال من المجرور والفاعلِ من «خرجت بها»، ويصلح: أنا وهي نمشي، ولا يصلح في «تحمله» أن يكون خبراً عنهما؛ إذ هو نحو: هندٌ وزيدٌ تُكْرِمُه؛ لأنَّ «تحمله» و«تكرمه» لا يقدَّر إلا لمفرد، فيمتنع أن يكون حالاً من ذَوَيْ حال؛ ولذا أعربوا «تجرُّ» حالاً من ضمير المؤنَّث خاصة؛ لأنَّه لا يقدَّر إلا لمفرد فلا يطابقهما، بخلاف «نمشي»؛ إذ هو في قوَّة ماشِيَيْنِ، بخلاف «تجرُّ» إذ هو في قوة «جارةً ورءانا»، وذلك لا يطابقهما.

١- الشاهد لمجنون ليلى، وهو في ديوانه ٢٣٨، والشعر والشعراء ٥٦٨، ومجالس ثعلب ٥٣٢، وأمالي القالي ٢١٦/١، وأسرار العربية ١٩٠، وتذكرة النحاة ٣٢٤، والدر المصون ٣٦٠/٢، وخزانة الأدب ٢٣٠/٤، ولسان العرب ٤٦٠/٢ «وصد».

و «البهم» بفتح الباء وسكون الهاء أو فتحها صغار الغنم والبقر، و «مُوصَّد» صدار تلبسه الجارية قبل بلوغها.

٢- هذا صدر بيت لامرئ القيس وتمامه:

..... على آثَرَيْنا ذيلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

وهو في ديوانه ٣٦، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/٢، ورصف المباني ٣٩٦، والارتشاف ٣٥٩/٢، والمغني ٧٣٤، والدر المصون ٣٦١/٢، والهمع ٣٨/٤، ولسان العرب ٢٤٦/٥ «نير».

وكذا «تَحْمله» أي: حاملة، ولو صُرِّح بهذا المفرد لم يكن حالاً منهما[١]، بخلاف «كافة» للجماعةِ و«السِّلم»؛ إذ لو قلت: النساء والرجال جميع كذا، لَصَحَّ أن يكون خبراً، و«كافة» وإن لم يصلح بلفظه[٢] للزومه الحالية يصلح بمعناه وهو «جميع»، والامتناع للمادة وعَدَمِ التصرُّف ليس كالامتناع المعنوي، وقول «ع»: «المراد الجماعة الكافة» إلخ، أي: في أصل الوَضْع ثم صار الاستعمال بمعنى «جميع».

«ت»: ما قاله[٣] بيِّنٌ على اعتبار حَلِّ الجملة إلى مُفْرَد، ولعلَّ وَجْهَ من جوّزه في قوله ﴿تَحْمله﴾ -وإن لم يَصِح حَلُّه إلى مطابق لهما- مراعاةُ ظاهر اللفظ، وكم شيء يصح لفظاً لا معنى، كما في «عسى زيد أن يقوم» و «علمت أنَّ زيداً قائم»؛ لعدم صحة «القيام» فيهما؛ للإخبار عن جثة في الأوَّل[٤]؛ والاحتياجِ لمفعولين في الثاني[٥]،

١- قيل إنَّ «تحمله» حال من الاثنين، ولم يشترط ما ذهب إليه أبو حيان، اكتفاء بوجود ضميريهما ينظر: كشف المشكلات ٤٥٧، ٧٩٠، وإيجاز البيان ٥٣٦، ووضح البرهان ٤٨/٢، والفريد ٣٩٧/٣.

٢- أي: لا يصلح أن يكون خبراً.

٣- «ماقاله» ساقط من الأصل.

٤- فخُرِّجَ على عدة وجوه:
- «أن» وما دخلت عليه بدل من الفاعل والأصل، قَرُبَ قيام زيد فهي فعل لازم، وهو قول الكوفيين.
- وقيل: منصوب على نزع الخافض أي: قرب زيد من أن يقوم.
- وقيل: على تضمين الفعل الناسخ معنى متعد فيصير قارب زيد القيام وهما قولان لسيبويه.
- وقيل: يغتفر في هذا الباب الإخبار عن الجثة بالمصدر كقولهم رجل عِدْلٌ.
- وقيل: «أن» هنا ليست مصدرية بل تفيد الدلالة على تراخي الفعل واستقباله.
تنظر المسألة في الكتاب ١٥٧/٣، والمقتضب ٦٨/٣، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٣، والهمع ١٣٨/٢، ونتائج التحصيل ١٣١٨/٤.

٥- ينظر: الكتاب ١٢٥/١-١٢٦، ومعاني القرآن للفراء ٤١٥/١، ٢٥٩/٢، والمقتضب ٣٤١/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٧١/٤، والدرالمصون ٢٢٨/١، والهمع ٢٢٣/٢.
وذهب الأخفش إلى جعل «أنَّ» وما دخلت عليه في موضع مفعول واحد والثاني مقدَّر، وعليه فمثل «علمت قيام زيد» جائز عنده. ينظر: معاني الأخفش ٣٩٦، والدر المصون ٢٢٨/١، ٣٣٣، ٦٣/٢.

لكن يتوقف على علم أنَّ العرب راعت اللفظ في أمثال هذا، كما راعته في ((عسى)) و((عَلِم))، حتى يكون مما اعتُبر لفظه دون معناه، وأنَّى لنا بذلك[١].

ثم على مقتضى ما ذكره أبو حيان مُنع كونه حالاً من المجرور في نحو ﴿تحمله﴾ لأنَّ الجملة تنحلُّ لحاملة لا للمحمول، عملاً بإسناد الفعل إليها لا إليه، فيجري الوصف في إسناده على الفعل، فتأمَّله[٢].

٧٠- قوله تعالى: ﴿كَمْ آتَيْنَاهُم﴾ آية /٢١١.

((ح))[٣]: ((كم)) مفعول ثان لـ((آتيناهم)) على مذهب الجمهور، لا على قول السُّهَيلي[٤].

((ع))[٥]: ((كم)) منصوبة على إضمار فعل يفسره ما بعده؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام،

١- فليجعل ((تحمله)) وقوله: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ﴾ الأعراف /٥٤، من هذا المسموع على فرض التسليم بشرط أبي حيان، ورحم الله ابن عاشور فقد علّق على كلام لابن هشام فقال ((وعلم أنَّ تحجير ما لم يستعمله العرب إذا سوّغته القواعد تضييق في اللغة))، التحرير والتنوير٢/٢٧٩.

ووجود الرابط في ((تحمله)) و((يطلبه)) مسوغ لكون الحال من شيئين.

٢- وكلام المؤلف هنا غير متجه، فيجوز على مقتضى كلام أبي حيان أن تكون حالاً من المجرور هنا، ولا علاقة لمسألة الإسناد؛ ولو أخذت في الاعتبار لمنع مجيء الحال من المفعول به.

وقد أجاز أبو حيان مثل هذا في آية الأعراف /٥٤، ينظر: البحر٥/٦٦، ومثله السمين في مريم، ينظر: الدر المصون ٧/٥٩٢. والذي منعاه ـ أعني أبا حيان والسمين ـ هو كون الحال لهما معاً.

٣- البحر ٢/٣٤٨.

٤- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، أخذ عن ابن الطراوة وابن العربي، له: ((نتائج الفكر في النحو)) و ((الروض الأنف)) توفي ٥٨١هـ، ينظر: إشارة التعيين١٨٢، وبغية الوعاة ٢/٨١.

وقوله: ((لا على قول السهيلي)) يشير إلى أنّه يجعل المتقدم الثاني والمتأخر الأول في نحو ﴿آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ﴾ البقرة / ٨٧، ينظر: البحر١/٤٧٩، ٥٢١، والدر المصون ٢/٢٧، ٣٦٧، وللسهيلي في نتائج الفكر ٣٣٤ ـ كلام ظاهره خلاف ما نسبه له أبو حيان فقد سمى ((الثوب)) في ((ألبست زيداً الثوب)) المفعول الثاني.

٥- المحرر٢/١٤٧-١٤٨، وينظر: تفسير القرطبي٣/٢٧.

تقديره: آتينا آتيناهم، أو بـ «آتيناهم»[١].

«ح»[٢]: إن كان «مِنْ آيةٍ» تمييز «كم» لم يصحَّ الاشتغال؛ لعدم ضمير عائد على «كم»، وهو شرط الاشتغال، فهو نحو: زيداً ضربت[٣]، فهو معمول بما بعده لا لمحذوف، و«الدرهمَ أعطيتُ زيداً».

ولا نعلم أحداً ذهب إلى ما ذهب إليه، بل نصوص النحويين - سيبويه فمَنْ دونه - أنَّه[٤] مفعول مقدَّم.

وإن كان تمييز «كم» محذوفاً، وأطلقت «كم» على القوم، فكان التقدير: كم من جماعة آتيناهم، فيجوز ذلك؛ إذ في الجملة ضمير[٥].

«ت»: ما ذكره من التفصيل، المختصرُ[٦] منه وجهان إليهما أشار «ع»؛ فمراد «ع» أنَّ «كم» إن صدقت على / القوم العائد الضمير عليهم في قوله «آتيناهم» قدِّر له عامل، فيقال: كم آتينا آتيناهم، ويقدَّر العامل مؤخَّراً لأنَّها من أدوات الصدور. ٢٣/ب

وإن كانت «كم» صادقة على الآيات - والآيات المذكورة تمييزها - لم يكن ضميرٌ في الجملة، فلا اشتغال، فيُنْصَبُ مفعولا ثانياً للفعل؛ لعدم اشتغاله بضميره، فلا اعتراض، وغاية ما فعله «ح» [معه أنَّه نزَّل][٧] كُلَّ وَجْهٍ ذَكَره «ع» على ما لا يليق به[٨].

١- أي: أو منصوبة بـ«آتيناهم» المذكور.

٢- البحر ٢/٣٤٨.

٣- في المخطوطات: «زيد ضربت» والتصويب من البحر.

٤- «أنَّه» زيادة من «ب».

٥- وهو المنصوب في «آتيناهم».

٦- في «ب»: «المحصَّل».

٧- مابين معكوفين ساقط من الأصل.

٨- كان ابن عطية قد صرَّح بهذا التخريج، ولكنَّ أبا حيان أغفل نقله، وقد نبّه السمين إلى فعل أبي حيان.

«ع»[١]: ويجوز رفع «كم» على الابتداء والجملة خبر والعائد محذوف، أي: آتيناهُموه، أو آتيناهُموها.

«ح»[٢]: لا[٣] يحذف الضمير المفعول به عند البصريين مع بقاء الرفع إلا شعراً أو شاذّ قراءة[٤]، كقراءة من قرأ ﴿**أَفَحكم الجاهلية يبغُون**﴾[٥] برفع «الحكم».

وقال ابن مالك[٦]: لو كان المبتدأ غيرَ «كل»، والضمير مفعول به لم يجز حذفه مع بقاء الرفع عند الكوفيين إلا ضرورة، وأجاز ذلك البصريون في الاختيار، ويَرْونه ضعيفاً، انتهى.

وإذا كان كذلك فلا داعية إلى حمل القرآن على ما هو ضعيف أو ضرورة مع إمكان الحمل على الراجح، وهو نصبه به.

«ت»: لو اقتصر عليه لوَرَدَ ما قال، أَمَّا ذِكْرُه على سبيل التوسُّع في الأعاريب وتنزيلِ الأوجه المعلومة في النحو في محلِّها، ولا أَقَلَّ من تمرين الطالب؛ فإنَّ تنزيل القاعدة على جزئية مما تعجز عنه الفحول - فلا عيب فيه[٧].

١- المحرر٢/١٤٨، وينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٣٠٢، وتفسير القرطبي٣/٢٧.

٢- البحر٢/٣٤٨.

٣- «لا» ساقطة من الأصل.

٤- ينظر: الكتاب١/٨٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٧٣، والارتشاف ٢/٥٢، والهمع٢/١٥.

٥- المائدة/ ٥٠ ، والرفع قراءة شاذة لابن وثاب والسلمي والنخعي، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٩، والمحتسب١/٢١٠.

٦- شرح التسهيل١/٣١٢، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٤٥، والمساعد١/٢٣٤.

٧- بل قد ذهب الأخفش إلى جواز «زيد ضربت» مطلقاً، ووافقه هشام الضرير، ينظر: معاني القرآن للأخفش٤٠٨، والارتشاف ٢/٥٣، والهمع ٢/١٦.

وذهب الفراء إلى إجازته إذا كان المبتدأ اسم استفهام، كما في هذه الآية، ووافقه الطبري، ينظر: معاني القرآن للفراء١/١٣٩، وتفسير الطبري٢/٣٤٣.

=

وتذكيرُ الضميرِ وتأنيثُه لفظاً ومعنىً[١].

«ز»[٢]: «كم» تحتمل الاستفهام التقريريَّ أو الخبر.

«ح»[٣]: ليس بجيد؛ لأنَّ جعلها خبرية يُفْلِت الكلامَ من بعضه بعضاً، ويصير مقتطعاً عما قبله[٤]، ويكون ذُكِرَ السُّؤال ولم يُذْكَر المسؤولُ عنه، فيكون المعنى: سَلْهم كثيراً ما آتيناهم ... إلخ، ومعنى الكلام ومَصَبُّ[٥] الاستفهام على هذه الجملة ولا تليق إلا بالاستفهامية.

ويحتاج تقدير الخبريَّة إلى حذف مفعول ثان لـ «سَلْ»، أي: سل بني إسرائيل عن الآيات التي آتيناهم، ثم أَخْبَر أنَّه تعالىٰ آتاهم كثيراً من الآيات.

«ت»: كونه يحوج إلى حذف مفعول يدلُّ عليه الخبر بعده ليس بالذي يُوجِبُ قُبْحَه، فصَّح الوجهان.

ومثل هذا يُفْعَل عند تَوَجَّه السُّؤال لمن شأنه الجُحْدان، يسأله ويُبادِر بما فيه الجواب قبل جوابه لتحتُّم الجواب به، فكأنَّه لا يُنْتَظَرُ من قِبَل المسؤول لعدم إمكان الجحد، فكلامه حسن[٦].

وإنَّما قلنا يَدُلُّ عليه الخبر مع أنَّه فَضْلَة؛ لأنَّ الفضلة المحتاجَ إليها كالعمدة لا تحذف إلا لدليل.

وذهب ابن جني والزمخشري وابن الحاجب، والبغدادي إلى أنَّه جائز على قلَّة بدون ضعف، وهو الوجه الظاهر لكثرة وروده،والله أعلم. ينظر: المحتسب١/٢١١، والكشاف١/٣٤٣، ٤/٦٥، وشرح الرضي على الكافية١/٢٣٧، وخزانة الأدب١/٣٦٠.

١- يريد بالضمير العائد على «كم» في «آتيناهموه وآتيناهموها».

٢- الكشاف١/١٢٨.

٣- البحر: ٢/٣٤٩.

٤- لأنَّ «كم» الخبرية مستقلة بنفسها فهو كلام جديد لا يتعلق بقوله: ﴿سَلْ بَنِي إسرائيلَ﴾.

٥- المثبت من «ب» وهو موافق لما في البحر.

٦- ينظر: فتوح الغيب، وحاشية الشهاب٢/٢٩٧، والتحرير والتنوير ٢/٢٩٠.

٧١- قوله تعالى: ﴿**قُلِ الْعَفْوَ**﴾ آية/ ٢١٩.

«ع»[١]: الكَلام فيه مُتَرَكِّبٌ على «ماذا» فمن جعل «ما» مبتدأ، و«ذا» خبر بمعنى «الذي» وعائده محذوف أي «ينفقونه» رَفَعَ «العَفو» لتناسُب الجُمَل، ويكون رفعه على الابتداء أو الخبر، أي؛ العَفوُ إنفاقكم، أو إنفاقكم الذي تنفقونه العَفوُ، ومن جَعَل «ماذا» اسماً / واحداً مفعولَ «ينفقون» قرأ بنصب «العَفو» على إضمار فِعْلٍ، وصحَّ له التناسب[٢]، وأمَّا رفع «العَفو» على نِيَّة نَصْب «ما»، ونَصبُه على نِيَّة رَفْعِها فجائز ضعيف، انتهى. ٢٤/أ

«ح»[٣]: ليس بضعيف، فليس كما ذَكَر[٤]، وتقديره: إنفاقُكم العَفوُ، ليس بجيِّد؛ إذ ليس السؤال عن المصدر.

«ت»: قوله «ضعيف» يعني: بالنسبة للمطابقة لا في حَدِّ ذاته، وتقديره المصدر لأنَّه المفهومُ من الفعل، وبَعْدَ أخْذِه على ما فُهِمَ يُفيد المقامُ تَأْويلَه بالمُنْفَق، كالضَّرْب بمعنى المضروب،[٥] فلا اعتراض.

٧٢- قوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ الآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**﴾ آية/ ٢١٩-٢٢٠.

١- المحرر ١٧٢/٢، والرفع قراءة أبي عمرو، ينظر: السبعة ١٨٢.

٢- المراد بالتناسب أن يجاب الاستفهام المكون من جملة اسمية بجملة اسمية، والمكوَّن من فعلية بفعلية، ينظر: المغني٣٩٥، وينظر: في «ماذا» الأزهية٢٠٥، ورصف المباني٢٦٤، والجنى الداني٢٣٩، والمغني٣٩٥، وجواهر الأدب٤٥٦.

٣- البحر ٤٠٨/٢.

٤- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٨/١، والفريد ٤٥٦/١، والمغني ٣٩٥-٣٩٦، والدر المصون ٢٢٩/١، ٢٤٠.

٥- كقولهم: هذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير، ينظر: الكتاب١٢٠/٢، ٤٣/٤، والمقتضب٣٠٤/٤، وكشف المشكلات٥، ولسان العرب ٥٤٣/١. «ضرب».

«ع»[١]: قال مكِّي[٢]: أي؛ يُبَيِّنُ للمؤمنين آيات في الدنيا والآخرة، يدل عليهما وعلى منزلتهما لَعَلَّهم يتفكَّرُون في تلك الآيات، فقوله «في الدنيا» متعلِّق على هذا التأويل بـ«الآيات» انتهى.

«ح»[٣]: جعل مكِّي «آيات» مُنَكَّراً ليجعل الظَّرْفَين صفة لها، أي؛ كائنةً في الدنيا والآخرة، وهو شرح معنى لا شرحُ إعراب.

وما ذكره «ع» من تعلُّق الظرف بالآيات إن عنى صناعة ففاسد؛ لأنَّ «آيات» لا تعمل في شيء البتة، وإن عنى مَعْنًى بأن يكون من تمامها، وذلك بأن يكون حالاً منها، ولذلك فَسَّره مكي بما يقتضي الصفة؛ إذ قَدَّر الآيات مُنْكَرة، والصفة والحال واحدٌ في أنَّ العامل فيهما «كان»[٤] إذا كانا ظرفين فلا يتعلَّق بالآيات.

وعلى مذهب الكوفيين يكون «الآيات» موصولاً، ولِرَدِّ مذهبهم موضعٌ غيرُ هذا.[٥]

«ت»: كُلٌّ من الاحتمالين ممكن، والتَعَلُّق مَعْنَىً كما ذكر، والتعلق صناعة لأنَّ الآيات بمعنى الدَّلالات، والعمل في الظرف والمجرور تكفي فيه رائحة الفعل[٦]، كما قال[٧]:

أَسَدٌ عليَّ وفي الحروب نَعامةٌ ....

وذلك ظاهر، وهو مبسوط في كتب القوم.

٧٣- قوله تعالى: ﴿**المَحِيضِ**﴾ آية/ ٢٢٢.

١- المحرر ٢/١٧٣، والضمير في «عليهما» عائد على الدنيا والآخرة.

٢- الذي في مُشكِلِه ١٢٩- وجهان، تعليقه بقوله ﴿تتفكَّرون﴾ أو﴿يُبَيِّنُ﴾، فليس فيه هذا النقل.

٣- البحر ٢/٤١٠.

٤- أي: الكون العام.

٥- مذهب الكوفيين أن الجامد المعرَّف بـ«ال» يكون اسما موصولا، ينظر: الإنصاف ٧٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩، وشرح الرضي على الكافية ٣/١٥، والارتشاف ١/٥٣٢.

٦- ينظر: الدر المصون ٢/٤١١.

٧- هو لعِمْران بن حِطَّان الخارجي، والشاهد في شعر الخوارج ١٨٤، وعجزه:

..... رَبْداءُ تنفِرُ من صَفير الصَّافِرِ

«ع»[١]: مثلُه في إرادة المصدر المقيلُ مِن قال يقيل،[٢] قال الراعي[٣]:

..... لا يستطيع بها القُرادُ مَقيلاً

وقال الطبري[٤]: «المحيض» اسم الحيض ومثله، قول رُؤْبة[٥]:

إليكَ أَشْكو شِدَّة المعيش ومَرَّ أعوام نتفْنَ ريشي

«ح»[٦]: يظهر منه أنَّه فَرَّقَ بينه مصدراً واسما للحَيْضِ، ولا فرق بينهما، يقال فيه مصدرٌ واسمُ مصدرٍ، والمعنى واحد.

«ت»: الفرق بينهما قطعيٌّ في هذا المقام؛ لأنَّ المصدر الفعْلُ، والحيضَ ذاتُ الدم[٧]؛ فلَوْ حُدَّ الأوَّلُ لقيل: [خروج دم بنفسه من قُبُل مَنْ تَحمِل عادة، مثلاً، ولوحُدَّ الثاني لقيل:][٨] دَمٌ، وكذا في الزكاة اسما ومصدرا، جزءٌ من المال إلخ، أو

١- المحرر ١٧٩/٢، وينظر معاني القرآن للزجاج ١٩٦/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٠/١.

٢- هذا من القليل الذي بُني فيه المصدر على «مَفْعِل»، ينظر: الكتاب٨٨/٤، والتعليقة١٤٧/٤.

٣- هو الراعي النميري، عُبَيد بن حصين، عدَّه ابن سلاّم في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين، وسُمّي «الراعي» لكثرة وصفه للإبل، ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٩٨، ٥٠٢، والشعر والشعراء ٤٢٢.

وهذا عجز بيت صدره:

بُنيت مرافِقُهنَّ فوق مزلّة .....

وهو في ديوانه ٤٧، والكتاب ٨٩/٤، وجمهرة أشعار العرب ٩٢٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢٩٧/١، وأمالي المرتضى ٣٢٣/١، والدر المصون ٤٢٠/٢، واللباب ٦٥/٤، ولسان العرب ٣٠٦/١ «زلل».

٤- تفسير الطبري، ٣٨٠/٢.

٥- هو رؤبة بن العجاج، الراجز ابن الراجز، قيل: إنَّه أفصح العرب، أكثرَ يونس بن حبيب من الأخذ عنه حتى سمي غلام رؤبة، ت ١٤٥هـ، ينظر: الشعر والشعراء ٥٩٨، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢.

والبيتان في ديوانه ٧٨-٧٩، وتفسير الطبري ٣٨٠/٢، والمحرر ١٨٠/٢، وتفسير القرطبي ٨١/٣، والدر المصون ٤٢٠/٢ن واللباب ٦٥/٤.

٦- البحر ٤٢٢/٢.

٧- ينظر: التبيان ١٠١، والفريد ٤٦٠/١، وتفسير القرطبي ٨١/١.

٨- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

إخراجُ جزءٍ من المال[١].

على أنَّ ابنَ عطية لم يَقُل «اسم مصدر» بل قال اسما، والمتفِقان اللذان جعل هذا منهما مثل القُبلة والتقبيل المرادُ بهما معاً الفِعْلُ[٢]، لكنَّ أحدَهما مصدرٌ والآخر اسمُ مصدر، فهما مفترقان صناعةً / لا معنى[٣]. ٢٤/ب

أما المصدر والاسم المحْض فمُفْترِقان، وكذا اسم المصدر كالكُحل والدُّهن، إن أريد به الفعل فهو كقُبلة وتقبيل، وإن أريد بالكُحل ما يُكْتَحَلُ به فهو غير الفعل قطعاً، فالفرق بينهما بديهي، وما وقع له هنا نقل المُرادِيُّ[٤] عنه في قول ابن مالك[٥]:

..... ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

ما يقرب منه.

وبتقدير صِحَّةِ إطلاقِ ما هو للذَّواتِ على المعنى ـ كظاهر ما نقله المرادي عنه ـ فليس هو مرادَ التاج ابنِ عطية هنا، بل مراده المصدرُ أوالاسم الصَّادقُ على ذاتٍ، وقد فعل الإمام ابنُ عرفة هذا المعنى في حدوده، فَيَحُدُّ بالمصدر على المعنى وبالاسم على الذات.

٧٤- قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُم أَنَّى شِئْتُم﴾ آية/٢٢٣.

١- ينظر: المغني ٤٣٣/٢، والتعريفات ٩٤، ١١٤.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٢-١٢٣/٣.

٣- اسم المصدر هو ما دلّ على معنى المصدر وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً من بعض حروف الفعل دون تعويض نحو: وضوء وغُسْل في توضّأ واغتسل، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٣.

٤- هو الحسن بن قاسم المرادي، المشهور بابن أم قاسم، أخذ عن أبي حيان، ومن مصنفاته «الجنى الداني في حروف المعاني» و «شرح التسهيل»، توفي ٧٤٩هـ. ينظر: غاية النهاية ٢٢٧/١، وبغية الوعاة ٥١٧/١، وهذا النقل في شرحه للألفية ١١/٣.

٥- في باب إعمال المصدر من ألفيته، وقبله:

بفعله المصدر ألحق في العملْ مضافاً أو مجرداً أو مع أل

إن كان فِعلٌ مع أنْ أو ما يَحِلْ محلَّه،.....

«ح»[١]: قالوا: العامل في «أنَّـى» «فـأتوا»، ولا يصـح، سـواء جُعِلَـت استفهاماً أو شرطاً للصدرية لها؛ فلا يعمل فيها متقدِّم[٢].

على أنَّها لا تصحُّ أن تكون هنـا شـرطاً[٣]؛ لاقتضائهـا إباحـة وطء النسـاء في غـير القبل، وقد ثبَت النَّهي عن رسول الله صلى اللَّه عليه وسلم،[٤] وبتقدير صِحَّـة كونهـا شرطيةً فالشرط هنا ظَرفٌ يعمل فيه فِعْل الشرط لا ما قبله[٥]؛ لأنَّ الظـرف الشَّـرطيَّ دائماً لا يعمل فيه غير فعل الشرط.

كما لا يصح أن تكون استفهاما؛ لأنَّ الاستفهامية تكتفي بمـا بعدهـا مـن فعـل أو اسم، نحو ﴿أنَّى يكونُ لي ولد﴾[٦]، ﴿أنَّى لكِ هذا﴾[٧]، ولا تفتقِر لغيره، وهذه يظهر افتقارها إلى ما قبلها، والاستفهامية لا يعمل فيها ما قبلها، فهـو مـن المواضـع المشـكلة التي تحتاج إلى فكر ونظر دقيق.

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنَّهـا تكـون شـرطاً؛ لافتقارهـا إلى جملـة غـير الـتي بعدها[٨]، وتكون قد جُعلت فيها الأحوال كجعل[٩] الظروف المكانيـة تشـبيها للحـال

١- البحر ٢/٤٣٠. ولم أجد من المعربين من ذكر أن العامل فيها هو الفعل قبلها.

٢- ينظر: الكتاب، ١/١٢٦، ٢/١٢٨، وابن يعيش ٨/١٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٨٥، والمساعد ٣/١٦٣.

٣- سيُرَدُّ القولَ من جهتين، جهة الصناعة وجهة المعنى.

٤- لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تأتوا النساء في أعجازهن أو «أدبارهن» »، رواه الإمام أحمـد ٥/٢١٣، في مسند الأنصار، الدارمي في سننه ١/٢٠٨.

٥- ينظر: ابن يعيش ٤/١١٠، والهمع ٤/٣١٧.

٦- آل عمران / ٤٠.

٧- آل عمران / ٣٧.

٨- أي: إلى جملة الجواب.

٩- هكذا في غير الأصل، وفي البحر والنهر ، والدر اللقيط، وفي الأصل «فجعل»، والظـاهر أنَّـه «مَجْعَـل»، أي: مكان استعمال الظروف، ووجهه أنَّ «أنَّى» للمكـان واسـتعملت بمعنـى «كيـف» تشـبيها لحـال الشيء بمكانه: ينظر: الهمع ٤/٣١٨، وتفسير التحرير والتنوير ٢/٣٧٠.

بالظرف، وقد جاء ذلك في «كيف»؛[١] أخرجت عن الاستفهام إلى الشرط، نحو: كيف تكون أكون، ونحو قوله: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾[٢] فلا يجوز الاستفهام، وإنّما لُحِظَ فيها الشرط وارتباط الجملة بالأخرى، وجواب الجملة محذوفٌ، يدلُّ عليه ما قبله، تقديره: أنّى شئتم فأتوه، وكيف يشاءُ ينفقُ، كما حُذف في نحو: اضرب زيداً إنْ لقيته.

ثم عند تشبيهها بالظروف ـ عند صرفها على الأحوال ــ الظاهرُ الجزم[٣]؛ لثبوت الجزم لها في أصلها، وهي ظرف، غايته أنَّ الأحوال شبِّهت بالظروف، وبينهما علاقة واضحة؛ إذ كل منهما دالٌّ على معنى «في»، بخلاف «كيف»، فإنها لم يستقر لها الجزم، ومن جزم بها فإنّما قاله بالقياس[٤]، [والمحفوظ عن العرب الرفع في الفعل بعدها حيث تقتضي جملة أخرى][٥].

«ت»: بعض الظروف المحضة الشرطية لم تتقوَّ فلم[٦] تجزم كـ«إذا» و«حيثما»،[٧] فكيف[٨] بما خرج من ظرفيته إلى حالِيّة وإن بَقِيَتْ فيه الشرطية؟، فلا يُقْدَمُ على الجزْمِ

١- ينظر فيها: الأصول ١٩٧/٢، والتخمير ٢٨٩/٢، والمغني ٢٧٠، وبصائر ذوي التمييز ٤٠١/٤.

٢- المائدة /٦٤.

٣- أي عند إخراج «أنّى» عن الظرفية وجعلها بمعنى «كيف» لعموم الأحوال هل يبقى لها الجزم أو يكون الفعل بعدها مرفوعاً كما هي الحال مع «كيف»؟ فقال: يحتمل الوجهين والأرجح بقاء الجزم.

٤- ذهب الكوفيون إلى الجزم بها مجرَّدة من «ما»، ينظر: الإنصاف ٦٤٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٩٧/٢، والمساعد ١٣٨/٣.

٥- جاء في الكتاب ٦٠/٣، «سألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة،...»، وينظر: التعليقة ١٧٤/٢، فهذا يعني أنّها مسموعة عن العرب في الندرة، ولكن يُشكِل فيه تعبير سيبويه بـ«قوله» وليس «قولهم». وما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- في غير «ب» : لم تتفق في الجزم.

٧- هكذا في كل النسخ، وفيه نظر؛ فإنَّ دخول «ما» على «حيث» يجعلها جازمة، ولعلّه سبق لسان، ينظر: الأزهية ٩٨، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٢، والجنى الداني ٣٣٦، والمغني ١٧٨، والمساعد ١٣٩/٣، وجواهر الأدب ٤٩٧.

٨- «فكيف».ساقط من الأصل.

بأنَّه جازمٌ إلا بسماعٍ، وما أشار إليه الشيخ أبو حيان قياسٌ ظاهر في الفرق بينها وبين «كيف»، نعَمْ يتخرَّج الجزم بالأحروية عليه في «كيف» الحالية عند من جزم بها[١]، / فتأمَّله. ٢٥/أ

٧٥- «ح»[٢]: كتبتُ من خطِّ شيخِنا الأستاذِ [أبي] جعفر بن الزبير[٣] رحمه الله:

كلُّ جارٍ ظَلَّ مُغْتَبِطاً غَيْرَ جِيراني بني جَبَلَه

هَتَكُوا جَيْبَ فَتَاتِهِمُ لم يُبالُوا حُرْمَةَ الرَجُلَه[٤]

٧٦- قوله تعالى: ﴿عُرْضَةً لأَيْمانِكُم﴾ آية/٢٢٤.

«ز»[٥]: أي: حاجزاً لما حلفتم عليه، وسُمِّيَ المحلوف عليه يميناً لتَلَبُّسِه باليمين، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبدِ الرحمن بن سَمُرَةَ[٦]: (إذا حلفتَ على يَمينٍ فرأيتَ غَيْرها خَيْراً منها فأتِ الذي هو خَيْرٌ وكَفِّر عن يمينِكَ)،[٧] أي: عن كل شيءٍ مما

١- يريد أنَّ الجزم بـ «أنّى» - إذا جعلت بمعنى الحالية - أَوْلى من الجزم بـ«كيف»، عند من قال به؛ لما في الأوّل من بقاء الأصل.

٢- البحر ٤٣٨/٢.

٣- هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، محدّث المغرب، له «الذيل» على صلة ابن باشكوال، وتعليق على الكتاب، ت ٧٠٨هـ. ينظر: البلغة ٥١، وبغية الوعاة ٢٩١/١.

٤- الشاهد غير معزو في الكامل ٣٦٦، والأصول ٤٠٧/٢، وإعراب ثلاثين سورة٤٤، وأمالي ابن الشجري ٢٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤٤/١، وإيضاح شواهد الإيضاح٦١٤-٦١٥، وشروح سقط الزند ١٢٢١، وابن يعيش ٩٨/٥، وعمدة الحفاظ ٧٦/٢.

والشاهد دخول التاء في «رحْلة» فرقا بين المذكر والمؤنث في أسماء الأجناس.

٥- الكشاف ١٣٥/١.

٦- هو عبد الرحمن بن سَمُرة بن حبيب القرشي ﷺ، أسلم عام الفتح، قاد فتوحات سَجستان عام ٣٣هـ، وتوفي بالبصرة ٥١هـ. ينظر: نسب قريش ١٥٠، والإصابة ٣٩٣/٢.

٧- الحديث في البخاري ٦٦٢٢، كتاب الأيمان والنذور،باب قول الله تعالى ﴿ لا يُؤاخِذُكم اللّه باللّغوِ في أيمانكم...﴾.

يُحلَف عليه[١].

«ح»[٢]: لا مانع من إرادة الظاهر هنا، وهو القَسم لا متعلَّقه وهو المقسم عليه، وفي الحديث لما عَدَّاه بـ «على» تعيَّن للمُقْسَم عليه، و«ز» لـمَّا فَسَّر «عُرضة» بـ«حاجز» اضطر إلى المحلوف عليه[٣].

٧٧- قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ آية/٢٢٤.

«ز»[٤]: عطف بيان لأيمانكم، أي: في الأمور المحلوف عليها، التي هي البِرُّ وما معه.

«ح»[٥]: هذا ضعيف؛ ولا حاجة إلى الخروج عن الظاهر الذي هو الإقسام، وأما «البِرُّ» و«التقوى» و«الإصلاح» فمقسَمٌ عليه، وهذا منه جار على ما سبق له من تفسير الأيمان بالمقسم عليه، وعليه لو جعله بَدَلاً لكان[٦]؛ لأنَّ عطف البيان أكثرُ ما يكون في الأعلام[٧]، وأما على الظاهر فهو مباينٌ فلا يكون بياناً[٨].

«ز»[٩]: ﴿أن تَبَرُّوا﴾ إلخ، يتعلق بالفعل أو بـ«عُرْضةً»، أي: لا تجعلوا الله لأجل أيمانكم به عرضة لأنْ تَبَرُّوا.

١- هكذا في كل النسخ «عن كل شيء»، فصار تفسيرا لقوله: وكَفِّرْ عن يمينك، والصواب -كما في الكشاف والبحر- : على شيء مما يحلف عليه، وهو المراد باليمين في «إذا حلفت على يمين».

٢- البحر ٢/٤٤٠.

٣- أي: إلى تأويل اليمين بالمحلوف عليه، فالمعنى لا تجعلوا الله حاجزاً عمَّا حلفتم عليه، من البر والإصلاح.

٤- الكشاف ١/١٣٥.

٥- البحر ٢/٤٤٠.

٦- هكذا والذي في البحر «لكان أولى».

٧- ينظر: في الفرق بينهما ابن يعيش ٣/٧١، وسفر السعادة ٧٣٣، والمغني ٥٩٣، والأشباه والنظائر ٤/٨٦.

٨- لأنَّ عطف البيان تفسيرٌ للكلمة الأولى باسم آخر مرادف لها أشهرَ منها في العرف والاستعمال، نحو قول الشاعر:

أقسَمَ بالله أبو حفصٍ عمرْ

ينظر: ابن يعيش ٣/٧١.

٩- الكشاف ١/١٣٥.

((ح))[١]: لا يصحُّ هذا[٢]؛ لأنَّه علَّق ((لأيمانكم)) بـ((تجعلوا)) وعَلَّق ((أن تبروا)) بـ((عُرضة))؛ فقد فصل بين ((عرضة)) ومعموله بأجنبي، وهو ((لأيمانكم))؛ لأنَّه معمول ((تجعلوا))، ونظير ما أجازه: امرُرْ واضربْ بهندٍ زيداً، وهذا لا يجوز[٣]، ونَصُّوا على أنَّه لا يجوز: جاءني رجلٌ ذو فرس راكبٌ أبلقَ؛ لما فيه من الفصل بأجنبي[٤].

والذي يظهر لي أنَّ ((أن تبرُّوا)) في موضع نصبٍ على إسقاط الخافض، مُتعلقٌ بـ((أيمانكم))، أي: لإقسامكم على أن تبروا، فَنُهُوا عن ابتذال اسم الله وجَعْلِه معرَّضا لإقسامهم على البرّ والتقوى والإصلاح، وهي أوصاف جميلة؛ لما يُخاف في ذلك من الحنث، فكيف إذا كانت على ما ينافي الأوصاف الجميلة؟.

[((ت)): الفصل الذي أشير إليه الفصل بـ ((هند)) بين ((اضرب)) ومعمولِه وهو ((زيدٌ))، والفصل بـ ((راكب)) بين ((فرس)) و ((أبْلَق))، ففي الأوَّل الفصل بين العامل والمعمول، والثاني الفصلُ بين الصفة والموصوف].[٥]

٧٨- قوله تعالى: ﴿وإنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فإنَّ الله سَميعٌ عَلِيم﴾ آية/٢٢٧.

((ز))[٦]: ((وإنْ عَزَمُوا)) فتربَصُّوا إلى مُضيِّ المُدَّة، ((فإنَّ الله سميعٌ عليم)) وَعِيدٌ على إصرارهم وتَرْكِهِم الفَيئَة، وعلى مذهب الشافعي معناه: فإن فاؤوا وإن عزموا الطلاق بعد مُضيِّ المدَّة.

((ح))[٧]: قَدَّم في قوله ((فإن فاؤوا)) ؛ ((في الأشْهُر))؛ بدليل قراءة عبد الله[٨] ((فإن

١- البحر ٤٤٢/٢.

٢- أي تعلُّقه بـ((عرضة))، لأنَّ الزمخشري جعل اللام للتعليل فتتعلق بالفعل ((ولا تجعلوا))، وعليه تكون ((لأيمانكم)) أجنبية بين عرضة و ((أن تبروا)).

٣- لما فيه من ((إيلاء الفعل معمولَ غيره)) شرح الكافية الشافية٤٠٤، وينظر: حاشية الصبان٢٤٨/١.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية١١٤٨، والارتشاف٢٩٨/٢، والمساعد٣٨٢/٢.

٥- ما بين معكوفين زيادة من ((ب)).

٦- الكشاف ١٣٦/١.

٧- البحر ٤٥١/٢، أي قدَّم الزمخشري تفسير الفيئة بأنَّها في أربعة أشهر، مستدلا بقراءة ابن مسعود.

٨- ينظر: تفسير الرازي ٧٣/٦.

فاؤُوا فيهن فإن الله غفور رحيم» ما هو الغالب[١] من طلب إضرار النساء بالإيلاء، وإن كان قد يقع على رِضىً منهن؛ خوفا على الولد من الغِيلَة[٢]، أو لبعض الأسباب فإنَّ الله غفور / لأجل الفيئة، التي هي مثل التوبة. فَنَزَّلَ «ز» الآية على مذهب أبي ٢٥/ب حنيفة فجعل فاؤوا في الأشهر، وعزموا الطلاق بعد مضي المدَّة.

والذي يدلُّ عليه اللفظ أنَّهما ـ أي؛ الفيئة والعزم على الطلاق ـ لا يكونان إلا بعد مُضِيِّ الأشهر، ولما أحسّ «ز» بهذا اعترض على نفسه بقوله[٣]: فإن قلت ما موقع الفاء إذا كانت الفيئة قبل انتهاء مدَّة التربُّص؟ قلت: موقع صحيح؛ لأنَّ «فإن فاؤوا» «وإن عزموا» تفصيلٌ لقوله: ﴿**لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسائِهِم**﴾[٤] والتفصيل يَعقُب المفصَّل، كما تقول: أنا نزيلُكم هذا الشهر، فإن أحمدتُكم أقمت عندكم، وإلا لم أُقِمْ إلا رَيْثَمَا أتحوَّل. انتهى كلامه.

وليس بصحيح، ومثاله غير مطابق للآية[٥]؛ لأنَّ المثال فيه إخبار عن المفصَّل، وهو قوله «أنا نزيلكم هذا الشهر»، وما بعد الشَّرطَين مُصَرَّحٌ فيه بالجواب الدالِّ على اختلاف متعلَّق فعل الجزاء، والآية ليست كذلك؛ لأنَّ «الذين يؤلون» ليس مخبراً عنهم ولا مسنداً إليهم، وإنما المخبر عنه «تربُّصهم» فالمعنى: تربُّص المُولي أربعةَ أشهر مشروعٌ لهم بعد إيلائهم، ثم قال: فإن فاؤوا وإن عزموا، فالظاهر أنَّهما عَقِب المدة المتربَّص فيها بأَسْرها؛ لا أنّ[٦] الفيئة تكون فيها والعزمُ بعدها؛ لأنَّه لا يدلُّ عليه اللفظ.

١- أي غفور رحيم لإرادة الإضرار بالنساء، وهو الأمر الغالب في الإيلاء.

٢- الغِيلة: أن ترضع الأم ولدها وهي حامِل، أو يجامعُها زوجُها وهي مرضِع. ينظر: اللسان ٥١١/١١ "غيل".

٣- الكشاف ١٣٦/١.

٤- البقرة / ٢٢٦.

٥- سبقه الرازي إلى مثل هذا الاعتراض، ولأبي حيان فضل التفصيل، ينظر: تفسيرُ الرازي ٧٢/٦.

٦- في غير «ب»: «لأن» وكذلك في البحر والدر المصون، والصواب ما أُثبت، وهو موافق للدر اللقيط.

ويطابق الآية أن تقول: للضيف إكرامُ ثلاثةِ أيامٍ، فإن أقام فنحن كرام موسرون، وإن عزم على الرحيل فله أنْ يَرحَل، والظاهر أنّ الشرطين مُقَدَّران بعد «إكرامه ثلاثة أيام»، وأمَّا أن يكون: فإن أقام في المدة وإن عزم بعدها، فلا يدلُّ عليه اللفظ وإن كان يَحْتَمِلُه، وفَرْقٌ بين الظاهر والمحتمل.

ولا يُفرِّق بين الآية وتمثيلِ الزمخشريِّ إلا من ارتاض في التراكيب العربية وعَري مِن حَمْل كتاب الله على الفروع المذهبية باتّباعه الحق[1] واجتنابه العصبيَّة.

«ت»: مطمح نظر «ز» أنَّ الفاء تكون عاطفة لغير متأخر عَمَّا قبلها؛ بسبب كونها جيء بها للتفصيل لا غير[2]، أمَّا كونُها بعد مسندٍ إليه مقدَّما أو مؤخَّرا، وتصريحٍ بجواب شرطٍ فليس مَحَطَّ النزاع، أمَّا جَعْلُ أحدِ الفعلين[3] في المدة والآخرَ بعدها فحملٌ للقرآن على المذهب بالعصبية كما قال الشيخ «ح»، بل المتبادر لولا الحكم صِحَّةُ كونِ الجميع في المدَّة أو بعدها، أما التفصيل فليس عليه دليل.

٧٩- «ح»[4]: قالوا المراجعة دون وَلِيٍّ وتسميةِ مَهْر وإشْهادٍ على الصحيح، وتسقط بقية العِدَّة، تحِلُّ بها عندنا في الحال، ويُحتاج في هذا كُلِّه إلى دليل واضح من الشرع.

والذى يظهر أنَّه لا يراجعها إلا بنكاح جديد، أمّا العدّة فله دون غيره تَزَوُّجُها في العدة، فإن انقضت كان هو وغيره سواء، أمَّا ما ذكروه من عدم الرِّضا والوليِّ وتسمية الصداق فيحتاج إلى دليل واضح، فإن كان ثَمَّ دليل من نَصٍّ أو إجماع قلنا به، ولا يُعْتَرَضُ علينا بأنَّ هذا من أَوَّليات الفقه التي لا يسوغ النزاع فيها؛ لأنَّ كل حكم يحتاج لدليل.

١- «باتباعه الحق» ساقط من الأصل.

٢- والتفصيل يأتي بعد المفصَّل في الذكر لا في الوجود، ينظر: فتوح الغيب، وروح المعاني ١/٢٥٣.

٣- في غير «ب» الفعل.

٤- البحر ٢/٤٦٠.

٢٦/أ / «ت»: إن كان لك قوة على الاجتهاد فابحث وإلا فَقَلِّد، وحَسِّن الظن بأنَّ المجتهد ما قاله سُدى، بل عن بحث شديد ونظر سديد، والله أعلم.

٨٠- «ح»[١]: ما زال يختلج في خاطري إذا قال: أنت طالق مرتين أو ثلاثاً[٢]، لا يَقَعُ إلا واحدة لأنَّه مصدر الطلاق، ومُقتضَى العِدَّة أن يكون[٣] الفعل الذي هو عامل فيه يتكرر وجوداً، كما تقول: ضربت ضربتين أو ثلاث ضربات؛ لأنَّ المصدر مبيِّنٌ لعدد الفعل على رتبة العدد، فإذا قال: أنت طالق ثلاثا فهذا لفظ واحدٌ ومَدْلُوله واحدٌ، والواحدُ يستحيل التكرار فيه، فكيف يصير المحلُّ قابلاً لذلك الإنشاء؟ وهذا يَعْسُر فهمه - أعني: هذا البحث - على من اعتاد أنَّه يفهم من قول من قال: طلقتك مرتين أو ثلاثا، أنَّه يقع الطلاق مرتين أو ثلاثا على ما نذكُرُه.

«ت»: يَعْسُر فهمه؛ لعدم صِحَّته وظهور بطلانه، وقياس الإنشاء على الخبر مما تنفر عنه طباع مَن مارس الكلام، فإنَّ القائل «ضربت» لا يصدق ولو بالواحدة دون مطابقةِ خارجٍ فيه «ضَرْبٌ»، بخلاف إيقاع الطلاق فإنَّه لكونه إنشاءً مقروناً بالنطق، والطَّلاق ماهية تقبَلُ التعدُّدَ والوحَدة، فحيث لم يزد حُمِل على أقل ممكن لأنَّه المحقَّق، وحيث بَيَّن بعدد حُمِلَ على قصده به؛ إذ المذكور آخراً كالتفسير للمراد أوّلاً، فليس كمَن ضَرب مرَّة ويقول ثلاثٌ، بل كمن قال: ضَربتُ، ولم نَعْلم كم؟ فيُعلَم مرّتُه أو مَرَّتاه أو مَرَّاتُه بما يذكر بَعْدُ مع مطابقة الخارج؛ لأنَّه غير واقع بمجرَّد قَوْلِه.

أما الإنشاء فإيقاعه بلفظه وقصْدِه ولو ظَنّا، ولو صَحَّ الاستشكال في المرتين لصح الاستشكال في الواحدة؛ لأنَّه حيث ناظَرَها بالضرب فلا يصح قوله «ضربت» دون ضَرْبٍ، فتأمَّله، وهذا يشبه البديهي[٤].

٨١- قوله تعالى: ﴿الطَّلاقُ مَرَّتَانِ﴾ آية/٢٢٩.

١- البحر ٤٦٣/٢.

٢- في المخطوطات: «ثلاث» وهو سهو.

٣- الذي في البحر والنهر والدر اللقيط «ويقتضي العدد فلا بدّ أن يكون ...».

٤- ينظر: الخلاف في هذه المسألة في بداية المجتهد ٥٣/٢، والمغني ١٠٢/٧، والمجموع ٧٨/١٧.

((ن))[١]: لم يرد التثنية، وإنَّما أراد التكرار، كقوله: ﴿ثُمَّ ارجِعِ البَصَرَ كَرَّتَين﴾،[٢] أي؛ كَرّة بعد كَرّة، ونحو ذلك التثاني التي يراد بها التكرار، كـ((لَبَّيك)) و((سَعْدَيك)) و((حنانَيك)) و((هَذاذَيك)) و((دَواليك))[٣].

((ح))[٤]: هذا مناقض لما قال قَبْل، ومخالفٌ لما في نفس الأمر.

أما ما قبله فقوله[٥] ((الطلاق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التفريق دون الجمع والإرسال دفعة واحدة))، فقوله تطليقة بعد تطليقة مثل ضربة بعد ضربة؛ لأنَّه يفهم منه ضربتان فقط، فهو مساوٍ لقولك ((ضربتان)) لا يمكن وقوعهما إلا ضربة بعد ضربة.

وأما مخالفته لما في نفس الأمر، فليس من التثنية التي يراد بها التكرير؛ لأنَّ التي يراد بها التكرير لا اقتصار فيها على اثنين ولا ثلاث، بل على التكرير مراراً فـ((لَبَّيك)) معناه: إجابة بعد إجابة فما زاد[٦]، وكذا أخواته، و((كرتين)) أي: مِراراً كثيرة[٧].

والتثنية في قوله ((مرتان)) إنَّما يراد بها شَفْعُ الواحد وهو الأصل في التثنية؛ ألا ترى أنَّه لايُراد بقوله / ((مرتان)) ما يزيد على اثنين؛ لقوله بعدُ ﴿فإمساكٌ بمعْرُوفٍ﴾ وهو ٢٦/ب
الرجعة، ﴿أو تَسْرِيحٌ بإحسانٍ﴾ هي الثالثة، ولذا جاء ﴿فإن طَلَّقَها﴾،[٨] أي: فإن سَرَّحَها الثالثة.

١- الكشاف ١/١٣٨.

٢- الملك /٤.

٣- ينظر: الكتاب ١/٣٤٨-٣٥١، وهذاذيك تعني: قطعا بعد قطع.

٤- البحر ٢/٤٦٥.

٥- الكشاف ١/١٣٨.

٦- ينظر: الكتاب ١/٣٥٠، وقال في ١/٣٤٨ عن ((حنانيك)): ((... أراد تحننا بعد تحنُّن، كأنَّه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعنّ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك)).

٧- هذا مما ناب فيه ـ وكذلك سابقه ـ لفظ التثنية عن لفظ الجمع، ينظر: عمدة الحافظ ١٢٥، وشرح الكافية الشافية ١٨٥-١٨٦، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٢٦، والارتشاف ١/٢٧٠.

٨- البقرة /٢٣٠.

وإذا تقرَّر هذا فـ«مرَّتان» شَفْعُ الواحدة، لا التكريرُ كلبيك مما لا يقتصر على شفع الواحد، وإنَّما غرَّ الزمخشريَّ في ذلك صلاحيةُ التقدير بقوله «الطلاق الشرعي تطليقة بعد تطليقة» فجعل ذلك من باب التثنية التي لا تَشْفَع الواحد، وأنَّه يراد بها التكرير، إلا أنَّه يُعَكِّر عليه أنَّ الأصل في التثنية شَفْع الواحد، وأنَّ التثنية التي لا[1] يراد بها شفع الواحد لا يقتصر بها على الثلاث كـ«لبيك» ونحوه.

«ت»: لا يناقض ما قبله، ولا ما في نفس الأمر؛ أمَّا ما قبله فلفظ «مرة بعد مرة» ليس نصًّا في خصوص المرتين، فإنَّ الزمخشري عبر في «كَرَّتين» أي: كرة بعد كرة، فهذه العبارة تصلح للمحصور وغيره، ومثل هذا لا يعد تناقُضا، ولئن سلّمنا أنَّه في المحصور أظهرُ فحيث غَيَّرَ مُرَادَه بما بعده لا يوقف مع الظاهر مع وقوع النصِّ.

وأما مخالفة نفس الأمر فليست لازمةً أيضا؛ إذ مراد الزمخشريِّ بالتكريرِ وعدمِ الاقتصار على الاثنين من حيث عمومُ المكلَّفين، كقولك: أعطِ الرجال درهمين، وتريد: لكل واحد، والآية أوضح من المثال؛ لعدم صِحّة اشتراك الرجال في الطلقتين، بل كل واحد له طلقتان، فهي تثنية بمعنى التكرير باعتبار المُوقِع والموقَع عليه، لا باعتبار شخص واحد، حتى لا تصح الزيادة على الثلاث بل هي على قدر الأشخاص قَبولا أو حصولا[2].

٨٢- قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ آية/٢٢٨.

«ح»[3]: الباء للسبب، أي: من أجل أنفسهنَّ، ولا بُدَّ إذ ذاك من ذِكْر «الأنفس»؛ إذ لو قيل: يتربَّصْن بِهِنَّ، لم يجز؛ لأنَّ فيه تعدية الفعل الرافع للضمير المتصل إلى

١- «لا» ساقطة من الأصل.

٢- كلام الزمخشري لا يَرِد عليه اعتراض أبي حيان الذي اقتطع من كلامه أجزاء ليعترض عليه، وقد قال السمين عن كلام الزمخشري: إنه صحيح، ينظر: الدر المصون: ٢/٤٤٥، ولكنّ عبارته تحتاج إلى تأمّل قليل، وقال ابن عاشور عنه: «لم يفُتْه المعنى ولم تفِ به عبارته»، التحرير والتنوير ٢/٤٠٥.

٣- البحر ٢/٤٥٤.

الضمير المجرور الصَّادق عليه، نحو: هندٌ تمرُّ بها، وهو غير جائز[١].

ويجوز زيادة الباء، ويكون ما بعدها توكيداً[٢]، وإن كان المؤكَّد مُتَّصلا وهو لا يؤكَّد إلا أن يؤكَّد بضمير منفصل[٣]؛ لأنَّ جره بالباء أخرجه عن التبعية اللفظية فَفُقِدَتْ عِلَّة المنع، ونظيره حذفُ فاعل فِعل التعجُّب المجرور بالباء، نحو: أحسِنْ بزيد وأجْمِل، لأنَّه وإن كان فاعلاً فجرُّه بالباء لفظاً سَوَّغَ حذفَه؛ لأنَّه صار كالفضلة[٤]، هذا مذهب البصريين، على أنَّ الأخفش في المسائل جَوَّزَ «قاموا أَنْفسُهم» من غير توكيد[٥].

«ت»: إنَّما جاز اتحاد الفاعل والمفعول إن كان المفعول «نَفْساً» لعدم الإلباس في «النفس»، بخلاف نحو: ضرب زيد زيداً، وتريد: ضربَ نفسَه؛ لأنَّ الذهن ينصرف للتباين؛ لأنَّه الأصل، فجاء اللبس، ومن ثَمَّ جاء اتحادُ الفاعل والمفعول ضميرين في أفعال القلوب؛ لأنَّ الأصل تعلُّقُ عِلْم الإنسان وظَنِّه بنفسه، فلا لبس[٦]، فتأمَّله.

١- ينظر: الكتاب ٢/٣٦٦-٣٦٨، ومعاني الفراء ١/٣٣٣، ٢/١٠٦، ٣/٢٧٨، فلا يقال قتلتَكَ، بل قَتلتَ نفسكَ، فإن كان الفعل من باب «ظن» جاز، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ رآه استغنى﴾ العلق/٧.

٢- ينظر: الجنى الداني ٥٥، والمغني ١٥٠.

٣- فرَّق سيبويه بين التوكيد بالنفس و«أجمعون» فهو بالأخيرة جائز؛ لأنَّها لا تكون إلا توكيداً للعموم أما النفس فمتصرفة فتقع توكيداً وغيرَه فقبُح توكيد الضمير بها، ينظر: الكتاب ٢/٣٧٩، والنكت ١/٦٦٨.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٧، ولأنَّه كمعمول «ما أفعله» في المعنى، ينظر: المرجع السابق، والمساعد ٢/١٥٣.

٥- ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف ٤٧٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٣١، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٣، ٣٧٤، والبصريون إنَّما يجيزون تأكيده والعطف عليه بقبْحٍ كما نصَّ عليه سيبويه في الكتاب ٢/٣٧٩.

٦- ينظر التعليل: في شرح ألفية ابن معطي للقواس ٥١٧، والأشباه والنظائر ٣/١٣٥، وعند سيبويه أنَّ السبب احتياج هذه الأفعال إلى مفعول ثان أصله خبر، فصارت نحو: إنَّني طالبٌ، فالأوَّل هو الثاني. ينظر: الكتاب ٢/٣٦٨. وذهب الفراء إلى أنَّهم أرادوا الفرق بين الأفعال التي تلغى وغيرها، ينظر معاني القرآن ١/٣٣٣.

٨٣- قوله تعالى: ﴿**الطَّلاقُ مَرَّتانِ**﴾ آية/٢٢٩.

«ز»[١]: أي: الرَّجْعِيُّ؛ إذ لا رجعة بعد الثلاث، ﴿**فإمساكٌ بمعروفٍ**﴾ أي: رجعة، ﴿**أو تَسْرِيحٌ بِإحْسانٍ**﴾ بأن لا يراجعها / حتى تَبينَ بالعِدَّة، أو بأن لا يراجعها مراجعة يريد ٢٧/أ
بها تطويل العدة والإضرارَ، وقيل: بأن يطلقها الثالثة، ورُوي (أنَّ سائلا سأل رسولَ اللَّه صلَّى اللَّهُ عليه وسلم أين الثالثةُ؟ فقال عليه الصَّلاة والسلام: أو تسريح بإحسان)[٢].

«ح»[٣]: تفسيره «التسريح بإحسان» بأن لا يراجعها حتى تَخْرُجَ من العِدَّة هو قول الضحَّاك[٤] والسُدِّي[٥].

وقوله: «أو بأن لا يراجعها مراجعة يريد إضرارها بتطويل العِدة»[٦] كلام لا يتَّضِحُ تركيبه على تفسير قوله: أو تسريح بإحسان؛ لأنَّه يقتضي أن يراجعها مراجعة حسنة مقصوداً بها الإحسان والتأليف والزوجية، فيصير هذا قَسِيمَ قوله فإمساك بمعروف أو مراجعة حسنة، وهذا لا يلائم أن يُفسَّر به ﴿**أو تَسْرِيحٌ بِإحسانٍ**﴾، ولو فسَّر به ﴿**فإمساك بمعروف**﴾ لكان صواباً[٧].

«ت»: المرادُ تَرْكُ الرَجْعَة عند قَصْد الإضرار، وترك ذلك تسريحٌ، والإمساكُ عند نفي الإضرار لازمٌ؛ لقوله «لا يُراجعها بقصد الإضرار».

١- الكشاف ١/١٣٨.

٢- الحديث في مصنف عبد الرزاق باب ﴿الطلاق مرتان﴾ ٦/٣٣٨، وتفسيره ١/٣٤٨.

٣- البحر ٢/٤٦٦.

٤- هو أبو القاسم الضحّاك بن مزاحم الهلالي الخراسانيّ أخذ عن ابن عباس، وله تفسير، ت١٠٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء٤/٥٩٨، وطبقات المفسرين ١/٢١٦، وهذا القول مروي عنه في تفسير الطبري ٢/٤٥٩.

٥- هو أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الهاشمي ولاء، أخذ عن ابن عباس، له تفسير، ت ١٢٧. ينظر: سير أعلام النبلاء٥/٢٦٤، وطبقات المفسرين ١/١٠٩، وهذا القول مروي عنه في تفسير الطبري ٢/٤٥٩.

٦- «العدة» ساقط من الأصل.

٧- ينظر: تفسير الرازي ٦/٨٤.

٨٤- «ح»[١]: قال في «المنتخَب» ما ملخَّصه: «التسريح»[٢] قيل: وقوع الطلقة الثالثة، وقيل: ترك المراجعة حتى تَبِينَ بانقضاء العدة، وهذا هو الأقرب؛ لأنَّ الفاء في قوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾[٣] تقتضي وقوعَ هذه الطلقة متأخرة عن ذلك التسريح، فلو أريد بالتسريح الثالثةُ لكان قولهُ «فإن طلقها» رابعةً، وذلك لا يجوز، ولأنَّ بعده ﴿وَلَا يَحِلُّ لكم أَنْ تَأْخُذوا﴾ والمراد به الخُلْع، ومعلوم أنَّه لايصح بعد الثلاث، فإن صَحَّ تفسير رسول الله صلى اللَّه عليه وسلم للتَّسريح أنَّها الثالثة فلا مزيد عليه.

«ح»[٤]: لا يلزم بكون «التسريح» الثالثةَ أن يكون «فإن طَلّقها» رابعة؛ لأنَّه فَرَضَ التسريح واقعاً، وليس كذلك؛ لأنَّه ذَكَر أحدَ أَمْرين بعد أن يُطَلِّق مرّتين، أَحدُهما: أن يرُدَّ ويمسك بمعروف، والآخَر: أن يُسرِّح بعد الردِّ بإحسان، والمعنى: أنَّ الحُكْمَ أحدُ الأمرين، فإن وقع أحد الأمرين وهوالطلاق فحكمه كذا، فلا يلزم أن يكون هذا الواقعُ [مُغايراً] لأحَدِ الأمرين السابقين؛ كما تقول الرأي عندي أن[٥] تُقيم أو ترحل، فإن رحلتَ كان كذا، فلا يلزم أنَّه رحيل مغاير[٦] غير المتردَّد فيه، ولا يدلُّ التردد بين الإقامة والرحيل على وقوع الرحيل، لأنَّ المحكوم عليه أحد الأمرين.

ولا يلزم منه نرتُّبُ الخلعِ بعد الثلاث، وهو لا يصح؛ لما ذكرناه من أنَّ الحكم هو أَحَد الأمرين، فلا يدلُّ على وقوع الثالثة، بل ذُكِر الخلع قبل وقوعُ الطلاق الثالث؛ لأنَّه [لا] خلع بعده، وهو[٧] قوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا﴾، وأيضاً لو سَلَّمنا وقوع الثالث قبل قوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذوا﴾ لم يلزم أن يكون الخلع بعد الثالث؛ لأنَّ الآية

١- البحر ٢/٤٦٨.

٢- «التسريح» ساقط من الأصل.

٣- البقرة/٢٣٠.

٤- البحر ٢/٤٦٨.

٥- «أن» ساقط من الأصل.

٦- في المخطوطات، «مغايرا» بالنصب، وهو خطأ.

٧- أي الطلاق الثالث.

سُـــورَةَ آلِ عِمْـــرانَ

١١٨-قوله تعالى: ﴿التَّوْراةَ والإنْجِيلَ﴾ آية/٣.

«ز»[١]: اسمان أعْجَمِيَّان، وتكلُّف اشتقاقهما من الوَرْي والنَّجْل[٢]، ووَزْنُهما تَفْعلة وإفعيل إنَّما يصِحُّ بعد كونهما عربيَّين.

«ح»[٣]: كلامه صحيح، إلا أنَّه لم يَذكُر مذهب البصريين في «توراة» أنَّ أصله «فَوْعَلة»، فَعَليه دركٌ، ولم تُبيَّن «تَفْعلة» أمكسورة العين كما هو قول الفراء[٤]، أو مفتوحةٌ كما هو قول بعض الكوفيين؟.[٥]

[«ت»: حيث كانا ـ أي: الفتح والكسر ـ منقولين فلا يخاف الخطأ، والضَّمُّ ثقيل والأصل عدمه، وفي قول الزمخشري «من الوَرْي» مع وزنه «تَفْعِلة» إيماء إلى زيادة التاء وتضعيف أصالتها، أو عدمه[٦]، ثمَّ إنَّ الكسر على ما نقله «ح» عن بعض الكوفيين لابُدَّ من تغييره حتى صار «توراة» فقلب الياء ألفا لانفتاح ما قبله،[٧] فدَعْوَى ما لايستقرُّ لافائدة فيها إلاَّ من حيث ادعاء أنَّ الفتح في «تفعَلة» قليل أو معدوم، ثمَّ يرد

١- الكشاف١/١٧٣.

٢- ومن معاني النَّجْل : المحجة الواضحة والماء السائل، ينظر: لسان العرب ١١/٦٤٨ «نجل».

٣- البحر٣/٦.

٤- ينظر: كشف المشكلات٢١٠، والدر المصون ٣/١٦، وقد جوَّز الوجهين كما في الزاهر١/١٦٨.

٥- ينظر: في «توراة» الحجة٣/١٣، وسر صناعة الإعراب١/١٤٦، والممتع١/٣٨٣، والارتشاف ١/١٠٥، وقول البصريين مفهوم كلام سيبويه عن نحو «تَوْلَج» وأن أصله وَوْلَج،و فَوعَل كثير في الكلام، الكتاب ٤/٣٣٣.

٦- هكذا.

٧- نحو قولهم: « باقاة » في « باقِية »، نصَّ عليه الفراء، ينظر: الزاهر ١/١٦٨.

عليه أنَّ الفتح العَرَضي لايوجِب القلب، لكنَّ هذا كوفيٌّ، وقد وقع للبصريين في الفتح المنقول، نحو «أبانَ» مع اشتراطهم أصالة الحركة الموجبة للنقل[١]، فتأمَّل.][٢]

١١٩-قوله تعالى: ﴿وهَبْ لَنَا مِن لَدُنْكَ رَحْمة﴾ آية/٨.

«ح»[٣]: «لَدُنْ» ظرف، و قَلَّ أن تفارِقها «مِـن» قاله ابنُ جنّي[٤]، ومعناها ابتداء الغاية في زمان أو مكان أو غيره من الذوات غير المكانية[٥]، وهي مبنيَّة عند جميع العرب، وإعرابُها لغةٌ قَيسيَّة[٦]، وذلك إذا كانت مفتوحة اللام مضمومة الدال بعدها نون، فمَن بناها فهي لأنَّها[٧] كالحرف في لزوم استعمال واحد وامتناع الإخبار بها، بخلاف «لدى» و«عند» يقعان فضلة كثيراً[٨]، ومن العمدة: **﴿ولدينا كتابٌ يَنطق بالحق﴾**،[٩] **﴿وعنده مفاتحُ الغَيْب﴾**،[١٠] وأوضح بعضهم[١١] عِلَّة البناء باختصاصها بالملاصقة، ولا تختصُّ عندنا بالملاصقة، وهي معنى للحروف لا للظروف أعني

١- إنَّما اشترطوا أصالة حركة الحرف المنقلب لا الذي قبله، ولذا أخرجوا نحو تَوَم في تخفيف توْأم، قال ابن مالك: من واوٍ أوياءٍ بتحريكٍ أُصِلْ × ألفاً أبْدل بعد فتح مُتَّصِلْ.

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٣- البحر٣/٧-٨ .

٤- ينظر:شرح الرضي على الكافية٣/٢٢٠، والدر المصون٣/٣٣، ولم تأت «في التنزيل منصوبة» المغني٢٠٨.

٥- ينظر: الكتاب٤/٢٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٩، والهمع٣/٢١٦.

٦- ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٢، وشرح الرضي على الكافية٣/٢٢١، ووالهمع ٣/٢١٧.

٧- «فهي لأنَّها» زيادة من «ب».

٨- ينظر: المغني ٢٠٨.

٩- المؤمنون /٦٢.

١٠- الأنعام /٥٩.

١١- ينظر: شرح السيرافي ١/٢١٢.

الملاصقة، فهي كـ «ثَمَّ» و«هنا» مما وُضع لمعنىً كان ينبغي الوضع له،[١] ومن أعرَبها وهم قَيس فلِشَبَهِها بـ«عِنْدَ» لصَلاحِيَّة موضعها لها.

وفيها عشر لغات[٢]: الأولى لَدُنْ و لَدَنْ وَلَدِنْ وَلَدْنِ ولُدْنِ وَلُدْنَ ولَدْ ولُدْ ولَدُ ولَتْ / بإبْدال الدال تاءً. ٣٦/ب

وتضاف إلى المفرد كثيراً، وإلى الجملة قليلاً اسمية وفعلية.

..... لدن شبَّ حَتى شابَ سُود الذوَائبِ[٣]

وكقوله:[٤]

وتَذْكُر نُعْماه لدن أنتَ يافع إلى أنت ذو فَوْدَينِ أبيض كالنسرِ

وكقوله:[٥]

لَزِمْنا لدن سالَمْتُمُونا وِفاقَكُم فلا يك منكمْ للخِلاف جُنوحُ

١- أي كان ينبغي أن يوضع له حرف، فبناؤها للشبه المعنويّ، وقيل للزومها الإضافة، ينظر: الفريد١/٥٤٢.

٢- ينظر في لغات «لَدُن»: شرح السيرافي ١/٢١٢، وشرح الرضي على الكافية٣/٢٢١، والارتشاف ٢/٢٦٥، والدر المصون٣/٣٤، والهمع ٣/٢١٧.

٣- هذا عجز بيت، للقُطَاميّ صدره :

صريعُ غوانٍ راقهُنَّ ورُقْنَهُ .....

وهو في ديوانه٥٠، وأمالي ابن الشجري١/٣٤٠، والارتشاف٢/٢٦٦، والمغني٢٠٨، والدر المصون٣/٣٢، وتخليص الشواهد٢٦٣، والهمع٣/٢١٨، والأشباه والنظائر٤/٤٧،وخزانةالأدب٧/٨٦.

٤- الشاهد بلاعزو في الارتشاف٢/٢٦٤، والدر المصون٣/٣٢، وشرح الأشموني٢/٤٩٠، والهمع٣/٢١٧، وخزانة الأدب،٧/١١١.

٥- الشاهد بلاعزو في الارتشاف٢/٢٦٥، والدر المصون٣/٣٢، والمساعد١/٥٣٣، والمغني٥٥٠، والهمع٣/٢١٨، وشرح أبيات المغني٦/٢٨٦، وخزانة الأدب٧/١١١.

وجاء إضافتها إلى أن والفعل كقوله:[١]

ولِيتَ فلم تقْطع لدن أن ولِيتَنا قرابةَ ذي قُرْبى ولا حقَّ مُسْلِمِ

«ت»: هو خلاف ما في الكافية:[٢]

وإثْر رَيْثَ و لدن «أن» قُدِّرا من قبل فِعْل نحو: من لدن سرى

ونَظَمتُ لغات لدن العشرة خوف اللبس والنسيان، فقلت:[٣]

لغات لدن عشر عَضُد جَبَل كذا كَتِف فَلْسٍ قُفْل واخزِل النون مُكْمِلا

أوائلها بتسكين نون وفَلسُها بكسْرٍ وقُفْلٌ كسْرُ فتحٍ تَحصَّلا

وفي الخزْل سكِّن بعد فَتْحٍ وضمَّةٍ ومِثْلُ عَلُ ،والدَّال تاءً تبدَّلا

١٢٠- قوله تعالى: ﴿الم ١ الله﴾ آية /١-٢.

اعلم أنَّ[٤] «ز»[٥]: اختار مذهب الفراء[٦] أنَّ فتحة الميم هي حركة الهمزة[٧] ألقيت عليها حيث حذفت تخفيفاً، واستَشكل بأنَّ ثبات حركتها كثباتها وهي لا تثبت وصْلاً، وأجاب بأنَّه ليس وصلاً؛ لأنَّ «ميم» في حكم الوقف والسكون، والهمزة في حكم الثابت، وإنَّما حُذِفت تخفيفاً وأُلقيت حركتها على الساكن قبلها ليُدَل عليها، ونظيره قولهم: واحدِ اثْنان، بإلقاء حركة الهمزة على الدال.

١- الشاهد بلا عزو في: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٦٠، والارتشاف٢/٢٦٥، والبدر المصون٣/٣٢، والمساعد٢/٥٣٩، الهمع٣/٢١٨، وخزانة الأدب٧/١١١، وحمل أبو حيان «أنَّ» هذه على الزيادة في الارتشاف.

٢- ينظر: شرح الكافية الشافية٢/٩٤٦، ووجه المخالفة أنَّ ظاهر هذا الكلام أنَّها إذا أضيفت إلى الفعل مباشِرة فهي على تقدير «أن» أما أبو حيان فجعلهما شيئين مستقلّين.

٣- ضُرب على هذه الأبيات المضطربة في «ب».

٤- «اعلم أنَّ» زيادة من «ب».

٥- الكشاف١/١٧٣.

٦- معاني القرآن للفراء١/٩، ومجالس ثعلب٢١٦، والمحتسب١/٢٤٠.

٧- في المخطوطات: «مذهب الفراء فتحة الميم بحركة الهمزه»، والتصويب من البحر والدر اللقيط.

«ح»[١]: هذا ليس بشيء؛ لأنَّ دعواه [أنَّها] مُحرَّكة موقوف عليها خلافُ ما أجمعت عليه العَرَب والنحاة من عدم الوقف على متحركٍ بإعرابية أو بنائية أو نقْلية أو للساكنين أو للحكاية أو للإتباع،فلا يجوز الوقف على دال «قد» من ﴿قد أفْلَحَ﴾[٢] بفتحة منقولة من همز «أفلح» بل تُسَكَّن قولاً واحداً.

و[أما] تنظير، بـ«واحدِ اثْنان» فإنَّما حكى سيبويه[٣]: أنَّهم يُشِمُّون واحد اثنان، ولم يَحْك الكسر، فإن ثبت الكسر فليس موقوفا عليه كما زَعَم، ولا حركته نقلية، بل لالتقاء الساكنين لاتصاله بـ«اثنين» لسقوط همز الوصل .

وأما ما استُدِلَّ به من «ثلاثةَ ارْبعة»[٤] فلا حُجة فيه؛ لأنَّ همزة «أربعة» قطعيةٌ لا وصْلية، فهي ثابتة وصلاً فصحَّ نقْلُ حركتها لما قَبْلها، ولا وقْف إذ لو وُقِف على «ثلاثة» لسُكِّن ولم يُفتح، وأُقِرَّتْ في الوصل هاءً اعتبارا[٥]بما آلت إليه في حالٍ ما، لا أنَّها موقوف عليها.[٦]

«ت»: إنَّما ذكر «ز» أنَّها في حكم موقوفٍ عليها وذلك ليتوصَّل إلى تقدير همْزة[٧] الوصل ليصح نقل حركتها، لا أنَّها موقوف عليها حقيقة؛ إذ لا يخفى على الشادين في العلم، وهو / نظير ما قالوا في فتح راء «أكبر» في الأذان بنقْل حركة همزة ٣٧/أ
[«الله» وهي وصلية: إنَّ أصله كان موقوفاً عليه فوَصَل ناوياً الوقف فصحَّ نقل حركة

١- البحر٣/١٠.

٢- المؤمنون/١.

٣- الكتاب٣/٢٦٥.

٤- بطرح حركة الهمزة على الهاء بإجراء الوصل مجرى الوقف، ينظر: الكتاب٣/٢٦٥، والحجة٣/٩.

٥- في المخطوطات: «اعتبار» والتصويب من البحر .

٦- الفرق بين الهمزتين واضح إلاَّ أنَّ الموضعين فيهما إجراء الوصل مجرى الوقف فبقيت الهاء هنا ولم يجعلها تاءً. ينظر: الدر المصون٣/٨.

٧- في المخطوطات «همز».

همزة][1] الوصل للراء.[2]

«ز»[3]: فإن قلت: هلاّ جعلتَها حركة التقاء الساكنين؟.

قلت: التقاء الساكنين لا يُبالَى به في الوقف، نحو: إبراهيمْ وإسحاقْ وداوُدْ، ولو كان التقاء الساكنين يوجِبُ التحريكَ لحُرِّك الميمانِ من لامْ ميمْ، ولم يُنْتَظَر ساكن آخر.

«ح»[4]: السُّؤال والجواب صحيحان من حيث سُكونُ الكلمة، والذي يزعم أنَّه التقاء الساكنين إنَّما عنى من كَلِمَتين وهي ميمُ «ميم» ولام التعريف، نحو: منَ الرَّجل.

«ت»: هذا ردٌّ صحيح؛لأنَّ التقاء الساكنين الذي لا يبالى به في الوُنف إنما هو[5] في الكلمة الواحدة، إذ لا يُتصوَّر اغتفاره من كلمتين مع الوقف على أوَّلهما أو مع الوصل؛ لأنَّه مع الوقف لا التقاء، ومع الوصل لا وقْف يُبيح التقاءَهما.

«ز»[6]: فإن قيل: لم يُحرِّكوا في التقاء الساكنين في «ميم» لإمكان النطق بهما وقفاً، فإذا جاء ثالثٌ لم يمكن إلا التحريك فحرَّكوا، قلت: الدليل على أنَّ الحركة ليست لملاقاة الساكنين أنَّه كان يمكنهم أن يقولوا: واحدْ اثْنان، بسكون الدال مع طرح الهمزة فجمعوا بين ساكنين كما قالوا: أُصَيْمّ ومُدَيْقّ[7]، فلما حرَّكوا الدال عُلِم أنَّ حركتها هي حركة الهمزة الساقطة وليست للساكنين.

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٢-ينظر: الدر المصون٣/٩،١٢.

٣- الكشاف١/١٧٣.

٤- البحر ٣/١١.

٥- «هو» ساقط من الأصل.

٦- الكشاف٣/٧١.

٧- في تصغير «أصَمّ» و«مُدُقّ»، وهو ما يُدَق به، وسُمِع مِدَقّ، ينظر: الكتاب٣/٤١٨.

«ح»[١]: في سؤاله تعمية، ومرادُه بالساكنين الممكنِ النطقُ بهما عند الوقف الياء والميم، ومرادُه بالسَّاكن الثالث لام التعريف، وقوله: لم يمكن إلا التحريك، يعني: في «ميم» لِملاقاة لام التعريف لئلا يجتمع ثلاثُ سواكن، هذا شرح سؤاله.

وأمَّا جوابه فإنَّه لا يطابق، ولأنَّ دعواه إمكانَ سكونِ دال واحد وثاء «اثنين» بإسقاط الهمزة مكابرةٌ في المحسوس، وليس في طَوْق البشر إسكانُ الدال والثاء.

وقوله: أُصَيمّ ومُدَيقّ فهذا ممكن كـ«رادّ» و«ضالّ»؛ لأنَّه على حَدِّ التقاء الساكنين المشروط في النحو؛ لأنَّ الأوَّل حرف مدٍّ والثاني مُدْغَمٌ، بخلاف «واحد اثنان».[٢]

وأما قوله «عُلِمَ أنَّ حركة الدال هي حركة الهمزة الساقطة[٣]» فبناء منه على الإمكان الذي ادَّعاه، وحركة التقاء الساكنين إنَّما تكون فيما لا يمكن النطق به، وقد عَلِمْتَ بطلانه و متناعَ الإمكان.

وقد رُدَّ قولُ الفراء واختيارُ الزمخشريِّ إيّاه لما فيه من الفساد والتدافُع؛ لأنَّ سكون الميم على نِيَّةِ الوقف وإلغاءَ الحركة على نِيَّةِ الوَصْلِ، والنيَّتَان متدافعتان؛ لأنَّ نِيَّةَ الوَقْفِ تُوجِب إثبات الهمزة وقطْعِها، ونِيَّةَ الوصل توجب حذْفها وهذا تناقض، انتهى، وهو ردٌّ صحيح.

والمحَرَّر في هذه الكلمات أنَّ العرب متى سَرَدَت أسماءً من غير تركيب كانت تلك الأسماء مُسَكَّنة الأخير وصلاً ووقفاً[٤]، فلو لَقِيَها ساكن آخر حُرِّك / آخِرُ الأوَّل، ٣٧/ب
وهذه الحركة حركة التقاء الساكنين.[٥]

١- البحر٣/١٢.

٢- ينظر: التعليقة ٢/٢٥٩.

٣- «الساقطة» ساقط من الأصل.

٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٥٣، وشرحه الشافية ٢/٢٢٢.

٥- قوله «وهذه الحركة» إشارة إلى حركة الميم في «الم الله»، وهو رأي سيبويه، ينظر الكتاب٤/١٥٣.

١٢١-قوله تعالى: ﴿**كيفَ يَشاءُ**﴾ آية/٦.

[«ح»:[١] هي هنا لا تجزم ،وهي للجزاء، وتقدير مفعوله: كيف يشاء أن يُصوِّركم[٢]، كقوله ﴿**يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾،[٣] و«كيف» منصوب بـ«يشاء»[٤]، والمعنى:على أيِّ حال شاء يُصَوِّرُكُم، ونَصبُه على الحال.

وحُذف فعل الجزاء لدلالة ما قبله عليه،كقوله: أنتَ ظالم إن فعلت، أي:فأنت ظالم، أو نحوه، الدَّالُّ على الجواب لا محلَّ له[٥]، وتفكيك هذا الكلام على هذا النظام لا يهتدي إليه إلا من تمرَّن في الإعراب واستحضارِ لَطائف النحو.

١٢٢-قوله تعالى: ﴿**لن تُغنِيَ عنهم أموالُهُم ولا أولادُهم مِنَ الله شيئاً**﴾ آية/١٠.

«ز»[٦]: مثله ﴿**إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيئاً**﴾[٧] والمعنى: لَن تُغْنِي عنهم من رحمة الله أو من طاعة الله شيئاً، أي: بدل رحمة الله، ومنه: (ولا يَنْفَعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ)[٨] أي: لا ينفع جَدُّهُ وَحَظُّه من الدنيا بدل طاعتك وعبادتك، ومثله قوله تعالى: ﴿**وما أموالُكم ولا أولادُكم بالتي تُقَرِّبُكُمْ عندنا زُلْفَى**﴾[٩].

١- البحر٣/٢٠.

٢- في الأصول «كيف يشاء يصوِّركم» بدون «أن» والتصويب من البحر.

٣- المائدة/٦٤.

٤- لأنَّه لايعمل فيه المتقدِّم «يُصوِّركم» لأنَّ له الصدارة.

٥- الذي في البحر أنَّ جملة «كيف يشاء» لامَحلَّ لها من الإعراب ، «وإن كانت متعلِّقة بما قبلها في المعنى فتعلُّقها كتعلق «إن فعلت» بقوله «أنت ظالم»»، وذلك لأنَّ جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل ٤٢.

٦- الكشاف ١/١٧٦.

٧- يونس/٣٦، وفي النجم/٢٨ «وإنَّ الظَّنَّ».

٨- الحديث في البخاري ٨٤٤، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة.

٩- سبأ/٣٧، وهي مثلها في المعنى لا في وجود «من» الدالة على البدلية.

«ح»[١]: أنكر أصحابنا إثباتَ البدليـة لـ«من»، وأثبتـه غـيرهم[٢]، واستدل بقولـه تعـالى: ﴿أَرَضِيتُـمْ بِالْحَيَـاةِ الدُّنْيَـا مِـنَ الآخِـرَةِ﴾،[٣] ﴿لَجَعَلْنَـا منكُـمْ مَلائِكَـةً﴾،[٤] وقال:[٥]

أَخَذُوا المخاض من الفَصِيـل غُلُبَّـة ظُلْمـاً و يُكتَـب للأمـير أَفِيـلا

أي: بدل الفصيل.

١٢٣- «ح»[٦]: تُجمع شَهْوةعلى شُهَى، لم يُذكَر [في] جَمْـعُ فَعْلـة مُعتلَّـة الـلام[٧] على فُعَل، قالت امرأة من بني نَضْر بن معاوية[٨]:[٩]

فلولا الشُّهى واللهِ كنـتُ جديـرة بأن أترك اللذَّاتِ في كُـلِّ مَشْـهَدِ

١٢٤-قوله تعالى: ﴿فِئَةٌ تُقاتِلُ في سَبِيل ا للهِ﴾ آية/١٣.

قرأ ابن أبي عَبْلة وابنُ السَّمَيْفَع[١٠] بالنصب.[١١]

١- البحر٣/٣٥.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/١٣٤، والارتشاف٢/٤٤٣، والجنى الداني٣١٠، والمغني٤٢٢.

٣- التوبة/٣٨.

٤- الزخرف/٦٠.

٥- هو الراعي النميري، والشاهد في ديوانه ٢٤٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٧٢، وإيضاح شواهد الإيضاح٨٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٤، وتذكرة النحاة٣١١، والمغني٤٢٢، والدر المصون٣/٣٦، وابن يعيش٦/٤٤، وشرح الأشموني٢/٣٧٤.

و«الأفيل» صغار الإبل، ينظر: لسان العرب١١/١٨، «أفل».

٦- البحر٣/٤٢ .

٧- يريد أنّ النحويين يذكرون ألفاظا ثلاثة على «فَعْلة» معتلّة اللام وتُجمع على «فُعَل» هي: نَـزْوة وقَرْيـة، وكَوَّة، واستدرك أبو حيّان «شهوة» فهي الكلمة الرابعة .

٨- «بن معاوية» ساقط من الأصل.

٩- الشاهد في تذكرة النحاة ٦٢، والدر المصون٣/٥٧، والأشباه والنظائر٥/٢٨، واللباب٥/٧٢.

١٠- هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن السَّـمَيْفَع اليمـاني، لـه قـراءة فيهـا مـا يشـذ، وإسـنادها مُظْلـم، ت٢١٣هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار١/٣٥٥، وغاية النهاية٢/١٦١.

١١- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٦، وإعراب القراءات الشواذ١/٣٠٤ الحاشية.

«ز»[١]: هو على الاختصاص.

«ح»[٢]: ليس بجَيِّدٍ؛ لأنَّه لا يكون نكرة ولا مُبْهَماً.[٣]

١٢٥-قوله تعالى: ﴿**قَائِما بالقِسْطِ**﴾ آية/١٨.

«ز»[٤]: حال مؤكِّدة من «الله» نحو ﴿**بالحقِّ مُصَدِّقاً**﴾.[٥]

«ح»[٦]: الحال المؤكدة لعامِلها أو للجملة، وليست هنا بمعنى «شَهِدَ» نحو ﴿**أُبْعَثُ حَيّاً**﴾[٧]، ولا للجملة نحو: أنا عبد الله شُجاعاً، وفي كونها حالاً من اسم الله قَلَق؛ للفصل بين الحال وصاحب الحال بالمفعول والمعاطيف، وبين المعطوف والمعطوف عليه بالمفعول[٨]، ويُسهِّله اتحاد العامل.

«ت»: مراد «ز» بالمؤكدة التي ليست للاحتراز للزومها وهي خلاف المنتَقِلة، وليس المراد أنَّها يفيدها الكلام الأوَّل،[٩] فتأمَّله، [لكنَّ تنظيرَه لها بـ «أنا عبدُ الله شُجاعا» يُعيِّنُ أنَّه أراد ما فَهِمَه عنه «ح»، فيأتي اعتراضُه.][١٠]

١- الكشاف١/١٧٧، وأجاز أن تكون حالا من فاعل «التقتا».

٢- البحر٣/٤٦.

٣- ينظر: الهمع٣/٢٩، و «لا يعني الزمخشري الاختصاص المبوّبَ له في النحو، نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورّث» إنَّما عنى النصب، بإضمار فِعلٍ لائق»، الدر المصون٣/٤٦.

٤- الكشاف١/١٧٩.

٥- آل عمران/٣، من قوله ﴿**نزَّلَ عليك الكتابَ بالحقِّ مُصَدِّقاً**﴾، هكذا في الأصول، والذي في الكشاف والبحر ﴿**وهو الحَقُّ مُصَدِّقاً**﴾ البقرة/٩١.

٦- البحر٣/٦٢.

٧- مريم/١٥.

٨- مثل له أبو حيّان فقال يصير مثل: أكل زيد طعاماً وعائشة وفاطمة جائعا.

٩- قوله «قائما بالقسط» حال لازمة، غير مبينة، لأنَّ الأخيرة منتقلة ولا يحتملها المعنى هنا لأنَّ عدل الله لا يتغيّر، وكلّ مؤكِّدة لازمة، وقوله «شهد الله أنّه لا إله إلا هو» بمعنى «قائما بالقسط»، ينظر: الدر المصون٣/٧٥-٧٦.

١٠- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

«ز»[١]: ويجوز كونها حالاً من «هو»؛ لأنَّ المؤكدة لا تستدعي عاملاً فيها من الجملة قبلها، كقولك: أنا عبد الله شجاعاً.

«ح»[٢]: يعني بل تنصب بعامل مُقدَّر على قول، والجملة المؤكدة هي الدالة على معنىً ملازمٍ للمسند إليه أو شبيهٍ باللازم، وضابط الفعل إن كان المتكلم مخبراً عن نفسه / قُدِّر الفعل مبنياً للمفعول نحو «أنا عبد الله»، أي: أُحَقُّ، وإن كان عن غيره ٣٨/أ نحو «هو» بُنِيَ للفاعل، أي: أُحِقُّه.[٣]

وجعل الزجاجُ العاملَ الخبرَ مؤوَّلاً له بالمسمَّى[٤]، وابنُ خروف[٥] المبتدأَ لِما ضُمِّن من معنى التنبيه.[٦]

وبعضُهم حالاً من الجميع على اعتبار واحدٍ واحدٍ، ورُدَّ بلزوم جواز «جاء القوم راكباً» على إرادة واحد واحد، ولا تقوله العرب.

«ت»: قوله: «وبعضهم حالاً من الجميع» يعني[٧] في الآية، فتأمَّله،[وتفصيل «ح» بين التقدير باعتبار المبتدأ للفرار من اتحاد الفاعل والمفعول مع أداء المعنى المقصود.][٨]

«ز»[٩]: ويجوز نصبه على المدح وإن كان حَقُّ المنتصِب على المدح التعريفَ، نحو:

١- الكشاف ١/١٧٩.

٢- البحر ٣/٦٢.

٣- ينظر في المسألة: الكتاب ٢/٧٨-٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٨، والارتشاف ٢/٣٥٢-١١٣.

٤- ينظر: الارتشاف ٢/٣٦٣، وتعليق الفرائد ٦/٢٤٣، وقد عرض الزجاج للحال المؤكِّدة لمضمون الجملة ولم يذكر هذا، ينظر معاني: القرآن ١/١٧٤، ٣٨٨.

٥- هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، أخذ عن ابن ملكون، وعنه الشريشي وابن الفخار، له تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب توفي ٦٠٩هـ. ينظر: إشارة التعيين ٢٢٨، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣. وينظر قوله هذا في: الارتشاف ٢/٣٦٣، وتعليق الفرائد ٦/٢٤٣.

٦- وذلك لأنَّ عبرة سيبويه فيها أنَّ القصد التنبيه، ينظر الكتاب ٢/٧٨، والارتشاف ٢/٣٦٣.

٧- في المخطوطات: أعني.

٨- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٩- الكشاف ١/١٧٩.

«الحمدُ لله الحميدَ» و(نحن معاشرَ الأنبياء لا نورَث)[١] ونحو:[٢]

إنَّـا بنـي نَهْشَـلٍ لا ندَّعِي لأبٍ .....

لأنَّه جاء نكرة[٣] في قول الهذلي:[٤]

و يَـأْوِي إلى نِسْـوةٍ عُطَّـلٍ وشُعْثاً مراضيعَ مثلَ السَّعالِـي

«ح»[٥]: خلَط المنصوب على المدْح بالاختصاص، ومثَّل بمثال للمدح وبمثالين للاختصاص، وذو المدح والذمِّ والترحُّم يكون معرفةٍ بعد معرفة يصلح للإتباع لها، أوْ لا، وقد يكون نكرة كذلك، وقد يكون نكرة بعد معرفة فلا يصلُح للإتباع، كقول النابغة:[٦]

أَقَارِعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرَهـا وُجُـوهَ قُـرُودٍ تَبْتَغِـي مَـن تُخـادِعُ

١- الحديث في البخاري ٣٧١٢، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ.

٢- هذا صدر بيت لِبَشَامة النهشلي، وعجزه :

..... عنه ولا هو بالأبناء يَشْرينا

والشاهد في الكامل ١٤٥، وعيون الأخبار ١/١٩٠، وشرح الحماسة للمرزوقي٢/١، وشرح الحماسة للأعلم٣٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٤٣٤، والدر المصون٣/٧٩، وخزانة الأدب١/٤٦٨.

٣- «لأنَّه جاء..» تعليل لجواز كونه منصوبا على المدح.

٤- هو أُمَيَّة بن أبي عائذ الهذلي، والشاهد في ديوان الهذليين٢/١٨٤، والكتاب٢/٦٦، ومعاني القرآن للفراء١/١٠٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٧، والمقرّب١/٢٢٥، والفريد١/٣٥٣، وابن يعيش٢/١٨، ورصف المباني٤٧٩، والدر المصون٣/٧٩، وخزانة الأدب٢/٤٢٦. ورواية الديوان:

له تسوة عاطلات الصدور عُوجٌ مراضِيعُ مثلُ السعالي

٥- البحر٣/٦٣.

٦- هو زياد بن معاوية الذبياني، يعده بعضهم من أصحاب المعلّقات العشر، جعله ابن سلاّم في الطبقة الأولى من الجاهليين، ينظر: طبقات فحول الشعراء٥١، وخزانة الأدب٢/ ١٣٥.

والشاهد في ديوانه٣٥، والكتاب٢/٧١، والمحلّى أوجه النصب٣٦، والتبصرة١/١٨٢، والإفصاح٢٨٣، وأمالي ابن الشجري٢/١٠٢، والدر المصون٢/٣٣، وخزانة الأدب٢/٤٤٦. والرواية «تخادِع» بالجيم، ومعناها المخاصمة.

فنصب «وجوه» على الذمِّ، وقبله معرفة وهو «أقارع عوف».[١]

وأمَّا المنصوب على الاختصاص فلا يكون مُبْهماً ولا نكرة، ولا يكون إلا مُعرَّفاً بـ«أل» أو بالإضافة أو عَلَماً أو بـ«أيّ» بعد ضمير متكلِّمٍ مُخْتَصاً أو مُشاركاً[٢]، وربَّما كان بعد ضمير مخاطَب[٣].

«ت»: هو كما قال الشيخ «ح» تخليط محضٌ، مع عدم الداعية إلى ذكر الاختصاص المتحتِّم خُصوصَ تعريفٍ لا بكل تعريف[٤]، والآية ليست من الاختصاص حتى يحتاج إلى ذكره ولا الاختصاص مخصوص بالمدح حتى ينجَرَّ إليه[٥]؛ لأنَّ الحامل عليه أحد ثلاثة فَخْر أو تواضع أو زيادة بيان.[٦]

«ن»[٧]: ويجوز كونه صفة لـ«إله» المنفي، أي: لا إلهَ قائماً بالقِسط، وقد رأيناهم يتَّسِعُون في الفَصْل بين الصفة والموصوف، وهو أَوْجَهُ مِن نصْبِه من فاعل «شهِد»، وكذا انتصابُه على المدح.

«ح»[٨]: يعني كونه لـ«إله»، ونَصْبُه على المدح أَولى من جعْله حالاً من فاعل «شهد»، وجعَل نظيره «لا رجلَ إلا عبدُ الله شجاعاً»، وما جوَّزه في الآية لا يجوز؛ لأنَّه فُصل بأجنبي وهو «الملائكةُ وأُولُو العِلْم» وليسا معمولا لشيء من «لا إله»، بَل

١- في المخطوطات: «أقارع قوم».

٢- المختص نحو «أنا» «إني» والمشارك نحو «نحن» «بنا».

٣- ينظر: المساعد٢/٥٦٨، والهمع٣/٣٢ .

٤- أي الطالب لتعريف خاص يكون بالعلمية أو بـ«ال» أو بالإضافة، لا يقبل المعارف الأخرى، وردّ عليه السمين: أنَّ المراد عند الزمخشري بالاختصاص النصب على إضمار فعل لائق وهو اصطلاح البيانيين. ينظر: الدر المصون٣/٨٠ .

٥- في الأصل: «اسم».

٦- ينظر: المساعد٢/٥٦٥.

٧- الكشاف١/١١٩، وينظر: الفريد١/٥٥٣.

٨- البحر٣/٦٣.

لـ«شهد»، وليس بعينِ[١] المثال؛ لأنَّ ما فيه بدلٌ[٢] وهو المستثنى، ونعْت وهو «شجاع»، على أنَّ المثال فيه نظر؛ لتقديم البدل على النعت، والمقدَّمُ النعت لأنَّ البدل على نِيَّة تكرار العامل فكأنَّه من جملة أخرى.[٣]

«ت»: ما ذكره صحيح غير أنَّ المنصوب على المدح في كلام «ز» يحتمل أنَّه من الأوجَه أو من غيره، وجزَمَ «ح» بأنَّ مراده أنَّه أفضل، فتأمَّله.

/ «ز»[٤]: على قراءة عبد الله[٥] «القائمُ بالقسط» يكون بدلاً من «هُوَ». ٣٨/ب

«ح»[٦]: وقاله غيره أيضاً[٧]، ولا يجوز الفصل بأجنبي هما[٨] المعطوفان، ولو اتَّحد العامل لم يجز تقديم العطف على البدل، وهو هنا مقدم، فإذن هو حال.[٩]

«ز»[١٠]: صحَّ لواحدٍ ممَّا قبله ـ وإن لم يجز نحو: جاء زيد وعمرو وخالد راكبا ـ لعَدم الإلباس، كقوله: ﴿**ووَهَبْنا له إسْحاقَ ويعقوبَ نافِلةً**﴾،[١١] فـ«نافلة» حالٌ من «يعقوب» نحو: جاء زيد وهند راكباً.

«ح»[١٢]: ما ذكره من منْع الحال من واحد فيما ادَّعى فيه الإلباس ممنوع؛ لأنَّه

١- في «ب» «نظير».

٢- في المخطوطات «بدلا» بالنصب.

٣- أي إذا اجتمع البدل والصفة قُدِّمت الصفة لأنَّها من جملة الموصوف، وأمَّا البدل فهو من جملة أخرى. ينظر: الارتشاف٢/٦٦٧، والدر المصون٣/٧٨، والمساعد٢/٤٤٠.

٤- الكشاف١/١٧٩، وأجاز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف.

٥- ينظر: معاني القرآن للفراء١/٢٠٠، وإعراب القرآن للنحاس١/٣٦٢، والمحرَّر٣/١.

٦- البحر٣/٦٤.

٧- ينظر: التبيان٥١٣٥، والفريد١/٥٥٤.

٨- هكذا في الأصول، والصواب «هو» كما في البحر.

٩- عبارة «فإذن هو حالٌ» زيادة من المؤلف، على أنَّها خطأ؛ إذ لاوجه للحالية مع رفع «القائم».

١٠- الكشاف١/١٩٧، أي يصح كون «قائما» حالا لواحدٍ من المذكورين السابقين وهو لفظ الجلالة في «شهد الله».

١١- الأنبياء/٧٢.

١٢- البحر٣/٦٤.

والصفةَ حيث لا قرينةَ يُحمل على الأقرب فلا لبس، وأمَّا ما ذكره في «نافلة» فغيرُ متعيِّن؛ لاحتمال كونها مصدراً كالعاقبة[١] فهي حال منهما؛ لأنهما زِيدا لإبراهيم بعد إسماعيل، فكان إسحاق جاءه على الكِبَر بعد عَجْز سَارَة ويَأْسِها من الولادة.

«ت»: وأولاده غيرهم مديان ويقال مَدين ويشاق وشواح وهو خاضع وزمران وهو محدان ومدن ويقشان وهو مصعب، فهذا ولد إبراهيم لصلبه[٢]، والعقب الثاني منهم لإسماعيل وإسحاق لا غير.

١٢٦-قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلامُ**﴾ آية/١٩.

قرأه الكسائيُّ بنصب «أنَّ»[٣]، فقال أبو علي الفارسيُّ[٤]: هو بدل الشيء من الشيء؛ لأنَّ «الدين عند الله الإسلام» يتضمَّن التوحيد والعدل، وهو هو في المعنى، ويصح أنَّه اشتمال؛ لأنَّ الإسلام يشتمل على التوحيد والعَدْل، وإن شئت جعلتَه بدلاً من «القسط»؛ لأنَّ الإسلام قسط وعدل، فيكون من بدلِ الشيء من الشيء وهما لعينٍ واحدة، انتهت تخريجات الفارسي وهو معتزليٌّ فلذلك ينحو في كلامه لعِباراتِهم من التوحيد والعدل.[٥]

وعلى البدل من ﴿**لا إله إلا هو**﴾[٦] خرَّجه غيره[٧]، وليس بجيد؛ لأنَّه بعيدٌ أن يأتي مثلُه في كلام العرب، نحو: عرَف زيد أنَّه لا شجاعَ إلا هو وبنو تميم وبنو دارِم مُلاقيا

١- ينظر: لسان العرب١١/٦٧١ «نفل».

٢- وهم أكثر من ذلك، ينظر: التعريف والإعلام ١٣٩.

٣- ينظر: السبعة٢٠٢، والتيسير٧٣.

٤- الحجة٣/٢٣.

٥- التوحيد والعدل من أصول المعتزلة، ويعنون بالعدل أن اللّه لا يخلق الشرَّ ولا يقضي به؛ إذ لو خلقه ثمَّ عذَّب به لكان ذلك جورا، ويلزم من قولهم هذا أن يوجد في ملك اللّه ما لم يقض به.
والتوحيد يريدون به القول بأن صفاته تعالى مخلوقة، و حجَّتهم أنها لو لم تكن مخلوقة لزم تعدُّد الأوَّل الذي ليس قبله شيء. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٧٩٢.

٦- هكذا في المخطوطات، والصواب من «أنّه لا إله إلا هو» كما في البحر.

٧- ينظر: التبيان١٢٦.

للحروب لا شجاع إلا هو البطلُ الحامي أنَّ الخَصْلة الحميدة هي البسالة[١]، وتقريب هذا المثال «ضرب زيد عائشةَ والعَمْران حنِقاً أختَك» فـ«حنِقا» حال من «زيد»، و«أختَك» بدل من «عائشة»، فَفُصِل بين البدل والمبدل منه بالعطف وهو لا يجوز، وبالحال لغير المبدل منه وهو لا يجوز؛ لأنَّه فصل بأجنبي بين المبدل منه والبدل.[٢]

وخرَّجه الطبريُّ[٣] على حذْف حرف العطف، والتقدير: وأنَّ الدين.

«ع»[٤]: وهو ضعيف.

«ح»[٥]: لم يُبيِّن وجهَه، ووجهُه أنَّه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف، فيُفصل بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب المفعول[٦]، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع المشارك للفاعل في الفاعلية وبجملتي الاعتراض[٧]، وصار في التركيبِ ـ دون مراعاة الفصل ـ مثلَ: / أكل زيد خبزاً وعمرو سمكاً، وأصل التركيب: أكل زيد وعمرو خبزا وسمكا، فإن فصلنا بين عمرو والسمك، والفصل يحمل على بشع التركيب، وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصحِّ.[٨] ٣٩/أ

وقرأ ابن عباس ﴿أنَّه لا إله إلا هو﴾ بالكسر ﴿إنَّ الدين﴾ بالفتح[٩]، وخُرِّج على

١- في المخطوطات «المسألة»، والتصويب من البحر.

٢- لايرى السمين الحلبي وجها لمنع مثل هذين التركيبين، ينظر: الدر المصون٣/٨٤.

٣- ينظر: تفسير الطبري٣/٢٠٩، وقد حكى ابن جرير هذا القول وضَعَّفه.

٤- المحرر٣/٤١.

٥- البحر٣/٦٨.

٦- المتعاطفان المرفوعان هما «الله» و«الملائكة»، والمفعول «أنَّه لاإله إلا هو».

٧- المنصوبان المتعاطفان هما «أنَّه...» و«أنَّه..»، و المرفوع «الملائكة..».

٨- هذا مذهب السهلي، ينظر: نتائج الفكر٢٦٣، والصواب جواز حذفه عند قيام قرينة، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٥١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٦٠، وشرح الرضي على الكافية٢/٣٤٩، والهمع٥/٢٧٤، وحاشية الدسوقي على المغني ٢/٢٦٤.

٩- ينظر: معاني القرآن للفراء١/٢٠٠، ومختصر في شواذ القرآن٢٦.

«أنَّ الدين» معمول «شهد»[١]، ويكون في الكلام اعتراضان بين المتعاطفين [أوَّلِهما «اللَّه»، وثانيهما «الملائكة وأولُو العلم» والاعتراض][٢] هو «أنَّه لا إله إلا هو»، وبين المعطوف والحال، وبين المفعول بـ «شهد» وهو «أنَّ الدين» بـ «لا إله إلا هو العزيز الحكيم»، وإذا أُعربنا «العزيزُ» خبراً لمحذوف كان ثلاثُ اعتراضاتٍ، انتهى ما خُرِّجت عليه قراءةُ ابن عبَّاس، فانظر إلى هذه التخريجات البعيدةِ التي لا يقدِر أحد أن يأتيَ لها بنظير من كلام العربِ، والحاملُ على ذلك العُجمة وعدمُ الإمعان في تراكيب العرب، وقد ذكرنا في خُطبة الكتاب أنَّه لا يكفي النحوُ وحدَه بل لا بد من التطَبُّع بطباعهم بالاطلاع على كلامها[٣] والاستكثار من ذلك.[٤]

والذي خرجت عليه ﴿**إنَّ الدين**﴾ بفتح «أنَّ» كونُه[٥] معمولَ «الحكيم»؛ إذ هو فَعِيل للمبالغة كالحليم والسميع والخبير، كما قال﴿ **مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾،[٦] و﴿**حَكِيمٍ عليمٍ**﴾،[٧] وهو على إسقاط الجار، أي:بأن الدين.

وكان حُكْماً بعد شهادة، فلا ينبغي العدول عن هذا الدين ﴿**وَمَن يَبْتَغِ غَيرَ الإسلامِ دِيناً**﴾.

١- ينظر: معاني القرآن للفراء١/٢٠٠، وتفسير الطبري٣/٢١٠، ومعاني القرآن للزجاج١/٣٨٦.

٢- مابين معكوفين زيادة من «ب»؛ وهو توضيح من المؤلف ليس في البحر و لا الدر.

٣- هكذا «بطباعهم ... كلامها» ، يريد العرب.

٤- مثل الفراء لهذا التركيب الذي قال أبو حيّان إنّه لا يأتي أحدٌ له بنظير ــ مع الفارق في الاعتراضات ــ بقوله: أشهد ـ إنّي أعلم بهذا من غيري ـ أنّك عالم، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٠٠.
وللسمين ردٌّ على أبي حيّان في نسبته العلماء المجيزين لهذا التركيب إلى العجمة، ينظر: الدر المصون ٣/٨٩.

٥- «كونُه» ساقطة من الأصل.

٦- هود/١.

٧- أي ﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ النمل/٦.

وعدل عن الحاكم للمبالغة ومناسبة «العزيز»، ومعنى المبالغة تكرار حُكْمه بالنسبة إلى الشرائع إذ حَكَم في كل شريعة بذلك، وإنَّما جُعل مُحَوَّلاً من فاعل ولم يجعل بمعنى مُفْعِل أي: المُحْكِم كـ«أليم» بمعنى «مؤلم»، و«سميع» في قوله:[1]

أمِنْ رَيحانةَ الداعي السَّميعُ .....

أي: المُسْمِع؛ لأنَّه لا يأتي فعيل بمعنى مُفْعِل، وأليم وسميع يُؤوَّل على غيرمُفْعِل، ولئن سُلِّم فهو من النُّدور بحيث لا يقاس عليه[2]، والمحوَّل من فاعل للمبالغة منقاس خارجٌ عن الحصر كعَليمٍ وسميعٍ وقديرٍ وخبيرٍ وحفيظٍ في ألفاظٍ لا تخفى، وأيضاً فإنَّ العربيَّ القُحَّ الباقيَ على سليقته لم يفهم من «حكيم» إلا أنَّه من «حاكِم»؛ ألا ترى أنَّه لما سمع الأعرابيُّ في فاصلةِ ﴿والسارقُ والسارقةُ﴾[3] قارئا يقرأ «والله غفور رحيم» أنكره، فقيل له: فأصلها ﴿واللَّهُ عزيزٌ حكيمٌ﴾، فقال: هكذا يكون؛ عَزَّ فَحَكَمَ[4]، ففهم من «حكيم» أنَّه محوَّل من «حاكم» وفَهْمُه حُجَّة قاطعة فيما قلناه، وكذا تخريج كسْر [«إنَّه لا إله إلا هو»][5] أنَّه أُجْرِي «شَهِدَ» مجرى القول، أو«إنَّه» معمولها وعلِّقت على نِيَّة اللام كما لو صُرِّح بها، ولم يصرَّح بها لأنَّه منفيّ.[6]

١- هذا صدر بيت لعمرو بن معد يكرب، عجزه:

..... يؤرِّقُني وأصحابي هجوعُ

وهو في ديوانه ١٤٠، ومجاز القرآن١/٢٨٢، والأصمعيات١٧٢، والكامل١/٢٦٠، وتأويل مشكل القرآن٢٩٧، واللآلي٤٠، وأمالي ابن الشجري١/٩٨، وابن يعيش١/٧٣، والدر المصون٢/٨٥، وخزانة الأدب٨ /١٧٨.

٢- أكثر العلماء على أنَّه كثير في كلام العرب، ينظر: المصادر السابقة، ومعاني القرآن للزجاج١/٨٦.

٣- المائدة/٣٨.

٤- هذه قصة تنسب إلى الأصمعيِّ مع أعرابيٍّ، ينظر: تفسير الرازي١١/١٨١.

٥- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٦- إذ لايصح أصلا دخول لام الابتداء على الخبر المنفي إلا في نادر من الشعر ، كقول أبي حزام العكلي:

وأعلَمُ إن تسليما وتركاً للا متشابهان ولا سواءُ

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢٧.

«ت»: التعليق بنية المعلَّق في محلٍّ لا يقبَلُه مما نَعلمه مِن يَدِ «ح»، فإنَّا لم نعلمه قَبْل، والله أعلم.

١٢٧-قوله تعالى: ﴿ومَن اتَّبَعَنِ﴾ آية/٢٠.

«ز»[١]: عطف على فاعل «أَسْلَمْتُ» وحسَّنه الفصل.[٢]

«ح»[٣]: وقاله «ع»[٤]، ولا يمكن على ظاهره؛ إذ هو مِثْلُ: أكلْت رغيفاً / وزيدٌ، ٣٩/ب وهما مشتركان في أكْل الرغيف، وهنا لا يشتركان في إسلام وجهه ﷺ، بل كُلٌّ أَسْلَم وجهَ نفسه، فالذي يَقْوَى أنَّه معطوف على الضمير مع حذْف مفعوله، أي: ومن اتبعن وَجْهَه[٥]، أو مبتدأ وخبره «كذلك».[٦]

ومن جهة امتناع حَمْل العطف على ظاهره يمتنع كونُه مفعولاً مَعَه؛ لأنَّ المعِيَّة تقتضي المشاركة، وقد أجازه «ز» وهو لا يجوز؛ إذ لا يمكن تصحيحه بحذف المفعول مع النصب على المعية البتة.[٧]

«ت»: منْعه ما ذكر مبنيٌّ على اشتراك المتعاطفين في العامل ومتعلَّقاته، مع أنَّ محطَّ العطف الاشتراكُ في العامل فقط، فلو قلت «جاء زيد الطويل وعمرو» لم يلزم وصْفُ عمرو بالطويل.

١- الكشاف١/١٨٠.

٢- احتاج إلى الفصل لأنَّ فيه العطف على الضمير المرفوع نحو ﴿اسكن أنت وزوجُكَ﴾ الأعراف/١٩، و﴿ما أشْرَكْنا ولا آباؤُنا﴾ الأنعام/١٤٨.

٣- البحر٣/٧٣.

٤- المحرر٣/٤٣.

٥- كتبت في الأصول «ومن ابتغى»، وهذا التقدير الذي ذهب إليه أبو حيّان لا يغيب ـ في ظني ـ عن مجيزي هذا الوجه، لظهور المعنى وقد صرّح به في الفريد١/٥٥٥، وينظر ردّ السمين عليه في الدر المصون٣/٩١.

٦- أُجيز هذا الوجه في الكشاف والمحرر.

٧- رَدَّ السمين عليه بأنَّه لا مانع من كون المعنى «أسلمت وجهي لله مصاحبا لمن أسلم وجهه لله أيضا» فهو معنى صحيح مع القول بالمعيّة، ينظر: الدر المصون٣/٩٢، وروح المعاني٢/١٠٥.

وقد ذكر الدَّماميني مثل ما لأبي حيَّان هنا في شرح التسهيل[١] لكن في حالٍ، وهو صحيح؛ لأنَّ الحال قيد العامل قد[٢] يخلو عنها في جميع متعلقاته، بخلاف المفعول والأوصاف لأنَّها متعلقات الفعل لا قيد له، وما ذكره في المفعول معه لا يصح؛ لأنَّه غير لازم المشاركة في غير العامل فكيف بمتعلقاته ؟؛ بدليل «سرت والنيلَ» ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[٣] مع منْع العطف، فتأمَّله، وقد ذكر الشيخ خليل[٤] في شرح ابنِ الحاجب[٥] الفقهي المالكي أنَّ التابع بالعطف يشارك في العامل فقط.

[وكذا السَّعْد[٦] في حاشية الكشاف، لكن فصَّل بين ذكر القيود مقدَّمة فيشارك، ومؤخَّرة ـ أي عن الأوَّل ـ فلا يشارك، وهو تفريق حسن.

ثمَّ إنَّ ما ذكره «ح» موهِماً المخالفة للزمخشري من نيَّة مفعول للثاني هو عينُ ما للزمخشريِّ فلا يدفعه، بل لا ينافيه، إذ هو ما تكلَّم إلاَّ في الاشتراك في العامل، كما هو كلامه حيث قال: هو معطوف على فاعل «أَسْلَمْتُ».][٧]

١٢٨–قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ﴾ آية/٢٦.

«ع»[٨]: أجمَعوا على ضم الهاء، وأنَّه منادى، وأنَّ الميم مشدَّدة مفتوحة.

١– الذي في تعليق الفرائد أنَّ مقتضى القياس في تعدّد الحال المفرَّقة أن يكون بالعطف، يُقال: لقيت زيداً مصعدا ومنحدرا، ينظر٦/٢٢٦.

٢– في «ب»: «فلا يخلو».

٣– يونس/٧١، في المخطوطات ﴿وأجمعوا﴾.

٤– هو: ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المصري ، صاحب المختصر المشهور ، ت ٧٤٩هـ، ينظر: الديباج المذهب ١٨٦، والدرر الكامنة ٢/٤٩.

٥– هو: جمال الدين عثمان بن عمر الكُردي، المعروف بابن الحاجب، له الكافية في النحو، والشافية في الصرف، ت ٦٤٦هـ،ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨،وبغية الوعاة ٢/١٣٤.

٦– هو سعد الدين مسعود بن عمر التَّفتازاني، له «المطوّل» في البلاغة، وإرشاد الهادي في النحو، ت عام ٧٩٣هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٧١..

٧– ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٨– المحرر٣/٤٩.

«ح»[١]: ما نقله من الإجماع ينقُضه قول الفراء[٢]: إنَّ تخفيفها لغة، قال: وأنشدني بعضهم:[٣]

كحَلْفَةٍ من أبي رِياح يَسْمَعها اللَّهُمَ الكُبَارُ

وردَّ بأنَّ تخفيف الميم خطأ لاسيَّما عند الفراء؛ لأنَّها عنده بَقِيَّة «أُمَّنا»[٤] وأُمَّنا لا يحتمل التخفيف: والرواية «لاهُهُ الكبارُ» انتهى[٥]، فإن صحَّ ما أنشده الفراء كان فيه شذوذان، ما ذُكر وجعْلُها في غير النداء؛ إذ هي في البيت فاعل.[٦]

١٢٩- قوله تعالى:﴿بِيَدِكَ الخَيْرُ﴾ آية/٢٦.

«ز»[٧]: بيده تعالى الخير والشر، فخَصَّ ذِكرَ الخير من حيث إنَّ الكلام فيه، إذ هو الذي يسوقه الله للمؤمنين وهو الذي أنكرته العرب، فقال: بِيَدِك الخير تؤتيه أولياءَك، على الرغم من أعدائك، ولأنَّ كلَّ أفعال الله من نافع وضارٍّ صادِرٌ عن الحِكمة والمصلحة فهو خيرٌ كلُّه، انتهى.

١- البحر٣/٨٥.

٢- ينظر: معاني القرآن١/٢٠٤.

٣- هو الأعشى في ديوانه٧٢، ومعاني القرآن للفراء١/٢٠٤، وكتاب الشعر٤١، وسر صناعة الإعراب٤٣٠: وأمالي ابن الشجري٢/١٩٧، وابن يعيش١/٣، وخزانة الأدب ٢/٢٦٦.
ورواية الديوان «لاهه» وقدذكرها الفراء أيضا.

٤- أصل ميم «اللهمّ» عنده بقية «أُمَّنا بخير» ونحوه فالأصل: يا الله أُمَّنا، ينظر: معاني القرآن للفراء١/٢٠٣.

٥- هذه الرواية أجازها أبو علي وابن جنّي، وقال السمين إنَّها لا تُعارَضُ برواية أخرى فكلاهما صحيح.
ينظر: كتاب الشعر٤١، وسر صناعة الإعراب٤٣٠، والدر المصون ٣/٩٨.

٦- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك٣/٢٩٢، وخزانة الأدب٢/٢٦٩.

٧- الكشاف١/١٨٣.

«ح»[1]: أوَّله يُدافِع آخرَه؛ لأنَّ الجواب الأوَّلَ يدلُّ على أنَّ بيده الخيرَ والشرَّ، واقتصر على الخير للحكمة المذكورة، والجواب الثاني يدلُّ على أنَّ أفعاله كُلَّها خيرٌ وليس فيها شرٌّ، وهذا يُناقِض الأوَّلَ.

«ت»: يحتمل الإشارة لمذهبين، مذهبِ أهل الحقِّ أنَّ أفعاله تنقسم إلى خير وشَرٍّ[2] وعليه يأتي الجواب الأوَّل، ومذهبِ المعتزلة والفلاسفة أنَّ أفعاله لا شرَّ فيها باعتبار المبدأ؛ إذ هي ناشئة عن الحكمة والمصلحة / كما تقول المعتزلة، أو باعتبار إفاضة الوجود، والوجود كله نور محض، وخير خالص، من حيث مُقابَلةُ العَدَمِ، كما تقول الفلاسفة. ٤٠/أ

ولأهل السنة أيضاً أنَّ كون الشيء شرّا أو طاعة أو معصية بوجهٍ اعتبار أوحال باعتبار العَبْد، أمَّا باعتبار الصدورِ والإيجاد من الفاعل المختار فلا خطأ فيها ولا معصيةَ ولا شرَّ؛ لأنَّ ذلك لمخالفة الآمِر، ومولانا سبحانه لا آمِرَ له، فكُلُّ فِعْله خيرٌ.

والإشارة في الجواب إلى مذاهب لا يُعَدُّ تناقضاً، وقد صرَّح «ز» في الجواب الثاني بخصوص مذهبه من النُّشوء عن الحكمة، أي: الباعثة لأنَّ مذهبه ذلك، وأمَّا الجواب الأوَّل فيمكن أن يكون منه إرخاءً للعنان وجَرْياً على التسليم الجدلي لمذهب خصومه، وإلا فمذهبه أنَّ الله لا يفعل الشرَّ ولا يريده تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ويحتمل أنَّه جعل الشر بيد الله على مذهبه من حيث خَلْقُه القُدرة والداعيةَ على الفعل وإليه، فهو بيده بهذا الاعتبار.

١٣٠- قوله تعالى: ﴿فَلَيسَ مِن اللهِ فِي شَيءٍ﴾ آية/٢٨.

١- البحر٣/٨٨.

٢- والله سبحانه وتعالى لا يخلق شرا محضا؛ فكل مايخلقه فيه حكمة هو باعتبارها خيرٌ، وإن كان فيه شرٌّ لبعض الناس فهذا شرٌّ جزئي. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية٥١٧.

«ع»[١]: أي: مَرْضِيٌّ؛ كقوله صلى اللَّه عليه وسلم (مَن غشَّنا فليسَ مِنَّا)[٢] وفيه حذف مضاف تقديره: من التقرُّب إلى الله والتزلُّف، ونحوه، وقوله «في شيء» حال من ضمير «ليس».

«ح»[٣]: كلامه مضطرب؛ لأنَّ تقديره «من التقرب إلى الله» يقتضي أنَّ «من الله»، ليس خبراً؛ إذ لا يستقِلُّ، وجعْله «في شيء» حالاً يقتضي مجموعُ كلامِه بقاءَ «ليس» بلا خَبَر، وتشبيهه بالحديث ليس بجيد؛ لأنَّ «مِنَّا» خبرٌ وتَستقِل به الفائدة، بخلاف «من الله» فليس بخبرٍ، بل «في شيء» هو الخبر[٤]، فليسا سواءً، وكذا[٥] قوله:[٦]

إذا حاولتَ في أَسَدٍ فُجوراً فإنِّي لست منك ولَستَ مِنِّي

«ت»: ولم ينبِّه على أنَّ سَبْك «ع» لاإضافة فيه؛ لأنَّه قدَّر «التقرب إلى الله»؛ لأنَّه سبْك معنىً، وأَصْلُ الإعراب: من تقرُّب الله، أي؛ إلى الله.

واعتراضه عليه بأنَّ سَبْكَه يقتضي أنَّ «من الله» ليس هو الخبر ممنوعٌ؛ لأنَّ المعنى: فليسَ فِعْلُه من جنس التقرُّب إلى الله، وهذا خبر تامٌّ غاية التمام، وقوله: «في شيء»

١- المحرر٣/٥٤ .

٢- في سنن ابن ماجة ٢٢٢٥، كتاب الحدود، باب النهي عن الغش.

٣- البحر٣/٩٣ .

٤- فيكون «من الله» حالاً، ولو تأخَّرَ لكان وصفا، وتقدير الكلام: فليس في شيء كائن من ولاية الله، ينظر: الدر المصون٣/١٠٧.

٥- أي: وكذلك تشبيه الآية بالبيت، لأنَّ الجار والمجرور فيه يستقل بهما الإسناد، بخلاف «من الله» هذا مقصوده.

٦- هو النابغة الذبياني والشاهد في ديوانه١٢٧، والكتاب٤/١٨٦، وكشف المشكلات١/٣٠٧، والدر المصون ٢/٥٢٦، واللباب٥/١٣٨.

تعميم لنفي النسبة لاحتمال تخصيص نفيها عن جنس التقرُّب من وجْهٍ دون وجْهٍ[١]، فجاء «في شيء» في قوة قولك: بوجهٍ من الوجوه، وهو زائد، فهو حال.[٢]

ومساواةُ الآية للحديث كما هو صريح كلامه في الحذف لا في غيره، على تقدير تسليم المغايَرة في الخبرية، وقد علمتَ أنَّهما سواء في الحذف وفي الخبرية كما قررنا.[٣]

١٣١-قوله تعالى: ﴿**يومَ تَجِدُ كلُّ نَفْسٍ**﴾ آية/٣٠.

«ز»[٤]: منصوب بـ«تَوَدُّ» وضميرُ «بَيْنَهُ» ليوم القيامة، أيْ: حِينَ تَجِدُ كلُّ نفس خيرَها وشرَّها حاضرَينِ تَتَمنَّى لو أنَّ بينها وبين ذلك اليومِ وهَوْلِه أَمَداً بعيداً.

«ح»[٥]: يظهر لبادي الرأي رُجحانُ هذا التخريجِ على غيره/ وحُسْنُه مع أنَّ فيه الفاعلَ ضميرٌ عائد على شيء يتَّصِلُ بالمعمول للفعل، نحو؛ غلامَ هندٍ ضرَبَتْ، أي: هي، وثَوْبَيْ أخوَيْك يَلبسان، ومالَ زيد أخَذ. ٤٠/ب

وهي مسألةُ خلافٍ، فمَذهَب الكسائيِّ وهشامٍ وجمهورِ البصريِّين جوازُه، والآية منه؛ لأنَّ ضمير «تودُّ» عائد على النفس وهو شيء اتصل بـ«يوم» الذي هو معمول «تودُّ»، وذهب الفراء وأبوالحسن الأخفش إلى أنَّ هذا ومثلَه لا يجوز؛ لأنَّ هذا المعمولَ فَضْلةٌ فيجوز الاستغناء عنه، وعَوْدُ الضمير على ما اتَّصل به يوجب لُزُومَ ذِكْره؛ ليعود ضمير الفاعل عليه، ولهذه العِلَّة امتنع «زيداً ضرَبَ» و«زيداً ظَنَّ قائماً»، والصحيح جواز ذلك[٦].

١- ينظر: التحرير والتنوير٣/٢١٧.

٢- ينظر: الفريد١/٥٥٩، والدر المصون٣/١٠٩.

٣- ينظر: الدر المصون٣/١٠٨.

٤- الكشاف١/١٨٤، وتمام الآية ﴿ما عَمِلَتْ من خيرٍ مُحْضَراً وما عَمِلَتْ من سوءٍ تَوَدُّ لو أنَّ بينها وبينه أَمَداً بعيداً﴾.

٥- البحر٣/٩٧.

٦- تنظر المسألة في شرح التسهيل لابن مالك٢/١٥٣، والمساعد١/٤٣٦-٤٣٨، وتعليق الفرائد٥/٢٧-٢٩.

كما قال:[١]

أَجَلَ المرْءِ يستَحِثُّ ـ ولا يَدْ رِي ـ إذا يَبْتَغِي حُصُولَ الأماني

أي: المرءُ في وقت ابتغائه حصولَ الأماني يستحِثُّ أجلَه ولا يَشعر.

«ت»: تعليلهم بقولهم لئلا يحذف المفعول[٢]، وكونه مرجعَ الضمير.. إلخ، هذه عِلّة لا تقتضي المنع؛ لأنَّ جواز حذفه في حَدِّ ذاته لا ينافي الوجوب بالعَرَض.

قال:[٣]

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أجِزْ إن لم يَضِرْ كحذْف ما سِيق جواباً أو حُصِرْ

ومن فساد هذه العلّة كان الصحيحُ الجوازَ في عَوْده على مُتَّصل بالمعمول[٤]، لا في عوده على نفس المفعول[٥]؛ لأنَّ هذه العلّة وإن لم تصِحّ فله عِلَّة أخرى؛ لأنَّ اتحاد الفاعل والمفعولِ ظاهرَين لا يجوز باتفاق، فلا تقول: زيداً ضَرَب زيدٌ، بتقديم المفعول ولا بتأخيره؛ لأنَّ الأصل فيهما ـ أعني الفاعل والمفعول ـ المباينَةُ[٦]، وعند اتحادهما يذهب[٧] الفهم إلى الأصل والغرض الاتحاد فيقع الغلط، والضمير وإن كان لا لبس فيه نحو «أكرمتُني» ـ بضم التاء ـ يُمنع حملاً على الظاهر، إلا في باب «ظَنَّ» ونحوِه فيجوز في الضميرين؛ لأنَّ ظَنَّ الإنسانِ وعِلْمَه بنفسه أغلبُ فيسبق الذِّهنُ إليه، فلا منْع في الضميرين، وأمَّا في الظاهرين فيمتنع حملاً على ظاهرَي غيرِهما، ولا حَمْل في الضميرين لِضَعفه من وجهين، كما سبق أنَّ الضميرين لا لبس فيهما وأنَّ الأصل تعلُّق ظنِّ الإنسان وعلمه بنفسه.

١- الشاهد بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٥٤، والدر المصون ٣/١١٦، والمساعد ١/٤٣٨، واللباب ٥/١٤٩، ونتائج التحصيل ٢/٦٢٢.

٢- بل قالوا: لئلا يصير المفعول واجب الذكر.

٣- هو ابن مالك في ألفيّته، في باب تعدي الفعل ولزومه.

٤- نحو: غلامَ هندٍ ضربَتْ، وما ذهب إليه الزمخشري في الآية.

٥- نحو: زيداً ضَرَبَ.

٦- ينظر: الكتاب ٢/٣٦٦-٣٦٨، وابن يعيش ٧/٨٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٥٦٤.

٧- في الأصل: «وعند اتحاده لا يذهب»، وهو خطأ.

وإذا علمت هذا، فذِكْر أبي حيان «زيداً ضَرَب» و«زيداً ظَنَّ قائماً» في قول المنع يُحْمَل على الاحتجاج به مع تسليمه، فلا يلزم أنَّ القول الثاني يأتي فيه[١]؛ لأنَّه وإن فسدت فيه العلة فله عِلَّة أخرى[٢]، فقولُه بعده: «والصحيح جواز ذلك»، يعني فيما عاد على المتصل بالمعمول [أو عليه في باب ظنَّ][٣] لا فيما عاد على المعمول.

١٣٢- قوله تعالى: ﴿**وما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ**﴾ آية/ ٣٠.

[«ح»]:[٤] يجوز عَطْفه على «ما»،[٥] و«مُحْضَرا» إمّا مفعولٌ إن كانت «تجد» تتعدى إلى المفعولين، أو حالاً إن لم تتعدَّ،/ ونظيره محذوف من الثاني[٦]، مفعول أيضاً أو حال، وعليه فـ«تودُّ» مستأنف أو حال، وضمير «بَيْنَه» عائد على ﴿**عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ**﴾. ٤١/أ

وأَبْعَدَ «ز»[٧] في جعْله عائداً على اليوم لاحتواء اليوم على الخير، وإن يُطْلَب تباعُدُ اليوم من أجله إلا بتجوُّز، من حيث احتِواؤُه[٨] على الخير والشر، فيودُّ تباعدَه ليَسْلَم من الشر، ودَعْه لا يحصل له الخير، والأولى ما ذَكرتُه؛ لقربه؛ ولأنَّ موجِب تَمَنِّي التباعد، وإلى عطفه على «ما» و«تَوَدُّ» حال ذهب الطبري.[٩]

١- القول الثاني يعني الجواز وهو الصحيح عنده في نحو «غلامَ هندٍ ضربَتْ».

٢- الفاسدة هي تحوُّلُ الفضلة إلى لازم الذكر، و«الأخرى» هي اتحاد الفاعل والمفعول في ضميرين في باب أفعال القلوب.

٣- زيادة من «ب».

٤- البحر٣/٩٨.

٥- في ﴿ما عمِلَت من خير﴾.

٦- والتقدير: وما عملت من سوءٍ مُحضَرا، ينظر: الدر المصون ٣/١١٧.

٧- الكشاف١/١٨٤..

٨- في الأصل: «ابتنائه».

٩- تفسير الطبري٣/٢٣١، وفي الأصل: «وما على ما وتودّ حال».

ويجوز كون «ما» موصولة مبتدأ و«تَوَدُّ» الخبر، وقد ذكره «ز»[١] و«ع»،[٢] ومَنعا كونَها شرطاً لرفع الجواب، ومقتضى الشرط جزمُه[٣] إلا على تقدير «فهي تود»، وفيه ضعف، انتهى.

وما مَنَعاه غير ممنوع، وقد سألني عن مَنْعه السَّرُوجيُّ الحنفي،[٤] وقال غايته أن يكون كقول زهير:[٥]

وإن أَتاهُ خليلٌ يومَ مَسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولاحَرِمُ

وأجبته بجواب مذكورٍ في تذْكِرتنا[٦]، والملخَّص منه الجوازُ، ولا نعلم خلافاً في أنَّه فصيحٌ إلا ما سنذكره عن صاحب كتاب الإعراب عن بعض النحويين أنَّه لا يجيء في الفصيح إلا مع «كان»[٧]، نحو ﴿**مَن كان يُريدُ الحياةَ الدُّنيا وزِينَتَها نُوَفِّ إليهم**﴾؛[٨] لأنَّها أصل الأفعال ولا يجوز مع غيرها، ونَصَّ سيبويه والجماعةُ[٩] على عدم اختصاصه بـ«كان»، وأنشد سيبويه للفرزدق:[١٠]

١- الكشاف١/١٨٤.

٢- المحرر٣/٥٨.

٣- في الأصل: «حذفه» وهو تحريف.

٤- هو أبو العباس، شمس الدين أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني السروجيّ الحنفيّ، له: شرح الهداية،في الفقه، ت٧١٠هـ. ينظر:الدرر الكامنة١/٥٧.

٥- الشاهد في ديوانه١٠٥، والكتاب٣/٦٦، والمقتضب٢/٧٠، والمنصف٢/٦٥، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش٨/١٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٧٧، وشرح عمدة الحافظ٣٥٣، والدر المصون٣/١١٨، والمغني٥٥٢، وخزانة الأدب٩/٤٨.

٦- هو في القسم المفقود منها، ولم أجده في المطبوع.

٧- تنظر المسألة في: الارتشاف٢/٥٥٦، والهمع٤/٣٣٠.

٨- هود/١٥.

٩- كلامه هنا عن جزم المضارع بعد الشرط الماضي، ينظر: الكتاب٣/٦٨، والمقتضب٢/٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٧٧.

١٠- الشاهد في ديوانه١/٢٣٦، والكتاب٣/٦٩، وشرح عمدة الحافظ٣٧١، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٧٧، والدر المصون٣/١١٩، والهمع٤/٣٣٠ .

دَسَّت رسولاً بأنّ القوم إنْ قَدَرُوا عليكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذاتَ تَوْغِيرِ

وقال أيضاً:[١]

تعالَ فإن عاهدْتَني لا تَخُونُني نكنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يَصطَحِبانِ

وأما الرفع فإنه مسموع كثيراً، قال بعض أصحابنا هو أحسن من الجزم، كَبَيْت زهير:[٢]

وإنْ شُلَّ رَيْعانُ الجميع مخافةً نقولُ جِهاراً، وَيْلَكُم لا تَنفِّرُوا

وقال أبو صَخْر:[٣]

ولا بالذي إنْ بانَ عنه حبيبُه يقولُ ويُخفِي الصَّبْرَ إنّي لجازِعُ

وقال:[٤]

وإن بَعُدُوا لا يَأمَنون اقترابَه تشوُّف أهلِ الغائب المُتَنَظِّرِ

١- هو الفرزدق والشاهد في: ديوانه٢/٤٠٠، والكتاب ٢/٤١٦، والمقتضب٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣، والصاحبي١٧٤، والمحتسب١/٢١٩، وأمالي ابن الشجري٣/٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢١٣، ٢٣٣، وابن يعيش٢/١٣٢، ٤/١٣، والمغني ٥٢٩، وتخليص الشواهد١٤٢.

٢- في ديوانه١٦١، وهو في: كتاب المعاني الكبير٢/٨٨٥، ووَضَح البرهان١/٤٠٧، والدر المصون٣/١١٩، وخزانة الأدب٢/٣٣١، «شُل»: طُرِد «وريعان كل شيء: أوّله ويروى رعيان»، ينظر: كتاب المعاني.

٣- هو عبد الله بن سَلْم الهذلي، من شعراء الدولة الأموية .والشاهد في شعره ٦١، وشرح الكافية الشافية٣/١٥٨٩، والدر المصون٣/١١٩، وشرح الأشموني٤/٤٨.

٤- هو عروة بن الورد، والشاهد في ديوانه٧٣، والأصمعيات٤٦، وجمهرة أشعار العرب٥٧٣، وحماسة أبي تمام١/٢٣٨، والكامل١/١٧٣، والدر المصون ١٠/١٣، ولسان العرب٥/٢١٨ «نظر»، ورواية الديوان «إذا بعدوا» فلا شاهد فيها .

وقال:[١]

فإن كان لا يُرضيكَ حتّى تردَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُكَ راضِيا

/وقال:[٢] ٤١/ب

إن يُسألوا الخيرَ يُعْطُوْه وإن خُبِروا في الجَهْد أُدْرِكُ منهم طِيبَ إخبارِ

وهذا الرفعُ كثيرٌ، ونصوص الأئمة على جوازه في الكلام، وإن اختلفوا في التخريج.

وقال صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور بن رشيد المالَقيُّ[٣] مصنِّفُ كتاب «رصف المباني» رحمه الله:[٤] لا أعلم منه شيئاً في الكلام،[٥] وإذا جاء فقياسه الجزم؛ لأنَّه أصل العمل في المضارع تقدَّم الماضي أو تأخَّر، وجَعَل هذا المسموعَ على إضمار الفاء، كقوله:[٦]

..... إنَّك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرعُ

١- هو سوّار بن المُضَرَّب، والشاهد في نوادر أبي زيد٤٥، ومعاني القرآن للفراء١/٢٣٢، والكامل٢/٦٢٨، وكتاب الشعره٥٠، والمحتسب٢/١٩٢، والخصائص٢/٤٣٣، وأمالي ابن الشجري١/٢٨٤، وشرح الجمل لابن عصفور١/٦١٨، وابن يعيش١/٨٠، وشرح الكافية الشافية٢/٦٠٠، وخزانة الأدب١٠/٤٧٩.

٢- هو العرندس، والشاهد في: الحماسة٢/٢٦٧، والكامل١٠٧، والدر المصون٣/١٢٠، واللباب٥/١٥٢، وروح المعاني١/١٢٣.

٣- وقيل «ابن راشد»، من مصنفاته «شرح الجزولية»، و«تقييد على الجمل»، ت٧٠٢هـ. ينظر: البلغة٥٩، وبغية الوُعاة١/٣٣١.

٤- رصف المباني ١٨٧.

٥- «في الكلام» ساقط من الأصل.

٦- هذا عجز بيت لعمرو بن خَثَارِم على الراجح،وصدره:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ .....

وهو في الكتاب٣/٦٧، والمقتضب٢/٧٢، والأصول٢/١٩٢، والتبصرة والتذكرة١/٤١٣، وأمالي ابن الشجري١/١٢٥، والإنصاف٢/٦٢٣، وابن يعيش٨/١٥٨، والمقرب١/٢٧٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٢٢، وخزانة الأدب٨/٢٠.

على[مذهب] من قدَّر الفاء.

وأمَّا المتقدِّمون فاختلفوا، فذهب سيبويه[١] إلى نِيَّة تقديمه وحذْف الجواب، والكوفيون[٢] وأبو العباس[٣] إلى أنَّه الجواب على نية الفاء، وغيرُهما إلى أنَّه لَمَّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط ـ لَفْظِه[٤] ـ ضَعُف عن العمل في الجواب،[٥] وهو[٦] عنده جوابٌ لا على التقديم ولا على إضمار الفاء، وهذا وما قبله ضعيفان.

يتلخَّص أنَّ رفع «تودُّ» لا يمنع شرطيَّة «ما»،[٧] وإنَّما تمنعه عِلَّةٌ أخرى؛ وهو أنَّه على مذهب سيبويه يُنوى به التقديمُ فيلزم عودُ الضمير على متأخِّر لفظاً ورتبة في غير الأبواب المستثناة، وذلك لا يجوز، وبيانه أنَّ ضمير «بينه» عائد على ﴿**مَا عَمِلَت مِن سُوءٍ**﴾، ولا يُبيحُه تأخُّره لفظاً وإن نُوِي به التقديم،[٨] كما جاز «ضرَبَ زيداً غلامُه» ـ متصلاً بالفاعل ـ[٩] لِعِلَّةٍ، وهي أنَّه تصير جملةُ الشرطِ مقتضيةً لتأخير جملة الدليل؛ لاحتوائه على ضميرٍ عائد عليها، وهي إنَّما تقتضي جملة الجواب لِعَمَلِها فيها لا جملة

١- الكتاب٣/٦٦-٦٧، أي: إنَّك تصرع إن يصرعْ أخوك.

٢- ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٣٢.

٣- المقتضب٢/٧٢، والكامل١/١٧٤.

٤- في الأصل: «لقضية»، و في «د» و«ج» قضية أو نحوها، وفي «ب» «لفطية» والمثبت قريب منه.

٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٤/٧٧،، وتوضيح المقاصد٤/٢٤٧، والتصريح على التوضيح٢/٢٤٩، والهمع٤/٣٢٩-٣٣٠.

٦- قوله «هو» عائد على المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي، أي: وهذا المضارع عند صاحب هذا القول الأخير هو الجواب.

٧- «ما» ساقط من الأصل.

٨- «فيصير التقدير: تودّ كلُّ نفس لو أنّ بينها وبينه أمَدا بعيداً ما عملت من سوء»، البحر٣/١٠١، والدر المصون٣/١٢٢.

٩- أوجز المؤلف هنا، وكلام أبي حيان هكذا «فإن قُلت: لم لا يجوز ذلك ـ [أي: كون «يَودُّ» دليل الجواب] ـ والضمير [أي: في «بينه»] قد تأخر عن اسم الشرط، وإن كانت نيته التقديم فقد حصل عود الضمير على الاسم الظاهر قبله، وذلك نظير: ضرب زيداً غلامُه، فالفاعل رتبته التقديم ووجب تأخيره لصحة عود الضمير» البحر٣/١٠١، والدر المصون٣/١٢٢.

الدليل لعَدَم[١] عملها فيها؛ إذ لا موضع لها من الإعراب فيتدافع الأمر؛ لأنَّها تصير مُقتضاةً غير مقتضاة، بخلاف «ضرب زيداً غلامُه» هي جملة واحدة والفعل عامل فيهما معاً، فكلٌّ واحد من الفاعل والمفعول يقتضي صاحبَه، ولذا جاز عند بعضهم[٢] «ضرَب غلامُها هندا»؛ لاشتراكهما في العامل، وامتنع «ضرب غلامَها جارُ هندٍ»؛ لعدم الاشتراك في العامل، فتأمَّله.

«ت»: ما ذكره من وجوده مرفوعاً في الأشعار وإن جَوَّزوه في الكلام فهو أقلُّ[٣] من العمل وخارجٌ عن القياس؛ لاحتياجه لتأويلٍ بعيد لا يسُوغ حمْلُ القرآن عليه.[٤]

وأمَّا ما ذكره من عِلَّة المنع عنده من حيث إنَّ جملة الدليل تصير مقتضاة غير مقتضاة فغير لازم، أمَّا أوَّلاً فلأنَّه لا يأتي إلا على القول بأنَّه دليلٌ، ولنا ادِّعاءُ[٥] أنَّه الجوابُ بأحد الوجهين غيره، نِيَّةِ الفاء أو إبطالِ عمل الشرط فيه لضَعْفه[٦]، وأمَّا ثانياً فلا نُسلِّم أنَّ الشرط يقتضي جملة الدليل لكون ضميرِه فيها، بل جملة الدليل تقتضيه ليعود ضميرُها عليه؛ إذ الاسم الظاهر لا يطلب الضمير ليعود عليه، بل الضمير يطلبه، سَلَّمنا طَلَبَها له من حيث الضمير وعَدمُ طلبِها له من حيث إنَّه جوابٌ، فلا تدافُعَ؛ لاختلاف الجهتين، وهذا ممَّا لايشكُّ فيه اثنان، وقد تكرر مثل هذا من الشيخ «ح» فيَعُدُّ التخالف بالجهتين تناقُضاً، ككَون الجواب للشرط والقسم،ونحو ذلك. / ٤٢/أ

١٣٣- قوله تعالى: ﴿ **وَضَعْتُها أُنْثَى** ﴾ آية/٣٦.

١- «لعدم» ساقطة من الأصل.

٢- هو ابن مالك، ينظر: شرحه للتسهيل١/١٦٢، والمساعد١/١١٣، والارتشاف١/٤٨٣.

٣- في الأصل: «أرلى».

٤- ينظر: المساعد٢/١٤٨.

٥- «ادِّعاء» زيادة من «ب».

٦- ينظر: التبيان١٣٨، والفريد١/٥٦١.

«ز»[١]: صح أنَّ «أنثى» حالٌ وإن كان في قوة «الأنثى أُنثى»؛ لأنَّ الأصل «وضعتُه أنثى»،[٢] فأُنِّث لتأنيث الحال؛ لأنَّ الحالَ وذا الحالِ لشيء واحد، كما أُنِّث لتأنيث الخبر[٣] في نحو «مَن كانت أُمَّك»، ونظيره ﴿فإنْ كانتا اثْنَتَينِ﴾.[٤]

«ح»[٥]: ويؤول إلى أنَّ «أنثى» حالٌ مؤكِّدة، ولا يُخرِجُه «تأنيثه لتأنيث الحال» عن أن يكون مؤكدة، وتنظيره بـ«مَن كانت أُمَّك» لا يصحُّ؛ لأنَّ التأنيث فيه للحمل على معنى «مَن» لا لتأنيث الخبر[٦]، ولو كان لتأنيث الخبر فإضافة الخبر في «أُمِّك» تفيد، فلا يكون تأكيداً، بخلاف «وضعتها أنثى».

والصواب أن يعود الضمير على النَّسَمة أو النفس؛ لتكون الحال مُبيِّنة[٧]، فتأمَّله.

«ت»: ما حاوله «ز» يُخرِج الحال عن[٨] التأكيد اعتباراً بالأصل؛ إذ لو نُطِق بـ«وضعتُه» أي: «الحَمْل» أو«ما في بطني» لم يكن «أنثى» للتأكيد، وتنظيره بقوله «من كانت أُمَّك» صحيح؛ لأنَّ وجوب التأنيث لتأنيث الخبر وإلا لم يجب، وسَبَب ذلك أنَّه يلزم[٩] من مراعاة اللفظ قُبْحٌ، وكلَّما لزم القبح أو اللَّبس وجب لَحْظ المعنى، كما نَصَّ عليه هو وغيره، فهو وإن كان لمعنى «من» ما حتَّمه إلا تأنيثُ الخبر، أعَوْدُه على معنى «من» لو لم يكن للخبر لم يكن[١٠] وجوب، ولا يخرجه عن التنظير، وأيضاً فيقوى

١- الكشاف ١/١٨٦.

٢- في «ب» «وإن كان الضمير في قوة الأنثى، ولأنَّ الأصل وضعته أي الحمل أنثى». والمثبت أقرب لما في الكشاف والبحر.

٣- أي: كما أنث الاسم ... .

٤- النساء/١٧٦.

٥- البحر ٣/١١٦.

٦- ينظر: الكتاب ١/٥١، وكتاب الشعر ٤٦٨.

٧- وقد قال الزمخشري بهذا أيضا.

٨- في الأصل: «على».

٩- في «ب»: «أنَّه لا يلزم»، وهو مخالف لآخر العبارة.

١٠- «للخبر لم يكن» زيادة من «ب».

التنظير بأنَّه هنا عائد باعتبار معنى «ما» من قوله: ﴿**ما في بطني**﴾، وكانت مراعاته لتقدُّم مراعاة المعنى في قوله: ﴿**فلمّا وضعَتْها**﴾ إمَّا واجبةً على ما فَهِمه سابقاً عن ابن عطية[١]، وإمَّا جائزةً على ما زعم هو مطلقاً، وإمَّا جائزةً على التحقيق من التفصيل، وقد وقع هنا مراعاة اللفظ قبل في قوله: ﴿**مُحَرَّرا**﴾، ثمَّ المعنى في ﴿**فلما وضعتْها**﴾، ثمَّ المعنى أيضاً في قوله: ﴿**وضعتُها أنثى**﴾، ولا يمنع تعدُّد الموجِب لمراعاة المعنى مِن مراعاته لأجل ما قبله ولأجل الحال.[٢]

١٣٤- قوله تعالى: ﴿**وإنِّي سَمَّيْتُها مريمَ**﴾ آية/٣٦.

«ز»[٣]: معطوف على ﴿**إنِّي وضعْتُها أنثى**﴾، وقوله: ﴿**وا للهُ أَعلمُ بما وضعتْ**﴾ بسكون التاء وكسرها[٤]، إلخ، جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿**وإنَّه لَقَسَمٌ لو تَعلَمونَ عَظِيمٌ**﴾.[٥]

[«ح»][٦]: يحتمل أنَّ قوله: ﴿**وليس الذَّكَرُ كالأُنْثى**﴾[٧] من كلامها، فلا يكون

١- تنظر: المسألة رقم «٥».

٢- ردّ السمين اعتراض أبي حيان هنا بأنَّ الخبر هو الذي وضّح لنا أنَّ «مَن» يراد بها المؤنث في «من كانت أُمّك» وعليه فهو مثل الآية، ولا يريد أنّهما متطابقان في كل شيء، ينظر: الدر المصون٣/١٣٤. وقيل: إنَّ مراد الزمخشري إشارة إلى قاعدة أخرى «وهي أنّ كلَّ ضمير وقع بين اسمين مذكر ومؤنث وهما عبارتان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث، كما في قولنا الكلام يُسمى جملة، وما نحن فيه من هذا القبيل؛ فإنَّ الضمير «إني وضعتها» وقع بين قوله «ما في بطني» وبين قوله «أنثى» وإنَّ لفظ «أنثى» حال منزلة الخبر فأنث الضمير العائد إلى «ما» نظراً إلى ما بعده من الحال» حاشية الشيخ زادة ١/٦٣١، وحاشية الشهاب٣/٢١.

٣- الكشاف١/٦١٨، و«ز» ساقط من الأصول.

٤- قرأ بسكون التاء نافع وابن كثير وحفص وحمزة والكسائي وأبو عمرو، من السبعة، والباقون بضمّ التاء، ينظر: السبعة٢٠٤، وأمَّا بالكسر فشاذة تنسب لابن عباس، ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٣٧٠، ومختصر في شواذ القرآن٢٦.

٥- الواقعة/٧٦.

٦- البحر٣/١١٨.

٧- هو المشار إليه بقوله «إلخ».

اعتراضاً بجملتين، كما أنَّ «وضعتُ» فيمن قرأ بضم التاء من كلامها، بل يَتعيَّن أنَّه[١] من كلامها على سُكون التاء وكسرها حمْلاً على قراءة الضمّ، وأيضاً في الاعتراض بجملتين [خلافٌ]، مذهبُ أبي علي منعُه.[٢]

وتشبيهه بقوله: ﴿وإنّه لَقَسَمٌ لو تَعلمونَ عَظِيمٌ﴾[٣] غير مطابق؛ إذ في ﴿وإنّه لقَسَم﴾ اعتراض بجملة واحدة في وسطها جملة، فمجموع الجملة[٤] بين القسم وجوابه، وفي هذا الاعتراض اعتراضٌ بين الموصوف وصفته.

«ت»: على السُّكون والكسر لا يصحُّ أنَّه من كلامها إلاَّ على الالتفات[٥]، وآية ﴿وإنَّه لَقَسَمٌ﴾ هما جملتان، وجعْل إحداهما في وسط الأخرى اعتراضاً لا يخرجه عن كونه جملة، فهما جملتان.[٦]

١٣٥- قوله تعالى: ﴿واسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ آية/٤٣

«ع»[٧]: الواو فيه أشدُّ إشكالاً / من قولك :قام زيدٌ وعمرو، وإنْ أُريدَ أنَّ عَمراً ٤٢/ب
جاء قبلُ؛ إذ ليس من اللفظ استفادةُ رُتْبَةٍ معلومةٍ، فهذه الآية قد عُلم أنَّ السُّجود فيها قَبل الركوع، فكيف جاءت الواو؟.

١- الضمير في «أنَّه» عائد على ﴿وليس الذَّكرُ كالأنثى﴾.

٢- قاله في التذكرة، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٦٣، وقال في البصريات ٨٤٦: «إنَّ الفصل بالجملة أفحش من الفصل بالمفرد».

ولم ينقل عنه ابن جني هذا المنع، تنظر: الخصائص ١/٣٣٧-٣٣٨، ويُنظر في المسألة: المغني٥١٥، وإعراب الجمل٦٧.

٣- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٤- أي: فمجموع الجملة معترضٌ بين القسم - ﴿فلا أُقْسِم بمواقع النجوم﴾ - وجوابه وهو ﴿إنه لقرآن كريم﴾.

٥- وجه الالتفات في قراءة السكون العدول عن ضمير المخاطب إلى غيره هو لفظ الجلالة فكانت ستقول: وأنتَ أعلم بما وضعتُ؛ وعبَّرت عن نفسها بضمير الغائب أيضا.

٦- ينظر: الدر المصون٣/١٣٨.

٧- المحرر٣/٨٤ ، وقد أجاب على سؤاله بأنَّه لايراد السجود والركوع المنتظمان في ركعة واحدة،كما هو المعهود، وقدّم السجود لشرفه.

«ح»[١]: هذا كلامُ مَن لم يُمعِن النظر في كتاب سيبويه[٢]؛ لأنَّه ذكر فيها المعية وتقديمَ اللاحق وتقديمَ السابق، لا ترجيح لبعضها على بعضٍ، ولا التفات لبعض أصحابنا[٣] في ترجيح المعية على الوجهين، ولا في ترجيح تقديم[٤] السابق على تقديم اللاحق.

«ت»: هذا تحامل على تاجِ المفسِّرين، وما ذكره من الاحتمالات لا يدفع إشكالَ كونِ اللفظ جاء فيه تأخيرُ ما عُلِمَ تقديمُه، وفَرْقٌ بين المحتمِل والنصِّ، وجواب كلام «ع» أنَّ كل ما جاز احتمالاً جاز نصًّا؛ إذ لا تَحَقُّق للاحتمال دون الوقوع، فكما جاز «قام زيد وعمرو»، وفي الواقع تَقدَّم «عمرو»[٥] يجوز ﴿واسْجُدِي وارْكَعِي﴾.

١٣٦- قوله تعالى: ﴿ذلِكَ نَتْلُوهُ عَليكَ مِن الآياتِ﴾ آية/٥٨.

«ز»[٦]: يجوز أنَّه موصول، و«نتلوه» صِلَتُه، و«من الآيات» الخبر.

«ح»[٧]: هذه نزعة كُوفِيّة[٨] ولا يجوز عند البصريين إلا في «ذا» بعد «ما» باتفاقٍ، أو«مَن» على اختلاف،[٩] وسبق «ز» الزَّجَّاجُ.[١٠]

١٣٧- قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعالَوا نَدْعُ أَبْناءَنا﴾ آية/٦١.

١- البحر٣/١٤٨.

٢- ينظر: الكتاب١/٣٠١-٣٠٢، ٣/٤٢، واللباب٤١٧.

٣- هو ابن مالك، ينظر: شرحه للتسهيل٣/٣٤٨-٣٤٩، «والوجهين» يريد بهما تقديم السابق وتقديم اللاحق.

٤- «تقديم» ساقط من الأصل.

٥- «عمرو» ساقط من الأصل.

٦- الكشاف١/١٩٢، والضمير في أنَّه عائد على «ذلك».

٧- البحر٣/١٨٣.

٨- ينظر: معاني القرآن للفراء٢/١٧٧، والإنصاف٧١٧.

٩- ينظر: الكتاب١/٤١٧، وابن يعيش٤/٢٤، والمساعد١/١٤٧.

١٠- معاني القرآن١/٤٢١.

«ح»[١]: من أَغرب الاستدلال استدلالُ محمدِ بنِ عليٍّ الحِمْصيِّ المتكلِّمِ على طريق الاثني عَشْرِيَّة ـ وكان متكلِّماً ـ أنَّ عَلِيًّا أفضلُ من جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام سوى محمدٍ صلى الله عليه وسلم؛ وذلك أنَّ قوله: ﴿وأَنْفُسَنا﴾ لا يريد نَفْسَه إذ لا يدعو الإنسانُ نفسَه، فهو عليٌّ بإجماع، فنفْسُه نفسُ الرسول، وليس بَيْنَها بل مثْلُها، وذلك يقتضي العموم إلا أنَّه أَنزَلُ في حَقِّ النبوَّة، ومن حيث الإجماع على أنَّ النبيَّ محمدا صلى الله عليه وسلم أفضلُ فعَلِيٌّ كذلك، ويدلُّ عليه الحديث الذي رواه الموافِق والمخالِف «من أراد أن يَرى آدمَ في عِلمه، ونوحاً في طاعته، وإبراهيمَ في حِلْمه، وموسى في قوَّته، وعيسى في صفوته، فلينظر إلى علي بن أبي طالب»[٢] فدلَّ على أنَّه اجتمع فيه ما افترق فيهم وأنَّه أفضل من جميع الأنبياء والصحابة.[٣]

«ح»[٤]: ما ذكره فاسدٌ من وجوه منها: أنَّ المرءَ يدعو نفسه، تقول: دعوتُ نفسي فلم تُجبني، ويسمِّيه أبو علي التجريد.[٥]

وحكايتُه الإجماعَ على أنَّ المراد به عليٌّ غيرُ صحيح؛ بدليل ما في «أنفسنا» من الأقوال.[٦]

وقوله: يلزم منه أنَّه مثلُه[٧] غير صحيح؛ بل يكفي في وجهٍ ما بإجماع أهل اللغة، وما للمتكلمين من المساواة في جميع صفات النفس اصطلاحٌ[٨]، فتكفي المماثلة في

١- البحر٣/١٨٩.

٢- ينظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/٣٧٠.

٣- تنظر هذه القصة كاملة في تفسير الرازي ٨/٧٢، وسمّاه محمود بن الحسن، وفيه «إبراهيم في خُلُقه، موسى في هيبته» وفي البحر «في قومه».

٤- البحر٣/١٩٠.

٥- هو هنا «إخلاص الخطاب إلى غيرك وأنت تريد به نفسك»، ينظر: الخصائص٢/٤٣٠، والطراز٣/٧٥.

٦- قيل عليّ، أو الإخوان، أو دينه، أو الأزواج، أو القرابة القريبة، كما ذكر أبو حيّان.

٧- أي: مثله في عموم الصفات ما عدا النّبوة، كما ذُكر سابقاً.

٨- أي: كون المماثل عند الفلاسفة المساوي في جميع الصفات اصطلاحٌ منهم في فنّهم، وليس أصلُه في اللّغة.

كونه هاشمياً، كقول العرب: هذا من أنفُسنا، أي: من قبيلتنا.

وأما الحديث فموضوعٌ لا أصل له.

وهذه النزعة تلقَّفها الحمصيُّ من بعض من ينتَحل الولاية فزعم فضلَ الوليِّ على النبيِّ؛ لأخذه بلا واسطة / بخلاف النبي[1]، وهذه المقالة مخالفةٌ لمقالة أهل الإسلام ـ ٤٣/أ
نعوذ بالله ـ ولا أحد أكذبُ من مَن يدَّعي أنَّ الوليَّ[2] يأخذ عن الله بلا واسطة، وحكى لي من لا أتَّهِم أنَّ بعض المنتمين إلى الصلاح رُئِيَ في يده كتاب ينظر فيه، فقيل له: فيه،[3] فقال: فيه ما أخذته عن الله وفيه ما أخذته عن رسول الله ﷺ، وما أخذته شفاهاً عن الله أو شافهني، الشكُّ من السامع، فانظر إلى جرأة هذا الكاذب على الله حيث ادعى مقام من كلَّمه الله كموسى ومحمدٍ صلى اللَّه عليه وعلى سائر الأنبياء.

«ت»: أمَّا مقالة الحِمصيِّ وتفضيل الوليِّ على النبيِّ فنعوذ بالله منها، ولا تُذكَر إلاَّ تحذيراً منها، وأمَّا من بيده كتاب وأخذ بعضَه عن الله وبعضَه عن رسول الله صلى اللَّه عليه وسلم فلا يلزم أنَّه جعل نفسَه كليماً، وهذا شائعٌ عن الأولياء، كالشاذِليِّ[4] وغيره، في حزبه وغيره، ولا مخالفة فيه ولا نقص،[5] والله الموفق.

١- الذي في البحر يفيد أنّ الصوفيين ـ و هم بعض من ينتحل الولاية ـ هم المتلقفون لها من الاثني عشريّ، وهذا ما تؤكّده وقائعُ التاريخ؛ إذ الصوفيون خرجوا من عباءة الشيعة.

٢- في الأصول «كذب من أنَّ الوليَّ» والتصويب من البحر.

٣- «أي: فسئل عنه»، وهي عبارة البحر.

٤- هو: أبو الحسن علي بن عبد اللّه المغربي، أصله من شاذلة، واستوطن الإسكندرية بعد طرده من المغرب، إليه تنسب الطائفة الشاذلية، ت٦٥٦هـ. ينظر: حسن المحاضرة ١/٤٢٦، وشذرات الذهب٥/٤١١.

٥- يفهم من هذا موافقتُه لهم في زعمهم أنَّ ماعندهم علمٌ خصَّ به رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم بعض أصحابه وكتمه ـ حاشاه ـ عن الآخرين، وأوَّلَ من أذاعه علي بن أبي طالب، وعنه الحسن البصري. وأما تفضيل وليٍّ على نبيٍّ فلا يقول به إلا الحلولية وجهلة الصوفية. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٧٤٢.

١٣٨- قوله تعالى: ﴿وَدَّت﴾ آية/٦٩.[١]

«ح»[٢]: عن أبي مُسلم الأصبهاني[٣] «ودّ» بمعنى تَمَنّى[٤]، فتستعمل معها «أن» و «لو»، وربما جُمع بينهما، نحو: وددت أن لو فَعَل، والمصدر الوَدادة، والاسم الوُد[٥]، تقول: بوُدِّي لو كان كذا، وبمعنى «أَحَبَّ» فيتعدَّى كتعدِّي «أحبَّ»، والمصدر مَوَدَّة والاسم منه وُدّ،[٦] وقد يتداخلان في الاسم والمصدر.

وقال الراغب[٧]: إذا كان بمعنى «أحب» لا يدخل معه «لو»، وقال علي بن عيسى: إذا كان «ود» بمعنى «تمنّى» صلح للأزمنة الثلاثة، وإذا كان بمعنى المحبة والإرادة لم يصلح للماضي؛ لأنَّ الإرادة كاستدعاء الفعل، وإذا كان للحال والمستقبل جاز «أن» و«لو»، ولم يجز «أن» إذا كان للماضي؛ لأنَّ «أن» لا تكون إلاَّ[٨] للمستقبل.[٩]

وما قاله فيه نظر؛ بدليل «سَرَّني أن قمتَ».

«ت»: من المقرر صلاحية «أنْ» لغير الحال لا للحال[١٠]، فكيف تسلَّم «ح» «أن» مع الحال؟، فتأمله.

١٣٩-قوله تعالى: ﴿ وَتَكْتُمُونَ الحقَّ ﴾ آية/٧١.

١- في غير«ب» ﴿ودَ كثير﴾، وفيها ﴿ودَ﴾، والمثبت الصواب.

٢- البحر٣/٢٠٤، وينظر الدر المصون٣/٢٤٤.

٣- هو: محمد بن بحر المعتزلي، عالم فارس في زمانه، له تفسير «جامع التأويل لمحكم التنزيل» على مذهب المعتزلة، ت ٣٢٢هـ. ينظر: بغية الوعاة١/٥٩، وطبقات المفسرين٢/١٠٦.

٤- ينظر: عمدة الحفاظ٤/٢٩٣.

٥- «الود» مثلث إذا كان للمحبّة، ولا يُكسر في التمنّي، ينظر لسان العرب٣/٤٥٤ «ود».

٦- قوله «وبمعنى أحبّ ...منه ودّ» ليس في البحر وهو في الدر المصون والدر اللقيط.

٧- هو أبو القاسم المفضّل بن محمد، الراغب الأصبهاني، عالم لغوي بلاغي، له: «مفردات ألفاظ القرآن» و«المحاضرات»، توفي في حدود ٤٢٥هـ. ينظر: بغية الوعاة٢/٢٩٧، ومقدمة المفردات ٢٥.

٨- «إلاَّ» ساقطة من الأصل.

٩- لأنّها مثل السين وسوف، ينظر: الجنى الداني٢١٦، والمغني ٤٣.

١٠- لذلك لا تدخل في خبر أفعال الشروع، ينظر: المساعد١/٢٩٤، والفقرة ٢٢٨.

أجاز الفراء[١] والزجاج[٢] نصْبَ «تكتمون» عَرَبِيَّةً، أي: لِمَ يجمعون هذا وهذا؟، على الصرفية[٣] عند الكوفيين، وبإضمار «أن» عند البصريين.

وأنكر ذلك أبو علي وقال:[٤] ليس الاستفهام إلاَّ على اللَّبس وأما «تكتمون» فخبرٌ حتمٌ لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأنَّه استئناف لا معطوف، فهو خبرٌ عنهم أنَّهم يَكتُمون الحقَّ مع عِلْمِهم أنَّه حق.

«ع»[٥]: قال أبو علي الصَّرْف قبيحٌ، وكذا العطف على إضمار «أن»؛ لأنَّه معطوف على موجَبٍ مقرَّر[٦]، وليس الاستفهام عنه بل عن السبب في اللَّبس، واللبس موجَب فليس من باب «لا تأكلِ السمكَ وتشرَبَ اللَّبنَ»، ولا بمنزلة «أتقومُ فأقومَ»[٧]، والعطف على الموجبِ المقرَّرِ قبيحٌ متى نُصِبَ، إلاَّ في ضرورة شعر، كقوله:[٨]

..... وألْحَقُ بالحِجاز فأسْتَرِيحا

١- معاني القرآن له١/٢٢١.

٢- معاني القرآن له١/٤٢٨.

٣- الصرف كما قال الفراء «أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليه ... كقول الشاعر:-

لا تَنْه عن خُلُق وتأتيَ مِثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيمٌ

ألا ترى أنَّه لا يجوز إعادة «لا» في «تأتي مثله»» معاني القرآن١/٣٤، وينظر: ١/٢٧، ٢٢١، ٢٣٥، ٢/٧٠، ٣٥٥.

٤- ذكره في ٣٧٠

الإغفال اعتراضاً على قول الزجاج السابق، وينظر: المساعد٣/٨٦.

٥- المحرر٣/١٢٢.

٦- أي: الاستفهام التقرير.

٧- لسبق الفعل في الأولى بالنهي، ولأنَّ الاستفهام في الثانية عن الفعل «تقوم».

٨- هذا عجز بيت للمغيرة بن حَبْناء، وأوّله:

سأترك منزلي لبني تميم .....

وهو في شعره٨٣، والكتاب٣/٩٣، والمقتضب٢/٤٢، والأصول٢/١٨٢، والمسائل المنثورة١٤٦، والإفصاح١٨٤، والمحتسب١/١٩٧، وأمالي ابن الشجري١/٤٢٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٤٧، والمقرّب١/٢٦٣، والدر المصون٢/٨٩، وخزانة الأدب٨/٥٢٢.

/ وقد قال سيبويه[١] في قولك «أَسِرْتَ حتى تدخلَها؟»: لا يجوز إلا النصبُ؛ لأنَّ السيرَ مستفهَمٌ عنه غيرُ موجَب، وإذا قلت: «أيُّهم سار حتى يدخلُها» رَفعتَ؛ لأنَّ السير موجبٌ والاستفهام إنَّما وقع عن غيره، انتهى ما[٢] نَقَلَهُ «ع». ٤٣/ب

قال «ح»:[٣] جعله فيما قبله مستأنفا، وجعَله «ع» معطوفاً مسؤولاً عن سَبَبِه[٤]، وما ذهب إليه أبو علي من أنَّ الاستفهام إذا تَضمَّن وُقوع الفِعل لا يَنصب ما بَعْدَه عليه ابنُ مالك في التسهيل[٥]، ومَثَّل له بقولك:لِمَ ضربتَ زيداً فيُجازِيكَ، ولم نَرَ مَن اشترطه غيرهما، وغاية ما فيه إنْ تعذَّر سَبْكٌ من الكلام سُبِكَ مِن لازمه.[٦]

«ح»[٧]: قرأ عُبَيْد بن عُمير[٨] «لِمَ تَلبسوا وتكتموا»،[٩] قالوا: وذلك جَزْم، ولا وَجْهَ له إلا حمل «لِمَ» على «لَمْ» فيما ذهب إليه ذو شذوذ من النحاة، قال السجاوندي[١٠]: ولاوجه له إلا أنَّ «لِم» تجزم عند قوم كـ«لَم».

١- الكتاب٣/٢٤-٢٥، وينظر: التعليقة٢/١٤٦، والذي في المخطوطات «قال ز»، والتصويب من المحرر والبحر.

٢- «ما» ساقطة من المخطوطات.

٣- البحر٣/٢٠٨.

٤- أي: في النقل الأوّل جعل الفارسيّ «تكتمون» مستأنفاً، وفي نقل ابن عطية عنه جعله معطوفاً على «تلبسون» ومسؤولاً عن سببه كما المعطوف عليه.

٥- ينظر: شرحه للتسهيل٤/٢٦-٣٠، والمساعد٣/٨٦.

٦- أي: ينصب على مصدر متصيّد من معنى الكلام السابق، نحو: أين بيتُك فأزورَك، أي ليكن منك إعلام ببيتك فزيارةٌ مِنّي، ينظر المساعد٣/٨٦.

٧- البحر٣/٢٠٩.

٨- هو: أبو عاصم المكي، عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، روى عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب ت٧٤هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء٤/١٥٦، وغاية النهاية١/٤٩٦.

٩- ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٣٢٦.

١٠- هو: أبو عبد الله محمد بن طيفور الغزنوي السجاوندي، له «علل القراءات» وتفسير، من أهل القرن السادس، ينظر: معرفة القراء الكبار١٠٥٦، وغاية النهاية ٢/١٥٧.

ولم أَرَ مَن ذكره من النحويين إلا ما ذكره أهل التفسير هنا، وإنما هذا من حذف النون حالة الرفع[١]، جاء في قراءة أبي عمرو[٢] «ساحرانِ تَظَّاهرا»، أصله «تَتَظاهَرا»،[٣] فأدغمت التاء وحذفت النون، ومنه:[٤]

..... وتَبِيتِي تَدْلُكِي .....

ومنه:[٥]

فإنْ يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنَعتُمُ ستَحتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِلِ

١٤٠- قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُم﴾ آية/٧٣.

«ح»[٦]: عن بعض النحويين[٧] تكون «أن» بفتْح الهمزة للنَّفْي، ومنه الآية، ولم يَقُم عليه دليلٌ من كلام العرب.

١- ينظر: الكتاب٣/٥١٩-٥٢٠، ومعاني القرآن للفراء٢/٩٠، وشرح الرضي على الكافية٢/٤٥٠. وقيل: إنَّه لغة لغطفان، ينظر: البحر٤/١٦٩، والدر المصون٥/١٩.

٢- هي شاذة، من طريق اليزيدي عنه، ينظر: البحر٨/٣١٢، ومختصر في شواذ القرآن ١١٤، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٢٦٣.

٣- هكذا، والصواب «تتظاهران».

٤-هذه قطعة من بيت وتمامه :-

أبيتُ أَسْري ..... وجهَكِ بالعَنْبَر والمِسْك الذَّكي

وهو بلا عزو في المحتسب٢/٢٢، والخصائص١/٣٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك١/٥٣، وشواهد التوضيح والتصحيح١٧٣، ورصف المباني٤٢٣، والدر المصون٣/٢٤٨، والهمع١/١٧٦، وخزانة الأدب ٨/٣٣٩. أي: وتبيتين تدلُكين.

٥- هو أبو طالب بن عبد المطلب، والبيت في ديوانه ٧١، وشرح التسهيل لابن مالك١/٥٣، وشواهد التوضيح والتصحيح٧٣، والباهل: التي لا صرار على ضرعها يمنع من الرضاع.

٥- البحر٣/٢١٣

٦- البحر٣/٢١٣.

٧- ينسب للفراء كما في البحر، والدر٣/٢٥٦، وهو ظاهر كلام الفراء في هذا الموضع، ينظر: المعاني ١/٢٢٢، ومن تَتَبَّع كلامه كله نفى عنه ذلك، فمذهبه في مثل هذه التراكيب أنَّ أصلها يجوز أن يكون «لئلا ...» فيحذف الجار و «لا» ويكتَفى بـ «أن» لوضوح المعنى نحو ﴿وألْقى في الأرضِ رواسيَ أن

«ع»[١]: يحتمل أن يكون «أن يؤتى» بَدَلاً[٢] من «هُدَى اللهِ»، أي: وهو أن يُؤتى، وقوله تعالى: ﴿أو يُحَاجُّوكُمْ﴾ : أو فَلْيُحَاجُّوكُمْ.[٣]

«ح»[٤]: فيه الجزْمُ بلام الأمر مُقدَّرةً، ولا يجوز عند البصريِّين إلا في ضرورة.[٥]

«ز»[٦]: يجوز نصبُه بمحذوف، أي: فلا تُنكِرُوا أن يُؤتى أحدٌ، وإنَّما نُهُوا عن الإنكار؛[٧] لأنَّ قولهم ﴿ولا تُؤمِنوا إلا لمن تَبِع دِينَكم﴾ إنكارٌ لأنْ يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتُوا.

«ح»[٨]: هذا بعيد؛ لأنَّ فيه حذْفَ حرفِ النهي ومعمولِه، ولم يُحفظ مِن لسانِهم.[٩]

١٤١- قوله تعالى: ﴿مَن إِنْ تَأْمَنْهُ﴾ آية/٧٥.

قرأ أُبَيٌّ «تِيمَنْهُ»[١٠] في الحرفين، بتاءٍ مكسورة وياءٍ ساكنة.[١١]

«ع»[١٢]: ما أراها إلا لغةً قُرشية[١٣] في كسْر حرف المضارعة كـ«نِستَعِينُ»، ولا

تَميدَ بكم﴾ النحل/١٥، ولقمان/١٠، فالمعنى لئلا، ينظر: المعاني ١/٢٢٢، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٦٦، ٢/٣٢٧، ٣٨٣، ٤٢١.

وقد يحوز عكس ذلك فيُكتفى بـ «لا» وتحذف «أن» ، تنظر: المعاني ١/٥٣، ٢٦٦، ٢/٨٥، ٣٨٣.

١- المحرر٣/١٢٩.

٢-في الأصول «بدل».

٣-في الأصول «وفليحاجوكم» والذي في المحرر والبحر «بمعنى أو ...».

٤- البحر٣/٢١٤.

٥- ينظر: الكتاب٣/٨، وسر صناعة الإعراب١/٣٩٠، والارتشاف٢/٥٤٢، والمغني ٨٤، والهمع٤/٣٠٩.

٦- الكشاف١/١٩٦.

٧- الكشاف١/١٩٦.

٨- البحر ٣/٢١٤.

٩- قال السمين: «متى دلّ على العامل دليلٌ جاز حذفُه على أي حالةٍ كان» الدر المصون٣/٢٥٤.

١٠- «في الحرفين» ساقط من الأصل.

١١- ينظر: مختصر في شواذ القرآن٧٥، وتفسير القرطبي٤/١١٥، «والحرفان»: الموضعان في هذه الآية.

١٢- المحرر٣/١٣٠.

١٣- في الأصل: «قيسية»، وهو تحريف.

يكسرون الياء باثنتين من أسفل.

«ح»[١]: ليس كما ظَنَّ؛ فليست قرشية.

١٤٢- قوله: ﴿كُونُوا عِباداً لِي﴾ آية/٧٩.

«ع»[٢]: يُجمَع «عَبْد» على «عِباد» و«عَبيد» و«عِبدَّى» لِلبَشَر[٣]، وقال قوم: العِبَدَّى في العَبيد بَنِي العَبيد، كأنَّه مبالغةٌ تقتضي الاستغراق في العبودية.

والذي استقرَيتُ في لفظه أن العِباد جمع عبد متى سيقت تساق للترفيع ومضمار الدلالة على الطاعة[٤] دون التصغير والتحقير، نحو ﴿وا اللهُ رؤوفٌ بالعِباد﴾[٥] و﴿عِبادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٦] ﴿يا عِبادِيَ الذين أَسرَفُوا﴾،[٧] وقول عيسى / في التعريض ٤٤/أ بالشفاعة: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فإِنَّهُم عِبادُكَ﴾.[٨]

وأمّا العبيد فللتحقير، كقول امرئ القيس:[٩]

قُولا لِدُودانَ عبيدِ العصا ماغرَّكُم بالأسَدِ الباسِلِ

١-البحر٣/٢٢١، بل هي لغة غير الحجازيين، وعيّن بعضهم فذكر تميماً وقيساً وأسداً وربيعة، وقيل في بعض هذيل، ويشترط لكسر حرف المضارعة ألا يكون ياء ـ على الأشهر ـ وأن يكون الماضي مكسور العين إذا كان ثلاثياً، أو مبدوءاً بهمزة وصل، أو تاء المطاوعة، نحو نِعْلَمُ ونِستَعينُ ونِتَعَلَّمُ.

ينظر: المحتسب١/٣٣٠، والدر المصون١/٦٠، ولغة تميم ٢٠٤.

٢-المحرر٣/١٣٧-١٣٨.

٣- «للبشر» ساقط من الأصل.

٤- هكذا، والذي في المحرر والبحر «أنّه جمع عبد متى سيقت اللفظة في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة».

٥- البقرة/٢٠٧، وآل عمران٣٠.

٦- الأنبياء/٢٦.

٧- الزمر/٥٣.

٨- المائدة/١١٨.

٩- في ديوانه٢٥١، وأمالي ابن الشجري١/٤٠٣، والدر المصون٣/٢٧٤، واللباب ٥/٣٤٦، ولسان العرب١٥/٦٥ «عصا». و«دودان» بطن من بني أسد.

ومنه قول حمزة بن عبد المطلب ﷺ: (هل أنتم إلا عبيدي)[١]، ومنه ﴿**وما ربُّكَ بظَلَّامٍ للعَبيد**﴾[٢]؛ لأنَّه تَشْفِيقٌ وإعلامٌ بقِلَّة انتصارهم ومعذرتهم، وأنَّه تعالى ليس بظَلامٍ لهم مع ذلك.

«ح»[٣]: فيه بعضُ مناقشة، أمَّا قوله «ومِن جُمُوعه عبيدٌ» فالأصحُّ[٤] أنَّه جمعٌ، وقيل اسم جمع[٥]، وأما «عِبدَّى» فاسم جمع و أَلِفُه للتأنيث.

وأما استقراؤُه الفرق بين العِباد والعَبيد فليس بصحيح؛ وإنَّما كثُر العِباد دون العَبيد لأنَّ فِعَالاً أكثَر من فَعِيلٍ، قال سيبويه[٦]: «وربما جاء فعيلاً، وهو قليلٌ نحو: الكَلِيب والعَبيد».

وأمَّا «عَبيد» فإنَّما جاء في «ظَلَّام للعَبيد» لمناسبة ﴿**مِن مَكانٍ بَعِيدٍ**﴾[٧] قبله، وبعده ﴿**ما مِنَّا مِن شَهِيدٍ**﴾،[٨] فهو للفواصل، وكذا قوله ﴿**وما أنا بِظَلَّامٍ العَبيد**﴾[٩] فلقوله قبله ﴿**وقد قَدَّمْتُ إليكم بالوَعِيد**﴾[١٠] وبعده ﴿**هلْ مِن مَزِيد**﴾[١١].

وأمَّا مَدْلوله فمدلول عِباد سواء[١٢]، وفُهِم التَّحقير من السِّياق، كـ«عَبِيد العَصا» وكقول حمزة، فهو ليس من لَفْظ العبيد بل مِن السِّياق، فتأمَّلْه.

١- الحديث في البخاري ٢٣٧٥، كتاب الشرب والمساقاة، باب بيع الحطب والكلأ، ولفظه: عبيدٌ للآبائي.

٢- فصلت/٤٦.

٣-البحر٣/٢٣١.

٤-في الأصول «الأصح» بدون فاء.

٥- هو اسم موضوع لمعنى الجمع فقط دون المفرد، ويعرف بألاَّ يقعَ ذو التاء منه على الواحد، ولا يكون من أبنية الجمع، أو لا يكون له مفرد من لفظه، نحو رَكْب، وغَنَم، ينظر: شرح الشافية للرضي ٢/٢٠٢-٢٠٤.

٦- ينظر: الكتاب٣/٥٦٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٩٠.

٧- فصلت/٤٤، وبينهما آية.

٨- فصلت/٤٧.

٩- ق/٢٨.

١٠- ق/٢٩.

١١- ق/٣٠.

«ت»: لا يَبْعُد أن يكون مع كونه أكثرَ استعمالاً لايستعمل في أماكِنَ التَّحقير، ولم يأتِ إلا في مقامِ التعظيم، والعبيد مع قِلَّته لم يَعُمَّ استعمالاً، بل لم يستعمل إلاَّ في أمكنة التحقير، وهذا صريح من كلام «ع» حيث قال: «في مضمار الترفيع أو في سياق التحقير»، فلم يَدَّعِ الفهَم من اللَّفظ بل ادَّعى استعمالَه في المساق الترفيعيِّ أو التحقيريِّ.

١٤٣- قوله تعالى: ﴿لَمَا آتَيْتُكُم مِن كِتابٍ وحِكْمةٍ﴾ آية/٨١.

«ح»[١]: جعَل «ع» والزجَّاجُ والفارسيُّ «ما» شَرطِيَّة[٢]، وفيه خَدْشٌ لطيفٌ؛ وذلك أنَّ جوابَ القَسَم الدالَّ على الجوابِ يجبُ كونُه مِن جنسه، أولتعلقاته[٣]، ولا يجوز «لئن ضَرَبني زيدٌ لأَضربَنَّه» على تقدير الجواب «أَشْكُه»؛ إذ ليس من جنس الدليل[٤]، فلو قُدِّر هنا «تُؤْمِنُوا به وتنصُروه» لم يَرْتبط بالشَّرط؛ إذ ليس من جنس الدليل؛ إذ لا ضمير يعود على «ما»، إنَّما هو عائد على الرسول أعني ضمير «به»[٥] من قوله ﴿لَتُؤمِنُنَّ بِهِ﴾.

«ت»: لعلَّه لأنَّ المعطوف على الشرط شرطٌ، والشرط المقصود به الرسولُ، وهو في قُوَّة «إن جاءكم رسولٌ مُصدِّق للكتابِ والحِكْمة تؤمنوا به»، ويشير بالرَّبْط بالشرط إلى الشرط الاسمي المبتدأ، واشتراط ربْط الجواب لأنَّه خبر ظاهر، وينظر في غيره [من الجواب عن غير الشرط الاسمي، وقد ذكره «ح» هنا مُسَلِّماً، وإنَّما كان «الخدش لطيفا» لدفْعه بما ذكرته.][٦]

١٢- هكذا في المخطوطات والبحر، والأظهر «...ومدلول عباد فسواءٌ».

١- البحر٣/٢٣٨.

٢- ينظر: المحرر٣/١٤٤، ومعاني القرآن١/٤٣٦، والحجة٣/٦٤، وقال به الزمخشري في الكشاف١/١٩٨.

٣- هكذا في الأصول، والصواب «ومتعلَّقاته متعلِّقاته» كما في البحر.

٤- فلا يدلّ عليه حينئذ.

٥- قيل يجوز أن يكون عائداً على «ما» لا على «رسول» لئلا يلزم خُلُوُّ الجملة الجوابية من ضمير عائد على اسم الشرط. ينظر: الدر المصون ٣/٢٨٥-٢٨٦.

٦- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

«ز»[١]: و﴿لتؤمِنُنَّ﴾ سادٌّ مَسَدَّ جواب القسم والشرطِ معاً.

«ح»[٢]: إن كان معنىً فصحيح، وأمَّا إعراباً فلا يصحُّ؛ لأنَّه يلزم أن يكون معمولاً / غيرَ معمول، والذي نَصَّ عليه النحويُّون أنَّه لأحَدهما[٣]، وهو المقدَّم، على تفصيله. ٤٤/ب

«ت»: اختلاف الحيْثِيَّة يُسَوِّغ أكثرَ مِن هذا، وهذا[٤] جملة جوابَ الشرط الاسميِّ على الصحيح في محل رفع وجزم، وجملة الشرط خبرٌ في قولٍ، أوجزءُ خبرٍ، أوليست بخبر، ومن حيث الشرطيَّةُ الجزم للفعل فلا محلَّ للجملة، فالجملة لها محل، لا محل لها باعتبارين.[٥]

فقوله ومحال أن يكون الشيء له محل لا محل له ممنوع؛ لعَدَم استحالته كما علمت في الشرط الاسميِّ حيث يكون[٦] مبتدأ.

«ز»[٧]: قوله ﴿لِمَا آتيتُكم﴾ في قراءة حمزة[٨]، «ما» فيه مصدريَّة، ومعناه: لأجل إيتائي إيَّاكم بعضَ الكتاب ثُمَّ لمجيء رسولٍ مُصَدِّق لما معكم لَتُؤمِنُنَّ به، والفِعْلان[٩]

١- الكشاف٣/١٩٨.

٢- البحر٣/٢٣٨.

٣- ينظر: الكتاب٣/١٥، ٨٤، ١٠٨، وابن يعيش٩/١٣، ٢٢، وشرح الكافية الشافية ٨٨٨، وشرح الرضي على الكافية٤/٤٥٦-٤٦٢.

٤- لعلها «وجملة جواب الشرط ..» بدون «هذا».

٥-يريد أنّ الجملة الواحدة قد يُحكَم عليها بحكمين متناقضين وذلك باعتبارين، فيمكن ـ عنده ـ أن تكون جملة الجواب في محلّ رفع في نحو: من يَقُمْ أقُمْ معه، على أنّها خبرٌ ـ ولم أجدْ من يُعربها هكذا، ولكنها قد تكون جزءاً منه ـ ومن جهة أخرى فإنّ الفعل مجزوم والجملة لا محلّ لها.

ومثل هذا لا حاجة إليه ؛ وإنّما كلام الزمخشري فيه تَسَمُّحٌ؛ لأنّه يريد المعنى. ينظر: حاشية الشهاب٣/٤١.

٦- «يكون» ساقط من الأصل.

٧- الكشاف ٣/١٩٨-١٩٩.

٨- بكسر اللاّم وتخفيف الميم. ينظر: السبعة٢١٣، والتيسير٧٥.

٩-هما إيتاء الكتاب ومجيء الرسول المصدِّق.

صلة «ما»، واللام للتعليل، والمعنى: أخذ اللَّه ميثاقهم[١] لَيُؤمنُنَّ به ولَينصرُنَّه لأجل أن آتاكم الكتابَ والحكمةَ، وأنَّ الرسول الذي آمُرُكم بالإيمان به ونُصْرتِه موافِقٌ لكم غيرُ مخالف.

«ح»[٢]: ظاهر كلامه أنَّه تعليل للمُقْسَم عليه، وظاهر الآية أنَّه تعليل لـ«أخذ»؛ لأنَّه متعلِّق به، وليس تعليلاً لمتعلَّق «أخذ» وهو الإيمان، وعلى تقديره تكون متعلِّقة بقوله ﴿لَتُؤْمِنُنَّ﴾، وما بَعْد اللام المتلقَّى بها القَسَمُ لا يعمل فيما قَبْله، لا تقول: والله زيداً لأضرِبَنَّ، واختار بعض النحويين[٣] جوازه ظرفاً أو مجروراً، وجعَل منه ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾.[٤]

«ت»: سَبْكُ[٥] بقوله «ومعناه إلخ» يُعَيِّن تعلُّقه بـ«أخذ» صناعة وإذا كان عِلَّة لـ«أخذ» كان علة لقوله «لتؤمنُن»؛ إذ تعليل أَخْذِ الميثاقِ على شيء تعليلٌ لذلك الشيء المأخوذ عليه الميثاق.

«ع»[٦]: يظهر أنَّ «لَمَّا» هذه هي الظرفية، أي: لَمَّا كنتُم بهذه الحالِ رؤساءَ الناس وأَماثِلَهم أُخِذ عليكم الميثاق؛ إذ على القادة يؤخذ، فيجيء على هذا المعنى كالمعنى في قراءة حمزة.

«ز»[٧]: أي: حين آتيتُكم بعض الكتاب والحكمة ثمَّ جاءكم رسولٌ مصدِّق لما معكم وَجَبَ عليكم نُصْرتُه، انتهى.

١- «ميثاقهم» ساقط من الأصل.

٢-البحر٣/٢٤٠.

٣- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٣١٨، والارتشاف٢/٤٩٢.

٤- المؤمنون /٤٠.

٥- لعلها «سبْقة».

٦- المحرر٣/١٤٦، وهو هنا يتكلم عن قراءة الحسن وسعيد بن جبير ﴿لَمَّا آتيتكم﴾ بفتح اللام وتشديد الميم.

٧- الكشاف١/١٩٩.

«ح»[١]: اتفقا على أنَّها ظرف، واختلفا في تقدير الجواب، وكلاهما مخالف لسيبويه مِن أنَّ «لما» حرف وجوب لوجوب.[٢]

١٤٤- قوله تعالى: ﴿ولَو افْتَدَى به﴾ آية/٩١.

«ز»[٣]: كلامٌ محمولٌ على المعنى، كأنَّه قِيل: فلن يَقبَل الله مِن أحَدِهم فِدْيةً ولو افْتَدى بِمِلْء الأرض ذَهباً.

«ح»[٤]: هذا المعنى يَنْبُو عنه تركيب هذا الكلام ولا يقتضيه، والذي يقتضيه المعنى أنَّ مَن مات كافراً لا تُقبل منه فِديتُه على أي حالة، ولو على حالة قَهرية لا مِنَّةَ فيها؛ لِلقَهْر في الفدية.

و «لو»[٥] يؤتى بها بعد كلام أُريد به الاستقصاء، و «لو» تنصيصٌ على الحالة التي يُظَنُّ أنَّها لا تندرج فيما قبلها، نحو: (أعط السائلَ ولو جاء على فَرَس)[٦]، و (رُدُّوا السائل ولو بظِلْفٍ مُحْرَق)[٧]، كأنَّ هذه الأشياء مما لا ينبغي أن يأتى بها؛ / لأنَّ كون السائل على فرس مُشعِرٌ بغِناه، فلا يُناسِب أن يُعطَى، وكذلك الظِّلف المحرَق لا غَناءَ فيه فكان يناسب ألاّ يُردَّ السائل به.[٨] ٤٥/أ

١- البحر٣/٢٤١.

٢- الكتاب٤/٢٣٤، وشرح السيرافي٥٥٠ ضمن السيرافي النحوي، وأمّا القول بظرفيّة «لَما» فهو مذهب جماعة منهم: ابن السرّاج والفارسي وابن جني، ينظر: الجنى الداني٥٩٤، والمغني٣٦٩، والفقرة١٧٣.

٣- الكشاف١/٢٠١.

٤- البحر٣/٢٥٦. وفيه «لن يُقبَلَ منه ما يملأ الأرض من الذهب على كلّ حال ولو على سبيل الفدية»، وقول المؤلف: لاتقبل منه فديته، يجعل في الكلام تكراراً؛ لأنَّ الفدية لا تكون إلاّ في حال القهر.
وقد ضُرب في «ب» على «ولو على حالة قهرية...».

٥- يجعل المؤلف «لو» هذه مفيدة للتقليل مثل «رُبَّ»، ينظر: رصف المباني٣٦٠-٣١١، ومثله في تذكرة النحاة٥١٣، وهي عند المرادي شرطية بمعنى «إنْ»، يليها المستقبل، وتصرِفُ الماضي إلى الاستقبال، الجنى الداني٢٨٤.

٦- الحديث في الموطأ، كتاب الصدقة باب الترغيب في الصدقة، ولفظه: وإن.

٧- الحديث في سنن النسائي ٢٥٦٤، كتاب الزكاة باب ردِّ السائل.

٨- «السائل به» ساقط من الأصل.

وكذا حالة الفداء تُناسِبُ أن يُقبَل منه مِلْءُ[١] الأرضِ ذهباً، لكنه لا يُقْبَل، ونحو ﴿وما أنتَ بِمُؤْمِنٍ لنا ولو كُنَّا صادِقِينَ﴾[٢]؛ لأنَّهم نَفَوا أن يُصدِّقَهم على كلِّ حال حتى في حالة صِدْقِهم، وهي الحالة التي ينبغي أن يُصَدَّقُوا فيها، و «لو» لتعميم النفي والتأكيد له.

«ز»[٣]: يجوز أن يكون ﴿ولو افتدى به﴾ أي: بمثله، كقوله: ﴿ولو أنَّ للذين ظَلَموا ما في الأرض جميعاً ومِثْلَه﴾[٤]، والمِثْلُ يُحذف كثيراً في كلامهم، نحو: ضربت ضرْبَ زيد، أي: مِثْلُ ضَرْبه، وأبو يوسف أبو حنيفة، أي: مثلُه، وكذا:[٥]

لا هَيثَمَ اللَّيلةَ.....

و: قَضِيَّة ولا أباحَسَنٍ لها، أي: لامِثْلَ، كما أنَّه يُزاد[٦] في قولهم: مثلُك لا يبخل، أي: أنت؛ وذلك أنَّ المثلين يسدُّ أحدُهما مَسَدَّ الآخر، فكانا في حكم شيء واحد.

«ح»[٧]: لا حاجة إلى تقدير «مِثْل»، وكأنَّ «ز» تخيَّل أنَّ ما نُفِي أن يُقبَل لا يمكن

١- «ملء» زيادة من «ب».

٢- يوسف/١٧.

٣- الكشاف١/٢٠١.

٤- الزمر/٤٧.

٥- هذاجزء بيت من الرجز، تمامه:

.... للمطيّ

وهو في الكتاب٢/٢٩٦، والمقتضب٤/٣٦٢، والأصول١/٣٨٢، والمسائل الحلبيات٢٠٤، ٣١١، والمسائل النشورة ٩٧، وأسرار العربية٢٥٠، والملخّص٥٠٧، وأمالي ابن الشجري١/٣٦٥، وابن يعيش٢/١٠٢، وتخليص الشواهد١٧٩، وخزانة الأدب٤/٥٧، ونسبه في الدرر اللوامع لبعض بني دبير ١/١٢٤.

و «هيثم» عَلَم على رجل قيل هو هيثم بن الأشعري، وقد اشتهر بحسن الحداء ومعرفة البيداء.

٦- في المخطوطات «يراد» بالراء المهملة، والصواب ما أثبت.

وينظر في زيادة «مثل»: تفسير الطبري٣/١٦٢، والتبيان٧٣، والدر المصون٤/٤١٩-٣٢٠، وحاشية الشهاب٥/٢٤٥.

٧- البحر٣/٢٥٨.

أن يُفتدى به، واحتاجَ إلى إضمار «مثل» حتى يُغايِر بين ما نُفِي قَبُولُه وبين ما يُفتدى به، وليس كذلك؛ لأنَّ ذلك كما ذكرنا على سبيل الفَرْض، إذ لا يمكن عادة أنَّ أَحَداً يملِك مِلْءَ الأرض ذهباً، بحيث لو بَذَلَه ـ على أيِّ جهة بَذَلَه ـ لم يُقبل منه، بل لو كان ذلك ممكناً لم يحتج إلى تقدير «مثل»؛ لأنَّه نُفِيَ قَبولُه حتى في حالة الافتداء، فهو تقديرٌ لا مُحوج إليه لفظاً ولا معنى، بخلاف «ضربت ضرْبَ زيد» و«أبو يوسف أبو حنيفة»؛ لاستحالة جَعْل الشيئين شيئاً واحدا، و«لاهيثمَ» و«لا أباحَسَنٍ لها»؛ لأنَّ «لا» لا تَعمَلُ في معرفة، وأمَّا دعوى زيادتِها في «مثلك لا يبخل» فالحذاق من النحويِّين على خلافه؛ لأنَّ الأسماء لا تزاد،[1] ولتقريره مَكانٌ غيرُ هذا.

١٤٥- قوله تعالى: ﴿مَقَامُ إبراهيمَ ومَن دَخَلَهُ﴾ آية/٩٧.

«ز»[2]: فإن قُلْتَ: كيف أجزتَ أن يكون «مقام إبراهيم» و«الأَمْن» عَطْفَ بيان ـ دلَّ عليه ﴿ومَنْ دَخَلَهُ﴾[3] ـ مع أنَّ جملةَ «ومن دخله» جملةٌ مُستأنَفةٌ، إمَّا ابتدائيَّةٌ وإمَّا شَرطيَّة؟.

قلت: أجزتُ ذلك من حيث المعنى بدلالة الجملة على أَمْنِ داخِلِه؛ بدليل لو حَذَفْتَ الواو وقُلْتَ: «آياتٌ بَيِّناتٌ مَن دخلَه كان آمِناً» صَحَّ، وكان في معنى: أَمْنُ مَن دَخلَه.

«ح»[4]: ليس بواضح؛ لأنَّ استئناف الجملة يقتضي أنَّها لا مَحَلَّ لها، وتقديره يقتضي عطْفَها على «آيات» إلاَّ أن يكون تفسيرَ معنى، إلاَّ أن يكون محذوفاً معطوفاً[5]

١- هو قول البصريين، ينظر: المسائل البغداديات.٣٩٩، وسر صناعة الإعراب ٣٠١، والخصائص٣/٢٧.

٢- الكشاف١/٢٠٤.

٣- مابين معْترضتين زيادة من المؤلف للتوضيح.

٤- البحر٣/٢٧٢.

٥- اسم «يكون» هو «والأمن» الذي قَدّره الزمخشري، والمثبت من«د»، وفي الأصل: والمعطوف دلَّ مابعده.

دلَّ عليه ما بعده فَيَصِحُّ، فلا يُجعل ﴿وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِناً﴾ في معنى «وأَمْنُ مَن دَخله» إلاَّ من حيثُ تفسيرُ المعنى، لا تفسير الإعراب.

«ت»: ما جَعَله تأويلاً هو صريح كلام الزمخشري؛ وكذا عادة الشيخ «ح»؛ يبدي الاعتراض على خلاف الظاهر ثم يجيب بما هو ظاهر الكلام، وهذا ممَّا لا / ينبغي.[1] ٤٥/ب

١٤٦- قوله تعالى: ﴿مَقَامُ إبراهيمَ﴾ آية/٩٧.

«ح»[2]: لم يُعرِبْه «ز» إلاَّ عَطْفَ بيانٍ مع أنَّه معرفة على نكرة، وهو مخالف لإجماع البصريِّين والكوفيِّين، لأنَّ مذهب الكوفيين - وتبِعَهم أبو عليّ[3] - [ما أشار إليه ابن مالك بقوله:][4]

فَقَدْ يَكُونانِ مُنَكَّرَينِ كما يَكُونانِ مُعَرَّفَينِ

ومنَعه البصريُّون إلاَّ في مَعْرِفَتين، ولا يجوز في النواكر[5]، وما [وَرَدَ][6] فيها مُعرَبٌ بَدَلاً، ولا دليل على إعرابه عطْف بيان.[7]

وقوله: ﴿مَقَامُ إبراهيمَ﴾ حيث لا يصحُّ عطْفَ بيان[8] فهو خبرٌ أومبتدأ، أي: هي مقام إبراهيم، أو منها مقام إبراهيم، وذُكِر المقام لشُهْرته؛ مِن عَظَمَتِه عندهم، ولكونه

١- في الدر المصون٣/٣٢٠ «هي مُشاحَّةٌ لا طائل تحتها، ولا تدافُع فيما ذكر؛ لأنَّ الجملة متى كانت في تأويل المفرد صحّ عطفها عليه».

٢- البحر ٣/٢٧٢.

٣- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٩٤، والمساعد٢/٤٢٤، والدر المصون٧/٨٠.

٤- ما بين معكوفين زيادة من «ب»، وينظر بيت ابن مالك هذا في ألفيته في أوَّل باب العطف، وليس في البحر أوالدر.

٥- قال ابن مالك في شرحه للتسهيل٣/٤٢٤: «وزعم الشيخ أبو عليّ الشَّلَوْبين أنَّ مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أحد هذا النقل من غير جهته» ثم رجّح جوازه في نكرتين.

٦- زيادة - ليست في النسخ - لإقامة العبارة.

٧- ذهب الزمخشري إلى إجازته في عدّة مواضع من تفسيره منها الأنعام/١٦١، وطه/٣٠، وص/٥٠، ينظر: نحو الزمخشري٢٦١، وينظر في المسألة: الارتشاف٢/٦٠٥، والمغني٧٤٨، وحاشية الخضري٢/٥٩.

٨- «بيان» ساقط من الأصل.

مُشاهَداً لم يُغَيَّر، ولإذكارِه إيَّاهم دِينَ أبيهم إبراهيم.[١]

١٤٧- قوله تعالى: ﴿**حَقَّ تُقاتِه**﴾ آية/١٠٢.

«ع»[٢]: يصحُّ أنَّه جمع فاعل وإن لم يتصرَّف منه، فيكون كـ«رام» و«رُماة»، أو يكون جمع تقيّ؛ إذ فَعِيل وفاعِل بمنزلةٍ[٣]، والمعنى على هذا: اتقوا الله كما يَحِقُّ أن يكون[٤] مُتَّقُوه المخْتَصُّون به؛ ولذا أضافَهم إلى ضميره.

«ح»[٥]: هذا المعنى يَنْبُو عنه هذا اللَّفْظُ، بل هو من إضافة الصِّفة إلى الموصوف، كـ«ضربت زيدا شديدَ الضَّرب»، أي: الاتقاءَ الحقَّ، أي: الواجب الثابت.

أمَّا جَعْلُه جمْعاً فيكون من باب: اضرب زيداً حَقَّ ضِرابه[٦]، فلا[٧] يَدلُّ هذا التركيب على معنى «اضرب زيداً كما يحقُّ أن يكون ضِرابُه»، ولو صُرِّح بهذا التركيب لاحتِيج في فَهْم معناه إلى تقدير أشياء يصِحُّ بها المعنى، والتقدير: اضرب زيداً ضرباً حَقًّا كما يحق أن يكون ضرْبُ ضِرابه، ولا حاجة إلى تحميل اللَّفظ غيرَ ظاهره، وتكلُّفِ تقاديرَ يصحُّ بها معنىً لا يدلُّ عليها ظاهر اللفظ.

١٤٨- قوله تعالى: ﴿**فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِه إخْواناً**﴾ آية/١٠٣.

«ع»[٨]: عبارةٌ عن الاستمرار، وإنْ كانت اللفظة مخصوصةً بوَقْتٍ ما، وخُصَّت هذه اللفظة بهذا المعنى من حيث هي مَبْدَأُ النهار وفيها مَبْدَأُ الأعمال، فالحال التي

١- ينظر: إعراب النحاس١/٣٩٥-٣٩٦، والبيان١/٢١٣، والتبيان١٥١، والدر المصون٣/٣٢٠.

٢- المحرر٣/١٨٠.

٣- ينظر: المدخل لعلم تفسير كتاب الله ٢٦٨، وابن يعيش٥/١٠٢، ولسان العرب١/٤٠٤، «وقي».

٤- في الأصل: «تكونوا متقوه المختصين» وهو تحريف.

٥- البحر٣/٢٨٥، والدر المصون٣/٣٣٠.

٦- «ضراب» مصدر «ضارب»، ينظر: لسان العرب١/٥٤٥ «ضرب».

٧- «فلا» ساقط من الأصل.

٨- المحرر٣/١٨٤.

يُحِسُّها المرء من نفسه فيها هي الحال التي يستمرُّ عليها ـ في الأغلب ـ يَوْمه، ومنه قول الرَّبيع بنِ ضَبُعٍ:[١]

أَصْبَحتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ... .....

البيت.[٢]

«ح»[٣]: ما ذكره لا أَعلَم أحداً من النحويِّين ذهب إليه، إنَّما ذَكَرُوا أنَّها تُستعمل لاتصاف الموصوف بصفته وقت الصباح، وبمعنى «صار»[٤]، فلا تَخُصُّ وقْت الصَّباح بل مطلقَ الانتقال والصيرورةَ مِن حالٍ إلى حال.[٥]

١٤٩- قوله تعالى: ﴿فأمّا الّذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ آية/١٠٦.

«ح»[٦]: الخبر محذوف تقديره: «فيُقالُ لهم»، وحَذْفُ القول كثيرٌ[٧]، كقوله

١- هو الربيع بن ضَبُع الفَزاري، جاهلي رافق امرأ القيس في الأخذ بثأر أبيه، وقيل إنَّه أدرك الإسلام وهو خَرِفٌ. ينظر: خزانة الأدب ٣٨٤/٧.

٢- وتمام البيت:

.....ولا أَمْلِكُ رأس البعير إن نَفَرا

وهو في الكتاب ٨٩/١، والنوادر١٥٩، والمحتسب٩٩/٢، وأمالي القالي١٨٥/٢، والرد على النحاة١١٤، وابن يعيش١٠٥/٧، وشرح المقدِّمة الجزولية الكبير ٧٦٨، والدر المصون٣٣٥/٣، وخزانة الأدب٢٨٤/٧، ولسان العرب٢٥٩/١٣ «ضمن».

٣- البحر٣٨٧/٣.

٤- ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب٩١٠، وشرح الكافية الشافية٣٩٥، وشرح عمدة الحافظ٢١٠.

٥- في الدر المصون٣٣٥/٣ «وهذا الذي ذكره ابن عطية معنى حسنٌ وإذا لم ينصّ عليه النحاة لايُدْفع؛ لأنَّ النحاة غالباً إنَّما يتحدّثون بما يتعلّق بالألفاظ، وأمَّا المعاني المفهومة من فحوى الكلام فلا حاجة لهم بالكلام عليها غالباً».

٦- البحر٢٩٣.

٧- «حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج» المغني٨٢٧؛ وذاك لكثرة دورانه على ألسنتهم ولظهور إرادته، ينظر: الإشارة إلى الإيجاز١٢-١٣، والدر المصون٤٢/٥.

﴿سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ﴾[١]، وحُذِفَ الفاءُ تَبَعاً[٢]، وإنْ كان حَذْفُها في غيره لا يكون إلاَّ في الشعر.[٣]

قال الشيخ كمال الدين / عبد الواحد بن عبدالله بن خلف الأنصاري[٤] في كتابه ٤٦/أ
الموسوم بـ «[نهاية] التأميل في أسرار التنزيل»: اعتُرض على النُّحاة بقوله: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ آياتي تُتْلى عَلَيْكُمْ﴾[٥]؛ فحُذِف القول ولم تحذف الفاء؛ لثبوتها في قوله ﴿أفلم تكن﴾، فتَعَيَّن[٦] أن يكون الجوابُ ﴿فَذُوقُوا العَذابَ﴾ لـ «أمَّا» ولقوله ﴿أكفرتم﴾[٧].

ومِن نَظْمِ العَرَب حين يذكرون حرفين يطلبان جواباً يجعلون جواباً واحداً لهما كما في قوله: ﴿فإمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدى فمَن تَبِعَ هُدايَ فلا خَوفٌ عَليهم﴾[٨]، «فلا خوف» جواب الشَّرطَين، وفاء ﴿أفلم تكن آياتي﴾ عاطفة على مُقَدَّر، أي: أَأَهْمَلْتُكم فلم أتل عليكم آياتي؟.

«ح»[٩]: ما نُقل عن هذا الرجل كلامُ أديب لا نحويٍّ، وأمَّا الاعتراض فيكفي إقرارُه بأنَّه اعتراض على جميع النحويين في سقوطه؛ إذ ما مِن نحويٍّ إلا وخرَّج الآية

١- الرعد/٢٤، وقبلها ﴿والملائكةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِنْ كُلِّ باب﴾.

٢- قالوا: إنّ من الأشياء ما يجوز حذفه تبعاً لغيره ولايجوز حذفه مُسْتَقِلاً، ينظر: المغني ٨، والهمع ٣٥٦/٤، وحاشية الصَّبَّان على الأشموني ١٨٧/١.

٣- ينظر: المقتضب ٧١/٢، وسرالصناعة ٢٦٥، والجنى الداني ٥٢٤، والخزانة ٤٥٢/١

٤- هو أبو المكارم كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري، الزَّمَلْكَانيّ، «كان فاضلاً خبيراً بالمعاني والبيان والأدب توفي بدمشق ٦٥١هـ»، ينظر: بغية الوعاة ١١٩/٢. والصحيح أنَّ والده عبد الكريم لا عبد الله وهو خطأ موجود في النسخ الخطية والبحر، ويقارن هذا الرأي بما نقله السيوطي عن الكمال الزملكاني في الأشباه والنظائر ١٩/٥-٢١. وفي الأصل: «ابن عبد الواحد».

٥- الجاثية/٣١، من قوله تعالى: ﴿وأمَّا الذين كفروا أفلم تكن ...﴾.

٦- في البحر «فلمّا بَطَل هذا تَعَيَّنَ».

٧- أي: الذي في آية آل عمران/١٠٦، التي نحن بصددها.

٨- البقرة/٣٨.

٩- البحر ٣٩٤/٣.

عليه، وهذا فحوى الخطاب، ومقتضاه أن يكون في الكلام شيء مقدَّر لا يستغني الكلامُ عنه[١]، فمخالفته خرقٌ للإجماع فلا التفات إليه.

وأما قوله «إنَّ الفاء في ﴿أفلم تكن﴾ لم تحذَف» فباطل، بل حذفت مع القول، وهذه الفاء الموجودة إمَّا زائدةٌ كقوله:[٢]

يموتُ أُناسٌ أو يَشيبُ فَتاهُمُ ... ويَحْدُث ناسٌ والصغير فَيكبَرُ

وقوله:[٣]

لمّا اتَّقَى بِيَدٍ عَظيمٍ جِرْمُها ... فَتَرَكْتُ ضاحيَ جِلْدِها يَتَذَبْذَبُ

وكقوله:[٤]

أُراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوىً ... فَثُمَّ إذا أَصبحتُ أَصبحتُ عادِياً

أو عاطفة على محذوف[٥]، فليست فاء الجواب، وقال الأخفش:[٦] زعموا أنَّهم يقولون: أخوك فوَجَدَ، أي: وَجَدَ.

١- ينظر التمهيد للكلوذاني ١/١٨-٢٠.

٢- الشاهد بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٥٣، وتذكرة النحاة ٤٦، والدر المصون ٣/٣٤٢، والهمع ٥/٢٣٥، والأشباه والنظائر ٢/١٦٣، وخزانة الأدب ١١/٦١.

٣- الشاهد بلا عزو في سر الصناعة ١/٢٦٩، والأزهية ٢٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٦، والدر المصون ٣/٣٤٢، والمغني ٢٢٠، واللباب ٥/٤٥٦، والضاحي: البارز الظاهر.

٤- هو زهير، والشاهد في: ديوانه ١٦٨، وسر الصناعة ٢٦٤، ٣٨٦، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٤٤، وأمالي ابن الشجري ٣/٩٠، وابن يعيش ٨/٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٥، وشواهد التوضيح ١٩٤، وشرح الكافية الشافية ١٢٥٨، وتذكرة النحاة ٤٦، والمغني ١٥٩، والدر المصون ٣/٣٤٢، والأشباه والنظائر ١/١١١، وخزانة الأدب ٨/٤٩١.

وقيل إنَّ «ثم» هي الزائدة، وقيل هي بدل من الفاء، ويروى: «وأني إذا ...» ولاشاهد في هذه الرواية.

٥- قوله: «أو عاطفة على محذوف» زيادة من المؤلِّف، وسياق الكلام لا يقتضيه؛ بل هي عند أبي حيّان إمَّا زائدة وإمَّا تفسيرية.

٦- معاني القرآن ١٢٤، ١٢٥، وينظر: المسائل البغداديات ٣٠٩، وسر الصناعة ٢٦٠.

ويحتمل أنَّ الفاء تفسيرية[١]، أي: فيُقال لهم ما يَسُوؤُهم فَأَلَمْ تكن[٢] ؟، ثُمَّ اعتُنِيَ بهمزة الاستفهام فقُدِّمَت على الفاء التفسيرية كما قدمت على فاءِ التعقيب، نحو ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾[٣] على مذهب مَن يُثبت الفاء التفسيريَّة، نحو: توضَّأ فَغَسل وجهَه ويديه، إلى آخر أفعال الوضوء.

وقولُ هذا الرجل: فتعيَّن أنَّ الجواب «فَذُوقُوا»، قد تبيَّن بُطْلانه، فتعيَّن أن الجواب ما قاله النحويُّون.

وأما تقديره «أَأَهملتكم فلم تكن آياتي؟» فهذه نزعة زمخشريَّة[٤]، ومذهب سيبويه والجماعةِ أنَّ الهمزة قُدِّمت على العاطف اعتناءً بها[٥]، وقد رجع الزمخشريُّ إلى مذهب الجماعة[٦]، وبطلان مذهب الزمخشريِّ مذكورٌ في النحو.

وتقدير هذا الرجل/ بما ذَكَر يُحوِجُه إلى تقدير «القول» ــ كما يقول الجماعة ــ خبراً للمبتدأ، والفاء جواب «أمَّا».[٧] ٤٦/ب

١- هذا هو الوجه الثاني في هذه الفاء عند أبي حيّان، والتفسيرية هي التي للترتيب الذِّكري عند بعضهم، وسيمثِّل لها أبوحيان، ينظر: الجنى الداني٦٤، والمغني٢١٣-٢١٤، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأوّل٢/٢٣٧، ٢٥٠، والفاءات في النحو العربي١٥.

٢- في الأصول «أفلم» والتصحيح من البحر.

٣- يوسف/١٠٩، وسور أخرى.

٤- الكشاف ١/٨٥، فهو يقدِّر بين الهمزة وحرف العطف فِعْلا يصح العطف عليه،ينظر: الفقرة١٧٣.

٥- ينظر: الكتاب٣/١٨٧، ١٨٩، ومعاني القرآن للفراء ١/٩٨.

٦- في الكشاف ٢/٧٨، عند آيتي الأعراف/٩٧-٩٨، وينظر: الدر المصون ١/٣٢٨، ٤٩٨، وكلامه في الكشاف ١/٨٠، عند ﴿أَفَكلَّما جاءكم ...﴾ البقرة/٨٧ فيه وجهان: كونها عاطفةً على محذوف، وكونها سببيةً والهمزة متوسطة بين الفاء وما تعلّقت به، وهو ما فسّره الطيبي على أنّها ــ أي: الهمزة ــ زائدة للتأكيد.

٧- أي: فيقال أ أَهْمَلْتُكم؟، فـ «يقال» خبرٌ عن ﴿الذين كفروا﴾.

وقول هذا الرجل: «فذوقوا» جواب لـ«أمَّا» ولـ«أكَفَرتم»، الاستفهامُ هنا توبيخِيٌّ وتَرْذِيليٌّ لهم.[١]

وأمَّا قول هذا الرجل: ومِن نَظْم العرب الاستغناء بجواب واحد، ليس كما زَعَم؛ بل الجواب لواحد والآخر مقدَّر، وأمّا ما ذكر في قوله: ﴿فإمَّا يَأتِيَنَّكُم﴾ إلخ، فقول: حُكِي عن الكسائي[٢]، وجعَله بعضهم[٣] جوابَ الثاني، وجعل جواب الأوَّل محذوفا[٤]، أي: فاتبعوه، وتَقدَّم أنَّ الصحيح أنَّه جوابُ الثاني، والثاني وجوابُه جوابُ الأوَّل.[٥]

١٥٠- قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ آية/١١٠.

«ح»[٦]: كَوْنُ «كان» تَدلُّ على الدَّوام - مُرادِفةً «لم يَزَل» - قولٌ مرجوح، بل الأصحُّ أنَّها كسائر الأفعال تدلُّ على الانقطاع، ثم قد تُستعمل حيث لا يُراد الانقطاع.[٧]

وجعَلها «ز»[٨] «كِنايةً عن وجود شيء في زمان ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليلٌ على عَدَمٍ سابقٍ [ولا على انقطاع طارئ، ومنه ﴿وكان اللَّهُ غفورا رحِيما﴾،[٩] ومنه ﴿كنتُم خيرَ أُمَّةٍ﴾؛ كأنَّه قيل: وُجِدتُم خيرَ أُمَّة».

١- جملة «الاستفهام هنا ...» هي الردّ عليه؛ لأنَّ هذا الاستفهام ليس على بابه فلا يحتاج إلى جواب، كما نصّ عليه في البحر.

٢- قال به الفراء في معاني القرآن ٢/٣٧٩، ٣/١٣٠، كما قال في ١/٥٩ بقول الجمهور الآتي، ونُسب للكسائي في إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٦، والدر المصون ١/٣٠١.

٣- ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٧.

٤- في المخطوطات: «محذوف».

٥- ينظر: شرح الرضيّ على الكافية ٤/٣٦٥، والمساعد ٣/١٧٢، واعتراض الشرط على الشرط ٣٢، والدر المصون ١/٣٠١.

٦- البحر ٣/٣٠٠.

٧- ينظر: التذييل والتكميل عند قول ابن مالك «وتختص «كان» بمرادفة «لم يَزَل» كثيراً»، ونتائج التحصيل ١٢١٠، وحاشية الشهاب ٣/٥٥.

٨- الكشاف ١/٢٠٩، وبه أخذ ابن مالك، في شرحه للتسهيل ١/٣٦٠، وينظر: تفسير الرازي ٨/١٥٥.

٩- النساء/٩٦، ١٠٠، وسور أخرى.

«ح»: ما لم يكن بمعنى «صار» فإنَّها تدلُّ على عدم سابق.][1]

وقوله «ولاعلى انقطاعٍ طارئ» قد سَبق أنَّ الصحيح أنَّها كسائر الأفعال تدُلُّ على الانقطاع وقد تستعمل للدَّوام،[2] وفَرْقٌ بين الدلالة والاستعمال، ألا ترى أنَّ لفظ العموم قد يستعمل مراداً به الخصوص.

وقوله: ﴿**كنتم خيرَ أُمّة**﴾ أي: وُجدتُم، يُنافي أنَّها مثل ﴿**وكان الله غفوراً رَحِيما**﴾؛ لأنَّ تقديرها «وجدتم» يُفيد أنَّها تامَّة ﴿**وكان الله غفورا رحيما**﴾ ناقصة بلا شك.

«ت»: في تمثيل الزمخشري لماضي الزمان[3] بقوله: ﴿**وكان الله غفورا رحيما**﴾ نزعةٌ فلسفية؛ لأنَّ غُفْران الله باعتبار سابقِ عِلْمه مُتَعالٍ عن الزمان؛ لحدوث الزمان وقِدَم علمه، إلاَّ إنْ اعتُبر الجَرْيُ على ما اعتاده الوَهْم فإنَّه لم يخرج من عُشِّ الزمان، فإن أراد إيقاع الغفران خرج عن كونه ماضيا البتة.[4]

وقول «ح»: إنَّ تقديره «كنتم» بـ «وُجدتم» يدلُّ على التمام، هُو على مذهب البصريِّين[5] أنَّ الناقصة لا حدَث لها، فلا تُقَدَّر بـ «وُجد»، ومذهب الكوفيِّين ـ

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٢- ينظر في «كان» الصاحبي٢٤٦، ٣٦٤، والمدخل لعلم تفسير كتاب الله ١٦٥، وابن يعيش٧/٩٧-١٠١.

٣- في غير «ب»: «لماهي للزمان».

٤- لا يظهر في كلام الزمخشري هذا، بل كلّ مراده التمثيل لكان التي لا تفيد الانقطاع، ولأنَّ المعتزلة لايقولون بقدَمِ علمِه سبحانه وتعالى.

٥- هو مذهبٌ لبعض البصريين، ينظر: المقتضب٣/٣٣، ٩٧، ٤/٨٦، والأصول١/٨١، كما ينسب إلى الفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٣٠٨.
وقيل هو ظاهر قول سيبويه في الكتاب١/٤٥، وقال المرادي في توضيح المقاصد١/٣٠٢: إنَّه «لجمهور البصريين».

ورجَّحه «المصنِّف»[١] بعشرة أوجه ـ أنَّ للناقصة حَدَثاً فتُقدَّر بـ «وُجد» من حيث المعنى، لكن يفترقان من حيث مُطلَقُ وُجودٍ أو وجودٌ على صِفةٍ، فالأُولى التامّةُ وهي جواب «هل كان زيدٌ؟»، والثانية الناقصة وهي جواب «كيف كان زيد؟»، فتأمَّلْه، وكثيرٌ من الناس لا يُفَرِّق بين معنى الناقصة والتامة إلا بتقدير التامة بـ «وُجِدَ»، والفرق ما ذَكَرْتُ، نَبَّهَ عليه البُوسَعِيدي[٢] في حواشي المرادي.

ثم الناقصة عند البصريين لا حدث لها وإنما هي للزمان، ويُشْكِل حيث أُسْنِدَت إلى الله فلا زمان ولا حدث، فكيف تكون فِعْلا ولا مدلول للفعل؟، وأجاب المرادي عنه بأنَّه باعتبار / توهُّم الفعل جريا على المألوف في المخلوق، ومِثْله للعَضُدِ[٣] في غير هذا ٤٧/أ
المحل قال: لا نَصِنُ التعْبير إلا بمعتادٍ، وإنْ كان غيرَ لائقٍ بربِّ العباد.

١٥١- قوله تعالى: ﴿آناءَ اللَّيْلِ﴾ آية/١١٣.[٤]

«ح»[٥]: الآناءُ: السَّاعاتُ، مُفْرَدُه كـ «مِعَى» و«فَتَى» و«نِحْيٍ» و«ظَبْيٍ» و«جِرْوٍ»[٦].

١٥٢- قوله تعالى: ﴿وتُؤمِنُونَ بالكتابِ كُلِّهِ﴾ آية/١١٩.

«ز»[٧]: الواو للحال، أي: لا يُحِبُّونَكُم والحال أنَّكم تؤمنون...إلخ، وهم مع ذلك

١- المصنِّف هو ابن مالك والأوجه العشرة مذكورة في شرحه للتسهيل١/٣٣٨-٣٤٠، وتعليق الفرائد٣/١٧٢-١٧٤.

٢- هو: أبو عبد الله محمد بن علي البوسعيدي البجائي، من تلاميذ أبي القاسم بن أحمد البُرْزُلي مفتي تونس المتوفى ٨٤١هـ.ينظر: شجرة النور الزكية ٢٤٥، وكتاب العمر٧٨٥.

٣- هو: عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجيُّ، له: المواقف في علم الكلام، والفوائد الغياثية في البيان، ت٧٥٣هـ. ينظر: الدرر الكامنة٢/١٩٦، وشذرات الذهب ٦/٣٦٠.

٤- هذه المسألة في «ب» وحدها.

٥- البحر٣/٣٠٧.

٦- في المخطوط «أحْر» بدل «جِرو» والتصحيح من البحر، وينظر: مفردات الراغب٩٦، وعمدة الحفاظ١/١٣٣، والدر المصون٣/٣٥٦، والنَّحي: زِقٌّ للسمن.

٧- الكشاف١/٢١٣.

يُبغِضُونكم، فما بالُكم تحبُّونهم وهم لا يؤمنون بشيءٍ من كتابكم؟، وفيه توبيخٌ شديدٌ بأنَّهم في باطِلِهم أَصْلَبُ منكم في حقِّكم، ونحوه ﴿**فإنَّهم يألَمون كما تألمون وتَرجُون من الله ما لا يَرجُون**﴾.[١]

«ح»[٢]: كلامُه حسَنٌ إلا إدخال الواو على المضارع، فهو مع تأويلِه في غاية الشذوذ[٣]، نحو «قُمتُ وأَصُكُّ عينَه»، أي: وأنا أصك، فالأَولى هنا أنَّها للعطف.

«ع»[٤]: يقتضي أنَّ الآية في منافقي اليهود، ولم يُحفظ عنهم أنَّهم يؤمنون ظاهرا لا باطنا مطلقا إلا ما حُكِي عن زيد بن الصلت القَينُقاعيِّ[٥]، فلم يَبق إلا أنَّ معنى قولهم «آمَنَّا»: صدَّقنا أنَّه مبعوثٌ إليكم، فكونوا على دينكم، ونحن أولياؤُكم لا نُضمِر لكم إلا المودَّةَ، ولذا كان بعض المؤمنين يتَّخذهم بِطانة، ويدلُّ على هذا التأويل أن المُعادِل[٦] عَضُّ الأناملِ من الغيظ لا الارتداد كمنافقي العرب؛ حيث إنَّهم ﴿**إذا خَلَوا إلى شَياطِينِهم قالوا إنَّا مَعَكم**﴾ إلخ، بل ما يقتضي البُغْضَ وعَدَمَ المودّة، وكان أبو الجوزاء[٧] إذا تلا هذه الآية قال: هم الإباضيَّة[٨]، وهذه الصِّفة[٩] قد تَرتَّبت في أهل البدع إلى يوم القيامة.

١- النساء/١٠٤.

٢- البحر٣/٣١٩.

٣- وجه شذوذ هذا التقدير أنَّ المضارع المثبت الواقع حالاً يُرْبَط بالضمير وحده ولاتدخل عليه الواو، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٦٧، وشرح الرضي على الكافية٢/٤٣، والمساعد٢/٤٦، والفقرة١٦٠.

٤- المحرر٣/٢١٠، وفاعل «يقتضي» هو قوله «وتؤمنون ..».

٥- اسم أبيه اللُّصيت، وقيل: لُصيب بالباء، وتنظر قصته في السيرة النبوية لابن هشام ٢/٥٢٣.

٦- أي: المقابل لقولهم «آمنّا» بهذا التفسير الثاني عند لقاء المؤمنين هو عضُّهم الأنامل عند خُلُوِّهم إلى بعض.

٧- هو: أوس بن عبد الله الرَّبعي، روى عن عائشة رضي الله عنها، ت٨٣هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٧/٢٢٣.

٨- فرقة من الخوارج تنسب إلى عبد الله بن إباض المرِّي، ما زال لهم وجود في شمال إفريقية وعُمان.

٩- «وهذه الصفة» ساقط من الأصل.

«ح»[١]: ما ذكره مِن أنَّ منافقي اليهود لم يحفظ عنهم...إلى آخره، فيه نظَر؛ فإنَّه قد رُوِي أنَّ جماعة منهم كانوا يعتمدون ذلك، ذكره البَيْهَقِيُّ[٢] وغيره، ولو لم يُرْوَ إلا عن زيدٍ لكان كافيا في المذَمَّة لهم؛ لوجود هذا في جنسهم، فإنَّ العرب تذُمُّ وتمدح الجنس بواحد، ويُؤَيِّدُ صُدورَ ذلك من اليهود قولُه تعالى: ﴿**آمِنوا بالذي أُنْزِل على الذين آمَنُوا وَجْهَ النَّهارِ واكفُرُوا آخِرَه**﴾.[٣]

١٥٣- قوله تعالى:﴿**لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهمْ شَيْئاً**﴾ آية/١٢٠.

«ح»[٤]: قرأ الضَحَّاك بضمِّ الضاد وكسْر الراء المشدَّدة على أصل التقاء الساكنين.[٥]

«ع»[٦]: لا أعرِفُها قراءة، وكلامُ الزجاجِ[٧] متجَوِّزٌ فيها؛ إذ يُوهِم أنَّها قراءة.

«ح»: هي عن الضحاك كما ذكرنا.

١٥٤- قوله تعالى: ﴿ **مَقَاعِدَ لِلقِتالِ** ﴾ آية/١٢١.

«ز»[٨]: اتُّسِع في «قعَد» و«قام» حتى أُجْرِيا مجرَى «صار».

«ح»[٩]: أمَّا «قعد» فقال أصحابنا: إنَّما جاء في لفْظٍ واحد، وهو «شَحَذَ شَفْرته

١- البحر٣/٣٢٠.

٢- هو أبوبكر أحمد بن الحسين بن عليّ البَيْهَقِيّ، الحافظ الفقيه الشافعي، له: شعب الإيمان، والسنن، ت٤٥٨، ينظر: وفيات الأعيان١/٧٥.

٣- آل عمران/٧٢.

٤- البحر٣/٣٢٣.

٥- نسبت في تفسير القرطبي٤/١٨٤ إلى عاصم في شاذة، نقلاً عن النحاس، وهو خطأ، والتي يريد النحاس بفتح الراء، وأمَّا بكسرها فلم ينسبها، ينظر: إعراب القرآن١/٤٠٤، وإعراب القراءات الشواذ١/٣٤٣.

٦- المحرر٣/٢١٣.

٧- معاني القرآن١/٣٦٥.

٨- الكشاف١/٢١٤.

٩- البحر٣/٣٢٧.

حتى قعدت كأنها حَرْبَةٌ»، أي: صارت، وخرَّج «ز» عليه قوله ﴿فَتَقْعُدَ مَلُوماً﴾[١]، إلاَّ أنَّه لا يطّرد عند النحويين[٢]، وفي اليَواقيت لأبي عمرَ الزاهد[٣] قال ابن الأعرابي[٤]: القعد الصيرورة، تقول: قعد فلان أميراً بعد أن كان مأمورا، أي: صار.[٥]

وأمَّا «قام» فلا أعلمُ أحَدا عدَّها في أخوات «كان»، ولا ذَكَرَ أنَّها تأتي بمعنى «صار»، ولا ذكَر لها خبَرا، إلا أبا عبد الله ابنَ هشامٍ الخَضْراويّ[٦]، فإنَّه قال في قول الشاعر:[٧]

/ على ما قام يَشتِمُني لَئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِي ٤٧/ب

١- الإسراء/٢٩، وينظر الكشاف٢/٣٥٩.

٢- ينظر: المقرب١/٩٣، وشرح الكافية لابن الحاجب٩٠٧، وابن يعيش٧/٩١. وكونها بمعنى «صار» اطرادا نسبه ابن مالك للفراء، ينظر: شرح التسهيل١/٣٤٨، وكلام الفراء في المعاني٢/٢٧٤.

٣- هو: أبوعمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، المعروف بـ «غلام ثعلب»، إمام في اللغة، له: اليواقيت، وفائت الفصيح، ت٣٤٥هـ. ينظر: البلغة٢٠٤، وبغية الوعاة١/١٦٤. وفي الأصول «أبو عمرو».

٤- هو: أبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي، إمام في اللغة والأدب والتاريخ، أخذ عن المفضَّل الضَّبيّ، وعنه ابن السِّكيت، له: النوادر، ومعاني الشعر، ت٢٣١هـ، ينظر: البلغة١٩٦، وبغية الوعاة١/١٠٥.

٥- ينظر: لسان العرب٣/٣٦٣ «قعد».

٦- هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخزرجي، من أهل الجزيرة الخضراء بالأندلس، أخذ عن ابن خروف، وعنه الشَّلَوبين، من مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، ت٦٤٦هـ، ينظر: إشارة التعيين٣٤١، وبغية الوعاة١/٢٦٧.

٧- هو حسان ﷺ في ديوانه٢٥٨، وروايته: «ففيم تقول ...» فلا شاهد فيها هنا.

وهو في معاني القرآن للفراء٢/٢٩٢، والمحتسب٢/٣٤٧، والأزهية٨٦، والبيان١/٢٩٣، وأمالي ابن الشجري٢/٥٤٧، وابن يعيش٤/٩، وإيضاح شواهد الإيضاح٣٨٢، وشواهد التوضيح والتصحيح١٦١، وخزانة الأدب٦/٩٩.

إنَّها من أفعال المقاربة.

١٥٥- قوله تعالى: ﴿ **إِذْ هَمَّتْ طائفَتانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلا** ﴾ آية/١٢٢.

«ز»[١]: أو عمل فيه معنى ﴿ **سَمِيعٌ عليمٌ** ﴾.[٢]

«ح»[٣]: يَعْني «إذ همَّتْ»، جوَّز نصْبَه بمعنى «سميع عليم»، وهذا غيرُ محرَّر؛ إذ العامل لا يكون مركَّبا[٤]، ومُراده عَمِل أحدُهما على سبيل التنازع.

«ت»: فيه دسيسة اعتزالية؛ لأنَّ السميع عندهم يرجع للعلم، فلذا عبَّر بقوله: معنى «سميع عليم» ومعناهما واحدٌ، فانظر دسائس هذا حتى خَفِيَت على الشيخ «ح» وحَمَله على التنازع، وهذا الحَمل صحيحٌ لو لم يكن له داعية هي تحلية مذهبه.

«ح»: ويجوز كونه معمولا لـ ﴿**غَدَوْتَ**﴾ ولـ ﴿**تُبَوِّئُ**﴾.

١٥٦- «ز»[٥]: فإن قلتَ: كيف يصحُّ أن يَقُولَه لهم يومَ أُحُدٍ ولم تنزِل الملائكةُ فيه؟، قلتُ: قاله لهم مع اشتراط الصَّبْر والتَّقْوى، فلم يُصْبَر على الغنائم ولم يتَّقوا؛ حيث خالفوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تَنْزِل الملائكةُ، ولو أتَمُّوا الشَّرط لنَزَلَتْ، وإنما قُدِّم الوعدُ بنُزُول الملائكة لتَقْوَى قُلُوبهم ويَعْزِمُوا على الثَّبات ويَثِقُوا بنصر الله، انتهى.

١- الكشاف ١/٢١٤، وبداية هذه الفقرة في المخطوطات مضطربة، فيها تقديم وتأخير.

٢- آل عمران/١٢١.

٣- البحر ٣/٣٢٩.

٤- قيل لو حمل الكلام على أنهما - أي سميع عليم - عاملان في «إذ همَّت» كما هو ظاهره لكان متَّبعاً في ذلك للفراء الذي يرى أنَّ «زيداً» منصوب بالفعلين قبله في نحو: ضربت وأكرمتَ زيداً. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٤، والدر المصون ٣/٣٨٢.

٥- الكشاف ١/٢١٥، والكلام هنا عن ﴿**إِذْ تقولُ للمؤمنين أَلَن يَكْفِيَكُم أن يُمِدَّكم ربكم بثلاثة آلافٍ من الملائكة منزَلين**﴾ آل عمران/١٢٤.

«ح»[١]: قال مجاهد: حضرت الملائكةُ ولم تُقاتل، فعليه يسقط السؤال، ثم الشرط إنما هو في الخمسة آلاف، أمَّا الإمداد الأوَّل وهو ثلاثة آلاف فلا شرط له، ولا يَلْزَمُ مِن عدم الإنزال المشروط بشرطٍ لفَقْدِ شَرْطِه عدَمُ إنزالٍ غيرِ مَشْرُوطٍ.[٢]

١٠٥٧- قوله تعالى:﴿ **بثَلاثَةِ آلافٍ** ﴾ آية/١٢٤، و﴿ **بِخَمْسَةِ آلافٍ** ﴾ آية/١٢٥.

«ع»[٣]: الحسن يقِف بالهاء[٤]، وهو ضعيف؛ لاقتضاء المتضايفين الاتصالَ إذ هما كالاسم الواحد والثاني كمال الأوَّل، والهاء إنَّما هي أمارة وَقْفٍ، والوقف مع الاتصال جاء في مواضع ، حَكَى الفراء[٥] «أكلتُ لحماً شاةٍ» يريدون: «لحمَ شاةٍ»، فأشبعوا الفتحةَ حتى نشأ عنها أَلِف، كما قالوا في الوقف: «قالا» يُرِيد «قال»، ثم مَطَلُوا الفتحة في القوافي ونحوِها من مواضع الرَّوِيَّةِ والتثبيت[٦]، كقوله:[٧]

يَنْباعُ مِن ذِفْرَى غَضوبٍ جَسْرةٍ زَيَّافةٍ مِثْلِ الفِنيقِ المُكـ ـدَمِ

١- البحر٣/٣٣١.

٢- ينظر في هذا الخلاف تفسير الطبري ٤/٧٦.

٣- المحرر٣/٢٢١، وهو كلام ابن جنّي في المحتسب١/١٦٥-١٦٦.

٤- ينظر: المحتسب١/١٦٥، وإعراب القراءات الشواذ١/٣٤٤.

٥- ينظر: الخصائص٣/١٢٣، والمحتسب١/١٦٥، وجاء في معاني الفراء١/٣٨٨ عن تسكين هاء الضمير «وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكنّى عنها في الوصل إذا تحرّك ما قبلها...، وكذلك بهاء التأنيث» لعلها: وكذلك يفعلون بها التأنيث.

٦- في الأصل «التثنية»، وفي المحرّر والبحر: التثبّت.

٧- هو عنترة بن شداد في ديوانه١٦٦، والمسائل الحلبيات١١٣، والمحتسب١/٧٨، ١٦٦، ٢٥٨، ٣٥٠، والخصائص٣/١٢١، ١٩٣، وسرّ الصناعة٣٣٨، والإنصاف٢٦، ورصف المباني١٠٦، وشرح الشافية للرضي١/٧٠، والدر المصون٣/٣٨٥، وخزانة الأدب١/١٢٢، ٨/٣٧٣، وتُروى قافيته «المُقْرَم»، والذفرى: الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن، والغضوب: الناقة العبوس الشديدة المراس، والجسرة:الماضية في السير، والزيافة: المتبخترة، والفنيق: الفحل، والمكدَم: الذي لايُركب لكرامته عند أهله، والمقرَم: مثله.

يريد «يَنْبَع» فمَطَلَ، وقولِه:[١]

أقولُ إذ خَرَّتْ على الكَلْكالِ يا ناقَتَا ما جُلتِ مِن مَجالِ

يُريد «الكَلْكَل»، وقوله:[٢]

فأنتَ مِن الغوائِل حين تُرمَى ومِن ذَمِّ الرِّجال بِمُنْتَزاحِ

أراد «بمنتزَحٍ»، قال أبو الفتح[٣]: فإذا جاز أن يَعتَرِضَ هذا التأنِّي بين أثناءِ الكلمة الواحدة جاز التأنِّي بين المضاف والمضاف إليه؛ إذ هما في الحقيقة اثنان. / ٤٨/أ

«ح»[٤]: هذا تكثيرٌ وتنظيرٌ بلا مناسبة، وإنَّما وجْه القراءة أنَّه من إجراء الوصل مجرى الوقف، وموجودٌ في كَلامِهم إجراءُ الوصلِ مجرى الوقْف وإجراء الوقف مجرى الوصل.

والمواضع التي ذَكَرها إنَّما هي من إشباع الحركة، وليس نحوَ إبدال التاء هاءً في الوصل، وإنَّما نَظِيرُه قولُهم: ثلاثةَ ارْبَعَه، بإبدال التاء هاءً ونَقْل حركة الهمزة إليها وحَذْف الهمزة، فأجري الوصل مجرى الوقف في الإبدال، ولأجل الوصْل نقل؛ إذ لا يكون هذا النقل إلا في الوصل.[٥]

«ت»: تسليم أبي حيان هذا يُعَيِّنُ ما أَجَبنا به فيما سبق في قوله ﴿الم ا للهُ﴾[٦]، فلا فساد في إعطاء حُكْمِ شيءٍ لغيره، ولا تناقُض في عدم استكمال وَجْهٍ واحدٍ، فتأمَّلْه.

١- الشاهد بلا عزو في المحتسب ١/١٦٦، والإنصاف ٢٥، ٧٤٩، ورصف المباني ١٠٦، والجنى الداني ١٧٨، والدر المصون ٢/٣٨٥، واللباب ٥/٥٢١، ولسان العرب ١١/٥٩٦ «كلك».

٢- هو ابن هِرْمة، والشاهد في ديوانه ٩٢، والمسائل الحلبيات ١١٢، وكتاب الشعر ١٦، والخصائص ٢/٣١٦، ٣/١٢١، وسرّ الصناعة ٢٥، ٧١٩، والمحتسب ١/١٦٦، ٣٤٠، وأسرار العربية ٤٥، والإنصاف ٢٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٨٤، والدر المصون ٣/٣٨٥، وخزانة الأدب ٧/٥٥٧. وقد صُحِّف هذا البيت في النُّسخ الخطِّيّة واضطربت فيه اضطرابا كبيراً.

٣- المحتسب ١/١٦٦، وينظر: الدر المصون ٣/٣٨٥.

٤- البحر ٣/٣٣٤.

٥- ينظر: الكتاب ٢/٢٦٥، والحجة ٢/٣٧٧.

٦- آل عمران/١-٢، ينظر ما سبق في الفقرة ١٢٠.

١٥٨- قوله تعالى: ﴿ **قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ** ﴾ آية/١١٩.[١]

«ح»[٢]: «الغيظ» أصل الغضب[٣]، وكثيراً ما يتلازمان، ولذا فَسَّره بعضُهم بالغضب، والغيظ فِعْلٌ نَفساني لا يَظهَر على الجوارح، والغَضَبُ فِعْلٌ لها معه ظُهورٌ في الجوارح وفِعلٌ مَّا ولا بُدَّ، ولذلك أُسنِدَ إلى الله تعالى؛ إذ هو عبارةٌ عن أفعاله في المغضوب عليهم، ولا يُسْنَدُ الغيظُ إليه تعالى.[٤]

١٥٩- قوله تعالى: ﴿ **وَلَمّا يَعلَمِ اللَّهُ الذينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ** ﴾ آية/١٤٢.

«ز»[٥]: بمعنى «لم» إلاَّ أنَّ فيه ضَرْباً من التوقُّع، فدلَّ على نَفْي الجهاد فيما مَضَى وعلى توقُّعِه فيما يُستقبل، تقول: وَعَدَني أن يَفعَل كذا ولَمَّا، أراد: ولم يفعلْ وأنا أَتَوَقَّعُ فِعْلَه.

«ح»[٦]: ما رأيته لأحدٍ من النحويِّين، إنَّما ذكروا أنَّ نَفْيَها يتَّصِل بالحال[٧]، لكن في كلام الفراء ما يَقرُب منه، قال: «لما» لتعريض الوجود بخلاف «لم».[٨]

«ت»: «لَمّا» داخلةٌ على «يَعلَم» المُسْنَدِ إلى الله تعالى، ومُتعلَّق العِلم جهادُهم، لما يَقَع، فلم يقع تَعلُّقُ العلم بوجوده؛ لأنَّ العلم يتعلَّق بالمعلوم على ما هو عليه، وحيث

١- هكذا في كل النسخ والصواب أنّها ﴿والكاظمين الغيظ﴾ آل عمران/١٣٤، فعندها قال أبو حيان هذا الكلام.

٢- البحر٣/٣٤٧.

٣- قيل: هو أشدُّ الغضب، ينظر: مفردات الراغب٦١٩، وعمدة الحفاظ٣/١٨٩.

٤- مذهب السلف إثبات صفة الغضب والرضى وغيرهما مما ورد في الكتاب والسنة على الوجه اللائق به سبحانه. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٦٨٥.

٥- الكشاف١/٢٢٠.

٦- البحر٣/٣٦٠.

٧- ينظر: المفصّل وشرح ابن يعيش٨/١٠٩، ورصف المباني٣٥١، وشرح التسهيل لابن مالك٤/٦٥، والدر المصون٢/٣٨١، وجواهر الأدب٤٢٤.

٨- لم يُفَصِّل الفراء الكلام في معنى «لما» في المعاني، ينظر: ١/١٣٢، وما قاله الزمخشري من الدلالة على التوقع قال به الأندلسي شارح المفصل، ينظر: الهمع٤/٣١٤.

يُتوقَّع الجهادُ يُتوقَّع عِلمُه، لكنَّ أَصْل التوقع في الحوادث للمسند إليه، وفي الله باعتبار الخَلْق؛ إذ التوقعُ نِسبةٌ[١] جَهْلِ العاقبة، ويتعالى عن ذلك مَن له العِلم الشامِل، وكلام «ز» قابلٌ لهذا، لكن قواعد مذهبه ومذهبِ ذَويه تَنْزِلُ عن هذا التَّنْزِيه؛ إذ من قواعدهم لا علمٌ وجوديٌّ بل حَيثِيّةٌ للذات أو لا حيثية على نفي الأحوال، ومنها وصْفُه بالحوادث فلا يبعد تجديد العلم عندهم[٢]، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيراً، كما لا يبعد عن مذهب الفراء.

١٦٠- قوله تعالى: ﴿ **وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ آية/١٤٢.

قرأ عبد الوارث[٣] عن أبي عمرو برفع الفعل.[٤]

«ز»[٥]: على أنَّ الواو للحال، كأنه قيل: ولَمَّا تجاهدوا وأنتم صابرون.

«ح»[٦]: المضارع كاسم الفاعل فلا يقع حالا / بالواو إلا على تأويلٍ كقوله:[٧] ٤٨/ب

..... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالكا

أي:وأنا أرهنهم، فيقال هنا: وهو يَعلمُ الصابرين.[٨]

١- في «ب»: «سببه».

٢- في غير «ب»: «عندح».

٣- هو أبو عبيدة عبد الوارث بن سعيد العنبري ولاءً، حوّد القرآن على أبي عمرو، وأخذ عن طائفة، ت١٨٠هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٧/٢٨٩، ومعرفة القراء الكبار١/٣٣٥.

٤- ينظر: مختصر في شواذّ القرآن٢٩، وإعراب القراءات الشواذ١/٣٤٧.

٥- الكشاف١/٢٢٠، وجوّز المالقي دخول الواو قبل هذا المضارع، ينظر: رصف المباني٤٨٢.

٦- البحر٣/٣٦٠.

٧- هذا عجز بيت لعبد الله بن همام السلوليّ، وصدره:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِرَهُم .....

وهو في شرح اختيارات المفضل١٢٨٥، والمقرب١/١٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٦٧، ورصف المباني٤٨٢، والجنى الداني١٦٤، والدر المصون١/٣٢٥، وشرح الأشموني٢/٣١٨، والهمع٤/٤٦، وخزانة الأدب٩/٣٦.

٨- تنظر المسألة ١٥٢.

وخرَّجها غيرُه على استئناف الإخبار، بأنه تعالى يعلم الصابرين.[١]

«ت»: تأمَّلْ سبْكَ الزمخشريِّ الكلامَ بإدخال النفي، واستثناء الخبر بذكر متعلِّقات العلم وهي الجهاد والصبر ولم يُعَرِّج على ذِكْر العِلْم[٢]، هل لأنَّه لا علم عنده كما هو مذهبهم في نفي الصفات، أو من حيث إنَّ نَفْي تعلُّقِه بشيء مخصوص كالجهاد يَرجِعُ لنفي وقُوع ذلك المتعلَّق، كقولك: لم أعلم زيدا قائما، بمعنى: لم يقُم؟ فتأمَّله.

واللائقُ من حيث الحقُّ الثاني، ولمقاصِده الخبيثة الأوَّلُ، وإن كانوا لا يَنْفُون أنَّه عالم، وذلك إمَّا بالذات أو بالحال.

١٦١- قوله تعالى: ﴿كِتاباً مُؤَجَّلاً﴾ آية/١٤٥.

«ع»[٣]: «كتابا» نصب على التمييز.

«ح»[٤]: أقسام التمييز محصورة في المنقول وغيره، وليس هذا واحدا منها.

«ت»: تمييز النِّسبة على الصحيح قد يكون غير منقول، نحو: امتلأ الإناءُ ماءً، فلا يصِحُّ: امتلأ ماءُ الإناءِ، ونحو: وَجَبَ على كُلِّ مُكلَّف شرعاً معرفةُ الله.

وشَرَطَهُ بعضُهم وأوَّل ما أوْهَم على التَّحويل معنىً، أي: مَلأ الماءُ، وأوجَب الشرعُ.[٥]

و «كتابا» في الآية تمييزٌ للمستثنى المفرَّغ له العاملُ، وتقديره: أن تموت بأمْرٍ من

١- ينظر: المحرر٣/٢٤٤، وإعراب القراءات الشواذ١/٣٤٧، وتفسير القرطبي٤/٢٢٠.

٢- إذْ قدَّر ﴿ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾ بقوله: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون.

٣- المحرر٣/٢٥٠.

٤- البحر٢/٣٦٦، وزاد في الدر المصون ـ ٣/٤١٩ ـ عدمَ وجود ذات مبهمة تحتاج إلى تمييز.

٥- قيل هذا من المشبَّه بالمنقول «و وجه الشبه أنّ «امتلأ» مطاوع «ملأ» فكأنك قلت: ملأ الماءُ الإناءَ» الهمع٤/٦٩. وهو منقول عن الفاعل صراحة عند أبي حيان حيث يقول: «إنَّه يكون منقولاً عن فاعلٍ يصحّ إسناده للعامل، نحو: طاب زيدٌ نفساً، أو للمطاوع، نحو: امتلأ الكوز ماءً، وتفقّأ زيدٌ شحماً، أصله: ملأ الماء الكوز، وفقأ الشحم زيداً» الارتشاف٢/٣٧٨.

الأمور إلا بإذن الله[١]، أي: إلاَّ أن تموت بإذن الله، فهو تمييز نسبة الموت إلى النفس المثبت بـ «إلاَّ» بلا تحويلٍ، أو تحويلٍ بالمعنى، أي: أماتَها الكتابُ المؤجَّل، كما يقال: قَتَلَهُ أَجَلُه مَثَلاً: فلا اعتراض على التاج رحمه الله.[٢]

١٦٢- قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُرِدْ ثَوابَ الدُّنْيا نُؤتِه مِنها** ﴾ آية/١٤٥.

«ع»[٣]: قُرئ في الموضعين بالياء المثناة من أسفل[٤]، وذلك على حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه.

«ح»[٥]: هذا وهْمٌ، وصَوابُه على إضمار الفاعل، وهو عائد على الله.

«ت»: الإضمار في القراءتين[٦]، لكن في قراءة النون واجب الإضمار، ومع الياء جائز، فعَبَّر ابن عطية عن جائز الإضمار بالحذف، إشارة للتخالف الذي تمتاز به قراءة الياء[٧]، وكثيرا ما يطلقون الإضمار على الحذف، وعكسَه.

١٦٣- قوله تعالى: ﴿**وكأيِّنْ مِن نَبِيٍّ قُتِل** ﴾ آية/١٤٦.

قراءة﴿ **قاتَل** ﴾ قال «ع»:[٨] أعمُّ مَدْحا؛ لشُمولها مَن لم يُقتل، ويَحسُن عندي

١- ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء٥٩٥.

٢- هذا التأويل غير ظاهر، والمُعْرِبُون يحملون «كتاباً» على أنّه مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة قبله، ينظر: معاني القرآن للأخفش٢٢٧، ٢٣١، والمسائل الحلبيات٣٠٣، والكشاف١/٢٢١، وحاشية الشهاب٣/٦٩، وروح المعاني٢/٢٨٩، وقيل هو بمعنى «مكتوب» فيكون حالاً من الإذن، ينظر: التحرير والتنوير ٤/١١٤.

٣- المحرر٣/٢٥٠، و «ع: قرئ» زيادة من «ب».

٤- هي قراءة الأعمش، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٢٩، والمحتسب١/١٦٩.

٥- البحر٣/٣٦٧.

٦- في غير «ب» «القراءة» والقراءتان قراءة الجمهور «نؤته» بالنون وقراءة الأعمش.

٧- ليست هذه هي العلة، بل الصواب أنّ ابن عطيّة قصد الحذف؛ فلا مانع عنده من حذف الفاعل، وقد قوّاه في قوله تعالى ﴿**لقد تقطّع بينكم**﴾ الأنعام/٩٤، بنصب «بينَكم»، ينظر: المحرر٦/١١٣.

٨- المحرر٣/٢٥٥، قرأ «قُتِل» بضم القاف وكسر التاء نافع وابن كثير وأبو عمرو، وباقي السبعة «قاتل» على «فاعَل». ينظر: السبعة٢١٧.

على هذه القراءة إسنادُ الفعل إلى «الرِّبِّيِّين»، وعلى قراءة «قُتِلَ» إسنادُه إلى «نَبِيٍّ».

«ح»[١]: يظهر أنَّ «قُتِلَ» أمدح، وهو أبلغ في مقصود الخطاب؛ لأنَّها نصٌّ في وقوع القَتْل وتستلزم المقاتلة، و «قاتل» لا يدلُّ على القَتْل؛ إذ لا يلزم من المقاتلة وجودُ القتل، إذ قد تكون مُقاتَلةٌ ولا يقَع قتْلٌ، وما ذكر مِن أنَّه يحسن لا يَظهَرُ حُسنُه، بل القراءتان تحتملان / الوجهين. ٤٩/أ

«ت»: فَرْقٌ بين الأشمل والأمدح، فَمُدَّعَى «ع» الاستحسان من حيث الأشمل، ولا شك أنَّ من قُتل أعظمُ أجْراً و مِدْحَةً، وليس الكلام فيه، فتأمَّلْه.

وما استحسنه «ع» ظاهر؛ لأنَّ المقصود بالإخبار به مُقاتلةُ الرِّبِّيِّين الكثيرين ليُقتدى بهم، نَعْياً على الفاعل[٢]، وتثبيتاً للصَّحابة بأنَّهم لم يبلُغوا صَبْر مَن قُتِل مَتْبُوعُهم، فكيف لا يَصبِرون على أمرٍ أخفَّ وقد صَبر عليه مَن قَبْلهم؟، وقَتْلُ النبيِّين لا قَتْلُ الرِّبِّيِّين ولا مقاتلةُ النبيِّين[٣]، فيُسند «قُتل» لضمير ما قبله[٤]، ويُجعل ﴿معه ربِّيُّون﴾ مبتدأ وخبراً[٥]، ويُسند «قاتَل» للربيين، وهذا بَيِّنٌ واعتباره متعيِّنٌ، فتأمَّلْه.

«ح»[٦]: قرأ قتادة «وكأين من نبي قُتِّل معه»، قال أبو الفتح والزمخشري[٧]: لا يحسن في هذه القراءة إسنادُ الفعل إلاَّ إلى الربيِّين؛ لما فيه من معنى التكثير الذي لا يصلح أن يسند لشخص، فإن قيل: هو كثيرٌ من حيث المعنى؛ لأنَّها للتكثير[٨]،

١- البحر٣/٣٧٠.

٢- يريد أنّ فيه السَّبّ لقاتلي الأنبياء.

٣- أي: الأنبياء هم المقتولون لا الأتباع، والمقاتلة مُسندة إلى الأتباع لا الرسل، وهذا خلط بين القراءتين.

٤- وهو «النبي» في ﴿وكأيّن من نبيٍّ﴾.

٥- في المخطوطات «وخبر».

٦- البحر٣/٣٧٠، وقراءة قتادة «قُتِّل» بضم القاف وتشديد التاء، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٢٩، والمحتسب١/١٧٣.

٧- ينظر: المحتسب١/١٧٣، والكشاف١/٢٢١، ولم يذكر أبو حيان الزمخشري هنا، ولا صاحب الدر اللقيط، وذكره السمين في الدر المصون٣/٤٢٨.

٨- أي: لأن «كأين» تفيد التكثير مثل «كم» الخبرية، ينظر: الكتاب٢/١٧٠، والدر المصون٣/٤٢١.

فالجواب: أنَّ اللفظ قد مشى على جهة الإفراد[١]؛ لقوله «من نبي» و«معه» فدلَّ على أنَّ المرادَ التمثيلُ بواحدٍ واحدٍ، فخرج الكلام عن معنى «كم»[٢]، وهذه القراءة تقوِّي قولَ من قال «قُتل» و«قاتل» إنَّما يُسنَد إلى الربيين، انتهى[٣]، وليس بظاهر؛ لأنَّ «كأيِّن» مثلُ «كم»، وأنت لو قلت: [كم مِن] عانٍ فَككتُه أو فككتُهم، راعيتَ اللفظ والمعنى[٤]، وليس مراعاتُه إلاَّ بما أفردتَ الضميرَ والمرادُ به جَمْعٌ، فلا فرقَ من حيث المعنى بين «فككته» و «فككتهم»، كذلك لا فرق بين «قُتِلوا» و«قُتل معه ربيون»، وإنَّما جاز الوجهان لأنَّ اللفظ مفرد والمعنى جمع، فهو كالإخبار عن جمع، فتقول: جمعٌ كثيرٌ جاؤا وجاء[٥]، قال تعالى: ﴿**أم يقولونَ نحن جميعٌ منتصِرٌ سيُهزَمُ الجمْعُ ويُوَلُّونَ الدُّبُر**﴾.[٦]

وبهذا يعلم ما في كلام أبي الفتح؛ لأنَّ الضمير وإن أفرد فهو جمعٌ معنىً، فالتمثيل بواحدٍ واحدٍ على إفراده أوجمعه[٧]، فتأمله.

«ت»: لم ينبِّه «ح» على ما قالاه في قراءة ﴿**كائن**﴾[٨] على صيغة اسم الفاعل، ولا فَرْقَ بينها وبين «كأيِّن» بتشديد الياء، والجميع للتكثير، وأيضاً «كائن» تُفيد التكثيرَ في مَصْدَقِها، ومَصْدَقُها الأنبياء المَوصُوفُون[٩]، فكيف تكون إفادتُها التكثيرَ

١- «الإفراد» زيادة من «ب» وهي في البحر.

٢- وجهه أنَّه روعي لفظ «كأين» فقيل «معه» ولم يُقَل «معهم» فدلّ على أنَّ المراد واحد.

٣- ما ذكره أبو حيان مفهوم كلام ابن جني مع بعض التوضيح، وليس نصَّه.

٤- أي: راعيت اللفظ في الأوّل «فككته» والمعنى في الثاني، كما صرّح به في البحر.

٥- هذا المثال زيادة من المؤلف.

٦- القمر/٤٤-٥.

٧- يريد أنَّه يستوي في هذه الدلالة إفراد الضمير وجمعه، فلا فرق بينهما.

٨- هي قراءة ابن كثير، ينظر: السبعة٢١٦، والتيسير٩٠، ولم يعرض لها الزمخشري، وعرض ابن جني لهذه اللغة في المحتسب١/١٧١.

٩- «الموصوفون» زيادة من «ج».

موجبةً لإسناد الفعل للرِّبِّيِّين وليس الكثرة المفهومة من «كائن» مُنصَبَّةً إليهم، فكيف يكون تكثيرها موجباً لإسناد الفعل إلى «ربِّيِّين».

١٦٤- قوله تعالى: ﴿ **ومَا استَكانُوا** ﴾ آية/١٤٦.[١]

يحتمل أنَّ عينه واو من الكون، ويحتمل أنَّه يأتي من قولهم: باتَ فلانٌ بِكَينَةِ سوء، أي: بحالة سوء، كانه يكينُه إذا خضعه، قال هذا الأزهريُّ[٢] وأبو عليٍّ[٣]، فهو عليهما «استَفعَل»[٤]، وقال الفراء وطائفة[٥]: هو «افتعل» من السكون وأُشبِعت الفتحة فتولَّد منها أَلِفٌ، [كقوله:[٦]

أعوذ بالله من العَقْراب .....

أي: العقرب.

وهذا الإشباع بابه الشعر، واستمرار الألف في جميع تصاريف[٧] الكلمة نحو:

١- في الأصول «فما» وهي في المؤمنون/٧٦.

٢- هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري، من أهل هَرَاةَ، أخذ عن الزجاج وابن دريد، له: تهذيب اللغة، وعلل القراءات، ت٣٧٠هـ، ينظر: إشارة التعيين٢٦٤، وبغية الوعاة١/١٩.
وينظر قوله هذا في تهذيب اللغة١٠/٣٧٤، ولسان العرب١٣/٣٧١ «كين»، وقيل هي «كينة» بكسر الكاف.

٣- ينظر: لسان العرب الموضع السابق.

٤- أي: «استكان» على القولين السابقين وزنه استفعل، والخلاف في أصل ألفه.

٥- ينظر الدر المصون٣/٤٣٢، وعمدة الحفاظ٢/٢٠٩.

٦- تمام هذا الرجز:

الشائلات عُقَدَ الأذنابِ

وهو بلا نسبة في المدخل لعلم تفسير كتاب الله ٥٠٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢١، ورصف المباني١٠٦، والارتشاف ٣/٢٨١، وبصائر ذوي التمييز١/١٠، والدر المصون٣/٤٣، والمغني٤٨٧.

٧- مابين معكوفين في «ب» وساقط من الأُخَر.

استكان / يستكين ومستكين ومستكانٌ[١] يمنع الإشباع.[٢] ٤٩/ب

١٦٥- قوله تعالى: ﴿ ولا تَلْوُونَ ﴾ آية/١٥٣.

«ح»[٣]: الواو في غير الأوَّل إن كانت مضمومة فلا يجوز إبدالها إلاَّ بشرطين: لزومُ الضَمَّة وعدمُ إمكان التخفيف بالإسكان، كـ «فُوُوج»[٤] و«قَوُول»[٥] و«غُوُور»[٦] فيجوز همزُها في هذه الأمكنة وأمثالِها، فإن عرَض الضمُّ نحو: دَلْوُك، أو أمْكنَ التخفيفُ نحو: «سُوُر» و «نُوُر» جمع سِوار[٧] ونَوار،[٨] فإنَّك تقول فيهما: سُوْر ونُوْر، لاتهمز.[٩]

ونبَّه بعض أصحابنا على شرط آخر لا بُدَّ منه وهو ألاَّ يكون مُدغَماً فيه، نحو: «تَعَوُّذ» فلا تقلب المضمومة همزة[١٠]، وزاد بعض النحويين شرطا وليس بمجمَع عليه

١- «مستكان» ساقط من الأصل.

٢- من قوله «وهذا الإشباع» إلى آخر الفقرة ردٌّ على القول السابق، وأجاب السمين عن هذا الردِّ بأنَّ الإشباع ليس خاصاً بالضرورة بل وقع في القراءات السبع، وأنَّ الزائد قد يلزم في جميع التصاريف كقولهم: تمندل يتمندل ... إلخ، ينظر: الدر المصون٣/٤٣٢، وحاشية الشهاب٣/٧٠، وروح المعاني٢/٩٧.

٣- البحر٣/٣٨٥.

٤- جمع «فوج»، ينظر: الكتاب٣/٥٨٨، وقال في ٣/٥٩٠ عن جمع «ساق»: «وقد قال بعضهم: سؤوق، فهمز، كراهية الواوين والضمة في الواو». وفي النسخ: «قووح» والتصويب من البحر.

٥- «فَعُول» من «قال» ينظر: الكتاب٤/٣٥٩.

٦- مصدر «غار»، ينظر: الكتاب٤/٥٠، ٣٦٢، ولسان العرب٥/٣٤ «غار».

٧- سوار: بضم الأوّل وكسره، ينظر: الكتاب٣/٦٠٣.

٨- النَوار: النفور، ينظر: الكتاب٣/٦٣٩، ولسان العرب٥/٢٤٤ «نور».

٩- قال سيبويه: «فأمَّا «فُعُل» فإنَّ الواو فيه - [أي: إذا كانت عيناً] - تسكن لاجتماع الضمتين والواو، فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمز في «أدْؤُر»» الكتاب٤/٣٥٩، والمنصف١/٣٣٦، وفي النسخ الخطية ماعدا «ب»: ثم تهمز بدل:لا تهمز.

١٠- قاله ابن مالك، ينظر شرح الكافية الشافية٢٠٩٠،والمساعد٤/٩٢، وشرح الأشموني٤/٤٩٤، والهمع٦/٢٥٨.

وهو أن لاَّ تكون الواو زائدة نحو التَّرَهْوُك.[١]

وقرأ الحسنُ «تَلُونْ» بضمِّ اللام و واوٍ واحدةٍ[٢]، وخرَّجُوها على قراءة الهمز ونقل الحركة إلى اللام وحذفت الهمزة.[٣]

ويحتمل أنَّه مضارع «ولي» وعُدِّيَ بـ «على»؛ لتضمين معنى العطْف، أي: ولا تعطفون على أَحَدٍ.

وقال «ع»[٤]: حذفت إحدى الواوين، وهي قراءة مُتَرَكِّبة على لغة من همز الواو المضمومة، ثم نُقلت حركة الهمزة إلى اللام.

«ح»: هذا كلامٌ عجيبٌ؛ تَخيَّلَ هذا الرجلُ أنَّه بعد نقْل الحركة اجتمع واوان ساكنان، إحداهما لامُ الكلمة والأخرى واوُ الضمير، فحُذفت إحدى الواوين لأنَّهما ساكنان.

وهذا كلامُ مَن لم يُمعِن النظَر في صَنْعة النحو؛ لأنَّها إذا كانت مبنيَّة على لغة الهمز ونقلت حركة الهمز حُذفت الهمزةُ، ولا يلتقي واوان.

ولو قال: استُثقلَت الضمةُ على الواو؛ إذ هي كواوٍ فصار كجمْعِ ثلاثِ واواتٍ، فنُقلَت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الأولى، ولم يُبْهِم في إحدى الواوين[٥] لأمكن

١- هو ابن جني كما في المتع٣٣٦، والمساعد٤/٩٣، ونقل أبو حيان في الارتشاف١/١٢٧ عنه إجازته ذلك، والذي ذكره ابن جني في المنصف١/١٠٩، أنَّ الواو في «ترهْوَك» زائدة ولم يذكر هذا القيد، وحكى في المحتسب٢/٤٢ قراءة «لَتُبْلَوُنَّ» الشاذة بالهمزة مع أنَّ الواو كلمة مستقلة، و«التَّرَهْوُك»: مشية فيها تموُّج وضعف.

٢- ينظر: مختصر في شواذ القرآن٢٩، وإعراب القراءات الشواذ٣٥٢.

٣- ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٣٩٠، والكشاف١/١٩٧، والتبيان١٤٨، والدر المصون٣/٢٦٠، والفريد١/٥٩١. فأصلها ﴿تلوُون﴾ فقلبت الواو المضمومة همزة فصارت ﴿تَلْؤُون﴾ ثم حذفت الهمزة تخفيفاً بعد نقل ضمتها إلى اللام قبلها.

٤- المحرر٣/٢٦٦.

٥- «ولم يبهم»: وحدّدَ الواو المحذوفة بالأولى.

ذلك في توجيه هذه القراءة الشاذة، أَمَّا أن يبنى ذلك على لغة مَن هَمَز على زَعْمه فلا يُتَصَوَّرُ ذلك.

«ت»: تركيبها على لغة من همز لا يمنع مِن رَدِّها واواً؛ لزوال مُوجِب القلب، وهو ضَمُّها، وغايته أنَّها بعد نقل ضمتها تحذف، وهل هي همزة أو بعد رَدِّها لأصلها لزوال عِلّة قَلْبِها؟، وهذا كلام من دقَّق النظر في التصريف لا من لم يمعن النظر، فتأمَّله.[1]

١٦٦- قوله تعالى: ﴿ **فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ** ﴾آية/١٥٣.

«ز»[2]: يحتمل أنَّ فاعِله الرسولُ ﷺ، أي: فآساكم، أي: كما غَمَّكم ما نَزَل به مِن كسْر الرُّباعية والشَجَّة ونحوهما غَمَّهُ ما نزل بكم، فأثابكم غَماً اغتَمَّه لأجْلِكم بسبب غمٍّ اغتَمَمْتُمُوه لأجله، ولم يُثَرِّبكم على عِصيانكم ومخالفتكم، وإنَّما فَعَل ذلك لِيُسَلِّيَكم وينفِّس عليكم؛ كيلا تحزنوا على ما فاتكم من نصر الله ولا ما أصابَكم مِن غَلَبة العَدُوِّ.

«ح»[3]: هو خلاف الظاهر؛ لمخالفة الأفعال قَبْله من﴿**صَرَفَكُم**﴾[4] إلخ، والرسول إنَّما ذُكِرَ في جملة حالية نَعْياً عليهم في فِرارهم مع كون مَن / اهتدَوا على يَدِه ٥٠/أ يدعُوهم في أُخْراهُم، فلم يَجئ مقصوداً[5] التحدُّثُ عنه؛ إذ الحال في قُوَّة مُفرَد.

١٦٧- قوله تعالى: ﴿ **فَأَثَابَكُمْ** ﴾ آية/١٥٣.

«ز»[6]: عطفاً على ﴿**صَرَفَكُمْ**﴾.

١- لم يظهر وجه إعادة الهمزة إلى أصلها وهو الواو؛ فبعد نقل الضمة يتخلَّص من التقاء الساكنين أوَّلاً فتحذف الهمزة الساكنة؛ لأنَّهم يقولون: إنَّك إذا خفَّفت «رَضِي» تقول رَضْى، لا ترد الياء إلى أصلها وهو الواو بعد زوال الكسرة، ينظر: شرح الشافية للرضي٣/١٦٥.

٢- الكشاف١/٢٢٣.

٣- البحر٣/٣٨٨.

٤- من قوله ﴿**ثم صرفكم عنهم لِيبتلِيَكم ولقد عَفَى عنكم**﴾ آل عمران/١٥٢.

٥- في المخطوطات، «مقصوده» والتصويب من البحر.

٦- الكشاف١/٢٢٣.

«ح»[١]: فيه بُعْدٌ؛ لِطُول الفصل، بل هو معطوف على ﴿تُصعِدُونَ ولا تَلْوُونَ﴾؛ لأنَّ «إذ» تَقلِب المضارع للمُضِيِّ، إذ هي من ظروف المضي.[٢]

١٦٨- قوله تعالى: ﴿ إذا ضَرَبُوا في الأرضِ ﴾ آية/١٥٦.

«ز»[٣]: جاء «إذا» مع ﴿قالُوا﴾ حكاية حال.

«ح»[٤]: يمكن إقرار «إذا» على حالها من الاستقبال وبقاء «قالوا» على معناه من المضيِّ، والعامِلُ «هَلاكُ» على حذف مضاف، أي: مخافةَ هلاكِ إخوانِهم الباقِين إذا ضربوا في الأرض، أي: قالوا لإخوانهم الباقين مخافةَ هَلاكِهم إذا ضربوا: لو كان الهالكون الذين ماتُوا عندنا لم يَضرِبُوا في الأرض ما ماتوا وما قُتِلوا، أي: فلا تضرِبوا في الأرض؛ لئلا يُصيبَكم ما أصابهم تثبيطاً لهم عن الضَّرْب في الأرض للجِهاد، غايتُه أنَّ ضمير ﴿كانوا﴾ عائدٌ على لفظ «إخوانِهم» دون معناه، من باب: عندي درهمٌ ونصفُه، ﴿وما يُعَمَّرُ مِن مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ مِن عُمُرِهِ﴾[٥]، وكقوله:[٦]

....ونِصْفُه فَقَدِ

١- البحر٣/٣٨٨.

٢- ينظر: الجنى الداني١٨٥-١٨٨، والمغني١١١-١١٣، ولا تكون ظرفاً للمستقبل من الزمان عند الجمهور، ونحو ﴿فسوف يعلمون إذ الأ غلال في أعناقهم﴾ غافر/٧٠-٧١، مؤوّل على أنّه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة الماضي.

٣- الكشاف١/٢٢٥، وقال: هي حكاية حال ماضية، والآية كاملة ﴿وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزى...﴾.

٤- البحر٣/٤٠٠.

٥- فاطر/١١، وتقدير الكلام: ونصف درهم آخر، ولا ينقص من عُمُر معَمَّرٍ آخر، ونصف حمام آخر، وينظر: تذكرة النحاة ٣٥٣.

٦- هذا جزء بيت للنابغة الذبياني وأوّله:

قالت ألا ليتمّا هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا...

وهو في ديوانه٢٤، والكتاب٢/١٣٧، والأصول١/٢٣٣، والخصائص٢/٤٦٠، والأزهية٨٩، ١١٤، وأمالي ابن الشجري٢/٣٩٧، وابن يعيش٨/٨٥، والمقرّب١/١١٠، وشرح عمدة الحافظ٢٣٣، وتذكرة النحاة٣٥٣، والدر المصون١/١٣٧، وخزانة الأدب١٠/٢٥١.

وجَوَّزُوا تأوُّلَ «قال» بـ «يقولون»[١]، أو «إذا» بـ «إذ» فيتَّحِدان[٢]، فتأمَّله، وفي الكلام حينئذٍ حذفٌ، والتقدير: إذا ضربوا في الأرض فماتوا أو كانوا[٣] غُزَّى فقُتِلوا لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قُتلوا.

«ح»[٤]: قرأ الحسَنُ والزُّهْريُّ «غُزَى» بتخفيف الزاي[٥]، إمَّا على حذْف أحَد المضعَّفَين، أو أصله «غُزاة» فحذفت التاء.[٦]

«ع»[٧]: وحذف التاء كثير في كلامهم، ومنه قول مادِحِ الكسائيِّ:[٨]

أبى الذَّمَّ أخلاقُ الكسائيِّ وانتحى به المَجْدَ أخلاقُ الأُبُوِّ السوابقِ

أي: الأُبُوَّة جَمْع «أبٍ»، كالعمومة جمع «عَمٍّ»، والبُنُوَّة جمع «ابن»، وقد قالوا: ابن وبُنُوٌّ.

«ح»[٩]: دعواه الكثرة إن كان في خصوصه «فُعَلَة» كـ«رُمَى» و«حُمَى» جمْع رامٍ وحامٍ وأصلُه «رُماة» و«حُماة» فلا يوجد، وإن أراد حَذْفَ التاء من حيث الجملة فلا يفيد المُدَّعَى، وقوله: «حُذِفَ التاء» يُشعِر بأن بناء الجمْع جاء عليها ثم حُذِفَت كثيراً[١٠]، وليس كذلك؛ إذ ليس الجمع مبنِيّاً على التاء، فأصلُ الجمع «العُمُوم» و

١- ينظر: التبيان١٦٢، والدر المصون٣/٤٥٢، والأَوْلى: تأويل «قالوا»، وذهب الفراء إلى أنَّه مستقبل حقيقة لوقوعه بعد الاسم الموصول؛ لأنَّه مبهم يَعُمُّ الذين قالوا والذين سيقولون، ينظر: معاني القرآن١/٢٤٣، والمحرر٣/٢٧٥.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٢١٢، والمساعد١/٥٠٦.

٣- في النسخ: «وكانوا»، والتصويب من البحر.

٤- البحر ٣/٤٠١.

٥- ينظر: مختصر في شواذ القرآن٢٩، والمحتسب١/١٧٥.

٦- ينظر: التبيان١٦٢، والفريد١/٦٤٩، والدر المصون٣/٤٥٣.

٧- المحرر٣/٢٧٦، وينظر المحتسب١/١٧٥.

٨- هو كلثوم بن عمرو العتابي من شعراء هارون الرشيد، والشاهد في المحتسب١/١٧٥، ٣١٧، وابن يعيش٥/٣٦، والدر المصون٣/٤٥٣، واللباب٦/٨، ولسان العرب١٤/٧ «أبو».

٩- البحر٣/٤٠٢.

١٠- في المخطوطات: «كثير».

«الخُؤُول»[١]، ثم جيئ بالتاء تأكيداً للجَمْع[٢]، بخلاف «قُضاة» و«رُماة»؛ لأنَّ الجمع مبنيٌّ عليها، وإنَّما تكلَّف النحويُّون ـ لدخولها فيما لا ينبغي أن تدخل فيه ـ بأنَّها لتأكيد الجمع لَمَّا رأوه[٣] زائداً لا معنى له، وأمَّا البيت فالذي يقولون فيه: إنَّه ممَّا شَذَّ جَمْعُه ولم يُعَلّ فيقال فيه «أبيّ» كـ«عصِيّ» جمع «عَصا»، وهو عندهم جمع على فُعُول وليس أصلُه «أُبُوَّة»[٤]، ولا يُجمَع «ابن» على «بنوة» وإنَّما هما مصدران.[٥]

«ت»: الاستدلال بحذف التاء في مطلق جمعٍ يفيد المدَّعَى، بل لو احتُجَّ بحذف التاء من حيث هي لاستأنسوا به[٦]، ونَفْيُ[٧] كون الأبوَّة والبنوَّة جمعاً غيرُ مقبول؛ لأنَّ من حفظ / حُجَّة[٨]، وكون البنوَّة والأبوَّة مَصدراً فاشٍ لا يَخفى، لكن لا يلزم منه أنَّه لم ٥٠/ب
يستعمل جمعاً، وقد حفِظَه والبيت منه كالخُؤولة والعُمومة، ودعوى حذفِ التاء منه لكثرة سماعها مقبولةٌ، فلا يُدَّعَى في الخالي منها أنَّه على غير حَذْفها.

١٦٩- قوله تعالى: ﴿ لِيَجْعَلَ اللهُ ذلكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ آية/١٥٦.

«ز»[٩]: أي: لا تَكُونُوا مِثلَهم في القول والاعتقاد ليجْعَله الله حسْرةً في قلوبهم

١- «الخُؤول» ليست في البحر، وفيه «الفُحول»، والخُؤول جمع «خال» وكذلك خوالة والأخيرة مصدر أيضاً ولا فِعل له من لفظه، ينظر: لسان العرب١١/٢٢٤.

٢- ينظر: المساعد٣/٢٩٤، وشرح الأشموني٤/١٨٣.

٣- في المخطوطات: «رآه»، والتصويب من البحر.

٤- قوله «أبيّ» و «عصِيّ» بضم فاء الكلمة وكسرها؛ وأعلّ لأنّه جمع على فعول وأبيّ اللام. ينظر: شرح الشافية للرضي٣/١٧١.

٥- «هما» أي: البنوّة والأبوّة.

٦- اعتراض أبي حيان على ادعاء الكثرة لا مجرّد الحذف، فهما ـ وغيرُهما ـ قد خرّجا القراءة على حذف التاء.

٧- في الأصل: «في» وهو تحريف.

٨- قيل: إنَّ الأبوّة جمعٌ، ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي:

لو كان مِدحَة حيٍّ أنْشَرَ أحداً أحيا أُبُوَّتَك الشُّمَّ الأماديحُ

وأبيات أخرى، ينظر: لسان العرب١٤/٨-٩.

٩- الكشاف١/٢٢٥.

خاصَّةً ويصُونَ منه قلوبَكم.

«ح»[١]: هذا كلامٌ مُتَبَّجٌ لا تحقيق فيه؛ لأنَّ جَعْل الحسرة لا يكون سبباً للنَّهْي، إنما يكون سبباً لحصول امتثال النهي، فحُصُول ذلك الانتفاءِ والمخالفةِ فيما يقولون ويعتقِدون يحصُل عنه[٢] ما يَغِيظُهم ويَغُمُّهم؛ إذ لم يوافِقُوهم فيما يقولون ويعتَقِدون من قولهم: «لا تَضرِبُوا في الأرض» و«لاتَغْزُوا»، فالتَبَسَ على «ز» استدعاءُ انتفاء المماثلة بحصول الانتفاء، وفهْمُ هذا فيه دِقَّةٌ.[٣]

«ت»: لم يلتبس عليه، والتعليل بعد النهي محمول على الامتِثَال، نحو: لا تَدْنُ مِن الأسَدِ تَسلَمْ، وغاية ما فعَل «ز» أنَّه ذكر النهي وعَلَّله، فيُحمل على نظائره من أنَّها عِلَّة الامتثال، ولم يقل هي عِلَّة النهي[٤]، والله أعلم.

١٧٠- قوله تعالى: ﴿فَبِما رَحمَةٍ مِن اللَّه﴾ آية/١٥٩.

قال الرازي[٥]: قال المحقِّقون: اللفظ المهمَل الوضع[٦] في كلام أحكم الحاكمين غيرُ جائزٍ، وهنا يجوز أن تكون ما استفهاماً للتعجُّب أي: فبأي رحمةٍ من الله؟، وذلك

١- البحر٣/٤٠٣.

٢- في النسخ «عنهم»، والتصويب من البحر.

٣- كلام الزمخشري مبني على المراد بـ «ذلك»، فإن كان إشارة إلى ما دلّ عليه النهي من النهي عن المماثلة فيكون المعنى: لا تكون مثلهم ليجعل الله انتفاء كونكم مثلهم حسرة في قلوبهم.
وإن كان ذلك إشارة إلى «القول والاعتقاد» فيكون المعنى الأوّل الذي اعترضه أبو حيان بأنّ المراد الإشارة إلى انتفاء المماثلة، وكلاهما قولٌ للزمخشري. وقد علّق السمين قائلاً «ولا أدري ما وجه تثبيج كلام أبي القاسم، وكيف ردّ عليه - على زعمه - بكلامه» الدر المصون٣/٤٥٥.

٤- بمثله ردّ الصفاقسي على أبي حيّان فقال: إنّه لا يجوز «لا تعص تدخل الجنة لأنَّ النهي ليس سبباً لدخول الجنة... والحق أنَّ اللام تتعلّق بالفعل المنهي عنه على معنى أنَّ الكف عن الفعل... سبب لدخول الجنة» روح المعاني٢/٣١٤.

٥- هو: فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي الطبرستاني، له: الملل والنحل، والمحصول، ت٦٠٦هـ. يضر: سير أعلام النبلاء٢١/٥٠٠. وقوله هذا في تفسيره ٩/٥١.

٦- هكذا في الأصول والبحر، والذي في تفسير الرازي «الضائع» أي: لا معنى له، وهو أقرب.

لأنَّ جنايتهم لما كانت عظيمة وما أَظْهَرَ لهم تغليظاً في القول ولا غُشُونةً في الكلام عَلِموا أنَّ هذا لا يتأتّى إلاَّ بتأييدٍ رَبَّانيٍّ، قِيل ذلك، انتهى.

«ح»[1]: وما ذكره صحيحٌ، إلاَّ أنَّه لا يُنكِر الزيادة في أماكنها[2] مَن له أدنى علاقةٍ بالعربية، فكيف بمن يتعاطى تفسيرَ كلام الله تعالى، وليس «ما» في هذا المكان مما يَتوهَّمُه أحدٌ مهمَلاً، فلا يحتاج إلى تأويل.[3]

وظاهر تقديره أنَّ «ما» مضافةٌ إلى «رحمة» وهو خطأ؛ لأنَّ الاستفهامية لا تضاف وكذا غيرُها إلا «أيّ» بلا خلافٍ[4]، و«كم» على مذهب أبي إسحاق[5]، وحيث لم تصحَّ الإضافة تعيَّن البَدَلُ، وبدلُ الاستفهام تُعادُ فيه همزة الاستفهام[6]، وهذا الرجُل لَحَظَ المعنى ولم يلتَفِتْ إلى قواعد العربية، وكان يُغْنيه عن هذا الارتباك والتسلُّق إلى ما لا يُحسِنُه قولُ الزجاج[7] في «ما» هذه: إنَّها صِلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويِّين.

١٧١- قوله تعالى: ﴿ **لقد مَنَّ اللَّهُ** ﴾ آية/١٦٤.

«ح»[8]: قرئ شاذاً «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذْ بَعَث».[9]

١- البحر٣/٨.

٢- في غير «ب» «إمكانها».

٣- يريد أنَّه لا أحد من أهل الفن يرى الزائد لغواً لا فائدة فيه، بل له معاني أقلُّها توكيد الكلام، ينظر: الدر المصون٣/٤٦٢، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي٥٢٢.

هذا وقد قال الرازي في مواضع من تفسيره بوجود الزائد، ينظر: ٢/١٢٤، ٤/٧٦، ٨/٨٥، ١٢/٤٨، ١٥/١٤، ١٨/١١٨، ٢٢/٩٤.

فيكون قد اختار هنا عدم القول بالزيادة وحَمَل الكلام على أنَّها استفهامية.

٤- ينظر: المغني ١٠٩.

٥- ينظر: شرح الكافية الشافية٨٢٦، والمغني ٢٤٥.

٦- ينظر: الدر المصون٣/٤٦١، والمغني ٢٢٤، «أي: أبرحمةٍ...؟» وعليه فليست بدلاً.

٧- معاني القرآن١/٤٨٢.

٨- البحر٣/٤١٦،

٩- ينظر: مختصر شواذ القرآن٣٠.

«ز»[١]: فيه وجهان: أن يكون التقدير: «مَنُّهُ» أو «بَعْثُهُ» إذ بَعَثَ فيهم، فحُذِفَ لقيام القرينة.

أو تكون «إذ» في محل رفع كـ«إذا» في قوله: أَخْطَبُ ما يكون الأميرُ إذا كان قائماً، يعني: لَمِن مَنِّ اللهِ على المؤمنين وقتُ بَعْثِه.

«ح»[٢]: الوجهُ الأوَّلُ شائعٌ؛ وقد حُذِف مع «مِنْ»[٣] في مواضع، منها: ﴿**وإنْ مِن أَهْلِ الكِتابِ إلا لَيُؤمِنَنَّ به**﴾[٤]، ﴿**وما مِنّا إلا لـه مَقامٌ مَعلُومٌ**﴾[٥]، / ﴿**ومِنّا دُونَ ذلكَ**﴾[٦] على قولٍ. ٥١/أ

وأمَّا الثاني فناسدٌ؛ لأنَّ «إذ» غير متصرِّفة فلا تستعمل مبتدأ، إنَّما تكون ظرفاً، أو مضافاً إليها اسم زمان، أو مفعولاً[٧] بـ«اذكر» على قول، وليس في كلامهم «إذ قام زيد طويل» وأنت تريد: وقتُ قيام زيد طويلٌ[٨]، قال أبو علي: لم تَرِد «إذ» و«إذا» إلا ظَرفَين، لا فاعلَين ولامفعولَين ولا مبتدأين.[٩]

وتشبيهه بـ«إذا» في المثال «أخطَب ما يكون» إلخ فاسدٌ؛ لأنَّ «إذا» خبرٌ لا مبتدأٌ، وفي التحقيق متعلَّق الخبر، وتسمية النحويِّين لِمثله خبراً إنَّما هو لقيامه مقام الخبر، وأمَّا

١- الكشاف ٢٢٨/١.

٢- البحر ٤١٦/٣، والضمير في «حُذِف» يرجع إلى المبتدأ.

٣- قال سيبويه «سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريدون ما منهم واحد مات» الكتاب ٣٤٥/٢. ووجه أنَّ المبتدأ المحذوف بعضٌ من شيء سابق مجرورٍ بـ«مِن» شريطة أن تكون صفة ذلك المبتدا جملة أو شبهها، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢١٠/١، ٥٨٩/٢، والدر المصون ٦٩٤/٣، ٢٦٠/٧، والمساعد ٤٢١/٢، والهمع ١٨٦/٤.

٤- النساء /١٥٩.

٥- الصافات ١٦٤.

٦- الجن /١١.

٧- في الأصول «أو مفعولٌ».

٨- «طويل» ساقط من الأصل.

٩- ينظر: الجنى الداني ١٨٧، والمغني ١١١-١١٢، وزاد أنَّها تكون بدلاً من المفعول نحو ﴿**واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذَتْ**﴾ مريم/١٦.

قوله «إذا كان قائماً» فـ «إذ»[١] لا ينطق به هنا، والتشبيه به فاسد؛ لأنَّ الحال سدَّت مسدَّه، وفي تقدير هذا الخبر أربعةُ مذاهبَ مبسوطةٌ في علم النحو.[٢]

١٧٢- قوله تعالى: ﴿وإنْ كانوا مِن قَبْلُ لَفي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ آية/١٦٤.

[«ز»][٣] «إنْ» هي المخفَّفة واللام الفارِقةُ، أي: وإنَّ الشأنَ.

«ح»[٤]: ذكر مكِّيٌّ [أنَّه] قيل[٥]: إنَّها نافية واللام بمعنى «إلاَّ»، وقال: هو قول الكوفيين[٦]، والتقدير: «وإنَّهم كانوا»[٧]، فجعَله عائداً على «المؤمنين»، و«ز» جعَله ضمير الشأن والحديثِ، ولا يُعرفان لِنَحْوِيٍّ، وإنَّما المعروف جواز العمل عند البصريين، ومنَعَه الكوفيُّون، وهم مَحْجُوجُونَ بالسماع الثابت، وهذا في نحو «إنَّ زيداً قائم» إذا خُفِّفَت.[٨]

وإن وَلِيَها جملةٌ فهي مهمَلة ومعناها كالمثقَّلة، ولا يليها من الأفعال إلاَّ النواسخ غالباً.[٩]

١٧٣- قوله تعالى: ﴿أَوَ لَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قد أَصَبْتُمْ مِثْلَيْها﴾ آية/١٦٥.

١- الأنسب لما قبله «إذا».

٢- ينظر: الارتشاف٢/٣٤، والهمع٢/٤٥-٤٦، وقال السمين بعد ذِكر قولي الزمخشري: إنَّهما «مما يدلان على رسوخ قدمه في هذا العلم» الدر المصون٣/٤٧١، وقيل إن خروج «إذ» إلى البدلية والمفعولية دليل تصرّفها فيقاس على ذلك كونها مبتدأ أو خبراً، ينظر: روح المعاني٢/٣٢٤.

٣- الكشاف١/٢٢٨.

٤- البحر٣/٤١٧.

٥- ذكر مكيّ قول الكوفيّين في مشكل إعراب القرآن١١٣، وليس فيه هذا النص.

٦- ينظر: معاني الفراء٢/٢٩-٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٣.

٧- هناك سقط قبل هذا التقدير في جميع النسخ وهو كما في البحر:- «وأما سيبويه فإنه قال: «إن» مخففة من الثقيلة، واسمها مضمر، والتقدير على قوله: وإنَّهم كانوا». فهذا التقديرمن مكي هو لقول الجمهور لا لقول الكوفيّين.

٨- ينظر: الكتاب٢/١٤٠، ٣/١٥٢، والمسائل البغداديات١٧٥، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٥.

٩- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٣٦، والمساعد١/٣٢٧.

((ز))[١]: ((لَمَّا)) منصوبة بـ((قُلتُم)) مضافةٌ لـ((أصابتْكم))، أي: أقلتم حين أصابتكم، و﴿أنَّى﴾ نصْبٌ؛ لأنَّه مَقُولٌ، والهمزة للتقرير والتقريع، والواو عَطَفَت هذه الجُملةَ على قِصَّةِ أُحُدٍ من قوله: ﴿ولقد صَدَقَكُمُ اللَّه وَعْدَهُ﴾[٢]، أو على محذوف، أي: أَفَعلتم كذا وقلتم حينئذ كذا.

((ح))[٣]: عطْفُه على قِصَّة أُحُدٍ بعيدٌ، وعطفُه على محذوفٍ جارٍ على مذهبه في أمثاله، الجمهورُ ـ سيبويه وغيُره[٤] ـ: إنَّ الواو أصلها التقديم.[٥]

وقوله: إنَّها بمعنى ((حين)) هومذهب الفارسي[٦] لا سيبويه، ومذهب سيبويه هو الصحيح.[٧]

((ز))[٨]: ﴿أنَّى هذا﴾ أي: مِن أين؟، كقوله: ﴿أنَّى لكِ هذا﴾[٩]؛ لقوله[١٠] ﴿مِن عند أنفُسِكُم﴾ و﴿مِن عندِ اللهِ﴾.

((ح))[١١]: الظرف الواقع خبراً لا يُقدَّر [داخلا] عليه حرفُ جرٍّ غيرُ ((في))، فتقديره ((مِن)) هنا غير سائغ، واحتجاجُه بالجواب في قوله ﴿مِن عند أنفُسكم﴾ و﴿من عند اللهِ﴾ لمطابقة الجوابِ لا يدلُّ؛ لأنَّ المطابقة قد تكون من حيث المعنى لا اللفظ.

١- الكشاف١/٢٢٨.

٢- آل عمران/١٥٢.

٣- البحر٣/٤١٩.

٤- في المخطوطات: ((والجمهور هو وغيره)) والتصويب من البحر.

٥- ينظر ما سبق في الفقرة١٤٩.

٦- ينظر: كتاب الشعر٧٠، ٨٩، والمسائل البغداديات٣١٦، والإيضاح٢٥٠، والجنى الداني٥٩٤.

٧- الكتاب٤/٢٣٤، والجنى الداني٥٩٤، و آخر الفقرة ١٤٣.

٨- الكشاف١/٢٢٨.

٩- آل عمران/٢٧.

١٠- في الأصول ((وكقوله)) والتصويب من الكشاف والبحر، يريد أنَّ ﴿أنَّى هذا﴾ أجيب بـ ﴿من عند أنفسكم﴾، و﴿أنَّى لكِ هذا﴾ جوابه ﴿من عند الله﴾.

١١- البحر٣/٤٢٠.

«ت»: وتقدير «ز» يُحمَل على المعنى أيضاً، لا تفسير إعرابٍ[١]، أو يكون ذلك عند عدم الدليل.

١٧٤- قوله تعالى: ﴿ **يقُولُون بأَفواهِهِمْ** ﴾ آية/١٦٧.

«ع»[٢]: «بأفواههم» تأكيدٌ مثل ﴿ **يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾.[٣]

«ح»[٤]: القول يُطلَق على اللِّسانيِّ / والنَّفسانيِّ[٥]، فهو مخصِّصٌ لا مؤكِّدٌ، إلاَّ أن يُقال إنَّه على النفساني مَجازٌ فيكون إذ ذاك توكيدا لحقيقةِ القول. ٥١/ب

١٧٥- قوله تعالى: ﴿**ولا تَحْسبَنَّ الذين قُتِلُوا**﴾آية/١٦٩.

«ز»[٦]: يجوز أن يكون «الذين قتلوا» فاعلاً[٧]، وحُذف الأوَّل لأنَّه في الأصل مبتدأ، كما في قوله ﴿**بل أحياء**﴾[٨]، أي: «هم»؛ لدلالة الكلام عليه.

«ح»[٩]: فيه تقديم المضمر على مُفَسِّره، وليس مِن بابه، وهو بابُ «رُبَّ»، وباب «نِعْمَ» عند البصريين، وباب التنازع عند سيبويه، وضمير الشأن الذي يُسمِّيه الكوفيُّون بالمجهول، والبَدَل على خلافٍ عند البصريين، وزاد بعضُ أصحابنا أن يكون

١- ينظر: الدر المصون٣/٤٧٤، وحاشية الشهاب٣/٧٨، وروح المعاني٢/٣٢٧.

٢- المحرّر٣/٢٩١.

٣- الأنعام/٣٨.

٤- البحر٣/٤٢٦.

٥- ينظر: معجم المصطلحات العلمية العربية٨٧-٨٩.

٦- الكشاف١/٢٣٠.

٧- يريد في قراءة من قرأ بالياء المثناة من تحت، وهي مروية عن ابن عامر في إحدى الطرق، ينظر: الإتحاف١/٤٩٤.

٨- البقرة/١٥٤، وآل عمران/١٦٩.

٩- البحر٣/٤٢٨.

الظاهرُ المفسِّر خبراً للضمير[١] كقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلاحَيَاتُنا﴾[٢] أي: إن الحياة.[٣]

وما قدَّره الزمخشريُّ ليس واحداً منها، وتجويزُه حَذْفَه[٤] لِدليلٍ قال أبو عليٍّ: هو عزيزٌ، ومنَعَه ابنُ مُلْكُون[٥]، وما كان هكذا لا يَنبَغِي حمْل القرآن عليه، فالصواب جعْل الفاعل مضمراً «هو»، أي: أَحَدٌ، وتَتَّفِقُ القِراءَتان في إضمار الفاعل وإن اختلفا غَيْبةً وخِطاباً، فتأمَّلْه.[٦]

١٧٦- قوله: ﴿بل أحياءٌ﴾آية/١٦٩.

«ع»[٧]: توطئة لِمَحَلِّ الفائدة، وهي أنَّهم يُرزَقون في الجَنَّة؛ إذ موتُهم وأجسادُهم في التراب، وحياةُ أرواحهم هم فيها كالمؤمنين، وإنَّما فُضِّلوا بالرِّزق في الجنة من وقت القتل، حتى كأنَّ حياة الدنيا دائمةٌ لهم، فقدَّم الحياة إذ لا يُرزق إلا حَيٌّ، كقولك لمن ذَمَّ رجلاً: هو رجل فاضل، فيؤتى بـ«رجلٍ» ليُرَكَّب عليه الوصف الذي هو «فاضل»، انتهى كلام «ع».

١- ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل١/١٦٢، ونسبه للزمخشريّ.

٢- الأنعام/٢٩.

٣- ينظر في مواضع تقدّم الضمير على مفسِّره، شرح التسهيل لابن مالك١/١٦٢، والمساعد١/١١٣، والهمع١/١٣١.

٤- الضمير في «حذفه» عائد على المفعول الأوّل في باب «ظنَّ» اختصاراً.

٥- هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن محمّد بن مُلكون الحضرميّ الإشبيليّ، أخذ عنه ابن خروف والشلوبين، له: «شرح الحماسة»، و«شرح الجمل»، ت ٥٨١هـ، ينظر: إشارة التعيين١٨، والبلغة٤٨.

وقد ذهب إلى منع الحذف ولو لدليلٍ أيضاً عبد القاهر كما هو ظاهر كلامه في المقتصد١/٤٩٩، والصيمري في التبصرة١١٣، وابن الحاجب في شرح الكافية٩٠٠، وهو عند الجمهور جائز، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٧٢، والارتشاف٣/٥٦، والهمع٢/٢٦٦، والفقرة١٨١.

٦- قال السمين: إنَّ هذا من تحامُل أبي حيّان على الزمخشريّ، فتقديره ليس صناعة بل إيرادٌ للمعنى بدليل قوله إنَّ التقدير: ولايحسبنّ الذين قُتلوا أنفسهم أمواتاً، فعبَّر بـ«أنفسهم»، وأمَّا منع حذف المفعول فيكفي أنَّه قول الجمهور، ينظر: الدر المصون٣/٤٨١، وحاشية الشهاب٣/٨٠.

٧- المحرّر٣/٢٩٣.

«ح»[١]: لا يلزم ما قال؛ لاحتمال أنَّ ذِكْر حياة الشهداء قَبل ذكر حياة سائر المؤمنين، فذَكَر حياةَ الشهداء فأفادَه أوَّلاً ثم أفاد حياة أرواح المؤمنين، وأيضاً فذِكْر الحياة للنَّصِّ على نقيض ما حَسِبُوه من الموت والبعدِ عن أن يُراد الرزق في المستقبل؛ لاحتمال الفعل المضارع له، فإذا سبقه ما يدلُّ على التَّلَبُّس بالوصف حال الإخبار كان ما بَعْدَه كذلك؛ إذ الأصل في الأخبار اتِّصافُ من أُسندت إليه في الحال[٢]، إلاَّ إن دلَّت قرينةٌ من لفظ أو معنى على مُضيٍّ أو استقبالٍ فيصار إليه.

١٧٧- قوله تعالى: ﴿ **يَسْتَبْشِرُونَ** ﴾ آية/١٧٠.

«ع»[٣]: ليست بمعنى طلبِ البشارة، بل بمعنى: ﴿**اسْتَغْنَى اللَّهُ**﴾[٤] و«استَمجَد المَرْخُ والعَفارُ».[٥]

«ح»[٦]: يعني أنَّها تكون بمعنى الفعل المجرد،[٧] أمَّا أنَّها ليست للطلب فصحيحٌ، وأمَّا كونها بمعنى المجرَّد فغيرُ متعيِّنٌ؛ لاحتمال كونِها للمطاوَعة، ونُقل أنَّه يقال: بَشِرَ الرجُلُ، بالكسر بمعنى «استبشَر»، ولا يتعيَّن هذا المعنى، بل الأظهر/ أنَّه مطاوِع ٥٢/أ «أفعَل» أي: أَبْشَرَهُ اللهُ فاستبشَرَ، كـ «أكانَه» و«أشْلاه» و«أراح» و«أحكم» و«أكنَّ» و«أمرَّ»[٨]، فـ «استبشر» و«استكان» و«استشلى» و«استراح» و«استكنَّ» و«استحكم» و«استمرَّ»، وهو كثيرٌ، وإنَّما كانت المطاوعة أظهرَ لإفادتها الانفعال

١- البحر٣/٤٣٠.

٢- لعلّه يريد الإخبار بالمضارع، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٢١، والهمع١/٩١.

٣- المحرّر٣/٢٩٥.

٤- التغابن/٦.

٥- مثلٌ يضرب لمن فاق غيره في أمر، وتمامه: في كل شجرٍ نار واستمجد ...،لأنهما يسرعان في الاشتعال، ينظر: أمثال أبي عبيد ١٣٦، والمستقصى ٢/١٨٣.

٦- البحر٣/٤٣١.

٧- ينظر: شرح الشافية ١/١١٠.

٨- الأَوْلى أن يُعمِل الأفعال كلّها في ضمير المفعول كما هو الحال في البحر، والإشلاء: الدعاء، وأمَرَّه: جعله مُراً.

عن الغير[١]، بخلاف ما إذا كان بمعنى[٢] المجرد.

١٧٨- قوله تعالى: ﴿**وأنَّ الله لا يُضِيعُ أجْرَ المؤمنِينَ**﴾ آية/١٧١.

((ز))[٣]: على الكسر، وهي قراءة الكسائيِّ[٤]، فالجملةُ اعتراضٌ.

((ح))[٥]: هي لاستئناف الأخبار، ولم تدخل بين شيئين يَتعلَّق أحدُهما بالآخَر حتى تكون اعتراضاً[٦].

((ت)): مبنِّي على مَنْع الاعتراض آخِراً، وقد علمت ما فيه.[٧]

١٧٩- قوله تعالى: ﴿ **فزادَهمْ إيماناً** ﴾آية/١٧٣.

((ز))[٨]: ضميرُه عائدٌ على القول، أو على الناس إن كان المراد ((نُعَيماً))[٩] وَحْدَه.

((ح))[١٠]: هما ضعيفان؛ أمَّا الأوَّل فلا يزيد إيماناً إلا النطقُ به لا هو نفسُه، وأمَّا الثاني فإذا أُطلق لفْظ الجمْع على المفرد جَرَت الضمائرُ عل مُقتضَى الجمع نحو ((شابَت مَفارقُه))[١١] لا ((شاب)) وإن كان المعنى ((مَفرق)).

١- أي: حصلت لهم البشرى بإبشار الله لهم. ينظر: البحر والدر المصون٣/٤٨٥.

٢- ((بمعنى)) ساقط من الأصل.

٣- الكشاف١/٢٣٠، و ينظر: الفريد٦٦٠.

٤- ينظر: السبعة٢١٩.

٥- البحر٣/٤٣٤.

٦- في المخطوطات: ((اعتراض)) .

٧- هذه مسألة فيها خلافٌ عند أهل البيان، ينظر: المنزع البديع٤٥٤، وحاشية الشهاب٣/٨١.

٨- الكشاف١/٢٣١.

٩- هو: أبو سلمة نُعيم بن مسعود الأشجعيّ ﷺ، الذي فرّق الله به جمع الأحزاب، توفي في خلافة عثمان ﷺ وقيل يوم الجمل، ينظر: طبقات ابن سعد٢/٥٩، والإصابة٣/٥٣٩.

١٠- البحر٣/٤٣٧.

١١- هكذا في المخطوطات وهو سهو من المؤلِّف، والذي في البحر ((مفارقه شابت)) وهو الصحيح؛ للوجوب تأنيث الفعل لأنّ فاعله ضمير مؤنّث مجازيّ، وأمّا لو أخّر فالوجهان جائزان على اعتبار الجمع. ومَفْرق، الرأس بفتح الراء وكسرها.

«ت»: الوجهان في ضمير الفاعل.[١]

١٨٠- قوله تعالى: ﴿إنما ذلكُمُ الشيطانُ﴾ آية/١٧٥.

«ز»[٢]: «الشيطان» خبرُ اسم الإشارة، أي: إنَّما ذلكم المُثَبِّطُ هو الشيطان، وقوله: ﴿يُخَوِّفُ أَولِياءَه﴾ جملة مستأنَفة لبيان الشَّيطَنة.

أو «الشيطان» صفة و «يخوِّف» الخبر، والمراد بالشيطان «نُعيم» أو «أبو سُفيان»[٣].

«ح»[٤]: فعلى الأوَّل الجملة لا محل لها[٥]، وفَسَّر الشيطان بغير «إبليس» لأنَّ «إبليس» عَلَمٌ، فلا يكون صفة لاسم الإشارة؛ لأنَّه علم بالغَلَبَة؛ إذ أصله صفةٌ كـ«العَيُّوق» ثم غلب كما غلب العيُّوق على النَّجم الذي يَنطلق عليه.

وأعربه «ع»[٦]: «ذلكم» مبتدأ و «الشيطان» مبتدأ ثانٍ و «يخوِّف» خبرُ الثاني والجملة خبُر الأوَّل، وهذا الإعراب خيرٌ في تناسق المعنى من كون «الشيطان» خبرَ «ذلك»؛ لأنَّه يجيء في المعنى استعارة بعيدة.

«ح»[٧]: هذا إعرابٌ لا يجوز إن كان ضميرُ «أولياءَه» «للشيطانَ»، وليس في

١- هذا خلاف ما عليه الجمهور فلا يُجيزونه إلاَّ ضرورةً، ينظر: الكتاب٢/٥، وابن يعيش٥/٩٤، والبسيط١/١٦٥، وشرح الرضي على الكافية٣/٣٤٢، وقد ذهب إلى إجازته الأخفش في معانيه٥٥، ٩١، والفرّاء على قبح في معانيه١/١٧٢-١٢٨، ٢٠٨-٢٠٩، وينظر في تعليل تذكير الفعل هنا: المحتسب٢/١١٢.

٢- الكشاف١/٢٣١.

٣- هو: أبو سفيان صخر بن حرب الأموي ﷺ أسلم عام الفتح ساد قريشاً بعد مقتل ساداتها يوم بدر، توفي في خلافة عثمان ﷺ، ينظر: الإصابة٢/١٧٢، وفي المخطوطات: «وأبو سفين» والتصويب من الكشاف والبحر.

٤- البحر٣/٤٤١.

٥- لقد سقط الوجه الثالث الذي أجازه الزمخشريّ وهو: أنَّ في الكلام حذف مضاف، أي: قول الشيطان، وهو الذي قصده أبو حيّان بقوله «فعلى هذا القول» فحوّلها المؤلّف إلى الأوَّل، وفاتَه أنَّ الزمخشريَّ نفسه قد ذكر أنَّها مستأنفة على ذلك الوجه.

٦- المحرّر٣/٢٩٩.

٧- البحر٣/٤٤١.

الجملة رابطٌ بالبتدأ، وليست الجملة[١] عينَه كـ «هِجَّيْرى أبي بكر لا إله إلا الله».

وإن كان عائداً على «ذلكم» ويكون ذلكم غيرَ الشيطان جازَ، وصار من باب «إنَّما هندٌ زيدٌ يضرب غلامَها»، والمعنى: إنَّما ذلكم الركْبُ أو أبو سفيان الشيطانُ يخوِّف أولياءَ الركب أو أبي سفيان.

[«ت»: وصحَّ الثاني لوجود رابطٍ لكلٍ من المبتدأين، فتأمَّل.][٢]

١٨١- قوله تعالى: ﴿**ولا يَحسبَنَّ الذين كَفَروا أنَّما نُمْلِي لهمْ خيرٌ لأنفُسِهِمْ**﴾ آية/١٧٨.

«ز»[٣]: صحَّ مجيء البدل مع حذف أحد مفعولي «حَسِب» - ولا يجوز الاقتصار في أفعال الحسبان على مفعولٍ واحدٍ - من حيث إنَّ التعويل على البدلِ، والمبدل منه في حُكم المُنَحَّى، ألا ترى أنك تقول: جَعلتُ متاعَك بعضَه فوق بعضٍ، مع / امتناع ٥٢/ب «جعلت متاعك».

«ح»[٤]: مثلُه للأستاذ أبي الحسن بن الباذِش[٥]، قال: وحُذف المفعول الثاني للدَّليل، والتقدير: ولا تحسبن الذين كفروا خَيْرِيَّةَ إملائِنا لهم كائنةً أو واقعة، وسبقهما إليه الكسائي والفراء، قالا: وجْهُ هذه القراءةِ التكريرُ والتأكيدُ، والتقدير: ولا تحسبن الذين كفروا ولا تحسبن أنَّما نُملي لهم، قال الفراء[٦]: مِثله ﴿**هل ينظُرون إلا الساعةَ أنْ تأتِيَهمْ**﴾[٧]، أي: هل ينظرون إلاَّ أن تأتيهم.

١- «الجملة» ساقطة من الأصل.

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٣- الكشاف ١/٢٣٢، وكلامه عن قراءة حمزة ﴿**ولا تحسبنّ**﴾ بتاء الخطاب.

٤- البحر٣/٤٤٣.

٥- هو: أبو الحسن عليّ بن أحمد الأنصاريّ، إمام في القراءة والعربية، عُرف بابن الباذِش وكذلك ابنه أحمد صاحب الإقناع، ت ٥٢٨هـ، ينظر: الديباج المذهّب٢٩٩، وبغية الوعاة٢/١٤٢.

٦- معاني القرآن ١/٢٤٨.

٧- محمّد/١٨.

وقد رَدَّ بعضُهم قولَ الكسائي والفراء بأنَّ حذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يجوز عند أحدٍ، فهو غلط منهما، انتهى، وقد أشبعنا الكلام في حذفِه وأنَّه عزيزٌ أو ممنوعٌ.[١]

وعلى البدل خرَّجها الزجَّاجُ، لكنَّ ظاهر كلامِه نصْب «خَير»[٢]، قال: «وقد قرأ بها خَلْقٌ كثيرٌ»، وساق عليها مثالاً:

فما كان قيسٌ هُلكُه هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بُنيانُ قومٍ تهدَّما[٣]

بنصب «هُلْكَ» الثاني على أنَّ الأوَّل بدلٌ، وعلى هذا يكون «أنَّما نُملي» بدلاً و«خيراً» هو المفعول الثاني، أي: إملاءَنا خيرا، وابنُ مجاهد[٤] هو المرجوع إليه في القراءة، وقد أنكر هذه القراءة التي حكاها الزجاج، وقال: لم يقرأ بها أحد.

«ت»: لم ينبِّهوا على ما فيها[٥] من عدَم كمالِ الجملة بعد «أنَّ»، لأنَّها وإن كُفَّت فلا بُدَّ من وقوع الجملة بعدها[٦]، فإنَّه نصب «خيراً» على المفعول الثاني فخرج عن كونه في خبر «أنَّ».

فإن كان «خيرٌ» مرفوعاً والفعل بالغيبة سَدَّت «أنَّ» وما بعدها مَسَدَّ المفعولين فلا حذفَ ولا بدلَ، وإن كان الفعل بتاء الخطاب فالظاهر حذف الثاني؛ لأنَّ الموجود

١- ينظر: الدر المصون٣/٤٩٨، والفقرة «١٧٥».

٢- معاني القرآن١/٤٩١.

٣- هذا بيت لعبدة بن الطبيب، في ديوانه٨٨، والكتاب١/١٥٦، وحماسة أبي تمام٣٨٧، وإعراب القرآن للنحاس١/٣٠٧، وشرح القصائد السبع٩، وابن يعيش٣/٦٥، والدر المصون٣/٥٠٢.

٤- هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس بن مجاهد البغداديّ، شيخ عصره في القراءات، صاحب كتاب السبعة، وله كتاب القرءات الكبير والصغير، ت٣٢٤هـ، ينظر: معرفة القرّاء الكبار٢/٥٣٣، وغاية النهاية١/١٣٩، وليس في السبعة قوله هذا، وقد حكاه عنه الفارسيّ، ينظر: الدر المصون٣/٥٠٣.

٥- الضمير في «فيها» عائد على ما قال أبو حيّان أنّه قراءة بنصب «خيراً».

٦- ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب٩٦١، وتوضيح المقاصد١/٣٤٦، والهمع٢/١٨٩.

لايصلح خبراً عن الجثة[١]، فيكون بدلاً من مجموع مفعولين لأنَّه يسدُّ مسدَّهما، وصح كون الثاني مؤوَّلا[٢]، فتأمَّله.

[«ت»]: وقد سوَّغ أبو الحسن[٣] تقديم الثاني بقوله: خيريَّة إملائنا كائنة أو واقعة، فكيف لايكون «أنَّما» هو الثاني، ولم احتاج إلى حذف وجعل الثاني بدلا؟، ولعله لأنَّ ما قدَّره جملة وهي تصلح للإخبار، والموجود مفرد؛ لأنَّ «أنَّ» المفتوحة ينسبك ما بعدها بمصدر، وقد أجاب عن حذف الثاني مع أنه ممنوع بإغناء البدل عنه ولاحذف في البدل، وأما تنظيره[٤] بقوله: «فما كان هلكُه هلكَ إلخ» فلم يظهر لنا فيه إلا اسم كان وخبرُها وغيره؛ إذ كان تعبير أصل.][٥]

١٨٢- قوله تعالى: ﴿ ولا يَحسَبَنَّ الذين يَبخَلُونَ بما آتاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هو خَيْراً ﴾ آية/١٨٠.

[«ع»]:[٦] أي: بُخلَهم؛ دلَّ عليه «يبخلون»، كما دَلَّ السَّفِيهُ على السَّفَهِ في قوله:[٧]

إذا نُهِيَ السفِيهُ جرى إليه وخالَفَ والسفيهُ إلى خِلافِ

١- لكونه مصدراً، ينظر: الدر المصون٣/٤٩٧.

٢- وفي «ب» ما ولا ، وفي بقية لنسخ «ما ولا أو لا»، ويظهر أنَّ المراد «مؤوّلاً» أي: على تأويل حذف مضاف فيكون التقدير: ولا تحسبنَّ شأن الذين كفروا أنَّما نملي...، أو يكون الحذف من الخبر فالتقدير: ...أصحاب أنَّما نُملي ، ينظر: الدر المصون٣/٤٩٧.

٣- في المخطوط: أبي الحسن.

٤- أي: الزجاج.

٥- لم يظهر له غير ذلك لأنَّ البيت تصحَّف عنده؛ وليست كلمة «قيس» واضحة فيه، وما بين معكوفين زيادة من «ب».

٦- المحرّر٣/٣٠٦.

٧- هو: أبو القيس بن الأسلت كما في إعراب القرآن المنسوب للزجاج٢٠٩، وليس في ديوانه، وهو في معاني القرآن للفرّاء١/١٠٤، ومجالس ثعلب٦٠، وتأويل مشكل إعراب القرآن٢٣٧، والمحتسب١/١٧٠، ٢/٣٧٠، وأمالي ابن الشجري١/١٠٣، ٢/٣٦، والإنصاف١٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك١/١٥٧، والدر المصون٣/٣٥١، ٥١١، وخزانة الأدب٤/٢٢٦.

والمعنى: جَرَى إلى السَّفَه.

«ح»[1]: ليس البيتُ مُساوياً للآية؛ لأنَّ الدلالة في البيت بالوصف وفي الآية بالفِعل، ودلالةُ الفعل على مصدره أقوى من الوصف، وإنَّما جاء في هذا البيت وفي مِثله إنْ وُجد.

ولا حذفَ في البيت بل إضمارٌ فقط، وفي الآية حذفٌ لظاهرٍ.

ويَظهر لي في الآية تخريجٌ غريبٌ تقتضِيه القواعد، وهو أن «يحسبَنَّ» مسندٌ للَّذِينَ ويَطلُبُ «ما آتاهم» و«خَيْراً» و يكون «هو» ضميَر فَصْلٍ، و﴿يَبْخَلُونَ﴾ / يطلب مفعولاً واحداً بحرف الجر، فأُعمِلَ الثاني ـ على الأفصح في لسان العرَب وعلى ما جاء في القرآن ـ وهو «يبخلون»، وعَدَّاه بالحرف فأُهمِل منه «يحسبن» وأُعمل في مفعوله الثاني؛ إذ لا تنازُع فيه، إنَّما التنازُع في الأوَّل فقط، وساغ حذفُه وحدَه كما ساغ حذفهما فيما قال سيبويه: تقول: «متى رأيتَ أو قُلتَ: زيدٌ منطلقٌ؟»، إلاَّ أنَّهما هنا تنازعا فيهما بخلاف الآية، والتقدير: ولا يحسبنَّ ما آتاهُم الله مِن فضْله هو خيراً لهم الناسُ الذين يبخلون به، و«هو» ضمير فَصْلٍ لـ«ما آتاهم» وخبراً لـ«يُبخلهم» المقدَّر كما قَدَّرُوه.[2] ٥٣/أ

١٨٣- قوله تعالى: ﴿بِقُرْبَانٍ﴾ آية/١٨٣.

١- البحر٣/٤٥١.

٢- هكذا فيما عدا «ب» ، وفيها : «وخيراً» خبرٌ لبخلهم المقدَّر كما قدّروه» ، وهو نقضٌ لأوّل الكلام، والصواب كما في البحر: «يكون هو» فصلا لـ «آتاهم» المحذوف، لا لتقديرهم «يُبخلهم»، واعترض السمين في الدرالمصون٣/٥١٣، كلامه هذا: بأنّه لا يجوز حذف أحد مفعولي أظنّ في التنازع؛ بل يضمر ويؤخّر، إلاّ أن يكون المؤلّف وافق الكوفيّين في جوازه؛ إذ يجوز عندهم في التنازع، وينظر في المسألة: شرح التسهيل لابن مالك٣/١٧٢.

«ع»[١]: قرأ عيسى بن عمر[٢] بِضَمِّ الراء إتباعاً للقاف، وليس لُغَةً؛ إذ لا يوجد فُعُلان بضم الفاء والعين، قال سيبويه: ضَمَّ اللام في «السُّلُطان» إتباعاً.

«ح»[٣]: لم يذكره سيبويه، بل قال[٤]: ولا نعلم في الكلام فِعِلان ولا فِعُلان ولا شيئاً من هذا النَّحْوِ لم نذكره، ولكنه [جاء] فُعُلان، وهو قليل، كـ«سُلُطان» وهو اسم، انتهى.

وقال الشارح: هذه اللغة لا يُسكِّنُ صاحبُها ولا يُتبِع.[٥]

١٨٤- قوله تعالى: ﴿ رَبَّنا ما خَلَقتَ هذا باطِلاً سُبْحانَكَ ﴾ آية/١٩١.

«ح»[٦]: قال بعضُهم[٧]: «باطِلاً» مفعولٌ ثانٍ لـ «خَلَق» بمعنى «جَعَل» التي تتعدَّى إلى مفعولين، انتهى.

وهذا عكس المنقول في النحو: أنَّ «جعَل» تكون بمعنى «خلَق» فتتعدَّى إلى واحد[٨]، أمَّا عكسُه فلا أعلمُ أحداً ذَهَب إليه.

[«ت»]: فيه إيماءٌ إلى أنَّ «جعل» حيث حكَموا عليها عند مُساواتها لـ «خلق» لا يصحُّ تعديةُ «خلق» التي بمعناها لمفعولين، وفيه نظر؛ لأنَّ كُلا أصلٌ في بابه، فالأصل في «جعل» التعدية لاثنين، وفي «خلق» لواحد.

١- المحرّر٣/٣٠٩، وينظر: المحتسب١/١٧٧.

٢- هو: عيسى بن عمر الثقفي، أخذ النحو عن ابن أبي إسحاق، والقراءات عن ابن كثير وغيره، وضع في النحو «الجامع» و«الإكمال»، ت ١٤٩هـ، ينظر: أخبار النحويّين البصريّين٣١، ومعرفة القرّاء الكبار١/٢٢٠. وينظر في القراءة: مختصر في شواذّ القرآن٣٠، والمحتسب١/١٧٧.

٣- البحر٣/٣٥٨.

٤- الكتاب٤/٢٦٠.

٥- لأنّها ليست فرعاً لبناء آخر، ينظر: أدب الكاتب٥٩٧، وسفر السعادة١/٣٠٢.

٦- البحر٣/٣٧٠.

٧- ينظر: مجمع البيان١/٩٠٩.

٨- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/٧٨، وشرح ألفية ابن معطٍ٥١٤.

أما قوله «لم أرَه» فمردود؛ لأنَّ من حفظ حُجَّة، وظاهر لفظ الآية يشهد له؛ إذ هو أحقُّ من جعلِه حالا؛ للاعتماد عليه، والاعتماد على الحال خلاف الأصل.][1]

١٨٥- قوله تعالى: ﴿ ربَّنا إنَّنا سَمِعْنا مُنادِياً ﴾آية/١٩٣.

«ح»[2]: إنْ دَخلَت «سَمِع» على قولٍ نصبَت واحداً كغيرِها من أفعال الحواسِّ، وإن دخلت على ذاتٍ وجاء بعده فعلٌ أو اسمٌ بمعناه نحو: «سمعتُ زيدا يتكلَّم، أو يقولُ كذا» ففي هذه المسألة خلافٌ، منهم من ذهب إلى أنَّه صفةٌ أو حالٌ، بعد نكرة أو معرفة.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ ذلك الاسم أو الفعل هو المفعول الثاني لـ«سمع»، وجعَل «سمع» تتعدى إلى واحد إن دخلت على مسموعٍ وعلى اثنين إن دخلت على ذات، وهذا مذهب الفارسيِّ.[3]

والصحيح الأوَّل[4]، وعليهما فـ «مُنادِيا» هو المفعول، و«يُنادي» إمَّا صِفةٌ للنَّكِرة وإمَّا مفعولٌ ثانٍ على القولين.

ذَهَبَ «ز»[5] إلى الأوَّل، وأنَّ ما بعدَه صفةٌ أو حالٌ أَغْنَت عمَّا حَذَفْتَه، فإذا قلت: «سمعت زيداً يتكلم» كأنَّك قلت: سمعت كلامَ زيدٍ.

١- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٢- البحر٣/٤٧٢.

٣- ينظر: الإيضاح ١٥٣، واللباب في علل البناء والإعراب٢٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٧٦، وشرح الرضي على الكافية٤/١٧٤.

٤- تنظر مناقشة الرأي السابق في: أمالي ابن الحاجب١/٨٥، والهمع٢/٢١٩، وخزانة الأدب٩/١٦٧.

٥- الكشاف١/٢٣٧-٢٣٨.

وقوله: «لولا الحالُ أو الصفةُ»[١] إلخ، ليس كذلك؛ إذ قد حُذِف لدليلِ ما بعدَه، وإن لم يكن صفةً ولا حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿**هل يَسْمَعُونَكمْ إذ تَدعُونَ**﴾[٢]، أغنَى ذكرُ ظرفِ[٣] الدُّعاء عن ذِكر المسموع، انتهى.

١- قال الزمخشري: ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بُدٌّ، أو تقول: «سمعت كلام فلانٍ أو قوله» وقد حذفها المؤلِّف، اختصاراً.

٢- الشعراء/٧٢.

٣- في النسخ: «ظرف»، وضرب عليها في «ب»، والتصويب من البحر.

سُـورَةَ النِّـسَاءِ

١٨٦- قوله تعالى: ﴿ **مَثْنَى** ﴾ آية/٣.

«ز»[١]: مُنِعَت ﴿**مَثنَى وثُلاثَ**﴾ ونحوها الصَّرفَ لما فيها من العَدْلَين، عدلها عن صيغتِها وعدلها عن تكرارها، وهي نكرات يُعَرَّفنَ بـ «ال»، / يقال: فلانٌ يَنكِح المثنى ٥٣/ب والثلاثَ والرُّباعَ. انتهى.

«ح»[٢]: المذاهب المنقولة في منع صرفها أربعةٌ: العدل والوصف، وهو للخليل وسيبويه وأبي عمرو[٣]، العدل والتعريف بِنِيَّة «ال» ولذلك لاتضاف، وهو للفراء[٤]، وللعدلين:[٥] عن اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة، وللعدل عن التأنيث للزَّجَّاج[٦]، وتكرُّرُ العدلِ؛ أي: عُدِلَ عن اللفظ وعن المعنى، اللفظ ظاهرٌ، والمعنى من حيث إنَّ القصد بالأعداد الإخبار بها فيصحُّ الإتيان بها ابتداءً، وهذه لا تستعمل إلاَّ بعد جَمْعٍ تفصيلاً له، نقَل هذا القولَ أبو الحسن[٧] عن بعض النحويين، قال: فهي عِلَّة واحدةٌ قامت مقامَ عِلَّتين؛ لإيجابها حُكْمَين مختلفين.

١- الكشاف١/٢٤٤.

٢- البحر٣/٤٩٠.

٣- الكتاب٣/٢٢٥.

٤- معاني القرآن ١/٢٥٠.

٥- في الأصل: «وللعادل».

٦- معاني القرآن وإعرابه٢/٩.

٧- نصّ السمين في الدر المصون٣/٥٦٣، أنّه الأخفش وليس هذا الكلام في معانيه، والصواب أنّه أبو الحسن ابن عصفور؛ لترتيب أبي حيّان للأقوال إذ جعله بعد الزجاج، ولكونه قد نقله عن بعض النحويين في شرحه للجمل٢/٢٢٠ بعبارة مقاربة، وقد نُقِل هذا الرأي ولم يُنْسَبْ للأخفش، في مشكل إعراب القرآن١٨٩، والمحرر٣/١٥، وهو قول ابن السراج في الأصول٢/٨٨، «ولو قال قائل: إنّه لم ينصرف لأنّه عُدِل في اللفظ والمعنى جميعاً... لكان قولاً».

و «ن» لم يسلك واحداً منها، فإن كان له سلَفٌ وإلاَّ كان منفرداً به[١]، ثمَّ إنَّها لم تستعمل إلاَّ نكرات في كلام العرب ولا تَلِي العواملَ بل تأتي تفصيلاً لجَمْعٍ قبلها، فقوله: «فلان ينكح المثنى» إلخ، يُعتَرَضُ من وجهين[٢]، بل تأتي خبراً (صلاةُ اللَّيلِ مَثنى مَثنى)[٣]، [وصِفةً وحالاً ومُضافةً نحو ﴿مِن النِّساءِ مَثنى﴾ ﴿أُولِي أَجنحةٍ مثنى﴾[٤]][٥] وكقوله:[٦]

..... ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثنى وَمَوْحَدُ

وكقوله:[٧]

..... بِمَثْنى الزِّقاقِ المترَعاتِ وبالجُزُرْ

وقد ذكر بعضُهم أنها تلي العوامل:

ضَربتُ خُماسَ ضربةَ عبشمـــيٍّ أدارَ سُداسَ ألا يَستقيمـــا[٨]

١- قيل هو المذهب الرابع غير أنَّه عَبَّر عن المعنى بالتكرار ، ينظر: الدر المصون٣/٥٦٤، وحاشية الشهاب٣/١٦١، وتفسير ابن عصفور موافق لذلك، ينظر: شرح الجمل ٢/٢٢٠.

٢- هما عدم تعريفهما، وعدم إيلائهما العوامل.

٣- في البخاري ٩٩٠، كتاب الوتر، باب ما جاء في الوتر.

٤- فاطر/١، وهي هنا صفة للنكرة قبلها.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- هذا عجز بيت لساعدة بن جؤية، وصدره:

ولكنَّما أهْلي بوادٍ أنيسُه ...

وهو في ديوان الهذليين١/٢٣٧، والكتاب٣/٢٢٥، والمقتضب٣/٣٨١، والحجة ٢/١٧١، وابن يعيش١/٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢١٩، والجنى الداني ٦١٩، والدر المصون٣/٥٦٤.

٧- هذا عجز بيت لامرئ القيس، وصدره:

يُفاكِهنا سعدٌ ويَغدو لجمْعنا ...

وهو في ديوانه١١٣، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢١، وتذكرة النحاة١٨، والدر المصون٣/٥٦٥، والهمع١/٨٦.

٨- البيت بلا عزو في تذكرة النحاة٦٨٥، والدر المصون٣/٥٦٥، واللباب ٦/١٦٣، والهمع١/٨٤ .

وأنشد ابنُ خالويه:[١]

فما حَلبت إلا الثُّلاثَةَ والثُّنَـــــــى ولا قيِّلـــت إلا قليـــلاً مَقالُهـــا[٢]

ومن أحكام هذا المعدول ألاَّ يؤنَّث، فلا يقال: «مَثْناةُ» ولا«ثُلاثةُ» بل يجري «ثُلاث» على المذكَّر والمؤنَّث.

«ت»: قد ذُكر تعريفُها وذُكر إيلاؤها العوامل وإن كان قليلا، وأمَّا كونه[٣] خارجاً عن الأقوال الأربعة فصحيحٌ، مع زيادة أنَّ مجموعَهما لفظيٌّ ـ وشرْطُ مانعِ الصرف أن تكون إحدى العِلَّتين لفظيةً والأخرى معنويَّة[٤] ـ [إلاَّ أن يكون العَدْلُ عن التكرُّر لمخالفة المعنى فتكون إحداهما معنويةً، وحينئذ][٥] يكون موافقاً للقول الرابع، وهو الذي حكاه أبو الحسن، فتأمَّله.

على أنَّ العِلَلَ التي لا تُوجِب خروجاً عن مقالتهم في التفاريع لا تضرُّ المخالفة فيها، فتأمله.

١٨٧- قوله تعالى: ﴿ذلكَ أَدْنَى ألاّ تَعُولُوا﴾ آية/٣.

«ح»[٦]: جماع القول في «عالَ» أنَّها لازمةٌ بمعنى «مالَ»[٧] و«جارَ» و «كثُر عِيالُه» و«تفاقَمَ»، مضارعُه «يعول»، وعالَ الأميرُ افتقَر وذهب في الأرض، مضارعه «يَعِيل».

١- هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني، أخذ عن ابن دريد ومحمد بن القاسم الأنباري، له «إعراب ثلاثين سورة» و «وشرح الدريدية»، ت ٣٧٠هـ، ينظر: إشارة التعيين١٠١، وبغية الوعاة١/٥٢٩.

٢- الشاهد بلا عزو في لسان العرب٢/١٢٤«ثلث» ١٤/١١٨«ثنى»، وهذا الشاهد ـ كما يظهر ـ زيادة من المؤلِّف في كلام أبي حيّان دون أن ينبّه إلى ذلك، وليس الشاهد في البحر ولا النهر ولا الدر.

٣- أي: قول الزمخشريّ.

٤- ينظر: شرح الأشموني٣/٤٢٦.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- البحر٣/٤٩١.

٧- في المخطوطات: «قال» وضرب عليها في «ب» وكتبت «زاد؟»، والتصويب من البحر.

ومُتَعدِّيه بمعنى «أثقَل»، و«مانَ» من المؤونة و«غَلَب» ومنه «عِيلَ صَبري»، و«أعجز»، والمتعدي واويٌّ[١] إلاَّ بمعنى أعجزني، عالني الشيء يَعيلني عَيلاً ومَعيلاً: أعجزني.[٢]

١٨٨- قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾آية/١.

«ع»[٣]: حذفوا التاء الثانية تخفيفاً، وهذه تاء تتفاعَلون[٤]، تُحذَف في لغةٍ وتُدغَم في أخرى؛ / لاجتماع حروف متقاربة، قال أبو عليٍّ[٥]: وإذا اجتمعت المتقاربة خُفِّفَت بالحذف والإدغام والإبدال، كما قالوا في «طَسٌّ»: طَسْت، أبدَلُوا من السين الواحدة[٦] تاءً، قال:[٧] ٥٤/أ

حَنَّ إليها كحَنِينِ الطَّسِّ

«ح»[٨]: تعيين الثانية من التاءين للحذف مذهب البصريين، وذهب هشام بن معاوية الضريرُ الكوفيُّ إلى أنَّ المحذوف الأولى، وهي مسألة خلافٍ أدِلَّتُها في النحو[٩]، ولم ينبِّه على الإثبات وهو الأصل، ويَقرُب منه الإدغام؛ إذ ليس فيه إلاَّ إبدالُ حرفٍ، والإدغام لا يختصُّ بـ «تتفاعلون» كما يُوهِمُه ظاهرُه، بل هو في المصدر وما تَصَرَّف منه، وأمَّا الحذفِ فيختصُّ بما دخلت عليه التاء من المضارع.

١- في الأصل: «وارد لا بمعنى» وضرب عليها وعلى ما قبلها وبعدها في «ب»، وفي «ج» و «د»: «راو» والتصويب من البحر.

٢- ينظر: مفردات الراغب٥٩٧، وعمدة الحفاظ٣/١٤٢،١٤٧، والدر المصون٣/٥٦٨.

٣- المحرر٤/٨، وتخفيف السين قراءة الكوفيين، والباقون بتشديدها، ينظر: السبعة٢٢٦.

٤- كتبت في المخطوطات: «يتفاعلون»، بالتحتية، وكذلك الموضع التالي.

٥- الحجة٣/١١٩، والطست نوع من الآنية.

٦- وهكذا في المحرر والبحر والأصول الخطية، والصواب كما في الحجة «السين الثانية».

٧- هو العجَّاج والشاهد في ملحق ديوانه٢/٢٩٥، وقد اعتمد واضع ملحق الديوان على نسبة البحر هذا البيت له، والبحر اعتمد على المحرر الذي نقل كلام أبي عليٍّ، وليست فيه هذه النسبة.

والشاهد في الحجة٣/١٢٠، وسرّ صناعة الإعراب١٥٦، وشروح سقط الزند١٣٧٣، وإيضاح شواهد الإيضاح٧٢٤، وسفر السعادة٣٤٥، والدر المصون٤/٣٨٩.

٨- البحر٣/٤٩٧.

٩- ينظر: الكتاب٤/٤٧٦، والإنصاف٦٤٨، وشرح الشافية٣/٢٩٠.

وتعليلُه باجتماع حروف متقاربة لا يصحُّ لما يليه[١]، بل للإدغام، وكلامُ أبـي علـي لا يُحمل على لزوم التخفيف بل قد يكون[٢]، وتمثيله «طست» ليـس للمتقـاربين بـل للمِثلين كـ «لصْتٌ» في «لصٌّ».[٣]

١٨٩- قوله تعالى: ﴿ **والأرْحامَ** ﴾ آية/١.

بخفض ﴿**الأرحامِ**﴾ لحمزة.[٤]

«ع»[٥]: الضمير المخفـوض كحـرفٍ ولا يعطـف علـى حـرف، ويـردُّ قـراءة الخفـض وجهان: أنَّ عطفه على «ما يُتَساءَلُ به» لا يفيد الحثَّ على التقوى التي السياق فيهـا، وليس فيه إلاَّ الإخبار بأنَّ الأرحامَ يُتساءَلُ بها، وهذا تفريـقٌ في معنـى الكـلام وغـضٌّ من فصاحته، وإنَّما الفصاحة أن يكون في ذِكر الأرحام فائدة مُسْتَقِلَّة.

وإن قَـرَّر التساؤلَ بها والقَسَمَ خَالَفَ[٦] الحديث الصحيـح وهـو قولـه ﷺ: (مـن كـان حالِفاً فلْيحْلِفْ با لله أو فلْيصمُت)[٧]. انتهى.

«ح»[٨]: ما ذكروه وعلَّلوا بـه مذهـبٌ بصـريٌّ، والصحيـح جـوازُه، وهـو مذهـبُ الكوفـيِّين[٩]؛ لثبوته نثرا ونظماً، ومنه ﴿**وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرامِ**﴾.[١٠]

١- أي: لايصحّ تعليلاً للحذف؛ لأنّ عبارة ابن عطيّة هكذا : «تدغم في لغـة وتحـذف في أخـرى لاجتمـاع حروف متقاربة» فـجملة «اجتماع الحروف المتقاربة» وَلِيَتْ «الحذف»، ولكنَّ المؤلِّف قَدَّمَ وأخَّرَ.

٢- أي: جواز التخفيف.

٣- ينظر: سرّ الصناعة١٥٦.

٤- هو أبو عُمارة حمزة بن حبيب الزيات التيمـي ولاءً، شيخ قـراء الكوفـة، أخـذ عنـه سُـليم بـن عيسـى، والكسائي، ت١٥٦هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٦/٣٨٥، ومعرفة القراء الكبار١/٢٥٠.

وينظر في القراءة: السبعة٢٦٦، والتسيير٧٨.

٥- المحرر٤/٩.

٦- «خالف» زيادة من «ب».

٧- في البخاري ٢٦٧٩، كتاب الشهادات، باب كيف يستحلف؟.

٨- البحر ٣/٤٩٩-٥٠٠.

٩- ينظر: ما سبق في الفقرة ٦٦.

١٠- البقرة/٢١٧.

وأمَّا قول «ع»: «يردُّ القراءة وجهان» فهذا تجاسُرٌ قبيح لا يليق بحاله وطهارةِ لسانه؛ إذ عَمَد إلى قراءةٍ متواترة عن رسول الله ﷺ قرأ بها سلَفُ الأمَّةِ، واتصلت بأكابر قُرّاء الصحابة ـ الذين تلقَّوا القرآن مِن في رسولِ الله ﷺ بغير واسطةٍ ـ عثمانَ وعليٍّ وزيدِ بن ثابت[١] وأقرأ الصحابة أُبيِّ بن كعبٍ، عمَد إلى ردِّها بشيءٍ خطَر له، وهذه الجسارة لا تليق إلاَّ بالمعتزلة كالزمخشري فإنَّه كثيراً ما يطعن في نقْل القُرَّاء[٢]؛ وحمزةُ أخذَ القرآن عن سليمان بن مهران الأعمش وحُمرانَ بن أَعْيَن[٣] ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[٤] وجعفر بن محمد الصادق[٥]، ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر[٦]، / وكان حمزة صالحاً ورعاً ثِقةً في الحديث، وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة ثمانين وأحكَم القراءة وله خمس عشر سنة[٧]، وأمَّ الناسَ سنة مائة، وعَرَض عليه جماعةٌ من نظرائه: سفيان الثَّوري[٨] والحسن بن صالح[٩]، ومن تلامذته إمامُ أهل ٥٤/ب

١- هو: أبو سعيد زيد بن ثابت بن الضحَّاك الخزرجي الأنصاري شيخ المقرئين والفرضيين، ت ٤٥هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٢/٣٥٨، وسير أعلام النبلاء٢/٤٢٦.

٢- ينظر الكشاف عند النساء/١، والأنعام/١٣٧.

٣- هو أبو حمزة حُمران بن أعيَن الشيباني ولاءً، من كبار قرّاء الكوفة، أخذ عن يحيى بن وثّاب، ت حدود ١٣٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار١/١٧١، وغاية النهاية/٢٦١، وفي الأصول «اغبر» بدل «أعين».

٤- هو أبو عبد الرحمن محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، روى عنه الشعبي وعطاء، من نظراء أبي حنيفة في الفقه، ت ١٤٨هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٦/٣٥٨، ومعرفة القراء الكبار١/٢٤٩.

٥- هو أبو عبد الله المدني جعفر الصادقُ بن محمّد بن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أخذ عن آبائه، ت١٤٨هـ، ينظر: وفيات الأعيان١/٣٢٧، وغاية النهاية١/١٩٦.

٦- في الأصل: «ثابت».

٧- في الأصول «خمسة» والتصويب من البحر.

٨- هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أحد أعلام الحديث في زمانه، ت ١٦١هـ. ينظر: طبقات ابن سعد٦/٣٧١، وسير أعلام النبلاء٧/٢٢٩.

٩- هو أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حَيّ الهمذانيّ، له: «التوحيد» و «الجامع»، ت١٦٨هـ، ينظر: طبقات ابن سعد ٥/٦٣٧، وسير أعلام النبلاء٧/٣٦١.

الكوفة قراءةً وعربيةً الكسائيُّ، قال الثَّوريُّ وأبو حنيفة ويحيى بن آدم[١]: غلَب حمزةُ الناسَ على القرآن والفرائض.[٢]

وإنَّما أطلتُ هنا لئلا يطَّلع غُمْرٌ على كلام «ع» و «ز» فيُسيءَ ظَنًّا فيتقاربَ أن يقع في الكفر بالطَّعن في ذلك، ولسنا متعبَّدين بقول نحاة البصرة ولا بغَيرهم ممن خالَفَهم، وكم حكْمٍ ثَبَت بنقلِ الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريُّون، والعكس، يعرِف ذلك مَن له استبحارٌ في العربية لا أصحابُ الكنانيش المشتغلون بضروبٍ من العلوم، الآخِذون عن الصُّحُف دون الشيوخ.

١٩٠- قوله تعالى: ﴿ **فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً** ﴾ آية/٤.

«ز»[٣]: يصحُّ الوقوف على «فكُلوه»؛ وما بعده دعاءٌ، على أنَّهما صفتان أقيمتا مقام المصدر، كأنَّه قيل: هَنْئاً مَرْءاً.

«ح»[٤]: حرَّف قولَ النُّحاة؛ ولو أقيما مقامَ المصدر لم يَرفعا الظاهرَ، كما لا تقول: «سَقْيا اللهُ لك» بل «سَقيالك»، وهما قد رفعاه في قول الشاعر:[٥]

هنيئا مريئا غيرَ داءٍ مُخامرٍ لعَزَّةَ من أعراضِنا ما استَحلَّتِ

على رفع «ما استحلت» بأحَدِهما على التنازع، أو بالمحذوف[٦]، أي: ثبت، على

١- هو أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان القرشي ولاءً، أخذ عن شُعبة والكسائي، وعنه الإمام أحمد، ت ٢٠٣هـ، ينظر: طبقات ابن سعد٦/٤٠٢، ومعرفة القراء الكبار١/٣٤٢.

٢- هذا الثناء على حمزة موجود في الإقناع لابن الباذش١/١٢٥.

٣- الكشاف١/٢٤٦.

٤- البحر٣/٥١٤.

٥- هو كُثير عزة، والبيت في ديوانه١٠٠، وأمالي القالي٢/١٠٩، وأمالي ابن الشجري١/٢٥٣، والدر المصون٣/٥٧٦.

٦- في المخطوطات: «المجرور»، والتصويب من البحر.

اختلاف السِّيرافيِّ[١] وأبي عليّ[٢] على طريق الإعمال.

ولكونهما متلازمين لا يستعمل «مريئاً» إلاَّ تابعَ «هنيئاً» أغنى عن رَبْط العطف، فصحَّ التنازع دون عطف، ولو كانا في الفِعل لم يصح التنازع دون عاطف إلا على نِيَّته، نحو: قامَ خرجَ زيدٌ، وذهب بعضُهم إلى جواز استعمال «مريئاً» غير تابعٍ، ولا يحفظ من كلام العرب[٣]، وهما اسما فاعلٍ للمبالغة، وأجاز أبو البقاء[٤] كونَهما مصدرين كـ«الصَّهيل» و«الهدير» وليسا من باب ما يطَّرد.[٥]

١٩١- قوله تعالى: ﴿ **وكَفَى بالله حَسِيباً** ﴾ آية/٦.

«ح»[٦]: الصحيح أنَّها فِعْلٌ، والباء زائدة في الفاعل[٧]، وقيل: ليست زائدة، فمجرورُها في محل نصبٍ والفاعلُ مضمَر، أي: «هو» أي: الاكتفاء، ويتعلَّق بالفاعل[٨] على المذهب الكوفِّي في إعمال ضمير المصدر كالظاهر[٩]، أمَّا إن جُعل

١- ينظر: شرحه للكتاب باب «ما أجري مجرى المصادر المدعوِّ بها من الصفات» ق٤٨٦/أ ، وهو مذهب سيبويه؛ فالاسم في نحو «هنيئا لك الظفرُ» مرفوع بفعل محذوف، كأنّك قلتَ: ثبت لك الظفرُ هنيئاً، ينظر: الكتاب١/٣١٧.

٢- مذهبه أنَّ الاسم الظاهر مرفوع بـ «هنيئاً» فليس فيه ضمير صاحب الحال؛ لرفعه الظاهر، ينظر: الارتشاف٢/٢١٨، والدر المصون٣/٥٧٧.

٣- لعلّه يريد في الدعاء، فلا يقال: مريئاًلك الطعامُ، وإلاّ فقد ورد استعمال «مريئاً» وحده، كقوله ﷺ «اللهم اسقنا غيثاًمريئاً مريعاً»، وقولهم: ما كان الطعام مريئاً، ينظر: النهاية في غريب الحديث٤/٢٦٧، ولسان العرب١/١٥٥ «مرأ».

٤- التبيان١٧٤.

٥- لأنّهما ليسا ممّا يدلُّ على الأصوات كالنهيق، أو ضروب السير كالرَّسِيم، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٤٦٩.

٦- البحر٣/٥٢٣.

٧- ينظر: رصف المباني٢٢٦، والجنى الداني٤٨، والمغني١٤٤.

٨- أي: ويتعلّق الجارّ بالفاعل المضمر.

٩- وقيل: يجوز أن يتعلّق به شبه الجملة، كما هنا، ينظر: الارتشاف٣/١٧٣، والهمع٥/٦٥، وتفصيلُ المسألة في: الأسماء العاملة عمل الفعل٤٧.

محذوفاً ففيه حذْف المصدر وإبقاءُ معموله، وهما غير جائزين عند البصريين، / أعني ٥٥/أ حذف الفاعل وحذف المصدر وإبقاء معموله.[١]

«ت»: حيث تمشَّى على قولٍ فلا إنكار، والله أعلم.

١٩٢- قوله تعالى: ﴿ **لا تُضارَّ والدةٌ** ﴾ سورة البقرة/٢٣٣.[٢]

«ح»[٣]: جُعل الفرق بالتاء للاشتراك لأنَّ الولد منه ومنها، فجمْعُ الوالدات بالتاء قياسٌ.

قال «ع»[٤]: [كما قال الشاعر:][٥]

بحيث يَعتَشُّ الغرابُ البائضُ

لأنَّ البيضَ من الأنثى والذَّكَر.

«ح»: «الغراب» يطلَق على الذَّكَر والأنثى، فلا يتعيَّن هنا للذكر بلفظه ولا بوصفه، لاحتمال تذكيره حملا على اللفظ؛ لعدم ظهور علامة تأنيثٍ، كما أُنِّثَ لظهور علامته في غير مؤنَّث.

كقوله:[٦]

وعنترةُ الفَلْحاءُ . . . . . .

١- ينظر: الدر المصون٣/٥٨٦، والهمع٥/٧١، والصحيح أنّ البصريين يجيزون إعمال المصدر المحذوف، ينظر: الكتاب١/٣٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٥٦، والأسماء العاملة عمل الفعل٧٤.

٢- هذه الآية ذكرها أبو حيّان خلال شرحه لقوله تعالى ﴿**مما ترك الوالدان**﴾ النساء/٧.

٣- البحر٣/٥٢٤.

٤- المحرر٤/٢٦، وما بين معكوفين زيادة من المحرر والبحر.

٥- هو أبو محمّد الفقعسي، والرجز في المخصص٨/١٢٥، ولسان العرب٧/١٢٥ «بيض».

٦- هذا جزء بيت لشُريح بن بُجَير التغلبي، وتمامه:

... جاء مُلأَّماً كأنّهُ فندٌ من عمايَةَ أسودُ

وهو في المخصص٣/٤٧، ولسان العرب٢/٥٤٨ «فلح».

وكقوله:[١]

أَبُوكَ خَلِيفةٌ وَلَدَتـهُ . . . .

[«ت»: محصل كلام «ع» أنَّ التاء في الوالدة للفرق؛ لاشتراك الوصف، والوصف المشترك لابدَّ فيه عند قصد التأنيث من التاء، فعلى سياقه يكون الغراب البائض مذكَّرا لعدم التاء، وقد قال فيه «ع»: لأنَّ البَيض من الأنثى والذَّكر، يعني فلا تشكل نِسبتُه للذَّكَر، واعترضه «ح» باحتمال أنَّه ـ أي البائض ـ للأنثى، وذُكِّر مراعاة للفظ «غُراب» الذي هو للذكر والأنثى بلفظٍ واحد، ولفظه مذكَّر وإن كان لمؤنَّث، فحُمل البائض على لفظ «غُراب» وإن كان مؤنَّثا اعتبارا بلفظه، فتأمَّله.][٢]

١٩٣- [قوله تعالى: ﴿ نَصِيباً مَفْرُوضاً ﴾.آية/٧.

«ز»[٣]: نُصِبَ على الاختصاص، أي: أعني نصيبا][٤]، وقوله «مفروضا» أي: مقطوعا واجبا.

«ح»[٥]: «الاختصاص» إن أراد الاصطلاح فلا يصحُّ؛ إذ لا يكون المنصوب عليه نكرة.[٦]

١٩٤- قوله تعالى: ﴿ فإنْ كُنَّ نِساءً فوقَ اثنَتَينِ فلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَكَ وإن كانت واحدةً﴾ آية/١١.

١- هذا جزء بيت تمامه:

... أخرى وأنت خليفةٌ ذاك الكمالُ

وهو بلا عزو في معاني القرآن للفراء١/٢٠٨، وتفسير الطبري٣/٢٤٨، والدر المصون٣/١٤٩، ولسان العرب٢/٥٤٩ «فلح».

٢- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٣- الكشاف١/٣٤٩.

٤- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٥- البحر٣/٥٢٥، وينظر: الدر المصون٣/٥٨٩.

٦- الاختصاص عند الزمخشري يراد به القطعُ عن التبعية والنصبُ بفعلٍ مقدَّر «وهو ممَّا اصطلح عليه الزمخشري كما بيَّنه شرّاحه» حاشية الشهاب٣/١٠٧.

[«ز»][1]: لا يَبْعُد أن يكون الضميران مُبْهَمَين مفسَّرَين بما بعدهما، وهو «نساءً» و«واحِدة»[2]، و«كان» تامة.

«ح»[3]: هو بعيدٌ أو ممتنع؛ لاختصاص ذلك بفاعل «نِعْمَ» و«بِئسَ» ولا يجوز في غيرهما كـ«كان».[4]

١٩٥- قوله تعالى: ﴿ **ولأَبَوَيْهِ** ﴾ آية/١١.

«ز»[5]: خَبَرُ «السُّدُسُ»، و وُسِّطَ البَدَلُ.

«ح»[6]: جعَل أبو البقاء[7] البدلَ هوالخبر، وقولَه: ﴿**مِنهُما**﴾صفةً، وهو الصواب؛ لأنَّ البدل هو المعتبَر، وبدليل أنَّك تقول: «أبواك يصنعان»، و«أبواك كلٌّ منهما يصنع»، ولا يُقال: «يصنعان»، والبدل هنا بدل بعضٍ ولذا جيء بالضمير[8]، وكما تقول: «إنَّ زيداً عينَه حسنةٌ»، فيُستغنى بخبر البدل عن خبر المبدل منه، فكذا ينبغي إذا وقع البدلُ خبراً[9]، ولولا البدلُ لاحتمل لو قال: «ولأبويه السدسان» التعادلَ أو الترجيحَ، فكان هذا التركيبُ القرآني في غاية الفصاحة والنَّصِّيَّة.

«ت»: رَدُّه عليه[10] من حيث الصناعةُ باطلٌ، غاية ما فيه أنَّه أَوْلى مراعاةً، كقولك:

١- الكشاف١/٢٥١.

٢- في المخطوطات: «اثنتين»، والتصويب من الكشاف والبحر.

٣- البحر٣/٥٣٧.

٤- ينظر ما سبق في الفقرة ٢٢، ١٠٢.

٥- الكشاف١/٢٥٢.

٦- البحر٣/٥٣٨.

٧- هذا القول ليس في التبيان، ولعلَّه سهوٌ من أبي حيّان، وإنّما هو قول مكيّ في مشكل إعراب القرآن١٩١، ولذلك عندما نقل عنه السمين في الدر٣/٦٠٠ نَسَبَهُ إلى بعضهم.

٨- هذا شرط عند الأكثرين، وقيل وجود الضمير أكثر من عدمه وليس واجبا، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٤٩.

٩- أي: فيُستغنى بالبدل الواقع خبراً عن جعل المبدل منه هو الخبر.

١٠- في «ب» «على غير أبي البقاء».

..... كأنَّك ابتهاجَك استَمالا.[١]

وجَعْلُه بدلاً خبراً حقيقة لا يصحُّ؛ لِتَنافي أنَّه تابعٌ غيرُ تابعٍ؛ لأنَّ السدسَ الواحدَ لا يكون للأبوين وإنَّما لهما السدسان، نعم بلحْظِ البدل يصحُّ أي: السدس للأبوين مُفسَّرا بما بعده مِن أنَّه لكل واحدٍ سدس، فيصحُّ معنىً؛ لأنَّ البدل ملحوظ بالقصد بل هو المقصود.[٢]

١٩٦- قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ كان له إخْوةٌ** ﴾ آية/١١.

«ز»[٣]: «إخوةٌ» يفيد معنى الجمعية ولا يُعَيِّنُ الكمِّية، والتثنيةُ كالتَّثليث والتَّربيع تفيد الكمِّية، وهذا موضع الدلالة على الجمع المطلق، فدلَّ بالإخوة عليه.

«ح»[٤]: لا نسلِّم أنَّ «الإخوة» تفيد الجمعية[٥]، فيما بعد التثنية بغير كَمِّية، فيحتاجُ في إثبات دعواه إلى دليل.

«ت»: مراد «ز» أنَّه ليس نَصًّا كالاثنين والثلاثة، فقول «ح» «يحتاج إلى دليل» ممنوع؛ إذ هو جمع ولا نَصَّ فيه، وقول «ح»: «فيما بعد التثنية» مبنيٌّ على الجمع هل يَصدُق بالتثنية وما بعدها أو يختص بما بعدها؟.[٦]

١٩٧- قوله تعالى: ﴿ **مِن بَعدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بها أو دَيْنٍ** ﴾ آية/١٢.

«ح»[٧]: الفرّاء[٨]: عادة العرب في التَّرديد عود الضمير إلى أيٍّ شِئتَ، أو إليهما،

١- هذا من كلام ابن مالك في باب البدل من الألفية، وقبله: أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً....

٢- ناقش السمين أبا حيان قائلاً: إنَّ المرء مضطرٌ إلى جَعْل «الأبويه» خبراً مقدَّماً إذا سُئِل عن إعرابه، ينظر: الدر المصون٣/٦٠٠، وروح المعاني٢/٤٣٣.

٣- الكشاف١/٢٥٣.

٤- البحر٣/٥٤١.

٥- هناك سقط في الكلام يتغيّر معه المعنى وتمام الكلام كما في البحر: «لانسلم له دعوى أنّ «الإخوة» تفيد معنى الجَمْعِيَّة المطلقة، بل تفيد معنى الجمعيَّة التي بعد التثنية...».

٦- قيل: إنّ صيغة الجمع وإن كانت حقيقة فيما فوق الاثنين فإنّها في المواريث والوصايا حقيقة في الاثنين، وقيل إنّه هو مراد الزمخشريّ، ينظر: حاشية الشهاب٣/١١٣، وروح المعاني٢/٤٣٥.

٧- البحر٣/٥٤٧، وكلام أبي حيّان عن الضمير في «له» من قوله تعالى ﴿**وإن كان رجلٌ يورَثُ كَلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ**﴾ النساء/١٢.

٨- معاني القرآن ١/٢٥٧-٢٥٨.

نحو «من كان له أخٌ أو أختٌ فليَصِلْه» أو«فليصِلها» أو«فليصِلهما»، انتهى. ومِنه ﴿فالله أَوْلى بهما﴾[١]، ويؤوِّله مَن يمنعُه.[٢]

١٩٨- قوله تعالى: ﴿أُخْتٌ﴾ آية/١٢.

«ح»[٣]: أصلُها «أَخَوة» كـ«شررة»، فحُذف اللام والهاء فيه وفي «بِنْتٍ»، وألحقوهما بـ«قُفْل» و«جِذْع»[٤]، ضَمُّوا الواوِيَّ وكَسَرُوا / اليائيَّ، قاله الفراء[٥]، ودلَّت تاء الإلحاق على التأنيث كتاء التأنيث. ٥٥/ب

١٩٩- قوله تعالى: ﴿خالِدِين﴾ آية/١٢.

«ع»[٦]: جُمِع على معنى «مَن» بعد مراعاة اللفظ، وعكسُه لا يجوز.

«ح»[٧]: تقدَّمَ ردُّه.

«ت»: وتقدم لنا رَدُّ رَدِّه.

«ز»[٨]: لا يصحُّ نصْبُ «خالدين» من «جنات» و «خالداً» من «نار»؛ لأنَّه يجب الإبرازُ، فكان يقول: «هم» و «هو».[٩]

«ح»[١٠]: على البصري لا الكوفيِّ؛ لعدم اللَّبس فلا يحتاج لإبراز.[١١]

١- النساء/١٣٥.

٢- ينظر: الدر المصون٤/١١٦، وما سبق في الفقرة ١٠٩.

٣- البحر٣/٥٤٧.

٤- ينظر: سرّ الصناعة١٤٩.

٥- يريد باليائي «بنت» فقد قيل: إنَّ الذاهب منهما الياء، والجمهور على أنَّ لامها واوٌ، ينظر: سرّالصناعة١٥٠-١٥١، وشرح الشافية للرضي٢/٢٥٧، ولسان العرب١٤/٨٩.

٦- المحرر٤/٤٥، و «ع» زيادة من البحر ليست في الأصول.

٧- البحر٣/٥٥١، وينظر: الفقرة ٥، و٣٧٦

٨- الكشاف١/٢٥٦، وفي الأصول «ع».

٩- يريد أنَّه لا يصح جعلهما صفتين «لجناتٍ» و «ناراً»؛ لأنَّهما يجريان على غير ماهما له حينئذ، فيلزم إبراز الضمير المتحمَّل، كما يُقال: زيدٌ عمروٌ مُكرِمُه هو، عند إرادة الإخبار بحصول الكرم من زيد.

١٠- البحر٣/٥٥١.

١١- ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٢٧٧، وأمالي ابن الشجري٢/٢٥٥، والإنصاف٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٠٨، و شرح الأشموني١/٢٦٤، ونتائج التحصيل١٠٥٢.

٢٠٠- قوله تعالى: ﴿ والمُحصَناتُ ﴾ آية/٢٤.

«ح»[١]: المحصَنةُ: المرأة العفيفة، يقال: أَحصَنَت فهي مُحْصِنٌ، وحصُنَت فهي حَصان، عَفَّت عن الرِّيبة ومَنعت نفسها منها، وقال شَمِر[٢]: يقال: امرأة حَصانٌ وحاصِنٌ[٣]، ومصدر «حصُنت» «حصْن» قاله «س»[٤]، وقال أبو عبيدة والكسائي: حَصانة.[٥]

٢٠١- قوله تعالى: ﴿ ولا الذين يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ آية/١٨.

«ح»[٦]: العطفُ والتأكيدُ بـ«لا» يفيد المغايرةَ والانتفاءَ عن كلِّ فَرْد، كما تقول: «ليس هذا لزيدٍ ولا لعمرو» فلا تقول: بل لأحَدِهما، ولو قلت: «لزيدٍ وعمرو» أمكن أن تقول: بل لأحدهما، وبه يَتَبَيَّنُ ضعفَ تجويز «ز» اتحادَهما، حيث قال[٧]: «الذين يَعمَلون السيِّئاتِ» هم الكفار؛ بدليل «ولا الذين يموتون وهم كفار»، أو هم الفُسَّاق لأنَّ الكلام في الزّانِيَين، والإعراضِ عنهما إن تابا، وذِكْرُه أنَّهم كُفَّار تغليظٌ عليهم، كقوله: ﴿ومَن كَفَرَ فإنَّ اللهَ غَنِيٌّ﴾[٨]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: (فَلْيَمُت إن شاء يهودِيّا أو نصرانِيّاً)[٩] و (مَن ترَك الصلاةَ متعمِّداً فقد كَفَر)[١٠]؛ لأنَّ

١- البحر٣/٥٥٤.

٢- هو أبو عمرو شَمِر بن حَمْدَوَيْه الهرويّ اللغويّ، أخذ عن أبي عُبيدة والأصمعيّ، كان راويةً للأشعار والأخبار، من مصنّفاته: «غريب الحديث» و «السلاح والجبال والأودية»، ت ٢٥٥هـ، ينظر: نُزهة الألباء١٩٦، والبلغة١١١، وقوله هذا في لسان العرب٣/١٢٠ «حصن».

٣- ينظر: مفردات الراغب٢٣٩.

٤- الكتاب٤/٣٦، بوجهين في الحاء مثل «حُبن» أو «عِلم».

٥- ينظر: لسان العرب١٣/١١٩.

٦- البحر٣/٥٦٤.

٧- الكشاف١/٢٥٧.

٨- آل عمران/٩٧.

٩- في سنن الترمِذيّ ٨١٢، كتاب الحج، باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج.

١٠- في مسلم ١٣٤، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة.

من مات لا يحدِّث نفسَه بالتَّوبة قريبٌ مِن الكُفر؛ لأنَّ ذلك لا يصدُر إلاَّ[1] من قلبٍ مُصمَت. انتهى كلامه، وهو مضطرب؛ لأنَّه أوَّل تفسيرِه حمَل الآية على قِسْمين: العصاةِ والكفارِ، وفي هذا الجواب حمَل الآية على أحَد، القسمين وجعَلهما قسماً واحداً إمَّا «الكفار» بدليل «وهم كفار»، أو«الفُسَّاق» وذِكْرُ الكفرِ تغليظٌ، وهذا خروجٌ على قوانين العربية في جعْل الشيئين شيئاً واحداً تخييلاً على مذهبه في حصر العذاب في الكفار أو الفساق،[2] فهو كالمثَل «حُبُّك الشيءَ يُعمي ويُصِمُّ».[3]

[«ت»: صادف من الزمخشريِّ مَحَزَّه.][4]

٢٠٢- قوله تعالى: ﴿ **ولا تَعْضُلُوهُنَّ** ﴾ آية/١٩.

ظاهرُه أنَّه نهيٌ، وعطفُ الإنشاء على الخبر جائز عند سيبويه[5]، وعلى قول غيره ممَّن يشترط المناسبة فالأُولى في قُوَّة نهْيٍ؛ لأنَّ قوله: ﴿**لا يَحِلُّ لكم أنْ تَرِثُوا النِّساء**﴾ في قُوَّة: لا ترثوا فإنَّه غيُر حلال ولا تعضُلُوهُنَّ.

«ع»[6]: ويحتمل أنَّه منصوب بالعطف لفِعلٍ على فعلٍ، وقرأ ابنُ مسعودٍ: «ولا أن ...»[7] وهي تُقَوِّي النصبَ، ويكون العَضْلُ ممَّا لا يحِلُّ بالنَّص، وعلى تأويل الجزم هو نهيٌ مُعَرَّضٌ للكراهة والتحريم، واحتمالُ النصب أقوى.

«ح»[8]: هذا لا يجوز؛ لأنَّ الناصب يُقدَّر بعد العاطف قبل «لا»، نحو «أريدُ أن أتوبَ ولا أدخلَ النار، أي: وأن لا أدخلَ النار؛ لأنَّ الفعل يطلب الأوَّل بالثبوت

١- «إلاَّ» ساقطة من الأصل.

٢- مذهب المعتزلة أنَّ مرتكب الكبيرة فاسق خارج من الإيمان مخلَّد في النار، على أنه لم يدخل في الكفر، فهو في منزلة بين المنزلتين. ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٥٢٤.

٣- ينظر: أمثال أبي عبيد ٢٢٤، والمستقصى٢/٥٦.

٤- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٥- تنظر الفقرة١٤.

٦- المحرر٤/٦١.

٧- ينظر: معاني القرآن للفراء١/٢٥٩، وإعراب القرآن للنحاس١/٤٤٣، وقراءة ابن مسعود١٠٠، وفي الأصول «ولا أن ترثوا». وضرب على ترثوا في «ب».

٨- البحر٣/٥٦٩.

والثاني بالنفي، أي: أريد التوبة وانتفاءَ / دخولِ النار، ولو كان الفعل المتسلِّط على ٥٦/أ
المتعاطفين مَنْفِيًّا فكذلك، فلو قلت: «لا يحلُّ لكم ألاتعضُلوهنَّ» لم يصِحَّ إلاَّ بجعْل «لا» زائدة، وهو خلاف الظاهر، وإذا قَدَّرت «أن» بعد «لا» كان من عطف مصدرٍ مقدَّرٍ على مصدر مقدر، لا مِن باب عطف الفِعل على الفِعلِ، فالتبس عليه العطْفان، وفرقٌ بين قولك: «لا أريد أن أقوم وأن لا أخرُج» وبين قولك: «ولا أن أخرج»، ففي الأوَّل نَفى إرادةَ وجودِ قيامه وإرادةَ انتفاءِ خروجه، وفي الثانية نَفَى إرادةَ وجودِ قيامه ووجودِ خروجه، فلا يريد القيام ولا الخروج، وهذا فيه بعض غُموضٍ على مَن لم يتمرَّن في العربية.

«ت»: توجيهه بتلخيصٍ، أنَّ تقدير[1] «أنْ» قبل «لا» يُصَيِّر النفيَ غيرَ النفيِ السابقِ المتسلِّط، وهو كالعُدول عند المناطقة بحيث يصير السلب جزء المفرد[2]، وتقدير «أن» بعدها يصيِّرُ النفيَّ هو النفي الأوَّل، فـ «لا» تأكيد لـ«لا» الأولى، فتأمَّله فإنَّه غريب.[3]

٢٠٣- قوله تعالى: ﴿ **مِن نِسائكُمُ** ﴾ آية/٢٣.

«ز»[4]: «مِن» للاتصال؛ لاتصال الرَّبائب، كقوله: ﴿**المنافِقُون والمنافقاتُ بعضُهم مِن بعضٍ**﴾[5]، وكقوله: (ما أنا مِن دَدٍ ولا الدَّدُ مِنِّي)[6]، وكقوله:[7]

. . . . . فإني لستُ منك ولستَ مِنِّي

وأُمَّهاتُ النساء مُتَّصِلاتٌ بالنساء؛ لأنَّهنَّ أمَّهاتهنَّ، كما أنَّ الرَّبائب متصلاتٌ بأمَّهاتِهنَّ لأنَّهنَّ بناتُهنَّ.

١- في المخطوطات: «تُقَدَّر»، والمثبت موافق لسياق الكلام التالي.

٢- قال في الكلّيات٦٤٠ «العدول كون أداة السلب جزءاً من القضيّة كالإنسان لاحجرٌ، واللاحيٌّ جمادٌ».

٣- وردّ السمين في الدر المصون٣/٦٢٩ كلام أبي حيّان بأنّه لا مانع من جعل «لا» زائدة فليس خلاف الظاهر، وقد صرّح به هنا الزمخشري في الكشاف١/٢٥٩، وينظر في زيادتها: الأزهية١٥١، وابن يعيش٨/١٣٦، والمغني٣٢٧.

٤- الكشاف١/٢٦٠، ونصّه «أعلّقه - أي: من - بالنساء والربائب، وأجعل «من» للاتصال كقوله ...».

٥- التوبة/٦٧.

٦- في السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٧٥٤.

٧- سبق في الفقرة ١٣٠.

«ح»[١]: لا نعلم أَحَداً ذهب إلى أنَّ معنى «من» الاتصالُ، وما احتَجَّ به من الآية وغيرِها مُؤوَّل، ثم قوله «من نسائكم» - على ما زعَم «ز» - يتعلَّق بالربائب والنساء، أمَّا بالربائب ففي غاية الفصاحة، وهو المقصود، وأمَّا تركيبُه مع «أُمَّهاتُ نِسائكم» فيصير: وأمَّهات نسائكم من نسائكم، وهذا لا يكاد يقع[٢] في كلامٍ فصيحٍ فكيف بالقرآن؟؛ لعدم الاحتياج في إفادة المعنى له.[٣]

[«ت»: جعلها للاتصال من حيث المعنى كجعلِ بعضِهم الباء للتبرُّك في «بسم الله»، لا أنَّه معنى من معاني «مِن»، كما أنَّ التبرُّك ليس من معاني الباء.][٤]

٢٠٤- قوله تعالى: ﴿وأُحِلَّ لكُمْ ما وَراء ذلكُمْ﴾ آية/٢٤.

«ز»[٥]: عطف على ناصب ﴿كتابَ﴾، أي: كتب الله عليكم تحريمَ ذلك وأَحَلَّ لكم ما وراء ذلكم، ويدلُّ عليه قراءة اليمانيِّ[٦] «كَتَبَ اللَّه عليكم وأَحَلَّ لكم»، ومن قرأ «أُحِلَّ لكم»[٧] فهو معطوف على ﴿حُرِّمَت﴾.[٨]

«ح»[٩]: اختياره التفرقةَ بين القراءتين غيرُ مختارٍ، ونصب «كتابَ» بـ«كَتب» على سبيل التأكيد لجملةِ «حُرِّمَت»، وجملة «وأَحَلَّ» مؤسِّسة فلا تُعطف على مؤكِّدة[١٠]، سِيَّما والجملتان متقابلتان تحليلا وتحريما، وقد أجاز الزمخشري على قراءة البناء للنائب عَطْفَه على «حُرِّمت»، فكذا هذا.

١- البحر٣/٥٨١.

٢- عبارة أبي حيّان «لا يمكن أن يقع».

٣- «له» ساقط من الأصل.

٤- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٥- الكشاف١/٢٦١، وكلامه على قراءة «أُحِلّ» بالبناء للفاعل.

٦- هو ابن السَّمَيْفَع، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٣٢، والمحتسب١/١٨٥.

٧- قرأها كذلك حمزة والكسائي وحفص، ينظر: السبعة٢٣١.

٨- الآية٢٣.

٩- البحر٣/٥٨٧.

١٠- أي: بل تعطف على مؤسسة مثلها وهي «حُرِّمت»، لاسيما والجملتان متقابلتان.

«ت»: قصَد الزمخشري مناسبةَ الأفعال بعضِها بعضاً، فإنَّ «كتَب» المقدَّرَ مبنيٌّ[١] للفاعل و«أَحَلَّ» كذلك، بخلاف «حُرِّمت»، وعلى قراءة «أُحِلَّ» مبنياً للنائب يناسب «حُرِّمت».[٢]

٢٠٥- قوله تعالى: ﴿ **أَن تَبتَغُوا بأَمْوالِكُمْ** ﴾ آية/٢٤.

«ز»[٣]: مفعول له، أي: إرادةَ أن يكون ابتغاؤُكم بأموالكم التي جعل اللَّه لكم قياما في حال كونكم محصِنينَ / غيرَ مُسافِحينَ؛ لئلا تُضيعوا[٤] أموالكم فتُفقِروا أنفُسَكم ٥٦/ب
فيما لا يحِلُّ لكم فتخسروا دُنياكم ودينكم، ولا مفسدةَ أعظم من خسارتين. انتهى.

«ح»[٥]: انظر إلى جعجعةِ هذه الألفاظ وكثرتِها، وتحميلِ لفظ القرآن ما لايدلُّ عليه، وتفسيرِ الواضح الجليِّ، ودَسِّ مذهب الاعتزال في غضون هذه الألفاظ الطويلة دسًّا خَفِيًّا؛ إذ فَسَّر «أحل لكم» بمعنى «بَيَّنَ»، وحذَف مضافين حيث قدَّر: إرادة أن يكون ابتغاؤكم، وفسَّر «الأموال» بالمهور وما يُخْرَجُ في المناكح، فاختَصَّت إرادتُه بالحلال الذي هو النِّكاح دون السِّفاح، وظاهر الآية غيرُ ما فَهِمَ، بل المعنى: أحل لنا ابتغاء ما سوى المحرَّمات السابقِ ذِكْرُها بأموالنا حالةَ الإحصان لا حالة السِّفاح، فلا يكون «أن تبتغوا» مفعولاً له؛ لعدم اتحاد فاعِلَيهما[٦]، إذ فاعل الأوَّل «ا للّه» وفاعل الثاني ضميرُ[٧] المخاطبين، ولإحساسِ الزمخشريِّ به قَدَّرَ «إرادة» حتى يتَّحِد الفاعلان، وهذا كلُّه خروجٌ عن الظاهر بلا داعٍ.

١- في الأصول «مبنياً».

٢- وقد نصَّ الزمخشري على أهميّة التناسب بين الجمل المعطوفة، ينظر: الكشاف٤/١٧٢، ونحو الزمخشري٢٠٨.

٣- الكشاف١/٢٦٢.

٤- في الأصل: «تضعُف».

٥- البحر٣/٥٨٧.

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٢/١٩٦، وشرح الأشموني٢/٢١٢، وقيل هذا الشرط لم يشترطه الأوائل. ينظر: الهمع٣/١٣٢.

٧- «ضمير» ساقط من الأصل.

«(ت)»: لم يبيِّن إعرابه، والظاهرُ ـ بعد مَنعِه أنَّه مفعول له ـ أنَّه بدلُ اشتمالٍ[١] من ﴿ما وراءَ﴾، و دَسُّه الاعتزال أيضاً في من أجل «يُبَيِّنُ» من حيث إنَّ العقل حاكمٌ والشرعَ مُبَيِّنٌ فقط، وهذا مذهبهم دمَّرهم اللّه.

وكيف يسوغ لشخصٍ ذي أمتعةٍ نفائسَ أن يدخل بيوت الخونة؟، ومِن أين له بالأمن على سَلْب متاعه ويخرج صفر اليدين؟، وأيُّ حاجةٍ بابتلاع رُطَبٍ حُشِيَ بالإبر الرقيقة التي يخاف منها تخريق الأمعاء وقطع القلب؟، بل هذا أعظم؛ لما فيه مِن فساد الدين وسَلْب العقيدة، ولذا حذَّر مَن أجمعت الأمَّة على فضله الشيخ ابنُ أبي جمرة[٢] وقال: عجباً لسُنِّيٍ يصير شَوّاصاً لمعتزلي[٣]، وأطال في ذلك، وقد كان مشايخنا ومشايخهم مجمعين على تجنُّب كتابه وشَنِّ الغارة عليه في جعجعته.

فوقعت التربية على ذلك حتى قَدِمنا مِصرَ، فأظهرْنا بعضَ ذلك فشاع وذاع وملأ البقاع ووقع التعجُّب الذي لا يمكن له دِفاع، بحيث لا يكون هذا عليه تَعْسَةً في تجاسُره على الأنبياء والمرسلين وأهلِ السُّنّة أجمعين[٤]، وحقُّه الذبح بالموسى في تجاسره على موسى، حتى إنَّ بعض المغاربة من أعيان العلماء دخل على بعض أهل مصر مِن مباشري الأوقاف الهاوي جمع الكتب العتاق، ممَّن لا سلك هذا الميدانَ وليس من أهل هذا الشأن، فذكرني عنده / فاحترق بالنار حَشَاهُ، وقال تذكر يحيى الباغضَ ٥٧/أ للزمخشريِّ وحَشَاهُ، فانظر هذا الخبث الجليَّ، لم يُعادِه هو لسَبِّه أهلَ السُّنَّة أجمعَ، وتسمِيتِهم «حُمُرٌ موكَفة»[٥] لقولهم بالرؤية القائل بها النبي ﷺ وأبو بكر وعمر، ولكنَّ

١- ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٤٤٦، ومشكل إعراب القرآن١٩٥، والدر المصون٣/٦٥٠.

٢- هو أبو العباس أحمد بن عبد الملك بن موسى المالكي الشهير بابن أبي جمرة، أخذ عن ابن عبد البر، كان محدّثاً راوية فقيهاً حافظاً، ت٥٣٣هـ، ينظر: الديباج المذهب١٢٠، وسير أعلام النبلاء ١٩/٢٠.

٣- «شواصاً» غير واضحة تماماً في الأصل، وهو من شاص: نظَّف، فهو يدافع عنه ويجد له الأعذار، وفي بقية النسخ «شواشا كمعتزلي» ومعناه: مخلطاً كالمعتزلة، يشوش الأمر ويُلبسُه.

٤- عند تفسيره قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿قال رب أرني أنظر إليك﴾ الأعراف/١٤٣، ينظر: الكشاف٢/٩١-٩٢، وسيأتي.

٥- أي: مُتَعَهَّدة تُرْعَى من غيرها وتُعلَف، أو كثيرةٌ. ينظر: اللسان٩/٣٦٣-٣٦٤ «وكف».

معاقبة مثلِ هذا الرجل دخوله في قوله ﷺ: (المرءُ مع مَن أحبَّ)[١] (ومن أحبَّ قوماً حُشِر معهم)،[٢] اللهم أمِتْنا على السنة والجماعة.

وقوم من عوامِّ المغاربة ممَّن هم غرسُ نعمتي كتبوا محضراً في خصوص هذا الشأن وأنَّ يحيى يسبُّ الزمخشريَّ وبعثوه لبعض أعيان المالكيَّة فلم يكتب لهم عليه، ولكن هؤلاء لهم عُذر أعذرُ من الأوَّل؛ لأنَّ الأوَّلَ سُنِّيٌّ محض وهؤلاء مازَجَهم مَن هو على عقيدة الزمخشريِّ، دخل بين المغاربة بالتلبيس، فاستثناؤه منهم منقَطِعٌ كإبليس، اللهم يا عالم السرائر أَخْلِ الأرضَ ممَّن يُعِينُ أهلَ البِدَع والكبائر، ﴿**وسيَعلمُ الذين ظَلموا أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقلِبونَ**﴾.[٣]

٢٠٦- قوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ** ﴾ آية/٢٦.

«ز»[٤]: زيدت اللامُ لتأكيد التَّبيين، كما زيدت في «لا أبالك» لتأكيد الإضافة، أي: يريد الله أن يُبَيِّن لكم ما خَفِي عليكم مِن مَصالحكم وأفاضلِ أعمالكم.

«ح»[٥]: هذا خروجٌ عن المذهبين؛ فليس كوفِيّا لجعله النصب بـ«أن»[٦] ولا بصريًّا لجعله اللام زائدة مع تأخُّر المعمول عن العامل[٧]، وجعَل بعضُهم اللام لام العاقبة.[٨]

١- في البخاري ٦١٦٨، كتاب الأدب، باب علامة حبِّ الله.

٢- في المقاصد الحسنة للسخاوي ١٠٥١.

٣- الشعراء/٢٢٧.

٤- الكشاف ١/٢٦٣.

٥- البحر ٣/٦٠٠.

٦- ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١١٣، ٢٦١، ٢٦٣، وشرح القصائد السبع الطوال ٧٥، ٢٩٧، وابن يعيش ٧/٢٠، والارتشاف ٢/٤٠٢.

٧- ينظر: ابن يعيش ٧/٢٨، والدر المصون ٣/٦٦٠، والهمع ٤/١٠٨، ١٤٠، وقد أجاز الأخفش إضمار «أن» بعد اللام الزائدة وتبعه الرضي وأبو البقاء، ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٦٠، ٢٣٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٨٠، والتبيان ١٨٣.

٨- وتُسمَّى لام الصيرورة والمآل، ويمثل لها الكوفيُّون بقوله تعالى ﴿**فالتقطه آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدواً وحَزَناً**﴾ القصص/٨، ولا يثبتها البصريون فهي عندهم لام «كي»، أي: التعليل. ينظر: اللامات للهرويّ ١٨٢، ودراسات لأسلوب القرآن القسم الأوّل ٢/٤٦٨.

«ت»: القدح في العاقبة مع عالم العواقب معلوم[١]، وجوابه أنَّه ليس شرطُه فرضَ الجهل حتى يستحيل في جانب الباري.

٢٠٧- قوله تعالى: ﴿ والله يريدُ أن يتوبَ عليكمْ ﴾ آية/٢٧.

«ع»[٢]: تكرار إرادة الله التوبة تقوية للإخبار الأوَّل، وليس القصدُ إلاَّ الإخبارَ عن إرادة ﴿الذين يتَّبعونَ الشَّهَواتِ﴾، فقدِّمت إرادة اللَّه توطئة مُظهِرة لفساد إرادة متَّبِعي الشهوات.

«ح»[٣]: اختار مذهب الكوفيين في جعله في معنى «أن يبيِّن لكم»، فيكون مفعولاً لـ«يريدُ»، وعطف عليه «ويتوب» فهو مفعول مثله، ولذلك قال: «وتكرار إرادة اللَّه»، وقد كان قَدَّم أنَّ مذهب الكوفيِّين ضعيفٌ، ثم رجَع إليه، وذَكَر أنَّ مذهب سيبويه أنَّ مفعوله محذوف، أي: يريد هذا ليُبيِّن لكم.[٤]

«ت»: ليس في قوله: «تكرار إرادة اللَّه إلخ» ما يعيِّن مذهب الكوفيين أنَّ المفعولَ المذكورُ، ولا ما ينفي مذهب سيبويه أنَّ المفعول المحذوف.[٥]

٢٠٨- قوله تعالى: ﴿ يريدُ الله أن يُخفِّفَ عنكمْ ﴾ آية/٢٨.

[«ح»[٦]: أعربوه حالاً، وعاملُه «يُريدُ» الأوَّلُ، أي: يريد الله أن يتوب عليكم مُريداً أن يخفِّف عنكم،][٧] وهو ضعيفٌ للفصل بأجنبي[٨]، ولايجوز إلا بسَماع، ولرفعِ

١- يريد أنَّ لام العاقبة ليست علَّة مباشرة للفعل، فالأمثلة المشهورة يكون الفعل لغاية ويصيرُ المآل شيئا آخر، ولذلك لايقال إنَّها للعاقبة والفاعل «عالم العواقب». ثم أجاب على اعتراضه هذا.

٢- المحرر٤/٨٩، وتكرارها أنَّه سبق في الآية السابقة قوله ﴿ويتوب عليكم والله عليم حكيم﴾، وفي الأصل «ز».

٣- المحرر٣/٦٠٢.

٤- الذي في الكتاب حكاية مذهب الخليل، وهو تقدير الفعل الذي قبل اللام بمصدر في محلّ رفع مبتدأ والجار والمجرور خبره، أي: إرادته للتبيين، ينظر: الكتاب٣/١٦١.

٥- قد فَهِم السمين والألوسي من كلام ابن عطيَّة ما ذهب إليه أبو حيّان، ينظر: الدر المصون٣/٦٦١، وروح المعاني٣/١٥.

٦- البحر٣/٦٠٤.

٧- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٨- هو جملة ﴿ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً﴾.

فِعل الحال ظاهراً واللائق به ضميرٌ، فهو نظير «زيدٌ يخرج يضرب زيدٌ عمراً»، ولايعرف / ذلك في الحال بل في الإبتداء والنواسخ حيث يراد التفخيم والتعظيم ٥٧/ب فيكون الربط بالظاهر[١]، وفي الحال والصفة يحتاج الربط بالظاهر إلى سماع من العرب[٢]، والأحسن أن تكون جملة مستأنَفة لا موضع لها من الإعراب.

٢٠٩- قوله تعالى: ﴿**مُخْتَالا**﴾ آية/٣٦.[٣]

«ح»[٤]: هو اسم فاعل يائيّ؛ بدليل الخُيَلاء والمَخِيلة، وهو المتكبر، ويقال: خال يخول خَوَلاً إذا تكبَّر، وهذه مادة أخرى؛ لأنَّ تلك من «خ ي ل»، وهذه من «خ و ل».

«ت»: اعتبار مِثله يرفع دليلَ التصريف؛ لإمكان إدِّعاء مثلِه في كلِّ ما يُحتجُّ به، فلا بُدَّ مِن لحظ فارقٍ.[٥]

٢١٠- قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلُوْا**﴾ آية /٣٢.

«ع»[٦]: أجمَعوا على الهمز فيه.

«ح»[٧]: هو وَهْمٌ؛ بل نصوص المقرئين في كتبهم على أنَّه من جملة المختلف فيه بين ابن كثير[٨] والكسائي وبين الجماعة[٩]، ونصَّ على ذلك

١- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك١/٢٧٤، وشرح الأشموني١/١٧٧، ٢٦٠.

٢- قال أبو حيّان في الارتشاف٢/٣٦٧ في باب الحال «قد ينوب الظاهر مناب الضمير» وذكر شاهداً لذلك.

٣- في الأصول ﴿كلَّ مُختال﴾ لقمان/١٨، والحديد/٢٣، وأبو حيّان هنا يشرح معنى «مختال» وهو سهوٌ من المؤلِّف.

٤- البحر٣/٦٠٩.

٥- قيل: يجوز أن تكونا لغتين في هذه الكلمة، ومنه الأثر «إنّا لا نخول عليك» أي:لانتكبّر، ينظر: عمدة الحفاظ١/٥٥١.

٦- المحرر٤/١٠٠ وفي الأصل «ز».

٧- البحر٣/٦١٨.

٨- هو: أبو معبد عبد الله بن عمرو بن هرمز، إمام المكيين في القراءة، ت ١٢٢هـ. ينظر: معرفة القرّاء الكبار ١/١٩٧، وغاية النهاية ١/٤٤٣.

٩- ينظر: التيسير٧٩، والإتحاف٢/٥٣٥.

ابن شِيطَا[١] في كتابه التذكار، ولعل وهْمَه من قول ابن مجاهد: في كتاب السبعة له[٢]: ولم يختلفوا في همْزة ﴿وليَسْأَلُوا ما أنفقُوا﴾[٣] أنَّه مهموزٌ؛ لأنَّه لغائب.

وروى الكسائيُّ عن إسماعيلَ بن جعفرٍ[٤] عن أبي جعفر[٥] وشَيبةَ[٦] عدمَ همز «وليسأَلْ» ولا «فليسأَلْ»، مِثل قول الكسائي.[٧]

٢١١- قوله تعالى: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾ آية/٣٩.

«ع»[٨]: «ماذا» جواب «لو» مقدَّم.

«ح»[٩]: هو بظاهره مخالف للنحويين؛ لأنَّ الاستفهام لايكون جوابَ «لو»[١٠]، ولأنَّ نحو «أكرمتك لو قام زيد» ــ إنْ ثبت أنه من كلام العرب ــ دليلُ الجواب لاجواب، كما في: «أنت ظالم إن فعلتَ»، فإن أراد تفسير المعنى فيُمْكِن.

٢١٢- قوله تعالى: ﴿سُكارى﴾ آية/٤٣.

«ح»[١١]: اختُلف: أهو اسمُ جمعٍ أم جمعٌ كما هو مذهب سيبويه؟،

١- هو: أبو الفتح عبد الواحد بن حسين بن أحمد بن شيطا البغدادي، كان مقرئ العراق في زمانه، صنّف «التذكار في القراءات العشر» ت٤٥٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار٢/٧٩١، وغاية النهاية١/٤٧١.

٢- السبعة٢٣٣.

٣- الممتحنة/١٠.

٤- هو: أبو إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري ولاءً المدني، أخذ عن نافع، وعنه الكسائي والدُّوري، ت١٨٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار١/٢٩٤، وغاية النهاية١/١٦٣.

٥- هو: يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المدني، أحد القراء العشرة، أخذ عنه نافع وابن وردَان، توفي في حدود ١٣٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار١/١٧٢، وغاية النهاية٢/٣٨٢.

٦- هو: أبو ميمونة شيبة بن نَصاح بن سَرْجِس، مولى أمّ سلمة رضي الله عنها، أخذ عنه نافع وابن جَمَّاز، ت١٣٠ هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار١/١٨٢، وغاية النهاية١/٣٩٢.

٧- لمّا كان السبعة لايُسهِّلون الهمز في الأمر للغائب ناسب أن يكون ذِكرُ رواية الكسائي هذه يَدلُّ على أنّهما ـ أعني أبا جعفر وشيبة ـ يُسَهِّلانه كما هي قراءة الكسائي في أمر المخاطب، وفي الأصل «ولْيَسْأَل ولا يسأل» وفي الأخر «ولْيَسَلْ ولايَسل»، وفي البحر «وسل ولا فسل».

٨- المحرر٤/١١٧، وفي الأصل «ز».

٩- البحر٣/٦٣٩.

١٠- ينظر: في جواب «لو» الجنى الداني٢٨٣، والمغني٣٥٨، والهمع٤/٣٤٨.

١١- البحر٣/٦٤٩.

قال[١]: وقد كَسَّرُوا بعضَ الصفاتِ على فُعالى كـ«سُكارى» و«عُجالى»، فهـذا نـصٌّ، ووهِم الأستاذ أبوالحسن بن الباذِش فنسب إلى سيبويه أنَّه اسم جمع وأنَّ سيبويه بَيَّـنَه في الأبنية، [قال]: وهو القياس؛ لأنَّه ليس على بناءِ الجُموع البتة.

وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ سيبويه لم ينصَّ إلا على أنَّه تكسيرٌ؛ وذلك أنَّه قال في بـاب الأبنية[٢]:«ويكون فُعالى في الاسم نحـو «حُبـارى» و«سُـمانى» و«لُبـادى»، ولايكـون وصفا إلاَّ أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع، نحو: عُجالى وسُـكارى وكُسـالى»، وحكـى السِّيرافي[٣] فيه القولين، ورجَّح أنَّه تكسير، وأنَّه الذي يدلُّ عليه كلامُ سيبويه.

٢١٣- قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوْا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا**﴾ آية/٤٦.

«ز»[٤]: ولو ثبت قولهم سمعنا وأطعنا لكـان قولهـم ذلـك خـيراً لهـم وأقـومَ وأعـدلَ وأسدَّ.انتهى.

«ح»[٥]: تقديره «ثبت» وسبكُ المصدرِ مذهبُ المبرِّد[٦] خلافاً لسـيبويه[٧] في تقديـر ما بعد «لو» اسماً مبتدأ، وهل لاخبرَ له أو له خـبرٌ؟ قـولان، أصحُّهمـا عـدم الاحتيـاج للاكتفاء بالمسند والمسند إليه، ومذهب المبرِّد مرجوحٌ في النحو.[٨]

٢١٤- قوله تعالى: ﴿**فَلاَ يُؤْمِنُوْنَ إِلاَّ قَلِيْلا**﴾ آية/٤٦.

١- الكتاب٣/٦٤٥.

٢- عنوانه في الكتاب «باب مـا لحقتـه الزوائـد مـن بنـات الثلاثـة مـن غـير الفعـل»، وينظـر نصُّـه هـذا في الكتاب٤/٢٥٤، والأسماء المذكورة طيورٌ.

٣- ينظر: شرحه للكتاب ضمن السيرافي النحوي - ٦٦٦.

٤- الكشاف١/٢٧٢.

٥- البحر٣/٦٦٤.

٦- ينظر: المقتضب٣/٧٧-٧٨، والكامل٣٦٣.

٧- ينظر: الكتاب٣/١١، ١٢١.

٨- لعل وجه تضعيفه ما زُعم من إغناء «أنّ» ومعموليها عن الخبر، والعلماء يَحكُون القولين دون ترجيح غالباً، وقول المبرّد هو مذهـب الكوفيين، ينظـر: شـرح الكافيـة لابـن الحـاجب١٠٠٣، شـرح الكافيـة الشـافية٥/١٦٣، وشـرح الرضـي علـى الكافيـة٤/٤٥٣، والارتشـاف٢/٥٧٣، والجنـى الدانـي٢٧٩، والمساعد٣/١٩٣.

«ز»[١]: أي: إلاَّ إيماناً قليلا، أي: ضعيفاً ركيكاً لايُعْبَه به، وهو إيمانهم بمن خلَقَهم مع كُفرِهم بغيره، / أو أراد بالقِلَّة العدَمَ، كقوله:[٢] ٥٨/أ

قليلُ التَّشَكِّي لِلمُهِمِّ يُصيبُه .....

أي: عديمُ التشكِّي.

«ع»[٣]: مَن عَبَّر بالقِلَّة عن الإيمان قال: هي عبارة عن عدَمِه، على ما حكى سيبويه[٤] من قولهم: أرضٌ قليلا ما تُنبِتُ كذا، وهي لاتُنبِتُه جملة.

«ح»[٥]: ما ذكَراه مِن إرادة العدَم صحيحٌ في نفسِه، لكنَّ الاستثناء نحو: «لاأقومُ إلاَّ قليلا» لم يوضع لانتفاء القيام البتة، بل إلاَّ قليلا فيوجَدُ منك، وإذا قلت: قَلَّما يقوم أحدٌ إلا زيدٌ، وقَلّ رجلٌ يقولُ ذلك إلا زيد[٦]، لايصير الإيجابُ بعد النَّفي يدلُّ على النَّفي[٧]؛ إذ تكون «إلا» وما بعدها لغْواً؛ إذ الانتفاء فُهِم مِن أوَّل الكلام، وأيضا فإنَّه يؤدِّي إلى أن يكون ما بعد «إلا» موافقاً لما قبلها، وباب الاستثناء لايوافق فيه ما بعد «إلا» ما قبلها.

١- الكشاف١/٢٧٣.

٢- هذا صدر بيت لتأبّط شراً، وعجزه:

..... كثير الهوى، شتّى النّوى والمسالكِ

وهو في ديوانه ١٥١، والحماسة٧٥، وأمالي القالي٢/١٣٨، والدر المصون٣/٧٠٠، وحاشية الشهاب٣/١٤٤، وروح المعاني٣/٤٨.

٣- المحرر٤/١٤٠.

٤- في المخطوطات: «الزمخشري» والمثبت من المحرر والبحر، وهو أيضاً خطأ وصوابه الكسائي، ينظر: معاني القرآن للفراء١/٥٩، وقد سبق في الفقرة ٢٣.

٥- في المخطوطات «ما» والتصويب من البحر.

٦- جواب «إذا قلت ....» احتمل إرادة التقليل المقابل للكثرة، وإرادة النفي المحض كأنّك قلت ما يقوم أحدٌ إلاّ زيدٌ، وما رجلٌ يقول ذلك، هكذا في البحر.

٧- ينظر: في استعمال القلة بمعنى العدم: الكتاب٢/٣١٤، ومعاني القرآن للفراء١/٥٩، والبيان والتبيين١/٢٨٥، وكشف المشكلات١/٧٣، ومناقشة رأي أبي حيّان هذا في حاشية الشهاب٣/١٤٤، واستعمال القلّة عوضاً عن النفي «لضرب من الاحتراز والاقتصاد، فكأنّ المتكلّم يخشى أن يُتلَقّى عموم نفيه بالإنكار، فيتنازل عنه إلى إثبات قليلٍ، وهو يريد النفي» التحرير والتنوير٥/١٧.

«ت»: يأتي كثيراً للتأكيد، كما في تأكيد المدح بما يشبه الذمِّ كقوله:[١]

لاعيبَ فيهم سوى أنَّ النزيلَ بهم يَسْلُو عن الأهلِ والأوطانِ والحَشَمِ

وكقوله:[٢]

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهم بهنَّ فُلول من قِراعِ الكتائبِ

ونظيره «مانفَعَ إلا ما ضَرَّ» ممَّا لا يتسلَّطُ العاملُ عليه، فلا يبعد أن يجري هذا عليه، وفيه مبالغةٌ، أنَّه إن أردت إثبات الإيمان لهم فلا يثبُتُ إلاَّ عدمُه، أي: لايتصوَّر وجوده منهم، حتى أنَّك لو ذهبتَ تستثني حالةً أو فردا لم تجِد إلاَّ العدمَ، وهو ليس بموجودٍ، فهو زيادة في النفي، فتأمَّله.

٢١٥- قوله تعالى: ﴿ **انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُوْنَ عَلَى اللّهِ الكَذِبَ** ﴾ آية/٥٠.

«ع»[٣]: يصحُّ نصبُ «كيفَ» بـ«يفترون»، ورفعُه مبتدأ والخبر «يفترون».

«ح»[٤]: رفع كيف بالابتداء لم يذهب إليه نحَويٌّ؛ لأنَّها ليست من أسماء الابتداء[٥]، وبتقديرِ أنَّها من أسماء الابتداء فلا رابطَ ولا اتِّحاد بينها وبين الجملة يُغني عن الرابط، وهو فاسد على كل تقدير.

«ت»: اعتراضه عليه صحيح من حيث الاستعمال، وإن كان يصحُّ من حيث المعنى؛ لسبكه بقولك: «العجب افتراؤهم» أو «القبيح افتراؤهم»، فالافتراء هو عين العَجب[٦]، لكن لم يُسمَع إعراب «كيف» أو«أين» أو«متى» مبتدأ، ويُبعِد أنَّه أراد بالإبتداء قطْعَه عمَّا قبله ذِكرُه الرفعَ والخبرَ، فإنَّه كالنَّص في الصناعة.

١- سبق في الفقرة «٢٣».

٢- هو النابغة الذبياني، والشاهد في ديوانه٤٤، والكتاب٢/٣٢٦، والكامل٧١، والصاحبي ٢٦٧، والأزهية١٨٠، والمغني١٥٥، والدر المصون٣/٦٣٧، وخزانة الأدب٣/٣٢٧.

٣- المحرر٤/١٤٧-١٤٨، وفي الأصل «ن».

٤- البحر٣/٦٧٤.

٥- لأنَّ معناها «على أيّ حال؟» كما قال سيبويه ٤/٢٣٣، وشبه الجملة لايكون مبتدأ، وينظر في إعراب «كيف» حروف المعاني للزجاج٣٥، والمغني٢٧١.

٦- ليس الافتراء عين العجب أو القبح؛ فهما متباينان وليس المثال كقولهم: نطقي الله أكبر؛ لأنَّ «الله أكبر» نطق، وليس العجب افتراءً.

٢١٦- قوله تعالى: ﴿ **فَقُلْ لَهُمْ فِيْ أَنْفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيْغاً** ﴾ آية/٦٣.

«ز»[١]: المجرور يتعلَّق بـ«بليغاً»، أي: مؤثِّراً في قلوبهم يَغتمُّون منه اغتماما، فيستشعرون منه الخوف استشعاراً، وهو التوعُّد بالقتل والاستئصال إن نجمَ[٢] منهم النفاقُ / فطَلَع قرنُه، وأَخبِرْهم أنَّ ما في أنفسهم مِن الدَّغَل معلومٌ عند اللَّه، فإنَّه لافرقَ بينكم وبين المشركين، وما الكفُّ عنكم إلاَّ لإظهاركم الإيمانَ ولإسرارِكم الكفرَ وإضمارِه، فإن فعلتُم ما تكشفون به غِطاءَكم لم يبقَ إلاَّ السَّيفُ. ٥٨/ب

«ح»[٣]: لايتقدَّم عند البصريين معمولُ الصفةِ على الموصوف[٤]، فلا يعمل «بَليغاً» في المجرور، فلا يجوز في قولك: «هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً» تقديمُ «زيدا» على «رجل»؛ لأنَّ المعمول لايُحَلُّ إلاَّ حيث يَحُلُّ العامل، والنعت تابعٌ لايتقدَّم على المنعوت، فلا يتقدم معموله عليه، وأجازه الكوفيون فأجازوا: «هذا طعامَك رجل يأكل»، فأخذ الزمخشري بقول الكوفِيِّين.[٥]

وأمَّا ما ذكره بَعدُ مِن الكلام المسهَب فمِن نوعِ الخطابةِ وتحميلِ لفظِ القرآن ما لا يحتَمِلُه وتقويلِ الله ما لم يَقُلْه، وتلك عادتُه في تفسيره تكثيرُ الألفاظ ونِسبةُ أشياءَ إلى الله تعالى لم يَقُلها الله، ولا دلَّ عليه اللَّفظ دلالةً واضحة، والتفسير إنَّما هو شرح اللَّفْظِ المستغلِق عند السامع بمرادفٍ أوضحَ منه أو يُقارِبُه أو دلالتِه عليه بإحدى طرق الدلالات.

٢١٧- قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ لِيُطَاعَ**﴾ آية/٦٤.

«ع»[٦]: وعلى التعليقين[٧] فالكلام عامُّ اللفظ خاصُّ المعنى؛ للقطع بأنَّ الله أراد مِن

١- الكشاف٢٧٦-٢٧٧.

٢- في الأصل: «إذ فهم».

٣- البحر٣/٦٩١.

٤- تنظر المسألة في: الكتاب١/١٢٨، وابن يعيش٢/٦٤، والارتشاف٢/٥٩٩، وخزانة الأدب١١/٣٤٧.

٥- ردَّ عليه السمين بأنَّ القاعدة التي اعتمد عليها البصريون وهي منع تقدُّم المعمول حيث لايتقدّم العامل مُنخرِمةٌ، وغير مطردةٍ، وأورد شواهد على ذلك، ينظر: الدر المصون٤/١٧.

٦- المحرّر٤/١٦٥، وتمام الآية ﴿**وما أرسلنا من رسولٍ إلاّ لِيُطَاعَ بإذن الله**﴾.

٧- «التعليقين» أي: تعليق ﴿**بإذْنِ الله**﴾ بالفعل ﴿**أرسلنا**﴾، أو تعليقه بالفعل ﴿**يطاع**﴾.

بعضِ خلْقه ألاَّ يُطيعوه، ولذلك خرَّجت طائفةٌ معنى «الإذن» على العِلْم، وطائفةٌ إلى الإرشاد لقومٍ دون قومٍ، وهو تخريج حسَنٌ؛ لأنَّ الله إذا عَلِم مِن أحدٍ أنَّه يؤمن وفَّقه لذلك فكان إذْناً له في ذلك.[١]

«ح»:[٢] ما ذكَرَه لايلزم؛ إذ لايلزم تقديرُ الفاعل المحذوف عامًّا، بل ينبغي أن يكون خاصًّا ليوافق الموجودَ[٣]، فيكون أصلُه «إلاَّ ليُطيعَه مَن أراد الله طاعته».

٢١٨- قوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوْه إِلاَّ قَلِيْل**﴾آية/٦٦.

«ز»[٤]: قُرئ بنصبِ «قليلا»[٥]، إمَّا على الاستثناء، أو: إلا فِعلا قليلا.

«ح»[٦]: النصب على الاستثناء هوالذي وجَّه الناسُ به هذه القراءة[٧]، وأمَّا كونه صفة فضعيف؛ لمخالفة هذا المفهومِ قراءةَ الرفع، ولقوله ﴿**مِنْهُمْ**﴾؛ إذ يَقلَقُ على هذا التركيب[٨]، فلو قلت: «ما ضربوا زيدا إلا ضرباً قَليلاً منهم» لم يحسُن؛ إذ يصيُر ﴿**منهم**﴾ لافائدة فيه.

«ت»: يأتي له[٩] أنَّ توافُق القراءتين غيرُ لازمٍ صناعة ولا معنىً[١٠]، ولعلَّ مجوِّزَه لاحظَ عدَم التناقض، وقوله: «منهم» على النعت، يكون نعْتَ تقييد.[١١]

١- ينظر: تفسير الطبري٥/١٧٥، ومعاني القرآن للنحاس٢/١٢٨، وتفسير القرطبي٥/٢٦٥.

٢- البحر٣/٣٩٦، والاعتراض على قوله «عامُّ اللفظ خاصُّ المعنى».

٣- في المخطوطات: «الوجود»، والتصويب من البحر، ويريد بالموجود الكلام الموجود الذي يدلُّ على الفاعل المحذوف.

٤- الكشاف١/٢٧٨-٢٧٩.

٥- هي: قراءة ابن عامر، ينظر: السبعة٢٣٥، والتيسير٨٠.

٦- البحر ٣/٦٩٦.

٧- ينظر: الكتاب٢/٣١١، ومعاني القرآن للفراء١/١٦٦، وإعراب القرآن للنحاس١/٤٦٨، والحجة٣/١٦٩.

٨- في المخطوطات «تعلق على هذا الترتيب»، وفي البحر «يعلق» وفي النهر «يغلق»، والمثبت موافق للدر المصون، والمعنى يقتضيه.

٩- في «ب»: «فيه».

١٠- في النسخ بعده: «وهذا معنى».

١١- في بقية النسخ: «نصب نعتا فيفيد».

٢١٩- قوله تعالى: ﴿وَإِذاً لَآتَيْنَاهُمْ﴾ آية/٦٧.

«ز»[١]: هو جوابٌ لسؤال مقدَّرٍ، فكأنه قيل: «وماذا يكون لهم بعد التَّثبيت»؟، فقيل: وإذن لو ثَبتوا لآتيناهم؛ لأنَّ «إذن» جواب وجزاءٌ.

«ح»[٢]: ظاهرُه دائما، والصحيح مذهبُ أبي عليٍّ[٣] أنَّها قد تكون للجواب فقط، كقولك لمن قال: «أزورك» / فتقول: «إذن أظنُّك صادقاً»، وقد تكون لهما في نحو «إذن أكرمَك»، وظاهر كلام سيبويه أنَّها تتقدَّر لهما دائماً، والله أعلم.[٤] ٥٩/أ

٢٢٠- قوله تعالى: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ آية/٦٩.

مُتَعَلِّق بـ ﴿يُطِعِ اللهَ﴾، أي: من يطع الله من النبيين والصِّدِّيقين والشهداءِ والصالحين فأولئك مع الذين أنعَم الله عليهم، وهم الملأ الأعلى وحسُن أولئك رفيقا، وبَيَّنَ ذلك قولُ النبيِّ ﷺ حين الموت:[٥] (اللَّهم ألحِقْني بالرَّفيقِ الأعلى).[٦]

«ح»[٧]: هو فاسد معنىً وصناعةً؛ وذلك لأنَّ الرسول هو محمَّد ﷺ وذلك مُسَلَّمٌ[٨]، فيكون المعنى «مَن يطع الله ورسولَه فهو مع مَن ذُكِر»، فإذا تعلَّق «مِن النبيِّين» بـ«يُطِع» يكون بياناً لـ«مَن»، فيلزم أن يكون في زمان الرسول أو بعدَه أنبياءُ يطيعونه، كيف وهو خاتم النبيِّين؟، وقال ﷺ: (لا نبيَّ بَعدي).[٩]

والصناعةُ أنَّ ما بعد فاءِ الجزاء لايعمَل فيه ما قبلها، ولو قلت: «إن تقُمْ هندٌ فعمرو ذاهبٌ ضاحكةً» لم يجز[١٠].

١- الكشاف ١/٢٧٩.

٢- البحر ٣/٦٩٨.

٣- الحجة ٤/٢٠.

٤- ينظر ما سبق في الفقرة ٣٩.

٥- في البخاري ٦٥٠٩، كتاب الرقاق، باب من أحب لقاءَ الله أحبَّ الله لقاءَه.

٦- هذا الكلام للراغب الأصفهاني نصَّ أبو حيَّان على ذلك.

٧- البحر ٣/٦٩٩.

٨- «وذلك مسلَّمٌ» ساقط من الأصل.

٩- في مسلم ١٨٤٢، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأوّل فالأوّل.

١٠- لأنَّ «ضاحكة» حال من «هند» فيكون ما قبل الفاء عاملاً فيما بعدها.

[((ت)): حيث تعلَّق المجرور بـ((يُطِع)) كان مقدَّما نيَّةً، لكنه تأخَّر لفظا فصار بعد ((الصالحين))، وجعله بيانا لـ((مَن)) يمنع عمل ((يُطِع)) فيه، لأنَّ البيان تمييز وعاملُه المفسَّر وهو ((مَن)).[1]]

٢٢١- قوله تعالى: ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾.آية/٦٩.

((ز))[2]: فيه معنى التعجُّب، كأنَّه قيل: ((ما أحسنَ أولئك))، ولاستقلاله بمعنى التعجُّب قُرئ ((وحُسْن)) بسكون السين[3]، كقول المتعجِّب: ((حَسْنَ الوجهُ وجهُك وحُسْنَ الوجهُ))، بالفتح والضم مع التسكين.

((ح))[4]: هذا تخليط وتركيب مذهبٍ على مذهب؛ وذلك أنَّ الفارسيَّ ألحقَ ((فَعُل)) مضموم العين بـ((نِعْمَ)) و((بِئْسَ)) فقط، فلا يكون فاعلاً له إلاَّ ما يكون فاعلا لهما[5]، وذهب الأخفش[6] والمبرِّدُ[7] إلى أنَّ له استعمالين، فحيث لم يُقصد به التعجُّب يُجعل كـ((نعم)) و((بئس)) معنىً وفاعلا، وحيث يُراد به معنى التعجب يكون فاعله ما هو مفعول التعجب[8]، تقول: ((لَضَرُبَت يدُك)) و ((لضَرُبَت اليدُ)).

١- أي في تمييز المفرد أما تمييز النسبة فعامله الفعل قبله ونحوه أو الجملة على خلافٍ في هذا، ينظر: الكتاب١/٤٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٢٨٤، والارتشاف٢/٣٧٧، وتوضيح المقاصد والمسالك٢/١٦٥. وما بين معكوفين زيادة من ((ب)).

٢- الكشاف١/٢٧٩.

٣- هي قراءة أبي السَّمّال، ينظر: إعراب القرآن للنحاس٣/٢٧ ومختصر في شواذ القرآن٣٣.

٤- البحر٣/٧٠٢.

٥- أجاز ـ نقلاً عن ابن السرّاج ـ أن يكون فاعلُ ((فَعُل)) مخالفاً لفاعل ((نِعْم))، ينظر: المسائل البصريات٨٤٢، والأصول١/١١٧.

٦- معاني القرآن٢٤٢، وتفصيل رأيه هذا في المسائل الكبير، كما في الارتشاف٣/٢٧.

٧- قال في المقتضب٢/١٤٩-١٥٠: ((واعلم أنَّه ما كان مثل ((كرُم زيدٌ)) فإنَّما معناها في المدح معنى ما تُعجِّب منه، نحو ((ما أشرفه))... وكذلك معنى ((نعم)) إذا أردت المدح، ومعنى ((بئس)) إذا أردت الذم، ومن ذلك ... ((نعم رَجُلا أخوك))، ((وكَرُمَ رَجُلا عبدُ الله))))، ووجه الاستشهاد بمجيء فاعله في تمثيله الأوّل ـ كرُم زيدٌ ـ ((عَلَما)) وهو لايكون فاعلا لـ ((نعم)). والله أعلم.

٨- مفعوله هو المتعجب منه في نحو ((ما أحسن الأدب)).

والزمخشريُّ لم يَبْنِ على واحدٍ، فأخذ التعجُّبَ من مذهب الأخفش، والتمثيلَ بـ((حَسُن الوجه إلخ)) مِن مذهب الفارسي.[١]

وأمَّا ما ذكره من التسكين وبنائِه على التعجُّب فليس بشيء؛ لأنَّ الفراء قال: إنَّ تلك لغاتٌ للعرب، فلايكون التسكين، ولا هو والنقْلُ لأجل التعجُّب.

((ت)): بناءً على مذهب الأخفش خاصة في التعجُّب وتمثيله بفاعل مرفوع محلًّى بـ((أل)) لم يقصد الحصرَ حتى يلزمه أنَّه جرى على مذهب أبي عليٍّ، وما ذكَره من ضمِّ العين، أو نقْلِ ضمِّه مع تسكين موضع الضمِّ، وإن كان لغة، فليس إلا في ((فَعُلَ)) المُجرَى مُجرى ((نِعم)) أو مجرى التَّعجُّبِ[٢]، إلاَّ إن صرَّح الفراء[٣] بها في ((فَعُل)) المضموم بالأصالة لا لتعجُّبٍ فيتجَّه الاعتراض، ثم إنَّ معرفةَ إجراء ((فَعُلَ)) مُجرى ((نِعم)) أو التعجُّب إن لم يكن مضموماً أصالةً ظاهرٌ، وإن كان مضموماً فبالتزامِ تعريف فاعلِه على إجرائه مجرى ((نعم))، وذِكر مخصوصٍ مثلاً، أو ذكرِ تمييزٍ بعدُ[٤]، أو إفهامِ ذلك المعنى باعتبار سياق الكلام.

٢٢٢- قوله تعالى: ﴿ **كَأَن لَّمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ** ﴾ إلخ آية/٧٣.

((ح))[٥]: المخفَّفة إذا وَلِيَتْها / الجملة الفعلية فبَعْدَ ((قد))، نحو:[٦] ٥٩/ب

١- تنظر هذه المسألة في: المقرب١/٦٩، ٧٧. وشرح الجمل لابن عصفور١/٦٠٨، وشرح الرضي على الكافية٤/٢٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٢١، والارتشاف٣/٢٧.

٢- قيل: إنَّ النقل - أي نقل الضمة إلى الأوّل وتسكين الثاني - إنّما يجوز إذا كان بمعنى المدح أو الذمّ فقط؛ تشبيهاً بـ ((نِعْمَ)) إذ أصلها ((نَعِم))، ينظر: ابن يعيش٧/١٢٩، ولسان العرب١٣/١١٥ ((حسن))، وخزانة الأدب٩/٤٣١.

٣- نُقِل عنه أنّها مضمومة أصالة في ((حُبَّ))، ورُدَّ عليه بكونها متعدّيةً ((وفَعُل)) لايتعدّى، ينظر مناقشة قوله في: ابن يعيش٧/١٣٨-١٣٩، وخزانة الأدب٩/٤٢٩.

٤- ينظر في فاعل نعم وبئس الفقرة ٢٥.

٥- البحر٣/٧٠٥.

٦- هذا عجز بيت، وصدره:

لايَهُولَنَّكَ اصطلاء لظى الحرْ ب .....

وهو غير معزوّ في شرح التسهيل لابن مالك٢/٤٥، والارتشاف٢/١٥٤، والدر المصون٤/٣٠، وشرح الأشموني١/٤٥٠.

..... فَمَحْذُورُها كأنْ قد أَلَمَّا

أو «لم» كالآية، وفي شعر عمّار الكَلبي:[١]

بَدَّدَت منها اللَّيالي شَمْلَهُمْ فكأنْ لـمَّا يكونوا قَبْلُ ثَمَّ

فأَوْلاها «لما»، وينبغي التوقُّف فيه حتى يُسمَع من العرب.[٢]

«ع»[٣]: «كأنْ» مضمَّنة معنى التشبيه، ولكنها إذا خُفِّفَت ليست كالثقيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر، وإنَّما تجيئ بعدها الجمل.

«ح»[٤]: ما ذكره غير محرَّر، وتحريره إضمار الشأن فيها إن وليتها جملة اسمية، وهو الأكثر والأفصح، وإن لم يُنْوَ ضميرُ الشأن جاز نصبها الاسمَ إن كان مُظهَرا وترفع الخبر، هذا مذهب سيبويه، ولا يختصُّ بالشعر، قال سيبويه:[٥] وحدَّثني من أثق بعربيَّته أنَّه سمع من العرب «إنْ عمراً لمنطلقٌ»، وأهل المدينة يقرؤون ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَا﴾[٦] يخففون وينصِبون، كما قالوا:[٧]

. . . . . كأنْ ثَدْيَيهِ حُقَّانِ

لأنَّ الحرف كالفِعل؛ فإذا حُذف مِن نفسِه شيءٌ [لم] يُغيَّر عمله[٨]، نحو: «لم أَكُ»،

١- هو عمَّار بن البولانية الكلبي، من شعراء أوَّل الدولة العباسية.

والشاهد في الارتشاف٢/١٥٤، والدر المصون٤/٣١، واللباب ٦/٤٩.

٢- أي: الذين يُستشْهد بقولهم، وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز الاستشهاد بشعر عمَّار الكلبي، ينظر: الارتشاف٢/١٥٤.

٣- المحرر٤/١٧٤.

٤- البحر٣/٧٠٦.

٥- الكتاب٢/١٤٠.

٦- هود/١١، وهي قراءة نافع وابنِ كثير، ينظر: السبعة٣٣٩.

٧- هذا عجز بيت، وصدره:

ووجهٍ مُشرِق النَّحرِ .....

ويروى «ثدياه»، وهو بلا عزو في الكتاب٢/١٣٥، ١٤٠، والمنصف٣/١٢٨، وأمالي ابن الشجري١/٣٦٢، وابن يعيش٨/٨٢، والجنى الداني٥٧٥، وخزانة الأدب١٠/٣٩٢، ٣٩٨.

٨- ينظر: الحجة ٢/٤٣٣- ٤٣٤.

و «لم أُبَلْ»[١].

فظاهر تشبيهِه أنَّه لايختص بالشعر[٢]، قال صاحبُ رؤوسِ المسائل:[٣] «كأنْ» المخفَّفة لايجوز إعمالها عند الكوفيين، ويجوز عند البصريين[٤]، فيتمشَّى كلام «ع» على مذهب الكوفيين؛ لأنَّ البصريين لابدَّ لها عندهم من اسمٍ وخبرٍ.

«ت»: هذا عجيبٌ من الشيخ «ح» مع قوله: «يجوز عند البصريين»، ومع قول «ع» «ليست كالمثقَّلة في الحاجة ...»، فإنَّ فيه نفيَ مساواتها للثَّقيلة فلا يجب الإعمال، كيف وقد سبق من كلام أبي حيان دخولُها على الجملة الفعلية؟، فكانَ عنده على إضمار الشأن.[٥]

٢٢٣- قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّم﴾ إلخ.آية/٧٨.

«ز»[٦]: يجوز أن يتَّصل بقوله: ﴿وَلاَ تُظْلَمُونَ فَتِيلا﴾[٧]، أي: لا تُنقَصون شيئاً من آجالِكم أينما تكونوا في ملاحِم حروبٍ، ثم استأنَف «يُدْرِكُكم» الخ، فالوقف على قوله «أينما تكونوا».

«ح»[٨]: هو غير مستقيمٍ معنىً؛ لأنَّ المراد الظُّلم في الآخرة، لقوله: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا﴾، إلخ، ونَحْواً؛ لأنَّ اسم الشرط لايَعمَل فيه متقدِّم[٩]، إنَّما يَعمَل فيه فِعل الشرط.

١- «ولم أُبَلْ» أي: أُبال، ينظر: الكتاب١/٢٦٦.

٢- وهو قول ابن مالك، ينظر: شرحه للتسهيل٢/٣٩، والجنى الداني٥٦٧.

٣- هو: إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصْبَغ الأزدي القرطبي، أملى عشرين كراسا على قول سيبويه «هذا علم ما الكلم من العربية»، ت ٦٢٧هـ، ينظر: البلغة٤٦، وبغية الوعاة١/٤٢١.

٤- ينظر: الارتشاف٢/١٥٣، والدر المصون٤/٣٠، والهمع٢/١٨٧.

٥- ظاهر كلام ابن عطية أنَّه يوافق الكوفيين على عدم إعمالها، وهو قول الزمخشريّ في المفصّل، وقد تأوَّلَ ابن يعيش كلامه على أنَّه يريد ضمير الشأن كما فعل المؤلِّف هنا، ينظر: ابن يعيش٨/٨٢.

٦ - الكشاف١/٢٨٣، والكلام عن قراءة طلحة بن سليمان الشاذة بالرفع في «يُدْرِكُكُم»، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٣٣.

٧ - آخر آية النساء/٧٧.

٨- البحر٣/٧١٧.

٩- هو قول البصريين، ينظر: الارتشاف٢/٥٥٨، والمساعد٣/١٦٣، والهمع٤/٣٣٢.

ولايُدَّعى أنَّ عامله محذوف لدليلٍ[١]؛ لأنَّه إنَّما يكون والشرطُ ماضٍ، نحو: «أنت ظالم إن فعلتَ» لا «إن تفعل».[٢]

«ت»: بعد تسليم أنَّ عامله فعلُ الشرط لا موضع لما بعده، فكأنَّه أشار لوجهٍ آخرَ لا على تعلُّقِه بما قبله مغنىً، فتأمله.[٣]

٢٢٤- قوله تعالى: ﴿**لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ آية/٨٣.

«ع»[٤]: لاتَّبَعتُم الشيطانَ كُلُّكم إلاَّ قليلا من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها.

«ح»[٥]: إن كان تفسيرَ معنى فصحيحٌ؛ لتلازُم قِلَّة الاتِّباع لقِلَّة المتبوعِ فيه، فيكون ما ذكره من الأمور القليلة باعتبار لازم الكلام، لا أنَّه[٦] تفريغٌ للمتَّبَع فيه كما هو ظاهرُ كلامِ «ع»؛ لأنَّ نظم الآية في قِلَّة المتَّبعين لا في قلة المتَّبَع فيه.

«ت»: يصحُّ التفريغ والاستثناء من محذوف وإن ذُكِر الاتِّباع فالاستثناء / من المتعلَّق، لكن لايصح صناعة؛ لاقتضائه الجَرَّ، إذ تقديره: في كلِّ شيءٍ إلاَّ قليلٍ، لأنَّ تسلُّط العاملِ في التفريغ على حسب المستثنى منه، أمَّا المعنى فصحيح.[٧] ٦٠/أ

«ع»[٨]: قال قوم: ﴿**إلاَّ قليلا**﴾ معناه العَدَمُ، أي: لاتَّبَعتُم الشيطانَ كُلُّكم، وهو

١- صواب هذه العبارة «أنَّ جوابه محذوف» كما في البحر؛ إذ العامل هو فعل الشرط لاجملة الجواب، وفي الأصل: «بدليل»، وقد وقع السمين في مثل هذا عند اختصاره لعبارة أبي حيّان، ينظر: الدر المصون٤/٤٥.

والمراد بالدليل الكلام المتقدِّم ﴿**ولا تُظلمون فَتيلاً**﴾ فهو دليل الجواب المحذوف.

٢- وهو قول البصريين، ينظر: الارتشاف٢/٥٦٠، والمغني ٨٤٩، والمساعد٣/١٦٩.

٣- «أي إذا سُلِّم لأبي حيّان أنَّ عامله فعل الشرط فلا مكان لقوله بعد ذلك: لايدّعى أنَّ عامله محذوف لدليل».

٤- المحرر٤/١٩٢.

٥- البحر٣/٧٢٩.

٦- في الأصل: «لأنَّه».

٧- اعتراض أبي حيّان لأنَّ ابن عطية قال في أوّل كلامه: «الاستثناء إنَّما هو من الاتّباع» ثمَّ وضَّح مقصوده بذلك المثال الذي يدلُّ على أنَّ الاستثناء من المتّبع فيه، فتناقَضَ، وينظر: الدر المصون٤/٥٣.

٨- المحرر٤/١٩٢.

قول يقلق[١]، وإن ذكره الطبريُّ[٢]، ولايُشبه قول سيبويه[٣]:«أرضٌ قَلَّما تُنبِت كذا»؛ لأنَّ اقتران القِلَّة بالاستثناء يقتضي حصولَها.

«ح»[٤]: سبق له ولم يَرُدَّه إلاَّ هنا، ورددناه فيما سبق.

«ت»: قوله «يقلق» ليس قطعاً بفساده؛ إذ له وجهٌ، وهو تأكيد النَّفي كما قدَّمناه، لكنَّ الوقوف مع الظاهر الصحيح أَولى، وأمَّا الشيخ «ح» فقد أبطله فليس كلام «ع» يرجع إليه، وقد ذكره «ع» في قوله ﴿**ولكنْ لعَنَهم الله بكفرِهم فلا يؤمِنون إلا قليلا**﴾[٥]، وكأنَّه هناك أمكَنُ من حيث إنَّه لمعنىً، بخلاف تقدير الذات بالعدم مع وجود الفرد القليل المؤمن، لكنَّ تعليقَه قِلَّته على الاستثناء يوجب العموم.

٢٢٥- قوله تعالى: ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ**﴾ الخ، آية/٨٩.

«ز»[٦]: لو نُصِب ﴿**فَتَكُونُونَ**﴾ لَصَحَّ؛ إذ هو جواب التمنِّي لـ «ودُّوا» كُفْرَكُم بكونكم معهم شَرْعاً واحداً فيما هم عليه من الضلال واتباعِ دين الآباء.

«ح»[٧]: يحتاج لسماعٍ من العرب في التمني بالفِعل، بل لو سُمِع نَصْبٌ بعد الفاء لاحتمل أنَّه من عطف مصدَر مقدَّر على ملفوظٍ به، نحو:[٨]

لُلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيني . . . . . .

١- في الأصل: «متعلق».

٢- تفسير الطبري٥/١٨٤.

٣- ينظر ما سبق في الفقرة ٢٣.

٤- البحر/٧٣٠.

٥- النساء/٤٦.

٦- الكشاف١/٢٨٨.

٧- البحر٤/١٠.

٨- هذا صدر بيت لميسون الكلبية، عجزه:

..... أحبّ إليَّ من لبس الشفوفِ

وهو في الكتاب ٣/٤٥، والمقتضب ٢/٢٧، وسر صناعة الإعراب ٢٧٣، والملخص ١٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٣٤٤، وخزانة الأدب ٨/٥٠٣.

«ت»: غيُر لازمٍ؛ لأنَّ «لو» عند جماعة حرفُ تَمَنٍّ، فهي كـ «ليت»[١]، والتمني بالحرف لا بالفعل[٢]، وقوله «مصدر مقدَّر» صحيح، وقوله «على ملفوظ» غيرُ صحيح؛ إذ هما مقدَّران ولا صريح على ما قلنا، نعم إن جعلت «لو»[٣] حرفَ شَرطٍ محذوفةَ الجواب ولا يُتَمَنَّى بها، و «ودُّوا» طالبةً لمصدر محذوفٍ[٤] - و«لو» مصدريَّة[٥] - صحَّ مُدَّعاه، لكن لا يَنهَض ردًّا لِعَدَمِ لزومه.

٢٢٦- قوله تعالى: ﴿**إِلاَّ الَّذِيْنَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ**﴾ إلى قوله ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ**﴾ آية/٩٠.

«ز»[٦]: الوجه العطف على الصلة؛ لقوله: ﴿**فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ**﴾ بعد قوله: ﴿**فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ**﴾؛ فقرَّر أنَّ كَفَّهُم عن القتال أحدُ سَبَبَي استحقاقِهم لنفي التعرُّض لهم، وإن كان كُلٌّ مِن الاتِّصالَين له تأثيرٌ في صِحَّة الاستثناء، الاتصال بالمعاهدين والاتصال بالكافِّين، فهلاّ جَوَّزت عطفَه على صفة «قومٍ»، ويكون قولُه: ﴿**فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ**﴾ تقريرا لحكم اتصالهم بالكافِّين وجَريهم على سَنَنِهم، فيمْكِن عطفُه على صفة قومٍ[٧]، لكنَّ الأوَّل أظهرُ وأجرى على أسلوب الكلام.

«ح»[٨]: إنَّما كان أظهرَ إلخ؛ لأنَّ المستثنى محدَّث عنه بالقصد، والصفةُ إنَّما تُذكر تقييداً في «قومٍ» الذين هم قيدٌ في الصلة، ومتى دار الأمر بين الإسنادية والتقييدية

١- ينظر في هذا: الجنى الداني٢٨٨، والمغني٣٥١.

٢- ينظر: الدر المصون٤/٦٣.

٣- في غير «ب» «جزء».

٤- فيكون التقدير: وَدُّوا كُفْرَكُم لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء لَسُرُّوا بذلك، ينظر: البحر٤/١٠، والدر المصون٤/٦٢.

٥- قوله «ولو مصدريّة» يناقض كونها حرفا لما كان سيقع لوقوع غيره، فهذه العبارة لامكان لها هنا.
وقد جاءت في غير «ب» «أو المصدرية»، ولعل صوابها: ولو غيرُ مصدرية، فسقطت كلمة «غير».

٦- الكشاف١/٢٨٨. وتمام الآية ﴿**إلا الذين يَصِلُون إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حَصِرَت صدورهم**﴾.

٧- فيكون التقدير: إلاَّ الذين يصلون إلى قوم ... أو قومٍ جاءوكم حصرت.

٨- البحر٤/١٢، والمستثنى هو ﴿**الذين يَصِلُون**﴾.

حُمِل على الإسنادية، هذا صناعة، وأمَّا معنىً فلأنَّ ترْك قتالِهم من حيث كفُّهم سببٌ قريب، وذلك العطف على الصلة، وترْك قتالهم من حيث وصولُهم إلى مَن / ترَك القتالَ سببٌ بعيد، والقريب أولى فالعطف على الصِّلة أولى.[1] ٦٠/ب

٢٢٧- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ﴾ آية/٩٠.

«ع»[2]: لام «لَسلَّطَهم» جوابُ «لو»، و لام ﴿فلَقاتَلُوكُمْ﴾ لام المُجازاة[3] والازدواج؛ لأنَّها بمثابة الأُولى، لو لم تكن الأولى كنت تقول: لقاتلوكم.

«ح»[4]: هي تسمية غريبةٌ، لم أرَ ذلك إلاَّ في عبارة هذا الرجل ومَكِّيٍّ.[5]

«ت»: حيث ظهر الوجه فلا يُعرف الحقُّ بالرجال، وليس فيه استنباطُ حكمٍ حتى يحتاج لسلفٍ بل تسميةٌ، فهي مجازاة بالقوَّة لصلاحيَّتها لذلك لو لم تُذكر الأُولى، وازدواجٌ بالفِعل لمناسبة الأُولى.

٢٢٨- قوله تعالى: ﴿إِلاَّ أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ آية/٩٢.

«ز»[6]: يتعلَّق المستثنى بـ «عليه»[7] أو بـ ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾، أي: إلا حِينَ يَصَّدَّقُوا، ومحلُّها نصبٌ على الظرف بتقدير حذْف الزمان، كقولهم: «اجلس ما دامَ زيدٌ جالساً»، ويجوز كونُه حالاً مِن «أَهْلِه» أي: إلا مُتَصَدِّقِين.

«ح»[8]: كِلا التخريجين خطأٌ؛ لأنَّ جعْل «أنْ» وما بعدها ظرفا لايجوز، نَصَّ النحويُّون على ذلك، وأنَّه ممَّا انفردت به «ما» المصدرية، فلا يجوز «أَجِيئُكَ أنْ

١- ينظر: الدر المصون٤/٦٥.

٢- المحرر٤/٢٠٣.

٣- الذي في المحرر والبحر «المحاذاة»، والخطأ من المؤلف؛ لأنَّه سيشرحها قريباً.

٤- البحر٤/١٦.

٥- ليست هذه التسمية في المشكل، وقد نسبها الشهاب إلى أبي البقاء وليست في التبيان، ينظر: حاشية الشهاب٣/١٦٦، وأخذه عنه الألوسي في تفسيره٣/١٠٧.

٦- الكشاف١/٢٩٠.

٧- أي: خبر المبتدأ الواقع بعد الفاء في قوله ﴿فتحرير رقبة مؤمنة أو ديةٌ مسلَّمةٌ إلى أهله﴾، أي: فعليه تحرير...

٨- البحر٤/٢٤.

يصيحَ الدِّيكُ» أي: وقت صِياحِه.[١]

وأمَّا جعلُها حالا فلا يجوز، قال سيبويه[٢] في قول العرب «أنت الرجل أن تُنَازِل أو تخاصم» في معنى نِزالا وخُصومة: إنَّه مفعول مِن أجله؛ لأنَّ المستقبَل لايكون حالاً، فعلى ما قرَّرناه يُجعلُ استثناءً منقطعاً، وهو الصواب.[٣]

«ت»: مرَّ له تجويز مثله إن كان على نِيَّة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه؛ لأنَّه باب متَّسِع، ومَرَّ لنا أنَّ ما ذكره هنا ـ وهو الوجه الثاني هناك ـ هو الأوَّل؛ إذ لا معنى لكون المصدر ظرفاً إلاَّ من حيث النِّيابةُ، وهي عامَّة، وذكَر هناك اختصاصَه بالمصدر الصريح، وسبق لنا هناك تسليم «ما» الظرفية، وقد ذكرها هنا.[٤]

وأمَّا الوجه الثاني وهو الحال فالنصُّ كما قال، لاتُصَدَّرُ جملة الحال بدليل استقبال، لكن قد أجمعوا على جواز «عندي صقرٌ صائدا به غداً»[٥]، وهو صريح في الاستقبال، فالمنعُ في الحال المقارِنة للتَّنافي، أمَّا المنتظَرة فلا شك في تأخيرها، كقوله في أصحاب النار ﴿**خالدِين فيها**﴾[٦]، أي: مقدَّراً خُلُودُهم، وهو إنَّما يقع في الآخرة بعد الفَصل والدُّخول، فيُجعل هذا منه.[٧]

١- ينظر: الأشباه والنظائر٤/٦٤، ٦٧، والهمع٣/١٧٠، وما سبق في الفقرة ١٠٠.

٢- الكتاب١/٣٩٠.

٣- ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٤٨٠، والبيان١/٢٦٥، والتبيان١٩٧، والدر المصون٤/٧١.
وقيل هو استثناء متصل من عموم الأحوال، أي: يجب دفع الدية إلى أهل الميت في كلّ حالة إلا متصدّقين، ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء٦٣٧.

٤- ينظر: ما سبق في الفقرة...

٥- ينظر: الأصول٢/٢٦٨، والمسائل البغداديات٤٣٢، وكتاب الشعر٢٦٢ مع الحاشية.

٦- في البقرة/١٦٢، وآل عمران/٨٨، وغير ذلك.

٧- ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء٤٢٠. وكان المؤلف في الفقرة ١٣٨ قد صَرَّح بعدم صلاحية «أنْ» بالدخول على ما يدلُّ على الحالية.

وأمَّا قوله: «إنَّه استثناء منقطع» فلا محوج إليه إلاَّ تعذُّرُ التفريغ[١] بظرفية أو حالية وقد علمت صِحَّتَه، وأيضا شرط المنقطع عَدَمُ شمول ما قبله له، وهنا هو مشمول لأنَّها دِيَةٌ لازمة لاتسقُط إلاَّ بتصدُّق. فتأمَّله.

/ ٢٢٩- قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾ آية/٩٨. ٦١/أ

«ز»[٢]: صِفةٌ للمستضعَفينَ، أو للرِّجال والنِّساء والوِلدان؛ لأنَّ الموصوف ليس لشيءٍ بعينه فصحَّ وصْفُه بالجمل التي هي نكرات، كقوله:[٣]

ولقد أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني . . . . . .

«ح»[٤]: هو تخريجٌ ذهب إليه بعضُ النَّحويِّين[٥] في قوله: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[٦]، وهو هدْم للقاعدة المشهورة مِن اتحاد النَّعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً.

«ت»: ليست القاعدة مطلقةً حتى تُهدَم، فإنَّ التنكير معنىً كالتنكيرِ مطلقاً، فتأمَّله.

٢٣٠- قوله تعالى: ﴿يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ آية/١٢٧.

«ز»[٧]: عطْف ﴿ما يُتلى﴾ على ﴿فيهِنَّ﴾ غيرُ سَديدٍ؛ لاختلالِه[٨] من حيث اللَّفظُ والمعنى.

١- في المخطوطات «التفريع» بالمهملة، والمثبت هو الصواب؛ لأنَّ الاستثناء مُفَرَّغ على هذا التقدير، كقولك قرأت إلاَّ يوم الجمعة، ينظر: فتوح الغيب، وحاشية الشهاب ١٦٧/٣.

٢- الكشاف ٢٩٣/١.

٣- هذا صدر بيت لشمَّر الحنفي، عجزه:

..... فمضيت ثمَّت قلت لايعنيني

وهو في الكتاب ٢٤/٣، والأصمعيات ١٢٦، والكامل ٩٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، وخزانة الأدب ٣٥٧/١. وينسب لغير شمَّر.

٤- البحر ٤٣/٤، وجعلها جُمْلة مُفَسِّرةً لقوله «المستضعفين».

٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١١/٣، والدر المصون ٢٦٦/٩.

٦- يس/٣٧.

٧- الكشاف ٣٠١/١.

٨- في الأصل: «اختلافه»، والمثبت موافق للكشاف.

«ح»[١]: العطف على الضمير المجرور قد سبق الكلام فيه، وأدلَّة الجواز[٢]، وهو أيضاً صحيح معنًى ويكون على حذفٍ، أي: في مَتلُوِّهِنَّ، وحُذف لدلالة قوله ﴿وما يُتلى عليكم﴾، وإضافة «مَتلُوٍّ» إلى ضمير «هُنَّ» سائغة؛ إذ الإضافة تكون بأدنى مُلابَسةٍ؛ لمّا كان متلُوّا فيهنَّ صَحَّت الإضافة كما أُضيفَ المكْر إلى اللَّيل[٣] لوقوعه فيه، [وكقوله][٤]:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاحَ بسُحْرةٍ . . . . . .

وما ذكره هو قول الزجَّاج[٥] بعينِه، فقال بعد ذِكْر فسادِه لفظاً للعطفِ على الضمير المجرور: ولا يصحُّ معنىً لأنَّ العطف يقتضي أنَّ الله أفتى فيما يُتلَى عليكم، وليس المراد ذلك، وإنَّما المراد أنَّه أفتى في المسائل التي سُئِل عنها، انتهى، وقد بَيَّنَّا صحته بالتقدير الذي قدَّرناه.

«ت»: ذِكر المتلوِّ في الأوَّل زيادةً على ما بعده لايدفع الإشكال؛ لأنَّ الفتوى في المسائل بالمتلوِّ لا في المتلُوِّ فليست الفتيا في المتلوِّ، فتأمَّله.[٦]

«ح»: والرفع عطفاً على «الله»، أو على ضميره، يُخرِجه عن التأسيس، وعلى

١- البحر٤/٨٢.

٢- ينظر: ماسبق في الفقرة ... والفقرة...

٣- في قوله تعالى: ﴿بل مكْرُ الليل والناهر﴾ سبأ/٣٣، وقوله «كما أضيف المكر إلى الليل لوقوعه فيه» ليست في مطبوعتي البحر، وهي في النهر والدر المصون والدر اللقيط.

٤- هذا صدر بيت، عجزه:

سُهيلٌ أذاعت غَزلها في القرائبِ

وهو بلاعزو في: المحتسب٢/٢٢٨، وابن يعيش٣/٨، والمقرّب١/٢١٣، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٢٣٩، والدر المصون٤/١٠٢، والأشباه والنظائر٣/١٩٣، وخزانة الأدب ٣/١١٢، ٩/١٢٨، وعبارة [كقوله] زيادة لإقامة النص.

٥- نَصُّ الزجّاج كمايلي: «ولأنَّ معنى الرفع أيضاً أبين؛ لأنَّ «ما يتلى في الكتاب» هو الذي بَيَّنَ ما سألوا، فالمعنى: قل الله يفتيكم فيهنَّ وكتابه يفتيكم فيهنّ»، معاني القرآن٢/١١٤.

٦- هذا موافق لكلام الزجاج السابق.

الابتداء تخرُج الجملة بأسْرِها عن التأسيس[١]، وكذا الجر على القَسَم والنصب بإضمار فِعْلٍ، بخلاف العطف على الضمير فإنَّه يجعله تأسيساً، ولا يُذهَب للتأكيد إلاَّ عند اتِّضاح عدم التأسيس.

«ت»: فالوجه الذي صار تأكيداً[٢] فيما ذكر يكون تأكيداً في عطفه على الضمير[٣]، فتأمَّله.

٢٣١- قوله تعالى: ﴿فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ آية/١٢٧.

«ز»[٤]: هو في الوجه الأوَّل صلةُ «يُتلى»، أي: «مَعْناهُنَّ»، ويجوز أن يكون «في يتامى» بدلاً مِن «فيهن»، وأمَّا في الوجهين الأخِيرَين فبدلٌ لاغير.

«ح»[٥]: الوجه الأوَّلُ هو كون «ما يُتلى» في محلِّ رفعٍ، ولا يصِحُّ تعلُّقُه مع تعلُّقِ «في الكتاب» به إلاَّ على البدل، أو على أنَّ «في» للسَّبَبيَّة؛ لأنَّ المجرورَين لايَتعلَّقانِ بعاملٍ واحدٍ إلاَّ مع اختلاف معنى حَرفَي الجرِّ.[٦]

وبدلِيَّتُه هي مِن «الكتاب»، وأمَّا / تجويزُه بدليَّته من «فيهنَّ» فالظاهر منعُه للفصل بالعطف، ونظيره: «زيدٌ يُقيم في الدار وعمرو في كِسَرٍ منها»، والأصل: «زيد يقيم في الدار في كسر منها وعمرو»، وهو التركيب المعهود.[٧] ٦١/ب

٢٣٢- قوله: ﴿يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ آية/١٢٧.

١- فتصير معترضة بين البدل والمبدل منه، وهو قوله «في يتامى النساء»، ينظر: البحر٤/٨١، والدر المصون٤/١٠٠.

٢- هكذا في كلّ النسخ، والصواب: «تأسيساً»، وهو وجه الجرِّ عطفاً على الضمير كما ارتضاه أبو حيّان.

٣- لأنَّ أبا حيَّان جعل التقدير «في متلوهنّ وما يُتلى عليكم» فكأنَّ «المتلوّ» مكرّر، والله أعلم، وقال السمين: «وفي جعله هذا الوجه منفرداً بالتأسيس دون بقية الأوجه نظرٌ لايخفى».

٤- الكشاف١/٣٠١.

٥- البحر٤/٤٣.

٦- ينظر: شرح الرضي على الكافية٤/٣٨٦.

٧- ينظر: الدر المصون٤/١٠٣، وحاشية الشهاب٣/١٨٣.

«ز»[١]: الإضافة على معنى «مِن» كـ «سَحْقِ عِمامة»[٢].

«ح»[٣]: الذي ذكره النحويُّون أنَّ نِيَّةَ «مِن» في إضافة الشيء إلى جِنسِه كـ«ثوبِ خَزٍّ»، ويجوز فيه الإتباع والنصبُ والجرُّ بـ «من»[٤]، وأمَّا هذا و«سحق عمامة» فالظاهر نِيّةُ اللام، وهي للاختصاص.

«ت»: لاشكَّ في صلاحية اللام[٥]، ومتى صَلحَت ولو مع صلاحِ غيرها تَعَيَّنَت، كما قال:[٦]

.....وانْوِ «مِن» أو «في» إذا لم يَصلُح إلاَّ ذاكَ واللامَ خُذا

لما سِوَى ذَيْنِكَ، . . . . . .

٢٣٣- قوله تعالى: ﴿ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ ﴾ آية/١٣٣.

جوَّزَ «ز» و«ع» أنَّهم مِن غيرِ نوع المخاطَبين، قال «ز»[٧]: أي: يوجِد ناساً آخرين أو خلقاً من غير الإنس، وقال «ع»[٨]: يحتمل: ويأتِ بآخَرين من غير نوعِ الإنس، كما رُوِي أنَّه كان ملائكةٌ في الأرض يعبدون الله قبل بني آدم.

«ح»[٩]: وما جوَّزاه لايجوز؛ لأنَّك إذا قلتَ: «امرأةٌ وأخرى، أو فَرَسٌ وأخرى، أو جاء زيدٌ وآخرُ، أوسابقتُ بين حمار وآخرَ» لم يكن في مفردٍ ولا تثنيةٍ ولا جمعٍ إلاَّ مِن جِنس ما قبله.

١- الكشاف١/٣٠١.

٢- السَّحق: الثوب البالي.

٣- البحر٤/٨٤.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٢٣، والمساعد٢/٣٢٩، والدر المصون٤/١٠٤، واختار أبو حيان في الارتشاف٢/٥٠٢، أنَّ الإضافة كلّها على معنى اللام.

٥- الظاهر عدم صلاحيتها هنا لأنَّ «ضابط الإضافة التي بمعنى «من» أن تكون إضافة جزء إلى كلّ بشرط صدق الكلّ على البعض، ولاشك أنَّ «يتامى» بعضٌ من النساء، والنساء يصدق عليهنّ» الدر المصون٤/١٠٤، وقال الألوسي: إنَّ قول أبي حيّان ليس بشيء، ينظر: روح المعاني٣/١٥٥.

٦- هو ابن مالك في أوّل باب الإضافة من ألفيته.

٧- الكشاف١/٣٠٣.

٨- المحرّر٤/٢٧٧.

٩- البحر٤/٩٢.

ولو قلتَ: «اشتريت ثوباً وآخرَ» وأردت به غيرَ ثوبٍ لم يجُز، وأمَّا «غير» فيصدُق على المغاير مطلقا من جنس ما قبله أوغيره، فافترق «آخر» و«غير»، فلو قلت: «اشتريتُ ثوبا وغيرَه» لاحتمَلَ كونَه ثوباً أو ليس ثوباً، وقَلَّ مَن يعرِفُ هذا الفَرْق.

«ت»: كلُّ أمثلتِه في «آخر» المصاحِب لا البدل[1]، وفي الآية «الآخرين» بدلُ المخاطَبين فلا يلزَمُ[2]، وأيضاً قد يكون ذلك عند الإطلاق لا عند القرينة، والقرينة قولُه في آية أخرى ﴿**إِنْ يَشَأْ يُذهِبْكُمْ ويَستخلفْ مِن بعدكمْ ما يشاءُ**﴾[3]، و«ما» عامَّة تشمَل مِن الجنس ومِن غيره، وسِرُّ الفرق بين «غير» و«آخَر» أنَّ «غير» بمعنى «مغاير» فيصدُق بأيِّ مغايَرة، و«آخَر» في قُوَّة صفةٍ مدلولٍ على موصوفِها بما قبلَها، فصحَّ اختصاصُه بالجنس ليتَّحِدَ الدَّليل والمدلولُ، بخلاف «أخرى» البدل، فليس القصدُ التنويعَ في موجودٍ بل إبدالَ موجودٍ بمغايره ـ أيَّ مغاير ـ على سبيل التهديد للموجود بالفَقْد، وإلاَّ بُدِّلَ بأيِّ جنسٍ كان، فيصدُق بمخالِف الجنس، بل تترجَّح فيه؛ لأنَّ إبدالهم لعَدَم ارتضائهم، فيأتي بمن يُقطَع برِضاه من الملائكة مثلا، بخلاف / ما لو فُرِض الإتيانُ بجنسِهم فَهُمْ مثلُهم، فتأمَّله. ٦٢/أ

فتفسيرُهما صحيحٌ سيَّما إن كان نصَّ بعمومه [على][4] منع إطلاقه على غير الجنس مصاحِباً أو عِوَضاً، ولو مع القرينة، وإلاَّ فاعتراضه غير وارد.

١- أي: المصاحب لموصوفه لا الواقع بدلا من الموصوف المحذوف.

٢- ذُكر الموصوف أو لم يُذكر فلا بُدَّ أن يكون من جنس ما قبله؛ لتتبيّن مغايرته له، وقد اعترض السمين على أبي حيّان وقال: إنَّ كلامه لم يستند فيه إلى نقل عن العلماء السابقين.

والحق أنَّ تحقيق معنى «آخر» و «أخرى» منقولٌ عن العلماء السابقين كالأخفش في المسائل الصغير ذكره الشهاب في حاشيته٣/١٨٧، وأبي علي الفارسي عَرَضاً في كتاب الشعر٢٠٩-٢١٠، والحريري في درة الغوّاص١٦٠، وينظر: تفصيل المسألة في: حاشية الشهاب٣/١٨٦، وروح المعاني٣/١٥٩، والتحرير والتنوير٥/٢٢١.

٣- الأنعام/١٣٣، والأنسب للاستشهاد قوله تعالى ﴿**ولو نشاء لجعلْنا منكم ملائكةً في الأرضِ يَخْلُفون**﴾ الزخرف٦٠.

٤- [على] زيادة لإقامة النص، ومرادُه: لاسيما إذا كان أبو حيّان قد أراد بعموم كلامه منع إطلاق «آخر» على غير الجنّ، فإن كان لم يرد هذا المعنى فاعتراضه غير وارد اصلاً.

٢٣٤- قوله تعالى: ﴿ **شُهَدَاءَ لِلَّهِ** ﴾ آية/١٣٥.

«ع»[١]: يحتمل بالوحدانية، وقولُه ﴿**ولو على أنفُسِكم**﴾ يتعلَّق بـ﴿**قَوَّامِين بالقِسْطِ**﴾، والأوَّل أبينُ.[٢]

«ح»[٣]: لايصحُّ إلاَّ أن يُحمَل على دوام الشهادة لله بالوحدانية؛ لأنَّهم مؤمنون.

٢٣٥- قوله تعالى: ﴿**ولَوْ على أَنفُسِكُم**﴾ آية/١٣٥.

«ح»[٤]: «لو» لاستقصاءِ جميع ما تمكِن فيه الشهادة؛ لأنَّ المرء مجبولٌ على حبِّ نفسه ثُمَّ الوالدَين ثُمَّ الأقربين، فإذا أُمر بإقامة الحقِّ في ذلك كان الأجنبي أولى.

وجواب «لو» محذوف، أي: ولو كنتم شهداءَ على أنفسكم فكونوا شهداء لله، وحذْفُ «كان» بعد «لو» كثيرٌ[٥]، تقول: ائتني بتمرٍ ولو حَشَفا، أي: ولو كان التمرُ حشفا فائتِني به.[٦]

«ع»[٧]: قوله تعالى: ﴿**ولو على أنفُسكم**﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿**شُهداء**﴾.

١- المحرّر٤/٢٧٩.

٢- القول الأوّل: أنَّ المراد الشهادة في الحقوق لوجه الله.

٣- البحر٤/٩٤.

٤-البحر٤/٩٤-٩٥.

٥- ينظر: الكتاب١/٢٢٧، ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٦٣، وشرح الأشموني١/٣٤٠.

٦- اعترضه السمين بأنّه يجعل «لو» بمعنى «إنْ» الشرطية، وهو شيء أثبته بعضهم على قِلّة. والأولى أن تكون على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع من وقوع غيره، وجوابها محذوف، أي: ولو كنتم شهداء على أنفسكم لو جب عليكم أن تشهدوا عليها. ينظر: الدر المصون٤/١١٤.

٧- المحرّر٤/٢٧٩.

«ح»[١]: إن عنى الملفوظَ فلا يصحُّ، وإن عنى المقدَّر كما قدَّرنا فصحيحٌ.[٢]

«ن»[٣]: الشهادة على الآباء ظاهرة، وعلى نفسه بالإقرار، ويحتمل أن يكون المعنى: ولو كانت الشهادة وَبَالاً على أنفُسكم أو أقاربِكم؛ بأن يشهد على سلطانٍ أو ظالمٍ يَخشى ضررَه.

«ح»[٤]: تقديره: «ولو تكون الشهادة» ليس من جنس اللَّفظ، والواجب تقدير ما هو بِعَينِ الأوَّل، تقول: «كن محسناً ولو لمن أساء إليك»، أي: ولو تكون محسناً، ولو قلت: «ليكن منك إحسانٌ ولو لمن أساء» كان التقدير: ولو كان الإحسان، فتقدِّر عند ذكر «محسن» «مُحْسِناً»، وعند «الإحسان» «الإحسانَ»، والمخالَفة غير جيدة.[٥]

«ت»: يعني فيقدَّر هنا: «ولو يكونوا شهداء لله»؛ لأنَّه اللفظ المنطوق به، وهذا تضييقٌ والدلالة المعنوية كافية، ألا ترى أنَّ «حسُن»[٦] ليس فيه لفظ «كان» وقُدِّرت، وكذا «كن محسنا» لا يقدَّر الأمرُ، فكذا في المعمول، ومِثل هذا لا يُذكر في تغليظٍ[٧]،

١- البحر٤/٩٥.

٢- قيل: لايلزم أن يكون المحذوف على تقدير أبي حيّان، بل على جعل «لو» على بابها كما سبق، ينظر: الدر المصون٤/١١٤.

٣- الكشاف١/٣٠٤.

٤- البحر٤/٩٥.

٥- من قواعد التقدير أنَّه «ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن» المغني٤٠٨.

٦- في بقية النسخ كلمة أشبه ما تكون بـ «حسنى» والمثبت هو الظاهر؛ إذا يريد الدلالة على الزمن الماضي، وهو تشبيه بعيد؛ وهو يَدلُّ عليه بلفظه «صيغته» ولعلّه يريد «محسناً» و «إحساناً» في مثالي أبي حيَّان السابقين.

٧- رَدَّ السمين بأنَّ الدلالة اللفظية موجودة؛ لاشتراك المقدَّر المذكور في المادّة، ولايضرُّ اختلافهما في النوع. الدر المصون٤/١١٥.

وكان عُدول «ز» عن «الشهداء» لأنَّ[١] وصفِيَّته مُتناساة[٢] فعمَلُه ضعيفٌ، فقدَّر المصدر، فتأمَّله.[٣]

«ح»[٤]: وقول «ز»: «ولو تكون الشهادة وَبالا» الخ، لايجوز؛ لأنَّ الكون المقيَّد لا يجوز حذفُه، لو قلت: «زيد فيك» وتريد «يحبُّك» لم يجز[٥]، وإنَّما ذلك جائز في الكون المطلَق، وهو تقدير: كائن أو مستقرٌّ.

«ت»: لا يمنع حيث الدليل كما هنا في الشهادة فإنَّهم يقولون: «شَهِد له» و«عليه» في النَّفع والوَبال، والحذف لدليل لا يُمنَعُ، وقوله: «وإنَّما يجوز في الكون المطلق» إن أراد الجواز الأعمَّ كالإمكان / الأعمِّ فصحيح، وإلاَّ فحذفُ الكون المطلق ٦٢/ب واجبٌ، على أنَّا نَمنعُ أنَّه هنا خاصٌّ بل عامٌّ وتعيينه بفردٍ يقتضيه المقام لا يَدفَع عمومَه، فقولك: «زيدٌ على الفرس» هو خبرٌ - أي: المجرور- ومتعلَّقه «كائن»، وتعيينه بـ«راكب» للمقام لايَدفع عمومه، فتأمَّله.[٦]

٢٣٦- قوله تعالى: ﴿ **لم يكنِ اللهُ ليغفِرَ لهم** ﴾ آية/١٣٧.

«ز»[٧]: نفيُ الغُفرانِ والهدايةِ التي هي اللُّطْف على سبيل المبالغة التي تعطيها اللام، والمراد بنَفْيِها نفيُ ما يقتضيها، وهو الإيمان الخالص الثابت.

١- في الأصل: «عن الشهداء عملا لأنَّ».

٢- في المخطوطات «متناسبة».

٣- يحتمل أنَّه يريد أنه صار معرفة لدخول «ال» عليه، وهي أحياناً تكون معرِّفة له غير موصولة، فلا يعمل حينئذ، ينظر: المسائل البغداديات٥٥٤.

ويحتمل أنَّه يريد أنَّه صار اسماً جامداً لايراد به معنى الفعل، نحو: صاحب وراكب في أكثر استعمالها، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، وينظر تفصيل المسألة في الأسماء العاملة عمل الفعل٢٠١.

٤- البحر٤/٩٥.

٥- يريد فلا يجوز حذفه بدون دليل بعكس الكون العام، وهو حذفٌ جائزٌ عند الدليل، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك١/٣١٨، والمساعد١/٢٣٥، وتعليق الفرائد٣/١٠٦، ونتائج التحصيل٣/١٠٧٦.

٦- فيكون التعيين تفسيراً للمعنى كما قال في الدر المصون٤/١١٥. وإلاَّ لم يجز إلاَّ بدليل.

٧- الكشاف١/٣٠٥.

«ح»[١]: ظاهره الجريُ على الكوفيِّ[٢] في جعْل ما بعد اللام الخبرَ، وهو المنفيُّ، واللام للتأكيدِ زيدت في المنفي في خبر «ما كان زيد ليقوم»، والنصب باللام لا بـ «أن»، ومذهبُ البصريين النصبُ بـ «أن» مضمرةً والخبُر محذوف؛ لأنَّ المنسَبِكَ معنىً لا يُخبَر به عن الذاتِ، واللام مقوِّية لتَعْدِيَة ذلك المحذوف[٣]، واللام كالعوض من «أن» فلا يُجمَع بينهما، ولا تحذَف هذه اللامُ، ومعنى «نفيُ ما يقتضيها» أي: لم يكونوا ليؤمنوا فيغفرَ لهم ويَهدِيَهم.

«ت»: جعَله جارياً على مذهب الكوفيين لذِكره نفي الفعل[٤]، وليس لازماً؛ لأنَّه منفي على كلِّ قولٍ، وكونُ اللام للتأكيد لاتنافي المذهب البصريّ؛ لأنَّها تفيد التقوية اللّفظية والمعنويّة[٥]، فليس في كلامه تعيينٌ.

٢٣٧- قوله تعالى: ﴿ **ولا يَذكُرون الله إلا قليلاً** ﴾ آية/١٤٢.

«ز»[٦]: يجوز أن يراد بالقِلَّة العَدَم.

«ح»[٧]: تقدَّم أنَّ الاستثناء يمنعُه.

«ت»: تقدَّم أنَّه لا يمنعُه.

٢٣٨- قوله تعالى: ﴿ **مُذَبْذَبِينَ** ﴾ آية/١٤٣.

١- البحر٤/١٠٠-١٠١.

٢- ينظر في المنصوب بعد لام الجحود: معاني القرآن للفراء١/٤٢٣-٤٢٤، والإنصاف٥٩٣، وابن يعيش٧/٢٩، والارتشاف٢/٤٠٠، والدر المصون٣/٥٠٧، والمغني٢٧٩.

٣- لأنَّ تقدير الكلام على البصري: ما كان الله مريداً لأن يغفر، واسم الفاعل عامل ضعيف لأنَّه فرع في العمل فقُوِيَّ باللام. ينظر: الفريد٣/٦٩، والجنى الداني١٠٧، والدر المصون١/٤٣، ٢٦١، ٦/٥٠٤.

٤- إنَّما حمل أبو حيّان كلامه على أنَّه موافق للكوفيين؛ لأنَّه يجعل اللام مؤكدة، وعبّر عنه هنا بالمبالغة، والتأكيد على البصري ليس مأخوذا من اللام بل من «نفي الإرادة»؛ فهو مأخوذ من المعنى. وينظر: الكشاف١/٢٣٣، عند آل عمران/١٧٩.

٥- ذهب الطيبي إلى أنَّ المبالغة حاصلة على المذهب البصري لأنَّ نفي الإرادة أبلغ من نفي الفعل ابتداء.

٦- الكشاف١/٣٠٧، وعبارة المطبوعة «ولايجوز»، وهو خطأ فقد نقل عنه الجواز في الدر المصون٤/١٢٧، وحاشية الشهاب٣/١٩١، وروح المعاني٣/١٦٩.

٧- البحر٤/١١٠، وتنظر الفقرات ٢٣، ٢٢٤.

«ع»[١]: قراءة الحسن بفتح الميم والذَّالين[٢]، وهي قراءة مردودة.

«ح»[٣]: الحسن البصريُّ من أفصح الناس، يحتجُّ بكلامه، فلا ينبغي أن تُرَدَّ قراءتُه، ولها وجه من العربية، وهو الإتباع لحركة الذال وقد أتبَعُوا حركةَ الميمِ لِعَينٍ مفصولةٍ بساكن في «مِنْتِن»[٤]، فبغير حاجزٍ أولى، وأتبعوها في «مُنْفَعِل» لحركة اللامِ حالة رفعه في نحو «مُنْحَدُر»،[٥] وليست الحركة لازمة، وأتبعوا حركة العين، وهذا توجيه شذوذ على تقدير صحَّتِها عن الحسن.

«ت»: إن كان مراد «ع» بردِّها من حيث إنَّه لا تحِلُّ القراءة به[٦] في الصلاة كما هو الشاذ صَحَّ.

٢٣٩- قوله تعالى: ﴿**لا يحِبُّ اللهُ الجهرَ بالسُّوءِ مِن القَولِ إلا مَن ظُلِمَ**﴾ آية/١٤٨.

«ع»[٧]: يحتمل «مَن» النصبَ في بعض هذه التأويلات، والرفعَ على البدل مِن «أَحَدٍ».

«ح»[٨]: أراد بـ «أَحَد» المقدَّرَ في المصدر، أي: أنْ يجهر أحدٌ، والتفريغ هنا لا يصح كما تقدَّم التنبيه عليه؛ لعدم صِحَّة تسلُّط العامل عليه فلا يصحُّ البدل، فهو نحو «ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقَصَ»[٩]، فلا تجري فيه لغة تميم بالإبدال؛ لعدم صحَّة تسلُّط

١- المحرّر٤/٢٩٠.

٢- نُسبت في مختصر في شواذ القرآن ص٣٦ لابن عباس، ولم تنسب في إعراب القراءات الشواذ١/٤١٦.

٣- البحر٤/١١٠.

٤- ينظر: الكتاب٤/١٠٩، ٢٧٣، والممتع١/٧٨. وفي المخطوطات «مئين» وفي «ج» «متين»، والتصويب من البحر.

٥- ينظر: شرح الشافية للرضي٢/٢٦٢.

٦- هكذا «به» ولعله يريد: بهذا الحرف، وإن كان قد قال قبل: «بردِّها».

٧- المحرّر ٤/٢٩٤، والكلام على قراءة «ظَلَم» بالبناء للفاعل، وهي شاذة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٣٦، والمحتسب١/٢٠٣.

٨- البحر٤/١١٦-١١٧.

٩- عبارة البحر «المال مازاد إلا نقص».

العامل، ولو قلت هنا: «لا يحبُّ الله أن يجهر [بالسوء من القول إلا الظالم» لم يصِح التسلُّط.

«ت»: من حيث إنَّ الظالم لا يحب اللَّه أن يَجهر][1] هو بالسوء بل يُجهَر [له][2] به، فلا يصِح / تسلُّط العامل مِن حيث طالِبُه لا من حيث ذاته؛ لأنَّ «الجهر» يصلح ٦٣/أ عاملا في «الظالم»[3]، وهذا المقدَّرُ لا يُصَيِّرُه[4] من باب «مازاد إلا ما نقص»، ثم إنَّ انقطاع المستثنى قد يكون بالذات كـ «الحمار» مِن «القوم»، وقد يكون بالحُكم وهو كثير أيضاً حيث لا يريد إثباتَ ضِدِّ الأوَّل ولا نقيضِه[5]، بل إثباتَ حُكمٍ آخرَ كالوقوع كما هنا، أي: لكن الظالم لايُبالي بالحُكم فيجهرَ، فلا يمتنع تسلُّطُ العامل عليه، لكن لاعلى وجْه المحبَّة، ومِن ثَمَّ كان منقطعاً فليس من باب «ما زاد إلا ما نقص»، فيصِحُّ رفعه بدلا بصحَّة التفريغ إليه.[6]

«ز»[7]: يجوز أن يكون مرفوعاً، كأنَّه قيل: «لا يحبُّ أن يجهر بالسوء إلاَّ الظالمُ» على لغة من يقول: «ما جاءني زيد إلا عمرو»، أي: ما جاءني إلاَّ عمرو، ومنه ﴿**قُلْ لا يَعلَم مَن في السماواتِ والأرضِ الغيبَ إلا الله**﴾.[8]

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٢- زيادة يقتضيها السياق.

٣- فامتناع البدل لعدم صحة المعنى.

٤- كلمة «يصيِّره» غير واضحة في المخطوطات.

٥- ينظر تحرير حَدِّ الاستثناء المنقطع في الاستغناء في أحكام الاستثناء٣٨٣، كما ينظر: ابن يعيش٢/٨١، والتركيب الاستثنائي١٠٣،٣٩.

٦- إذا كان منقطعا من الحُكْم السابق وهو «الجهر» - كما قال - فلايصحّ التفريغ، فهو في محل نصب مثل «مازاد إلا مانقص»، ينظر: ابن يعيش٢/٨٠-٨١.

إجازة البدلية والتفريغ تعني: يحب الله جهر من ظَلَم بالسوء. فلا وجه لكلامه.

٧- الكشاف١/٣٠٨.

٨- النمل/٦٥.

«ح»[١]: لا يمكن ولا يجوز؛ لأنَّه لا يُذكَر الفاعلُ لغوا، ولا البدلُ[٢] لأنَّه هنا بدل بعضٍ حقيقةً، أو مجازا كـ «إلاحمارا» لتقدير عموم يشمله[٣]، ولا يمكن أن يكون بعضَ «زيد» و «ا لله» للعلمية.[٤]

وقوله: «على لغة من قال... » لا نعلم هذه اللغة، إلاَّ أن في كتاب سيبويه بعد إنشاده:[٥]

عشيةَ لا تُغني الرماحُ مَكانَها ولا النَّبْلُ إلا المشرفيُّ المصمِّمُ

في الاستثناء المنقطع مانَصُّه[٦]:وهذا يُقوِّي[٧] «ما أتاني زيد إلا عمرو» و«ما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُه»؛ لأنَّها معارفُ، وليست الأسماء الأخيرة بها ولا منها، انتهى.

وليس في كلام سيبويه أنه من كلام العرب، ولذا قال مَن[٨] شرح كلامه:[٩] أي على استثناء «المشرفيِّ»، و «النَّبلُ» معرفةٌ، ينبغي أن يُثبَت «ما قام زيد إلا عمرو».

وليس «مَا أتاني زيد إلا عمرو» نظير البيت؛ لتخيُّل العموم بأن يُقدَّر: «لايغني السلاح» مجازا، ــ كما في «إلا حمارٌ»ــ[١٠]، بخلاف «زيد» و «عمرو»، بل لو سُمع «ما أتاني زيد إلا عمرو» وجَب تأويلُه بقولنا: «زيدٌ ولا غيرُه» بدليلِ الاستثناء، أمّا زيادةُ الفاعل أو البدلُ مِن «زيد» فلا يصحُّ، وأمَّا الآية فليست من باب ما ذَكَر؛ لاحتمال كون «مَن» مفعوله و«الغيب» بدل اشتمال، أي: لا يَعلَم غَيْبَ مَن في

١- البحر٤/١١٧.

٢- أي: ولا يجوز أن يكون «مَن ظَلم» بدلاً من لفظ الجلالة.

٣- العموم الشامل في نحو «ما قوم القوم إلا حماراً» هو الحيوانية أو الشيئية، فالتقدير: ما جاءني حيوان أو شيء، ينظر: ابن يعيش٢/٨٠، وتفصيل أكثر في الاستغناء في أحكام الاستثناء٤٤٨.

٤- أي: لايكون «عمرو» بعض «زيد» ولا «مَن ظَلم» بعض لفظ الجلالة «ا لله».

٥- البيت لضرار بن الأزور، وهو في ديوانه ٥٧، والكتاب٢/٣٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٨٧، وتذكرة النحاة٣٣٠، والدر المصون٤/١٣٧، وشرح الأشموني٢/٢٤٦، وخزانة الأدب٣/٣١٨.

٦- الكتاب٢/٣٢٥.

٧- في المخطوطات «وتقول» بدل: وهذا يقوِّي، والتصويب من الكتاب والبحر.

٨- في الأصل «في»، والمثبت موافق للبحر والدر المصون.

٩- قريب منه ما في النكت١/٦٢٨.

١٠- ما بين معترضتين زيادة من المؤلف ليست في كلام أبي حيّان.

السماوات إلا الله، أي، مايُسِرُّونَه ويُخفُونه لايعلمه إلا الله، ولئن سُلِّم فيُتخيَّلُ في «مَن» عمومٌ بتأويلها بـ «الموجودين» أي: لا يعلم الموجودون، أو على سبيل المجاز في الظرفية بالنِّسبة لله كما جاء ﴿**وهو الله في السماواتِ وفي الأرضِ**﴾[١]، ﴿**وهو الذي في السماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ**﴾[٢]، وفي الحديث (أين الله؟ قالت: في السماء)[٣]، ومن كلام العرب «لا و ذُو في السماء بيتُه»، يَعنون الله، وإذا احتملت الآية هذه الوجوه لم يتعيَّن حملُها على ما ذَكَر.

«ت»: ما ذكره في الردِّ بعد ثبوت كلام سيبويه / ملخَّصُه عدمُ قَبول اجتهاد سيبويه، وهذا تعسُّف واضح؛[٤] إذ هو المرجِعُ، والآخذ من كلامهم بالاستنباط والاستقراء، وما ذكره من تخيُّل العموم لا يدفع الانقطاع لفظاً لاتفاقهم على تخيُّل «بِدَوابِّهِم»[٥] في «قام القوم إلا حمارا» ولم يُسَمُّوه متَّصِلا؛ لأنَّ تحسين المعنى بتقديرٍ لا يدفع المباينة الظاهرة، وكذا ما ذكره في قوله: ﴿**لايَعلَم مَن في السماواتِ**﴾ من اعتبار أنَّ الله معهم بتأويل الموجودين أو لمجازية الظرفية لايدفع الانقطاعَ المتكلَّمَ فيه، وكذا يقول في «لايحب الله ولا غيرُه الجهرَ بالسوء من القول إلا من ظَلَم»، وهذه الأوجه كلُّها على بناء «ظَلَمَ» الفاعل.[٦] ٦٣/ب

٢٤٠- قوله تعالى: ﴿ **فَبِما نَقْضِهِم ميثاقَهُمْ** ﴾ آية/١٥٥.

«ع»[٧]: حذف جواب هذا الكلام بليغ متروك مع ذهن السامع.

«ح»[٨]: تسمية ما يتعلق به المجرور جواباً اصطلاح لم يعهد في علم النحو ولا

١- الأنعام/٣.

٢- الزخرف/٨٤.

٣- في مسلم ٥٣٧، كتاب المساجد ز مواضع الصلاة.

٤- ينظر: الدر المصون ١٣٨/٤.

٥- في الأصل «بذواتهم».

٦- ينظر في إعراب هذه القراءة: فتوح الغيب، والدر المصون١٣٥/٤، واللباب، وحاشية الشهاب١٩٣/٣، وروح المعاني١٧٧/٣.

٧- المحرّر٣٠١/٤.

٨- البحر١٢٣/٤.

تُساعده عليه اللُّغة.

«ت»: يطلق الجواب على الصناعيِّ ويطلق على ما يفيد تمام المعنى كالخَبر، ومنه أجوبةُ النَّفي والاستفهام، وهنا لما ذُكر المجرورُ المُسَبِّب كانَ مظنَّة سؤالِ سائلٍ: ما وقعَ لهم حين نقضوا العهود؟ فتُرِكَ ذكرُه مع ذهن السامع؛ ليذهب كل مذهب، فهو جواب صحيح لسؤالٍ منْويٍّ، مظنَّته ذكر السَّبب، فهو اصطلاح تساعدُ عليه اللغة.[١]

«ح»[٢]: وجَوَّزُوا تعلُّقَ المجرور بقوله: ﴿**حرَّمْنا عليهم**﴾[٣] على أنَّ قوله: ﴿**فبظُلْمٍ**﴾ بدلٌ من قوله ﴿**فبِما نَقْضِهِم**﴾، قاله الزَّجاج[٤] وأبو بكر[٥] والزمخشريّ[٦] وغيرُهم[٧] وهو بعيدٌ لكثرة الفواصل بين البدل والمبدل منه، ولأنَّ بالظُّلم وقَع تحريمُ الطيِّباتِ عليهم و ﴿**قَوْلِهِم على مَرْيَمَ بُهْتَاناً عَظِيماً**﴾[٨]، و﴿**قولهم إنَّا قَتَلْنا المسيحَ بن مريم**﴾[٩] معطوفان على السَّبب[١٠] والمعطوف على السَّبب سببٌ، فلا يمكن كونه سبباً أو جزءَ سببٍ إلاَّ ببُعْدٍ؛ لأنَّ القولين متأخِّران عن تحريم الطيِّبات، فيلزم تأخيُر بعض أجزاء السببِ الذي للتحريم في الوقت عن وقت التحريم، فلا يمكن أن يكون جزء سببٍ أو سبباً إلاَّ بُعد.[١١]

١- على تقديره يكون السؤال قبل اكتمال الكلام، وهو استفهام بيانين والصواب أنه يكون بعد تمام الكلام، وعليه فلاير كلام المؤلف هنا. والله أعلم.

٢- البحر٤/١٢٣-١٢٤.

٣- آية/١٦٠، وتمامها ﴿فَبِظُلمٍ من الذين هادُوا حرَّمْنا عليهم طيِّباتٍ أُحِلَّت لهم﴾.

٤- معاني القرآن٢/١٢

٥- يظهر أنه أبو بكر الرازي أحمد بن علي، المعروف بالجصّاص الحنفي المتوفى ٣٧٠هـ، ينظر:سير أعلام النبلاء ١٦/٣٤٠. وكثيرا ما نقل عنه أبو حيّان.

٦- الكشاف ١/٣١٠.

٧- ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/٥٠٤، وكشف المشكلات٣٣٠، والتبيان٢٠٧، والفريد٤٨١.

٨- آية /١٥٦.

٩- آية /١٥٧.

١٠- يريد به ﴿فَبِما نقْضهم ميثاقهم﴾ الذي تعلّق بـ ﴿حرّمنا عليهم﴾ على هذا الرأي.

١١- ينظر:الدر المصون٤/١٤٢-١٤٣، وحاشية الشهاب٣/١٩٦-١٩٧.

«ت»: ردُّه صحيح من حيث الظاهر، وقوله: «لا يصحُّ إلاَّ ببعد» بأن يلاحَظ أنَّ الله علم أن سيكونُ القولُ، فحرَّمه لأجله قَبلَ كونه.

«ح»[1]: الأَولى أن يتعلق ﴿فبما نقضِهم﴾ بـ «لَعنّاهُمْ» مقدَّراً كما صرِّح به في آية أخرى.[2]

«ت»: هو كون خاصٌّ، وجَوَّز تقديره للدَّليل كما قدَّمناه في قوله ﴿ولو على أنفُسِكم﴾[3] حيث منَع حذفَ الكون المقيَّد.

«ز»[4]: ولا يتعلق ﴿فبما نقضِهم﴾بـ ﴿طَبَع﴾ مدلولا عليه بقوله ﴿بل طبَع الله عليها﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿بل طبَع الله عليها﴾ ردٌّ عليهم في قولهم: ﴿قلوبُنا غُلْفٌ﴾ فكان متعلِّقا به.

«ح»[5]: ما قرَّره حسنٌ، ومن جهة أخرى / أيضاً وهو أنَّ «بل» في غير كلام الله[6] تكون للإبطال والانتقال، وفيه لا تكون إلاَّ للانتقال[7]، والقاعدة في الانتقال استفادة شيء بعدها لم يُستفَد مما قبلها، فلو تعلَّق بـ «طبَع» لكان مفادُهما واحدا وذلك لا يجوز، فلا يقال «مَرَّ زيدٌ بعمرٍو بل مَرَّ زيدٌ بعمرٍو». ٦٤/أ

وأجاز تعليقَ «فبما» بـ «طبَع» أبو البقاء، وقيل: متعلِّقة بـ﴿فلا يؤمِنون إلا قليلا﴾ والفاءُ مُقحَمة.[8]

«ت»: تكون في القرآن للإبطال[9] نحو: ﴿أم يقُولون به جِنَّةٌ بل جاءَهم

١- البحر٤/١٢٤.

٢-هي ﴿فبما نقضهم ميثاقهم لَعنّاهم﴾ المائدة/١٣.

٣- النساء/١٣٥، وتنظر الفقرة ٢٣٥.

٤- الكشاف١/٣١٠-٣١١.

٥- البحر٤/١٢٤.

٦- لفظ الجلالة ليس في الأصل.

٧- ينظر: شرح الكافية الشافية١٢٣٣، ورصف المباني٢٣٠،

٨- أجاز القولين ابو البقاء في التبيان٢٠٧.

٩- ينظر: الجنى الداني٢٣٥، والمغني١٥١-١٥٢.

بالحقِّ﴾[١]، ﴿أم يقُولون تَقَوَّلَه بل لا يؤمِنون﴾[٢]، وهي لا تكون لإبطال الخبر الصادق المدلول، أمّا[٣] الصادق من وجهٍ فلا، فإنَّ إخبارَ الله عنهم بمقالَتِهم حقٌّ ومقالُهم كذبٌ، فيصحُّ الإضراب باعتبار المقالة والانتقالُ باعتبار الحكاية، فكلام الشيخ «ح» ليس على إطلاقه.

ثم إنَّ قولَه: «لايكون مفادُ الجملتين واحدا» صحيحٌ، وتعليق ﴿فبما نَقْضِهِم﴾ بـ﴿طبَع﴾ مقدَّرا مدلولا عليه بما بعد «بل» لايوجِبُ اتحاد المنتقَلِ إليه والمنتقل منه؛ لأنَّ المنتقل عنه المبطل قولهم ﴿قلوبُنا غُلْف﴾ وليس ﴿فبما نَقْضِهِم﴾، والدليل يكفي ولو في جملة أخرى ومتعلّقا تها، فلا يقدح ذلك في جعله دليلا كما زعمه الزمخشري[٤]، ولا اتحادَ في الجملتين كما قاله الشيخ «ح».فتأمَّله.

٢٤١- قوله تعالى: ﴿ **إلا اتّباعَ الظَّنِّ** ﴾ آية/١٥٧.

«ع»[٥]: استثناءٌ متَّصِل؛ إذ العلم والظنُّ يعمُّهما جنسٌ، إنَّهما من معتقَدات اليقين[٦]، وقد يقول الظانُّ على طريق التجوز: عِلْمي في هذا الأمر كذا، وهو يعني ظَنَّه.

«ح»[٧]: ليس كما ذكر؛ والعِلمُ يقينيٌّ والظنُّ الطرفُ الراجح[٨]، فليس أحدُهما من الآخَر لتَنافِيهما، وعلى تقدير أنَّه يَعُمُّهما جنسٌ واحدٌ فهو منقطع؛ لأنَّ المستثنى «إلاَّ

١- المؤمنون/٧٠.

٢- الطور/٣٣.

٣- في المخطوطات «أم» والصواب ما أُثبت لقوله بعده «فلا» بالفاء، أي: فليس مثل الأوّل بل تكون فيه للإضراب؛ لما سيشرحه لاحقاً.

٤- أجاز السيرافي ي الفالي في ردّه على الزمخشري تقدير «طبع» ليعلّق به «فبما نقضهم»، ينظر: فتوح الغيب. وقال الخفاجي: وجه المنع «أنّه ردٌّ لقولهم «قلوبنا غُلفٌ» وإضراب عنه، فيكون متصلاً به معنى ومتعلقا به، وما هو متعلق بالمجرور لايصح عمله في الجار لفظا ومعنى، وما لايعمل لايفسِّر عاملاً؛ لأنَّ المفسِّر قائم مقام المفسَّر».

٥- المحرّر ٤/٣٠٤.

٦- الذي في المحرّر «من معتقدات النفس».

٧- البحر ٤/١٢٧.

٨- ينظر: التعريفات ١٤٤، والكليات ٦٧.

اتباع الظنِّ» لا «الظنُّ»، و «الاتباع» لايضمُّه و «العِلمَ» جنسٌ واحد.

«ت»: الاتصالُ على تفسير «العِلم» بما يشمل الظنَّ إنْ كان حقيقة فيهما صحَّ الاتصالُ، و«ع» لا يقول به؛ لقوله بَعد: إنَّ الظانَّ يقول: «في عِلمي» على سبيل التجوُّز، وما يُشمَل بالمجاز تخيُّلا أمارةُ الانقطاع إلاَّ أن يكون مجازاً متعارَفاً حتى يصير كالحقيقة، أمَّا إقامة الظنِّ مقام العِلم والاكتفاء به في الشَّرعيّات فكثيرٌ، فيصحُّ الاتصال بدعوى شُهرة المجاز.

وقوله: «من معتقدات اليقين»[1] لم يجعله يقينا؛ بدليل أنَّه جعَل بعده تسمِيتَه باسم «اليقين» مجازاً، بل هو ناشئ عن اليقينات، وذلك أنَّ كلَّ حُكمٍ فهو مسندٌ عند التحقيق إلى أصلٍ يتفرع منه، فالعِلمُ بشيءٍ أو الظنُّ به كلاهما ينشئان عن معتقدات يقينيّة كالدوران في اللَّيل بالسِّلاح فإنَّه يقينيٌّ نشأ عنه الظنُّ أنَّ الدائر / سارقٌ، فتأمَّه، ٦٤/ب
فلم يقل: إنَّ الظنَّ يقينيٌّ، بل قال «من معتقدات اليقين» يعني: منشؤه ـ حتى حكم به الظانُّ راجحاً ـ مستند يقيني وليس مراده أنَّه بعض اليقينيات، وإنَّما ذكر أنَّه ناشئ عن اليقين توطئة لصحَّة إطلاق لفظ اليقين عليه، وهو العلم فكأنَّه من الجنس.

وقوله: «بتقدير شمول جنسٍ واحدٍ لهما لا يكون متصلاً؛ لأنَّ المستثنى الاتباع لا الظنُّ» غيرُ واردٍ؛ إذ هو من باب إضافة الصِّفة للموصوف، أي: إلاَّ ظنّا مُتَّبعاً، ولَمَّا كان المذمومُ الظنَّ مِن العملُ به لا من حيث وقوعه جُعل محطُّ ذَمِّهم الاتِّباعَ، وإن كان الأصل: إلاَّ ظنَا متبَعاً.[2]

٢٤٢- قوله تعالى: ﴿**وإنَّ الذين اختلَفوا فيه لَفِي شَكٍّ منه**﴾ ثم قال ﴿**إلاَّ اتِّباعَ الظنِّ**﴾ آية/١٥٧.

«ز»[3]: «الشكُّ» استواء الطرفين[4]، و«الظنُّ» رُجْحانُ أحدهما، فكيف جُعِلوا شاكِّين ظانِّين؟، قلت: أُريدَ أنَّهم شاكُّون ما لهم به من عِلم قطّ، ولكن لاحَت لهم

١- سبق أنَّ عبارة المحرّر «النفس».

٢- ينظر: حاشية الشهاب ١٩٨/٣، وروح المعاني ١٨٧/٣.

٣- الكشاف ٣١٢/١، ونَصُّه «ولكن إن لاحت لهم أمارة فظنُّوا فذلك».

٤- ينظر: التعريفات ١٢٨، والكليات ٥٢٨.

أمارةٌ فظَنُّوا.

«ح»[١]: ما ذكره جوابُ سؤاله، ولكن قد لا يَرِد؛ لأنَّ العرب تطلق الشكَّ على ما لم يقع فيه القطع واليقين، سواء كان باستواءٍ أو برجحانٍ[٢]، فاندفع السؤال.

«ت»: هو خلاف جواب الزمخشري لمَن تأمَّل؛ وذلك أنَّه جعلهم في حالتين، بخلاف كلام «ح»[٣] ويمكن حمله عليه لقوله[٤]: «شاكُّون مالهم به من عِلم» يعني: فالمراد انتفاءُ العلم فلا ينافي الظنَّ، وكأنَّ الشيخ «ح» فَهِم كلام «ز» على أنَّهم شاكُّون في مبادئ أَمْرِهم قبل ظهور الأمارة، فلما ظهرت ظَنُّوا، فهما حالان على هذا.

٢٤٣- قوله تعالى: ﴿**وإن من أهل الكِتاب إلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ**﴾ آية/١٥٩.

«ز»[٥]: «ليؤمِنَنَّ» جملةٌ قَسَمِيَّةٌ صفةٌ لمحذوف، أي: وإنْ مِن اليهودِ أَحَدٌ إلاَّ ليؤمننَّ، نحو: ﴿**وما مِنَّا إلاَّ له مقامٌ معلوم**﴾[٦]، و﴿**إن منكم إلاَّ واردُها**﴾.[٧]

«ح»[٨]: هذا غلطٌ فاحشٌ؛ إنَّما الصِّفَةَ لـ «أَحَد» هي ﴿**من أهل الكتاب**﴾، أي: وما أحدٌ من أهل الكتاب.[٩]

وأمَّا ﴿**ليؤمِنَنَّ**﴾ فليست صفةً لمحذوف، ولا قَسَمِيَّة كما زَعَم، بل جوابُ قسم محذوف، وهو جوابه خبرُ «أحد» المحذوف؛ إذ لا ينتظم من «أحد» والمجرور إسنادٌ؛

١- البحر ٤/١٢٧.

٢- ينظر: المصباح المنير ٣٢٠ «شكك»، وكشاف اصطلاحات الفنون٢/٥٣٠، وتفسير التحرير والتنوير ٦/٢٢.

٣- على تقدير أبي حيَّان حالة واحدة، فقط كانوا ظنِّيِّين ثمَّ اتّبعوا ظنّهم.

٤- أي: ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على أنّها حالة واحدة، مثل قول أبي حيَّان، وكلام الزمخشريِّ صريح في نفي هذا.

٥- الكشاف ١/٣١٢.

٦- الصافات/١٦٤.

٧- مريم/٧١.

٨- البحر ٤/١٢٩.

٩- ينظر: الكتاب ٢/٣٤٥، ومعاني القرآن للزجاج ٢/١٢٩، ووضّح البرهان١/٢٩٦.

لأنَّه لا يفيد، وإنَّما ينتظم الإسناد بالجملة القسمية وجوابها؛ فذلك هو محطُّ الفايدة، وكذلك الخبر هو «إلاَّ له مقام»، وكذا «إلاَّ واردُها»؛ إذ لا ينتظم مما قبل «إلا» تركيبٌ إسنادي.

«ت»: اعتراضه عليه متَّجه ظاهراً، أو يمكن إطلاق الصفة على الخبر؛ فهو صفة، ثم لم يعترضه بما تكرَّرَ فيه مراراً من التناقض؛ يكون الشيء له محلٌّ ولا محلّ[1]؛ لأنَّ كونَه صفةً أو خبراً كما قال الشيخ «ح» يوجب المحلَّ، وكونَه جوابَ قسمٍ يوجب أنَّه لا محلَّ له، وجوابه اختلافُ الجهتين[2]، / أو ضَمُّ جملةِ القسَم إليه في الخبرية ويصح ٦٥/أ
بقاؤه على ظاهره من الوصفية، والمجرورُ وهو ﴿**مِنْ أَهْلِ الكِتابِ**﴾ خبر «أَحَد» وتَمَّم الفائدة بالصفة[3]، وكثير ما يُتَمَّمُ بها، كقولك: «الماءُ ماءٌ باردٌ»، وفي الحال كقوله:[4]

إنَّما الميتُ من يعيشُ كئيباً .....

٢٤٤- قوله تعالى: ﴿**لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون**﴾إلخ، آية/١٦٢.

أنشد «ع»[5]:

النازلين بكُلِّ معتَرَكٍ والطيِّبونَ معاقِدَ الأُزرِ[6]

١- ينظر: الفقرة ١٤٣، و١٤٩.

٢- أي: ويجاب من اعترض بالتناقض. وليس هذا بصواب؛ لأنَّها جواب قسم والخبر كما نصَّ أبو حيَّان هو جملة القسم وجوابه.

٣- قال السمين: ونظير ما أجازه الزمخشريّ «ما في الدار رجلٌ صالحٌ» فهو كلام مستقيم «وليت شعري كيف لاينتظم الإسناد من «أحد» الموصوف بالجملة بعده ومن الجارّ قبله، ... غاية ما في الباب أنَّ «إلاَّ» دخلت على الصفة لتفيد الحصر» الدر المصون٤/١٩٤.

٤- سبق تخريجه في الفقرة ٢٧.

٥- المحرّر ٤/٣٠٨. أي: أنشد على أنَّ ﴿**والمقيمين الصلاة**﴾ من قوله ﴿**يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمُقيمينَ الصلاةَ**﴾ منصوب على القطع.

٦- هو للخرنق بنت هِفَّان في ديوانها٢٩، وقبله:

لايَبْعَدَنْ قومي الذين همُ سُمُّ العداةِ وآفة الجُزْرِ

وهو في الكتاب ١/٢٠٢، ٢/٥٧، ومعاني القرآن للفراء ١/١٠٥، ٤٥٣، والمحتسب ٢/١٩٨، وأمالي ابن الشجري ٢/١٠٢، والدر المصون ٤/١٥٤، وخزانة الأدب ٥/٤١.

وقال[١]: فرقٌ بين الآية والبيت بحرف العطف الذي في الآية، فإنَّه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل، وفي هذا نظَر.

«ح»[٢]: إن منَعه أحدٌ فهو محجوجٌ بكلام العرب، قال:[٣]

ويَأوِي إلى نِسوةٍ عُطَّـــــلٍ وشُعْثاً مَراضِيعَ مثلَ السَّعالـــي

فلا نظَر.

«ت»: معنى كلام «ع» أنَّ العطف يؤكِّد الإتباع، بخلاف ما ليس بمعطوفٍ، ليس قطْعَة لعدم الارتباط اللفظيِّ، ثم إنَّه سَوَّى بينهما ونَظَرَ في المنعِ، فهو مثلما قال «ح»[٤].

٢٤٥- قوله تعالى: ﴿**لن يَستنكِفَ المسيحُ أن يكونَ عَبْدا لله ولا الملائكةُ**﴾ آية/١٧٢.

«ز»[٥]: علم المعاني لا يقتضي غيرَ ترفيعِ الملائكةِ على عيسى فهو في قُوَّةِ «إذا لم تستنكِفِ الملائكةُ فأولى عيسى»، ولذا خَصَّ المقرَّبين، فهو ردٌّ لمذهب النَّصارى في غُلُوِّهم في عيسى ورفعِه عن رتبة العبودية، كقوله:[٦]

وما مِثلُه مِمَّن يُجاوِدُ حاتِـــمٌ ولا البحرُ ذوالأمواجِ يلتجُّ زاخِرُه

فلا شك أنَّه قصد بـ «البحر ذوالأمواج» ما فوقَ «حاتم»، ومن كان له ذوقٌ فليذق هذا مع الآية ومع[٧] قوله تعالى: ﴿**ولن تَرضى عنكَ اليهودُ ولا النَّصارى حتى تَتَّبِعَ مِلَّتَهم**﴾[٨]

١- أي: قال المعترض على نصبه على القطع بالفرق بين البيت والآية.

٢- البحر ٤/١٣٥.

٣- سبق تخريجه في الفقرة١٢٥.

٤- «ح» ساقط من الأصل.

٥- الكشاف ١/٣١٧.

٦- هو بلا عزو في شروح الكشاف وشواهده، والنهر الماد والدر اللقيط. ومعناه: لايقدر حاتمٌ على مباراة الممدوح في الجود ولا البحرُ المرتفعة أمواجه.

٧- عبارة الكشاف والبحر: «فليذق مع الآية قوله ... حتّى يعترف بالفرق البيِّن».

٨- البقرة/١٢٠.

«ح»[١]: التفضيل بينهم بالسَّمع[٢] ومتى نُفِي شيءٌ عن اثنين فلا يدلُّ على أنَّ الثاني أرفعُ، ولا أنَّه من باب الترقِّي؛ تقول: «لن يأنَفَ فلانٌ أن يسجد لله ولا عمرو»، سلَّمْنا، ليست الآية منه؛ إذ فيها مقابلةُ جمعٍ بمفردٍ، فلا يلزم في المتساويين جَمعَينِ أو مفردين، سلَّمْنا فهو إلقاءٌ على حسب ما ألِفَتْه العربُ من اعتقادِهم تفضيلَ المَلَكِ حتى إنَّهم ينفُون البشريَّة عن الممدوح ويثبتون المَلَكِيَّة، ولا يدل تخيُّلُهم ذلك على أنَّه في نفس الأمر كذلك، قالت نسوة يوسف: ﴿ما هذا بَشَرا إنْ هذا إلاَّ مَلَكٌ كريمٌ﴾[٣]، وقال:[٤]

فَلَسْت لإنْسيٍّ ولكنْ لمَلأكٍ تنزَّلَ من جوِّ السماء يَصُوبُ

«ت»: كلام حق شاهده معه وليس الخبرُ كالعَيانِ، والمشاهدة تقتضي / البُطلانَ، ٦٥/ب
فالمحصَّل وإن كان علمُ المعاني يقتضي تفضيل الثاني حيث يُسبَك في هذا القالب فهو على المألوف الغالبِ عند العرب من تفضيل المَلَك، ولا يلزم منه أنَّه الحقُّ الواجب.[٥]

«ز»[٦]: قوله تعالى: ﴿والملائكةُ﴾ عطفٌ على ﴿المسيحُ﴾، أو على المسْتَتَرِ في ﴿يكونَ﴾، أو على المستتر في «عَبْداً» لدلالته على الوصف؛ لما فيه من معنى العبادة، نحو: مررت برجلٍ عبدٍ أبوه، والعطف على ﴿المسيح﴾ هو الظاهر؛ لما في غيره من

١- البحر ٤/١٤٦.

٢- أي: يحتاج إلى نقل، ولايكفي فيه العقل وحده، « والسكوت عن الكلام في هذه المسألة أفضل؛ لأن الله فرض علينا الإيمان بالملائكة والرسل و لم يُبيِّن لنا الأفضلية، وهي مسألة لم يتكلَّم فيها الصدر الأول.» شرح العقيدة الطحاوية ٤١٠.

٣- يوسف/٣١.

٤- هو علقمة الفحل، والشاهد في ديوانه ٨٣، والكتاب ٤/٣٨٠، والمنصف ٢/١٠٢، وشرح اختيارات المفضل للتبريزي ١٥٧٧، وتهذيب إصلاح المنطق ١٨٩، والأزهية ٢٥٢، وأمالي ابن الحاجب ٤/١٢٢. وقيل هو لمتمِّم بن نويرة، أو لأبي وحزة.

٥- ينظر في هذا الأسلوب ـ أي، الزقي ـ: فتوح الغيب، وحاشية الشهاب ٣/٢٠٦، وروح المعاني ٣/٢١٢، وتفسير التحرير والتنوير ٦/٦٠.

٦- الكشاف ١/٣١٨.

انحراف عن الغرض، وهو[١] أنَّ المسيحَ لايأنَفُ أن يكون هو ولا مَن فوقَه موصوفين بالعبودية، أو أن يَعبدَ الله هو ومَن فوقه، انتهى.

«ح»[٢]: الانحراف عن الغرض الذي أشار إليه هو كونُ الاستنكاف يكون خاصاً بالمسيح، والمعنى التامُّ اشتراك الملائكة مع المسيح في عدم الاستنكافِ عن العبودية، لأنَّه لا يلزم من استنكافه وحده أن يكون هو والملائكة عبيداً، أو هو والملائكة يعبدونه[مع عدَم][٣] استنكافهم هم، فقد يرضى شخصٌ أن يضرِب هو وزيدٌ عمرا، ولا يرضى ذلك زيد.

وتظهر المرجُوحية من جهة إعادة «لا»؛ إذ لو كان معطوفاً على اسم «يكون» أو ضمير «عبد» لم تُذكر[٤]، نحو «ما يريد زيد أن يكون هو وأبوه قائمين»، وإن وجدت «لا» في مثله كانت زائدة.

«ت»: ما ذكره «ح» في بيان الانحراف حسنٌ، غير أنَّ قوله: «لأنَّه لا يلزم من استنكافه ـ إلخ ـ استنكافُ الملائكة» فليس في مركزه؛ لأنَّ هذا في إثباتٍ[٥]، والآية في نفي، فكان الصواب أن يقول: لا يلزم من نفي استنكافه مقروناً بهم نفيُ استنكافِه وحدَه، كما لا يلزم من نفيِ استنكافه نفيُ استنكافِهم، إلاَّ أن يريد على سبيل التقريب تنظيرَ المسألة؛ إذ لافرق في ذلك بين النفي والإثبات، فتأمله.

٢٤٦- قوله تعالى: ﴿**ليس له وَلَدٌ**﴾ آية/١٧٦.

«ح»[٦]: الجملة صفة «امرؤ»، وفيه دليلٌ على جواز الفصل بالجملة التفسيرية بين

١- أي: الغرض من الكلام لا الانحراف.

٢- البحر ٤/١٤٧.

٣- زيادة يقتضيها السياق وهي في النهر المادّ.

٤- أي: لم تذكر «لا» ينظر: فتوح الغيب، والدر المصون ٤/١٧٨، وحاشية الشهاب ٣/٢٠٦.

٥- أي: قول أبي حيَّان «لا يلزم من استنكافه...» والآية في نفي الاستنكاف.

٦- البحر ٤/١٥٠.

النعت والمنعوت، فعليه يجوز «زيداً ضربته العاقلَ»[١] بنصب[٢] «العاقل» نعتا لـ«زيد»، أجرَوها مجرى جملةِ الخبر، كقولك: «زيدٌ ضربته العاقلُ».

وأجاز أبو البقاء[٣] الحالية من ضمير «هَلَكَ»، ومنعَه الزمخشري[٤] وحتَّمَ الوصفية. قال أبو البقاء: وله أخت حال أيضاً.

والذي يقتضيه النظر الامتناعُ؛ لأنَّ جملة التفسيرية كالمؤكِّدة، والاسم الظاهر هو المسند إليه في الحقيقة فالتقييد يكون له، وإذا تجاذب الأمران فالحكم للمؤكَّد لا للتابع المؤكِّد.[٥]

٢٤٧- قوله تعالى: ﴿**فإن كانتا اثْنَتَينِ**﴾ / وقوله ﴿**وإن كانُوا إخْوَةً**﴾ آية/ ١٧٦. ٦٦/أ

«ز»[٦]: فإن قلتَ: إلى من يرجع ضميرُ التثنية والجمعِ في الآية؟، قلتُ: أصله «فإن كان من يرث بالأُخُوَّة اثنين، وإن كان من يرث بالأُخُوَّة ذكوراً وإناثاً»، وإنَّما قيل: «فإن كانتا»[٧] «وإن كانوا» كما قيل «مَن كانت أُمَّك» فكما أُنِّثَ ضميرُ «مَن» لتأنيث الخبر كذلك ثُنِيَ وجُمِعَ ضميرُ «مَن يَرِثُ» في «كانتا» و «كانوا» لمكان تثنية الخبر وجمعه.

«ح»[٨]: هو تابع غيره[٩]، ولا يصحُّ، وليس كـ «من كانت أُمَّك»؛ لأنَّ «مَن» مصرَّحٌ بها، ولها لفظٌ ومعنى، فَيُعِيدُ تارة ذا وتارة ذا؛ لأنَّ تقديره: أيَّةُ أمٍّ كانت

١- ينظر: الارتشاف ٢/٥٩٩، وفيه «أزيدٌ ضربته العاقل؟».

٢- في المخطوطات: «برفع» وهو خطأ من المؤلِّف في اختصاره عبارة البحر؛ لأنَّها عند الرفع ـ أي: زيدٌ ضربته العاقل ـ لاتكون جملة مفسرة من باب الاشتغال، بل هي خبرية كما سيذكر أبو حيَّان لاحقاً.

٣- التبيان ٢١٢.

٤- الكشاف ١/٣١٩، والذي منعه هو الحالية مطلقاً، ولم يبيِّن صاحبها.

٥- ينظر: الدر المصون ٤/١٧٣.

٦- الكشاف ١/٣١٩.

٧- في المخطوطات: «وإن كانتا»، والمثبت هو لفظ الآية، وعبارة الكشاف والبحر.

٨- البحر ٤/١٥٢.

٩- هو الأخفش كما في مجالس العلماء ٦١، ونقله عنه مكيّ في مشكل إعراب القرآن ٢١٥.

أمَّك؟، ومدلولُ الخبرِ هنا مخالفٌ لمدلول الاسم، بخلاف الآية فإنَّ المدلولَين واحدٌ.[١]

ولم يؤنَّث [في «من كانت أمك»][٢] لتأنيث الخبر، إنَّما أُنِّث مراعاة لـ «مَن» معنىً إذا أراد بها مؤنثاً، ألا ترى أنَّك تقول: مَن قامت؟، فتؤنِّث مراعاة للمعنى، ولاخبر هنا حتى تؤنِّث لأجله.[٣]

والذي يظهر لي في تخريج الآية وجهان: أنَّ ضمير «كانتا» يعود على الوارِثَين، و«اثنتين» موصوفٌ بمحذوفٍ، أي: فإن كانت الوارثتان اثنتين من الأخوات فلهما الثُّلُثان مما ترك، فيفِيدُ الخبرُ ما لا يفيده الاسمُ، وحذفُ الصِّفة لفهمِ المعنى جائز.[٤]

أو أنَّ الضمير عائدٌ على الأختين والخبرُ محذوفٌ تقديره «له» بدليل ﴿وله أَخٌ﴾، ويكون «اثنتين» حالا مؤكِّدة، والتقدير: فإن كانت اختان له[٥]، أي للمَرءِ الهالك، ونظيرُه أن يقول: إن كان لزيد أخ فحكمه كذا، وإن كان أخوانِ فحُكمُهما كذا، أي: له.

«ت»: ردُّه بالفرقِ بين الآية والمثالِ بيِّنٌ[٦]؛ إذ ليس في اللفظ حتى يُعتبر العَودُ عليه معنىً أو لفظاً، ويجاب بأنَّها مقدَّرة للضرورة الداعية مِن عودِ الضمير على سابقٍ، لكن ظاهر تقدير الزمخشري أنَّ الأصل أنَّ الفاعل «مَن» وجاء الضمير خَلَفاً عنها، وهذا ليس كالمثال.[٧]

١- الأصل أن يفيد الخبرُ ما لايفيده المبتدأ، فإن جُعِل «اسم كان» وهو يدلُّ على المثنى المؤنّث فكذلك خبره اثنتين، ذكره في البحر، وينظر: الدر المصون ١٧٤/٤.

٢- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٣- ينظر ما سبق في الفقرة ١٣٣.

٤- ينظر: ابن يعيش ٥٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٧/٢، والدر المصون ٦٧٢/٤، والمساعد ٤٢٢/٢.

٥- وعلى تقدير هذا يكون خبر «كان» محذوفاً، وهو أمر يمنعه أبو حيَّان في غير الضرورة، ينظر: الارتشاف ٩٥/٢، والدر المصون ٦٤٤/٢. والصواب جوازه عند قيام القرينة، ينظر: الكتاب ٧٦/١، والمسائل الحلبيات ٢٣١، والخصائص ٣٧٥/٢، والهمع ٨٤/٢.

٦- أي: ردَّ أبي حيَّان على الزمخشري، والمثال هو «من كانت أمَّك؟».

٧- لقوله مقدِّرا الأصل: فإن كان من يرث بالأُخوَّة ... ، وفي المثال اسم «كان» ضمير راجع إلى «مَن».

وأمَّا اعتراضه عليه في «مَن كانت أُمَّك؟» أنَّ التأنيث ليس لأجل الخبر، بل لمراعاة معنى «مَن» فساقطٌ؛ لأنَّ الخبر صَيَّرَ المراعاةَ واجبة، ولا شكَّ في أنَّ الكلامَ مع كون المعنى مؤنَّثا مثلا، لكنَّ الخبر المؤنَّث أو خوفَ اللَّبسِ يحتِّم مراعاتَه وعضَّده بسابقٍ مُرَجِّح، وعند غير هذه لا تلزم مراعاة المعنى ولا ترجح.[1]

فمِثلُ هذا الاعترضِ من أبي حيَّان عجيبٌ[2]؛ إذ قوله: «لأجلِ تأنيثِ مدلولِ «مَن» لا يَدفعُ أنَّ الخبرَ موجِبٌ، وتمثيلُه بـ «مَن قامت؟» لمراعاة المعنى قِتالٌ / مع غيرِ مقاتِل؛ إذ ٦٦/ب
الغرضُ مراعاةُ المعنى[3]، ولا يُتوهَّمُ أنَّ الخبر أوجبَ التأنيثَ من صِدْقِ[4] «مَن» على مُذَكَّر.

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/١، والارتشاف ٥٤٠/١.

٢- قال السمين: «إنَّ اعتراضه تحامُلٌ منه على عادته؛ والزمخشري وغيره لم ينكروا أنَّه لم يصرِّح في الآية بلفظ «من» حتى يفرِّق لهم بهذا الفرق الغامض» الدر المصون ١٧٥/٤، وقال الشهاب: «إنَّه اعتراض واردٌ رغم زعم السمين»، ينظر: حاشية الشهاب ٢٠٩/٣.

٣- أي: في مثال الزمخشري أيضاً مراعاة المعنى حاصلة، فلا حاجة إلى مثال أبي حيَّان، وإنَّما أورده أبو حيَّان ليدلِّل به على عدم الحاجة إلى ذكر الخبر، وأنَّ التأنيث ليس لأجله، والله أعلم.

٤- هكذا في المخطوطات، ولعلَّها «مع صِدق».

سُورَةُ المَائِدَةِ

٢٤٨- قوله تعالى: ﴿ **إلا ما يُتْلَى عليكم** ﴾ آية/١.

«ح»[١]: أي مِن قوله: ﴿حُرِّمَت﴾[٢] إلخ، وموضعه نصبٌ على الاستثناء، أو رفعٌ على الصفة لـ ﴿بَهِيمة﴾.[٣]

«ع»[٤]: أجاز بعض الكوفيِّين رفعَه على البدل، أو «إلا» عاطفة[٥]، ومنَع ذلك البصريُّون إلاَّ مِن نكرةٍ أو ما قارَبَها من أسماء الأجناس، نحو: جاء الرجل[٦] إلاَّ زيدٌ، كأنَّك قلت: غيرُ زيدٍ، انتهى.

«ح»[٧]: ما حكاه مِن البدلية لا يصحُّ البتة؛ لأنَّه موجَب، والعطف [شيءٌ ذهب إليه بعضُ الكوفيين[٨]، وقوله: «ولايجوز ذلك عند البصريين» ظاهره البدل والعطف، فالعطف][٩] لا يجيزه بصريٌّ، والبدل لا يجيزه أحدٌ عَلِمتُه[١٠]، وإنَّما يجيز البصريُّ النعتَ بالشرط الذي ذكره، فالبدل أو العطف على تقدير تجويزِهما لا يحتاجان إلى شرطٍ لإبدال النكرة من المعرفة والعكس، وكأنَّه التَبَسَ عليه النعت بالبدل؛ فإنَّ

١- البحر ٤/١٥٩.

٢- الآية/٣ من السورة.

٣- على مجيء «إلا» بمعنى «غير» فيظهر الإعراب على ما بعد «إلا» وهو «ما». ينظر: البيان ١/٢٨٢.

٤- المحرر ٥/٩.

٥- نُسب هذا الرأي للفرّاء في إعراب القرآن للنحاس ٢/٤، وذكره الزجاج في معاني القرآن ٢/١٤١، ولم ينسبه إلى معيَّن.

وأمَّا الفرّاء فقال بالنصب على الاستثناء أو الرفع على البدلية؛ لأنَّ الكوفيين يُتْبِعون في الموجب، ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٢٩٨.

٦- هكذا في المخطوطات، والصواب كما في المحرر و البحر «الرحال» بالجمع.

٧- البحر ٤/١٥٩.

٨- ينظر: الجنى الداني ٥٢٠.

٩- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

١٠- أي: لايجيز أحد من البصريّين والكوفيّين البدل من الموجب، وينظر ما سبق في الفقرة ٢١، ٩٩.

الشرط عند البصريين في النعت لا في البدل.

«ت»: قول ابن عطية: «جاء الرجل إلاَّ زيد» لا يصحُّ على إرادة الفرد؛ لاشتراط البصريين لصحَّةِ الوصف إمكانَ الاستثناء بها، فلا يجوز: عندي درهمٌ إلاَّ جيِّدٌ.[١]

وسببُه بـ «غير» يبيِّنُ إرادةَ النعت، فالاستثناء في قول «ع»: «ومنع ذلك البصريون إلاَّ بشرط» استثناءٌ منفصلٌ، واعتراض «ح» عليه ظاهرٌ؛ لبُعدِ هذا التأويل من اللفظ، أي: إلاَّ بشرطٍ، فيُرفَعُ على أنَّه نعتٌ لا بدلٌ ولا عطفٌ.

٢٤٩- قوله تعالى: ﴿ **غيرَ مُحِلِّي الصَّيدِ** ﴾ آية/١.

بنصب «غير»[٢]، واتفق جمهورُ مَن وقفنا على كلامه أنَّه على الحال، وحكى بعضهم الإجماع عليه، وهل صاحِبُه ضميرُ «أَوْفُوا» كما قال الأخفش[٣]، أو المجرورُ كما للزمخشريِّ[٤] وابنِ عطيَّة[٥] وغيرِهما[٦]. وقال بعضُهم هو المحذوف لقيام النائب مقامه، والمحذوف لفظ «الله»[٧]، وقيل المجرور في «عليكم»[٨]، ونقل القرطبيُّ[٩] عن البصريين أنَّ قوله: ﴿**إلا ما يتلى عليكم**﴾ مُستثْنى من ﴿**بهيمة الأنعام**﴾، و«غيرَ»

١- ينظر: الجنى الداني ٥١٨، والمغني ١٠١، وقال في المغني: قد يقال هذا الشرط مخالف لقول سيبويه: كان معنا إلاَّ زيدٌ لغلبنا، هذا ومثال ابن عطية «الرجال» بالجمع كما سبق.

٢- النصب القراءة المتواترة، ولم يُرفع إلاَّ في شاذَّة، ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٤، ونُسبت لابن عبلة في المحرّر ٩/٥، والبحر ١٦٣/٤.

٣- معاني القرآن ٢٥٠.

٤- الكشاف ٣٢٠/١، أي: المجرور من قوله «أُحِلَّتْ لكم».

٥- المحرّر ٩/٥.

٦- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٩٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢١٧والتبيان ٢١٢.

٧- أي: صاحب الحال هو الفاعل المحذوف، وأصل التركيب: أحلّ الله لكم بهيمة الأنعام. ينظر: المصون ١٧٩/٤.

٨- ينظر: مجمع البيان ٢٣٣/٣، والتبيان ٢١٢.

٩- هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الخزرجي القرطبي، له: «تفسير الجامع لأحكام القرآن»، ت٦٧١هـ. ينظر: الديباج ٤٦٠. وهذا القول في تفسيره ٣٥/٦.

مستثنى منها، والتقدير: إلاَّ مايتلى عليكم إلاَّ الصَّيد وأنتم حُرُم، بخلاف قوله: ﴿**إنَّا أُرسلنا إلى قومٍ مجرمين إلاَّ آلَ لوطٍ إنَّا لمنَجُّوهم أجمعين إلاَّ امرأته**﴾[١]، فهو مستثنى ممَّا يليه، ولو كان مثله لوجب حِلِّية الصيد حال الإحرام؛ لأنَّه مستثنى من المحظور، وهو وجه ساقط، فإذَن معناه[٢]: أحلت لكم بهيمة الأنعام غير محلي الصيد وأنتم حرم إلاَّ ما يتلى عليكم سوى الصَّيد.

وقال «ع»[٣]: وقد خلط الناس في نصب «غير»، و رَأَوْا تقديماً وتأخيراً، وذلك كلُّه غير مرضيٍّ؛ لأنَّ الكلام على اطِّراده متمكِّن استثناء بعد استثناء، انتهى كلامه.

وهوأيضاً ممَّن خلط على ما نُبيِّنه، فأمَّا / قول الأخفش ففيه الفَصْلُ بجملةٍ غير ٦٧/أ
اعتراضيَّة، بل مُنْشِئةٌ حكما وذلك لا يجوز، وفيه تقييدُ الإيفاء بالعقود بكونهم غيرَ محلِّي الصيد، فيقتضي أنَّه لا يجب عليهم الوفاء بالعقود إلاَّ في حالة غير إحلالهم الصيد في الحرم[٤]، فإن أَحلُّوا لم يجب عليهم الوفاء بالعقود مع أنَّهم مأمورون بإيفاء العقود من غير قيد.

ويَلزمُ على مذهب الجمهور أيضاً هذا الأخيرُ؛ فإنَّه يلزم عليه تقييد حِلِّية البهيمة بكونهم غيرَ محلي الصيد، مع أنَّها حلالٌ مطلقاً إن أريد بـ «بهيمة الأنعام» الأنعامُ أنفسها، وإن أريد بها الظِّباءُ وبقرُ الوحش وحُمُرُه فيكون المعنى: وأُحِلَّ لكم في حال انتفاءِ كونكم تُحِلُّون الصيد وأنتم حُرُم، وهذا تركيب قَلِقٌ معقَّد، يُنَزَّهُ القرآنُ أن يأتي فيه تركيب مثلُ هذا، ولو أريد هذا المعنى لجاء على أحسنِ تركيبٍ وأفصحِه.

وأمَّا من جعله من الفاعل المحذوف كما تقول: «أحللت لك كذا غيرَ مُبيحِه لك يومَ الجمعة» فهو فاسد؛ لأنَّهم نصُّوا على أنَّ الفاعل المحذوف للنائب [يصير] نسياً

١- الحجر /٥٨-٦٠.

٢- في المخطوطات: «قوله»، والتصويب من القرطبي والبحر.

٣- المحرر ٥/١٠.

٤- قوله: «في الحرم» لا حاجة إليها؛ لأنَّ الكلام عن الإنسان المُحْرِم لا عن الحَرَم، وهي إضافة من ليست في كلام أبي حيَّان.

منسياً، لاسيما على مذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين في كون صيغة المبنيِّ للنائب أصلا كالمبني للفاعل وليست مُغَيَّرة [مِن] صيغة الفاعل[١]، ولأنَّه يتقيد إحلالُه بهيمةَ الأنعام إذا أريد بها «ثمانية أزواج» بحال انتفاء إحلال الصيد وهم حُرُمٌ، مع أنَّ الله قد أحله[٢] في هذه الحالة وغيرها، وأمَّا جعلُه حالا من ضمير ﴿عليكم﴾ فالتلاوة عليهم لا تتقيَّد بحالة دون حالة.

وأمَّا ما نقَله القرطبُّي عن البصريين فيتخرَّج إن ثَبَت على ما نُوضِّحه، فنقول: عَرَضَ الإشكالُ في الآية لجعله[٣] على أحد الأوجه السابقة من المأمورِين[٤] أو من المحلَّل لهم أو من المحلِّل[٥] وهو الله، وأنَّه جمع حذفت نونُه، أمَّا إن جُعل من باب «حِسان النساء» أي: النساء الحسان، وأنَّه صفة للصَّيد والأصل «غيرَ الصيد المُحِلِّ» ووُصِف الصيد بـ«المُحِلِّ» أي: دخل في الحلِّ كما تقول: أحرَم الرجل، أي: دخل في الإحرام، أو يكون «صار ذاحِلٍّ»[٦] أي: حلالا بتحليل الله؛ لأنَّ الصيد على قسمين: حلال وحرام، ولا يختص الصيد في لغة العرب بالحلال؛ ألا ترى إلى قول بعضهم: «إنَّه ليصيد الأرانب حتى الثعالب»، وقد تجوَّزت العرب فأطلقت الصيد على ما لا يوصف بحِلٍّ ولا حُرْمة، كقوله:[٧]

١- ينظر: ابن يعيش ٧١/٧، والارتشاف ١٩٥/٢.

٢- الضمير في «أحلّه» راجع إلى «إحلال الصيد»، والأوْلى «أحلّها» أي: البهيمة، كما في البحر.

٣- أي: لجعل الحال وهي «غيرَ مُحِلّي الصيد».

٤- أي: بإيفاء العقود في قوله ﴿أوفُوا﴾، وفي الأصل: «الآمِّين»، وهو تحريفٌ.

٥- بقي من أصحاب الحال السابقين «المتلُوُّ عليهم» كما في البحر.

٦- ينظر: الممتع ١٨٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٨٨/١، وذكر أبو حيَّان هنا أنَّ من فروع «صار ذا» الدخولُ في الوقت نحو أصبح، والدخولُ في المكان نحو أنجد، وينظر: معاني القرآن ٢٤٩/٢.

٧- هو زهير، والشاهد في ديوانه ٧٦، والمنصف ١٢١/٣، وابن يعيش ٦١/١، والدر المصون ١٨١/٤ولسان العرب ٧٠٩/١، «كذب»، ٥٤٢/٤ «عش»، ومعجم البلدان ٨٥/٤، و «عَشّ»: بلدة بنواحي اليمن، يقال إنَّها مأسَدة.

لَيْـثٌ بِعَـثَّرَ يصطـاد الرجـالَ إذا ما الليثُ كذَّبَ عن أقرانه صَدَقا

وكقوله:[١]

/ وقـد ذهبـت ليلـى بعقلِـكَ كلِّـه فهـل غـيرُ صيـدٍ أَحرَزتْـه حبائلُـهْ ٦٧/ب

وقوله:[٢]

وهِرٌّ تصيد عقولَ الرِّجـــــال وأَفلتَ منها ابنُ عمرو حُجُـــرْ

ويجيء «أفعلَ» على الوجهين المذكورين كثيراً في كلام العرب، فمن مجيئه لدخول المكان: أحرم الرجلُ وأشأمَ وأيمَنَ وأتهَمَ وأنجدَ إذا بلغوا هذه المواضع وحَلُّوا بها[٣]، ومن مجيئه بمعنى صار ذا كذا: أعشبت الأرضُ وأبقلَت وأغدَّ البعيرُ وألبَنَت الشاةُ وأجرَت الكلبةُ[٤] وأصرمت النخلُ[٥] وأتلت الناقةُ[٦] وأحصد الزرعُ وأجرب الرجلُ وأنجبت المرأةُ.[٧]

وإذا تقرَّر وصْف «الصيد» بـ«مُحِلّ» بالاعتبارين اتَّضَحَ كونُه استثناءً ثانيا لا استثناءً من الاستثناء؛ لئلا يتناقض الحُكْم، فإن كان المراد بـ«بهيمة الأنعام» الأنعامَ أنفُسَها فيكون استثناء منقطعاً، و إن كان الظباءَ وبقرَ الوحش مثلا كان مُتصَّلا، ويكون مفهومُ القيد أَحْرَوِيّا؛ لأنَّه إذا حُرِّمَ على المُحرِم مُحَلُّ الصيدِ فأحرى صيدُ الحَرَم.

١- هو طرفة، والشاهد في ديوانه ١٢٢، والدر المصون ١٨١/٤، واللباب ١٧٠/٧.

٢- هو امرؤ القيس، والشاهد في ديوانه ٢٣٢، والدر المصون ١٨٢/٤، واللباب ١٧٠/٧.

٣- هكذا: «أحرم الرجل .... إذا بلغوا» مفرد فجمع.

٤- أي: صارت ذات جرو، ينظر: لسان العرب ١٣٩/١٤.

٥- أي: «حان وقت صرامه» أي: قطعه، ينظر: لسان العرب ١٣/ ٣٣٦.

٦- أي: تلاها ولدها، ينظر: لسان العرب ١٠٣/١٤.

٧- أي: ولَدَت نجيباً، ينظر: لسان العرب ٧٤٨/١.

وعلى هذا التفسير يكون قوله ﴿**إلا ما يُتلى عليكم**﴾ إن كان المراد به قولَه تعالى ﴿**حُرِّمَت عليكم الميتةُ**﴾ يكون استثناءً منقطعا؛ إذ لا تختصُّ الميتة وما ذُكر معها بحُمُر الوحش والظباء والبقر، فيصير: لكن ما يتلى عليكم ـ أي تحريمه ـ [فهو محرَّم]، وإن كان المراد بـ((بهيمة الأنعام)) الأنعامَ والوحوشَ فيكون الاستثناءان راجعين[1] إلى المجموع على التفصيل، فيرجع ﴿**إلا ما يُتلى عليكم**﴾ إلى ثمانية أزواج، ويرجع ﴿**غير محلي الصيد**﴾ إلى الوحوش؛ إذ لايمكن أن يكون الثاني استثناءً من الاستثناء، وإذا لم يمكن ذلك وأمكن رجوعه إلى الأوَّل بوجهٍ ما جاز، وقد نصَّ النحويُّون على أنَّه إذا لم يمكن استثناء كلٌّ مما يليه كان الجميع استثناء من الأوَّل، نحو: قام القوم إلاَّ زيدا إلاَّ عمرا إلاَّ بكرا.[2]

ولا يُعكِّر على هذا الوجه كَتْبُه بالياء والوقوفُ بها؛ لأنَّ رسم المصحف قد خالف النطق كثيراً، نحو ﴿**لأَأْذْبَحنَّه**﴾[3] و﴿**لأَاوْضَعُوا**﴾[4] و﴿**بأَيْيدٍ**﴾[5] و﴿**أولئك**﴾، و﴿**الصَّلِحَت**﴾ بإسقاط ألِفَين، وأمَّا وقْفُهم عليه بالياء فلا يجوز؛ لأنَّه لايوقف بين المضاف والمضاف إليه، وإنَّما انقطع النَّفَسُ أو قصَدوا الاختبار فوقفوا على مقتضى الرَّسم، كما وقفوا على ﴿**سَنَدْعُ**﴾[6] بلا واو اتِّباعاً للرَّسم، ويمكن أن يخرَّجَ على لغة الأزد[7] كما وقفوا على ((بِزَيدٍ)) ((بزيدي)) يبدلون النون ياءً، وكُتِبَ ((مُحِلِّي)) على هذه اللغة، وهذا توجيه شذوذٍ رَسْمِيٍّ، ورَسْمُ المصحف مما لا يقاس عليه.

١- في النسخ: ((راجعان)).

٢- ينظر: المقرّب ١/١٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٥، والمساعد ١/٥٧٦.

٣- النمل/ ٢١.

٤- التوبة/ ٤٧.

٥- الذاريات/ ٤٧.

٦- العلق/ ١٨.

٧- ينظر: شرح الشافية ٢/٢٧٤، والمساعد ٤/٣٠٣.

((ت)): ما ذكره في الرَّد / على الأوجه السابقة ظاهر، ويُمكِن صحَّتُها على جعلها ٦٨/أ
قيداً في الامتثال لا في الأمر؛ لأنَّ الأمر له جِهَتا التكليف والامتثال، ومِن ثَمَّ كان حالا مستقبلا، أي: حالة كونكم عند الوفاء بها غير محلِّين الصيدَ، وكذا على جعلها حالا من ((لكم)) ـ أي ﴿**أُحلَّت لكم**﴾ـ والإحلالُ مقيَّدٌ بأن يكونوا غيرَ محلين الصيدَ، فهو قيدٌ قُصد به إخراجُ ما فيه، فهو في قُوَّة قوله: إلاَّ الصيدَ للمُحرِم، أو إلاَّ المحرمين بالنسبة للصيد، فهو قيد لحصر المحلَّل لا للتحليل، فتأمَّله، وكذا قوله ﴿**إلا ما يتلى عليكم**﴾، وحصر المحرَّم في المتلوِّ غيرُ مقصود، بل يحرم الصيد للمحرم، فتأمَّله، فاللفظ وإن كان صادقا على الأشخاص فالمراد المحرَّم لا[1] المحرَّم عليه، فتأمَّله.

وما ذكره في الوجه الذي استحسنه بعيدٌ مع صحته، لكن مع ما جعله بسببه منقطعا على أنَّ المراد بـ((يُتلى)) ((حُرِّمَت عليكم)) لعدم تخصيصه بالوحش يفيد أنَّ الانقطاع يكون بمباينة كُلِّ المستثنى أو بعضِه كما هنا، وقوله: ((بناء على أنَّ البهيمةَ الأنعامُ)) لا يُجامع قوله ((لعدم تخصيصه بالوحش))؛ كان المناسب للتعبير أن يقول: لا يختص ببهيمة الأنعام؛ إذ هو المفروض لا الوحش، أي أنَّ المستثنى أعمُّ من المستثنى منه فهو منقطع، وهذا قد يُنازَع فيه؛ لأنَّه حكم عليه بالانقطاع مع كون بعضه من الجنس، فتأمَّله.[2]

وأمَّا إن جعَلْنا الجميع الأنعام والوحوش فقد جعَلَ الاستثناء على التفصيل فلا داعية إليه؛ لأنَّه أفهم ابتداء أنَّ الميتة وما معها لا تختص بجنس، فجاء الاستثناء منقطعاً على تخصيص المستثنى ببهيمة الأنعام، وحيث عمَّ الأمرُ بالمستثنى منه فالواجب إخراجُ ﴿**إلا ما يُتلى عليكم**﴾ من الجميع لا على التفصيل، وإخراجُ ﴿**غيرَ محلي الصيد**﴾ من الوحوش، فتأمَّله.

١- ((المحرّم لا)) ساقطة من الأصل.

٢- قال القرافي: ((إنَّ الاستثناء في هذه الآية مشتمل على المتّصل والمنقطع معاً، وهو أمر مشكل من الإعراب)). ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٩٧- ٥٠١.

وأمَّا ما ذكره في الوقف على الياء وما احتَجَّ به مِن «لأَ أَوْضَعُوا» ونحوه فليس مثلَه؛ لأنَّ ذلك لا يُنطَق به بخلاف هذا، وليست الزيادة الخطِّية مما ينطق بها، و تنظيره بـ«سَنَدْعُ» اتِّباعاً للرسم في إسقاط الواو لا يصِحُّ؛ إذ الإسقاط ليس كالزيادة؛ لأنَّ الساقط قد يُراعى فيه سقوطُه وَصْلا فيستمرُّ وإن وقف لعدم الاعتداد بالعارض، بخلاف الزيادة الخطية فإنَّها مما لا يَقْرَعُها اللسان، فتأمَّله.[١]

«ح»[٢]: أجاز بعضهم التقديم والتأخير في القرآن، والعجب من جعله من علم البيان والبديع، وهذا لا يجوز إلاَّ في ضرائر الشعر فينزَّه عنه القرآن، قال هذا الرجل: وسببه أنَّ الصحابة لما رتَّبوه لم يرتِّبوه على حسب نزوله، وإنَّما رتَّبوه على حسب تقارب المعاني وتناسُق الألفاظ، وهذا ليس بصحيح؛ بل المعتقد أنَّ رسول الله ﷺ / ٦٨/ب هو الذي رتَّبه وكذا سُوَرَه وإن خالف فيه بعضُهم.[٣]

٢٥٠- قوله تعالى: ﴿ **فاصْطادُوا** ﴾ آية/٢.

قرأ أبو واقدٍ[٤] والجرّاح[٥] ونُبَيْحٌ[٦] والحسنُ بن عِمْران[٧] «فِاصطادوا» بكسر الفاء.[٨]

١- قال السمين: «ماذكره من توجيه ثبوت الياء خطاً ووقفاً خطأ محض؛ لأنّه على تقدير تسليم ذلك تلك اللغة فأين التنوين الذي في «مُحِلِّ»؟ وكيف يكون فيه تنوين وهو مضاف... وقديماً استشكل الناس هذه الآية» الدر المصون ١٨٤/٤. وقد اعترضه كذلك الصفاقسي والألوسي، ينظر: الجواهر الحسان ٣٣٦/٢، وروح المعاني ٢٢٦/٣.

٢- البحر ١٦٧/٤، وفي الأصول: «ع» والتصويب من البحر.

٣- ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٦١/١.

٤- هو: أبو واقد الحارث بن عوف، أو عوف بن الحارث بن أسيد الليثي ﷺ، أسلم قبل الفتح، توفي ٦٨هـ بمكة، ينظر: سير أعلام النبلاء٥٧٤/٢، الإصابة٢١٢/٤.

٥- هو: الجراح بن عبد الله الحكمي، من قراء الشام، ت ١١٢هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ١٨٩/٥.

٦- هو: نُبَيح بن عبد الله العنزي، تابعي روى عنه أصحاب السنن. ينظر: ميزان الاعتدال ٢٤٥/٤.

٧-هو:أبو عبد الله الحسن بن عمران الشامي العسقلاني، من تابعي التابعين. ينظر: تهذيب الكمال٢٨٩/٦.

٨- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٧، والمحتسب ٢٠٥/١.

«ز»[١]: هو بدل من كسر الهمزة عند الابتداء بها.

وقال «ع»[٢]: هو مشكلٌ، وتوجيهها أن يكون راعى كسْر ألف الوصل عند الابتداء بها، فكسَر الفاء مراعاة وتذكُّرا لكسرة ألف الوصل، انتهى.

«ح»[٣]: وليس عندي كسرا محضاً، بل إمالة محضة[٤]؛ لتوهُّم وجود كسر همز الوصل كما أمالوا الفاء في «فإذا» لوجود كسر «إذا».

٢٥١- قوله تعالى: ﴿ **يسألونكَ ماذا أُحِلَّ لهم** ﴾ آية/٤.

جاء بضمير «لهم» لمناسبة الواو، ويجوز «ماذا أُحِلَّ لنا؟»، كما تقول: أقسمَ زيد ليضربَن أو لأضربَن، وضمير المتكلم يقتضي حكاية ما قالوه، كما أنَّ «لأضربن» حكايةٌ للجملة المقسم عليها.

«ز»[٥]: إنَّما قال «ماذا» لأنَّ السؤال فيه معنى القول، فكأنَّه قال: يقولون: ماذا أحلَّ لهم؟.

«ح»[٦]: لا يحتاج لما ذكر؛ لأنَّ السؤال لَمَّا كان سبباً للعلم جُعِل كأفعال القلوب فيعلَّق[٧] فتقعُ بعده «ماذا».

٢٥٢- قوله تعالى: ﴿ **مُكَلِّبِينَ** ﴾ آية/٤.

«ح»[٨]: اشتقاق هذه الحال من «الكَلْب» وإن كانت الجوارح أعمَّ تغليبٌ؛ لأنَّ التأديب أكثرُ ما يكون في الكلْب، فاشتُقَّت من لفظه لكثرة ذلك في جنسه، وقيل:

١- الكشاف ١/٣٢١.

٢- المحرّر ٥/١٦، وينظر: المحتسب ١/٢٠٦.

٣- البحر ٤/١٦٨.

٤- ينظر: المحتسب ١/٢٠٥، وإعراب القراءات الشواذ ١/٤٢٦.

٥- الكشاف ١/٣٢٣.

٦- البحر ٤/١٧٨.

٧- ينظر: الارتشاف ٣/٧٢- ٧٣، والدر المصون ٢/٣٦٦، و٤/٢٠١، وحاشية الشهاب ٣/٢١٧.

٨- البحر ٤/١٧٩.

لأنَّ الغالب من صيدهم أن يكون بالكلاب[١]، أو اشتقت من الكَلَب وهو الضراوة، يقال: هو كَلِبٌ بكذا، أي: ضارياً به.[٢]

«ز»[٣]: أو لأنَّ السبُعَ يسمَّى كلبا، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (اللهم سلِّط عليه كلبا من كلابك)[٤] فأكله الأسد.

«ح»[٥]: لا يصحُّ هذا الاشتقاق؛ لأنَّ كون الأسد كلبا هو وصف فيه، والتَّكليب من صفة المعلِّم، والجوارح هي سباعٌ بنفسها وكلابٌ بنفسها لا بجَعْل المعلِّم.

«ت»: معنى كلام «ح» أنَّ الكليبة غيرُ التكليب، فالتكليب بفعل فاعل بخلاف الكليبة، يعني فليس منه (اللهم سلِّط عليه كلباً) فإنَّه بخلاف التكليب، وأيضاً يبطل كلام «ز» من وجه آخر، وهو أنَّ تسمية الأسد كلباً لايوجب الاشتقاق للجوارح ولو بالتغليب؛ لأنَّه ليس مما يصطاد به[٦]، فتأمَّله فإنَّه عجيب.

٢٥٣- «ز»[٧]: دخول ما بعد «إلى» فيما قبلها يدورُ مع القرائن، و﴿**إلى الكَعبين**﴾ و﴿**إلى المرافق**﴾[٨] لا دليل فيه لأحد الأمرين.

«ح»[٩]: اختلف أصحابنا عند عدم القرينة في الدخول وعدمِه، والصحيحُ الذي عليه أكثر المحققين أنَّه غير داخل؛ لأنَّ أكثر ما اقترنت به القرينة الخروجُ، فوجبَ

١- الكشاف ١/٣٢٣.

٢- ينظر: الكشاف ١ /٣٢٣، ولسان العرب ١/٧٢٢ «كلب».

٣- الكشاف ١ /٣٢٣.

٤- في سنن البيهقي الكبرى ٩٨٣٢.

٥- البحر ٤/١٧٩.

٦- قال الشهاب في حاشيته ٣/٢١٧: «إنَّ في شمول الكلب للطير نظراً، ولا دلالة في تسميته الأسد كلبا عليه».

٧- الكشاف ١/٣٢٥.

٨- المائدة /٦ ، وفي الأصول: «المرفقين» وعبارة الكشاف والبحر موافقة للآية.

٩- البحر ٤/١٨٩.

الحمل على الأكثر عند العرُوِّ عن القرينة، وأيضاً إذا قلت: «اشتريت المكان الفلاني إلى الشجرة» فما بعد «إلى» هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشترى، فالشجرة خارجة؛ لأنَّ ما كان مِنَ المكانِ فلا ينتهي إليه المكانُ ما بقي منه شيء، إلاَّ أن يُتجوَّزَ / فيجعلَ ما قرُبَ [من] الانتهاء انتهاء، فوجب خروجه حملا على الحقيقة ما أمكنت، ٦٩/أ إلاَّ أن تكون قرينة على المجاز فيدخل[١]، فما ذكره الزمخشريُّ خارج عن القولين؛ لأنَّه جعله محتمَلا، وعند أصحابنا قولان، فيكون عند الزمخشريِّ مجملا يوضَّح بخارجٍ من الكلام، وعند أصحابنا هو مبَيَّنٌ.

«ت»: لعلَّ ما فعله «ن» لعدم ترجيح قول منهما، فبقيَ متردِّدا بينهما لعدم موجب الجزم بواحدٍ منهما، فلا يكون خارجاً عن القولين.

«ع»[٢]: تحرير القول أنَّه إذا كان ما بعد «إلى» ليس مما قبلها فالحدُّ أوّلُ المذكور بعدها، وإن كان من جملته دخل احتياطا[٣]، ولذا كان في المرفقين روايتان[٤] عن مالك: الدخولُ وعدمُه لرواية أشهب[٥] وغيرِه.

«ح»[٦]: ذكر هذا عبد الدائم القيرواني[٧]، فقال: إن لم يكن من جنس ما قبلها لم يدخل وإلاَّ احتمل والأظهر لا يدخل، انتهى، ومذهب أبي العباس أنَّه إن كان من جنس ما قبلها دخل.

١- ينظر: الجنى الداني ٣٨٥، ورصف المباني ١٦٧، والمغني ١٠٤.

٢- المحرّر ٥/٤٥.

٣- في المخطوطات «احتياط».

٤- في الأصل: «كان المرفقان روايتين».

٥- هو مسكين بن عبد العزيز القيسي الجعدي، غلب عليه لقبه «أشهب» روى عن مالك والليث والشافعي، توفي بمصر ٢٠٤هـ، ينظر: الديباج المذهب ١٦٢، وشجرة النور ١/٥٩.

٦- البحر ٤/١٨٩.

٧- هو أبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق الأندلسي القيرواني، رحل إلى المشرق وأخذ عن أبي العلاء المعرِّي، ت ٤٧٢هـ. ينظر: الصلة ٣٩٣، وبغية الوعاة ٢/٧٥.

«ت»: وجعله كلامَ «ع» موافقاً للقيرواني ظاهرٌ؛ لأنَّ «ع» ما ذكر دخوله إلاَّ احتياطاً، وإلاَّ فالأمر محتمِلٌ.

٢٥٤- قوله تعالى: ﴿ **وامسَحُوا برُؤُوسِكُمْ** ﴾ آية/٦.

«ز»[١]: المراد إلصاقُ المسح بالرأس، وماسِحُ بعضِه أو كلِّه ملصقٌ برأسِه.

«ح»[٢]: ليس كما قال؛ بل ماسحُ البعضِ ملصقٌ ببعضِ رأسِه لا برأسِه إلاَّ مجازاً، من تسمية البعض باسم الكلِّ.

«ت»: من حيث إنَّ الرأس اسمٌ للكلِّ، لكنَّ مثلَ هذا المجاز متعارفٌ، نحو: «ضربت زيداً»، ولم توقِع الضربَ إلاَّ ببعضه، فتصحُّ إرادتُه لكن لا تساوي الحقيقة.

٢٥٥- قوله تعالى: ﴿ **لأُكَفِّرَنَّ** ﴾ آية/١٢.

[«ح»][٣]: جوابُ ﴿**ولقد أخذ ا لله**﴾، و﴿**بعثنا**﴾ و﴿**قال ا لله**﴾ حالٌ أو اعتراض، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وليس جعْلُه «ز»[٤] جواباً لهما بسديدٍ، بل كما ذكرنا.

«ت»: قال ابنُ مكتومٍ[٥] أحدُ تلامذة «ح»: قد قدَّم شيخُنا أنَّ اللام في ﴿**لئن**﴾ هي المؤذنة بالقسم والموَطئة، فما بعدها وبعد أداة الشرط يحتمل أنَّه جوابُ القسم،

١- الكشاف ١/٣٢٥.

٢- البحر ٤/١٩٠.

٣- البحر ٤/٢٠٣.

٤- الكشاف ١/٣٢٨، والضمير في «((حوابا لهما)) يرجع إلى الشرط والقسم في «لئن»». وعبارة صريحة في أنَّه جواب القسم ويغني عن جواب الشرط قال: «لأكفِّرنَّ» جوابٌ له ـ أي للقسم ـ الجواب سادٌّ مسدَّ القسم والشرط جميعاً»، ينظر: الدر المصون ٤/٢٢٠.

٥- هو تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي الحنفي، لازم أبا حيَّان طويلا، له الدر والتذكرة، ت ٧٤٩هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٣٢٦، وهذا النص غير موجود في الدر اللقيط المطبوع.

ويحتمل أن يكون القسم محذوفاً[١]، انتهى.

«ت»: وما ذكره «ح» من جعلِ ﴿لأُكَفِّرَنَّ﴾ جوابَ ﴿ولقد أخذَ اللهُ ميثاقَ بني إسرائيل﴾ ﴿لأُكَفِّرَنَّ﴾ خفيٌّ يحتاج إلى بيانٍ، وذلك أنَّ «لأكفرن» نتيجةُ إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

فالأحسنُ أنَّ «ولقد» جواب قسم محذوف، أي: والله لقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل، ثم فسَّر الميثاق بقوله: ﴿لئن أقمتُم... لأكفِّرَنَّ﴾، فهو كقولك: والله لقد حلف عمرو لئن قام زيد ليكرمنَّه، فتأمَّله.[٢]

لكن هو كلُّه في قوَّة قوله: ولقد أقسم الله بقوله لأكفِّرَنَّ عنهم سيِّئاتهم إنْ فعلوا كذا وكذا، فصحَّ كونه ـ أي: لأكفرن ـ جوابَ «ولقد»، والأظهر ما نقله تلميذه عنه، فتأمَّله.

٢٥٦- قوله تعالى: ﴿ ومِنَ الذين قالوا إنَّا نَصَارَى ﴾ آية/١٤.

«ز»[٣]: لم يقل «ومن النصارى» لأنَّهم سمَّوا أنفسَهم؛ بادعائهم نصرة الله ودينِه، ثم / اختلفوا نَسْطُورية ويعقوبية وملكانية. ٦٩/ب

«ح»[٤]: تقدَّمَت نسبتهم إلى قرية بالشام تسمَّى ناصرة، والقائل ﴿نحن أنصارُ الله﴾[٥] الحواريُّون، وهم عند الزمخشريِّ كفار وعند غيره مؤمنون، والمختلِف إلى نسطورية إلخ مَنْ بَعْدَ الحواريِّين لا هُمْ.

٢٥٧- قوله تعالى: ﴿لا أَملِكُ إلاَّ نَفْسي وأَخِي﴾ آية/٢٥.

١- قوله: «يحتمل أن يكون القسم محذوفاً» لم يظهر لي منه إلاَّ أنَّه يريد أنَّ اللاَّم زائدة وليست للقسم فيجاب الشرط حينئذ نحو قولك: لئن قام زيدٌ أُكْرِمه، ينظر: القول بزيادتها هنا في معاني القرآن للفرَّاء ٦٨/١، ١٣٠/٢، والارتشاف ٤٩٠/٢، والمساعد ١٧٦/٣، والمغني ٣١٢.

٢- ينظر: الدر المصون ٢٢١/٤.

٣- الكشاف ٣٢٨/١.

٤- البحر ٢٠٧/٤.

٥- الصف /١٤.

«ع» و «ن»[١]: يجوز عطف «أخي» على ضمير «أملِك» وسوَّغه الفصل.

«ح»[٢]: يلزم من ذلك أنَّ موسى يملك نفسَه وأخوه[٣]، والظاهر أنَّ كُلا يملك أمرَ نفسِه.

٢٥٨- قوله تعالى: ﴿ **أربعينَ سنةً** ﴾[٤] آية/٢٦.

«ع»[٥]: عامله مضمر يدل عليه ﴿يَتِيهُونَ﴾ المؤخَّر.

«ح»[٦]: لا أدري ما الحامل له على ما قال، بل العامل الموجود لا المضمَر.

«ت»: لأنَّ الحصر غيرُ مقصود[٧]، فتأمَّل.

٢٥٩- قوله تعالى: ﴿ **بالحقِّ إذ قَرَّبا قُرباناً** ﴾ آية/٢٧.

«ح»[٨]: المجرور حالٌ من ضمير ﴿اُتْلُ﴾، والحقُّ: الصِّدق الذي لا شكَّ فيه، أو نعتٌ[٩] لمصدرٍ محذوف أي: تلاوةً مُتلبِّسة بالحق، أو حالٌ من ﴿نبأ﴾ أي: النبأ متلبِّساً بالحقِّ، وهو الأقرب، و«إذ» تتعلَّق بـ«نبأ»، أي: حديثَهما وقِصَّتَهما في ذلك الوقت.[١٠]

١- المحرَّر ٥/٧٣، والكشاف ١/٣٣٢.

٢- البحر ٤/٢٢١، وينظر الرد عليه في: الدر المصون ٤/٢٣٥، وحاشية الشهاب ٣/٢٣٢.

٣- في المخطوطات: «أخاه» والتصويب من البحر.

٤- في المخطوطات: «أربعين ليلة» وهو سهو.

٥- المحرّر ٥/ ٧٤-٧٥.

٦- البحر ٤/٢٢٣، وينظر: الدر المصون ٤/٢٣٦.

٧- أي: أنَّ التقديم يستدعي الحصر، فجعل العامل فيه متقدِّماً عليه.

٨- البحر ٤/٢٢٧.

٩- في المخطوطات: «أو نعتا» بالنصب، وهو غير مناسب لما قبله وما بعده.

١٠- من قوله: «أو حال من نبأ» إلى آخر الفقرة ساقط من طبعتي البحر وهو في الدر اللقيط.

«ز»[١]: ويجوز أن يكون بدلا من النبأ على حذف مضاف، أي: النبأ نبأ ذلك الوقت.

«ح»[٢]: لا يضاف لـ«إذ» إلاَّ الزمانُ[٣]، والنبأ ليس بزمان.

٢٦٠- قوله تعالى: ﴿ **إذ قرَّبا قُرْبانا** ﴾ آية/٢٧.

«ز»[٤]: قرَّب صدقةً مطاوِعُه تقرَّب بها.

«ح»[٥]: هذا غلط فاحش؛ لوجوب اختلاف فاعليهما وهنا لم يختلفا، تقول: كسرتُه فانكسَر، وفلَقتُه فانفلق، فالأوَّل فِعْلٌ والثاني انفعال.[٦]

٢٦١- قوله تعالى: ﴿ **ما أنا بباسطٍ** ﴾ آية/٢٨.

«ز»[٧]: جاء الشرط فعلاً والجزاء اسما ليفيد أنَّه لايفعل مايكسِب به هذا الوصفَ الشنيعَ، ولذا أكده بالباء المؤكدة للنفي.

«ح»[٨]: استرق الفخر الرازي[٩] الجوابَ والسؤالَ[١٠] من «ز» ولم ينسبه له، وهو منتقَد؛ إذ ليس جواب الشرط، إنَّما هو جواب القسم، وإلاَّ لانخرمت القاعدة في اجتماع الشرط والقسم أنَّ الجواب للمقدَّم، ولو كان جواباً لقُرِن بالفاء[١١] ولم تَكْفِهِ

١- الكشاف ٣٣٣/١، وفي المخطوطات: «مضاف النبأ أي: بنبأ ذلك..».

٢- البحر ٢٢٧/٤.

٣- ينظر: الجنى الداني ١٨٧، والمغني ١١٢.

٤- الكشاف ٣٣٣/١.

٥- البحر ٢٢٨/٤.

٦- المطاوعة هي «التأثير وقبول الأثر ... فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلاً، نحو «زيداً فتباعد» المطاوع هو «زيد»، لكنَّهم سمَّوا فِعْله المُسند إليه مطاوعاً مجازاً» شرح الشافية ١٠٣/١.

٧- الكشاف ٣٣٤/١، والفعل في «لئن بسطت»، والاسم في «بباسط».

٨- البحر ٢٢٩/٤، وعبارة أبي حيَّان «أورد ... الرازي» و «استرق» من تعبير المؤلف.

٩- تفسير الرازي ١٦٣/١١.

١٠- في النسخ الخطية غير «ب» «الجواب والسؤال صلتا».

١١- لأنَّ الجواب إذا لم يصلح أن يكون شرطا قرن بالفاء. ينظر: المغني ٢١٧.

«ما»؛ لأنَّه جازم بخلاف غير الجازم، كقوله تعالى: ﴿**وإذا تُتلَى عليهم آياتُنا بيناتٍ ما كان حُجَّتَهم**﴾[١]، وقد جعَله في البقرة في قوله تعالى: ﴿**ما تَبِعُوا قِبلَتَكَ**﴾[٢] جوابَ القسمِ سدَّ مسدَّ جواب الشرط.

«ت»: ذِكْرُ الزمخشري فِعْلَ الشرط في غير محلِّه؛ إذ لا يكون إلاَّ فعلا وإن كان مراده الاقتران، وقوله: «جاء بالاسم ليفيد أنَّه لا يفعل ما يكسِب به الوصفَ وهو «باسط» بخلاف ما لو ذَكَر «أبسُطْ» فهو وصفٌ معنى، وذِكره أنَّه جزاءٌ يحتمل أنَّه أراد دليل[٣] الجزاء، واتَّكَل في ذلك على القاعدة في اجتماع شرط وقسم».[٤]

٢٦٢- قوله تعالى: ﴿ **فَطَوَّعَتْ له نفسُه** ﴾ آية/٣٠.

«ح»[٥]: قرأ الحسن وزيدُ بن عليٍّ[٦] والجراحُ والحسنُ بن عمرانَ وأبو واقدٍ بالمفاعلة المقتضية للاشتراك[٧]، كأنَّ القتل يدعوه بسبب[٨] الحسد لإصابة قابيل، والنفس يصعُب عليها ذلك فتأباه، فلا يزالان كذلك / إلى أن تفاقم الأمر وطاوعت النفسُ العقل فوافقته.[٩] ٧٠/أ

«ز»[١٠]: يحتمل أنَّه فاعَل بمعنى فعَّل، ويحتمل أن يريد أنَّ قتْل أخيه كأنَّه دعا نفسه إلى الإقدام عليه فطاوعته و لم يمتنع، و«له» لزيادة الربطِ، كقولك: حفظت لزيد مالَه.

١- الجاثية/ ٢٥.

٢- البقرة/ ١٤٥، وتنظر الفقرة ٣٨.

٣- «دليل» ساقط من الأصل.

٤- ينظر: الدر المصون ٤/٢١٤.

٥- البحر ٤/٢٣٢.

٦- هو: زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، إليه تنتسب الطائفة الزيدية، ت ١٢١هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٥/٣٢٥، ويسر أعلام النبلاء ٥/٣٨٩.

٧- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٨، والمحتسب ١/٢٠٩.

٨- في المخطوطات: «كأنَّ العقل يدعوه كسبب ...» والتصويب من البحر.

٩- ينظر: المحتسب ١/٢٠٩.

١٠- الكشاف ١/٣٣٤.

«ح»[١]: الوجه الثاني كما ذكرنا، والأوَّل مثل قول سيبويه[٢]: ناعَمت ونعَّمت وضاعَفت وضعَّفت فجاء به على مثال عاقَبته، قال: وقد يجيء «فاعَل» لا لمشاركة اثنين، بَنَوا عليه الفعل كما بنوا على «أفعَلت»، وذكر منه أمثلة منها «عافاه الله».

وفاعَل بمعنى فعَّل أغفله بعض المصنِّفين من أصحابنا في التصريف، كابن مالك وابن عصفور ـ وناهيك بهما جَمعاً ـ فلم يذكُرا أنَّ فاعَل بمعنى فعَّل، ولا فعَّل بمعنى فاعَل.

وقوله: و«له» لزيادة الربط، يعنى أنَّه لو قال: فطوَّعت نفسُه قتل أخيه كان كلاماً تاماً، وكذا لو قال: حفظت مالَ زيدٍ، والربط حاصل بدونه فهو زيادة الربط.[٣]

٢٦٣- قوله تعالى: ﴿ فَأُوَارِيَ ﴾ آية/٣١.

«ح»[٤]: قرأ طلحةُ بنُ مصرف والفياض بن غزوان[٥] بسكون الياء[٦]، فهو على القطع، أي: فأنا أُواري، فهو مرفوع.

«ز»[٧]: قرئ بالسكون، أي: فأنا أواري، أو على التسكين في موضع النصب.

«ح»: حذَفَ الحركة تخفيفاً وهي الفتحة استثقلها على حرف العلة.

«ع»[٨]: هي لغة لتوالي الحركات.

«ح»: المعتل بالياء إعرابُه بظهور نصْبه فلا يخرَّج عليه القرآن كما فعله الزمخشريُّ، ولا أنَّه لغة كما زعم «ع»؛ لأنَّ تقدير الفتحة ضرورةٌ فلا يخرَّج القرآن عليه، ولم تتوال الحركاتُ، وأيضاً لا يصحُّ التعليل بتوالي الحركات، ولا تخرَّج القراءةُ على تقدير

١- البحر ٤/٢٣٢

٢- الكتاب ٤/٦٨.

٣- ينظر: فتوح الغيب، والدر المصون ٤/٢٤٣.

٤- البحر ٤/٢٥٣.

٥- هو: فياض بن غزوان الضّبي الكوفي، أخذ عن طلحة بن مصرِّف، وروى عنه عبد الله بن المبارك. ينظر: غاية النهاية ٢/١٣.

٦- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٣٨.

٧- الكشاف ١/٣٣٥.

٨- المحرَّر ٥/٨٢.

النصب أو غيره من الأوجه الضعيفة ما وُجد سبيلٌ إلى غيره، وهذا الاستئناف فتُحمَل القرآءة عليه.[١]

«ز»[٢]: نصب ﴿فأوارِيَ﴾ [على] جواب الاستفهام.

«ح»[٣]: هو خطأ فاحش؛ لأنَّ شرطه أن ينعقد منهما[٤] شرط وجواب، نحو: أتزورُني فأكرِمَك، أي: إنْ تزُرْني ، ﴿فهل لنا مِن شفعاء﴾[٥] أي: إن يكن شفعاء إلخ، ولا يصحُّ هنا إنْ أعجزْ أن أكونَ مثلَ هذا الغراب أُوارِ[٦] سَوْءة أخي.[٧]

«ت»: ردٌّ ظاهرٌ، ولا حاجة إليه[٨] مع إمكان غيره، وهو عطفه على ﴿أَكُونَ﴾[٩].

٢٦٤- قوله تعالى: ﴿ **إنَّ الذين كفروا لو أنَّ لهم ما في الأرضِ جميعاً ومِثلَه معه لِيَفْتَدُوا به من عذاب** ﴾ آية/٣٦.[١٠]

«ح»[١١]: [وُحِّدَ] ضميرُ «به» مع تقدُّم شيئين إما لفرض تلازمِهما فأُجرِيا مجرى الواحد، كما قالوا: رُبَّ يومٍ وليلةٍ مَرَّ بي، وإمَّا لإجراء الضمير مجرى اسم الإشارة، كأنَّه قال: ليفتدوا بذلك.[١٢]

١- أي: فلْتُحمل.

٢- الكشاف ١/٣٣٤، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٧.

٣- البحر ٤/٢٣٥

٤- الضمير في «منهما» راجع إلى جملة الاستفهام وجملة جوابه.

٥- الأعراف /٥٣، وتمامها ﴿فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾.

٦- في المخطوطات: «أواري» بالياء.

٧- هذا الردُّ في التبيان ٢٢١، والدر المصون ٤/٢٤٦.

٨- أي: لاحاجة إلى إعراب الزمخشريِّ.

٩- ينظر: إعراب القرآن للنحاس٢/١٧، والفريد ٢/٣٣.

١٠- كتبت الآية في النسخ: «ولو أنَّ للذين ظلموا ما في الأرض» وهو خطأ.

١١- البحر ٤/٢٤٣.

١٢- نحو قول رُؤْبة:

فيها خُطوط من سوادٍ وبَلَقْ كأنَّه في الجلد توليع البَهَقْ

٢٦٥- قوله تعالى: ﴿ **ومِثْلَه مَعَه** ﴾ آية/٣٦.

«ز»[١]: يجوز أن تكون الواو بمعنى «مع» فيتوحَّد المرجوع إليه، وينتصِب المفعول معه بما تستدعيه «لو» من الفعل.

/ «ح»[٢]: إنَّما يوحَّدُ الضمير لأنَّ حكمَ الحالِ والخبرِ والضميرِ متأخراً حكمُه متقدماً[٣]، تقول: الماءُ والخشبةَ استوى، كما تقول: الماءُ استوى والخشبةَ، وأجاز الأخفش «استَوَيا»[٤] كالمعطوف، ومنَع من ذلك ابنُ كَيْسان.[٥] ٧٠/ب

وقول «ز»: إنَّ الواو بمعنى «مع» ليس بشيءٍ؛ لذكر «مع» بعده إنْ كان ضميرُ «معه» عائداً على «ما»؛ لأنَّ كون «ما في الأرض مع مثله» يستلزِم أنَّ مِثلَه معه[٦]، فلا فائدة في ذكر «معه»؛ لملازمة مَعِيَّة كلٍّ منهما للآخر.

وإن جُعل عائدا على المِثْلِ ـ أي: و مثله مع ذلك المثل، فيكون المعنى: مع مِثلين ـ فالتعبير عن هذا المعنى بتلك العبارة عِيٌّ؛ إذ الكلام المنتظِمُ ـ إذا أريد ذلك المعنى ـ أن يكون: «مع مِثليه».[٧]

أي: كأنَّ ذاك. ينظر: المحتسب ١٥٤/٢، والدر المصون ٤٢٣/١، ورواية الديوان ١٠٤ «كأنّها».

١- الكشاف ٣٣٦/١.

٢- البحر ٢٤٣/٤. وهو يعلِّل مقالة الزمخشريّ.

٣- اختصر المؤلِّف بما يخل بالمعنى، وعبارة أبي حيَّان «لأنَّ حكم ما قبل المفعول معه في الخبر والحال وعود الضمير متأخِّراً حكمه متقدِّماً».

٤- في هذا التمثيل تقديم للمفعول معه على عامل المصاحب وهو كما نصَّ ابن مالك ممنوع بالاتفاق، ينظر: شرح التسهيل ٢٥٢/٢، والمساعد ٥٤٠/١.

٥- هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المشهور بابن كيسان، أخذ عن المبرِّد وثعلب، له معاني القرآن، واللامات، ت ٢٩٩هـ. ينظر: طبقات النحويين ١٥٣، وبغية الوعاة ١٨/١.

٦- في المخطوطات: «مثله» وهو تصحيف، والتصويب من البحر.

٧- من قوله: «وقول «ز» ...» إلى هنا، مضطرب في النسخ وفيه سقط في طبعتي البحر، وهو كامل في النهر الماد والدر اللقيط والدر المصون.

وإذا فسد كونُ الواو بمعنى «مع» فسد المبنيُّ عليه من سؤاله وجوابه، وبتسليمه فلا يلزم الفعل بعد «لو» إلاَّ على مذهب المبرد[١]، أي: لو ثبت كينونةُ ما في الأرض مع مثله، فيكون الضمير عائداً على «ما» فقط، وهو مذهب مرجوح، ويظهر من الزمخشري في جميع تصانيفه أنَّه لم يقِف على قول سيبويه[٢]، أي: ما بعد «لو» مبتدأ.

وعلى التفريع على مذهب المبرد لا يصحُّ تسلُّط الفعل وهو «ثبت» بواسطة الواو على «مِثله» مفعولا معه؛ لوجود «مع»، وبتقدير سقوطها لا يصحُّ؛ لرفع «ثبت» مصدرا منسَبِكا من «أنَّ» وما بعدها، وهو «كوْن» والضمير عائد على «ما» دون «الكون»، فالرافع للفاعل غيرُ الناصب للمفعول معه[٣]، والمعنى على مصاحبة «كينونة ما في الأرض» للمِثل لا مصاحبةِ الثبوتِ للمِثل، وهذا فيه غموضٌ، وبيانه: أنَّك إذا قلت: «يعجبني قيام زيد وعمرا» و[جعلت] «عمرا» مفعولا معه لـ«يعجبني» لزِمَ أنَّ «عمرا» لم يقُم، وأنَّه أعجبك القيامُ وعمرو[٤]، وإن جعلت العامل فيه «القيام» كان «عمرا» قائما، وكأنَّ الأعاجيبَ تعلَّقت بالقيام مصاحباً لقيام عمرو.

ولا يصحُّ نصبُ المفعول معه بعامل﴿لهم﴾ وإن كان المعنى عليه؛ لنَصِّ سيبويه[٥] على أن قولك: «هذا لك وأباك» قبيحٌ؛ إذ لا فِعل ولا حرف فيه معنى الفعل حتى يصير كأنَّه تكلم بالفِعل، انتهى.

فأفصَح أنَّ اسم الإشارة وحرفَ الجر المتضمِّن للاستقرار لا يعمل، ولو كان لخَيَّر

١- المقتضب ٣/٧٧، والكامل ٣٦٣.

٢- الكتاب ٣/١١، ١٣٩، والمراد بما بعد «لو» هنا «أنَّ».

٣- لأنَّ تقديره: لو ثبت كون «ما في الأرض جميعاً ومِثْلِه معه» فيكون العامل في «مِثلِه» «كون» مع أنَّ المفعول به منتصب بما عمل في المصاحب، ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٧، والمساعد ١/٥٣٩.

٤- في المخطوطات: «وعمرا» بالنصب، والتصويب من البحر.

٥- الكتاب ١/٣١٠.

في العمل[١]، وأجاز بعضُ النحويِّين عملَ الظرف وعديلَه في المفعول معه[٢]، وعليه يجوز لو سَقَط.[٣]

«ت»: ما ذكره في احتماله الثاني في ضمير «معه» أن يكون عائداً على المثل ليُفيدَ مِثلَين لا يصحُّ إلاَّ على طريق الاستخدام[٤]، أي: مع مثلٍ آخر، فتأمَّله.

٢٦٦- قوله تعالى: ﴿ **والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيدِيَهما** ﴾ آية/٣٨.

[مبتدأ خبرُه محذوفٌ، والمبتدأ على حذف مضاف، أي: فيما فُرض عليكم أو فيما يُتلى عليكم حُكمُ السارقِ والسارقةِ،][٥] ولا يجيز سيبويه[٦] أن يكون الخبر ﴿**فاقطعوا أيديهما**﴾؛ لأنَّ الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ إلاَّ موصولاً بظرف أو مجرور أو جملةٍ صالحةٍ / للشرطية. ٧١/أ

والموصول هنا «ال» صلته وصْفٌ لا غير، فلا تدخل الفاء في خبره عند سيبويه، وقد أجازه جماعة من البصريِّين[٧]؛ ذلك لأنَّ الموصول في قوَّة «الذي سرَق والتي سرقت»، ولمنع ذلك عند سيبويه قدَّر الخبرَ محذوفاً، وهي جملة مستقِلَّة في الظاهر، لكن المقصود في قوله: ﴿**فاقطعوا أيديهما**﴾، فجيء بالفاء رابطةً للجملة الثانية بالأولى ومبيِّنة لإبهامها.[٨]

١- نصّه في البحر: «... لا يعملان في المفعول معه، ولو كان أحدهما يجوز أن ينصب المفعول معه لخيّر أن يُنْسَب العملُ لاسم الإشارة أو لحرف الجر».

٢- ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٦٣.

٣- أي: يجوز إعراب «ومثله» مفعولا معه، والعامل فيه «لهم» على فرض سقوط «معه» من التركيب.

٤- الاستخدام: «هو استعمال معنيي اللفظة معاً» فيؤتى «بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به المعنى الآخر» الكلّيات ١٠٤.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- الكتاب ١/ ١٤٢-١٤٣.

٧- ينظر: الكامل ٨٢٢، والارتشاف ٢/٦٧.

٨- ينظر في المسألة: سرّ صناعة الإعراب ٢٦٠، وابن يعيش ١/١٠٠، وشرح الكافية ٣٧٤، والفاءات في النحو العربي ٢٠٢.

وقرأ عيسى بنُ عمر و ابنُ أبي عبلة بالنصب[١] على الاشتغال، قال سيبويه[٢]: الوجه في كلام العرب النصب، ولكن العامَّة أَبَت إلاَّ الرفعَ، أي: عامَّةُ القُرَّاء وجُلُّهم، ولما كان معظم القراء على الرفع أوَّله سيبويه على حذف الخبر؛ إذ لو جَعل خبرَه الموجودَ لكان تخريجاً على غير الوجه في كلام العرب، ولكان أدخل الفاء في حَيِّز «أل» وهو لا يجوز عنده.

وقد تجاسَرَ أبو عبد الله محمدُ بنُ عمر الرازيُّ، المدعوُّ بالفخر، ابنُ خطيب الريِّ، ولعب بلسانه وشقشق، وقال عنه ما لم يقله، فقال[٣]: الذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء، وهو فاسد من وجوه:

الأوَّل: طعنُه في القراءة المتواترة عن الرسول وأعلام الأمة هو باطل قطعاً.

قلت[٤]: هذا تقوُّل عليه وقِلَّة فهمٍ، ولم يطعن أصلاً بل وجَّه بحذف الخبر؛ لئلا يلزمَ لو كان خبرُه الأمرَ أن يكون خلافَ الراجح؛ لأنَّ النصب على الاشتغال أرجحُ في مثله، ولأجل الفاء، فقولُه: أبت العامَّة إلاَّ الرفع تقويةٌ لتخريجه؛ لأنَّ النصب على الاشتغال المرجَّحَ على الابتداء [في مثل هذا التركيب لا يجوز إلاَّ][٥] إذا كان المبتدأ مخبراً عنه بالفعل المشتغِل عنه، وهذا لا يجوز؛ لأجل الفاء، فكان ينبغي ألاَّ يجوزَ النصبُ.

وقد قال سيبويه[٦]: وقد يحسُن ويستقيم الرفع إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهَراً أو مضمراً، فأمَّا المظهر فقولك: هذا زيدٌ فاضربْه، أو مضمراً نحو: عبدُ الله فاضربه، أو

١- مختصر في شواذ القرآن ٣٨.

٢- الكتاب ١/١٤٤.

٣- ينظر: تفسير الرازي ١١/١٧٦.

٤- البحر ٤/٢٤٧.

٥- ما بين معكوفين زيادة من البحر.

٦- الكتاب ١/١٣٨.

الهلالُ فانظر إليه، فيعمل بعمله إذا كان مظهراً، وكأنَّك قلت: هذا الهلالُ أو هذا عبدُ الله، ثم جئت بالأمر، ومنه قوله:[1]

وقائلةٍ خولانُ فانكِح فتاتَهمْ وأُكرومةُ الحيَّينِ خِلوٌ كما هِيا

كذا سُمع من العرب تُنشده.

فإذاكان سيبويه يقول: وقد يحسن، إلخ، فكيف يكون طاعِناً في الرفع، لكنْ تأوَّل على حذف الخبر كما في الآية، أو على حذف المبتدأ كالأمثلة.

قال الفخر: فإن[2] قال سيبويه: لا أقول بمنع الرفع لكنَّ النصب أَولى، قلنا: هذا أيضاً رديءٌ؛ لأنَّ ترجيح قراءة عيسى بن عمر / على المتواتر عن الرسول وجميع الأمَّة ٧١/ب
في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكَرٌ و كلام مردود.

قلت: هذا لم يقله بل رجَّح الرفع، وقوله: «قراءة الرسول» لا يصحُّ، ففي قراءة عيسى بن عمر عن الرسول، وكلامه يوهم أنَّها لعيسى مع أنَّها عن الرسول، وقوله: «وجميع الأمة» لايصحُّ؛ وعيسى وابنُ [أبي] عبلة ومَن وافقهما وأشياخُهما من الأمة، ولذا قال سيبويه وقد قرأ ناسٌ «والسارقَ والسارقةَ» «والزانيةَ والزاني» بالنصب.

قال الرازي: الثاني ــ يعني من وجوه الفساد قولُ الزمخشريِّ[3] ــ أنَّ القراءة بالنصب لو كانت أَولى لوَجب أن يكون في القُرَّاء من يقرأ بنصب ﴿**اللَّذان يأتِيانِها منكم فآذُوهُما**﴾[4]، ولما لم يوجَد علمِنا سقوط هذا القول.

قلت: لم يدَّعِ سيبويه أنَّ قراءة النصب أَوْلى، بل قال[5]: وقد قرأ ناسٌ وهو في

١- الشاهد بلاعزو في: معاني القرآن للأخفش ٧٦، ٨٠، والأزهية ٢٤٣، وابن يعيش ١/١٠٠، والجنى الداني ٧١، وخزانة الأدب ١/٤٥٥.

٢- «فإن» ساقط من الأصل.

٣- هكذا في المخطوطات، وهو خطأ من المؤلِّف؛ لأنَّه سيكرِّره قريبا، والصواب: «من فساد قول سيبويه» كما في تفسير الفخر الرازي.

٤- النساء/ ١٦.

٥- الكتاب ١/١٤٤.

العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أَبَت العامَّة إلاَّ الرفع، ويعني سيبويه قُوَّته لو لم تكن الفاء المقدَّرُ دخولها على خبر الاسم المرفوع على الابتداء، وجملة الأمر خبرُه، ولكن أَبَتِ العامَّة ـ أي: الجمهور ـ إلاَّ الرفع لِعِلَّة دخول الفاء فلا تصلح الجملةُ للخبريَّة، فلمَّا دخلت الفاء رجَّح الجمهور الرفعَ، ولذا لما مثَّل سيبويه النصْبَ المختار في الأمر والنهي لم يُمثِّله إلاَّ عارياً من الفاء، قال[1]: نحو: زيداً اضربه، وعمرا مُرَّ به، وخالداً اضرب أباه، وزيداً اشتَرِ له ثوباً، قال: وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله اضربه، ابتدأت «عبدُ الله» فرفعته بالابتداء، ونبَّهت المخاطَب له لتعرِّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر، فإذا قلت: «زيداً فاضربه» لم يستقم حملُه على الابتداء؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: «زيدٌ فمُنطَلِقٌ» لم يستقِم، انتهى.

هذا دليلٌ على أنَّه لا يجوز أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بفِعل الأمر المقرون بالفاء، فأنت ترى منْع سيبويه إعرابَه على أنَّه مبتدأ وخبره المقرون بالفاء، وأجاز نصبه على الاشتغال، لا على أنَّ الفاء في خبر المبتدأ.

وتلخيص ما تقدَّم من كلام سيبويه أنَّ الجملة الواقعة أمرا بغير فاء [بعد اسم يُختار فيه النصب، ويجوز فيه الرفع على الابتداء وجملة الأمر خبره، فإن كانت الفاء][2] فإمَّا أن تقدِّرها داخلة على الخبر أو عاطفة، فإن قدَّرتها الداخلة على الخبر فلا يجوز أن يكون الاسم مبتدأ وجملة الأمر خبراً، إلاَّ إنْ كان المبتدأ أُجْرِيَ مجرى اسمِ الشرط بشروط مذكورة في النحو، وإن كانت الفاء عاطفة كان الاسم مبتدأ محذوفَ الخبر كالآيتين، أو خبراً لمبتدأ محذوف نحو: «عبدُ الله فاضربه»، أي: هذا عبدُ الله فاضربه، والنصبُ مرجوحٌ؛ لأنَّه يُحوِج إلى جملة / يعطف عليها بالفاء وإلى [حذف] الفعل الناصب، تقدير ذلك: تَنبَّهْ فاضربْ زيداً اضربه، حذفت «تنبَّه» و«اضرب» وأخَّرت ٧٢/أ

١- الكتاب ١/١٣٨.

٢- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

الفاء للمفسِّر، فكان الرفعُ أولى؛ لأنَّ فيه حذفَ مبتدأ فقط أو خبر فقط، والفاءُ واقعةٌ في مَوْضِعها، و دلَّ على ذلك المحذوفِ سياقُ الكلام والمعنى، قال سيبويه[١]: قوله تعالى: ﴿**والزانية**﴾[٢] إلخ، ﴿**والسارق**﴾ إلخ، هذا لم يُبْنَ على الفعل، بل مِثلُ قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الجنَّة التي وُعد المتَّقُون**﴾[٣]، ثم قال: فيها كذا فيها كذا فيها كذا، فإنَّما وُضِعَ «مَثَل» للحديث الذي بعده، وذُكِر بعدَ أخبارٍ وأحاديث، كأنَّه قال: من القَصص مَثَلُ الجَنَّة، أو مما يُقَصُّ عليكم مثلُ الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار أو نحوه، والله أعلم.

وكذلك ﴿**الزانيةُ والزاني**﴾ لما قال: ﴿**سورةٌ أَنْزَلْنَاها وفَرَضْناها**﴾[٤] قال: في الفرائض الزانيةُ والزاني، أوالزانيةُ والزاني في الفرائض، ثم قال﴿**فاجلِدُوا**﴾، فجاء بالفِعل بعد أن مضى فيها الرفع، كقوله:

وقائلةٍ خولانُ فانكِح فتاتَهم . . . . . .

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه الضمير[٥]، وكذا الآية أي: ومما فُرض عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السارقُ والسارقةُ فيما فُرض عليكم، وإنَّما جاءت هذه بعد قصص وأحاديث، انتهى.

فسيبويه إنَّما اختار هذا التخريج لأنَّه أقلقه النصبُ مع وجود الفاء، وليست الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنَّ سيبويه لا يجيز ذلك في «ال» الموصولة، فالآيتان عنده من باب «زيدٌ فاضربه»، فكما أنَّ المختار في هذا الرفع فكذا في الآيتين.

١- الكتاب ١/١٣٨.

٢- النور/ ٢.

٣- محمد/ ١٥. فهي التي بعدها ﴿فيها أنهار ....﴾ والأخرى في الرعد/٣٥ وبعدها ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾.

٤- النور/١.

٥- الضمير هو المضمر، أي: محذوف «والضمير».

وقول الرازي عن الزمخشري[١]: لوجب أن يكون في القُرَّاء من يقرأ ﴿**واللذان يأتِيانها منكم فآذُوهما**﴾ بالنصب، قلت: لم يقل سيبويه: إنَّ النصب أولى في مثل هذا التركيب فيلزم أن يكون في القراء من ينصب «واللذان»، بل حَمل الآية محمَل ﴿**والسارقُ والسارقةُ**﴾؛ لأنَّه تقدَّم ما يدل على المحذوف، وهو قوله: ﴿**واللاتي يأتينَ الفاحشةَ من نِسائِكم**﴾[٢]، وقد يجري هذا في «زيد» و«عمرو» على هذا الحدِّ إذا كنت تخبر بأشياء أو توصي ثمَّ تقول: زيدٌ، أي: فيمن أوصي فأَحْسِنْ إليه.[٣]

ويجوز في ﴿**اللذان يأتيانها**﴾ أن يكون خبَرُه الجملةَ المقرونة بالفاء؛ لاستيفاء المبتدأ شروطا تبيحُ الفاء ،بخلاف ﴿**السارق**﴾.

قال الفخر: الثالث ـ أي: من وجوه الفساد ـ أنَّا إذا أعربناه مبتدأ محذوفَ الخبر كما فعَل سيبويه مابقِيَ شيء تتعلَّق به الفاء.

قلت: قد تقدَّم أنَّها رابطة للجملة الثانية بالأُولى ومبيِّنة لما أُبهِم في الأوَّل، وإنَّما قدَّر «مما يتلى عليكم» لأنَّها جاءت بعد جزاء المحارِبين.

قال / الفخر الرَّازي: فإن قال سيبويه: إنَّ الفاء تتعلق بفعلٍ دلَّ عليه «السارق»، ٧٢/ب
أي: إذا أتى بالسرقة فاقطعوا يده، نقولُ: إذا احتجت في آخر الأمر إلى أن تقول: «من سرَق» فاجعل هذا أوَّلا[٤]، ولا تحتاج إلى الإضمار الذي ذكرت.

قلت: لا يقوله سيبويه، وقد بيَّنا فائدتَها.

قال الرازي: الرابع ـ أي: من وجوه الفساد ـ أنَّا إذا اخترنا النصب لم يُفِد عِلِّيَّةَ السرقة بخلاف الرفع، ومراعاةُ العِلَّة متأكِّد؛ لقوله ﴿**جزاءً بما كَسَبا**﴾، فالرفع أولى.

قلت: هذا عجيب من هذا الرجل، ولا فرق بين النصب والرفع في إفادة العلِّية من حيث ترتُّبُ الحكم على الوصف، لو قلت: «السارقُ ليُقطَع أو اقطع السارقَ» لم

١- ليس في المسألة نقل عن الزمخشري، وهو خطأ من المؤلف سبق مثله قبل قليل.

٢- النساء/ ١٥.

٣- الكتاب ١/١٤٣-١٤٤.

٤- كلمة «أوَّلا» مكانها بياض فيما عدا «ب» وفيها «الحد»، والتصويب من تفسير الرازي والبحر.

يفترق في إفادة التَّعليل،.وقوله: ﴿جزاءً بما كسبا﴾ يؤكِّد التعليل، وهو موجود في النصب.

قال الرازي: الخامس أنَّ سيبويه قال في موضع آخر[1]: وهم يقدِّمون الأهم والذي هم ببيانِه أعنى. فالرفع يقتضي الاعتناء بشأن السارق وتقديمَه على القطع، وهذا يقتضي أن يكون أكثرُ العناية مصروفاً إلى شرح ما يتعلَّق بحال السارق من حيث إنَّه سارق، والنصب يقتضي الاعتناء بالقطع وأنَّه أتمُّ من العناية بالسارق ومعلوم أنَّه ليس كذلك، فإنَّ المقصود في الآية تقبيحُ شأن السرقة، والمبالغةُ في الزَّجر عنها، فثبت أنَّ القراءة بالرفع هي المتعيِّنة قطعا.

قلت: هذا الاعتناء فيما اختلفت نسبة الإسناد كالفاعل والمفعول، قال سيبويه في «ضرب عبد الله زيدا»: فإن قدَّمت المفعول وأخَّرت الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوَّل، لأنَّك تريد به مقدَّماً ما تريد به مؤخَّراً، وهو عربيٌّ جيِّد كثيرٌ، فإنَّهم يقدِّمون الذي هم ببيانِه أهمُّ وهُمْ بِبيانِه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانهم ويَعنِيانهم.

والرَّازي حرَّف الكلام وجعله في غير[2] مختلِف النسبة وهو المبتدأ والخبر؛ لأنَّ النسبة فيه واحدة، بخلاف الفاعل والمفعول لأنَّ المخاطب قد يكون له غرضٌ فيمن صدَر منه الضرب أو فيمن حلَّ به، فيُقدَّم ما تعلَّق الغرض به من فاعل أو مفعول؛ لأنَّ نِسبة الضرب مختلفة، وأمَّا الآية فلا تختلف فيها النِّسبة، ولا يمكن تفريعها على كلام سيبويه.

والعجب من هذا الرجلِ وتجاسُرِه على العلوم حتى صنَّف في النحو كتاباً سمَّاه المحرَّر، سلك فيه طريقة غريبة بعيدة عن اصطلاح النحو ومقاصده، وهو كتاب لطيف [محتوٍ] على بعض أبواب / العربية، وقد سمعت شيخنا أبا جعفر بنَ الزبير يذكر هذا ٧٣/أ التصنيف ويقول: إنَّه ليس جارياً على مصطلح القوم وإنَّما هو من التخليط في العلوم،

١- الكتاب ١/٣٤، وتنظر الفقرة ١.

٢- «غير» ساقط من الأصل.

ومن غَلَبَ عليه فنٌّ ظهر فيما يُبَلِّغ به في غير ذلك الفن، ولمَّا وقفت على هذا الكتاب في مِصرَ رأيتُ ما كان يذمُّ منه شيخُنا المذكور، ويستزِل عقلَ الفخر في كونه صنَّف في علم وليس من أهله، وكان شيخنا أبو جعفر يقول: لكل علم حدٌّ ينتهي إليه، فإذا رأيت متكلِّماً في فنٍّ قد مزَجه بغيره فاعلم أنَّه إمَّا من تخليط أو تخبُّط ذهنِه، وإمَّا من قِلَّة محصوله وقصورِه في ذلك العلم، فتجده يستريح إلى غيره مما يعرفه.

قال الزمخشري[١]: ـ بعد أن ذكر إعراب سيبويه ـ ويجوز أن يكون الخبر ﴿**فاقطعوا**﴾، و دخلت الفاء لتضمُّن الموصول معنى الشرط، وقرأ عيسى بن عمر بالنصب، وفضَّلها سيبويه على قراءة العامة بالرفع.

«ح»[٢]: هذا وإن أجازه بعضُهم لا يجوز عند سيبويه كما علِمتَه؛ لأنَّ هذا موصولٌ امتزَج بصلته حتى صار الإعراب فيها، فليس كالموصول بصلة تصلح للشرط، أو في قوَّة ما يصلح كالظَّرف، ونسبةُ تفضيل سيبويه النصبَ غيرُ صحيحةٍ، وتمثيله بقولك: «زيداً فاضربه» نصبُه أحسن غيرُ صحيح؛ إنَّما قال سيبويه: «النصب قويٌّ»، أي: ليس بضعيف، و لم يجعله أقوى، والنصب على الاشتغال أو الإغراء[٣]، وقد منَع الرفع على الابتداء والأمْرِيَّة خبرٌ[٤]؛ لأجل الفاء، وقد بيَّناه قبل.[٥]

٢٦٧- قوله تعالى: ﴿ **فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ** ﴾ آية/٣٩.

١- الكشاف ١/٣٣٧.

٢- البحر ٤/٢٥٢.

٣- وذلك قوله عن «زيدٌ فاضربه»: «فإن شئت نصبته على شيء هذا تفسيره، كما كان في الاستفهام، وإن شئت على «عليك» كأنَّك قلت: عليك زيداً فاقتله». الكتاب ١/١٣٨.

٤- في المخطوطات: «والأمر به جيد» والتصويب من البحر.

٥- ينظر في الرد على الزمخشري في فهمه والرازي في ردِّه: الانتصاف ١/٣٣٧، وفتوح الغيب، والدر المصون ٤/٢٦١، وحاشية الشهاب ٣/٢٤١، وروح المعاني ٣/٣.

«ح»[١]: مضافٌ للفاعل، أي: بعد أن ظلَم الناس بأخذ المال سَرِقةً، وقيل للمفعول، أي: بعد أن [ظلم نفسَه، وفي هذا نظرٌ؛ إذ يصير التقدير: بعد أن][٢] ظَلَمه، وفيه اتحاد الفاعلِ والمفعولِ، وذلك لا يجوز إلا في باب «ظنَّ» و«فقَد» و«عدِم».[٣]

٢٦٨- قوله تعالى: ﴿ **أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ** ﴾ إلخ، آية/٤٥.

«ز»[٤]: أي: مقتولةٌ ومفقوءةٌ و مجدوعٌ ومقطوعةٌ ومقلوعةٌ.

«ح»[٥]: تفسير معنى؛ لأنَّ المجرورَ الخبرَ عاملُه كونٌ مطلَق، والباء[٦] للمقابلة، فيقدَّر ما يقرُب للكون المطلق، وهو «مأخوذ»، نحو: بعت الشاءَ شاةً بدرهم، أي: مأخوذة، والثوبَ بدرهم، وكذا قوله تعالى﴿**الحُرُّ بِالحُرِّ**﴾[٧]، أي: مأخوذ، وقدَّره الحَوْفِيُّ بالكون المطلق، أي: يجب أو يستقر، والمعنى: يستقرُّ قتلها بالنفس.

«ت»: المجرور وإن كان يتعلق بكون مطلق فجعْلُه خاصاً من حيث المقام كـ «زيد على الفرس» أي: راكبٌ لا يَدفَع أنَّ المحذوف كونٌ مطلق؛ لأنَّ المقيَّد بعضُ ما صَدَقاتِه، ونفسُ بعضِ الماصَدَقَات بمقتضى / المقام غيرُ منافٍ، والكون المطلق لا بدَّ من ٧٣/ب
وقوعه في ضِمْنِ خاصٍ، و ليس المراد وقوعَه بِكَوْنِيَّتِه المطلَقة، وغايته أنَّه يُنفى منهما عند نفي القرينة ويُعيَّنا عندها، فتأمَّله.

١- البحر ٤/٢٥٥.

٢- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٣- رُدَّ في الدر المصون ٤/٢٦٦؛ «لأنَّا إذا أحللنا المصدر لحرف مصدريٍّ وفعل فإنَّما يأتي بعد الفعل يصحُّ تقديره، وهو لفظ «النفس» أي: من بعد أن ظلم نفسه». وينظر الفقرة ٨٢.

٤- الكشاف ١/٣٤١، وهي على الترتيب للنفس والعين والأذن والسِّن.

٥- البحر ٤/٢٧١.

٦- هي الباء «الداخلة على الأعواض نحو: اشتريته بألف».

٧- البقرة/ ١٧٨.

ولا يخرُج المجرور عن كونه مستقراً لأنَّ الخصوص ليس بالذَّات، وأنكره «ح» فيما سبق، ومالَ هنا إلى تسليمه.[١]

٢٦٩- قوله تعالى: ﴿**والعينَ بالعينِ**﴾ إلخ، آية/٤٥.

«ز»[٢]: الرفع عطفاً على محل ﴿**أنَّ النَّفس**﴾؛ لأنَّ المعنى: وكتبنا عليهم النفسَ بالنفس، إمَّا لإجراء «كتبنا» مجرى «قلنا»، وإمَّا لأنَّ الجملة يقع عليها الكَتْب كما تقع عليها القراءة، نحو: كتبت ﴿**الحمدُ لله**﴾ وقرأت ﴿**سورةٌ أنزلناها**﴾[٣]، ولذا قال الزجاجُ[٤]: لو قرئ بكسر «إنَّ» لكان صحيحاً.

«ح»[٥]: هو أحد ما خرَّج أبو عليٍّ[٦] الآية عليه، وتسميته محلاً مجازٌ؛ وإنَّما هو مِن عطف التوهُّم ومراعاة المعنى لأنَّ المحلَّ هنا أنَّ الجملةَ في محلِّ نصبٍ؛ لظهوره عند سبكها، أي: أَخْذَ النَّفْسِ.[٧]

٢٧٠- قوله تعالى: ﴿ **وقَفَّيْنا** ﴾ آية/٤٦.

«ز»[٨]: مِثلُ عقَّبْنا إذا أَتبَعْته، يقال: قفَّيتُه بفلان وعقَّبته به، تُعَدِّيه للثاني بزيادة الباء، والمفعول الأوَّل في الآية محذوف؛ لأنَّ ﴿**على آثارِهم**﴾ كالسادِّ مسدَّه؛ لأنَّه إذا قَفَّى به على أَثَره فقد قَفَّى به إيَّاه

١- ينظر ما سبق في الفقرة ٢٣٥، و٢٤٠ .

٢- الكشاف ١/٣٤١.

٣- النور/ ١.

٤- معاني القرآن ٢/١٧٩

٥- البحر ٤/٢٧٢

٦- الحجة ٣/٢٢٤

٧- قال في الدر المصون ٤/٢٧٥: «والزمخشري لم يعن أنَّ «أنَّ» وما في حيِّزها في محلِّ رفع فعطف عليهما المرفوع حتى يُلزمه الشيخ بأنَّ لفظها ومحلَّها نصب، إنَّما عنى أنَّ اسمها محلُّه الرفع قبل دخولها، فراعى العطف عليه كما راعاه في «إنَّ» المكسورة، وهذا الرَّدُّ ليس للشيخ؛ بل سبقه إليه أبو البقاء فأخذه منه.... وليس بشيء».

٨- الكشاف ١/٣٤٢.

«ح»[١]: جعَل المضعَّف كالمخفَّف، نحو: قدَّر الله وقدَرَ الله، وهو أحد المعاني التي جاءَ عليها فعَّل[٢]، ثم عدَّاه بالباء، وتعدية المتعدِّي بالباء لِثانٍ قلَّ أن يُوجَد، حتى زعم بعضهم أنَّه لايوجد ولا يجوز، فلا يقال في «طعِم زيد اللحم»: أطعمت زيداً باللحم، والصحيحُ أنَّه جاء على قِلَّة، تقول: دفع زيدٌ عمرا، ثم تُعَدِّيه بالباء ،تقول: دفعت زيداً بعمرو، و«صَكَّ الحجرُ الحجرَ» و«صككتُ الحجرَ بالحجر»، أي: جعلته يصكُّه.[٣]

وأمَّا قوله: «محذوف والظرف كالسادِّ مسدَّه» فلا يتَّجه؛ لأنَّ المفعولَ مفعولٌ به صريح، ولا يسدُّ الظرفُ مسدَّه، وكلامه يُفْهِمُ التَّضمين[٤]، ألا ترى إلى قوله: لأنَّه إذا قَفَّى به على أثره فقد قفَّى به إيَّاه، وفَصْلُه الضمير في قوله «إياه» وحقُّه الاتصال، فلا يقال: «زيدٌ ضربت بسوطٍ إياه» إلاَّ في ضرورة شعر، فإصلاحه: زيدٌ ضربته بسوط.

«ت»: محصل كلام «ز» أنَّ الثُّلاثي يتعدَّى لواحد بنفسه، فإذا ضُعِّف ازداد مجرورا، وأنَّ المفعولَ الأصليَّ حُذف لدليلٍ، فليس شاذا؛ بل كالشاذ.

وقوله: «لأنَّه إذا قفَّى به على أثره فقد قفَّى به إياه» فليس فيه تفسيرُ فِعل لا يتعدَّى بفِعلٍ يقتضي التعدية، بل بيَّن وجهَ الدليل من المجرور لا غير، وليس فيه أنَّه كالثلاثيِّ بل جعَل تضعيفَه أكسَبَه التعدية للمجرور، فلم يبقَ على حاله كـ«قدَرَ الله وقدَّر الله»، وفصلُه الضميَر بعد تقديم المفعول المجرور واجبٌ؛ إذ لا يمكن جعله متصلا مع تقدُّم غيرِه عليه.

١- البحر ٤/٢٧٧-٢٧٨.

٢- ينظر: شرح الشافية ١/٩٤، والارتشاف ١/٨٤.

٣- قيل إنَّ تعدية المتعدي إلى الثاني بالباء أمر شاذ لايقاس عليه وإنَّما ورد منه «دفع» و «صَكَّ»، ينظر: البحر ٢/٥٩٥، والدر المصون ٢/٥٣٤. وظاهر كلام سيبويه أنَّه قياس، ينظر: الكتاب ١/١٥٣، ومثله في الارتشاف ٢/٤٢٦، والجنى الداني ٣٧، والمساعد ٢/٢٦١، والمغني ١٣٩، ولم يذكر المالقي غير تعدية اللازم بها، ينظر: رصف المباني ٢٢١.

٤- أي: تضمين «قفَّيته» معنى «أتبعته».

/ ولكن «ح»[١] ينازِع في تقديم الظاهر حتى يؤديَ إلى فصْل الضمير، وهو الصواب؛ إذ لا موجِب لتقديم الظاهر، وليس مثل المتبوع في نحو ﴿**يُخرِجون الرسولَ وإيَّاكم**﴾[٢]؛ [لأنَّ المتبوع واجبُ التَّقديم[٣]، ولا مثل باب الإخبار[٤]؛][٥] لأنَّ تأخير الضمير اعتبار بجعله الذي كان [مقدَّما][٦] مؤخَّراً، ويجوز تقديمه للإتيان على الأصل، وهو وصْل الضمير، والصواب ـ مع الشيخ ـ وجوبُ وصل الضمير بالفعل ليتَّصل. ٧٤/أ

وقوله: «مثل طعِم زيدٌ اللَّحم، وأطعمت زيداً باللحم» هو ليس ممَّا نحن فيه؛ لأنَّ هذا المثال كان المجرَّدُ متعدِّياً[٧] إلى هذا المجرور بنفسه، وعند زيادة الهمزة تعدَّى إليه بحرف الجر وازداد واحدا بنفسه، وما نحن فيه ازداد المجرورَ ولم يكن له[٨]، على أنَّ الظاهر عدم الاحتياج للباء، فتقول: أطعمت زيداً لحما، وهو قاعدة التعدية بالزيادة تضعيفاً أو همزة.

١- «لكن «ح»» ساقط من الأصل.

٢- الممتحنة/١.

٣- وجه وجوب تقديم المتبوع أنَّ في تقديم الرسول ﷺ تشريفا لهم «وتشنيعا على من تجاسَر على مثل ذلك الفعل الفظيع». الدر المصون ١١١/٤، فانفصال الضمير هنا يراد به الترتيب.

٤- باب الإخبار أي: الترتيب الوجودي، ومنه قوله تعالى ﴿ولَقَدْ وصَّينا الذين أُوتوا الكتابَ مِن قَبْلِكُم وإيَّاكُم﴾ النساء/ ٣١، ويعبرُ عنه بعضٌ بفصل المتبوع بين العامل والضمير، ينظر: المرجع السابق، والمساعد ١٠٤/١.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- [مقدَّما] زيادة لإقامة النص، ووجهه أنَّ الضمير لو اتّصل لتقدَّم فكان الترتيب: وصيناكم والذين أوتوا، فلمَّا جُعِل مؤخَّراً صار في الكلام تريب وجوديٌّ؛ لأنَّ وصيته مِن مَن قبلنا سابقة على وصيِّتنا، ينظر: الدر المصون ١١١/٤.

٧- في المخطوطات: «متعد».

٨- هذه التفرقة غير ظاهرة، ويبدو أنَّها غير واردة لأنَّ «اللحم» كان مفعولا لـ «طعم» قبل التعدية وبعدها تعدّى إليه بالجارِّ، فهو معمول له في الحالتين، وأمَّا «على آثارهم» فلم يكن قبل التعدية معمولا لـ «قفَّينا» إذ التركيب في مثله قفيته بفلان.

وقوله: «والصحيح أنَّه قليل تقول دفع زيد عمرا ثم تعديه بالباء فتقول دفعت زيداً بعمرو أي جعلته يدفعه» هو ليس ممَّا نحن فيه؛ بل من باب ما يتعدى لواحد بنفسه [وقد يتعدى إلى غيره بنفسه][1] فيضعف عنه فيصل إليه بحرف الجر.

والحاصل أنَّ تقوية الثلاثي [أن][2] يتعدى لواحد بنفسه، فإن ضعف ازداد مجروراً، وكل ما ذكره «ح» لا يتنزل عليه ظاهراً، و مسألة «دفع زيد عمرا» و«ودفعت زيداً بعمرو» واحدة، وهي أنَّ الفعل يتعدى لواحد، فتارة يذكر معه المدفوع به فيتعدَّى إليه بحرف الجر وتارة لا، فليس فيه استعمالان[3]؛ وقوله: «أي: جعلته» قاعدةُ الجعْلِ تصدق على الأوَّل[4] نحو: أَضْرَبْتُ زيداً عمرا، أي: جعلت زيداً يضرب عمراً، فقوله هنا: «أي: جعلته يدفعه» من حيث إنَّ المعنى كذلك؛ لأنَّ المجرور آلة الدفع[5] فتأمَّله، والحاصل أنَّ كلام الشيخ هنا فيه تخليط، أو خفي علينا ما ظهر له، والله أعلم.

٢٧١- قوله تعالى: ﴿**ومُصَدِّقاً**﴾ آية/٤٦.

«ع»[6]: حال مؤكِّدة معطوفة على موضع الجملة وهي ﴿**فيه هدى**﴾[7]؛ لأنَّها في موضع الحال.

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٢- «أن» زيادة لإقامة النص.

٣- هما استعمالان في «دفعت زيداً» أنت الدافع، وفي «... بعمرو» «عمرو» هو المباشر للدفع.

٤- قوله: «الأوّل» أي: على الاسم المتقدِّم الذي يلي الفاعل، وهو ما كان فاعلا في الأصل.

٥- قال المرادي في الجنى الداني ٣٧: فإن قيل «صككت .. ودفعت... الباء فيهما هي الداخلة على ما كان مفعولاً؛ إذ الأصل: صكَّ الحجرُ الحجرَ، ودفعَ بعضُ الناس بعضاً، قلت: ليس كذلك؛ ... والباء فيهما داخلةعلى ما كان فاعلاً لا مفعولاً، والأصل: صكَّ الحجرَ الحجرُ، ودفعَ بعضَ الناس بعضٌ، بتقديم المفعول؛ المعنى أنَّ المتكلِّم صيَّر البعض الذي دخلت عليه الباءُ دافعا للبعض المجرَّدِ منها».

٦- المحرّر ١١٧/٥.

٧- الآية بتمامها ﴿وقفّينا على آثارِهم بعيسى ابن مريم مُصَدِّقاً لِّما بينَ يَدَيْهِ مِنَ التوْرَاةِ وآتَيْنَاهُ الأنجِيلَ فِيهِ هدىً ونُورٌ ومُصَدِّقاً﴾.

((ح))[١]: كون ((مصدقا)) حالا إنَّما هو من حيث المعنى؛ لأنَّه إذا كان الإنجيل كتاباً إلهياً كان مصدِّقاً للكتب الإلهية، لكن قوله: ﴿فيه هدى﴾ إنَّه جملةٌ قول مرجوحٍ؛ لأنَّه مفرد، أي: كائنا فيه هدى، وإذا دار الأمر بين المفرد والجملة كان المفرد أولى.

وبتقدير[٢] الجملة فلا واو، وهو خلاف الأحسن والأكثر، حتى زعم الفراء[٣] أنَّه شاذٌّ وإن كان ثَمَّ ضميرٌ، وتبعه الزمخشري[٤] على ذلك.

((ت)): جَعَلَه مفردا من حيث جَعَلَ المجرورَ وحده حالا، ((وهدى)) مرفوع به، والوصف / مع مرفوعه مفرد[٥]، فتأمَّله. ٧٤/ب

والجملة هنا باعتبارين، باعتبار المبتدأ والخبر، أو باعتبار رفع الظاهر بالمجرور المستقر، وهو يحتمل كائناً أو كان، ومن ثَمَّ قال الشيخ: وإذا دار إلخ.

٢٧٢- قوله تعالى: ﴿عَمَّا جَاءَكَ﴾آية/٤٦.

((ح))[٦]: أبو البقاء[٧]: أي ((عادلا عمَّا جاءك))، ولم يضمِّنْه معنى ما يتعدَّى بـ((عن)) وهذا ليس بجيد؛ لأنَّ ((عن)) حرف ناقص لايصلح حالا من الجُثَّة ولاخبراً[٨]، والناقص

١- البحر ٢٧٩/٤.

٢- في المخطوطات: ((وبتعد)) والتصويب من البحر.

٣- معاني القرآن ٢٣٧/١، وقال عنه النحاس في إعرابه ٤٨٨/١: ((هو قول حسن)).

٤- المفصّل ٦٤، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٨٨/١، وشرح الرضي على الكافية٢/٤٠-٤١. هذا والجمهور على عدم الحاجة إلى واو وأبو حيَّان عبَّر عنه بأنَّه كثير ((أكثر رمل يبرين، ومها فلسطين)) البحر ١٢/٥، والارتشاف ٣٦٦/٢، وينظر: ابن يعيش ٦٦/٢، والمغني ٦٥٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ١١٥، والمساعد ٤٦/٢.

٥- وإنَّما عمل الوصف باتفاق لاعتماده على صاحب الحال، ينظر في المسألة: الإنصاف ٥١، وابن يعيش ٦٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٢/٢، والدر المصون ٢٨٣/٤.

٦- البحر ٢٨٣/٤. والآية ﴿ولاتَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُم عمَّا جَاءَكَ﴾.

٧- التبيان ٢٢٤.

٨- الحرف الناقص ((هو مالايُفهم بمجرَّد ذِكْرِه وذكر معموله ما يتعلَّق به، نحو زيدٌ بك أو فيك، من قولك زيدٌ واثق بك أو راغب فيك، فهذا لا يغني عن الخبر؛ إذ لافائدة فيه)) المساعد ٢٣٥/١.

يتعلَّق بكون مقيَّدٍ لامطلق، والمقيَّد لا يجوز حذفه.

«ت»: قد تكرر هذا منه، ومن ردّه بأن الخاص كسائر الأخبار تحذف لدليل، والقرينة هنا بَيِّنَةٌ مثل ما قالوا في «لولا» المعلَّقة على خاص في نحو: لولا أنصار زيد لم ينج، أي: حَمَوْهُ،[1] فتأمله.

٢٧٣- قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الجاهليَّةِ يَبْغُونَ﴾ آية/٥٠.

«ح»[2]: قرأ السلمي[3] وابن وثاب[4] وأبو رجاء[5] والأعرج[6] برفع «حكم»[7] على الابتداء، والظاهر أنَّ خبره «يبغون»، وحسَّن حذْف الضمير قليلا كونُ الجملة فاصلة.

ابن مجاهد[8]: الرفع خطأ.

ابن جنّي[9]: ليس كذلك، لكن غير هذا الوجه أقوى منه، وقد جاء في الشعر.

وفي هذه المسألة خلافٌ، الجواز، والجواز في الشعر، والتفصيل[10].

١- ينظر: شرح ابن مالك للتسهيل ١/٢٧٦. وقال إنّه أمرٌ «غَفَل عنه أكثر الناس».

٢- البحر ٤/٢٨٧.

٣- هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب الكوفيّ، عرض القرآن على عثمان وعليّ وابن مسعود ﷺ وغيرهم، توفي في حدود ٧٤ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٤٦، وغاية النهاية ١/٤١٣.

٤- هو: يحيى بن وثاب الأسدي الكوفيّ، قرأ القرآن على السلميّ وغيره، ت ١٠٣هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٥٩، وغاية النهاية ٢/٣٨٠.

٥- هو: عمران بن تميم البصريّ العُطارديّ، أخذ عن ابن عباس وأبي موسى ﷺ، توفي ١٠٥ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٥٣، وغاية النهاية ١/٦٠٤.

٦- هو: أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني المخزوميّ ولاءً، أخذ عن أبي هريرة وابن عباس ﷺ، ت ١١٧هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٨٠، وغاية النهاية ١/٣٨١.

٧- ينظر: مختصر في شواذ القرءان ٣٩. ونسب ابن جنّيّ للأعرج إنكار الرفع، وأنه فتَحَ الحاء والكاف ونصَب الميم، المحتسب ١/٢١١.

٨- ينظر: المحتسب ١/٢١١. وليس في السبعة هذا القول لا هنا ولا عند قوله ﴿وكُلاًّ وعد الله الحسنى﴾ الحديد/١٠.

٩- المرجع السابق.

١٠- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٠٧.

«ز»[١]: حذفُ الضمير منه كالصِّلة والصِّفة والحال، نحو ﴿أَهـذا الـذي بَعَـثَ اللهُ رَسولاً﴾[٢]، وفي: الناسُ رجلان رجلٌ أهنتُ ورجلٌ أكرمتُ، ومررتُ بهندٍ يضربُ زيدٌ.

«ح»[٣]: من الصِّلة بشرطه فصيحٌ كثير، ومن الصِّفة قليلٌ، ومـن الخبر ضرورةٌ أو نادر، فإن أراد في مطلق [الإساقط] فصحيح، وإن كان شبَّه الخبر بما ذكـر جـوازاً أو حسناً فليس بصحيح[٤].

٢٧٤- قوله تعالى: ﴿فَتَرَى الذينَ﴾ آية/٥٢.

«ع»[٥]: قرأ إبراهيم[٦] وابن وثّاب بالغَيْبة، فيحتمـلُ أنَّ فاعلـه الموصـول، والتقديـر: «فيرى الذين أنْ يسارعوا»، فحُذفت إيجازاً.

«ح»[٧]: هذا ضعيف؛ لأنَّ حذف «أنْ» لا ينقاس[٨]، والفاعل الله أو الرائي.

٢٧٥- قوله تعالى: ﴿فَيُصْبِحُوا﴾ آية/٥٢.

١- الكشاف ٣٤٣/١.

٢- الفرقان/٤١.

٣- البحر ٢٨٧/٤.

٤- ينظر: الكتاب ٨٥/١، ٨٧-٨٨، ومعاني القـرآن للأخفـش ٤٠، ٨٨، ٢٥٢، والارتشـاف ٥٣٥/١، ٥٢/٢، ٢٦٩.

٥- المحرّر ١٢٨/٥.

٦- هو: أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، الصالح الزاهد، أخذ عنه الأعمش وطلحـة بـن مصرف، ت ٩٦ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢١/١٤، وغاية النهاية ٢٩/١.

٧- البحر ٢٩٢/٤.

٨- هذا قول البصريّين أما الكوفيّون فيجيزون القياس على المسموع كقول العرب: خذ اللص قبل يأخذك. والقائلون بجواز الحذف منهم من أوجب الرفع بعد الحذف ومنهم من قال بجواز بقاء العمل. تنظر المسالة في: شرح الرضي على الكافيـة ٨٠/٤، والارتشـاف ٤٢٣/٢، والمسـاعد ١٠٩/٣، والمغـني ٨٣٩، والهمع ١٤٢/٤.

«ح»[١]: اتفق أبو البقاء[٢] والحَوْفي على عطْفه على ﴿يأتيَ﴾[٣]، والفاء تُسَوِّغُ الاكتفاء برابط واحد في الصِّلة والصِّفة والخبر والحال؛ إذ لا رابط في الثانية يعود على «ا لله»[٤].

ويحتمل أن ينصب بإضمار «أنْ» بعد فاء جواب التمني؛ لأنَّ «عسى» حرف ترجٍّ في حق البَشَر، وهذا فيه نظر.

«ت»: وجهه اختصاص النصب في جواب التمني لا الترجي[٥]، وبتسليم المساواة ففي الترجي بالحرف؛ لأنَّ المشهور فِعليّة «عسى».

٢٧٦- قوله تعالى: ﴿**الذين آمنوا الذين يُقِيمون الصلاةَ**﴾ آية/٥٥.

«ز»[٦]: الثاني بدلٌ، أو على «هم الذين».

«ح»[٧]: ولا أدري ما منعه من المتبادر وهو الوصف، والطَّرْح هنا غير مقصود[٨]؛ إذ لا يطرح «الذين آمنوا»؛ لأنَّ الأوصاف / التي بعده جارية عليه وتترتَّبُ صحَّتُها عليه[٩]. ٧٥/أ

٢٧٧- قوله تعالى: ﴿**إذا نادَيْتُم إلى الصَّلاة**﴾ آية/٥٨.

١- البحر ٤/٢٩٣.

٢- التبيان ٢٢٦.

٣- من قوله ﴿عسى الله أن يأتي بالفتح﴾ في الآية نفسها.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٥٤، والمساعد ٢/٤٤٨.

٥- النصب بـ «أن» مضمرة في جواب الترجي مذهب كوفيّ وصحّحه بعض المتأخّرين احتجاجاً بنحو قوله تعالى ﴿لعلِّي أَبْلُغُ الأسْبَابَ أَسْبَابَ السماواتِ فاطَّلِعَ إلى إلهِ موسى﴾ غافر/٣٦-٣٧. ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٥٤، والمساعد ٣/٨٩.

٦- الكشاف ١/٣٤٧.

٧- البحر ٤/٣٠١.

٨- الطرح هو جعل المبدل منه لغواً، كأن لم يلفظ لأنّه على نية تكرار العامل.

٩- قيل لايُسلَّم لأن الوصف بالموصول على خلاف الأصل لأنه غير مشتق، والبدل نُقِل عن الأئمة أنّه ليس على نيَّة الطرح. ينظر: الدر المصون ٤/٣١٤، وحاشية الشهاب ٣/٢٥٧.

قال بعض العلماء[١]: فيه مشروعية الأذان بنص الكتاب لا بالمنام وحده، انتهى. ولا دليل فيه؛ إذ لم يقل: «نَادُوا»، وإنَّما قال: «إذا نَادَيْتُم»؛ لأنَّها جملة شرطية تدل على سبق المشروعية لا على إنشائها بالشرط.

٢٧٨- قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ أَكْثَرَكُم﴾ آية/٥٩.

قرأ الجمهور بفتح «أنَّ»،[٢] وخُرِّجَ على أنَّه مبتدأ، قَدَّرَه «ز»[٣] مُؤَخَّراً، أي: فِسْقُ أكثرِكم مَعْلُومٌ عندكُم؛ لأنَّكم علمتم أنَّا على الحق وأنتم على الباطل، إلاَّ أنَّ حُبَّ الرئاسة يمنعكم من الاعتراف.

«ح»[٤]: لا ينبغي تقديره إلاَّ مؤخرا، أي: ومعلومٌ فِسْق أكثرِكم؛ لأنَّ الأفصح [أن][٥] لا يبدأ بالمفتوحة إلاَّ بعد «أمَّا» فقط[٦].

٢٧٩- قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ آية/٦٠.

قرأ الحسنُ بإسكان الباء ونصب التاء[٧].

«ع»[٨]: أراد «وعَبْداً» منوَّناً فحذف التنوين، كما حَذفه في قوله[٩]:

..... ولا ذاكرِ اللهَ إلاَّ قليلا

١- الكشاف١/٣٤٨، وتفسير الرازي ١٢/٢٩.

٢- الكسر قراءةٌ شاذَّة، ينظر: مختصر في شواذ القرآن٣٩.

٣- الكشاف ١/٣٤٨.

٤- البحر ٤/٣٠٤.

٥- زيادة لإقامة النص.

٦- ينظر: الارتشاف٢/١٣٩، والمغني ٧٩، وتعليق الفرائد ٤/ ٤١.

٧- ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١/٤٤٧. و«التاء» ساقطة من الأصل.

٨- المحرّر ٥/١٤٣.

٩- هذا عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي وصدره:-

فَأَلْفيتُه غير مُسْتَعْتِبٍ × .....

وهو في ديوانه ٣٨، والكتاب ١/١٦٩، ومعاني القرآن للأخفش ٨٦، ومعاني القرآن للفرّاء٢/٢٠٢، والمقتضب ٢/٣١٣، وسر صناعة الإعراب ٥٣٤، والدر المصون ٤/ ٣٣٠، وخزانة الأدب ١١/٣٧٤.

«ح»[١]: لا وجه لهذا التخريج؛ لأنَّ «عَبْداً» لا يَنْصِبُ «الطاغوت» بوجه؛ لأنَّه ليس مصدراً ولا اسم فاعل، والتخريج أنْ يكون تخفيفا من «عَبَدَ» بفتح الباء.

قال ابن مكتوم أحد تلامذة «ح»:[٢] تسكين المفتوح لا يجوز أيضاً، فاعرفه.

«ت»: غايته أنَّه ليس بكثير، أمَّا منعه فلا سبيل إليه[٣]، ومن لم يعرفه فليعرفه من يد الشيخ.

٢٨٠- قوله تعالى: ﴿**يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ**﴾ آية/٦٤.

«ح»[٤]: لا موضع لها لاستئنافها، وجوَّز الحوفي كونَها خبرا بعد خبر، أو حالا[٥] من ضمير ﴿**مَبْسُوطَتَانِ**﴾.

«ح»: على الخبر والحال لا بُدَّ من رابط، أي: بهما.

الحوفي: «كيف» سؤالٌ عن حال، منصوبةٌ بـ «يشاء».

«ح»: لا يعقل كونها سؤالا؛ بل هي شرط محذوفةُ الجواب، أي: كيف يشاء ينفق، ومفعول «يشاء» محذوف، ولا يجوز عمل «ينفق» في «كيف»؛ لأنَّ اسم الشرط لا يعمل فيه متقدِّم إلاَّ الجار في بعض أسماء الشرط[٦].

٢٨١- قوله تعالى: ﴿**فَرِيقاً كَذَّبُوا وفريقاً يَقْتُلُون**﴾ آية/٧٠.

«ز»[٧]: هو نائبٌ عن الجواب، والرسول الواحد لا يكون فَرِيقَين، ولأنَّه لايصحُّ «إنْ أكرمتَ أخي أخاك أكرمتُ»، وتقدير الجواب: ناصَبُوه، فكأنَّه سأل سائلٌ:

١- البحر ٤/٣٠٧.

٢- الدر اللقيط ٣/٥١٩.

٣- بل هو من الضرورات، ينظر: المنصف ١/٢١، وشرح الشافية ١/٤٤، ٤/١٨. و إنما يُقبل تخريج أبي حيّان لأنّه تخريج شذوذ.

٤- البحر ٤/٣١٦.

٥- في المخطوطات «حال».

٦- ينظر ماسبق في الفقرة ....

٧- الكشاف ١/٣٥٥. و «نائب» كتبت «نبا» في غير الأصل وفي الأصل: «هو من ناء ينوء فهو ناء عن الجواب».

كيف فعلوا؟، فأجاب: فريقاً كذَّبوا وفريقاً يقتلون.

«ح»[١]: «كلما» ليست شرطاً؛ بل ظرف مضافة للمصدر المنسبك من «ما» المصدرية الظرفية، والعامل فيها ما بعده، كقوله: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُم﴾[٢]، ﴿كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُم﴾[٣]، وأجمعت العرب على عدم الجزم بها[٤].

وبتسليم شرطيّتها فلا يصحُّ الوجهان اللذان ذكرهما بكون «فريقاً كذَّبوا» إلخ ينوب عن الجواب؛ لأنَّ الرسول الواحد إلخ، ولأنَّك لا تقول: إنْ / أكرمتَ أخي ٧٥/ب
أخاك أكرمتُ، لمنعهما بأنَّ المراد بالرسول الجنس، كقولك: لا أطيعك ما طلع نجم، وتقديمُ معمولِ الجواب جائزٌ حسن عند البصريين والكسائي، ولم يمنعه إلاَّ الفراء[٥]، هذا على تسليم الشرطية وإلاَّ فلا يحتاج إلى اعتذار، وتقديم المفعول جائزٌ؛ لأنَّهم حَصَروا أماكن المنع والوجوب وصَرَّحوا بجواز ما عداهما، ولم يذكروا هذه الصورة في الممتنع، فالعامل في «كلَّما» «كذَّبوا» وما عُطِفَ عليه، لا محذوفٌ، فتأمَّله، والله أعلم.

٢٨٢- قوله تعالى: ﴿أَنْ سَخِطَ اللهُ عَلَيْهِم﴾ آية/٨٠.

«ز»[٦]: هو المخصوص بالذم، في محل رفع، كأنَّه قيل: لبئس زادُهُم إلى الآخرة سَخَطُ الله، والمعنى موجب سَخَطِ الله عليهم.

١- البحر ٤/٣٢٦.

٢- النساء/٥٦.

٣- الملك/٨. وفي النسخ المخطوطة ﴿كلما ألقوا فيها سمعوا﴾ ولا توجد في القرآن، وإنما هي ﴿إذا....﴾ الملك/٧، وهذا السهو يبدوا أنه من المؤلف تبع فيه أبا حيّان في البحر والدر اللقيط، وإن كان أبو حيّان لم يذكر «سمعوا».

٤- ينظر: الكتاب ٣/١٠٢، والتعليقة ٢/٢٠٩، والارتشاف ٢/٥٦٦.

٥- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٤٢٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٩، والمساعد ٣/١٥٩.

٦- الكشاف ١/٣٥٨، تمام الآية ﴿لبئس ما قدّمت لهم أنفسهم أن سخِطَ الله عليهم﴾.

«ح»[١]: لا يصح هذا إلاَّ على ـ مذهب الفراء[٢] والفارسي[٣] ـ موصوليةِ «ما»، أو جعْلها تمييزا وفي «بئس» ضمير و«قَدَّمْت لهم» صِفَةُ التمييز، ولا يأتي على مذهب سيبويه[٤]؛ لأنَّ «ما» اسم تامٌّ بمعنى الشيء، والجملة بعده صفة للمخصوص المحذوف والتقدير: بئس الشيءُ شيئا قدَّمت لهم أنفسهم، فـ ﴿أَنْ سَخِطَ﴾ بدلٌ من المخصوص المحذوف، أو خبرٌ لمحذوف.

وقول ابن عطية[٥]: إنّ «أَنْ سَخِطَ» في موضع رفعٍ بدلٍ من «ما» لايصحُّ على الموصولية أو التمام؛ لحلول البدل محل المبدل منه؛ «وأن» لايصلح فاعل بئس[٦].

٢٨٣- قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ﴾ آية/٨٢.

«ح»[٧]: يجمع على «قساوسة» قال أمية بن أبي الصَّلت[٨]:

لو كان منفَلَتٌ كانت قساوسةٌ يُحييهمُ الله في أيديهم الزبُرُ

١- البحر ٤/٣٣٩.

٢- في مثل هذا التركيب يعرب الفرّاء «أنْ» وما بعدها بدلاً من «ما» قال عن ﴿بئسما اشتروا به أنفسَهم أن يكفروا﴾ البقرة/٩٠، «... وأما الرفع فأن يكون مكرورا أيضاً على موضع «ما» التي تلي «بئس» ولا يجوز أن يكون رفعاً على قولك: بئس الرجل عبد الله، وكان الكسائي يقول ذلك»، فليست مخصوصاً بالمدح، ينظر: معاني القرآن ١/٥٦.

٣- المسائل البغداديات ٢٥١- ٢٥٢.

٤- الكتاب ١/٧٣، ٣/١٥٥-١٥٦.

٥- المحرّر ٥/١٦٧.

٦- ينظر: ما سبق في الفقرة رقم ٢٥.

٧- البحر ٤/٣٤١.

٨- هو: أمية بن عبد الله بن أبي ربيعة الثقفيّ، وكان ﷺ يستنشد شعره. مات مشركاً بعد بدر. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٢٦٢، وخزانة الأدب ١/٢٤٧، والشاهد في ديوانه ٣٨٧، والدر المصون ٤/٣٩٠، ولسان العرب ٦/١٧٥ «قس».

قال الفراء[١]: هو مثل مَهَالِبة؛ كَثُرت السينات فأبدَلُوا إحداهنَّ واواً، يعني أنَّ قياسه قساسسة[٢].

٢٨٤- قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾ آية/٨٣.

«ع»[٣]: في موضع نصب على الحال.

«ح»[٤]: مثله لأبي البقاء[٥]، ولم يبيِّنا صاحبَه ولا عاملَه، ولا جائز أن يكون من ضمير ﴿أَعْيُنَهُم﴾؛ إذ ليس منصوبا ولا مرفوعا إلاَّ على مذهب من يجوزه لكون المضاف جزءاً[٦]، وقد بينا خطأه في كتابنا منهج السالك، ولا من ضمير ﴿عَرَفُوا﴾؛ لأنَّه يكون قيدا في العرفان، وهم قد عرفوا الحق بقلوبهم ونطقت وأَقَرَّت به ألسنتهم[٧].

٢٨٥- قوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ﴾ آية/٨٤.

«ز»[٨]: الواو للحال، وعامله معنى الفعل العامل في ﴿لانُؤْمِنُ﴾، ولكن مقيَّداً

١- في كتاب الجمع والتفريق، كما في لسان العرب ٦/ ١٧٤.

٢- في الأصل: «قساقسة».

٣- المحرّر ٥/١٧٢.

٤- البحر ٤/٣٤٦.

٥- التبيان ٢٣١. وقد بيّن أبو البقاء أنَّ صاحبه هو فاعل «عرفوا» فعامِله هو الفعل.

٦- وذلك قول ابن مالك:

ولاتُجزْ حالاً من المضافُ لهْ إلاّ إذا اقتضى المضاف عملهْ

أو كان جزء ماله أضيفـــا أو مثل جزئه فلا تحيـــفـا

وينظر في المسألة: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٤٢، والارتشاف ٢/٣٤٨، وشرح الأشموني ٢/٣٠٤.

٧- قيل ذكرت هذه الحال لأنها أشرف أحوالهم. الدر المصون٤/٣٩٨.

٨- الكشاف ١/٣٦٠، والآية ﴿ومالنا لانؤمنُ بالله وماجاءنا من الحق ونطمع﴾.

بالحال الأولى[١]؛ لأنَّك لو أزلتها وقلت: «وما لنا نطمع» لم يكن كلاما[٢].

«ح»[٣]: ما ذكره من العامل في الحالين «حَصَلَ» - المفهوم من معنى اللام - ليس بجيد؛ لأنَّ العامل لا ينصب حالين لذي حال واحد إلاَّ بحرف عطف، إلاَّ «أَفْعَلَ» التفضيل، فالأصحُّ أنَّه / يجوز[٤]. ٧٦/أ

وذو الحال هنا واحد وهو الضمير المجرور بلام «لنا»، ولأنَّه أيضاً تكون الواو داخلةً على المضارع، ولا يجوز إلاَّ بتأويل، أي: ونحن نطمع[٥].

«ت»: ما ذكره من منع تعدُّد الحال لواحد وأنَّه الصحيح مخالف لابن مالك في سائر كتبه[٦]، ولا أَقَلَّ من كون المسألة خلافيةً، فلا يصح القَدْحُ، قال في الخلاصة:

والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغيرِ مفرد

وبتسليمه فالواو عاطفة، لا واو الحال كما زعم الزمخشري، وسيُذْكَر بعد.

«ز»[٧]: يجوز كونه حالا من ﴿لا نُؤْمِنُ﴾؛ على أنَّهم أنكروا على [أنفسهم] أنَّهم لايوحِّدون الله ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين.

«ح»[٨]: ليس بجيد؛ لدخول واو الحال على المضارع، فيحتاج إلى تأويل.

١- هي قوله «لانؤمن».

٢- الذي في الكشاف: «وما لنا ونطمع» بالواو، وسقطت الواو من طبعتي البحر ومن الدر اللقيط، وهي في النهر الماد.

٣- البحر ٤/ ٣٤٧-٣٤٨.

٤- نحو: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطباً، وهو مذهب جماعة منهم ابن عصفور، ينظر: المقرّب ١/١٥٥، وذهبت طائفة إلى صحَّته قياساً على الخبر والنعت، ينظر: المحتسب ٢/٣٠٧، والارتشاف ٢/٣٥٨، والمساعد ٢/٣٥.

٥- ينظر: المقرّب ١/١٥٤، وشرح الكافية الشافية ٧٦٢- ٧٦٣، وماسبق في الفقرة ...

٦- ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٥٤، وشرح التسهيل ٢/٣٤٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٢- ٤٦٣.

٧- الكشاف ١/٣٦٠.

٨- البحر ٤/٣٤٨.

«ز»: وأن يكون معطوفا على ﴿لا نُؤْمِنُ﴾، أي: ما لنا نجمع بين التثليث وبين الطمع في صحبة الصالحين، أو على معنى: مالنا لانجمع بينهما في الإسلام؛ لأنَّ الكافر لاينبغي له أن يطمع في صحبة الصالحين.

«ح»: يظهر لي وجهٌ غير ما ذكروه، وهو أنَّه معطوف على «نؤمن» منفي كنفْيه، أي: ما لنا لانؤمن ولا نطمع، فيكون في ذلك إنكارٌ[1] لانتفاء إيمانهم وانتفاء طمعهم مع قدرتهم على تحصيل الشيئين الإيمانِ والطمعِ في الدخول مع الصالحين[2]، انتهى.

«ت»: الوجهان اللذان ذكرهما الزمخشريّ في محصلهما أنّ ﴿لا نُؤْمِنُ﴾، معناه لانَوَحِّد، فمصدقُه التثليث مثلا، فهو ـ أي: ونطمع ـ معطوف على مَفادِ النفي، فلا نَفْيَ في الثاني، وهذا الوجه الأوَّل، والوجه الثاني أنَّ «لا» لِنَفْيِ القَرَنِ، أي: ما لنا لانجمع بين الإيمان والطمع، فهو تَحَسُّرٌ على نفي الجمع بين هذين الأمرين.

وأما الوجه الذي ذكره «ح» فهو أن المعطوف منفيّ لعطفه على مَنْفِيٍّ فهو في قُوَّةِ: ما لنا لم نؤمن ولم نطمع.

٢٨٦- قوله تعالى: ﴿فاجتَنِبُوه﴾ آية/٩٠.

«ز»[3]: ضميره للمضاف المحذوف، أي: إنَّما شأنُ الخمرِ والميسرِ أو تعاطيهما أو ما أشبه ذلك، ولذا قال ﴿رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشيطانِ﴾.

«ح»[4]: لاحاجة إلى تقدير هذا المضاف بل الحكم على هذه الأربعة أنَّها رجس أبلغ من تقدير المضاف، كقوله: ﴿إنَّما المشركونَ نَجَسٌ﴾[5].

١- في المخطوطات: «إنكارا».

٢- هذا الوجه لأبي البقاء، ينظر: التبيان ٢٣١، والدر المصون ٤٠١/٤.

٣- الكشاف ١٦٢/١.

٤- البحر ٣٥٧/٤.

٥- التوبة/٢٨.

«ت»: مجادلة «ز» لأجل إفراد الضمير في قوله: ﴿فاجتنبوه﴾، أي: شأن هذه الأشياء، والإخبار عنها بأنّها «رِجسٌ» لا يوجِبُ إفرادَها، كقولك: زيد وعمرو وخالد إنسانٌ فأَكْرِمْهم، لافأكرمه؛ لأنَّ المتحدَّث عنه / الأفرادُ لا النوعُ. ٧٦/ب

وحيث أُوِّلَ بالمضاف كان المتحدَّثُ عنه ذلك المضافَ، فأُفْرِدَ الضميرُ لإفراد مَرجعه، ولا تختل المبالغة؛ لأنَّ المضاف وصفه العام[1]، ولا يفترق «زيد عجيب» أو «شأنه عجيب»، وإنّما لم يُعَد الضميرُ على «رِجْسٌ» ــ مع إفراده ومطابقته الضمير دون تأويل، وكونِه عينَ المبتدأ حقيقة أو حكماً ـ لأنّه ليس المحدَّث عنه، بل المحدَّث عنه المبتدأ[2]، فاعلمه.

فما ذكر أبو حيّان من حيث الإخبار لايفوت بالمضاف، وليس كلام «ز» إلاّ من حيث الضمير فهما مقامان.

٢٨٧- قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ﴾ آية/٩٥.

«ز»[3]: الإضافة بيانية، أي: من طعام، كخاتِم فِضَّة.

«ح»[4]: ليسا سواء؛ لأنَّ بابها إضافة الشيء إلى جنسه، والطعام ليس جنسا للكفارة إلاّ بتجَوُّز بعيد.

«ت»: من حيث إنَّ الكفارة بعضُ الطعام فهو جنس لها، لكن لا من حيث إنّها كفارة بل من حيث الجنس، كأَخْذٍ من صُرَّةٍ مثلا، والكفارة كما تكون منه تكونُ

١- لعلَّ المعنى أنَّ المضاف يشمل المضاف إليه؛ إذ العامّ هو ما يتناول كلّ فرد ويستغرق الأفراد. ينظر الكليات ٨٨.

٢- أي: المضاف المحذوف «شأن».

٣- الكشاف ١/٣٦٥. والكلام على قراءة الإضافة ﴿كفارُ طعامِ﴾ وهي لنافع وابن عامر، ينظر: السبعة ٢٤٨.

٤- البحر ٤/٣٦٧.

من غيره، فهي كالخاتم لكن بعضيَّة الخاتم، وتعلُّقها بالجنس ظاهر، بخلاف الكفّارة من الطعام[١].

٢٨٨- قوله تعالى: ﴿لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ آية/٩٥.

«ز»[٢]: هو متعلّق بقوله ﴿فَجَزَاءٌ﴾؛ أي: فعليه أن يجازيَ أو يكفِّر ليذوق وبال أمره.

«ح»[٣]: على قراءة من أضاف ﴿فجزاء﴾ أو نَوَّنه ونَصَبَ، أمَّا من نَوَّنه ورَفَعَ ﴿مِثْلُ﴾[٤] فقد وُصِفَ المصدر ولا يتأخَّر معموله عن وصفه[٥]، بل يجوز مقدَّما فيتعلق بفعل محذوف، أي: جُوزِيَ بذلك، ووقع لبعض المعربين تعليقه بـ﴿عَدْلُ﴾ وهو غلط.

«ت»: تأخر المعمول عن الوصف لاسِيَّما والمعمولُ مجرورٌ ممَّا يتسامح فيه[٦]، وتعليقه بعضُهم بـ ﴿عَدْلُ﴾ لتأوُّله بـ «مكافئ» أو بـ «مماثل»، والمجرور تكفيه رائحة الفعل، فهو صحيح صناعة، لكن لعلَّ الشيخ ردَّه من حيث المعنى؛ فإنَّ ذَوَاقَه وَبَالَ أَمْرِهِ ليس بخصوص الصَّوْمِ بل بكل نوع، و«الجزاء» عنوانٌ للأنواع كُلِّها، فيتعلَّق به فلايختص بالصَّوم[٧].

٢٨٩- قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ البَحْرِ﴾ آية/٩٦.

١- الكفارة بمعنى المكفَّر به، فهو يكون من الطعام وغيره، والطعام يكون كفّارة وغيرها، فبين المتضايفين عموم وخصوص من وجه، كـ «خاتم حديد»، والإضافة تكون لأدنى ملابسة. ينظر: الدر المصون ٤/ ٢٢٤-٢٢٥، وحاشية الشهاب ٣/٢٨٤، وروح المعاني ٤/٢٧.

٢- الكشاف ١/٣٦٥.

٣- البحر ٤/٣٦٨.

٤- قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالرفع والإضافة ﴿فجَزَاءُ مِثْلِ﴾.
وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بالتنوين ورفع «مثل» ﴿فجَزَاءٌ مِثْلُ﴾. ينظر: السبعة ٢٤٧- ٢٤٨.
وأمَّا التنوين ونصب «مثل» فهي شاذّة، ينظر: مختصر في شواذّ القرآن ٤٠-٤١، والمحتسب ١/٢١٨.

٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٨، والارتشاف ٣/١٧٤.

٦- ينظر: الحجة ٥/ ٤٣٠، والتبيان ٤٧٨.

٧- ينظر في الآية: الدر المصون ٤/ ٤٢٧.

«ز»[١]: مَصِيداتُ البحر ما يؤكل وما لا يؤكل، ﴿وطَعَامُهُ﴾ أي: وما يُطعَم من صيده، والمعنى: أُحِلَّ لكم الانتفاعُ بجميع ما يصاد في البحر، وأُحلَّ لكم أَكْلُ المأكول وهو السمك وحده عند أبي حنيفة، وعند ابنِ أبي ليلى جميعُ ما يصاد منه، فتفسير الآية عنده: أحل لكم صيدُ حيوان البحر وأَنْ تَطْعَمُوه.

«ح»[٢]: تفسير ﴿طعامه﴾ بأن تطعموه خلاف الظاهر، والضمير في «طعامه» على هذا القول ـ أي قول ابن أبي ليلى ـ عائد على الصَّيْد، والظاهر عوده على البحر وأنَّه يراد / المطعوم لا الإطعام[٣]، ويدلُّ عليه ظاهر لفظ و«طعامه»، ويدلُّ عليه قراءة عبد ٧٧/أ
الله بن الحارث[٤] و «طُعْمُه» بضم الطاء وسكون العين.

«ت»: لا يعلم مراد أبي حيان لإباحة ماء البحر أي استطعامه، أو إباحة طعامٍ يخرج منه، ثم على قول ابنِ أبي ليلى تصير الإضافة ليست قيدا، بخلاف مذهب أبي حنيفة.

٢٩٠- قوله: ﴿متاعاً لكم﴾ آية/٩٦.

«ز»[٥]: أي: أُحلَّ لكم تمتيعا، فهو مفعول له مختص بالطعام، كالحال في ﴿نافلة﴾ مختص بـ ﴿يعقوب﴾[٦].

«ح»[٧]: هو بناء على مذهب أبي حنيفة من تخصيص الحِلِّ في صيد البحر ببعضه، وأنَّ منه ما يؤكل وما لايؤكلُ، ولايختص المفعول من أجله بالطعام على مذهب

١- الكشاف ١/٣٦٥.

٢- البحر ٤/٣٧٠.

٣- في المخطوطات «الطعام» والتصويب من البحر.

٤- هو أبو محمّد عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطّلب، وُلد على عهد رسول الله ﷺ، وحنّكه ﷺ، توفي ٨٤هـ. ينظر: التبيين في أنساب القرشيّين ٨٠. وينظر في القراءة: مختصر في شواذّ القرآن ٤١.

٥- الكشاف ١/٣٦٥.

٦- من قوله تعالى ﴿ ووَهَبْنا لهُ إسحقَ ويعقوبَ نَافِلَةً﴾ الأنبياء/٧٢.

٧- البحر ٤/٣٧٠.

غيره؛ لوقوع التمتيع بالجميع.

٢٩٠- قوله تعالى: ﴿**وحُرِّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ البَرِّ**﴾ آية/٩٦.

«ز»[١]: فإن قلت: ما يصنع أبو حنيفة بعموم صيد البر؟، قلت: أخذ أبو حنيفة بالفهم من قوله ﴿**صَيْدُ البَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا**﴾؛ لأنَّ ظاهره أنَّه صيد المحرِمين لا صيدُ غيرِهم، فكأنَّه قيل: وحُرِّمَ عَلَيْكُم ما صِدتُم في البر، فيخرج منه مَصِيدُ غيرِهم ومصيدُهم حين كانوا غيرَ مُحْرِمِينَ ويدلُّ عليه قوله: ﴿**لاَتَقْتُلوا الصَّيْدَ وأَنتُم حُرُمٌ**﴾[٢].

«ح»[٣]: هذه مكابرةٌ من الزمخشري في الظاهر، بل الظاهر في قوله ﴿**صَيْدُ البَرِّ**﴾ العموم، سواء صاده مُحرِمٌ أم حَلالٌ.

«ت»: منشأ الخلاف هل «الصيد» مصدر أو صادق على ذوات الوحش المُصاد؟[٤]، وعلى الأوَّل يكون المعنى: حُرِّم عليكم أن تصيدوا فلا يَحْرُمُ مَصيدٌ عليكم، وعلى الثاني: وحوشُ البَرِّ تحرم عليكم لا بِقَيْدِ اصطيادِكم، وقَوَّى الزمخشريُّ الأوَّلَ بقوله ﴿**لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ**﴾، فهو خاص باصطيادهم لا باصطياد غيرهم، وهذه مكابرة كما قال الشيخ: «ح»؛ لأنَّ الكلام في مقامين في الاصطياد وفي أكل المصيد، فالاصطياد مُحرَّم عليهم لا على غيرهم قطعا، ولا يلزم منه ـ حيث لم يحرَّم على غيرهم الاصطياد ـ جوازُ أَكْلِهم ذلك الصيدَ، وعليه قوله: ﴿**لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ**﴾، وأمَّا قوله: ﴿**وَحُرِّمَ عَلَيْكُم صَيْدُ البَرِّ**﴾ فالمراد تحريمُ الأكل، ولم يقيِّده بصائد مُحْرِمٍ ولا بغيره، فتحريم المصيد عين تحريم الاصطياد، هذا بيان ما ذهب إليه «ح».

١- الكشاف ١/٣٦٦.

٢- المائدة/٩٥.

٣- البحر ٤/٣٧١.

٤- ينظر: مفردات الراغب ٤٩٧ «صيد».

لكنَّ مذهبَ إمامِنا مالكٍ ومذهبَ الإمامِ أبي حنيفة خارجان[1] عن مقتضى الآية بمقتضى هذا التحقيق الذي أشار إليه أبو حيَّان، والجواب أنَّ قوله «صيد البحر» يُجْعَلُ تعريفُه عهدِياً، وكأنَّ «ال» داخلة على الصيدِ المعهودِ[2] - لا تقتلوا الصيد - فهو خاص بمقتولهم لا بمقتول غيرهم، وذلك لأنَّ المضاف / إلى شيء بمنزلته فكأنَّ «ال» في ٧٧/ب
المضاف، وهذا لا ينكره الشيخ «ح»، وإنَّما أنكر فَهْمَ الزمخشري وجَعَلَه مكابرة من حيث إنَّه جعل مَحَطَّ فهم التخصيص من قوله: ﴿مَا دُمْتُمْ حُرُماً﴾ وهو لا يدلُّ؛ لأنَّه قيَّد التحريم بما داموا حرما، فالتحريم خاص بهم ولم يقيد الاصطياد بكونه منهم، وجعل الدليل عليه ﴿لا تقتلوا الصيد﴾ وذلك في الفعل، وهذا في الأكل، بخلاف ما انتخبنا[3] فإنَّه من حيث العهد والإشارة إلى الصيد الذي حرم اصطياده أي: صيد البرِّ الذي حُرِّم عليكم اصطياده وأنتم حرُمٌ حَرُمَ عليكم أَكْلُه، يقدحُ في هذا الوجه اقتضاءُ إباحةِ أَكْلِهم - بعد الإحلال - ما صادُوه مُحرِمين، وهو غير جائز، واقتضاءُ الإباحة للحَلالِ أنْ يَأْكلَ ما صَادَه المحرم، وهو غير مباح لأنَّ تحريم ذلك ثبت بالأحاديث فيبقى المفهوم مقيدا بما ثبت في الصحاح، فمفهوم ما دمتم حرما الإباحةُ إن حَلُّوا، فيختص بما يستأنفون صيده والإباحة للحلال تختص فيما لم يصده محرم، فتأمَّله فإنَّه وجه حسن، وليس من حمل الآية على المذهب، بل بيان دَفْعِ المعارضة فيما اختاره الأئمة، والله أعلم.

٢٩٢- قوله تعالى: ﴿البيتَ الحرامَ﴾ آية/٩٧.

«ز»[4]: عطف بيانٍ على جهة المدح، كما تجيء الصفة للمدح، لا على جهة التوضيح.

١- في المخطوطات: «خارجين».

٢- في المخطوطات: «على الصيد والمعهود».

٣- الكلمة محلّها بياض في الأصل.

٤- الكشاف ١/٣٦٦.

«ح»[1]: عطف البيان جامدٌ وهو شرطه[2]، ولا مدح في الجامد، إلاَّ أن يكون بوصفه هنا بقوله «الحرام» فيُمكن.

«ت»: قد يلحظ في الجامد ذاته فيكون بيانا، أو أصله فيفيد مَدْحاً، نحو: جاء أبو بكرٍ الصديقُ وعمرُ الفاروقُ، فكيف إذا وُصِف عطفُ البيان بمشتق؟، على أنَّ «الحرام» من قوله: ﴿**البيت الحرام**﴾ كأنَّهُ جزء علَم؛ إذ الاسم لايَتِمُّ إلاَّ به، لكنَّه[3] وصفٌ صورةً أو باعتبار الأصل، فتأمَّله.

٢٩٣- قوله تعالى: ﴿**لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكُم وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ القُرآنُ تُبْدَ لَكُمْ**﴾ آية/١٠١.

«ح»[4]: «حين» ظرفٌ لـ ﴿**تُبْدَ لكم**﴾، والذي يظهر أنَّهم نُهوا عن أشياء وُصِفت بوصفين: أنّها ـ إن سألوا عنها ـ تُبدَ لهم حين يُنزَّل القرآن، والثاني: إن أُبْدِيَت لهم ساءتهم، والوصف الأوَّلُ مرتّب على الثاني، وقُدِّم لأنَّه أَرْدَعُ عن السؤال واتِّكالاً على فهم المعنى، مع أنَّ العطف بالواو وهي لا تُرَتِّبُ، ولايَدلُّ قوله ﴿**وإنْ تَسْأَلُوا عنها**﴾ على جوازه، كما زعم بعضهم[5]، وأُلزِمَ التناقضَ بكون الشيء الواحد ـ السؤالِ عنه ـ ممنوعاً جائزاً.

وأجاب بأنَّه ممنوع قبل نزول القرآن به، مأمورٌ / به بعد نزوله، أو أنَّهما شيئان إلا أنَّهما لما اتَّحدا في السؤال عنهما صارا كالشيء الواحد، فحسُن اتحاد الضمير، انتهى. ٧٨/أ

«ح»: والثاني ليس بجواب؛ لأنَّه فَرض في السؤال أنَّه شيء واحد، وحيث يكون شيئان فليست الأشياء بأعيانها، وإنَّما قلنا: «لا يَدلُّ»[6] لأنَّ الشرط لا يدلُّ على

١- البحر ٣٧٢/٤، وينظر: الدر المصون ٤٣٢/٤، وحاشية الشهاب ٢٨٧/٣.

٢- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٥/٣.

٣- في المخطوطات: «لكن».

٤- البحر ٣٨١/٤-٣٨٢.

٥- ينظر: تفسير الرازي ٨٩/١٢.

٦- أي: قوله ﴿وإن تَسْأَلوا عنها﴾.

الجواز، ولا على الوقوع، ولا على الإمكان، بل يكون تعليقا بين مُستَحِيلَين نحو﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[١].

«ت»: رَدُّ الشيخ «ح» حقٌّ من عدم الدلالة على الجواز إلخ ما قال، لكن ردَّه للجواب الثاني من حيث منافاتِه السؤال غيرُ لازم؛ لأنَّ الجواب يكون مع تسليم السؤال ومنْعه، فتأمَّله، ولكن إنَّما يحتاج للجواب لو صَحَّ استفادة الجواز من الآية، كيف وهي لا تَدلُّ على الإمكان من حيث الشرطية.

٢٩٤- قوله: ﴿أشياءَ﴾ آية/١٠١.

«ح»[٢]: مذهب سيبويه[٣] أنَّ أصله «فَعْلاء» فقُلِب فقيل: «أشياء»، فهو الآن «لَفعاء» من مادة «شيء»، وهو اسم جمع كـ «طَرْفَاء» و«حَلْفَاء»، ومثله للخليل.

ومذهبُ غيرِهما أنَّه جمْعٌ، واختلفوا، فقال الكسائي[٤] وأبوحاتم[٥]: هو جمع شيء، كـ «بَيْت» و«أبيات».

الكسائي: ولم تُصرَف لشبهها بـ «حمراء» في الأواخر، ولكثرة استعمالها، والعرب تقول: «أشياوان» كـ «حمراوان».[٦]

وذهب الأخفش[٧] والفراء[٨] إلى أنَّه جمع «شيء» المخفَّف من «شيِّيء»، كما قالوا «أهوناء» في جمع «هَيْن» المخفَّف من «هَيِّن».

١- الزمر/٦٥. وينظر: الكشاف ٣/٣٥٥، والجواهر الحسان ٥/٩٩، وحاشية الصاوي ٥/١٧٤.

٢- البحر ٤/٣٧٧.

٣- الكتاب ٤/٣٨٠.

٤- ينظر: المنصف ٢/٩٥-٩٦.

٥- هو: سهل بن محمد السجستاني، راوية للغة ضابط، أخذ عن أبي زيد، والأخفش، ت٢٥٥هـ. ينظر: طبقات النحويّين ٩٤.

٦- معاني القرآن للفرّاء ١/٣٢١.

٧- ينظر: المنصف ٢/٩٤، والممتع ٥١٣.

٨- معاني القرآن ١/٣٢١.

وقال الأخفش[١]: ليس مخفَّفا من «شيِّيء» بل هو «فَعْل» جُمِع على «أفعلاء»، فاجتمع على هذين القولين همزتان لامُ الكلمة وهمزةُ التأنيث، فقُلبت همزة اللام ياءً لانكسار ما قبلها، ثم حذفت الياء التي هي عين الكلمة استخفافا.

ثم ذهب قومٌ إلى أنَّ وزن «شيء» في الأصل «شَيِيء» كـ «صَدِيق وأصدقاء» ثم حذفت الهمزة الأولى، وفتحت ياء المدِّ لكون ما بعدها أَلِفا.[٢]

٢٩٥- قوله: ﴿ **قد سألها قومٌ مِن قَبلِكم** ﴾ آية/١٠٢.

«ح»[٣]: [قال أبوالبقاء][٤]: المجرور يتعلَّق بـ «سأَل» ولا يصحُّ أن يكون صفةَ «قوم»، ولا حالا من «قوم»؛ لأنَّ ظرف الزمان لايكون للجُثَّة صفةً ولا حالا ولا خبراً.

«ح»: ما ذكرَه صحيحٌ في غير الزَّمان الموصوف، نحو: «نحن في يومٍ طيِّب»[٥]، و«قبل» و«بعد»، فالحقيقة أنَّهما وَصْفان في الأصل، فإذا قلت: «جاء زيدٌ قبلَ عمرو» فالمعنى أنَّه: جاء زيد زمانا ـ أي في زمان ـ قبل مجيء عمرو، ولذا صحَّ كونه صلة الموصول، ولو كان ظرفا مجرَّدا لم يجُز؛ إذ لا تقول: والذين اليوم، كما تقول: ﴿**والذين من قَبلِكم**﴾[٦].

١- ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٤١، والتبيان ٢٣٤.

٢- وقوله «فتح ياء المدّ»؛ لأنَّ وزنها أصلاً «أفعلاء» فحذفت «الهمزة الأولى» التي هي لام الكلمة،ثم فصار على «أفعاء»، وعلى قول أبي حيّان «أفياء»، وينظر في المسألة: الإنصاف ٨١٢، وشرح الملوكي ٣٧٦، وشرح الشافية ٢٩/١، والدر المصون ٤٣٤/٤.

٣- البحر ٣٨٤/٤.

٤- التبيان ٢٣٥.

٥- الجمهور على أنّ ظروف الزمان مطلقاً لاتكون خبراً عن الجثة، ينظر: الأصول ٦٣/١، وشرح الجُمل لابن عصفور، والمساعد ٢٣٧/١، وينظر: قول أبي حيّان في الارتشاف ٥٦/٢، والدر المصون ١٨٧/١.

٦- البقرة/٢١.

«ت»: وتعليلهم المنع بأنَّه لا تخلو الجثة عن الزمان[١] يفيد ما أشار إليه «ح»؛ إذ قد تخلو عن القَبْلية والبعدِية للشخص المعيَّن، وعن / «يوم طيِّب» مثلا، فالإخبار والوصف والحال به إذ ذاك مفيد. ٧٨/ب

٢٩٦- قوله تعالى: ﴿ **ما جعَل ا للهُ من بَحِيرَةٍ** ﴾ آية/١٠٣.

«ز»[٢]: أي: ما شرع ذلك ولا أمر بالتَّبحِير، إلخ.

«ع»[٣]: ليست هنا بمعنى «خلق»؛ لأنَّ ا لله خلق هذه الأشياء، ولا بمعنى «صيَّر»؛ لعدم المفعول الثاني، بل بمعنى شرَع وسَنَّ.

«ح»[٤]: ذكروا أنَّها تأتي بمعنى «خلق» و«ألقى» و«صيَّر» و«أخَذ» فتكون من أفعال المقاربة، وذكر بعضهم أنَّها تجيء بمعنى «سمَّى»[٥]، ولم يذكروا أنَّها بمعنى «شرع»[٦]، وحذْف أحد مفعولي «ظنَّ» وأخواتِه واردٌ وإن كان قليلا[٧]، فالحمل على ما سمع أولى من إحداث معنى لم يكن، فيقدَّر ﴿**ما جَعَلَ ا للهُ مِنْ بَحِيرَةٍ ولا سَائِبَةٍ ولا وَصِيلَةٍ ولاحَامٍ**﴾ إلخ، مشروعةً، بل هي من شرع غير ا لله، ﴿**والأنعامَ خلقَها لكم فيها دِفْءٌ**﴾[٨] إلخ، والجاهليةُ قطعوا طريق الانتفاع بها، وإذهاب[٩] نعمة ا لله بها.

٢٩٧- قوله تعالى: ﴿ **أَوَ لَوْ** ﴾ آية/١٠٤.

١- ينظر: أسرار العربية ٧٥، وابن يعيش ٨٨/١.

٢- الكشاف ٣٦٨/١.

٣- المحرّر ٢١٠/٥-٢١١.

٤- البحر ٢٨٤/٤.

٥- ينظر: في معاني «جعل» مفردات الراغب ١٩٦، ولسان العرب ١١٠/١١ «جعل».

٦- بل أثبته بعضهم، ينظر: عمدة الحفاظ ٣٢٨/١.

٧- ينظر: المساعد ٣٥٢/١.

٨- النحل/٥.

٩- هكذا في المخطوطات والبحر والنهر والدر اللقيط، ولعلّ صوابه «أذهبوا».

«ع»[١]: أَلِفُ التوقيف دخلت على واو العطف، فإنَّهم عطفوا هذه الجملة على الأولى، والتزموا شنيع القول، وإنَّما التوقيف توبيخٌ لهم، فإنَّهم يقولون بعده: نعم ولو كانوا كذا.

«ح»[٢]: يسمُّونها همزةَ التوبيخ وهمزةَ الإنكار، و أصلها للاستفهام، و لم أقف على هذه التسمية، وقوله: «كأنَّهم عطفوا هذه الجملة على الأولى» أي: كأنَّهم قالوا: وأَ لَوْ، فاعتنيَ بالهمزة فقُدِّمَت، كقوله ﴿**أَوَلَم يسيروا**﴾[٣]، وليس كما قال على ما سنُبيِّنه.

«ت»: إذا فهمت المعنى فلا تُشاحِحْ [في] اللفظ[٤]، وتوقيف المرء على عيوبه وتوبيخه والإنكارُ عليه معان مُتَّحِدَة، والتوقيف على الفِعل مذكور في كلام النحويين كثير، وكيف يُنْكَر؟، وغاية ما فعل إضافةُ المعنى للدالِّ عليه، وعجيب من الشيخ «ح» يقع منه كثيرا إنكار التسمية الواضحة المعنى، وذلك من الوقوف مع الألفاظ دون اعتبار المعاني، وهو جمود مع المعتاد.

«ز»[٥]: «أَوَلو» الواو للحال، والهمزة للإنكار عليهم في قولهم: ﴿**حَسْبُنَا ما وَجَدْنَا**﴾، فكأنَّه قيل: أَحَسْبُهم ذلك و﴿**لو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون**﴾، والاقتداء إنَّما يصلح بالعالم المهتدي، وإنَّما يُعرَف اهتداؤه بالحُجَّة.

«ح»[٦]: جعلها «ز» واو الحال، [و «ع» واو العطف لهذه الجملة على الأولى، ونقول: هي واو العطف لا كما قال «ع»، وهي واو الحال؛][٧] وذلك أنَّ «لو» التي

١- المحرّر ٥/٢١٤.

٢- البحر ٤/ ٣٨٦.

٣- الروم/٩.

٤- في المخطوطات: «تقاشح اللفظ» أو قريب منه، ولم أجد «قشح».

٥- الكشاف ١/٣٦٨.

٦- البحر ٤/٣٨٦.

٧- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

تجيء هذا المجيء هي شرطية استقصائية منبِّهة على حالة كان ينبغي أن لا تدخل، كقوله:[١]

قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزِرَهم دون النساء ولو باتَت بأطهارِ

فالمعنى[٢]: أعطوا السائلَ على كل حال ولو في الحالة التي تُشعِر بالغِنى، وهي مجيئه على الفرس، فالواو عاطفة على حال مقدَّرة فهي واو العطف على حال، ومعطوفها حال فهي واو حال بهذا الاعتبار، أي: حَسْبُهم اتِّباع ما وجَدُوا عليه آباءَهم / على كل حالٍ ولو في الحالة التي ينتفي عن آبائهم العلمُ والهداية، فإنَّها حالة ينبغي أن لا يُتَّبَعَ فيها الآباء؛ لأنَّ ذلك حال من غلَب عليه الجهلُ المفرط.[٣] ٧٩/أ

٢٩٨-

«ز»[٤]: قرأ نافعٌ[٥] ﴿**عليكم أنفُسَكم**﴾[٦]، برفع «أنفسُكم» على المبتدأ والخبر.

والمعنى على الإغراء، أو على التأكيد للمستكن في ﴿**عليكم**﴾[٧] وإن لم يؤكَّد بالضمير المنفصل لأنَّ ذلك جاء قليلاً[٨]، ومفعوله محذوف، أي: عليكم أنفسُكم هدايتَكم.

٢٩٩- قوله تعالى: ﴿ **شهادةُ بينِكم** ﴾ آية/١٠٦.

١- هو: الأخطل، والبيت في ديوانه ١٧٢/١، ونوادر أبي زيد ١٥٠، والكامل ٣٥٧، وشرح عمدة الحافظ ٥٨٤، والجنى الداني ٢٨٥، والدر المصون ٥٩١/٣.

٢- هذا شرح لحديث «أعطوا السائل ولو جاء على فرس» وقد ذكره أبو حيّان قبل البيت ولم يشرح البيت، فكان الأوْلى بالمؤلِّف ذكرهما معاً أو ذكر الحديث فقط.

٣- ينظر في «لو» هذه: الدر المصون ٥٩١/٣، وما سبق في الفقرة رقم ١٤٤.

٤- الكشاف ٣٦٨/١.

٥- هو: أبو رُوَيْم نافع بن عبد الرحمن المدني الليثي ولاءً، قرأ على طائفة من التابعين، وروى عنه ورشٌ وقالون، ت ١٦٩هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء٣٣٦/٧، ومعرفة القراء الكبار٢٤١. وهي شاذة.

٦- المائدة/١٠٥.

٧- في المخطوطات: «أنفسكم» وهو خطأ، والتصويب من البحر.

٨- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٩/٣، والمساعد ٣٨٥/٢.

قرأها الحسنُ بنصبهما مع تنوين «شهادة»[١].

«ز»[٢]: أي: ليُقِمْ شهادةً اثنان.

«ح»[٣]: جعل المفعول والفاعل وهو «شهادةً» و «اثنان» معمولين[٤] بالمحذوف، وشرْطُ حذف فِعل الفاعل عند أصحابنا إشعارُ ما قبله به[٥]، نحو ﴿**يسبِّحُ له فيها بالغدوِّ والآصال رجالٌ**﴾[٦] فيمن فتَح الباء.[٧]

أو أجيب به نفيٌ، نحو قولك: «ما جاء أحد» [فيقال]: بَلى زيدٌ.

أواستفهام، نحو قوله:[٨]

ألا هل أتى أمَّ الحُوَيرث مُرْسَلي بَلى خالدٌ إن لم تَعُقْه العوائقُ

فتقدير «ز» ليس واحدا منها، وأصله لابن جنّي.[٩]

وتتخرَّجُ هذه القراءةُ الشاذَّة على وجهين: إمَّا على المصدر البدل من فعله، نحو «ضربا زيدا»[١٠]، ولكنْ هنا فاعلُه ظاهرٌ أي: ليَشهدْ شهادةً بينكم اثنان، بخلاف «ضربا» يستكن فاعلُه لأنَّه مخاطَب.

وإمَّا على المصدر البدل من اللفظ بالفعل في الخبر لا في الأمر، وإن كان قليلا، نحو

١- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤١، والمحتسب ١/٢٢٠.

٢- الكشاف ١/٣٦٩.

٣- البحر ٤/٣٩١.

٤- في المخطوطات: «مفعولين»، والمثبت هو الصواب؛ لأنَّ المعمول يكون مرفوعا بخلاف المفعول.

٥- ينظر: الكتاب ١/٢٨٨، والمغني ٨٢٧، والهمع ٢/٢٥٨، والحذف والإضمار ٥٩.

٦- النور ٣٦- ٣٧.

٧- هي قراءة ابن عامر وشعبة، ينظر: التيسير ١٣٢.

٨- هو: أبو ذئيب الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين ١/١٥١. والدر المصون ٤/٤٥٨، وتخليص الشواهد ٤٧٨.

٩- المحتسب ٢/٢٠٠.

١٠- ينظر: الفريد ٢/٩٥.

«أفعلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً»[١] أي: وأكرمُك كرامةً وأسرُّك مسرة، وهو الأحسنُ في قول امرئ القيس:[٢]

وُقوفا بها صَحْبي عليَّ مَطِيَّهم .....

فرافِعُ «صحبي» وناصبُ «مطيَّهم» «وقوفا»، وهو في الإخبار لا في الأمر، وفي الآية: يشهد إذا حضر أَحَدَكم اثنان.

٣٠٠- قوله تعالى: ﴿ فآخَرانِ ﴾ آية/١٠٧.

«ح»[٣]: قال ابن النحاس[٤]: مبنيٌّ على معنى غامضٍ في العربية، وهو أن «آخَر» من جنس ما قبله، فتقول: مررت بكريم وكريم آخرَ، ولا يقال: وخسيسٍ آخر، ولا برجلٍ وحمار آخر، فـ «آخران» في الآية عَدْلان، ولا عُدُول في الكفَّار، انتهى.

«ح»: ما ذكره صحيحٌ إلا أنَّ الآية ليست عليه؛ لأنَّ المُثُلَ تأخَّر فيها «آخر» وجُعل صفةً لغير جنس الأوَّل، وفي الآية قُدِّم «آخَر» على الجنس واندرجَ «آخر» في الجنس الذي قبله، ولا يتعيَّن وصفُ جنس الأوَّل، تقول: جاء رجلٌ مسلمٌ وآخرُ كافرٌ، ومررتُ برجل قائمٍ وآخرَ قاعدٍ، و[اشتريت] فَرَسا سابقا وآخر مبطئا، فلو أخَّرت «آخر» في هذه المُثُل امتنعت المسألة، كأن تقول: مررت برجل مسلم وكافرٍ آخر، إلى آخر المُثُل، والآية من الأوَّل؛ لأنَّ «آجر» تقدَّم، وليس من شرطه أن يكون من جنس الأوَّل بقيد وصفه، فقوله ﴿ذَوا عَدْلٍ منكم أو آخَرَانِ﴾[٥] / لاسيَّما إذا قدَّرته «أو اثنان آخران من غيركم»، فـ «آخران» هما من جنس قولك «رجلان اثنان» ولا يعتبر وصف قوله ﴿ذوا عدل منكم﴾ وإن كان مغايرا لقوله ﴿مِن ٧٩/ب

١- ينظر: الكتاب ١/٣١٨-٣١٩.

٢- هذا صدر بيت وعجزه:

..... يقولون لاتَهْلِك أسىً وتَجَمَّلِ

وهو في ديوانه ٢٧، وجمهرة أشعار العرب ٢٤٦، والدر المصون ٤/٤٥٩.

٣- البحر ٤/ ٣٩٣.

٤- ينظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٣٧٦، وإعراب القرآن ٢/٤٦.

٥- المائدة/١٠٦.

غيركم﴾، كما لايُعتبر وصف الجنس، كما تقول: جاء رجلان مسلمان وآخران كافران، وعلى هذا لسان العرب، قال:[١]

كانوا فريقَين يُصفُون الزِّجاج على قُعْس الكواهل في أشداقها ضَخَمُ
وآخَرين تَرى الماذِيَّ فوقهمُ من نَسجِ داودَ مما أورثَت إرَمُ

جعَل الشاعر الناس فريقين، فريقا يُصفون الزِّجاج وفريقا يلبسون الماذِيَّ، فهما متَّحدان في الجنس مختلفان في الوصف.

«ت»: سِرُّ الفرق أنَّ «آخر» يفيد الاتحاد، فإن تقدَّم على الوصف حصلت المشاركة؛ لأنَّه السابق ولا يعتبر الوصف، بل تجعل المغايرة فيه، بخلاف ما إذا تأخَّر، كقولك: مررت بكريم وكريم آخر، فيتحتَّم هذا، ولو قلت: «وخسيسٍ آخر» لباين بالخِسَّة كريما ولم يطابقه بوجهٍ من الوجوه، وعلى ما قاله ابن النحَّاس في الآية من اشتراط الوصف يُشكل بقوله ﴿**مِن غَيْرِكُم**﴾؛ إذ غيرُ المسلمين الكافرون، ولا عَدْلَ في الكافرين، وكيف اتحاد «آخر» مع ما قبله في العدالة، فتأمَّله.

٣٠١-قوله تعالى: ﴿ **تحبِسُونَهما مِن بَعْدِ الصَّلاة** ﴾ آية/١٠٦.

[«ح»][٢]: وعُطف عليه قوله تعالى ﴿**فيُقسِمان با لله**﴾، وهذا هو الظاهر، وقال أبوعلي[٣]: إن شئت جعلتَها جزاءً للشرط لا عطفا، كقوله:[٤]

وإنسانُ عيني يَحسِر الماءُ تارةً فيَبدُو وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغرَقُ

فالتقدير: إذا حَسَرَ بدا[٥]، وإذا حبسوهما أقسَما.

١- هو: زهير، والبيتان في ديوانه ١٠٨، والارتشاف ٢/ ٦٠٢-٦٠٣، والدر المصون ٤/٤٦١.
أي: يميلون الأسنة للطعن بها، والماذيّ: الدرع اللينة.

٢- البحر٤/٢٩٦.

٣- الحجة ٣/٢٦٥.

٤- هو ذو الرمة والبيت في ديوانه ٤٦٠، ومجالس ثعلب ٥٤٤، والمحتسب ١/١٥٠، وتذكرة النحاة ٦٦٨، والدر المصون ٤/٤٦٥.

٥- تنظر: المراجع السابقة، والمقرّب ١/٨٣، وشرح الأشموني ١/٢٦٢، وشرح أبيات المغني ٧/٧٩.

ولاضَرورة تدعو إلى ما قاله أبوعلي من حذف الشرط وحذف المبتدأ، أي: فهو يبدو، وفَهُما يُقْسِمان، وخرَّج أصحابنا بيتَ ذي الرُّمَّة على المبتدأ والخبر، والاكتفاءِ بالرابط في المعطوفة وإن لم يكن ربطٌ في جملة الخبر، كما أنَّ الفاء لإفادتها الربط يكتفى معها بذلك.

٣٠٢- قوله تعالى: ﴿ **ولا نَكتُمُ** ﴾ آية/١٠٦.

قراءة الحسن والشعبي[١] بالجزم، على نهي المرءِ نفسَه[٢]، وهو قليل، كقوله:[٣]

إذاما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ لها أبدا ما دام فيها الجُراضِمُ

٣٠٣- قوله تعالى: ﴿ **إنَّكَ أنت عَلاَّمُ الغُيوب** ﴾ آية/١٠٩.

«ز»[٤]: على الاختصاص أو النداء أو صفةٌ لاسم «إنَّ».

«ح»[٥]: أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن يوصف الضميرُ مطلقا، إلاَّ الغائبُ ففيه خلافٌ شاذٌّ للكسائي.[٦]

٣٠٤- قوله تعالى: ﴿ **يا عيسى بنَ مريمَ** ﴾ آية/١١٠.

[«ح»][٧]: إذا وُصف العلَم الظاهر الضمَّة بـ «ابن» مضافٍ لعَلَم جاز فتحه إتباعا

١- هو: أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي، عرض القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وعنه ابن أبي ليلى، ت ١٠٥ هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء٤/٢٩٤، وغاية النهاية ١/٣٥٠.

٢- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤١.

٣- هو الوليد بن عقبة يُعَرِّضُ بمعاوية رضي الله عنهما، وقيل للفرزدق وليس في ديوانه، والشاهد في الأزهية ١٥٠، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٣٣، والمغني ٣٢٦، والدر المصون ٤/٤٦٨، والمقاصد النحوية ٤/٤٢٠، وشرح الأشموني ٤/٨، والجُراضم: كبير البطن كثير الأكل.

٤- الكشاف ١/٣٧١، والكلام عن القراءة الشاذّة بنصب «علامَ» ينظر: مختصر في شواذّ القرآن ٤١-٤٢.

٥- البحر ٤/٤٠٤.

٦- ينظر: الكتاب ٢/١١، وابن يعيش ٣/٥٦.

٧- البحر ٤/٤٠٥.

لفتحة «ابن»، هذا مذهب الجمهور[١]، وأجاز الفراء[٢] وتبعه أبوالبقاء[٣] في مقدَّر الإعراب تقديرَ الضمِّ والفتح، فقوله / ﴿ياعيسى﴾ على مذهب الجمهور فيه ضمَّة مقدَّرة، وعلى مذهب الفراء تقدَّر الضمة والفتحة. ٨٠/أ

فإن لم تجعل ﴿ابنَ مريم﴾ نعتا بل بدلا أو منادى فلا يجوز في العَلَم إلاَّ الضم، وقد غلِط بعضُ المفسرين وبعضُ النحويين، فقال المفسِّر[٤]: يجوز ضمُّ «عيسى» لأنَّه مفرد غيرُ مضاف، ويجوز النصب لأنَّه في نية الإضافة، و«ابنُ» تأكيد، وكلُّ ما كان مثلَ هذا فيه وجهان، نحو: يازيدَ بنَ عمرو، وأنشدوا:[٥]

يا حكم بنَ المنذِرِ بنِ الجارودْ . أنت الجوادُ بنُ الجواد بنِ الجودْ

وقال التبريزي: الأظهر عندي أنَّ موضع «عيسى» نصبٌ؛ لأنَّك جعلت العَلَم مع وصفِه كالشيء الواحد المضافِ، انتهى.

والذي ذكره النحويون[٦] أنَّ العَلَم إذا فُتح فإنَّما فتحُه إتباعا لحركةِ «ابن»، ولم يُعتدَّ بباء «ابن» الساكنة لأنَّه حاجزٌ غيرُ حصين.

٣٠٥- قوله تعالى: ﴿ إِذْ أَيَّدتُكَ ﴾ آية/١١٠.

«ز»[٧]: أَفْعَلْتُك.

«ع»[٨]: فاعَلْتُك، ويظهر أنَّ الأصلَ في القرائتين «أَأْيَدْتُك»، ثم اختلف الإعلال،

١- ينظر: الكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٣.

٢- معاني القرآن ١/٣٢٦.

٣- التبيان ٢٣٨.

٤- ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٠٣-١٠٤.

٥- الشاهد لرؤبة وهو في ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وسر صناعة الإعراب ٥٢٦، وابن يعيش ٢/٥، والدر المصون ٣/١٠٠، وقيل البيت للحرمازي.

٦- في المخطوطات «النحوي» والتصويب من البحر.

٧- الكشاف ١/٣٧١، والكلام على قراءة مجاهد وابن محيصن «آيَدْتُكَ»، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤١.

٨- المحرّر ٥/٢٣٠.

والمعنى: قوَّيتك من الأَيْد، وهو القوَّة.

«ح»[١]: الذي يظهر على قراءة الجمهور أنَّ «أيَّدتك» فعَّل مضعَّفا لا «أفعَلَ»؛ لمجيء المضارع على «يُؤَيِّد»، ولو كان «أَفْعَلَ» لكان المضارع «يُفعِل» كـ «يُكرِم»، وأمَّا من قرأ «آيدتُك» فيحتاج إلى نقلِ مضارعٍ من كلام العرب، فإن كان «يُؤايِد» فهو «فاعَل»، وإن كان «يُؤْيِد» فهو «أفعَل».

وأما قول «ع»: يظهر في القراءتين أنَّه «أفعلتك» ثم اختلف الإعلال، «فلا» أفهم ما أراد.

«ت»: معناه ومراده أنَّ الأصل «أفعلتك» بهمزتين فإمَّا قُلبت الثانية ألفا عمَلا بحكم اجتماع الهمزتين والثانية ساكنة بعد فتح، فصار «فاعلتك» صورةً وإن كان في الحقيقة على «أفعلتك»[٢]، وأمَّا على قراءة التشديد فقُلبت الثانية ياء وأدغمت في الياء فهو «أفعلتك»، عليهما هذا معنى كلام «ع».

٣٠٦- قوله تعالى: ﴿ **يا عيسى بنَ مريمَ** ﴾ آية/١١٢.

«ز»[٣]: على فتحه إتباعا هو في محل نصبٍ، والفتح على اللغة الفاشية، ويجوز الضمُّ، والدليل عليه ترخيمه، كقوله:[٤]

أحارِ بنَ عمرو كأنِّي خَمِرْ . . . . . .

لأنَّ الترخيم لا يكون إلا في المضموم.

١- البحر ٤/٤٠٦.

٢- فتكون مثل «آمن» فظاهرها «فاعَل» وحقيقتها «أفعَل»، ينظر: تفصيل أكثر في الدر المصون ١/٤٩٥-٤٩٦.

٣- الكشاف ١/٣٧١.

٤- هذا صدر بيت لامرئ القيس، عجزه:

..... ويعدو على المرء مايأْمَرْ

وهو في ديوانه ٢٣٠، والمقتضب ٤/٢٣٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢، والدر المصون ٤/٤٩٤، وخزانة الأدب٢ /٣٧٩.

«ح»[١]: هو في محلِّ نصب على الإتباع لحركة الابن، وعلى الضمِّ فلا اختصاص للفتح، وإصلاحُه أن يقال: «عيسى» مقدَّر فيه الفتحة على إتباع الحركة، وقوله «لا يرخَّم إلا المضموم» إن عنى ظاهرَه فليس بشرطٍ بدليل ترخيم «مَثْنَى» مُسَمًّى به[٢]، و«بَعْلَبَكَّ» مع أنَّه مبنيٌّ على الفتح في تقدير المضموم[٣]، وإن عنى تقديرا فإنَّ مثل «يا جعفرَ بنَ زيد» مما فُتح فيه آخر المنادى إتباعا لحركة مقدَّرٌ فيه الضم للشَّغل بحركة الإتباع، كما قُدِّر في دال «الحمد لله» ضمةٌ عند الإتباع للاّم.

فقوله «ياحار» هو مضمومٌ / تقديراً، وإن كانت الثاء المحذوفة مشغولةً في الأصل ٨٠/ب
بحركة الإتباع، وهي الفتحة، فلا تنافيَ بين الترخيم وبين [ما] فيه فَتْحُ إتباعٍ وضمُّه مقدَّر[٤]

«ت»: ما ذكره من إصلاح كلام الزمخشري حيث جعله في محل نصب [مع فتحة الإتباع لايحتاج إليه؛ إذ ليس المراد الاحتراز عن حالة الضمِّ لأنَّه في محل نصب][٥]، وأيضا إنَّما المراد الاحترازُ من دعوى فتحه إعرابا بإقحام «ابن»، فليس في محل نصبٍ بل نصبُه ظاهرٌ.

وقوله: «لايرخَّم إلا المضمومُ» صحيح احترازا من المُعرَب في باب النداء، فإنَّه لا يرخَّم لقول ابن مالك:[٦]

. . . . . دونَ إضافةٍ . . . . . .

١- البحر ٤/٤١٠.

٢- ينظر: المساعد ٢/٥٥٠.

٣- يرخَّم بحذف عجزه، وهو قول البصريين ولم يسمع، بل قاسوه على ما فيه تاء، ينظر: المساعد ٢/٥٤٨.

٤- في الأصل: فلا تنافي الترخيم، وسيبويه ليس منه فتحُ اتباع وضمُّه مقدَّر، وفي بقية المخطوطات: بين الترخيم وسيبويه وبين فيه، والتصويب من البحر.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- في باب الترخيم من ألفيته، ومن قوله:

بحذفها وفَرْه بعدُ واحظُلا ترخيمَ ما من هذه الها قد خَلا

إلاّ الرباعيَّ فما فوق العَلَمْ دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمْ

لكن لا حجَّة فيه لترجيح الضمِّ على الفتح الإتباعيِّ، نعم على أنَّ الفتحَ للإضافة لا يرخَّم، والفتحةُ محتمَلة، هذا معنى ما أشار إليه الزمخشريُّ، لا المعادَلَة بين الضم الظاهر والمقدَّر، والحصر في أحدهما، فتأمَّله فإنه مكشوفٌ من كلامه.[1]

٣٠٧- قوله تعالى: ﴿ **ونكونَ عليها مِن الشاهِدَين** ﴾ آية/١١٣.

«ز»[2]: أي: عاكفين عليها، فهو في موضع الحال.

«ح»[3]: ليس بجيد؛ إذ لا يحذف وجوبا إلاَّ الكون المطلق، و«عاكفين» غير مطلق، ولأنَّ المجرورَ الحالَ عامله مطلق، ولأن كلام «ز» مضطرب؛ لأنَّ المجرور إذا تعلَّق بـ «عاكفين» كان «عاكفين» ناصِبا له بواسطة حرف الجرِّ على المفعوليَّة، وقد جعله حالا فيلزم أنَّ عامله كونٌ مطلَقٌ واجبُ الحذف، فظهر في كلامه التنافي.

«ت»: هذا منه عجيب؛ فإنَّ جعْل المطلق خاصًّا بقرينة المقام لا ينفي الكون المطلق، فمَن فسَّر «رَجُلا» الشائعَ بأنَّه «زيد» لم يدفع إطلاقَ «الرجُلِ» عليه؛ إذ هو مِن ماصَدَقاتِه، وقد سبق مثله[4]، ونظيرُه «زيد على الفرس»، ولئن سلَّمْنا أنَّ المراد الكونُ الخاص حقيقةً، لا لأنَّه على إرادة العامِّ وهذا فَرْدُه، فيدَّعَى حذفه [جوازا للدَّليل، فمن أين فُهِمَ الوجوبُ حتى يقال: كيف وجب حذفه][5] وهو خاص؟.

ثم ما جعَله في كلامِه من التناقُض يلزَمُ في كُلِّ مجرورٍ، خبرا وصفة وحالا، فإنَّه على أَحَدِ هذه باعتبارِ المقدَّر لاباعتبار ذاته، أمَّا هو في ذاته فهو مفعولٌ به لا خبرا ولا صفة ولا حالا، فيلزم التناقُض بجعل ما هو خبرٌ أوصفةٌ أو حالٌ مفعولا به، فلا يختص بالكون الخاصِّ؛ لأنَّ التحقيق كما ذكره هو وغيره عن مذهب الجمهور أنْ ليس

١- ينظر: فتح الغيوب.

٢- الكشاف ١/٣٧٢.

٣- البحر ٤/٤١٢.

٤- ينظر: الفقرة ٢٦٨.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

المجرورُ أحَدَ هذه، إنَّما هو المقدَّر، أمَّا المجرور فمفعول به بواسطة الحرف لا غير.[١]

٣٠٨- قوله تعالى: ﴿ **أأنتَ قلتَ للناسِ اتَّخِذُوني وأُمِّيَ إلهَينِ** ﴾ آية/١١٦.

«ح»[٢]: في إيلاء الاستفهامِ الاسمَ دليلٌ على صُدُور الفِعل، والاستفهامُ عمَّن صدَر منه، وبيانُه أنَّك تقول: أضَربتَ زيدا؟، فلا إشعار بصُدُور الفِعل، بل استفهمت هل وقَع ضربٌ أم لا؟، بخلاف «أأنت ضربت زيدا؟» فإنَّ الفعل وقعَ، وإنَّما استفهامُك عمَّن صدر منه، المخاطَب أو غيره،وهذه مسألة نحوية بيانيَّة[٣]، / نَصَّ على ذلك ٨١/أ
أبوالحسن الأخفش.

٣٠٩- قوله تعالى: ﴿ **أَن اعبُدُوا ا للهَ** ﴾ آية/١١٧.

«ز»[٤]: إنْ جُعلت تفسيريَّة للقول لم يصِح؛ لأنَّه يحكى بالقول الكلام دون توسُّط حرفِ تفسير، تقول: قلتُ لهم: اعبدوا ا لله، لا أنْ اعبُدوا ا للهَ.

ولا من ﴿**أَمَرتَني**﴾[٥] لم يصح؛ لأنَّه مُسنَدٌ لله سبحانه، وهو لا يقول: اعبدوا اللَّه ربِّي وربَّكم، وإن كانت موصولةً بالفِعل لم يصحّ بَدَلا من ﴿**أَمَرتَني**﴾ لأنَّه في قوَّة «ما قلتُ لهم إلا عبادة ا لله» و«عبادة ا لله» لا تقال، وإن كان بَدَلا من الهاء لم يصح؛ لبقاء الموصول بلا عائد.

فهو إذن تفسيرٌ لـ «قُلتُ» مُؤَوَّلا بـ «أَمَرْتُ»، أي: ماأمرتُهم إلاَّ ما أمرتني به، فيصِحُّ تفسيرُه بـ «أن»، أو عطْفُ بيانٍ على هائه.

١- ينظر: ابن يعيش ١/٩٠، وشرح الكافية الشافية ٣٤٩، والارتشاف ٢/٥٤.

٢- البحر ٤/٤١٦.

٣- ينظر: دلائل الإعجاز ١١١.

٤- الكشاف ١/٣٧٣.

٥- في المخطوطات «تني».

«ح»[١]: في كلامه بعضُ تعقُّب، أمَّا قوله: «فإنَّ الله لا يقول: اعبدوا الله ربي وربكم» فمبْنِيٌّ على جعْل «ربي وربَّكم» من تمام ما قبله، وهو غير لازم؛ فيُجْعَلُ من كلام «عيسى» منصوبا بمحذوف: «أعني ربي وربكم» لا[٢] على الصِّفة.

وأمَّا قوله: «فإنَّ العبادة لا يصحُّ أن تقال» صحيحٌ، لكن يُصَحِّحه حذفُ المضاف، أي: ما قلت لهم إلاَّ قولا أمرتني به قولَ عبادةِ الله، أي: قولا تضمَّنَ عبادةَ اللهِ.

وأمَّا على البدل مِن الضمير فلا يلزم في كُلِّ بدلٍ أن يحِلَّ محل المبدل منه، ألا ترى أنَّهم جوَّزوا «زيدٌ مررت به، أي: عبدِ الله» فلو قلت: «...مررتُ بعبد الله» لم يجُز إلا على مذهب الأخفش.[٣]

وأمَّا جعله عطف بيان على الهاء فبعيدٌ، لأنَّ أكثره في الجوامد الأعلام، وما اختاره وجوزه غيرُه[٤] من كون «أن» مفسِّرة لا يصحُّ؛ لأنَّها جاءَت بعد «إلا»، وكلُّ ما جاء بعد «إلا» لابدَّ أن يكون له محلٌّ من الإعراب، و«أن» التفسيرية لا محل لها من الإعراب.

«ت»: على جعل «أن» تفسيريةً لـ «قُلتُ» بتأويله بـ «أَمَرتُ» يكون مُشْكِلا، إمَّا معنى وإمَّا صناعة، وذلك أنَّك إن جعلته تفسيرا للمنفي قبل الإيجاب بـ «إلا» بطَلَ معنىً؛ لأنَّه يصير «ما قلت لهم «أن» اعبدوا الله» أي: انتفى عنِّي الأمرُ لهم، لأنَّه تفسير للمنفيِّ، فهو من نَمطِه، وإن جعلته بعد «إلا» لزِم ما قاله الشيخ «ح» من حيث إنَّ «أنْ» التفسيرية لا محلَّ لها، وما بعد إلاَّ لابدَّ له من محلٌّ، وأيضا إذا قدِّر بعد «إلاَّ» كان تفسيرا لـ «أمرتني»، وقد سبَق ردُّه، فكيف يختارُ نفس ما رَدَّ، ويجاب عنه بأنَّه تفسيرٌ لقولٍ مبهَم عيَّنَه «أن اعبدوا الله»، والتفسيرية مع «أن» يُمنَع أنَّها

١- البحر ٤/٤١٨.

٢- «لا» ساقطة من الأصل.

٣- أي: من كون الربط بتكرار المبتدأ بمعناه لابلفظه، ينظر: الارتشاف ٢/٥١.

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٤٤، والمحرّر ٥/٢٤٠، والبيان ١/٣١٠، والفريد ٢/١١٠.

كالتفسيرية التي لم تُقْرَن بـ «أن»، ولئن سُلِّم فيجري على مذهب الشَلَوْبين[1] في أنَّ المفسرة بحسب ما تفسِّرُه.

٣١٠- قوله تعالى: / ﴿ **لله مُلْكُ السَّماواتِ والأرضِ وما فيهنَّ** ﴾ آية/١٢٠. ٨١/ب

«ح»[2]: قال الرازي[3]: غلَّب غيرَ العقلاء إشارةً إلى أنَّ الكُلَّ في قبضتِه وتسخيره، فهم كالجماد الذي لا حركة له، فعِلْمٌ وقُدْرةٌ لغيرِه كلا علم ولا قدرة، والعقلاءُ كالبهائم.

وقال أيضا: مفتتحُ السّورة بذكر العهدِ المنعقِد بين الربوبية والعبودية، فينشرع العبد في العبودية وينتهي إلى الفَناء عن نفسه بالكُلِّيَّة، فالأوَّل الشريعةُ وهو البداية، والثاني الحقيقةُ وهو النهاية، فمفتتحُ السورة من الشريعة ومختتمُها بذكر الله وجلاله وعزَّته وقهْره وعلوِّه، وذلك هو الوصول إلى مقام الحقيقة، فما أحسنَ المناسبةَ بين ذلك المفتتح وهذا المختتم، انتهى.

«ح»: ليست الشريعة والحقيقة من ألفاظ الصحابة والتابعين ولا التمييز بينهما، وإنَّما ذلك من كلام الصوفيَّة ولهم في ذلك كلام طويل.[4]

١- هو: عمر بن محمد الإشبيلي، له: شرح كتاب سيبويه، والتوطئة، ت ٦٤٥هـ. ينظر: إشارة التعيين ٢٤١. ينظر: المغني ٥٢٦، وإعراب الجمل ٨٣.

٢- البحر ٤/٤٢٤.

٣- تفسيره ١٢/١١٥.

٤- « وذلك تقسيم باطل، ...، كل ذلك ينقسم إلى قسمين: صحيح وفاسد، فالصحيح قسم من أقسام الشريعة، والفاسد ضدُّها ومنافيها، وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعِها» أعلام الموقِّعين٤/٣٧٥.

سُـورَةُ الأَنْعَـام

٣١١- قوله تعالى: ﴿ مِن قَرْنٍ ﴾ آية/٦.

«ح»[١]: القرنُ: الأُمَّة المقترِنة في مدَّة من الزمان، ومنه (خَيرُ القُرونِ قَرْني)[٢]، وأصلُه الارتفاعُ عن الشيء، ومنه قرْنُ الجبلِ، فسُمُّوا بذلك لارتفاع السِّنِّ، وقيل: من قرنتُ الشيءَ بالشيء جعلته بجَنبِه أو مواجِها له، فسمُّوا بذلك لكون بعضهم يقترن ببعض، وقيل سمُّوا بذلك؛ لأنَّهم ضمَّهم زمانٌ له مِقدار هو أكثر ما يُقرَن فيه أهلُ ذلك الزمان، وهو اختيار الزجَّاج.[٣]

ومُدَّة القرنِ مائةٌ وعشرون سَنَةً، قاله زُرارةُ بن أَوْفَى[٤] وإياسُ بن معاوية،[٥] أو مائة سنة، قاله الجمهور، واحتجُّوا بقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن بُسْر[٦]: تعيشُ قرنا فعاش مائة سنة، وقيل: ثمانون سنة، رواه أبوصالح[٧] عن ابن عباس، أو سبعون سنة، حكاه الفرَّاء[٨]، أو ستُّون سنة، لقوله عليه الصلاة والسلام: (معترك المنايا ما بين الستِّينَ إلى السَّبعينَ)[٩]، ورفع ابنُ سِيرين[١٠] للنبيِّ ﷺ أنَّه أربعون،

١- البحر ٤/٤٢٦.

٢-الحديث في البخاري ٣٦٥٠، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أصحاب النبي صلّى اللّه عليه وسلم.

٣- معاني القرآن ٢/٢٢٩.

٤- هو: أبو حاجب زُرارة بن أوفى العمري، قاضي البصرة، ت٩٣هـ.ينظر: سير أعلام النبلاء٤/٥١٦.

٥- هو: أبو واثلة إياس بن معاوية المزني، قاضي البصرة، يضرب به المثل في الذكاء، ت١٢١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/١٥٥.

٦- هو: أبو صفوان المازني الحمصي، ت٨٨هـ.ينظر: سير أعلام النبلاء ٣/٤٣٠، والإصابة ٢/٢٧٣.

٧-هو: أبوصالح باذام، مولى أم هانئ، حدَّث عن ابن عباس،ت١٠١هـ.ينظر:طبقات ابن سعد٥/٣٠١.

٨- معاني القرآن ١/٣٢٨.

٩- في كشف الخفاء للعجلوني الحديث رقم٤٢٣.

١٠-هو: أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري ولاء، اشتهر بتعبير الرؤيا، ت١١٠هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٧/١٩٣، وسير أعلام النبلاء٤/٦٠٦.

وحكى الزَّهراوي[١] عن النبيِّ ﷺ أو ثلاثون، ورُوِيَ عن أبي عبيدة وحكاه النَّقَّاش،[٢] أو عشرون حكاه الحسن البصري، أو ثمانية عشر سنة، أو المقدار الوسط في أعمار ذلك الزمان.[٣]

٣١٢- قوله تعالى: ﴿ **وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ** ﴾ آية/١.

[ز][٤]: «جعَل» إن كان بمعنى «أحدَثَ» يتعدَّى إلى مفعول واحد، وإلى مفعولَين إن كان بمعنى «صيَّر» /، نحو ﴿**وجعَلُوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمنِ إناثا**﴾[٥]، ٨٢/أ والفرق بين الخَلْق والجَعْل أنَّ الخلق معناه التقدير، والجعلَ معناه التصييرُ[٦]، كإنشاءِ شيءٍ من شيءٍ أوتصييرُه شيئا، أو نقلِه من مكان إلى مكان، ومن ذلك ﴿**وجعَل منها زوجَها**﴾[٧]، ﴿**وجعل الظلماتِ والنورَ**﴾ لأنَّ الظلماتِ من الأجرام المتكاثِفَة، والنور من النَّار، و«جعلناكم أزواجا»[٨]، ﴿**أجعَل الآلهة إلها واحدا**﴾.[٩]

«ح»[١٠]: لا يصحُّ التصيير في قوله ﴿**وجعَلوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمن إناثا**﴾، ولذا جعَلها بعضُ النحويِّين بمعنى «سمَّى».[١١]

١- هو: أبو حفص عمر بن عبيد الله بن يوسف الذهلي القرطبي الزهراوي، من محدِّثي الأندلس، ت٤٥٤هـ. ينظر: الصلة٣٩٩، وسير أعلام النبلاء ٢١٩/١٨.

٢- هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد البغدادي النقاش، له تفسير شفاء الصدور،ت٣٥١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء٥٧٣/١٥، ومعرفة القراء الكبار٥٧٨.

٣- ينظر في معنى «القرن»: مفردات الراغب ٦٦٧، وعمدة الحفاظ ٣٠٠/٣، و لسان العرب ٣٣٣/١٣.

٤- الكشاف ٢/٢.

٥- الزخرف /١٩.

٦- الذي في الكشاف «التضمين»، وكذلك في فتوح الغيب.

٧- الأعراف/١٨٩.

٨- في القرآن ﴿**جعلكم أزواجا**﴾ فاطر/١١، و﴿**خلقناكم أزواجاً**﴾ النبأ/٨.

٩- ص/٥.

١٠- البحر ٤٢٨/٤.

١١- قيل التصيير هنا «قوليٌّ» أي: في قولهم وزعمهم، ينظر: الدر المصون ٥٧٩/٩.

وقولُ الطبري[١]: «إنَّها في قوله ﴿وجعل الظلمات والنورَ﴾ هي التي تتصرف في طَرَفِ الكلام، كما تقول: جعلت أفعل كذا، فكأنَّه قال: وجعل إظلامها وإنارتها» تخليطٌ؛ لأنَّ تلك من أفعال المقاربة تدخل على المبتدأ والخبر، وهذه ليست كذلك؛ لأنَّها تعدَّت لمفعول واحد.

٣١٣- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الذين كفَروا بربِّهم يَعدِلُونَ﴾ آية/١.

«ع»[٢]: «ثم» دالَّة على قُبْحِ فِعل الذين كفروا؛ لأنَّ المعنى قد تقرر خلقُه السماواتِ والأرضَ، وآياتُه قد سطَعَت وإنعامُه قد تبيَّنَ، ثُمَّ بعدَ هذا كلِّه عدَلوا بربِّهم، كما تقول: يا فلانُ أعطيتُك أكرمتُك وأحسنتُ إليك ثمَّ تشتُمني، أي: بعد وُضُوح هذا كلِّه، ولو عُطِف[٣] بالواو لم يلزَم التوبيخ كما يلزم بـ «ثمَّ».

«ز»[٤]: لاستبعاد عدلهم بربهم بعد هذا الأمر، ومثله ﴿ثمَّ أنتم تَمتَرُونَ﴾[٥]، بعد ما ثبَتَ أنَّه محييهم ومميتُهم وباعثُهم.

«ح»[٦]: ما ذكراه غير صحيح؛ لأنَّ التوبيخ والاستبعاد مفهومان من السِّياق، ولا أعلم أحداً من النحويِّين ذكر ذلك، بل للمُهلة عطَفَت جملةً على جملة، ذكَر الحمدَ وعلَّته وأخبَر أنَّ الكافرين به يَعدِلون فلا يحمَدُونه، وهو من عطف اسمية على اسمية.

وجوَّزَ «ز» عطفَه على جملة «الحمد»، أي: إنَّه حقيق بالحمد على ما خلَق، لأنَّه ما خلقه إلاَّ نعمةً، ثم الذين كفروا يكفرون نِعَمَه، أو على جملة «خلق» أي: إنَّه خلَق ما خلَق ممَّا لا يَقدِر عليه أحدٌ سواه ثم يعدِلون به ما لا يقدِرعلى شيءٍ منه.

«ح»: الثاني لا يصحُّ؛ لأنَّه يكون معطوفا على الصِّلة بلا رابط إلاَّ بالظاهر، وهو

١- تفسير الطبري ١٤٣/٧، ونصّه «قيل: إنَّ العرب تجعلها ظرفاً للخبر والفعل ...».

٢- المحرّر ٣/٦.

٣- في الأصل: «وهو عطفٌ».

٤- الكشاف ٣/٢.

٥- الأنعام/٢.

٦- البحر ٤٣٠/٤.

في غاية الندور[١]، فلا يحمل عليه كتاب الله مع حمْله على التركيب الصحيح الفصيح.

٣١٤- قوله تعالى: ﴿ **وأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَه** ﴾ آية/٢.

«ز»[٢]: لم يُقدَّم خبرُ النكرة الظرفُ كـ «عندي درهم» لوقوع التسويغ بالوصْفِ، كقوله: ﴿**ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشرِكٍ**﴾.[٣]

«ح»[٤]: ما ذكَره من التسويغ غير متعيِّن؛ / لاحتماله بالتفصيل، كقوله:[٥] ٨٢/أ

إذا ما بكى مِن خلْفِها انصرفَت له بشِقٌّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ

وقوله: «عندنا» في البيت يتعيَّنُ أنَّه الخبر، فلا يصلُح صفة.[٦]

«ز»: الكلام السائرُ تقديم الخبرِ ولو وُصِف المبتدأ نحو «عندي ثوبٌ جيدٌ، ولي عبدٌ كيِّسٌ»، وإنَّما قدِّم هنا لأنَّ المعنى أَوجَب التقديمَ، [والمعنى: وأيُّ أجلٍ مسمى عنده، تعظيما لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم.][٧]

«ح»: هذا لا يجوز إذ يكون أصلُه «وأجلٌ أيُّ أجلٍ» ولا يجوز حذف الصفة إذا كانت «أيّا»، ولا حذفُ موصوفِها وإبقاؤُها، فلو قلتَ: «مررتُ بأيٍّ رجلٍ» لم يجُز.[٨]

قال ابن مكتوم أحدُ تلامذة «ح»:[٩] ينظر فيه مع قول الشاعر:[١٠]

إذا حاربَ الحجَّاجُ أيَّ منافقٍ عَلاهُ بعَضْبٍ كلَّما هُزَّ يقطعُ

فإنَّهم قالوا: تقديره منافِقا أيَّ منافق.

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٨، ولم يجعله نادراً إذا كان بغير لفظ الأوّل.

٢- الكشاف ٢/٣.

٣- البقرة/ ٢٢١.

٤- البحر ٤/٤٣٢- ٤٣٣.

٥- هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٣١، ورصف المباني ٣٨٢، والدر المصون ١/١٦٤.

٦- لأنَّ فيه فائدة الكلام؛ فإذا كان شقّها عنده فهذا يعني أنَّه لم يُحوَّل، ينظر: الدر المصون ١/١٦٤.

٧- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٨- وظاهر كلام ابن مالك إجازته، ينظر: شرح التسهيل ٣/٣١٤، والارتشاف ١/٥٤٨.

٩- الدر اللقيط ٤/٧٢.

١٠- تقدم تخريجه في الفقرة «١٠٨».

«ت»: فيه نظر، فإنَّه قدَّم «ح» أنَّه نادر أوضرورةٌ، فلا يقدَح في القاعِدة ولا يُحمَل الكتابُ عليه، نعم يجاب عن الزمخشريِّ بأنَّه تفسيرُ معنى، وتوجيهٌ لتقديم المبتدأ من حيث إنَّ المعنى يقتضي الاعتناءَ به والتعجيبَ منه، فقدَّر ما يُفيد المعنى لا على جهة الحقيقة اللفظية.[١]

٣١٥- قوله تعالى: ﴿ **وهو ا للهُ في السَّماواتِ وفي الأرضِ**﴾ آية/٣.

ذهب الزجَّاج[٢] إلى تعلُّق المجرور بما تضمَّنه اسم «ا لله» مِن المعاني، كما يقال: أميرُ المؤمنين الخليفةُ في المشرق والمغرب.

«ع»[٣]: وهذا عندي أفضلُ الأقوالِ وأكثرُها إحرازا لفصاحة اللفظِ وجزالةِ المعنى، وإيضاحُه أنَّه يدلُّ على جميع الصفات، خَلْقِه وآثارِ قُدرَته وإحاطتِه واستيلائِه، ونحوها، وجُمِعت كلُّها في «ا لله»، كأنَّه قال: الخالقُ الرازق المحيي المحيطُ في السماوات وفي الأرض، كما تقول: زيدٌ السلطان في الشامِ والعراقِ، فلو قصدت ذاتَ زيدٍ لقُلت مُحالا، وإذا كان مقصدُك الآمِرَ الناهيَ الناقِضَ المُبرِم الذي يعزِلُ ويولِّي في الشامِ والعراقِ، فأقَمْت «السلطان» مقام هذه الصفات كلِّها كان صحيحا فصيحا، فكذلك أقام لفظ «ا لله» مقام هذه الصفات كلها.

«ح»[٤]: ما ذكراه غير صحيح صناعةً، وإن صحَّ معنى؛ لأنَّها لاتُساعده؛ لزعمهما تعلُّقه بلفظ «ا لله» لما تضمنَّه من المعاني، ولا تعمل تلك المعاني جميعُها في اللفظ؛ لأنَّه لوصُرِّح بها جميعِها لم تعمل فيه بل بعضُها، وإن كان متعلِّقا / بها جميعِها من حيث المعنى، بل الأَوْلى أن يَعمل في المجرور ما تضمَّنه لفظ «ا لله» من معنى الأُلوهية، وإن كان «ا لله» علَما؛ لأنَّ المجروريعمل فيه العلم بما تضمَّنه من المعنى كما قال:[٥] ٨٣/أ

١- ينظر: الدر المصون ٥٢٧/٤، وحاشية الشهاب١٤/٤.

٢- معاني القرآن ٢٢٨/٢.

٣- المحرّر ٦/٦.

٤- البحر ٤٣٤/٤.

٥- هذا الرجز لأبي المنهال الأشجعي، واسمه نُفَيلة الأكبر أو بقيلة، وهو في الخصائص٢٧٠/٣، والدر المصون ٤/ ٦٣١، والمغني ٥٦٨، والهمع ٤/ ١٣٢، ولسان العرب ٤٢/١٣.
وقد جعله محقّق المغني لسالم بن دارة لوجود قصيدة تشبهه، ولم أجد من كنّى سالماً بأبي المنهال.

أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحيانْ

فـ «بعض» منصوبٌ بـ «أبي المنهال» بما تضمنَّه، كأنَّه قال: أنا المشهور بعضَ الأحيان.

وقال الزمخشريُّ[١] نحوا من هذا الذي قلناه، قال: المجرور متعلِّق بمعنى اسم «ا لله»، كأنَّه قال: وهو المعبود فيهما، نحو ﴿**وهو الذي في السماءِ إلـهٌ وفي الأرض إلـهٌ**﴾،[٢] أي: وهو المعروف بالإلهية أو المتوحِّد بالإلهية فيهما، أو هو الذي يقال له «ا لله» فيهما، لايُشرَك في هذا الاسم.

فانظر تقاديرَه كلَّها، كيف العامِل واحدٌ من المعاني لا جميعُها.[٣]

«ت»: لم يذكر الزجَّاج و «ع» التعلُّق باللفظ بل من حيث المعنى، فكيف ينسب إليهما اللفظ؟، ثم تفصيلُهم المعاني لا يدل على وقُوعِها مفصَّلة عامِلا جميعُها، بل بَيِّنٌ أنَّ له معنى يليقُ بالعمَل، فيعمل ذلك المعنى المتضمَّن، أو يعمل اللفظُ الدالُّ على ذلك المعنى.

ولئن سلَّمنا تصريحَهما بالعمَل للفْظ العلَم فيصحُّ صناعةً؛ لأنَّه مُؤَوَّل بالعامل باعتبار بعض مدلولاته أو باعتبار جميعِها، واللفظ واحد، فلم يتعدَّد العاملُ بل اتَّحَد وتعدَّد موجِب عمله، وذلك لا يضرُّ.

لو سلم أنَّه عمِل باعتبارها مفصَّلة ـ على أنَّا نمنَع ذلك وإن لم يَضُر ـ فيجعله عاملا باعتبار معنى شاملٍ لتلك التفاصيل، كالألوهية والعظَمة والكبرياء والجَلال[٤]، كما قدَّر هو بعضَها وجعَله مختارا له رادًّا به على الزجَّاج وابنِ عطية، مع أنَّه بعضُ محتمَلات كلامِهما، وتقدير المقدَّر بالصريح حتى لا يعمل إلاَّ واحدٌ مع احتواء اللَّفظ على مجموع ذلك المقدَّر غير صحيح، فتأمَّله.

١- الكشاف ٢/٣.

٢- الزخرف/٨٤.

٣- ينظر: الخصائص ٣/٣٧٠-٣٧١.

٤- هذا عين لسابق في قوله «... أو باعتبار جميعها واللفظ واحد»، والأوْلى ما ذهب السمين من أنَّ الشيخ لو سكت لكان كلامهما واضحاً، وأنَّه لو صُرِّحَ بالجميع لكان العمل على سبيل التنازع، الدر المصون ٤/٥١٣.

وما ذكره «ز» هو بعضُ كلام الزجَّاج، وزَوَّقَه بلفظ «أو كذا» «أو كذا» حتى أعجَب أبا حيَّان وفضَّله على كلام الإمامَين، ولا قدْحَ في كلامِهما البتة.

٣١٦- قوله تعالى: ﴿ **وما تأتِيهِم مِن آيةٍ** ﴾ آية/٤.

«ح»[١]: «من» الأُولى زائدة، وما بعدها فاعل، فإن دخلت على ملازِم النفي كـ«أَحَد» كانت لتأكيد الاستغراق، وإذا كانت مع ما يراد به الاستغراق أو نفيُ الوَحدة أو نفيُ الكمالِ كانت للاستغراق، نحو «رجل»[٢]، و «من» الثانية للبيان.

«ز»[٣]: أي ما يظهر لهم قَطُّ دليل إلاَّ أعرضوا عنه.

«ح»: فيه استعمال «قط» مع المضارع، وهي مخصوصة بالماضي[٤]، إلاَّ أن يُؤوَّل «يظهر» بـ «ظهَر»، ولا حاجة إلى استعماله.

٣١٧- قوله تعالى: ﴿ **فقَدْ كَذَّبوا** ﴾ آية/٥.

«ز»[٥]: مردودٌ على كلامٍ محذوفٍ، كأنَّه / قيل: إن كانوا مُعرِضين عن الآيات فقد كذَّبوا بما هو أعظمُ. ٨٣/ب

«ح»[٦]: لا حاجة إلى تقدير شرطٍ لانتظام الكلام بدونه.[٧]

٣١٨- «ع»[٨]: وإذا أخبرتَ بأنَّك قلتَ [لغائبٍ]، أو قيل له، أو أمَرتَ أن يقال له، فلَكَ في فصيح كلام العرب أن تحكيَ الألفاظ المقولة بعينِها فتجيء بلفظ المخاطَبة، ولك أن تأتي بالمعنى في الألفاظ، ذِكْر غائبٍ دون مخاطَبة، انتهى.

١- البحر ٤/٤٣٦. وتمام الآية ﴿من آيات ربِّهم إلاَّ كانوا عنها معرضين﴾.

٢- ينظر: الكتاب ٢/١٣٠، ٤/٢٢٥، والمقتضب ٤/١٣٧، ٤٢٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٦٨، والارتشاف ٢/٤٤٤.

٣- الكشاف ٢/٤.

٤- ينظر: المغني ٢٣٣.

٥- الكشاف ٢/٤.

٦- البحر ٤/٣٧.

٧- قيل: مثل تقدير الزمخشري موجود في قول العباس بن الأحنف:

قالوا خراسانُ أقصى ماٰيُرادُ بنا ثم القُفول فقد جئنا خراسانا

أي: إنْ صَحَّ ماقلتم فقد جئنا خراسان وأين القفول، ينظر: فتوح الغيب.

٨- المحرّر ٦/٨.

«ح»[١]: فتقول: قلتُ لزيد: ما أكرمَك، أو قلتُ لزيد: ما أكرمَه.

«ت»: ولذا جاء:

أو تحلِفـــي بربِّـــك العلـــيِّ إنِّي أبو ذَيَّالِكِ الصَّبِـــــيِّ[٢]

على ما يليقُ بنُطقه لا على ما يليق بنطقها، فتأمَّله.

«ح»[٣]: لا تنعت المعارف إلاَّ بالذي والتي وفروعِها، فلا تقول: ضربتُ الضربَ ما ضرب زيد، تُريد: الذي ضرب زيد، و«ما» النكرة الصِّفة لا يحذف موصوفها، لوقلت: «قمتُ قياماً ما» لم يجزْ أن تقول: قمتُ ما.[٤]

٣١٩- قوله تعالى:﴿قل سِيرُوا في الأرضِ ثُمَّ انظُروا﴾[٥] آية/١١.

«ز»[٦]: جعَل النظرَ مسبَّبا عن السَّيرِ في قولـه ﴿**فانظروا**﴾[٧]، فكأنَّه قيل: سِيروا لأجل النَّظَر ولاتسيروا سيرَ الغافلين.

وهنا معناه إباحةُ السير في الأرض للتجارة وغيرها من المنافع، وإيجابُ النظر في آثار الهالكين، ونبَّه على ذلك بـ «ثم»؛ لتباعد ما بين الواجب والمباح.

«ح»[٨]: كلامه متناقضٌ؛ لأنَّه جعل السير سببَ النظر، ثم أَدخلَ اللام على النظر فجعَله سببا، فكان تناقضا.

ودعوى أنَّ الفاء تفيد السببية لا دليلَ عليها، وقولهم: «ضربته فبكى» و «زَنى ماعزٌ

١- البحر ٤/ ٤٣٨، وينظر: الدر المصون ٥٣٩/٤.

٢- البيت يُنسب لرؤبة وهو في ملحق ديوانه ١٩٠، واللمع ٣٠٤، وشرح عمدة الحافظ ٢٣١، وشرح الأشموني ٤١٦/١، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٢.

٣- البحر ٤٣٩/٤.

٤- وقيل هي زائدة منبهة على وصف لائق، وهو أولى من جعلها صفة، ينظر: الجنى الداني ٣٣٥، والمساعد١٦٣/١.

٥- في المخطوطات ﴿أفلم يسيروا في الأرض فينظروا﴾ يوسف/١٩٠.

٦- الكشاف ٥/٢، يريد التفريق بين استعمال «ثم» هنا والفاء في بقية القرآن.

٧- آل عمران /١٣٧، وسور أخرى.

٨- البحر ٤٤٦/٤.

فرُجم» فُهِمَت من السياق، وإنَّما الفاء للتعقيب فقط[١]، وعلى تسليمه أنَّها سببية فلم فَرَّقَ فجعله في موضعٍ مباحا وفي موضعٍ واجبا؟.

«ت»: التناقض مدفوع، وإلاَّ لَزم في كل علة غائية كذا، نحو: تَجَرت للرِّبح، فالتجارة سببٌ وجوديٌ مسبِّبُه الرِّبح، فتقول: «التجارة سببُ الربح» فلا يناقض قولك: تجرت للربح، فجُعِل الربح عِلَّة وسببا؛ لأنَّه عِلَّة ذهنية من حيث إنَّه الحامل على التجارة، والحيثية معتبرة، وهذا جَليٌّ.[٢]

وتفريقُه بين الموضعين بالإباحة والوجوب من حيث الخبرُ والأمرُ؛ فحيث قال «قل سيروا» كان أمرا ظاهرا في الوجوب، أي: وجوب السير من حيث إفادته النظر، وحيث قال ﴿أولم يسيروا﴾[٣] ونحوها، كان مباحا من حيث إنَّ القصد بها التجارةُ مثلا ونحوُها من المباحات، وإن كان يعقبه النَّظر الواجب، فلم يذكر أصل الكلام بقصده.[٤]

٣٢٠- قوله تعالى: ﴿ لَيَجْمَعَنَّكم إلى يومِ القيامةِ ﴾ آية/١٢.

«ح»[٥]: هذه الجملة مقسمٌ عليها، ولا تعلُّقَ لها بما قبلَها من جهة الإعراب، وإن كانت متعلقة بما قبلها معنىً، / وحكى المهدَوِيُّ[٦] أنَّ جماعة من النحويِّين[٧] قالوا: ٨٤/أ
إنَّها تفسير للرحمة، تقديره: «أن يجمعكم»، فتكون الجملة نَصبًا بدلا من الرحمة، وهو مثل ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾[٨]، أي: أن يسجُنُوه.

١- يرى كثير من العلماء أنَّ الفاء العاطفة تفيد السببية إذا عطفت جملة أو صفة نحو ﴿فَوَكَزَه موسى فقضَى عليه﴾ القصص/٥، ينظر: الجنى الداني ٦٣، والمغني ٢١٥-٢١٦.

٢- قال السمين: إنَّ صوابَ عبارةِ الزمخشري أنْ يقول: إنَّ النظر سببُ السير، وقد تكرَّر هذا من الزمخشريِّ في أوَّل سورة الفتح، ينظر: الدر المصون ٩/٧٠٩-٧١٠.

٣- الروم/٩، وسور أخرى.

٤- ينظر: فتوح الغيب، وبصائر ذوي التمييز ١/١٩٠، وروح المعاني ٤/٩٨.

٥- البحر ٤/٤٤٧.

٦- في المخطوطات «المهدي» والتصويب من البحر.

٧- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٣٢٨، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٣٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٥٨.

٨- يوسف /٣٥.

«ع»[١]: هو مردودٌ لدخول النون الثقيلة في الإيجاب مع اختصاصِها بالطَّلَب، وباختصاصٍ مِن الواجبِ في القَسَم.

«ح»[٢]: لا يختص بالأمر والنهي، بل يكون في الشرط، نحو ﴿وإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾[٣]، وقوله: «وباختصاصٍ مِن الواجب في القسم» ليس على إطلاقه.[٤]

ولهم أن يقولوا: دخلت لصورة القَسَم، وإن لم يكن، ويُبطِلُ ما ذَكَروه أنَّ المقسَم عليها لا موضِعَ لها من الإعراب وحدَها، بخلافها مع جملةِ القَسَم إذا كانا بعد مبتدأ نحو: زيد والله ليقومَنَّ، وهما في موضع رفع خبر.[٥]

«ت»: حاصل ما اعتَرض به ـ كما هو شأنه ـ عدمُ تتميمِ الأحكامِ النحويَّة، وليس بلازمٍ، والمقصودُ ذِكرُ ما تَمَسُّ الحاجة إليه.

وبالضرورة[٦] لا شرطيَّة هنا، فلم يحتمِل إلاَّ الخبر والقَسَم فجعلُه غير قسمٍ يخرجه عن الصواب، ولذا قال بعد: «وباختصاصٍ مِن الواجب في القسم»، أي: الواجب لاتدخل فيه النون غير قسم، فَيُفْهَم من هذا الأخير أنَّ غير الواجب يدخل فيه، فيشمل الشرط، فالحصر في قوله و «إنَّما يدخل في الأمر والنهي» نسبيٌّ، أي: بالنسبة للإيجاب، فلا تدخل في واجب إلاَّ قَسَما، والشرط ليس واجبا.

وذِكرُ الشيخ أبي حيَّان الشرطَ وحدَه غيرُ مستكمِلٍ؛ بل[٧] الاستفهام والتحضيض[٨]، وليس كلُّ شرطٍ تدخله بل يشترط أن يكون مقرونا بـ «إمّا»[٩]،

١- المحرَّر ١٣/٦.

٢- البحر ٤٤٧/٤.

٣- الأعراف /٢٠٠.

٤- ينظر في نون التوكيد: الكتاب ٥٠٨/٣، وابن يعيش ٣٧/٩، والمساعد ٦٦٤/٢، والهمع ٣٩٧/٤.

٥- ينظر: المغني ٥٣٠، والمساعد ٢٣٠/١.

٦- الضروري هو ما يحصل بدون فكر ونظر في الدليل، ينظر: الكليات ٥٧٦، وتُرِكَ بياض في موضعها من «ب».

٧- «بل» ساقط من الأصل.

٨- ينظر: الكتاب ٥١٣/٣-٥١٤.

٩- ظاهر كلام سيبويه أنّه لايشترط أنْ يكون «إمّا» بل مثّل بقوله: «وأيٌّ ما يقولنَّ ذاك تُجزْه»

والمثال في المبسوطات لا يُرَشَّدُ[١]، إنَّما يلخَّصُ في المختصرات.

وما أشار إليه في القَسَم[٢] فمُرادُه ما ذكروه من اشتراط ثُبوتِه واستقباله، وهذا كلُّه تحامل ليس ممَّا يُعَدُّ اعتراضا؛ حيث لم يُبْقِ[٣] ممَّا يَليقُ بالمقام شيئا.

٣٢١- قوله تعالى: ﴿ **الذين خَسِرُوا أَنفُسَهُم** ﴾ آية/١٢.

الأخفش[٤]: هو بدلٌ من ضمير الخطاب في ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، [وردَّه المبرِّدُ[٥] بمنع البدل من ضمير الخطاب،][٦] فلا تقول: مررتُ بكَ زيدٍ.

«ع»[٧]: المثال لا فائدة فيه للبدل، بخلاف الآية؛ لأنَّ الضمير في ﴿ليجمعنكم﴾ صالحٌ لمخاطَبة الناسِ كُلِّهم، فقُيِّدَ بإبدال «الذين» من الضمير فأفادَ أنَّهم المختصُّون بالخطاب، وخُصُّوا على جهة الوعيد، ويجيء بدلَ بعضٍ من كُلٍّ، انتهى.

«ح»[٨]: [ما ذَكره «ع» ليس بجيِّد][٩]؛ لاحتياجه إلى ضميرٍ إذ هو بدل بعض، أي: الذين خَسِروا أنفسَهم منهم.

وقوله: «وخُصُّوا على جهة الوعيد» إلخ، هذا يقتضي أن يكون بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، فيتناقَضُ أوَّلُ كلامِه وآخرُه؛ لأنَّه من حيث الصلاحيةُ بدلُ بعضٍ، ومن حيث اختصاصُ الخطابِ بهم يكون بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، والمبدَلُ منه متكلِّمٌ أو مخاطَبٌ / ٨٤/ب جوَّزه الأخفش والكوفيُّون، ومنَعه البصريُّون ــ جمهورُهم ــ ما لم يكن البدل يفيد معنى التوكيد، وهذا كُلُّه مقرَّرٌ في علم النحو.[١٠]

فالمهم وجود «ما» الكتاب ٥١٥/٣.

١- يريد: لا يختصر بل يُبْسَط.

٢- هو ما أشار إليه أبو حيّان بقوله: .... «ليس على إطلاقه».

٣- في الأصل: «لم ينو».

٤- معاني القرآن ٢٦٩.

٥- الكامل ٥١٠، وينظر: الكتاب ٧٦/٢.

٦- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٧- المحرّر ١٤/٦.

٨- البحر ٣٣٨/٤.

٩- ساقط من النسخ وهو من البحر.

١٠- فيجوز إذا كان للإحاطة نحو ﴿تكونُ لنا عيداً لأوّلنا وآخرِنا﴾ المائدة/١١٤، والخلاف في

ومن كسَر جَمَعَه على «أسطار»،][1] وجمعُ الجمْع «أساطير».

وعن الزجَّاج أنَّه جمعُ جمعِ الجمعِ؛ «سَطْر» ثم «أسطُرٌ» ثم «أَسْطارٌ» ثم «أساطيرُ»، وليس «أسطارٌ» جمعَ «أسطُر»، بل هما جمعا قِلَّة لـ «سطر».

وتسمية «ع»[2] العباديدَ وشماطيطَ[3] اسمَ جمعٍ خلافُ النحويِّين؛ لأنَّه على أوزان الجموع فهو جمعٌ لاواحد له.[4]

٣٢٤- قوله تعالى: ﴿ **فاطِرِ السَّماواتِ** ﴾ آية/١٤.

قرأ ابنُ أبي عَبْلة برفع الراء.[5]

«ح»[6]: خبَر لمحذوف، أي: هو.

«ع»[7]: أو على الابتداء.

«ح»: يحتاج إلى إضمار خبر، ولا دليل على حذفه.

«ت»: هذا من أغرب ما يُسمَع من الشيخ، ومَن فاطر السماوات غير الله؟، وكما صح حذف المبتدأ لتحقُّق القرينة فالخبر كذلك، ومن أين جاء الخَفاء في الخبر والماصدقُ واحد؟.[8]

١- ما بين معكوفين فيه تخليطٌ، ولاأظنُّه من النسَّاخ، وصواب العبارة أن يُقال: فمن سكَّن جمَعَه قِلَّةً على «أَسْطُر» وكثرة على «سطور»، ومن فتح جمعه على «أسطار»، وصرَّح أبو حيّان أنَّه قول ابن السكيت وهو في إصلاح المنطق ٩٥، ومثله في المسائل العضديات ٥٥، ووجه التخليط أنَّ «فَعْل» ساكن العين الصحيحة اسما يُجمع على «أفعُل»، وما خالف أحد هذه القيود يجمع على «أفعال»، ينظر: شرح الأشموني ٤/٢٢٥-٢٢٩.

٢- المحرّر ٦/٢٨.

٣- شماطيط مثل عباديد، أي: أشياءُ متفرِّقة.

٤- ينظر في «أسطورة» الدر المصون ٤/٥٨٠، وعمدة الحفاظ ٢/١٩٧، ولسان العرب ٤/٣٦٣ «سطر».

٥- ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٧٠، وإعراب القراءات الشواذ ١/٤٧٠.

٦- البحر ٤/٤٥٢.

٧- المحرّر ٦/١٦.

٨- ما ذهب إليه أبو حيّان هو الوجه؛ لأنَّ الموضع موضع استئناف والأكثر فيه حذف المبتدأ؛ لأنَّه قد سبق ذكره وذكرُ بعض أموره «ثم يدعون الكلام الأوَّل ويستأنفون كلاما آخر، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير المبتدأ» دلائل الإعجاز ١٤٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٦٠.

٣٢٥- قوله تعالى: ﴿ **مَن يُصْرَفْ** ﴾ آية/١٦.

«ح»[١]: تكلَّم المعربون في الترجيح بين المبنيِّ للفاعل والمفعول[٢]، على عادتهم، وتقدَّم لنا غيرَ مرَّة أنَّا لا نرجِّح بين قراءتين متواترتين، وحكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أنَّ أبا العباس أحمدَ بن يحيى ثَعلَباً[٣] قال: إذا اختلف الإعرابُ في القِراءة عن السبعة لم أُفَضِّل إعرابا على إعرابٍ في القرآن، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضَّلت الأقوى.

ونِعْمُ السَّلَف لنا أحمدُ بن يحيى؛ فإنَّه كان عالما بالنَّحو مُتَدَيِّنا ثِقة.

٣٢٦- قوله تعالى: ﴿ **قل أيُّ شَيءٍ أكبَرُ شهادةً قُل ا للهُ** ﴾ آية/١٩.

«ح»[٤]: هو منصوب على التمييز.

«ع»[٥]: أو منصوبٌ على تشبيهِ «أكبر» بالصفة المشبهة باسم الفاعل.

«ح»: هذا عجيبٌ؛ إذ لا يصحُّ نصبُه على المفعول ولا أنَّ «أفعلَ مِن» يُشبَّهُ بالصفة المشبَّهة؛ لأنَّ شرط الصفة المشبهة قبولُ الفرعية من تأنيث وتثنية وجمع[٦]، و«أفعلُ مِن» لا يكون فيه ذلك، وهذا منصوصٌ عليه من النُّحاة، فجعْله منصوبا بـ«أفعل» صفةً مشبَّهة تخبيطٌ فاحشٌ، ولعله من النَّاسخ، لا من المصنِّف.

«ت»: ما ذكره صحيح باعتبار الأصل، أمَّا مع سلْخ «أفعل» من التفضيل فيصير كـ «أحمرَ» بمعنى الموصوف بالحُمْرة فلا يبعُد فيه ما قال «ع»[٧]، على أنَّه هو التحقيق

١- البحر ٤/٤٥٥.

٢- البناء للفاعل قراءة حمزة والكسائي وشعبة من السبعة، ينظر: السبعة ٢٥٤.

٣- هو آخر أئمَّة النحو الكوفي، له: كتاب الفصيح، ت٢٩١هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص١٤١، وبغية الوعاة ١/٣٩٦. وفي المخطوطات: «ثعلب قال ثعلب».

٤- البحر ٤/٤٦٠.

٥- المحرّر ٦/٢٠.

٦- ينظر: الأصول ١/١٣٠، والأسماء العاملة ٢٧٧-٢٨١.

٧- إذا تُنوسِيت الدلالة على الثبوت والدوام، فإنَّ مجيء الصفة المشبهة على «أفعل» إنَّما يكون غالباً في الألوان والحُلي والعيوب الظاهرة، نحو أسود وألمى وأعمى، ينظر: شرح الشافية ١/١٤٤، والأسماء العاملة ٣٨٢.

في أوصاف الله لعدم المشارك كما صرَّحوا به في ﴿**الله أعلمُ**﴾[١] وفي ﴿**وهو أَهْونُ عليه**﴾[٢]، وإن لم يكن صفةً له لكن مِن فِعْلِه بنا، فلا / تخبيط ولا تخليط.[٣] ٨٥/ب

٣٢٧- قوله تعالى: ﴿ **حتَّى إذا جاؤوكَ** ﴾ آية/٢٥.

«ح»[٤]: مجيء «حتى» قبل «إذا» كثيرٌ في القرآن، وأوَّلُ ما وقعت في قوله: ﴿**وابتَلُوا اليتامَى حتى إذا بَلَغُوا النِّكاحَ**﴾[٥]، وليست جارَّة للشرط، ولا له وللجزاء[٦]، وإنَّما هي حرف ابتداء بمعنى الفاء أو بمعنى «إلى» الغائية، أي: فإذا جاؤوك، أو المعنى: منَعْناهم من فَهم القرآن إلخ إلى أن يقولوا إنْ هذا إلاَّ أساطير الأوَّلين في وقت مجيئِهم مجادليك، لأنَّ [الغاية] تؤخَذُ من الجواب لامن الشرط، وعلى المعنَيين جميعُ ما هو مِثلُه.

وليس معنى الابتدائية إلاَّ صَلاحيَّةُ المبتدأ بعدها لا حُصُولُه؛ بدليل أنَّهم جعَلوها ابتدائيَّة في نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدا ضربتُه.[٧]

وتركيب «حتى إذا» لا بُدَّ فيه[٨] من تقدُّم كلام ظاهر كالآية وكقوله ﴿**فانطَلَقا**﴾[٩]، أومُقَدَّرا نحو ﴿**آتوني زُبَرَ الحديدِ حتى إذا ساوَى بين الصَّدَفَينِ قال**

١- الأنعام/١٠٦.

٢- الروم/٢٧.

٣- ذهب جمهور العلماء إلى أنَّه لاينسلخ عن معنى التفضيل ولو بتأويل، وذهب أبو عبيدة والمبرِّد وابن فارس وابن جنّي والزمخشري إلى إجازته والقياس على المسموع منه، وذهب ابن مالك إلى إجازة ذلك سماعا ولايقاس مالم يسمع، ينظر: مجاز القرآن ١٢١/٢، والمقتضب ٢٤٧/٣، وشرح التسهيل ٦٠/٣، وينظر تفصيل المسألة في الأسماء العاملة ٥٥٨-٥٦٧.

٤- البحر ٤٧٠/٤.

٥- النساء/٦. وقبله في آل عمران/١٥٢، ﴿**حتَّى إذا فَشِلْتُم**﴾.

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢، والمساعد ٥٠٩/١.

٧- ينظر: الجنى الداني ٥٥١-٥٥٢، والمغني ١٧٣، ووجه الاستدلال بالمثال أنَّ «زيداً» منصوب بفعل محذوف يفسِّره ما بعده.

٨- في الأصل: «لايدفعه».

٩- الكهف/ ٧١، ٧٤، ٧٧.

﴿انفُخُوا﴾[١]، [التقدير: فأَتَوهُ بها ووضَعُوها بين يَدَيه حتى إذا ساوَى بينَهما قال انفخوا،][٢] [فنَفَخُوا] ﴿حتى إذا جعَله نارا﴾ - بأمره وبإذنه - ﴿حتى إذا جعِله نارا قال آتوني أُفرِغْ عليه قِطْرا﴾، ولذا قال الفراء[٣]:«حتى إذا» لابدَّ أن يتقدمَها كلامٌ لفظا أو تقديرا.

وقال «ز»[٤] في الآية: «حتى» هي التي تقعُ بعدها الجملةُ، والجملة «جاؤوكَ يقولُ»، وجملة «يجادِلُونكَ» حالٌ، وهو موافق لما قرَّرنا.

وقد وُفِّق الحَوْفي وأبوالبقاء[٥] لما قلنا مِن جعْلها ابتدائيَّة تُفيد الغاية و«إذا» منصوبة بجوابها.

وجوَّز الزمخشريُّ كونَ «حتى» جارَّة، و «يجادلونك» حال، و «يقول» تفسير للمُجادَلة، والمعنى: بلَغَ تكذيبُهم الآية إلى أنَّهم يجادلونك ويُناكِرُونك، أي: بلَغ إلى وقت المناكرة.

وما جوَّزه أوجَبَه ابنُ مالكٍ، أعني جر «إذا» بـ «حتى»، قال في التسهيل[٦]: إنَّ «إذا» تكون مفعولا بها ومجرورة بـ «حتى» أومبتدأ.

وما ذكره الزمخشري من الجواز وابنُ مالك من الوجوب - ولم يذكر قولا غيره - خطأ، وقد بيَّناه في شرح التسهيل.

٣٢٨- قوله تعالى: ﴿إنْ هِيَ إلا حَياتُنا الدُّنيا﴾ آية/٢٩.

جعَل بعض أصحابنا[٧] «هي» ضمير الحياة، أي: ما الحياة إلاَّ حياتُنا الدُّنيا، وقال

١- الكهف/٩٦,

٢- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٣- فصّل الفرّاء الكلام على «حتى» في المعاني ١/١٣٢-١٣٨، ولم يذكر شيئا عن «حتى إذا»، ولم أجده في بقية المعاني.

٤- الكشاف ٢/٨.

٥- التبيان ٢٤٦.

٦- ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٠، باب المفعول المسمَّى ظرفا ومفعولا فيه.

٧- ينظر: ابن الطراوة النحوي ٢٤١، وينظر في مواضع تفسير الضمير بما بعده: الكتاب٢/٢٧٥، والمسائل الحلبيات ٢٣٣، والدر المصون ١/٢٤٣.

يقدَّم الضمير ولا يُنوى به التأخير، وعَدَّه مع أماكن عَوْدَ الضمير على متأخِّر كـ((رُبَّ))، و ((نِعْمَ)) على مذهب البصريين، والتنازُع على مذهب سيبويه، أو على البدل على مذهب الأخفش، أو جُعِل خبره كالآية فإظهار الخبر يدلُّ عليها.

((ح))[1]: ولم يذكُر غيرُه من أصحابنا هذا القِسم، وكذا يعود على متأخِّر / ضميرُ الشأن عند البصريين، وهو المجهول عند الكوفيين، خلافا لابن الطَّراوة في إنكار هذا القِسم. ٨٦/أ

٣٢٩- قوله تعالى: ﴿ أَلا ساءَ ما يَزِرُونَ ﴾ آية/٣١.

((ح))[2]: يحتمل أنَّها ((فَعَل)) بفتح العين وهي متعدِّية، أي: ألا ساءَهم ما يَزِرُون، و((ما)) موصولٌ اسميٌّ أو حَرفيٌّ، ويحتمل أنَّها حُوِّلَت إلى ((فَعُل)) بضمِّ العين وأُشرِبت معنى التعجُّب، أي: ما أَسْوَأَ الذي يَزِرُون أو وِزْرَهم، ويحتمل التحويل أيضا إلى ((فَعُلَ)) وأُريدَ به المبالغةُ في الذمِّ فتكون كـ ((بِئس)) معنىً وحُكْما[3]، ويدخُل ((ما)) التي[4] بعدها ما دخَل ((ما)) بعد ((بئس)) في نحو: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا به أنفُسَهم﴾[5]، والفرق بين هذينِ الوجهين والأوَّل القُصورُ والتَّعدِّي، والفرق بينَهما أنَّ الأخير شُرِطَ في فاعله ما يُشتَرط في فاعل ((بئس)) بخلاف الذي قبله، وهو ثاني الوجهين، وأيضا ثاني الوجهين لا ينعقِد من الجملة بعده مبتدأ وخبر بل فاعل فقط بخلاف الثالث.

((ت)): هو جارٍ على ما ذكره فيما مضى من الفرق بين إجرائها مجرى التعجُّب أومجرى ((نعم)) و((بئس))، ثم ما ذكره من انعقاد المبتدأ والخبر إن كان من حيث المخصوص، وإلاَّ فهو مذهب كوفيٍّ.[6]

١- البحر ٤/٤٨٠.

٢- البحر ٤/٤٨٣.

٣- ينظر: المقرّب ١/٧٩، ٧٧، والمساعد ٢/١٣٧، والهمع ٥/٤٣.

٤- في الأصل: ((ويدخلها الذي)).

٥- البقرة/٩٠.

٦- المذهب الكوفيّ يجعلها مبتدأ وما بعدها خبرٌ؛ لأنَّها عندهم اسم.

«ع»[١]: «ساء» متعدية، كما تقول: ساءني هذا الأمر، و«ما» فاعل، كما قال:[٢]

رَضِيْت خِطَّةَ سُوءٍ غيرَ طائلةٍ فساءَ هذا رِضىً يا قَيْسَ عَيْلانا

«ح»[٣]: لا تتعين في البيت التعدية، بل يحتمل الثلاثة.

٣٣٠- قوله تعالى: ﴿ إلا لَعِبٌ ولَهْوٌ ﴾ آية/٣٢.

«ح»[٤]: الرُّمَّاني: اللَّعِبُ[٥] عملٌ يَشغَل عمَّا يُنتفَع بـه إلى مـا لا ينتفـع بـه، واللهـو صرفُ النَّفس عن الجِدِّ[٦] إلى الهزْل، يقـال: «لهيـت عنـه» أي: صرفـت نفسـي عنـه، ورَدَّه المهـدويُّ بضَعْفِـه وبُعـده؛ لأنَّ الـذي معنـاه الصَّـرف لامُـه يـاء، بدليـل قولهـم «لَهِيان»، ولام الأوَّل واو.

وهـذا التضعيـف ليـس بشـيء؛ لأنَّ «فَعِـلَ» ولـو واويًّـا تُقلَـب يـاءً لِكسْـر ماقبلهـا كـ«شَقِيَ» من الشِّقْوة و «حَلِـيَ» مـن «الحُلْـي»، فكـذا «لَهِـيَ» وكـذا «لَهِيـان»، لأنَّ التثنية كالمفرد لأنَّ مبناها عليه فهي كالفِعل[٧]، والمفرد «لَهٍ» كـ «شَجٍ» من «الشَّـجْو» قالوا في تثنيته «شَجِيَان» بالياء.

٣٣١- قوله تعالى: ﴿ قد نَعلمُ إنه لَيَحْزُنُكَ الذي يَقولُونَ ﴾ آية/٣٣.

«ح»[٨]: «قد» حرف توقُّع، فإن كان الفعلُ مستقبَلا كان التوقُّع من المتكلِّم، نحـو: قد ينزلُ المطرُ، وإن كان ماضيا أو حالا بمعنى المضيِّ كـان التوقُّـع مـن السـامع، وأمَّـا المتكلِّم فهو مُوجِبٌ ما أَخبَرَ به.[٩]

١- المحرّر ٣٧/٦.

٢- البيت بلا عزو في الدر المصون ٥٩٧/٤، واللباب ١٠٤/٨.

٣- البحر ٤٨٤/٤. وينظر: الدر المصون ٥٩٨/٤.

٤- البحر ٤٨٤/٤. وينظر الدر المصون ٥٩٩/٤.

٥- «اللعب» ساقط من الأصل.

٦- في الأصل: «الجدال» وهو خطأ.

٧- تقلب الواو المتطرفة بعد كسرة ياء ولو وقع بعدها حرفٌ لازمٌ للكلمـة، نحـو: غَزِيـان وغَزِيـة، علـى فَعِلان وفَعِلة من الغزو، فكيف وما بعدها غير لازم لأنّه للتثنية، وينظر: شرح الشافية ١٦١/٣.

٨- البحر ٤٨٣/٤.

٩- ينظر: الكتاب ٢٢٣/٤، والجنى الداني ٢٥٥.

/ ٣٣٢- قوله تعالى: ﴿ قد نَعْلَمُ ﴾ آية/٣٣. ٨٦/ب

«ز»[١]: تأتي «قد» لزيادة الفعل مثل «رُبَّما» التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته، نحو قوله:[٢]

..... ولكنه قد يُهلكُ المالَ نائلُهْ

«ح»[٣]: قاله بعضُهم في نحو:[٤]

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أنامِلُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ

وقوله:[٥]

أخي ثقةٍ لا تُتلِفُ الخمرُ مالَه ولكنَّه قد يهلكُ المالَ نائلُهْ

وهو غير مرضيٍّ للنُّحاة ـ أعني هذا القول ـ والتكثيُر مستفادٌ من السياق؛ إذ لا يحصل الفخرُ بقتل قِرْنٍ واحد، وعلى تقدير صِحَّتِه لا يصح في الآية؛ لأنَّ عِلْمَه لا يقبل التكثير ولا الزيادة.

وتنظيره بـ «رُبَّ» خلاف المشهور؛ لأنَّ «رُبَّ» للتقليل و «ما» بعدها مُهَيِّئة لدخولها على الفعل، والمهيئة لا تُزيل الكلمةَ عن مدلولها، ألا ترى أنَّها لم تُزِل معنى التَّشبيه والتَّرجِّي في «كأنَّما» و «لَعَلَّما».

قال بعضُ أصحابِنا[٦]: «قد» كـ «رُبَّما» في التقليل والصَّرف إلى معنى المضيِّ، يعني إذا دخلت على المضارع، هذا مذهب سيبويه[٧]، فإن خَلَت من التقليل خلت غالبا من الصرف إلى المُضِيِّ، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد نحو: ﴿**قد نعلم إنه ليحزُنُك الذي يقولون**﴾، وكقوله: ﴿**لِمَ تُؤذُونَني وقد تعلمون أنِّي رسولُ اللهِ**

١- الكشاف ٢/١٠.

٢- سيورد الشاهد كاملاً.

٣- البحر ٤/٤٨٧.

٤- سبق في الفقرة رقم ٣٧.

٥- هو زهير، والشاهد في ديوانه ٥٧، والدر المصون ٤/٦٠١، واللباب٨/١١٠.

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩، وينظر تفصيل هذا الخلاف في خزانة الأدب ١١/٢٥٣.

٧- الكتاب ٤/٢٢٣.

إليكم﴾.[١]

وقد تُدرِكُ الإنســـــانَ رحمةُ رَبِّــه ولو كان تحتَ الأرضِ سبعينَ وادِيا[٢]

وقد تخلو من التقليل وهي صارفة لمعنى المضيِّ، كقوله تعالى: ﴿**قد نرى تقلُّب وجهك**﴾.[٣]

٣٣٣- قوله تعالى: ﴿ **ولقد جاءكَ مِن نَبَإِ المرسَلينَ** ﴾ آية/٣٤.

((ح))[٤]: قال الفارسي[٥]:((من نبأ)) فاعلٌ و ((من)) زائدة، وقيل هذا لا يجوز إلاَّ على مذهب الأخفش[٦]، ولأنَّ المعنى ليس على العموم لأنَّه إنَّما جاء بأنباءِ بعضِهم لقوله: ﴿**مِنهُم مَن قَصَصْنا عليكَ ومنهم مَن لم نَقْصُصْ عليكَ**﴾.[٧]

قال الرمَّاني: فاعل ((جاء)) مضمرٌ، تقديره:نبأُ.[٨]

وقال ((ع))[٩]: الصواب عندي جلاءٌ أو بيانٌ.

((ح)): تمام هذين القولين أن التقدير: ((هو)) مضمرٌمستكنٌّ؛ لأن الفاعل لا يحذَف ثمَّ يفسَّر بـ ((نبأ)) أو ((بيان))، ويظهرلي أنَّ الفاعل ((هو)) تفسِّره الجملة قبله من تكذيبِ أتْباعِ الرُّسُل والصبرِ والإيذاءِ إلى أن نُصِروا، وأنَّ هذا الخبر هو بعض نبأ المرسلين الذين يتأسَّى بهم.

و((من نبأ)) في موضع الحال وصاحبُه / الفاعل المضمَر في ((جاءك)) فلا يفسَّر ببَيانٍ أو نَبأ إلاَّ أن يراد هذا البيان أو النبأ السابق. ٨٧/أ

١- الصف/٥.

٢- البيت في ديوان ورقة بن نوفل ١٧٨، وديوان ابن أبي الصلت ٥٢٩، وسيرة ابن هشام ٢٣٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩/١، والدر المصون ٦٠٢/٤.

٣- البقرة/١٤٤.

٤- البحر٤٩١/٤.

٥- لم أجد له نصّا حول هذه الآية، وإنّما محطّ الكلام أنّ أبا عليّ يجيز زيادتها في الكلام الموجب وقد صحّح مذهب الأخفش. ينظر: كتاب الشعر ٤٤٤، ٤٦٨، والمسائل البغداديات ٢٤٣.

٦- معاني القرآن ٩٩، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٧٦، ٤٥٨، ٤٦٤.

٧- غافر/٧٨.

٨- في المخطوطات: ((بيانه))، والتصويب من البحر.

٩- المحرّر ٤٢/٦.

وأما «ز» فلم يتعرَّض للفاعل، بل قال[١]: أي: ولقد جاءك بعضُ نبأ المرسَلين وقصصِهم، وهو تفسير معنى لا إعراب؛ لأنَّ «مِن» لا تكون فاعلا.

«ت»: وعلى هذا يحمل ما يُوهِم مفعوليَّتها في كلامه لسَبْكِه نحو «أكلت من الرغيف» أي: بعضَه، خلافا لبعض أهل الرسائل حيث نَسَب إليه جعْلَها مفعولا به.[٢]

٣٣٤- قوله تعالى: ﴿ **فتأتِيَهم بآيةٍ** ﴾ آية/٣٥.

«ع»[٣]: إمَّا في نفسِ فِعْلِكَ ذلك، وهو نفسُ دُخُولِك في الأرض وارتفاعِك في السماء، وإمَّا في أن تأتيَهم بآيةٍ من إحدى الجهتين.

«ح»[٤]: ما جوَّز لا يُعطيه اللفظ؛ إذ لو كان المرادُ ذلك لقال: فتأتيَهم بذلك آيةً، وأيضا الآية إن كانت من نفس الفعل فلا تكون في دخول الأرض، وأيُّ آيةٍ في دخول سَرْبٍ في الأرض؟، أمَّا الرُّقِيُّ في السماء فيكون آيةً.

٣٣٥- قوله تعالى:﴿ **ما فرَّطْنا في الكتابِ مِن شَيءٍ** ﴾ آية/٣٨.

«ح»[٥]: التفريط التقصير، وأصلُ فِعله أن يتعدى بـ «في» كقوله ﴿**على ما فَرَّطْتُ في جَنْبِ اللهِ**﴾[٦]، وإذا كان كذلك يكون ضُمِّنَ معنى «ما أغفلْنا وما تَرَكْنا»، ويكون ﴿**من شيءٍ**﴾ في موضع المفعول به، و«من» زائدة، والمعنى: ما أغفلنا شيئا يُحتاج إليه من دلائل الإلهية والتكاليفِ[٧]، ويبعُد جعلُ «من» هنا تبعيضيَّة وأن يكون التقدير: بعضَ شيءٍ يَحتاجُ إليه المكلَّفُ، وإنْ قاله بعضهم[٨]، وجعل أبوالبقاء[٩] «من

١- الكشاف ٢/١١.

٢- ينظر: الهمع ٤/٢٢٠، وحاشية الخضري١/٢٦. وهو ظاهر كلامه في كثير من مواضع الكشاف: الأعراف/١٤٥، وإبراهم/٣٢، ومريم/٥٠، ٦٩، والنور/٤٣. ينظر: نحو الزمخشري ٢٨٤-٢٨٥.

٣- المحرّر ٦/٤٣.

٤- البحر ٤/٤٩٣. وفي غير الأصل: «حوَّزاه» يريد ابن عطية الزمخشري في الكشاف ٢/١١.

٥- البحر ٤/٥٠٣.

٦- الزمر/٥٦.

٧- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٥-٦٦، والفريد ٢/١٤٥.

٨- ينظر: تفسير الرازي ١٢/١٨٠.

٩- التبيان ٢٥٨، وينظر: الفريد ٢/١٤٦، ونص أبو البقاء على «زيادة» «من» وأنَّ «شيء» هي المصدر.

شيء» واقعا موقع المصدر أي: تفريطا، قال: وعلى هذا التأويل لا تبقى في الآية حُجَّة لمن ظَنَّ أن الكتاب محتوٍ على كلِّ شيءٍ صريحا، ونظيرذلك ﴿**لا يضرُّكم كيدُهم شيئا**﴾[١] أي: ضَررا، انتهى.

ما ذكَره من نفيِ الحُجَّة ليس كما ذكر؛ لأنَّه إذا تسلَّط النفي على المصدر كان المصدر منفِيًّا على جهة العموم، ويلزَمُ من نفي هذا العموم نفيُ أنواعِ المصدر ونوعِ مشخَّصاته[٢]، نحو «لا قيامَ» فينفي جميع أنواع القيام ومشخصاته، كقيام زيدٍ وعمرو مثلا، فيلزم من نفي التفريط بجميع أنواعه ومشخَّصاته ومتعلقاته، فيلزم من ذلك أنَّ الكتاب يحتوي على ذِكْرِ كلِّ شيءٍ.

٣٣٦- قوله تعالى: ﴿ **مَن يَشَأ اللهُ يُضْلِلْهُ** ﴾ آية/٣٩.

مفعوله محذوف، أي: إضلالَه وهدايَته،[٣] ولا يصحُّ أن تجعل «من» فيهما هي المفعول للتَّعانُدِ الحاصل بين المشيئَتين، ولا تصحُّ المفعولية على حذف المضاف، أي: إضلالَ مَن يشأْ وهدايةَ مَن يشأ، فحُذف المضافُ وهو الإضلال أو الهداية وأُقيمت «مَن» مقامَه؛ لأنَّ أبا الحسن الأخفشَ ذكر أنَّ الظرف الشرطيَّ / فقط لا يحتاجُ ٨٧/ب لضميرٍ في الجواب، أمَّا الشرط غيره وكذا المضاف إلى اسم الشرط فلا بُدَّ من ضمير في الجواب يعود عليه، والضمير في «يضلله» لا يعود على المحذوف الذي هو الإضلال كما عاد ضمير ﴿**يَغْشَاهُ**﴾ على «ذي» المحذوفة في قوله ﴿**أو كَظُلُماتٍ**﴾[٤] أي: أو كذي ظلمات؛ لأنَّه يصير المعنى: [إضلالَ من يشأ الله يُضلِلْه، أي:يُضلِل الإضلالَ، وهذا لايصِحُّ.

ولايجوز أن يعودَ][٥] على «من» فتخلُوَ جملة الجواب من ضميرٍ يعودُ على المضاف

١- آل عمران/ ١٢٠.

٢- التشخّص هو التعيّن و «هو المعنى الذي يصير به الشيء ممتازا عن الغير...»، الكليات ٣١٣، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون/٤٨٩.

٣- هدايَته مفعول قوله ﴿**ومَن يشأ يجْعَلْه على صراط مستقيم**﴾.

٤- النور/٤٠.

٥- ما بين معكوفين مضطرب في المخطوطات وفيه سقط أخلَّ به، والتصويب من البحر.

إلى اسم الشرط، وذلك لا يجوزُ.[١]

ولا يصح التقدير: مَن يشأ بالإضلال، فيكون «من» مفعولا مُقدَّما؛ لأنَّ «شاء» بمعنى «أراد»، ويقال أرادهُ اللهُ بكذا، قال:[٢]

أرادت عِرارا بالهوانِ ومن يردْ عِرارا لَعَمْرِي بالهَوانِ فقد ظَلَمْ

لأنَّه لا يُحفَظ «شاء الله بكذا»[٣]، ولا يلزَم من اتحاد معنى فِعلين اتحادُ التعدية، بل قد يكون فعلا واحدا يختلف باختلاف متعلَّقه، تقول: دخلت الدارَ ودخلت في غُمارِ الناس، ولا تقول: غَمارِ الناس، وإذا كان هذا، فَلأَن يكون في الفعلين أحرى.

فإذن «مَنْ» مبتدأٌ جملةُ الشرط خبره[٤]، أو مفعولةٌ بفعلٍ محذوفٍ من باب الاشتغال يقدَّر مؤخَّرا[٥]، وجملة الشرط تفسيرية، والتقدير: من يُشْقِ اللهُ يشأْ إضلاله يُضْلِلْه[٦]، ومن يُسعِدِ اللهُ يشأ هدايتَه يجعلْه على صراط مستقيم.

«ت»: هذا كلُّه بيِّنٌ إلاَّ عدَم مفعوليةِ «من» بنفسها دون تقدير مضافٍ ولا فعلٍ محذوفٍ يفسِّرُه الموجود بـ «يشأ» و«يضلل» للتناقض، فإنَّه خفيٌّ، وبيانه أنَّه حيث لم يذكر صفةَ إضلالٍ أو شَقاوة تمحَّضَت الذات مجردَّة عن الوصف، وقد شاء الله إيجادها فيصير المعنى: كل من يوجِد اللهُ يضلله، وقال بعده: كل من أوجده الله يجعله على صراط مستقيم.

٣٣٧- قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إنْ أتاكُمْ عذابُ الله أو أتتْكُمُ الساعةُ﴾ آية/٤٠.

١- ينظر: المغني٦٥٩، والدر المصون ١٧/٢، وسبق في الفقرة رقم ٣١.

٢- هو عمرو بن شأس الأسدي، والبيت في ديوانه ١٠٢،الكامل ٣٥٥، وحماسة أبي تمام ١٦٣/١، وأمالي القالي ١٨٩/٢، والدر المصون ٢٨٥/٢، ١٦٥/٤.

٣- ينظر: الأفعال لابن القطاع ٢١٥/٢، ولسان العرب ١٠٣/١ «شيأ».

٤- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٦٠/٢-٦١، وشرح الرضي على الكافية ٢٣٤/١، وفي الأصل: «فإذ كان مبتدأ....».

٥- لأنَّه لايعمل في أسماء الشرط متقدِّم، ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٢/٤، والفقرة ٢٢٣

٦- في الأصل: «من يشأ الله إضلاله يضلله»، و«يضلله» ليست في كلام أبي حيان.

«ع»[١]: والمعنى: أرأيتم إذا خفتم عذاب الله، أو خفتم إهلاكنا، أو خفتم الساعة أتدعون أصنامكم وتلجؤون إليها إن كنتم صادقين في دَعْواكم أُلُوهِيَّتَها، بل تدعون الله الخالقَ الرازق فيكشِفُ ما خِفتُموه إن شاء، وتَنْسَوْنَ أصنامَكم، أي: تتركُونها، فعبَّر عن التَّرك بأعظمِ وجوهِه الذي هو مع الترك ذُهولٌ وإغفال، فكيف يُجعَلُ إلهً مَن هذا حالُه في الشدائد.

و﴿أتاكم عذابُ الله﴾: أتاكم خوفُه وأمارَتُه وأوائلُه، مثلُ الجدْب والبأساءِ والضرَّاء والأمراضِ التي يُخاف منها الهلاك، ويدعو إلى هذا التأويل أنَّا لو قدَّرنا إتيانَ العذابَ وحُلولَه لم يَترتَّب عليه قوله: ﴿فيَكْشِفُ ما تَدعُونَ﴾[٢]؛ لأنَّ ما صَحَّ حلولُه ومَضَى لا يصِحُّ كشفُه، ويحتمل أن يريد / بـ «الساعة» ساعةَ موتِ الإنسان. ٨٨/أ

«ح»[٣]: لا داعيَ إلى هذا التأويل؛ لأنَّ العذابَ جنسٌ فما مَضى منه لا يصِحُّ كشفه كما قال، والباقي يطلب الإنسان كشفَه ويصحُّ كشفُه، وهذا ينظر إلى قوله ﴿وإذا مَسَّ الإنسانَ الضُّرُّ دعانا لجَنْبِهِ أو قاعِدا أو قائِما فلَمَّا كَشَفْنَا عنه ضُرَّهُ مَرَّ كأن لم يَدْعُنا إلى ضُرٍّ مَسَّهُ﴾.[٤]

«ح»[٥]: الهمزة للاستفهام فإن كانت البَصَرِيَّة أو لإصابة الرئة أو العِلْمِيَّةَ الباقيةَ على بابها لم يجُز فيها إلاَّ تحقيقُ الهمزة أو تسهيلُها بين بين، ولا يجوز حذفُها، وتختلف التاء باختلاف المخاطَب، ولا يجوز إلحاقُ الكاف بها.

وإن كانت العِلْمِية بمعنى «أخبرني» جاز تحقيق الهمزة وبه قرأ الجمهور، «أرأَيتَكُم» و«أرأَيتُم» و«أرأَيْتَ»، والتسهيل بين بين وبه قرأ نافع[٦]، ورُوِيَ عنه إبدالها أَلِفاً

١- المحرّر ٦/٤٩-٥٠.

٢- الأنعام /٤١.

٣- البحر ٤/٥٠٧.

٤- يونس /١٢.

٥- الكلام على ﴿أرأيتكم﴾.

٦- ينظر: السبعة ٢٥٧، والتيسير ٨٤.

وتطويلُ المدِّ لسكونها وسكون ما بعدها[١]، والبدل ضعيفٌ عند النحويين[٢]، إلاَّ أنَّه مسموع من كلام العرب حكاه قُطْرُب[٣] وغيرُه.

وجاء حذفُها، وبه قرأ الكسائيُّ[٤]، وقد جاء من كلام العرب قال:[٥]

أريْتَ إن جاءت به أُمْلُودا مُرَجَّلا ويَلْبَسُ البُرُودا

بل زعم الفراء أنه الأكثر من كلام العرب.

الفراء:[٦] «أرأيت» بمعنى: أرأيته بعينِك؟ وهذا مهموزٌ، وبمعنى «أَخْبِرْنِي» فهنا تترُك الهمزةَ إن شئت، وهو أكثر كلامِ العرب تُومئ إلى ترْك الهمزة للفرق بين المعنيين[٧]، انتهى.

وإذا كانت بمعنى «أخبرني» جاز أن تختلف التاءُ باختلافِ المخاطَب، وجاز أن تتَّصِل بها الكاف مُشعِرةً باختلافِ المخاطَب وتبقى التاءُ مفتوحةً كحالها للواحد المذكور.

ومذهب البصريِّين أنَّ التاءَ هي الفاعل وما لحِقَها حرفٌ يدلُّ على اختلاف

١- هي رواية عن ورش من طريق الأزرق، ينظر: الإتحاف ١١/٢.

٢- وجهان لقلّته عند البصريِّين، أوَّلهما: أنَّ الهمزة المتحركة أبدلت على حسب الحرف الذي قبلها، «وليس ذا بقياس مُتْلَئِبٌ؛ ... وإنّما يحفظ عن العرب»، الكتاب ٥٥٤/٣، وابن يعيش ١١٢/٩.
وثانيهما: أنَّ الألف المبدلة ساكنة وبعدها ياء ساكنة فيلتقي ساكنان، وهو من اجتماع الساكنين المغتفر، ينظر: الدر المصون ٦١٦/٤.

٣- هو: أبو علي محمد بن المُستنير، المعروف بقُطرب، من تلاميذ سيبويه، له: الأضداد، والاشتقاق، ت٢٠٦هـ. ينظر أخبار النحويين البصريين٦٥، وبغية الوعاة٢٤٢/١.

٤- ينظر: السبعة ٢٥٧، والتيسير ٨٤.

٥- الشعر منسوب لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٧٣، والحجة ٣٠٨/٣، والخصائص ١٣٦/١، والمحتسب /١٩٣، وسر صناعة الإعراب ٤٤٧/٢، والدر المصون ٦١٦/٤، وخزانة الأدب ٤٢٠/١١.

٦- معاني القرآن ٣٣٣/١.

٧- قوله: «تومئ إلى ترك الهمزة للفقر بين المعنين» ليس من كلام الفرَّاء، بل من كلام الكسائي كما نقله ثعلب في المرجع التالي.

المخاطَب مُغْنٍ عن اختلافِ التاءِ، والكسائيُّ[١] كالبصريين إلاَّ أنَّ اللواحقَ في موضع المفعول عنده.

ومذهب الفراء أنَّ التاء كَهِيَ في «أنت» حرفُ خطابٍ، وأداة الخطاب بعده في موضع الفاعِل؛ استُعيرت ضمائرُ النصب للرفع.

وكون «أرأيت» و «أرأيتك» بمعنى «أخبرني» نَصَّ عليه سيبويه[٢] والأخفش والفراء والفارسيُّ[٣] وابنُ كيسان وغيرُهم، وذلك تفسير معنى لا تفسير إعراب.

تقول العربُ: أرأيت زيداً ما صنَع، فالمفعول الأوَّلُ ملتزَمٌ فيه النصب، ولا يرفع على اعتبار تعليقِ «أرأيت»، وهو جائز في «علِمْت» و«رأيت» الباقيةِ على معنى «علمت» المجرَّدِ من معنى «أخبِرني»؛ لأنَّ «أخبِرني» / لاتُعَلَّقُ فكذا ما بمعناها، ٨٨/ب والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني، قال سيبويه: تقول: أرأيتَكَ زيداً أبو من هو؟، أو أرأيتك عمرا أعندك هو أم عند فلانٍ؟، لايحسُن فيه إلاَّ النصبُ في «زيد»؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: «أرأيت أبو من أنت؟» و «أرأيت أزيد ثَمَّ أم فلان؟» لم يحسُن؛ لأنَّ فيه معنى «أخبِرني عن زيد»، ثم قال سيبويه[٤]: وصارالاستفهام في موضِع المفعول الثاني.

وقد اعتَرض كثير من النحاة على سيبويه وخالفوه، وقالوا: كثيرا ما تعلَّق «أرأيت»، وفي القرآن من ذلك كثيرٌ، ومنه ﴿**قل أرأيتكم إنْ أتاكم عذابُ الله أو أتتكم الساعةُ أغيرَ الله تدعون**﴾[٥]، ﴿**أرأيتَ إنْ كَذَّبَ وتَوَلَّى**﴾.[٦]

أريتَ إن جاءت به أُمُلُودا مُرَجَّلا ويَلبَسُ البُرُودا

أقائلُنَّ أحضِروا الشُّهُودا[٧]

١- ينظر: مجالس ثعلب ٢١٦.

٢- الكتاب ١/١٣٩.

٣- التعليقة ١/١٥٨، والمسائل الحلبيات ٧٦.

٤- الكتاب ١/٢٤٠، والنكت ١/٣٣٠.

٥- الأنعام /٤٠.

٦- العلق /١٣.

٧- سبق في هذه المسألة.

وذهب ابنُ كيسان إلى أنَّ الجملة الاستفهامية بَدَلٌ من «أرأيت» في نحو: أرأيت زيداً ما صنَع؟، وزعم أبوالحسن أنَّ «أرأيت» إذا كان بمعنى «أخبرني» لا بُدَّ بعدها من الاسم المستفهَم عنه، ويلزم الجملةَ التي بعده الاستفهامُ؛ لأنَّ «أخبرني» موافق لمعنى الاستفهام، وزَعَم أنَّها تخرُج من بابها بالكلية وتُضمَّن معنى «أمَّا» أو «تنبَّهْ»[1]، وجعَل منه ﴿أرأيتَ إذ أَوَيْنا إلى الصَّخرَة﴾.[2]

والذي نختاره في هذه الآية أنَّها باقية على حُكمِها من التعدِّي لاثنين، الأوَّل منصوبٌ والثاني لم نجدْه بالاستقراء إلاَّ جملة استفهامية أو قَسَمِيَّةً، والأوَّل في هذه الآية محذوف نظيرُ الموجود؛ لأنَّ المسألة من باب التنازُع بينه وبين فعل الشرط ـ وهو ﴿أتاكم﴾ ـ في ﴿عذابُ الله﴾، فأُعمل الثاني فيه فارتفع، ولو أُعمل الأوَّلُ لَنُصِبَ، ونظيرُه «اضربْ إن جاءك زيدٌ» بإعمال «جاء»، ولو نصب بإعمال «اضرب» لجاز، والمفعول الثاني جملةُ ﴿أغيرَ الله تَدْعُون﴾، والرابطُ بين المفعولين محذُوف، تقديرُه: أغيرَ الله تدعون لكَشْفِه، والمعنى: قل أرأيتكم عذابَ الله إن أتاكم أو الساعة إن أتتْكُم أغيرَ الله تدعون لكشفِه أو كشف نوازِلها.

وزعم أبوالحسن أنها في الآية بمعنى «أمَّا» فلا عمل لها، قال: ويكون بعدها أبداً الشرط وظروفُ الزمان، والتقدير «أمَّا إن أتاكم عذابه»، والاستفهامُ جوابُ «أرأيت» لاجواب الشرط، وهذا إخراج لـ «أرأيت» عن مدلُولها بالكُلِّية، وقد / ذكرنا تخريجها ٨٩/أ
على ما استَقرَّ فيها، فلا يُحتاج إلى هذا التأويل البعيد.

وذهَبَ بعضُهم إلى تقدير المفعول المحذوفِ «عبادتَكم الأصنامَ» دلَّ عليه قوله ﴿أغيرَ الله تدعون﴾، أي: هل تنفعُكم عند مجيءِ الساعة.[3]

وقال بعضُهم لا يحتاج هنا إلى مفعول؛ لأنَّ الشرط وجوابَه قد حَصَّلا معنى المفعول.

وهذان القولان ضعيفان.

١- ينظر: المسائل الحلبيات ٧٦-٧٨.

٢- الكهف /٦٣.

٣- هذا هو الوجه الثاني في المفعولين، والأوَّل اختياره، والثالث ما يلي هذا.

وأمَّا جواب الشرط وهو ﴿إن أتاكم﴾ فقال الحَوفي: هو ﴿أرأيتكم﴾ قُدِّم لأجل الاستفهام، وهذا لايجوز عندنا، وإنَّما يجوِّز تقديمَ جواب الشرط الكوفيُّون وأبوزَيدٍ والمبِّرد.

وذهب غيرُ المبرد إلى أنَّه محذوفٌ، قدَّره الزمخشري[١] «مَن تدعون»، وإصلاحُه «فمَن تدعون»؛ لأنَّ الاستفهام لايصلُح لشَرْطٍ فتجبُ فيه الفاء[٢]، وقدَّره غيرُه «دَعَوتُم الله» دلَّ عليه قوله: ﴿أغيرَ اللهِ تدعون﴾.

وجَوَّز الزمخشريُّ تعلُّق الشرط بقوله: ﴿أغير الله تدعون﴾.

«ح»[٣]: «تعلُّقه به» كونُه جواباً له، وذلك لايجوز؛ لأنَّ جوابَ الشرط الحَرْفَ[٤] لايكون حرفُه إلاَّ «هل» مقرونة بالفاء، نحو: إن قام زيدٌ فهل تكرمُه؟، ولا يجوز بالهمزة مع الفاء متقدِّمة أو متأخِّرة أو عدمِها، فلا يجوز: أفتكرمُه؟ ولا فأتكرمُه؟ ولا أتكرمُه؟ هكذا نقله الأخفش[٥] عن العرب أنَّ الاستفهام إذا كان جوابا للشرط لم يجز إلاَّ بماصحَّ بعد الفاء لاقبلها.[٦]

وأيضاً لايجوز هنا من وجه آخر، وهو أنَّا قرَّرْنا أنَّ جملة الاستفهام هي المفعول الثاني، فلوجعَلتها جواباً لم يكن لـ «أرأيتَ» إلاَّ مفعولٌ واحد وهو المتنازَع فيه، وذلك لا يجوز.[٧]

وأيضاً التزمت العَرب مُضِيَّ الفعلِ بعد «أرأيت» ولا يحذف جواب الشرط إلاَّ مع

١- الكشاف ٢/١٣.

٢- ينظر: الجنى الداني ٦٨، والمغني ٢١٧.

٣- البحر ٤/٥١٠.

٤- عبارة البحر: «لأنَّ جواب الشرط إذا كان إستفهاما بالحرف لايكون إلاَّ بـ «هل» مقدَّما عليها الفاء...».

٥- هذا النقل ليس في المعاني، وإنَّما طَبَّقهُ في موضعين ٢١٦، ٣٤٤.

٦- همزة الاستفهام لها الصدارة فإذا تقدَّمت على الفاء حلَّت الجملة من الفاء المتقدِّمة، وقد سبق الكلام على رتبة حروف العطف مع حروف الاستفهام في الفقرة ...

٧- قيل: لايلزم بل لها مفعولان محذوفان، ينظر: الدر المنصون ٤/٦٢٥.

مُضيِّه[١]، فالجواب على هذا محذوف، ألا ترى إلى مضيِّه في الآية وفي قوله: ﴿**إنْ أخَذ اللهُ سَمْعَكم**﴾[٢]، ﴿**إنْ أتاكم عذابُه بَياتاً**﴾[٣]، ﴿**إنْ جعَل اللهُ عليكم**﴾[٤]، ﴿**إن مَتَّعناهم سِنين**﴾[٥]، ﴿**إن كَذَّبَ وتَوَلَّى**﴾[٦]،

إنْ جاءَت به أُملُودا

وأيضاً تصديرُها بهمزة الاستفهام يمنع كونَها جوابَ الشرطِ.

«ز»[٧]: إن عَلَّقْت الشرطَ به فما تصنع فيما بعده وهو﴿ **فيكشِفُ ما تَدْعُون**﴾[٨] مع قوله ﴿**أو أتَتْكم الساعةُ**﴾ وقَوارِعُ الساعة لاتكشف عن المشركين؟، قلت: قد اشتَرط في الكَشْفِ المشيئةَ بقوله ﴿**إن شاء**﴾ إيذاناً بأنَّه إنْ فعل كان له وجهٌ من الحكمة إلاَّ أنَّه لا يفعل لوجهٍ آخرَ من الحكمة أرجحَ منه.

«ح»[٩]: قد تقدَّم منعُ كونه جواباً فلا يَرِدُ السؤال.[١٠]

«ت»: قد بسَط الشيخ الكلامَ في «أرأيت» ــ بسط الله عليه نعائمَ الفِردوس ــ وتلخيصُه مع تحقيق أنَّ التي على أصلِها ليس فيها الحذفُ ولا الإبدالُ بل التحقيقُ أو بينَ بينَ، والتي بمعنى «أخبرني» فيها / الجميع. ٨٩/ب

١- ينظر: الارتشاف ٢/٥٠٦، والمغني ٨٤٩، والمساعد ٣/١٦٩، والهمع ٤/٣٣٥.

٢- الأنعام /٤٦.

٣- يونس /٥٠.

٤- القصص /٧١

٥- الشعراء /٢٠٥.

٦- العلق /١٣.

٧- الكشاف ٢/١٤.

٨- الأنعام /٤١.

٩- البحر ٤/٥١١، وفات على أبي حيَّان التنبيهُ إلى أنَّ الزمخشري يريد هنا أمرين، أحدهما تعليل أفعال الله تعالى، وقد سبق له مثله، والثاني نفي الشفاعة وهي تكشُّفُ قوارع الساعة وأهوالها، وقد فاتت على ابن المنيِّر الإسكندري أيضا، وينظر: فتوح الغيب، وحاشية الشهاب ٤/٥٩.

١٠- ينظر في «أرأيتك»: المسائل الحلبيات ٧٥-٧٨، وإعراب ثلاثين سورة ٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٤٦، ٢/٩١، والارتشاف ٣/٧٣، والمساعد ١/٣٧٠، والدر المصون ٤/٦١٥، وحاشية الشهاب ٤/٥٨-٥٩.

ثم التي على أصلها من العِلْم لا إشكالَ في احتياجها إلى مفعولين، وتعليقُه بموجبه، والتي بمعنى «أخبرني» هل لها مفعولان أو مفعولٌ واحد والاستفهام بدل منها،[1] لا ثانيا لها؟ قولان لسيبويه مع غيره وابنُ كيسان.

وهل لا تُعَلَّقُ كما بمعناها وهو مذهبُ سيبويه، أو لا كما هو مذهب من اعترضه؟ وهل لا تخرج إلى معنى «أمَّا» أو «تنبَّه» أو تخرج؟، قولان للجماعة والأخفش، وهل فاعلُها التاء أو اللَّواحق؟، قولان للجماعة والفراء، وعليه فالتاءُ حرف، وعلى الأوَّل فهل اللواحقُ حروف أو أسماءٌ هي المفعول الثاني؟، قولان للجماعة والكسائي.

ثُمَّ هي في الآية هل هي بمعنى «أخبرني» أو بمعنى «أمَّا» أو بمعنى «علِم»؟ ثلاثةٌ للجماعة وأبي الحسن واختيارُ أبي حيَّان.

ويُشكِل اختيارُ أبي حيان بما أسَّسه من أنَّ التي ليست بمعنى «أخبرني» ليس فيها إلاَّ التحقيق والتسهيل، والتي بمعنى «أخبرني» فيها ذلك والبدل والحذفُ، وقد نقل أنَّ نافعا[2] قرأ بالبدل وأنَّ الكسائي بالحذف، وأنَّ لَحاقَ الكافِ مخصوصٌ بالتي بمعنى «أخبرني» وهذه قد لحقتها الكاف.

فما رَدَّ به «ح» على الحَوفيِّ في تقديم الجوابِ ولا تَقدُّم علي البصريِّ غيُر لازمٍ حيث وافق قولا، ولئنْ سُلِّم فقد يقال: ذلك حيث كان الجواب ممكنَ التأخير، أمَّا وهو استفهام فيقدَّم ارتكابا لأخف الضَّرَرَين؛ لأنَّ الاستفهام لم يقل أحدٌ بتأخيره، والجوابُ قد قيل بتقديمه، فيُرتَكَبُ أنَّه جوابٌ مقدَّم ولا ندعي الحذفَ ولا طلبَ تأخير الاستفهام؛ لأنَّه خلاف الأصل أعني الحذف، أو ممنوعٌ أعني تأخير الاستفهام.

وما ذكره في الردِّ على الزمخشري فيما فَهِم عنه من كون ﴿أَغَيْرَ اللهِ﴾ هو الجواب مُسَلَّمٌ؛ لأنَّ التعلُّق ولو بالدَّلالة على الجواب يُعَيِّنُ أنَّه أراد الجواب، فإن أراد الزمخشري أنَّه جواب توجَّه عليه تصديرُه بالهمزة والخلوُّ عن الفاء، وكلاهما مانعٌ، ولا يَرِدُ عليه لزومُ أنَّ «أرأيت» لم يبقَ لها إلاَّ مفعولٌ واحدٌ وقد جعلناه بمعنى «عَلِمَ»؛ لأنَّه لا يلزم الزمخشريَّ جعلُها بمعنى «عَلِم»؛ فلعله يرى أنَّ لها مفعولا واحدا، أو رأيَ

١- أي: بدل من «أرأيتك» وهو قول ابن كيسان.

٢- في المخطوطات: «نافع».

[أبي][1] الحسن أنَّها بمعنى «أمَّا»[2]، وكذا ردُّه بالتزام العربِ المضيَّ لا يُحَتِّم الحذفَ لأنَّ مُضِيَّ الشرط مجوِّزٌ للحذف لا موجِب[3]، قال تعالى ﴿**إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيراً مِن ذَلِكَ**﴾[4]، وهو كثيرٌ فتأمَّل ذلك، فيتلَخَّصُ في الجواب الشرطي ثلاثةٌ، مُقَدَّم أو مُؤخَّر أو محذوفٌ.

ثم مفعول «أرأيت» هل موجودٌ وهو الكافُ، أو محذوفٌ وهو العبادة، أو هو «العذاب» على تنازُعه / مع «أتاكُم»؟ للكسائيِّ، وبعضِهم، واختيار أبي حيان، وقيل ٩٠/أ
أَغنى الشرطُ وجوابُه عنه فلا يُحتاج له لا وُجودا ولا تقديرا، وهو لبعضهم أيضا، وقد مَرَّ القول بأنَّها حَرْفِيَّة فلا تَطلُب[5]، فهذا تلخيصٌ يعينُك على فَهْمِ ما فَرَّقَه.

٣٣٨- قوله تعالى: ﴿ **بل إيَّاهُ تَدْعُونَ** ﴾ آية/٤١.

«ع»[6]: هو مضمَرٌ أجريَ مُجرى الظاهر في أنَّه يضاف أبدا.

«ح»[7]: مخالف لمذهب سيبويه[8]؛ لأنَّ الضمير أعرفُ المعارفِ، وإضافتُه تستلزِم تنكيرَه، وهو لا يقبل التنكِير بل اللواحق عنده حروفٌ.

«ت»: هو وَإن خالف مذهبَ سيبويه فقد وافق غيَرَه[9] محتجًّا بقوله: فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ، فتأمَّله.

٣٣٩- قوله تعالى: ﴿ **ما تَدعُونَ** ﴾ آية/٤١

١- [أبي] زيادة لإصلاح النَّصِّ.

٢- هذا الاعتذار في غير محلِّه؛ لأنَّ الزمخشريَّ صرَّح هنا بأنَّها بمعنى «أخبرني».

٣- لم يقل أبو حيَّان بوجوب حذف الجواب، بل قال إنَّ الجواب محذوفٌ، وأنَّه لايُحذف إلاَّ إذا كان الشرط ماضياً، ينظر ماسبق في الفقرة ٢٢٣.

٤- الفرقان /١٠

٥- أي: «أرأيتك» حرفٌ بمعنى «أمَّا» فلا تَطلُب معمولاً.

٦- المحرَّر ٦/٥٠.

٧- البحر ٤/٥١٢.

٨- الكتاب ٢/١١، ٣٥٥.

٩- هو قول الزجاج، ينظر: معاني القرآن ١/٤٨، وسر صناعة الإعراب ٣١٤، والمساعد ١/١٠٢.

«ح»[١]: «ما» موصولة، وجوَّزَ «ع»[٢] كونَها ظرفيةً مصدريةً، أي: مُدَّة دعائكم، وعليه فالمفعول محذوف وهو خلاف الأصل، كوَصْل الظرفية بالمضارع وهو قليلٌ، والأصل الماضي، تقول: لا أكلِّمُك ما طلعت الشمس، ويضعف «ما تطلع الشمس».[٣]

٣٤٠- قوله تعالى: ﴿ ما تَدْعُونَ إليه ﴾ آية/٤١.

«ح»[٤]: «دعا» يتعدَّى لمتعلَّق الدعاء بـ «إلى» وباللام، قال:[٥]

وإن دعوتِ إلى جُلَّى ومَكرُمــةٍ يوما سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

وقال:[٦]

وإنْ أُدْعَ للجُلَّى أَكُنْ مِن حُماتِها .....

وقال:[٧]

دعوتُ لما نابَني مِسْــوَرا .....

«ع»[٨]: ضمير «إليه» يحتمل أن يعود إلى «ا لله»، أي: ما تدعُون فيه إليه.

١- البحر ٤/٥١٢.

٢- المحرّر ٦/٥٠.

٣- إذا كان المضارع منفياً بـ «لم» كثر ذلك، ينظر: الدر المصون ٤/٦٢٩، ولم يفرّق المالقي والمرادي بين الماضي والمضارع، ينظر: رصف المباني ٣٨٠، والجنى الداني ٣٣١.

٤- البحر ٤/٥١٢-٥١٣.

٥- سبق في الفقرة «٢٠».

٦- هذا صدر بيت من معلقة طرفة وعجزه:

..... وإن تأتِك الأعداء بالجَهْدِ أَجْهَدِ

وهو في ديوانه ٣٩، والكامل ٧٢٠، والدر المصون ٤/٦٣٠.

٧- هذا صدر بيت وعجزه:

..... فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

وهو غير معزو في الكتاب ١/٣٥٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٧٤٧، والمحتسب ١/٧٨، وابن يعيش ١/١١٩، والدر المصون ٤/٦٣٠، والمغني ٧٥٣، وخزانة الأدب ٢/٩٢.

٨- المحرر ٦/٥٠.

«ح»[١]: ليس بجيِّد؛ لأنَّها تتعدَّى للمدعوِّ بنفسها، تقول العرب: دعوت الله سميعاً، وقال تعالى ﴿ادعُوني أستجِبْ لكم﴾[٢]، ولا تقول: «دعوت الله» بمعنى «دعوت إلى الله»[٣]، إلاَّ أنَّه يمكن تصحيح كلامه على تضمين «دعا» معنى الإلجاء، أي: ما تلجَؤون فيه إليه، وهو غير قياسي، فلا حاجة إليه.

٣٤١- قوله تعالى: ﴿ **ولا أعلَمُ الغيبَ** ﴾ آية/٥٠.

«ز»[٤]: معطوف على ﴿عِندِي خَزائِنُ الله﴾؛ لأنَّه من جملة القول، أي: لا أقول هذا ولاهذا.

«ح»[٥]: غير متعيِّن[٦]؛ بل الظاهر أنَّه معطوفٌ على «لا أقول»، لامَعمُوله، فهو أُمِرَ أن يجيب عن نفسه بهذه الجُمَلِ الثلاثِ، فهي معمولة للأَمْر الذي هو «قُلْ».

٣٤٢- قوله تعالى: ﴿ **ما مِن حِسابِكَ عليهم مِن شيءٍ** ﴾ آية/٥٢.

«ز»[٧]: كقوله ﴿**إنْ حسابُهم إلا على ربِّي**﴾[٨]، وذلك أنَّهم طعَنوا في دينِهم وإخلاصِهم فقال بعد شهادته لهم بالإخلاص وبإرادة وجه الله: ما عليك من حسابهم، وإن كان الأمرُ كما تقولون عند الله فما يلزمُكَ إلاَّ اعتبارُ الظاهِرِ والاتِّسامُ بسيرة المتَّقين،وإن كان لهم باطِنٌ غيرُ مَرضيٍّ فحسابُهم عليهم لازمٌ لهم لايتعدَّاهم إليك،كما أنَّ حسابَك عليك لا يتعداك إليهم؛لقوله ﴿**ولا تَزِرُ وازرةٌ وِزْرَ أُخْرى**﴾.[٩]

/ «ح»[١٠]: لا يمكن ما ذكره من الترديد بقوله: «وإن كان الأمر»؛ لأنَّه تعالى أخبر ٩٠/ب

١- البحر ٥١٣/٣.

٢- البقرة /١٨٦.

٣- الذي في البحر: ولاتقول دعوت إلى الله، بمعنى دعوت الله، وهو الأصوب؛ لأنَّ الكلام على تعدي الفعل بالحرف إلى المدعوّ.

٤- الكشاف ١٦/٢.

٥- البحر ٥١٨/٤.

٦- لأنّ «التقدير: ولا أقول لكم لا أعلمُ الغيب، وليس بصحيح » الدر المصون ٦٣٨/٤.

٧- الكشاف ١٧/٢، والمشبَّه قوله في أوّلها ﴿**ما عليك من حسابهم من شيء**﴾.

٨- الشعراء /١١٣.

٩- الأنعام /١٦٤.

١٠- البحر ٥٢٢/٤-٥٢٣.

عنهم بأنَّهم ﴿**يَدْعُون ربَّهم بالغَداة والعَشِيِّ يُريدون وجهَه**﴾، وإخبارُه هو الصِّدق الذي لا شَكَّ فيه، فلا يقال: «وإن كان الأمر كما تقولون...أو وإن كان الباطنُ غير مرضيٍّ»؛ لأنَّه فرضٌ مخالفٌ لما أخبَر الله به من خَلاصِ بواطنِهم ونِيَّاتِهم له تعالى.

«ت»: قد ذكَرَ في طيِّ كلامه قولَه: «بعد شهادة الله لهم»، فمرادُه إرخاءُ العنانِ والتسليمُ الجدليَّ، أي: بفَرْضِ لو كان لهم باطنٌ غيرُ مرضيٍّ فلا يعتبر إلاَّ الظاهر، كيف وقد شهد الله لهم بالإخلاص؟، وذِكرُ الشيء المحالِ فرْضا لا يضرُّ بعد تَعَيُّنِه، وقد تعيَّنَ بشهادة الله بخلافِه، وأحوجَه إلى هذا ذِكْرُ الحساب في قوله ﴿**ما عليك من حسابهم من شيء**﴾، فهو بفرْضِ وقوع نقصٍ وإن لم يكن، فتأمَّله.

«ز»: وإنَّما زاد الجملةَ الثانية بقوله ﴿**وما مِنْ حِسابِكَ**﴾؛ لأنَّهما بمنزلة جملةٍ واحدةٍ ومُؤَدّى واحدٍ، وهو قوله ﴿**ولا تَزِرُ وازرة وِزْرَ أخرى**﴾، لايستقِلُّ بهذا المعنى إلاَّ الجُملتان جميعا، كأنَّه قيل: لا تؤاخَذُ أنتَ ولا هم بحسابِ صاحبِه.

«ح»: هذا تركيب غيرُ عربي؛ إذ لا يصحُّ عود الضمير فيه غائبا ولا مخاطبا؛ لأنَّه إنْ عاد غائبا فلا مفرد يعود عليه متقدِّما، إنَّما المتقدِّم لفظُ «هُم» ولا يُدَّعَى الاستغناء بالمفرد عن الجمع؛ لأنَّه يصير التركيب: بحساب صاحِبِهم، وإن أعيد مخاطبا لم يصح؛ لأنَّه لم يتقدَّم مخاطب يعود عليه، إنَّما تقدم «تؤاخذُ أنت» ولا يمكن العودُ عليه لأنَّه مخاطب فلا يعود عليه غائبا، ولو أبرزتَه مخاطبا لم يصح التركيب أيضا.

فإصلاحه أن يقول: لا يؤاخذُ كلٌّ واحدٍ منك ولامنهم بحساب صاحبِه، أو يقولَ: لا تؤاخذ أنت بحسابهم ولا هم بحسابك، [أولاتؤاخذُ أنت ولا هم بحسابِكم][1]، تُغَلِّب المخاطبَ على الغائبِ، كما تقول: أنت وزيد تضربان.

«ت»: يصح على حذفٍ، وهذا تفسيرٌ، كأنَّه لَمَّا قال: «لا تؤاخذ أنت ولا هم» أَوْهَمَ انتفاءَ التكليف، فذكر جملةً تَدفع هذا الوهْمَ، وحذَفَ العامل وأبقى الفضلةَ، فكأنَّه قال: «أي: لا يؤاخَذُ كلٌّ بحساب صاحبه».[2]

وقول «ح»: «وإن أعيد مخاطبا فلم يتقدَّم مخاطبٌ يعود..» أي: لم يتقدَّم مخاطبًا

١- في الأصل كرَّرت الجملة السابقة ولم تذكر هذه.

٢- قريب منه ما في الدر المصون ٦٤٤/٤.

شاملا للطَّرفين حتى يعود الضمير عليه؛ لأنَّ المراد بالصاحب بدليا[1] بين الطرفين، فتأمَّلْه، وإلاَّ فقد تقدَّم ضمير المخاطب، فكيف ينفي؟.

٣٤٣- قوله تعالى ﴿ **سَلَامٌ** ﴾ آية/٥٤.

«ع»[2]: لفظه لفظُ الخبر ومعناه الدعاء، وهو من مواضع جواز الابتداء بالنكرة؛ إذ قد تخصَّصَت.

«ح»[3]: ليس فيه شيء من التخصيص الذي يعنيه النحاة من وصف أوعَمَلٍ أو إضافةٍ، / وقد رامَ بعض النحاة إرجاعَ المسوِّغات إلى التخصيص والتعميم.[4] ٩١/أ

٣٤٤- «ز»[5]: كَتْبُ الملائكةِ مع إحاطة عِلْمِه لطفٌ بالعباد؛ لأنَّهم إذا عَلِمُوا أنَّ الله رقيبٌ عليهم والملائكةَ الذين هم أشرفُ خَلْقه موَكَّلُون بحفظ أعمالهم ويكتبونها في صحائف تُعرَض على رؤوس الأشهاد في مواقف القيامة كان أزجرَ عن القبح وأبعدَ عن السوء.

«ح»[6]: قوله: «أشرفُ الخَلْق» جارٍ على مذهبه الاعتزاليِّ[7]، ولا تتعيَّن هذه الفائدة لاحتمال أن تكون الفائدة وزن صُحُف الأعمال يوم القيامة؛ لأنَّ وزن الأعمال بمجردها لا يمكن، وهذه الفائدة جارية على مذهب أهل السنة؛ إذ لا وزن عند المعتزلة.

«ت»: قد قيل: بصحَّة وزن الأعمال بذاتها لتجسُّدِها، والله قادر على تجسيد

١- هكذا في كلّ النسخ، ولم يظهر لي معناه بعد مراجعة مادّة «بدل» في المصطلحات المنطقية وغيرها، وهو خبر «أن» فحقُّه الرفع، ولعلّها «مدْليا» من الإدلاء.

٢- المحرر ٦٠/٦.

٣- البحر ٥٢٧/٤.

٤- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢٨١/١، وينظر في المسوِّغات: المقرّب ٨٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤٠/١، وابن يعيش ٨٦/١، والمساعد ٢١٧/١، والهمع ٢٩/٢.

٥- الكشاف ١٩/٢، عند قوله ﴿**ويُرْسِلُ عليكُم حَفَظَةً**﴾ الأنعام /٦١.

٦- البحر ٥٣٩/٤.

٧- سبق مثله في سورة النساء الفقرة رقم ٢٤٥ .

الأعراض، والمسألة مبسوطة في علم الكلام.[١]

«ح»[٢]: كَثُر بديار مصر مدَّعي المغيَّبات مع خلوِّه من سائر العلوم، قام بهذه الدعوى ناسٌ صبيانُ العقولِ يُسَمَّونَ بالشيوخ، عجَزوا عن مدارك العقل والنقل، وأعياهم طِلابَ العلوم، وقلت فيهم:

فارتَمَوا يدَّعُون أَمْرا عظيما ... لم يكنْ للخَليلِ لا والكليمِ
بينَما المرء منهمُ في انْسِفال ... أبصَر اللَّوحَ ما بهِ من رُقُومِ
فجَنى العِلمَ منه غضًّا طَرِيًّا ... ودَرَى ما يكونُ قبلَ الهُجُومِ
إنَّ عَقلي لَفي عقال إذا ما ... أنا صدَّقتُ بافتِراء عَظيمِ

٣٤٦- قوله تعالى: ﴿**وإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشيطانُ فلا تقعُدْ بعد الذِّكْرى**﴾ آية/٦٨.

«ز»[٣]: يجوز أن يُرادَ وإن كان الشيطان يُنسينَّك قُبْحَ مجالسة المستهزئين؛ لأنَّها ممَّا تُنكرُه العقولُ فلا تقعُد بعد الذِّكرى، أي: بعد أن ذَكَّرناك قُبْحَها ونبَّهناك عليه.

«ح»[٤]: هذا خلاف الظاهر؛ لأنَّه نهى عن القُعود معهم قبل، ثم عطف عليه هذا، فالجميعُ شرطٌ مستقبَل.

«ت»: ما ذكره الشيخ «ح» صحيحٌ؛ إذ الجميع مستقبل، لكن جعله الزمخشري ـ أي: القبحَ ـ ماضِيا من جهة ذِكْرِ النِّسيان، ولا يُنسى إلاَّ أمرٌ سابق، وجعَل المسبُوقيَّة بعِلْم العقْل جَرْيا على مذهبِه الخسيس في التقبيح بالعقل، وهذه من دَسائسه.[٥]

٣٤٧- «ع»[٦]: «إمَّا» شرط، تَلزَمُها النون الثقيلة في الأغلب، وقد لا تلزَم كقوله:[٧]

١- قيل توزن الأعمال بعد قلبها أعراضا، وقيل: توزن الصحف، وقيل: يوزن المرء مع عمله، ينظر في المسألة شرح العقيدة الطحاوية ٦١٢.

٢- البحر ٥٣٥/٤.

٣- الكشاف ٢١/٢.

٤- البحر ٥٤٦/٤.

٥- ينظر: الانتصاف ٢١/٢، وفتوح الغيب.

٦- المحرّر ٧٣/٦.

٧- هذا صدر بيت عجزه:

إمَّا يُصِبْكَ عدوٌّ في مُناوَأةٍ . . . . . .

إلى غير ذلك من الأمثلة.

«ح»[١]: فيها خلافٌ، قيل: يجوز الحذف، وقيل: ضرورة[٢]، وذكره الثقيلة ليس بجيِّد؛ بل مطلق النون، وكأنَّه رأى مواقِعها في القرآن لم ترد بعد «إمَّا» إلاَّ ثقيلة.

«ع»: إلاَّ أنَّ التشديد أكثرُ مبالغةً.

«ح»: يعني / تشديد السين[٣]، وليس كما قال، لا فرقَ بين تضعيف التعديَة والهمزة. ٩١/ب

«ت»: هي مصادرةٌ لا دليل على الانفصال فيها، والذي تقرَّر أنَّ التضعيف يفيد المبالغة، ولم يقولوا في «أكرم» إنَّه يفيد المبالغة.[٤]

٣٤٨- قوله تعالى: ﴿ **ولكنْ ذِكْرَى** ﴾ آية/٦٩.

«ز»[٥]: لا يصح عطفه على محل ﴿**مِن شيءٍ**﴾، نحو: ما في الدار مِن أحد ولكن زيدٌ؛ لأنَّ ﴿**مِن حِسابِهم**﴾ يأبى ذلك.

«ح»[٦]: تخيَّلَ أن يُقَدَّرَ في عطف المفرد ما في المعطوف عليه، فيكون: ولكن ذكرى من حسابهم، وليس بلازم في العطف بـ «ولكن»، تقول: ما عندنا رَجُلٌ سوءٍ ولكنَّه رجُل صِدْقٍ، وما عندنا رجلٌ من تميم ولكن رجلٌ من قريش، وما عندنا من رجلٍ عالمٍ ولكن جاهلٌ، فعلى هذا يصحُّ عطف جملٍ ومفرداتٍ.

..... يوما فقد كنتَ تَسْتعلي وتنتَصِرُ

وهو بلا عزو في تفسير القرطبي ١٣/٧، والدر المصون ٦٧٥/٤، واللباب ٢٠٨/٨.

١- البحر ٥٤٦/٤.

٢- الجواز قول الجمهور، ينظر: الكتاب ٥١٥/٣، وابن يعيش ٥/٩-٦، والارتشاف ٣٠٤/١، والدر المصون ٢٩٩/١، وحاشية الشهاب ٧٨/٤.

٣- فتكون ﴿يَنسِيَنَّك﴾ وهي قراءة ابن عامر، ينظر: السبعة ٢٦٠.

٤- ينظر: شرح الشافية ٨٣/١-٩٢.

٥- الكشاف ٢١/٢.

٦- البحر ٤/ ٥٤٧.

قال ابن مكتوم أحَدُ تلامذة الشيخ[١]: تقدَّم أنَّ ﴿ذِكرى﴾ منصوبٌ، أي: يذكِّرونهم أو ذكَّروهم، أو مرفوعٌ، أي: ولكن عليهم ذِكرى، أو «هو»، أي: الواجبُ ذكرى، أو هذا ذكرى، أي: النَّهْيُ ذِكرى.[٢]

«ت»: كلام الزمخشري في تمثيله «ما في الدَّار مِن أحدٍ ولكن زيدٌ» خروجٌ عن الاستدراك؛ إذ هو رفع ما يوهِمُه الكلام الأوَّلُ لا ما يُعيِّنُه؛ لأنَّ «أحَدا» نَصٌّ في العُموم فلا يبقى «زيد» ولاغيرُه، إلاَّ أن يقال: إنَّ إخراجَ الواحِدِ لا يدفع النص لِقِلَّتِه.

ثم ما ذكره الزمخشري من اقتضاء عطْف المفردات تقديرَ «من حسابهم» لحَظ فيه أنَّه عطفٌ على «من شيء» و «من شيء» تتميمٌ لـ «حسابهم»، فهو في قُوَّة: ماعليك من حسابهم شيء منه ولكن عليك من حسابهم ذكرى؛ لأنَّ المعطوف يحِلُّ محلَّ المعطوفِ عليه فيُغايِرُه، ويتَّصل بالثاني ما اتصل بالأوَّل، [وردّه أبو حيَّان بأنَّه غير لازم في العطف بـ «ولكن» وذكَر][٣] له أمثلةً ليس في الثاني ما في الأوَّل، وهو غير جيِّدٍ في أمثلته؛ لأنَّ المُغايَرة فيها بما ذكر من الوصفين، وهو «سوء» و«صِدق» وكأنَّ المعطوفَ عليه الوصفُ فصَحَّت مُغايرَتُه له، وكذا باقي الأمثلة، وبقيَ ما قبل الوصف حاصلا فيهما[٤]، فكان يلزَم أن يبقى ما قبل «شيء» وهو «مِن حِسابهم» حاصلا فيهما، أي: في المتعاطفين، فيأتي ما قاله «ز».

والجواب الحق في المسألة أنَّ المعطوف يُغايرُ المعطوفَ عليه قَطْعاً، وأمَّا ما قَبْلَه فإن كان معه شيئا واحِدا كالبَيان والمبيَّن فهو يُغاير أيضا، وإن لم يكن لم يلزم، وهو هنا ــ أعني شيئا ومن حسابهم ـ شيء واحدٌ؛ إذْ هما لذاتٍ واحدة بلا زيادةٍ، والمعنى: ما عليك شيءٌ من حسابهم، فهو كالبيان معنىً والشيءُ كالتتميم لفظا، وحيث / غايرَ ٩٢/أ

١- الدر اللقيط ١٥٤/٤.

٢- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٧٣/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٥٦، والتبيان ٢٥٣، والدر المصون ٦٧٦/٤.

٣- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٤- فكان ينبغي لأبي حيّان أن يمثّل بنحو «ما عندنا رجل سوء ولكن امرأة، وما عندنا رجل من تميم ولكن صبيّ، فالظاهر من هذا أنَّ المعنى: ولكن امرأة سوء، ولكن صبيّ من قريش» الدر المصون ٦٧٧/٤.

المعطوفُ أحدَهما غايرَ الآخرَ، بخلاف الأوصاف والقُيود؛ إذ هي زائدة على الذَّات، فصحَّ ماقاله «ح».[1]

٣٤٩- قوله تعالى: ﴿أَنْ تُبْسَلَ﴾ آية/٧٠.

«ح»[2]: اتفِقَ على أنَّه مفعول من أجله على نِيَّة «كَراهة» أو «مخافة»[3]، ويجوز عندي أن يكون ﴿أن تُبسَل﴾ بدَلا من ﴿به﴾، والضمير مُفسَّر بالبدل - و«الإبسال» الارتهانُ - أي: وذَكِّر به بارتهانِ النفوسِ وحَبْسِها بما كسبَت، كما قالوا: اللهمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ، وقد أجاز سيبويه ذلك قال[4]: إذا قلت: «ضَربتُ وضربوني قومَك» نصبتَ، إلاَّ في لغة «أكلوني البراغيثُ»، أو بحمْلِه على البدَلِ من المضمر، و«ضربَني وضربتُهم قومُك» رفعتَ على التقديم والتأخير، إلاَّ على البدَل كما جعلتَه في الرفع، وقد رُوِيَ على البدل قوله:[5]

إذا هي لم تَستَكْ بعُودِ أَراكةٍ تُنُخِّل فاستاكَت به عُودِ إسْحِلِ

بجرِّ «عود» على أنَّه بَدَلٌ من الضمير.

«ت»: عود الضمير على ما بعده وإن جاز على البدلِ فالأصل خلافُه، وإنَّما يعتبر حيث لم يوجد الأصل، والأصل ممكنٌ، ويكون ﴿أن تُبسلَ﴾ مفعولاً من أجله، وإن

١- بل قد صُحِّح قول الزمخشري، وقيل: إنَّه قول الأصوليّين وأهل اللغة؛ لما في العطف من التشريك ولو في القيود الموجودة في المعطوف عليه، إلاَّ إذا جاءت قرينة صارفة «فإذا قلت: ضربت زيداً يوم الجمعة وعمرا، فالظاهر اشتراك عمرو مع زيد في الضرب مقيّدا بيوم الجمعة، فإن قلت: وعمرا يوم السبت، لم يشاركه في قيده، والآية الكريمة من قبيل النوع الأوّل» الدر المصون ٦٧٧/٤، وينظر: حاشية الشهاب ٧٩/٤، وروح المعاني ١٧٥/٤، وقيل: بل يشاركه في القيد إذا كان القيد مقدَّما نحو: ما جاءني يوم الجمعة رجل ولكن امرأة، وينظر: الفقرة ١٢٧.

٢- البحر ٥٤٩/٤.

٣- أو: لئلا تُبسل، وهو مذهب الكوفيّين غالبا، ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٢٢/١، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣٦٦، ٣٢٧/٢، ٣٨٣، ٤٢١.

٤- الكتاب ٧٨/١.

٥- هو طُفَيل الغنوي، والبيت في ديوانه ٦٥، والكتاب ٧٨/١، وابن يعيش ٧٨/١، وأمالي ابن الحاجب ١٤٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٢/٢، والدر المصون ٦٨٠/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٨/١، والرواية المشهورة رفع «عود».

كان لا يصحُّ هنا إلاَّ بحذفٍ والأصل عدَمُه؛ لأنَّ قُوَّة الدليل من المعنى تُصَيِّرُ المحذوف كالموجود.

٣٥٠- قوله تعالى: ﴿ وأُمِرْنا لِنُسْلِمَ ﴾ آية/٧١

أبو حيان[١]: هو من جملة المقول معطوفة على ﴿إنَّ هُدى اللهِ هوالهُدَى﴾ واللام لامُ «كي»، وقدَّروا مفعولَه الثاني، أي: بالاستسلام.

«ز»[٢]: واللام تعليل للأمر، أي: قيل لنا: أَسْلِموا؛ لأجل أن نُسلِم.

«ع»[٣]: ومذهب سيبويه أنَّ «نُسلم» في موضع المفعول، وأنَّ قوله: «أُمِرْتُ لأن أقومَ» و «[أن] أقومَ» يَجريان سواء، ومثله قوله:[٤]

أريدُ لأَنسى ذِكرَها فكأنَّما تَمَثَّلُ لي لَيلى بكلِّ سبيلِ

إلى غير ذلك من الأمثلة.

«ح»[٥]: فعلى ظاهر كلامه تكون اللام زائدة، ويكون «أن نُسلم» متعلِّقَ «أُمِرْنا» على جهة المفعول به بعد إسقاط حرف الجر، وقيل: اللام بمعنى الباء[٦]، ومجيئها بمعنى الباء غريبٌ.

وما ذكره «ع» عن سيبويه ليس كما ذكر؛ بل هو عن الكسائيِّ والفراء[٧] أنَّ اللام تأتي بمعنى «أن»، نحو ﴿يريدُ اللهُ ليبيِّنَ﴾[٨]، ﴿يُريدون ليُطفِئوا﴾[٩]، أي: أن

١- البحر ٤/٥٥٣.

٢- الكشاف ٢/٢٢.

٣- المحرّر ٦/٨١.

٤- هو كُثيِّر عزة، والشاهد في ديوانه ١٠٨، ومعاني القرآن للأخفش١٦٠، والكامل ١٠٠٠، واللامات للزجاجي ١٣٨، والمحتسب٢/٣٢، ورصف المباني٣١٩، والجنى الداني١٢١، وخزانة الأدب١٠/٢٨٥.

٥-البحر ٤/٥٥٤.

٦- ينظر: التبيان ٢٧٤، وتفسير البيضاوي ٤/٨٢، وروح المعاني ٤/١٧٩.

٧- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٢٢٠، ٢٦١، والارتشاف ٢/٤٠٢.

٨- النساء/٢٦.

٩- الصف/٨.

يبيِّن وأن يطفئوا، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾[١]، وقوله:

أريدُ لأنسى ذِكْرَها . . . . . .

وردَّ ذلك عليهما أبوإسحاق.[٢]

وذهب سيبويه[٣] وأصحابُه إلى أنَّ اللام تتعلَّق بمحذوفٍ، وأنَّ الفعلَ قبلها يُراد به المصدَرُ، والمعنى: الإرادة للبيان والأمر للإسلام، / فهما مبتدأ وخبر. ٩٢/ب

فتحصَّلَ في هذا اللام أقوالٌ: زائدة[٤]، وبمعنى «كي» تعليلا لنفس الفعل أولنفس المصدر المسبوك من الفعل، والثالثُ أنَّها لام «كي» أُجرِيَت مجرى «أن»، والرابع أنَّها بمعنى الباء.

«ت»: لم يذكر في تلخيصه تعليقها بمحذوف، وقد ذكره أوَّلاً، إلاَّ أن يكون مراده بالمحذوف المنسبكَ المطويَّ في الفعل، لا محذوفا[٥] آخر، وهذا هو الذي يظهر في التلخيص، إلاَّ أنَّ قوله أوَّلا: «فَهُما مبتدأ وخبر» يقتضي أنَّه محذوف حقيقةً لا مطويٌّ في الفعل، إذ لا يعرَبُ الفعل مبتدأ وإن كان مدلوله المصدر، إلاَّ أن يكون مرادُه أنَّهما في قُوَّة مبتدأ وخبر، وهو بعيد؛ إذ لا فائدة تتوقَّف على هذه القوة.[٦]

٣٥١- قوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ آية/٧٢.

«ح»[٧]: قال الزجَّاج[٨]: معطوف على ﴿لِنُسْلِمَ﴾، أي: لأن نسلم وأن أقيموا.

«ع»[٩]: واللفظُ يمانعه؛ لأنَّ «نسلم» معرَبٌ و«أن أقيموا» مبنيٌّ، والمبنيُّ لا يجوز

١- الأحزاب/٣٣.

٢- هو الزجاج في معاني القرآن ٢/٤٢-٤٣، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٧.

٣- الكتاب ٣/١٦١، واللامات للزجاجي ١٣٨.

٤- هو قول الأخفش والزمخشري والرضيِّ، ينظر: معاني القرآن ١٦٠، ٢٣٣، والكشاف ١/٢٦٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٨٠.

٥- في المخطوطات «لامحذوف» .

٦- مراد أبي حيّان بقوله «اللام تتعلق بمحذوف» أي: كون عام، كما في «الحمدُ لله».

٧- البحر ٤/٥٥٤.

٨- معاني القرآن ٢/٢٦٣.

٩- المحرر ٦/٨١.

عطفُه على المعرَبِ؛ لأنَّ العطف للتشريك في العامل.

«ح»: ليس كما ذكر، تقول: قام زيد وهذا، قال تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قومَه يومَ القيامة فأَوْرَدَهُم**﴾[1]، غاية ما في هذا أنَّ العامل يؤثِّر في المعرَب ولا يؤثِّر في المبنيِّ، ويجوز إنْ قامَ ويقصِدْني أُحْسِنْ إليه، فلم يؤثِّر في «قام» لبنائه وأثَّرَ في «يقصدني» لأنَّه معرَب.

«ت»: مرادُه مبنيٌّ خاص، وهو الأمر فلايشارِك «لنُسلِم»؛ لأنَّ «أقيموا الصلاة» نفسُ الأمر لا متعلَّق الأمر فلا يُسلَّط عليه «أُمِرْنا بأن أقيموا» إلاَّ على جهة التفسير، فلا يناسب الأوَّلَ، لكنَّ «ح» أخذ ظاهر قوله: «لا يُعطَف مبنيٌّ على معرب» والظاهر المقطوع بعدَمِ قَصْدِه لايُعتَبرُ، وليس «ع» لم يحفَظ عطف مبنيٍّ على معرب؛ لوُرُودِه في القرآن من الأفعال ـ كما ذكر ـ والأسماءِ نحو: ﴿**إنَّ الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئِين**﴾[2]، وغير ذلك، فتأمَّله.

«ع»: اللهمَّ إلاَّ أن يقال: يجعل العطف في «أن» وحدَها، وذلك قَلِقٌ، وإنَّما يَتخرَّج على[أنْ][3] «أن أقيموا» مقدَّرٌ بـ «ليقيموا» ثم خَرَجَت بلفظِ الأمر؛ لما في ذلك من جزالة اللفظ، فجاز العطف على أن يُلغى حكمُ اللفظِ ويعوَّلُ على المعنى[4]، ويُشْبِه هذا من جهةٍ ما حكاه يونس عن العرب: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل[5]، وإلاَّ فليس يجوز إلاَّ النصب.

«ح»: هذا الذي استَدرَكَه هو مرادُ الزجَّاج بعينِه؛ لأنَّ «أن أقيموا» معطوف على «أن نُسلم» وكلاهما علة للمأمور به المحذوفِ، وإنَّما قَلِقَ عند «ع» لأنَّه أراد بقاءَ الأمر على حاله، وليس كذلك؛ لأنَّ الأمر إذا دخلت عليه «أن» / المصدريَّة زال عنه معنى الأمر لانسباكه بمصدر. ٩٣/أ

١- هود /٩٨.

٢- الحج /١٧.

٣- [أن] زيادة لإقامة النص.

٤- في المخطوطات: «يكفي حكم اللفظ ويعود على المعنى» والتصويب من المحرّر والبحر.

٥- ينظر: الكتاب ٣٩٨/١.

و وَصْلُ «أن» بالأمر أجازه سيبويه وغيرُه، قال سيبويه[1]: تقول كتبت إليه بأن قُمْ، أي: بالقيام، فإذا كان كذلك، كان الحكم هنا «للإسلامِ ولإقامةِ الصلاة».

وتشبيه «ع» له بقوله: «ادخُلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ» ليس يشبهُه؛ لأنَّ «ادخلوا» لو أُزيلَ ضميرُه لم يتسلَّط على الظاهر بخلاف «أن» مع الأمرِ؛ لأنَّها تُوصَل به، فإذَن لا شَبَهَ بينهما.

«ت»: الظاهرُ أن يكون مراد «ع» أنَّ المشاركة في «أن» وحدَها لا في اللام، يعني أنَّ الإشكال جاء من تسلُّط اللام على الأمر وهي لا تَسَلَّطُ، فَتُجْعَل المشاركة في «أن» فقط، و«أن» تدخل على الأمر، وهو قَلِقٌ من جهة أنَّ «أن» مُصَرَّح بها في المعطوف، فليس العطف يوجِب المشاركةَ فيها؛ إذ لا يوجب في المصرَّح به، بل يوجب في غير ما صُرِّح به في المعطوفِ وهو اللام مثلا، واللام متعلِّقة بـ «أُمِرْنا» على جهة أنَّها توجيهٌ وتعليل للمتعلق وهو الإسلام، ولا يناسب العلةَ «أقيموا الصَّلاة»؛ لأنَّها أمرٌ لا عِلَّةُ أَمْرٍ، وإن كان أمراً خاصا من فروع أصول الإسلام.

والذي فَهِمه عنه الشيخ «ح» و وَجَّهَ قَلَقَه أنَّه أراد إبقاء الأمرِ على حاله مع أنَّ الأمر إن دخلته «أن» يعتبر ما يُسبَك منه، وهذا فهمٌ حقٌّ، وهو مراد «ع» بلا شكٍّ، وقد دفَع «ع» هذا القلَقَ بأنَّ المعنى على المضارع المناسِب لما قبله فخرَج في صورة الأمْر مع إرادة المضارع، فيصحُّ لقَصْدِ معناه، ويكون قوله ﴿**وأنْ أَقِيمُوا الصَّلاةَ**﴾ بعضَ أفراد الاستسلام الذي هو نتيجة الإسلام؛ إذ الاستسلامُ ـ الانقياد ـ مفرعٌ وجودُه على الإسلام الذي هو الإيمان، ومن فروع الانقياد إقامةُ الصلاة، فرجعَ بالأخيرة كلامُ أبي حيان إليه؛ من حيث إنَّه في معنى المضارع كما قاله «ع»، أو لأنَّه أمرٌ دخلته «أنْ» فالمراد المصدر، فتأمَّله فإنَّه بحثٌ دقيق.[2]

«ز»[3]: قوله تعالى ﴿**وأنْ أَقيموا الصلاةَ**﴾ عطف على موضع ﴿**لِنُسْلِمَ**﴾، كأنَّه

١- الكتاب ١٦٢/٣، ونصّه «كتبت إليه أن افعل وأمرْته أن قُمْ». وينظر: كتاب الشعر ٤٠١.

٢- زاد السمين على أبي حيّان وجها آخر لقلق الإعراب عند ابن عطية وهو اختلاف الضمير في الفعلين فجاء ضمير المتكلم في «لنسلم» دون «أن أقيموا»، الدر المصون ٦٨٩/٤- ٦٩٠.

٣- الكشاف ٢/ ٢٣.

قيل: وأمرنا أن نسلم وأن أقيموا.

«ح»[١]: ظاهر هذا التقدير أنَّ «أن نُسلم» مفعول ثانٍ لـ «أُمِرْنا»، وعُطف عليه «وأن أقيموا» وتكون اللام زائدة، وقد قدَّم[٢] أنَّ اللام للتَّعليلِ فيتناقضُ كلامه؛ لأنَّ ما يكون عِلَّةً يستحيل أن يكون مفعولا، ويدلُّ على إرادته أنَّه مفعول به قولُه بعد: «ويجوز أن يكون التقدير: وأُمِرْنا لأن نُسلِم ولأن أقيموا، أي: للإسلامِ ولإقامة الصَّلاة»، فلو لم يكن مغايرا للأوَّل لاتَّحَد قَوْلاهُ وذلك خُلْفٌ.

«ت»: ذِكْر وجهٍ / يغايرُ الأوَّل مع إعادته الوجه يحتِّم التجويزَ وأنَّ الأوَّل ليس محتَّما، وذلك ليس تناقُضا قطعا[٣]، وفي كلام «ز» إشارةٌ لحَلِّ الإشكال والقلَق من حيث إنَّ «أقيموا» بصورته لا ينخرط في سِلْكِ التَّعليل؛ إذ لا يلتَئِمُ «وأُمِرْنا بالإسلام لنَستَسلِمَ ولأن أقيموا»، فإنَّ «أقيموا» خطاب للغَيْرِ و«لنُسلِمَ» مسنَدٌ للمتكلِّم، وهي[٤] أنَّ المراد المصدَرُ، أي: الإسلام والإقامة، ويُضَمُّ إليه ما ذكرَه «ع» من أنَّه في قُوَّة مضارعٍ، فهما وجهان لدفع القلق. ٩٣/ب

٣٥٢- قوله تعالى: ﴿ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ﴾ آية/٧٤.

قرأ ابنُ عباس وأبو إسماعيل الشامي «أَإِزْراً» ـ بكسر همزة «إزْر» بعد همزة الاستفهام[٥] ـ تَتَّخِذُ.

«ع»[٦]: والهمزة مبدلة من واوٍ كـ «وِسادة و إسادة»[٧]، كأنَّه قال: أَوِزْرًا ومَأْثَماً تَتَّخِذُ أصناما، ونصبُه على هذا بفعلٍ مضمر.

١- البحر ٤/٥٥٥.

٢- في المخطوطات: «فهم» والتصويب من البحر.

٣- إنَّما جعله أبو حيّان تناقضا لأنَّ الجمهور لايقول بإضمار «أن» بعد اللام الزائدة، وقد قال به الزمخشري سابقا في الفقرة «٣٥٠» وهو قول الأخفش واختيار الرضي، ينظر: معاني القرآن ١٦٠، ٢٣٣، والكشاف ١/٢٦٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٨٠.

٤- «هي» أي: الإشارة لحلِّ الإشكال.

٥- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٤، والمحتسب ١/٢٢٣، وإعراب القراءات الشواذ ١/٤٩٠.

٦- المحرّر ٦/٨٦.

٧- ينظر: شرح الشافية ٣/٧٨، وهو قياس عند المازني فقط.

«ت»: جعَله منصوبا بمحذوفٍ مدلولٍ عليه بالموجود لأنَّه أَخَذَ مفعولا بعده وهو «أصنام»، ونظيره في التركيب: سعيدا ضربتُ كرزا، حيث تريد اتحادهما، فيكون من باب التفسير لا من الاشتغال لعدم الضمير.[1]

٣٥٣- قوله تعالى: ﴿ **نُرِي إبراهيمَ** ﴾ آية/٧٥.

«ح»[2]: بمعنى أَرَيْناه، فهي حكايةُ حالٍ، وهي متعديةٌ إلى اثنين، والظاهرُ أنَّها بَصَرِيَّة.

«ع»[3]: أو من «رأى» بمعنى «عَرَفَ».

«ح»: تعدَيةُ «رأى» بمعنى «عرف» بالهمزة إلى مفعولين يحتاجُ لسماعٍ من العرب، والذي نقله النحويُّون أنَّ «رأى» البصريةَ تتعدَّى لواحد، وإن كانت بمعنى «عَلِم» الناصبة لمفعولين تعدَّت لمفعولين.[4]

٣٥٤- قوله تعالى: ﴿ **رأَى كَوْكَبا** ﴾ آية/٧٦.

«ح»[5]: قال الصَّاغانيُّ[6]: حقُّ لفظ «كوكب» أن يذكر في مادَّة [و ك ب]؛ فإنَّها عند حُذَّاق النحويين صُدِّرَت بكاف زائدة، والجوهريُّ[7] تبِع اللَّيثَ[8]

١- أمَّا الآية «فلأنَّ ما في حيز الاستفهام لايتقدَّم عليه» كشف المشكلات ٤٠٧، وينظر: الفريد ١٧٦/٢، والدر المصون ٦٩٨/٤-٦٩٩.

٢- البحر ٥٦٢/٤-٥٦٣.

٣- المحرّر ٨٧/٦.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢-١٠٢.

٥- البحر ٥٥٩/٤.

٦- هو أبو الفضائل رضيّ الدين الحسن بن محمد الصاغاني، حامل لواء اللغة في زمانه، من مصنّفاته «العباب» و «التكملة والذيل» ت ٦٥٠ هـ، ينظر: البلغة ٨٧٠، وبغية الوعاة ٥١٩/١. وينظر قوله في: التكملة والذيل ٢٦١/١.

٧- هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي، أخذ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ والسيرافيّ، له «الصحاح» و «المقدِّمة في النحو» ت ٣٩٣هـ. ينظر: إشارة التعيّين ٥٥، وبغية الوعاة ٤٤٦/١. وينظر قوله في: الصحاح ٢١٣.

٨- هو الليث بن نصر الخراساني، صاحب الخليل الفراهيدي، وقد زعم بعضٌ أنَّه صاحب معجم «العين» أو متمِّمُه على الأقلِّ، ينظر: مراتب النحويّين ٥٨، وبغية الوعاة ٢٧٠/٢، ولم أجد هذا

في كون الواو أصلية.[١]

«ح»: ليت شعري مَن الحذاق الذين عندهم الكاف من حروف الزيادة، فضلا عن زيادَتها في أوَّلِ الكلمة، فأمَّا قولهم: «هِنْدِكِي» في «هِندي» بمعنى واحد، وهو المنسوب إلى «الهند» قال:[٢]

ومَقرُونةٍ دُهْمٍ وكُمْتٍ كأنَّها طَماطِمُ يُوفُونَ الوِفازَ هنادِكُ

فخرَّجَه أصحابنا على أنَّه من باب سِبَطْر وسَبِط، وليست الكاف زائدة و لامِن حروف الزيادة.

والذي أقوله أنَّ مَن تكلَّم به من العرب فإنَّه سرى[٣] من لغة الحَبَشِ، لقربهم من العرب ودخولِ لغةِ بعضِهم في بعضٍ، والحَبَشُ إذا نسبَت أَلحقَت كافا مكسورةً مَشُوبةً بعدها ياءٌ، ففي النسب إلى «قَنْد»[٤] قندكي، وإلى «شِواء» شوكي، وإلى «الفرس» الفرسكي، وربما / أُبدِلَت تاءً قالوا في النَّسب إلى «جَبْر» جبرتي، وكثيرا ما ٩٤/أ
تتوافق لغةُ العرب ولغة الحبش في ألفاظٍ وفي قواعدَ من التراكيب، نحوية كحروف المضارعة وتاءِ التأنيث وهمزة التعدية.

٣٥٥- قوله تعالى: ﴿ **ولم يَلْبِسُوا إيمانَهُمْ بِظُلْمٍ** ﴾ آية/٨٢.

«ز»[٥]: أي: بمعصيةٍ، أي بفِسقِهم، ولفظُ اللبس يمنعُ تفسيرَ الظُّلم بالكُفر.

«ح»[٦]: دقيقةٌ اعتزالية؛ أي: أنَّ الفاسق ليس له الأمْنُ، وما منعه من تفسير الظُّلم

القول في مادة «كوكب» ، ينظر: العين٥/٤٣٣..

١- فالكلمة رباعية، وقيل: إنَّ الواو زائدة للإلحاق، ينظر: شرح الشافية ١/٥٤.

٢- هو كثير عزة، والبيت في ديوانه ٣٤٧، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨١، والممتع ١/٢٠٢، والدر المصون ٥/١١، ولسان العرب ٣/٤٣٨ «هند»، والطماطم: الذين لايفصحون، والوفاز: المرتفع.

٣- في الأصل: «سرق».

٤- القَنْد: ما يعمل منه السكر، وقيل هو معرَّب. ينظر: المصباح ٥١٧.

٥- الكشاف ٢/٢٥ .

٦- البحر ٤/٥٧١ .

بالكفر [و][1] هو تفسير الجمهور، والرسولُ قد فَسَّره به فوجَب قَبُوله[2]، ولعلَّه لم يثبُت عنده عن الرسولِ وإلاَّ لم يمكنه نَفيُه، وسَبَبُ امتناعه أنَّ اللبس الخَلْط، ولا خلط لإيمان بكُفر، بخلاف إيمانٍ بمعصية.

«ت»: يُتَصوَّر الخلْطُ بجعلِ الإيمان باعتبار الظاهر لا الباطنِ كالمنافق، فيكون مسلما كافرا باعتبار النُّطق والقَلْب، غايةُ ما فيه إطلاقُ الإيمان على الإسلام ولا ضرر فيه.

٣٥٦- قوله تعالى: ﴿ **ووَهَبْنا** ﴾ آية/٨٤.

«ع»[3]: عطْفٌ على ﴿**آتيناها**﴾.

«ح»[4]: لا يصحُّ؛ لأنَّ الأُولى لها محلُّ خبرٍ أو حالٍ، ولا يصح في ﴿**وَهَبْنا**﴾ شيءٌ من ذلك.

«ت»: لعدم الرابط بينه وبين المبتدأ أو ذي الحال، وهي ﴿**وتلكَ حُجَّتُنَا**﴾.[5]

٣٥٧- قوله تعالى ﴿ **أولئك الذين** ﴾ آية/٨٩.

«ع»[6]: الإشارة يحتمل أن تعود إلى قوله ﴿**قَوْماً**﴾، وذلك يَترتَّب على بعضِ التأويلات في «قوما»، ويقلق على بعضها.

«ح»[7]: إذا فُسِّر القوم بالأنبياء أو بالملائكة فيُمكِنُ أن تكون الإشارة إلى «قوم»، وإن فسر بغير ذلك فلا يصحُّ.

قال ابنُ مكتوم أحدُ تلامذة «ح»[8]: قَدَّم في المراد بالقَومِ المُوَكَّلين[9] بما ذكر، فقيل: الأنبياء، وقيل: الملائكة، وقيل: مؤمِنُو أهل المدينة، وقيل: الأنبياء المذكورون

١- زيادة لإقامة النصّ.

٢- ينظر: صحيح البخاري حديث رقم ٤٣٥٣ «تفسير الأنعام باب: ولم يلبسوا»، وفتوح الغيب.

٣- المحرّر ٦/٩٧ .

٤- البحر ٤/٥٧٣ .

٥- ينظر: الدر المصون ٥/٢٧ .

٦- المحرّر ٦/١٠٠-١٠١ .

٧- البحر ٤/٥٧٨ .

٨- الدر اللقيط ٤/١٧٦.

٩- المُوكّلين في قوله تعالى ﴿فإن يكفر بها هؤلاء فقد وكّلنا بها قوما ...﴾.

ومَن تابَعَهم، وقيل: المهاجرون والأنصار، وقيل: كلُّ مَن آمنِ بالرُّسل، وعند مجاهدٍ هم الفُرْسُ.

«ت»: فلاشك في قلق عود الإشارة إلى بعض من ذُكِرَ مقرونة بالأمر بالاقتداء، أي: اقتداء الرسول بهم، وذلك غير ممكن.

٣٥٨- قوله تعالى: ﴿ **لقد تَقَطَّعَ بَينَكُمْ** ﴾ آية/٩٤.

«ز»[1]: أي: وقَع التَّقَطُّع بينَكم، كما تقول: جُمِع بين الشيئين، أي: أوقع الجمع بينهما، على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل.

«ح»[2]: ليس بجيد؛ والتحرير أنَّه أسنده إلى ضمير المصدر فأضمره فيه لا إلى الصريح؛ لأنَّ الفاعل لا يحذف، ومع هذا فليس بصحيح،؛ لأنَّ شرط الإسناد مفقودٌ فيه، وهو تغايُر المحكوم والمحكوم عليه، ولذا لا يجوز: قام ولا جلَس، أي: القيامُ والجلوسُ.

«ت»: الدقيقة التي أشار إليها هي أنَّ كلَ فعلٍ صدَر يفيدُ الوقوعَ أو الإيقاعَ، وهو بالنسبة إلى خصوص الفعل كالكون العام مع الخاص، فإن وُجد للفعل الخاصِّ فاعلٌ أسند إليه وأُلغيَ العامُّ؛ لفهمه في ضمن الخاص؛ إذ لايخلو الخاص / عن العام، فإن ٩٤/ب
سُمع بلا فاعلٍ ظاهر ولا ضمير كقوله: ﴿**تقطَّع بينكم**﴾ سُلخ من «تقطَّع» معناه العام فجُعل فعلا وسُبك من الخاص مصدرٌ وقُدِّر إسناد العام إلى الخاص، أي: وقع تقطُّعٌ، فالفِعل والفاعلُ حاصلانِ من الفعل الخاص، فلا حذف، ولو لم يكن ضميرٌ، وعلى مِنواله «قام» وأنت تريد «القيامُ» من غير تعيينِ فاعلٍ - زيد أو عمرو ــ فتقدِّرُه مُوقِع القيام، فقد اختَلف الحُكمُ والمحكوم عليه، فهو صحيح.[3]

قال الشيخ «ح»: وقيل الفاعل مضمَرٌ عائدٌ على الاتِّصال المدلولِ عليه

١- الكشاف ٢/٢٨.

٢- البحر ٤/٥٨٨.

٣- قال السمين باختصار ووضوح: إنَّ كلام أبي حيّان من حيث عدم التغاير لايردُ على الزمخشري لأنّه قال «على هذا التأويل» ووجهه أنّه لو قَدَّر تقطّع التقطّع يصير المعنى: حصل الوصل، فاحتاج إلى القول بأنَّ الفعل أسند إلى مصدره على التأويل المذكور، ينظر: الدر المصون ٥/٥٢.

بـ﴿شُرَكَاءَ﴾[١]، ولا يُقدَّر الفاعل صريحَ المصدر كما قدَّره «ع».[٢]

«ت»: صريحُ المصدر المدرَج في الفعل المأخوذِ منه الفعلُ العامُّ ليس محذوفا، فلا يضرُّ تقديره صريحا كما سبَق عن الزمخشري.

وأمَّا ماقاله «ع» من أنَّ الفاعلَ المصدرُ الذي هو «الاتصال» وهو محذوف، وهو الذي فسَّره الناس مجاهدٌ والسدِّيُّ وغيرُهما، وهو وجهٌ واضح، وقال فيه «ح»: ليس بصحيح؛ لأنَّ الفاعل لا يحذَف.

«ت»: تكرر من «ع» مِرارا إطلاقُ الحذف على ما ليس ملفوظا به[٣]، فيصدُق بالمضمر المستَكِنِّ فيُحمَل عليه فلا اعتراض.

«ح»[٤]: أجاز أبوالبقاء[٥] أن يكون التقدير: تقطَّع شيءٌ بينَكم، و«بينَكم» صفةٌ لذلك المحذوف.

«ح»: ليس بصحيح؛ لأنَّ فيه حذفَ الفاعل.

والذي يظهر أنَّ المسألةَ من باب الإعمال، تنازَع «تقطَّعَ» و«ضَلَّ» العملَ في ﴿ما كنتم تَزعُمونَ﴾ وهم الأصنام، مثل ﴿وتقطَّعَت بِهِمُ الأسبابُ﴾[٦]، أي: لم يبقَ اتِّصال بينَكم وبين ما كنتم تزعمون أنَّهم شركاء فعَبَدْتُموهم[٧]، وهذا إعراب سهلٌ لم يتنبَّه له أحدٌ.

«ت»: لم يتنبَّه لفساده فادَّعاه، وتنبهوا له فتركوه[٨]؛ وذلك أنَّه على ما قال يكون «تقطع» مسندا لـ «ما»، وسبْكُ الكلامِ: لقد تقطَّع بينَكم ما كنتم تزعمون، ولا معنى

١- ينظر: الحجة ٣/٣٦٠.

٢- المحرّر ٦/١١٣ .

٣- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٠٠،١٠٢.

٤- البحر ٤/٥٨٨ .

٥- التبيان ٢٦١.

٦- البقرة /١٦٦.

٧- في المخطوطات: «فقدتموه» والتصويب من البحر.

٨- لقد نقل العلماء قول أبي حيّان ولم يضعِّفوه وهو الصواب، ينظر: الدر المصون ٥/٥٠، وحاشية الشهاب ٤/ ٩٩-١٠٠، وروح المعاني ٤/٢١٣ .

لتقطُّع نفس الأصنام، إنَّما تقطَّع الوصلُ بينَهم وبينَها، أو وقَعَ التقطُّعُ، فيرجِع الأمرُ لما قالوا، ولذلك لَمَّا سبَك الشيخُ لم تتهيَّأْ له صِحَّةُ السبْكِ إلاَّ بإسناد «تقطع» للاتصال، ويمكن تصحيحُه بأنَّه فاعلٌ على حذف مضافٍ: أي: وَصْلُ ما كنتم تزعمون.

٣٥٩- قوله تعالى: ﴿**والشمسَ والقمرَ**﴾ آية/٩٦.

جَوَّزَ «ز»[١] عَطفَهما على ﴿**اللَّيلِ**﴾[٢]، واستَشكل نصبَه مع أنَّ الإضافة حقيقيَّةٌ؛ لأنَّ اسم الفاعل بمعنى المضيِّ فلا يَعمَل، وأجاب بأنَّه جُعِلَ مستمرا في الأزمنة، فلا يكون ماضيا، انتهى.

«ح»[٣]: ملخَّصُه أنَّ الماضي لا يعمل، وأنَّه هنا ليس ماضِيا فإذن يعمَل، وكونُ الماضي لا يعمل هو مذهب البصريِّين[٤]، ومقتضاه أنَّ المستمِرَّ يعملُ وهذا ليس بصحيح إذا كان لا يتقيَّد بزمان خاصٍّ وإنَّما هو للاستمرار، وقد / نصُّوا على ذلك، وأنشدوا:[٥] ٩٥/أ

أَلقَيتَ كاسِبَهُم في قَعرِ مُظْلِمَةٍ . . . . . .

فليسَ «الكاسب» هنا مقيَّدا بزمانٍ، وأمَّا اسم الفاعل فيعمَل بـ «أل» مُطلقا أو حالا أو مستقبلا، وعلى تسليم أنَّ الدالَّ على الاستمرار يَعمل فلا يُعطَف على مجروره، [بل لو كان حالا أو مستقبَلا لم يجز العطفُ على محلِّ مجروره][٦] على الصحيح على

١- الكشاف ٢/٢٩ .

٢- الكلام على قراءة الجمهور ﴿**وجاعِلُ الليل سَكَناً والشمسَ ...**﴾، ينظر: السبعة ٢٦٣، والتيسير ٨٧.

٣- البحر ٤/٥٩٤ .

٤- هذا في المجرَّد من «ال» وقد وافقهم أكثر الكوفيّين، ينظر: الكتاب ١/١٦٤، ومعاني القرآن للفرّاء٢/٤٢٠، والأصول ١/١٢٥، وتفصيل المسألة في الأسماء العاملة ١٧٤-١٨٦.

٥- هذا صدر بيت للحطيئة، وعجزه:

..... فاعدل عليك سلامُ الله ياعمرُ

وهو في ديوانه ١٩٢، والكامل ٧٢٥، وتذكرة النحاة ٢٥٩، والدر المصون ٣/٦٩٩، ٥/٦٢، ولسان العرب ٢/٥٣٢ «صلح».

٦- ما بين معطوفين ساقط من الأصل.

مذهب سيبويه[١]، فلو قلت: «زيدٌ ضاربُ عمرٍ الآن أو غدا» لم يجز أن تَعطِف عليه «وخالدا» بالنصب، فإذا وُجِدَ منصوبا فبفِعلٍ مقدَّر لعَدَمِ المُحرِز؛ لأنَّ شرط جوازِ العطف على المحلِّ أن يكون للموضع مُحْرِزا لا يتغيَّرُ.

قال ابنُ مكتوم أحدُ تلامذة الشيخ[٢]: شرط العطف على المحل ثلاثة شروط: أن يكون له لفظٌ وموضِعٌ، وأن يكون الموضِع بحقِّ الأَصالة، وأن يكون للمحلِّ مُحْرِز لا يَتَغَيَّرُ، فما لا محلَّ له نحو: «ما قام [زيدٌ][٣]» لا يُتبَعُ، وماله محلٌّ ولا لفظَ له يُتبَعُ نحو: «قام هذا»، وقد يكون له لفظٌ وموضع بحقِّ الأصالة نحو: «ما قام مِن رجلٍ» فمحلُّه رفعٌ بحقِّ الأصالة، فلا يُتبَعُ مالَه محلٌّ بالفرعية نحو: «أنت ضاربٌ زيدا»، بنصب «زيدا» فلا يُتبَع بمخفوضٍ لَحْظًا لجواز خفضِه؛ لأنَّ أصل اسم الفاعل النصبُ، والخفض فرعٌ فلا يلحظُ عند عَدَمِه.

ثُمَّ إنَّ المحل قد لا يكون له محرِز كاسم «إنَّ» فلا يراعَى تابعُه في الرفع لأنَّه بالابتداء وقد زالَ، وقد يكون له محرز إلاَّ أنَّه يتغيَّرُ كاسم الفاعل والمصدر المضافَين لمنصوبَيْهِما أو مرفوع المصدر[٤]، فإنَّه له محلٌّ وللمحلِّ محرِز لكن بتَغَيُّرٍ، إذ لا يتوصل لظهورِ ذلك المحلِّ إلاَّ بتنوينهما ـ فيظهر المحل ـ فلا يتبع؛ لأنَّه حيث لا يظهر إلاَّ بتغيير فهو في قوَّة المعدوم، بخلاف «ليس زيد بقائمٍ وقاعدا» فيجوز النصب عطفا على خبر «ليس»؛ لأنَّ نصبَه محلا موجودٌ معه المحرِز وهو «ليس» بلا تغيير فيه، بل ليس إلاَّ حذف العامل الزائد.

وقد راعى بعضُ النحويِّين المحلَّ الفرعيَّ[٥]، وما سُمِعَ من العرب ممَّا لم يستكملها يوقف فيه على السماع، كقوله:[٦]

١- الكتاب ١/ ١١٠، ١٦٩، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٣.

٢- الدر اللقيط ٤/ ١٨٦- ١٨٧، وينظر: ما سبق في الفقرة ٤٤.

٣- زيادة من الدر اللقيط.

٤- فلا يجوز: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، ولا عجبت من ركوب زيدٍ وعمرٌ الفرسَ، ولا عجبت من ركوب الفرسِ والحمارَ زيدٌ»، الدر اللقيط ٤/ ١٨٧.

٥- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٢٠، والمساعد ٢/ ٢٣٨.

٦- هو النابغة، والبيتان في ديوانه ٦٥، ولسان العرب ٧/ ١٤١، والرواية «أو ذي وشوم». والشطر

تَحِيدُ عن أَسْتَنٍ سُودٍ أَسافِلُـــه عَدْوَ النَّحُوصِ تَخافُ القانِصَ اللَّحِما
أو ذو وُشُومٍ بِحَوْضَى باتَ مُنكَرِسـا في ليلةٍ مِن جُمادى أَخْضَلَتْ دِيَمـا

فقوله أو «ذو وُشُومٍ» معطوف على موضع النَّحوص، [أي: كما يَعدُو النحوصُ][1] أو ذو وُشوم.

«ت»: ما جعله ممنوعا[2] ـ وهو مذهب سيبويه ـ جعله ابنُ مالكٍ وغيرُه حَسَنا، والتغييرُ بالتنوين فقط لا يتعَيَّن فهو في قوة ظاهر النصب.

وبقي عليه شرطٌ آخر ظهورُ المحلِّ في الفصيح، فلا يعطف على المجرور بعد فعل قاصر بالنصب، نحو: مررت بزيد[3]، وإن حصلت الشروطُ المذكورة؛ لأنَّ النصب بالإسقاط ليس فصيحا، / ذكره ابنُ هشام[4] وغيره[5]، وهو اللائقُ بالذِّكر و الامتناع لامعمول الوصف والمصدر، وكلامُ ابنِ مكتومٍ قد ذكرناه بكثير إيضاح؛ لأنَّ لفظه فيه بعضُ خفاء. ٩٥/ب

٣٦٠- قوله تعالى: ﴿ **وهو الذي جعَل لكمُ النُّجومَ لتَهتَدُوا بها** ﴾ آية/٩٧.

«ح»[6]: بمعنى «خلق» فيتعدَّى لواحد.

«ع»[7]: ويحتمل التَّصيير، والمفعولُ الثاني «هداية» مدلولٌ عليه

الأوّل ليس في الدر اللقيط وهو من بيت آخر في القصيدة ذاتها. والأسْتَن: نوع من الشجر، وحَوضَى: موضع.

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٢- في المخطوطات: «ممنوع».

٣- أي: بل يكون على تقدير فعل آخر ناصبٍ له من معنى السابق، ينظر: الكتاب ٩٤/١، والنكت ٢٢٦/١، وهو عند الفرّاء منصوب بنزع الخافض، ينظر: معاني القرآن ١٩٦/١، ١٩٨، ٢٢/٢-٢٣.

٤- هو: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد الحنبلي، أخذ عن أبي حيان، لـه: مغني اللبيب، وشرح بانت سعاد، ت٧٦١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٦٨/٢.

٥- ينظر: أوضح المسالك ١١٦/٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٨٠/١، والتصريح ٣١٢/١، وحاشية الصبّان ٨٩/٢.

٦- البحر ٥٩٥/٤ .

٧- المحرّر ١١٦/٦ .

بقوله ﴿لتهتدوا بها﴾.

«ح»: ضعيف؛ لنُدور حذفِ أَحَدِ مفعولي «ظَنَّ» وأخواتِها.[١]

٣٦١- قوله تعالى: ﴿ ومِن النَّخْلِ ﴾ آية/٩٩.

[ع][٢]: أي: ونُخرِجُ من النخل، وقوله ﴿ومِن النخلِ مِن طَلْعِها قِنْوانٌ﴾ ابتداءٌ وخبرُه مقدَّر، والجملةُ في موضع المفعول بـ «نُخرِجُ».

«ح»[٣]: هذا خطأ؛ لأنَّ ما يتعدَّى لواحد لاتكون الجملةُ في موضع مفعوله إلاَّ إن كان فيها موجِبُ تعليقٍ والعامل مِمَّا يُعَلَّق[٤]، وليس في الجملة مانعٌ، ولا «نُخرِجُ» ممَّا يعلَّق؛ إذ ليس من أفعال القلوب، ولو كان الفعل هنا يتسلَّط لكان اللَّفظُ «ومن النخلِ من طلعِها قِنوانا دانيةً» بالنصب.

«ت»: ما قاله صحيح، إلا «القَوْلُ» فإنَّه له واحدٌ ولا يكون إلاَّ جملة أو ما في قُوَّتها كـ «قصيدة» ونحوه.[٥]

«ز»[٦]: ويجوز أن يكون ﴿قِنوانٌ﴾ مبتدأ خبره «مُخْرَجَةٌ» مدلولٌ عليه بـ«أخرجنا».

«ح»[٧]: لا حاجةَ إلى التَّقدير لاستقلالِ الجملةِ دونه.

٣٦٢- قوله تعالى: ﴿ مُشْتَبِهاً ﴾ آية/٩٩.

«ز»[٨]: حالٌ من ﴿الرُّمَّانَ﴾؛ لقُرْبِه، مُقَدَّرٌ مِثلُه في الأوَّل، أو بالعكس لتقدُّمه كقوله:[٩]

١- ينظر: ما سبق في الفقرة رقم١١٧، ٢٩٦.

٢- المحرّر ٦/١١٨.

٣- البحر ٤/٥٩٨.

٤- ينظر: المقرّب ١/١٢٠-١٢١، والمغني ٥٤٣، وشرح قواعد الإعراب للكافيجي ٩٨-١٠٥.

٥- ينظر: المغني ٥٣٨.

٦- الكشاف ٢/٣١.

٧- البحر ٤/٥٩٨.

٨- الكشاف ٢/٣١. وهو مفهوم كلامه.

٩- سبق في الفقرة رقم١٠٩.

رَمانِي بأَمْرٍ كُنتُ منه ووالدي بَرِيئاً . . . . . .

«ح»[١]: فعلى ما قال يكون التقدير: كنت منه بريئا ووالدي كذلك، ولايتعيَّن[٢]؛ لأنَّ «بريئا» كـ «صديق» يَصلُح للمفرد والمثنى والجمع ويحتَمِلُ أنَّه خبرٌ عنهما، ولا يصحُّ في ﴿مُشتَبِها﴾ أن يكون حالاً منهما، وإن أجازه بعضُهم؛ لأنَّه كان يجب: مُتَشابِهَين وغيرَ متشابهين، فاعرفه.

٣٦٣- قوله تعالى: ﴿ وجَعَلُوا لله شُرَكاءَ الجِنَّ ﴾ آية/١٠٠.

«ع»[٣] و «ز»[٤]: ﴿الجنَّ﴾ مفعولٌ أوَّلُ و﴿شركاءَ﴾ مفعولٌ ثانٍ[٥]، و﴿ لله﴾ متعلِّق بـ «شركاء».

«ز»: وقُدِّمَ استعظاما أن يُتَّخَذَ لله شريكٌ، ملَكا كانَ أو جِنِّيًّا أو إنسِيًّا، فقدِّم على الشركاء لذلك.

قالا: و«جَعَلَ» بمعنى «صَيَّر»، وجوَّزا وجهاً آخرَ وافقَها فيه الحَوْفِي وأبوالبقاء[٦] أن يكون «الجنَّ» بدلا من «شُرَكاءَ»، و« لله» في موضع المفعول الثاني، والمفعول الأوَّلُ «شركاء».

ولا يصحُّ[٧]؛ لأنَّ «الجِنَّ»[٨] لايحِلُّ محلَّ المبدل منه، وذلك شرطُ البدل، فالبدل على نِيَّةِ تكرار العاملِ على أشهر القولين، أو بالعامِلِ الأوَّل على قولٍ، ولا يصحُّ البتَّة.[٩]

١- البحر ٤/٦٠٠.

٢- ما ذهب إليه الزمخشري هو قول سيبويه والفرّاء والأخفش، ينظر: الكتاب ١/٧٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٥٨، ومعاني الأخفش ٨١-٢٨.

٣- المحرّر ٦/١٢٠.

٤- الكشاف ٢/٣١.

٥- في المخطوطات: «مفعولاً ثانياً».

٦- التبيان ٢٦٢.

٧- هذا كلام أبي حيَّان في البحر ٤/٦٠٢.

٨- في النسخ: «الخبر».

٩- أي: «وجعلوا لله الجنّ»، وقد ردَّ عليه السمين - في الدر المصون ٥/٨٤ - بأنَّه سبق له أن قال إنَّه لايلزم في كلٍّ بَدَلٍ أن يحلَّ محلَّ المبدل منه، نحو تجويزهم «زيدٌ مررت به أبي عبد الله» دون «زيدٌ مررت بأبي عبد الله».

٩٦/أ

٣٦٤- قوله تعالى: / ﴿ **ولم تكنْ لهُ صاحبةٌ** ﴾ آية/١٠١.

«ح»[١]: قرأ النخعي بالياء المثنَّاة من أسفل[٢]، وضميرُه عائدٌ على «الله» أو على الصاحبة[٣]، وذُكِّرَ للفصل، كقوله:[٤]

لقد ولدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سوءٍ . . . . . .

«ع»[٥]: وتذكير «كان» وأخواتها مع تأنيث اسمِها أسهلُ.

«ح»: لا أعرف هذا عن النحويِّين، ولا فرق بين «كان» وغيره.[٦]

«ت»: مراد «ع» أنَّ «كان» كثيرا ما يُضمَر فيها الشأن فيسهُل بظهور التأويل، وإن كان الظاهرُ أنَّ اسمَها مؤنَّثٌ.

٣٦٥- قوله تعالى: ﴿ **فمَن أبصَرَ فلِنَفْسِه** ﴾ آية/١٠٤.

أي: فالإبصارُ لنفسِه، أي: نَفْعُه وثَمَرَتُه، ﴿**ومَن عَمِيَ فَعَلَيْها**﴾، أي: فالعَمَى عليها، فجَدْوَى العمى عائدٌ على نفسه، وهما أي: الإبصار والعمى بمعنى الهُدى والضَّلال.

وقدَّره «ز»[٧]: فمن أبصَرَ الحقَّ وآمنَ فلنفسِه أبصرَ وإيَّاها نفَعَ، ومن عَمِيَ عنه فعلى نفسِه عَمِيَ.

١- البحر ٦٠٤/٤.

٢- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٥، والمحتسب ٢٢٤/١.

٣- هكذا، والصواب كما في البحر: أو على أنَّ فيه ضمير شأن، والجملة في هذين الوجهين في موضع خبر «يكن» أو على ارتفاع «صاحبه» بـ «يكن»؛ لأنَّ «صاحبه» إذا كان اسم «يكن» لم يرجع إليه الضمير.

٤- هذا صدر بيت لجرير عجزه:

..... على باب استها صُلْبٌ وشامُ

وهو في ديوانه ٢٨٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٤/٢، والإنصاف ١٧٥/١، وابن يعيش ٩٢/٥، والممتع ٢١٨/١، الدر المصون ٥/ ٨٩.

٥- المحرّر ١٢١/٦.

٦-هذا الفرق ذكره ابن جنّي وعلل به، ينظر: المحتسب ٢٢٥/١.

٧- الكشاف ٣٣/٢.

«ح»[١]: ما قدَّرناه أوْلى؛ لأنَّ المحذوف مفردٌ، والمجرورَ خبرُه، بخلاف تقديرِه كان المجرورُ فضلةً والمحذوفُ جملةً.[٢]

وأقوى من هذا أنَّه على تقديره يكون الفعل ماضيا، ولا تدخل عليه الفاء سواء كانت «مَن» شرطيةً أو موصولةً مشبَّهة بالشرط؛ لأنَّ الفعل إذا لم يكن دعاءً ولا جامِدا ووقَع[٣] جوابا ـ أو خبرا ـ لاسم الشرط لم تدخل عليه الفاء، بخلاف تقديرِنا فإنَّه لابُدَّ فيه من الفاء.

«ت»: ما فيه آخِرا من التحتُّم هو الذي نصَّ عليه في الألفية[٤]، فيه وفي نحوه مما لا يصلح للشرط، فإن صلُح للشرط لم تجب الفاء، وليس المراد أنَّها تُمْنَعُ، ويدلُّ عليه قوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٥]، قال المراديُّ في باب الشرط ما نصُّه[٦]: إن كان الماضي مستقبَلا ولم يُقصَد به وَعْدٌ أو وَعيدٌ مُنِعَت الفاءُ، وإن كان ماضِيا وَجَبَت نحو ﴿فَصَدَقَتْ﴾[٧]، وإن كان مستقبَلا وقُصِدَ وَعْدٌ أو وَعِيدٌ جازت الفاء وجاز حذفها، وهذا مِثل ما لأبي حيَّان، والله الموفق.

٣٦٦- «ح»[٨]: سُمِّيَ الحَلِفُ قَسَماً لأنَّه يكون عند انقسام الناس إلى التصديق والتكذيب، فكأنَّه يقوِّي القِسمَ الذي يختارُه.[٩]

٣٦٧- قوله تعالى: ﴿ **ولو أنَّنا نَزَّلْنا** ﴾ آية/١١١.

١- البحر ٤/٦٠٧.

٢- فضَّله اعتماداً على قاعدة تقليل المقدَّر ما أمكن، ينظر: المغني ٨٠٢، ومعترك الأقران ١/٣١٧، والحذف والإضمار ٤٤.

٣- في الأصل: «ورفع».

٤- وذلك قوله في باب عوامل الجزم:

واقرِنْ بفا حتماً جواباً لو جُعِلْ شَرْطاً لـ «إنْ» أو غيرها لم ينجَعِلْ

٥- يوسف /٢٦.

٦- توضيح المقاصد والمسالك ٤/٢٥٠-٢٥١، وهو قول ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٩٥.

٧- يوسف/٢٦.

٨- البحر ٤/٦١٣.

٩- قال الراغب: «أصله من القسامة، وهي أيمانٌ تُقْسَم على أولياء المقتول، ثمَّ صار اسماً لكل حلف» المفردات ٦٧٠.

«ح»[١]: جوابُه ﴿ما كانوا ليُؤْمِنُوا﴾، وقال الحَوْفِيُّ: هو على نِيَّةِ اللام.

«ح»: و ليس بجيِّد؛ لأنَّ اللام لا تدخل في جواب «لو» المنفي بـ «لم» أو بغيرها إلا «ما» فإنَّها تدخل بِقِلَّة تشبيها لـ «ما» بالإيجاب، وما كان وجوده بقِلَّةٍ لا يقدَّرُ عند عَدَمِه.[٢]

٣٦٨- قوله تعالى: ﴿ وما لكمْ أَنْ لا تَأكُلُوا ﴾ آية/١١٩.

«ح»[٣]: أي: في أنَّ لا تأكُلوا، متعلِّق بما تَعَلَّق به ﴿لكم﴾، وهو خبر «ما» وبعدما حَذْفِ «في» بَقِيَ «أن»، على الخلاف في محلِّها / بعد حذف الجار[٤]، أي: في محل نصب أم جرٌّ؟. ٩٦/ب

والقول بأنَّها في محل نصبِ [حالٍ] ضعيفٌ، أي: تاركين الأكل؛ لنَصِّ سيبويه،[٥] ولا أعلم له مخالفا، على أنَّ «أن» لاتصلُح حالا، وله عِلَّةٌ في النحو.

«ت»: إمَّا أنَّه مصدرٌ معرفةٌ[٦]، أو أنَّ المصدر لايقع حالا.[٧]

٣٦٩- قوله تعالى: ﴿ أَكابِرَ مُجْرِمِيها ﴾ آية/١٢٣.

أجاز[٨] «ع»[٩] أن يكون ﴿مجرميها﴾ مفعولا أوَّلاً و﴿أكابرَ﴾ المفعول الثاني، أي: مجرميها أكابر، وأجاز أبوالبقاء[١٠] أن يكون «مجرميها» بدَلا من «أكابرَ».

١- البحر ٦٢٢/٤، وينظر: الدر المصون ١١٤/٥.

٢- ينظر: الجنى الداني ٢٨٣-٢٨٤، والمغني ٣٥٨.

٣- البحر ٦٣١/٤.

٤- ينظر: ما سبق في الفقرة ...

٥- قال سيبويه معللا ذلك «ولاتقع «أنْ» وَصِلتها حالا يكون الأوَّل في حال وقوعه؛ لأنَّها إنَّما تُذْكَر لما لم يقع بعْد» الكتاب ٣٩٥/١.

٦- ينظر: الدر المصون ١٢٩/٥. .

٧- وذلك قول الكوفيّين والمبرِّد، ينظر: المقتضب ٢٣٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٢، والمساعد ١٣/٢.

٨- «أحان» ساقط من الأصل.

٩- المحرّر ١٤٣/٦.

١٠- التبيان ٢٦٧.

وما أجازاه خطأٌ؛ لأنَّ اسم التفضيل لا يجمع دون «ال» أو إضافة لمعرفةٍ[١]، وقد تنبَّه لذلك الكِرْمانيُّ[٢] فقال: أضاف «أكابر» إلى «مجرميها» لأنَّ اسم التفضيل لا يجمع إلا بـ «ال» أو الإضافة، انتهى.

«ح»:[٣] كان حقُّه أن يقيِّد بالإضافة لمعرفة.

«ت»: من لم يجعله مضافا يمنع كونه جمع «أكبر»، بل له أن يدعي أنه جمع «كبير» على غير قياس[٤]، وإن كان «أفعل» و«أفاعل» قياسا، ولئن سَلَّمْنا فلا يراد به التفضيل[٥]، ثم إنَّ في قوله «مضاف إلى معرفة» بحثا؛ لأنَّ «مجرميها» وصفٌ لا يتعرَّف بالإضافة[٦]، إذ ليس المراد به المضيُّ بل الحالُ والاستقبالُ أو الاستمرارُ، فكيف يجعله مضافا لمعرفة؟، نعم على تعريف ما يفيد الاستمرار يصح ما قال.

٣٧٠- قوله تعالى: ﴿ **ويومَ يحشُرُهمْ جميعا يا مَعْشَرَ الجِنِّ** ﴾ آية/١٢٨.

«ز»[٧]: يجوز أن يكون ﴿**يوم**﴾ منصوبا بفِعْلٍ مضمرٍ غير فعل القَولِ، أي: و«اذكُر» أو «كان»، أي: يوم نَحشرهم جميعا وقلنا يا معشر الجِنِّ كانَ ما لا يُوصَفُ لفظاعته.

«ح»[٨]: الأَوْلى أن يكون من لفظ القول المحكيِّ به المنادى، أي: ويوم نحشرهم نقول: يا معشرَ؛ وذلك لاستلزامِ تقديره حذفَ جملتين.

٣٧١- قوله تعالى: ﴿ **وبَلَغْنا أَجَلَنا** ﴾ آية/١٢٨.

١- ينظر: البسيط ١٠٤٢.

٢- البحر ٦٣٦/٤.

٣- هو أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، المعروف بتاج القراء، ت ٥٣٥هـ. ينظر: غاية النهاية ٢٩١/٢، وبغية الوعاة ٢٧٧/٢. وقوله هذا في كتابه غرائب التفسير ٣٨٣.

٤- قريب منه ما في شرح التسهيل لابن مالك ٦١/٣.

٥- ينظر: المغني ٤٩٧- ٤٩٨، والأسماء العاملة ٤٨٩.

٦- الوصف الذي لايتعرّف هو المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه، ويحتمل أنَّ «مجرم» ممَّا غلبت عليه الاسمية.

٧- الكشاف ٣٨/٢-٣٩.

٨- البحر ٦٤٣/٤، وينظر: الدر المصون ١٤٨/٥.

قُرِئَ بجمع «آجالَنا» والتذكيرِ والإفرادِ فيما بعد[١]، قال أبوعلي[٢]: هو حسنٌ؛ أوقع «الذي» موقع «التي».

وإعرابه عندي[٣] بدلٌ، كأنَّه قيل: الوقتَ ﴿الذي أَجَّلتَ لنا﴾ وحينئذ يكون حسنا، ولا يكون إعرابه نعتاً لعدم المطابقة.

٣٧٢- قوله تعالى: ﴿ **قال النارُ مَثْواكُم خالدِينَ فيها إلا ما شاءَ اللهُ** ﴾ آية/١٢٨.

«ح»[٤]: شرطُ الاستثناء اتحادُ زمانِ المُخرَجِ والمخرَج منه، فإذا قلت: قام [القومُ] إلا زيدا، أي: لم يَقُمْ، وليس المعنى: فإنه [ما] يقوم، وسأضربُ القومَ إلا زيدا : فلا أَضربُه، لا أني ضربتُه، إلا إن كان منقطِعا فإنه يسوغُ[٥]، كقوله تعالى ﴿**لا يَذُوقُونَ فيها الموتَ إلا الموتةَ الأُولى**﴾[٦]، أي: لكن الموتَة الأولى قد ذاقوها.

[ت][٧]: فالانقطاع بمخالفةِ جنسٍ أو زمانٍ أو مكانٍ أوعمومٍ، أومِن غير نَقيضِ الحُكمِ أو نحو ذلك.[٨]

٣٧٣- قوله تعالى: ﴿ **شَهِدْنا على أَنفُسِنا وغَرَّتْهُمُ الحياةُ الدُّنيا وشَهِدُوا على أنفُسهم أَنَّهُمْ كانُوا كافِرِين** ﴾ آية/١٣٠.

/ «ز»[٩]: وكرَّرَ شهادَتَهم على أنفسهم لأنَّ الأُولى حكايةٌ لشهادتهم على أنفُسِهم كيف يقولون ويعترِفُون، والثانية ذمٌّ لهم وتخطئةٌ لرَأْيِهم ووَصْفٌ لِقِلَّة نَظَرِهِم ٩٧/أ

١- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٦، و «ما بعده» هو «الذي أَجَّلْتَ».

٢- ذكره في التذكرة كما في إعراب القراءات الشواذ ٥١٣/١.

٣- البحر ٦٤٥/٤.

٤- البحر ٦٤٥/٤.

٥- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٩٦/٢، ومشكل إعراب القرآن ٢٧٠، والتبيان ٢٦٨، والفريد٢٢٨/٢.

٦- الدخان/٥٦.

٧- [ت] زيادة ليست في النسخ؛ لأنّ ما بعدها ليس من كلام أبي حيّان.

٨- ينظر في الاستثناء المنقطع: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٤٧-٤٩٦، والاستثناء في التراث ١٨٩-٢١٢.

٩-الكشاف ٤٠/٢.

لأنفُسِهم، وأنهم قومٌ غَرَّتهم الحياةُ الدُّنيا واللَّذاتُ الحاضرةُ وكان عاقبةُ أمرِهم أن اضطُرُّوا إلى الشَّهادة على أنفسَهم بالكُفْرِ والاستسلامِ لربِّهم واستيجابِ العذاب، وإنما قال ذلك تحذيرا للسامعين [مِن] مِثل حالهم، انتهى.

«ح»[1]: لم تتكرَّر الشهادة؛ لاختلاف المخبِر والمتعلَّق، فالأوَّلُ إخبارُهم عن أنفسهم والثاني إخبارُ الله عنهم، ومتعلَّق الأُولى الإقرارُ بإتيان الرُّسُل إليهم قاصِّين ومُنذِرِينَ،[2] والثانيةِ إخبارُه أنَّهم شَهِدوا على أنفسهم بالكفر.

«ت»: هو عينُ جوابه حيث قال: الأُولى شهادتهم على أنفسهم، والثانيةُ ذمٌّ لهم، والذمُّ لهم من الله كما حكى عنهم، وتركَ ذِكْرَ المشهودِ به لوُضُوحِه وهو إرسال الرسل قاصِّين ومُنذِرين، فيكون عينَ ما ذكره «ح» لا افتراق بينهما أصلا، فلا يصحُّ ردُّه عليه، والتكرير لفظي فيُوهِمُ أنه في المعنى كذلك، فدَفَعَه بما أجاب.

٣٧٤- قوله تعالى: ﴿ **ساءَ ما يَحْكُمُون** ﴾ آية/١٣٦.

«ع»[3]: «ما» في موضع رفعٍ، أي: الذي يحكمون، ولا يتَّجه عندي هنا أن يجري «ساء» مجرى «نعم» و«بئس»؛ لعدم ظهور التمييزِ، ولا بُدَّ من إظهاره باتفاق من النحاة، ويتَّجهُ في ﴿**ساءَ مَثَلا**﴾[4] لأنَّ المفسِّرَ ظاهر.

«ح»[5]: هذا قول من شَذا شيئا من العربية ولم يرسَخ قدمُه فيها، بل إذا جرت «ساء» مجرى «نِعْمَ» و«بئس» ساوَتْهما في كل حكمٍ، لا يختلف أمرُهما في شيء البتة من فاعلٍ مضمَرٍ أو مظهَرٍ أو تمييزٍ، ولا خلاف في جوازِ حذفِ المخصوصِ والتمييزِ، فقوله: «ولا بُدَّ من إظهار التمييز» ساقطٌ، بل الاتفاق على جواز حذفه[6]، فكيف

١- البحر ٤/٦٤٩.

٢- من قوله «والثاني إخبار الله» إلى «ومنذرين» ساقط من البحر وهو في النهر الماد والدر اللقيط.

٣- المحرّر ٦/١٥٦-١٥٧ .

٤- الأعراف /١٧٧.

٥- البحر ٤/٦٥٦.

٦- أي: يجوز إجراء «ساء» مجرى «بئس» بدون وجود تمييز، وقوله «جواز حذفه» فيه تَسامُح؛ لأنَّ الجمهور على أنَّ المفسِّر واجب الذكر مع الفاعل المضمر ولو فُهم المعنى، ينظر: الكتاب ٢/١٧٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/٩٠، والمساعد ٢/١٣٠.

يدَّعِي الاتفاقَ على وجوبِ إظهارِه؟، فكلامه عجب عجيب.

٣٧٥- قوله تعالى: ﴿ **وكذلك زَيَّنَ لكثيرٍ مِن المشركِين قتلَ أولادِهم شُركاؤُهم**﴾ آية/١٣٧.

بنصبِ ﴿**أولادَهم**﴾ وجَرِّ ﴿**شُرَكائِهم**﴾ وهي قراءة ابن عامر.[١]

قال «ز»[٢]: الفصل بين المتضايفين لو كان في مكان الضرورة وهو الشِّعرُ لكان قبيحا مردودا، فكيف في النَّثر؟، فكيف في المعجزِ بحُسنِ نظْمِه وجَزالتِه؟، والذي حمَله على ذلك أنَّه رأى في بعض المصاحف كَتْبَ ﴿**شركائهم**﴾ بالياء، ولو قرأ بِجَرِّ «الأولاد» و«الشركاء» لأنَّ الأولادَ شركاؤُهم في أموالهم لكانت له مندوحة عن هذا الارتكاب.

«ح»[٣]: أعجبُ لعَجَمِيٍّ ضعيفٍ في النَّحو يردُّ على عربيٍّ صريحٍ محضٍ قراءةً متواترةً موجود نظيرُها في غيرِما بَيتٍ، وأعجبُ لسوءِ ظنِّ هذا الرجلِ / بالقُرَّاء الأئمة الذين تخيَّرَتهم هذه الأمة لنقلِ كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتَمَدَ المسلمون على نقلِهم لضَبْطِهم ومعرفتِهم وديانتِهم.[٤] ٩٧/ب

٣٧٦- قوله تعالى: ﴿ **وقالوا ما في بُطُونِ هذه الأنعامِ خالصةٌ** ﴾ آية/١٣٩.

«ح»:[٥] ذكر شيخُنا عَلَمُ الدين العِراقيُّ:[٦] أنَّه لم يوجَد في القرآن حَمْلٌ على المعنى أوَّلا ثم على اللفظ بعده إلا في هذه الآية، فنقول: مَن ذهبَ إلى أن الهاء

١- وبناء ﴿زُيِّن﴾ للمفعول ورفع ﴿قتلُ﴾، ينظر: السبعة ٢٧٠.

٢- الكشاف ٢/٤٢.

٣- البحر ٤/٦٥٨.

٤- ذهب البصريّون والفرّاء إلى عدم جواز الفصل بين المضافين إلا في الشعر فيجوز بشبه الجملة، وذهب بقيّة الكوفيّين إلى جوازه في الشعر والنثر بالظرف وغيره، وهو الراجح. ينظر: الكتاب ١/١٧٦، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٣٥٨، ٢/٨١، والمقتضب ٤/٣٧٦، والإنصاف ٤٢٧، وابن يعيش ٣/١٩، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٧٧، الدر المصون ٥/١٦٢-١٧٦.

٥- البحر ٤/٦٦٠- ٦٦١، وتمام الآية ﴿ومُحرَّمٌ على أزواجنا﴾.

٦- هو: عبد الكريم بن علي بن عمر الأنصاري العراقي، من أهل مصر، ت ٧٠٤هـ. ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٤٢.

للمبالغة كـ«العاقبة»[١] فلا يكون التأنيث حملا على المعنى أوَّلا ثم على اللفظ ثانيا؛ لأن الصلةَ متعلِّقةٌ بفعلٍ [محذوفٍ] والظاهرُ فيه حمله على اللفظ، أي: «استقر» لا «استقرت»، وإن كان كذلك لم يكن فيها دليلا على الحمل على المعنى أولا ثم اللفظ ثانيا بل اللفظ أوَّلا ثم المعنى ثم اللفظ.

وقال مكيٌّ ـ مِثْلَ ما للعراقيِّ ـ:[٢] إنَّ الأصل في الكلام العربيِّ القرآنِ وغيرِه اللفظُ ثم المعنى، نحو ﴿مَن آمنَ﴾ إلى أن قال﴿فلَهُم أَجرُهم﴾[٣]، إلاَّ هذه الآية فقال ﴿خالصةٌ﴾ ثم قال ﴿ومُحَرَّمٌ﴾ ونحوها قوله تعالى ﴿كُلُّ ذلك كان سَيِّئَةً عند ربِّكَ مَكرُوها﴾[٤] فأنث على معنى «كُلّ» لأنَّها اسمٌ لجميع ما تَقدَّمَ من الخطايا ثم قال «مكروها» فذكر على لفظ «كل»، وكذا ﴿ما تَركَبُونَ لتَسْتَوُوا على ظُهُورِه﴾[٥] جمَع «الظهور» على المعنى وأفرَد الضمير على «اللفظ»، وسمِع من العرب «هذا الجرادُ قد ذهب فأراحنا من أنفسه» جمَع «الأنفس» ووحَّدَ الهاء وذكَّرَها.

«ح»[٦]: أما القرآنُ فكما قال، الحمل على اللفظ ثم المعنى أكثرُ، وأما كلام العرب فكذلك، وقوله ﴿كان سيئةً﴾ ليس كما قال؛ لأنَّه حمل على اللفظ أوَّلا بقوله «كان» ثم المعنى فقال «سيئة»، وأما ﴿ما تَركَبُونَ﴾ فيحتَمِلُ أن يكون «تركبونه» حملا على اللفظ أوَّلا ثم على المعنى ثم على اللفظ، وأمَّا «هذا الجرادُ» الخ فقد حمل على اللفظ[٧] أوَّلا ثم على المعنى ثم على اللفظ.

«ت»: على أنَّ «الأنفس» و«الظهور» من المضاف إلى المتضمِّن لا يظهر فيه المعنى

١- ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٨٨، وإعراب القرآن للنحاس ٩٩/٢.

٢- قاله في غير إعراب القرآن نصّ عليه السمين في الدر المصون ١٨٤/٥، والذي في المشكل ـ٢٧٢ ـ أنّ هذه الآية لا مثيل لها وفي الأصل: «سلك ما للقرافي في أنَّ الأصل في كلام».

٣- البقرة /٦٢.

٤- الإسراء /٣٨. وذلك في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو، ينظر: السبعة ٣٨٠، والتيسير ١١٤.

٥- الزخرف /١٢-١٣.

٦- البحر ٦٦١/٤.

٧- وذلك بإفراد الضمير في «ذهب»، وينظر: الدر المصون ١٨٤/٥-١٨٦.

كقوله ﴿فقد صَغَت قُلُوبُكما﴾[١]، و«قطعتُ رؤوسَ الكبشَين» أو «رأسَ الكبشين».

وقد تحقَّق هنا ما قلناه في توجيه كلام «ع» حيث منع مراعاة اللَّفظ بعد مراعاة المعنى، وقد كان رَدَّه بأنَّه يجوز، وقد سبق لنا هناك أنَّا قلنا: إنَّما يجوز اللفظ بعد المعنى إذا كان المعنى بعد لفظٍ[٢]، وقد أقر الشيخ بما ذكرتُه،

. . . . . وبَدا الذي كانت نَوارُ أَجَنَّتِ[٣]

٣٧٧- قوله تعالى: ﴿ **وإنْ يَكُنْ مَيْتَةً** ﴾ آية/١٣٩.

«ن»[٤]: قرأ أهل مكَّة «وإن تكن مَيتةٌ» بالتأنيث / والرفع. ٩٨/أ

«ح»[٥]: إن عَنى بـ«أهل مكة» ابنَ كثير فهو وَهَمٌ[٦]، وإن كان غيرُه فيُمكن، وهذه القراءة لابنِ عامرٍ.[٧]

٣٧٨- قوله تعالى: ﴿ **مُختَلِفا أُكُلُه** ﴾ آية/١٤١.

«ن»[٨]: أفرد الضمير وإن كان المراد ﴿النَّخْلَ والزَّرْعَ﴾ لأنَّ المعطوف داخلٌ في حكم المعطوف عليه.

«ح»[٩]: ليس هذا بصحيح؛ لأنَّ العطف بالواو لا يجوز فيه إفراد المتعاطفين.[١٠]

الحَوْفِيُّ: الهاء عائدٌ على ما تقدَّم من ذكرهذه الأشياءِ المُنْشَآت.

١- التحريم /٤.

٢- ينظر: ما سبق في الفقرة رقم ٥.

٣- هذا عجز بيت لشبيب بن جُعَل التغلبي، وصدره:

حَنَّتْ نوارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ .....

وهو في شعر تغلب ١٦٣، وتذكرة النحاة ٧٣٤، والجنى الداني ٤٨٩، والمغني ٧٧١، وخزانة الأدب ١٩٥/٤.

٤- الكشاف ٤٣/٢.

٥- البحر ٦٦٢/٤.

٦- لأنَّ قراءته ﴿وإن يكن ميتةٌ﴾ بالياء والرفع.

٧- ينظر: السبعة ٢٧٠-٢٧١، والتيسير ٨٩.

٨- الكشاف ٤٤/٢.

٩- البحر ٦٦٧/٤، وينظر:الدر المصون ١٨٨/٥.

١٠- ينظر: ما سبق في الفقرة رقم١٩٧.

وعلى هذا لا يكون ذو الحال ﴿النخلَ والزرعَ﴾ فقط بل جميع ما أَنشَأَ لاشتراكها كلِّها في اختلاف المأكول، ولو كان كما زعَم لكان «أُكُلُها» إلا إن أُخِذَ ذلك على حذف المضاف، أي: مختلِفا ثمرُ أكلِه، وروعِيَ هذا المحذوفُ فذُكِّر الضميرُ كقوله ﴿[أو كظلُماتٍ في بحرٍ لُجِّيٍّ] يَغشاه مَوجٌ﴾[1] أي: ذي ظلمات، وراعى المحذوف وهو «ذو».

الظاهرُ عودُه على﴿ الزَّرْعَ ﴾؛ لأنَّه الأقرب ويدلُّ على حال الأَبْعَدِ، كقولهم: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، أي: زيد قائم وعمرو كذلك.

٣٧٩- قوله تعالى: ﴿ أَوْ فِسْقاً ﴾ آية/١٤٥.

«ن»[2]: مفعول من أجله مقدَّمٌ على العاملِ وهو ﴿أُهِلَّ﴾، نحو:[3]

طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البِيضِ أَطْرَبُ . . . . . .

وقوله ﴿أُهِلَّ﴾ عطفٌ على ﴿يَكونَ﴾، وقوله ﴿بِه﴾ يعودُ على ما عاد عليه ضمير ﴿يكون﴾، وفصل بين ﴿أُهِلَّ﴾ و﴿أَوْ﴾ بالمفعول من أجله.

«ح»[4]: هذا تكلُّفٌ وخروجٌ عن الفصاحةِ، وغيرُ جائز على من رفع ﴿ميتةٌ﴾[5]؛ فيبقى ضميرُ «به» ليس له ما يعود عليه، وتقدير «أو شيءٌ أُهِلَّ به لغير الله» تكلُّفٌ لا يجوز إلا في ضرورة شعر.[6]

٣٨٠- قوله تعالى: ﴿ فإنَّه رِجْسٌ ﴾ آية/١٤٥.

١- النور/ ٤٠، وما بين معكوفين ساقط من المخطوطات،وهو محلّ الشاهد.

٢- الكشاف ٢/٤٥، وليس فيه التشبيه بالبيت.

٣- هذا صدر بيت للكميت بن زيد، وعجزه:

..... ولا لعِباً منّي وذو الشيبِ يلعبُ

وهو في ديوانه ٤/١٨٣، والمحتسب ١/٥٠، والخصائص ٢/٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٤٠٧، الدر المصون ١/٢٥٨، ٥/١٩٩، والمغني ٢٠، وخزانة الأدب ٤/٣١٣.

٤- البحر ٤/٦٧٦.

٥- هي قراءة ابن عامر ﴿إلا أن تكون ميتةٌ﴾ ينظر: السبعة ٢٧٢، والتيسير٨٩.

٦- قال السمين: أو يعود الضمير على «شيء» المحذوف، وهذا لايجوز عند من يمنع حذف الموصوف والصفة جملة والكلام ليس فيه «من» كقولهم: منّا ظعَنَ ومنّا أقام، أي: منا فريق. الدر المصون ٥/١٩٩.

«ح»[١]: الظاهر عود الضمير على «لحم الخنزير»، وزعم أبو محمد ابنُ حزم أنَّه عائد على ﴿خنزير﴾ فإنَّه أقرب مذكور والعَوْدُ على الأقرب أرجح، وعورِض بأنَّ المحدَّث عنه «اللحم» وجاء ذكر الخنزير على سبيل الإضافة إليه، ويمكن أن يقال ذُكر «اللحم» تنبيهاً على أنَّه أعظمُ ما يُنتفَع به من الخنزير وإن كان سائرُه مشارِكا له في التَّحريم بالتَّنصيص على العِلَّة بكونه «رِجْسا»، أو لإطلاقِ [الأكثرِ] على كُلِّه أو الأَصلِ على التَّابع؛ لأنَّ الشَّحم وغيره تابعٌ للَّحم.

٣٨١- قوله تعالى: ﴿ **أو الحَوايا** ﴾ آية/١٤٦.

«ز»[٢]: «أو» فيه مثلُها في «جالِس الحسنَ أو ابنَ سيرين».

«ح»[٣]: أي: للإباحة فيُجالسُهما أو أحدَهما، والأحسن في الآية إذا عُطِف على ﴿شُحُومَهما﴾[٤] فـ «أو» فيه للتفصيل، فصّلَ فيما حرّمَ من البقر والغنم.[٥]

٣٨٢- قوله تعالى: ﴿ **ذلكَ جَزَيناهُم** ﴾ آية/١٤٦.

«ز»[٦]: ذلك الجزاءُ جزيناهم، وهو تحريمُ الطَّيِّبات.

«ح»[٧]: ظاهرُه أنَّه منصوبٌ على أنَّه مصدر، وزعم ابنُ مالك[٨] أنَّ اسم الإشارة إذا نُصِبَ بالمصدر لَزِمَ إتباعه بمصدَرٍ، نحو: قعدتُ ذلك القُعودَ، ولايجوزُ: قمت هذا، فعلى هذا لا يصحُّ انتصاب ﴿ذلك﴾ على المصدر.

٣٨٣- / قوله تعالى: ﴿ **أنْ لا تُشرِكُوا به** ﴾ آية/١٥١. ٩٨/ب

«ح»[٩]: الظاهر أنَّ «أنْ» تفسيريَّةٌ و «لا» ناهية؛ لأنَّ ﴿أَتْلُ﴾ بمعنى القَولِ، وما

١- البحر ٤/٦٧٤، وينظر: الدر المصون ٥/٢٠٠.

٢- الكشاف ٢/٤٦.

٣- البحر ٤/٦٧٩.

٤- فيدخل في التحريم الذي في قوله ﴿حَرَّمنا عليهِم شُحُومَهُمَا إلا ما حَمَلَت ظُهورُهُما أوِ الحَوَايَا﴾.

٥- ينظر: كشف المشكلات ٤٣٨ن والبيان ١/٣٤٨، والتبيان ٢٧١.

٦- الكشاف ٢/٤٦.

٧- البحر ٤/٦٧٩.

٨- شرح التسهيل ٢/١٨١.

٩- البحر ٤/٦٨٤.

بعد «أنْ» جملةٌ، فحصلت شروط التفسيرية، بخلاف «أيْ» لا تختصُّ بـ«قولٍ» ولا بجملة بعدُ.[١]

«ز»[٢]: إنْ جعلت «أن» مفسِّرة لفعل التِّلاوة وهو معلَّق بما ﴿حَرَّمَ﴾ وجب أن يكون ما بعده مَنهيًّا عنه محرَّما كالشِّركِ وما بعده مما دَخَلَ[٣] عليه حرفُ النهي، فما تصنعُ بالأَوامر؟.

قلت: لما وردت هذه الأوامرُ مع النواهي وتقدَّمَهُنَّ جميعا فعلُ التحريمِ واشتركت في الدخول تحت حكمه عُلِمَ أن التحريم راجعٌ إلى أَضدادِها وهي الإساءةُ إلى الوالدين وبَخْسُ الكَيل والميزانِ وتركُ العدلِ في القولِ ونكثُ عهدِ الله.

«ح»: هذا إلغازٌ في المعنى، وثقيلٌ جدًّا، ولانعطفُه على المناهي حتى يدخل في التحريم، بل تعطف الأوامر على ﴿تعالَوْا﴾، أَمَرَهُم أوَّلا بأمرٍ يترتَّبُ عليه ذِكرُ أمرٍ و أمرٍ، وهذا معنى واضحٌ، ووجه ثانٍ: أنْ تكون الأوامرُ معطوفةً على المناهي داخلةً في حَيِّز «أنْ» على تقدير محذوف معطوف على ﴿ماحَرَّمَ﴾ تكون «أن» مفسِّرة له وللمنطوق قبله كلٌّ على حِدَتِه[٤]، والتقدير: وما أَمَرَكُم به؛ لأنَّ معنى ﴿ماحرَّم﴾ ما نَهى، أي: وما أمركم، فتكون تفسيريةً لفعل النهي الدَّالِّ عليه التحريمُ وفعلِ الأمر المحذوف، ألا ترى أنَّك تقول: أَمَرتُك أن لا تُكرمَ جاهلا وأَكرمْ عالما، إذ يجوز عطف الأمر على النهي، والنهي على الأمر، قال امرُؤُ القيسِ:[٥]

. . . . . يَقولُونَ لا تَهلِكْ أَسىً وتَجَمَّلِ

وهذا لا نَعلَمُ فيه خِلافا، بخلافِ الجُمَلِ المتباينة بالخبر والاستفهام والإنشاءِ ففي جوازِه خلافٌ.[٦]

١- ينظر: الجنى الداني ٢٢١، والمغني ٤٨.

٢- الكشاف ٢/٤٨.

٣- في الأصل: «فأدخل» وفي «ب»: «ما أخل».

٤- الذي في البحر: «وللمنطوق قبله الذي دلَّ عليه حذفه.»

٥- سبق في الفقرة رقم ٢٩٩.

٦- ينظر: ما سبق في الفقرة رقم ١٤.

«ز»[١]: ولم تُجعل «أن» هي الناصبة ويكون بدلا من ﴿حرَّمَ﴾ لأنَّها نَواهٍ[٢] عطف عليها أوامرُ، كقوله ﴿وبالوالدينِ إحسانا﴾ أي: وأحسنوا وأَوْفُوا وإذا قُلتُم فاعدِلوا.

«ح»: لا يلزم عطف الأوامر على النواهي، أي: على جميع ما دخَل عليه «لا» الناهية؛ لأنَّه يجوز عطفُ الأوامر على ﴿تعالَوْا﴾ كما قلنا.

٣٨٤- قوله تعالى: ﴿ حتى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ﴾ آية/١٥٢.

«ح»[٣]: هو جمعُ «شِدَّةٍ» أو «شِدٍّ» أو «شُدٍّ»، أو جمعٌ لاواحد له من لفظه، أو واحد لا جمعٌ، أقوالٌ خمسةٌ، اختار ابنُ الأنباري في آخَرين الأخيرَ وليس بمختارٍ؛ لفُقدان «أفعُل» في المفردات وضعا.[٤]

و«أشد» مشتقٌّ من الشِّدَّة وهي القوَّةُ والجلادة، وقيل: أصلُه الارتفاع، من شَدَّ النهارُ إذا ارتفع.[٥]

٣٨٥- قوله تعالى: ﴿ وإن كُنَّا عن دِراستِهم لغافلين ﴾ آية/١٥٦.

«ز»[٦]: «إن» هي المخفَّفة، واللام الفارقة / بينها وبين «إن» النافية، والأصل ٩٩/أ
«وأنَّه» على ضمير الشأن.

«ح»[٧]: ما ذهب إليه يلزم منه أنَّ «إنْ» المخففة عاملةٌ في محذوفٍ حالة التخفيف كما قالوا [في] «أن» المفتوحة المخففة.

والذي نصُّوا عليه إذا لزمت اللام بعدَها أنَّها مهملةٌ لاتعملُ في ظاهرٍ ولامضمرٍ ثابتٍ ولامحذوفٍ، فما ذهب إليه مخالفٌ لما عليه النحويُّون، وليست إذا ولِيَتْها النواسخُ داخلةً على ضمير الشأن البتة.[٨]

١- الكشاف ٢/٤٨.

٢- في المخطوطات: «نواكر» والتصويب من الكشاف والبحر.

٣- البحر ٤/٦٨٩.

٤- ينظر الممتع ٧٤.

٥- ينظر: الدر المصون ٥/٢٢٠-٢٢١، ولسان العرب ٣/٢٣٥ «شدد».

٦- الكشاف ٢/٤٩.

٧- البحر ٤/٦٩٦.

٨- البصريون على جواز إعمالها قليلا إذا وليها اسم وقد وَرَدَ ﴿وإنْ كلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم﴾ هود/١١١.

٣٨٦- قوله تعالى: ﴿ **لاينفعُ نَفْسا إيمانُها** ﴾ آية/١٥٨.

«ز»[١]: قرأ ابنُ سيرين «لاتَنفَعُ» بالتاء[٢]؛ لكون الفاعل مضافا لمؤنَّثٍ الذي هو بعضُه، نحو: ذهَبَت بعضُ أصابعه.

«ح»[٣]: هذا غلطٌ؛ لأنَّ الإيمان ليس بعضا للنفس، ويحتمل أنَّه أنَّث على معنى الإيمان،وهو المعرفة أوالعقيدة، مثل «جاءتـه كتابي فاحتَقَرَها»، على معنى «الصحيفة».[٤]

والكوفيون يرونها «إن» النافية لا المخففة، ينظر: الكتاب٢/١٣٩-١٤٠، ٣/١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٣،٣٥.

١- الكشاف ٢/٥٠.

٢- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٧، والمحتسب١/٢٣٦.

٣- البحر ٤/٧٠٠.

٤- أجاز ابن جنّي الوجهين في المحتسب ١/٢٣٧-٢٣٨، وينظر: الدر المصون ٥/٢٣٣.

سُـــورَةُ الأَعْـــرَافِ

٣٨٧- قوله تعالى: ﴿ أَوْ هُمْ قائِلون ﴾ آية/٤.

«ز»[١]: «جاء زيدٌ هو فارس» لايحسُن؛ لأنَّه بغير واو فما بالُه حذف الواو هنا، قال الزجَّاج:[٢] لأنَّ الذِّكْر عاد إلى الأوَّل، فلو قلت «جاءني زيد راجلا أو هو فارس» أو «جاء زيد هو فارس» لم يحتج إلى واو؛ لأنَّ الذِّكْر قد عاد إلى الأوّل، وردَّ قولَ بعضِ النحويين[٣] بتقدير الواو في الآية، والصحيحُ أنَّها إذا عُطِفت على حالٍ قبلها حُذفت الواو استثقالاً لاجتماع حَرْفَيْ عطف؛ لأنَّ واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصلِ، فقولك «أو هو فارس» فصيحٌ واردٌ على حَدِّه، وقولك «جاء زيد هو فارس» خبيثٌ.

«ح»[٤]: بعضُ النحويين الذي أَبهَمَه الزمخشريُّ هو الفرَّاء، وقول الزجاج مُبهَمٌ في مِثالَيه؛ لأنَّ قوله «لايحتاج» مختلِفٌ؛ فبَعدَ «أو» يمتنع، بخلاف دونَها فإنَّه يكثُر الدخول ويجوز الخُلُوُّ.

وأمَّا تعليل «ز» باجتماع حرفي عطف فليس بصحيح؛ لأنَّ واو الحال قِسمٌ برأسها كواو القَسَمِ[٥]، فليست عاطفةً ولا ملحوظاً فيها العطف، ولو كانت عاطفة لكان ما قبلها حالاً للاشتراك في الحال، ولاحال قبلها في نحو «جاء زيد والشمس طالعةٌ».

وذِكْرُه أنَّه خَبُثَ حذفُها مع غير عاطف اتَّبعَ فيه الفراءَ في شذوذ خلوِّ جملة الحال الاسمية عن الواو، وليس كذلك؛ بل هو كثير لوقوعه في كلام الله، والعربِ نثرِها ونظمِها، وهو أكثرُ من رَمْل يَبرِينَ[٦] ومَها فلسطين، وقد رجع «ز» لمذهب الجماعة.

١- الكشاف ٢/٥٣.

٢- معاني القرآن ٢/٣١٧.

٣- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٣٧٢، وتفسير الطبري ٨/١١٩.

٤- البحر ٥/١٢.

٥- ينظر: الكتاب ١/٩٠، ١٤٩، والجنى الداني ١٦٤، والارتشاف ٢/٣٦٥.

٦- موضع بالقرب من الأحساء على أطراف الصحراء.

«ت»: مرادُه أنَّها [على][1] صورةِ العاطفة.[2]

٣٨٨- قوله تعالى: ﴿ قال مامَنَعَكَ ألاَّ تَسجُدَ ﴾ آية/١٢.

«ح»[3]: أنشدوا على زيادة «لا» قول الشاعر:[4]

أَفَعَنْكَ لا بــرقٌ كأنَّ وَمِيضَـه غابٌ تَسَنَّمَهُ ضِرامٌ مُثْقَــــبُ

/ وكقوله:[5] ٩٩/ب

أبى جُودُه لا البخلَ واستعجَلَت به نَعَمْ مِن فتىً لايمنَعُ الجودَ نائلُه

ويحتمِل الأوَّلُ «أفعنكَ لاعن غيرك» فليست زائدة، ويحتمل [الثاني] أنَّ «لا» مفعوله و«البخل» بدلٌ منها،وقال أبوعمرو بنُ العلاء:[6] الراويةُ بخفضِ «البخل»؛ لأنَّ «لا» قد تكون لغير «البخل»، فلذلك أضافَها إليه.

وقد خرَّجتُها أنا على مفعولية[7] «لا» ونصب «البُخلَ» على أنَّه مفعول من أجله.

«ت»: والصواب أنَّه عطف بيان، أو نعت[8] وإن كان بالمصدر قليلاً على معنى «البخيلةَ»، و «لا» حيث قُصِدَ لفظها معرفةٌ، فيصحُّ فيها النعت والبيان، فتأمله.

٣٨٩- قوله تعالى: ﴿ فبما أَغوَيْتَنِي ﴾ آية/١٦

١- في المخطوطات «و».

٢- ينظر: الدر المصون ٥/٢٥١- ٢٥٢.

٣- البحر ٥/١٧.

٤- هو: ساعدة بن جُؤَيّة الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين ١/١٧٢، وتذكرة النحاة ٥٦٩، والدر المصون ٥/٢٦٢، ولسان العرب ١٥/٤٦٦.

٥- الشاهد بلا عزو في معاني القرآن للأخفش ٢٩٤، وكتاب الشعر ١١٧، والمسائل العسكريات ١٨٠، والخصائص ٢/٣٥، ٢٨٣، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٣٧، والدر المصون ١/٧٣، ٥/٢٦٢، وشرح أبيات المغني ٥/٢٠.

وأكثر الروايات «قاتلَهَ» بفتح اللام، وندر ضَمُّ اللام.

٦- ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٥.

٧- في الأصل: وقد خرَّجها أبا عليٍّ على مفعولية.

٨- في معاني الحروف للرماني ص ٨٦، «يكون نعتا على تقدير حذف مضاف لاذات البُخل».

«ز»[١]: يتعلَّق بأُقسِمُ بالله، بسبب الإغواء أقسم بالله، ولايتعلَّق بـ «لأقعُدَنَّ»؛ لأنَّ لام القسم تمنعُه.

«ح»[٢]: مَنَعَ اللامُ من عَمَلِ «أقعدن» في الباء مثلاً، أي: ليس حكما مجمَعا عليه.[٣]

«ت»: المشهور المنع، وهو كاف في التوجيه.

٣٩٠- قوله تعالى: ﴿لَمَن تَبِعَكَ﴾ آية/١٨.

«ح»[٤]: قرأ الجَحْدَريُّ[٥] وعِصْمةُ[٦] عن أبي بكرٍ[٧] عن عاصمٍ بكسر اللام.[٨]

«ع»[٩]: أي: لأجل «مَن تبعك»، ﴿لأملأنّ﴾.

«ح»: ظاهره تعليق المجرور بـ «لأملأنَّ» ومذهب الجمهور مَنْعُه؛ لأنَّ ما بعد لام القسم لا يعمل فيما قبلها.[١٠]

«ت»: تأمَّل حين ذكره «ز» عارضه بعدم التسليم لأنَّه مختلف فيه، وحين أَوْهَمَه كلامُ «ع» أشار لمذهب الجمهور كما قاله «ز»[١١]. والله أعلم.

١- الكشاف ٢/٥٥.

٢- البحر ٥/٢٠.

٣- الجمهور على منعه مطلقا، والفرّاء وأبو عبيدة على جوازه مطلقا، وابن مالك أجازه إذا كان شبه جملة، مستشهدا بقوله تعالى ﴿عمّا قَليلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِين﴾ المؤمنون/ ٤٠. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢١٨، والارتشاف ٢/٤٩٢.

٤- البحر ٥/٢٤.

٥- هو أبو المحشّر عاصم بن العجّاج الجحدري البصري، قرأ على نصر بن عاصم والحسن البصري، «وقد أخرج أبو القاسم الهذلي في «كامله» له شاذّة، فيها مناكير وغرائب، لايثبت إسنادُها» ت ١٢٨ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٢١٠، وغاية النهاية ١/٣٥٩.

٦- هو أبو نجيح عصمة بن عروة الفقيمي البصري، روى عن أبي عمرو وعاصم، وحروفا عن شعبة. ينظر: غاية النهاية ١/٥١٢.

٧- هو: أبو بكر بن عيَّاش الأسديّ ولاءً، روى عن عاصم، ت١٦٣ هـ. ينظر: نعرفة القرَّاء الكبار ١/٢٨٠، وغاية النهاية١/٣٢٥.

٨- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٨.

٩- المحرّر ٧/٢٥.

١٠- ينظر ما سبق في الفقرة الماضية.

١١- ينظر: الدر المصون ٥/٢٦٥.

«ز»[١]: أي: «لِمَن تبعك منهم» الوعيدُ، وهو قوله[٢] «لأملأنَّ»، فـ «لأملأنَّ» في محل الابتداء و «لِمَن» الخبر.

«ح»: إن أراد ظاهرَ هذا الكلام فليس على مذهب البصريِّين، لامن حيث مجرَّدُ الجملة، ولا من حيث إنَّها جوابُ قسمٍ؛ لأنَّ الجملة لا تكون مبتدأ؛ ولأن جواب القسم لامحلَّ له، وجعلُه مبتدأ له محل، وكون الشيء الواحد لامحل له، له محلٌّ[٣] عاملٌ لاعاملٌ مستحيلٌ.

«ت»: مرادُه أنَّه دليل المبتدأ لامبتدأ[٤]؛ لأنَّ الجملة لاتكون مبتدأ على مذهب البصريِّين ما لم تكن في قوَّة مفرد مُسبَكٍ أو قُصِدَ لفظُه، وما ذكر من استحالة مَحَلٍّ لامَحَلّ تقدَّم ردُّه؛ لاختلاف الجملة، والمنع من حيث الجملة فقط، فتأمله.

٣٩١- قوله تعالى: ﴿ ولِباسُ التَّقوى ذلكَ خيرٌ ﴾ آية/٢٦.

قيل: «لباسُ» خبرٌ لمحذوف، أي: هو، «وذلك خيرٌ» مبتدأ وخبر، وقال أبوالبقاء:[٥] خبرُ «ولباسُ» محذوفٌ، أي: «ولباس التقوى ساترٌ لِعوراتكم»، وليس بشيء، والظاهر أنَّ «ولباسُ» مبتدأ و «وذلك خير» مبتدأ وخبر، والرابط اسمُ الاشارة، وهو أحد روابط الخبر الخمس المتَّفَقِ عليها في ربط الخبر.[٦]

وقيل: «لباسُ» مبتدأ و «خيرٌ» خبر و«ذلك» تابعٌ، بدلٌ أو بيانٌ أوصفة، ومنع / الحوفي النعت؛ لأنَّه هنا أعرف، والنعت لايكون إلاَّ مساوِيا أو أقلَّ، فإن تقدَّم[٧] به قولُ أَحَدٍ فهو سهوٌ، وأجاز أنَّه فَصْلٌ لامحالة و«خير» خبر، فجعل اسم الاشارة فصلا ١٠٠/أ

١- الكشاف ٢/٥٦.

٢- في المخطوطات «لايليق» والتصويب من الكشاف والبحر، و «لأَمْلأَنَّ» الأولى ساقطة من الأصل.

٣- «له محلٌّ» ساقط من الأصل.

٤- ينظر: الدر المصون ٥/٢٧٤.

٥- التبيان ٢٧٨.

٦- وهي: الضمير، واسم الإشارة، وتكرار المبتدأ بلفظه ومعناه، أو بمعناه فقط، و أن تعطف على الخبرية جملةٌ فيها ضمير المبتدأ، ينظر: المقرب ١/٨٣، وشرح عمدة الحافظ ١/١٦٥، والارتشاف ٢/٥٠.

٧- في المخطوطات «لم يتقدَّم» في الموضعين هذا والذي يليه، والتصويب من البحر.

كالمضمر، ولا أعلم أحداً قال بهذا.[١]

وقوله: «فإن تَقدَّم به قولُ أحد فهو سهوٌ» فقد ذكر «ع»[٢] أنَّه أسَدُّ الأقوال، ذكره أبو علي في الحُجَّة[٣] وأبوالبقاء.[٤]

وما ذكره الحوفي من منع النعت هو الصواب على أشهر الأقوال في ترتيب المعارف، وقرأ عبد الله بإسقاط «ذلك»[٥]، والخبر «خير».[٦]

٣٩٢- قوله تعالى: ﴿ إنَّه يَرَاكُم هو وقَبِيلُه ﴾ آية/٢٧.

«ز»[٧]: في الآية دليلٌ على أنَّهم لا يظهرون ولا يستطيعون إظهار أنفسِهم، وأنَّ دعوى رؤيتِهم زُورٌ ومَخرَفة.

«ح»[٨]: لادليل فيه؛ لأنَّ النفي مقيَّدٌ بالحيثيَّة؛ لأنَّه أثبت أنَّهم يروننا من جهةٍ لانراهم نحن منها؛ وهي الجهة التي يكونون فيها على أصل خِلقَتِهم من اللَّطافة؛ إذ هم أجسام لطيفة، ولو أراد النفي المطلق لقال: «وأنتم لاتَرَوْنَهُم»، سَلَّمْنا النفي لايُقيَّد، فهو من العامِّ المخصوصِ بالحديثِ النبويِّ المستفيض، فيكونون مَرئِيِّين في بعض الصُّور لبعضِ الناس في بعض الأحيان.

وقوله تعالى ﴿إنَّه يراكم﴾، «ز»: «إنَّه» ضمير الشأن.

«ح»: لاحاجة ولا ضرورة تدعو لإمكان عودِه على «الشيطان».[٩]

٣٩٣- قوله تعالى: ﴿ وأَقِيموا وُجُوهَكم عند كلِّ مَسجدٍ ﴾ آية/٢٩.

١- نقل ابن السَّرّاج عن بعضهم القول بزيادة «ذلك» في هذه الآية، ينظر: الأصول ٢/٢٥٧، ومثله في الحجة ٤/١٢.

٢- المحرّر ٧/٣٩.

٣- الحجة ٤/١٢.

٤- التبيان ٢٧٨.

٥- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٣٧٥، ومختصر في شواذ القرآن ٤٨، وقراءة ابن مسعود ١٠٩.

٦- ينظر: البحر ٥/٣١.

٧- الكشاف ٢/٥٩.

٨- البحر ٥/٣٢-٣٣.

٩- ينظر: الدر المصون ٥/٢٩٣.

«ح»[١]: معطوفٌ على «بالقِسْطِ»؛ لأنَّ «أن» تُوصَل بالأَمْرِ[٢]، فينحلُّ إليه كما ينحلُّ للمضارع والماضي[٣]، نحو:[٤]

لَلُبسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيني . . . . . .

و«عجبت من قيام زيدٍ و خَرَج»، أي: بأن «أقسطوا» و «أقيموا»، نحو: «كتبت إليه بأن افعل» بخلاف «ما» المصدريَّة، فلا توصَلُ بأمرٍ، وبخلاف «كي» إذا كانت مصدريّةً فلا توصل إلا بمضارعٍ.

ولمَّا أشكل هذا التخريج جعَله الزمخشريُّ[٥] على تقدير «قُلْ»، أي: «وقل أقيموا»، فيحتمل أنَّه قدَّر أنَّه[٦] معمول لـ «قُلْ» الأُولى فيكون «أقيموا» معطوفاً على «أَمَرَ»، ويحتَمِل أنَّه معمول لمحذوفٍ وهو «قُلْ» معطوفا على «قل» المذكور.

وعلى ما خرَّجناه يكون في حيِّز «أَمَرَ»، وقيل[٧]: إنَّه معطوف على محذوفٍ، أي: «أمر ربي فاقبَلوا وأقيموا».

٣٩٤- «ع»[٨]: «إمَّا»، لاتدخل النون الثقيلة إلا باقتران «إنْ» بـ «ما».

«ح»[٩]: بعضُ النحويِّين يجيزُ ذلك.

٣٩٥- قوله تعالى: ﴿ تَجرِي من تحتِهِمُ الأنهارُ ﴾ آية/٤٣.[١٠]

١- البحر ٥/٣٧.

٢- في المخطوطات «بالمصدر» والتصويب من البحر.

٣- أي: لما كانت «أن» توصل بالأفعال الثلاثة فالمصدر أيضا ينحلّ إلى «أن» وأَحَدِها.

٤- سبق في الفقرة رقم «٢٢٥».

٥- الكشاف ٢/٦٠.

٦- في المخطوطات «أنَّه قدَّر ليس أنَّه» والتصويب من البحر.

٧- ينظر: التبيان ٢٧٨ ، والفريد ٢/٢٨٨.

٨- المحرّر ٧/٥٢.

٩- البحر ٥/٤٦.

١٠- في المخطوطات «تحتها».

الحوفي: حالٌ عاملها«نَزَعْنا»، أبوالبقاء:[١] عاملها معنى الإضافة.

«ح»[٢]: كِلاهُما باطلٌ؛ إذ ليس من صفات الفاعل ولا المفعول حتى يعمل فيها «نَزَعْنا»، ولا المضافُ في قُوَّة رافعٍ أو ناصبٍ حتى يعمَل في الحال، والظاهر أنَّه مستأنف خبرٌ من صفة حالهم.

٣٩٦- قوله تعالى: ﴿ لم يدخلوها وهم يَطْمَعون ﴾ آية/٤٦.

«ز»[٣]: «لم / يدخلوها» استئنافٌ لامحل له من الإعراب، كأنَّ سائلاً سألَ عن أصحاب الأعرافِ فأجاب بأنَّهم لم يدخولها وهم يطمعون، أي: دخولُهم متأخرٌ عن دخول أهل الجنة وهم محبوسون، «وهم يطمعون» لم ييأسوا، و يحتمل أنَّه حال من «له»[٤]. ١٠٠/ب

«ح»[٥]: هو ضعيف للفصل بجملة «نادى» وليست اعتراضاً.

٣٩٧- قوله تعالى: ﴿ أومما رَزَقَكُمُ اللَّه ﴾ آية/٥٠.

«ز»[٦]: أي:من غيره من الأشربة؛ لدخوله في حكم الإفاضة، ويجوز أن يُراد «أو ألقُوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة»، ونحوه:[٧]

عَلَفتُها تِبْناً وماءً بارداً . . . . . .

وإنَّما يطلبون ذلك مع يأسِهم من الإجابة حيرةً في أَمْرِهِم، كما يفعله

١- التبيان ٢٨١.

٢- البحر ٥٣/٥،في المخطوطات «ت» بدل «ح».

٣- الكشاف ٦٤/٢.

٤- الصواب ويحتمل أنَّه صفة لـ «رجالٌ». هكذا في الكشاف والبحر، على أن الآية ليس فيها «له»، ولا قبلها.

٥- البحر ٥٩/٥، ينظر: الدر المصون ٣٣٠/٥.

٦- الكشاف ٦٥/٢.

٧- هذا صدر بيت لبعض بني أسد، وعجزه

..... حتى شَتَتَ هَمّالةً عيناها.

وهو في معاني القرآن للفراء ١٤/١، ١٢٤/٣، وكتاب الشعر ٥٣٣، والخصائص ٤٣٢/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٢/٣، والإنصاف ٦١٣، وابن يعيش ٨/٢، والدر المصون ١١٢/١، ٣٣٤/٥. وصدره في ملحق ديوان ذي الرمة ١٨٦٢.

المضطر المُمتَحَن.

قوله: «وإنَّما يطلبون» هو مِن كلامه[١]، وقوله: «أو ألقوا» هو على القاعدة فيما عُطف والعامل لايصِل إليه، هل يُضمَّن الأوَّلُ معنى ينتظمُه وما قبلَه، أو يضمَرُ عاملٌ[٢]، والصحيحُ التضمين.[٣]

«ت»: لأنَّ الإفاضة مخصوصة بالمائعة؛ ولذا جعله معمولاً للأوَّل عند تخصيصه بالأشربة، وعلى التضمين أو الإضمار إن جُعِلَ للطعام والفاكهة.

٣٩٨- قوله تعالى: ﴿ هل يَنظُرُونَ إلا تَأوِيلَهُ ﴾ آية/٥٣.

«ح»[٤]: مادَّة «أول» همزةٌ و واوٌ ولامٌ مِنْ آلَ يؤُولُ، وقال الخَطَّابيُّ:[٥] أوَّلتُ الشيء رددته إلى أوَّله، فاللفظ مأخوذ من الأوَّل، انتهى. وهو خطأ؛ لاختلاف المادَّتين.[٦]

٣٩٩- قوله تعالى: ﴿ يُغْشِي الليلَ ﴾ آية/٥٤.

«ع»[٧]: نقل أبوعمرو الداني[٨] عن حُمَيدِ بنِ قيس[٩] «يُغشَى» مبنياً للنائب نائبه

١- الذي في البحر «هو كلام القاضي وقد قدَّمناه» وينظر النقل عن القاضي في تفسير الرازي ١٤/ ٧٦.

٢- ينظر في هذا معاني القرآن للفراء ١/١٣- ١٤-٤٠٥-٤٠٦، ومعاني القرآن للأخفش ٣٨١-٣٨٢، والمقتضب ٢/٥١، والخصائص ٢/ ٤٣١، والدر المصون ٥/٥٨٣ن ٦/٢٤٠- ٢٤١.

٣- ينظر: البحر ٥/٦١-٦١.

٤- البحر ٥/٦٣.

٥- هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُسْتي، من ولد زيد بن الخطاب، من مصنّفاته «غريب الحديث»، و«شرح البخاري»، ت ٣٨٨ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٤٦.

٦- ينظر:النهاية ١/٨١، وعمدة الحافظ ١/١٣٩، والدر المصون ٣/٢٨. ومادة التأويل «أول»، ومادة «الأوّل» «وول».

٧- المحرّر ٧/٧٥، وهذا الكلام خطأ من المؤلّف أو قعه فيه الاختصار وصوابه «وقرأ حميد بن قيس «يَغْشَى الليلُ» بفتح الياء وسكون الغينْ وفتح الشين وضمّ اللام كذا قال عنه أبو عمرو الداني، ...» ينظر: المحرر والبحر والدر اللقيط ٤/٣٠٩.

٨- هو: عثمان بن سعيد القرطبي، له: التيسير، والوقف والابتداء، ت ٤٤٤هـ. ينظر: معرفة القرَّاء الكبار ٢/٧٧٣.

٩- هو أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج المكي، قرأ على مجاهد، وأخذ عنه أبو عمرو، ت١٣٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٢١٩، وغاية النهاية ١/٢٦٥.

«الليل»، و«الليل» مرفوع اللام، و«يغشي» كـ «يُغَطِّي»، وقال ابنُ جنِّي:[١] عن حميد برفع «النهار» ونصب «الليل» وأبوالفتح أثبتُ.

«ح»[٢]: رتبة الداني في الضبط والحفظ والإتقان والدراية لايدانيه فيها أحدٌ من القُرَّاء، فكيف بنحويٍّ لم يأخذ القرآن ولا أَحَدٌ عنه[٣]، وكُتُبُ أبي عمرو كـ«الإدغام الكبير» وغيره مما لايوجَدُ[٤] يدلُّ على اطلاعه على ما لايطلع عليه أحدٌ.

وما نقله الداني أمكنُ معنى؛ لأنَّه الموافق لقراءة الجماعةِ، والمنصوبانِ المقدَّم هو الفاعل معنى لُزوماً في نحو «ملَّكْتُ زيدا عمرا»، لتوقُّف معرفة كونه فاعلاً معنىً على تقديمه لفظاً، وما صُيِّر الفاعل معنى مفعولا إلا بهمزة نقل أو تضعيف.

«ت»: يعني: والفاعل المعنى هو المحتَّم للنيابة لقوله:[٥]

وباتِّفاق قد ينوبُ الثاني مِنْ بابِ كَسَى فيما التباسُه أُمِنْ

أي: نحو «زيد وجُبَّة» لا «زيد وعمرو» لعدم تعيين الآخِذ منهما، ولاتحفظ رتبتهما بالتقدُّم عند إقامة الثاني؛ لأنَّ الرجحان عند الاستواء في النصب يكون بالتقديم، فلو أقيم الثاني لاحْتَمَلَ أنَّه الأوَّل لرفعه، ثانيا فهو أحقُّ بالفاعل [في][٦] المعنى، / أو المقدَّم هو الفاعل معنى للرُّتبة، ومع معادل الترجيح يقع اللبس لغرض أنَّه عند إقامَتِه يلزم التأخير، وقد يقال هذا اللبس لايغيِّر معنى؛ لأنَّ كل واحد منهما يغشى الآخر،فليس كالآخِذ والمأخوذِ في قوة الإبهام في محط القصد، فتأمَّله. ١٠١/أ

٤٠٠- قوله تعالى: ﴿ إن رحمةَ الله قريبٌ ﴾ آية/٥٦.

وفي المخطوطات «أحمد بن عيسى»، والتصويب من المحرر والبحر.

١- المحتسب ١/٢٥٣.

٢- البحر ٥/٦٦.

٣- هذا الأسلوب للمؤلِّف، وعبارة أبي حيّان «فضلا عن النحاة الذين ليسوا مُقرئين ولا رَوَوا القرآن عن أحد ولا رُوِيَ عنهم القرآن» .

٤- «لايوجد» ليست في البحر ولا مضومنها.

٥- هو ابن مالك في باب النائب عن الفاعل من الألفية.

٦- زيادة لإقامة النص.

ذُكِّر على معنى «الرُّحْم» و «التَّرَحُّم»، واختار الزجَّاجُ[١] قولَ النضر بن شميل[٢] أنَّه بمعنى الغُفران والعفو، الأخفش[٣] بمعنى المطر، ابنُ جُبَير بمعنى الثَّواب، وهي في هذه الأقوال مُؤَوَّلةٌ بمذكَّر.

وقيل: هي على تأنيثها، وذُكِّرَ الخبرُ على معنى النَّسَبِ، أي: «ذاتُ قُرْبٍ»[٤]، أو نعت لمحذوف، أي: «شيء قريبٌ»، أو «فعيل» بمعنى «فاعل» شُبِّهَ به بمعنى «مفعول»[٥] كـ «امرأةٍ جريح» و «كَفٌّ خضيب»، كما شُبِّهَ الذي بمعنى مفعولٍ به فجُمِعَ جَمْعَه كـ «أسير وأُسراء» و«قتيل وقتلاء» كـ «رحماء وعلماء» في «فعيل» بمعنى «فاعل».[٦]

وقيل: هو مصدرٌ كـ «الضَّغِيبِ» وهو صوت الأرنب[٧]، والمصدر لايطابقُ فتخبر به عن المفرد وفروعِه بلفظٍ واحدٍ.

وقيل: لأنَّ تأنيث «الرحمة» غيرُ حقيقيٍّ، قاله الجوهريُّ[٨]، وليس بجيد؛ إلا مع التقدُّم نحو «أطالعٌ الشمس» لوجوب التأنيث في المجازيِّ عند التأخُّر، نحو «الشمس طالعة» «لاطالع» إلاَّ ضرورة.[٩]

وقيل: هو «فعيل» بمعنى «مفعول» أي: «مُقَرَّبة»، فيصير من باب «كفٌّ خضيب»[١٠]، قاله الكِرماني[١١]، وليس بجيِّد؛ لأنَّ ماورد من ذلك في الثلاثيِّ

١- معاني القرآن ٢/٣٤٤.

٢- هو النضر بن شُمَيْل التميمي، أخذ عن الخليل، من مصنّفاته «المعاني» ، و«كتاب السلاح»، ت ٢٠٣هـ.
ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٥٥، ومراتب النحويين ١٠٨.

٣- معاني القرآن ٣٠٠.

٤- النسب هنا يُقصد به الاسم المنسوب، مثل تاجر ونَجَّار.

٥- ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٠٠.

٦- ينظر: الارتشاف ١/٢٠٦، والمساعد ٣/٤٤٦.

٧- ينظر: لسان العرب ١/٥٥١، «ضغب» .

٨- ينظر: الصحاح ١/١٩٨ «قرب» .

٩- ينظر: الكتاب ٢/٤٥، وابن يعيش ٥/٩٤، وما سبق في الفقرة «١٧٩».

١٠- ينظر: التبيان ٢٨٣.

١١- غرائب التفسير ٤٠٨.

المجرَّد، وهذا من المزيد؛ لأنَّ «مقرَّبة» من «قَرَّب» ومع ذلك فلا ينقاس.

وقال الفراء:[١] لفظ «قريب» في النسب والقَرابة يؤنَّث إن كان لمؤنَّث لاغير، نحو «فلانةُ قريبةُ فلانٍ»، وفي المسافة والزمان بتاءٍ ودونَها «دارُك مِنَّا قريبةٌ أو قريبٌ»، قال:[٢]

عَشِيَّةَ لاعفراءُ منكَ قريبةٌ فَتَدْنُو ولاعفراءُ منكَ بعيدُ

فجمَع بين الوجهين.

«ع»[٣]: هذا قول الفراء.

وقد ردَّه الزجَّاجُ[٤] بأنَّه خطأ؛ لأنَّ سبيل المذكَّر والمؤنَّث الجريُ على الأفعال، وقال من احتجَّ له: هذا كلام العرب، قال تعالى ﴿**ومايُدرِيكَ لعلَّ الساعةَ قريبٌ**﴾[٥]، وقال الشاعر:[٦]

لهُ الوَيْلُ إنْ أَمْسَى ولاأمُّ هاشمٍ قريبٌ ولا البَسْباسةُ ابنةُ يَشْكُرا

وقال أبو عبيدة:[٧] «قريب» في الآية ليس صفة للرَّحمة بل ظرفٌ لها، و[مِثلُه][٨] «بعيد»، ومتى جاء صفة وجَبَت المطابقة؛ إذ هي بمعنى «مقتربة»، تقول «قريبة» و«قريبتان» و «قريبات».

١- معاني القرآن ١/٣٨٠-٣٨١.

٢- هو عروة بن حِزام، والبيت في ديوانه ١٠٦، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٨١، واللآلي ١/٤٠١، والدر المصون ٥/٣٤٦، وخزانة الأدب ٣/٢١٥، ولسان العرب ١/٦٦٣ «قرب» ، ٣/٩٠ «بعد»، والرواية:

..... بعيدة × ..... قريب .

٣- المحرر ٧/٨٠.

٤- معاني القرآن ٢/٣٤٥.

٥- الشورى/١٧.

٦- هو امرؤ القيس، والبيت في ديوانه ٣٤١، والدر المصون ١٤٥٠/، ٥/٣٤٦، والأشباه والنظائر ٥/٢٣٢، ولسان العرب ١/٦٦٣ «قرب» .

٧- مجاز القرآن ١/٢١٦.

٨- في المخطوطات «لنا» ، والتصويب من مجاز القرآن والبحر.

وقال عليُّ بنُ سليمان[١] هذا خطأ؛ إذ لو كان هكذا لكان منصُوباً، كما تقول: «إن زيداً قريباً منك»[٢]، انتهى.

وليس بخطأ لأنَّ الظرف / قد يُتَوَسَّعُ فيه فيُرفَع خبراً، نحو «زيدٌ خلفُك وأمامُك» ١٠١/ب حيث يتوسع في الخَلْف والأَمام[٣]، وإنَّما يلزم النصب حيث الإبقاءُ على الظرفية، وقد اتُّسِعَ في «قريب» فقالوا «إن قريباً منك زيدٌ» فجعلوه اسماً لـ «إنَّ» لامنصوبا على الظرف.

والظاهر عدم تقييد قُرْبِ «الرحمة» من المحسنين بزمانٍ، بل هي قريبة منهم مطلقا، وذكر الطبريُّ[٤] أنَّ وقت مفارقة الأرواح للأجساد تنالهم الرحمة.

«ت»: الخطأ من حيث إنَّه متى وقع ولو بتوسع لم يبق ظرفا، فيكون صفة فتجب المطابقة تذكيراً أو تأنيثاً، وكأنَّ الجواب يَلحَظُ إلى أن التوسُّع فيه مع عدم التصادُق بينه وبين الموصوف لايُخرِجُه عن الظرفية فهو في حكم المنصوب فلا تلزم المطابقة، فتأمَّله.

٤٠١- قوله تعالى: ﴿ سُقناهُ لِبَلَدٍ ﴾ آية/٥٧.

«ز»[٥]: لأجل بَلَدٍ، لام العلة.

«ح»[٦]: لايظهر، وفَرْقٌ بين قولك «سُقتُ لك مالا» و «سقت لأجلك مالا» فالأوَّل يلزم وصولُه دون الثاني؛ إذ هو لأجله ولايستلزِمُ الوصولَ إليه؛ بل قد يكون الذي وصل له المال غيرَ الذي عُلِّلَ به السَّوْقُ، تقول: «لأجل زيد سقت لك

١- هو أبو الحسن علي بن سليمان المشهور بالأخفش الصغير، أخذ عن المبرِّد وثعلب، له «شرح الكتاب» و «الأنواء» ، ت ٣١٥هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٥، وإشارة التعيين ٢١٩، وفي المخطوطات «علي بن سليم»، والتصويب من البحر، وينظر هذا النقل: في إعراب القرآن للنحاس٢/١٣٢.

٢- في المخطوطات «قريب»، والتصويب من البحر.

٣- ينظر: الكتاب ١/٤٠٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٣٢، وابن يعيش ٢/٤٤.

٤- تفسيره ٨/٢٠٧-٢٠٨.

٥- الكشاف ٢/٦٦، وفي المخطوطات «لام الغاية لام العلة»، والتصويب من الكشاف و البحر.

٦- البحر ٥/٧٨. وينظر: الدر المصون ٥/٣٥٠.

مالاً».

٤٠٢- قوله تعالى: ﴿ لقد أَرْسَلْنَا نُوحاً ﴾ آية/٥٩.

«ز»[١]: لايكادون ينطقون بها إلا مع «قد» وقلَّ دونها، كقوله:[٢]

خَلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنامُوا .....

لأنَّ الجملة القَسَمِيَّة مؤكِّدة للمقسم عليه الذي هو جوابُها، فكانت مظَنَّة لمعنى التوقُّع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطَب كلمة القَسَم، انتهى.

«ح»[٣]: بعض أصحابنا يقول:[٤] إن أردت تقريب الماضي من زمان [الحال] أتيت «بقد» مع اللام، وإلا أتيت باللام وَحْدَهَا حيث يكون الفعل ماضِياً مثبتاً متصرِّفاً.

٤٠٣- قوله تعالى: ﴿ أَوَ عجِبْتُم ﴾ آية/٦٣.

«ز»[٥]: المعطوف محذوفٌ، كأنَّه قيل: أَكذَّبتُم وعَجِبْتُم.

«ح»[٦]: هو خلاف قول سيبويه من أنَّه على ما قَبْلَه لا على محذوفٍ واعتُني بالهمزة فقدِّمت، وقد تقدَّم هذا منه ومنَّا مِراراً[٧]، وقد رجَع للجَماعة.

٤٠٤- قوله تعالى ﴿ ما سبَقَكم بها مِنْ أحدٍ ﴾ آية/٨٠.

«ز»[٨]: «الباء» للتعدية كقوله ﷺ: (سَبَقَكَ بها عُكاشة)[٩]، وكقولهم: «سبقتُه

١- الكشاف ٢/٦٧.

٢- جزء بيت لامرؤ القيس، وتمامه:

..... فما إنْ من حديثٍ ولا صَالِي

وهو في ديوانه ٦١، وسر صناعة الإعراب ١/٣٧٤، ٣٩٣، والأزهية ٥٢، وابن يعيش ٩/٢٠، والدر المصون ٥/٣٥٣، وخزانة الأدب ١٠/٧١.

٣- البحر ٥/٨٢.

٤- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٧، وقريب منه قول المبرِّد في المقتضب ٢/٣٣٥-٣٣٦.

٥- الكشاف ٢/٦٨.

٦- البحر ٥/٨٤.

٧- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٠٣.

٨- الكشاف ٢/٧٣.

٩- في البخاري ٦٥٤١، كتاب الرقاق، باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب.

بالكرة» إذا ضربتُها قبله.

«ح»[١]: معنى التعدية هنا قلقٌ جداً؛ لأنَّ «الباء» المعدِّية في الفعل المتعدِّي كالهمزة تجعَل الأوَّل هو الذي يفعل ذلك الفعل بما دخلت عليه «الباء»؛ فمعنى «صككتُ الحجرَ بالحجر»: أَصْكَكْتُ الحجرَ الحجرَ[٢]، أي: جعلتُ الحجر يصُكُّ الحجر، و «دفعت زيداً بعمرو» أي: أَدْفعتُه به، أي: جعلتُه يدفع عمرا[٣]؛ فلِلمفعول الأوَّلِ تأثيرٌ في الثاني، ولايتأتَّى هذا هنا؛ إذ لايصحُّ / «أَسْبقتُ زيداً ١٠٢/أ
الكرةَ» أي: جَعَلتُه يستبق الكرةَ، إلا بمجازٍ متكلَّفٍ، وهو أن تَجعل ضرْبَكَ للكرة أوَّلَ جعْلٍ ضربُه قد سبَقَها[٤]، أي: تقدَّمها في الزمان فلم يجتمعا.

«ت»: فقوله: (سبَقَكَ بها عُكاشة) لو قُدِّر بالهمز لقيل: «أَسْبَقَكَ عكاشةُ المسألةَ»، أي: جَعَلَك سابقاً عليها، وليس بمراد؛ لأنَّ المراد أن الفاعلَ ـ وهو عكاشة ـ هو السابقُ عليه، فلايَصِحُّ فيه أن تكون «الباء» للتعدية.

والجواب أنَّ ما قررَّه من المعنى غالبٌ لا لازمٌ، أو أن ذلك في «الباء» الباقيةِ على أصلها، وهذه بمعنى «إلى»، أو أنَّ ذلك في المُتمَحِّضةِ للتعدية، وهذه فيها معنى السَّببية، فتأمَّله.

٤٠٥- قوله تعالى: ﴿ ولا تَقْعُدوا بكلِّ صِراطٍ ﴾ آية/٨٦.

[ز][٥]: أي: لاتقتدوا بالشيطان؛ بدليل قوله تعالى ﴿**لأقعُدَنَّ لهم صِراطَكَ**﴾[٦]، فـ «تقعدوا بكل صراط» منهاجٍ من مناهجِ الدِّينِ، والدليلُ على أن المراد به الحقُّ

١- البحر ٥/١٠٠.

٢- في المخطوطات «بالحجر»، والتصويب من البحر.

٣- الظاهر في «دفعت زيدا بعمرو» أنّ «زيدا» هو المدفوع لا ما قال أبو حيّان.

٤- في البحر والنهر والدر اللقيط والدر المصون «ضربة قد سبقها» والمثبت حسب المخطوطات أو ضح، وإن كانت العبارة كلها مُتكلّفة غامضة.

٥- الكشاف ٢/٧٤.

٦- الأعراف/١٦.

قولُه تعالى ﴿**وتصُدُّون عن سبيلِ ا لله**﴾؛ لأنَّه مفردٌ وهذه جمع[١]، [قال ﴿**وأنَّ هذا صِراطي مُستقيما**﴾[٢]، لكنه متشعِّبٌ إلى فروع وشعوب وأحكام كثيرة، فكانوا إذا أرادوا أن يشرَعُوا في شيء صَدُّوهم عنه.][٣]

[ح]:[٤] و﴿**سبيلِ ا للهِ**﴾ مجازٌ عن دين ا لله، «والباء» في «بكل» بمعنى «في».

«ت»: ما قاله ممكن، ولايَدفع المجازَ، فإن المجازَ راجحٌ من حيث العموم في كل زمان ومكان عن كلِّ وجهٍ من وجوهِ الخير، وإن كان على ما قال يُفهم غيرَه بالقياس فالمحطُّ أولى.

٤٠٦- قوله تعالى: ﴿ مَن آمَنَ بِهِ ﴾ آية/٨٦.

«ح»[٥]: ﴿**مَنْ آمن**﴾ مفعول ﴿**تَصُدُّون**﴾ على إعمال الثاني، ومفعول ﴿**تُوعِدُون**﴾ ضميُر «مَن» محذوفٌ، والضمير في «به» الظاهر أنَّه يعود على ﴿**سبيلِ ا لله**﴾، وقيل: يعود على «ا لله»، و«السبيلُ» يذكر ويؤنث.[٦]

«ت»: لأنَّه لو أعمل الأوَّل لوجب على المختار ذِكْرُ معمول الثاني[٧]؛ إذ لايُحذف إلا من الأوَّل لئلا يعود على متأخرلفظاً ورُتبة، وهو مع الثاني متأخر لفظاً لا رُتبةً، فلا مانع من ذكره لقطعه عن الظاهر وقد تهيَّأ لضميره فلو حُذِف أيضاً لزم القطع والتهيئة، وذلك غير جائز عند البصريِّين إلا ضرورة ،كما قالوا في

١- «بكل صراط» جمع، ووجه الزمخشري بأن الحق «يتشعب إلى معارف وحدود وأحكامٍ كثيرة، فكانوا إذا رأوا أحدا يشرع في شيء منهما أوْعدوه وصدُّوه».

٢- الأنعام/١٥٣.

٣- ما بين معكوفين زيادة من «ب».

٤- البحر ٥/١٠٧.

هنا سقطٌ في جميع المخطوطات، وهو في البحر على النحو التالي: «ولا تظهر الدلالة على أنّ المراد بالصراط سبيلُ الحق من قوله ﴿وتصدُّون عن سبيل ا لله﴾ كما ذكر؛ بل الظاهر التغاير؛ لعموم «كل صراط» وخصوص «سبيل ا لله»، فيكون «بكل صراط» حقيقةً في الطرق، «وسبيل ا لله» مجاز عن دين ا لله ....» .

٥- البحر ٥/١٠٧-١٠٨.

٦- ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٧، ٢٧٦، والمذكر المؤنث للفراء ٧٧.

٧- ينظر: الكتاب ١/٧٦، والإنصاف ٨٧.

«زيدٌ ضربتُ» لايجوز رفع «زيدُ» لأنَّه يحتاج إلى العائد، وفي حذفه قطعٌ وتَهيئة[١]، وإن كانت الفضلة تُحذف؛ لأنَّ هذا عارض يمنع حذف الفضلة صناعةً، كما يمنع معنىً حيث «سِيقَ جواباً أو حُصِرْ»[٢]، فتأمَّله.

٤٠٧- قوله تعالى: ﴿ مَن آمَنَ به ﴾ آية/٨٦.

«ز»[٣]: ضمير «به» يرجع إلى «كلِّ صراط» تقديره «تُوعِدُون مَن آمَنَ به وتَصُدُّونَ عنه»، فوُضِع الظاهر موضِع المضمَر[٤] زيادةً في التقبيح والدلالة على عِظَمِ ما يصدُّون عنه.

«ح»:[٥] هذا تكلُّفٌ بتقديمٍ وتأخيرٍ ووضْع الظاهر / موضع المضمر، والقرآنُ ١٠٢/ب
لايليق أن يحمل على مثل هذا وعَودِ الضمير على الأبعد مع إمكان عوده على الأقرب الشائع الحسنِ الراجح.

وجَعَل «من آمن» مفعول يوعدون فأعمل الأوَّل وهو قليل، قال النحاة:[٦] لم يرد في القرآن لقلَّتِه، ولو أعمَل الأوَّل لأضمَر في الثاني فقال «تصدونَه» أو «تصدُّونَهم»؛ إذ لايُحذف إلا ضرورة عند الأكثر، أو قليلا عند غيرهم، ويدلُّ على نصبه بـ «تصدون» قولُه في آية أخرى ﴿**لِمَ تصدُّون عن سبيل اللهِ مَن آمنَ**﴾[٧]، فجعْلُه منصوبا بـ «تُوعِدون» مع هذه التكلُّفات المضافة إلى ذلك جديرٌ بالمنع؛ لما فيه من التعقيد المبعِد عن الفصاحة.

٤٠٨- قوله تعالى: ﴿مَن آمَنَ به﴾ آية/٨٦.

١- ينظر: الكتاب ٨٥/١، وأمالي ابن الشجري ٧٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٤٠/١، والارتشاف ٥٢/٢.

٢- هذا جزء بيت من الألفية في باب تعدِّي الفعل ولزومه، وهو:

وحذف فضلة أجز إن لم يَضِرْ كحذف ما سيق جوابا أو حُصِرْ

٣- الكشاف ٧٥/٢.

٤- «الظاهر» هو «سبيل الله»؛ لأنَّها عنده بمعنى «كُلِّ صراط» كما سبق له.

٥- البحر ١٠٨/٥.

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٢.

٧- آل عمران/٩٩.

«ع»[١]: يجوز عود الضمير على شعيبٍ في قولِ من رأى القعود على الطرق للرَّدِّ على شعيب.

«ح»[٢]: هذا بعيدٌ؛ لأنَّ القائل ﴿ولاتقعُدوا﴾ هو شعيبٌ، فكان يقول: مَن آمنَ بي ، ولايصحُّ الالتفات لأنَّه نظير «يا هند لاتُهيني مَن أكرَمَه» تريد: من أكرمني، وذلك لايصحُّ.

«ت»: لأنَّ فيه إلباساً، والالتفاتُ محسِّنٌ لامُلبِسٌ.

٤٠٩- قوله تعالى: ﴿ واذكُرُوا إذْ كُنتُم قليلاً ﴾ آية/٨٦.

«ز»[٣]: «إذ» مفعولٌ غيُر ظرف، أي: واذكروا على جهة الشكر وقتَ كونكم قليلا عددُكم فكثَّرَكم الله ووفَّرَ عددَكم.

«ح»[٤]: وذكَر غيرُه أنَّه منصوبٌ على الظرف، فلايعمل فيه «اذكر»؛ لمضيِّ «إذ» واستقبال «اذكر»، ثم القِلَّة والكثرة أشخاصاً أو فَقْراً أو طولَ عُمُرٍ وقصِرَه، أقوالٌ ثلاثة، أظهرُها الأوَّل.

«ز»: إذ كنتم أقلَّةً أذلَّةً فأعَزَّكُم بكثرةِ العَدَدِ والعُدَد.

«ح»: لاضرورة تدعوا إلى حذف الصِّفة وهي «أذلة»، ولا إلى تحميل «فكثَّركم» بالعَدَد والعُدَد، والقِلَّة لاتستلزِم الذِّلَّة، ولا تستلزم الكَثْرةُ العِزَّة، قال:[٥]

تُعَيِّرُنا أنا قليلٌ عَديدُنـــا فقلت لها إنَّ الكرامَ قليـــلُ

ومـاضَرَّنا أنَّا قليلٌ وجارُنا عزيزٌ وجارُ الأكثرينَ ذليلُ

وقيل: المرادُ الأقوالُ الأربعةُ[٦]، كَثَّرَهم عدداً وأرزاقاً وطولَ أعمارٍ وعِزًّا، بعد أن

١- المحرر ١٠٩/٧.

٢- البحر ١٠٨/٥.

٣- الكشاف ٧٥/٢.

٤- البحر ١٠٨/٥.

٥- هو السمؤأل بن عادياء، ونُسبا لغيره، والبيتان في ديوانه ٩٠، والحماسة لأبي تمام ٨٠، وعيون الأخبار ١٧٢/٣، وأمالي القالي ٢٦٩/١، والحماسة البصرية ١٤٧/١.

٦- الرابع: العِزّ بعد الذلّ.

كانوا على مُقابلاتها.

٤١٠- قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَوْ كُنَّا كارِهين ﴾ آية/٨٨.

«ز»[١]: الهمزة للاستفهام، والواو للحال، أي: أتعيدُونَنا[٢] في مِلَّتِكم في حال كَراهتنا، أو: مع كوننا كارهين.

«ح»[٣]: الاستفهام عن العَود أو الإخراجِ، فجعْلُه خاصًّا، ليس كذلك[٤]، وقوله: «واو الحال» ليست واوَ الحال التي يعبِّر عنها النحويُّون، بل هي واوٌ عاطفةٌ لحالٍ على حالٍ محذوفة، كقوله: (ردُّوا السائلَ ولو بظِلْفٍ مُحرق)، ليس المراد رَدَّه في حال الصدقة عليه / بظِلفٍ محرق، بل المرادُ: رُدُّوه مصحوبا بالصدقة عليه ولو ١٠٣/أ مصحوبا بظِلف محرق، وقد تقدَّم لنا إشباع القول في هذا.[٥]

٤١١- قوله تعالى: ﴿ وما يكونُ لنا أنْ نعودَ فيها ﴾ آية/٨٩.

«ح»[٦]: أي: ما ينبغي أو لايتهيَّأ لنا أن نعود في مِلَّتِكُم إلا أن يشاء رَبُّنا، وهذا الاستثناء على جعل جميع الأمور بمشيئة الله تعالى، وتجويزُ عودِ المؤمنين إلى مِلَّتهم دون شعيبٍ لِعِصْمَتِه، فجرى الاستثناء على تغليب حكم الجمع على الواحد، وإن لم يكن ذلك الواحدُ داخلا في حكم الجمع.

«ت»: الخطاب وإن كان بالقصد متوجِّها إلى قولِ شعيبٍ لهم ذلك، لكنَّ المراد أمَّتُه، وهذا كثير في الكتاب والسنة.

«ع»[٧]: ويحتمل أن يكون الاستثناء فيما يمكن أن يَتَعبَّدَ[٨] الله به المؤمنِينَ من القُرُباتِ التي تفعلها الكَفَرة؛ لأنَّه لمَّا قال: لانعودُ في مِلَّتكم خَشِي أن يعبدَ الله

١- الكشاف ٢/٧٦.

٢- في المخطوطات «أتعيدنا»، والتصويب من الكشاف والبحر.

٣- البحر ٥/١١٣.

٤- أي: جعله خاصا بالعود؛ لقوله «أي: أتعيدوننا».

٥- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٤٤.

٦- البحر ٥/١١٤.

٧- المحرر ٧/١١٢.

٨- في المخطوطات «يعيد»، أو «يعبد» في الموضعين، والتصويب من المحرر والبحر.

بشيء من أفعال الكفرة فيعارضَ مُلحِدٌ بذلك، ويقول: هذه عودته إلى مِلَّتِنا، استثنى مشيئة الله فيما يمكن أن يتعبَّده به.

[ح]: هذا لايمكن؛ لأنَّ قوله تعالى ﴿إذ نجَّانا الله منها﴾ إذ النجاة إنَّما تكون من الكفر والمعاصي لامن أعمال البرِّ.

«ع»[1]: وقيل: هذا الاستثناء إنَّما هو تسليم وتأدبٌ.

«ع»: ويقلَقُ هذا التأويل من جهة استقبال الاستثناء، ولوكان الكلامُ «إنْ شاء» قويَ هذا التأويل.

«ح»: «إن» تخلِّص للاستقبال، فلا فرقَ بين المضارع والماضي.

«ت»: «أن» المصدريَّة تخلِّصُ المضارعَ للاستقبال، ولا تَرُدُّ الماضي، تقول: «يعجبني أن قام زيد» أي: فيما مضى، ولذا قال «ع» ما قال، فلا يتَّجِهُ ما قال الشيخ «ح».[2]

٤١٢- قوله تعالى: ﴿ لئن اتَّبعْتم شُعَيباً إنّكم إذاً لخاسرون ﴾ آية/٩٠.

«ز»[3]: جواب القَسَم الذي وَطَّأته اللامُ في «لئن اتَّبعتُم» وجوابُ الشرط هو قوله ﴿إنكم إذاً لخاسرون﴾ سادٌّ مسدَّ الجوابين.

«ح»[4]: إن عنى من حيث المعنى والدلالةُ فقريب، وإن عنى صناعة فالذي قاله النحويُّون: حُذِفَ جواب الشرطِ لدلالةِ جواب القسم عليه، ولايصحُّ أن يكون جواباً عنهما؛ لأنَّه يكون له محل لامحل له.

«ت»: هو كما قال عن النحويين من حيث قولُهم لامن حيث التناقض لاختلاف الجهتين، وقد سبق لنا مراراً.[5]

١- المحرر ١١٣/٧. وفيه «تستُّرٌ وتأدب».

٢- لم يقل أبو حيّان إنّ «أنْ» المصدرية تخلِّص الماضي للاستقبال، بل «إنْ» الشرطية تخلِّصه كما أنّ «أنْ» المصدرية تخلِّص المضارع له. ينظر: الدر المصون ٣٨٣/٥.

٣- الكشاف ٧٧/٢.

٤- البحر ١١٥/٥.

٥- ينظر ما سبق في الفقرة ١٤٣، ٢٢٣.

٤١٣- قوله تعالى: ﴿ إذاً لخاسرون ﴾ آية/٩٠.

«إذن» هنا معناها التوكيد، وهي الحرف الذي هو جوابٌ، ويكون معه الجزاء وقد لايكون.

وزعم بعض النحويِّين[١] أنَّها هنا ظرف، معمولة لـ «خاسرون» و«النون» عوض المحذوف، والتقدير «إنكم إذا اتَّبعتموهم لخاسرون» فحُذف المضاف إليه فعوِّض التنوين، فصادفت الألف فحذف الألف لالتقاءِ الساكنين، وهو كالتعويض في «يومئذ»، وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنَّه لم يثبت التعويض والحذف في «إذا» التي للاستقبال / في موضع.[٢] ١٠٣/ب

٤١٤- قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ آية/٩٧.

«ز»[٣]: «الفاء» عاطفة على ما قبلها وهو ﴿**فأخَذناهم**﴾[٤]، ﴿**ولو أنَّ أهلَ القُرى**﴾[٥]، وقع اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنَّما كان الأوَّل بالفاء والثاني بالواو لأنَّ المعنى: فَعَلوا وصنَعوا[٦] فأخذهم بغتة، أَبَعْدَ ذلك أَمِنَ أهل القرى...الخ، وأَمِنوا أن يأتيهم بأسنا ضحى.

«ح»[٧]: هذا رجوعٌ لمذهب الجمهور من العطف على ما قبله وتقديمِ الهمزة اعتناءً بكونها من أدوات الصدُور، ورجوعا عن مذهبه؛ من تقدير محذوف بين الهمزة والواو.

[ت]: نحو «أمَكَثوا و لم يسيروا»، ويُقال هنا: «أَغَفَلوا» أو «اغترُّوا».

٤١٥- قوله تعالى: ﴿ ونَطبَعُ ﴾ آية/١٠٠.

١- ذكر السمين أنّ مثل هذا القول صدر من شهاب الدين القرافي، ينظر: الدر المصون ٥/٣٨٤.

٢- ينظر: البحر ٥/١١٥.

٣- الكشاف ٢/٧٨.

٤- ﴿فأَخَذْناهُم بَغْتَةً﴾ الأعراف/٩٥. ويوجد ﴿فأخذناهم بما كانوا﴾ في الآية التالية. والصواب المثبت وهو الموافق للكشاف والبحر.

٥- الأعراف/٩٦.

٦- في المخطوطات «فعل وضعف ...وأمِن أن يأتيهم»، والتصويب من الكشاف والبحر.

٧- البحر ٥/١٢٠، وينظر: ما سبق في الفقرة ١٠٣، ٤٠٣.

«ح»[١]: قال ابنُ الأنباري: يجوزُ عطفُه على ﴿أَصَبْناهُم﴾ و «أَصَبْنا» موضوعٌ موضع المستقبل؛ لأنَّ الماضي يقع كذلك عند وضوح معنى الاستقبال[٢]، كقوله ﴿إنْ شاءَ جعَلَ﴾ و﴿يَجعلْ﴾.[٣]

فجعَل «لو» بمعنى «إنْ» و «أصبنا» بمعنى «نُصيبُ»، ومثَّل لكون[٤] «لو» بمعنى «إن» بقوله:[٥]

لا يُلْفِكَ الراجُوكَ إلا مُظْهِرا خُلُقَ الكِرامِ ولو تَكُونُ عَديما

وهذا الذي قاله ابنُ الأنباري رَدَّه الزمخشريُّ[٦] من جهة المعنى؛ لكون «ونَطبَعُ» بمعنى «وطَبَعنا».

فأَوَّلَ «طبعنا»، وابنُ الأنباري أوَّلَ «أَصَبْنا»، وأنتج كلام الزمخشري أنَّ كلا التقديرين لايصحُّ، ونَصُّه: لايجوز أن يكون «ونطبع» بمعنى «طبعنا» ـ كما كان ﴿لو نَشاءُ﴾ بمعنى «لو شِئنا» ـ ويُعطَف على «أصبناهم»؛ لأنَّ المعنى لايساعِده لأنَّ القوم كان مطبوعا على قلوبهم مَوصُوفِين بصفة مَن قَبلهم من اقتراف الذنوب والإصابة بها، وهذا التفسير يؤدِّي إلى خُلُوِّهم عن هذه الصفة وأنَّ الله لو شاء لاتَّصَفُوا بها.

«ت»: فقول «ح» إن «ز» تأوَّلَ المضارع بمعنى الماضي يعني في سؤاله الذي منعه لا أنَّه أقرَّه؛ ولذا قال الشيخ «ح»: أنتجَ كلام الزمخشريِّ منعَ التقديرين،

١- البحر ٥/١٢٢.

٢- في البحر «معنى الاستعمال».

٣- من قوله تعالى ﴿ إن شاء جعَل لك خيرا من ذلك جنّاتٍ تجري من تحتِها الأنهار ويجعلْ لك قُصورا﴾ الفرقان/١٠.

٤- الذي في البحر «ومثال وقوع ...» فالظاهر أنّ الممثّل أبو حيّان لا الأنباري.

٥- الشاهد بلا عزو في شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧، والجنى الداني ٢٨٥، والدر المصون ١/٢٨٤، والمغني ٣٤٤، وشرح الأشموني ٤/٨٤ .

٦- الكشاف ٢/٧٨-٧٩.

وعليه فيكون «ونطبع» بمعنى «طَبَعْنا طَبْعاً مستمِرًّا»، أو يكون مستأنَفاً[١] لامعطوفا على جوابِ المقتضِي للخُلُوِّ[٢]، فتأمله.

قال «ح» بعد كلام «ز» هذا ما نصُّه: هذا الردُّ ظاهر الصِّحَّة؛ لأنَّ المعطوف على الجواب جوابٌ، «ولو» لاتقتضِي الوقوعَ سواء كانت حرفا لما سَيَقَعُ لوقوع غيره، أم بمعنى «إن»، وسواء تأوَّلنا المعطوف عليه أم المعطوف، أم جعلنا الطَّبْعَ معناه استمرار الطبعِ فهو لم يقع وإن كان الطبع قد وقع.

وأجاز «ز» في عطف ﴿نطبعُ﴾ وجهين آخرين أحدُهما ضعيفٌ والآخر باطلٌ؛ وهو أنَّه معطوف على «يَغفَلون» مدلولٌ عليه بقوله ﴿أو لم يَهْدِ للذين﴾[٣]، أو معطوف على ﴿يَرِثُونَ﴾

«ح»[٤]: الأوّل منهما ضعيفٌ؛ لأنَّه عَطْفٌ على محذوف / لايحتاج إليه؛ إذ قد ١٠٤/أ صحَّ أن يكون على الاستئناف من باب العطف في الجمل؛ فهو معطوف على مجموع الجملة المُصَدَّرة بأداة الاستفهام، وقد قاله «ز» وغيرُه، وقولهإنَّهمعطوف على «يرثون» خطأ؛ لأنَّ «يرثون» صلةٌ، والمعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بين أبعاض الصلة بأجنبي من الصلة وهو ﴿أَنْ لو نشاء﴾، سواء جعل فاعلا بـ«يَهْدِ» أو مفعولاً له، فلا تعلُّق له بشيءٍ من صلة «الذين»، وهو لايجوز.

٤١٦- قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ علَى ﴾ آية/١٠٥.

«ز»[٥]: تضمَّن «حقيقٌ» معنى حريصٌ تضمُّنَ «هَيَّجَنِي» معنى «ذَكَّرَنِي» في بيت الكتاب.[٦]

١- ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٦١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٢، والكشاف ٧٨/٢، والفريد ٣٣٦/٢.

٢- أي: الخلو من صفة الطبع على القلب. كما سبق من كلام الزمخشري

٣- في المخطوطات والبحر والنهر والدر اللقيط والدر المصون ﴿أولم يهد لهم﴾ وليست هنا.

٤- البحر ١٢٣/٥.

٥- الكشاف ٨٠/٢.

٦- في المخطوطات قرية من «الطاي» .

«ح»[١]: بيت كتابِ سيبويه:[٢]

إذا تغنَّى الحمامُ الوُرقُ هَيَّجَني ولو تسلَّيتُ عنها أُمَّ عَمَّارِ

«ز»: والأَوْجَه والأَدْخَل في نكات القرآن أن يُغرِق موسى في وصفِ نفسه بالصدق في ذلك المقام، لاسيَّما وقد رُوِي أنَّ عَدُوَّ الله فرعونَ لما قال له موسى ﴿إنِّي رسولٌ مِن ربِّ العالمين﴾[٣] قال له: كذبتَ، فيقول: أنا حقيقٌ على قول الحقِّ، أن أكون أنا قائله والقائم به وألا يرضى إلا بمثلي ناطقا به.

«ح»: لايتَّضِحُ هذا الوجهُ إلا أن يكون ﴿على أنْ لا أقولَ﴾ صفةً له، كما تقول: «أنا على طريق الحقِّ وعادتي قولُ الحق».[٤]

٤١٧- قوله تعالى: ﴿ فإذا هيَ ثُعبانٌ مُبينٌ ﴾ آية/١٠٧.

«ع»[٥]: «فإذا» ظرف مكان في هذا الموضع عند المبرِّد[٦] من حيث كانت خبراً عن جُثَّة، والصحيح الذي عليه الناس أنَّها ظرف زمان في كل موضعٍ.

«ح»:[٧] الصحيح الذي عليه شيوخنا أنَّها ظرف مكان في كلِّ موضع كما قاله المبرِّد، وهو المنسوب إلى سيبويه،[٨] وقوله: «من حيث هي خبرٌ عن جُثة» ليست في هذا المكان خبراً عن جُثة، بل خبرُ «هي» في قوله «ثعبان»، فإذا قلت: «فإذا هي» لم يكن كلاماً، وينبغي أن يحمل كلامه أنَّها خبر عن جثة في نحو «خرجت فإذا السَّبُعُ» على من جعلها ظرف مكان، وما ذكره من أنَّ الصحيح الذي عليه

١- البحر ٥/١٢٨.

٢- الكتاب ١/٢٨٦، والبيت للنابغة، وهو في ديوانه ٢٠٣، والخصائص ٢/٤٢٥، الدر المصون ٥/٤٠٣، وراية الديوان: «ذكَّرني» .

٣- الأعراف/ ١٠٤، و «من» ساقطة من المخطوطات.

٤- عبارة أبي حيّان: أنا على قول الحقِّ، أي: طريقي وعادتي قول الحق.

٥- المحرر ٧/١٢٧، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٩٧.

٦- المقتضب ٣/١٧٨، وينظر: الأزهية ٢٠٢.

٧- البحر ٥/١٣٠.

٨- ظاهر كلامه أنها ظرف زمان، ينظر: الكتاب٤/٢٣٢، وشرح السيرافي ٥٤٣، ضمن السيرافي النحوي.

الناس هو مذهب الرِّياشيِّ[١] ونُسب إلى سيبويه، ومذهبُ الكوفيِّين أنَّ «إذا» حرفُ مفاجأةٍ لا اسمٌ.[٢]

٤١٨- قوله تعالى: ﴿ فماذا تَأْمُرُونَ ﴾ آية/١١٠.

«ح»[٣]: يحتمل أنَّها كلَّها استفهامٌ معمولُ بـ ﴿تأمرون﴾ توسُّعا بحذف حرف الجرِّ، نحو:[٤]

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ . . . . . .

والمفعول الأوَّل محذوفٌ لفهم المعنى، أي: «أيَّ شيءٍ تأمرونني»[٥]، أي: «بأيِّ»، ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ استفهاماً و «ذا» موصولٌ و ﴿تأمرون﴾ صلتُه، حُذف مفعوله الأوَّل والثاني الذي هو العائد،أي: «تأمرونيه»[٦]، وكلا الإعرابين في «ماذا» جائز في قراءة كسر النون[٧]، إلاَّ أنَّه حذف يا المتكلِّم وأبقى الكسرة / دالَّة عليها. ١٠٤/ب

وقدَّره «ع»[٨]: مجروراً، أي: «تأمرونَ به»، وليس بجيِّد؛ لأنَّ حذف العائد المجرور له شروط مفقودة هنا[٩]، والعُذر لابن عطيَّة أنَّه قدَّره على الأصل، ــ أيْ ــ ثم اتسع فيه فيتعدَّى إليه الفعل بغير واسطة.

١- هو أبو الفضل العباس بن الفرج الرِّياشي الهاشمي ولاءً، اخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة، من مؤلفاته «الخيل» و«الإبل» ت ٢٥٧ هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٩٧، وبغية الوعاة ٢/٢٧.
ونسب إليه هذا القول في الجنى الداني ١٧٤.

٢- وهو اختيار المتأخرين، لذا يقدَّر الخبر محذوفا بعدها إذا لم يظهر، ينظر: ابن يعيش ٤/٩٨، ورصف المباني ١٥٠، والجنى الداني ٢٧٤.

٣- البحر ٥/١٣٤.

٤- سبق في الفقرة ٨٥.

٥- في المخطوطات «تأمروني به»، والتصويب من البحر. وإنَّما يحتاج إلى «به» إذا كانت «أي» مبتدأ. وهي هنا مفعول به.

٦- في المخطوطات «تأمروني به»، والتصويب من البحر.

٧- هي شاذَّة للإمام نافع من طريق كَرْدَم، كما في المحرر.

٨- المحرر ٧/١٢٨.

٩- ينظر: ما سبق في الفقرة ٤٥ .

٤١٩- «ح»[١]: قال «ع»[٢]: وقرأ ابنُ عامر ﴿أَرْجِئْهِ﴾[٣]، بهمزةٍ وهاء مكسورة، قال الفارسيُّ:[٤] وهذا غلط.

«ح»: إنَّما هي من رواية ابنِ ذَكْوانَ[٥] فنسبتها لابن عامر ليس بجيِّد.

٤٢٠- «ز»[٦]: تخييرُهم إياه أدبٌ حسنٌ، كما يفعله أهل الصناعات، والمتناظران قبل أن يتخاوَضوا في الجدال، والمتصارعان قبل أن يتخاوضوا في الصراع.

«ح»[٧]: وقال القرطبيُّ:[٨] تأدَّبوا مع موسى عليه الصلاة والسلام فكان ذلك سببَ إيمانهم.

والذي يظهر أنَّه ليس من الأدب بل من الإدلال بما يَعلَمُونه من السِّحر وإيهامِهم الغَلَبة والثِّقة بأنفسهم وعدمَ الاحتياط والاكتراثَ بأمر موسى عليه الصلاة والسلام، كما قال الفرَّاء لسيبويه حين جمع بينهما الرَّشِيد:[٩] اسألْ فأجيبَ أم ابتدئ فأصيب، فهذا جاء التخيير فيه على سبيل الإدلال بنفسه والمَلاءةِ بما عنده وعدمِ الاكتراث بمناظرته[١٠] والوثوقِ بأنَّه الغالب.

١- البحر ٥/١٣٥.

٢- المحرر ٧/١٢٩.

٣- الأعراف/١١١.

٤- الحجة ٤/٦٢.

٥- هو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان الفهري الدمشقي، قرأ على أيوب بن تميم، وابن عامر، ت٢٤٢ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٤٠٢، وغاية النهاية ١/٤٠٤. وينظر في القراءة: السبعة ٢٨٨، والتيسير ٩٢.

٦- الكشاف٢/٨١..

٧- البحر ٥/١٣٣.

٨- تفسيره ٧/٢٥٩.

٩- هو: أبو جعفر هارون بن محمد المهدي بن المنصور، من أنبل خلفاء بني العباس، ذو حجٍّ وجهاد، ت١٩٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٩/٢٨٦. والصواب: حين جمع الرشيد بن الكسائي وسيبويه، وهو كذلك في البحر ، وقبل الدخول على الرشيد حصل كلام الفراء هذا. ينظر: مجالس العلماء ٩.

١٠- في المخطوطات «مناصرته»، والتصويب من البحر.

٤٢١- قوله تعالى: ﴿ واسترْهَبُوهُمْ ﴾ آية/١١٦.

«ح»[١]: أرهَبوهم، «واستفعل» بمعنى «أفعَل»[٢] كـ «أَبَلَّ» و «اسْتَبَلَّ»[٣]، والرهبة: الخوف والفزع.

«ن»[٤]: أرهبوهم إرهاباً شديداً، كأنَّهم استدعَوْا رهبتَهم.

«ع»[٥]: أرهبوهم فكأنَّ فِعلَهم اقتضى واستدعى الرهبة من الناس.

«ح»: ما قالاه لايظهر؛ لأنَّ الاستدعاء والطلب لايلزم منه الوقوع؛ فلذلك قلنا إنَّ «استفعل» معناه «أفعَل».

٤٢٢- قوله تعالى: ﴿ قال أَلْقُوا فَلَمَّا أَلْقَوا ﴾ آية/١١٦.

[«ح»][٦]: هو معطوف على محذوفٍ، أي: فـألْقَوْا، وقال الحَوفيُّ: هو جواب الأمر، ولايُعقَل ما قال.

٤٢٣- قوله تعالى: ﴿ مَهما تَأْتِنا به من آيةٍ لِتَسْحَرَنا بها ﴾ آية/١٣٢.

«ح»[٧]: «مهما» مرفوعةٌ على الابتداء، أو مفعولةٌ بفعلٍ محذوفٍ من باب الاشتغال، أي: «أيَّ شيءٍ[٨] تُحضِرْ تأتِنا به من آية»، والضمير في «به» عائد على «مهما»، وضمير «بها» عائد على معنى «مهما»؛ لأنَّ المراد به أيَّة آيةٍ، كما عاد

١- البحر ٥/١٣٦.

٢- ينظر: الممتع ١/١٩٥، وشرح الشافية ١/١١١.

٣- إذا صحَّ، ينظر: لسان العرب ١١/٦٥، «بلل».

٤- الكشاف ٢/٨٢.

٥- المحرر ٧/١٣٢.

٦- البحر ٥/١٣٦.

٧- البحر ٥/١٤٩.

٨- في المخطوطات «شخص»، والتصويب من البحر.

على «ما» في قوله ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنْسِها﴾[١]، وكما قال زهير:[٢]

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ .....

«ح»: فأنّثَ على المعنى.

ثُمَّ ذكَر في «مهما» أنَّها ليست ظرفاً كما ذكره المراديُّ[٣]، وذكَرَ خلافَ ابنِ مالك[٤]، وذكَر أنَّ الزمخشريَّ قرأ كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا مغربيٍّ أندلسيٍّ في مكَّة / وهو الشيخ المشاور[٥] أبو بكر بن طلحة بن عبدالله الأندلسيّ[٦]، من أهل «يابُرة» من أهل جزيرة الأندلس، وذكر أنَّ بعضهم قال إنَّما قرأ نتفاً من كلام الفارسيِّ وابن جنّي[٧]، وقد صنَّف أبو الحجَّاج يوسف بن معزوز[٨] كتاباً في الرَّدِّ على مُفَصَّلِ الزمخشريِّ والتنبيه على أغاليطه التي خالف فيها إمام الصنعة أبا بِشر عمرو بن عثمان سيبويه. ١٠٥/أ

٤٢٤- قوله تعالى ﴿ فلمّا كَشَفْنا عنهم الرِّجْزَ إلى أَجَلٍ ﴾ آية/١٣٥.[٩]

١- البقرة/١٠٦.

٢- هذا صدر بيت عجزه:

وإنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمي

وهو في ديوانه ٢٨، والجنى ٦١٢، والدر المصون ٤٣٢/٥، والمغني ٤٢٦، ٤٣٥.

٣- تو ضيح المقاصد والمسالك ٢٤٠/٤.

٤- ذكر ابن مالك أن استعمالها ظرفا ثابت في أشعار الفصحاء من العرب، ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣.

٥- أي عضو مجلس المشاورين، وهو مجلس عند الأندلسيين يشبه مجلس القضاء الأعلى اليوم. ينظر: معجم فقه المحلّى ٤٠.

٦- هو أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد اليابُريّ، روى عن أبي الوليد الباجي، له كتاب في الردّ على ابن حزم، واجتمع بالزمخشري بمكة، ت٥١٨هـ. ينظر: البلغة ١٢٤، وبغية الوعاة ٤٦/٢.

٧- الذي في البحر: قراءة الزمخشري على ابن أبي طلحة تدلُّ على خلاف ما كان يعتقد فيه بعض أصحابنا من أنّه نظر في نتفٍ من كلام الفارسي وابن جني.

٨- هو أبو الحجاج يوسف بن معزوز - وقيل إبراهيم - القيسي المرسيّ، أخذ عن السهيلي وابن ملكون، له «شرح الإيضاح» و «التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصّل»، ت ٦٢٥ هـ. ينظر: البلغة ٢٤٤، وبغية الوعاة ٣٦٢/٢.

٩- في المخطوطات ﴿فلما كشفنا عنهم العذاب﴾ الزخرف/٥٠، وهو خطأ.

«ح»[١]: قالوا[٢]: «إلى أجل» متعلِّقٌ «بكشفنا»، ولايمكن حمله على التعلُّق به؛ لأنَّ ما دخلت عليه «لَمّا» يترتب جوابه على ابتداءِ وُقوعه، والغاية تنافي التعليق على ابتداء الوقوع، فلابُدَّ من تعقُّلِ الابتداء والاستمرارحتى تتحققَّ الغاية، وكذلك لاتصحُّ الغاية في الفعل غير المتطاوِل، لايُقال «لَمّا قتلت زيداً إلى يوم الجمعة جرى كذا وكذا»، ولا «لَمّا وَثَبتُ إلى يوم الخميس اتفق كذا».

وجعل بعضُهم «إلى أجل» من تمام «الرِّجْز» أي: «الرِّجْزُ كائنٌ إلى أجلٍ» والمعنى أنَّ العذاب كان مؤجَّلاً، ويقوِّي هذا التأويل كونُ جواب «لَمّا» بـ «إذا» الفجائيَّة، أي: «فلمَّا كشفنا عنهم العذاب المقرَّر عليهم إلى أجل فاجَؤوا بالنكث»، وعلى معنى تَغْيِيَةِ الكشفِ بالأجل المبْلُوغِ لاتتأتَّى المفاجأةُ إلا على تأويل الكشف بالاستمرار المُغَيَّا، فتكون المفاجأة بالنكث إذْ ذاك ممكنةٌ.[٣]

«ز»: جواب «لَمّا» ﴿**إذا هم ينكثون**﴾، أي: فلمَّا كشفنا عنهم فاجؤوا النكث وبادرُوه ولم يؤخِّروه، لكن لّما كُشف عنهم نكثوا.

«ح»: ولاتمكن التغيية على ظاهرِ هذا التقدير، ومجيء «إذا» الفجائيَّة جواباً لها يدُلُّ على أنَّها حرفٌ كما يقوله سيبويه[٤]، لا ظرف[٥] كما زعم بعضهم؛ لافتقاره إلى عاملٍ، والكلامُ تامٌّ لايحتمل إضمارا، ولايعمل ما بعد «إذا» الفجائيَّة فيما قبلها.[٦]

٤٢٥- قوله تعالى: ﴿وتمَّت كلمةُ ربِّكَ الحُسْنى﴾ آية/١٣٧.

قرأ الحسنُ «كلماتُ ربِّك الحسنى».[٧]

١- البحر ٥/١٥٣.

٢- ينظر: الكشاف ٢/٨٦، المحرر ٧/١٤٥.

٣- «يعني لابُدَّ من تأويل الكشف بالاستمرار كما تقدَّم» الدر المصون ٥/٤٣٦.

٤- ينظر: الكتاب ٤/٢٣٤، والأزهية ١٩٩، ورصف المباني ٣٥٤، والجنى الداني ٥٩٤.

٥- في المخطوطات «حرف»، والتصويب من البحر.

٦- أي: لوكانت ظرفا لعمل فيها الجواب، والفجائية لايعمل ما بعدها فيما قبلها، ينظر: الجنى الداني ٣٧٧، والدر المصون ٥/٤٣٦.

٧- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٣، المحرر ٧/١٤٧.

«ز»[١]: نظيُره ﴿مِن آياتِ ربِّه الكُبرى﴾.[٢]

«ح»[٣]: في وصفِ الجمع بالمفردِ المؤنَّث، وهو غير متعين؛ لاحتمال أنَّه نعتٌ لمحذوف هو المفعول، أي: لقد رأى الآيةَ الكُبرى، وهو أبلغ في الوصف.

٤٢٦- قوله تعالى: ﴿إنَّ هؤلاءِ مُتَبَّرٌ ما هُمْ فيه﴾ آية/١٣٩.

«ز»[٤]: «هؤلاء» اسم وخبره جملةٌ من مبتدأ وخبر قُدِّم خبرُها، وفيه ذمٌّ لعَبَدةِ الأوثانِ بأنَّهم هم المعرَّضون للتَّبار، وأنّه لايَعْدُوهُم البتَّة[٥]، وأنَّه لهم لازمٌ؛ ليُحَذِّرهم عاقبةَ ما طلَبوا ويُبَغِّضَهم ما أَحبُّوا.

«ح»[٦]: لايتعيَّنُ أنَّ خبر «هؤلاء» جملةٌ قُدِّم خبرُها، وإن / كان جائزا، فالأحسنُ ١٠٥/ب
أنَّ قوله «مُتَبَّرٌ» هو الخبر وما بعده مرفوعٌ به نائب فاعل[٧]، وكذا ﴿باطلٌ ما كانوا يَعمَلُون﴾، فيكون خبرُ اسمِ [إنَّ] مفرداً لاجملة، وهو نظيرُ «إنَّ زيداً مضروبٌ غلامُه»، فالأحسنُ فيه ما قلنا، ويجوز ما قال، وهو مرجوح.[٨]

٤٢٧- قوله تعالى: ﴿أغَيْرَ اللهِ أَبْغيكُمْ﴾ آية/١٤٠.

«ع»[٩]: الظاهرُ نصبُه بفعلٍ مضمَرٍ، ويجوز على الحال.

١- الكشاف ٢/٨٦.

٢- النجم/١٨.

٣- البحر ٥/١٥٥.

٤- الكشاف ٢/٨٧-٨٨.

٥- في المخطوطات «وأنّهم لايضُرُّونهم البتة»، والتصويب من الكشاف والبحر.

٦- البحر ٥/١٨٥.

٧- ينظر: التبيان ٢١٩، والفريد٢/٣٥٣.

٨- مرجوح؛ لأنّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ينظر: الدر المصون ٥/٤٤٤. وقد اعتذر عنه السمين بأنّه ذكره لما أراد من المعنى.

٩- المحرّر ٧/١٥١.

«ح»[١]: لايصحُّ نصبه بمضمَرٍ؛ لأنَّ ﴿أَبغِيكُم﴾ مفرَّغٌ له أو[٢] لـ ﴿إلهاً﴾، فإن جُعِل «غيرَ» هو المفعول كان «إلهاً» تمييزاً لـ «غيرَ» أو حالا، وإن جُعِل «إلهاً» المفعولَ كان أصل الكلام «أبغيكم إلهاً غيرَ الله» فهو نعتٌ لـ«إلها» قُدِّم فانتصبَ على الحال.

أمَّا نصبُه بمضمَر فلا يصحُّ؛ لأنَّه اشتغالٌ، وشرطُه وجودُ العامل المشتغِل عاملاً في ضمير الأوَّل، أو في مُلابِسِه[٣]، فلو كان التركيب «أبغيتكموه» لصحَّ.

«ت»: إنْ لم يصحَّ اشتغالا صحَّ تفسيراً؛ فإنَّ الحذف للدليل صحيحٌ لابقَيْدِ أن يكون الدليل من باب الاشتغال، نعم لامحوِج إليه.

٤٢٨- قوله تعالى: ﴿ وهو فضَّلَكُمْ ﴾ آية/١٤٠.

[ح][٤]: حال أومستأنف.

٤٢٩- قوله تعالى: ﴿ وأَتْمَمْناها ﴾ آية/١٤٢.

«ح»[٥]: أي: المواعَدة المفهومةُ من ﴿واعَدنا﴾، وقال الحَوفيُّ: عائد على الثلاثين، أي: أتممْنا الثلاثين.

«ح»: لايظهر؛ لأنَّ الثلاثين لم تكن ناقصةً فتَتِمَّ بعشرٍ، وحُذف مميِّز ﴿عَشْرٍ﴾، أي: بعشرِ ليالٍ؛ لدلالة ما قبله عليه.

«ت»: «تتميم» الشيء تكمِلتُه وإيصاله إلى ما فوقه[٦]، كـ «رَبَّعْت الثلاثة»، فهو بمعنى إضافة شيء إلى المتمَّم ليبلُغ ما فوقه، ولذا قال ﴿فَتَمَّ ميقاتُ ربِّه أربعينَ ليلةً﴾، وإذا كان الآخِر يطلق على الخارج فكذا التمام.

٤٣٠- قوله تعالى: ﴿ جَعَلَه دَكًّا وخَرَّ موسى صَعِقا ﴾ آية/١٤٣.

١- البحر ٥/١٥٩.

٢- في النسخ: ولا ﴿إلها﴾، والتصويب من البحر.

٣- ينظر: ابن يعيش ٢/٣٠، وشرح الكافية لابن الحاجب ٤٦٠، و شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٦.

٤- البحر ٥/١٥٩، وينظر: التبيان ٢٩١، والدر المصون ٥/٤٤٥.

٥- البحر ٥/١٦٠، وينظر: الدر المصون ٥/٤٤٦.

٦- ينظر: تفسير الرازي ١٤/١٨٥، وحاشية الشهاب ٤/٢١٣، وروح المعاني ٥/٤٢.

«ز»[١]: انظُر إلى إعظام الله أمرَ الرؤية في هذه الآية، وكيف أرجف الجبل بطالبيها وجعله دَكًّا، وكيف أَصعَقَهم مبالغةً في إعظام الأمر، وكيف سَبَّح ربَّه ملتجئاً إليه وتاب من إجراء تلك الكلمةِ على لسانه وقال: ﴿أنا أوَّلُ المؤمنين﴾، والعجَبُ من المتسَمِّين بالإسلام المتسمِّين بأهل السُّنَّة والجماعة كيف اتخذوا هذه العظيمةَ مذهباً، ولايغرَّنَّك تستُّرُهم بالبَلْكَفَة[٢] فإنَّها من منصوبات أشياخِهم، والقول ما قاله بعضُ العَدْلِيَّة فيهم:

لجماعةٌ سَمَّوْا هَواهُمْ سُنَّةً وجماعةً حُمُرٌ لعمْري موكَفَةْ
قد شبَّهوهُ بخلْقهِ وتَخَوَّفُوا شنع الوَرَى فتستَّرُوا بالبَلْكَفَةْ

«ح»[٣]: هذا تفسيرٌ على طريق المعتزلة، وسَبٌّ لأهل السنَّة والجماعة على / ١٠٦/أ عادته، وقد نظَم بعض علماء السنَّة على وزن هذين البيتين، [أنشدنا] أستاذُنا العالِم العلاَّمة أبو جعفر أحمدُ بنُ الزُّبير بغرناطة إجازةً إن لم يكن سماعا، ونقلته من خطِّه، قال أستاذنا القاضي الأديب العالم أبو الخطَّاب محمدُ بنُ أحمدَ بنِ خليلٍ السَّكُوني[٤]، بقراءَتي عليه عن أخيه القاضي أبي بكر[٥] من نظمه:[٦]

١- الكشاف ٢/٩١-٩٢.

٢- البلكفة. يريد بها عدم التكييف، ورؤية الباري سبحانه وتعالى بلا إحاطة يوم القيامة ثابتة متواترة، ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٢٠٧.

٣- البحر ٥/١٦٨.

٤- هو شيخ البلاغة والأدب والإنشاء، ت٦٥٢هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء٢٣/٢٩٩. وفي الأصل بياض في موضع السكوني، نبَّه عليه الناسخ.

٥- له كتاب على «الكشاف سماه بحسنات الزمخشري وسيئاته، لم يعمل في بابه مثله»، توفي في حدود ٦٢٥هـ. ذكره ابن مكتوم في الدر اللقيط ٤/٣٨٥.

٦- هذه الأبيات في «ب» «د»، وموضعها بياض في الباقي.

شبَّهت جهلاً صدر أمَّة أحمد ... وذوي البصائر بالحمير الموكَفهْ
وزعمت أنْ قد شبَّهوا معبودهم ... وتخوَّفوا فتستَّروا بالبلكفهْ
ورميتهم عن نبعة سوَّيتها ... رمي الوليد غدا يُمزِّق مصحفه
وجبَ الخسارُ عليك وانظر مُنصفا ... في آية الأعراف فهي المنصفهْ
أترى الكليم أتى بجهل ما أتى ... وأتى شيوخُك ما أتوا عن معرفهْ
من ليس يدرك كيف يحجبُ نفسه ... نَهْنَه نهى أشياخك المتكلّفة
وبآية الأعراف[1] ويك خذلتهم ... فوقفتموا دون المراقي المزلفهْ[2]
أو تحسبُ الحجب الستائر كثفا ... أنت الذي حجب الذي بالمعْلفه
ملكٌ تهدَّد بالحجاب عبيده ... وهو المنزَّه أن يُرى ما أسخفه
لو كان كالمعدوم عندك لا يرى ... ذهب التَّمدُّح في هراء السَّفسفه
خلق الحجاب فمِن وراء حجابه ... سمع الكليمُ كلامَه إذ شرَّفه
خلق الحجاب لنفسه سبحانه ... فتشَوَّفته الأنفسُ المُستشرفه
لو صحَّ في الإسلام عقلك لم تقل ... بالمذهب المهجور من نفي الصفهْ
شبَّهت يا مغرورُ أو عطَّلت إذ ... ضاهيتَ في الإلحاد أهلَ الفلسفه
إنَّ الوجوه إليه ناظرة بذا ... جاء الكتاب فقلتموا هذا السفهْ
نطق الكتابُ وأنت تنطقُ بالهوى ... فهَوى الهوى بكَ في المهاوي المُتلفهْ
فالنفي مختصٌّ بدار بعدَها ... لك لا أبا لك موعداً لن تُخلفهْ

٤٣١- قوله تعالى: ﴿ وألقَى الألواحَ ﴾ آية/١٥٠.

«ع»[3]: «ال» عوض من الضمير، أي: ألواحَه، فهو الضمير الوُصْلة بين الألواح

١-الذي في المخطوطات والدر اللقيط: آية الأنعام، والتصويب من البحر.

٢- البيت الذي قبل هذا والخمسة التي بعده ليست في البحر، وهي في الدر اللقيط ٤/٣٨٥، ومثلها البيتان: شبَّهت يا مغرور...، نطق الكتاب... .

٣- المحرّر ٧/١٥٩. والكلام عند ﴿وكتبنا له في الألواح﴾ الأعراف/١٤٥.

وموسى، نظيره ﴿فإنَّ الجنَّة هي المأوى﴾[١]، أي: مأواه.

«ح»[٢]: كون «ال» عوضاً من الضمير ليس بصرياً بل كوفيٌّ[٣]، وليس مثل ﴿فإنّ الجنّة هي المأوى﴾؛ لأنَّه خبر لابدَّ له من ضميرٍ، عُوِّضَ «ال» وأصله «مأواه» كما يقول الكوفيُّ، أو محذوف تقديره «له» كما يقول البصريُّ، وهذه الآية لاحاجة بها إلى الضمير.

«ت»: حيث وافق مذهباً فلا محلَّ للردِّ، نعم المشهور عند الشيخ خلافه، والاحتياج للوصلة بين «الألواح» و «موسى» محتاجٌ إليها في تحسين النظم.[٤]

٤٣٢- قوله تعالى: ﴿ سأُرِيكُمْ دارَ الفاسِقِينَ ﴾ آية/١٤٥.

«ع»[٥]: لو كانت من رؤية القلب لتعدَّت إلى ثلاثة مَفْعولِيْنَ، ولو قيل: إنَّ الثالث محذوفٌ يدلُّ عليه المعنى، إن كان في الدنيا، يُقدَّر «مُدَمَّرة»، وإن كان المراد جهنَّم فيُقدَّر «مُسَعَّرة»[٦]، لقيلَ له: لايجوز حذف هذا المفعول ولا الاقتصارُ دونه؛ لأنَّها داخلة على الابتداء والخبر، ولو جُوِّزَ[٧] لكان على قُبحٍ في اللسانِ لايليقُ بكتاب الله.

«ح»[٨]: حذف الثالث جائز لدليل، «أعلَمْت زيداً عمراً»، في جواب «هل أعلمت زيداً عمراً منطلِقاً»، وأمَّا تعليلُه بالدخول على المبتدأ والخبر فلا يدلُّ على المنع؛ لأنَّ خبر المبتدأ يجوزُ حذفُه اختصارا، [والثاني والثالثُ في باب «أَعْلَمَ» يجوز حذف كلٍّ منهما اختصاراً،][٩] وقوله: «داخلة على المبتدأ والخبر» أي: قبل النقل بالهمزة؛ ففيه تجوُّزٌ.

١- النازعات/٤١.

٢- البحر ٥/١٦٩-١٧٠.

٣- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٢/٤٠٨، والمسائل البغداديات ١٤٢، والارتشاف ١/٥١٧.

٤- لايظهر وجه للتحسين، وإنما يكون التقدير عند حاجة اللفظ إلى ذلك.

٥- المحرّر ٧/١٦١.

٦- في الأصل: «مستقرة».

٧- «جوِّزَ» ساقط من الأصل.

٨- البحر ٥/١٧٢.

٩- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

«ت»: هذا منه عجيبٌ، فقد مرَّ له مِراراً ردُّ الحمل على حذف بعض مفاعيل أصلها المبتدأ والخبر[١] لقِلَّته / أو قُبْحه، سيَّما وقد منعه ابنُ مُلكون[٢] قال: فلاينبغي ١٠٦/ب
الحمل عليه، وقد علم أنَّ حذفَه عند ابنِ مالك[٣] وغيرِه جائزٌ.

فإذا سبقه غيره على التقبيح ومنع الحمل على الحذف لجأ إلى جواز الحذف، وهذا مما لاينبغي، ثمَّ قولُه: «دخولها على المبتدأ والخبر فيه تجوُّز»، لاتجوُّز فيه؛ لأنَّ المبتدأ والخبر قبل الهمزة وبعدها، نعم قبل الهمزة مباشرةً وبعد الهمزة بواسطةٍ فلامجاز.[٤]

٤٣٣- قوله تعالى: ﴿ ولِقاءِ الآخِرةِ ﴾ آية/١٤٧.

«ح»[٥]: إضافةُ «لقاء» إلى «الآخرة» إضافة المصدر إلى المفعول، أي: «ولقائِهم الآخرةَ».

«ز»[٦]: ويجوز أن يكون من إضافة المصدر إلى الظرف،أي: لقاء ما أعدَّ الله لهم في الآخرة.

«ح»: لايُجيز جُلَّة النحويِّين الإضافة إلى الظرف؛ لأنَّ الظرف على نيَّة «في»، والإضافة عندهم «باللام» أو بـ«مِن»، فإن اتُّسع في العامل جاز نصب الظرف نصبَ المفعول به توسُّعاً، فيجوز إضافة المصدر إلى ظرفه المتوسَّع فيه، وأجاز بعض النحويِّين[٧] أن يكون على تقدير «في»، كما يُفهم من ظاهر كلام «ز» وهو مذهبٌ مردودٌ في علم النحو.

٤٣٤- قوله تعالى: ﴿ قالَ ربِّ اغفِرْ لي ولأخِي ﴾ آية/١٥١.

١- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٧٥.

٢- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٩٠.

٣- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٢-٧٣، والهمع ٢/٢٤٤.

٤- الواسطة غير ظاهرة، وإنما كانت قبل الهمزة داخلة عليهما، وأما بعد النقل فهي داخلة على الفاعل والمفعولين في نحو: علم زيدٌ عمراً منطلقاً، والأفضل أن يقول: ما أصلهما مبتدأ وخبر، ينظر: الدر المصون ٥/٤٥٥.

٥- البحر ٥/١٧٥.

٦- الكشاف ٢/٩٣.

٧- هو ابن مالك، ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٢١.

«ن»[١]: لَمَّا اعتذر إليه أخوه وذكَر شماتةَ الأعداء قال ﴿**ربِّ اغفرلي ولأخي**﴾ ليُرضيَ أخاه ويُظهرَ لأهل الشماتة رضاه عنه فلاتتمُّ لهم شماتتُهم، واستغفر لنفسه ممَّا فَرَط منه لأخيه، واستغفر لأخيه أن عسى فَرَّط في حين الخلافة.

«ح»[٢]: «ولأخيه أن عسى فرَّط» إن كانت «أن» مفتوحة فيصحُّ ويقرُّه معناه[٣]، وإن كانت مكسورةً كانت شرطيَّة وهي لاتدخل على الجامد كـ«عسى»[٤].

٤٣٥- قوله تعالى: ﴿ و ذِلَّةٌ ﴾ آية/١٥٢.

«ن»[٥]: خروجُهم من ديارِهم؛ لأنّ ذِلَّةَ الغربة مَثَلٌ مضروب.

«ح»[٦]: كان ينبغي أن يقول: استمرَّ انقطاعهم عن ديارهم ؛ لأنَّ خروجَهم كان قد سَبَقَ على عِبادَةِ العِجْل.

٤٣٦- قوله تعالى: ﴿ إنّ ربَّكَ مِن بعدِها لَغفورٌ رحيمٌ ﴾ آية/١٥٣.

الظاهرُ عودُ الضمير على ﴿**السَّيِّئاتِ**﴾، ويحتمل وهو أَوْلى «مِن بَعْدِ التوبةِ» المفهومة من ﴿**تابُوا**﴾؛ لأنَّ عوده على السيئات يُحوِج إلى حذف مضاف ومعطوف، أي: «من بعد عَمَلِ السيئات والتوبة».

«ت»: ماذكره الشيخ «ح»[٧] أخذٌ من سياق الكلام ، لا لأنَّ شرط الغفران التوبةُ كما هو مذهب المعتزلة؛ لجواز المغفرة دون توبة؛ إذ العصاة في المشيئة؛ ﴿**ويغفرُ مادونَ ذلك لمن يشاء**﴾.[٨]

٤٣٧- قوله تعالى: ﴿ لاإلهَ إلا هو ﴾ آية/١٥٨.

١- الكشاف ٢/٩٥.

٢- البحر ٥/١٨٤.

٣- الذي في البحر: «ويقرب معناه».

٤- ينظر: المساعد ٣/١٤٦، والمغني ٢١٧.

٥- الكشاف ٢/٩٥.

٦- البحر ٥/١٨٤.

٧- البحر ٥/١٨٥.

٨- النساء /٤٨، ١١٦، أما المعتزلة فيُوجبون إنفاذ الوعيد، ينظر: شرح العقيدة الطحاوية ٥٢٤.

«ز»[١]: بدلٌ من ﴿له مُلْكُ السمواتِ والأرضِ﴾، وكذلك ﴿يُحيي ويميت﴾، وفي «لاإله إلاهو» بيانٌ للجملة قبلها؛ لأنَّ من ملك العالم كان هو الإله على الحقيقة، وفي «يحيي ويميت» بيان لاختصاصه بالإلهية / لأنّه لايقدر على الإحياء ولا الإماتةِ غيره. ١٠٧/أ

«ح»[٢]: إبدالُ الجمل من الجملِ غيرِ المشتركةِ في عاملٍ لانعرفه، والأحسن أنها جمل مستقلَّة من حيث الإعراب وإن كانت متعلِّقة بما قبلها من حيث المعنى.

٤٣٨- قوله تعالى: ﴿ قُلْ يا أَيُّها النَّاسُ ﴾[٣] آية/١٥٨.

«ز»[٤]: «الأُناس» [اسمُ] جمعٍ غيرُ تكسير نحو «رُخالٍ»، و«ثُناءٍ»[٥]، و«تُؤام»، وأخواتٍ لها، ويجوز أن يقال: إنَّ الأصل الكسرُ والتكسير، والضمَّة بدلٌ من الكسر، كما أُبدلت في «سُكارَى»، و«غُيارَى».[٦]

«ح»[٧]: هذا لايجوز؛ إذ لم ينطق بـ «إناس» بكسر الهمزة حتَّى يكون تكسيراً وضمَّتُه بدلَ كسرةٍ، بخلاف «سُكارى» فإنَّ فيه «فَعَالى» بفتح فاء الكلمة[٨]، وهو مسموع فيها، ولأنَّ «سُكارى» و«غُيارى» و«عُجالى» وما ورد من ذلك ليست ضمَّتُه بدلاً من الفتحة، بل نصَّ سيبويه في كتابه على أنّه جمع تكسير أصل، كما أنَّ

١- الكشاف ٢/٩٨.

٢- البحر ٥/١٩٧، وينظر: الدر المصون ٥/٤٨٣.

٣- الصواب أنّها قوله ﴿قد عَلِمَ كُلُّ أُناسٍ﴾ الأعراف/١٦٠.

٤- الكشاف ٢/٩٩.

٥- اضطربت النسخ في هذه الكلمة فبعضها «تنام» وبعضها «ثنام» والمثبت موافق للبحر والنهر والدر اللقيط، والثناء: جمع «ثِنْي» وهي الناقة إذا ولدت بطنين. ينظر: لسان العرب ١٤/١٢٠. والذي في الكشاف والدر المصون «تناء» بالتاء المثناة من فوق. ولم ينقل ضم فائها، وهو بالكسر اسم للقاطنين المقيمين.

٦- أي: أبدلت الضمة من الفتحة في هاتين الكلمتين كما في الكشاف والبحر. وتكرر في النسخ استعمال «حُبارى» موضع «غُيارى».

٧- البحر ٥/٢٠٠.

٨- لأنّه مقيس في الوصف على «فَعْلان» و«فَعْلى»، ينظر: المساعد ٣/٤٥٢.

المضموم أصل، وإن كان لاينقاس كما لاينقاس الفتح، قال سيبويه في حدِّ تكسير الصفات[١]: وقد يُكسِّرون بعضَ هذا على «فُعَالى» كقول بعضهم: «سُكارى» و«عُجالى».

وقال في الأبنية:[٢] ويكون «فُعَالى» في الاسم، نحو «حُبارى» و«سُمانى» و«لُبادى»، ولايكون وصفاً إلا أن يُكسَّر عليه الواحد للجمع ،نحو «عُجالى» و«كُسالى» و«سُكارى».

فهذا نصَّان من سيبويه أنَّه جمع تكسير أصلاً، فلا يَسُوغ أن يدعى أنَّ أصله «فَعَالى» بُدِّلت حركته، وذهب المبرِّد[٣] إلى أنَّ «فُعَالى» بضم الفاء اسم جمع لاجمعُ تكسير، فالضمَّة عنده أيضاً أصل، والزمخشريُّ لم يذهب إلى هذا ولاهذا بل أحدث ثالثاً.

٤٣٩- قوله تعالى: ﴿ وقُولُوا حِطَّةٌ وادخلُوا البابَ سُجَّداً ﴾ آية/١٦١.

«ن»[٤]: [سواءٌ] قدَّموا «حِطَّة» على دُخول البابِ وأخَّرُوها فهم جامعون في الإيجاد بينهما.

«ح»[٥]: تركيب غير عربيٍّ، وإصلاحُه: سواء قدَّموا أم أخروها، كما قال تعالى: ﴿سواءٌ علينا أَجزِعْنا أم صَبَرْنا﴾.[٦]

«ت»: الذي رأيته بالواو فاعتراض الشيخ بأنَّ العطف بـ «أم» ، وكذا إن كان في نسخة الزمخشريِّ بـ «أو»[٧] فالعربيُّ بـ «أم»[٨]، على أنَّ القياس يقتضي الواو، ولذلك

١- الكتاب ٣/٦٤٥.

٢- الكتاب ٤/٢٥٤.

٣- لم أجد له نصا حول هذا في المقتضب والكامل.

٤- الكشاف ٢/٩٩.

٥- البحر ٥/٢٠١.

٦- إبراهيم /٢١.

٧- هو كذلك في الكشاف بـ «أو».

٨- يجوز دخول «أو» بعد همزة الاستفهام، كما هو استعمال الزمخشري هنا. ينظر: رصف المباني ٢١٢.

احتاجوا إلى التأويل بأنَّ هذا يراد معناه، أي: الأمْران سواء، وذلك أنَّ هذا ممَّا لايُغني متبوعُه؛ لأنَّ التسوية تقتضي اثنينِ فاللائق الواو[١]، فتأمَّله.

٤٤٠- قوله تعالى: ﴿ فَبَدَّلَ الذين ظَلَمُوا ﴾ آية/١٦٢.

«ع»[٢]: «بدَّلَ» غيَّر اللفظ دون أن يذهب بجميعه، «وأبْدَلَ» إذا ذهب[٣] به وجاء بلفظ آخر.

«ح»[٤]: هذه التَّفرقة ليست بشيء؛ فقد جاءا[٥] في القرآن بمعنىً ﴿**فأَردْنا أن يُبْدِلَهُما**﴾[٦]، ﴿**أن يُبْدِلَه أزواجاً خيراً مِنكُنَّ**﴾[٧]، ﴿**عسى ربُّنا أن يُبْدِلنا خيراً منها**﴾[٨]، قُرِئ بالتشديد والتخفيف[٩] والمعنى واحدٌ، / وهو إذهاب الشيء والإتيانُ بغيره بدلا منه. ١٠٧/ب

ثمَّ التشديد قد جاء حيث يذهب الشيء كُلُّه، قال تعالى ﴿**فأولئك يُبَدِّلُ الله سيِّئاتِهم حسناتٍ**﴾[١٠]، ﴿**وبدَّلْناهُم بجنَّتيْهم جنَّتيْنِ**﴾[١١]، ﴿**ثُمَّ بَدَّلْنا مكانَ السيِّئةِ الحسنَةَ**﴾[١٢]، هذا كلام العرب نثرُها ونظمُها.

«ت»: ما ذكره «ع» اصطلاح في خصوص الألفاظ، فإذا قلت «بدَّلتُ اللَّفظَ»

١- يريد أن الواو اختصت بالعطف في هذه الحالة كقولك: اختصم زيدٌ وعمروٌ، ولكن لايظهر وجهه هنا؛ لأنّ «أم» في أسلوب التسوية على تقدير «أيُّهما» في نحو: أقام زيدٌ أم عمرو، فيجاب بـ «عمرو» أو «زيد» فهي لطلب التصوّر. ينظر: رصف المباني ١٧٨.

٢- المحرّر ٧/١٨٦.

٣- في المخطوطات «أذهب به» والتصويب من المحرر والبحر.

٤- البحر ٥/٢٠٢.

٥- في الأصول: جاء بدون ألف الاثنين.

٦- الكهف /٨١.

٧- التحريم /٥.

٨- القلم/٣٢.

٩- التشديد في المواضع الثلاثة لنافع وأبي عمرو، ينظر: السبعة ٣٩٧.

١٠- الفرقان/٧٠.

١١- سبأ/١٦.

١٢- الأعراف/٩٥.

فمعناه غيَّرتُه، والتغيير صادق بالبعض، و«أبْدل» جاء بالبدل فلا يعترض عليه بما قاله فإنَّه في غير الألفاظ.[١]

ثمّ إنَّ الشيخ لم يتعرَّض لما ذكره من الأمثلة، وهل ما لاصَقَتْه «الباء»[٢] المأخوذُ أو المتروكُ؟، والفرق بين «استبْدل» و«تبدَّل» و«بدَّل»، فنقول: «استبْدَل» و«تبَدَّلَ» مدخول «الباء» فيهما هو المتروك[٣]، نحو ﴿**أتستبْدِلُونَ الذي هو أَدْنى بالذي هو خير**﴾[٤]، ﴿**ولا أنْ تَبَدَّل بهنَّ من أزوَاجٍ**﴾[٥]، ﴿**ومن يتَبَدَّلِ الكُفْرَ بالإيمانِ**﴾[٦]، وعكسه «بدَّلنا» فمدخول «الباء» هو المأخوذ[٧]، نحو «بدَّلت الجيِّد بالرديء».

وقد يتعدَّى لواحدٍ فيكون معناه التغيير، ﴿**ومن يُبَدِّلْ نِعمةَ اللهِ مِن بعد ماجاءتْهُ**﴾[٨] أي: يغيِّر، ﴿**فمَن بدَّلَه بعد ما سَمِعَه فإنَّما إثْمُه على الذين يُبَدِّلُونه**﴾[٩]، وقد يتعدَّى لاثنين ولثالثٍ بحرف الجرِّ داخلاً على المتروكِ، والمأخوذُ المفعولُ الثاني، نحو ﴿**وبدَّلْناهم بجنَّتيْهِم جنَّتيْنِ**﴾، وقد يتعدَّى لمفعولين بنفسه ولا ثالث، والأوَّل منهما هو المتروك، نحو ﴿**يُبَدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسناتٍ**﴾، فاحفظه فإنَّه ينفعُك.[١٠]

١- لاعلاقة له بالألفاظ بل هو صادق على غيرها أيضا، ينظر: عمدة الحفاظ ١٦٧/١، ولسان العرب ٤٨/١١ «بدل».

٢- في المخطوطات «التاء» في الموضعين.

٣- ينظر: عمدة الحافظ ١٦٨/١-١٦٩، والدر المصون ٣٨٠/١.

٤- البقرة /٦١.

٥- الأحزاب /٥٢.

٦- البقرة /١٠٨.

٧- لافرق بين بدَّل وما قبله في عمدة الحفاظ ١٦٨/١، والدر المصون ٣٨٠/١.

٨- البقرة /٢١١.

٩- البقرة /١٨١.

١٠- لابن لب الغرناطي رسالة في تعيين محل دخول الباء، ملخَّصها: أنَّ لهذه المادة أربعَ استعمالات:

١- بمعنى تغيير الشيء بنقله وتحويله. ٣- بمعنى أعطى شيئا عوض شيء، فيطلب ثلاثة مفاعيل.

٢- بمعنى جعل شيء مكان آخر. ٤- أن يقصد الاستعاضة فيكون المعنى أخذت كذا عن كذا.

٤٤١- قوله تعالى: ﴿واسأَلْهُمْ عن القَرْيَةِ التي كانت حَاضِرَةَ البَحْرِ﴾ آية/١٦٣.

«ز»[١]: أي: عن أهل القرية وقتَ عدوانهم في السبت، فإنَّ ﴿يَعْدُونَ﴾ بدل اشتمال.

«ح»[٢]: هذا لايجوز لأنَّ «إذْ» لاتتصرَّف فلا تخرج عن الظرفيَّة للمفعُوليَّة ولاتُجَرُّ بغير [مِن]، وجعلُها بدلا وهو على نيَّة تكرار العامل يوجب دخول «عن» عليها، ومَن جعلها في بعض الأماكن مفعولاً به منصوباً بـ «اذكر» فلِعَجْزِه عن تأويلها بما يُبقِيها على ظرفيَّتِها، وغاية تصرُّفِها أن تضاف إليها بعد الظروف الزمانيَّة.[٣]

٤٤٢- قوله تعالى: ﴿ إذْ تأتيهِم حِيتَانُهم ﴾ آية/١٦٣.

«ز»[٤]: يجوز أن تكون «إذ» الثانية بدلا بعد بدل.

«ح»[٥]: قد ذكرنا أنَّ ذلك لايجوز.

٤٤٣- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا ما ذُكِّرُوا به ﴾ آية/١٦٥.

«ع»[٦]: يحتمل أن يُرادَ به الذِّكْرُ نفسُه أو ما في الذِّكْر.

«ح»[٧]: لايظهر لي هذان الاحتمالان.

«ت»: إنّما استشكلها «ح» لأنَّ عود الضمير على «ما» يحتّم أنها موصول اسمي، فالمعنى «فلمَّا نَسُوا الأَمْرَ الذي ذُكِّرُوا بـه» أي: الذي جُعِلَ لهم مذكِّراً، فيتعيَّن أنَّ

وفي الأوَّل فقط تدخل الباء على المأخوذ الحاصل. تنظر هذه الرسالة في عقود الزبرجد ١/٨٢-٩٤.

١- الكشاف ٢/١٠٠.

٢- البحر ٥/٢٠٣.

٣- نحو «حينئذ» و «يومئذ» . ينظر: المغني ٢١١، وماسبق في الفقرة ١٧١.

٤- الكشاف ٢/١٠٠.

٥- البحر ٥/٢٠٣.

٦- المحرّر ٧/١٨٩. والضمير في قوله «يراد به» يرجع إلى «ما» والذي في المحرّر «ما كان فيه الذكر» .

٧- البحر ٥/٢٠٨.

المرادَ أحدُ الاحتمالين، أي: الذي كان في الذِّكْرِ، أي: الكتاب[١]، لكنَّ قول «ح» ظاهرٌ / في أنَّه أنكر الاحتمالين معاً، وأنَّ المعنى عنده على غيرهما، أي: «فلمَّا نَسُوا الحكم الذي ذُكِّرُوا به» فليس المراد التَّذكير ولا ما في الذِّكر، أي: ما في الكتاب، والاحتمالان اللذان ذكَرَهما «ع» ظاهران أيضاً، فلا وجه لردِّهما؛ لأنَّ الذكر معناه الكتاب المدوَّن، فالآية على معنى نِسْيان الكتاب أو نسيان ما فيه؛ ولا خلل، فلا وجه للإنكار، فتأمَّله. ١٠٨/أ

٤٤٤- قوله تعالى: ﴿ ومِنهُمْ دُونَ ذلكَ ﴾ آية/١٦٨.

«ع»[٢]: إن أُريد بـ «الصَّلاحِ» الإيمانُ فـ «دُونَ» بمعنى «غير»، وهم الكفرة.

[«ح»[٣]: إن أراد أنَّ «دون» تُرادف «غير» فليس بصحيح، وإن أراد أنَّه يلزم ممن كان دون شيء أن يكون غيرا فصَحيحٌ.

«ت»: لايحتاج إلى ترديد؛ لأنَّ المراد المعنى لا غير؛ بدليل ذكره ماصَدْقِها، وهم الكفرة][٤] ولحظ «ع» أنَّ «الصَّلاح» إن كان «الإيمان» فغيرهم الكفرة، وإن كان الكمال فيه فغيرُهم الناقص أو الفاسق[٥]، فتأمَّلْ.

٤٤٥- قوله تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ آية/١٦٩.

الزجاج:[٦] هو القَرْنُ الذي يجيءُ بعد القرن، وقال الفرَّاء:[٧] الخَلْفُ القرن والخَلَفُ

١- قال السمين موضحا ما لم يظهر للشيخ: «يعني ابنُ عطية بقوله «الذكر نفسُه» أي: نفس الموصول مُرادٌ به المصدر كأنّه قيل: فلما نسوا الذكر الذي ذكّروا به، وبقوله «ما كان فيه الذكر» نفس الشيء الشيء المذكّر به» الدر المصون ٥/٤٩٥-٤٩٦.

٢- المحرّر ٧/١٩٤.

٣- البحر ٥/٢١٠.

٤- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٥- قال ابن عطية بالوجهين وإنما اعتراض أبي حيّان كان على أن «دون» لاترادف «غير» . ولكن المؤلف اختصر كثيراً.

٦- معاني القرآن ٢/٣٨٨.

٧- معاني القرآن ١/٣٩٩.

من استخلفته، وقال ثعلبٌ:[١] الناس كلُّهم يقولون: خلَفُ صِدْقٍ وخلْفُ سوءٍ، قال:[٢]

..... وبَقِيتُ في خَلْفٍ كجِلْدِ الأَجْرَبِ

والمَثَل «سَكَتَ أَلْفا ونَطَقَ خَلْفا»[٣]، أي: سكت طويلاً وتكلَّم بكلامٍ فاسدٍ، وعن الفرّاء وذكر كلامه السابق.[٤]

قال: وقد يكون الفتحُ في الرَّديء، قال:[٥]

..... ألا ذلك الخَلَفُ الأَعْـــورُ

وفي الصَّالح «خلْف» قال حسَّان:[٦]

لنا القدَمُ الأُولى عليهم وخَلْفُنا لأوَّلِنا في طاعةِ الله تابعُ

وقال ابن السِّكِّيت:[٧] [هذا] خَلَفٌ صالح وخَلْف سوءٍ، ويجوز: هؤلاء خَلَفُ صدقٍ وخَلْفُ سوءٍ، جمْعُه وواحدُه سواءٌ، وقال النضر بن شُميل: التحريكُ والإسكانُ في القرآن معاً الرديءُ، وأمَّا الصالحُ فبالتحريك فقط لاغير، وأكثرُ أهل اللغة على هذا إلا الفراء وأبا عبيدة[٨] فإنَّهما أجازا الإسكان في الصالح.

«ت»: الفَرْقُ، المفتوحُ للصالح والمسكَّنُ لغيره، أو يُعكَسان بقلَّة، أو الرديء

١- الفصيح ٣٠٤. أي: أنَّه بالفتح في المدح وبالسكون في الذم.

٢- هذا عجز بيت للبيد، وصدره:

ذهب الذين يعاش في أكنافهم .....

وهو في ديوانه١٥٧، وإصلاح المنطق ١٣، ٦٦، والكامل ١٣٩٤، وأمالي القالي ١٥٨/١، والدر المصون ٥٠٣/٥.

٣- ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٥٥، والمستقصى ١١٩/٢.

٤- الذي في معاني القرآن «خَلَف سوء» فتكون متحرِّكة اللام إذا ذكر الخير والشر، وإلا «قلت في الخير: خلَف، وفي الشر: خلْف» غريب الحديث للخطابي ٥٤/١.

٥- لم أهتد إلى تمامه وقائله، وهو في المحرر ١٩٥/٧، والدر المصون ٥٠٣/٥، واللباب ٣٧٠/٩.

٦- الشاهد في ديوانه ٢٦٧، والمستقصى ٣٠١/٢، والدر المصون ٥٠٣/٥، ولسان العرب ٨٩/٩ «خلف».

٧- إصلاح المنطق ٦٦.

٨- مجاز القرآن ٢٣٢/١.

بالوجهين وليس في الصالح إلا الفتح، هذا حاصلُه.

٤٤٦- قوله تعالى: ﴿ أَخَذَ الأَلْواحَ ﴾ آية/١٥٤.[١]

«ز»[٢]: لما نَشَر موسى عليه السلام الألواحَ وفيها كتابُ الله لم يبقَ جبَلٌ ولاحجرٌ ولا شجرٌ إلا اهتزَّ، فلذلك لاترى يهودياً يقرأ التوراة إلا اهتزَّ وأنغضَ لها رأسَه.

«ح»[٣]: سرَت هذه النزغة إلى أولاد المسلمين فيما ريتُ بديار مِصر[٤]، تراهم في المكتَب إذا قرأوا القرآن يهتزُّون ويحرِّكون لها رُؤوسَهم، وأمَّا في بلادنا بلادِ الأندلس فلو تحرَّك صغيرٌ عند قراءةِ القرآن أدَّبه معلِّمُ المكتَب، وقال له: لاتتحرك فتُشبه اليهودَ في الدراسة.[٥]

«ت»: ياليتَها وقفَت في من ليس مكلَّفاً فقط، بل قد عمَّت الأكابرَ والأصاغرَ،بل والعلماءَ والصالحين تربية فقط، لاالخشوع ؛حتى لايكاد يحرك لسانه إلا بها.

٤٤٧- قوله تعالى: ﴿ ولو شِئنا لَرَفَعْناهُ بِها ﴾ آية/١٧٦.

«ز»[٦]: كان حقُّ الكلام: ﴿ولكنَّه أَخْلَدَ إلى الأرضِ﴾ فحَطَطْناه ووضَعْنا منزلَته، فوقَع قولُه ﴿فمثَلُه كمَثَلِ الكَلْبِ﴾ موضع «فحطَطْناه أبلَغَ حطٍّ»؛ لأنَّ تمثيله بالكلب في أخَسِّ أحواله وأذَلِّها في معنى ذلك.

١- الصواب أنَّها ﴿وإذ نتقنا الجبل﴾ الأعراف/١٧١.

قام ناسخ «ب» بتقديمها فوضعها بعد المسألة ٤٣١، ووضعها الأصل في الهامش من الموضع ذاته، وقال إنَّ مبيِّض مسوَّدة المؤلف مخطئ لعدم حفظه. وإنما الوهم من المؤلف إذ أخطأ في تعيين الآية التي عندها الكلام.

٢-الكشاف ١٠٢/٢.

٣- البحر ٢١٨/٥.

٤- «مصر» ساقط من الأصل.

٥- وكان شيخنا محمد المختار بن عبد الرحمن الشنقيطي القَلاَّوي ، المعروف بـ «خَطْري ولد سادي» حفظه الله يؤدِّب من يهتزّ، وكان معظم أهل المشرق الإسلامي وبخاصة الهنود يهتزون فسألت يوما أحد زملائي الطلبة، فأخبرني أنَّهم يؤدَّبون إذا لم يهتزوا؛ لأنّ عدم الاهتزاز مظنّة النوم عند شيوخهم.

٦- الكشاف ١٠٤/٢.

«ح»[١]: هذا سوء أدبٍ على كلام الله، وقوله: فوقع «مثلُه كمثل الكلب» موقِعَه، بل وقع موقعه[٢] ﴿ولكنَّه أَخلَد إلى الأرضِ﴾، إلا أنَّه تعالى إذا ذكر الإحسان أسندَه إليه وإذا ذُكِرت الإساءة أسندها إلى الشخص المسيء، كقوله ﴿فانسلَخَ مِنها﴾ والله هو الذي سَلَخَه منها وأخلده إلى الأرض، فهو على حَدِّ ﴿فأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها﴾[٣] ﴿فأَرادَ ربُّكَ أن يَبْلُغا﴾[٤] / في نِسبة ما كان حسناً إلى الله تعالى وما كان بخلافه إلى الشخص. ١٠٨/ب

٤٤٨- قوله تعالى: ﴿ ولقد ذَرَأْنا لِجهنَّمَ ﴾ آية/١٧٩.

«[ح][٥]»: «اللام» للصيرورة على قول مَن أثبتَها، أو لَمّا كان مآلُهم إليها جعل ذلك سببا على سبيل المجاز.

«[ع][٦]»: جَعْل «اللام» هنا للصيرورة والعاقبة لايصحُّ؛ لأنّها [إنما تتصوَّرُ إذا كان فِعلُ] فاعلٍ لم يَقصِد ما يصيرُ إليه الأمر، وأما هنا فقد قُصِد ما يصير إليه أمرُهم من سُكناهم في جَهنَّم.

«[ح]»: وذهابُ مَن ذهبَ إلى لامِ الصيرورة في نحو ﴿وما خلقتُ الجنَّ والإنس إلا لِيَعْبُدُونِ﴾[٧] لتعذُّر العلَّة[٨]، وأنشدوا على إثباتِ معنى الصيرورة للام قوله:[٩]

١- البحر ٥/٢٢٤.

٢- أي: موقع «فحططناه».

٣- الكهف/٧٩.

٤- الكهف/٨٢.

٥- البحر ٥/٢٢٧. وفي المخطوطات عكسٌ فوضعت «ع» هنا و«ح» في التالي وهو خطأ من المؤلّف؛ لأنّ ابن عطية لم يقل بالوجه الثاني وإنّما حكى الأوّل ثمّ ردَّه بما يُذكر لاحقاً.

٦- المحرّر ٧/٢٠٩.

٧- الذاريات/٥٦.

٨- هذا خطأ في نقل كلام أبي حيان وصوابه: وإنّما ذهب من ذهب إلى لام الصيرورة لأنّه تعالى قال ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ فحُصرت علّة الخلق في العبادة فلا تكون «جهنّم» علة أخرى. وينظر: الدر المصون ٥/٥٢٠.

٩- البيت في الدر المصون ٥/٥٢١، واللباب ٩/٣٩٥.

ألا كلُّ مولودٍ فلِلْمَـوتِ يولَـدُ ولستُ أرى حَيًّا لحيٍّ يُخَلَّـدُ

وكقوله:[١]

فلِلموتِ تَغْذُو الوالداتُ سِخالَها كما لخرابِ الدُّورِ تُبنى المساكنُ

ودعوى القلب فيه بمعنى «ولقد ذَرَأْنا جهنَّم لكثيرٍ» غيرُ سديدٍ؛ لأنَّ القلب لايكون [إلا] في الشعر على الصحيح.[٢]

٤٤٩- قوله تعالى: ﴿ أولئكَ كالأنعامِ بل هُمْ أَضَلُّ ﴾ آية/١٧٩.

«ح»[٣]: ليس الإضراب لإبطال الخبر السابق من تشبيههم بـ «الأنعام»، ولايجوز أن تكون جهة المبالغة في الضَّلال هي جهة التشبيه؛ لأنَّه يـؤدِّي إلى كَـذِب أحَـدِ الخبَرين وذلك مستحيل في حقّ الله، وكلامُ المفسِّرين يدلُّ على أنَّه تعالى شبَّههم بالأنعام فيما ذُكِرَ، وأنَّهم أضلُّ من الأنعام فيما وقَع التشبيهُ فيه، وهـو لايجـوز لما ذكرتُه، فالمعوَّل عليه أن جهة التشبيه مخالفةٌ لجهة المبالغةِ في الضلال، وأن الإضراب ليس إبطالا للجهة السابقة بل إضراب دالٌّ على الانتقال من إخبارٍ إلى إخبـارٍ[٤]، فالجملـةُ الأولى شبَّهَهُم بـ«الأنعام» في انتفاء منافِعِ الإدراكاتِ المؤدِّيةِ إلى امتثال ما جاءت به الرُّسُلُ، والجملـة الثانية أثبَتَتْ لهم المبالغـةَ في ضـلال طريقهـم الـتي يسـلكونها، فـالموصوف بالمبالَغـة في الضلال طريقتُهم، وحُذف المميِّزُ، أي: أضلُّ طريقا، كالآية الأخرى ﴿**بل هـم أضـلُّ سبيلاً**﴾[٥]، فالمحكوم عليه أوّلاً غيرُ المحكوم عليه آخِراً.

٤٥٠- قوله تعالى: ﴿ و للهِ الأسماءُ الحُسْنَى ﴾ آية/١٨٠.

«ز»[٦]: أي: الـتي هـي أحسـنُ الأسمـاء، تـدلُّ علـى معـانٍ حسـنةٍ مـن تحميـدٍ

١- هو سابقٌ البربري، والبيت في مجمع البيـان ٧٧٢/٤، والـدر المصـون ٥٢١/٥، والمغني ٢٨٢، واللبـاب ٣٩٥/٩، وخزانة الأدب ٥٢٩/٩، ولسان العرب ٥٦٢/١٢ «لوم» .

٢- لايصار إليه إذا وُجد وجهٌ آخر «وادعاء القلب على لفظ كتاب الله دون ضرورة تدفع إلى ذلـك عجـز وسوء نظر» تفسير القرطبي ٣٣/٣، وينظر: خزانة الأدب ٢٠٣/٩.

٣- البحر ٢٢٩/٥.

٤- ينظر: الأزهية ٢٢٠، والجنى الداني ٢٣٥.

٥- الفرقان/ ٤٤.

٦- الكشاف ١٠٤/٢، وفيه «من تمجيد» .

وتقديسٍ، وغير ذلك.

«ح»[١]: وُصِفَ الجمعُ بالمفردِ كقوله تعالى ﴿وَلِيَ فيها مآرِبُ أُخْرَى﴾[٢] لأنَّه جمْعُ مالايعقِلُ، ولو جمع لقال الحُسَن، كقوله تعالى ﴿فَعِدَّةٌ من أيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣] لأنَّ جمع مالا يعقل يُوصَفُ ويُخبَرُ عنه بجمع المؤنَّثات وإن كان مفرده مذكَّراً[٤]، وقيل: «الحسنى» مصدرٌ وُصِف به.[٥]

«ع»[٦]: «الأسماء» هنا بمعنى التسمِياتِ إجماعاً من المتَأوِّلين، ولايمكن غيرُه.

«ح»[٧]: هو غير محرَّرٍ؛ لأنَّ التسمية مصدرٌ والمراد هنا الألفاظ التي / تطلق على ١٠٩/أ
الله وهي الأوصاف الدالَّة على تغايُر الصفات لاتغاير الموصوف، كما تقول: «جاء زيدٌ الفقيه الشجاع الكريم»، وكون الاسمِ الذي أمر الله أن يُدعى به حَسَناً هو ما قرَّره الشرع ونصَّ عليه في إطلاقه على الله تعالى.

واختلف في المقتضي مدحاً ولاتتعلَّق به شُبهةٌ ولااشتراك لكنَّه لم يَرِدْ مَنْصُوصاً هل يطلق على الله؟ أجازه القاضي أبو بكر الباقِلاّنيُّ[٨]، ومنَعَه الأشعريُّ[٩]، وهو الصواب.

١- البحر ٥/٢٣٠.

٢- طه/١٨.

٣- البقرة/١٨٤، ١٨٥.

٤- ينظر: التبيان ٢٩٦، والفريد ٢/٣٨٧.

٥- أجيز في المحرّر ٧/٢١٢، والدر المصون ٥/٥٢٢.

٦- المحرّر ٧/٢١٢.

٧- البحر ٥/٢٣١.

٨- هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاّني، قاض متكلم له «إعجاز القرآن»، ت ٤٠٣ هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٤/٢٦٩، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠.

٩- هو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق، كان معتزليا ثم رجع عنه، وقمع الله به دولة الاعتزال، له «الإبانة عن أصول الديانة» و «مقالات الإسلاميين» ت ٣٢٤ هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٨٤، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٨٥.

واختلف فيما ورَد فعلا في القرآن نحو ﴿ومَكَرَ الله﴾[١]، ﴿الله يستهزِئُ بهم﴾[٢] هل يطلق على الله اسم فاعل بقيد المتعلَّق فيُقال «الله مُستهزئٌ بالكافرين» و«ماكِرٌ بالذين يمكرون»؟ فجوَّز ذلك فِرقةٌ، ومنع منه فِرقةٌ وهو الصواب، وأمَّا إطلاق اسم الفاعل بغير قَيْدِه فالإجماعُ على مَنْعِه.[٣]

«ت»: كلام «ع» محرَّرٌ؛ لأنَّ الأسماء من التسميات، ومرادُه التَّحرُّزَ من كون المراد المسمَّى فيؤدي إلى تعدُّد ذواتٍ، فقال: المراد التسميات التي تُنْتِجُها الألفاظُ، وإلا فالتسمية بنفْسِها لاتستقلُّ حتَّى تُدْعَى.

٤٥١- قوله تعالى: ﴿ وأنْ عسى أنْ يكونَ ﴾ آية/١٨٥.

[«ح»[٤]:] «عسى» تامَّة و«أن يكون» فاعل بها، نحو «عسى أن تقومَ»، واسم «يكون» قال الحَوْفيُّ: ﴿أجَلُهم﴾، وقال «ز» وغيرُه:[٥] اسم «يكون» ضمير شأنِ و﴿قد اقترب أجلُهم﴾ الخبر و«أجلُهم» فاعل «اقتربَ».

وما أجازه الحوفيُّ فيه خلافٌ، فإذا قلت: «كان يقوم زيدٌ» فمِنْهُم مَن زعم أنَّ «زيداً» هو الاسم «ويقومُ» الخبر وهو في محلِّ نصبٍ، ومنهم من منَع ذلك ويجعل في «كان» ضمير الشأن، والجواز اختيارُ ابنِ مالك[٦]، والمنعُ اختيار ابن عصفور.[٧]

«ت»: قال ابنُ مكتوم[٨]: اضطرب رأيُ ابنِ عصفور بالمنع والجواز، ففي المقرَّب في وجوب تأخير الخبر: أن يكون هو والاسمُ ضميَرين متَّصِلين، أو يُعدَمَ الفارق بين الاسم والخبر، أويكون الخبرُ فِعْلا فاعلُه مضمرٌ.

١- آل عمران/٥٤.

٢- البقرة/ ١٥.

٣- ينظر في هذا الفتوى الحموية الكبرى ٣٦٣.

٤- البحر ٥/٢٣٥-٢٣٦.

٥- الكشاف ٢/١٠٦، والفريد ٢/٣٨٩، والتبيان ٢٩٧.

٦- شرح التسهيل ١/٣٥٥، والمساعد ١/٢٦٢.

٧- المقرّب ١/٩٦.

٨- الدر اللقيط ٤/٤٣٢-٤٣٣.

[وفي شَرْحِ الجُمَل[1]: واختُلف في الخبر إذا كان فِعلا فاعله مضمرٌ][2] هل يجوز تقديمه أو لايجوز؟ فكما لايجوز «يقوم زيد» على أن يكون «يقوم» خبر «زيد» متقدِّماً عليه فكذا هنا لأنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر، ومنهم مَن أجاز وحجَّتُه أنَّ المانع في باب المبتدأ والخبر لكون العامل الابتداء وهو معنويٌّ والفعل لفظيٌّ، والعامل اللفظيُّ قويٌّ فيترجَّح عند احتماله، وأمَّا «كان» وأخواتُها فعواملُ لفظيَّة، فإذا تقدَّم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمال الفعل المقدَّم لازِما؛ لأنَّ العرب إذا قدَّمت / عاملين لفظيَّينِ قَبْلَ المعمول ربَّما أعملت الأوَّل وربَّما ١٠٩/ب
أعملت الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال، فالصحيح إذن جوازُ تقديمِ الخبرِ على الاسم.انتهى.

«ت»: فَعلى المنع يتحتَّم أنَّ الفعل وهو «يقوم» رافعٌ لـ «زيد» كما في غير النواسخ، مثل[3] «كان» جملة فعليَّة فيضمرُ فيها الشأن، وعلى الجواز فلا إشكال، فتأمَّله.

٤٥٢- قوله تعالى: ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أنتم صامِتُون ﴾ آية/١٩٣.

«ع»[4]: عُطِف الاسم على الفعل؛ إذ التقدير «أَصمتُّم»، ومثله قوله:[5]

سواء عليك النَّفْرُ أم بِتَّ ليلةً بأهلِ القبابِ من نُمَيرِ بنِ عامر

«ح»[6]: ليس من عطف اسم على فعل بل عطف اسميَّة على فعليَّة، والبيتُ ليس من عطف الاسم على الفعل، بل من عطف فعليَّة على اسم في قُوَّة فعل لأنّ «النفر» في قوَّة «أَنفرْت؟».

١- ١/٣٩١-٣٩٢.

٢- ما بين معكوفين زيادة من الدر اللقيط وشرح الجمل.

٣- هكذا ولم يظهر لي وجه الكلام، ولعلها: فإن كان ... .

٤- المحرّر ٧/٢٢٨.

٥- الشاهد بلا عزو في معاني القرآن للفرّاء ١/٤٠١، والارتشاف ٢/٦٥٢، والدر المصون ٥/٥٣٨، وشرح الأشموني ٣/١٨٤.

٦- البحر ٥/٢٤٩.

«ت»: مرادُه بالاسم الجنس حتَّى يشمل الجملة، وهذا ليس بالخَفيِّ حتى يغلط فيه «ع» في الآية أنَّ المعطوف في قوَّة فِعل[1]، فتأمَّله.

٤٥٣- قوله تعالى: ﴿عِبادٌ أمثالكم﴾ آية/١٩٤.

«ز»[2]: استهزاءٌ بهم، أي: قُصارى أمرِهم أن يكونوا أحياءً عقلاءَ، فإن ثبت ذلك فهم عِبادٌ أمثالكم لاتفاضُلَ بينكم، ثمَّ أبطلَ أن يكونوا عباداً أمثالكم فقال **﴿أَلَهُم أَرْجُلٌ يمشُون بها﴾**[3] إلخ.

«ح»[4]: أخبر الله بأنَّهم عباد أمثالكم، وخبرُه حقٌّ، والحق لاترديد فيه فلا يقال: فإن ثَبَت؛ لأنَّه ثابتٌ، ولا يصحُّ أن يقال: ثم أبطل أن يكونوا عِباداً بقوله **﴿أَلَهُم أَرْجُلٌ﴾**، ليس بإبطال للمِثْليَّة لأنّ المثليَّة إمَّا في الخَلْقيَّة أو في أنَّهم مملوكون مقهورُون وذلك لاينتفي ولا يبطُل، وإنَّما قوله **﴿أَلَهُم أَرْجُلٌ﴾** تحقيرٌ لشأنِهم؛ أي: أنَّ الأصنامَ دونكم في انتفاءِ الآلاتِ التي أُعِدَّت للانتفاع مع كونهم أمثالكم فيما ذكر، ولايدُّل إنكارُ هذه الآلاتِ على انتفاء المثليَّة في الخلقيَّة أو المملوكيَّة، وأيضاً فالإبطال لايُتصَوَّرُ بالنسبة إليه تعالى لأنَّه يَدُلُّ على تكذيب أَحَدِ الخَبَرين، وذلك مستحيلٌ بالنسبة إلى الله، وقد بيَّنَّا ذلك في قوله **﴿إِنْ هُمْ إلا كالأنعام﴾**.[5]

«ت»: حيث جعله الزمخشريُّ على سبيل الاستهزاء كان الواقع نفيَ المثليَّة، أي: في الإنسانيَّة، وقد سبق له أنَّ تخصيص المثليَّة بالاشتراكِ في جميع صفات النفس اصطلاحُ المتكلِّمين، فأمَّا في اللُّغة فيكفي فيها مطلقُ مماثَلةٍ، وإذا كان كذلك فالمثليَّة المستهزأ بها

١- هنا معادلة وهي «لاتكون إلا بين اسمين، أو فعلين، أو جملتين إما اسميَّتين وإما فعليَّتين، ولا تعادل بين اسميَّة وفعليَّة إلا إن كانت في معنى الاسمية أو الاسمية في معنى الفعلية» كما في هذه الآية. الارتشاف ٦٥١/٢.

٢- الكشاف ١١٠/٢.

٣- الأعراف/١٩٥.

٤- البحر ٢٥٩/٥-٢٥٠..

٥- الفرقان/٤٤، والصواب كما في البحر ﴿أولئك كالأنعام﴾ وهي في الأعراف/١٧٩. وسبقت في الفقرة٤٤٩.

في الإنسانيَّة، وهي الواقع منفيَّةٌ بين العابدِين والأصنامِ، والإضراب من مفروضٍ، وليس بواقع إلى واقع، وإبطالُه ذلك المفروضِ بالمحقَّقِ ليس كذِباً / كقوله ﴿لو كانَ ١١٠/أ فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسَدَتا﴾[١] وذلك باطل، ولافرق بين تحقُّقِ إبطالِه دون ذِكر أو مع ذِكر، فتأمّله.

«ح»[٢]: قرأ سعيدُ بنُ جُبَير «إنْ» خفيفة و«عباداً أمثالَكم» بنصب الدَّالِ واللام[٣]، واتفق المفسِّرُونَ[٤] على أنَّها النافية أُعمِلت عَمَل «ما» الحجازيَّة، قالوا:[٥] والمعنى تحقيرُ شأن الأصنام ونفيُ مماثلَتِها للبَشَر، بل هي أقلُّ وأحقَرُ؛ إذ هي جماداتٌ لاتَفهَمُ ولا تعقِلُ.

وإعمال «إنْ» عمل «ما» الحجازيَّة أجازَه الكسائيُّ[٦] وأكثرُ الكوفيِّين، ومِن البصريِّين ابنُ السَّرَّاج[٧] و الفارسيُّ[٨] و ابنُ جنِّي[٩]، ومنَع من إعمالها الفرَّاءُ[١٠] وأكثرُ

١- الأنبياء/٢٢

٢- البحر ٥/٢٥٠.

٣- ينظر: المحتسب ١/٢٧٠

٤- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٦٨، ومشكل إعراب القرآن ٣٠٧. والكشاف ٢/١١٠، والتبيان ٢٩٧-٢٩٨، والفريد ٢/٣٩٦..

٥- هذا نص المحرّر ٧/٢٢٩.

٦- ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٤٦-٤٤٧.

٧- قد يكون هذا استنباطا من كلامه عنها بين عمل «ما» و «لات» ولم يذكر عملها.ينظر: الأصول ١/٩٥، ٢/١٩٥، ولم يذكرها في الموجز ص٣٠.

٨- نصّ في المسائل البصريات على المنع، ينظر: ص٦٤٧-٦٤٨.

٩- المحتسب ١/٢٧٠.

١٠- لم أجد له في المعاني نصّاً في المنع، ولكنه ذكر أنها نافية في مواضع كثيرة دون تعرّض لإعمالها، ينظر: ٢/١٤٤، ٢٠٠، ٣٧٠، ٣٩٥.

البصريِّين، واختلف النقل عن سيبويه[١] و المبرِّد[٢]، والصحيح أنَّ إعمالها لغةٌ[٣]، ثَبَتَ ذلك نثراً ونظماً.

وقال النحَّاس[٤]: هذه قراءة لاينبغي أن يُقرأ بها لثلاث جهاتٍ، مخالَفتُها للسَّواد، ومخالِفةٌ لاختيار سيبويه لأنَّ عمل «ما» ضعيفٌ و«إنْ» بمعناها فهي أضعف، ومنْعُ الكسائيِّ وجودَ «إنْ» النافية إلا إنْ كان بعدها إيجابٌ.[٥]

وكلام النحَّاس هنا هو الذي لاينبغي؛ لأنَّها قراءةٌ مرويَّة عن تابعيٍّ جليلٍ، وجهاتهُ ليس منها شيءٌ يقدَحُ فيها؛ أمَّا مخالفة السَّواد ـ أي الخطِّ ـ فهي مخالفةٌ يسيرة جداً لاتضرُّ، ولعلَّه كُتِب المنصوبُ على لغة ربيعة[٦] في الوقف على المنوَّن المنصوب بغير ألف، ولاتكون مخالفة للسواد، وأمَّا سيبويه فقد اختلف الفهم عنه، وأمَّا الكسائي فالنقل عنه أنَّه حكى إعمالها وليس بعدَها إيجابٌ.

والذي عندي أنَّ التخريج[٧] على «إن» النافية لايصحُّ؛ لأنَّ قراءة الجماعة فيها الإثباتُ وهذه تفيد النفيَ فيختلف الخبَران فيؤدي إلى عدم مطابقتهما[٨]، وهو لايجوز بالنسبة إلى الله.

وقد خرَّجتُ هذه القراءة على وجهٍ غيرِ ما ذَكَرُوه، وهو أن تكونَ «إنْ» مخفّفة من الثقيلة فتعمَل عمَل المشدَّدة كما ثبَتَ بقوله تعالى ﴿**وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ**﴾[٩] وهي

١- الصحيح أنَّ سيبويه أجازها لقوله في ٤/٢٢٢، «وتكون «إنْ» كـ «ما» في معنى ليس» قال ابن مالك إنَّه لو لم يرد العمل لما ذكر «ليس» لأنَّ النفي أصلٌ في الحروف أي: «ما» وإنَّما ألحقت «ما» بها في العمل، ينظر: شرح الكافية الشافية٤٤٦.

٢- المقتضب ٢/٣٦٢.

٣- هي لغة أهل العالية، ينظر: الارتشاف ٢/١٠٩

٤- إعراب القرآن ٢/١٦٨.

٥- هذا النقل يخالف الإجازة التي نُسبت للكسائي أوّلا؛ لأن شرط نصب الخبر عدم انتقاض النفي.

٦- ينظر: شرح الشافية ٢/٢٧٩.

٧- في المخطوطات «تخرَّج» والتصويب من البحر.

٨- خرِّجا على وجه يجعلهما متطابقتين، ينظر: المحتسب ١/ ٢٧٠.

٩- هود/١١١.

قراءة متواترة، وبنقل سيبويه[١] عن العرب، لكنّه نصب خبرها في هذه القراءة كما نصبه عمرُ بن أبي ربيعة[٢] في قوله:[٣]

.... إنَّ حُرَّاسَنا أُسْداً

وقد ذهب جماعة من النحويِّين[٤] إلى نَصْبِ أخبار إنَّ وأخواتِها، واستدلُّوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحَّة مذهبِهم، وتأوَّلها المخالفون، فهذه القراءة تُتأوَّل على هذه اللغة أو تُؤَوَّلُ على تأويل المخالفين لأهل هذه المذاهب أنَّها على إضمار فعلٍ، ففي قوله:[٥]

يـاليتَ أيّـامَ الصِّبـا رَوَاجعـا

أي: أَقْبَلَت، والقراءة على إضمار: خلَقَهم عباداً أمثالَكم، وتكونُ القراءتان قد / ١١٠/ب توافقَتا على معنى واحدٍ وهو الإخبار أنَّهم عبادٌ، ولايكونُ تَنافٍ بينهما وتخالُفٍ لايجوزُ في حقِّ الله تعالى، وقريء على هذه القراءةِ ـ أعني إنْ الخفيفة ـ برفع «أمثالُكم» ونصب «عباد»[٦]، فيكون «أمثالُكم» خبرا و«عباد» حالا[٧] من الضمير المحذوف، أي: «إنْ الذين تدعونهم من دون الله في حال كونهم عبادا هم أمثالُكم في

١- الكتاب ٢/١٤٠.

٢- هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، شاعر النسيب في عهد بني أميّة، ت ٩٣هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٤٣٦، وخزانة الأدب٢/٣٢.

٣- هذا عجز بيت تمامه:

إذا التفَّ جنح الليل فلْتأتِ ولتكنْ خُطاك خفافا .....

وليس في ديوانه وهو في الجنى الداني ٣٩٤، والدر المصون٤/٤٩٠، ٥/٥٤٠، والمغني ٥٥، وشرح الأشموني ١/٤٠٢، وخزانة الأدب ٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢.

٤- تنظر: المراجع السابقة.

٥- للعجاج، وهو في ملحق ديوانه ٢/٣٠٦، والكتاب ٢/١٤٢، وطبقات فحول الشعراء ٧٨، وابن يعيش ١/١٠٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٣٤، والجنى الداني ٤٩٢، والدر المصون ٥/٥٤١، وخزانة الأدب ١٠/٢٤٣.

٦- في إعراب القراءات الشواذ ١/٥٧٩، ولكن بتشديد «إنّ»، وكلامه في التبيان ٢٩٨، ظاهره أنّها «إنْ» المخففة.

٧- في المخطوطات : «خبر ...وحال».

الخلق أو في المُلْك فلا يمكن أن تكون آلهةً».

«ت»: لا تنافي بين القراءة لأنَّ شرطه اتحادُ محطِّ النفي معنى، والمدَّعَى في الإثبات أنَّهم أمثالٌ في الحقيقة والمملوكيَّة وفي النفي أنَّهم ليسوا أمثالا في الفعل والإنسانيَّة، أمَّا على تأويل الزمخشريِّ[١] أنَّ إثبات المثليَّة استهزاء فتتطابق القراءتين.

وجعلُه «إن» مخفَّفة ممكنٌ، لكنَّ جعلَه مع نصب الجزأين بها حملا على نصبهما بالمشدَّدة من أبعَد ما يكون؛ لأنَّ ذلك لم يثبُت في المشدَّدة فكيف بالمخفَّفة التي لااختصاص لها وقياس الأمر منها إبطال العمل بالكلِّيَّة[٢]، وإن كان فعلى القياس المقرَّر من نصبٍ ورفعٍ لامن نصب الجزأين، وقد تكرَّر له مِرارا الردُّ بقوله: مثل هذا من غير الفصيح لاينبغي حمل القرآن عليه مع إمكان غيره، فليَسمعْه هو كما أسمعه. والله أعلم.

٤٥٤- قوله تعالى: ﴿ إذا مَسَّهُمْ طائفٌ ﴾ آية/٢٠١.

«ع»[٣]: الكسائيُّ: «الطيفُ» اللَّمَم، «والطائف» ما طاف حول الإنسان.

«ع»: كيف هذا؟ وقد قال الأعشى:[٤]

وتُصبِحُ عن غِبِّ السُّرى وكأنَّها ألَمَّ بها من طائفِ الجنِّ أَوْلَقُ

«ح»[٥]: هذا البيت لايبعد ما قاله الكسائي، فلا يتعجَّب من تفسيره؛ لأنَّ تعجُّبه منه إن كان من حيث خصص الإنسان، فما قاله الأعشى تشبيه لأنَّه قال: «كأنَّها»، وإن كان تعجُّبه من حيث فسَّره بما طاف حول الإنسان، وشبَّه هو الناقة في سرعتها ونشاطها وقطعِها الفيافي عجلة بحالتها إذا أَلَمَّ بها أَوْلَقُ من طائف الجنِّ.

١- الكشاف ٢/١١٠.

٢- لزوال اختصاصها ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٥١.

٣- المحرّر ٧/٢٣٥.

٤- هو: أبو بصير ميمون بن قيس، من أصحاب المعلَّقات، يعرف بصنّاجة العرب أدرك الإسلام ومات كافراً بعد الحديبية. ينظر: طبقات فحول الشعراء ٦٥، وخزانة الأدب ١/١٧٥. والشاهد في ديوانه ١١٨، ومجاز القرآن ١/٢٣٦، والحجة ٤/١٢١، والدر المصون ٢/٦٣٢، ٥/٥٤٧، والمخصص ٣/٥٤، ولسان العرب ٩/٢٢٥ «طوف» .

٥- البحر ٥/٢٥٨.

«ت»: تعجُّبه منه من حيث إنَّ العُدول عن الظاهر من كون الطائف الجنَّ إلى كلِّ طائف مع أنَّ أصل الإطلاق فيه حتَّى صارت الناقة المسرعة شبيهة بالممسوسة بطائف الجنِّ ـ عدولٌ بلاسببٍ، فيقال: إنَّ الكسائيَّ ذكَر الإطلاق الخاصَّ بقوله اللَّمَم والعامَّ بما بعده فلا يُتعجَّبُ منه.[1]

١- وجه تعجبه ـ والله أعلم ـ التفريق بين «اللمم» وهو في المنام، والطواف حول الإنسان أو غيره، وقد جعلهما الشاعر شيئا واحدا فقال: ألم بها طائف، فالطائف إذن يلم بالشيء، فهو استدراك في موضعه.

سُـورَةُ الأَنْـفالِ

٤٥٥- قوله تعالى: ﴿وأطيعوا ا للهَ ورسُولَه إن كُنتُم مؤمنِين﴾ آية/١.

«ع»[١]: أي: إن كنتم كامِلي الإيمان، كما تقول: إن كنتَ رَجُلا فافعَلْ، أي: كامِل الرجولية، وجواب الشرط المتقدِّم، / ومذهب المبرِّد أنَّه محذوفٌ مدلولٌ عليه بالمتقدِّم، أي: إن كنتم مؤمنين فأطيعوه، فلايتقدَّم في مذهبه الجواب على الشرط. ١١١/أ

«ح»[٢]: النقل الصحيح قَلْبُ ما قال لسيبويه[٣] و المبرِّد؛ فالمبرِّد يُجَوِّز كأبي زيدٍ و الكوفيِّين[٤] خِلافا لسيبويه.

«ت»: لعلَّه ثَبَتَ لكلٍّ قولان، فهُما طريقان في النقل فلا اعتراض.[٥]

٤٥٦- قوله تعالى: ﴿أولئكَ هم المؤمنونَ حقاً﴾ آية/٤.

«ع»[٦]: «حقاً» هو مصدر مُؤَكِّدٌ، أي: «أُحِقُّه حَقّاً» كذا نصَّ عليه سيبويه[٧]، وهو المصدر غير المتنقل، وعامله «أُحِقُّ».

«ح»[٨]: معناه تأكيدٌ لما تضمَّنته الجملةُ من الإسناد، وأنَّه لامجازَ في ذلك الإسناد.

٤٥٧- قوله تعالى: ﴿كما أخرجك﴾ آية/٥.

١- المحرّر ٨/١١-١٢.

٢- البحر ٥/٢٧٠.

٣- الكتاب ٣/٦٦-٦٧.

٤- ينظر: النوادر ٧٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٦٧، ٢/٦٣،٧، والمقتضب ٢/٦٦، ٣/٢٩، والفقرة ٧٤.

٥- مثله في الدر المصون ٥/٥٥٨.

٦- المحرّر ٨/١٣.

٧- الكتاب ١/٣٨٣.

٨- البحر ٥/٢٧١.

«ح»[١]: اضطرَبَ أهل التفسير على خمسة عشر قولاً:

أحدها: أن «الكاف» حرف قسم كالواو، و«ما» صادقة على «ا لله»، كقوله ﴿وما خلَقَ الذَّكَرَ والأُنثى﴾[٢]، وجواب القسم ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الحَقِّ بعدَ ما تَبَيَّنَ﴾[٣] قاله أبو عبيدة[٤]، وكان ضعيفاً في العربيّة، قال الكِرْمانيّ[٥]: هذا سهوٌ، ابنُ الأنباريِّ: الكافُ لايكون حرفَ قسم، والمضارع الجواب المثبت لابدَّ من اللام فيه والنون معا كما للبصريِّين، أو معاقَبةٍ كما للكوفيِّين، فخلوُّه عنهما خروجٌ عن القولين.[٦]

ثانِيهما: أنَّها بمعنى «إذ»[٧]، ولم يثبُت ذلك، ولازيادةُ «ما» بعد غير «إذا» الشرطيَّة، فلا تُزادُ بعد «كاف» في معنى «إذ»؛ إذ ليس في معنى «إذا».

ثالثها: بمعنى «على»[٨]، و «ما» موصول بمعنى الذي، أي: «امضِ على الذي أخرجك ربُّك»، وهذا ضعيف؛ لأنَّه لم يثبُت أنَّ «الكاف» يكون بمعنى «على»؛ ولأنَّه يحتاج الموصول إلى عائد، ولايجوز حذفه في مثل هذا التركيب[٩]، أي: به.

الرابع: قال عكرمة:[١٠] التقدير: فإخراجُكم في الطاعة خيرٌ لكم

١- البحر ٥/٢٧٢. وينظر: الدر المصون ٥/٥٩٩، فقد أوصل الأقوال إلى عشرين.

٢- الليل/٣.

٣- الأنفال/٦.

٤- مجاز القرآن ١/٢٤٠.

٥- غرائب التفسير ٤٣٥، وفيه «وهو بعيد».

٦- ينظر: كتاب الشعر ٣٥-٥٤، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣١١، والمغني ٨٤٥، والهمع ٤/٢٤٦.

٧- هو قول الثعلبي، ينظر: غرائب التفسير ٤٣٥.

٨- ينظر: تفسير الطبري ٩/١٨٢.

٩- لانعدام شرط حذفه من جرّ الموصول بمثل ذلك الجار واتحاد متعلّقهما لفظا ومعنى.

١٠- هو: عكرمة بن عمّار، روى عن طاووس، ت ١٥٩هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٥/٥٥٥، وسيرّ أعلام النبلاء ٧/١٣٤. وينظر في قوله: تفسير الطبري ٩/١٨١.

كما كان إخراجُك خيرا.

الخامس: قال الكسائيُّ وغيرُه:[١] المعنى كما أخرجك ربُّك مِن بيتك على كراهةٍ من فريقٍ منهم كذلك يجادلونك في قتالِ كُفَّار مكة يودُّون أنَّ غير ذات الشوكة تكون لكم من بعد ما تبيَّن لهم أنَّك إنما تفعل ما أُمرت به لا مايُريدُونَ.

والتقدير على هذا التأويل: يجادلونك في الحقِّ لجاجةً ككراهتهم إخراجَك ربُّك من بيتك، فالمجادلة على هذا التأويل بمثابة الكراهة[٢]، والمجادِلون على هذا التأويل هم المشركون.

السادس: قال الفرَّاء:[٣] التقدير: امضِ لأمْرِكَ في الغنائم ونَفِّلْ مَن شِئتَ إنْ كَرِهُوا كما أخرَجَكَ.

«ع»[٤]: والعبارة بقوله: «امضِ لأمْرِكَ في الغنائم ونَفِّلْ مَن شِئتَ» غيرُ محرَّرة؛ وتحريره عندي أن يقال: إن هذه الكاف شبَّهَت هذه القصة / التي هي إخراجُه من ١١١/ب
بيتِه بالقصة المتقدِّمة وهي سؤالُهم عن الأنفال، كأنهم سألوا عن النَّفَل وتشاجَرُوا فأخرج اللَّه ذلك عنهم، فكانت هي الخِيَرَة، كما كرهوا في هذه القصة انبعاث النبي ﷺ فأخرَجه اللَّهُ من بيتِه، فكان في ذلك الخيرة، وتشاجرُهم في النَّفْل بمثابة كراهتِهم الخروجَ،وحُكْمُ اللَّهِ في النَّفَل بأنَّه لله ورسوله دونهم فهو بمثابة إخراجه نبيَّه ﷺ من بيتِه، ثم كانت الخيرة في القصَّتينِ فيما صنَع اللَّهُ.

وعلى هذا التأويل يمكن أن يكون قوله ﴿يُجَادِلُونَكَ﴾ كلاما مُستَأْنَفاً يُرادُ به الكفَّار، أي: يجادلونك في شريعة الإسلام من بعد ما تبيَّن الحقُّ فيها كأنّما يُساقون إلى

١- هو قول مجاهد، ينظر: تفسير الطبري ١٨١/٩، والمحرّر ١٥/٨.

٢- هذا كلام ابن عطية في المحرّر ١٥/٨، وفيه «بمجادلة» بدل «لجاجة» وكذلك في البحر.

٣- معاني القرآن ٤٠٣/١

٤- المحرّر ١٤/٨.

الموتِ في الدعاء إلى الإيمان، وهذا الذي ذكرتُ من[١] أنَّ ﴿يجادلونك﴾ في الكفار منصوصٌ.

«ع»: وهذان قولان مطَّردان يتِمُّ بهما المعنى ويحسُن رَصْفُ اللفظ.

يعني بهما قولَ الفرَّاء و الكسائيِّ، وقد كثُر الكلامُ في هاتين المقالتين، ولايَظهَرانِ ولايلتئِمان من حيث دلالةُ الألفاظ.

السابع: قال الأخفش:[٢] «الكاف» نعتٌ للحَقِّ، والتقدير «هم المؤمنون حَقّا كما أخرجك ربُّك»، والمعنى على هذا التأويل لايتناسق.[٣]

الثامن: «الكاف» في محلِّ رفع، والتقدير «كما أخرجك ربك فاتقوا الله» كأنّه كأنّه ابتداءٌ وخبر.

وهذا المعنى وضعه هذا المفسِّر وليس من ألفاظ الآية في وِرْدٍ ولاصَدَر[٤]، فاعرفه.

التاسع: قال الزجَّاج:[٥] «الكاف» في موضع نصب، والتقدير «الأنفال ثابتةٌ لله ثباتاً كما أخرجَك ربك»، واستحسنه الزمخشريُّ وسبَكه بقوله:[٦] إنَّه صفة مصدر للفعل المقدَّر في قوله ﴿الأنفالُ للهِ والرسولِ﴾[٧]، أي: الأنفال استقرَّت لله ورسوله وثبتَت مع كراهيَّتهم ثباتاً مثلَ ثباتِ إخراجِ ربِّك إيَّاك، الخ، مِن بيتِك وهم كارهون، انتهى.

١- هو من كلام ابن عطية.

٢- معاني القرآن ٣١٨.

٣- هو كلام ابن عطية في المحرّر ١٥/٨.

٤- ينظر: المحرّر ١٥/٨.

٥- معاني القرآن ٤٠٠/٢، وهو في معنى القول السادس.

٦- الكشاف ١١٤/٢.

٧- الأنفال/١.

وهذا فيه بعدٌ؛ لكثرة الفصل بين المشبَّه والمشبَّه به، ولايظهر كثيرُ معنى لتشبيه هذا بهذا؛ بل لوكانا متقاربين لم يظهر للتشبيه كبيرُ فائدة.

العاشر: أنَّ «الكاف» في موضع رفع، والتقدير: لهم درجاتٌ عند ربِّهم ومغفرةٌ ورزقٌ كريمٌ هذا وعدٌ حق كما أخرجك، وهذا فيه حذف مبتدأ وخبر، ولو صُرِّح به لم يلتئم التشبيه و لم يحسُن.

الحادي عشر: أنَّه في موضع رفع، والتقدير: وأصلِحُوا ذاتَ بينِكم ذلكم خيرٌ لكم كما أخرجك ربُّك،فالكافُ نعتٌ لخبرِ ابتداءٍ محذوفٍ، ففيه / حذفٌ وطولُ فصلٍ بين قول ﴿وأَصْلِحُوا﴾[1] وبين ﴿كما أخرجك﴾. ١١٢/أ

الثاني عشر: أنه شبَّه كراهيةَ أصحابِ رسول اللَّه ﷺ خروجَه من المدينة حين تحقَّق خروجه قريش للدفع عن أبي سفيان وحفظِ عِيرِه بكراهَتِهم نزع الغنائم من أيديهم وجعْلِها للرسول، وهذا القول أخذه الزمخشريُّ وحَسَّنه، وقال: يرتفع محلُّ «الكاف» على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ تقديره: هذه الحالُ كحالِ إخراجِك، يعني: أنَّ حالَتهم في كَراهَةِ ما رأيت من تنفيل الغُزاةِ مثل حالِتِهم في خروجِهم للحرب.

وهذا الذي قاله هذا القائل وحسَّنه الزمخشريُّ هو مافسَّر به «ع» قول الفرَّاء؛ بقوله: «هذه الكاف شبَّهت إخراجَه من بيته بسؤالهم عن الأنفال».

القول الثالث عشر: أن المعنى قِسمتُك الغنائمَ حقٌّ كما أنَّ خروجَكَ من بيتِك حقٌّ.

الرابع عشر: أنَّ التشبيه بين إخراجِه من مكَّة وهو كارهٌ لخروجه، وكانت عاقبة ذلك الخير والنصر والظفر، كإخراج ربِّك إيَّاك من المدينة وبعضُ المؤمنين كارهٌ، فكان عقب ذلك النصر والظفر.

١- الأنفال/١.

الخامس عشر: «الكاف» للتشبيه على سبيل المجاز؛ كقول القائل لعبده: كما وجهتك إلى أعدائي فاستضعفوك، وسألتَ مَدَداً فأمددتُك وقوَّيتُك وأزحتُ عِلَلَكَ فخُذْهم الآن فعاقبهم بكذا، وكما كَسَوْتُك وأجريتُ عليك الرزق فاعمل كذا، أو كما أحسنت إليك فاشكرني عليه؛ فتقدير الآية: كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وغشَّاكم النعاسَ أمنةً منه ـ يَعْنِيهِ ومَن معه ـ وأنزل من السماء ماءً ليطهِّرَكم به وأنزل عليكم من السماء ملائكةً مُرْدِفِين فاضرِبُوا فوقَ الأعناقِ واضربوا منهم كلَّ بَنان، كأنَّه يقول: قد أزحتُ عِلَلَكم وأمددتُكم بالملائكة فاضربوا منهم هذه المواضع، وهو القتل؛ لتبلُغوا مرادَ اللَّه في إحقاق الحقِّ وإبطال الباطل.

وملخَّص هذا القولِ الطويل أنَّ ﴿**كما أخرجك**﴾ يتعلَّق بـ ﴿**اضربوا**﴾، وفيه من الفصل والتقديرِ ما لاخفاء فيه.

وقد انتهت الأقوال الخمسة عشر التي وقفنا عليها، ومن دُفِع إلى حوك الكلام وتقليبه وزاولَ الفصاحةَ والبلاغة لم يستحسن شيئا منها، وإنْ كان بعضُ قائلها له إمامةٌ في علم [النحو] ورُسُوخُ قَدَمٍ، لكنَّه لم يتحنَّك بِلَوْكِ الكلام ولم يكن في طبعه صوغُه ولا التصرُّفُ بالنظر فيه من حيث الفصاحةُ وما به يظهر الإعجاز.

وقبل تسطير هذه الأقوالِ وقفت على جملة منها فلم يَلِقْ بخاطري شيءٌ منها، فرأيت في النَّوم / أنِّي أمشي في رصيف ومعي رجلٌ أُباحِثه في قوله ﴿**كما أخرَجَكَ رَبُّك من بيْتِكَ**﴾، فقلت له ما مرَّ بي شيء مشكلٌ في القرآن مثل هذا، ولعلَّ ثَمَّ محذوفا يصحُّ [به] المعنى، ما وقفت فيه لأحد من المفسِّرين على شيء طائل، ثُمَّ قلت: ظهر لي الساعةَ تخريجُه وأنَّ ذلك المحذوفَ هو «نَصَرَكَ»، فاستحسنتُ أنا وذلك الرجلُ هذا التخريجَ، ثمَّ انتبهت من النوم وأنا أذكره؛ فكأنَّه قيل: كما أخرجَك ربُّك من بيتك بالحقِّ، أي: بسبب إظهار دين اللَّه وإعزاز شريعته وقد كَرِهُوا خروجَك من بيتك تهيُّباً للقتال وخوفاً من الموت؛ إذ كان أمر ﷺ بخروجِهم بغتة ولم يكونوا ١١٢/ب

مستعدِّين وجادلوك في الحقِّ بعد وضوحه نَصَرَكَ اللَّهُ وأمدَّك بالملائكة، ودلَّ على المحذوف الكلام الذي بعده وهو قوله ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُم﴾[1] الآية.

ويظهر أنَّ «الكاف» في هذا التخريج المنامي ليست لمحض التشبيه؛ بل فيها معنى التعليل، وخرَّجوا عليه قوله تعالى ﴿واذْكُرُوهُ كَما هَداكُم﴾[2]، وقوله:[3]

لا تَشْتِمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ

أي: لانتفاء أن يشتُمَكَ الناسُ لاتشتِمْهم، ومن الكلام الشائع على هذا المعنى: كما تطيع اللَّهَ يدخلُك الجَنَّة، أي: لأجل طاعته يدخلك الجنة، فكان المعنى: لأجل أن خرجت لإعزاز دين اللَّه وقتل أعدائه نصرَك اللَّهُ وأيَّدك بالملائكة.

«ت»: وتلخيصها باختصار أنَّ «الكاف» حرف قَسَمٍ وقد علمتَ ما فيه، وفيه إطلاقُ «ما» على اللَّه وخلُوُّ جوابِ القسم من شَرْطِه، أو بمعنى «إذْ» وفيه أنَّه لم يُعْهَد، وزيادة «ما» بعد غير «إذا»، ولم يبيِّن على هذا القول بم يتعلَّق، وهو محتمِلٌ، والأقربُ تعلُّقُه بـ «يجادلونك»، وكأنَّه استغنى عنه بجعلِه فيما جعلَه جواباً للقَسَم، وهو على هذا الثاني هو العامل في «الكاف» التي بمعنى «إذ»، أو أنَّ «الكاف» بمعنى «على» ولم يعهد، و«ما» بمعنى «الذي» محذوفة العائد المجرور دون شرطه، ولايجوز عند الجمهور، والعامل عنده «امْضِ» محذوفا، أو أنَّه يتعلَّق بـ﴿أَطيعوا﴾، أي: أنَّ الطاعة وخروجَكم لها خيرٌ، فكما كان خروجُكم خيرا كذلك خروجُه من بيتِه خيرٌ، والظاهر أنَّ المراد على هذا القول بـ«إخراجك» إخراجُ قومه له من مكَّة، ويحتمل

١- الأنفال/٩.

٢- البقرة/١٩٨.

٣- هو رؤبة، والبيت في ديوانه ١٨٣، الكتاب ١١٦/٣، والمسائل البغداديات ٢٨٩، والإنصاف ٥٩١ ورصف المباني ٢٨٩، والارتشاف ٤٣٩/٢، والجنى الداني ٤٨٤، والدر المصون ٨٣/٢ ، ٥٦٣/٥، وخزانة الأدب ٥٠١/٨، ٢١٣/١٠..

للجهاد، وتشبيه أحدِ الخروجين بالآخر خروجهم للطاعة إما مطلقاً أو للجهاد وخروجه للجهاد.

أو أنه يتعلَّقُ بـ ﴿يجادلونك﴾، والتشبيه بينهما من حيث إنَّ المجادلة منهم ككراهتهم إخراجك فمَحَطُّ التشبيه ﴿وإنّ فريقا﴾[1] إلخ.

أو أنَّ التشبيه واقع بين إخراج النَّفَل عنهم وإخراج الرسول من بيته؛ فهو راجع لقوله ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ﴾ إلخ، / أي: أنَّ هذا كهذا، ووقعت الخيرة فيما حَكَمَ اللَّهُ. ١١٣/أ

أو أنَّه نعتٌ للمصدر، أي: ﴿هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حقاً﴾ كما أخرجك ربك، أو أنَّه مبتدأ خبرُه محذوف مدلولٌ عليه بـ «أطيعوا»، أي: فاتَّقوا اللَّهَ، وهذا مرادُ قائله، ولا يُردُّ عليه رَدُّ «ع» بإيهامِه أنَّه من التلاوة.

أو أنَّه صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ منصوبٍ، أي: «الأنفال ثابتةٌ[2] لله ثباتاً كما»، أي: «كثبوت إخراجك» إلخ، وفيه البعد وعدم فائدة التشبيه، أو خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هذا وعدٌ كما أخرجك، والإشارة عائدةٌ لقوله ﴿لهم دَرَجَاتٌ﴾[3] إلخ، وفيه عدمُ التئامِ التشبيه، أو أنَّها في موضع رفع نعتٍ لخبرِ مبتدأ محذوفٍ، أي: ذلكم خير لكم كما أخرجك، والإشارة لقوله ﴿وأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، وفيه بُعْدُ الفصل والحذف.

أو أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هذه الحال كحال إخراجك، والإشارة لكَراهية إخراجِ الغنائمِ من أيديهم بتنفيلِ الغُزاة، وجعَل الشيخ «ح» هذا مُتَداخِلا مع قولِ الفرَّاء على ما فسَّره به «ع» من تشبيه الإخراج بالإخراج، ويمكن التغايرُ بأنَّ المرادَ

١- الأنفال/٥، من ﴿وإنّ فريقا من المؤمنين لكارهون يُجادِلونك﴾.

٢- في المخطوطات «با لله»، والمثبت موافق لما سبق عن الزجاج..

٣- الأنفال/٤.

هنا أنَّ لهم سابقية في الكراهية فلا تَلتفِتْ كما لم تلتفتْ، وعلى الآخر أنَّ ما كَرِهُوه كانت عاقبتُه خيراً فكذا هذا، فتحصُل بعضُ مغايرة.

أو أنَّ الحقَّ قسمتُك الغنائمَ كما أنَّ خروجَك حقٌّ، ولايصحُّ هذا القول إلا على الخروج للجهاد؛ لأنَّ إخراجَه من مكَّة ليس حقاً فَعَلَته الكفَّارُ معه، أو أنَّه تشبيهٌ بين الخروجين من البلدين؛ من مكة بإخراج الكفار ومن المدينة للجهاد، والعاقبةُ فيهما الظَّفَر، أو أنَّها تتعلَّق بـ﴿اضربوا﴾ كما أنعمت عليكم بالنِّعَمِ والمَدَد، وهو تشبيهٌ مجازيٌّ، أو أنَّه يتعلَّق بمحذوفٍ، أي: نَصَرَكم، فهي ستةَ عشرَ قولاً.

٤٥٨- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَرِهَ﴾ آية/٨.

«ع»[١]: أي: والكراهة واقعةٌ، فهي جملة في موضع الحال.

«ح»[٢]: تقدَّم لنا في مثله أنَّ «لو» استقصائيَّةٌ، وأنَّ «الواو» عاطفة لحالٍ على حالٍ محذوفة، و أنَّها لاستقصاء مايُظَنُّ خروجُه.

«ت»: ما ذَكَرَه «ع» لاينافي ما قالَ، لكن تارةً تقع محتملة لوقوع حالين، وتارةً يتحتَّمُ وقوع واحدة، وإذا كان الواقع في الخارج واحدةٌ وجب الوقوف عندها فلا يذكر غيرها، بخلاف إعطاء السائل ولو جاء على فرس؛ فإنَّه معرض لذلك وغيره، فتأمَّله.

٤٥٩- قوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُم﴾ آية/٩.

«ح»[٣]: لمَّا رأى ابنُ مالكٍ تعديتَه بنفسه في القرآن أنكَرَ تعديتَه بحرف الجرِّ[٤]، كما وقَع في كلام سيبويه والنحويِّين[٥]، وزعم أنّ كلام العرب بخلاف ذلك.

١- المحرّر ١٩/٨.

٢- البحر ٢٧٨/٥، وماسبق في الفقرة ١٤٤، و٤١٠.

٣- البحر ٢٧٨/٥.

٤- شرح التسهيل ٤٠٩/٣..

٥- كقول سيبويه : «استغاث بهم»، الكتاب ٢١٥/٢.

وكِلاهُما مسموعٌ من كلام العرب، قال:[١]

حتى استغاثَ بماءٍ لا رِشاءَ له ... مِن الأباطحِ في حافاتِه البُرَكُ

/ مُكَلَّلٌ بأصول النَّبْتِ تنسُجه ... ريحٌ خريقٌ لضاحي مائه حُبُكُ ١١٣/ب

كما استغاثَ بسِيْءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ ... خافَ العيونَ ولم يُنظَر به الحَشَكُ

٤٦٠ - قوله تعالى: ﴿مُرْدِفِينَ﴾ آية/٩.

«ز»[٢]: يقال: أردفتُه إيَّاه أتبَعْتُه، أو أتبعتَه إذا جئتَ بعده، فـ«مُردِفينَ» المكسورُ الدال[٣] بمعنى متْبِعين أو مُتَّبعينَ.

[فإن كان بمعنى «مُتْبِعِينَ» فلا يخلو أن يكونَ بمعنى: مُتْبِعين بعضَهم بعضا، أومتبعين بعضَهم لبعضٍ، أوبمعنى: مُتْبِعينَ][٤] إيَّاهم المؤمِنينَ، أي: يتقدَّمونهم فيَتبَعونهم أنفسُهم، أو مُتْبِعينَ لهم يُشيِّعونَهم ويتقدمون لهم بين أيديهم وهم على ساقَتِهم؛ ليكونوا على عينهم وحفظهم، أو بمعنى: متبعين أنفسَهم ملائكة آخرين، أومتبعين غيرَهم مِن الملائكة، ويعضُد هذا الوجهَ قولُه في آل عمران ﴿مُنزَلِينَ﴾[٥]، ﴿مُسَوِّمِينَ﴾[٦].

«ح»[٧]: هذا تكثير كلام، وملخصه أنَّ المشدَّدَ يتعدَّى لواحدٍ، والمخفَّف لاثنين[٨]،

١- هو زهير، والأبيات في ديوانه ٨٥، والدر المصون ٥/٥٦٦، والمساعد ٢/٥٢٥، والمخصص ٩/١٤٩، ولسان العرب ١/٩٩، ١٠/٣٩٩.

الرشاء: الدلو، والبُرَك: طيور أو ضفادع، والسِّيء: اللبن قبل نزول الدَّرة، والفزّ: ولد البقرة، والحَشَك: اجتماع اللبن في الضرع.

٢- الكشاف ٢/١١٦.

٣- فتح الدال قراءة نافع، ينظر: السبعة ٣٠٤، والتيسير ٩٥.

٤- ما بين معكوفين زيادة من الكشاف والبحر، وهو ساقط لانتقال النظر.

٥- آل عمران/ ١٢٤.

٦- آل عمران/ ١٢٥.

٧- البحر ٥/٢٨٠.

٨- أي: اتَّبعتُه وأتبعته زيداً.

و «أردف» بمعناهما، والمفعول لـ«اتَّبَعَ» محذوف[١]، والمفعولان لـ«أَتْبَعَ» محذوفان[٢]، فيقدَّر ما يصحُّ به المعنى.

وقوله: «أو مُتْبِعين إياهم المؤمنين»، إصلاحُه «مُتْبِعِيهم المؤمنينَ» أو «مُتْبِعينَ أنفُسَهم المؤمنين»[٣]؛ إذ ليس من مواضع فصل الضمير.

«ت»: وإيضاحُه على المفعولين أنهما: بعضا منهم، أو بعضهم بعضاً ،أو لبعضٍ، أوالأوَّل «أنفسهم» والثاني «المؤمنون»، أي: يجعلون المؤمنين في أَتباعِهم[٤]، أو أتبَعوا أنفسَهم للمؤمنين، فيقدِّمون المؤمنين.[٥]

وأمّا قوله «متبعين غيرَهم من الملائكة» فلعلَّه على التشديد بدليل ذكره مفعولاً واحداً، وأيضاً يتكرَّر مع قوله «مُتْبِعٌ بعضُهم»[٦]، و وجهُ الدليل منه أنَّ «المُنْزَلين» آخِرا أُتْبِعُوا من أُنزِلَ أوَّلا، فتأمَّله.

٤٦١- قوله تعالى: ﴿إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعاسَ﴾ آية/١١.

«ز»[٧]: بدلٌ ثانٍ من ﴿**إِذْ يَعِدُكُمُ**﴾[٨]، أو منصوب بـ﴿**النَّصْرُ**﴾[٩]، أو بما في ﴿**مِن عندِ اللهِ**﴾ مِن معنى الفِعْلِ، أو بـ﴿**ما جعَله اللهُ**﴾، أوبإضمار «اذْكُر».

١- ينظر: الحجة ٤/١٢٤، ومشكل إعراب القرآن ٣١٢ن والفريد ٢/٤٠٨.

٢- ينظر: الحجة ٤/١٢٤.

٣- ينظر: الدر المصون ٥/٥٧٢.

٤- إذا كان المفعول الأوّل هو «أنفسهم» فهذا المعنى غير صحيح؛ لأنه الفاعل في المعنى؛ فهم التابعون للمؤمنين.

٥- في المخطوطات «فيقدِّمو» بدون نون.

٦- هذه الجملة لم ترد في الكلام السابق.

٧- الكشاف ٢/١١٧.

٨- الأنفال/٧.

٩- الأنفال/١٠، من قوله ﴿وما جعلَه اللهُ إلاّ بُشْرى ولِتَطْمَئِنَّ به قُلُوبُكُم وما النصرُ إلاّ مِن عندِ اللهِ إنَّ اللهَ عَزِيزٌ حكيمٌ﴾.

«ح»[١]: وافقه ابن عطية على البدل وقال:[٢] على نِيَّة تكرار العامل ،إذ لايتعدَّى العامل إلا بحرف العطف، وإنَّما قَصْدُه أنْ يُعدِّد النِّعَم على المؤمنين في يوم بَدْر؛ فيقول: اذكروا إذ فعلنا بكم كذا، إذ فعلنا بكم كذا.

وأمَّا كونه معمولا بـ«النصر» فضعيفٌ؛ لتحليته بـ«ال» والكوفيُّون على منعه[٣]، وللفَصل بالخبر وهو «إلا مِن عند الله» ولايجوز[٤]، ولإعمال ماقبل «إلا» فيما بعدها، ولايجوز إلا مستثنىً أو مستثنىً منه، أو صفةً له[٥]، و «إذ» ليس واحداً منها، فلايجوز: ماقام إلا زيدٌ يومَ الجمعة، وقد أجازه الكسائي والأخفش.

وأمَّا جعلُه معمولاً بما في ﴿عِندِ اللهِ﴾ فضعيفٌ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى تقييدِ «النصر» بوقت غَشْيِ النُّعاسِ، وهو لايتقيَّد.

وأما كونه منصوبا بقوله ﴿وما جَعَلَهُ اللهُ﴾ فقد سبقه إليه الحَوفيُّ / وهو ضعيف؛ ١١٤/أ
لطولِ الفصلِ ولكونه معمول ماقبل «إلا» وليس أحدَ الثلاثة.

«ت»: فيما ردَّ به نظرٌ؛ لأنّ المحلَّى «بال» يعمل على الصحيحُ، والمفصول بالخبرِ معمولٌ للمصدر من حيث ابتدائيَّته، فهو مغايرٌ بالجهة لا بالذات، ولايبعُد جوازُه سيَّما في الظرف، وإن كان المقرَّر المنع؛ تنزيلاً لتغايُر الجهتين منزِلَة تغايُرِ الذَّاتين؛ فكأنَّ الخبر أجنبيٌّ محضٌ من حيث المصدرية، وما بعد «إلا» يكون معمولا لما قبلها غير

١- البحر ٥/٢٨٠.

٢- المحرّر ٨/٢٢.

٣- والقول الثالث، إجازته على قُبْحٍ وهو قول أبي علي. وينظر في المسألة: الكتاب ١/١٩٢، و الإيضاح ١٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١١٦، والمساعد ٢/٢٣٤.

٤- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٢، المغني ٦٩٩. وقد أجازه الزمخشري في البقرة /١٨٣-١٨٤، والطارق/ ٨-٩، وقد وردت شواهد لذلك كثيرة «فلا مانع من الأخذ بهذا القول» الأسماء العاملة عمل الفعل ٧١.

٥- ينظر ماسبق في الفقرة رقم ١١٢.

الثلاثة عند الأخفش والكسائي وكفى بهما، والتقييدُ بوقتِ النُّعاس ليس للاحتراز من غَيْرِه بل لذكر ترادُف النِّعَم.[١]

والحاصل أنَّ أقوى ما رَدَّ به كونُه معمولا له بعد الخبر، وفيه الفصل بأجنبيٍّ؛ ولم أر من أجازه.

٤٦٢- قوله تعالى: ﴿وما جَعَلَهُ اللهُ إلا بُشْرَى﴾ آية/١٠.

«ح»[٢]: أي: الإمدادُ المفهوم من ﴿مُمِدُّكُم﴾[٣]، أو المَدَدُ أوالوعدُ المفهومُ من ﴿يَعِدُكم﴾[٤]، أو «الأَلْفُ»، أو الاستجابة، أو الإِرْدَاف، أو على الخبر بالإمداد، أو على جبريل، أقوال مقولةٌ محتمَلة، أظهرها الأوَّل، واقتصر عليه الزمخشريُّ.[٥]

٤٦٣- قوله تعالى: ﴿ماءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ آية/١١.

«ح»[٦]: قرأ الشعبيُّ بغير همز، حكاه ابنُ جنِّي وأبو الفضل الرازيُّ[٧] في كتاب اللَّوامِح في شواذِّ القرآن، وخرَّجاه على أنَّ «ما» موصولةٌ، قال صاحبُ اللَّوامِح: المجرور[٨] صلته، والعائد «هو» فمعناه: الذي هو ﴿لِيُطَهِّرَكُم به﴾، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ «لام» «كي» لاتكون صِلَةً، وعلى تقديره لفظة «هو» لايكون المجرور صلته؛ بل لفظة هو والمجرور.

١- قال السمين: إنّ المراد بالنصر هنا «نصرٌ خاص وهذا النصر الخاص كان مقيّداً بذلك الظرف» الدر المصون ٥/٥٧٤.

٢- البحر ٥/٢٨٠.

٣- الأنفال/٩.

٤- الأنفال/٧.

٥- الكشاف ٢/١٦٦-١١٧.

٦- البحر ٥/٢٨٢.

٧- هو: عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن، قرأ على المجاهدي صاحب ابن مجاهد، وقرأ عليه الهذلي، ت٤٥٤هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار٢/٧٩٥، وغاية النهاية ١/٣٦١. وكتابه هذا مفقود.

٨- في المخطوطات: «ما موصولة والمجرور قال صاحب اللوامح: صلته» والتصويب من البحر.

وقال ابن جني:[١] «ما» موصولة وصلتها حرف الجر بما جَرَّه؛ فكأنَّه قال: «ما للطَّهور»، وفيه مجيء «لام» «كي» صلةً كما قلناه.[٢]

«ح»: ويمكن تخريجُه على قَصْر «ما»؛ لقول العرب: «شربتُ ماً»[٣] بالقَصْر والتنوين، وإذا وُقِفَ يُقلَب التنوين ألفاً فيحذف أحدُ الألِفَين، وأُجرِيَ الوصل مجرى الوقف.

«ت»: سِرُّ عدَم الوصل بلام التعليل أنَّها توجيهٌ للكلام فلا تكون جُزْءَه، وقد مَنَعوا كونه نائبا لهذا، وأجازه بعضهم[٤]، ولايمتنع أن يُقال به هنا، وهو أحسنُ من تخريجٍ على شيء يؤدِّي إلى بقاء الكلمة على حرف واحدٍ، وهو في غاية الشُّذوذ بحيث لم يوجد غيره، وأيضا فيه إجراء الوصل مجرى الوقف وهو أيضا شذوذ،فتأمَّله.[٥]

٤٦٤- قوله تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ آية/١٢.

«ع»[٦]: العامل في «إذ» الأوَّل على ما تقدَّم فيما قَبْلَها، ولو قدَّرنا القريب وهو ﴿يُثَبِّتَ﴾ على تأويل عودِ الضمير على الرَّبط[٧]، وأمَّا عودُه «الماء» فيَقلَقُ أن يعمل ﴿وَيُثَبِّتَ﴾ في «إذ»، انتهى.

١- المحتسب ١/٢٧٤.

٢- لعلّ وجه المنع أنّ شبه الجملة معها غير تام فلا يتعلّق بالكون العام ، وهذا قياس على لام المفعول له التي ذُكر أنها لاتتعلّق بمحذوف، وكلاهما للتعليل.

٣- ينظر: لسان العرب ١٣/٤٥٣، والقاموس ٤/٢٩٥ «موه».

٤- ينظر: الارتشاف ٢/١٩٣، وتوضيح المقاصد ٢/٢٩.

٥- ينظر: الدر المصون ٥/٥٧٦.

٦- المحرّر ٨/٢٦.

٧- المفهوم من قوله ﴿وَلِيَرْبِطَ على قلوبكم ويثبِّتَ به الأقدام﴾

«ح»[١]: إنَّما يَقلَقُ ذلك عنده لاختلاف زمانِ هذا التثبيت وزمان الوحي؛ لأنَّ زمان إنزال المطَرِ وما تعلَّق به متقدِّمٌ على تغشية النُّعاس، وذلك الوَحْيُ وتغشِيةُ النُّعاس والإيحاءُ كان وقتَ القتال.

٤٦٥- قوله تعالى: ﴿ذَلِكُم فَذُوقُوهُ﴾ آية/١٤. / ١١٤/ب

«ز»[٢]: يجوز أن يكون منصوباً على «عليكم ذلك فذوقوه»، كقولك: زيدا فاضرِبْه.

«ح»[٣]: لايجوز؛ لأنَّ «عليكم» اسم فِعلٍ لايجوز إضمارُه[٤]، وتشبيهه بقولك «زيدا فاضربه» ليس بجيِّد؛إذ لم يُقدِّرُوه «عليكم» وإنما هو على الاشتغال، وقال بعضُهم:[٥] لايجوز جعلُه مبتدأ و «فذوقوه» خبر؛ لأنَّ الخبر لايكون فيه الفاء إلا موصولاً، أو موصوفا، نحو: الذي يأتيني فله درهم، وكل رجل في الدار فمكرَمٌ.انتهى.

وهذا الذي قاله صحيح، ومسألة الاشتغال تَنْبَني على جواز الابتداء، إلا أنَّ الفاء في «زيدا فاضربه» بنصب «زيد» أو رفعه ليست كالفاء في المثالين[٦] ؛ لأنها دخلت فيهما لتضمين المبتدأ معنى الشرط،ولذلك شروطٌ ذُكِرَت في النحو[٧]، وفي «زيدا فاضربه» جوابٌ لشرطٍ مقدَّر، مؤخَّرةٌ من تقديمٍ، والتقدير: «تَنَبَّهْ فاضرب زيدا»[٨]،

١- البحر ٥/٢٨٤، وينظر: الدر المصون ٥/٥٧٧.

٢- الكشاف ٢/١١٨.

٣- البحر ٥/٢٨٨.

٤- ينظر: الارتشاف ٣/٢١٥ والمساعد ٢/٦٤٠، والصواب جوازه: تنظر: الكتاب ١/١٠٦، ٢٧٥، ومعاني القرآن للفرّاء ١/٢٦٠، وشرح الكافية الشافية ١٣٩٥، والأسماء العاملة٦٥٣.

٥- ينظر: معاني القرآن للزجاج ٢/٤٠٧، وتفسير الرازي ١٥/١١٠.

٦- هما: الذي يأتي فله درهم، وكلُّ رجل في الدار فمُكرم.

٧- ينظر ماسبق في الفقرة رقم ..

٨- في المخطوطات «تنبَّه فزيدٌ اضربه» وهو خطأ من المؤلِّف تبع فيه صاحب الدر اللقيط ٤/٤٧٢.

وكما قالت العرب: «زيداً فاضرب»، قدَّرُوه «تنبَّه فاضرب زيدا»[١]، وابتنى الاشتغال في «زيدا فاضربه» على هذا التقدير، فقد بان الفرق بين الفائين، ولولا هذا التقدير لم يجز «زيدا فاضرب» بل كان بإسقاط الفاء.

«ت»: تقديره بقوله «عليكم ذلكم فذوقوه» تقدير معنى؛ بدليل نظيره فهو منصوب بـ «فذوقوه» على سبيل الاشتغال، والأمر يستلزم الإغراء.[٢]

٤٦٦- قوله تعالى: ﴿وأَنَّ للكافِرِينَ عَذَابَ النارِ﴾ آية/١٤.

«ز»[٣]: عطفٌ على ﴿ذَلِكُمْ﴾ بوجهيه، أو على أنَّه مفعول معه، أي: ذوقوا عذاب النار مع ما لَكم في الآخرة، وفيه وضْعُ الظاهر موضعَ المضمر.

«ح»[٤]: مرادُ «ز» بوجهَي ﴿ذلكم﴾ النصب والرفع، وقد تقدَّم أنَّ «ذلكم» على رفعه مبتدأ أو خبر، أي: «العقابُ ذلكم»، أو «ذلكم العقابُ»[٥]، و وُضِعَ الظاهرُ وهو ﴿وأنَّ للكافرين﴾، أي: أنَّ لكم.

٤٦٧- قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُم﴾ آية/١٧.

«ز»[٦]: «الفاء» جواب شرطٍ تقديرُه: إنْ افتخرتم بقتلِهم ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ولكنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾، لأنَّه الذي أنزَل الملائكة وألقى الرُّعبَ في قلوبهم، وشاءَ النصرَ والظفَرَ وقوَّى قلوبَكم وأذهبَ عنكم الفزع والجزع.

١- عند حذف «تنبَّه» صارت الجملة «فاضرب زيداً» ثم قدِّم المفعول إصلاحاً للفظ، ينظر: الدر المصون ٣١٤/١.

٢- الأصوب أنَّه ذهب إلى قول العلماء المتقدِّمين في إجازة إضمار اسم الفعل، وبه أجاب السمين في الدر المصون ٥٨٢/٥.

٣- الكشاف ١٨٨/٢.

٤- البحر ٢٨٩/٥.

٥- ينظر: الكتاب ١٣٨/١، ١٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨، ١٠٩، ٣١٩ .

٦- الكشاف ١١٩/٢.

«ح»[١]: «الفاء» للرَّبط بين الجمل لاجوابَ شرط؛ لأنَّه قال: ﴿فاضْرِبُوا فَوْقَ الأعنَاقِ﴾[٢] إلخ، فكان امتثالُ ذلك سببا للقتل، فقيل ﴿فلمْ تقتُلوهُم﴾ أي: لستم مُستبدِّين بالقتل؛ لأنَّ الإقدارَ عليه والخلقَ له إنَّما هو لله ليس للقاتل فيه شيء، لكن أُجريَ على يديْه فنُفِيَ عنه إيجادُ القتل وأُثبت لله.

٤٦٨- قوله تعالى: ﴿لأُصِيبَنَّ﴾ آية/٢٥.

«ح»[٣]: الجملة صفةُ ﴿فِتْنَةً﴾، أي: غيرَ مصيبةٍ الظالمَ خاصة، ودخول نون التوكيدمع النفي مُختَلَفٌ فيه، قيل: ضرورة، وقيل: نادرٌ، والذي نختاره الجواز وإليه ذهب بعضُ النحويِّين[٤]، / وإذا جاء لَحاقُها مع الفصلِ فأحرى دونه، قال:[٥] ١١٥/أ

فلا ذا نعيمٍ يَتْرُكَنَّ لِنَعيمِهِ وإن قال قَرِّظْني وخُذْ رِشْوةً أبى

ولا ذا بئيسٍ يَتْرُكَنَّ لبُؤسهِ فتنفَعُهُ شَكْوى إليه إنْ اشتكى

وزعم الزمخشريُّ[٦] أنّ الجملة نهيٌ، فتكون صفة على نيَّة القول، كقوله:[٧]

جاؤُوا بِمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئبَ قَط

وتحريره: أنَّ الجملةَ معمولٌ لصفةٍ محذوفةٍ.

١- البحر ٥/٢٩٥.

٢- الأنفال/١٢.

٣- البحر ٥/٣٠٤.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية ١٤٠٣، والارتشاف ١/٣٠٤، والمساعد ٢/٦٧١

٥- هو حسّان السَّعدي أو حنظلة الطائي، والشعر في شعر طي ٣٨٦، والنوادر ١١١، ١٢٢، والارتشاف ١/٣٠٥، والمساعد ٢/٦٦٨، والدر المصون ٥/٥٩٠.

٦- الكشاف ٢/١٣٣.

٧- هو العجاج، والبيت في ملحق ديوانه ٢/٣٠٤، والمحتسب ٢/١٦٥، وأمالي ابن الشجري ٢/٤٠٧، وابن يعيش ٣/٢٥٣، والمقرب١/٢٢٠، وشرح عمدة الحافظ ٥٤١، وخزانة الأدب ٢/١٠٩.

وزعم الفرَّاء[١] أن الجملة جواب الأمرِ، نحو: انزِل عن الدابَّة لاتَطرَحَنَّك، ومنه ﴿لايَحْطِمَنَّكُم سُلَيْمانُ﴾[٢]، أي: إن تَدْخُلُوا لايحطِمَنَّكم، فدخلت النون لمافيه مَن معنى الجزاء.

والمثالُ والآيةُ لاتُطابِقُ ﴿لاتُصِيبَنَّ﴾؛ إذْ لايَنتظم: إن تتَّقُوها ﴿لاتُصِيبَنَّ الذينَ ظَلَمُوا مِنْ كُم خَاصَّةً﴾، ونقل «ز»[٣] قولَ الفرَّاءِ وزادَه فساداً، وخبَّط فيه؛ حيث قدَّره بقوله: إن أصابتكم لاتُصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصَّةً بل تَعُمُّ، فانظر كيف قدَّر الفرَّاء: إنْ تنزِلْ عن الدَّابَّة، من لفظِ الأمر، وهو قدَّر من غير الأمر، وهكذا في كُلِّ جواب الأمر.[٤]

وقيل: جواب قسَمٍ محذوف[٥]، وشبِّه المنفيُّ بالموجَب فدخلَت النونُ لذلك، فعلى غيرِ النهي تكون النون دخلت في المنفي.[٦]

وقيل إنَّ الجملة جوابُ قسمٍ وهو مُثبَتٌ، ومُطِلَت اللامُ، ويدلُّ عليه أنه قُرِئ باللام، عن ابن مسعودٍ وعليِّ بن أبي طالبٍ وزيدِ بن ثابتٍ و الباقرِ[٧] و الربيعِ بن

١- معاني القرآن ١/٤٠٧.

٢- النمل /١٨.

٣- الكشاف ٢/١٢١.

٤- وأما الزمخشري فأدخل أداة الشرط على غير «اتقوا» فقال: إن أصابتكم ...

٥- ينظر: التبيان ٣٠١، والفريد ٢/٤١٦.

٦-أي: إذا كانت «لا» غير ناهية ـ وهو قول الزمخشري السابق ـ تكون النّون داخلة في الفعل المنفي بـ«لا».

٧- هو: أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر لأنه بقر العلم وعرفه، أخذ عن أبيه زين العابدين، ت ١١٧ هـ. ينظر: طبقات ابن السعده/٣٢٠ و غاية النهاية ٢/٢٠٢.

أنسٍ وأبي العاليةِ[١] وابنِ جمَّازٍ[٢] «لَتُصيبَنَّ» بلام واحدة، وعليه[٣] خرَّجَ ابنُ جنِّي قراءة الجماعة، والإشباع بابه الشعر.

وقال ابنُ جنِّي في قراءة ابن مسعود:[٤] يحتملُ رجوعها لقراءة الجماعة؛ بأن حُذِفَت الألف تخفيفاً بالحركة، كما قالوا في «أما والله»: أمَ والله.

قال المهدويُّ: كما حُذِفَت من «أمَا» وهي أخت «لا» في نحو: والله لأفعلنَّ، وشبهِه، انتهى.

وليست «لا» أختَ «أمَا»؛ لأنّ «أمَا» ليست نافيةً.[٥]

حكى النقَّاشُ عن ابنِ مسعود أنّه قرأ «فِتنةً أنْ تُصيبَ» وعن الزُّبَير بن العَوَّام[٦] «لَتصيبِنَّ».[٧]

١- هو: رُفَيع بن مِهران البصري الرياحي ولاء، قرأ على أبيّ، وقرأ عليه الربيع بن أنس، ت ٩٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٥٥، وغاية النهاية ١/٢٨٤.

٢- هو: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمَّاز المدني، أخذ عن أبي جعفر، توفي بعد ١٧٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ٢٩٣، وغاية النهاية١/٣١٥.

٣- أي: وعلى كون الأصل «لتصيبنّ» جواب قسم مثبت ثم أشبعت اللام خرّج ابن جنّي القراءة المتواترة. وهذا النقل غير صحيح فإنه ذكره بعد «فإن قلت»، ثم قال «يمنع من هذا المعنى...» المحتسب ١/٢٧٨.

وقد اعتمد فيه أبو حيّان على ابن عطية في المحرّر ٨/٤٣، وتبعهما السمين في الدر المصون ٥/٥٩٢.

٤- المحتسب ١/٢٧٧.

٥- ينظر: رصف المباني ١٨٠، والجنى الداني ٣٩٠، والمغني ٧٨.

٦- هو أبو عبد الله الزبير بن العوَّام الأسدي القرشي، ابن عمَّة النبي ﷺ، أحد العشرة المبشرين بالجنة، ت٣٦هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٣/١٠٠، وسير أعلام النبلاء ١/٤١.

٧- قال في المحرّر ٨/٤٣ إن هذه النسبة للزبير تخالف ما حُكي عنه من تفسير للآية يدلّ على أنه يقرأ مثل الجماعة. وينظر تأويله في تفسير الطبري ٩/٢١٨ .

وخرَّج المبرِّد[١] والفرَّاء[٢] والزجَّاجُ[٣] قراءة ﴿لاتُصيبَنَّ﴾ على أن يكون نهيًا، وتمَّ الكلام عند قوله ﴿فِتنةً﴾ وهو خطابٌ عامٌّ للمؤمنين، ثم ابتدأ نهيَ الظَّلَمةِ خاصةً عن التعرُّض للظُّلم فتصيبهم الفتنة، كما قالوا:[٤] «لا أَرَيَنَّكَ هنا»، أي: لاتكن ههنا فتقع منِّي رؤيتُك، والمراد هنا لايتعرض الظالم للفتنة فتقع إصابتها له خاصة.

وقال الزمخشريُّ[٥] في تقرير هذا الوجه: وإذا كانت نهياً بعد أمرٍ فكأنَّه قيل: واحذَرُوا ذنباً أو عِقاباً، ثم قيل: لاتتعرَّضوا للظُّلم فيصيبَ / العقابُ أو الذَّنْبُ مَن ظلَمَ منكم خاصَّة. ١١٥/ب

وقال الأخفش الصغير[٦]: لا على معنى الدعاء، انتهى، والذي دعاه إلى هذا استبعادُ توكيدِ المنفيِّ واعتِياصُ تقريرِ النهي، والمعنى على الدعاء: لا أصابَت الفتنةُ الظالِمَ خاصَّة، فاستلزمت الدعاء على غير الظالمين، فصار التقدير: لا أصابَت ظالما ولاغيرَ ظالِمٍ، فكأنه قيل: واتقوا فتنةً لا أَوْقَعَها اللهُ بأَحَدٍ.

١- ينظر: معاني القرآن للنحاس ١٤٦/٣

٢- قول الفرّاء سبق نقله وهو أنه جواب الأمر، و «لا» نافية، ينظر: الكتاب ٤٠٧/١.

وهذا قول الأخفش، ينظر: معاني القرآن ٣٤٧ بتحقيق د. هدى قراعة، وقد جاءت في تحقيق د. فائز فارس «نهي بعد نهي» وهو خطأ من الناسخ ولم يفطن له.

وإنَّما نسب هذا إلى الفرّاء لأن الزجاج حمل كلامه السابق على هذا التأويل، وجعل القولين قولا واحداً، وفهم أنّ «لا» عند الفرّاء ناهية. ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤١٠/٢.

٣- معاني القرآن ٤١٠/٢، وفهم النحاس من كلامه أنه يجعل «لا» نافية. وأنه موافق لقول الفرّاء، معاني القرآن للنحاس ١٤٦/٣

٤- الكتاب ١٠١/٣.

٥-الكشاف ١٢٢/٢.

٦- ينظر: معاني القرآن للنحاس ١٤٦/٣-١٤٧.

فتلخَّص أقوالٌ: الدعاءُ[١] والنَّهيُ والقَسَمُ وجوابُ الأمْرِ، كلٌّ على تقديرين[٢]، وصِفَةٌ.

«ت»: ما قدَّره في الدعاء يأباه ظاهرُ اللفظ؛ لأنَّ العبارة بلا أوقعه الله بالظالم خاصة، على اعتبار القيد أنَّ المعنى «اللهم أوقِعْ بالجميع»، ويدلُّ له قوله: «واستلزمت الدعاء على غيرهم»، أما ما أخذه هو فعلى أَحرْوِيَّة المفهوم، بمعنى إنْ طلب نفيَها عن الظالمين فغيرُهم أحرى.

وكونه صفةً أيضاً يقبل النهي والنفي فهو على وجهين أيضاً.

«ز»[٣]: وجاءت النون في جواب الأمر لأنَّه في معنى النهي، فلذا جاء «لاتطرحَنَّك» و﴿لاتُصِيبَنَّ﴾.

«ح»[٤]: ليس في جواب الأمرِ معنى النهي [إذاقلت: لاتطرحْك]؛ بل نفيٌ محضٌ، والجزم على الجواب بشرطٍ محذوف، أو ضُمِّنَه الأمرُ[٥]، وعلى المنع[٦] لايجوز «لاتطرحنَّك».

١- لم يورد في الدعاء غير تقدير واحد، وهو خطأ من المؤلِّف، وقد وقع فيه السمين في الدر المصون ٥/٥٩٣. وعبارة أبي حيّان «أقوال: الدعاء، والنهي على تقديرين وجواب أمر على تقديرين وصفة»، وهي كذلك في الدر اللقيط ٤/٤٨٤، وزاد «وجواب قسم على تقديرين» وتبعه المؤلِّف.

٢- تقديرا النهي: صفة لفتنة، أو استئناف.وتقديرا جواب القسم: أنه جواب قسم منفي، أو مثبت وأشبعت فتحة اللام.وتقديرا جواب الأمر: تقدير الفرّاء إلاتتقوها لاتصيبنّ، وقول الزمخشري إن أصابتكم لاتصيبنّ.

٣- الكشاف ٢/١٢٢.

٤- البحر ٥/٣٠٥-٣٠٦.

٥- ينظر في جازم جواب الطلب: شرح الرضي على الكافية ٤/٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٥١. والمساعد ٣/٩٦.

٦- أي: وعلى منع دخول النون في المضارع المنفي بـ«لا».

«ز»: و «مِن» على الأوَّل تبعيضٌ، وعلى الثاني تبيينٌ؛ لأنَّ المعنى: لاتصيبُكم خاصَّةً على ظُلمِكم لأنَّ الظلم منكم أقبحُ من سائر الناس.

«ح»: ويعنى بالأوَّل [كونه] جواباً بعد أمرٍ ، وبالثاني نهياً بعد أمر.

«ت»: لم يظهرْ لي الفرقُ بين الأمرين في موجب التبعيض والتبيين؛ فإنَّ كونه جواباً معناه إنْ أصابتكم لاتُصِب[1] الذين ظلموا وهم منكم، أي: بعضُكم، وعلى النهي كذلك؛ فإنَّ التبعيض ظاهر عليهما و لم يتعرَّض لبيانه الشيخ «ح»، وا لله أعلم، وتفسيره له بقوله «تصيبكم» توجيهٌ للبيانِ، و لم يظهر ذلك.[2]

٤٦٩- قوله تعالى: ﴿ خاصَّةً ﴾ آية/٢٥.

«ح»[3]: أصلُه نعتٌ لَمصدَرٍ محذوفٍ، أي: إصابة خاصَّةً، وهي حالٌ من فاعل ﴿**لاتصيبنَّ**﴾ المستكِنّ، أو حالٌ من ﴿**الذين ظَلَمُوا**﴾ أي: مخصوصين بل تعُمُّهم وغيرَهم.

«ع»[4]: ويجوز.أنه حالٌ من فاعل ﴿**ظَلَمُوا**﴾.

«ح»: لا أتعقل أنا هذا الوجه.

«ت»: عليه معناه اختصاصُهم بالظُّلم، أي: ظلَموا خاصَّة فلاتصيبُهم الفتنة، ومِن ثَمَّ لم يتعقَّلْه الشيخ؛ لأنه يصير اختصاصهم بالظلم مانعاً لهم من إصابة الفتنة لهم[5]، فلعلَّ المراد أنَّه حال منهما.

١- في المخطوطات «تصيبُ».

٢- ينظر: الدر المصون ٥/٥٩٣.

٣- البحر ٥/٣٠٦.

٤- المحرّر ٨/٤٣.

٥- فهم السمين من «أتعقّله» أنه لم يفهم المعنى، فقال المعنى «اتقوا فتنة لاتُصيبنّ الذين ظلموا و لم يظلم غيرهم، بمعنى أنهم اختصوا بالظلم و لم يشاركهم فيه غيرهم، فهذه الفتنة لاتختص إصابتها هؤلاء بأنفسهم وتصيب من لم يظلم البتة، فهذا معنى واضح» الدر المصون ٥/٥٩٤.

٤٧٠- قوله تعالى: ﴿ واذكُرُوا إذْ أنتُم ﴾ آية/٢٦.

«ز»[١]: هو مفعولٌ به بـ «اذكر» لا ظرفٌ، أي: اذكروا وقتَ كونكم أقِلَّة أذِلَّةً.

/ «ح»[٢]: فيه أنَّ «إذ» من الظروف التي لاتتصرف إلا بإضافة الزَّمان إليها، فلا ١١٦/أ تُنصَبُ مفعولا به.[٣]

٤٧١- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذينَ كَفَرُوا ﴾ آية/٣٨.

«ح»[٤]: «اللام» للتبليغ؛ أُمِرَ أن يقول[٥] معنى هذه الألفاظ التي تضمَّنَتها الجملُ، سواء هذه العبارة أم غيرُها.

وقال «ز»[٦]: «اللام» المعلِّلَة أي: لأجلهم، ولو كان بمعنى خاطبهم به لقيل: «إن تنتهوا يغفرلكم»، وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ[٧]، ونحوه قوله تعالى ﴿**وقال الذين كفرُوا للذين آمَنُو لَوْ كانَ خَيْراً مَّا سَبَقونَا إلَيْه**﴾[٨] خاطبوا به غيرهم لِيَسمَعُوه.

٤٧٢- قوله تعالى: ﴿ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً ﴾ آية/٤٣.

«ح»[٩]: انتصبَ ﴿**قليلا**﴾ قال «ز»:[١٠] هو حال، وما قاله ظاهرٌ؛ لأنَّ «رأى» منقولة بالهمز من «رأى» البصرية فتعدَّى إلى اثنين، «الكاف» الصادق على الرسول ﷺ، والثاني ضميرُ الكفار، ﴿**قليلاً**﴾ و﴿**كثيراً**﴾ منصوبان على الحال.

١- الكشاف ١٢٢/٢.

٢- البحر ٣٠٧/٥. وينظر: الدر المصون ٥٩٤/٥.

٣- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٧١، و٤٤١.

٤- البحر ٣١٨/٥.

٥- في المخطوطات «يكون» والتصويب من البحر.

٦- الكشاف ١٢٥/٢-١٢٦.

٧- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٦.

٨- الأحقاف /١١.

٩- البحر ٣٣٠/٥.

١٠- الكشاف ١٢٩/٢.

وزعمَ بعض النحويِّين أنّ «رأى» الحلمية تتعدَّى بالهمزة إلى ثلاثة كـ«أعلَم»[١]، وجعل منه الآية، فـ﴿قليلاً﴾ مفعول ثالث، وجواز حذف هذا المنصوب اقتصاراً يُبطِل هذا المذهب[٢]، تقول: رأيت زيدا في النوم، وأراني الله زيداً في النوم.

«ت»: هي دسيسةٌ اعتزالية لم يَفْطَن لها الشيخ «ح»؛ لأنَّ رؤيا النوم عند المعتزِلة بعينين يخلقهما الله في القلب فهي بصريَّة عندهم كرؤية[٣] البصر في اليقظة، أمَّا على مذهب أهل الحق إنّه إدراك في الباطن فهو كالعِلْمِيَّة، وعلى ما قاله يتعدَّى لواحد دون همز.

٤٧٣- قوله تعالى: ﴿ ولوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الذينَ كَفَرُوا الملائِكَةُ ﴾ آية/٥٠.

«ح»[٤]: الظاهر أنَّ «الملائكةَ» فاعلُ «يتوفَّى»، وذُكِّرَ للفَصْلِ، ويدلُّ عليه قراءة ابن عامر والأعرجِ بتأنيث الفعل.[٥]

وقيل في هذه القراءة: الفاعل الله، و﴿الملائكةُ﴾ مبتدأ، و﴿يَضْرِبُون﴾ خبر.

«ع»[٦]: ويضعفه عدم الواو وهي في مثله لازمٌ.

«ح»[٧]: سقوط الواو كثيرٌ في القرآن، وفي كلام العرب.

١- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٣-٨٤، والمساعد ١/٣٦٢..

٢- لأنّه يأخذ حكم الثاني في باب «ظنّ» وهو لايجوز حذفه إلا لدليل، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧٢، وينظر: ما سبق في الفقرة رقم ١٨١، و١٨٢.

٣- في المخطوطات «لأن رؤية النوم ... كرؤيا البصر».

٤- البحر ٥/٣٣٦، وفيه «وذكر لأن الفاعل مؤنث مجازي وحسّنه الفصل» .

٥- ينظر: السبعة ٣٠٧، والتيسير ٩٥.

٦- المحرّر ٨/٩٠.

٧- فيكون الرابط لجملة الحال الضمير وحده، ينظر: ابن يعيش ٢/٦٦، والارتشاف ٢/٣٦٦، والمغني ٦٥٦، والفصول المفيدة ١١٥.

٤٧٤- «ز»[١]: هم مِن غَرقى القِبْط وقتلى قُرَيشٍ كانوا ظالمين أنفُسَهم بالكفر والمعاصي.

«ح»[٢]: لايظهر تخصيص «ز» بمن ذَكَرَ؛ إذ الضمير في ﴿كَذَّبُوا﴾[٣] وفي «أَهْلَكْناهم» لايختصُّ بهم، فالذي يظهر عُمومُ المشبَّه به وهم آلُ فرعون والذين مِن قبلهم، أو عُمومُ المشبَّه والمشبَّه به.

٤٧٥- قوله تعالى: ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾[٤] آية/٥٧.

«ز»[٥]: قراءةُ حمزةَ[٦] التي تفرَّد بها ليست بِنَيِّرَةٍ.

«ح»[٧]: قرأ بها ابنُ عامر وهو من العرب الذين سبقوا اللَّحْن، وقرأ عليٌّ وعثمانُ وحفصٌ عن عاصم وأبو جعفر يزيدُ بن القعقاع وأبو عبدِ الرحمن وابنُ مُحَيْصِن[٨] وعيسى[٩] والأعمش، ولها توجيهٌ في العربيَّة / غير ما ذَكَر[١٠]، ولاالتفاتَ لقوله: «وليست بنيِّرة». ١١٦/ب

٤٧٦- قوله تعالى: ﴿ومِن رِّبَاطِ الخَيْلِ﴾ آية/٦٠.

١- الكشاف ١٣١/٢ عند قوله تعالى ﴿وكلٌّ كانوا ظالمين﴾ الأنفال/٥٤.

٢- البحر ٣٣٩/٥.

٣- من قوله تعالى ﴿كدأبِ آلِ فرعون والذين من قبله كذبوا بآيات ربِّهم فأهلكناهم﴾ الأنفال/٥٤.

٤- هكذا في المخطوطات، والصواب قوله تعالى ﴿ولايَحْسَبَنَّ الذين كفروا سَبَقُوا إنَّهم لايُعْجِزون﴾ الأنفال/٥٩.، وقرأ بالياء «يَحْسَبَنَّ».

٥- الكشاف ١٣٢/٢.

٦- هي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص من السبعة، ينظر: السبعة ٣٠٧، والتيسير ٩٦.

٧- البحر ٣٤٢/٥.

٨- هو: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي ولاءً، قارئ مكة مع ابن كثير، قرأ عليه أبو عمرو، ت ١٢٣هـ. ينظر:معرفة القراء الكبار ٢٢١/١، وغاية النهاية ١٦٧/٢.

٩- هو: ابن عمر.

١٠- ينظر: الحجة ٤/ ١٥٥، وشرح الهداية ٣٢٣، والفريد ٤٣٣/٢، والدر المصون ٦٢٣/٥..

«ع»[١]: هو جمعٌ، كـ «كَلْبٍ» «وكِلاب» ولايكثر رَبْطُها إلا وهي كثيرة، ويجوز أن يكون «الرِّباط» مصدرا كـ«صاحَ صياحاً»؛ لأنَّ مصادر الثلاثيِّ غيرِ المزيد لاتنقاس.

«ح»[٢]: ليس بصحيح، أعني قوله «لاتنقاس»؛ بل لها مصادر منقاسة.

«ت»: هذا غير خافٍ على ابن عطيَّة، بل مرادُه أنّ المصادر والجموعَ لاتنضبط بالقياس؛ لأنَّ أكثر الموجود منها غيرُ مقيس[٣]، فتأمَّلْه.

٤٧٧- قوله تعالى: ﴿ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ آية/٦٤.

«ح»[٤]: الظاهرُ كما فسَّره الحسنُ وجماعةٌ عطفُ ﴿مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ على ﴿اللهُ﴾؛ لأنَّهم قالوا: تقديرُه «حَسْبُكَ اللهُ والمؤمنون»، وقال الشعبيُّ و ابنُ زيد: معنى الآية «حسبك وحسب من اتبعك».[٥]

«ع»[٦]: «مَن» في هذا التأويل في محل نصبٍ عطفا على محل الكاف؛ لأنَّ موضِعَها نصبٌ على المعنى بـ«يكفيك» الذي سدَّت «حَسْبُكَ» مسدَّه.

«ح»: «حَسْبُكَ» ليست مصدرا ولا اسم فاعل فإضافتُها صحيحة محضة؛ فليس المضاف إليه في محل نصب، فلا نصب للمعطوف إلا على التَّوَهُّم، أي: توهُّم أنَّه قال:

١- المحرّر ١٠١/٨.

٢- البحر ٣٤٤/٥.

٣- ينظر: شرح الشافية ٨٩/٢ ،والدر المصون ٦٢٧/٥.

٤- البحر ٣٤٨/٥.

٥- ينظر: تفسير الطبري ٣٧/١٠.

٦- المحرّر ١٠٧/٨.

«يَكفِيكَ أو كَفَاكَ»، لكنَّ العطفَ على التوهُّم لاينقاس فلايحمل عليه القرآن ما وُجدت مندوحة.[١]

والذي ينبغي أن يُحمَلَ عليه كلامُ الشعبيِّ وابنِ زيد هو[٢] أن تكون «مَن» مجرورة على حذفٍ؛ لدلالة «حسبك» عليه، فيكون كقوله:[٣]

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ ناراً

أي: «وكلَّ نارٍ» فلا يكون من العطف على الضمير المجرور.

«ع»[٤]: وهذا الوجه من حذف المضاف مكروه، فإنّه من ضرورة الشعر.

«ح»: ليس بمكروهٍ ولاضرورةً، وقد أجازه سيبويه في الكلام وخرَّج عليه البيت، وغيرَه من الكلام الفصيح.

«ز»[٥]: «الواو» بمعنى «مع»: وما بعده منصوب، تقول: «حسبُكَ وزيدا درهمٌ» ولا يُجَرُّ؛ لأنَّ عطف الظاهر على المكنِيِّ ممتنعٌ، قال:[٦]

١- العطف على التوهم هو من العطف على المعنى على شيء يكثر وجوده في ذلك المكان، وظاهر كلام سيبويه القول به، ينظر: الكتاب ٣/١٠٠-١٠١، وخزانة الأدب ٤/١٥٨، و٩/١٠١.

٢- في المخطوطات «هي».

٣- هو أبو دُؤاد الإيادي، والبيت في ديوانه ٣٥٣، والكتاب١/٦٦، وكتاب الشعر ٤٤، والمحتسب ١/١٨١، وآمالي ابن الشجري ٢/٢١، والمقرّب ١/٢٣٧، وشرح عمدة الحافظ ٥٠٠، وخزانة الأدب ٤/٤١٧، ٧/١٨٠، ٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١.

٤- المحرّر ٨/٣٤٨.

٥- الكشاف ٢/١٣٣.

٦- هذا عجز بيت منسوب لجرير في ذيل الأمالي ١٤٠، ومستدرك الديوان ١١٠٤، وصدره:

إذا كانت الهيجاءُ وانشقّت العصا .....

وهو بلاعزو في معاني القرآن للفرّاء ١/٤١٧، والأصول ٢/٣٧، والتبصرة والتذكرة ٢٦٣، وابن يعيش ٢/٥١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٩، وشرح عمدة الحافظ ٤٠٧، ٦٦٧، والدر المصون ١/٣٨٤، ٥/٦٣٢.

..... فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

فالمعنى: كفاكَ وكفى أتباعَكَ من المؤمنين ا للهُ ناصِرا.

«ح»[١]: هو مخالفٌ لكلام سيبويه، قال:[٢] «حسْبُكَ وزيدا درهمٌ» لَمَّا كان فيه من معنى «كفاك» وقَبُحَ أن يحمِلوه على المضمَر نَوَوْا الفِعْل كأنهم قالوا: «حَسْبُكَ و يُحسِبُ أخاك درهمٌ»، وكذلك «كَفْيُكَ»، انتهى.

«كَفْيُكَ» هو مِن «كَفَاهُ يكفِيه»، وكذا «قَطْكَ»[٣] تقول: «قَطْكَ وزيداً درهم» وليس من باب المفعول معه، وإنَّما جاء به سيبويه حُجَّة للحمل على الفعل للدلالة؛ / ١١٧/أ فـ «حسبك» يدلُّ على «كفاك»، «ويُحْسِبُني» مضارع «أَحسَبَني فلانٌ» إذا أعطاني حتى أقول: حَسْبِي.[٤]

فالناصب فعلٌ يدلُّ عليه المعنى، وفي «كَفْيُكَ» أَظهَرُ؛ لأنَّه مصدرٌ «يَكفي» المضمر، وفي «قَطْكَ» أبعدُ؛ إذ ليس من لفظ الفعل؛ بل من معناهُ.

وفي الفعل ضميرُ «الدرهم»، و«الدرهم» منويُّ التقدم، فيصير من عطف الجُمَلِ[٥]، ولايجوز أن يكون من باب الإعمال؛ لأنَّ طلب المبتدأ للخبر ليس من طلب الفعل وشبيهه[٦]، فلا يُتَوَهَّمُ ذلك فيه.

وقال الزَّجَّاج:[٧] «حسْبُ» اسم فعلٍ، و«الكاف» نَصْبٌ، و «الواو» بمعنى «مع»، انتهى، وعليه فـ«ا للهُ» فاعل «يحسبك»، واسم الفعل لايضاف فـ«الكاف» منصوبٌ،

١- البحر ٥/٣٤٨.

٢- الكتاب ١/٣١٠.

٣- المصدر نفسه.

٤- ينظر: لسان العرب ١/٣١٢ «حسب».

٥- فتقديره: حسبك درهم ويكفي زيداً.

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٤، وتعليق الفرائد ٥/٤٥.

٧- هذا القول ليس في المعاني، ولم ينقله عنه النحاس في كتابيه.

و«مَن» معطوفٌ على «الكاف».

إلا أنَّ مذهب الزجاج خطأ ؛ لدخول العوامِل عليه، نحو «بحسبِك درهمٌ» ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[1]، ولم يثبُت كونُها اسم فعلٍ في مكانٍ حتى يُعْتَقَدَ أنَّه في موضع اسم فعل، وفي موضع غيره كـ«رُوَيْدَ».

وأجاز أبو البقاء[2] رفع «من» خبراً لمحذوف، أي: «وحَسْبُك مَن اتَّبعك»، أو مبتدأ خبره محذوفٌ، أي: «كذلك»، أي: «حَسْبُهم الله».

١- الأنفال/ ٦٢.

٢- التبيان ٣٠٦، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢، والدر المصون ٦٣٤/٥.

سُورَةُ التَّوبَةِ

٤٧٨- قوله تعالى: ﴿ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ آية/٥.

«ز»[١]: كلَّ مَمَرّ ومُجتازٍ تَرصُدُونَهم، وانتصابُه على الظرف، كقوله ﴿**لَأَقْعُدَنَّ لَهُم صِرَاطَكَ**﴾.[٢]

«ح»[٣]: كذا قال الزجَّاج[٤]، قال: وهو نحو «ذَهبتُ مَذهَباً»، ورَدَّه أبو عليٍّ[٥] بأنَّ المرصَدَ الذي يُرْصَدُ فيه العدوُّ فهو مكان خاصٌّ كـ «البيت» لايحذف الحرفُ منه إلا سماعا، نحو:[٦]

.... عسَلَ الطريقَ الثَّعْلَبُ

وأقول «اقعُدوا»[٧] ليس معناه حقيقةَ القُعود؛ بل معناه: ارصُدوهم في كلِّ مرصدٍ يُرصَد فيه، ولمّا كان هذا المعنى جاز قياساً أن يُحذَفَ الحرفُ كما قال:[٨]

..... وقد قعدوا أرماقَها كلَّ مَقْعَدِ

فمتى كان العاملُ في الظرفِ المختصِّ من لفظه أو معناه جاز وصوله إليه دون

١- الكشاف ٢/١٤٠.

٢- الأعراف/١٦.

٣- البحر ٥/٣٧٣.

٤- معاني القرآن ٢/٤٣٠.

٥- في الإغفال.

٦- هذا جزء بيت لساعدة بن جؤية الهذلي، وتمامه:

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يعسل متنه فيه .....

وهو في ديوان الهذليين١/١٩٠، والكتاب ١/٣٦، ٢١٤، والخصائص ٣/٣١٩، وأسرار العربية ١٨٠، والدر المصون ٥/٢٦٨، ٦/١١.

٧- في المخطوطات: « اقعد و ليس»، والتصويب من البحر.

٨- هذا عجز بيت لزهير، صدره:

ولم تدر رشْكَ البَيْنِ حتى رَأَتْهُمُ .....

وهو في ديوانه ١٨٤.

وساطة «في»[١]، تقول: جلست مجلِس زيد وقعدت مجلس زيد ، تريد: في مجلِسه، كالمصدر من لفظ فعله أو معناه.[٢]

وقال الأخفش:[٣] معناه «على كلِّ مَرْصَد» فحذف «على» وأوصل الفعل فنَصَبَ.

«ح»: هو مخصوصٌ عند أصحابنا بالشِّعر.[٤]

٤٧٩- قوله تعالى: ﴿ سِقَايَةَ الحَاجِّ ﴾ آية/١٩.

قرأ الضحَّاك بضَمِّ السِّينِ[٥]، بَنَى الجمعَ على فُعال كـ «رَخِل» و «رُخال» و«ظِئْر» و«ظُؤار»[٦]، وكان المناسب بغيرِ هاءٍ لكن أدخلت كـ «حِجارة»[٧].

٤٨٠- قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ﴾ آية/٤٠.

«ز»[٨]: جواب الشرط محذوف، أي: ينصره في المستقبل كما نصره في الماضي، أو ﴿فقد نَصَرَهُ﴾ هو الجواب، / أي: أنَّ الله أوجبَ له النصر وجعَلَه منصوراً في ذلك الوقت فلن يخذل من بعده. ١١٧/ب

«ح»[٩]: الثاني لا يَظهر؛ لأنَّ إيجاب النُّصرة له أمرٌ سَبَقَ، والماضي لا يترتَّب على المستقبل، فالذي يظهر الوجه الأوَّل.

«ت»: في كلام «ز» ما يشير إلى الجواب، أي: أنَّ من حتَّم الله نصْرَه لايُخذل، ففي ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ الجوابُ باعتبار ما تضمَّنه من أنَّه لايُخذَلُ.

٤٨١- قوله تعالى: ﴿ لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ ﴾ آية/٤٢.

١- ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٤٩٠.

٢- أي: يتعدى الفعل إلى الظرف الذي من معنى الفعل لا لفظه كما يتعدى إلى المصدر الذي ليس من لفظه.

٣- معاني القرآن ٣٢٦.

٤- هذا رأي سيبويه، ينظر: الكتاب ١/٣٥-٣٦، ١٥٩، وينظر في المسألة: ابن يعيش ٧/٦٣، والمساعد ١/٤٢٨، وشرح الأشموني ٢/٨٩-٩٠، والتصريح ١/١١٣.

٥- المحتسب ١/٢٨٥.

٦- في المخطوطات «بني الضم .... رحل ورحال وطول وطوال» والتصويب من البحر.

٧- ينظر: المحتسب ١/٢٨٦، والمحرّر ٨/١٤٩، والفريد ٢/٤٥٤، والدر المصون ٦/٣٢.

٨- الكشاف ٢/١٥٢.

٩- البحر ٥/٤٢٠.

«ز»[١]: سدَّ مسدَّ جوابَ الشرط والقَسَم جميعاً.

«ح»[٢]: إن أرادَ أحدهما لفظاً والآخر دلالةً صحَّ، وإلا فهو مخالِفٌ لما عليه النـاس، فإنّ مختار ابنِ عصفور[٣] وغيره[٤] أنَّه جوابُ القسم لتقدُّمه ودلَّ علـى جـواب «لـو»، ومختـار ابـنِ مـالك[٥] أنَّـه جـوابُ «لـو» و «لـو» وجوابـه جـوابُ القسـم، أمَّـا كـون ﴿لَخَرَجْنَا﴾ جواباً عنهما لم يقل به أحدٌ عَلِمْتُه.[٦]

٤٨٢- قوله تعالى: ﴿ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُم ﴾ آية/٤٢.

«ز»[٧]: بدلٌ من ﴿سَيَحْلِفُون﴾، أوحـالٌ بمعنـى: مُهلِكـينَ بحَلِفِهـم علـى التَّخلُّـفِ كذِباً، أوحال من ﴿لَخَرَجْنَا﴾، أي: وإنْ كان في الخروج لهذه الشُّـقَّة هـلاكُ أنفُسِـنا، وجاء على لفظ الغـائب؛ لأنَّـه مخبرٌ عنهـم؛ ألا تـرى لـو قيـل: «سيَحلِفون بـا للهِ لـو استطاعوا الخـروجَ» لكـان سَـديدا، يقـال: «حلَـفَ بـا للهِ ليفعَلَـنَّ» علـى الغيبـة، أو «لأفعلنَّ» بالتَّكلُّم على الحكاية.

«ح»[٨]: الهلاكُ ليس الحَلِفَ ولانوعاً منه فـلا يُبْـدَلُ منـه[٩]، وأمَّـا جعلُـه حـالاً مـن ضمير «خرجنا» فلا يصحُّ للغَيبة؛ لأنَّـه عليـه يقـول: «نُهلِـكُ أنفُسَـنا»، وقياسـه علـى «حَلَفَ» إلخ لايصحُّ؛ لأنَّه إذا أجري على الغيبة لايخرج إلى التَّكلُّم، وكذا عكسه، فلا تقول: «حلَف زيدٌ ليفعلَنَّ وأنا قائم» بجعل «وأنـا قائمُـا» حـالا مـن فـاعل «لَيفعلـنَّ»، وكذا «حلَف زيدٌ لأفعلَنَّ يقوم»[١٠]، وقوله «لأنَّه مخبرٌ عنهـم» مغالطـةٌ بـل هـو حـاكٍ؛

١- الكشاف ١٥٣/٢.

٢- البحر ٤٢٤/٥.

٣- ينظر: شرح الجمل ٥٢٩/١، والمقرب ٢٠٨/١. ولم يخصّ الشرط الامتناعي بالكلام.

٤- ينظر: الكتاب ٨٤/٣، وابن يعيش ٢٢/٩، وشرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٤.

٥- شرح الكافية الشافية ٨٩٣، وينظر أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط ٢٧٢.

٦- ينظر: ما سبق في الفقرة رقم ١٤٣.

٧- الكشاف ١٥٣/٢.

٨- البحر ٤٢٥/٥.

٩- « يصحّ على أنه بدل اشتمال؛ وذلك لأنّ الحلِفَ سَبَبٌ للإهلاك فهو مشتمل عليه، فأبدل المسبَّبُ من سببه لاشتماله عليه، وله نظائر كثيرة» الدر المصون ٥٥/٦.

١٠- في المخطوطات: «ليفعلن»، والتصويب من البحر.

لقوله: ﴿لَوِ استطعْنا لَخَرَجْنَا مَعَكُم﴾.

وقوله: «ألا ترى لو قال: لو استطاعوا لخرجوا لكان سديدا إلخ» كلامٌ صحيحٌ، لكنَّه لم يقُله[1] إخباراً بل حكاية، والحال من جملة كلامهم المحكيِّ، فلايجوز أن يخالَف بين ذي الحال وحالِه؛ لاشتراكهما في العامل، لو قلت: قال زيدٌ: خرجتُ يضربُ خالداً، تريد «أضرِب» لم يجز، ولو قلت: قالت هند: خرج زيدٌ أضربُ خالداً، تريد «خرج زيدٌ ضارباً» لم يجز.

«ت»: حاصل ما ذكره الشيخ أنَّ الكلام يُحكى عن الغير، أو يخبَرُ به عنه بوجهٍ واحدٍ، فلا يكون إخباراً وحكايةً؛ لاختلاف مقصدِهما، فهما قسمان، فلا يُخلطُ أحدُهما بالآخر، والالتفات فيه مُلْبِسٌ، فتأمَّله، ولايظهر تسليمه.

٤٨٣- قوله تعالى: ﴿ ولكنْ كَرِهَ اللهُ انْبِعَاثَهُم ﴾ آية/٤٦.

«ح»[2]: أصل «لكن» أن يخالف ما بعدها ما قبلها، فتقَعُ بين نقيضين أو ضِدَّين أو خِلافَين[3]، وهنا جاءت في الظاهر بين مُتَّفقين؛ لأنَّ ﴿لَوْ أَرَادُوا﴾ يُفيدُ عَدَم الخروج؛ بسبب «لو» وما بعد «لكن» كذلك يُفيده؛ ولذا أجاب الزمخشريُّ بقوله:[4] ﴿لوأَرادُوا الخُرُوجَ﴾ يُعطي نفيَ خروجِهم، فكأنّه قيل: «ما خرجوا ولكن تثَبَّطُوا عن الخروج» / لكراهة الله انبعاثَهم، كما تقول: «ما أحسن زيدٌ إليَّ لكنه أساء إليَّ»، انتهى. ١١٨/أ

وليست الآية نظير المثال؛ لأنها في المثال واقعة بين ضِدَّين، والآية بين منفيَّيْنِ معنى.

«ت»: هي في المثال واقعة بين عامٍّ وخاصٍّ؛ لشمول «ما أحسَنَ» للإساءة ونفيها بألا يُحْسِنَ ولايُسيءَ، فجاء الاستدراكُ حسنا من حيث إنَّ الأوَّل لم يَتَعَيَّن في

١- الضمير في «لكنه لم يقله» عائد على «الله» سبحانه وتعالى.

٢- البحر ٥/٤٢٨.

٣- في البحر «أومختلفين»، وينظر في «لكن» الجنى الداني ٦١٥، والمغني ٣٨٣.

٤- الكشاف ٢/١٥٤.

الإساءة، والاستدراك يرفع الإبهام[١]، والآية تفيد بِصَدْرِها أنَّهم لم يخرجوا، وهل بامتناعهم أو بتثبيطِ اللهِ لهم، فعند الإبهام صحَّ الاستدراك لهذا يشير كلام «ن» وكذلك النقل في «لكن».

٤٨٤- قوله تعالى: ﴿ وفِيكُم سَمَّاعُونَ لَهُم ﴾ آية/٤٧.

«ن»[٢]: أي: نَمَّامُون يسمَعون حديثَكم فينقلونه لهم، أو سمَّاعون لهم يُطيعُونهم.

«ح»[٣]: فـ «اللام» في الأوَّل للتقليل، وقاله سفيان بنُ عُيَيْنَة[٤] والحسنُ ومجاهدٌ وابنُ زيدٍ، قالوا: فيكم جواسيسُ يسمعونَ أخباركم وينقلونها[٥]، وفي الثاني للتعدِيَة، نحو ﴿فعَّالٌ لِّما يريد﴾، أي: لتقوية العاملِ[٦]، وهو قول الجمهور قالوا: معناه مطيعون سمّاعون لهم.

ورجّح الطبريّ الأوّل.

٤٨٥- قوله تعالى: ﴿ ومِنْ هُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِي ﴾ آية/٤٩.

[«ح»]:[٧] النحَّاس:[٨] إذا دخلت الفاء أو الواو على «ائْذَنْ» فلا ياء[٩] قبل الذال، وإن دخلت «ثُمَّ» فالياء؛ لأنَّ «ثُمَّ» يوقَفُ عليها فتنفَصِلُ بخلافهما.

٤٨٦- قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَّنْ يُصِيبَنَا ﴾ آية/٥١.

«ح»[١٠]: قال عمرو بن شقيق: سمعت قاضي الرَّيِّ يقرأ «قل لن يُصيبَنَّ»

١- هذا قول ابن العِلْج، وهي في الآية عنده للتوكيد، فهي نحو لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ. ينظر: المغني ٣٨٣، وابن العلج وكتابه البسيط ٢٢٣.

٢- الكشاف ٢/١٥٥.

٣- البحر ٥/٤٣٠.

٤- هو: أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الكوفي، المحدِّث، ت ١٩٨هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٥/٤٩٧، وسير أعلام النبلاء ٨/٤٠٠.

٥- ينظر: تفسير الطبري ١٠/١٤٦.

٦- لأن العامل فرعٌ في العمل فتزاد اللام للتقوية، ينظر: الجنى الداني ١٠٥، والمغني ٢٨٦.

٧- البحر: ٥/٤٣١.

٨- إعراب القرآن ٢/٢١٩.

٩- يريد الياء المنقلبة عن الهمزة الثابتة الساكنة عند الابتداء.

١٠- البحر ٥/٤٣٢، وينظر: المحرّر ٨/١٩٩.

بتشديد النون.[١]

قال أبو حاتم: لايجوز، ولو كان مع «هل» لجاز كقراءة ابنِ مُصَرِّف «قل هل يُصِيبنَّا»، قال تعالى ﴿هل يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[٢]، انتهى.

«ح»: التوكيد وجهُهُ على شذوذِه الحملُ على «لا» النافية و«لَمْ» لأنَّه قد سُمِع في «لا» و«لَمْ» وشاركتهما «لن» في النفي فألحقت بهما في التوكيد.[٣]

٤٨٧- قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لن يُتَقَبَّلَ ﴾ آية/٥٣.

«ع»[٤]: هو أمرٌ في ضِمْنِهِ الجزاءُ، و هذا مستمِرٌّ مع كل أمر معه جزاءٌ،[٥] والتقدير: إن تنفقوا لن يتقبَّلَ منكم، وأمَّا إذا عَرِيَ الأمر من الجواب فلن يَصحبَه تضمين الشرط.

«ح»[٦]: يقدحُ فيه أنَّه حيث تضمَّن معنى الشرط كان كالشرط بدليل جزمه الجواب في نحو «أَحْسِنْ إليَّ أُحسنْ إليك» ومقتضاه دخول الفاء هنا؛ إذ جواب الشرط في مثله لايكون إلا بالفاء.

«ت»: معنى قول «ع»: «في ضمنه الجزاء» أي: أداةُ الجزاء، وهي حرف الشرط، وقوله «إذا كان معه الجزاء»، أي: الجواب، واعتراض «ح» عليه يُردُّ بأنَّ المشبَّه بالشيء لايقوى قوَّتَه، فلا يلزم ذلك،[٧] ولم يذكره أبو حيَّان نقضا بنقلٍ فيُقبَل بل بإلزامٍ، وهو غير لازم.

١- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٥٨، وفي المحتسب ٢٩٤/١، «بتشديد الياء، أي: صيّبنا، ونسبها لأعْيَن وطلحة بن مصرّف».

٢- الحج /١٥.

٣- ينظر: الدر المصون ٦٣/٦، ماسبق في القرة رقم ٤٦٨.

٤- المحرّر ٢٠٢/٨-٢٠٣.

٥- الذي في المحرّر «جواب»، وهو الأنسب؛ لقوله لاحقا: وأما إذا عري الأمر من الجواب، ولقوله سابقا: إنَّ الأمر حُمِّل الجزاء.

٦- البحر ٤٣٤/٥.

٧- في الدر المصون ٦٦/٦: إن ابن عطية يريد تفسير المعنى، «وأيضا فلا يلزم أن يُعطى الأمرُ التقديري حكم الشيء الظاهر من كل وجهٍ».

٤٨٨- قوله تعالى: ﴿ وفِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ آية/٦٠.

«ز»:[١] فُقَراءُ الغُزاةِ والحَجيج المنقطع بهم.

«ح»:[٢] مقتضى تعدادِ الأوصاف استقلالُ كلِّ وصف، فيُعطى له، فلا يحتاج / في وصفِ الغزاة ذكرَ الفقرِ وإلا دخلوا في الفقراء. ١١٨/ب

٤٨٩- قوله تعالى: ﴿ واللهُ ورسُولُه أحَقُّ أنْ يرْضُوه ﴾ آية/٦٢.

«ح»[٣]: أُفرد الضمير لأنَّهما في حُكم مَرْضِيٍّ واحدٍ؛ إذ رضى اللهِ هو رضى الرسول، أو على حذفٍ.

«ع»[٤]: مذهب سيبويه[٥] أنَّهما جملتان، حُذفت الأولى لدلالة الثانية، والتقدير: والله أحقُّ أن يرضوه ورسوله أحقُّ أن يرضوه، كقوله:[٦]

نحن بما عندنا وأنت بما عندَك راضٍ والرأيُ مختلِفُ

ومذهب المبرِّدِ[٧] أن في الكلام تقديما وتأخيرا، وتقديره: والله أحقُّ أن يُرضُوه ورسولُه، وقيل: الضمير عائدٌ على المذكور كما قال:[٨]

فيها خُطوطٌ مِن سوادٍ وبَلَقْ كأنَّه في الجلد توليعُ البَهَقْ

«ح»: إذا كان مرادُه[٩] كلَّ واحدةٍ من الجملتين فلم تُحذَف الأولى، وإنَّما حُذف خبرُها، وإن كان مراده جملة الخبر فلا يتعيَّنُ أن تكون جملة؛ لاحتمال تقدير «أَحَقُّ» بالرِّضَى ، فهو مفردٌ، أو «أنْ يُرضوه» مبتدأ وخبُره «أحقُّ».

١- الكشاف ١٥٨/٢.

٢- البحر ٤٤٥/٥.

٣- البحر ٤٥٠/٥.

٤- المحرّر ٢٢١/٨.

٥- الكتاب ٧٦/١، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٨١.

٦- سبق في الفقرة ١٠٩.

٧- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٢٤/٢، والبيان ٤٠١/١، والدر المصون ٧٥/٦.

٨- هو رؤبة، والرجز في ديوانه ١٠٤، والمحتسب ١٥٤/٢، والمغني ٨٨٨، والأشباه والنظائر ٦٣/٥، والدر المصون ٤٢٣/١، وخزانة الأدب ٨٨/١.

٩- أي: مراده بالضمير في «أنهما جملتان حذفت الأولى».

وقدَّره «ز»[١]: والله أحقٌّ أن يرضوه ورسولُه كذلك.

٤٩٠- «ح»[٢]: ﴿فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ آية/٦٣.

قرأ الجمهورُ بفتح «أنَّ»[٣] وهو جواب ﴿مَنْ يُحَادِدْ﴾ الذي هو اسم شرطٍ، وهو مفرد[٤]، وجوابُ الشرط لايكون إلا جملة، فلابُدَّ مِن مفردٍ يجمع لـ«أنَّ» تصيرُ معه جملة.

فقدَّره الزمخشريُّ:[٥] فحقٌّ أنَّ له، وقدَّره الأخفشُ[٦] متأخِّراً، أي: فأنَّ له نارَ جهنم واجبٌ، وهو تخريج على أصله وأصلِ الفرَّاء أنَّ «أنَّ» المفتوحة يبدأ بها[٧]، وأمَّا على مذهب سيبويه[٨] والجمهورِ فلا يجوزُ الابتداء بالمفتوحة.

وجوَّز «ز» حذفَ جواب الشرط، أي: ﴿مَن يُحَادِدِ اللهَ ورسولَه﴾ يهلَكْ، و﴿فأنَّ له نار جهنَّم﴾ معطوفٌ على: أنَّه مَن يحادد الله ورسوله يهلكْ فأنَّ له نار جهنَّم.

«ح»[٩]: فيكون ﴿فأنَّ له نارَ جهنَّم﴾ في موضع نصب[١٠]، وهذا الذي قدَّره لايصحُّ؛ لأنَّ الكلام تامٌّ دون تقدير الجواب، وأيضاً لايحذف جواب الشرط إلا إن كان الشرطُ ماضياً أو مقروناً بـ«لم»[١١]، فإن جاء غيره فمخصوصٌ بالضَّرورة.

٤٩١- قوله تعالى: ﴿عَدْنٍ﴾ آية/٧٢.

١- الكشاف ٢/١٦٠. وهو قول المبرِّد السابق.

٢- البحر ٥/٤٥١.

٣- وكسرها قراءةٌ شاذّة تُنسب لابن أبي عبلة، ينظر: المحرّر ٨/٢٢٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٢٤.

٤- «وهو مفرد» أي: «فأن له ...» بفتح «أن» لتأويلها بمفرد.

٥- الكشاف ٢/١٦٠.

٦- أجازه مع القول الأوّل، ينظر: معاني القرآن ٢٧٥-٢٧٦.

٧- ينظر: المقتضب ٢/٣٥٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٢٤.

٨- الكتاب ٣/١٣٣

٩- البحر ٥/٤٥١-٤٥٢.

١٠- في موضع نصب مفعولي ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾.

١١- فيكون مضارعا لفظا ماضيا في المعنى، وهذا مذهب البصريّين، والكوفيُّون يجيزونه، ينظر: الارتشاف ٢/٥٦٠، والمساعد ٣/١٦٩، والمغني ٨٤٩، والهمع ٤/٣٣٥.

«ز»[١]: هو عَلَمٌ لقوله تعالى ﴿جنَّاتِ عَدْنٍ الـتي وَعَـدَ الرحمـنُ عِبَـادَه﴾[٢]، ويـدلُّ عليه ما رواه أبو الدَّرْداء،[٣] إلخ.

«ح»[٤]: لوصف «جنـات» بـ «الـتي»[٥]، ولاتكـون المعرفـة وصفـاً إلا لمعرفـة، ولا معرِّف لـ «جنـات» إلاّ بالمضـاف إليـه وهـو «عـدن»، وهـذا غـير مُتَعيِّنٍ؛ إنهـا خـبرٌ لمحذوفٍ، أي: هي التي، أو منصوبة بفعـل محـذوف، أي: أعـني وأمـدح، أو بـدلا مـن «جنات»، ويبعُد أن تكون وصفاً للجنَّة للفصل بالبدل / الذي هو «جنات»، والحكـم إذا اجتمع النعت والبدل قُدِّم النعت.[٦] ١١٩/أ

٤٩٢- «ح»[٧]: لقيني شيخُنا أبو الحكم ابنُ المُرَحَّل[٨] بغرناطـة فسـألني قـراءةُ مـن تُقرأ اليومَ على الشيخ أبي جعفر بن الطَّبَّاع[٩]؟ فقلت: قراءةُ عاصمٍ[١٠]، فأنشدني:

لِعـاصِـمٍ قِـراءةْ لـغَـيرِها مُخـالِـفَـةْ

إنْ نَعْفُ عن طائِفَةْ منكم نُعَذِّبْ طائفـةْ

٤٩٣- قوله تعالى: ﴿ قُلْتَ لاَ أَجِدُ ما أَحْمِلُكُم عَلَيْهِ ﴾ آية/٩٢.

١- الكشاف ١٦٢/٢.

٢- مريم /٦١.

٣- هو: عويمر بن زيد بن قيس الخزرجي، ت ٣٢هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٣٩١/٧، وسير أعلام النبلاء ٣٣٥/٢. والحديث كما في الكشاف، أنه روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عَدْنٌ دارُ الله التي لم ترَ عَينٌ ولم تخْطُر على قلب بشر...»، وينظر: تفسير الطبري ١٨٠/١٠.

٤- البحر ٤٦١/٥.

٥- يريد تبيين وجه استدلال الزمخشري بالآية على عَلَمِيَّة «عَدْن».

٦- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/٣، والمساعد ٤٤٠/٢.

٧- البحر ٤٥٤/٤-٤٥٥.

٨- هو: أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي ابن المُرَحَّل المالقي، من أهل القراءات، كان شاعرا، ت٦٩٩هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٤١٧، وغاية النهاية ٣٦/٢.

٩- هو: أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد الرعيني الأندلسي، شيخ القراء بغرناطة، ت ٦٨٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١٣٥٨، وغاية النهاية ٨٧/١.

١٠- يريد في قوله تعالى ﴿إن نَعْفُ عن طائفة منكم نُعَذِّبْ طائفة﴾ التوبة /٦٦، والباقون بالبناء للمفعول «إن يُعف .... تُعذَّب» ينظر: السبعة ٣١٦.

«ز»[١]: يحسن أن يكون قوله ﴿قُلتَ لاأَجِدُ﴾ استئنافاً مثله ﴿رَضُوا بأَنْ يكُونُ مَعَ الخَوَالِفِ﴾[٢]، كأنّه قيل: إذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ تَوَلَّوا وأعينُهم الخ، فقيل: مالهم تولّوا باكين؟ قلت: لاأجد ما أحملكم، إلا أنّه وُسِّطَ بين الشرط والجزاء كالاعتراض.

«ح»[٣]: لايجوزُ ولايحسُن في كلام العرب، فكيف في كلام الله، وهو فهمٌ عجيبٌ.[٤]

٤٩٤- قوله تعالى: ﴿ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ آية/٩٢.

[ز][٥]: كقولك: تفيض دمعاً، وهو أبلغ من يفيض دمعُهما؛ لأنَّ العين جُعلت كأنها كلُّها دمعٌ فائض، و «مِن» للبيانِ كقولك: «أَفْدِيكَ مِن رجلٍ»، ومحلُّ الجارِّ والمجرور نصبٌ على التمييز.

«ح»[٦]: لايصح هذا، أي: كونه تمييزا لجرِّه بـ «مِن»، والمحوَّل من الفاعل لايجرُّ بـ«مِن»[٧]، ولِتَعَرُّفِه إلا على مذهب الكوفيِّينَ.[٨]

٤٩٥- قوله تعالى: ﴿ ولاَ يَقْطَعُونَ وَادِياً ﴾ آية/١٢١.

«ح»[٩]: لم يجيء «أَفْعِلَة» جمع «فاعل» إلا أودِيَة وأنديه لِوادٍ ونادٍ[١٠]، وهو المجلِس، وحكى الفرَّاء في جمع الوادي أَوْداء[١١]، قال جرير:[١٢]

١- الكشاف ١٦٧/٢، وينظر: الفريد ٤٩٩/٢.

٢- التوبة /٩٣.

٣- البحر ٤٨٤/٥، ويتظر: حاشية الشهاب ٣٥٤/٤.

٤- صحّح السمين كلام الزمخشري، ينظر: الدر المصون ١٠٠/٦، وروح المعاني ٣٤٧/٥.

٥- الكشاف ١٦٧/٢.

٦- البحر ٤٨٤/٥.

٧- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢.

٨- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢، والارتشاف ٣٨٤/٢، والمساعد ٦٦/٢.

٩- البحر ٤٨٨/٥.

١٠- و «ناج» و «أنجيه» ينظر: مفردات الراغب ٨٦٢، والدر المصون ١٣٩/٦.

١١- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٢٠/٢، والمساعد ٣/ ٤٠٦.

١٢- البيت في ديوانه ٣٩٨ صادر، وتفسير القرطبي ٢٩١/٨، والدر المصون ١٣٨/٦، واللباب ٢٣٨/١٠، ولسان العرب ٣٨٥/١٥ «ردي» ورواية الديوان «الودَّاء» وهو موضع، كما يروى «الأوداه».

عرفتُ ببُرقةَ الأَوْداءِ رَسْما مُحِيلا طالَ عهدُك مِن رُسُومِ

٤٩٦- قوله تعالى: ﴿ ومِن أَهْلِ المدِينَةِ ﴾ آية/١٠١.

يجوز أن يكون من عطف الجمل على حذفِ الموصوف، أي: قومٌ مَرَدُوا ومنافقون بالمدينة مَرَدُوا.

«ز»[١]: كقوله:[٢]

أنا ابنُ جَلا..... .....

«ح»[٣]: إن كان تشبيهُه في مطلقِ حذفِ الموصوف فصحيحٌ، فحذفُ الموصوف مع «مِن» وإقامة الصِّفة مقامه، وهي في تقدير الاسم، ولاسِيَّما في التفصيل منقاسٌ، كقولهم: «مِنَّا ظعَنَ ومِنَّا أقام»، وأما «أنا ابنُ جَلا» فضرورة شعرٍ[٤]، ومثله:[٥]

يَرمِي بِكَفَّي كان من أرمى البشر

أي: بكفَّيْ[٦] رَجُلٍ، وأنا ابنُ رجلٍ جَلا، أي: كشفَ الأمور وبيَّنَها.

«ع»[٧]: وإخراجُ النبيِّ ﷺ لهم على جهة التأديب اجتهادٌ منه فيه[٨]، ولم يَسلَخْهم ذلك عن الإسلام، وإنما هو كما يُخرَجُ العُصاة والمتهمون ولاعذاب أعظم من هذا،

١- الكشاف ١٦٩/٢.

٢- هذا أوّل بيت لسحيم الرياحي، وتمامه:

.... وطلّاع الثنايا متى أضَع العمامة تعرفوني

وهو في الكتاب ٢٠٧/٣، والكامل ٢٩١، ٤٩٤، والمعاني الكبير ١٠٢/١، والمقرّب ٢٨٣/١، والارتشاف ٤٥٨/١، والدر المصون ١١٢/٦، وخزانة الأدب ٢٥٥/١.

٣- البحر ٤٩٦/٥.

٤- ينظر: ابن يعيش ٥٩/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢١٩/١، ٥٨٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٢٤/٢، والمساعد ٤٢١/٢.

٥- الرجز بلا عزو في المقتضب ١٣٩/٢، ومجالس ثعلب ٤٤٥، والمحتسب ٢٢٧/٢، والخصائص ٣٦٧/٢، والإنصاف ١١٤، وابن يعيش ٦٢/٣، والمقرب ٢٢٧/١، والدر المصون ٢٠٠/٥، وخزانة الأدب ٦٥/٥.

٦- في المخطوطات: «بكف» والتصويب من البحر.

٧- المحرّر ٢٦٣/٨، في تفسير ﴿سنُعذِّبهم مرَّتين﴾ في الآية ذاتها وإخراج المنافقين من المسجد.

٨- «فيه» أي: في الإخراج أو أمر المنافقين، والذي في المحرر والبحر «فيهم» أي: المنافقين.

وكان رسول الله ﷺ كثيرا ما يتكلَّمُ فيه على الإجمال دون تعيين، فهذا أيضاً مِن العذاب.

«ح»[١]: يبعُد ما قال / لأنَّه نصَّ على نفاق مَن أُخرج بعينِه، فليس من باب إخراج العُصاة؛ لأنَّ هؤلاء كفارٌ عنده وإن أظهروا الإسلام. ١١٩/ب

٤٩٧- قوله تعالى: ﴿ ومَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهِ ﴾ آية/١١١.

«ز»[٢]: لأنَّ إخلاف الوعدِ قبيحٌ لا يقدمُ عليه الكِرام من الخلق مع جوازِه عليهم لحاجتهم، فكيف بالغنيِّ الذي لايجوز عليه قبيح قطُّ؟، ولاترى ترغيباً في الجهاد أحسنَ منه وأبلغ.

«ح»[٣]: فيه دسيسةُ الاعتزال، واستعمال «قَطُّ» في المستقبل، و«قط» ظرفٌ ماضٍ، فلا يَعمَلُ فيه إلا المُضِيُّ.[٤]

«ت»: الدَّسيسةُ الاعتزالية مِن حيث جعلُه منْعَ إخلافِ الوعد لأنَّه قبيح؛ يعني والله منَزَّه عن القبائح، أي: عن فعلها على مذهبهم، فهو نظير قولِ رئيسِهم عبد الجبَّار:[٥] سبحان مَن تنزَّه عن الفحشاء، فأجابه الإمام أبو إسحاق الإسفرايني:[٦] سبحان من لايقع في مُلْكِه إلا ما يشاء، إلى آخر القصة.

٤٩٨- قوله تعالى: ﴿ أَوَّاهٌ ﴾ آية/١١٤.

«ز»[٧]: «أَوَّاهٌ» «فعَّال»[٨] من «أَوَّه» كـ«لآلٍ» من «اللؤلؤ»، وهو الذي يُكثِرُ التَّأَوُّهَ، ومعناه أنَّه كان لفَرْطِ ترحُّمِه ورقَّته وحِكمته يتعطَّفُ على أبيه الكافر.

١- البحر ٥/٤٩٧.

٢- الكشاف ٢/١٧٤.

٣- المحرّر ٥/٥١٠.

٤- ينظر: المغني ٢٣٣. وقال السمين رادّا: إن الزمخشري لايريد بـ «قَطّ» هنا زمنا معينا. ينظر: الدر المصون٦/١٢٨.

٥- أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الشافعي، شيخ المعتزلة، ت٤١٥هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٤٤.

٦- هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، الشافعي المتكلِّم، ت ٤١٨هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٣٥٣.

٧- الكشاف ٢/١٧٤.

٨- لام الكلمة هاء، ينظر: الخصائص ٣/٣٨، وابن يعيش ٤/٣٩.

«ح»[١]: تشبيهه من اللؤلؤ ليس بجيِّد؛ لأنَّ «أوَّاه» «تأوَّه» فيه حروف الفعل كلُّها، و«لآل» من «اللؤلؤ» فقدت فيه مادة «لؤلؤ»؛ لأنَّه رباعيٌّ، وشرطُ الاشتقاق التوافقُ في الحروف الأصلية.

«ت»: هو تشبيه في مطلق الاشتقاق.[٢]

٤٩٩- قوله تعالى: ﴿ بالْمُؤمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ آية/١٢٨.

«ح»[٣]: يحتمل تعلُّق المجرور بـ «رؤوف» أو بـ«رحيم» من باب التنازع، وفي باب جواز تقديم معمول المتنازعين نظرٌ، فالأكثرون يمنعون فيه تقدُّمه عليهما[٤]، وأجاز بعض النحويِّين التقديم[٥]، فتقول: زيداً ضربتُ وشتمتُ، على التنازع.

«ت»: ومن منع التنازع حَتَّم عمَل أوَّلِهما فيه، ويمنع عمل الثاني فيه؛ لأنَّه معطوفٌ فهو تابع للأوَّل فلايتقدَّم هو على متبوعه، ومن أجاز فعلى عدم اعتبار هذه القاعدة؛ لأنَّه يتقدَّم المعمول حيث لايتقدَّم العامل، وعلى المنع فمعمول الثاني محذوف للدليل لاعلى الإضمار المقتضيه التنازُع، وقد بيَّنه ابنُ هشام وغيره.[٦]

١- البحر ٥/٥١٤.

٢- قال في الدر المصون ٦/١٣٢ «كلاهما في الرباعي المكرر، أي: إنّ الأصل لامٌ وهمزةٌ، ثم كرّرتا، غاية ما في الباب أنه اجتمع الهمزتان في «لآل» فأُدغمت أولاهما في الأخرى، وفرّق بينهما في «لؤلؤ»»

٣- البحر ٥/٥٣٣-٥٣٤.

٤- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٥، والارتشاف ٣/٨٧، والمساعد ١/٤٥١..

٥- ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٠٣، وتعليق الفرائد ٥/٥٠.

٦- ينظر: التصريح على التوضيح ١/٣١٨.

سُورَةُ يُونُسَ

٥٠٠- قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللهُ لِلنَّاسِ الشَّرَ اسْتِعْجَالَهُم ﴾إلخ، آية/١١.

«ز»[١]: أصلُه: تعجيلَه لهم الخيرَ، فوضع ﴿**استعجالَهم**﴾ موضع «تعجيلَهم» إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافِه بِطَلِبَتِهم، كأنَّ استعجالهم بالخير تعجيلٌ لهم.

«ح»[٢]: مدلول عجَّل الوقوع[٣]، ومدلول / استعجل طَلَبُهُ، وعجَّل من الله، واستعجَل منهم، فلايكون التقدير على ما قاله «ز»، فيحتمِلُ وجهين: أحدُهما: تعجيلاً مثل استعجالهم بالخير، فشُبِّه التعجيل بالاستعجال لأن طِلِبَتهم للخيرِ ووُقوعِه مقدَّمٌ عندهم على كل شيء[٤]، وثانيهما: أن يكون ثَمَّ محذوفٌ دلَّ عليه المصدر وهو استعجالهم، أي: ولو يعجِّل الله للناس الشرَّ إذا استعجلُوه به استعجالَهم بالخير لأنَّهم كانوا يستعجلون بالشَّرِّ على سبيل التهكُّم كما كانوا يستعجلونَ بالخير.[٥] ١٢٠/أ

٥٠١- قوله تعالى: ﴿ أَتُنَبِّؤُونَ اللهَ بِمَا لَايَعْلَمُ ﴾ آية/١٨.

«ز»[٦]: بِكَوْنِهم شفعاءَ وهو إنباءٌ بما ليس بمعلومٍ للهِ، وإذا لم يكن معلوماً للهِ وهو العالم الذات المحيطُ بجميع المعلومات لم يكن شيئاً؛ لأن الشيء ما يُعلَم ويُخبَر عنه، فكان خبراً ليس له مخبَرٌ عنه.[٧]

«ح»[٨]: فتكون «ما» واقعةً على الشفاعة، والفاعل بـ «يعلَمُ» هو «الله»، والمفعولُ الضميرُ المحذوفُ العائد على «ما».

١- الكشاف ٢/١٨٢-١٨٣.

٢- البحر ٦/١٩.

٣- ينظر: في معاني «فعّل»: الممتع ١/١٨٩، وشرح الشافية ١/٩٢.

٤- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ١/٤٥٨، والتبيان ٣٢١.

٥- ينظر: الدر المصون ٦/١٥٨.

٦- الكشاف ٢/١٥٨.

٧- في المخطوطات: «ليس خبراً عنه» والتصويب من الكشاف والبحر.

٨- البحر ٦/٢٧.

«ت»: قول «ز» : «العالمُ الذات» دقيقةٌ اعتزاليةٌ فلسفيةٌ بنَفْيِ الصِّفات؛ لأنَّه جعَلَ نفسَ الذاتِ عِلْماً.[١]

٥٠٢- قوله تعالى: ﴿ هو الذي يُسَيِّرُكم ﴾[٢] آية/٢٢.

«ح»:[٣] قال أبو علي:[٤] قراءة التضعيف[٥] هو تضعيف مبالغةٍ لا تضعيف تعْدِيَةٍ؛ لأنَّ العرب تقول «سِرتُ الرَّجُلَ»، قال الهُذَلِيُّ:[٦]

فلا تجزَعَنْ من سُنَّةٍ أنتَ سِرْتَها فأوَّلُ راضٍ سُنَّةً مَن يَسِيرُها

«ع»[٧]: اعتُرِضَ فلا شاهد؛ وهو جعْلُ الضمير كالظرف، كما تقول: سِرتُ الطريقَ.

«ح»[٨]: جَعْلُه للتعدية أحسنُ؛ ليكون ناشئا عن الأكثرِ و[هو] لُزومُ «سار الرجل»[٩]، وقول «ع»: إنَّ ضميرَه ظرف كـ «الطريق» لايجوز عند الجمهور؛ لأنَّ الطريق ظرف مختص كـ «الدار» لايصِل إليها بنفسه إلا «دخل» عند سيبويه[١٠]

١- ينظر: فتوح الغيب.

٢- في المخطوطات: ﴿وهو﴾.

٣- البحر ٦/٣٢.

٤- الحجة ٤/٢٦٥.

٥- هي قراءة السبعة ماعدا ابن عامر فقد قرأها ﴿ينشُرُكم﴾، ينظر: السبعة ٣٢٥.

٦- هو خالد بن زهير الهذلي، والبيت في شرح ديوان الهذليين ٢١٣، والخصائص ٢/٢١٢، والمحرّر ٩/٢٥، والدر المصون ٣/٣٩٩، ٦/١٦٩، واللباب ١٠/٢٩١، وخزانة الأدب ٥/٨٤، ٨/٥١٥.

وفي المخطوطات: «قال المهلَّب» والتصويب من البحر.

٧- المحرّر ٩/٢٥.

٨- البحر ٦/٣٢.

٩- ينظر: الدر المصون ٦/١٦٩، ولسان ٤/٣٨٩ «سير» ، وفي الأصل «ولزوم»، وفي الأُخَر «ولو لزم» ويظهر أنّ الأخيرة تصحيف «هو»، والمثبت موافق للمعنى الذي في البحر.

١٠- وذهبت الشام أيضا، ينظر: الكتاب ١/٣٥، ١٥٩.

و«انطلقت» و «ذهبت» عند الفرَّاء[١]، والفعل الواصل للظرف بنفسه لايصِلُ لضميره إلا بواسطة «في»، فكيف بفعل لايصل إلى الظاهر إلا بـ «في»[٢]؟ فضميرُه أحرى.

و زعم ابنُ الطراوة[٣] أنَّ «الطريق» ظرف غير مختص[٤]، وهو قول مردود في النحو.

٥٠٣- قوله تعالى: ﴿ حتى إذا كنتُم في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾ آية/٢٢.

«ز»[٥]: فائدة الالتفات المبالغةُ؛ حتى كأنه يذكُرُ لغيرِهم حالَهم لِيُعَجِّبَهم منها ويستدعي منهم الإنكارَ والتقبيح.

«ح»[٦]: والذي يظهر - والله أعلم - أنَّ حِكمةَ الالتفاتِ لَمَّا ذكر التسييرَ في البَرِّ والبحر على سبيل الامتنان وهو خطاب عام للمؤمنين والكافرين ليشتدَّ الصالحُ[٧] ويرجعَ عن فعله الطالح، فلمَّا ذُكِرَت حالُه وآلَ الأمرُ في آخرِها إلى أنَّ المتلبس بها هو باغٍ في الأرضِ بغير الحق عُدِلَ عن الخطاب إلى الغيبة حتى لا يخاطَب المؤمنون / بصدورِ هذه الحالة التي آخرُها البَغْيُ. ١٢٠/ب

وقال «ع»[٨]: ﴿بِهِمْ﴾ خروجٌ من الحضور إلى الغيبة؛ وحسَّن ذلك أنَّ قولَه ﴿إذا كنتم في الفُلْكِ﴾ بالمعنى المعقول: حتى إذا حصلَ بعضُكم في السُّفُن.

١- قال الفرّاء: «سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة: خرجت، وانطلقت، وذهبت» معاني القرآن ٢٤٣/٣، ولم يذكر «دخلت».، وينظر في المسألة: إعراب القرآن للنحاس ١٦٤/٥، وائتلاف النصرة ١٣٦، والهمع ٢٠٠/١.

٢- ما لم يتوسَّع فيه ويجعل مفعولا به، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/٢، وشرح الرضي على الكافية ٥٠٢/١.

٣- هو: أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله السَّباتي النحوي، أخذ عن الأعلم، وأخذ عنه السهيلي، له: الإفصاح، والمقدمات على كتاب سيبويه، ت٥٢٨هـ.ينظر: إشارة التعيين١٣٥، والبلغة١٠٨.

٤- الإفصاح ٩١، و ابن الطراوة النحوي ١٨٧.

٥- الكشاف ١٨٦/٢.

٦- البحر ٣٣/٦.

٧- في البحر «ليستديم الصالح الشكر» .

٨- المحرّر ٢٧/٩.

«ح»: كأنَّه قدَّر مفرَدا غائبا فعادَ الضميرُ عليه، فيصيرُ كقولـه ﴿أو كَظُلُماتٍ﴾[١] أي: ذي ظلمات، فعاد الضمير غائبا على اسم غائب، فلا يكون التفاتا.

«ح»: قال أبو البقاء: الباءان متعلِّقان بـ﴿جَرَيْنَ﴾[٢].

«ح»[٣]: الظاهر أنَّ الأُولى للتعدية والثانية للسبَبيَّة، فلا يلزم تعلُّقُ حرفَي جـر بمعنى واحدٍ بعامل واحدٍ، أوالثانيةُ حالٌ فتتعلق بمحذوف أي:متلبسة بريح.[٤]

٥٠٤- قوله تعالى: ﴿ إذا هم يَبْغُونَ في الأرضِ بِغَيْرِ الحَقِّ﴾ آية/٢٣.

«ح»[٥]: قُيِّدَ مع أنَّ البَغْيَ لايكـون إلا بغير حق، قـال «ز»:[٦] بلى، بل يكـون؛ كاستلاء المسلمين على أرض الكفرةِ وهدْم دُورِهم وإحراق ما يُحرَقُ وقطع الأشجار كما فعل رسول الله ﷺ.

«ح»: قد شَرَحَ[٧] «يَبْغُونَ» بيُفسِدون ويعبَثُون مُتَرَقِّينَ، من بَغَى الجُرحُ إذا ترامى للفساد، انتهى.

الزجاج:[٨] البغي الترقي في الفساد، وبغت المرأة فجرت، انتهى.

ولا يصحُّ أن يُقال في المسلمين إنَّهم باغُونَ على الكَفَـرة، إلا إنْ ذُكِرَ أصلُ البَغْي وهو الطَّلَب مُطلَقا[٩]، لا بقيـدِ تضمُّنِ الفساد، فحينئذٍ ينقسم إلى طَلَبٍ بِحَقٍّ وطـلَبٍ بغيرِ حَق.

١- النور /٤٠.

٢- ليس في التبيان؛ ولذلك لم ينسب السمين هذا القول له.

٣- الثانية هي التي في ﴿بريح طيبة﴾.

٤- ينظر: الدر المصون ١٧٢/٦، وماسبق في الفقرة ٢٣١.

٥- البحر ٣٥/٦.

٦- الكشاف ١٨٧/٢.

٧- أي: الزمخشري قبل هذه الجملة.

٨- معاني القرآن ١٤/٢، وفيه «الترامي» محل «الترقي».

٩- ينظر: مفردات الراغب ١٣٦.

«ت»: في تقدير أنَّه في أصله كذلك فقد اشتهر في الفساد، والبَغْوى[١] في الفِعل المأذون فيه أو الواجب مع حضور النبيِّ، ونسبتُه الفعل إليه بَغْيا مع تفسيره هو بنفسه البغيَ بالفسادِ باطلٌ، فتفسيره البغي بالفساد ثم إطلاقه على النبيِّ ﷺ من عظائم الأمور التي لامأوى لصاحبها إلا دارُ البوار.

٥٠٥- قوله تعالى: ﴿إنما مَثَلُ الحَياةِ الدُّنْيا﴾ إلى قوله ﴿يَتفكَّرُونَ﴾ آية/٢٤.

«ح»[٢]: هذا من تتمةِ ماقبله؛ كأنَّه لما قال ﴿**إنَّما بَغْيُكم على أنفُسِكم متاعَ الحياة الدُّنيا**﴾ ضرَبَ للدنيا مثلا عجيباً غريبا يُذَكِّرُ مَن يبغي فيها على سرعة[٣] زوالها وانقضائها، وأنَّها بحالِ ما تَقَرُّ وتَسُرُّ تضمَحِلُّ ويؤول أمرُها إلى الفناء.

«ن»[٤]: هذا من التشبيه المركَّب[٥]؛ شُبِّهَت حال الدنيا في سرعة تَقَضِّيها وانقراضِ نعيمِها بعد الإقبال بحال نباتِ الأرضِ في فَنائه وذَهابِه بعدما التفَّ وتكاثَفَ وزيَّنَ الأرضَ بخُضرْتِه.

و«إنَّما» هنا ليست للحصر لا وضعا ولا استعمالا[٦]؛ لأنه تعالى ضرب للحياة الدُّنيا أمثالا غيَر هذه، والمثل هنا يحتمل الصِّفَة ويحتمل القول السائر المشبَّه به حال الثاني بالأوَّل، والظاهرُ تشبيهُ صفةِ الحياة بماءٍ فيما يكون به ويترتَّبُ عليه من الانتفاع ثم الانقطاع، وقيل: شُبِّهَت الحياة الدنيا بالنبات على تلك الأوصاف / فيكون التقدير: كَنَباتِ ماءٍ، فحُذِفَ المضاف، وقيل: شُبِّهَت الحياةُ بحياةٍ مقدَّرة على هذه ١٢١/أ

١- المثبت قريب مما في «ج» وفي غيرها «البغوة» ولايصحُّ.

٢- البحر ٦/٣٦.

٣- هكذا بـ «على» ولاحاجة إليها، لأنّ «ذكّر» يتعدَّى بنفسه.

٤- الكشاف ٢/١٨٧.

٥- التشبيه المركَّب هو تشبيه صورة بأخرى فيكون وجه الشبه مركَّبا غير قابل للتجزئة، ينظر: التبيان ٢٠٣، والبلاغة العربية في ثوبها الجديد «علم البيان» ٣٥-٣٦.

٦- يذهب أبو حيّان إلى كون «إنّما» لاتفيد الحصر وضعا، ولكن من سياق الكلام، ولو كانت «ما» الكافة تفيد الحصر لأفادته أخواتُ «إنّ» المكفوفةُ بـ «ما» ، ينظر: الجنى الداني ٣٩٦، والمغني ٤٠٦.

الأوصاف، فيكون التقدير: كحياةِ قوم بماءٍ أنزلناه من السماء، قيل ويُقوِّي هذا القولَ قوله ﴿**أنَّهم قادِرُون عليها**﴾.

و﴿**السماء**﴾ إمَّا أن يُراد به السَّحابُ، وإمَّا أن يُراد به جهةُ السماء.

الظاهرُ أنَّ المرادَ اختلاطُ النبات بالماء، أي: تشبُّثه به وتلقُّفه إياه وقَبولُه لأنه يجري له مجرى الغذاء، فالباء للمصاحبة، وكل مختلطين يصحُّ أن يقال كلٌّ منهما اختلَط به صاحبُه، ولذا فسَّرَهُ بعضُهم بقوله: خالَطَه الماءُ داخَلَه فغذَّى كلَّ جزءٍ منه،وقال الكرماني[1]: اختلط به اختلاط مجاورة؛ لأنَّ الاختلاط يداخل الأشياء بعضَها بعضا، انتهى.

ولايمتنع اختلاطُ النَّباتِ بالماءِ على سبيل التَّداخُلِ، فلا تقول: إنه اختلاطُ مجاورة، وقيل: اختلَط: اختَلف وتنَوَّع، ويَنْبُو عن هذا التفسير لفظُ «اختلط»، وقيل: تَرَكَّبَ، وقيل: امتدَّ فَطالَ.[2]

«ز»[3]: اشتبكَ حتى خالَطَ بعضُه بعضا.

«ع»[4]: وصلت[5] فرقةٌ «النباتَ» بقوله ﴿**فاختلَطَ**﴾، أي: اختلط النباتُ بعضُه ببعضٍ بسبب الماء، انتهى.

وعلى هذه الأقوال الباء في ﴿**به**﴾[6] للسَّبَبية، وأبعدَ مَن جعَل ضميرَ ﴿**اختلَطَ**﴾ للماء، أي: اختلط الماء بالأرض، ويقِفُ هذا على هذا القول على ﴿**اختلَطَ**﴾، ويستأنِف ﴿**به نباتُ الأرض**﴾ مبتدأ ـ وخبر ـ مقدَّمُ الخبرِ.

«ع»: يحتمل على هذا أن يعود ضمير «به» على «الماء» أو على «الاختلاط» الذي تضمَّنه الفعل، انتهى.

١- غرائبي التفسير ٤٨٠.

٢- ينظر: في «اختلط» مفردات الراغب ٢٩٣، وتذكرة الأريب ٣٢٤/١، وعمدة الحفاظ ٥٢١/١.

٣- الكشاف ١٨٧/٢، ولفظه «اشتبك بسببه ....».

٤- المحرّر ٢٩/٩.

٥- في المخطوطات: «فَصَلَت» والتصويب من المحرّر والبحر.

٦- في المخطوطات والبحر والدر اللقيط: «بماء» وهو خطأ إذا هي ﴿كماء﴾ بالكاف.

والوقف على ﴿**اختلط**﴾ لايجوز، لاسيَّما في القرآن[١]؛ لأنَّه تفكيكٌ للكلام المتَّصِل الصحيحِ المعنى الفصيحِ اللفظ، وذهابٌ[٢] إلى اللُّغز والتعقيد والمعنى الضعيف؛ ألا ترى لو صُرِّح بالظاهر فقيل: «بالاختلاط أو بالماء نباتُ الأرض» لم يكد ينعقدُ كلامٌ من مبتدأ وخبر؛ لضعف هذا الإسناد وقربه من عدم الفائدة، ولولا ذِكْرُ «ع» له لم نذكره.

ولعموم «النبات» للمأكولِ وغيره بَيَّنَ المرادَ بقوله ﴿**مما يأكلُ الناسُ**﴾، كالحُبوب والثِّمار والبُقُولِ، ﴿**والأنعامُ**﴾ كالحشيشِ وسائرِ ما يُرعَى.

قال الحَوْفِيُّ: «مِن» متعلِّقة بـ «اختَلَط»، وقال أبوالبقاء:[٣] ﴿**مما يأكلُ**﴾حالٌ من النبات، فاقتضى قول الحالية تعلُّقَه بمحذوفٍ كما هو شأن المجرور والظرف حالَين، أي: كائنا مما يأكلُ.

و«حتى» غاية فتحتاجُ إلى تطاوُلِ الفعل قبلها حتى تكون غاية صحيحة[٤]، أي: فما زال ينموا حتى إذا، أو يُتَجَوَّزُ في «اختلط» فيكون معناه فدام اختلاط الماء بالنَّبات حتى إذا[٥].

وقوله ﴿**أَخَذَت الأرضُ زُخْرُفَها وازَّيَّنَتْ**﴾ جملةٌ بديعة اللَّفظِ؛ جُعِلَت الأرضُ آخِذةً زُخرُفَها متزيِّنةً على جهة التمثيل بالعروس إذا أخذت الثيابَ الفاخرة من كل لون فاكتست وتزيَّنت بأنواع الحُلِيِّ / فاستُعِيرَ الأخذُ وهو التناوُل باليد لاشتمال ١٢١/ب
نباتِ الأرضِ على بهجةٍ ونضارةٍ وألوانٍ[٦] مختلفة، واستعير لتلك البهجة والنضارة

١- هو رواية عن نافع، ينظر: تفسير القرطبي ٣٢٧/٨، والفريد ٥٤٩/٢، وهو وقفٌ تامٌّ كما ذكَر الداني في المكتفى في الوقف والابتدا ٣٠٦.

٢- في المخطوطات: «وذهبا إلى اللفظ» أو «اللف»، والتصويب من البحر.

٣- التبيان ٣٢٣، وينظر: الفريد ٥٥٠/٢.

٤- ينظر: الجنى الداني ٥٤٤، وجواهر الأدب ٤٠٧.

٥- ينظر: الدر المصون ١٧٨/٦.

٦- في المخطوطات:«الألفاظ» والتصويب من البحر.

والألوانِ المختلفة لفظُ «الزُّخْرُف» وهو الذهب[١]؛ لما كان من الأشياء البهجة النضِـرة السارَّة للنُّفُوس.

﴿و ازَّيَّنَتْ﴾ أي: بنباتِها وما أُودِعَ فيها من الحُبـوب والثِّمـار، ويحتَمِـل أن يكـون قوله ﴿وازَّيَّنَت﴾ تأكيدا لقوله ﴿أخذَت الأرضُ زُخْرُفَهـا﴾، ويحتمـل عـدم التـأكيد؛ لأن أخْذَ الزُّخرُفِ قد يكون لابقَصْدِ التزيين، فقيل ﴿وازَّيَّنَـت﴾ليُفيـدَ قَصْـدَ الـتزيين، ونسبةُ الأخذِ إلى الأرض والتزيينِ من بديع الاستعارة.

و قرأ الجمهور ﴿وازَّيَّنَتْ﴾، وأصلُه «وتزيَّنت»، فأدغمت التاء في الزاي فـاجتُلِبَت همزة الوصل لضرورة تسكين الزاي عند الإدغام.[٢]

وقرأ أُبيٌّ و عبدُ الله وزيدُ بنُ عليٍّ والأعمشُ «وتَزَيَّنت» على وزن تفعَّلت[٣]، وقـرأ سعدُ بنُ أبي وَقَّاصٍ[٤] وأبو عبد الرحمن وابـنُ يعمُـرَ[٥] والحسـنُ والشَّـعبيُّ وأبـو العاليـة وقتادة ونصر بن عاصم[٦] وابنُ هرمز وعيسى الثقفي «وأَزْيَنَت» علـى وزن أَفْعَلَـت[٧]، كأحصد الزرعُ، أي: حضرت زينتُها وحانت.

١- ينظر: مفردات الراغب ٣٧٩.

٢- ينظر: الكتـاب ٤/٤٧٥، وكشـف المشـكلات ٥٣٤، وشـرح الشـافية ٣/٢٩٠، والمسـاعد ٤/٢٧٧، والدر المصون ٦/١٧٨.

٣- ينظر: الكشاف ٢/١٧٨، والمحرّر ٩/٣٠، والدر المصون ٦/١٧٨.

٤- هو: أبو إسحاق سعد بن أبي وقّاص مالك بن أُهَيْب القرشي، أحـد العشـرة المبشَّـرين بالجنـة، ت٥٥هـ، ينظر: طبقات ابن سعد ٣/٩٧، وسير أعلام النبلاء ١/٩٢.

٥- هو: أبو سليمان يحي بن يعمَر العَدْواني البصري، قاضي مرو، تابعيٌّ أخذ القراءة على أبي الأسود الدُّؤلي، توفي قبل التسعين، ينظر: السير٤/٤٤١، وبغية الوعاة٢/٣٤٥.

٦- هو: نصر بن عاصم الليثي، من أوائل واضعي النحو أحد تلامذة أبي الأسود الدؤلي، أخذ عنـه أبـو عمـرو بن العلاء ، ت٨٩هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٣٨، وبغية الوعاة٢/٣١٣.

٧- ينظر مختصر في شواذ القرآن ٦١، والمحتسب ١/٣١١.

وصَحَّت الياء فيه على جهة النُّدور كـ«أَغْيَلَت» المرأة[١]، والقياس «وأَزانَت» كـ«أَبانَت»[٢].

وقرأ أبو عثمانَ النَّهدِيُّ[٣] بهمزة مفتوحة بعد الزاي[٤]، على وزن «افْعَأَلَّت» كـ«اشمَأَزَّت»[٥]، قاله عنه صاحبُ اللَّوامِح، قال: كأنه كان في الوزن كوزن «احمارَّت»، فكرِهوا الجمع بين ساكنين فحُرِّكَت الألفُ فانقلبت همزةً مفتوحةً.[٦]

ونسب «ع»[٧] هذه القراءةَ لفِرْقةٍ، قال: قرأت فرقةٌ «وازأَيَّنت» وهي لغة، منها قول الشاعر:[٨]

إذا ما الهوادِي بالعَبيطِ احمَأَرَّتِ

وقرأ أشياخُ عَوْفِ بنِ أبي جَمِيلة[٩] «وازْيانَّت» بنون مشدودة وألف ساكنٍ قبلها.[١٠]

١- أي: أرضعت ولدها وهي حامل.

٢- ينظر: الكتاب ٣٦٤/٤، والمحتسب ٣١٤/١، والمساعد ١٧٧/٤-١٧٨، والدر المصون ١٧٨/٦.

٣- هو أبو عثمان عبد الرحمن بن مَلّ بن عمرو النهدي القضاعي، أدرك النبي ﷺ ولم يره، ت ١٠٠هـ. ينظر: الطبقات الكبرى ٩٧/٧، وسير أعلام النبلاء ١٧٥/٤.

٤- ينظر: مختصر في شواذ القراءات ٦١، والمحتسب ٣١١/١.

٥- قوله «كا شمأزت» زيادة من المؤلف ليست في البحر ولا الدر اللقيط، وهو خطأ من المؤلف؛ لأن همزة هذه أصلية وهمزة «ازيأنت» زائدة.

٦- ينظر: المحتسب ٣١٢/١، وسر صناعة الإعراب ٧٢، والممتع ٣٢١.

٧- المحرّر ٣٠/٩.

٨- هذا عجز بيت لكثير عزّة، وروايته في الديوان:

وأنت ابن ليلى خيرُ قومك مشهداً إذا ما احْمَأرّت بالعبيط العوامِلُ

ينظر: ديوانه ٩٧/٢، والخصائص ١٢٦/٣، والمحتسب ٤٧/١، والدر المصون ١٧٩/٦، والهوادي: المتقدِّم من الخيل وغيرها، والعبيط: الدم الطَّري الخالص.

٩- هو: عوف بن أبي جميلة الأعرابي البصري، روى عن أبي العالية، ت١٤٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء٣٨٣/٦.

١٠- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٥١/٢.

«ع»[١]: وهي قراءة أبي عثمان النَّهْدِيِّ[٢]، وقرأت فرقةٌ: «وازَّايَنَت»، والأصل: وتَزايَنَت، فأُدْغِم.[٣]

٥٠٦- قوله تعالى: ﴿ وظَنَّ أَهْلُها ﴾ آية/٢٤.

[ح][٤]: الظنُّ هنا على بابه من الرُّجْحان، وقيل: بمعنى اليقين، وليس بِسَدِيدٍ، و«القدرةُ عليها» معناها التَّمَكُّن من تَحْصِيلِها ومنفعتِها ورفعِ غَلَّتِها، وذلك لحُسْنِ نموِّها وسلامتها من العاهات.[٥]

وضمير ﴿أَهْلُها﴾ للأرض على حذفٍ أي: أهلُ نباتها[٦]، وقيل ضمير الغَلَّة، وقيل الزينة وهو ضعيف[٧]، وجواب «إذا» قوله ﴿أَتاها أَمْرُنا﴾، كالرِّيحِ والقُرِّ والسَّمُومِ وغيرِ ذلك من الآفات كالجَراد والنَّار، وقيل: «أَمرُنا» هَلاكُها.

وأَبْهَم في قوله / ﴿لَيْلاً أو نَهاراً﴾ وقد عَلِم تعالى متى يأتيها أمْرُه لَيْلا، وبعضُها يأتيها نهارا، ولا يخرج كائنٌ عن وُقُوعِه فيهما. ١٢٢/أ

و«الحصيدُ» فَعِيلٌ بمعنى مفعول، أي: المحصود[٨]، وقال أبو عُبَيدة:[٩] الحصيدُ: المستأصَلُ، وعُبِّرَ بـ«حَصيدٍ» عن التَّالِف استِعارة؛ جُعِل ما هَلَكَ مِن الزَّرع قبل أَوانِه حصيدا لعلاقةِ [ما] بينهما من الطَّرْحِ على الأرض، وقيل: يجوز أن يكون مُشَبَّها بغير أداة[١٠]، والتقدير: فجعلناها كالحَصِيد.

١- المحرّر ٣٠/٩.

٢- فنسب له هذه القراءة أيضا فقد تكون له قراءتان.

٣- ينظر: ما سبق في منتصف هذه المسألة .

٤- البحر ٣٨/٦

٥- الكشاف ١٨٧/٢.

٦- ينظر: تفسير الرازي ٦٠/١٧.

٧- ينظر: الدر المصون ١٧٩/٦.

٨- ينظر: المحرّر ٣١/٩، وعمدة الحافظ ٤١٦/١.

٩- مجاز القرآن ٢٧٧/١.

١٠- ينظر: الكشاف ١٨٧/٢.

وقوله ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ مبالغةٌ في التَّلَف والهلاكِ حتى كأنها لم توجَد قبلُ، ولم تقم بالأرض بَهجَةً خَضِرة نَضِرة تَسُرُّ أَهْلَها.

وقرأ الحسنُ وقَتادة «كأنْ لم يَغْنَ» بالياء تذكيرا[١]، فقيل: عائدٌ على «الزَّرْعِ» المحذوف من «جَعلناها»، قامت هاء التأنيث مقامَه في ﴿عَلَيْهَا﴾ و﴿أَتَاهَا﴾ ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾، وقيل: عائد على «الزُّخْرُف»، والأَوْلى عودُه على «الحَصِيد»[٢]، أي: كأن لم يَغْنَ الحَصِيدُ، وكان مروانُ بنُ الحَكَمِ[٣] يقرأ على المِنْبَرِ «كأنْ لم تَتَغَنَّ» مِثْل «تَتَفَعَّل»[٤]، قال الأعشى:[٥]

..... طَوِيلَ الثَّواءِ طويلَ التَّغَنْ

وهو مِن «غَنِيَ بكذا» إذا أقامَ به.[٦]

«ز»[٧]: و«الأَمْسُ» مَثَلٌ في الوقت، كأنه قيل: كأن لم تَغْنَ آنِفاً، انتهى، وليس عبارةً عن مُطلَق الوقت ولا هو مُرادِفٌ لقوله «آنِفا»؛ لأن «آنفا» معناه: الساعةَ[٨]، والمعنى كأن لم يكن هناك وجودٌ فيما مضى من الزمان، ولو أنَّ قائلا قال في غير القرآن: «كأن لم يكن لها وجودٌ [السَّاعةَ»، لم يصِحّ؛ لأنه لا وجودَ لها الساعةَ، فكيف

١- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٦١.

٢- ينظر: المحرّر ٩/٣١، والدر المصون ٦/١٨٠.

٣- هو: أبو عبد الملك مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، المؤسِّس الثاني للدولة الأموية، ت٦٥هـ. ينظر: طبقات ابن سعد ٥/٣٥، وسير أعلام النبلاء ٣/٤٧٦.

٤- ينظر: المحتسب ١/٣١٢، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٤٣.

٥- هذا عجز بيت صدره:

وكنتُ امْرَأً زمناً بالعراق .....

وهو في الديوان ٢١١، والكشاف ٢/١٨٧، والدر المصون ٦/١٨٠، والخصائص ١٢/٢٧٦، ولسان العرب ١٥/١٣٦ «غنا».

٦- ينظر: مفردات الراغب ٦١٦.

٧- الكشاف ٢/١٨٧، وعبارته «مثل الوقت القريب».

٨- في اللسان ٩/١٤-١٥، «فعلته آنفا، أي: في أوّل وقت يقرب منّي»، فهو مثل كلام الزمخشري.

يُجعَلُ على سبيل التشبيه؟ إنما يُشَبَّهُ ما انتَفى وُجُودُه][1] الآنَ بما انتفى وجودُه فيما مَضى لسُرْعَةِ انتقاله من حالة الوُجود إلى حالة العَدَم، فكأنَّ حالة الوجود ماسبقَت له.

وقرأ أبو الدَّرْداء ﴿لقَومٍ يَتَذَكَّرُونَ﴾، بذال بدَلَ الفاء.[2]

﴿ت﴾: كلامُه فيها كافٍ تفسيرا وإعرابا بلا مَزِيدَ عليه، رَحِمَهُ اللهُ ما أَكْثَرَ إيضاحَه.

٥٠٧- قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّما أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً ﴾ آية/٢٧.

﴿ح﴾[3]: اسوداد وُجُوهِهم حقيقةٌ لامجازٌ، فتكون ألوانهم مُسْوَدَّة، وقال أبو عبد الله الرازي:[4] واعلَمْ أنَّ حُكَماءَ الإسلامِ قالوا: المرادُ بالسَّواد هنا سَوادُ الجَهْل وظُلْمةُ الضلال، فإنَّ الجهلَ طَبْعَهُ الظُّلمةُ، وقوله ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ﴾[5] إلخ، المرادُ نورُ العِلْمِ ورُوحُه وبِشْرُه وبشارته، ﴿ووُجوهٌ يَوْمَئِذٍ عليها غَبَرَةٌ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ﴾[6] المرادُ ظُلمةُ الجهلِ وكُدْرةُ الضلالة، انتهى.

وكثيرا ما ينقُلُ هذا الرجلُ عن حكماء الإسلام التفسيرَ، وينقُلُ كلامَهم تارةً منسوبا إليهم وتارةً مُسْتَبدّا، ويعني بحكماء الإسلام الفلاسفةَ الذين خُلِقُوا في مُدَّةِ الإسلام، وهم أحقُّ بأن يُسَمَّوا سُفهاءَ جُهَلاءَ مِن أن يسمَّوا حكماء؛ إذ هم أعداءُ الأنبياء والمحرِّفُون للشَّريعة الإسلامية، وهم أَضَرُّ على الإسلام من اليهودِ والنَّصارى، / ١٢٢/ب وقد تقدَّم نَهْيُ أمير المؤمنين عمرَ بنِ الخَطَّاب ﷺ عن قراءة التَّوراةِ مع كَونِها كتابا إلَهِيًّا، فالنَّهي عن قراءة كلام الفلاسفة أَحَقُّ، وقد غَلَبَ في هذا الزمانِ وقَبلَه تعليلُ الاشتغالِ بِجَهالاتِ الفلاسفة على أكثرِ النَّاسِ، ويُسَمُّونها بالحِكْمَة ويستجهِلُونَ مَن

١- ما بين معكوفين من ﴿ج﴾.

٢- ينظر: المحرّر ٣١/٩.

٣- البحر ٤٦/٦.

٤- تفسير الرازي ٦٥/١٧.

٥- عبس /٣٨.

٦- عبس /٤٠-٤١.

عَرِيَ عنها، ويعتقِدُون أنَّهم الكَمَلَةُ من الناس، ويعكُفون على دِراسَتِها ولا نكاد نلقى أحدا منهم يحفَظُ قرآنا ولا حديثا عن رسول الله ﷺ، ولقد غضَضتُ يوما من ابن سِينا[1] ونسَبْتُه للجهل، فقال لي بعضُهم - وأظهَرَ التعجُّبَ من كون أَحَدٍ يَغُضُّ مِن ابن سِينا -: وكيف يكون أعلَمُ الناسِ بالله يُنسَبُ للجهل؟.

ولما ظَهَرَ مِن قاضي الجماعةِ أبي [الوليد] محمدِ بن أبي القاسم أحمدَ بنِ أبي الوليد[2] اعتناءٌ بمقالاتِ الفلاسفةِ والتعظيمُ لهم أغرى به علماءُ الإسلام بالأندلس المنصورَ منصورَ الموحِّدِين بنَ يعقوبَ بنِ يوسفَ بنِ عبدِ المؤمِنِ بنِ علي[3] ملكَ المغرب والأندلس حتى أَوْقَعَ به ما هو مشهورٌ من ضربه ونَفْيه وإهانته وإهانة جماعة منهم على رؤس الأشهاد، وكان مما خُوطِب به المنصورُ في حقِّهم قولُ بعضِ الشعراء:[4]

خَلِيفَتَنا جزاك الله خيراً ... عن الإسلام والسَّعْيِ الكريمِ
فَحَقَّ جهادِه جاهدتَ فيه ... إلى أن فُزتَ بالفتح العظيمِ
وصَيَّرتَ الأنامَ بحُسْنِ هدى ... على نَهْجِ الصِّراط المستقيم
فجاهِدْ في أناسٍ قد أَضَلُّوا ... طريقَ الشَّرعِ بالعِلمِ القديمِ
وحَرِّقْ كُتْبَهُمْ شَرْقا وغرْبا ... فَفِيها كامِنا شَرُّ العُلُومِ
يَدِبُّ إلى العقائدِ مِنْ أذاها ... سُمُومٌ والعقائدُ كالجُسُومِ
وفي أَمْثالِها إذ لا دواءٌ ... يكونُ السَّيفُ تِرْياقَ السُّمُومِ

وقال:

يا وَحْشَةَ الإسلامِ مِن فِرقة ... [شاغلةٍ أنفُسَها بالسَّفَهْ

١- هو: أبوعليّ الحسين بن عبد الله بن الحسن بن سينا البلخي، الطبيب الفيلسوف، ت٤٢٨هـ. ينظر: وفيات الأعيان ١٥٧/٢، وسير أعلام النبلاء ٥٣١/١٧.

٢- هو ابن رشد الفقيه المتكلم القاضي الطبيب، مهتم بفلسفة «أرسطو» توضيحا وتفسيرا، ت ٥٩٥ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٥٠١/١٩، والديباج المذهب ٣٧٩.

٣- هو أبو يوسف، بويع سنة ٥٨٠ هـ وتوفي ٥٩٥هـ. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٧، وسير أعلام النبلاء ٣١١/٢١.

٤- سيترجم له بعد قليل.

قد نبَذَت دِينَ الهدى خَلفَها وادَّعَت الحكمة والفلسفَه

وقال:

قد ظهرت في عصرنا فِرقة][1] ظُهُورُها شُؤْمٌ على العَصْرِ
لا تَقتَدِي في الدِّين إلا بما سَنَّ ابنُ سِينا وأبو نَصْر[2]

ولما حللَت بديار مِصْرَ ورأيتُ كثيرا من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهرا من غير أن ينكِرَ ذلك عليهم أحدٌ تعجَّبتُ من ذلك ؛ إذ كنت نشأتُ في جزيرة الأندلس على التَّبرِّي من ذلك والإنكارِ له وأنَّه إذا بيع كتابٌ في المنطق إنما يباعُ خِفْيَةً وأنَّه لايتجاسَرُ أن يُنطَق بلفظ المَنْطِقِ، إنما يُسَمُّونَه المَفْعِل، حتى إنَّ صاحبَنا وزيرَ الملِكِ ابنِ الأحمرِ أبا عبدِ الله محمدَ بنَ عبدِ الرحمن المعروفَ بابن الحكيم[3] كتَب إليَّ كتابا من الأندلس / سألني أن أشتريَ أو أستنسِخَ له كتابا لبعضِ شُيُوخِنا في المنطِقِ فلم ١٢٣/أ
يتجاسَر أن ينطق بـ «المنطق» وهو وزيرٌ، فَسَمَّاه بـ «المفعِل».

«ت»: قال ابنُ مكتوم[4] أحد تلامذة «ح»: الشِّعرُ المَقُول للمنصورِ في حَقِّ ابنِ رُشْدٍ ونُظَرائِه لأبي الحسينِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ جُبَيْرٍ الكِناني الشاطبي[5]، صاحب الرِّحلة، روى عن أبي الوليد بن الدَّبَّاغ[6] وابنِ أبي العَيش[7] وغيرهم، وكان فاضلا عالما ورعا زاهدا مولده بـ «بَلَنْسِية» عام أربعين وخمسمائة ومات بالإسكندرية في

١- ما بين معكوفين ساقط من الأصل وهو في «ج».

٢- هو: أبو نصر محمد بن محمد طرخان التركي الفارابي، شيخ الفلاسفة، ت٣٣٩هـ. ينظر: وفيات الأعيان٥/١٥٣، وسير أعلام النبلاء١٥/٤١٦.

٣- توفي ٧٠٨ هـ، ينظر: الدرر الكامنة ٣/٤٩٥.

٤- الدر اللقيط ٥/١٤٩.

٥- ينظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء ٢٢/٤٥، ومعرفة القراء الكبار ١١٧٠.

٦- هو: أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن يوسف اللخمي، يعرف بابن الدبَّاغ،محدِّث، روى عنه أبو الوليد بن رشد، ت٥٤٦هـ. ينظر: صلة الصلة ٢٠٧، وسير أعلام النبلاء٢٠/٢٢٠.

٧- هو: أبو الحسن علي بن أبي العيش المقرئ، صاحب سليمان بن نجاح تلميذ الداني والمتوفى ٤٩٦هـ، وأخذ عنه ابن جبير الكناني المتوفى ٦١٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء٢٢/٤٦.

رمضان عام أربعة عشر وستمائة، ومات ابنُ رُشْد الحفيد بـ«مرَّاكِشَ» في صفر عام خمس وتسعين[١] وخمسمائة، وحُمل إلى قُرْطُبة ودُفن بها.

٥٠٨- قوله تعالى: ﴿قِطَعاً مِنَ اللَّيلِ مُظْلِماً﴾ آية/٢٧.

«ز»[٢]: ﴿مُظْلِما﴾ حالٌ من ﴿اللَّيْلِ﴾، والعامل فيه إمَّا ﴿أُغْشِيَتْ﴾ من قِبَلِ أنَّ ﴿مِن الليلِ﴾ صفة لقوله ﴿قِطَعا﴾، وكان إفضاؤه إلى الموصوف كإفضائه إلى الصفة، وإمَّا أن يكونَ معنى الفعلِ ﴿مِن اللَّيلِ﴾.

«ح»[٣]: الوجهُ الثاني أَوْلى؛ فالأَوَّل بعيدٌ لأدائه إلى اختلاف عامل الحال وصاحبها؛ لأنَّه جعل العامل في ﴿مُظْلِماً﴾ ﴿أُغْشِيَت﴾، والعاملُ في المجرورِ الكونُ المطلَقُ، بخلافِ الوجهِ الثَّاني.

«ت»: ما ردَّ به عليه قد أشار إلى جوابه بقوله «كإفضائه إلى الصفة»؛ ولو كان عاملا في الصِّفة حقيقة لم يجعله تشبيها، ولا شكَّ أنَّه[٤] لم يعمل في الصفة الظاهرة التي هي المجرور؛ لأنَّه معمول لـ«كأنَّ»[٥] لا لـ﴿أُغْشِيَتْ﴾ فتأمَّله.[٦]

«ع»[٧]: فإذا كان ﴿مُظْلِماً﴾ نعتا لـ«قِطَعٍ» كان حقُّه أن يكون قبل الجملة، ولكن قد يجيء بعدها[٨]، وتقدير الجملة: قِطَعا استقر من الليل مُظْلِما على حدِّ قوله ﴿وهذا كتابٌ أَنْزَلْناه مُبارَكٌ﴾[٩].

١- في المخطوطات: «خمس وسبعون» والتصويب من الدراللقيط.

٢- الكشاف ١٨٨/٢.

٣- البحر ٤٨/٦.

٤- الضمير في «أنَّه» يرجع إلى الفعل «أغشيت».

٥- لم يُسْمَع إعمال «كأنما» وأجازتْه قلّة قياسا على «ليتما» و «إنما»، ينظر: توضيح المقاصد ٣٤٧/١. وعلى القول بإعمالها لا يظهر وجه الكلام.

٦- اعتذر السمين عن الزمخشري بأنه لما كان الفعل عاملا في الموصوف فكأنه عمل في الصفة «من الليل» وهو صاحب الحال، فصار «أغشيت» العامل في الحال وصاحبها، ينظر: الدر المصون ١٨٧/٦.

٧- المحرّر ٣٥/٩.

٨- ينظر: معاني القرآن للفرّاء ٣٨٠/١، وكتاب الشعر ١٠٠، والمقتصد ٩١٣/٢.

٩- الأنعام /٩٢.

«ح»: لا يتعيَّنُ في متعلَّق المجرور[تقدير] الجملة؛ لجواز تقديره بـ «كائن» فيكون مفردا.

٥٠٩- قوله تعالى: ﴿مَكانَكُمْ أنتم وشُرَكاؤُكُمْ﴾ آية/٢٨.

«ز»[١]: أُكِّدَ به الضميرُ في ﴿**مكانكم**﴾ لِسَدِّهِ مَسَدَّ قوله «الزَمُوا»، و﴿**شُرَكاؤُكم**﴾ عطفٌ عليه.[٢]

«ح»: أي: على الضَّمير المُسْتَكِنِّ في ﴿**مكانكم**﴾ لقيامه مقام «الزموا» فتَحَمَّل الضمير كما تحمَّلَهُ الأصل، وليس بجيِّد؛ إذ لو كان بمعنى «الزموا» لَتَعَدَّى كما يتعدَّى «الزَمُوا»؛ لأنَّ اسم الفعل بمثابة مانابَ عنه[٣]، فـ«عَلَيْك» كـ «الزموا» فيتعدَّى، و«إليك» كـ«تَنَحَّ» فلا يتعدَّى، ولكون «مكانَك» لايتعدَّى قَدَّره النحويُّون «اثْبت» و«اثبت» لايتعدَّى.

«ع»[٤]: ويجوز أن يكون ﴿**أَنْتُمْ**﴾ مبتدأ وخبرُه محذوفٌ تقديره: مَجزِيُّون أو مُهانونَ، ونحوه.

«ح»[٥]: فيكونُ الكلامُ تمَّ عند قوله ﴿**مَكانَكم**﴾ ثُمَّ أخبر أنَّهم كذا، وهذا ضعيفٌ لِفَكِّ الكلام المتَّصِلِ بعضُ أجزائه ببعضٍ، ولا ضرورة تدعو للإضمار، ولقوله ﴿**فَزَيَّلْنا بَيْنَهُم**﴾ إذ يَدُلُّ على أنَّهم ثبتوا هم وشركاؤهم في مكان واحدٍ حتى أُوقِعَ التَّزْيِيلُ / بينهم، وهو التفريق، ولقراءة مَن قرأ ﴿**أنتم وشُركاءَكم**﴾ بالنصب[٦]، على أنَّه مفعول معه والعامل فيه اسم الفعل، ولوكان ﴿**أنتم**﴾ مبتدأ محذوفَ الخبر لما جاز أن يأتيَ بعده مفعول معه، تقول: كل رجل وضيعتُه بالرفع ولايجوز النصب. ١٢٣/ب

١- الكشاف ١٨٩/٢.

٢- البحر ٤٩/٦.

٣- ينظر: ابن يعيش ٣١/٤، و شرح الكافية الشافية ١٣٨٧، وشرح الرضي على الكافية ٩٢/٣.

٤- المحرّر ٣٧/٩. وفيه «مُوبَّخون أو مُهانون».

٥- البحر ٥٠/٦.

٦- ينظر: الكشاف ١٨٩/٢، والفريد ٥٥٥/٢.

قال ابنُ مكتوم:[١] أجازه أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَري النحوي، صاحب التَّبْصِرة.[٢]

«ع»[٣]: ويجوز أن يكون ﴿أنتم﴾ تأكيدا [للضمير في الفعل المقدَّرِ الذي هو «قِفُوا»، ونحوه.

«ح»[٤]: هذا ليس بجيِّد؛ لأنَّ تأكيد المحذوف فيه حذْفُ المؤكَّد[٥]، ولو كان تأكيدا][٦] للفعل لجاز تقديمه على ﴿مكانَكم﴾ لأنَّه لم يتحمَّل ضميرا، وهو غير جائز ولا يُحفَظ من كلامهم؛ فلا تقول: «أنت زيدا» لمن رأيته قد شهر سيفا، وأنت تريدُ: اضرب أنت زيدا، وإنَّما كلامُ العرب «زيدا»، تريد: اضرب زيدا.

٥١٠- قوله تعالى: ﴿ ولكنْ تَصْدِيقَ الذي بينَ يَدَيْهِ وتَفْصِيلَ الكِتابِ لارَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمِين﴾ آية/٣٧.

«ز»[٧]: يجوزُ أن يكون: ولكن كان تصديقا من ربِّ العالمين وتفصيلا منه، فيكون ﴿من ربِّ العالمين﴾ متعلِّقا بـ﴿تَصديقَ﴾ و﴿تفصيلَ﴾، ويكون ﴿لارَيبَ فيه﴾ اعتراضا[٨]، كما تقول: زيدٌ ـ لا شَكَّ فيه ـ كريمٌ.[٩]

١- الدر اللقيط ١٥١/٥.

٢- لم يعرف له تاريخ وفاة، ويقال إنه من نحاة القرن الرابع الهجري، وهو من علماء العراق. ينظر: إشارة التعيين ١٦٨، وبغية الوعاة ٤٩/٢. وهذا القول في: التبصرة والتذكرة ٢٥٧، وقال ابن مالك: «إجازة النصب ادعاءُ ما لم يقله عربي» شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/٢.

٣- المحرّر ٩٣٧/.

٤- البحر ٥٠/٦.

٥- لما فيه من نقض الغرض؛ لأن الحذف اختصار، ومقام التأكيد يناسبه الإطناب. ينظر: المغني ٧٩٣، والدر المصون ١٩٠/٦. وقيل يجوز للدليل؛ إذ هو كالثابت، ينظر: معترك الأقران ٣١٥/١، وظاهرة الحذف ١٢٧.

٦-ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٧- الكشاف ١٩١/٢.

٨- في المخطوطات: «اعتراض».

٩- ينظر: الفريد ٢/ ٥٦١، والدر المصون ٢٠٣/٦..

«ح»[١]: مرادُه متعلِّقٌ بهما معنى، وإلا فهو متعلِّق بأحدِهما على سبيل الإعمال.

٥١١- قوله تعالى: ﴿ فانْظُرْ كيفَ كان عاقِبَةُ الظَّالِمِينَ ﴾ آية/٣٩.

«ع»[٢]: الزَّجَّاج:[٣] ﴿كيف﴾ خبر ﴿كانَ﴾، ولا يجوز أن يعمل فيه «انظُر»؛ لأنَّ ما قبل الاستفهام لايعمل فيه.

هذا قانون النحويِّين؛لأنهم عاملوا «كيف» دائما معاملة الاستفهام المحض في قولك: كيف زيد؟، ولـ«كيف» تصرُّفٌ غيرُ هذا، يحِلُّ محلَّ المصدر الذي هو «كَيْفِيَّة» وينخَلِعُ من معنى الاستفهام، ويحتَمِل هذا الموضعُ أن يكون منها، ومن تَصَرُّفاتها قولُهم: كُنْ كيفَ شئت، وانظر قول البخاريِّ:[٤] «كيف كانَ بَدْءُ الوَحْي» فإنَّه لم يستفهم.[٥]

«ح»[٦]: معنى قولِ الزجَّاج «لايعمل فيه» لفظا لامعنى؛ لأنَّ «انظُر» مُعَلَّقة، وهي من نظر القلب[٧]، وقول «ع»: «هذا قانون النحويِّين» إلخ، ليس كما ذكر؛ بل لها معنيان[٨]: الاستفهامُ المحضُ وهو السؤالُ عن الهيئة إلا أن يُعلَّقَ العامل عنها، فيكون معناها معنى أسماء الاستفهام التي عُلِّقَ عنها، والشَّرْطُ نحو كيف تكونُ أكونُ.

وقوله «ولكيف تصرُّفاتٌ» الخ، لاتحِلُّ «كيف» محلَّ المصدر، ولا لفظُ «كَيْفِيَّة» مصدرٌ إنَّما هو نِسبةٌ إلى «كيف»، وقوله «ويحتمل أن يكون هذا الموضع منها، ومن تصرفاتها قولهم: كن كيف شئت» لايحتمل أن يكون منها؛ لأنَّه لم يثبُت لها المعنى

١- البحر ٥٨/٦.

٢- المحرّر ٤٧/٩.

٣- معاني القرآن ٢١/٣.

٤- هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، الإمام المحدث، ت٢٥٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان ١٨٨/٤، وسير أعلام النبلاء ٣٩١/٤، وينظر: صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي.

٥- في المخطوطات:«لم يستفهم منه» والتصويب من المحرّر والبحر.

٦- البحر ٦١/٦.

٧- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٨/٢.

٨- ينظر: المغني ٢٧٠، وما سبق في الفقرة ٧٤، ١٠١ .

الذي ذكر من كون كيف بمعنى كيفية، وأما «كن كيف شئت» فليست «كيف» بمعنى «كيفية» وإنَّما هي شرطية، وهو المعنى الثاني الذي لها، / وجوابُها محذوفٌ، ١٢٤/أ
والتقدير «كيف شئت فَكُنْ[١]» كما قالوا: «قُمْ متى شِئْتَ» فـ«متى» اسم شرطٍ لاتعمل فيه «قُمْ» والجواب محذوف تقديره «متى شئت قُمْ» وحُذِف الجوابُ لدلالة ما قبله عليه، نحو «اضربْ زيدا إنْ أساءَ إليك» أي: فاضربه، وحُذِف لدلالة المقدَّم عليه.[٢]

وأمَّا قول البخاريِّ «كيف كان بَدْءُ الوحي» فهو استفهام محض، إمَّا أن يكون سائلٌ سأله فذَكَره على سبيل الحكاية، وإمَّا أنَّه سأل نفسه متى كان بدءُ الوحي؟ فأجاب بالحديث الذي فيه كيفية ذلك.[٣]

٥١٢- قوله تعالى: ﴿ مَن يَنْظُرُ إليكَ﴾ آية/٤٣.

«ع»[٤]: جاء على اللَّفظ، فيجوز إذا عُطف فعل بعده مراعاة المعنى، وإذا جاء الأوَّل على المعنى فلايجوز مراعاة اللفظ في معطوف آخر؛ لأنَّ الكلامَ يُلْبِسُ جِدًّا.[٥]

«ح»[٦]: ليس كما قال؛ بل يجوز أن تُراعيَ المعنى أوَّلا فتُعِيدَ الضميرَ على حسب ما يريد من المعنى تأنيثا وتثنية وجمعا، ثمَّ تراعيَ اللَّفظ فتعيدَ الضميرَ مفرَدا مذكَّرا، وفي ذلك تفصيل ذُكِرَ في علم النَّحو.

«ت»: راجِعْ ما تقدَّم من بحثنا معه، وما تقدَّم لأبي حيَّان من الرُّجوع لما قاله «ع»[٧]، وكأنّه نَسِيَ وما بالعهد من قِدَمٍ، وسبحان مَن لايَنْسَى.

٥١٣- قوله تعالى: ﴿ ويَوْمَ يَحْشُرُهُم كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا ﴾ آية/٤٥.

١- في المخطوطات: «كيف شئت تكون» والتصويب من البحر؛ لأن «كيف» لاتجزم.

٢- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٢، ١٥، ١٢١.

٣- ينظر: الدر المصون ٢٠٧/٦.

٤- المحرّر ٤٨/٩.

٥- لفظ المحرّر: «يلبس حينئذ».

٦- البحر ٦٣/٦.

٧- ينظر: ما سبق في الفقرة ٥، ٣٧٦.

«ع»[١]: يصِحُّ نصبُ ﴿يومَ﴾ بـ«اذكُر»، أو بالفعل الذي تضمَّنَه قوله ﴿كأنْ لم يَلبَثوا إلا ساعَةً﴾ أو ﴿يَتعَارَفُونَ بَيْنَهُم﴾، و«الكاف» يصحُّ كونُها صفةً لليوم أو نعتا للمصدر، أي: «حَشْرا كأن لم يلبثوا»، أو في موضع نصبِ [حالٍ] من الضمير في ﴿يَحْشُرُهُمْ﴾.

«ح»[٢]: أجملَ ولم يُبيِّن الفعلَ الذي تضمَّنه ﴿كأنْ لم يلبَثُوا﴾، ولعلَّه يريد ما قاله الحَوْفِيُّ: أنَّ الكافَ في موضع نصبٍ بما تضمَّنه معنى الكلام من السرعة، انتهى، فيكون التقدير: ويوم يحشُرهم يُسْرِعُون كأن لم يلبثوا.

وأمَّا قوله: ﴿كأن لم يلبثوا﴾ صفة لـ«يوم» فلا يصحُّ؛ لأنَّ الجُمَلَ نكراتٌ فلا تكون نعتا لـ«يوم» الذي هو معرفة لإضافته إلى جملةٍ تنحَلُّ إلى معرفة، وليست أسماءُ الزمان المضاف إلى الجمل نكرةً على الإطلاق بل على حسَبِ الانحلال، فإن كانت تنحلُّ إلى معرفة كان المضاف إليها معرفة، وإن انحلَّت إلى نكرة كان المضاف إليها نكرة، فتقول على الأوَّل: مررتُ في يومِ قَدِمَ زيدُ الماضي، فتضيفُ «يوم» بالمعرفة، وجِئتُ ليلةَ قدِمَ زيد المباركة علينا.[٣]

وأيضا فـ﴿كأن لم يلبثوا﴾ صفةٌ للمَحْشُورِين لامن وصف ﴿يومَ يحشُرُهم﴾، وقد تكلَّف بعضُهم[٤] تقدير الرابط: كأن لم يلبثوا قبله أي: قبل اليوم وحَذْفُ مثلِ / هذا ١٢٤/ب الرابطِ لايجوز، فالظاهر أنها جملة حاليَّة من مفعول ﴿يحشرهم﴾ كما سبق عن «ع»،

١- المحرّر ٤٩/٩.

٢- البحر ٦٤/٦.

٣- لم يُبيِّن متى تنحلُّ الجملة إلى نكرة ومتى تنحلُّ إلى معرفة؟ وقد ذكر في الارتشاف ٢/ ٥٢٣ «وذكر الكسائي أنّ العرب تختار التعريف إذا أُضيفت إلى «يفعل»، والبناء على الفتح إذا أُضيفت إلى غيرها من الجمل». فتكون الإضافة معرفة إذا صَدَّرت الجملة بمضارع.

وقال المرادي في توضيح المقاصد ٢/٢٥٥، «الظاهر أن إضافة أسماء الزمان إلى الجمل محضة تفيد التعريف، وفي البسيط: قد يقال: لاتفيده لأن الجمل نكرات».

وتمثيله هنا يدلّ على أنّ الجملة تفيد التعريف إذا كانت ماضية؛ لأن الماضي معلوم معروف، وأما المستقبل فغير معلوم. والله أعلم.

٤- ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٥٧، والدر المصون ٢٠٩/٦.

وذكره «ز»[١] وأبو البقاء[٢]، و[أمَّا] ما جوَّزه «ع» من كون ﴿كأن لم يلبثوا﴾ نعتا لِـ «حَشْرٍ» محذوفٍ فقد حكاه أبو البقاء قال: أي: حشرا لم يلبثوا قبله، انتهى.

وقد ذكرنا أنَّ حذف مثل هذا الرابط لايجوز.[٣]

«ت»: ما ذكر في التفصيل في الجمل أنها إن انحلَّت إلى معرفة تعرَّف المضاف إليها يفيد أنَّ الجملة حينئذ تكون معرفة، ولم يَذكُر ضابطَ ما ينحلُّ إلى معرفة، فإن أرادَ في المسند للمعرفة نحو: قام زيد ويومَ نحشرهم، أي: قيامُ زيدٍ وحشرُهم، والمنحلُّ لنَكِرَةٍ نحو: قام رجلٌ[٤]، لزمه في ذلك ألا تُعرَبَ الجملة نعتا لنكرة إلا بعد معرفة ما تنحلُّ إليه، وأنَّها تكون نعتا لمعرفة باعتبار انحلالها، وأنَّها لايصحُّ أن تكون حالا عند انحلالها لمعرفة وهذا لايكاد يمكن القول به.

نعم قد أجابوا بمثل هذا في كون الصِّلةِ تعرِّفُ الموصول وهي جملة وأجيب بأنهم التزموا في الصلة أن تكون عهدية فبالعهد عَرَّفَت الموصولَ، فلعلَّ الشيخَ استنبط منه قياسا مطَّرِدا في كل جملة فيها إسنادٌ إلى معرفة، أو فيها معرفة ولو مفعولا، فتأمَّلْه.

وما ذكرَه من الأمثلة لاينهَضُ حُجَّةً؛ إذ هي من وضعه لا من كلامهم، وعلى هذا الاعتبار يمكنُك جعلُ قوله ﴿كأن لم يلبثوا﴾ أيضا يقدَّر بجملة تنحلُّ لمعرفةٍ أو لمفرد معرفة، أي: الكائن، حيث لم يوقَف مع القوانين وذُهِبَ للاستنباط.

٥١٤- قوله تعالى: ﴿وإمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ آية/٤٦.

«ع»[٥]: لأجل «ما» جازَ دخولُ النُّونِ الثقيلةِ، ولو كانت «إنْ» وحدها لم يجُزْ.

١- الكشاف ١٩٢/٢.

٢- التبيان ٣٢٥.

٣- علة حذف الرابط هنا معنوية وهي عدم تَعَيُّنه؛ إذ المقدَّر غير حليّ فيحتمل قبله أو خلاله ونحو ذلك، وأما من حيث الصناعة فلامانع كما حذف من نحو ﴿واتقوا يوما لاتجزي نفسٌ﴾ البقرة /٤٨. ينظر: الكتاب ٨٧/١-٨٨، ومعاني القرآن للفرّاء ٣١/١-٣٢، ومعاني القرآن للأخفش ٨٩، والارتشاف ٥٣٥/١، ٥٨٥/.

٤- هذه الطريق في معرفة المنحلّة إلى معرفة، والمنحلّة إلى نكرة ذهب إليها الشهاب الخفاجي في حاشيته ٣٣/٥.

٥- المحرّر ٥١/٩.

«ح»[١]: هو مخالف لكلام سيبويه[٢]، قال ابنُ خَرُوفٍ: وأجاز سيبويه الإتيان بـ«ما» وأن لايؤتى بها، والإتيان بالنون مع «ما» وأن لايؤتى بها.

«ت»: لا مخالفة؛ إذ ليس في ما نقله ابنُ خروف دخولُ النون دون «ما»، وإنما ذكر أنَّ الزيادة غير لازمة وأنَّك إن زِدْتَها جازَ لك التوكيدُ بأن تأتيَ بالنون وأن لاتأتي بها، وهذا غيرُ ما قاله «ح» من جواز التوكيد مع «ما»، فتأمَّله.

٥١٥- قوله تعالى: ﴿ أو نَتوَفَّيَنَّكَ ﴾ آية/٤٦.

«ز»[٣]: جوابه ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ﴾، وجواب ﴿وإمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ محذوفٌ، تقديره: فَذاكَ.

«ح»[٤]: جعل [الكلامَ] شَرطَينِ وجَوابَينِ، ولا يحتاج إلى ذلك لصحَّة جوابٍ واحدٍ للشَّرط وما عُطف عليه وهو ﴿فإلَينا مَرْجِعُهُم﴾[٥].

وقوله «فَذاكَ» مفردٌ وجواب الشرط / لا بُدَّ من كونه جملة، ولم يوضِّح الجملة؛ لأنَّ الخبرَ المحذوفَ لم يُعلَم ما هو، حتى يتَّضِح ما تحصُل به الفائدة. ١٢٥/أ

«ت»: أحوج «ز» لما قال المعنى؛ لأنَّه إن أراه فيهم ما يَسُرُّه من إهلاكهم أو تسليط البلايا حصل المقصود بمشاهدته، وذلك هو المطلوب، فالمطلوب معلومٌ بمعاينة هلاك الأعداء، أو يكون «ذلك» صادقٌ على جملة الإشارة[٦]، فتكون الإشارة صادقةً على معنى «حصَلَ المقصودُ»، كما قالوا: ﴿واللائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾[٧] كذلك، أي: فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر، فاكتُفِيَ بالإشارة عن الجملة لدلالته عليها.

١- البحر ٦/٦٦.

٢- الكتاب ٣/٥١٤-٥١٥. وقد نصّ على أن دخول النون في الجزاء بغير «ما» قليل وبابه الشعر.

٣- الكشاف ٢/١٩٢.

٤- البحر ٦/٦٦.

٥- «إذا توالى شرطان بعطف فالجواب لهما معا» شرح الكافية الشافية ١٦١٥، وينظر: الهمع ٤/٣٣٨، وخزانة الأدب ١١/٣٥٩.

٦- ينظر: الدر المصون ٦/٢١٢.

٧- الطلاق /٤.

وأمَّا قولُه ﴿فإلَيْنا مَرْجِعُهم﴾ فإنما يكون تسليةً عند عَدَمِ مشاهدته المقصود من النِّقمة ممَّن يعلم الله أنَّه لايؤمن بأنَّ مرجعَهم إلى الله العالم بأمورهم القادرِ عليهم فلا يُهمِلُهم بعد موتِكَ، فتأمَّلْ ذلك.

٥١٦- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُم عَذَابُهُ بَيَاتاً أَوْ نَهَاراً مَاذا يَسْتَعْجِلُ مِنْه الْمُجْرِمُونَ﴾ آية/٥٠.

«ز»[١]: يتعلَّق الاستفهامُ بـ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾؛ لأنَّ المعنى: أخبِرُوني ماذا يستعجل منه المجرمون؟، وجوابُ الشرط محذوفٌ، تقديره: تندَّمُوا على الاستعجال وتعرَّفُوا الخطأَ فيه.

«ح»[٢]: ما قدَّره غير سائغ؛ لأنَّهم لايقدِّرون إلا ما تقدَّم الشرطَ لفظا[٣]، نحو: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، أي: فأنت ظالم، ﴿وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ لمهتدُونَ﴾، أي: نَهْتَدِ، فالذي يَسُوغُ هنا: إن أتاكم عذابُه فأخبروني مايستعجل منه المجرمون.

«ت»: القصدُ في الجواب المحذوفِ أن يكون عليه دليلٌ بأيِّ وجهٍ أَمْكَنَ، فإن تقدَّم على الشرط شيء يصلُح للجواب لم يكن معنى للعدول عن مثله، فإن لم يصلُح المقدَّم وكان السياقُ يُشْعِرُ بغيرِه تعيَّنَ ما يليقُ ولم يصِحَّ مثلُ ما تقدَّم لفظا ومنه هذا.

فإن كان المعنى: أخبِروني ماذا يستعجل المجرمون من العذاب مع عَظَمَتِه وعظمة من عَصَوْهُ وقُوَّتِه فلا تَسْتَهْوِنُوا العذابَ ولا تستَمِرُّوا على العِصْيانِ فإن أتاكم عذابه تَندَّموا[٤] على الاستعجال، على أنَّ قوله ﴿ماذا يستعجِلُ منه المجرمونَ﴾ توبيخٌ للمستعجِلِ وهو متلَّعق بـ﴿أَرأيتُم﴾ كما قدَّره، فهو في قوة المقدَّم، والموبَّخ على الشيء يَنْدَمُ أو يظهر له خطأُ فِعْلِه، فما خرج عن الدليل المقدَّم.

١- الكشاف ٢/١٩٣.

٢- البحر ٦/٦٨-٦٩. وعبارته «إلا ماتقدّمه لفظا أو تقديرا» ومثّل للمتقدّم تقديرا بالآية؛ لأنَّ خبر المبتدأ متقدِّم على الشرط في التقدير.

٣- لأنَّ المتقدِّم دليل الجواب عندهم.

٤- الأولى: فإن أتاكم عذابه تندَّمتم.

«ز»[١]: ويجوز أن يكونَ ﴿ماذا يستعجلُ منه المجرمون﴾ جوابَ الشرط، كقولك: إن أتيتك ماتُطعِمُني، ثمَّ تتعلق الجملة بـ﴿أرأيتم﴾، وأن يكون ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ﴾[٢] جوابَ الشرط، و﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ / اعتراض، والمعنى: إنْ أتاكم عذابُه آمنتُم به بَعْدَ وُقُوعِه حين لا ينفعكم الإيمان. ١٢٥/ب

«ح»[٣]: لو كان ﴿مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ﴾ جوابَ الشرط لَلَزِمَتْهُ الفاءُ؛ لأنَّ الاستفهامَ لايجابُ به إلا مع الفاء، ولا تحذف إلا ضرورة[٤]، وكذلك ﴿أَثُمَّ﴾، وما مَثَّل به من قوله: «إن أتيتُك ما تُطْعِمُني» من كلامه لامن كلام العرب، وأيضاً ﴿أَثُمَّ﴾ فيه حرف عطف والمعطوف لايكون جوابا.

وقوله «ثم تتعلَّق الجملةُ بأرأيتم» إنْ عَنَى جملةَ الاستفهام فقد جَعَلَها جواباً للشَّرط[٥]، وإن عنى جملةَ الشَّرط فقد فسَّرَ هو «أرأيتم» بـ«أخبروني» فيطلب مفعولا[٦]، وجملة الشرط لاتقعُ مفعولا[٧]، وأيضاً على جعلِه[٨] ﴿أَثُمَّ﴾ جوابا، و﴿وماذا﴾ اعتراضٌ، و﴿أرأيتم﴾ محتاج لمفعول، ولاتقع جملة الشرط موقعه.

«ت»: اعتراضُه عليه بحذف الفاء صحيح؛ لأنَّ الاستفهامَ لايصلح شرطا فتجيء الفاءُ فيه جواباً، وأمَّا اعتراضُه عليه فيما تتعلَّق به الجملة فمراد «ز» من حيث المعنى، و«أخبروني» طلبُ الإخبارِ عن مضمونِ الاستفهامِ المعلَّق على الشَّرط، فكأنَّه يشيُر بالتعلُّق إلى المعنويِّ، وهو دليلُ مفعولِ ﴿أرأيتم﴾ لا عينُه، أي: أخبروني عن مضمون

١- الكشاف ١٩٣/٢.

٢- يونس /٥١.

٣- البحر ٦٩/٦.

٤- ينظر: شرح الكافية الشافية ١٥٩٦، والجنى الداني ، والمغني ٢١٧.

٥- فلا يصحُّ؛ لأنّ الشيء لايكون له إعرابان في وقت واحد.

٦- ينظر: ما سبق في الفقرة ٣٣٧ .

٧- الذي في البحر: وجملة الشرط لاتقع مفعولا لـ «أخبرني»، وينظر: الدر المصون ٢١٥/٦، والهمع ٢٣٧/٢.

٨- أي: ولايستقيم الكلام أيضا على جعل ...

هذا الكلام إن أتاكم عذابُه ما تستعجلون، أو أخبروني أتؤمنون حيث لاينفعكم الإيمان؟ والله أعلم.[١]

٥١٧- قوله تعالى ﴿ أَثُمَّ إِذا مَا وَقَعَ ﴾ آية/٥١.

«ح»[٢]: قال الطبريُّ:[٣] «ثُمَّ» بضم الثاء معناه «هنالك»، انتهى.

وهي دعوى، أعني كونَها ليست للعطف، وأمَّا قوله: إنها بمعنى «هنالك» فتفسيرٌ[٤] معنى لا أنَّ «ثُمَّ» المضمومة معناها «هنالك».

«ت»: معنى تأويله أنَّ «هناك» مأخوذٌ من سياق الكلام لامن لفظ «ثُمَّ».

٥١٨- قوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَنْبِؤُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾ آية/٥٣.

«ع»[٥]: معناه: يَسْتَعْلِمُونَكَ، فهي على هذا تحتاج إلى مَفعُولِينَ ثلاثةٍ، الكاف والمبتدأ والخبر سدَّ مسدَّ المفعولَيْنِ.

«ح»[٦]: ليس كذلك؛ لأنَّ «استعلَم» لم يُحفَظ تَعَدِّيها لثلاثة؛ [فلم يُحفظ «استعلمتُ زيدا عمرا قائما»، فتكون جملة الاستفهام سدَّت مسدَّ المفعولَين، ولا يلزمُ من كونها بمعنى «يستعلِمُونك» تعدِّيها لثلاثة؛][٧] لأنَّ «استَعْلَم» لايتعدَّى لثلاثة.[٨]

٥١٩- قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي ﴾ آية/٥٣.

«ز»[٩]: سمعتُهم يقولون في التصديق: «إي»، فيصِلُونه بواو القَسم، ولاينطقون به وحدَه.

١- كلام الزمخشري هنا متعقَّبٌ. ينظر: حاشية الشهاب ٣٧/٥، وروح المعاني ١٢٧/٦.

٢- البحر ٧٠/٦.

٣- تفسير الطبري ١٢٢/١١.

٤- في المخطوطات «تفسير» والتصويب من البحر.

٥- المحرّر ٥٤/٩. وينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤٨.

٦- البحر ٧١/٦.

٧- ما بين معكوفين ساقط من الأصل ، والمسألة كلُّها ليست في «ج».

٨- ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٠/٢، والدر المصون ٢١٩/٦.

٩- الكشاف ١٤٩/٢.

«ح»[١]: لاحُجَّةَ فيما قاله[٢]؛ لأنَّ كلام العرب فسدَ إذْ ذاك وقبلَه بأزمانٍ كثيرةٍ.[٣]

٥٢٠- قوله تعالى: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبِرَحْمَتِه فَبِذلكَ ﴾ آية/٥٨.

«ز»[٤]: التكريرُ للتَّقرِير والتأكيدِ وإيجابِ اختصاصِ «الفَضْلِ» و«الرَّحمة» بما يُفرِحُ دون ما عداهما من فوائد الدنيا، فحُذِفَ أحدُ الفِعْلَين[٥]؛ لدلالة المذكور عليه.

والفاء داخلةٌ لمعنى الشرط، كأنَّه قيل: إن فَرِحُوا / بشيء فليخُصُّوهما بالفَرَح فإنَّه ١٢٦/أ
لامفروح به أحقُّ منهما.

ويجوز أن يراد: بِفَضْلِ الله ورحمته فلْيَعْتَنُوا فبذَلِكَ فليفْرَحُوا، ويجوز أن يُراد: ﴿**قد جاءتكم مَوْعِظةٌ من ربِّكُمْ**﴾[٦] بفضل الله وبرحمته، أي: بمجيئِهما فليفرحوا، انتهى.

«ح»[٧]: أما إضمار «فليعتنوا» فلا دليلَ عليه، وأمَّا تعليقُه بقوله: ﴿**قد جاءتكم موعظة**﴾ فينبغي أن يُقدَّر محذوفا بعد ﴿**قُلْ**﴾، ولا يتعلَّق بـ«جاءَ» المذكورِ؛ للفصل بـ﴿**قُلْ**﴾.

«ت»: قول «ز» «حُذِفَ أحدُ الفعلين» لم يظهر معناه[٨]، والصواب حذف الفعل لدلالة المذكور؛ لأنَّه لايعمل ما بعد الفاء فيما قبلها،[٩] فيحتاج لتقدير فِعْلٍ، ولم يُنبِّه عليه «ح» خلاف المألوف منه.

٥٢١- قوله تعالى: ﴿ ولا أَصْغَرَ مِن ذلكَ ولاأَكْبَرَ ﴾ آية/٦١.

١- البحر ٦/٧١.

٢- فيجوز عدم ذكر واو القسم بعدها، ينظر: الجنى الداني ٢٣٥، والمغني ١٠٦.

٣- مراد الزمخشري أنهم لايقولون في زمانه « إي » وحدها، بل يصلونها عند الوقف بواو القسم «إيوَ» مثل المستعلمة الآن عندنا.

٤- الكشاف ٢/٩٤.

٥- أصل الكلام عند الزمخشري «بفضل الله وبرحمته فليفرحوا فبذلك فليفرحوا».

٦- يونس /٥٧.

٧- البحر ٦/٧٥.

٨- لأنَّ الجملة تصحَّفت عنده، ينظر ما سبق في أوّل المسألة.

٩-ينظر: ماسبق في الفقرة ٨٥.

«ز»[١]: الوجه النصب على نفي الجنس، والرفع على الابتداء[٢]، ويكون كلاما مبتدأ، وفي العطف على محلِّ ﴿مِن مِثْقالِ ذَرَّةٍ﴾أو لفظِه فَتْحا في موضع الجرِّ إشكالٌ، لأنَّ قولك: «لايَعْزُبُ عنه شيءٌ إلا في كتابٍ مُبينٍ» مُشْكِلٌ.

«ح»[٣]: أشكل من حيث إنَّ مقتضاه «إلا في كتابٍ فيَعْزِبُ» فلا يصحُّ، وخرَّجه أبو البقاء[٤] على أنَّه استثناءٌ منقَطِعٌ، أي: لكنْ هو في كتابٍ مبينٍ، ويزول بهذا التقدير الإشكالُ، وبه يعلم أنَّ الانقطاع [يكونُ] بالحُكْمِ كما يكون بالجنس، أي: بمخالفة واحدٍ منهما.[٥]

٥٢٢- قوله تعالى: ﴿ أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ ﴾ إلخ، آية/٦٢-٦٣.

«ع»[٦]: يعطي ظاهرُها أنَّ مَن آمن واتَّقى فهو داخلٌ في أولياء الله، وهذا مقتضى الشريعة في الوَلِيِّ، وإنَّما نبَّهنا هذا التنبيهَ حَذَرا من مذهب الصُّوفية وبعضِ الملحِدِينَ في الوَلِيِّ.

«ح»[٧]: حذَّر من مذهب الصوفية؛ لأنَّ بعضَهم يقول إنَّ الوليَّ أفضلُ من النبيِّ، وهذا لايكاد يخطُرُ في قلبِ مُسْلِمٍ.

٥٢٣- قوله تعالى: ﴿ مَقَامِي وتَذْكِيرِي بآياتِ اللهِ ﴾ آية/٧١.

«ع»[٨]: لم يُقْرأ هنا بضَمِّ الميم.

١- الكشاف ٢/١٩٥.

٢- الرفع قراءة حمزة، ينظر: السبعة ٣٢٨، والتيسير ١٠٠.

٣- البحر ٦/٨٠.

٤- التبيان ٣٢٦.

٥- هذا ما حرّره القرافي فقال: «فيكون حدُّ المنقطع أن تحكُم على غير جنس ماحكمت عليه أوّلا، أو بغير نقيض ماحَكمتَ به أوّلا» الاستغناء في أحكام الاستثناء ٣٨٣.

٦- المحرّر ٩/٦١.

٧- البحر ٦/٨١.

٨- المحرّر ٩/٦٧.

«ح»[١]: بل قرأ بضمِّ الميم أبو مِجْلَز[٢] وأبورجاء وأبوالجَوزاء، والمُقام الإقامة بالمكان، والمَقامُ مكانُ القيام.[٣]

«ت»: يعني المضموم: الإقامة، والمفتوح: المكان.

٥٢٤- قوله تعالى: ﴿ فما كانوا لِيُؤْمِنوا بما كذَّبُوا به ﴾ آية/٧٤.

«ع»[٤]: يحتمل اللفظ عندي معنى آخر، وهو أنَّ «ما» مصدريَّة، والمعنى: كَذَّبُوا رُسُلَهم فكان عقابُهم من الله أن لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبِهم ﴿مِن قَبْلِ﴾ أي: مِن سَبَبِه، ويُؤَيِّدُ هذا التأويلَ ﴿كذلك نَطْبَعُ﴾.

«ح»[٥]: الظاهر أنَّها موصولة، ولذلك عاد الضمير عليها في قوله ﴿بِهِ﴾، ولو كانت مصدريَّة لم يَبْقَ مرجعٌ للضمير، فيحتاج أن يتكَلَّفَ ما يعود عليه.

«ت»: فيحتاج إلى عود الضمير على الرَّسُول، أي: بتكذيبهم / بالرسول[٦]، والمراد الجنس. ١٢٦/ب

٥٢٥- قوله تعالى: ﴿ قالَ مُوسى مَاجِئْتُم به السِّحْرُ ﴾[٧] آية/٨١.

«ع»[٨]: عَرَّفَهُ لتقَدُّمِه مُنَكَّرا في قولهم ﴿إنَّ هذا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾[٩] فجاء هنا بلام العهد، كما يقال أوَّلَ الرسالة: «سلامٌ عليكم »، وآخرَها: «والسلامُ عليكم».

١- ينظر: إعراب القراءات الشواذّ ٦٤٩/١

٢- هو: أبو مِجْلَز لاحق بن حميد السدوسي البصري، روى عن ابن عباس وأبي موسى، ت١٠٦هـ. ينظر: تقريب التهذيب ٥٨٦ ترجمة ٧٥١٧.

٣- ينظر: مفردات الراغب ٦٩٣، والمرجع السابق، ولسان العرب ٥٩٨/١٢ «قوم» .

٤- المحرّر ٧٢/٩.

٥- البحر ٩٠/٦.

٦- أو: بتكذيبهم بالحقّ، ينظر: حاشية الشهاب ٥٠/٥.

٧- في المخطوطات: «وقال».

٨- المحرّر ٧٦/٩.

٩- يونس /٧٦.

«ح»[١]: أخَذَ هذا من الفَرَّاء[٢] قال: إذا سألت من قال: رَجُلٌ، قلت: مَن الرَّجلُ؟، فلو قلت: مَن رجُلٌ؟، لم يقع في وَهْمِه أنه الذي ذكره، انتهى.

وما ذكره هنا ليس من بابِ تقدُّم النكرة ثم أعيدت نحو ﴿**فَعَصَى فِرعَوْنُ الرَّسُولَ**﴾[٣]، ونحو: «زارَني رجلٌ فأكرمتُ الرَّجل»، ولما كان إيَّاه جاز أن يأتيَ بالضمير بدَلَه أي: فأكرمتُه، و﴿**السِّحْرُ**﴾ هنا ليس السِّحر في قولهم ﴿**إِنَّ هَـذَا لَسِحْرٌ**﴾؛ لأنَّ ما أخبروا عنه أنَّه سحرٌ هو ماظَهَرَ على يَدِ موسى مِن معجزة العصا، والسحر الذي في قول موسى سِحْرُهم الذي جاؤوا به، ولذا لا يؤتى هنا بالضمير بدلَ ﴿**السِّحر**﴾ فيكون عائدا على قولهم ﴿**لَسِحْرٌ**﴾.

«ت»: ما قرَّرَه إنَّما هو في النَّكِرة المسَلَّمة الصِّدق، فالثانية نفس الأولى، أمَّا إن جيء بالمعرفة على وجه قَصْرِ القَلْبِ[٤]، كالرَّدِّ على من زعم «أنَّ زيداً عالِمٌ» فتقول: عمرو العالِمُ، فتُعَرِّفُ «العالم» على قدر نفيه عن الأوَّل وحَصْرِه في الثاني، فلايصحُّ التصادُق فيما هذا شأنه، وما في هذه الآية كذلك، فقصدُ موسى: إنَّما جئتُم به هو السحرُ الذي تذكُرُونه لاماجئتُ به أنا، فقد أخطأتم في التسمية، فيصير معهودا ذِكْرُه لكن غيرُ مُسلَّم، فيُذْكَرُ لعهدِه ذِكرا معرَّفا لكن على وجه القلب، فالصواب ما فعله «ع»، ولايتوجَّهُ الردُّ عليه[٥]، فتأمَّله، فإنَّه رقيقُ الحواشي، وبهذا يصحُّ عَودُ الضمير عليه.

٥٢٦- قوله تعالى: ﴿ فما آمَنَ لِمُوسى إلا ذُرِّيَّةٌ مِن قوْمِه ﴾ آية/٨٣.

«ع»[٦]: يُضعِفُ عَودَ الضميرِ في ﴿**قومه**﴾ على موسى أنَّ المعروفَ من أخبار بني

١- البحر ٦/٩٣.

٢- معاني القرآن ١/٤٧٥.

٣- المزمِّل /١٦.

٤- هو تخصيصٌ بشيء مكان شيء، ويُخاطَب به من يعتقد عكس الحكم الذي أثبته المتكلِّم، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٢١٤.

٥-فيكفي في تعريف الثاني اتحاد الجنس لا الذات، ينظر: الدر المصون ٦/٢٥٣، وحاشية الشهاب ٥/٥٢.

٦- المحرّر ٩/٧٨.

إسرائيل أنَّهم كانوا قوما قد فشت فيهم النُّبُوَّاتُ، وكانوا في مدَّة فرعون قد نالهم ذُلٌّ مُفرِطٌ، وقد رَجَوْا كشفَه على يدِ مولودٍ يخرج فيهم يكون نَبِيًّا، فلمَّا جاءَهم موسى ﷺ أطبقوا عليه وتابَعوه، ولم يُحفَظ قَطُّ أنَّ طائفةً من بني إسرائيل كَفَرَت به، فكيف تُعطِي هذه الآيةُ أنَّ الأقلَّ منهم آمَنَ، فالذي يترجَّح بحسَبِ هذا عودُ الضمير على فرعون، ويؤيِّدُه ما تقدَّم من محاورة موسى وردِّه عليهم، وتوبيخِهم على قولهم: «هذا سِحرٌ»، فذَكَرَ اللهُ ذلك عنهم، ثم قال: ﴿**فما آمَنَ لِمُوسى إلاّ ذُرِّيَّةٌ مِن قَوْمِه / على خَوْفٍ**﴾ ١٢٧/أ، أي: على خوف الذين هم هذه أقوالهم[١]، وتكون القِصَّة على هذا التأويل بعد ظهور الآيةِ والتعجيزِ بالعَصا[٢]، وتكون الفاءُ مُرَتِّبةً المعانيَ التي عطفَت، انتهى.

«ح»[٣]: يمكن أن يكون «ما آمَنَ»: أظهَرَ وأعلَنَ إيمانه إلا ذُرِّيَّةٌ من قوم موسى، فلا يدُلُّ ذلك على أنَّ طائفةً مِن بني إسرائيل كَفَرَت.

٥٢٧- قوله تعالى: ﴿ وما تُغْنِي الآياتُ والنُّذُرُ ﴾ آية/١٠١.

«ع»[٤]: يحتمل أن تكون «ما» مفعولةً لقوله ﴿**انظُرُوا**﴾ معطوفةً على ﴿**ماذا في السَّماواتِ**﴾ أي: تأمَّلُوا قَدْرَ غَناءِ الآياتِ والنذرِ عن الكفار إذا قَبِلُوا ذلك كفِعْلِ قَومِ يُونُسَ، فإنَّه يرفَعُ العذابَ في الدُّنيا والآخرةِ ويُنَجِّي من الهلاك، فالآية على هذا تحريضٌ على الإيمان، وتَجَوُّزُ اللَّفظ على هذا التأويل إنَّما هو في قوله ﴿**لايُؤمِنُونَ**﴾[٥]، انتهى.

١- الذي في المحرّر والبحر «... إلاّ ذريّة من قوم فرعون الذين هذه أقوالهم».

٢- في المخطوطات: «القضاء» والتصويب من المحرّر والبحر.

٣- البحر ٦/٩٥.

٤- المحرّر ٩/٩٧.

٥- أي: استعمل المنفي بدل المثبت، والكلام حثٌّ على الإيمان.

«ح»[١]: هذا فيه ضَعفٌ، وفي قوله «عطف على ماذا» تجَوُّزٌ، بل مرادُه «ماذا في السموات» الجملة الاستفهامية لا «ماذا» وحدَها منصوبة بـ«انظُر» على أنَّها موصولة[٢] و﴿انظروا﴾ بصريَّة؛ لما تَقَدَّم.

قال ابنُ مكتوم[٣]: تقدَّم أنه يبعُد أن يكون «ماذا» كلُّه موصولا بمعنى «الذي» ويكون مفعولا لقوله ﴿انظُروا﴾، قال: لأنها إن كانت بَصَرِيَّة تعدَّت بـ«إلى»، وإن كانت قلْبِيَّة تعدَّت بـ«في».[٤]

٥٢٨- قوله تعالى: ﴿ وأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ ﴾ آية/١٠٤.

«ز»[٥]: أصلُه «بأَنْ» فحذف الحرف، وهذا الحذف يحتمل أن يكون من الحذف المطَّرِد، وهو حذف الحرف مع «أن»، وأن يكون من الحذفِ غيرِ المطَّرد، وهو:[٦]

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ..... .....

﴿فَاصْدَعْ بما تُؤْمَرُ﴾.[٧]

«ح»[٨]: يعني بالحذف الغير المطَّرِد «أمرتُكَ الخيرَ»؛ لأنَّه لايُحْذَفُ حرفُ الجرِّ من المفعول الثاني إلا في أفعال مخصوصة سماعا لاقِياسا[٩]، وهي «اختار واستغفَر وأَمَر

١- البحر ٦/١١٠.

٢- هذا جائز عند الجمهور، وذهب الفارسي إلى أنها نكرة تامّة بمعنى شيء، ولم يقبل ابن عصفور كونها كلمة واحدة، ينظر: المسائل المنثورة ٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٩، والارتشاف ١/٥٢٩، والمغني ٣٩٦.

٣- الدر اللقيط ٥/١٩٤.

٤- ينظر: مفردات الراغب ٨١٢-٨١٣، وعمدة الحفاظ ٤/١٩٣.

٥- الكشاف ٢/٥٠٢، وفي المخطوطات: «ع».

٦- سبق في الفقرة ٨٥، ٤١٨.

٧- الحجر /٩٤.

٨- البحر ٦/١١٢.

٩- هذا في غير «أنْ» و «أنّ» وأما معهما فمطّرد إن تعيّن الحرف، ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٣٢، وشرح الرضي على الكافية ٤/١٣٧، والمغني ٨٣٨.

وسَمَّى وكَنَّى ودَعَى - بمعنى سمَّى - و زوَّجَ وصدَّق»[١]، خلافا لمن قاس حَذْف الحرفِ من المفعول الثاني حيث يتعيَّنُ الحرفُ وموضعُ الحذف،[٢] نحو «بَرَيْتُ القلمَ بالسِّكِّينِ» فيُجَوِّزُ هذا القائلُ «السكينَ» بالنَّصب.

«ت»: حيث كانت «أن» موجودة، وإن كان الفعل «أَمَرَ» فالحمل على الحذف؛ لأجل «أن» هو المتعيِّنُ لاسيَّما والحذف مع «أَمَرَ» ونحوِه فاشٍ لامَقِيسٌ، وحيث اجتمع مُوجِبانِ أحَدُهما باطِّرادٍ والآخَرُ دونَه فالحمل على المطَّرد متعيِّن أو أَوْلى، ولا أدري ما موجِبُ ما فعله «ن»[٣] ولا سكوت «ح» عنه، ثم على جعله من الحذف لأجل «أن» يختلف في المحل منصوب هو أم لا؟[٤]، وإن كان لأجل «أَمَرَ» فمنصوبٌ لاغير؛ لأنَّ حذفَ حرفِ الجرِّ معها مع نَصْبِ المجرور شائعٌ.

١- هذه الأفعال ذكرها ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٠٥-٣٠٦، ما عدا «صدَّق» وقد ذكره الفراء في المعاني ٢/٣٦٠، وينظر في «زوّج» : مفردات الراغب ٣٨٥، وعمدة الحفاظ ٢/١٥١.

٢- هو الأخفش الصغير، كما في شرح التسهيل ٢/١٥٠، والدر المصون ٦/٢٧٤.

وهو مذهب الفراء والأخفش، ينظر على سبيل المثال: معاني الفراء: ١/١٤٨، ١٩٨، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٧٩، ٣٧٥، ٣٨٢، ٢/١٧٢، ٣٦٠، ٤٢٥، ٣/٤٧، ٢٥٦، ومعاني الأخفش: ٧٩، ١٤٨- ١٤٩، ٢٢١، ٢٨٢، ٢٩٥، ٣١٢، ٣٢٦، ٣٧٤، ٤٣٦.

٣- في المخطوطات: «ع».

٤- ينظر: ما سبق في الفقرة ٨٥.

/ سُـورَةُ هُـودٍ ١٢٧/ب

٥٢٩- قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُم أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾ آية/٧.

«ز»[١]: جاز تعليقُ فعْلِ البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العِلْمِ لأنَّه طريق إليه، كما تقول: «انظُر أَيُّهم أحسنُ وجها، واستَمِع أَيُّهم أحسنُ صوتا»؛ لأنَّ النَّظَر والاستماعَ من طُرُقِ العلم.

«ح»[٢]: لاأَعلَمُ أحداً ذكر أنَّ «استمع» تُعَلَّق، وإنَّما ذكروا من غير أفعل القلوب «سَلْ وانظُر»، وفي جواز تعليق «رأى» البصَرِيَّة خلاف.[٣]

٥٣٠- قوله تعالى ﴿لاجَرَمَ أَنَّهم في الآخِرةِ هُمُ الأَخْسَرُون﴾ آية/٢٢.

«ح»[٤]: مذهب الخليل وسيبويه[٥] تركيب «لا جَرَمَ» ، ومعناها «حَقَّ»، وما بعده فاعل به، وقال الحَوْفي: «جرم» يُنفَى بـ«لا» بمعنى «حَقٌّ»، وهو مبني مع «لا» في موضع رفع بالابتداء، و﴿أَنَّهم﴾ في موضع رفع خبر ﴿جَرَمَ﴾، وقال قومٌ: إنَّ ﴿جَرَمَ﴾ مبنيَّة مع «لا» على الفتح، كالقول الذي قبله، ويكون ﴿جَرَمَ﴾ من معنى القَطْعِ، تقول: أجرمت أي: قطعت.[٦]

وقال الزجاج:[٧] لا تركيب بينهما، و«لا» ردٌّ عليهم [و] لما تقدَّم مِن كلِّ ما قبلها ممَّا قالوا: إنَّ الأصنام تنفعهم، و«جرم» فعل ماض معناه كَسَب، والفاعل مضمر، أي: كسب هو، أي: فِعلُهم، و «أنَّ» وما بعدها نصبٌ على أنَّه مفعولٌ به.

١- الكشاف ٢/٢٠٨.

٢- البحر ٦/١٢٥.

٣- ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٠، والمقرِّب ١٢٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٩، والارتشاف ٣/٧١، والدر المصون ٦/٢٩٠.

٤- البحر ٦/١٣٧-١٣٨.

٥- الكتاب ٣/١٣٨.

٦-ينظر: مفردات الراغب ١٩٢.

٧- معاني القرآن ٣/٤٦، وينظر: الصاحبي ٢٢٠، وكشف المشكلات ٥٥٩، وحاشية الشهاب ٧/٣٧٤.

وجَرِيمُ القومِ: كاسبُهم، قال:[١]

نَصَبْنا رأسَه في جِذْعِ نَخْلٍ بما جرَمَت يداهُ، وما اعتَدَيْنا

وقال آخر:[٢]

جريمة ناهضٍ في رأس نِيقٍ تَرى لعظام ما جَمَعَت صَلِيبا ـ

وتُكسَر الميمُ وتحذَفُ، قال النحاس:[٣] وزعم الكسائيُّ أنَّ فيها أربع لغات «لاجَرَمَ» و«لاعن ذا جَرَمَ» و«لا إنَّ ذا جَرَمَ»، قال: و ناسٌ من فَزَارة يقولون: [«لاجَرَ أنهم» بغير ميمٍ[٤]، وحكى الفراءُ[٥] فيه لغتين أُخرَيين،قال: بنوعامر يقولون: لا ذا جَرَمَ، وناسٌ من العرب يقولون:][٦] «لاجُرْمَ» بالضَّم.

وقال اللِّحيانيُّ[٧] في نوادره: حُكي عن فَزَارة «لاجَرَ وا لله لاأفعل ذلك»، قال: ويقال «لاذا جَرَمَ» و«لاذو جَرَمَ» و«لاذا جَرَ وا للهِ ـ بغير ميم ـ لاأفعلُ ذك»، وحكى بعضهم: «بغيرِ لاجَرَمَ أنَّكَ أنت فَعلت ذاك».

وعن أبي عمرٍو: «لاجَرُمَ أنَّ لهمُ النار» على وزن لاكَرُمَ، و «لاجَر» حذفوه لكثرة الاستعمال، كما قالوا «سوْ ترى» يريدون: سوف.[٨]

٥٣١- قوله تعالى: ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ آية /٢٨.

١- الشاهد بلا عزو في شرح القصائد السبع الطوال ٣٥٢، وتفسير القرطبي ٢٠/٩، والجنى الداني ٤١٤، والدر المصون ٣٠٤/٦، وروح المعاني ٢٣٣/٦.

٢- هو أبو خراش الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين ١٣٣/٢،٥، والمحرّر الوجيز ١٢٨/٩، والدر المصون ٣٠٤/٦، والمخصص ٨/ ١٤٧، ١١٧/١٣، وجريمة ناهض: كاسبة فرخ، والصليب: الودك.

٣- إعراب القرآن ٢٧٨/٢.

٤- ما بين معطوفين من إعراب القرآن للنحاس، والذي في البحر والدر اللقيط «لاجرم».

٥- الذي في المعاني ٩/٢ أنّ بني فزارة يقولون «لاجر أنّك قائم» بدون ميم كما نسب لهم الكسائي، وأنّها توصل بـ «ما» أي: لاذا جَرَم، وأنشد بيتا لبعض بني كلاب لا لبني عامر.

٦- ما بين معكوفين زيادة من إعراب النحاس والبحر وهو ساقط بسبب انتقال النظر.

٧- هو أبو الحسن عليّ بن حازم اللِّحياني، أخذ عن الكسائي وأبي زيد، وأبي عمرو الشيباني له كتاب في «النوادر». ينظر: طبقات النحويين واللغويين ١٩٥، ونزهة الألباء ١٧٦.

٨- ينظر: لسان العرب ١٦٤/٩ «سوف».

«ح»[١]: وصل الضمير لتقدُّم ضمير الخطاب على / الغَيبَـة، ولـو عُكِسَ لانفصَـل، خلافا لمن أجاز الاتِّصال. ١٢٨/أ

«ز»[٢]: يجوز الانفصال تقـول: «أنـلزمكم إيَّاهـا»، ونحـو ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾[٣]، ويجوز «إيَّاهم».

«ح»: هذا نحو قول ابن مالك في التسهيل :[٤] يُختارُ اتِّصال نحو «هاء» أعطيتُكَـه، وقال ابنُ أبي الربيع:[٥] إذا قدَّمت ماله الرُّتبة اتصلَ لاغير، تقول: أعطيتكه، قال: يقال ﴿أنلزمكموها﴾.

وفي كتاب سيبويه ما يشهد له، قال سيبويه:[٦] فإذا كـان المفعـولانِ اللـذان تعـدَّى إليهما فعل الفاعل المخاطبَ و الغائبَ[٧]، فبدأتَ بالمخاطَب قبـل الغـائب فـإنَّ علامـة الغائب العلامةُ التي لايقع موقعها «إيّاه»، وذلك قولك: «أعطيتكه وقد أعطاكه»، قال الله تعالى ﴿أَنُلْزِمُكُمُوها وأنتُم لها كَارِهون﴾ فهذا هكـذا إذا بـدأت بالمخـاطب قبـل الغائب، فهذا نصٌّ من سيبويه، على ما قاله ابن أبـي الربيـع، خلافـا للزمخشـري وابـن مالك، ومن سبقهما إلى القول بذلك.

٥٣٢- قوله تعالى: ﴿ وما أَنَاْ بِطَارِدِ الذِينَ آمَنُوا ﴾ آية/٢٩.

«ز»[٨]: قُرِئ «بطاردٍ» بالتنوين[٩] على الأصل.

«ح»[١٠]: يعني أنَّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال أصلُه أن يعمـل ولا يضـاف،

١- البحر ٦/١٤٣.

٢- الكشاف ٢/٢١٣.

٣- البقرة /١٣٧.

٤- شرح التسهيل ١/١٥٢.

٥-الملخّص ٥٨٧.

٦- الكتاب ٢/٣٦٤.

٧- في المخطوطات « أو الغائب» والتصويب من الكتاب و البحر.

٨- الكشاف ٢/٢١٤.

٩-ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٤، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٦١.

١٠- البحر ٦/١٤٥.

وهذا ظاهرُ كلام سيبويه[١]، ويمكن أن يُقال: الأصلُ الإضافة لا العَمَل؛ لأنَّه يَعْتَورُه أمران شَبَهُه بالمضارع وهو شبه بغير جنسه، والآخر شبهه بالأسماء إذا كانت فيها الإضافة، فكان إلحاقه بجنسِه أَوْلى من إلحاقه بغير جنسه.[٢]

٥٣٣- قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللهِ مَجْرَاها ومُرْسَاها﴾ آية/٤١.

«ح»[٣]: قرأ النَّخْعِيُّ[٤] والضَّحاكُ وابنُ وَثَّابٍ وأبورجاءَ ومجاهدٌ وابنُ جُنْدُبٍ[٥] والكلبيُّ والجَحْدَريُّ «مُجْرِيها ومُرْسِيها»[٦]، اسم فاعل من أجرى وأرسى، على البدل من اسم ﴿الله﴾، فهما في موضع جَر ولايكونان صفتين لكونهما نكرتين.

«ع»[٧]: وهما في هذه القراءة صفتان عائدتان على ذكره في قوله ﴿بسم الله﴾.

«ح»: ولا يكونان صفتين إلا بتقدير أن يكونا معرفتين، وقد ذهب الخليل إلى أنَّ ما كانت إضافته غيرَ محضة قد يصحُّ أن تُجعلَ محضة فتتعرَّف إلا ما كان من الصفة المشبَّهة فلا تتمحَّض إضافتُها، فلا تتعرَّف.[٨]

١- الكتاب ١/١٣٠.

٢-ينظر: الدر المصون ٦/٣١٧.

٣- البحر ٦/١٥٦.

٤- هو: أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النّخعي اليماني الكوفي التابعي، ت٩٦هـ . ينظر: طبقات ابن سعد ٦/٢٧٠، وسير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠.

٥- هو: أبو عبد الله مسلم بن جندب المدني ، قرأ عليه نافع ، توفى بعد١١٠هـ . ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٨٤، وغاية النهاية٢/٢٩٧.

٦- ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٤، وإعراب القراءات الشواذ ١/٦٦٢.

٧- المحرّر ٩/١٥٣.

٨- قال في الكتاب ١/٢٠٠ عن «هذا الحسنُ الوجه»: أدخلوا الألف واللام على حسن الوجه، لأنّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً». وينظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٠٤.

«ت»: هذا عكس المعروف[١]، فإنَّ الصفة المشبَّهةَ لثُبُوتِها تُشبِهُ الجوامد فتتعرَّف، ولا أَقَلَّ من المساواة.

٥٣٤- قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يأتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ﴾ آية/٣٩.

«ح»[٢]: ﴿مَن يأتيه﴾ موصولٌ مفعولٌ، واستعمل «عَلِمَ» بمعنى «عَرَفَ» في التَّعدية إلى واحد.

«ع»[٣]: وجائز أن تكون التعدية إلى مفعولين واقتُصر على الواحد.

«ح»: لايجوز حذفُ المفعولِ الثاني هنا؛ لأنَّ أصلَه المبتدأ والخبر، ولادليل.[٤]

٥٣٥- قوله تعالى: ﴿ وياقومِ هذه ناقَةُ اللهِ لكُم آيةً﴾ آية/٦٤.

«ح»[٥]: والخلاف في «هذا زيد منطلقاً» ـ حال ـ هل منصوبٌ / بالتَّنْبيه أو اسمِ الإشارة أو فعلٍ محذوفٍ[٦]؟، يجري هنا في ﴿آيةً﴾؛ لأنَّها حالٌ، و﴿لكم﴾ في موضع الحال؛ لأنَّه لو تأخر لكان نعتا لـ﴿آيةً﴾؛ فلما تقدَّم كان حالا، والعامل فيها محذوفٌ. ١٢٨/ب

«ز»[٧]: ﴿لكم﴾ متعلق بـ﴿آية﴾ حالا منها متقدِّما عليها؛ لأنَّها لو تأخَّرَت لكانت صفة لها، فلما تقدَّمَت انتصبت على الحال.

«ح»: هذا كلام متناقضٌ؛ لأنَّه من حيث كونُه متعلِّقا بـ«آية» يكون معمولا لها،

١- بل المعروف أنَّ «من غير المحضة ... إضافة الصفة المشبّهة باسم الفاعل، هذا مجمع عليه من أصحابنا» الارتشاف ٢/٥٠٤، وينظر: المساعد ٢/٣٣١، والهمع ٤/٢٧٠.

٢- البحر ٦/١٥١.

٣- المحرّر ٩/١٤٧.

٤- ينظر: ماسبق في الفقرة ١٧٥،و٤٣٢.

٥- البحر ٦/١٧٧.

٦- ينظر: الكتاب ٢/٧٨، والمقتضب ٤/١٦٨، والارتشاف ٢/٣١٥، والمساعد ٢/٢٩، «وهو منصوب عند الكوفيّين على التقريب» ينظر: معاني القرآن للفراء ١/١٢-١٣.

٧- الكشاف ٢/٢٢٣.

ومن حيث إنَّه حالٌ يكون معمولا لمحذوف، فعلى أنَّه معمول لها امتنع أن يكون حالا منها؛ لأنَّ الحال يتعلَّق بمحذوف.

«ت»: التعلُّقُ معنويٌّ، فلا تناقض.[١]

٥٣٦- قوله تعالى: ﴿ ومِنْ خِزْيِ يَومِئِذٍ ﴾ آية/٦٦.

«ح»[٢]: التنوين في ﴿إذٍ﴾ تنوينُ عِوَض من الجملة المحذوفة المتقدِّمة الذِّكر، أي: ومن فضيحة يومَ إذْ جاءَهم الأمرُ وحَلَّ بهم.

«ز»[٣]: ويجوز أن يريد بـ﴿يومِئِذٍ﴾ يومَ القيامة كما فُسِّر «العذابُ الغليظ» بعذاب الآخرة.

«ح»: هذا ليس بجيد؛ لأنَّه تنوين عوضٍ ولم يتقدَّم إلا قوله ﴿فلمَّا جاءَ أَمْرُنا﴾، ولم تتقدَّم جملة فيها ذِكرُ يومِ القيامة ولا ما يكون فيها فيكونَ هذا التنوين عوضا من الجملة التي تكون في يوم القيامة.[٤]

٥٣٧- قوله تعالى: ﴿ أَحَدٌ إلاّ امْرَأَتَكَ ﴾[٥] آية/٨١.

«ح»[٦]: بين النصب على المدح والاختصاص فرقٌ، ولذا جعلَهما سيبويه بابَينِ[٧]، وهو أنَّ المنصوب على المدح لفظٌ يتضمَّن بوضْعِه المدح كوصف الذَّمِّ[٨] يتضمَّن

١- ينظر: الدر المصون ٣٤٨/٦.

٢- البحر ١٧٨/٦.

٣- الكشاف ٢٢٤/٢.

٤- قيل هذا من الدلالة المعنوية، ينظر: الدر المصون ٣٥٠/٦، «والدفع بأنّ القرينة قد كون غير لفظية كما هنا فيه نظر» فيرجح ما ذهب إليه أبو حيان، حاشية الشهاب ١١٣/٥.

٥- هكذا ، والصواب ﴿رحمتُهُ وبركاته عليكم أهلَ البيت﴾ هود/٧٣. وفي «ب» و «ج» بياض مكانها.

٦- البحر ٨٤/٦.

٧-الاختصاص في الكتاب ٢٣١/٢، ١٧٠/٣، والمدح والذمّ ٦٢/٢.

٨- الذي في البحر «كما أنّ المنصوب على الذمّ يَتضَمَّنُ».

بوضعه الذم، والمنصوب على الاختصاص لايكون إلا لمدح أوذم، لكن لفظه لايتضمَّن بوضعه المدح ولا الذمَّ، كقوله:[١]

بنا تميما يُكشَفُ الضَّبابْ

٥٣٨- «ز»[٢]: وفي إخراج المرأة مع أهله روايتان، روي أنَّه أخرَجها معهم وأُمِرَ أن لايلتفِت منهم أحدٌ إلا هي، فلمَّا سمِعَت هَدَّةَ[٣] العذاب التفتَت وقالت: وا قوماه، فأدركها حجر فقتلها.

وروي أنه أُمِرَ أنْ يُخلِّفَها مع قومها وأنَّ هواها إليهم، ولم يَسْرِ بها، واختلاف القرائتين[٤] على اختلاف الرِّوايتين.

«ح»[٥]: هذا وهَمٌ فاحشٌ؛ إذ بَنى القراءَتين على اختلاف الرِّوايتين، وهذا تكاذُبٌ في الإخبار، ويستحيل ترتُّب القراءَتين وهما من كلام الله على التكاذُب.

«ت»: يعني أنَّ الرِّوايتين واقعتانِ ومعناهما على ما قال متناقِضٌ، وهما كالآيتين يجب توافُقهما، بخلاف التجويز دون القراءَتين، فإن الواقع واحد فلا تناقض، فتأمَّله.

٥٣٩- قوله تعالى ﴿ قال يا قَومِ أَرَأَيْتُمْ ﴾[٦] آية/٨٨.

«ز»[٧]: جوابه محذوف لم يُثبَت كما في قِصَّة نوحٍ وصالحٍ، ودَلَّ على مكانه إثباتُه / في القِصَّتينِ، ومعنى الكلامِ يُنادِي عليه[٨]، ومعنى الكلام: أخبِروني إنْ كنتُ على ١٢٩/أ

١- هو رؤبة، والبيت في ملحق ديوانه ١٦٩، الكتاب ٢٣٤/٢، والإفصاح ١٥٣، وابن يعيش ١٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣، والارتشاف ١٦٧/٣، والدر المصون ٤٧٨/١، ٣٥٨/٦، وخزانة الأدب ٤١٣/٢.

٢- الكشاف ٢٢٧/٢.

٣- في المخطوطات «هذه» و «هذا» والتصويب من الكشاف والبحر، والهدّة: صوت وقوع الشيء.

٤- قرأ ﴿إلا امرأتَك﴾ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو ، والباقون بالنصب، ينظر: السبعة ٣٣٨، والتيسير١٠٢.

٥- البحر ١٩٠/٦.

٦- في المخطوطات ﴿قل أرأيتم﴾.

٧- الكشاف ٢٣٠/٢.

٨- أي: ينادي على المحذوف ويدلّ عليه دلالة واضحة.

حُجَّة واضحة ويقين من ربِّي وكنت نَبيًّا على الحقيقة أيصحُّ لي ألاّ آمُرَكم بِتَرْكِ عِبادة الأوثان والكفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لايبعثون إلا لذلك.

«ح»[١]: تسميتُه «جوابا» خلافُ المصطلح بل ما قدَّره في موضع المفعول الثاني؛ لأنَّه بمعنى أخبرني يتعدَّى لمفعولين والغالب في الثاني أنَّه جملة استفهامية ينعقد منها ومن المفعول الأوَّل في الأصل جملةٌ ابتدائية، نحو «أرأيتَك زيدا ما صَنَعَ».[٢]

٥٤٠- قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُ على بَيِّنَةٍ مِن رَبِّي ﴾ آية/٨٨.

«ع»[٣]: جواب الشرط محذوف تقديره: أَضِلّ كما ضَلَلْتم، أو أترك تبليغَ الرسالة، ونحو هذا مما يليق بهذه المُحاجَّةِ.

«ح»[٤]: «أَضِل» المثبَتُ لايترتَّب على الشَّرط، وإن كان على نيَّةِ الهمز كان مفعولا ثانيا لـ﴿أَرأيتُم﴾ لاجوابَ الشرط فإنَّه محذوف تدلُّ عليه الجملة السابقة مع متعلَّقاتها.

«ت»: يعني أنَّه إن كان خبراً لايَصِحُّ معنى، وإلا فهو مفعول لاجواب.

٥٤١- قوله تعالى: ﴿ ما استَطَعْتُ ﴾ آية/٨٨.

«ز»[٥]: «ما» بدَلٌ من ﴿الإِصْلاَحَ﴾ أي: المقدارَ الذي استطعتُه، أو على حذف مضاف، أي: إصلاحَ ماستطعت، وأن يكون مفعولا ، أي: لاأريد إلا إصلاح[٦] ما استطعت إصلاحه من فسادكم، فهو كقوله:[٧]

ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ ....

١- البحر ١٩٨/٦.

٢- ينظر: ماسبق في الفقرة ٣٣٧.

٣- المحرّر ٢١١/٩. وفيه «أأضلّ ... وأترك».

٤- البحر ١٩٨/٦.

٥- الكشاف ٢٢٣٠/٢.

٦- في الكشاف والبحر «ما أريد إلا أن أصلح ماستطعتُ...».

٧- هذا صدر بيت عجزه:

..... يخالُ الفرارَ يُراخي الأجَلْ

وهو بلا عزو في الكتاب ١٩٢/١، والمنصف ٧١/٣، وابن يعيش ٥٩/٦، ٦٤، والمقرّب ١٣١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٣، و الدر المصون ٣٧٦/٦، وخزانة الأدب ١٢٧/٨.

«ح»[١]: الثالث ضعيف؛لأنَّ المصدر المحلَّى بـ«ال» لايجوز إعماله في المفعول به عند الكوفيِّين، وأمَّا البصريُّون فإعمالُه فيه عندهم قليل.

«ت»: فيه نظر.[٢]

٥٤٢- قوله تعالى: ﴿ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ومَن هوَ كَاذِبٌ ﴾ آية/٩٣.

«ز»[٣]: قد ذكر عَمَلَه وعمَلَهم كلٌّ على مكانته، ثم ذكر عاقبة كُلٍّ، فكان القياس أن يقول: «ومن هو صادق» ليذكر في كلٍّ ما يليق به.

قلت: القياسُ ما ذكرتَ، ولكنَّهم لَمَّا كانوا يعُدُّونَه كاذبا، قال: ﴿**ومَن هوَ كَاذِبٌ**﴾ يعني: في زعمِكم ودعْواكم، تجهيلا لهم.

«ح»[٤]: في ألفاظ هذا الرجل سوءُ أَدَب، والذي قاله ليس بقياس ؛ لأنَّ التَّهديد الذي وقع ليس بالنِّسبة إليه ولا هو داخل في التهديد المراد بقوله ﴿**سوفَ تَعْلَمُون**﴾[٥]؛ إذ لم يأت التركيب «اعمَلُوا على مَكَانَتِكُم وأعمَلُ على مكانَتي ولسوف تعلمون وأعلم»، وإنَّما التهديد مختصٌّ بهم، واستسلف الزمخشريُّ قوله: قد ذكر عملَهم على مكانتهم وعملَه على مكانته، فبَنى على ذلك سؤالا فاسدا؛ لأنَّ المترتب على ما ليس بمذكور لايصحُّ البتة، وجميعُ الآيةِ والتي قبلها إنَّما هي بالنِّسبة إليهم على سبيل التهديد، ونظيرُه في سورة «تنزيل» ﴿**فسوفَ تَعلَمونَ مَن يأتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ ويَحِلُّ عليهِ عذابٌ مُقِيمٌ**﴾[٦]، فهذا جاء بالنِّسبة / للمُخاطَبين في قوله ﴿**قُلْ ياقوْمِ اعمَلُوا على مَكَانَتِكُم**﴾[٧] كما جاء هنا. ١٢٩/ب

١- البحر ٦/١٩٩.

٢- حيث أجازه سيبويه مطلقا ولم يجعله قليلا، ينظر: الكتاب ١/١٩٢، وتوضيح المقاصد ٣/٤-٥، والمراجع السابقة في تخريج البيت.

٣- الكشاف ٢/٢٣٢.

٤- البحر ٦/٢٠٣.

٥- في المخطوطات ﴿فسوف﴾.

٦- الزمر /٣٩-٤٠.

٧- الزمر /٣٩.

٥٤٣- قوله تعالى: ﴿ و بِئْسَ الوِرْدُ المَوْرُودُ ﴾ آية/٩٨.

«ع»[١]: «المورود» صفة لـ «الوِرد» أي: بئس مكانُ الوِردِ المورودِ النارُ، فالمخصوص محذوف لفهمه، كما حذف في قوله ﴿فبِئْسَ المِهَادُ﴾.[٢]

«ح»[٣]: هذا التخريجُ بني على جواز وصف فاعل «نعم» و«بئس» وفيه خلاف، ذهب ابن السَّرَّاج[٤] والفارسيُّ[٥] إلى أنَّ ذلك لايجوز.

٥٤٤- قوله تعالى: ﴿ مِنْها قائِمٌ وحَصِيدٌ ﴾ آية/١٠٠.

«ز»[٦]: هذه جملة مستأنفة لامحلَّ لها، وقال أبو البقاء:[٧] هي جملة حاليَّةٌ من الضمير في ﴿نَقُصُّهُ عليكَ﴾، و﴿حصيدٌ﴾ خبرُه محذوف، أي: ومنها، انتهى.

«ح»[٨]: وما قاله أبو البقاء يجوز، أي: ﴿نقصُّه عليكَ﴾ أي: وحالُ القُرَى ذلك، والحال أبلَغُ في التخويف وضَرْبِ المثلِ للحاضرين، أي: «نقصُّ عليك بعضَ أنباءِ القُرَى على هذه الحال يشاهدون فِعْلَ اللهِ بها».

٥٤٥- قوله تعالى: ﴿ فما أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ ﴾ آية/١٠١.

«ز»[٩]: هو الناصب.

١- المحرّر ٢١٩/٩. وقوله: «النار فالمخصوص ....» إلخ هو من كلام أبي حيان.

٢- ص /٥٦.

٣- البحر ٢٠٥/٦.

٤-الأصول ١٢٠/١، وعكس أبو حيَّان هذه النسبة في الارتشاف ١٨/٣.

٥- لعلّه مأخوذ من قوله إنّ إجازة «نعم الرجلُ يقوم» على إقامة «الصفة مقام الموصوف، كأنّه «نعم الرجل رجلٌ يقوم»، فحذف «رجلا» المقصود بالمدح». فلم يجز أن يكون الفعل صفة الفاعل.

ينظر: المسائل البصريات ٨٣٨، وينظر رأيه هذا في: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٣، والارتشاف ١٨/٣، والمغني ٧٦٥.

٦- الكشاف ٢٣٤/٢.

٧-التبيان ٣٤١.

٨- البحر ٢٠٧/٦.

٩- الكشاف ٢٣٤/٢. والكلام على «لمّا» في قوله ﴿ ..آلهتُهم التي يدعون من دون الله من شيء لمّا جاء أمر ربِّك﴾.

«ح»[١]: على غير مذهب سيبويه[٢]؛ مذهبُه أنَّها حرفُ وُجوبٍ لِوُجُوب.

٥٤٦- قوله تعالى: ﴿نَصِيبَهُم غَيْرَ مَنْقُوصٍ﴾ آية/١٠٩.

«ز»: [٣] ونُصِبَ ﴿غيرَ منقوصٍ﴾ حالا من النصيب المُوَفَّى؛ لأنَّه يجوز أن يُوَفَّى وهو ناقص، ويُوَفَّى وهو كامل، ألا ترى أنَّك تقول: «وفَّيت شَطْرَ حَقِّه وثُلُثَ حقه وحقَّه كاملا وناقصا».

«ح»[٤]: هذه مغالطة؛ لأنَّ التَّوْفِية حيث وقعت في الشَّطْر أو الثُّلُث استوعَبَت ما وقعت [فيه][٥]، والمعنى أعطيتُ الشطر والثلث[٦] كاملا لم أُنْقِصْهُ منه شيئا.

وأما قوله: «وحقَّه كاملاً وناقصاً» أمَّا «كامِلاً» فصحيح، والحالُ مؤكِّدة؛ لأنَّ التوْفِية تقتضي الإكمال، وأمَّا «وناقصا» فلا يقال ؛ لِمُنافَاتِه التَّوْفِيَة.[٧]

٥٤٧- قوله تعالى ﴿طَرَفَيِ النَّهارِ و زُلَفاً مِن اللَّيْلِ﴾ آية/١١٤.

«ز»[٨]: صلاةُ الغُدْوَةِ الصُّبحُ، وصلاةُ العَشِيِّ الظُّهرُ والعَصرُ؛ لأنَّ ما بعد الزَّوال عَشِيٌّ، وصلاةُ الزُّلَفِ المَغرِبُ والعِشاءُ.

«ح»[٩]: لا يلزَم من إطلاقِ العشيِّ على ما بعد الزَّوال أن يكون الظهرُ طَرَفا للنَّهار[١٠]؛ لأنَّ الأمرَ إنما جاء بالإقامة في طَرَفَيِ النَّهار لا في الغَداةِ والعَشِيِّ.

١- البحر ٦/٢٠٧.

٢- الكتاب ٤/٢٣٤، و ينظر: ماسبق في الفقرة ١٠٢،١٤٣.

٣- الكشاف٢/٢٣٦.

٤- البحر ٦/٢١٥.

٥- زيادة يقتضيها السياق.

٦- في المخطوطات «والثلثين» والتصويب من البحر.

٧- ينظر: مفردات الراغب ٨٧٨. وقال السمين :في قوله نظرٌ، لكثرة استعماله بهذا المعنى في تراكيب الناس المعتبر قولُهم، وذهب ابن المنيِّر والطيبي إلى مثل قول أبي حيان، ينظر: الانتصاف ٢/٢٣٦، وفتوح الغيب، والدر المصون ٦/٣٩٦، وحاشية الشهاب ٥/١٤١، وروح المعاني ٦/٣٤٢.

٨- الكشاف ٢/٢٣٧-٢٣٨.

٩- البحر ٦/٢٢٢.

١٠- هناك خلاف في تحديد الصلاتين، ينظر فيه: تفسير الطبري ١٢/١٢٧، و المحرّر ٩/٢٣٤، وتفسير القرطبي ٩/١٠٩.

«ت»: قصد الزَّمخشريِّ أنَّ أحدَ الطَّرَفَين الغَداةُ والآخَرَ العَشِيُّ.

٥٤٨- قوله تعالى: ﴿ واتَّبَعَ الذين ظَلَمُوا ما أُتْرِفُوا فيه ﴾ آية/١١٦.

«ز»[١]: إن كان معناه واتَّبَعُوا الشَّـهَواتِ كـان معطوفـا علـى مُضمَـر؛ لأنَّ المعنـى: ﴿**إلا قليـلا مِمَّـنْ أَنْجَيْنـا مِنْهُـمْ**﴾ نَهَـوْا عـن الفسـاد في الأرض واتَّبَـعَ الذيـن ظَلَمُـوا شَـهَواتِهم، فهـو عطـفٌ علـى «نَهَـوْا»، وإن كـان: «واتَّبَعُـوا جَـزاءَ الإتـراف» فـالواو للحال، كأنَّه قيل: أنجينا القليلَ وقد اتَّبَعَ الذين ظَلموا جزاءَهم.

وقوله ﴿**وكانُوا مُجْرِمِينَ**﴾ عطفٌ على ﴿**أُترِفُـوا**﴾، أي: اتَّبَعُـوا الإتـرافَ وكَوْنَهـم مجرمين؛ لأنَّ تابع الشهوات مغمورٌ بالإثم.

/ «ح»[٢]: جعَل ﴿**ما أُتْرِفُوا**﴾ «ما» مَصدَرِيَّة، والظاهرُ أنها بمعنى «الذي»؛ وضميرُ ﴿**فيه**﴾ عائدٌ عليه،[٣] وأجاز أيضا أن يكون على «اتبعوا» أي: اتَّبَعوا شهواتِهم وكانوا مجرمـين بذلـك، وأجـازَ أيضـا أن يكـون اعتراضـا وحُكمـا عليهـم بـأنهم مجرمـون، ولايُسَمَّى هذا اعتراضا؛ لأنه آخِر [آيةٍ] فليس بين شيئين يحتاجُ أَحَدُهما إلا الآخَر. ١٣٠/أ

١-الكشاف ٢/٢٣٩.

٢-البحر ٦/٢٢٥.

٣- والمصدرية لايعود عليها الضمير، ينظر ماسبق في الفقرة ٦.

سُورَةُ يُوسُفَ

٥٤٩- قوله تعالى: ﴿والشَّمْسَ والقَمَرَ﴾ آية/٤.

«ز»[١]: أخَّرَهما ليعطِفَهما على الكواكب على طريق الاختصاص بَيانا لفضلِهما واستبدادهما بالمزيَّة على غيرهما، كما أخَّرَ جبريل وميكائيل عن الملائكة ثمَّ عطَفَهما عليهما لذلك[٢]، ويجوزُ كونُ المراد «مع الشمس والقمر».

«ح»:[٣] الذي يظهر أنَّ التأخير إنما هو من باب التَّرَقِّي من الأدنى إلا الأعلى، ولم يقع الترقِّي في «الشمس والقمر» جريا على ما استقرَّ في القرآن [مِن] أنَّه إذا اجتمعا قُدِّمت عليه.

«ت»: الترقِّي من الأدنى إلى الأعلى في المتباينات، وهنا كذلك؛ لأنَّ المراد بالكواكب «الأحدَ عشر» غيرُ «الشمس والقمر»،[٤] بخلافِ الملائكة مع جبريل لأنه من جملتهم، و«الشمس والقمر» لَيْسا من جملة الأحد عشر كوكبا المرئيَّةِ،[٥] فالصواب ما فهمه «ح» فتأمَّله، إلا قوله «لم يقع الترقِّي في الشمس والقمر» ففيه نظر؛ لوقوع الترقِّي بتقديم الشمس على القمر إلا أن يدَّعي القُوَّة.[٦]

٥٥٠- قوله تعالى ﴿أَحَبُّ إلى أَبِينَا مِنَّا﴾ آية/٨.

«ح»:[٧] إذا كان متعلَّق «أفعَل» التفضيل فاعلا في المعنى تعدَّى إليه بـ«إلى»،[٨] نحو: «زيدٌ أحبُّ إلى عمرو من خالد»، فضمير «أحبُّ» هو المفعول في المعنى و«عمرو» هو

١- الكشاف ٢/٢٤٢.

٢- يريد قوله تعالى ﴿مَن كانَ عَدُوًّا لله وملائكتِهِ وجبريلَ وميكالَ﴾ البقرة/ ٩٨.

٣- البحر ٦/٣٢٨.

٤- وذلك لأنَّ الكواكب إخوته، والشمس والقمر أبواه، ينظر: تفسير الطبري ١٢/١٥٢.

٥- في غير «ب»: «المزيّة».

٦- لايظهر وجه تفضيل القمر على الشمس.

٧- البحر ٦/٢٤١.

٨- ويكون معنى «إلى» التبيين، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٢، والجنى الداني ٣٨٦.

الفاعل معنى إذ هو المُحِبُّ، وإذا قلت: «زيدٌ أحبُّ في عمرو من خالد» كان الضمير فاعلا و«عمرو» هو المحبوب، و«من خالد» في المثال الأوَّل محبوبٌ وفي الثاني فاعل.[١]

«ت»: فيكون عند التعدية بـ «إلى» شاذًّا؛ لأنَّه تفضيل من المفعول وهو شاذٌّ،[٢] بخلاف ما إذا تعدَّى بـ «في» فإنَّ اسم التفضيل مقيسٌ، وأما قوله «من خالد في الأوَّل مفعول وفي الثاني فاعل» مبني على قاعدة الأفضل والمفضول، فحيث كان اسم التفضيل أقوى في المحبوبية كان المحبوب أدنى فيها، فتأمَّله.

٥٥١- قوله تعالى: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضاً﴾ آية/٩.

«ز»:[٣] «أرضاً» منكورةً مجهولةً بعيدةً من العِمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الناس، ولإبهامها من هذا الوجه نُصِبت[٤] نَصْب الظروف المبهمة.

«ع»:[٥] وذلك خطأ؛ إذ لاينصب إلا الظرف المبهم، وهذه مقيَّدة بكونها بعيدةً أو خاليةً أو نحو ذلك، فزال بذلك إبهامها، / ومعلومٌ أنَّ يوسف لم يخلُ من الكون في ١٣٠/ب
أرضٍ، فتبيَّنَ أنهم أرادوا أرضا بعيدة غيرَ التي هو فيها قريبٌ من أبيه.

«ح»:[٦] هذا الردُّ صحيح؛ لو قلت: «جلست داراً بعيدة» أو «قعدت مكانا بعيدا» لم يصح إلا بواسطة «في»، ولايحذف إلا في ضرورة شعر أو مع «دخلت»، على الخلاف في «دخلت» أَلازِمَةٌ أم متعديَّة؟.

١- المثال الأوَّل قوله: «زيدٌ أحبُّ إلى عمرو من خالد».

٢- ينظر: الدر المصون ٤٤١/٦، واللباب ٢١/١١. وقيل يجوز صوغه إذا عُدِم اللبس بصيغة المبني للفاعل، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٣، والأسماء العاملة ٤٧٢.

٣- ينظر: الكشاف ٢٤٤/٢.

٤- في المخطوطات: «نصب» والتصويب من الكشاف.

٥- المحرر ٢٥٣/٩

٦- البحر ٢٤٣/٦. وهو قول البصريين، فالظرف المختص ينصب على نزع الخافض فهو «مفعول به» ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٦٤، ومعاني القرآن للزجاج ٩٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٥/٢، والهمع ٢٠٠/١.
ويجيز الكوفيون نصبه على أنَّه مفعولٌ فيه ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٥/١، و٣٩٧، و٤٢٥/٢، ومذهب الزمخشري أنَّ المختص يكون مفعولا فيه إذا أشبه المبهم في عدم التحديد، وسيقول به أيضا في قوله ﴿والأرضُ جميعاً قَبْضَتُه﴾ الزمر/ ٦٧، في قراءة من نصب «قبضته».

«ت»: في كلام «ح» ما يُشير إلى الجواب عن إشكال أنَّ يوسف في أرضٍ فكيف يأمرون بطرحه في أرضٍ وهو فيها، وذلك أنَّ المراد أرضٌ غيرُ القريبة من أبيه فَأَفادَ، لكنه يصير ظرفا مختصاً فلا يُنصب على نيَّة «في» بل لابدَّ من ظهوره، فيتوجَّه الردُّ على الزمخشريِّ كما اتفق عليه «ع» و «ح»، ويجاب بأنه فيه اختصاص ونوعُ إبهامٍ فهو كالجِهات والمقادير فيُنصب على الظرفية، ومنعُه دون إقامة حُجَّة مصادرة،[1] والتمثيل بـ «دار بعيدة» ليس مما نحن فيه فإنَّ الدار ونحوها مما له أقطار تحصُره فلا يُنصب على الظرفية ولا يحتاج في منعه إلى وصف البعد.

وأما ما ذكره في قوله «قعدتُ مكانا بعيدا» فهو محلُّ النِّزاع ولم يُقِم عليه دليلا، خلاف المألوف منه في أوضحَ منه، سلَّما لانسلِّمه في «أرض» فإنَّها مبهمة بالذات، وكون المراد أرضا بعيدة دفعاً للَّغو[2] لايدفع الإبهام الذاتي فيما لم ينطق بالمخَصِّص.

٥٥٢- قوله تعالى: ﴿وجاؤُوا على قَمِيصِه بِدَمٍ﴾ آية/١٨.

«ز»:[3] محلُّ «على» ظرف بـ«جاء»، كقولك: جاء على جماله بأحمالٍ، وليس حالا من قوله ﴿بِدَمٍ﴾؛ لأنَّ حال المجرور لايتقدَّم عليه.

«ح»:[4] لايصحُّ ما قاله؛ إذ لايقبل الظرفية لـ«جاؤوا»، بل هو مستحيلٌ أن يكون ظرفا لهم أعنى الفَوق، ومَثَلُه «جاء على جماله» تصحُّ فيه الظرفية بأن يُبَدِّلَ على الجمال.[5]

وأما تَقْدِمةُ الحال [على] المجرور بالحرف غير الزائد [ففي جوازه خلاف]،[6]

١- «إذ الظرف المبهم عبارة عما ليس له حدود تحصُره ولا أقطار تحويه، و«أرضا» في الآية الكريمة من هذا القبيل» الدر المصون ٦/٤٤٤، واللباب ١١/٢٥.

٢- بياض في الأصل، وفي «ب»: للقو، وفي «ج» و«د»: للعذ، ومعنى «دفع اللغو» أي: أنَّ يوسف لايخلوا من كونه في أرض فلا فائدة في قولهم ﴿اطرحوه أرضا﴾.

٣- الكشاف ٢/٢٤٦.

٤- البحر ٦/٢٥٠.

٥- في البحر «تمكن فيه الظرفية باعتبار تَبَدُّله من جمل إلى جمل»، أي: يُبدِّل فاعل «جاء» بين الجمال فيركب ذا ساعة وذا أخرى.

٦- ما بين معكوفين ساقط من المخطوطات وهو في البحر.

واحتج من أجازه بالنظم والنثر،[١] وقد أعرب أبو البقاء[٢] الآية على الحال من المجرور.

٥٥٣- قوله تعالى: ﴿ولقد هَمَّتْ بِهِ وهَمَّ بها لَوْلا أنْ رَأى بُرْهانَ رَبِّه﴾ آية/٢٤.

«ح»:[٣] طوَّل المفسِّرون في تفسير هذين الهمَّين[٤] حتى نَسَبُوا ليوسف عليه السلام ما لايُنسب لآحاد الفُسَّاق فكيف بالملوك فكيف بالأنبياء وهم أهل العصمة عليهم الصلاة والسلام؟.

والذي أختاره أنَّ يوسف عليه الصلاة والسلام لم يقع منه هم البتة؛ لأنَّ الهمَّ معلَّق على نفي رؤيةِ برهانِ ربه، أي: لولا أن رأى برهان ربه لهمَّ بها، لكنه رأى البرهان فلم يَهُمَّ به، وهو وإن كان مقدَّما فهو الجواب عند من أجاز تقديم الجواب على الشرط العامل، [فكيف بغيره؟ وعلى أنه ليس الجواب فهو دليل الجواب، والدليل معلَّقٌ معنى على الشرط][٥] نحو: هو ظالم إن فَعَلَ، ولا التفات / لقول الزجَّاج:[٦] لو كان الكلامُ «ولَهَمَّ بها» لكان بعيدا، فكيف و لم تكن لامٌ.

لأنه يوهم أنه الجواب، وليس كذلك بل دليلُه، وبتقديره فاللام غير لازمةٍ إن كان الجواب ماضيا، تقول: لولا زيدٌ لأكرمتك أو أكرمتك.[٧] ١٣١/أ

ولا التفات لردِّ «ع»[٨] له بقوله: يردُّه لسان العزب وأقوالُ السَّلف، أعني كون[٩]

١- مذهب جمهور البصريين منع ذلك، ينظر: الكتاب ١٢٤/٢، وشرح عمدة الحافظ٤٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٨/٢،والارتشاف ٣٤٨/٢، والمساعد٢١/٢.

٢- التبيان ٣٤٦.

٣- البحر ٢٥٧/٦.

٤- في المخطوطات: «هذه اليمين» والتصويب من البحر.

٥- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٦- معاني القرآن ١٠٢/٣.

٧- ينظر: الجنى الداني ٥٩٨، والدر المصون ٤٦٨/٦، واللباب ٦٥/١١.

٨- المحرر ٢٨/٩.

٩- في غير «ب»: «وأقول أنا كون»، والمثبت موافق لما في المحرر والبحر.

الكلام تمَّ عند قوله ﴿ولقد هَمَّت به﴾ وأنَّ الجواب ﴿وهمَّ بها لولا أنْ رأى بُرْهانَ ربِّه﴾، انتهى.

أمَّا لسان العرب فقد عَلِمتَ صحَّةَ أنه الجواب أودليلُ الجواب لقوله تعالى ﴿إن كادَتْ لَتُبْدِي به لولا أنْ رَبَطْنَا على قَلْبِهَا﴾،[١] فيصحُّ أنَّه الجواب أو دليله، وتقديره: لولا أن ربطنا على قلبها لكادَت تُبْدِي[٢] به.

وأما أقوال السلف، فنعتقد أنَّه لم يثبت عن أحدٍ منهم شيء؛ لأنها أقوال متكاذبة يناقض بعضُها بعضا، مع كونها قادحةً في بعض فساق الملك،[٣] فكيف بالمقطوع لهم بالعِصمة، والذي رَوَوْا عن السَّلَف لايساعد عليه كلام العرب؛ لأنهم قدَّروا جواب «لولا» محذوفا، أي: «لولا أن رأى برهان ربه لفعل»، ولم يقدِّروه من نفس المقدَّم، والمعلوم في نحو: «أنت ظالم إن فعلت» تقديره مما قُدِّمَ لامن غيره مما لادليل عليه، ولا يُحذف الشيء لغير دليل، و البرهان الذي رآه يوسف هو ما آتاه الله من العلم الدالِّ على تحريم ما حَرَّم الله، وأنه لايمكن الهمُّ فضلا عن الوقوع.[٤]

٥٥٤- قوله تعالى: ﴿واستغْفِرِي لِذَنْبِكِ إنَّكِ كُنتِ مِنَ الخاطِئِينَ﴾ آية/٢٩.

«ز»:[٥] ماكان العَزيزُ إلا حليما، ورُوِي أنه كان قليل الغَيرة.

«ح»:[٦] وتُربة إقليم قطفير[٧] اقتضت هذا، وأين هذا مما جرى لبعض ملوكنا، وأنه مع ندمائه المختصين به في محل أنس وجاريةٌ تغنِّيهم في محلِّ ستر، فاستعاد بعضُ خواصِّه بيتين من الجارية كانت غنَّت بهما، فما لبث أن جيء برأس الجارية مقطوعا

١- القصص/ ١٠.

٢- «تبدي» ساقط من الأصل.

٣- الذي في البحر: فسَّاق المسلمين.

٤- روى الطبري عن كثير من السلف ومن عدة طُرق أنَّ «همَّ»: حلَّ السراويل وجلس منها مجلس الرجل من امرأته، وقال: إنَّه قول جميع أهل العلم بتأويل القرآن. ينظر: تفسير الطبري ١٢/١٨٥.

٥- الكشاف ٢/٢٥٢.

٦- البحر ٦/٢٦٢-٢٦٣.

٧- هو الذي كان يلي خزائن مصر، وقيل اسمه إطفير، ينظر: تفسير الرازي ١٨،٨٧، واللباب ١١/٥٢.

في طَسْتٍ، وقال له الملك: استَعِد البيتينِ من هذا الرأس، فسُقِط في يدِ ذلك الرجل المستعيد ومرض مدَّة حياة ذلك الملك.

قال ابنُ مكتوم:[١] هو المنصور بن أبي عامر الأحدي[٢] المتغلِّب على دولة هشام بن الحكم المستنصر بن عبد الرحمن الناصر الأموي، أمير الأندلس الملقَّب بالمؤيد[٣]، وكان المنصور جبَّارا، وله في ذلك أخبار.

«ت»: أعجب للشيخ «ح» على جلالة قدره يفتخرُ بفعلِ ملوك إقليمه ويتعاظمُ بفِعْلِهم القبيحِ المخالفِ للشرع والطبع، وأي كريمة في قطع رأس جارية أمرَها برفع صوتها والغناء واستعاد منها رجلٌ ما ذكر؟ فهو كقول الشاعر:

ألقاه في البحر مكتوفا وقال له إيَّاك إياك أن تبتلَّ بالماء

/ والغَيرة المخالفة للشرع لاتذكر في المجالس، ولا حُسْنَ إلا ما حسَّنه الشرع، ولوكانت غيرته تقارب الشرع لبطش بالمستعيد للشعر، أو لم يجعل جاريته تغني لندمائه، والإنسان يغلُبُ عليه طبعه؛ فالشيخ أبو حيان ثارت فيه الحرارة المغربية وتغيَّرَ من صَبْر العزيز على زوجه حتى مدَحَ مَن لايستحِقُّ المدح؛ لانزعاج باطنه من الصبر على مثل هذا. ١٣١/ب

٥٥٥- قوله تعالى: ﴿وقُلْنَ حاشَ للهِ﴾ آية/٣١.

«ز»:[٤] هي كلمةٌ تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، تقول: «أساء القومُ حاشا زيدٍ»، قال:[٥]

١- الدر اللقيط ٢٩٨/٥.

٢- هو محمد بن عبد الله بن عامر المعافري القحطاني، كان الأمير الحقيقي للأندلس في عهد المؤيَّد لصغر سنِّ الأخير ت٣٩٢هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥/١٧، وتاريخ قضاة الأندلس ١٠٩.

٣- تولَّى الحكم ٣٦٦هـ، وهو صبيٌّ فقام حاجبه المنصور بالأمر وحجبه عن الناس، ت ٤٠٣هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢٣/١٧.

٤- الكشاف ٣٥٢/٢.

٥- هو الجميح الأسدي، وهو بيت مركّب من بيتين سيذكرهما أبو حيَّان لاحقا.

حاشا أبا ثَوبانَ إنَّ به ضَنًّا عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

وهي من حروف الجرِّ وُضعت موضع التنزيه، فمعنى ﴿حاشَ للهِ﴾ براءةٌ لله وتنزيه.

«ح»:[1] ماذكره من إفادتها ماذكر في الاستثناء غيرُ معروف، بل هي كـ«إلا»، واستفادة التنزيه من مثاله من قوله: «أساء القوم» ليس منها، فلا يصحُّ ما قاسه عليه في كل موضع، والبيت أنشده «ع»[2] وأكثرُ النُّحاة كما أنشده «ن»، وركَّبوا فيه صدر بيت على عجز بيتٍ آخر، وهما بيتان:

حاشا أبي ثوبانَ إنَّ أبا ثوبانَ ليس ببُكْمةٍ فَدْمِ

عمرَو بنَ عبد الله إنَّ به ضَنًّا عن الملحاة والشَّتْمِ

«ت»: ما قاله الشيخ هو الصواب؛ وإلا لزم منع وقوعها في نحو: «إطلاع[3] القوم حاشا زيدٍ»، بل هي للإخراج مما قبلها،[4] فتفيد بالقرائن في بعض الأماكن التنزيهَ حيث يكون إخراجا من فعلٍ قبيحٍ، وعكسَه، نعم لها استعمالٌ في غير الاستثناء لإفادة التنزيه فيجرُّ ما بعدها بالإضافة أو اللام،[5] نحو «حاشا الله» أو «حاشا لله»، فتأمّله، والله أعلم.

والشاهد في المفضليات ٣٦٧، والأصمعيات ٢١٨، ومجاز القرآن ١/٣١٠، والمحتسب ١/٣٤١، والإنصاف ٦/٤٨١، والجنى الداني ٥٦٢، والدر المصون ٦/٤٨١، واللباب ١١/٨٥. وقد روي بنصب «أباثوبان» وجره.

١- البحر ٦/٢٦٥.

٢- المحرر ٩/٢٩٢.

٣- هكذا في المخطوطات.

٤- في غير «ب»: ما قبلها.

٥- اتفقوا على أنّها إذا كانت للتنزيه فليست حرفا، وصحّح ابن مالك أنّها اسم منتصب انتصاب المصدر النائب عن فعله، فتكون مثل سبحان الله، وسقيا لزيد، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٠٨-٣٠٩، والجنى الداني ٥٦١.

٥٥٦- قوله تعالى: ﴿ما هذا بَشَراً﴾ آية/٣١.

«ز»:[١] عملُ «ما» عملَ «ليس» هي اللغة القَدْماء الحجازية، وبها ورد القرآن.[٢]

«ح»:[٣] يقابل القَدْماء اللغةُ الكثيرة، وهي الجر بالباء، حتىإنَّ النحويِّين لم يجدوا في أشعارهم نصب الخبر غيرَ قول الشاعر:[٤]

وأنا النَّذير بحَرَّةٍ مُسوَدَّةٍ تـصِل الجُـيوشُ إليكم أقـوادَها

أبناؤُها مُتَكَنِّفون أباهمُ حَنِقُـو الصُّدُورِ وماهم أولادَها

قال الفرَّاء:[٥] لايكاد الحجازيون ينطقون إلا بالباء.

فلما غلب على أهل الحجاز النُّطقُ بالباء قال الزمخشريُّ: اللغـة القدمـاء الحجازيـة، فالقرآن جاء باللغتين القدمى وغيرِها.

٥٥٧- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لهم مِن بَعْدِ مارَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾ آية/٣٥.

«ح»:[٦] النحاة والمفسِّرون أنّ فاعل «بدا» مضمر، أي: «هـو» أي: رأيٌ أو بَـداءٌ، يدلُّ عليه المعنى،[٧] ومن أجاز أن تكون الجملة فاعلةً جعل «ليسـجُنُنَّه» هـو الفـاعل، أي: سَجْنُه،[٨] ورَدُّه مذكور / في علم النحو. ١٣٢/أ

١- الكشاف ٢/٢٥٤.

٢- هنا وفي قوله تعالى ﴿ماهُنَّ أُمَّهاتِهم﴾ المجادلة/ ٢.

٣- البحر ٦/٢٧١.

٤- الشاهد بلا عزو في الارتشاف ٢/١٠٣، وتذكرة النحاة ٤٦٦، والـدر المصـون ١/١٢٣، واللبـاب ١/٣٣٢، والأشباه والنظائر ٣/١٢٢-١٢٣. ويريد بالحرّة الكتيبة المسودَّة بكثرة الحديد، والأقـواد: الجماعة من الخيل، والأب قائد الكتيبة.وقد ذكر أبو حيَّان في الارتشـاف بيتين آخرين على خلافٍ في روايتهما، وهذان البيتان موضعهما بياض في الأصل.

٥- معاني القرآن ٢/٤٢.

٦- البحر ٦/٢٧٤.

٧- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٢٩، وكتاب الشعر ٢٢٥، والمسائل الحلبيـات ٢٣٩-٢٤٠، ومشكل إعراب القرآن ٣٨٧، والتبيان ٣٤٩،

٨- ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢٨، ٢/٤٤، وظاهر كلامه أنّه يجوز وقوع الجملـة فـاعلاً إذا كـان الفعـل قلبيا معلّقاً عن العمل، وذهب جماعة من الكوفيين إلى جوازه مطلقا، ينظر: الارتشاف ٢/١٧٩، والهمع ٢/٢٧٢.

والذي أذهب إليه أن الفاعل مضمرٌ يفسَّرُ بالسَّجن المفهوم من ﴿لَيَسْجُنُنَّه﴾، أو المفهوم من ﴿السِّجْنُ﴾[١] على قراءة الجمهور، أو على «السَّجْن» في قراءة من قرأها بفتح السين.[٢]

«ت»: يعني على الفتح يكون هو مرجع الضمير؛ لأنه هو الذي ﴿بَدَا لَهُم﴾، وعلى الكسر فيفسَّر بالمفتوح المفهوم من المكسور، والمكسور محل «السجن» وليس هو الذي ﴿بَدا لهم﴾.

٥٥٨- قوله تعالى: ﴿وهُم بِالآخِرَةِ هُم كَافِرُون﴾ آية/٣٧.

«ز»:[٣] كرَّر «هم» للدَّلالة على أنَّهم خصوصا كافرون بالآخرة وأنَّ غيرَهم مؤمنون بها، ولتوكيد كفرهم بالجزاء تنبيها على ماهم عليه من الظُّلم والكبائر التي لايرتكِبُها إلا من هو كافر بدار الجزاء.

«ح»:[٤] ليست عندنا «هم» تدل على الخصوص، وباقي ألفاظه ألفاظُ المعتزلة.

«ت»: لاشك أن تكرير الضمير لايدلُّ على الحصر من حيث هو، أما على نحو هذا التركيب فرائحة الحصر مشمومة؛ لتوسُّط الضمير،[٥] وما أشار إليه من ألفاظ الاعتزال هو قوله: «من الظُّلْمِ والكبائر التي لايرتكِبُها إلا من هو كافر» فجعل «الكبائر» توجبُ كفرا أو تتنزَّلُ منزلته.

٥٥٩- قوله تعالى: ﴿قالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ﴾ آية/٤٧.

١- يوسف/ ٣٣.

٢- هي قراءة شاذَّة، ينظر:معاني القرآن للفراء ٢/٤٤، و وإعراب القراءات الشواذ ١/٧٠٣.

٣- الكشاف ٢/٢٥٦.

٤- البحر ٦/٢٧٧.

٥- فهم التأكيد من تكرار الضمير، والخصوص من تقديمه على «كافرون»، وقيل الضمير المتوسط ضمير فصل، ولايُشترط تعريف خبره فيفيد الاختصاص، ينظر في الآية: فتوح الغيب، والدر المصون ٦/ ٤٩٧، واللباب ١١/١٠٣، وحاشية الشهاب ٥/١٧٨.

«ز»:[١] هو خبرٌ في معنى الأمر، كقوله ﴿تُؤْمِنون بالله ورسولِهِ وتُجاهِدُون﴾،[٢] وإنَّما يخرج الأمرُ في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب المأمور به، فيجعل كأنَّه قد وُجِدَ وهو يخبرُ عنه، والدليل على كونه في معنى الأمر قوله ﴿فَذَرُوهُ في سُنْبُلِه﴾.

«ح»:[٣] لايدُلُّ الأمر بترْكِه في «سُنْبُلِهِ» على أنَّ «تزرعون» في معنى «ازرَعُوا»، بل «تزرعون» إخبار غيب بما يكون منهم مِن توالي الزَّرْعِ سبعَ سنين، وأما قوله ﴿فَذَرُوهُ﴾ فهو أمرٌ وإشارة لما ينبغي أن يَفعَلُوه.

قال ابن مكتوم:[٤] والذي أراده الزمخشريُّ أنَّهم أُمِرُوا بترك المحصود في سُنْبُله، ولايمكن إلا بالزَّرع، فكأنهم أُمِروا بالزَّرع.

«ت»: لا شكَّ أنَّ الأمر بتركه في سنبله فرعُ الزراعة، لكن المخبَر بها على وجه الكشف أو المأمور بها، فهو محتمل، وحُجَّة الشيخ الوقوف مع ظاهر اللفظ؛ فإنه إخبار صريح،[٥] وحجة «ز» مناسبة مابعده من[٦] لفظ الأمر، فيحمل الأوَّل عليه، وماقاله ابنُ مكتوم لامحصل فيه، لأنَّ كون إبقائه في سنبُلِه لايُعيِّنُ الأمرَ بها.

٥٦٠- قوله تعالى: ﴿ارْجِعْ إلى رَبِّكَ﴾ آية/٥٠.[٧]

«ع»:[٨] يحتمل أنَّه العزيز مولاه، ففيه استهزاءٌ به وتقريعٌ له.

«ح»:[٩] ما ذكره «ع» من هذا الاحتمال لايسوغ.

٥٦١- قوله تعالى: ﴿ذلِكَ لِيَعْلَمَ﴾ آية/٥٢.

١- الكشاف ٢/٢٦٠.

٢- الصف/ ١١.

٣- البحر ٦/٢٨٥.

٤- الدر اللقيط ٥/٣١٥.

٥- «هذا هو الظاهر، ولا مدخل لأمره لهم بالزراعة؛ لأنَّهم يزرعون على عادتهم، أمرهم أو لم يأمرهم، وإنَّما يحتاج إلى الأمر فيما لم يكن من عادة الإنسان أن يفعله كترْكه في سنبله» الدر المصون ٦/ ٥٠٩، واللباب ١١/١٢١.

٦- «من» ساقط من الأصل.

٧- الصواب أنَّها قوله تعالى ﴿إنَّ ربِّي بِكَيْدِهِنَّ عليمٌ﴾ في آخر الآية، والكلام على المقصود بـ «ربِّي».

٨- المحرّر ٩/٣١٨.

٩- البحر ٦/٢٨٨.

«ز»:[١] فإن قلت: جَعَلتَه من كلام يوسف ولادليل عليه، قلت: كفى بالمعنى دليلا واضحا وقائداً إلى المراد، كقوله ﴿**قال الملأُ مِن قومِ فرعون إنَّ هذا لساحِرٌ عَلِيمٌ**﴾ إلى قوله ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُون**﴾[٢]، فقوله ﴿**فَمَاذَا تَأْمُرُون**﴾ من كلام فرعون يخاطبهم ويستشيرهم.

«ح»:[٣] لايتعيَّنُ أنه من كلام / فرعون، بل هي مقالة للملأ تقدَّمهم بها فرعون خاطبهم بها، وفي هذه الآية خاطب بعضُهم بعضا، ولايتنافى اجتماع المقالتين. ١٣٢/ب

٥٦٢- قوله تعالى: ﴿حافِظا﴾ آية/٦٤.

«ز»:[٤] يجوز أن يكون «حافظا» حال.

«ح»:[٥] ليس بجيد؛ لأنَّ جعْلَه حالا يفيدُ تقييدَ الخبر بهذه الحالةِ.[٦]

٥٦٣- قوله تعالى: ﴿ذَلكَ كَيْلٌ يَسِيرٌ﴾ آية/٦٥.

«ز»:[٧] أي: مكيلٌ قليل لايكفينا، يعني: ما يُكالُ لهم، فازدادوا له مايُكال لأخيهم، ويجوز أن يكون من كلام يعقوب، أي: حِمْلُ بعيرٍ واحد شيء يسير لايخاطَر لمثله بالولد، كقوله تعالى ﴿**ذلكَ لِيَعْلَمَ**﴾.[٨]

«ح»:[٩] يعني أن ظاهرَه أنَّه من كلامِهم وهو من كلام يعقوب، كما أنَّ قوله ﴿**ذلك لِيَعْلَمَ أَنِّي لم أَخُنْهُ**﴾ ظاهرُه أنه من كلام امرأة العزيز وهو من كلام يوسف، وهذا كلُّه تحميل للقرآن ما يبعُد تحميلُه، ومخالفةُ الظاهر بلادليل.

١- الكشاف ٢/٢٦٢.

٢- الأعراف/ ١٠٩.

٣- البحر ٦/٢٨٩.

٤- الكشاف ٢/٢٦٥، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣٥، والتبيان ٣٥١.

٥- الكشاف ٦/٢٩٥، وينظر: الفريد ٣/٧٩.

٦- «لا محذور ؛ فإنَّ هذه الحال لازمة؛ لأنَّها مؤكِّدة لا مبيِّنة، وليس هذا بأوَّل حال وردت لازمة» الدر المصون ٦/٥١٩، واللباب ١١/١٤٦.

٧- الكشاف ٢/٢٦٥، وعبارته: «فأرادوا أن يزدادوا إليه ما يُكال لأخيهم».

٨- يوسف/ ٥٢.

٩- البحر ٦/٢٩٧.

٥٦٤- قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي به إلا أنْ يُحاطَ بِكُم﴾ آية/٦٦.

[«ح»]:[١] هذا الاستثناء من المفعول من أجله مراعى في ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِ﴾ معنى النَّفي، أي: «لاتمتنعون لشيء من الأشياء إلا لأن يُحاطَ بكم»، ومثله في الإثبات المراعى فيه النفيُ «أَنشُدُكَ الله إلا مافعلتَ» أي: ما أَنشُدُك إلا الفعل.[٢]

ولايجوز أن يكون مستثنى من الأحوال مقدَّرا بالمصدرِ[٣] الواقع حالا،[٤] وإن كان صريحُ المصدر قد يقع حالاً، ويكون التقدير: لتأْتُنَّنِي به على كل حال إلا إحاطةً بكم، أي: محاطا بكم، لِنَصِّهم على منع كون «أن» الناصبة والفعل حالا،[٥] وإن كان المصدر الصريح يقع حالا.

فإن جعلتَهما واقعين موقع ظرف، أي: «إلا وقتَ إحاطةٍ» فهو ممتنعٌ عند ابن الأنباري،[٦] قال: يجوز «جئتك صياح الديك» أي: وَقْتَه، و لايجوز «أن يصيحَ الدِّيك» و لا«ما يصيحُ الديك»، وإن كانت «أن» و«ما» مصدَرِيَّتَين،[٧] وإنما يقع ظرفاً المصدرُ المصرَّح به، وأجاز ابن جِنّي أن تقع ظرفا كما يقع صريح المصدر، فأجاز في قول تأبَّط شَرّا:[٨]

١- البحر ٦/٢٩٧.

٢- ينظر: الكشاف ٢/٢٦٦، والفريد ٣/٨٢.

٣- في المخطوطات: «مقدَّر بمصدر»، والتصويب من البحر.

٤- أجيز ذلك في التبيان ٣٥١، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٤٧٠، ٦٤٣.

٥- ينظر: الكتاب ١/٣٩٠، وعلَّته أنَّ «أنْ» تكون للمستقبل فهي «إنَّما تذكر لما لم يقع بعد». وفي المخطوطات: «حال».

٦-ينظر: الدر المصون ٦/٥٢٢، واللباب ١١/١٥١.

٧- لاتستوي «أن» و «ما». فالمشهور جواز وقوع «ما» وصلتها موقع الزمان، وأنَّه لايشاركها في هذا غيرها من الموصولات الحرفية. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٥، وما سبق في الفقرة ١٠٠.

٨- هو حابر بن ثابت الفَهْمِيّ، واشتهر بلقبه تأبط شرّا، أحد الشعراء الصعاليك اللصوص العدَّائين، ينظر: خزانة الأدب ١/١٣٧.

والشاهد في ديوانه ١١٢، وحماسة أبي تمام ١/٢٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٦، والارتشاف ٢/٣٤٣، والدر المصون ٦/٥٢٢، واللباب ١١/١٥٠، والهمع ٤/١٧.

وقـالـوا لهـا لاتَنكِحِيـه فـإنَّـه لأوَّلِ نَصْـلٍ أنْ يُـلاقِـيَ مَـجْمَعـا

وقول أبي ذؤيب الهذلي:[1]

وتـا للهِ مـا إنْ شَـهْلَةٌ أُمُّ واحـدٍ بـأوجَد مِنِّـي أنْ يُهـان صغيرُهـا

أن يكون على معنى: وقت لقائه الجَمْعَ، ووقت إهانة صغيرها، فيجوز تخريجُ الآية على هذا الذي قاله ابن جني، ويبقى الإثبات بحاله ولا يُقَدَّر فيه معنى النفي.

«ت»: قد علمت بما ذكرنا ما كنتُ ذكرتُه قبل في البحث مع «ح» واختيارنا الجواز لعدم الفرق بين المؤوَّل والصَّريح، ولأنه من باب حذف المضاف،[2] فقد تبيَّنَ أنَّه لابن جني.

٥٦٥- قوله تعالى: ﴿فَلاَ تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ آية/٦٩.

/«ع»:[3] يحتمل أن يُشير إلى ما يعمله فِتيانُ يوسفَ من أمرِ السقاية، ونحوِ[4] ذلك.

«ح»:[5] لايحتمل ذلك؛لأنه إنما يحتمله على بُعْدٍ لو لم يكن ﴿**بما كانوا**﴾، وإنَّما ١٣٣/أ الكلام مع إخوة يوسف، أما الفتيانُ فلم تقع إلا في قوله ﴿**وقالَ لِفِتْيانِه اجعَلُوا بِضاعَتَهم**﴾[6] وبينهما قصص واتسق الكلام مع الإخوة اتساقا لاينبغي أن يفسَّر

والتقدير: لأوّل نَصْلٍ زمان ملاقاته بجمعا، «ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير: فإنّه لأوّل نصل بأن يلاقي بجمعا، أي: سبب ملاقاته بجمعا، وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى»، شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/١.

١- الصواب أنّه لساعدة بن جُؤَيّة، وهو في ديوان الهذليين ٢١٤/٢، والدر المصون ٥٢٢/٦، والمغني ٤٠١، واللباب ١٥٠/١١، وشرح أبيات المغني ٢٤٤/٥، وفيه تصحيح نسبة البيت، وهذا البيت مكانه بياض في الأصل.

وأبو ذؤيب هو: خويلد بن خالد الهذلي ، شاعر مخضرم، شارك في فتوح إفريقية، ت٢٨هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٣١، وخزانة الأدب ٤٢٢/١.

٢- ينظر: ما سبق في الفقرة ١٠٠.

٣- المحرّر ٣٣٩/٩.

٤- في المخطوطات: «ويجوز»، والتصويب من المحرّر.

٥- البحر ٣٠٢/٦.

٦- يوسف/ ٦٢.

الضميرُ بغيره، وذلك إشارة إلى ماكان يلقى منهم قديما مِن الأذى إذ قد أَمِنَ من ذلك باجتماعه بأخيه يوسف.

٥٦٦- قوله تعالى: ﴿ تا للهِ﴾ آية/٧٣.

«ع»:[١] «التاء» بدلٌ من «واو» القسم كتُراث وتوراةٍ[٢] وتُخَمة، ولاتدخل في القسم إلا في المكتوبة،[٣] فلا يقال: «تالرَّحمن» ولا «تالرَّحيم».

«ح»:[٤] كونها بدلا[٥] من واو هو قول أكثرِ النحويِّين،[٦] وخالفهم السُّهيليُّ[٧] فجعلها أصلا برأسها لا بَدَلا من واو وهو الصحيح.

وما ذكره في «توراة» هو للبصريين، زعموا أنَّ أصلها ووراة من وَرِيَ الزَّند، وقيل التاء زائدة.[٨]

وأمَّا اختصاصها بـ«ا لله» فقد حُكِي عن العرب [دخولها على «الرَّبِّ» وعلى «الرَّحمن»][٩] وعلى «حَياتِك»، يقولون: «تربِّ الكعبة» و«تالرحمن» و«تَحَياتِك».[١٠]

٥٦٧- قوله تعالى: ﴿ فماجَزَاؤُهُ﴾ آية/٧٤.

[«ز»]:[١١] الضمير للصُّواع، أي: فما جزاءُ سَرِقَتِه إنْ كنتُم كاذِبين [في جُحودكم وادِّعائكم البراءة فيه.

١- المحرّر ٣٤٣/٩.

٢- في المخطوطات: «توريث»، وفي المحرّر «تورية» والمثبت موافق للبحر ولما يلي.

٣- يريد بالمكتوبة «تا لله».

٤- البحر ٣٠٤/٦.

٥- في المخطوطات: «بدل».

٦- ينظر: معاني الحروف للرمّاني ٤١، والممتع ٣٨٤-٣٨٥، ورصف المباني ٢٤٧، والجنى الداني ٥٧.

٧- ذكر في أماليه ٤٣-٤٤، واو القسم وتاءه، وتكلّم عنهما دون ذكر فرعيَّة التاء.

٨- ينظر ما سبق في الفقرة ١١٨.

٩- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

١٠- هذه الألفاظ نادرة شاذّة، ينظر: الإنصاف ٣٩٧، ونصَّ سيبويه على اختصاص التاء بـ«ا لله»، الكتاب ٤٩٦/٣.

١١- الكشاف ٢٦٨/٢.

وجعله «ع» [1] للسَّارق]، [2] إن كنتم كاذِبينَ في قولكم ﴿وما كُنَّا سارِقِينَ﴾. [3]

والظاهر هو قول «ز»؛ لاتحاد الضمائر في قوله ﴿جَزاؤُهُ مَن وُجِدَ في رَحْلِهِ﴾، [4] أي: جزاءُ الصَّاع ـ أي: سرقته ـ مَن وُجِد الصاعُ في رَحْلِه.

«ح»: [5] جُوِّز في إعرابِ هذا الكلام وُجُوها: [6]

أحدُها: أنَّ «مَن» شرطية مبتدأ، أو موصولة مبتدأ ﴿فهو جَزاؤُهُ﴾ جواب الشرط، أو خبر الموصول، ومجموع الجملة [7] خبرُ ﴿جزاؤه﴾ الذي هو مبتدأ أوَّل، وضمير ﴿جزاؤه﴾ للسَّارق، قاله «ع»، ولايصحُّ لِعدم الرابط بين الجملة و﴿جزاؤه﴾.

الثاني: أنَّ ﴿جَزاؤُهُ﴾ [على حذفٍ، أي: جزاءِ سَرقته، والجملة الشرطية خبر، والربط بالظاهر الذي هو ﴿جَزاؤُه﴾] [8] المتأخِّر، وأصلُه: فهو هو، فوضع الظاهر، كما تقول: من أخو زيد؟ فيقول: أخوه مَن يقعُد إلى جنبه فهو أخوه، وأصلُه فهو هو، فالضمير الأوَّل لـ«مَن» والثاني للأخ، قاله «ز». [9]

ووضع الظاهر موضع الضمير للرَّبط فَصِيحٌ في مقام التفخيم والتهويل، وغيرُ فصيح فيما سواه، نحو: زيد قام زيد، [10] فيُنَزَّه القرآنُ عنه، قال سيبويه: [11] لو قلتَ: «كان زيدٌ منطلقا زيدٌ» لم يكن حدَّ الكلام، وكان ههنا ضعيفا، ولم يكن كقولك: كان زيد منطلقا هو؛ لأنَّك قد استغنيتَ عن إظهاره، وإنَّما كان ينبغي لك أن تُضمِرَه.

١- المحرّر ٣٤٣/٩.

٢- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٣- يوسف/ ٧٣.

٤- يوسف/ ٧٥.

٥- البحر ٣٠٥/٦، والجملة السابقة «والظاهر هو .....» من كلام أبي حيَّان لا ابن عطية.

٦- هكذا في النسخ وهو من نيابة غير المفعول به مع وجوده متأخّرا، والذي في البحر «جوَّزوا...».

٧- مجموع الجملة هو قوله تعالى: ﴿مَن وُجِدَ في رَحْلِهِ﴾.

٨- ما بين معكوفين ساقط من الأصل.

٩- هذا الوجه هو الأوَّل نفسه من حيث الإعراب، وفيه زيادةٌ هي بيان الرابط، ينظر: الدر المصون ٢٥٩/٦، واللباب ١٦٦/١١.

١٠- مذهب الأخفش إجازة ذلك مطلقاً، ينظر: ما سبق في الفقرة ١٠٠.

١١- الكتاب ٩٢/١.

الثالث: أن يكون ﴿جزاؤه﴾ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: المسؤولُ عنه «جزاؤه»، ثم أفْتَوا بقولهم ﴿مَن وُجِدَ فِي رَحْلِه فَهُوَ جَزَاؤُهُ﴾، كقول من يُستَفْتَى في جزاء صيد المُحْرِم: جزاءُ صيدِ المحرم ﴿ومن قَتَلَهُ / مِنكُمْ مُتَعَمِّداً فجزاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾،[1] قاله «ز»، وهو متكلَّف؛ إذ تصير الجملة من قوله «المسؤول عنه جزاؤه» ليس فيه كبيرُ فائدة؛ إذ قد عُلم من قوله ﴿فما جزاؤه﴾ أنَّ الشيء المسؤول عنه جزاء سرقته، فأيُّ فائدةٍ في نُطْقهم بذلك، وكذا ما مَثَّل به من كلام المستفتى. ١٣٣/ب

الرابع: أن يكون ﴿جزاؤه﴾ مبتدأ، أي: جزاء سرقته و ﴿مَن وُجد﴾ الخبر، وقوله ﴿فهو جزاؤه﴾ تأكيدٌ للحُكم، وتقريرٌ له، كقولك: حقُّ زيدٍ أن يُطعَم ويُكسى ويُنَعَّمَ هذا حقُّه، فهو لتقرير ما سبق من استحقاقه،[2] قاله «ز» وقال معناه «ع»، وهذا أحسن الوجوه وأبعدُها عن التكلُّف.[3]

«ت»: معنى الوجه الأوَّل أنَّ السارقَ لم يتعيَّن، فاجعلُوا عوض تعيينه بالأصل أخذَ من وُجد الصَّاع في رَحْله فهو الجاني، فيكون فيه ربطٌ بالظاهر، كما فَعَلَه في الوجه الثاني، ثم يُرَدُّ ما أوْرَدَه بمَنْع أنَّه ليس مقامَ تهويلٍ؛ لأنَّهم أبناء يعقوب وجاليلا،[4] ومعهم أخوهم، أُخذ عليهم العهدُ على حفظه مع حُرقة أبيهم على فقد الأوَّل، ثم صار في أَخْذ بعضهم بالسَّرقة لوجُود الصَّاع في رَحْله،[5] وما ردَّ به الثالث يردُّ باستحسان الثالث بما استَحسَنَ هو الرابعَ؛ إذ كما تؤكد الحكمَ تقريرا تؤكد السؤال

١- المائدة/ ٩٥.

٢- وذكرت الفاء لتفرع هذه الجملة على الكلام السابق الذي ادَّعى فيه أنَّهم سرقوا، «ومنه يعلم أنَّ الجملة المؤكدة قد تعطف لنُكتَة، وإن لم يذكره أهل المعاني» حاشية الشهاب ١٩٦/٥.

٣- هذه الآية «مشكل من النحو» إعراب القرآن للنحاس ٣٣٨/٢، وينظر فيها: مشكل إعراب القرآن ٣٩٠، وكشف المشكلات ٦٠٩، والتبيان ٣٥٢، والفريد ٨٥/٣، والدر المصون ٢٢٩/٦، واللباب ١٦٦/١١.

٤- هكذا في الأصل، وفي «ب»: قريب من «جاكيل»، وفي «ج» و «د»: «جاليل» ولم يظهر لي وجهه ولعله: وجاءوا ليلا، ولم تقل التفاسير إنَّهم وصلوا ليلا إليه، أولعلَّها: راحيل، وهي أمُّ يوسف وبنيامين لا الباقين.

٥- ينظر: حاشية الشهاب ١٩٦/٥.

تقريرا، والسؤال أحوجُ للتأكيد، كما تقول لمن قال: أجاء زيد؟ فتقول: زيدٌ نعم إنَّ زيداً جاء، فهو في تقرير السؤال، أي: أنت تسأل عن زيدٍ، فكذا هذا، فتأمَّله، فالأوجُه كلُّها حسنة.

٥٦٨- قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ ما فَرَّطْتُمْ في يوسُفَ﴾ آية/٨٠.

«ح»:[١] «ما» زائدة، أي: من قبل هذا فرَّطتُم.

وجوَّز «ز»[٢] كونَ «ما» مصدريةً، وهي مع جملتِها مبتدأ، وخبرُه الظرف وهو «مِن قبلُ»، ومعناه: ووقعَ من قبلُ تَفْريطُكم في يوسف.

«ع»:[٣] ولا يتعلَّق «من قبل» بـ«فرَّطتُم»؛ لأنَّ «ما» مصدرية، وإنما يتعلَّق بواقع أو مستقر.

وهذا وقول «ز» واحدٌ، وذُهِلا عن قاعدة عربية، وحُقَّ لهما أن يذهلا عنها، وهو أنَّ هذه الظروف التي هي غايات إذا بنيت لاتقع أخبارا للمبتدأ جَرَّت أو لم تَجُرَّ،[٤] تقول: يومُ السبت مباركٌ والسفرُ بعده، ولايجوز: بعدُ، فلا يقع وهو مبنيٌّ خبرا؛ ولذا جعل أبوعليٍّ[٥] المصدرَ مبتدأ و﴿في يوسفَ﴾ هو الخبر، والظاهر أنَّ ﴿في يوسف﴾ متعلِّقٌ بـ«فرَّطتم» لا أنَّه خبر.

وجوَّز «ع» و«ز» كونَ المصدرِ المنسبك من «ما» وصلتِها منصوبا عطْفاً على ﴿أَنَّ أَبَاكم قد أَخَذَ﴾، أي: ومن قبلُ تفريطَكم في يوسف، وقدَّره «ز»: وتفريطَكم في يوسف من قبل، / وما ذهبا[٦] إليه ليس بجيِّد؛ لأنَّ حرف العطف على حرفٍ واحدٍ ١٣٤/أ

١- البحر ٦/٣١١.

٢- الكشاف ٢/٢٧٠، وفي الأصل: «وجوزوا كون».

٣- المحرّر ٩/٣٥٣

٤- ينظر: الكتاب ٣/٢٨٦، والنكت ٨٦١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٢٧٥، وكشف المشكلات ٦١٣، والتبيان ٣٥٣، والفريد ٣/٩١.

٥- ينظر: المحرّر ٩/٣٥٣

٦- في الأصل: «ذهب».

وقد فُصِلَ من معطوفه بمجرورٍ، [فَصارَ] نظيرَ: ضربتُ زيدا وبسيفٍ عمرا، قال أبو عليٍّ:[١] لايجوز إلا في الضرورة.

وتقدير الزمخشريِّ له بقوله: «وتفريطَكم من قبل في يوسف» لايجوز؛ لأن فيه تقديمَ معمولِ المصدرِ المنحلِّ لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ عليه؛ وهو لايجوز.[٢]

وأجاز«ز» أن تكون «ما» موصولة بمعنى «التي» ومحلُّه رفع أو نصب.

«ح»: على الابتداء، أو بالعطف على معمول «تعلَمُوا»، وقد قدَّمْنا منْعَ الاخبار بالمبنيِّ.

«ت»: الإخبار بالمبنيِّ فيه خلافٌ، و وجهُ منعِه أنه أَشْبَهَ في الاستغناء به عمَّا بعده «لا» و «نَعَم» فلا يخبر به، و لم يعتبر بعضُهم هذه العلَّةَ فأجاز.[٣]

٥٦٩- قوله تعالى: ﴿ لا تَثْرِيبَ عليْكمُ اليَوْمَ ﴾ آية/٩٢.

«ح»:[٤] ﴿**تثريبَ**﴾ اسمُ «لا»، والخبرُ ﴿**عليكم**﴾ و﴿**اليومَ**﴾ يتعلَّق بما تعلَّقَ به الخبر، أي: مستترٌ.

وجوّز الزمخشريّ[٥] في «اليومَ» هذا وتعلُّقَه بـ «تثريب»، أو بـ «يغفر»، والمعنى لا أُثَرِّبُكم اليومَ الذي هو مظنّة التثريب فما ظنّكم بغيره من الأيام، ثمَّ ابتدأ الدعاء لهم بالمغفرة فقال: ﴿**يغفرُ اللهُ لكُمْ**﴾، يقال بالمضارع والماضي[٦]، ومنه قول المثمت

١- ينظر: المسائل البصريات ٧٧٥، والمسائل العسكريات ١٦٥، وقد ردَّ ابن مالك هذا القول؛ فأجاز الفصل إلا إذا كان المعطوف فِعلا، شرح التسهيل ٣٨٤/٣، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والارتشاف ٦٦٦/٢.

٢- قال السمين: «ليس في تقدير الزمخشريّ شيء من ذلك؛ لأنّه لمّا صرَّح بالمقدَّر أخَّر المجرورين عن لفظ المصدر المقدَّر» الدر المصون ٥٤٢/٦.

٣- فرقٌ بينهما فـ «لا» و «نعم» يستغنى بهما عن الكلام أي جملة كاملة، أما الظَّرف المقطوع فعن المضاف إليه فقط، و لم أجد من ذكر هذه العلّة، والعلّة التي ذكروا هي أنّه لايفيد، وما لا يفيد لايكون خبرا، ينظر: النكت ٨٦١، والدر المصون ٥٤٠/٦.

٤- البحر ٣٢١/٦.

٥- الكشاف ٢٧٤/٢، .

٦- أي: الدعاء يكون بالمضارع والماضي، ينظر: الأصول ٢٧١/٢، والصاحبي ٢٩١.

«يَهْدِيكم الله ويُصْلِحُ بالَكُم»، أو﴿اليومَ يَغْفِرُ الله لكُمْ﴾ بشارةٌ بالغفران لما تجدَّدَ من تَوبَتِهم ونَدَمِهم على خطيئتهم.

«ح»: لايصح تعلُّقه أي ﴿اليـوَم﴾ بـ ﴿تَـثْريبَ﴾؛ لأنَّ ﴿عليكـم﴾ خبر أوصفة و﴿اليومَ﴾ معمول ﴿تَثْريبَ﴾، وهو مصدر ومعمول المصدر من تمامه، وأيضا لو تعلَّق به لكان مُطَوّلاً فلا يُبْنَى بل ينوَّن[1]، وتعليقه بما تعلَّق به الخبر حَسَنٌ؛ ولذا وقف أكثر القراء على ﴿اليومَ﴾ وابتدأ بما بعده وهو تأويل ابن إسحاق والطبري[2]، وأمَّا تعليقه بـ ﴿يغفِرُ﴾ فقيل به[3]، وقد وقف بعض القراء على ﴿عليكـم﴾ وابتدأ بقوله ﴿اليومَ يغفرُ الله لكم﴾.

«ع»[4]: والوقف على ﴿اليوم﴾ أرجح في المعنى؛ لأنَّ في الوقف على ما قبله حكم بمغفرة الله لهم الله إلاَّ أن يكون عن[5] وحي.

وأمَّا قوله «بشارة» فهو على طريق المعتزلة أنَّ الغفران لايكون إلاَّ لمن تاب، ولو قيل الخبر محذوف، أي: «يُثْرَبُ عليكم» يدل عليه المذكور، و﴿عليكـم﴾ مُتَعَلِّقٌ به كما قدَّروا في ﴿لاعاصِمَ اليومَ﴾[6]، أي: «يعصم اليوم» لكان وجها قويا؛ لأنّ خبر «لا» إذا علم كثر حذفه عند الحجازين، ولم يلفظ به بنو تميم.[7]

١- ينظر: الكتاب ٢/٢٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٢٨، والمسائل المنثورة ١٥٧، وابن يعيش ٢/١٠٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٤-٥٥.

٢- ينظر: تفسير الطبري ١٣/٥٦.

٣- ينظر: مجمع البيان ٥/٤٠١، والفريد ٣/٩٨، والدر المصون ٦/٥٥٥.

٤- المحرّر ٩/٣٧١.

٥- في غير «ب»: غير، والمثبت موافق للمحرر والبحر.

٦- هود/٤٣.

٧- ينظر: الكتاب ٢٧٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٦.

٥٧٠- قوله تعالى: ﴿ إن شاءَ اللهُ﴾ آية/ ٩٩.

«ز»[١]: من بدَع التفسير أنَّ قوله ﴿إنْ شاءَ اللهُ﴾ مقدَّر التأخير بعد قوله ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُم رَبِّي﴾[٢] من كلام يعقوب.

«ح»[٣]: هو بعيد غاية بل ممتنع.

٥٧١- قوله تعالى: ﴿ وكَأَيِّن مِنْ آيَةٍ﴾ آية/ ١٠٥.

«ع»:[٤] هو اسم فاعل / «كان» ومعناها معنى «كم» في التكثير. ١٣٤/ب

«ح»:[٥] هذا شيء يُروى عن يونس وهو مرجوح، و المشهور أنَّه مركَّبٌ من «كاف» التشبيه ومن «أيّ» وتلاعَبَت العربُ به فجاءت فيه لغات.[٦]

٥٧٢ - قوله تعالى: ﴿ فَنُجِّيَ مَن نَّشاءُ ﴾ آية/ ١١٠.

«ع»:[٧] قرأت فرقةٌ بنونين وفتحِ الياء، مضارع «أنجى»[٨]، رواها هُبَيْرة[٩] عن حفص عن عاصم، وهي غلطٌ من هُبَيرة.

«ح»:[١٠] ليست غلطا؛ إذ لها وجه في العربية؛ لأنَّها معطوفة على جواب الشرط،

١- الكشاف ٢/٢٧٦، وفي المخطوطات: «من بديع التفسير»، والتصويب من الكشاف والبحر.

٢- يوسف/٩٨.

٣- البحر ٦/٣٢٦، وينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٤٥٧، وتفسير القرطبي ٩/٢٦٣.

٤- المحرّر ٩/٣٨٦، والكلام هنا على قراءة ابن كثير «وكائن» بهمزة بعد الألف، ينظر: السبعة ٢١٦.

٥- البحر ٦/٣٣١.

٦- ينظر الكتاب ٢/١٧٠، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/٤٧٥، وابن يعيش ٤/١٣٥، ورصف المباني ٢٨١، والذي نقله سيبويه عن يونس جواز استعمالها بدون «من» ونصب ما بعدها.

٧- المحرّر ٩/٣٩٥.

٨- ينظر: الدر المصون ٦/٥٦٧، واللباب ١١/٢٣٠.

٩- هو: أبو عمر هُبَيرة بن محمد البغدادي الأبرش التمّار، أخذ عن حفص والكسائي، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٤١٣، وغاية النهاية ٢/٣٥٣.

١٠- البحر ٦/٣٣٦.

والمعطوف على الجواب يجوز نصبه، ولافرق بين الشرط الجازم نحو ﴿فَيَغْفِرُ لِمن يشاء﴾[١]، وغير الجازم كهذا.[٢]

٥٧٣- قوله تعالى: ﴿ في قَصَصِهِم﴾ آية/١١١.

[«ز»]:[٣] ضميره للرُّسُل بدليل من قرأ بكسر القاف.[٤]

«ح»:[٥] وقيل: على يوسف وأبويه وإخوته، وقيل: عليهم وعلى الرُّسُل، والكَسْرُ لايقصُرُ عَوْدَه على الرُّسُلِ؛ إذ في يوسف وإخوته أنباءٌ كثيرة وقِصَصٌ.

والقارئ بكسر القاف هو أحمد بن جبير الأنطاكي عن الكسائي، والقَصَبيُّ[٦] عن عبد الوارث عن أبي عمرو، جمع قِصَّةَ.

واختار «ع»[٧]: الثالث، بل لم يذكُر غيرَه.

١- البقرة/ ٢٨٤، من قوله تعالى ﴿إِنْ تُبْدُوا ما في أَنفُسِكُم أو تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ﴾، والنصب شاذّة؛ وإنّما فيها الجزم والرفع.

٢- ينظر: الكتاب ٣/٩٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٣، والارتشاف ٢/٤٢٠.

٣- الكشاف ٢/٢٧٨.

٤- ينظر: إعراب القراءات الشواذّ ١/٧٢٠.

٥- البحر ٦/٣٣٧.

٦- هو أبو بكر بن عمر القَصبي، قرأ على عبد الوارث، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٣٩٣، وغاية النهاية ٢/٢١٦.

٧- المحرّر ٩/٣٦٩.

الفهـارس العامَّـة

فهـــرس الآيـــات القرآنيـــة
فهـــرس الأحـــاديث
فهـــرس الأمثـــال
فهـــرس الأعـــلام
فهـــرس الأشـــعار
فهـــرس مســـائل العربيـــة
فهـــرس المراجـــع
فهـــرس الموضوعـــات

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

رقم الآية	رقم الصفحة
٧	١٣٩

سورة البقرة

رقم الآية	رقم الصفحة
٢	١٤٢
٨	١٤٣
١٠	١٤٤
١١	١٤٤
١٥	٦٧٤
١٢	١٤٥
١٧	١٤٧
٢٠	١٤٨
٢١	٥٤٢
٢٢	١٤٩
٢٤	١٥٠-١٥١
٢٥	١٥١
٣٨	٣٨٤
٤٢	١٥٢
٤٥	٣١٧
٥٤	١٥٣-١٥٧
٥٨	١٥٥

رقم الآية (البقرة)	رقم الصفحة
٦٠	١٥٦
٦١	٦٦٦
٦٢	٦٢٠
٧٠	١٥٩
٨٣	١٦٠
٨٣	١٦١-١٦٥
٨٥	١٦٩-١٨٤
٨٨	١٧٤
٨٩	١٧٩
٩٠	١٨٠-٥٧٥
٩١	١٨١
٩٤	١٨٢
٩٦	١٨٣
٩٦	١٨٤
٩٧	١٨٤
١٠٢	١٨٥-١٨٧-١٨٨
١٠٦	٦٥٤
١٠٨	٦٦٦
١٣٧	٧٦٢
١٤٣	١٨٩
١٤٤	١٩٠-١٩٥-٥٧٨
١٤٥	١٩١-١٩٢-١٩٥-٥٠٦
١٤٦	١٩٤

رقم الآية (البقرة)	رقم الصفحة
١٤٨	١٩٥
١٥١	٢٠٠
١٥٢	٢٠٢
١٥٤	٤١٤
١٦١	٢٠٤
١٦٢	٤٦٥
١٦٤	٢٠٨
١٦٥	٢١٢
١٦٦	٦٠٧
١٦٧	٢١٢
١٦٨	٢١٤-٢١٧
١٧٢	٢١٧
١٧٣	٢١٤-٢١٧
١٧٨	٢١٨-٥١٩
١٨٠	٢٢٠-٢٢٥
١٨١	٦٦٦
١٨٤	٢٢٦-٦٧٣
١٨٥	٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٦٧٣
١٨٦	٥٩١
١٨٧	٢٩١
١٩٣	٢٢٣
١٩٥	٢٣١-٢٣٥
١٩٧	٢٣٧-٢٤٠-٢٤٤

رقم الآية (البقرة)	رقم الصفحة
١٩٩	٢٤٦-٢٤٨
٢٠٠	٢٤٩
٢٠٣	٢٥٥
٢٠٤	٢٥٦
٢٠٨	٢٥٧
٢١١	٢٦١-٦٦٦
٢١٩	٢٦٥-٤٣١
٢٢٠	٢٦٥
٢٢١	٥٦١
٢٢٢	٢٦٦
٢٣٣	٢٦٨
٢٢٤	٢٧١-٢٧٢
٢٢٦	٢٧٤
٢٢٧	٢٧٣
٢٢٨	٢٧٨
٢٢٩	٢٧٧-٢٨٠-٢٨٢-٢٨٥
٢٣٠	٢٧٨-٢٨١-٢٨٥
٢٣٣	٢٨٧-٢٨٨-٤٣٥
٢٣٤	٢٨٨
٢٣٥	٢٩١-٢٩٢
٢٣٧	٢٩٤
٢٣٨	٢٩٦
٢٣٩	٢٩٧

رقم الآية (البقرة)	رقم الصفحة
٢٤٦	٢٩٨- ٢٩٩
٢٤٩	١٦٨ - ٣٠٠
٢٥٨	٣٠٣
٢٥٩	٣٠٥-٣٠٧
٢٦٠	٣٠٩
٢٦١	٣١٠
٢٦٥	٣١٢
٢٦٦	٣١٣
٢٦٩	٣١٤-٣١٥
٢٧٠	٣١٦
٢٧١	٣١٨
٢٧٤	٣١٩
٢٧٥	٣٢١
٢٨٢	٣٢٢-٣٢٣
٢٨٢	١٦٤
٢٨٣	٣٢٤
٢٨٤	٣١٩
٢٨٥	٣٢٨
٢٨٦	٣٢٨

سورة آل عمران

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٣٣٤- ٣٩٥
٢	٣٣٤- ٣٩٥

رقم الآية (آل عمران)	رقم الصفحة
٣	٣٣١- ٣٤٠
٦	٣٣٨
٨	٣٣٢
١٠	٣٣٨
١٣	٣٣٩
١٨	٣٤٠
١٩	٣٤٥
٢٠	٣٤٩
٢٦	٣٥٠-٣٥١
٢٨	٣٥٢
٣٠	٣٥٤-٣٥٦-٣٧٣
٣٦	٣٦١-٣٦٣
٣٧	٢٦٩-٤١٣
٤١	٢٥٤
٤٣	٣٦٤
٤٧	٢٦٩
٥٤	٦٧٤
٥٨	٣٦٥
٦١	٣٦٥
٦٩	٣٦٨
٦٨	٤٦٥
٧١	٣٦٨-١٧٨
٧٢	١٧٤-٣٩١

رقم الآية (آل عمران)	رقم الصفحة
٧٣	٣٧١
٧٥	٣٧٢
٧٩	٣٧٣
٨١	٣٧٥
٩١	٣٧٨
٩٧	٣٨٠-٣٨١-٤٤٠
١٠٢	٣٨٢
١٠٣	٣٨٢
١٠٦	٣٨٣
١١٠	٣٨٧
١١٣	٣٨٩
١١٩	٣٨٩-٣٩٦
١٢٠	٣٩١-٥٨٠
١٢١	٣٩١-٣٩٣
١٢٢	٣٩٣
١٢٤	٣٩٣-٦٩٢
١٢٥	٣٩٤-٦٩٢
١٢٩	٣٢٥
١٣٧	٥٦٥
١٤٢	٣٩٦-٣٩٧
١٤٥	٣٩٨-٣٩٩
١٤٦	٢٠١-٣٩٩-٤٠٢
١٥٢	٤١٣

رقم الآية (آل عمران)	رقم الصفحة
١٥٣	٤٠٣-٤٠٥
١٥٦	٤٠٦-٤٠٨
١٥٩	٤٠٩
١٦٤	٤١٠-٤١٢-٥٩١
١٦٥	٤١٢
١٦٧	٤١٤
١٦٩	٤١٤-٤١٥
١٧٠	٤١٦
١٧١	٤١٧
١٧٣	٤١٧
١٧٥	٤١٨
١٧٨	٤١٩
١٨٠	٤٢١
١٨٣	٤٢٢
١٩١	٤٢٣
١٩٣	٤٢٤

سورة النساء

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٤٣٠-٢٣١
٣	٤٢٧-٤٢٩
٤	٤٣٣
٦	٤٣٤
٧	٤٣٥-٤٣٦

رقم الآية (النساء)	رقم الصفحة
١١	٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨
١٢	٤٣٨-٤٣٩
١٥	٥١٦
١٦	٥١٣
١٨	٤٤٠
١٩	٤٤١
٢٣	٤٤٢-٤٤٣
٢٤	٤٤٠-٤٤٣-٤٤٤
٢٦	٤٤٦-٥٩٨
٢٧	٤٤٧
٢٨	٤٤٧
٣٦	٤٤٨
٣٢	٤٤٨
٣٩	٤٤٩
٤٣	٤٤٩
٤٦	١٧٦-٢١٠-٤٥٠-٤٦١
٥٠	٤٥٢
٥٦	٥٣٠
٦٣	٤٥٣
٦٤	٣٢٥ - ٤٥٣
٦٦	٤٥٤
٦٧	٤٥٥
٦٩	٤٥٥-٤٥٦

رقم الآية (النساء)	رقم الصفحة
٧٣	٤٥٧
٧٧	٤٥٩
٧٨	٤٥٩
٨٣	٤٦٠
٨٤	١٦٤
٨٩	٤٦١
٩٠	٤٦٢-٤٦٣
٩٢	٤٦٣
٩٥	١٦٦
٩٨	٤٦٥
١٠٤	٣٩٠
١١٢	٣١٧
١٢٧	٤٦٥-٤٦٧-٤٦٨
١٣٣	٤٦٨
١٣٥	٣١٦ -٣١٨- ٤٧٠
١٣٧	٤٧٢
١٤٢	٤٧٣
١٤٨	٤٧٤
١٥٠	١٧٨
١٥٥	١٧٦-٤٧٧
١٥٦	٤٧٨
١٥٧	٤٧٨-٤٨٠-٤٨١
١٥٩	٤١١

رقم الآية (النساء)	رقم الصفحة
١٥٩	٤٨٢
١٦٠	٤٧٨
١٦٢	٤٨٣
١٧٢	٤٨٤
١٧٦	٣٠٨-٣٩٢-٤٨٦-٤٨٧

سورة المائدة

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٤٩١-٤٩٢
٢	٤٩٨
٤	٤٩٩
٦	٥٠٠-٥٠٢
١٢	٥٠٢
١٤	٥٠٣
٢٥	٥٠٤
٢٦	٥٠٤
٢٧	٥٠٤-٥٠٥
٢٨	٥٠٥
٣٠	٥٠٦
٣١	٥٠٧
٣٦	٥٠٨-٥٠٩
٣٨	٣٤٨-٥١١
٣٩	٥١٨
٤٥	٥١٩-٥٢٠

رقم الآية (المائدة)	رقم الصفحة
٤٦	٥٢٠-٥٢٣-٥٢٤
٥٠	٢٦٣-٥٢٥
٥٢	٥٢٦
٥٥	٥٢٧
٥٨	٥٢٧
٥٩	٥٢٨
٦٠	٥٢٨
٦٤	٢٧٠-٣٣٨-٥٢٩
٧٠	٥٢٩
٨٠	٥٣٠
٨٢	٥٣١
٨٣	٥٣٢
٨٤	٥٣٢
٨٩	٣١١
٩٠	٥٣٤
٩٥	٥٣٥-٥٣٦-٥٣٨-٧٨٨
٩٦	٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨
٩٧	٥٣٩
١٠١	٥٤٠
١٠٢	٥٤٢
١٠٣	٥٤٣
١٠٤	٥٤٣
١٠٥	٥٤٥

رقم الآية (المائدة)	رقم الصفحة
١٠٦	٥٤٥-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩
١٠٧	٥٤٧
١٠٩	٥٤٩
١١٠	٥٤٩-٥٥٠
١١٢	٥٥١
١١٣	٥٥٣
١١٤	٥٦٩
١١٦	٥٥٤
١١٧	٥٥٤
١١٨	٣٧٣
١٢٠	٥٥٦

سورة الأنعام

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٥٥٩-٥٦٠
٢	٥٦٠-٥٦١
٣	٥٦٢-٤٧٧
٤	٥٦٤
٥	٥٦٤
٦	٥٥٨
١١	٥٦٥
١٢	٥٦٦-٥٦٨
١٣	٥٧٠
١٤	٥٧١

رقم الآية (الأنعام)	رقم الصفحة
١٦	٥٧٢
١٩	٥٧٢
٢٥	٥٧٠
٢٩	٥٧٤-٤١٥
٣١	٥٧٥
٣٢	٥٧٦
٣٣	٥٧٧-٥٧٦
٣٤	٥٧٨
٣٥	٥٧٩
٣٨	٥٧٩-٤١٤
٣٩	٥٨٠
٤٠	٥٨٤-٥٨١
٤١	٥٩٠-٥٨٩-٥٨٧-٥٨٢
٤٦	٥٨٧
٥٠	٥٩١
٥٢	٥٩١
٥٤	٥٩٣
٥٩	٣٣٢
٦٨	٥٩٤
٦٩	٥٩٥
٧٠	٥٩٧
٧١	٥٩٨

رقم الآية (الأنعام)	رقم الصفحة
٧٢	٥٩٩
٧٤	٦٠٢
٧٥	٦٠٣
٧٦	٦٠٣
٨٢	٦٠٤
٨٤	٦٠٥
٨٩	٦٠٥
٩٢	٧٤١
٩٤	٦٠٦
٩٦	٦٠٨
٩٧	٦١٠
٩٩	٦١١
١٠٠	٦١٢
١٠١	٦١٣
١٠٤	٦١٣
١٠٦	٥٧٣
١١١	٦١٤
١١٩	٦١٥
١٢٣	٦١٥
١٢٤	١٦٤
١٢٨	٦١٦-٦١٧
١٣٠	٦١٧
١٣٣	٤٦٩

رقم الآية (الأنعام)	رقم الصفحة
١٣٦	٦١٨
١٣٧	٦١٩
١٣٩	٦١٩-٦٢١
١٤١	٦٢١
١٤٥	٦٢٢
١٤٦	٦٢٣
١٥١	٢٦٣
١٥٢	٦٢٥
١٥٣	٦٤٢
١٥٦	٦٢٥
١٥٨	٦٢٦

سورة الأعراف

رقم الآية	رقم الصفحة
٤	٦٢٨
١٢	٦٢٩
١٦	٦٢٩-٦٤١-٧١٣
١٨	٦٣٠
٢٦	٦٣١
٢٧	٦٣٢
٢٩	٦٣٣
٤٣	٦٣٣
٤٦	٦٣٤
٥٠	٦٣٤

رقم الآية (الأعراف)	رقم الصفحة
٥٣	٦٣٥
٥٤	٦٣٥
٥٦	٦٣٦
٥٧	٦٣٩
٥٩	٦٤٠
٦٣	٦٤٠
٨٠	٦٤٠
٨٦	٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤
٨٨	٦٤٥
٨٩	٦٤٥
٩٠	٦٤٦-٦٤٧
٩٥	٦٦٥
٩٧	٦٤٧
١٠٠	٦٤٨
١٠٥	٦٤٩
١٠٤	٦٥٠
١٠٧	٦٥٠
١٠٩	٧٨٣
١١٠	٦٥١
١١	٦٥٢
١١٦	٦٥٣
١٣٢	٦٥٣
١٣٥	٦٥٤

رقم الآية (الأعراف)	رقم الصفحة
١٣٧	٦٥٥
١٣٩	٦٥٦
١٤٠	٦٥٦-٦٥٧
١٤٢	٦٥٧
١٤٣	٦٥٧
١٥٠	٦٥٩
١٤٥	٦٦٠
١٤٧	٦٦١
١٥١	٦٦١
١٥٢	٦٦٢
١٥٣	٦٦٢
١٥٨	٦٦٢-٦٦٣
١٦٠	٦٦٣
١٦١	٦٦٤
١٦٢	٦٦٥
١٦٣	٦٦٧
١٦٥	٦٦٧
١٦٨	٦٦٨
١٦٩	٦٦٨
١٥٤	٦٧٠
١٧٦	٦٧٠
١٧٩	٦٧١-٦٧٢-٦٧٦
١٨٠	٦٧٢

رقم الآية (الأعراف)	رقم الصفحة
١٨٥	٦٧٤
١٩٣	٦٧٥
١٩٤	٦٧٦
١٩٥	٦٧٦
٢٠١	٦٨٠

سورة الأنفال

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٦٨٣-٦٨٦-٦٨٧
٤	٦٨٣-٦٩٠
٥	٦٨٣
٦	٦٨٤
٧	٦٩٣
٨	٦٩١
٩	٦٨٩-٦٩١-٦٩٢
١٠	٦٩٣-٦٩٥
١١	٦٩٣-٦٩٥
١٢	٦٩٦-٦٩٩
١٤	٦٩٧-٦٩٨
١٧	٦٩٨
٢٥	٦٩٩-٧٠٤
٢٦	٧٠٥
٣٨	٧٠٥
٤٣	٧٠٥

رقم الآية (الأنفال)	رقم الصفحة
٥٠	٧٠٦
٥٥	٢١٦
٥٦	٧٠٧
٥٩	٧٠٧
٦٠	٧٠٧
٦٢	٧١١
٦٤	٧٠٨

سورة التوبة

رقم الآية	رقم الصفحة
٥	٧١٣
٢٨	٥٣٤
١٩	٧١٤
٣٤	٣١٧
٣٨	٣٣٩
٤٠	٧١٤
٤٢	٧١٤-٧١٥
٤٦	٧١٦
٤٧	٤٩٦-٧١٧
٤٩	٧١٧
٥١	٧١٧
٥٣	٧١٨
٦٠	٧١٩
٦٢	٧١٩

رقم الآية (التوبة)	رقم الصفحة
٦٣	٧٢٠
٦٧	٤٤٢
٧٢	٧٢٠
٩٢	٧٢١
٩٣	٧٢٢
١٢١	٧٢٢
١٠١	٧٢٣
١١١	٧٢٤
١٢٨	٧٢٥

سورة يونس

رقم الآية	رقم الصفحة
١٢	٥٨٢
١١	٧٢٧
١٨	٧٢٧
٢٢	٧٢٨-٧٢٩
٢٣	٧٣٠
٢٤	٧٣١-٧٣٦
٢٧	٧٣٨-٧٤١
٢٨	٧٤٢
٣٦	٣٣٨
٣٧	٧٤٣
٣٩	٧٤٤
٤٣	٧٤٥

رقم الآية (يونس)	رقم الصفحة
٤٥	٧٤٥
٤٦	٧٤٧-٧٤٨
٥٠	٥٨٧-٧٤٩-٧٥١
٥٣	٧٥١
٥٨	٧٥٢
٦١	٧٥٢
٦٢	٧٥٣
٦٣	٧٥٣
٧١	٣٥٠-٧٥٣
٧٤	٧٥٤
٨١	٧٥٤
٨٣	٧٥٥
١٠١	٧٥٦
١٠٤	٧٥٧

سورة هود

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٣٤٧
٧	٧٦٠
١١	٤٥٨
١٥	٣٥٧
١٨	٢٠٥
٢٢	٧٦٠
٢٨	٧٦١

رقم الآية (هود)	رقم الصفحة
٢٩	٧٦٢
٣٩	٧٦٤
٤١	٧٦٣
٦٤	٧٦٤
٦٦	٧٦٥
٧٣	٧٦٥
٨١	٧٦٥
٨٨	٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨
٩٣	٧٦٨
٩٨	٦٠٠-٧٦٩
١٠٠	٧٦٩
١٠١	٧٦٩
١٠٩	٧٧٠
١١١	٦٧٨
١١٤	٧٧٠
١١٦	٧٧١

سورة يوسف

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٧٧٣
٨	٧٧٣
٩	٧٧٤
١٥	١٤٨
١٧	٣٧٩
١٨	٧٧٥

رقم الآية (يوسف)	رقم الصفحة
٢١	٣٢٦
٢٤	٧٧٦
٢٦	٦١٤
٢٩	٧٧٧
٣١	٤٨٥-٧٧٨
٣٥	٥٦٦-٧٨٠
٣٧	٧٨١
٤٦	٣١٠
٤٧	٧٨١
٥٠	٧٨٢
٥٢	٧٨٣
٦٢	٧٨٥
٦٤	٧٨٣
٦٥	٧٨٣
٦٦	٧٨٤
٦٩	٧٨٥
٧٣	٧٨٦-٧٨٧
٧٤	٧٨٦
٧٥	٧٨٧
٨٠	٧٨٩
٨٢	٢٠٦
٩٢	٧٩٠
٩٨	٧٩٢

رقم الآية	(يوسف)	رقم الصفحة
٩٩		٧٩١
١٠٥		٧٩٢
١٠٩		٣٨٦
١١٠		٧٩٢
١١١		٧٩٣

سورة الرعد

رقم الآية	رقم الصفحة
٢٤	٣٨٤

سورة إبراهيم

رقم الآية	رقم الصفحة
٥٠	٣٢٦
٥١	٣٢٦
٢١	٦٦٤

سورة الحجر

رقم الآية	رقم الصفحة
٩٨	٤٩٣
٥٩	٤٩٣
٦٠	٤٩٣
٩٤	٧٥٧

سورة النحل

رقم الآية	رقم الصفحة
٣١	٣٢٦
٨	٣٢٦

٥	٥٤٣
٨١	١٧٧
١٤	٢١٦
٤٤	٣٢٢

سورة الإسراء

رقم الآية	رقم الصفحة
٢١	٣٠٦
٢٩	٣٩٢
٣٨	٦٢٠

سورة الكهف

رقم الآية	رقم الصفحة
٦١	٢٥٥
٩٦	٣٠٧ -٥٧٤
٦٣	٥٨٥
٨١	٦٦٥
٧٩	٦٧١
٨٢	٦٧١

سورة مريم

رقم الآية	رقم الصفحة
٢٧	٢٥٨-٢٦٠
١٥	٣٤٠
٧١	٤٨٢
٦١	٧٢١

سورة طـــــــه

رقم الآية	رقم الصفحة
١٠٣	٢٨٩
١٠٤	٢٨٩
١٨	٦٧٣

سورة الأنبياء

رقم الآية	رقم الصفحة
٢٢	١٦٦ - ٣٠٢
٣٤	٢٨٥
٧٢	٣٤٤-٥٣٧
٢٦	٣٧٣
٣٤	٢٨٥
٢٢	١٦٦-٣٠٢-٦٧٧

سورة الحج

رقم الآية	رقم الصفحة
٥	٣٢٥
١٧	٦٠٠
١٥	٧١٨

سورة المؤمنون

رقم الآية	رقم الصفحة
١	٣٣٥
١٧	٣١١
٤٠	٣٧٧
٦٢	٣٣٢

٧٠	٤٨٠

سورة النور

رقم الآية	رقم الصفحة
٢	٥١٥
١	٥١٥-٥٢٠
٣٦	٥٤٦
٣٧	٥٤٦
٤٠	٥٨٠-٦٢٢-٧٣٠

سورة الفرقان

رقم الآية	رقم الصفحة
٤١	٥٢٦
٧٠	٦٦٥
٤٤	٦٧٢-٦٧٦

سورة الشعراء

رقم الآية	رقم الصفحة
٦٣	١٥٨
٧٢	٤٢٥
٢٢٧	٤٤٦
٢٠٥	٥٨٧
١٣	٥٩١

سورة النمل

رقم الآية	رقم الصفحة
٦	٣٤٧
٦٥	٤٧٥

٢١	٤٩٦
١٨	٧٠٠

سورة القصص

رقم الآية	رقم الصفحة
٢٧	٣١١
٧١	٥٨٧

سورة العنكبوت

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٦	٢١٠
٦٧	٣٠٩

سورة الروم

رقم الآية	رقم الصفحة
٩	٥٤٤
٢٧	٥٧٣

سورة الأحزاب

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٠	١٨٦
٣٣	٥٩٩
٥٢	٦٦٦

سورة سبأ

رقم الآية	رقم الصفحة
٣٧	٣٣٨
١٦	٦٦٥

سورة فاطر

رقم الآية	رقم الصفحة
١٠	١٨٦
٢٩	٣٢٦
٣٠	٣٢٦
١١	٤٠٦
٤١	١٩٢
٤	١٥٧
١	٤٢٨

سورة يـــس

رقم الآية	رقم الصفحة
٣٧	٤٦٥

سورة الصافات

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٧	١٤٢
١٦٤	٤١١
١٦٤	٤٨٢

سورة ص

رقم الآية	رقم الصفحة
٥	٥٥٩
٥٦	٧٦٩

سورة الزمر

رقم الآية	رقم الصفحة
٥٣	٣٧٣

٦٥	٥٤١
٣٣	٢١١
٤٧	٣٧٩
٥٦	٥٧٩
٣٩	٦٦٨
٤٠	٦٦٨

سورة غافر

رقم الآية	رقم الصفحة
٣٦	١٤٩
٣٧	١٤٩
٧٨	٥٧٨

سورة فصلت

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٤	٣٧٤
٤٦	٣٧٤
٤٧	٣٧٤

سورة الشورى

رقم الآية	رقم الصفحة
١٧	٦٣٨

سورة الزخرف

رقم الآية	رقم الصفحة
٦٠	٣٣٩
٨٤	٤٧٧-٥٦٣
١٩	٥٥٩

١٢	٦٢٠
١٣	٦٢٠

سورة الدخان

رقم الآية	رقم الصفحة
٥٦	٦١٧

سورة الجاثية

رقم الآية	رقم الصفحة
٣١	٣٨٤

سورة الأحقاف

رقم الآية	رقم الصفحة
١١	٧٠٥

سورة محمد ﷺ

رقم الآية	رقم الصفحة
١٥	٥١٥
١٨	٤١٩

سورة ق

رقم الآية	رقم الصفحة
٢٨	٣٧٤
٢٩	٣٧٤
٣٠	٣٧٤

سورة الذاريات

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٧	٤٩٦
٥٦	٦٧١

سورة الطور

رقم الآية	رقم الصفحة
٣٣	٤٨٠

سورة القمر

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٤	٤٠١
٤٥	٤٠١

سورة الرحمن

رقم الآية	رقم الصفحة
٢٢	٢٥٥

سورة الواقعة

رقم الآية	رقم الصفحة
٧٦	٣٦٥-٤٦٤

سورة الممتحنة

رقم الآية	رقم الصفحة
١٠	٢٨٦
١	٥٢٢

سورة الصف

رقم الآية	رقم الصفحة
٥	٥٧٨
٨	٥٩٨
١١	٧٨٢

سورة الجمعة

رقم الآية	رقم الصفحة
١١	٣١٧

سورة المنافقون

رقم الآية	رقم الصفحة
٥	٣٠٨

سورة التغابن

رقم الآية	رقم الصفحة
٦	٤١٦

سورة الطلاق

رقم الآية	رقم الصفحة
٤	٧٤٨
١١	١٤٣

سورة التحريم

رقم الآية	رقم الصفحة
٤	٢٣٨-٦٢١
٥	٦٦٥

سورة المُلك

رقم الآية	رقم الصفحة
٤	٢٧٧
٨	٥٣٠

سورة القلم

رقم الآية	رقم الصفحة
٣٢	٦٦٥

سورة الحاقة

رقم الآية	رقم الصفحة
١٩	٣٠٨
٧	٣١١

سورة الجن

رقم الآية	رقم الصفحة
١١	٤١١

سورة المزمل

رقم الآية	رقم الصفحة
١٦	٢٢٩

سورة القيامة

رقم الآية	رقم الصفحة
٤٠	١٤٥
٩	٨٨

سورة الإنسان

رقم الآية	رقم الصفحة
٣١	١٩٧

سورة النازعات

رقم الآية	رقم الصفحة
٤١	٦٦٠

سورة الليل

رقم الآية	رقم الصفحة
٣	٦٨٤

سورة العلق

رقم الآية	رقم الصفحة
١٨	٤٩٦
١٣	٥٨٤-٥٨٧

سورة العصر

رقم الآية	رقم الصفحة
٢	٣٢٨
٣	٣٢٨

فهرس الحديث

الحديث	الموضع
اللهم عليك بالوليد وعتبة بن ربيعة وأبي جهل...	١٧٩
أُحلَّت لنا ميتتان...	٢١٦-٢٣٥
نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب...	٢١٧
من حجَّ هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق...	٢٤٤
إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها...	٢٧١
سئل رسول الله ﷺ أين الثالثة ؟ أي الطلقة الثالثة فقال ...	٢٨٠
ثم أتبعه بستٍّ من شوال...	٢٨٩
ولا ينفع ذا الجد منك الجد...	٣٣٨
نحن معشر الأنبياء لا نورث...	٣٤٢
من غشَّنا فليس منا...	٣٥٣
أعط السائل ولو جاء على فرس...	٣٧٨
هل أنتم إلا عبيد	٣٧٣
رُدُّوا السائل ولو بظلف محرق...	٣٧٨
صلاة الليل مثنى مثنى...	٤٢٨
من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت...	٤٣١
فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا...	٤٤٠
من ترك الصلاة متعمدا فقد كفر...	٤٤٠
ما أنا مِن دد ولا الدد مني...	٤٤٢
المرء مع من أحب...	٤٤٦

الحديث	الموضع
من أحب قوما حُشِر معهم...	٤٤٦
اللهم ألحقني بالرفيق الأعلى...	٤٥٥
لا نبي بعدي...	٤٥٥
أين الله ؟ قالت : في السماء...	٤٧٧
اللهم سلّط عليه كلبا من كلابك...	٥٠٠
خير القرون قرني...	٥٥٨
معترك المنايا ما بين الستين والسبعين...	٥٥٨
سبقك بها عكاشة...	٦٤٠

فهرس الأمثال

المثـــــــــــــــــــل	الصفحة
ثَبْتُ الغَدَرْ	٢٥٦
قضية ولا أبا حسن لها	٣٧٩
استمجد المرخ والعفار	٤١٦
حُبُّك الشيء يُعمي ويُصِمّ	٤٤١
سكت ألفا ونطق خلْفا	٦٦٩

فهرس الأعلام

الاسم رقم الصفحة

أبيّ : ٣٠١ - ٣٧٢ - ٤٣٢ - ٧٣٤

أحمد بن جبير الكوفي : ٣٢٦ - ٧٩٣

الأخفش الأوسط : ١٤٥ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٨٠ - ١٨٦ - ٢٠٠ - ٢١١ - ٢٤١ - ٢٧٩ - ٣٥٤ - ٣٨٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٥٠٩ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٦٨ - ٥٧٥-٥٧٨ -٥٨٠ -٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٦٣٧ - ٦٨٦ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٧١٤ - ٧٢٠

الأخفش الصغير : ٦٣٩ - ٧٠٢

الأزهري ، أبو منصور : ٤٠٢

ابن إسحاق : ٤٩١

الإسفراييني ، أبو إسحاق : ٧٢٤

إسماعيل بن جعفر : ٤٤٩

أبو إسماعيل الشامي : ٦٠٢

أبو الأسود الدؤلي : ١٥٩

أشهب : ٥٠١

الأشعري ، أبو الحسن : ٦٧٣

الأصم : ٢٠٠

ابن الأعرابي : ٣٩٢

الأعرج ، عبد الرحمن بن هرمز : ٥٢٥ - ٧٠٦ - ٧٣٤

الأعشى : ٦٨٠ - ٧٣٧

الأعمش سليمان بن مهران : ١٨٨ - ٣٠١ - ٣٢٢ -٤٣٢ - ٧٠٧ - ٧٣٤

امرؤ القيس : ١٣٩ - ٢٣٩- ٣٧٣ - ٦٢٤

أمية بن أبي الصّلت : ٥٣١

أمية بن أبي عائذ الهذلي : ٣٤٢

ابن الأنباري : ١٧٤ - ٦٢٥ - ٦٤٨ - ٦٨٤ - ٧٨٤

إياس بن معاوية : ٥٥٨

ابن الباذش أبو الحسن : ٤١٩- ٤٥٠

الباقر : ٧٠٠

الباقلاني : ٦٧٣

أبو البقاء : ١٤٤ - ١٨٧ - ٢٥٠ - ٤٣٤ - ٤٣٧ - ٤٧٩- ٤٨٧ - ٥٢٧ - ٥٣٢ - ٥٤٢ - ٥٥٠ - ٥٧٤ - ٥٧٩ - ٦٠٧ - ٦١٢ - ٦١٥ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٤ - ٧١١ - ٧٣٠ - ٧٣٣ - ٧٤٧ - ٧٥٣ - ٧٦٩ - ٧٧٦

أبو بكر ﷺ : ٤٤٥

أبو بكر الأدفوي : ٢٩٩

أبو بكر بن أحمد السكوني : ٦٥٨

أبو بكر الرازي : ٤٧٨

أبو بكر بن طلحة الأندلسي : ٦٥٤

بهرام : ٢٠٧

البو سعيدي : ٣٨٩

البيهقي : ٣٩١

تأبط شرا : ٧٨٤

التبريزي : ١٩٤ - ٥٥٠

ثعلب : ٥٧٢ - ٦٦٩

ابن جبير الكناني : ٧٤٠

الجحدري : ٦٣٠ - ٧٦٣

الجراح الحكمي : ٤٩٨ - ٥٠٦

أبو الجراح العقيلي : ٢٨٩

جرير : ٢٨٦

أبو جعفر الرؤاسي : ٣٢٥ - ٣٢٦

أبو جعفر بن الزبير : ٢٧١ - ٥١٧ - ٦٥٨

جعفر الصادق : ٤٣٢

أبو جعفر المدني : ٤٤٩ - ٧٠٧

ابن جماز : ٧٠١

ابن أبي جمرة : ٤٤٥

ابن جندب = مسلم بن جندب

ابن جني ، أبو الفتح : ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٣٣٢ - ٣٩٥ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٥٢٥ - ٥٤٦ - ٦٣٦ - ٦٥٤ - ٦٧٧ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٧٠١ - ٧٨٤ - ٧٨٥

أبو الجوزاء : ٣٩٠ - ٧٥٤

الجوهري : ٦٠٣ - ٦٣٧

أبو حاتم : ٥٤١ - ٧١٨

ابن الحاجب : ٣٥٠

ابن حزم : ٢١٩ - ٦٢٣

الحسن البصري : ٢٩٥ - ٣٩٤ - ٤٠٧ - ٤٧٤ - ٥٠٦ - ٥٢٨ - ٥٤٦ - ٥٤٩ - ٥٥٩ - ٦٥٥ - ٧٠٨ - ٧١٧ - ٧٣٤

الحسن بن صالح : ٤٣٢

الحسن بن عمران : ٤٩٨ - ٥٠٦

حفص : ١٤٩ - ٧٠٧ - ٧٩٢

ابن الحكيم الوزير : ٧٤٠

حمزة بن حبيب الزيات : ٣٢٢ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٤٣١ - ٤٣٣ - ٧٠٧

حمزة بن عبد المطلب : ٣٧٣

حميد بن قيس : ٦٣٥

أبو حنيفة : ٢٧٤ - ٤٣٣ - ٥٣٧ - ٥٣٩

الحوفي : ٢٢٧ - ٥١٩ - ٥٢٧ - ٥٢٩ -٥٧٤ - ٥٨٦ - ٥٨٨ - ٦١٢ - ٦١٥ - ٦٣٢ - ٦٥٣ - ٦٥٧ - ٦٧٤ - ٦٩٤ - ٧٣٣ - ٧٤٦ - ٧٦٠

حُمران بن أعين : ٤٣٢

ابن خروف : ٣٤١ - ٧٤٨

الخطابي : ٦٣٥

الخليل بن أحمد : ١٥١ - ٢٢٣ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٩٥- ٣٢٥ - ٤٢٧ - ٥٤١ - ٧٦٠ - ٧٦٣

خليل بن إسحاق : ٣٥٠

ابن الدبّاغ : ٧٤٠

أبو الدرداء ﷺ : ٧٢١ - ٧٣٨

الدكالي : ٢٠٧

الدماميني : ١٩٩ - ٣٥٠

أبو ذؤيب الهذلي: ٧٨٥

ابن ذكوان : ٦٥٢

رؤبة : ٢٦٧

الرازي فخر الدين : ٤٠٩ - ٥٠٥ - ٥١٢ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٧٣٨

الراعي : ٢٦٧

الراغب الأصفهاني : ٣٦٨

ابن أبي الربيع : ٢٠٩ - ٧٦٢

الربيع بن أنس : ٧٠١

الربيع بن ضَبْع : ٣٨٣

أبو رجاء : ٥٢٥ - ٧٥٤ - ٧٦٣

ابن رشد : ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١

الرشيد : ٦٥٢

الرضي : ٢٨٨

ابن الرماك : ١٨٦

الرماني (علي بن عيسى) : ١٨٥ - ٥٧٦ - ٥٧٨

الرياشي : ٦٥١

الزبير بن العوام ﷺ: ٧٠١

الزجاج : ١٩٤ - ٢٠٠ - ٢١٤ - ٣٤١ - ٣٦٥ - ٣٦٩ - ٣٧٥ - ٣٩١ - ٤١٠ - ٤٢٠ - ٤٢٧ - ٤٦٦ - ٤٧٨ - ٥٢٠ - ٥٥٨ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٧١ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٢٨ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٦٨ - ٦٨٦ - ٧٠٢ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٣ - ٧٣٠ - ٧٤٤ - ٧٦٠ - ٧٧٦

زارة بن أوفي : ٥٥٨

الزمَلكاني كمال الدين : ٣٨٤

الزهراوي : ٥٥٩

الزهري : ٤٠٧

زهير : ١٨٧ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٦٥٤

ابن زيد : ٢٤٥ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٧

أبو زيد الأنصاري : ١٨١ - ٥٨٦ - ٦٨٣

زيد بن ثابت ﷺ : ٤٣٢ - ٧٠٠

زيد بن علي : ٥٠٦ - ٧٣٤

زيد القينقاعي : ٣٩٠

السجاوندي : ٣٧٠

السدي : ٢٨٠ - ٦٠٧

ابن السَّراج : ٦٧٧ - ٧٦٩

السروجي الحنفي : ٣٥٧

سعد الدين التفتازاني : ٣٥٠

سعد بن أبي وقاص ﷺ : ٧٣٤

أبو سعيد السيرافي : ٣٢٥ - ٤٣٤ - ٤٥٠

سعيد بن جبير : ٢٤٨ - ٦٣٧ - ٦٧٧

أبو سفيان : ٦٨٧

سفيان الثوري : ٤٣٢ - ٤٣٣

سفيان بن عيينة : ٧١٧

ابن السِّكِّيت : ٣٢٤ - ٦٦٩

السلمي ، أبو عبد الرحمن : ٥٢٥ - ٧٠٧ - ٧٣٤

ابن السَّمَيفع : ٣٣٩

السهيلي : ٢٦١- ٧٨٦

سيبويه : ١٣٨ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦١ - ١٦٣ - ١٦٥ - ١٧٦ - ١٨٠ - ١٨١
- ١٩١ - ١٩٣ - ٢٠٦ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٨ - ٢٦٢
- ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٣٢٠ - ٣٢٣ - ٣٢٥ - ٣٣٥ - ٣٥٧
- ٣٦٠ - ٣٦٥ - ٣٧٠ - ٣٧٤ - ٣٧٨ - ٣٨٦ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤٢٢ - ٤٢٣
- ٤٢٧ - ٤٤٠ - ٤٤٧ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥٥ - ٤٥٨ - ٤٦١ - ٤٦٤ - ٤٧٦

- ٤٧٧ - ٥٠٧ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨
- ٥٣١ - ٥٤١ - ٥٧٥ - ٥٧٧ - ٥٨٤ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩
- ٦٠١ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١٥ - ٦٤٠ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٤ - ٦٥٥
- ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٣ - ٦٩١ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١٩ - ٧٢٠
- ٧٢٨ - ٧٤٨ - ٧٦٠ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٥ - ٧٧٠ - ٧٨٧

ابن السيِّد : ٣٢٤

ابن سيرين : ٥٥٨ - ٦٢٦

ابن سينا : ٧٣٩ - ٧٤٠

الشاذلي ، أبو الحسن : ٣٦٧

الشافعي : ٢٧٣

الشعبي : ٥٤٩ - ٦٩٥ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧٣٤

شعبة : ٦٣٠

الشلوبين : ٥٥٦

الشماخ : ١٦٦

شمر بن حمدويه : ٤٤٠

شيبة : ٤٤٩

ابن شيطا : ٤٤٩

صاحب اللوامح = أبو الفضل الرازي

صاحب رؤوس المسائل : ٤٥٩

الصاغاني : ٦٠٣

أبو صالح : ٥٥٨

أبو صخر الهذلي : ٣٥٨

الصيمري : ٧٤٣

الضحاك : ٢٨٠ - ٣٩١ - ٧١٤ - ٧٦٣

ابن الطبّاع : ٧٢١

الطبري : ١٨٤- ١٩٦- ٢٦٧ - ٣٤٦ - ٣٥٦ - ٤٦١ - ٥٦٠ - ٦٣٩ - ٧٥١ - ٧٩١

ابن الطراوة : ٥٧٥ - ٧٢٩

طلحة بن مصرف : ١٦١ - ٥٠٧ - ٧١٨

عاصم : ٦٣٠ - ٧٠٧ - ٧٩٢

أبو العالية : ٧٠١ - ٧٣٤

ابن عامر : ١٩٦ - ٦١٩ - ٦٢١ - ٦٥٢ - ٧٠٦ - ٧٠٧

ابن عباس ﷺ : ١٧٥ - ١٩٤ - ٣٢٦ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٥٥٨ - ٦٠٢

عبد الجبار المعتزلي : ٧٢٤

عبد الدائم القيرواني : ٥٠١ - ٥٠٢

عبد الرحمن بن سمرة ﷺ : ٢٧١

عبد الله بن الحارث ﷺ : ٥٣٧

عبد الله بن بسر ﷺ : ٥٥٨

عبد الله بن سلام ﷺ : ٢٥٧

عبد الله بن مسعود ﷺ: ١٥٢-٢٧٣ -٣٠١ -٣٤٤ -٤٤١-٦٣٢-٧٠٠-٧٠١-٧٠٥-٧٣٤

عبد الوارث بن سعيد : ٣٩٧ - ٧٩٣

ابن أبي عبلة : ١٥٥ - ٣٣٩ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥٧١

عبيد بن عمير المكي : ٣٧٠

أبو عبيدة معمر : ١٧٤- ٢٩٩ - ٤٤٠- ٥٥٩- ٥٧٠- ٦٣٨- ٦٦٩ - ٦٨٤ - ٧٣٦

عثمان بن عفان ﷺ : ٤٣٢ - ٧٠٧

أبو عثمان النهدي : ٧٣٥ - ٧٣٦

ابن عرفة : ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٦٨

ابن عصفور : ١٦٧ - ١٦٩ - ٤٢٧ - ٤٢٩ - ٥٠٧ - ٦٧٤ - ٧١٥

عصمة : ٦٣٠

العضد الإيجي : ٣٨٩

عطاء بن أبي رباح : ٢٠٠

عكرمة : ٦٨٤

علقمة بن عبدة : ١٤٢

علم الدين العراقي : ٦١٩ - ٦٢٠

أبو علي الأهوازي : ١٨٥

علي بن أبي طالب ﷺ : ٤٣٢ - ٧٠٠ - ٧٠٧

علي بن ثابت التلمساني : ٣٠٥

أبو علي الفارسي : ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٨٣ - ٢٨٥ - ٢٩٩ - ٣٤٥ - ٣٦٤ - ٣٦٦ - ٣٦٩ - ٣٧٥ - ٣٨١ - ٤٠٢ - ٤١١ - ٤١٣ - ٤١٥ - ٤٢٤ - ٤٢٧ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٥٢٠ - ٥٣١ - ٥٤٩ - ٥٧٨ - ٥٨٤ - ٦١٧ - ٦٣٢ - ٦٥٢ - ٦٥٤ - ٦٧٧ - ٧١٣ - ٧٢٨ - ٧٦٩ - ٧٨٩

عمر بن أبي ربيعة : ٦٧٩

عمر بن الخطاب ﷺ : ٤٤٥ - ٧٣٨

ابن عمران النقارسي : ٢١٣

أبو عمر الزاهد : ٣٩٢ - ٥٧٢

أبو عمرو : ٧٦١

عمرو بن شقيق : ٧١٧

عمرو بن معديكرب : ١٦٦

أبو عمرو الداني : ٦٣٥ - ٦٣٦

أبو عمرو بن العلاء : ١٦٥ - ٢٤٠ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٧١ - ٣٩٧ - ٦٢٩ - ٧٩٣

عمّار الكلبي : ٤٥٨

عوف بن أبي جميلة : ٧٣٥

عيسى بن عمر : ٤٢٣ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٨ - ٧٠٧ - ٧٣٤

ابن أبي العيش : ٧٤٠

الفارابي ، أبو نصر : ٤٧٠

الفراء : ١٥٢ - ١٨٥ - ٢٠٦ - ٢٢٧ - ٢٣٧ - ٢٤٨ - ٢٨٣ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٣١ - ٣٣٤ - ٣٣٧ - ٣٥١ - ٣٥٤ - ٣٦٩ - ٣٩٤ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٤٠٢ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٥٧ - ٥٢٤ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٤١ - ٥٥٠ - ٥٥٨ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٩٨ - ٦٢٨ - ٦٣٨ - ٦٥٢ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٩٠ - ٧٠٠ - ٧٠٢ - ٧٢٢ - ٧٢٩ - ٧٥٥ - ٧٦١ - ٧٨٠

الفرزدق : ١٥٩- ٣٠١ - ٣٥٧

أبو الفضل الرازي : ٦٩٥ - ٧٣٥

الفياض بن غزوان : ٥٠٧

قاضي الري : ٧١٧

قتادة : ١٧٥ - ١٩٤ - ٤٠٠ - ٧٣٤ - ٧٣٧

القرطبي : ٤٩٢ - ٤٩٤ - ٦٥٢

القصبي : ٧٩٣

ابن القطاع : ١٨٥

قُطرب : ٥٨٣

قطفير : ٧٧٧

ابن كثير : ٤٤٨ - ٦٢١

الكرماني : ٦١٦ - ٦٣٧ - ٦٨٤ - ٧٣٢

الكسائي : ١٥٢ - ١٧٠ - ١٨٠ - ١٨٦ - ٢٨٢ -٢٨٤ - ٢٨٩ - ٣٠٩ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٤٥ - ٣٥٤ - ٣٨٧ - ٤٠٧ - ٤١٧ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٣٣ - ٤٤٠ - ٤٤٨

- ٤٤٩ - ٥٤١ - ٥٤٩ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٨ - ٦٧٧ - ٦٧٨
- ٦٨٠ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٧٦١ - ٧٩٣

الكلبي : ١٩٩ - ٧٦٣

ابن كيسان : ٢٠٠ - ٥٠٩ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٨

اللحياني : ٧٦١

ابن أبي ليلى : ٤٣٢ - ٥٣٧

المالَقي : ٣٥٩

الإمام مالك : ٥٠١ - ٥٣٩

ابن مالك : ١٤٣ - ١٧١ - ١٨٧ - ١٩٩ - ٢٠٩ - ٢٦٣ - ٢٦٨ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٧٠ -
٣٨١ - ٣٨٨ - ٤٥١ - ٥٠٧ - ٥٣٣ - ٥٥٢ - ٥٧٤ - ٦١٠ - ٦٢٣ - ٦٥٤ -
٦٦١ - ٦٧٤ - ٦٩١ - ٧١٥ - ٧٦٢

المبرد : ١٦٧ - ١٨١ - ٢٨٩ - ٣٦٠ - ٤٥٠ - ٤٥٦ - ٥٠١ - ٥١٠ - ٥٨٦ - ٦٥٠ -٦٦٤
- ٦٧٨ - ٦٨٣ - ٧٠٢ - ٧١٩

مجاهد : ١٩٤ - ٢٠٠ - ٢٤٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٧١٧ - ٧٦٣

ابن مجاهد ٤٢٠ - ٤٤٩ - ٥٢٥

أبو مجلز : ٧٥٤

محمد بن أحمد السكوني : ٦٥٨

محمد بن علي الحمصي : ٣٦٦

ابن محيصن : ٧٠٧

المرادي : ٢٦٨ - ٢٨٨ - ٣١٢ - ٦١٤ - ٦٥٤

ابن المرحَّل : ٧٢١

مروان بن الحكم : ٧٣٧

أبو مسلم الأصبهاني : ٣٦٨

مسلم بن جندب : ٧٦٣

ابن معزوز الأندلسي : ٦٥٤

مقاتل بن سليمان : ٢٠٠

ابن مكتوم : ٥٠٢ - ٥٢٩ - ٥٦١ - ٥٩٦ - ٦٠٥ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦٧٤ - ٧٤٠ - ٧٤٣ - ٧٥٧ - ٧٧٨ - ٧٨٢

مكي بن أبي طالب : ٢٠٠ - ٢٠٢ - ٢٦٥ - ٢٦٧ - ٣١٢ - ٤١٢ - ٤٦٣ - ٦٢٠

ابن ملكون : ٤١٥ - ٦٦١

المنصور بن أبي عامر : ٧٧٨

المنصور بن يعقوب الموحّدي : ٧٣٩

المهدوي : ١٧٠ - ١٧٥ - ١٨٢ - ٢٤٨ - ٥٦٦ - ٥٧٦ - ٧٠١

ميمون الأقرن : ١٥٩

النابغة الذبياني : ٣٤٢

نافع المدني : ٥٤٥ - ٥٨٢ - ٥٨٨

نبيح العنزي : ٤٩٨

ابن النحاس : ٣ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٦٧٨ - ٧٦١١٧

النخعي ، إبراهيم : ٥٢٦ - ٦١٣ - ٧٦٣

نصر بن عاصم : ٧٣٤

النضر بن شميل : ٦٣٧ - ٦٦٩

النقاش : ٥٥٩ - ٧٠١

هبيرة : ٧٩٢

الهذلي ، خالد بن زهير : ٧٢٨

ابن هرمز = الأعرج

ابن هشام الأنصاري : ٦١٠ - ٧٢٥

هشام بن الحكم الأموي : ٧٧٨

ابن هشام الخضراوي : ٣٩٢
هشام الضرير : ٢٣٧ - ٢٩٩ - ٣٥٤ - ٤٣٠
أبو واقد : ٤٩٨ - ٥٠٦
الواقدي : ١٧٥ - ١٧٧
ابن وثّاب : ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٧٦٣
الوليد بن حسان : ٣٢٦
يحيى بن آدم : ٤٣٣
يحيى بن يعمر : ٧٣٤
اليزيدي ، أبو محمد يحيى : ٣٢٥ - ٣٢٦
يعقوب الحضرمي : ٣١٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧
يونس بن حبيب : ١٨٦ - ٦٠٠ - ٧١٢

فهرس الشعر

ء

كـأنَّ خبيئـةً مـن بيـت رأس يكُـون مِزاجَهـا عَسَـلٌ وَمَـاءُ

حسان بن ثابت ١٧٢

أمَـنْ يَهْجـو رسـولَ الله منكـمْ ويمْدَحُـهُ وينصُـرهُ سـواءُ

حسَّان ٣١٦

إنمـا الميـتُ مَـنْ يعيـشُ كئيبـا كاسِـفا بالُـه قلـيلَ الرجـاءِ

عديّ بن الرعلاء الغساني ١٨٣، ٢٤٣

ب

بنـا تميمـا يُكشَـفُ الضَّبـابْ

رؤبة ٧٦٦

أثَعْلَبَـةَ الفـوارِسِ أم رِيَاحـاً عَدلْـتَ بهـم طُهَـيَّةَ والخِشـابا

جرير ١٩٧

يـا أوسـط النـاسِ طُـرًّا في مفـاخرهمْ وأكـرمَ النـاس أمَّـا بَـرّة وأبـا

٢٩٦

جريمـة نـاهضٍ في رأس نِيـقٍ تَـرى لعظـام مـا جَمَعَـت صَلِيبـا

أبو خراش الهذلي ٧٦١

لمـاّ اتَّقَـى بِيَـدٍ عَظيـمٍ جِرْمُهـا فَـتَرَكْتُ ضـاحيَ جِلْدِهـا يَتَذَبْـذَبُ

٣٨٥

طَرِبْـتُ ومـا شَـوْقاً إلى البِيـضِ أطْـرَبُ ولا لعِبـاً منّـي وذو الشـيبِ يلعـبُ

الكميت بن زيد ٦٢٢

لَدْنُ بهـزالكـف يعيسل متنـه فيـه عسَـلَ الطريـقَ الثَّعْلَـبُ

ساعدة بن جؤية ٧١٣

أَفَعَنْـكَ لا بـرقٌ كـأنَّ وَمِيضَـه غـابٌ تَسَـنَّمَهُ ضِـرامٌ مُثْقَـبُ

ساعدة بن جؤيّة الهذلي ٦٢٩

فلسـتَ لإنْسـيٍّ ولكـنْ لمـلأكٍ تـنزَّلَ مـن جـوِّ السـماء يصـوبُ

علقمة الفحل ٤٨٥

لـدَم ضـائع تَغَيَّـبَ عنـه أَقْرَبُـوه إلا الصَّبَـا والجَنُـوبُ

١٦٧

هـذا سُـراقَةُ للقُـرآنِ يَدْرُسُـه والمـرء عنـد الرُّشـا إن يَلْقَهـا ذِيـبُ

١٩٧

ولا عيـبَ فيهـم غـيرَ أنَّ سُيوفَهـم بهـنَّ فُلـول مـن قِـراعِ الكتـائبِ

النابغة الذبياني ٤٥٢

فمـا سـوَّدتني عـامرٌ عـن وراثـة أبـى الله أنْ أسمُـو بـأمّ ولا أَبِ

عامر بن الطفيل ٢٩٥

إذا كوكـبُ الخرقـاءِ لاحَ بسـحرةٍ سُـهيلٌ أذاعـت غَزلهـا في القرائـبِ

٤٦٦

صريع غـوان راقَهُـنّ ورقنـه لدن شبَّ حتى شاب سود الذوائـب

القطامي ٣٣٣

أعـوذ بـالله مـن العَقْـراب الشـائلات عُقَـدَ الأذنـابِ

٤٠٢

ذهـب الذيـن يعـاش في أكنـافهم وبَقِيـتُ في خَلْـفٍ كجِلْـدِ الأَجْـرَبِ

لبيد ٦٦٩

أمرتُـك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بـه فقـد تركتُـك ذا مـال وذا نشَـبِ

عمرو بن معد يكرب ٢٨٢-٦٥١-٧٥٧

ت

هنيئـا مريئـا غـيرَ داءٍ مُخـامرٍ لعَـزّة مـن أعراضِنـا مـا اسـتَحلَّتِ

كثير ٤٣٣

حَنَّـتْ نـوارُ ولاتَ هَنَّـا حَنَّـتِ وبَـدا الـذي كـانت نَـوارُ أَجَنَّـتِ

شبيب بن جعل ٦٢١

ح

سـأترك مـنزلي لبـني تميـم وألْحَـقُ بالحِجـاز فأسْـتَرِيحا

المغيرة بن حبناء ٣٦٩

لَزِمْنـا لـدن سـالَمْتُمُونا وِفـاقَكُم فـلا يـك منكـمْ للخِـلاف جُنـوحُ

٣٣٣

فـأنتَ مِـن الغوائِـل حـين تُرمَـى ومِـن ذَمِّ الرِّجـال بِمُنْـتَزاحِ

ابن هرمة ٣٩٥

د

يا حكـم بن المنـذر بن الجـارود أنت الجواد بن الجـواد بن الجـودْ

رؤبة ٥٥٠

إذا التفَّ جنح الليل فلْتـأتِ ولتكـنْ خُطـاك خفافـا إنَّ حُرَّاسَـنا أُسْـداً

٦٧٩

أريـتَ إن جـاءت بـه أُملُـودا مُرَجَّـلا ويَلبَـسُ البُـرُودا

أقـائلُنَّ أَحضِـروا الشُّـهُودا

رؤبة ٥٨٣

وأنا النذير بحرّة مسودّة تصل الجيوشُ إليكم أقوادَها
أبناؤها متكنّفون أباهم حنقو الصدور وما هم أولادَها

٧٨٠

وبالصَّرِيمة منه مَنْزِلٌ خَلَقٌ عافٍ تغيَّر إلا النُّؤي والوتِدُ

الأخطل ١٦٧

يرضى عن الناس أنّ الناس قد عَلِموا ألاّ يُدانِيَنا من خَلْقِه أَحَدُ

جرير ٢٨٦

ولكنَّما أهْلي بوادٍ أنيسُه ذئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثنى ومَوْحَدُ

ساعدة بن جؤية ٤٢٨

إذا وجدت أوار الحُبِّ في كَبِدي أَقْبلتُ نحو سِقاء القوم أَبْتَرِدُ

عروة بن أذينة ١٤٩

ألا حبّذا هند وأرض بها هندٌ وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ

الحطيئة ١٤٧

ألا كلُّ مولودٍ فلِلْمَوتِ يولَدُ ولستُ أرى حَيًّا لحيٍّ يُخَلَّدُ

٦٧٢

إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّت العصا فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

جرير ٧١٠

وعنترةُ الفَلْحاءُ جاء مُلأَّماً كأنّهُ فندٌ من عمايَةَ أسودُ

شريح بن بجير التغلبي ٤٣٥

عَشِيَّةَ لاعفراءُ منكَ قريبةٌ فَتَدْنُو ولاعفراءُ منكَ بعيدُ

عروة بن حزام ٦٣٨

وأعلمُ عِلمَ حَقٍّ غير ظَنٍّ وتَقْوى الله مِن خَيْرِ العَتادِ

٢٨٦

قـد أَتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْفَـرًّا أَنامِلُـه كـأنّ أثوابـه مُجَّـت بِفِرصـادِ

عبيد بن الأبرص ١٩٠ ، ٥٧٧

لسـت ممـن يَكِـعُّ أو يسـتكينون إذا كافحَتـه خيـلُ الأعـادِي

١٤٣

علـى مـا قـام يَشـتِمُني لَئِيـمٌ كخـنزيرٍ تَمَـرَّغَ في رَمـادِي

حسان بن ثابت ٣٩٢

ولم تدر وشْـكَ البَيْـنِ حتـى رَأَتْهُـمُ وقـد قعـدوا أرماقَهـا كـلَّ مَقْعَـدِ

زهير ٧١٣

تطـاولَ لَيْلُـكَ بـالإثمد ونـام الخَلِـيُّ وَلم ترقُـدِ

وبـاتَ وبَـاتَتْ لـه ليلـةٌ كَلَيْلَـةِ ذي العـائر الأَرمَـدِ

وذلـك مـن نبـأ جـاءني وخُبِّرتُـه عـن أبـي الأسـودِ

امرؤ القيس ١٣٨

قـالت ألا ليتمَـا هـذا الحمـامُ لنـا إلى حمامتنـا ونِصْفُـه فَـقَدِ

النابغة الذبياني ٤٠٦

وإنْ أُدْعَ للجُلّى أَكُـنْ مِـن حُماتِهـا وإن تـأتِك الأعـداء بـالجَهْدِ أَجْهَـدِ

طرفة بن العبد ٥٩٠

فلـولا الشُّـهى واللِـه كنـتُ جديـرة بـأن أتـرك اللـذّاتِ في كُـلِّ مَشْـهَدِ

امرأة من بني نضر بن معاوية ٣٣٩

ر

وهرٌّ تصـيد عقـول الرجـال وأفلـتَ منهـا ابن عمـرو حُجُرْ

امرؤ القيس ٥٩٥

يُفاكِهنا سعدٌ ويَغدو لجمْعنا بِمَثنى الزِّقاقِ المترَعاتِ وبالجُزُرْ

امرؤ القيس ٤٢٨

يَرمِي بِكَفَّي كان من أرمى البشرْ

٧٢٣

أحار ابن عمرو كأني خمر ويعدو على المرء ما يأتمر

امرؤ القيس ٥٥١

إمَّا يُصِبْكَ عدوٌّ في مُناوَأةٍ يوما فقد كنت تستعلي وتنتصرُ

٥٩٥

أَكُلَّ امرئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ ناراً

أبو دؤاد الإيادي ٧٠٩

أَصْبَحتُ لا أَحْمِلُ السِّلاح وَلا أَمْلِكُ رأس البعير إن نَفَرا

الربيع بن ضبع الفزاري ٣٨٣

لهُ الوَيْلُ إنْ أَمْسَى ولاأمُّ هاشمٍ قريبٌ ولا البَسْباسةُابنةُ يَشْكُرا

امرؤ القيس ٦٣٨

كحَلْفَةٍ من أبي رِياح يَسْمَعها اللَّهُمَ الكُبَارُ

الأعشى ٣٥١

لو كان منفلت كانت قساوسة يحييهم الله في أيديهم الزُّبُرُ

ابن أبي الصلت ٥٣١

يموتُ أُناسٌ أو يَشيبُ فَتاهُمُ ويَحْدُث نسلٌ والصغير فَيَكبَرُ

٣٨٥

وما مِثلُه مِمَّن يُجاوِدُ حاتمٌ ولا البحرُ ذو الأمواجِ يلتجُّ زاخِرُهْ

٤٨٤

إنَّ ابـنَ وَرْقـاءَ لا تُخْشـى بَـوادِره لكـنْ وقائعُـه في الحـربِ تُنتظَـرُ

زهير بن أبي سلمى ١٨٧

وإنْ شُـلَّ رَيْعـانُ الجميـع مخافـةً نقـولُ جِهـاراً وَيْلَكُـم لا تُنَفِّـرُوا

زهير ٣٥٨

أَلقَيـتَ كاسِـبَهُم في قَعـرِ مُظْلِمَـةٍ فـاعدل عليـك سـلامُ الله يـاعمرُ

الحطيئة ٦٠٨

لهفـي عليـك لِلَهْفَـةٍ مـن خـائف يرجـو جـوارَك حـينَ ليـس مجـيرُ

الشمردل بن عبدا لله الليثي ٢٤١

فلا تـجـزعن من سنة أنت سـرتهـا فـأول راض سنـة من يسـيرهـا

خالد الهذلي ٧٢٨

إن يَسـألوا الخـيَر يُعْطَـوْه وإن خـبروا في الجَهْـد أُدْرِكُ منهـم طِيـبَ إخبـارِ

٣٥٩

إذا تغنَّـى الحمـامُ الـوُرقُ هَيَّجَـني ولـو تسـلَّيتُ عنهـا أُمَّ عَمَّـارِ

النابغة ٦٥٠

قومٌ إذا حـاربـوا شُـدُّوا مـآزرهـم دون النسـاء ولو باتـت بأطـهـارِ

الأخطل ٥٤٥

النـازلين بكُـلِّ معـتَرَكٍ والطيِّبـونَ معـاقدَ الأُزرِ

الخرنق بنت هِفَّان ٤٨٣

وتَذْكُـر نُعْمـاه لـدن أنـتَ يـافع إلى أنـت ذو فَوْدَيـنِ أبيـضَ كالنسـرِ

٣٣٣

قـد ظهـرت في عصرِنـا فِرقـة ظُهُورُهـا شُـؤْمٌ علـى العَصْـرِ

لا تَقتَـــدِي في الدِّيـــن إلا بمـــا سَـــنَّ ابـــنُ سِـينا وأبـــو نَـــصْرِ

ابن جبير الكناني ٧٤٠

وإن بَعُـــدُوا لا يَـــأمَنون اقترابَـــه تشـــوُّف أهـــلِ الغـــائب المُتَنَظَّـــر

عروة بن الورد ٣٥٨

أَسَـــدٌ علـــيَّ وفي الحـــروب نَعامـــةٌ رَبْـداء تنفِـــرُ مـــن صَفـــير الصَّـــافِرِ

عمران بن حطان الخارجي ٢٦٦

ســواء عليــك النَّفْــرُ أم بِــتَّ ليلــةً بأهلِ القبـابِ مـن نُمَـيرِ بـنِ عـامر

٦٧٥

دعـــوتُ لمـــا نابـــني مِسْـــوَرا فلَبَّـــى فَلَبَّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــوَرِ

٥٩٠

دَسَّت رسـولاً بـأنّ القـوم إنْ قَـدَرُوا عليـكَ يَشْـفُوا صُـدُوراً ذاتَ تَوْغِـيرِ

الفرزدق ٣٥٨

ز

وكـلُّ خليـلٍ غـيرُ هـاضمٍ نَفْسِـه لِوَصْـل خليـلٍ صَـارمٌ أو مُعـارِزُ

الشَّمَّاخ ١٦٧

ش

إليـكَ أَشْـكو شِـدَّة المعيـشِ ومَـرَّ أعـوام نتفْـنَ رِيشِـي

رؤبة بن العجاج ٢٦٧

ط

جـاؤُوا بِمَـذْقٍ هـل رأيـتَ الذِّئـبَ قَـطْ

٦٩٩

ض

بحيـــث يَعـــتَشُّ الغـــرابُ البائـــضُ

أبو محمد الفقعسي ٤٣٥

ع

يـــاليتَ أيّـــامَ الصِّبـــا رَوَاجِعـــا

العجاج ٦٧٩

وقالـوا لهـــا لا تنكحـــيه فإنـــه لأوّل نـــصل أن يـــلاقي مجمـــعا

تأبط شراً ٧٨٥

لنـــا القـــدَمُ الأُولى عليهـــم وخَلْفُنـــا لأوَّلِنـــا في طاعـــةِ الله تـــابعُ

حسان بن ثابت ٦٦٩

أَقَـــارِعُ عَـــوْفٍ لا أُحـــاوِلُ غيرَهـــا وُجُـــوهَ قُـــرُودٍ تَبْتَغِـــي مَـــن تُخـــادِعُ

النابغة الذبياني ٣٤٢

السِّلم تـأخذ منهـا مـا رضيـت بـه والحرب تـأخذ من أنفاسـها جُـرَعُ

العباس بن مرداس السلمي ٢٥٧

يا أقـــرع بن حابـــس يا أقـــرع إنَّك إنْ يُصـــرَعْ أخـوك تُصـــرعُ

عمرو بن الخثارم ٣٥٩

ولا بـــالذي إنْ بـــانَ عنـــه حبيبُـــه يقـــولُ ويُخْفِـــي الصَّـــبْرَ إنِّـــي لجـــازِعُ

أبو صخر الهذلي ٣٥٨

إذا حـــارب الحجَّـــاجُ أيَّ مُنـــافقٍ عَـــلاه بســـيفٍ كُلَّمـــا هُـــزَّ يقطـــعُ

الفرزدق ٣١٥ ، ٥٦١

أمِـــنْ رَيحانـــةَ الداعـــي السَّـــميعُ يؤرِّقُـــني وأصحـــابي هجـــوعُ

عمرو بن معد يكرب ٣٤٨

ف

يـا وَحْشَـةَ الإسـلامِ مِـن فِرقـة ... شـاغلةٍ أنفُسَها بالسَّفَهْ
قـد نبَـذَت دِيـنَ الهـدى خَلفَهـا ... وادَّعَـت الحكمـة والفلسـفَه

ابن جبير الكناني ٧٣٩

لِعـاصِـمٍ قِـراءة ... لـغَيـرِها مُخالِفَـهْ
إنْ نَّعْـف عـن طائِفَـة ... منكـم نُعَـذِّبْ طائفَـهْ

أبو الحكم ابن المرحل ٧٢١

لجماعـةٌ سَـمَّوْا هَواهُـمْ سُـنَّةً ... وجماعـةً حُمُـرٌ لعمْـري موكَفَـهْ
قـد شـبَّهوهُ بخلْقـهِ وتَخَوَّفُـوا ... شـنع الـوَرَى فتسـتَّرُوا بالبَلْكَفَـهْ

بعض المعتزلة ٦٥٨

نحـن بمـا عِنْدَنـا، وأنـتَ بمـا ... عِنْـدَك راضٍ، والـرَّأيُ مختَلِـفٌ

عمرو بن امرئ القيس ٣١٧ ، ٧١٩

وعـضّ زمـان يـابن مـروان ... لم يَدَعْ مِن المـال إلا مُسْحَتا أو مجلَّفُ

الفرزدق ٣٠١

إذا نُهِـيَ السـفِيهُ جـرى إليـه ... وخـالَفَ والسـفيهُ إلى خِـلافِ

أبو القيس بن الأسلت ٤٢١

لُبْـسِ عبـاءةٍ وتَقَـرَّ عَيـني ... أحـب إليّ مـن لبـس الشـفوف

ميسون الكلبية ٤٦١ ، ٦٣٣

ق

فيهـا خُطـوطٌ مِـن سـوادٍ وبَلَـقْ ... كأنَّـه في الجِلـد توليـعُ البَـهَقْ

رؤبة ٧١٩

ليث بعـثر يصـطـاد الرجـال إذا ... ما الليث كـذّب عن أقـرانـه صـدقا

زهير ٤٩٥

ألا هـــل أتى أم الحـويـرث مرســلي بلى خـالـد إن لم تـعقــه العــوائـق

أبو ذؤيب ٥٤٦

وإنســـان عيـــني يحسر المـاء تـــارة فيبـدو وتـــارات يـجـــمُّ فـيـغـرقُ

وتُصبِحُ عــن غِــبِّ السُّــرى وكأنَّهــا ألَـمَّ بهـا مـن طـائفِ الجـنِّ أوْلَـقُ

الأعشى ٦٨٠

أبى الذَّمَ أخلاقُ الكسـائيِّ وانتحى بـه المَجْـــدَ أخـــلاقُ الأُبُـــوِّ الســـوابقِ

كلثوم بن عمرو العتابي ٤٠٧

ألا يـــا لَقومـــي للخيـــال المشَـــوِّقِ وللـــدَّار تَنـــأى بـــالحبيب ونلتقـــي

١٤٦

ألا يـــا قيـــسُ والضحـــاكُ سَـــيْرا فقـــد جاوزتُمـــا خمـــرَ الطَّريـــقِ

١٤٦

ك

فَلَمَّـــا خَشِـــيتُ أظَـــافرَهُم نَجَـــوْتُ وأرْهَـــنُهُمْ مالكـــا

عبد اللَّه بن همام السلولي ٣٩٧

ومقرونـــة دُهـــم وكُمـــت كأنهـــا طمـــاطم يوفـــون الوفـــاز هنـــادِكُ

كثير عزة ٦٠٤

حتـى اســتغاثَ بمـاءٍ لارِشـاءَ لـه مِـن الأباطـحِ في حـافَـاتِه البُـرَكُ

مُكَلَّـلٌ بـأصول النَّبْـتِ تنسُـجه ريـحٌ خريـقٌ لضـاحي مائـه حـبُكُ

كمـا اسـتغاثَ بِسِـيْئٍ فَـزٌّ غَيْطَلَـةٍ خـافَ العيـونَ ولم يُنظَر بـه الحَشَـكُ

زهير ٦٩٢

أبيتُ أَسْري وتَبِيتِي تَدْلُكِي وجهَكِ بالعَنْبَر والمِسْك الذَّكي

٣٧١

قليلُ التَّشَكِّي لِلمُهِمِّ يُصيبُه كثير الهوى، شتّى النّوى والمسالكِ

تأبط شراً ٤٥١

ل

ضعيفُ النِّكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفرارَ يُراخي الأجَلْ

٧٦٧

دعوتُ امرءاً أيَّ امرئٍ فأجابني وكنتُ وإياه مَلاذاً وموئلا

٣١٥

هذا وإنَّ الذي أَبْداهُ مُتَّضِحٌ أَخْذُ الأئمَّة أجراً مَنْعُه نُقِلا

وهَبْكَ أنَّك راءٍ حِلَّه نَظراً فما اجتهادُك أوْلى بالصَّواب وَلا

علي السلمي التونسي ٢٠٨

أَخَذُوا المخاض من الفَصِيل غُلُبَّة ظُلْماً و يُكتَب للأمير أَفِيلا

الراعي النميري ٣٣٩

بُنيت مرافِقُهنَّ فوق مزلَّة لا يستطيع بها القُرادُ مَقيلاً

الراعي النُّمَيري ٢٦٧

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

أبو الأسود الدؤلي ٥٢٨

كلُّ جارٍ ظَلَّ مُغْتَبِطاً غَيْرَ جيراني بني جَبَلَه

هَتَكُوا جَيْبَ فَتاتِهمُ لم يُبالُوا حُرْمةَ الرَجُلَه

٢٧١

وقد ذهبت ليلى بعقلك كلّه فهل غير صيد أحرزته حبائله

طرفة ٤٩٥

أَبُوكَ خَليفةٌ وَلَدَتهُ أخرى وأنت خليفةٌ ذاك الكمالُ

٤٣٦

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ يلوح كأنه خِلَلُ

كثير عزة ٢٥١

وأنت ابن ليلى خيرُ قومك مشهداً إذا ما احْمَأرّت بالعبيط العوامل

كثير عزة ٧٣٥

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفٍّ يوماً يهوديٌّ يُقاربٌ أو يزيلُ

أبو حية النميري ١٨٩

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً حتى تجودَ وما لَدَيْكَ قليلُ

المقنع الكندي ١٨٧

تُعَيِّرُنا أنا قليلٌ عَدِيدُنا فقلت لها إنَّ الكرامَ قليلُ

وماضَرَّنا أنَّا قليلٌ وجارُنا عزيزٌ وجارُ الأكثرينَ ذليلُ

للسموأل بن عادياء ٦٤٤

فما حَلبت إلا الثُّلاثَة و الثُّنى ولاقُيِّلت إلا قليلاً مَقالُها

٤٢٩

أبى جُودُه لا البخلَ واستعجَلت به نَعَمْ مِن فتىً لايمنَعُ الجودَ نائلُه

٦٢٩

أخي ثقةٍ لا تُتلِفُ الخمرُ مالَه ولكنَّه قد يهلكُ المالَ نائلُهْ

زهير ٥٧٧

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليومَ وأَسْرَى من مَعْشرٍ أَقْتالِ

الأعشى ١٩٩

أقولُ إذ خَرَّتْ على الكَلْكالِ يا ناقَتَا ما جُلتِ مِن مَجالِ

٣٩٥

ويَأوِي إلى نِسوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَراضيعَ مثلَ السَّعالي

أمية بن أبي عائذ الهذلي ٣٤٢ ، ٤٨٤

حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنامُوا فما إن من حديثٍ ولاصَالي

امرؤ القيس ٦٤٠

وهل يعِمَنْ من كان أحدث عهده ثلاثِينَ شَهْرا في ثلاثَةِ أَحْوالِ

امرؤ القيس ٢٣٩

ألا ربّ يومٍ صالحٍ لك منهم ولا سيَّما يوم بدارة جلجلِ

امرؤ القيس ١٤٦

خرجت بها نمشي تجرُّ وراءنا على أَثَرَيْنا ذيلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ

امرؤ القيس ٢٥٩

إذا هي لم تَستَكْ بعُودِ أَراكَةٍ تُنخِّل فاستاكَت به عُودِ إسْحِلِ

طفيل الغنوي ٥٩٧

قُولا لَدودان عبيدِ العصا ما غرَّكُمْ بالأسدِ الباسلِ

امرئ القيس ٣٧٣

وقوفاً بها صحبي عليَّ مَطِيَّهُمْ يَقولُونَ لا تَهلِكْ أَسىً وتَجَمَّلِ

امرؤ القيس ٥٧٤ ، ٦٢٤

فإنْ يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنَعتُمُ ستَحتَلِبُوها لاقِحاً غيرَ باهِلِ

أبو طالب بن عبد المطلب ٣٧١

إذا ما بكى مِن خلْفِها انصرَفَت له بشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ

امرؤ القيس ٥٦١

أريدُ لأَنسى ذِكرَها فكأنَّما تَمَثَّل لي ليلى بكلِّ سبيلِ

كثير ٥٩٨

م

أرادت عِرارا بالهوانِ ومن يردْ عِرارا لَعَمْري بالهَوانِ فقد ظلَمْ

عمرو بن شأس الأسدي ٥٨١

وإلا فسيرى مثل ما سار راكب تيمَّمَ خمساً ليس في سيره أَمَمْ

٢٨٩

لا تَلْحني إني عَسَيْتُ صائما

رؤبة ٣٠٠

إنّ الذين قَتلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ لا تحسَبوا لَيْلَهم عن يومكم نامَا

أبو مُكْعِت الأسدي ٣٠٠

تَحِيدُ عن أَسْتَنٍ سُودٍ أَسافِلُه عَدْوَ النَّحُوصِ تَخافُ القانِصَ اللَّحِما

أو ذو وُشُومٍ بِحَوْضَى باتَ مُنكَرِسا في ليلةٍ مِن جُمادى أَخْضَلَتْ دِيَما

النابغة ٦١٠

فما كان قيسٌ هُلكُه هُلْكَ واحدٍ ولكنَّه بُنيانُ قومٍ تهدَّما

عبدة بن الطبيب ٤٢٠

سَقَتْه الرَّواعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِن خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما

النمر بن تولب ١٥٤

بَدَّدَت منها اللَّيالي شَمْلَهُمْ فكأنْ لَمَّا يكونوا قَبْلُ ثَمَّا

عمَّار الكلبي ٤٥٨

لايَهُولنَّكَ اصطلاء لظى الحرْ ... بِ فمَحْذُورُها كأنْ قد ألَمَّا

٤٥٨

هما أَخَوا في الحرْبِ مَنْ لا أخا له ... إذا خاف يوماً نبوة فَدَعاهُما

عمرة الخثعمية ١٨٩

لا يُلْفِكَ الراجُوكَ إلا مُظْهِرا ... خُلُقَ الكِرامِ ولو تَكُونُ عَديما

٦٤٨

ضَربتُ خُماسَ ضربةَ عبشميٍّ ... أدارَ سُداسَ ألا يَستقِيما

٤٢٨

فَطَلِّقْها فلستَ لها بأهلٍ ... وإلا يَعْلُ مَفْرِقَك الحُسامُ

الأحوص الأنصاري ١٥٤

لقد ولدَ الأُخَيْطَلَ أُمُّ سوءٍ ... على باب استها صُلُبٌ وشامُ

جرير ٦١٣

لا تَشْتُم الناسَ كما لا تُشْتَمُ

رؤبة ٦٨٩

وعُلِّقتُ سلمى وهي ذات موصَّد ... ولم يَبْدُ للأترابِ من ثديِها حَجْمُ

صَغِيرَيْنِ نَرْعَى البَهْمَ يا ليت أننا ... إلى اليوم لم نَكْبَر ولم تكبَر البَهْمُ

مجنون ليلى ٢٥٩

كانوا فريقين يصفون الزجاج على ... قُعس الكواهل في أشداقها ضخمُ

وآخرين ترى الماذي فوقهم ... من نسج داود أو مما أورثت إرمُ

زهير ٥٤٨

وإن أَتاهُ خليلٌ يومَ مَسألةٍ ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولاحَرِمُ

زهير بن أبي سلمى ٣٥٧

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبداً ما دام فيها الجراضم

الوليد بن عقبة ٥٤٩

وإنّ لساني شُهْدةٌ يُشتفَى بها وهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ

رجل من همدان ٢١١

عشيةَ لا تُغني الرمَّاحُ مَكانَها ولا النَّبْلُ إلا المشرفيُّ المصمِّمُ

ضرار بن الأزور ٤٧٦

يَشْفي الصُّداع ولا يؤذيك جالبها ولا يخالط بها في الرأس تدويمُ

علقمة بن عبدة ١٤٢

أُنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها

ذي الرمَّة ١٦٦

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدمِ

عمرو بنَ عبد الله إن به ضنّا عن الملحاة والشَّتمِ

الجميح الأسدي ٧٧٩

ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدَمِ

عنترة ٣٩٤

لا عَيْبَ فيهم سوى أنَّ النَّزيلَ بِهِمْ يَسْلُو عن الأَهْلِ والأَوْطانِ والحَشَمِ

١٧٩ ، ٤٥٢

ولِيتَ فلم تقْطع لدن أن ولِيتَنا قرابةَ ذي قُرْبى ولا حقَّ مُسْلِم

٣٣٤

عرفت ببرقة الأوداء رسما محيلا طال عهدك من رسوم

جرير ٧٢٣

فـارتَمَوا يدَّعُـون أَمْـرا عظيمـا ... لم يكـنْ للخَليـلِ لا والكليـمِ
بينَمـا المـرء منهـمُ في انْسِفـال ... أبصَـرَ اللَّـوحَ مـا بـهِ مـن رُقُـومِ
فجَنَـى العِلـمَ منـه غضًّـا طَرِيًّـا ... ودَرَى مـا يكـونُ قبـلَ الهُـجُومِ
إنَّ عَقـلِيَ لَفـي عـقال إذا مـا ... أنـا صدَّقـتُ بافتِـراءٍ عَـظيمِ

أبو حيان ٥٩٤

خَلِيفَتَنـا جـزاك اللهُ خـيراً ... عـن الإسـلام والسَّـعْيِ الكريـمِ
فَحَـقَّ جِهـادِه جـاهدتَ فيـه ... إلى أن فُـزتَ بـالفتح العظيـمِ
وصَـيَّرتَ الأنـامَ بحُسْـنِ هـدى ... علـى نَهْـجِ الصِّـراط المستقيـمِ
فجـاهِدْ في أنـاسٍ قـد أَضَلُّـوا ... طريـقَ الشَّـرعِ بـالعِلمِ القديـمِ
وحَـرِّقْ كُتْبَهُـمْ شَـرْقا وغرْبـا ... فَفِيهـا كامِنـا شَـرُّ العُلُـومِ
يَـدِبُّ إلى العقـائدِ مِـنْ أَذاهـا ... سُـمُومٌ والعقـائدُ كالجُسُـومِ
وفي أَمْثالِـها إذ لا دواءٌ ... يكـونُ السَّـيفُ تِرْيـاقَ السُّـمُومِ

ابن جبير الكناني ٧٣٩

ومهمـا تكـن عنـد امـرئٍ مـن خليقـةٍ ... وإنْ خالهـا تخفـى علـى النـاس تُعْلَمـي

زهير ٦٥٤

ن

قـالت بنـاتُ العـمِّ ياسـلمى وإن ... كـان عَيِّيـاً مُعْدِمـاً قـالت وإنْ

رؤية بن العجاج ١٥٥

أنا أبو المِنْهالِ بعضَ الأحيانْ

أبو المنهال الأشجعي ٥٦٣

وكنـتُ امْـرَأً زمنـاً بـالعراق ... طَوِيـلَ الثَّـواءِ طويـلَ التَّغَـنْ

الأعشى ٧٣٧

رَضِيْت خِطَّةَ سُوءٍ غيرَ طائلةٍ فساءَ هذا رِضىً يا قَيْسَ عَيْلانا

٥٧٦

وإن دعوتِ إلى جُلَّى ومَكرُمةٍ يوما سَراةَ كِرامِ الناسِ فادْعِينا

بشامة بن حزن النهشلي ١٦٣ ، ٥٩٠

نَصَبْنا رأسَه في جِذْعِ نَخْلٍ بما جرَمَت يداهُ، وما اعتَدَيْنا

٧٦١

إنَّا بني نَهْشَلٍ لا ندَّعِي لأب عنه ولا هو بالأبناء يَشْرينا

بشَامة النهشلي ٣٤٢

فلِلموتِ تَغْذُو الوالداتُ سِخالَها كما لخرابِ الدُّورِ تُبنى المساكنُ

سابق البربري ٦٧٢

تعالَ فإن عاهدْتَني لا تَخُونُني نكنْ مثلَ مَن يا ذئبُ يَصطَحِبانِ

الفرزدق ٣٥٨

وكلُّ أخ يفارقه أخوه لعَمْر أبيك إلا الفَرْقَدانِ

عمرو بن معد يكرب ١٦٦

ووجهٍ مُشرِقِ النَّحرِ كأنْ ثَدْيَيهِ حُقَّانِ

٤٥٨

مَن يفعَل الحسناتِ اللّهُ يحفظها والشرُّ بالشرِّ عند اللّه مِثْلانِ

كعب بن مالك ٢٢٢

رَماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئا ومِنْ أَجْل الطَّوِيِّ رَماني

عمرو بن أحمر ٣١٧ ، ٦١٢

أَجَل المرءِ يستَحِثُّ ولا يَدْ رِي إذا يَبْتَغِي حُصُولَ الأماني

٣٥٥

مـا الـذي دَأْبُـه احتيـاطٌ وحَـزْمُ وهَـواهُ أَطَـاع مُسْـتَوِيانِ

بعض الطائيين ٢١٠

لـولا اصطبـارٌ لأودي كُـلُّ ذي مِـقَةٍ لَمّـا استَقلَّـت مطايـاهنَّ للظَّعْـنِ

١٦٨

قـد قَـتَل اللّـهُ زِيـادا عَـنّي

الفرزدق ٢٣١

إذا حـاولتَ في أَسَـدٍ فجـوراً فـإنّي لسـت منـك ولَسـتَ مِنّـي

النابغة الذبياني ٣٥٣ ، ٤٤٢

أنـا ابـنُ جَـلا وطـلّاع الثنايـا متـى أضَـع العمامـة تعرفونـي

سحيم الرياحي ٧٢٣

ولقـد أمُـرُّ علـى اللئيـم يُسُـبُّني فمضيـت ثمـت قلـت لا يعنيـني

٤٦٥

هـ

عَلَفتُهـا تِـبْناً ومـاءً بـارداً حتـى شَـتَتَ هَمّالـةً عينَاهـا

بعض بني أسد ٦٣٤

وتـا لله ما إن شهـلـة أمُّ واحـد بأوجد مـني أن يهـان صغيرُهـا

ساعدة بن جؤيَّة ٧٨٥

ي

لـه مـا رأت عـين البصـير وفوقَـه سمـاء الإلـه فـوقَ سـبعٍ سَـمائيا

أمية بن أبي الصلت ٣١٠

أُراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوىً فَسُمَّ إذا أَصبحتُ أَصبحتُ عادياً

زهير ٣٨٥

وقد تُدرِكُ الإنسانَ رحمةُ رَبِّه ولو كان تحتَ الأرضِ سبعينَ وادِيا

ورقة بن نوفل ٥٧٨

فإن كان لا يُرضيكَ حتّى تردَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضِياً

سَوّار بن المُضَرّب ٣٥٩

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومة الحيّين خلو كما هيا

٥١٣

أو تحلِفي بربِّك العليِّ أنّي أبو ذَيّالِكِ الصَّبِيِّ

رؤبة ٥٦٥

لا هيثمَ الليلةَ للمطِيّ

لبعض بني دبير ٣٧٩

ى

هويني وهويت الخرَّد العربا أزمانَ كنت منوطا بي هوى وصِبا

٣٠٨

فلا ذا نعيمٍ يَتْرُكَنَّ لِنَعيمِهِ وإن قال قَرِّظْني وخُذْ رِشْوةً أبى

ولا ذا بئيسٍ يَتْرُكَنَّ لبُؤسِهِ فتنفَعُهُ شَكْوى إليه إنْ اشتكى

حسان السعدي ٦٩٩

وتَرَكْبُ يومَ الرَّوْعِ فينا فَوارِس بَصِيُرون في طَعْن الأَباهروالكُلى

زيد الخيل ٢٣١

أنصاف الأبيات

..... إذا ما الهوادِي بالعَبيطِ احمَأَرَّتِ

كثير عزة ٧٣٥

..... ألا ذلـك الخلَـفُ الأَعْـــــورُ

٦٦٩

فهرس مسائل العربية

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
أحرف الزيادة الحرفية	٣٥٤
أرأيت: يأتي بعدها فعل ماض	٣٣٧
بمعنى أخبرني	٣٣٧
بمعنى أما	٣٣٧
بمعنى تنبَّه	٣٣٧
بمعنى عرف	٣٥٣
أعْطى: لاتنوب أنَّ ومعمولاها مناب مفعوليهما	١٠
أل: استغراق الجنس	٢٤
الجنسية	٥٢٤
الجنسية إذا دخلت على الجمع أفاد العموم	١١٦
الجنسية لاتفيد التعيين فيصحُّ وصف الداخلة عليه بالنكرة	٥٤
العهد الذكري، يعرف بحلول الضمير مكان أل	٥٢٥،٥٦
العهدية	٢٩١،٢٤
تدخل أحيانا على الوصف فتفيده تعريفا فلا يعمل	٢٣٥
عوض عن الضمير عند أهل الكوفة	٤٣١
موصول اسمي عند بعضهم	٤٥
موصولة يعود عليها الضمير بحسب المعنى أو اللفظ	٨٩
يكفي لتعريف الثاني إتحاده مع الأوَّل في الجنس	٥٢٥
ألا : بماذا تُصدَّر الجملة بعدها	٧
مركبة أم بسيطة	٧
أم: العاطفة	٤٣٨
أمر: أمر يتضمن الشرط	٤٨٧

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الأمر إذا كان له جواب لم يتعلق به ما قبله لاشتغاله بالجواب	٤٢
الأمر يأتي في صورة الخبر للمبالغة	٥٥٩
جواب الأمر	٤٢٢
أمَّا: يبتدأ بعدها بـ أنَّ	٢٧٨
أن وأنَّ: الخلاف في موقعهما بعد حذف الجار	٣٦٨،٩٣، ٥٢٨
أن: التفسيرية شروطها	٣٨٣
الناصبة للفعل	٣٨٣،٦٤
توصل بالماضي والمضارع والأمر	٣٩٤
صلتها لاتكون جارا	٣٦٨
إذا كانت مفعولا له فمحلها النصب	٨٥
إضمار أن بعد اللام الزائدة	٣٥١
إضمارها وجوبا بعد لام الجحود	٢٣٦
التفسيرية	٣٠٩
المخففة	٤٣٤
المخففة تعمل	٣٨٥
المصدرية تخلّص المضارع للاستقبال	٤١١
الناصبة لاتقع بعد ما يفيد اليقين	٨٧
حذف أن سماعا	٢٧٤
دخول أن المصدرية على الأمر يزيل عنه معنى الأمر	٣٥١
تستعمل مع وَدَّ بمعنى تمنّى	١٣٨
تصلح لغير الحال	١٣٨
تكون للنفي	١٤٠
أنَّ: تسدَّ هي وما بعدها مسدَّ مفعولين	١٨١
فتح همزتها	٤٩٠

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
لاتسد مسد مفعولي أعطى	١٠
لايبتدأ بـ أنَّ إلا بعد أمَّا	٢٧٨
مجيء أنَّ بعد لو والخلاف في إعرابهما	٢١٣
وإن كُفت فلابد من وقوع الجملة بعدها	١٨١
أنَّى: استفهامية أو شرطية لايعمل فيها متقدِّم للصدارة	٧٤
الاستفهامية تكتفي بما يكون بعدها من اسم أو فعل، ولاتحتاج غيره	٧٤
بمعنى كيف	١٧٣
تستعمل بمعنى كيف تشبيها لحال الشيء بمكانه	٧٤
أو: إجراؤها مجرى الواو	١٠٩
العاطفة	٤٣٨
للإباحة	٣٨١
للتفصيل	٣٨١
أينما: اسم شرط	٢٢٣
أيّ: التفسيرية	٣٨٣
الصفة لايحذف موصوفها إلا نادراً	١٠٨
الصفة لايوصف ما تضاف إليه، فلا يقال: مررت برجل أيّ رجل كريم	١٠٨
شروط استعمالها صفة	١٠٨
في الاختصاص تأخذ أكثر أحكام النداء وليس المقام مقام نداء	١٠١
أيّا:	٣٣٨
إبدال: إبدال السين تاءً في طست	١٨٨
إدغام: أوَّل المُدغمَين يكون ساكنا	٥٠٥
إدغام التاء في الشين	١٨
إدغام التاءين في أوَّل الفعل	١٣٩
إدغام الراء في اللام	١١٥

الموضوع	رقم المسألة
تاء تفاعل في الزاي	٥٠٥
تاء تفعّل في الزاي	٥٠٥
حذف أحد المضعّفين	١٦٨
إذ:	٥٣٦
إضافة ظرف الزمان إليها	٤٤١
ظرف غير متصرّف	٤٤١
ظرف لماضي الزمان	٤٠٨
غير متصرِّفة فلا تكون مبتدأ وإنّما تكون ظرفا أو مضافا إليها اسم زمان أو مفعولا بـ «اذكر»	١٧١
لاتدخل عليها من الجارّة	٩٧
لايضاف لها إلا الزمان	٢٥٩
لايعمل فيه مستقبل المعنى لمضيه	٤٠٩
من ظروف المضي تقلب المضارع للماضي	١٦٧
إذا:	٦
تكون بدلا	٤٤١
إذا عمل فيها ما قبلها صارت ظرفا محضا	٥٢
الشرطية: عاملها شرطها أو جوابها على خلاف	٥٢
الشرطية: غير جازمة	٧٤
الفجائية في جواب لما	٢٢٤
الفجائية: الخلاف حول إعرابها	٤١٧
تأويلها بـ إذ فيتحدان في المعنى	١٦٨
تفيد التكرار	٩
تكون مفعولا به	٣٢٧
جوابها	٥٠٦

الموضوع	رقم المسألة
حذف ما تضاف إليه	٤١٣
دخول حتى عليها	٣٢٧
ظرف	٤٧٠
لايعمل ما بعدها فيما قبلها	٢٢٤
لحكاية حال ماضية	١٦٨
للمحقق وقوعه	٨٦،٩
هل هي ظرف متصرف	٤٧٠
إذن: تجيء جوابا لسؤال مُقدَّر	٢١٩
تكون جوابا وجزاءً، وقد تكون للجواب فقط	٢١٩
ظرف	٤١٣
فائدة توسطها بين المبتدأ والخبر	٣٩
معناها التوكيد	٤١٣
معناها، وشروط إعمالها	٣٩
إسناد: شرطه تغاير المحكوم والمحكوم عليه	٣٥٧
إشارة: اسم الإشارة إذا نصب على أنَّه مصدر لزم اتباعه بمصدر	٣٨١
اسم الإشارة ينوب عن الجملة المشار إليها	٥١٥
إضافة: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه	٤٤،٤٢
إضافة أفعل التفضيل إلى معرفة هل تفيد التعريف	٢٠
إضافة الشيء إلى متضمنه	٣٧٦
إضافة الصفة إلى الموصوف	٢٤١،١٤٧
إضافة المصدر إلى مفعوله أو فاعله	٣٥٩
إضافة الوصف لاتفيد تعريفا	٣٦٩
إضافة غير المحضة	٣٦٩
الإضافة إلى الظرف	٤٣٣

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
الإضافة إلى معرفة تكسب التعريف	٤٩١
الإضافة البيانية على معنى من	٢٨٧
الإضافة الحقيقية	٣٥٩
الإضافة تكون بأدنى ملابسة	٢٣٠
الإضافة تكون بمعنى - من أو اللام - ولايجوز أن تكون بمعنى في	٤٣٣
الإضافة تكون على معنى مِن إذا أضيف الشيء إلى جنسه	٢٣٢
الإضافة على معنى «في» قولٌ مرجوع	٦٨
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٣٥
المتضايفان كالاسم الواحد	١٥٧
تقديم معمول المضاف إليه على المضاف غير جائز إلا في كلمة غير	٣
حذف المضاف ١٩، ٦٧، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٣٠،	١٦٨، ٣٠
حذف المضاف مثل كثير	١٤٤
حذف مضافين	٢٠٥
على معنى لام الاختصاص	٢٣٢
إضمار: الضمير المستتر جوازا ووجوبا	١٦٢
الفرق بين الحذف والإضمار	١٠٢
تقدير الإضمار يكون عند الحاجة	٥٠٩
إطالة الكلام: استطالة الكلام تكون بذكر المغاطيف	٨
إعراب: لايكون شيء له محلّ لامحلّ له	١٢، ٣٩٠
لايكون للشيء الواحد موضعان من الإعراب	٥١٦
إعلال: الألف والنون في التثنية لاتمنعان التطرف	٣٣٠
إغراء: الإغراء بالمرفوع	٢٩٨
النصب على الإغراء	٢٦٦
إفراد: المفرد أكثر من الجمع عندما يراد بالمفرد الجنس	١١٦

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
إلا: إذا كانت صفة فما موصوفها	٢١
النعت بها	٩٩
كلّ ما كان بعد إلا لابدّ له من محلّ إعراب	٣٠٩
متى يتعلّق ما بعد إلا بما قبلها	١١٢
إلى:	١٠١،١٩
هل يدخل ما بعدها فيما قبلها؟	٢٥٣
إمالة: إمالة الفاء في نحو فإذا فاصطادوا للكسرة بعدها	٢٥٠
إمَّا:	٣٩٤
إن:	٤٥١
العاملة عمل ليس	٤٥٣
المخففة هل تعمل؟	٣٨٥
إعمالها بنصب اسمها	٤٥٣
الشرطية تخلِّص الماضي للاستقبال	٤١١
الشرطية للجائز وقوعه	٨٦
الشرطية: دخول ما عليها	٥١٤
المخففة من الثقيلة	٤٥٣
المخففة: إن وليتها جملة فهي مهملة	١٧٢
المخففة: تعمل عند البصريين جوازا، ومنعه الكوفيون	١٧٢
المخففة: لايليها من الأفعال إلا الناسخ غالبا	١٧٢
النافية	٣٨٥
إنشاء وخبر: فرق بين الإنشاء والخبر	٨٠
إنَّ:	٤٠٠
جواز كسر همزتها وفتحها	٢٦٩
المخففة من الثقيلة نافية عند الكوفيين	١٧٢

الموضوع	رقم المسأ
كسر همزتها	٧٨
نافية	٢٦
نصب الجزأين بها	٤٥٣
إي: بمعنى نعم	٥١٩
يجوز حذف واو القسم بعدها	٥١٩
يكون بعدها قسم	٥١٩
اختصاص: استعمال أي	١٠١
الفرق بين النصب على المدح والاختصاص	٥٣٧
المنصوب على الاختصاص	١٢٤-١٢٥
المنصوب على الاختصاص أنواعه	١٢٥
لايكون المنصوب على الاختصاص نكرة	١٩٣
للزمخشري اصطلاح خاصٌّ يريد به النصب بإضمار فعل	١٢٤، ١٢٥، ١٩٣
استئناف:	١٢، ١٣٩، ١٧٨، ١٨٠، ٤١٥، ٤٩٣، ٥٢١، ٥٤٤
الجملة الاستئنافية	٣٩٥
الجملة المستأنفة لامحل لها من الإعراب	١٤٥، ٨
استثناء:	٩٩، ٤١١
إتباع بعد الموجب	٩٩
الاستثناء المفرغ المستثنى موضوع موضع المعمول الأصلي.	٥٩
الاستثناء المفرغ يصح التفريغ عند صحَّة تسلُّط العامل	٢٣٩
الاستثناء المفرغ: تقدَّر إلا بـ لكنَّ	٩٣
الاستثناء المفرغ: لاتفريغ في واجب	٢١
الاستثناء المفرغ: من المفعول به	١١٧
الاستثناء المفرغ: يكون بعد ما فيه رائحة النفي	٢١
الاستثناء المفرَّغ الأصل فيه وجود المستثنى	١١٧

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الاستثناء المفرّغ	١٦١
الاستثناء المفرَّغ: تسلط العامل في التفريغ على حسب المستثنى منه	٢٢٤
الاستثناء المنقطع قسمان، قسم يتسلَّط فيه العامل، وقسم لا	٩٣
الاستثناء المنقطع شرطه عدم شمول ما قبله له	٢٢٨
الاستثناء المنقطع يكون بالحكم كما يكون بالجنس	٢٣٩،٥٢١
الاستثناء المنقطع يكون في الجنس، الزمان، المكان، العموم من غير نقيض الحكم	٣٧٥
الاستثناء المنقطع: ما يدخل بالمجاز تخيُّلا منقطع	٢٤١
الاستثناء من المفعول له العام	٥٦٤
الاستثناء من عموم الأحوال	٥٦٤
المستثنى محدث عنه بالقصد	٢٢٦
النصب في الاستثناء التام المنفي	٢١٨
حاشا هل تفيد التنزيه في الاستثناء	٥٥٥
حذف المستثنى منه	٩٣
شرط المستثنى أن يتّحد زمانه مع زمان المستثنى منه	٣٧١
متصل مفرَّغ	٩٣
من عموم الأحوال	١١٧
استخدام:	٢٦٥
استدراك: ذكر حالة بحكم يخالف مفاد الأوَّل	٩٢
استفهام:	٥١٦
كيف وأين ومتى ليست من أسماء الابتداء	٢١٥
أسماء الاستفهام لايعمل فيها متقدِّمٌ	١٠١، ١٠٧،٥١١
الاستفهام إذا خرج عن ظاهره لم يحتج جوابا	١٤٩
الاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا	٧
الاستفهام في باب التعليق لايراد به معناه	١٠١

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم المسأ
المفعول به الثاني لـ أرأيتك يكون جملة استفهامية غالبا	٥٣٩
بدل الاستفهام تعاد فيه الهمزة	١٧٠
تجاب الجملة الاسمية بمثلها والفعلية بمثلها، وهذا يسمى التناسب	٧١
جملة الاستفهام: وقوعها مفعولاً ثانياً لـ أرأيت	٣٣٧
حذف همزة الاستفهام	٥٤٠
لايضاف من أدوات الاستفهام غير أيّ باتفاق وكم عند الزجاج	١٧٠
ما في حيِّز الاستفهام لايتقدَّم عليه	٣٥٢
مطابقة الجواب للسؤال قد تكون من حيث المعنى لا اللفظ	١٧٣
همزة الاستفهام للتقرير والتقريع	١٧٣
اسم الفعل: بمثابة ما ناب عنه	٥٠٩
لاتدخل عليه العوامل	٤٧٧
لايضاف	٤٧٧
اسم فاعل: إذا كان بمعنى الحال والاستقبال فالأصل فيه أن يعمل ولايضاف	٥٣٢
إضافة اسم الفاعل: لايعمل إذا كان بمعنى الماضي	٣٥٩
إضافته لاتفيد التعريف وقيل: يجوز	٥٣٣
لايعمل اسم الفاعل إذا كان دالاً على الاستمرار	٣٥٩
اسم: الاسم الخاص لا ينصِب	٢٧٩
اشتغال:	٢٢٣
المشتغَل عنه لايُجرُّ	٤١
ترجيح النصب على الرفع قبل فعل الأمر	٢٦٦
شرطه اشتغال العامل في ضمير المتقدِّم أو ملابسه	٧٠،٢٢٧
اشتقاق: شرط الاشتقاق توافق الحروف الأصلية	٤٩٨
اعتراض:	٥١٦
الاعتراض إنَّما يكون بين شيئين يتعلَّق أحدُهما بالآخر	١٧٨،٤٨

الموضوع	رقم المسألة
الاعتراض بجملتين بين المتعاطفين	١٣٤
الاعتراض بين الشرط وجوابه	٤٩٤
الاعتراض بين العطف والمعطوف	٤١٤
جملة اعتراضية	٥١٠
يكون آخرا	١٧٨
ب	
بئسما ما: موصولة على قول	٢٨٢
باء:	١٩
الباء وجودها بعد بدّل و استبدل	٤٤٠
الزائدة	٨٢
السببية	٨٢، ٤٠٥، ٥٠٤، ٥٢٤
بمعنى إلى	٤٠٤
حذف باء السببية	٩٣
زيادتها في الفاعل	١٩١
زيادتها في المفعول به	٦٠
للتعدية	٥٠٤
من معانيها الإلصاق	٢٥٣
من معانيها المقابلة	٢٦٨
بدل:	٥٥، ٨٥، ٩٩، ٢٥٩، ٣٢٠، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٨٣، ٤٩١، ٥٣٣، ٥٤١
البدل من العلم	٢٣٩
البدل من ضمير المخاطب مذهب الأخفش، ومذهب الجمهور	٣٢١
التعويل على البدل والمبدل منه في حكم المنحى	١٨١، ١٩٥
الفرق بينه وبين عطف البيان	٧٧
بدل اشتمال	٢٣٩، ٤٤١

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
بدل الاستفهام تعاد فيه الهمزة	١٧٠
بدل البعض يحتاج إلى ضمير	١٩٥
بدل الجملة من الجملة لابدَّ أن تشتركا في العامل	٤٣٧
بدل الجملة من الجملة هو بدل فعل من فعل	٤٨٢
بدل الظاهر من الضمير	٣٤٩
بدل الظاهر من ضمير الحاضر إذا كان بدل كلّ من كلّ فالجمهور يمنعه، وإذا كان بدل بعض من كلّ فالجمهور يجيزه	٣٢١
بدل بعض من كل مجاز على تقدير عموم يشمله في نحو قام القوم إلا حماراً	
بدل على نية تكرار العامل	٢٧٦
بدل كل من كل	٣٢١،١٢٦
البدل لايلزم أن يحل محل المبدل منه	٣٠٩
على نيَّة العامل	٩٧
لايفصل بين البدل والمبدل منه بالعطف	٢٣١
مجيء الجملة بدلاً	١٠١
هل يحتاج بدل بعض من كل إلى ضمير وكذلك بدل الاشتمال	٣٢١
هل يشترط في البدل أن يحل محل المبدل منه	٣٦٣،٣٠٩
يضعف البدل مع كثرة الفواصل	٢٤٠
بعد وقبل: صفتان في الحقيقة	٢٩٥
بل: للإبطال والانتقال، وفي القرآن للانتقال فقط	٢٤٠
للانتقال من شيء إلى آخر دون إبطال الأوَّل	٤٤٩
تأسيس: لاتعطف جملة مؤسِّسة على مؤكِّدة	٢٠٤
هو إفادة معنى جديد	١٠٥
تأكيد:	٥٢٠
التكرار يفيد التوكيد	٥٠٩،٥٥٨

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
التوكيد ينافي الحذف	٤٧
الضمير المتصل لايؤكّد إلا بضمير منفصل	٨٢
الضمير المرفوع يؤكد بالنفس	٢٩٨
الفرق بين المؤكّد بين المخصّص	١٧٤
تأكيد الضمير المتصل	٨٢،٥٠٩
لاتعطف جملة مؤسِّسة على مؤكِّدة	٢٠٤
لايجوز حذف المؤكَّد	٥٠٩
لايقدَّم المؤكِّد على المؤكَّد	٥٠٩

ت

تأويل:	٤٥٣
تاء التأنيث: دخول التاء في الجمع	٤٧٩
تاء القسم بدل من الواو وقيل أصل برأسها	٥٦٦
تاء القسم تختص بلفظ الجلالة ويشذ دخولها على غيره	٥٦٦
حذف التاء من غُزاة و أبوَّة	١٦٨
تابع: إذا اجتمع البدل والصفة قدِّمت الصفة	١٢
التابع لايتقدم على المتبوع	٢١٦
لايجوز تقديم العطف على البدل	١٢٥
تبيين:	٢٧
تثنية: استعمال الجمع موضع التثنية	٦١
نيابة لفظ التثنية على لفظ الجمع	٨١
تجريد:	١٣٧
تخصيص: التخصيص: الفرق بين المؤكّد والمخصّص، وينظر اختصاص	١٧٤
تداخل: تداخل اللغات	٩٨

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
تذكير وتأنيث:	٣٨٦
تذكير الفعل وتأنيث: تذكيره للفصل بينه وبين فاعله المؤنَّث	٤٧٣
تذكير كان وأخواتها مع تأنيث اسمها المتأخر أسهل من بقية الأفعال	٣٦٥
سلم و حرب يذكران ويؤنثان	٦٩
قريب	٤٠٠
ألف التأنيث	١٤٢
استعمال الذي محلَّ التي	٣٧١
تاء الإلحاق تدل على التأنيث	١٩٨
تاء التأنيث في والدة للفرق بين صفة المذكر والمؤنَّث	١٩٢
تاء المؤكِّدة للجمع	١٦٨
دخول التاء فرقا بين المذكر والمؤنث في الأجناس	٧٥
السبيل يذكر ويؤنّث	٤٠٦
يؤنث المبتدأ لتأنيث الخبر، وصاحب الحال لتأنيثها	١٣٣
ترقّي:	٢٤٥، ٥٤٩
تركيب: تركيب لا وجرم تركيب خمسة عشر	٥٣٠
تركيبها إنْ ما	٣٤٧
تسوية:	٤٥٢
تضمين:	٤٩٧، ٥١٣
ألقى معنى أفضى	٦٠
التعدّي بالتضمين	٣٤٠
تضمين اللازم معنى المتعدّي	٣٣٥
تضمين حقيق معنى حريص	٤١٦
تضمين دعا معنى لجأ	٣٤٠
تضمين وَلِي معنى عَطَف	١٦٥

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
تضمين بصيرون معنى متحكمون	٥٧
تضمين قتل معنى صرَف	٥٧
تضمين كَبَّر معنى حَمِد	٥٧
تضمين شهد معنى القول	١٢٦
فائدته أن تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتين	٥٧
تضمين هيّجني معنى ذكّرني	٤١٦
يكون عند الحاجة لأنَّه غير قياسي	٣٤٠
تضيعف: للمبالغة بدون تعدية	٥٠٢
تعجُّب: فَعُل في التعجب لايكون فاعله إلا فاعل نعم وبئس	٢٢١
لايكون التعجب من الذوات	٩٧
يكون في القابل للتفاوت	٩٥
دخول ما على نعم وبئس	٢٨٢
تعدِّي:	٣٣٥، ٤٤٠
خَلَقَ بمعنى جَعَلَ المتعدِّية إلى مفعولين	١٨٤
بالهمزة، والتضمين والباء	٢٧٠
دعا يتعدّى إلى المدعوّ بنفسه	٣٤٠
شكر يتعدَّى إلى اثنين أحدهما بحرف الجر	٤٣
عال يستعمل لازما ومتعدياً	١٨٧
علم يحتاج إلى مفعولين	٦٩
نظر البصريَّة تتعدى بالحرف إلى	١٠١
أراد يتعدّى إلى الثاني بحرف	٣٣٦
أفعال الحواس تنصب واحداً	١٨٥
التعدِّي إلى الثالث بحرف	٤٤٠
استغفر يتعدّى لاثنين	٨٥

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
استنبأ يتعدَّى إلى ثلثة	٥١٨
التعدي بالهمزة ٣٥٣،	٤٣٢،٤٧٢
الفعل المتعدي لواحد لايُعدَّى بالباءِ لثان إلا على قلة	٢٧٠
الفعل الناصب للظرف لايصل إلى ضميره إلا بـ في	٥٠٢
المتعدي إلى اثنين	٣٩٩
المتعدَّي إلى ثلاثة محفوظ لايقاس عليه	٥١٨
المتعدِّي إلى مفعولين	٣٦
بالتضعيف	٣٩٩،٥٠٢
بهمزة النقل	٣٩٩
جعل بمعنى صيَّر	٣٦٣
جعل تتعدّي إلى مفعولين	٣٦٠
جعل: تتعدّى إلى واحد	٣١٢
جَعَلَ تكون بمعنى خَلَقَ فتتعدَّى إلى واحد فقط	١٨٤
خاف يتعدَّى إلى اثنين ثانيهما بحرف الجر	٨٥
سار يتعدَّ بنفسه	٥٠٢
شاء يتعدّى بنفسه لابحرف الجر	٣٣٦
عفا يكون لازما ومتعديا	٥١
علم يتعدَّى إلى واحد إذا كان بمعنى عرف	٥٣٤
فعل سمع ينصب واحدا إذا دخل على قول، وإن دخل على ذوات وبعدها فعلٌ أو اسم بمعناه ففي الأمر خلاف	١٨٥
كلَّف يتعدّى إلى اثنين	١١٧
لايتعدّى الفعل الرافع للضمير المتصل إلى الضمير الصادق عليه، فلا يقال قتلتَـك إلا في باب ظن	٨٢
لايتعدَّى ناصب الضمير إلى ظاهره المجرور باللام	٤١

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
إلى مفعول ثانٍ	٧٠
من الأفعال ما يتعدَّى مرَّةً بنفسه وأخرى بالحرف	٤٣
نظر البصرية تتعدَّى بإلى	٥٢٧
نظر القلبية تتعدَّى بـ في	٥٢٧
دعا:ويتعدّى إلى متعلّق الدّعاء بـ إلى أو اللاّم	٣٤٠
لايتعلق حرفا جر بعامل واحد إلا مع اختلاف معنى الحرفين	٢٣١،٥٠٤
الاستفهام يعلّق الفعل عن العمل	٥١١
تعليق: التعليق خاص بأفعال القلوب	٣٦١
التعليق على نية اللام	١٢٦
المعلّق يعمل معنى لا لفظا	٥١١
تعليق الفعل استمع	٥٢٩
تعليق الفعل بلا	٥٢٩
التعليق في رأيت العلمية	٣٣٧
التعليق في علمت	٣٣٧
ما يتعدَّى بحرف الجر إذا علق يتعدَّى للمفعول	١٠١
يجوز تعليق نظر البصرية	١٠١
تعويض: الجملة المعوَّض عنها بالتنوين تكون مذكورة سابقا	٥٣٦
تغليب: تغليب الجمع على الواحد	٤١١
التفات:	٤٠٥،٥٠٣
تعريفه والخلاف فيه	٢
تفسير: الجملة التفسيرية يفصل بها بين الصفة والموصوف	٢٤٦
لايصحّ مجيء التفسير ية بعد إلا	٣٠٩
هل للجملة التفسيرية محلّ من الإعراب	٣٠٩
تفضيل: أفعل التفضيل بـ من يلازم الإفراد والتذكير ولايثنى ولايجمع دون	٣٦٩

الموضوع	رقم المسألة
أل والإضافة لمعرفة	
أفعل التفضيل: استعمالاته	٢٠
أفعل التفضيل لايثنى ولايؤنث ولايجمع ولايكون من باب الصفة المشبهة	٣٢٦
أفعل صوغه من المبني للمجهول شاذ	٦٦، ٥٥٠
أفعل يتعدَّى بإلى للمفعول في المعنى	٥٥٠
اسم التفضيل إذا انتصب ما بعده كان غير الذي قبله	٦٦
اسم التفضيل المحلَّى بأل ينسلخ منه التفضيل فلا يختص بما يقبل الزيادة	٩٥
التفضيل إنَّما يكون فيما يفيد الزيادة والنقص، أي في القابل للتفاوت	٩٥
تمييز أفعل التفضيل	٣٢٦
فُعْلى التفضيل: استعمالاتها	٢٠
فُعْلى: استعمالاتها دون أل أو إضافة نادرٌ	٢٠
مجيء أفعل لغير التفضيل	٣٢٦
مجيء اسم التفضيل من المبني للمجهول ليس قياسا	٦٦
يبنى من أفعل	١١٤
تقدير: التقدير يكون بما يوافق الكلام المذكور ويدلُّ عليه	٢١٧
لايقدَّر إلا ما يحتاج إليه الكلام	٤٩٠، ٥٠٩
يقدَّر المحذوف قليلا ما أمكن	٣٦٥
التقديم والتأخير	٧٧، ٤٠٧
تقديم الخبر على المبتدأ في نحو زيد يقوم في باب كان والخلاف في المسألة	٤٥١
يتقدم المعمول حيث لايتقدم العامل	٤٩٩
يفيد الاهتمام	٤١، ٢٦٦
يفيد الحصر	٢٥٨
تكرار: التكرار للتأكيد والتقوية	٢٠٧
تكلُّم: التكلم والغيبة	٤٨٢

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
تمني: التمني لايكون بالفعل بل بالحرف	٢٢٥
تمييز:	٢٢٧
أقسام التمييز محصورة في المنقول وغيره	١٦١
اتفقوا على جواز حذف تمييز نعم وبئس	٣٧٤
التمييز لايكون معرفة عند البصريين	٤٩٤
تمييز أفعل التفضيل	٦٦
تمييز المحول من الفاعل لايجر بـ من	٤٩٤
تمييز النسبة قد يكون غير منقول	١٦١
حذف التمييز	٤٤٩
حذف التمييز لدلالة ما قبله	٢٢٩
حذف تمييز كم	٧٠
تنازع: ٣٤٩،	٤٥١، ٥١٠
إذا أعمل الأوّل لم يحذف الضمير من الثاني إلا ضرورة أو قليلا عند بعضهم	٤٠٧
إعمال الأوّل	٤٠٧
إعمال الثاني	٣٥٨
إعمال الثاني أوْلى، وإذا أعمل الأوّل وجب ذكر الضمير في الثاني	١٨٢، ٤٠٦
التنازع باب الإعمال	٤٧٧
تقدُّم المعمول على العاملين	٤٩٩
شرط الإعمال عطف الثاني أو كونه معمولا للأوَّل أو مرتبطا به بوجه	١٠٢
لم يسمع من العرب الارتباط في التنازع بـلو ومتى ولما و إذا	١٠٢
هل يعمل العاملان في المفعول بعدهما	١٥٥
يصح دون عطف في هنيئا مريئا لكونهما متلازمين	١٩٠
التنبيه: هو ناصب الحال في نحو هذا زيد قائما	٥٣٥
التنكير: تنكير التعظيم	١٠٨

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
التنوين العوض	٤١٣
تنوين العوض في إذ	٥٣٦
التوسع: الرفع على الاتساع	٦١
توسّع	٥٤
توطئة:	١٧٦
التّوهم: العطف على التوهُّم	٢٦٩
ثُـم: بمعنى هنالك	٥١٧
ج	
جامد: الجامد يؤول بالمشتق	٢٤٥
جار ومجرور: جار ومجرور معمول للكون المحذوف	٣٠٧
حذف الجار والمجرور	٩٣
حذف الجار قبل أنْ والخلاف في محلها	٨٥
حذف الجار قبل أنْ وأنَّ مطرد	١٢٦، ٢٨
حروف الجر تنوب عن بعضها عند الكوفيين	٥٧
سقوط الجار يوجب النصب	٦١، ٤٧٨
لايتعلق حرفا جر بعامل واحد إلا مع اختلاف معنى الحرفين	٢٣١
لا يحذف حرف الجر من المفعول الثاني إلا في أفعال مخصوصة سماعا	٥٢٨
جزم: لِمَ - بكسر اللام - تجزم مثل لَمْ	١٣٩
الجزم بلام الأمر المحذوفة غير جائز عند البصريين	١٤٠
جعل بمعنى خلق	٣٦٠
لا تأتي بمعنى شدَّ	٢٩٦
معانيها	٢٩٦،٣١٢
جمع التكسير	٣٨٤
أناس رُجال، ثناء، تُؤام، سُكارى، غيارى، حُبارى، سُمانى، لُبادى	٤٣٨

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
إذا أُطلق لفظ الجمع على المفرد جرت الضمائر على مقتضى الجمع	١٧٩
اسم الجمع	١٤٢،٢٩٤
اسم الجمع لايكون على أحد الأوزان الخاصة بالجمع	٣٢٣
اسم الجمع: فُعال	٤٣٨،٤٧٩
اسم الجمع: يشترك فيه ما فوق الواحد	٦١
الجمع الذي لاواحد له	٣٨٤
الضمة بدل الكسرة في الجمع	٤٣٨
جمع القلة: أفعلٌ: أفعال	٣٢٣
جمع الكثرة فُعول	٣٢٣
جمع ما لايعقل يوصف بالمفرد	٤٥٠
قيل أقل الجمع اثنان	٦١
مجيء الجمع على فُعال	٤٣٨،٤٧٩
نيابة لفظ التثنية عن لفظ الجمع	٨١
جملة: إعراب الجمل	٥١١
الجمل نكرات	٥١٣
الجملة قد تنحلُّ إلى معرفة فتكون معرفة	٥١٣
جواب لو: لاتدخل في جواب لو المنفي إلا في النفي بـ ما على قلّة	٣٦٧
جواب الشرط إذا كان جملة استفهامية مبدوءة بحرف فيكون إلا هل	٣٣٧
جواب الشرط لايكون ما في المعنى	٤٨٠
جواب الطلب مجزوم لتضمنه معنى الشرط	٤٨٧
جواب القسم إذا كان فعلا ماضيا مثبتا منصرفا يجوز مجيء اللام وحدها دون قد	٤٠٢
الجواب يطلق على ما يفيد تمام المعنى كالخبر	٢٤٠
متى يجاب بـ نعم أو بـ بلى	١٠٣

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
حاشا: حاشا هل تفيد التنزيه في الاستثناء	٥٥٥
حال: ٢٣، ٢٧، ٥٤، ٥٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٦٦، ٢٢٤، ٢٥٩، ٤٥٣، ٤٦٩، ٤٧٢، ٥١٣	
أنْ وما بعدها لاتكون حالا	٢٢٨
إذا كانت جملة الحال اسمية اكتنفت بالضمير ولم تحتج إلى واو	٤٧٣
إذا لم توجد قرينة جُعلت الحال للأقرب	١٢٥
الجملة الحالية الاسمية تحتاج إلى واو ولا تستغني عنه باضمير	٢٧١
الجملة الحالية المبدوءة بمضارع مثبت لاتربط بواو الحال	١٤
الجملة الحالية تحتاجد إلى رابط يربطها بذي الحال	٣٥٦
الحال الجامدة أدخلوا الأوَّل فالأوَّل	٣٥١
الحال اللازمة	١٤، ١٢٥
الحال اللازمة المؤكِّدة	٥٦٢
الحال المؤكدة قسمان: لعاملها أو للجملة	١٢٥
الحال المؤكِّدة ٤٧، ٦٩، ١٣٣، ٢٤٧، ٢٧١، ٥٤٦	
الحال المؤكِّدة تنصب بعامل مقدَّر تدلُّ عليه الجملة قبلها وضابط تقدير الفعل	١٢٥
الحال تشبه الظرف لدلالتها على معنى في	٧٤
الحال لاتتقدَّم على صاحبها المجرور	٥٥٢
الحال وصاحبها يشتركان في العامل	٤٨٢
الصفة إذا تقدّمت صارت حالا	٢٢٧
العامل فيها معنى الفعل	٢٨٥، ٥٠٨
الحال المبيِّنة	٥٤٦
المصدر الصريح يقع حالا	٥٦٤
المصدر المؤوَّل هل يقع حالا	٥٦٤
المقارنة	٢٢٨
المنتظرة	٢٢٨

الموضـــــــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
تعدد الحال: هل العامل الواحد لاينصب حالين لذي حال واحد إلا بالعطف؟	٦٦، ٦٩، ٢٨٥
تقديم الحال على صاحبها النكرة	٦٦
الحال الجملة ١٠١،	٤٨٢، ٥٤٤
جملة الاستفهام لاتكون حالا	١٠١
جملة فعلية	٢٤٦
حذف حال الأوَّل لدلالة حال الثاني عليه	٣٧٨
حذفها لوجود دليل	٣٦٢، ٤١٠
حذفها وهي كون خاص	٣٠٧
شبه الجملة تتعلق بالكون العام	٣٠٧
شبه الجملة يتعلق بمحذوف إذا كان حالا	٥٠٤، ٥٣٥
ظرف الزمان لايكون حالا للجثة	٢٩٥
قاعدة في كيفية معرفة مجيء الحال من اثنين	٦٩
لايخالف بين ذي الحال وحاله في الغيبة والحضور والتكلم	٤٨، ٤٨٢
لا يفصل بين الحال وعاملها بأجنبي	٢٠٨
مجيء الحال فعلا مضارعا مثبتا مسبوقا بواو الحال	٢٨٥
مجيء الحال من المضاف إليه	٢٨٤، ٣٩٥
مجيء الحال من النكرة	٢٣
مجيء الحال من شيئين	٦٩
واو الحال لاتدخل على المضارع المثبت ١٥٢،	١٦٠، ٢٨٥
واو الحال: حذف واو الحال عند عطف الجملة الحالية على أخرى	٣٨٧
ينتصب باسم الإشارة	٥٣٥
حبَّذا: لايتلقى بها القسم	٧
حتى الابتدائية	٣٢٧
بمعنى إلا أنْ لايعلم المتقدِّم	٣٤

الموضوع	رقم المسألة
للغاية	٣٤
الابتدائية لايشترط أن يليها مبتدأ	٣٢٧
بمعنى الفاء أو إلى الغائية أي إلى أن	٣٢٧
دخولها على إذا	٣٢٧
حذف قد من جواب القسم	٤٠٢
حذف التنوين للاستثقال	٢٧٩
حذف الخبر: ٢٧٨، ٣٢٤، ٤٧٧، ٥١٥، ٥٤٤، ٥٦٧	
حذف الخبر: حذف خبر المبتدأ الأوَّل لدلالة خبر الثاني عليه	٤٨٩
حذف الضمير العائد على المبتدأ	٢٧٣
حذف العائد المنصوب	٥٠١
حذف العائد على الخبر بشرطه نادر	٢٧٣
حذف العائد على الصفة بشرطه قليل	٢٧٣
حذف العائد على الصلة بشرطه كثير	٢٧٣
حذف العائد على جملة الحال	٢٨٠
حذف العائد على جملة الخبر	٢٨٠
حذف الفعل ١٩٠، ٢٩٩، ٤٥٣، ٥٢٠	
حذف الفعل مع فاعله ٣٤٢، ٣٧٠	
حذف المبتدأ ٣٢٤، ٤٧٧، ٤٩١، ٥٦٧	
حذف المبتدأ بعد فاء الجواب	٣٦٥
حذف المضاف إليه:	٤١٣
حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه	٥٠٦
حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً	٥٧٧
حذف المضاف: ٢٨٦، ٣٠٩، ٣٣٦، ٣٤٩، ٤٣٦، ٥٠٦، ٥٤١، ٥٤٨	
حذف المعطوف عليه ١٥، ٤٢٢	

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
حذف المعطوف: ٣٢، ٣٨٨، ٤٠٣، ٤١٥،	٤٣٦
حذف المفعول الأوَّل	٣٣٧
حذف المفعول الثاني	٣٥٠
حذف المفعول به	٢٢٥، ٤٥٣
حذف الموصوف: ٢٢٥،	٣٧٩، ٤٩٦
حذف تمييز نعم وبئس	٣٧٤
حذف جواب الشرط:	٣٣٧
حذف جواب الشرط: لابدَّ أن يكون فعل الشرط ماضيا حتى يحذف جوابه	٤٩٠
حذف حرف الجر	٣٦٨، ٤١٨
حذف حركة: حذف الفتحة من الواو والياء ضرورة	٩٤
حذف فعل القول	٣٧٠، ٣٩٤
حذف فعل المشيئة	٢٨٠
حذف واو الحال من الجملة الاسمية التي فيها ضمير ذي الحال	٣٨٧
حذف ياء المتكلّم وإبقاء الكسرة دليلا عليها	٤١٨
الحذف لدليل	١٨٥
حذف الفرق بين الحذف والإضمار	١٠٢
حذف الكون العام تعيينه بفرد يقتضيه المقام لايدفع عمومه	٢٣٥
حذف جملة الشرط	٤٨٧
حذف النون في حالة الرفع	١٣٩
حذفت حركة الفعل أو الحرف عند الجزم بـ لم لشبه لم بـ لا النافية للجنس	١١
لايحذف الكون الخاص إلا عند الدليل	٢٣٥، ٢٤٠
حذف متعلق الجار والمجرور للدليل عليه	٢٤٠
حرف الجر الناقص لايقع خبراً	٢٧٢
لايتعلق حرفا جر بمعنى واحد بعامل واحد	٥٠٤

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
حركة: حذف الحركة تخفيفاً	٢٦٣
حذف حركة الحرف المعتلِّ من آخر الكلمة	٩٤
نقل حركة همزة الوصل للفاء في فاصطادوا فتصبح مكسورة	٢٥٠
حروف ناسخة: إنْ المخففة تعمل	٢٢٢
كأن المخففة إذا وليتها جملة فعلية فلا بد من فصل بقد أو لم ويتوقف في لما	٢٢٢
كأن المخففة اسمها ضمير شأن إذا وليتها جملة اسمية وإن لم ينو جاز نصبها الاسم	٢٢٢
لا يخبر عنها إلا بالجملة الخبرية	٩٨
حسب: معناها واستعمالها	٤٧٧
حَسْبُك إضافتها محضة	٥٧٧
حكاية:	٨٢،٣١٨
تحكى به الجمل دون الحاجة إلى أن التفسيرية	٣٠٩
الجملة تحكى بـ كتب و قرأ كما تحكى بـ قال	٢٦٩
الحكاية والإخبار: التفريق بين الحكاية والإخبار	٤٨٢
حكاية الحال الماضية	٣٥٣
الحمل: الحمل على المعنى	٤٠٠
الحمل على المعنى أوّلا ثم على اللفظ	٣٧٦
الحمل على ما سمع أوْلى من إحداث ما لم يكن	٢٩٦
حيث الشرطية: غير جازمة	٧٤
حُسَن: جمع حُسْنى	٤٥٠
خ	
خبر: شبه الجملة غير التام لايكون خبراً	٢٧
خروج: الخروج من أحدهما إلى الآخر	٤٨٢

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
د	
دعاء: إذا وقع جوابا للشرط يكون الربط بالفاء فقط ومعناه الاستقبال	١٧
الدعاء يكون بالمضارع كما يكون بالماضي	٥٦٩
ذ	
ذا: الموصولة	٨١،٤١٨
ذمَّ: النصب على الذم	٣٢١
ر	
رأى: الحلمية هل تتعدى لواحد كالبصرية أو لاثنين كالظنية	٤٧٢
البصرية تتعدَّى لواحد	٣٥٣
العلمية تعدَّى لاثنين	٣٥٣
القلبية والبصرية	٤٣٢
تكون بصرية أو عِلْمية أو لإصابة الرئة	٣٣٦
ربط: العطف على جملة الصلة بلا رابط سوى الظاهر في غاية الندور	٣١٣
وضع الظاهر موضع المضمر فصيح في مقام التفخيم فقط	٥٦٧
الربط بالظاهر بدل الضمير لايعرف في الحال والصفة بل في الابتـداء والنواسـخ حيث يراد التفخيم	٢٠٨
رفع شبه الجملة للظاهر	٢٧١
رويد: استعمل اسم فعل وغيره	٤٧٧
رُبَّ: لايتلَقى بها القسم	٧
تفيد التقليل	٣٧
ز	
الزيادة ابن	٣٠٦
زيادة لا	٣٨٨

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
زيادة الباء	٢٦١
زيادة اللام	٣٥١
زيادة اللام بعد فعل الأمر والإرادة	٣٥٠
زيادة الأسماء لاتزاد	١٤٤
زيادة كلمة مثل في: مثلك لايبخل	١٤٤
س	
ساء: إجراؤها مجرى بئس	٣٧٤
استعمالها متعدّية وغير متعدّية	٣٢٩
وزنها	٢٣٩
ساكنان: التقاء الساكنين: سقوط المعتل الساكن لأجلهما	٩٤
الجمع بين الساكنين مستكره	٥٠٥
سلام عليكم: لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء	٣٤٣
ش	
شبه الجملة:	٧٧،٦٠
إذا كان حالا أو صفة تعلّق بالكون العامّ	٧٢
تعلق شبه الجملة بما بعده	٥٦٨
تعلقه بالفعل قبله	٥٥٢
تعمل فيه رائحة الفعل	٣١٥،٧٢
النعت به	١١٣
الشَبَه: المشبه بالشيء لايقوى قوته	٤٨٧
شرط:	٧٨
كيف لاتجزم	١٢١
لو حذف جواب لو	٢٣٥

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
إجابة الشرطين بجواب واحد	١٤٩
إجابته بجوابين	٤٢
إذا كان الشرط مبتدأ فالخبر جملة الشرط	٣٣٦
اجتماع الشرط والقسم	٣٨،٣٩،٢٥٥
اجتماع الشرط والقسم: لايكون الجواب الموجود لها	١٤٣،٢٢٣
اجتماع الشرط والقسم، جواب القسم الدال على جواب الشرط يجب أن يكون من جنس الجواب المحذوف أو متعلقاته	١٤٣
اجتماع الشرطين بدون عطف	٥٢
اجتماع القسم مع الشرط لامتناعي	٤٨١
اجتماع شرطين فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الأوّل، والخلاف في هذا	١٤٩،٥١٥
اسم الشرط لايعمل فيه متقدِّمٌ إنَّما يعمل فيه فعل الشرط	٢٢٣،٥١١
اسم الشرط يحتاج إلى ضمير يعود عليه من جملة الجواب	٣١،١٤٣،٣٣٦
الاعتراض بين الشرط وجوابه	٤٩٤
الجملة المعطوفة لاتكون جوابا للشرط	٥١٦
الشرط الظرفي يعمل فيه فعل الشرط لاما قبله	٧٤
الشرط لايدلّ على الجواز ولا على الوقوع ولا على الإمكان	٢٩٣
الشرط لايعمل في اسم الشرط متقدم إلا الجار في بعضها	٢٨٠
الشرط لايعمل فيه متقدّم لأنَّ له الصدارة	٥٢،٢٢٣،٣٣٦
الشرط وجوابه يسدّان مسدّ المفعولين	٣٣٧
الشيء الواحد لايكون جوابا للشرطين	٥٢
الظرف الشرطي لا يحتاج إلى ضمير يعود عليه من جملة الجواب	٣٣٦
الماضي لفظا ومعنى لايصح للجزاء	٣١
المعطوف على جواب الشرط يجوز فيه الجزم والنصب ولو كان الشرط غير	٥٧٢

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
جازم	
تقدُّم جواب الشرط عليه	٢٦، ٣٣٧، ٣
تقديم معمول الجواب عليه	٢٨١
جواب إنْ يكون كجواب لو	٣٨
جواب الشرط تلزمه الفاء إذا كان استفهاما	٥١٦
جواب الشرط غير الجازم لايتقدَّم عليه كجواب الجازم	٢١١
جواب الشرط لايحذف إلا وفعل الشرط ماض	٣٣٧
جواب الشرط لايكون إلا جملة	٤٩٠، ٥١٥
جواب الشرط يتقدّم عليه إذا كان استفهاما	٣٣٧
جواب الشرط يحذف كثيرا لدليل .	١٢، ١٥
جواب الشرط يحذف وجوبا إذا كان فعل الشرط ماضيا	٢٢٣
جواب الشرط يقدَّر مما تقدَّم لفظا أو تقديرا	٥١٦
جواب الشرط: يقتضي الاستقبال	١٧
حذف الشرط دون الأداة فصيح إذا كان منفيا بـ لا	١٥
حذف جملة الشرط .	١٧، ٣٠١، ٧
حذف جواب الشرط	٢٥٥، ٥١٥، ٥١٦، ٥٤٠
حذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه	٤١٢
حذف جواب الشرط لدلالة ما قبله عليه	٥٢، ٧٤، ١٢١، ١
حذف فعل الشرط والأداة وإبقاء الجواب هل يثبت من كلام العرب	١٥
دليل الجواب لامحل له من الإعراب	١٢١
رفع المضارع في جواب الشرط وجزمه	١٣٢
عطف الشرط على الشرط	١٤٩، ٥١٥
لابدّ من الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة استفهامية	٣٣٧
فعل أمر يتضمن الشرط	٤٨٦

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
فعل الشرط لايكون جامداً	٤٣٤
الشرط قد يكون تعليقا بين مستحلين	٢٩٣
لابد من ضمير في الجواب يعود على اسم الشرط	٣١
لابُدَّ أن يعود من جملة الجواب ضمير على اسم الشرط	١٤٣
ص	
صفة مشبهة: شرطها قبول الفرعية من تأنيث وتثنية وجمع	٣٢٦
إضافتها غير محضة دائما	٥٣٣
ص	
صفة مشبهة: شرطها قبول الفرعية من تأنيث وتثنية وجمع	٣٢٦
إضافتها غير محضة دائما	٥٣٣
ض	
ضمير الشأن: ٢٩، ٣٨٥، ٣٩٢،	٤٥١
خبره لايكون مفرداً عند البصريين إلا إذا انتظم مما بعده مسند ومسند إليه	٢٢
لايبدل منه، ولا يؤكَّد، ولايعطف عليه	٢٢
لايكون اسم إنْ المخففة	١٧٢
ضمير الفصل: خبره معرفة أو نكرة تقارب المعرفة	٢٢
يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما في حكمهما	٢٢
الضمير: إذا اتصل ضميران منصوبان وتقدَّم المخاطب وجب اتصالهما وقيل: جاز	٥٣١
الإضمار قبل الذكر ٤٠، ١٣٢،	٣٢٨، ٤٧٧
إفراد الضمير العائد على مثنى	٢٦٤، ٢٦٥
استعمال الضمير بمعنى اسم إشارة	٢٦٤
الشائع عود الضمير على الأقرب	٣٨٠، ٤٠٧
الضمير لايوصف مطلقا	٣٠٣

الموضـــــــــــــــــوع	رقم المسألة
لضمير يطابق في التكلم أو الخطاب أو الغيبة	٥٠٨
الهاء كسرها في نحو أرجِئْه	٤١٩
تأنيث ضمير المبتدأ لتأنيث الخبر	٢٤٧
تفسير الضمير بالبدل دون أن يسبق له مرجع	٢٢
دلالته على معناه ليست من حيث اللفظ بل من خارجٍ	٤٠
ضمير الغائب يوصف عند الكسائي	٣٠٣
ضمير الفصل	١٨٢
ضمير الفصل يفيد الاختصاص	٥٥٨
عود الضمير	٣٤٠، ٤٣٦، ٤٤٤، ٥٠٤
عود الضمير على المعنى دون اللفظ نحو: عندي درهمٌ ونصف، أي: ونصف درهم آخر	١٦٨
عود الضمير على شيء يدل عليه الفعل قبله	١٨٢
عود الضمير على متأخر ولو لفظا لايجوز عند الكوفيين	٢٢
فصل الضمير لإرادة الترتيب	٢٧٠
مرجع الضمير	١٧٩، ٥٠٦، ٦٧٥
مواضع تقديم الضمير على مفسِّره	١٠٢، ١٧٥، ١٩٤، ٣٤٩
هل يعود الضمير على الجمع مفرداً	٢٨٦
وضع الظاهر موضع الضمير	٤٠٧
وضع الظاهر موضع المضمر فصيح في مقام التفخيم فقط	٥٦٧
يبرز الضمير إذا جرى على غير من هو له عند البصريين ولو أمن اللبس	١٩٩
ظرف	٥٤، ٥٥، ٧٠
أنْ وما بعدها لاتكون ظرفا	١٠٠، ٢٢٨، ٦٤٥
عند تقع فضلة كثيراً	١١٩
لدى تقع فضلة كثيراً	١١٩

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
لَدُن استعمالها ومعناها ولغاتها	١١٩
أسماء الزمان المضافة إلى جملة ليست نكرة دائما	٥١٣
إذا كان العامل في المختص من لفظه أو معناه جاز انتصابه على الظرفية	٤٧٨
التوسع في الظروف	٤٣٣
يُتوسع فيه فيرفع على أنَّه خبر	٤٠٠
الخلاف في وقوع المصدر المؤول موقع الظرف	١٠٠، ٢٢٨، ٥٦٤
الظرف المثنى لابُدَّ أن يقع العامل في كلٍّ منهما	٦٧
الظرف المختص لاينتصب على الظرفية	٤٧٨، ٥٥١
ظروف الغايات إذا بُنيت لاتقع خبرا	٥٦٨
لايسدُّ مسدَّ المفعول به	٢٧٠
لاينتصب من ظروف المكان إلا المبهم	٤٧٨، ٥٥١
نصبه	٤٠٠
وقوع المصدر موقع ظرف الزمان كثير وموقع المكان أقل	١٠٠
هل ينتصب الظرف المختص بغير دَخَلَ	٥٠٢
ظنَّ: أفعال اليقين تعمل في أنَّ المشدّدة	٨٧
تفسير الظن بالعلم والعلم وبالظن	٨٧
ع	
عائد: الفاء لما فيها من السببية يكتفى بها عن رابط للجملة الثانية	٢٧٥
حذف العائد المجرور	٤١٨
حذف المفعول به العائد على المبتدأ	٤٠٦
عامل: العامل اللفظي والمعنوي	٤٥١
العامل يؤثر في المعرب ولايؤثر في المبني	٣٥١
عدد: المجاز يدخل العدد	٦١
تمييز العدد من الثلاثة إلى العشرة يجمع جمع قلة، ويميز بجمع السلامة إن لم	١٠٤

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
يكن له جمع قلّة آخر، أو جاور كلمة جمعها الآخر مهمل	
تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة والأوجه الجائزة فيه	٩١
حكم تمييزه إذا كان الأيام والليالي	٩١
عسى: تامة	٤٥١
إنشاء أو خبر	٩٨
حركة سينها متى تكسر ومتى تفتح	٩٨
فعل أو حرف	٩٨
عطف	
عطف الجملة الخبرية على الإنشائية	١٤،٢٠٢،٨٣
عطف المضارع على الماضي لأنّه بمعناه	٤١٥
عطف النهي على الأمر والأمر على النهي	٣٨٣
عطف بيان	٩٩،١٤٥،٢
أكثر ما يكون في الأعلام	٧٧،٣٠٩
الفرق بينه وبين البدل	٧٧
شرطه الجمود	٢٩٢،٣٠٩
لايكون بالمباين	٧٧
لايكون معرفة بعد نكرة أو العكس	١٤٦
يجيء للمدح	٢٩٢
عطف النسق:	١٢،١٤٠،٤
أو : بمعنى بل	٦٦
أو : للتخيير أو الإباحة	٦٦
أو عند العطف بها يراعى أحد المتعاطفين فإن طابقهما أُوِّل	١٠٩
أو عند العطف بها يعود الضمير على أيٍّ من المعطوفين أوعليهما	١٩٧
الواو تفيد مطلق الاشتراك بدون ترتيب	١٣٥، ١٥٢،٢٩٣

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
أصل العطف المغايرة	١٠٥
أفعال المقاربة تدخل على المبتدأ و الخبر	٣١٢
عطف اسم الفعل	٤٥٢
الاعتراض بجملتين بين المتعاطفين	١٣٤
العطف بـ «لكن»	٣٤٨
العطف بالواو: لايجوز فيه إفراد المتعاطفين	٣٧٤
العطف على التوهم غير مقيس	٥٧٧
العطف على التوهُّم	٢٦٩
العطف على الحال	٥٧٧
العطف على الصلة	٢٢٦
العطف على الضمير المجرور	٥٧٧
العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار	٥٧٧،٢٣٠ ،١٨٩،٦٦
العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد للفصل	١٢٧
العطف على المحلّ	٣٥١،٣٤٨
العطف على جملة الاستفهام	٤١٥
العطف على ضمير الرفع عند وجود الفاعل	٢٥٧
العطف على محذوف	٥٤٨
العطف على محل الاسم المجرور	٤٤
العطف على محل خبر ليس	٣٥٩
العطف على محلّ مجرور المصدر	٣٥٩
العطف على محلِّ الحرف الزائد	٥٢١
العطف علىمحل اسم إنَّ بالرفع	٢٦٩
العطف للتشريك في العامل	٣٥١
العطف والتأكيد بـ لا يفيد المغايرة عن كل فرد	٢٠١

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الفاء يستغنى بها عن الرابط في جملة الصلة المعطوفة	٤٥
الفصل بين العاطف الذي على حرف واحد ومعطوفه بمجرور لايجوز إلا ضرورة	٥٦٨
المتعاطفان يشتركان في العامل فقط لا في متعلَّقاته	١٢٧، ٣٥١
المعطوف داخل في حكم المعطوف عليه	٣٧٨
المعطوف يشارك المعطوف عليه في قيوده مطلقا مالم توجد قرينة	١٢٧، ٣٤٨، ٣٥١
تقديم ما هو مترتّب على الثاني لوضوح المعنى	٢٩٣
ثم : لتفاوت الرتبة	٦٤
ثم للاستيعاء	٣١٣
ثم للتوبيخ	٣١٣
ثم: عاطفة جملة على أخرى	٣١٣
ثم: للتباعد	٣١٩
ثمَّ للمهلة	٣١٣
ثمَّ معناها	٣١٣
عطف جملة فعلية على اسم في قوة الفعل	٤٥٢
حذف العاطف في التنازع نحو: قام خرج زيدٌ	١٩٠
حذف المعطوف	٣٨٣
حذف حرف العطف لايجوز على الأصح	١٢٦
دخول همزة الاستفهام على العاطف	١٤٩، ٣٠٣
دخول همزة الاستفهام على حرف العطف ورجوع الزمخشري إلى مذهب الجمهور هنا	٤١٤
شروط العطف على مجرور اسم الفاعل	٣٥٩
شروط الفصل بين العاطف والمعطوف	٦٦
طول الفصل بين المتعاطفين	١٦٧

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
عطف الإنشاء على الخبر جائز عند سيبويه	١٤،٢٠٢،٣٨٣
عطف الاسمية على الفعلية	٤٥٢
عطف الجمل ٣٠١،٣٤١،٣٥٠،٤١٥،٤٧٧،	٤٩٦
عطف الخاص على العام	٥٤٩
عطف المعرب على المبني هل يجوز	٣٥١
العطف على الضمير المستتر	٥٠٩
العطف على المعنى	١٠٦
عطف فعل على فعل	٢٠٢،٢٠٤
لاتعطف جملة مؤسِّسة على مؤكِّدة	٢٠٤
في العطف بـ «لكن» لا يلزم أن يقيّد المعطوف بمثل ما في المعطوف عليه	٣٤٨
مصدر مقدَّر على مصدر مقدَّر	٢٠٢
على:	٥٧
حَلَف يتعدى بـ على للمقسَم عليه	٧٦
عماد: هو ضمير الفصل وقد يستعمله الكوفيون لضمير الشأن	٢٢
عموم: الجمع إذا أضيف أو دخلت عليه أل الجنسية صار عاما	١١٦
عن: دخولها على الظرف	٤٤٣
عود الضمير على متأخر في اللفظ	٢٢،١٣٢،٤٧٧
عَلَم: العلم بالغلبة نحو: الشيطان والعيُّوق	١٨٠

غ

غاية: لاتصحّ الغاية في غير الفعل المتطاول أو حروف الجرّ الدالّة على الغاية	٢٢٤

ف

فاء الجزاء: لايعمل ما قبلها في ما بعدها	٢٢٠
جواب الشرط المنفي تدخله الفاء	٤٨٧

الموضـــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
لايعمل ما بعدها فيما قبلها	٤٢، ٥٢٠
إذا دخلت فاء الجواب فلا بُدَّ من إظهار قد ولايجوز حذفها	١٧
الجوابية حذفها ضرورة وقيل جائز	٥٢
السببية تفيد الربط فيكتفى بها	٣٠١، ٣١٩
التفسيرية	١٤٩
العاطفة	٤١٤
لعاطفة تكون لترتيب المعاني	٥٢٦
حذف فاء جواب الشرط	١٣٢، ٥١٦
حذف فاء جواب أمَّا مع القول	١٤٩
دخول الفاء في خبر الموصول تشبيها بالشرط	١١١
دخولها في خبر المبتدأ	٢٦٦
زيادتها	٢٤١
زيادتها بعيدة	٤٢
زيادتها: الأصل عدم زيادة الفاء	٢٧
فاء جواب الشرط الفاء الفصيحة	١٧
للتعقيب	٣١٩
للتفصيل	٧٨
للمبالغة	
فاصلة: مراعاة الفواصل	١٤٢
فاعل:	٤٥١، ٥٣٠
إذا اجتمع مذكر ومؤنث اعتبر المتقدِّم للفعل ما لم يكن مجازي التأنيث	٩٠
إذا كان الفاعل ضميراً يعود على شيء اتَّصل بمعمول الفعل فهي مسألة خلاف	١٣١
إسناد الفعل إلى مصدره	٣٥٨
إضمار الفاعل دون سبق ذكر	٣٥٨

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
إضمار الفاعل لدلالة ما قبله عليه	٣٥٨
إضماره لدلالة الفعل عليه	١٩١
الأصل في الفاعل والمفعول المباينة ويجوز اتحادهما في باب ظنَّ	٢٦٧،١٣١،٨٢
الفاعل لايحذف	٣٥٨ ،٣٠٣،١٩١،١٠٢،٥٢
تأنيث الفعل لفصله عن الفاعل المؤنَّث	٣٦٤
تصييره مفعولا	٣٩٩
تقديم الفاعل جائز عند الكوفيين	٢٢
حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه	١٦٢
حذف فاعل فعل التعجُّب جائز لأنَّه في صورة الفضلة	٨٢
حذفه: علَّة عدم جواز حذفه	١٠٠
ضمير مستتر وجوبا أو جوازا	١٧٤
لايذكر الفاعل لغواً	٢٣٩
لغة أكلوني البراغيث	٣٤٩
هل يكون الفاعل جملة	٥٥٧
يؤنَّث الفعل وما في حكمه وجوبا إذا تقدَّم عليه الفاعل المجازي التأنيث	٤٠٠
يجوز تأنيث الفعل وما في حكمه إذا تأخّر عنه الفاعل المجازي التأنيث	٤٠٠
يلزم تقديم الفاعل في المعنى إذا لم يوجد ما يوضِّحه	٣٩٩
فصل:	٥٢٠
الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي	٤١٥
الفصل بين الصفة والموصوف بالجملة التفسيرية	٢٤٦
الفصل بين الصفة والموصوف بغير الجملة الاعتراضية	٣٩٦،١٢٥ ،١١٣
الفصل بين العاطف الذي على حرف واحد ومعطوفه بمجرور لايجوز إلا ضرورة	٥٦٨
الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي	٧٧

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الفصل بين المتضايقين	٣٧٥
الفصل بين المتعاطفين بجملتي اعتراض	١٢٦
الفصل بين حرف العطف ومعطوفه، شروط ذلك	٥٦٨،٦٦
بين الحال وصاحبها بالمفعول والمعاطيف	٢٠٨،١٢٥
بين الصفة والموصوف بأجنبي غير جائز	٣٩٦،١٢٥
بين المعطوف والمعطوف عليه بالمفعول	١٢٥
ضمير الفصل يفيد الاختصاص	٥٥٨
طول الفصل بين المتعاطفين	١٦٧
طول الفصل يفسد الكلام	٥٧٠
لايفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي	١٢٦،١٢٥
لايفصل بين البدل والمبدل منه بالعطف	٢٣١
لايفصل بين الحال وعاملها بأجنبي	٢٠٨
لايفصل بين الصلة ومعمولها بخبر	٥٥
لايفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي	٥٦٩،٥٤
لايفصل بين الموصول وصلته ولا بين بعض الصلة بتابع، ولابخبر ولاباستثناء	٥٥
مجيء اسم الإشارة للفصل مثل الضمير	٣٩١
يجوز الفصل بين الموصول وصلته بالجمل الاعتراضية	٥٥
فضلة: قد يعرض ما يمنع حذف الفضلة صناعة أو معنى	٤٠٦
الفعل:	
أفعال الظن: لايقتصر فيها على مفعول واحد	٨٢،١٨١
أفعال المقاربة: يكون خبرها مصدراً رغم أنّه لايكون خبراً للمبتدأ	٦٩
أفعال ناسخة كان حذف خبرها هل يجوز؟	٢٤٧،٦٢
كان استعمالها تامة	١٩٤
كان تدل على عدم سابق	١٥٠

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
كان تُحذفُ كثيراً بعد لو	٢٣٥
أصبح بمعنى صار	١٤٨
أصبح للاستمرار	١٤٨
حذف خبر كان قبل لام الجحود	٢٣٦
حذف كان واسمها	٦٦
خبر كان: حذفه من الثاني لدلالة الأوَّل عليه	٣٦٢
دلالة كان على الدوام قول مرجوح	١٥٠
قاعدة في التفريق بين التامة والناقصة	١٥٠
قعد وقام بمعنى صار	١٥٤
كان: تعمل في المجرور	٢٧
هل تدل على الحدث	١٥٠
فعل يتعدّى إلى اثنين	٣١٢
حذف الفعل	٤٤،٦٣
حذف الفعل وبقاء فاعله	٢١٣
حذف القول	٩٨،١٤٩
في:	٥٠٤
للسببية	٢٣١
ق	
قبل وبعد صفتان في الحقيقة	٢٩٥
قد: تصرف معنى المضارع للمضي	٣٣٢
تقدير فاء الجواب مع قد، أي: فقد لايحفظ من كلامهم	١٧
للتحقيق والتوكيد	٣٣٢
للتوقع من المتكلّم أو السامع	٣٣١
ما دخلت عليه يلزم مضيّه لفظا ومعنى	١٧

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
هل تأتي قد لإفادة التكثير مثل ربّما	٣٣٢
مع المضارع لاتفيد الكثيرة	٣٧
قسم:	٧٧
أصل معنى القسم	٣٦٦
اجتماعه مع الشرط	١٢،٢٥٥
تاء القسم بدل من الواو وقيل أصل برأسها	٥٦٦
تاء القسم تختص بلفظ الجلالة ويشذ دخولها على غيره	٥٦٦
جملة القسم لها محلّ من الإعراب	٣٢٠
جملة القسم: وقوعها مفعولاً ثانياً لـ أرأيت	٣٣٧
جملة جواب القسم لامحلّ لها من الإعراب	٢٩٠،٣٢٠
جواب القسم المثبت المستقبل	٣٢٠
جواب القسم بـ لقد	٤٠٢
حذف جملة القسم	٥،٢٤٣،٣٩
هو للتأكيد فلا يعمل	٣٩
ما بعد لام القسم لايعمل فيما بعدها	٣٩٠
قطع وتهيئة	٤٠٦
قلب مكاني	٢٩٤
القلب في الكلام لايكون إلا في الشعر	٤٤٨
قليل: القِلّة بمعنى العدم	٢٣٧ ،٢٢٤،٢١٤،٢٣
قول: القول ينصب الجملة بعده مفعولا به	٣٦١
حذف جملة القول	١٤٩،٩٨
هل ينصب المفرد والمراد لفظه	١٦
ينصب الجملة، أو مصدره، أو نعت مصدره، أو مؤدِّي معنى الجملة	١٦
قَط: ظرف ماض لايعمل فيه إلا الماضي	١٦،٤٩٧

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
ك	
كأنَّ: دخول ما الكافَّة عليها	٥٠٨
كأيّن: تفيد التكثير مثل كم الخبرية	١٦٣
أصلها ولغاتها	٥٧١
كائن: بمعنى كم الخبرية	٥٧١
كاف:	٢٤،٤٦، ٦٦،٥١٣
لاتكون زائدة	٣٥٤
للتعليل	٤٢
كافة: تاؤها ليست للتأنيث	
كفى: هل هي فعل أو حرف	١٩٢
كلّما: ظرف	٢٨١
لايجزم بها	٢٨١
كم الخبرية: تفيد التكثير	٧٠،١٦٣
كم: الخبرية	٥٧١
كم: لها صدر الكلام	٧٠
كون: حذف الكون المطلق واجب	٢٣٥
هل يحذف الكون الخاص	٢٧٢
كي: المصدرية توصل المضارع فقط	٣٩٤
كيف: استفهامية	٢٨٠
شرطية	٢٨٠
إذا استعملت شرطا هل تعمل؟	٧٤
تكون شرطا واستفهاما	٥١١
مجيئها حالاً	١٠١

الموضوع	رقم المسألة
ل	
لا النافية	٥٣٠
لا النافية للجنس	٥٢١
إذا كان اسمها مطوَّلاً نوِّن و لم يُبن	٥٦٩
حذف خبرها	٥٦٩
ذكر خبرها	٥٦٩
الخلاف في رافع خبرها	٦٢
ترفع الخبر باتفاق إذا لم تركَّب مع اسمها	٦٢
نصٌّ في عموم النفي	٦٣
لاتعمل في معرفة	١٤٤
لا: العاملة عمل ليس: حذف خبرها كثير ويندر ظهوره	٦٢
ظاهر فيها عموم النفي	٦٣
عملها قليلٌ نادرٌ	٦٢
لا الناهية	٣٨٣
تختص بالفعل المضارع ولاتدخل على الاسم	٦٣
دخولها على فعل المتكلم	٣٠٢
لا ونعم: لايخبر بهما	٥٦٨
لا: تكرارها	٦٣،٦٢
زيادتها	٢٠٢
زيادتها مؤكدة	٢٤٥،٢٠١
عمل مابعدها فيما قبله	٣
اللام:	
لام كي	٣٥٠
الزائدة	٢٢٥

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
اللام الجارة للتعدية المقوية الزائدة	٤١،٢٣٦،٤٨٤
اللام الجارة للتعليل	١٤٣،٤٨٤
اللام الجارة: للتعليل – للتبليغ	٤٧١
اللام الفارقة	٣٨٥
اللام الفارقة بمعنى إلا عند الكوفيين	١٧٢
اللام المقوية زيادتها لتقدم المفعول	٤١
اللام المقوية في العمل	٢٣٦
اللام واجتماعها مع قد في القسم وعلّة ذلك	٤٠٢
المقوية لاتزاد في مفعول المتعدي لاثنين	٤١
الموطئة	٢٥٥، ٢٣٦،٤١٢
بمعنى أن	٣٥٠
بمعنى الباء	٣٥٠
لام جواب لو	٢٢٧
لام جواب لولا إذا كان مثبتا جاز دخول اللام عليه	٥٥٣
زيادتها للتأكيد بين المتضايفين في لاأبا لك	٢٠٦
زيادتها للتأكيد في مفعول الإرادة	٢٠٦
لاتدخل في جواب لو المنفي إلا في النفي بـ ما على قلّة	٣٦٧
لام الجحود زائدة للتأكيد عن الكوفيين وهي ناصبة	٢٣٦
لام الصيرورة: مفهومها أي: متى يمكن القول إنّها لام الصيرورة	٢٠٦،٤٤٨
لام العلة و لام الغاية، الفرق بينهما	٤٠١
لام القسم لايعمل ما بعدها فيما قبلها	١٤٣،٣٨٩
لام المحاذاة والازدواج	٢٢٧
للتعدية	٤١
اللفظ والمعنى	١٦٣

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
أقسام كلام العرب في هذا الباب ثلاثة	١٠١
إذا لزم قبح أو لَبس وجبت مراعاة المعنى	١٣٣
التأنيث حملا على لفظ من	١٣٣
تأنيث ضمير من لتأنيث ضمير الخبر	٢٤٧
تثنية وجمع الضمير العائد على من لتثنية الخبر وجمعه	٢٤٧
تجب مراعاة المعنى خوف اللبس وترجح لوجود سابق مرجِّح	٢٤٧
في كلام العرب ما يلحظ فيه اللفظ دون المعنى	١٠٣
مراعاة اللفظ أو المعنى	٢٢٣،٨٩
مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى	٥١٢
مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى لاتجوز	١٩٩
مراعاة اللفظ ثم المعنى أولى من مراعاة المعنى ثم اللفظ.	٧٦،١٩٩،٥
مراعاة اللفظ ثمَّ المعنى ثمَّ اللفظ	١٣٣،٥
وصف المذكر بصفة المؤنث مراعاة للفظ	١٩٢
لكن: المخففة هل هي عاطفة	٣٣
تحتاج إلى وقوع ما قبلها من حيث المعنى	٩٢
لكنَّ: المشددة تعمل باتفاق، والمخففة بخلاف	٣٣
هل هي مركبة أو بسيطة	٣٣
تفيد الاستدراك	٤٨٣
تفيد التوكيد	٤٨٣
الأصل فيها مخالفة ما بعدها لما قبلها	٤٨٣
للتعليل	٤٤٨
لم:	١٥٩
لما: جواب ما دخلت عليه	٢٢٤
حرف كما قال سيبويه أو ظرف	١٠٢، ١٤٣، ١٧٣، ٢٢٤،٥٤٥

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
دخول إذا الفجائية في جوابها	٢٢٤
يترتّب جوابها على ابتداء وقوعه	٢٢٤
لنفي الماضي وتوقع حصوله في المستقبل	١٥٩
حذف جوابها	٨
لن: حملها على لا و لم	٤٨٦
لو:	٤٤٧،٤٨١
التي للتمني لاتحتاج إلى جواب	٢٨
بمعنى إن الشرطية قليل	٢٣٥،٤١٥
لاستقصاء الأحوال	١٠٢،١٤٤، ٢٣٥ ٢٩٧
لايكون الاستفهام جوابها	٢١١
تستدعي فعلا بعدها	٢٦٥
تستعمل مع وَدَّ بمعنى تمنّى	١٣٨
تكون للتمييز	٢٢٥
شرطية استقصائية للدلالة على حالة كان ينبغي ألا تدخل	٢٩٧
لا تقتضي وقوع الجواب	٤١٥
مجيء أنَّ بعد لو والخلاف في إعرابها	٢١٣
معناها الامتناع	٤٨٣
لولا: جوابها إذا كان مثبتا جاز دخول اللام عليه	٥٥٣
حذف الخبر بعد لولا وهو كون خاص	٢٧٢
ليت: لايتلقى بها القسم	٧
ليس:	٤٥٣

م

ما: اتصالها بـ «بئس» و «نعمَ»	٢٥
الاستفهامية	٧١،٤١٨

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
الاستفهامية، خبرها	٣٦٨
الحجازية	٤٥٣
شرطية	١٣٢
يحذف موصوفها	٣١٨
الاستفهامية لاتضاف	١٧٠
العاملة عمل ليس الأكثر جر خبرها	٥٥٦
العاملة عمل ليس، الخلاف في وجودها	٥٥٦
المصدرية ١٤٣،٥٤،٤٢،	٦٨،٥٦٤
المصدرية انفردت بكونها تكون ظرفا	٢٢٨
المصدرية توصل بالماضي والمضارع فقط	٣٩٤
المصدرية لايعود عليها ضمير، وخالف الأخفش في هذا	٤٨،٥٢٤،٦
المصدرية نيابتها عن الظرف	١٠٠
المهيئة لاتغير المعنى	٣٣٢
الموصولة ١٢٣،٥٤،٦، ٤٤٣، ٥٠١،٥٢٤،٥٢٧،	٥٦٨
الموصولة: تحتاج إلى ضمير	٥٤٨
دخولها على ربّ يهيئها للدخول على الفعل	٣٣٢
زيادتها	٨،١٧٠،٢٣
كافّة	٥٠٨
نكرة تامة بمعنى شيئ	٢٨٢
ماذا:	٧١
كلها موصول	٥٢٧
الماضي: تأويل الماضي بالمضارع	١٦٨
وضع الماض موضع المستقبل لوضوح المعنى	٤١٥
مبتدأ وخبر: ٧٨،١٢٧،١٦٣،٢٢٣،٥٣٠،	٥٦٨

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الإخبار عن الجثة بالمصدر	٢٣٦،١٨١،٦٨
الإخبار بجملة القسم	٢٤٣
الابتداء بالنكرة: لايبتدأ بالنكرة دون مسوِّغ مع وجود معرفة	٢٢
الخبر شبه الجملة تستقلُّ به الفائدة	
قد تكون الجملة الخبرية بلا رابط إذا عطفت عليها أخرى فيها رابط	٣٠١
الخبر هو محط الفائدة وهي قد تكون بالضميمة	٢٤٣،٢٧
الخبر وصف: لايخلو الوصف من ضمير إلا إذا رفع ظاهراً	٢٢
الخبر: ظرف الزمان لايكون خبرا للجثة	٢٩٥
الخلاف في الخبر ظرف الزمان المستغرق أو غير المستغرق	٦١
الظرف الواقع خبراً لايقدَّر داخلا عليه ظرفٌ غير في	١٧٣
المصدر لايكون خبرا عن الجثة	٢٣٦،١٨١،٦٨
المصدر يكون خبرا عن أكثر من واحد	٢٨٦
تقديم الخبر على المبتدأ	١٩٥
تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص	٤
جملة الخبر تحتاج إلى رابط إن لم تكن عين المبتدأ	٢١٥،١٨٠
حذف الخبر ٤٤، ٧١، ١٤٦، ١٤٩،	٢٤٧
حذف الخبر إذا كان المبتدأ مقترنا بفاء الجواب	٥٢
حذف الخبر لدلالة خبر ما عطف عليه	١٠٩
حذف الخبر وجوبا في نحو أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما	١٧١
حذف العائد: لايحذف الضمير المفعول به في نحو: زيدٌ أكرمته، مع بقاء الرفع إلا شاذاً	٧٠،٦٧
حذف المبتدأ	٣٠١،١٤٦،٧١
حذف المبتدأ إذا كان بعض مجرور بـ مِن	١٧١
حذف المبتدأ للدلالة عليه	١٧٥

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الخبر شبه الجملة في الحقيقة هو الكون العام المقدَّر	١٧١
ظروف الغايات إذا بُنيت لاتقع خبرا	٥٦٨
لايخبر بالمعنى عن الذات	٦٨، ١٨١، ٦
مجيء الخبر فعل أمر	٢٦٦
مسوّغات الابتداء بالنكرة: أن توصف والتفصيل	٣١٤، ٣٤٣
مسوّغات الابتداء بالنكرة: التخصيص بوصف أو عمل أو إضافة و الدعاء	٣١٤، ٣٤٣
مسوّغات الابتداء بالنكرة: قيل محصورة في التخصيص والتعميم	٣٤٣
مطابقة الخبر للمبتدأ واجبة	٨٩
هل يتعلّق الخبر شبه الجملة بكون خاص؟	٢٦٨
الأصل في الأخبار أن تكون مفردة	٢٢٦
الابتداء بـ أنَّ	٤٩٠
الجملة تكون مبتدأ	٣٩٠
الخبر الجملة	٢٢٦
تحتاج الجملة الخبرية إلى رابط يربطها بالمبتدأ	٣٠٩، ٣٥٦
تقديم الخبر على المبتدأ	٢٢٦
روابط الجملة الخبرية	٣٩١
لايتقدَّم الخبر على المبتدأ إذا خيف التباس المبتدأ بالفاعل	٤٥١
المدح: الفرق بين النصب على المدح والاختصاص	٥٣٧
المركَّب الوصفي ـ البيت الحرام ـ الثاني كأنَّه جزء علم	٢٩٢
المشتق: الجامد يؤول بالمشتق	٢٤٥
المصدر: إضافة المصدر إلى مفعوله	٤٣٣
إضافته إلى فاعله أو مفعوله	٢٦٧
إعمال المصدر المحلى بأل في المفعول به	٥٤١
أبو حيَّان يجيز إعمال ضمير مصدر مستتر	١٩١

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الخلاف في قياس إعمال البدل من فعله	٥٣
المصدر المنوَّن لايرفع فاعلا	٤٤
شرط العطف على محل مجرور المصدر وجود المحرز بلا تغير	٤٤
شرط عمل المصدر انحلاله لـ أنْ والفعل	٤٤
لايعمل إلاَّ المنحلُّ لحرف مصدريٍّ وفعل، أو كان بدلاً من اللفظ بالفعل	٥٣
لايعمل المصدر المحذوف عند البصريين	١٩١
وصف المصدر قبل عمله يمنعه من العمل	٢٨٨،٥٤
يعمل ضمير المصدر عند الكوفيين كالظاهر	١٩١،٥٢
مصدر: اشتقاقه من المبني للمجهول	٤٦
الفرق بين المصدر والاسم	٧٣
الفرق بينه وبين اسم المصدر	٧٣
الفعل المثبت الناصب لمصدره لايصح حمله على النفي	٢٣
المصدر أقرب إلى الفعل من زمانه وهيئته ومفعوله وفاعله	٢٣
المصدر التشبيهي	٤٢
المصدر المؤول	٤٥١
تقدير الفعل بمصدر دون أداة مصدرية في نحو: يريد ليفعل	٣٥٠،٢٠٧
يغني عن المفعولين، وقيل عن واحد فقط	٦٩
يقع المصدر المؤوَّل حيث لايقع الصريح	٦٩
المصدر المتصيّد	١٣٩
المصدر المتوهّم	١١٠
المصدر بالماضي لـ أن أو الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر	٣٩٤
المصدر لايقع حالا	٣٦٨
المصدر من أن وصلتها معرفة	٣٦٨
البنوَّة والأبوَّة مصدران	١٦٨

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الوصف به	٤٥٠
تقديم معمول المصدر النائب عن فعله عليه	١٩
سبك المصدر من الفعل بدون حرف مصدري	٢٠٧، ٢٥٠
المصدر على وزن فُعْلى جاءت منه ألفاظ قليلة	٢٠
عمل المصدر في شبه الجملة	١٩
فعيل يطرد في الأصوات أو أنواع السير	١٩٠
لايجوز تقديم معمول المصدر المنحلّ لحرف مصدري وفعل عليه	٥٦٨
لايفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي	٥٦٩
مجيء المصدر بدلا من اللفظ بفعله في الأمر	٢٩٩
مجيء المصدر بدلا من اللفظ بفعله في الخبر	٢٩٩
مجيء المصدر على مفعِل بكسر العين قليل	٧٣
المصدر على مَفْعِلْ	٧٣
مصادر الثلاثي هل هي مقيسة	٥٧٦
مصدر بمعنى اسم المفعول	٧١
معنى المصدر في الجملة المنفية نحو: ما ذهبت ذهاباً	٣٣٥
يجوز عمل المصدر الموصوف إذا كان معموله شبه جملة	٥٤، ٢٨٨
مضارع: الأصل في المضارع الدلالة على الحال	١٧٦
مضارع: كسر حرف المضارعة شروطه	١٤١
مضاف: المقصود بالكلام المضاف، وأما المضاف إليه فذكره تابع	٣٨٠
حذف مضاف	١٩
مطاوعة: تفيد الانفعال	١٧٧
مطاوع التكثير فيه التكثير	٣٧
لابدّ فيها من اختلاف الفاعلين	٢٦٠
معادلة تكون بين اسمية أو فعلية أو ...	٤٥٢

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
معارف: اسم الإشارة أعرف من المحلّى بأل	٣٩١
مفرد: إذا أُطلق لفظ الجمع على المفرد جرت الضمائر على مقتضى الجمع	١٧٩
المفرد الذي لاجمع له	٣٨٤
المفرد لايستغنى به عن الجمع	٣٤٢
لايكون عاما إلا بقرينة لفظية كالاستثناء منه أووصفه بجمع	
يراد به الجنس	٢٨١
المفعول به:	٥٥،٤٨٠،٥٣٠
الثاني لـ «أرأيتك»	٥٤٠
الجملة لاتكون مفعولا لفعل يتعدّى لواحد إلا ...	٣٦١
المفعول به الثاني لـ أرأيتك يكون جملة استفهامية غالبا	٥٣٩
النصب على التوسع ونزع الخافض	٤٧٨
باب ظنّ	٣٣٧
ظنَّ تعمل في أنَّ بخلاف أعطى	٨٧
تقديم المفعول الثاني على الأوَّل	٣٦٩
تقديم المفعول به على عامله	١،٢٨١
تقديم ثاني مفعولي جعل على الأوَّل	٣٦٣
تقديمه	٧٠
تقديمه على الفاعل	٢٦٦
لايتّحد مع الفاعل إلا في باب ظنّ و فقد و عدم	٢٦٧
حذف المفعول الأوّل	٢٧٠
لايسدّ الظرف مسدّ المفعول به	٢٧٠
تقديمه على عامله هل يوجب الاختصاص	١
جملة الشرط لاتكون مفعولا به لأخبرني	٥١٦
حذف أحد مفعولي ظنّ وأخواتها والخلاف في ذلك	١٧٥، ١٨١، ٢٩٦،٣٦٠

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
حذف الفعل الناصب لدلالة المعنى	٤٧٧
حذف الفعل الناصب لدلالة مصدره عليه	٤٧٧
حذف المفاعيل في باب أعلم	٤٣٢
حذف المفعول الأوَّل	٤١٨
حذف المفعول به ١٠١، ٤٥، ١٢٧، ١٣٢،	٢٨٠
حذف المفعول به الثاني	٧٠، ١١٧
حذف ضمير المفعول به العائد على المبتدأ في نحو: زيد أكرمت	١٠٧
حذف مفعول شاء	١٢١
حذف مفعول الإرادة	٢٠٧
حذف مفعول المشيئة	٣٣٦
حذف ناصبه ٧١، ٣٥٢، ٣٩٧، ٤٧٠، ٤٩١، ٥٠٩،	٥١٣
حذف ناصبه في التفسير أعني	٣٠٩
حرف الجر لايكون فاعلا ولا مفعولا به	٣٣٣
لايحذف أحد مفعولي باب ظنَّ	١٨١
لايحذف المفعول الثالث اقتصارا	٤٧٢
نصب المفعولين	٣٦٣
مفعول له:	٢٢٨، ٢٤٩
الفرق بين المصدر الصريح والمؤول في هذا الباب	٨٥
المفعول له: مختصا بأحد المتعاطفين ومعلّلا لفعله دون فعل الآخر	٢٩٠
تقديمه على عامله	٣٧٩
لاينصب الفعل اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل	٨٨
مجيء أن وما بعدها مفعولا له على حذف مضاف	٢٠٥
معرّف بأل	٣٨٨
هو علّة الفعل	١٠٥

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
يجر بـ «من»	١٠٥
يشترط اتحاد فاعله وفاعل فعله	٢٠٥
مفعول مطلق:	٥٠٠
إقامة الصفة مقامَ المصدر	١٩٠
المصادر المثنَّاة تفيد التكرار ولايقتصر فيها على مرَّتين أو ثلاثا	٨١
المصدر النائب عن فعله لايرفع ظاهراً	١٩٠
المصدر لايشترط موافقة الفاعل فعله نحو: ضربوا ضربا	٤٨
حذفه	٩٣
مؤكِّد للجملة قبله، ولنفسه	٢٠٤،٥٢
مبين للعدد	٨٠
يجوز تقديمه على عامله	٤٢
يناب ضميره عنه	٤١
مفعول معه: المعية تقتضي المشاركة	١٢٧
ناصب المفعول معه	٢٦٥
لايعمل فيه اسم الإشارة ولاحرف الجر	٢٦٥
حكم الحال والخبر معه في عود الضمير	٢٦٥
مثال فيه تقدُّم المفعول معه على عامله	٢٦٥
هل ينصَب ما بعد واو المعية في كلُّ رجل وضيعته	٥٠٩
ينصبه اسم الفعل	٥٠٩
الممنوع من الصرف: سبب منع مثنى وثلاث من الصرف	١٨٦
مثنى ونحوها لاتلي العوامل ولا تتعرَّف ولا تؤنَّث إلا قليلا	١٨٦
المنقوص: يجوز حذف الياء في نحو القاض والهاد مع الألف	٦٥
مهما:	٢٢٣
الموصول: اسم الإشارة يكون موصولا عند الكوفيين	١٣٦

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
الجامد المعرَّف بـ أل موصول عند الكوفيين	٧٢
المعطوفة على الصلة لابدَّ فيه من ضمير	٤٥
بقاء الموصول بدون عائد	٣٠٩
جملة الصلة تحتاج إلى رابط	٤٥
حذف الموصول الاسمي	٤٥، ١٠٩
صلة الموصول	٤١٥
صلة الموصول تعرِّفه لما فيها من العهد	٥١٣
صلة الموصول لاتكون ترجِّيا	٩٨
صلة الموصول: حذف العائد المجرور، شروطه	٤٥
متى يشبه الموصول اسم الشرط	١١١
هل تشبه أل الموصولة اسم الشرط	١١١
مَن: الشرطية	٣٦٥، ٦٧
الموصولة	٥٦٧
الموصولة مشبهة بالشرط	٣٦٥
مِن: تبعيضية	٤٥
تكون اسما عند الزمخشري	٣٣٣
زيادتها في الموجب	٤٥
للاتصال	٢٠٣
البيانية	٤٥، ٣١٦، ٤
زيادتها للاستغراق أو لتأكيده	٣١٦
بمعنى بدل	١٢٢
نائب الفاعل:	٥٢، ٢٢٦
لايجوز حذفه	٥٢
النداء:	٣٠٣

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
اللهم لاتستعمل إلاَّ في النداء	١٢٨
لايتلقى به القسم	٧
الترخيم لايكون إلا في المنادى المضموم	٣٠٦
المنادى العلم المتبوع بـ ابن حركته والأوجه الإعرابية الجائزة	٣٠٦
المنادى المضاف ينصب	٣٠٤
المنادى المفرد العلم ينصب اتباعا لحركة ابن بعده	٣٠٦
ترخيم مثنى علما	٣٠٦
نزع الخافض:	٧٧،٢٣
النصب	
نصب الفعل في جواب لعلَّ	١٠
أن الناصبة تقدَّر بعد العاطف قبل لا في نحو: أريد أن أتوب ولا أدخلَ النار	٢٠٢
الاستفهام إذا تضمَّن وقوع الفعل لاينتصب المضارع بعده	١٣٩
نصب المضارع بـ «أن» مضمرة بعد اللام قولٌ بصري	٢٠٦
بإضمار أنْ وجوبا عطفا على مصدر متوهَّم أو بالخلاف أو بالحرف	١١٠
بأن مضمرة في جواب الترجي	٢٧٥
نصب المضارع بعد فعل الشرط أو جوابه	١١٠
نصب المضارع بعد واو المعية	٢٣٩
نصب المضارع في جواب التمني	٢٢٥
الخلاف في ناصب المضارع بعد لام الجحود	٢٣٦،٢٠٦
الفرق بين النصب على المدح والاختصاص	٥٣٧
المنصوب على المدح أنواعه	١٢٥
المنصوب على المدح الغرض منه	١٢٥
النصب على نزع الخافض	٣٥٠،٧٧،٢٣
النصب على نزع الخافض ليس فصيحا	٣٥٩

الموضوع	رقم المسألة
حذف ناصب المفعول به	١٤٠
النصب على القطع بفعل مقدَّر	٢٤٤
نعت:	٥٣، ٤١٦، ٤٥٣، ٥١٣، ٥٣٣
ما تكون صفة	٣١٨
أيّ: الصفة	٣١٤
إذا تقدَّم النعت على المنعوت صار حالا	٥٣٥
إذا قدِّم نعت النكرة نصب على الحال	٦٦
الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل	٤٩١
المعرَّف تعريف الجنس قد يوصف بالنكرة	٢٢٩
الموصوف الذي لايصل الفعل إليه	٣٩٧
النعت بجملة القسم	٢٤٣
النعت وعطف البيان	٣٨٨
النعت لايكون بالأعرف	٣٩١
النعت لايكون علما	١٨٠
النعت يذكر تقييدا للمنعوت	٢٢٦
النعت يطابق المنعوت	٣٧١
النعت يكون بشبه الجملة	٥٠٨
الوصف بالمصدر	٤٥٠
بـ «إلا»	٩٩
ترتيب نعوت الموصوفين المتعددين	١١٣
تنعت المعارف بالذي والتي وفروعها ولا تنعت بـ «ما»	٣١٨
حذف الصفة	٤٠٩
حذف الصفة لفهم المعنى جائز	٢٤٧
حذف العائد المجرور من جملة الصفة	٥١٣

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
حذف المصدر الموصوف	٢٥٩، ٤٢، ٤٧، ٦٦
حذف الموصوف	٤٦٩، ٢٣، ٥٤، ٤٠٠
حذف الموصوف الذي هو بعض مجرور بـ من	٢٤٣
حذف الموصوف بأيّ غير جائز أو نادر	٣١٤، ١٠٨
حذف الموصوف مع من مطرد وبدونها ضرورة	٤٩٦
شبه الجملة النعت لايتعيَّن تقديره بجملة	٥٠٨
ظرف الزمان لايكون صفة للجثة	٢٩٥
لابد من اتحاد الصفة والموصوف تنكيراً وتعريفاً	٢٢٩
لاتكون المعرفة نعتا للنكرة	٤٩١
لايتقدم النعت على منعوته	٦٦
للتقييد	٢١٨
مجيء جملة الشرط نعتا	١١٣
معمول الصفة لايتقدَّم على الموصوف عند البصريين	٢١٦
نعت المصدر أو الحال	٤٧
وصف المذكر بصفة المؤنث مراعاة للفظ	١٩٢
يفصل بين الصفة والموصوف بالجملة التفسيرية	٢٤٦
يقدَّم النعت المفرد على الجملة غالبا	٥٠٨
نعم وبئس: حذف المخصوص بالمدح	٥٤٣
فاعلهما	٢٢١، ٢٥
دخول ما عليهما	٢٥
وصف فاعل نعم وبئس	٥٤٣
نَعَمْ ولا: يخبر بهما	٥٦٨
نفع: لايأتي منه اسم مفعول	٣٢
نفي: حمل النفي على معنى النهي	٢٠٢

الموضـــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
نقل: نقل حركة همزة الوصل للفاء في فاصطادوا فتصبح مكسورة	٢٥٠
نون التوكيد:	٣٩٤
توكيد الفعل بعد إمَّا بالنون جائز وقيل واجب	١٤،٣٤٧
دخولها على الفعل المنفي بـ لن	٤٨٦
دخولها على فعل الشرط	٥١٤
تدخل الأمر والنهي والشرط المقرون بـ إما و الاستفهام والتحضيص	٣٢٠
النون: حذف نون جمع المذكر السالم تخفيفا	٣٥
الهمزة:	
همزة أرأيت ١- يجوز تحقيقها، ٢- حذفها، ٣- تسهيلها بين بين، ٤- إبدالها ألفا	٣٣٧
همزة الاستفهام	٤٠٩
همزة التسوية	٤٣٨
همزة التعدية والباء إذا دخلتا على متعدّ صار الفاعل في المعنى ما دخلت عليه الباء	٤٠٤
همزة الوصل: يُتوصل بها إلى الابتداء بالساكن	٥٠٥
همزة الوصل: سقوطها في الدرج	٤٨٥
إذا تحرّكت الألف قلبت همزة	٥٠٥
اجتماع الهمزتين	٤٨٥
الهمزة الاستفهامية للتوبيخ	
الهمزة لها الصدارة، وحكم اجتماع الهمزة مع واو العطف	٢٩٧
زيادتها	١٤٩
همزة الإنكار	٢٩٧
همزة الاستفهام: معنى الكلام إذا أوليها الاسم أو الفعل	٣٠٧

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
واو العطف: حذف المعطوف عليه	٤١٠
واو القسم:	٣٨٧
الواو العاطفة ٣٧٨،	٤١٤،٤٣٨
اجتماع الواو مع همزة الاستفهام	١٠٣
الأصل في العطف بالواو المطابقة	٤٨٩
واو الحال	٤١٠،٥٤٨
واو الحال تقدَّم الهمزة عليها	١٠٣
واو المعية	٥٧٧
الوصف: إعمال الوصف المعتمد	٢٢٦
الوصف بالموصول على غير الأصل لأنه غير مشتق	٢٧٦
وصف الجمع بالمفرد	٤٥٠
وصف الجمع بالمفرد المؤنّث	٢٢٥
الوقف: الوقف على المنصوب بالسكون لغة ربيعة	٤٥٣

مسائل الصرف

١- الأبنية:

فعيل بمعنى فاعل يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث	٤٠٠
فعيل بمعنى مفعول ورد في الثلاثي وهو مع ذلك غير قياسي	٤٠٠
أفعُل: لايوجد في المفردات	٣٨٥
أفعِلة جمع فاعل قليل	٤٩٥
أَفْعَل بمعنى صار ذا كذا	٥٠٥
أَفْعَل وفَعَل لايستويان معنى، وخالف أبو حيَّان	٣٤٧
إفعيل	١١٨
استفعل بمعنى أفعل	٤٢٠
استفعل بمعنى فعل	١٧٧

الموضـــــــــــــــــــــــــوع	رقم المسأل
استفعل للمطاوعة	١٧٧
استفعل مدلوله طلب الوقوع	٥٠٠
افعَأَلَّ	٥٠٥
افعَالَّ	٥٠٥
تفعَّل	٥٠٥
تَفْعلة	١١٨
فاعَلَ بمعنى فَعَّلَ	٢٦٢
فعَّل بمعنى فاعَلَ	٢٦٢
فَعَّل بمعنى فَعَل	٢٧٠
فعيل بمعنى مُفْعِل	١٢٦
فعيل للمبالغة في الفاعل كثير	١٢٦
فعيل وفاعل بمنزلة	١٤٧
فعيل: يصلح للمفرد والمثنى والجمع	٣٦٢
فعَّال	٤٩٨
فعَّل مدلوله الوقوع	٥٠٠
فوعلة	١١٨
فَعَل وفعَّل بمعنى واحد	٥٠٢
فَعُل المتعجّب به يجوز تسكين عينه	٢٢١
فعيل بمعنى مفعول	٦٠
فَعَل بمعنى مفعول	٦٠
فَعْل بمعنى مفعول	٧١
فَعِيل بمعنى مَفْعول	٥٠٦
فُعالى جمع أو اسم جمع	٢١٢
فُعول الجمع الواويّ اللام تقلب واوه ياءً	١٦٨

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
فُعُلان قليل نادر	١٨٣
فِعال أكثر من فَعِيل	١٤٢
فِعِلان لايوجد	١٨٣
٢- مسائل الصرف الأخرى	
قتال مصدر قاتل	٤٧
استكان عينه واو أو ياء	١٦٤
أخت: أصلها	١٩٨
أشياء	٢٩٤
أفعل: للجعل على ثلاثة أقسام	٦٠
إبدال الواو المضمومة همزة جوازا شروط ذلك	١٦٥
إبدال الصاد تاء لصت	١٨٨
إتباع الأوَّل لما بعده	٢٣٨
إدغام التائين في أوَّل المصدر وما تصرَّف منه	١٨٨
إشباع الفتحة حتى تصير ألفا بابه الشعر	١٥٧،١٦٤
تاء الإلحاق	١٩٨
إنجيل أصلها	١١٨
اتّمن إبدال حرف العلَّة العارض تاء	١١٥
التقاء الساكنين لا يبالى به إذا كان الأوَّل حرف مدّ والثاني مدغم	١٢٠
التقاء الساكنين لا يبالى به في الوقف	١٢٠
الزائد قد يلزم في جميع التصاريف	١٦٤
قلب الواو همزة في نحو: وسادة إسادة	٣٥٢
أحكام الواو المتطرِّفة	٩٤
قلب الواو تاء	٥٦٦
قلب الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة	٣٣٠

الموضوع	رقم المسأل
الواو في رويا لاتقلب ياءً لأنَّ أصلها همزة	١١٥
بنت: أصلها	١٩٨
توراة: أصلها	١١٨
جمع رَجل	٩٦
جمع عبد	١٤٢
جمع فاعل على فُعْلَة	١٤٧
جمع فَعْلة معتلَّة اللام على فُعَل	١٢٣
جمع العمومة، الأصل عدم البناء على التاء	١٦٨
الجموع يقع أحدها موقع الآخر	١٠٤
هل يصدق الجمع على الاثنين	١٩٦
حذف التاء في أوَّل المضارع	١٨٨
التقاء الساكنين الأصل فيه كسر الساكن الأوَّل	١٥٣
قلب الواو والياء تاء شرطه أصالة الذات	١١٥
مصدر رجُل	٩٦
مصدر فَعَّل: معتل اللام أو مهموز: تَفْعِلَة	٥٨
مصدر فَعَّلَ: صحيح اللام: تفعيل وتفعلة	٥٨
نداء مصدر نادى	٤٧
نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها	١٢٠
نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها	١٦٥
همزة اسأل و ليسأل	٢١٠
همزة الوصل لاتثبت وصلا	١٢٠
إبدال التاء هاء في الوصل	٥٧-١٢٠
وقف إجراء الوصل مجرى الوقف لايوقف على متحرك	١٢٠
الوصل بنية الوقف جاء في مواضع	١٥٧

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
وقف على التاء المتحركة بالهاء	١٥٧
تصحيح الياء في أَغْيَلَت وأَزْيَنَت نادرٌ	٥٠٥
اللغـــة	
آخر لا يكون إلا من جنس ما قبله	٢٣٣
أوَّاه	٤٩٨
طس	١٨٨
عالَ معناه	١٨٧
عَدْنٍ	٤٩١
غير يصدق على المغاير مطلقا من جنس ما قبله أو من غيره	٢٣٣
قسيس جمعها ومهناها	٢٨٣
مِثل أمثالكم المماثلة في بعض تكفي	٤٥٣
آخر يكون من جنس ما قبله إذا تأخر ولايكون كذلك إذا تقدّم	٣٠٠
آنفا	٥٠٦
أحسن الباء تعاقب إلى مع هذا الفعل	١٩
أخر جمع أخرى	٤٥٠
أرأيت بمعنى أخبرني	٥١٦
أساطير معناها ـ مفردها ـ نوعها	٣٢٣
أمس	٥٠٦
أَشُدّ معناها ووزنها	٣٨٤
أَيَّد معناها	٣٠٥
إخوة تفيد الجمعية	١٩٦
التأويل وأوّل	٣٩٨
التمام تمام الشيء قد يكون خارجا عنه	٢٢٩
الرهبة الخوف	٤٢٠

الموضوع	رقم المسألة
الشك استواء الطرفين	٢٤٢
الظن الراجح	٢٤١
العلم اليقين	٢٤١
الغيظ أصل الغضب	١٥٨
القُبلة والتقبيل يراد بهما الفعل	٧٣
القِلَّة بمعنى العدم	٢٣، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٧
اللهو ـ شقى ـ حلى ـ شجّ ـ الشّجوة ـ شجيان ـ الشّقوة ـ الحُلو	٣٣٠
اليمين في القسم	٧٦
بغي	٥٠٤
تبدّل، أو بدل واستبدل	٤٤٠
تراث، توراة، تُخَمة	٥٦٦
جُلّى بمعنى جليلة	٢٠
حصيد	٥٠٦
حيض	٧٣
خاصة	٤٦٩
خَلَفُ وخَلْفُ	٤٤٥
دون	٤٤٤
دُهْن	٧٤
رجل	٩٦
ريح	٤٥
رَجُلٌ رَجَلَة	٧٥
رُجْعى	٢٠
زكاة	٧٣
سار وسيَّر بمعنى واحد	٥٠٢

الموضـــــــــــــــــــــــوع	رقم المسألة
سوف يقال فيها سو	٥٣٠
سَبِطٌ وسِبَطْرٌ	٣٥٤
سِجن، وسَجن	٥٥٧
صغير بمعنى صغيرة	٢٠
طائف طيف	٤٥٤
ظنَّ معناها	٥٠٦
عشيّ	٥٤٧
عُقبى	٢٠
غراب يطلق على الذكر والأنثى	١٩٢
غير	٤٤٤
فرَط	٣٣٥
كُبْرى بمعنى كبيرة	٢٠
كُحْل	٧٤
لاجرم	٥٣٠
مختال	٢٠٩
مريئا لايستعمل غير تابع هنيئا، وهو اسم فاعل	١٩٠
مفرد آناء	١٥١
مقام	٥٢٣
مَذَبْذَبين بفتح الميم	٢٣٧
مَرْء لغاته	٣٠
مُحصنة	٢٠٠
مُنْتِن	٢٣٨
مُنْحدُر	٢٣٨
هنيئا	١٩٠

الموضوع	رقم المسألة
وسط، وُسْطى	٩٥
وفَّى	٥٤٦
وُجد بمعنى كان	٤٦
يوم القَرِّ	٦٧

فهرس المصادر والمراجع

الألف

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.**

تأليف عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، نشر عالم الكتب، بيروت.

- **أبو حيَّان النحوي.**

للدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد.

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.**

تأليف الشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي البناء، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٧ هـ

- **الإتقان في علوم القرآن.**

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطي، المطبعة الحجازية المصرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

-**أحكام غير** ، للدكتور عبد العظيم فتحي خليل ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ

- **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض.**

لأبي سعيد الحسن بن عبدا لله السيرافي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار النصر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

- **أدب الكاتب.**

لعبد ا لله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- **إدغام القراء، للسيرافي.**

تحقيق د.محمد علي الرديني، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب.**

لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٤٠٩هـ.

- **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو.**

ليحي النشاوي، تحقيق د. عبدالرزاق السعدي، الطبعة الأولى، دار الأنبار، بغداد، ١٤١١هـ.

- **الأزهية في علم الحروف.**

لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبدالمعين الملوحي، طبع مجمع اللغة العربية في دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

- **أسباب النزول.**

للواحدي، الطبعة الأولى، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

-**الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي.**

للدكتور كاظم إبراهيم ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٨ هـ

- **الاستغناء في أحكام الإستثناء.**

لشهاب الدين القرافي، تحقيق الدكتور طه محسن، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٢هـ.

- **أسرار العربية.**

لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، دمشق.

- **أسلوب القسم واجتماعه مع الشرط في رحاب القرآن .**

لعلي عون ، منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا ، ١٩٩٢ م.

- **الأسماء العاملة عمل الفعل.**

للدكتور نواف الحارثي، رسالة دكتوراه قُدِّمت إلى قسم اللغويات بالجامعة الإسلامية ولم تطبع بعد.

- **الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز .**

للعز بن عبد السلام ، الطبعة الأولى ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ

- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.**

لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.

- **الأشباه والنظائر في النحو.**

لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- **الإصابة في تمييز الصحابة.**

لابن حجر العسقلاني، دار الكتاب العربي ، بيروت.

- **إصلاح الخلل الواقع في الجمل.**

للزجاجي عبد الله البطليوسي، تحقيق د.حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

- **إصلاح المنطق.**

لابن السكت، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، طبع دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧م.

- **الأصمعيات.**

لعبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر و عبد السلام هارون، بيروت، الطبعة الخامسة.

- **الأصول في النحو.**

لابن السراج، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

- **الأضداد.**

لأبي حاتم، منشور ضمن كتاب "ثلاثة كتت في الأضداد"، نشرها الدكتور أوغست هفنر، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن.**

لمحمد الأمين الشنقيطي ، دار عالم الكتب ، بيروت

- **أطلس العالم الحديث الملوَّن.**

للدكتور فيليب رفلة، وأحمد سامي مصطفى، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.

- **اعتراض الشرط على الشرط .**

لابن هشام / تحقيق د . عبد الفتاح الحموز، الطبعة الأولى دار عمار، عمّان.٢٤٠٦ هـ

- **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم.**

لأبي عبدا لله الحسين بن أحمد بن خالوية، تصوير المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان ١٤٠٧، عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

- **إعراب الجمل وأشباه الجمل.**

للدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- **إعراب القراءات الشواذ.**

لأبي البقاس العكبري، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧.

- **إعراب القرآن.**

لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

- **إعراب القرآن.**

لقوام السنّة، تحقيق، د. فائزة بنت عمر المؤيد، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

- **إعراب القراءات السبع وعللها.**

لأبي عبدا لله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مطبعة المدني القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

- **الأعلام.**

للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٩٨٩م.

- **الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح.**

لابن الطراوة، تحقيق الدكتور عياد الثبيتي، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.

- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب.**

لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠.

- **الأفعال .**

لإبن القطاع، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- **الاقتراح في علم أصول النحو.**

لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. أحمد الحميصي ومحمد أحمد قاسم، الطبعة الاولى، جروس برس، بيروت، ١٩٨٨م.

- **الاقتضاب في شرح أدب الكُتّاب.**

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليموسي، تحقيق الأستاذ مصطفي السقا والدكتور حامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١-٩١٨٣م.

- **الإقناع في القراءات السبع.**

لأحمد بن على بن الباذش، تحقيق الدكتور عبدالمجيد قطامش، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

- **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر.**

لمحمد بن الطيب القادري، تحقيق هاشم القاسمي، الطبعة الأولى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

- **أمالي ابن الحاجب.**

أبى عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ.

- **أمالي الزجاجي.**

لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، طباعة دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ

- **أمالي السهيلي.**

لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

- **أمالي ابن الشجرى،**

لهبة الله بن علي بن الشجرى، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **الأمالي.**

لأبي علي القالي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

- **أمالي المرتضى = غرر الفرائد ودرر القلائد.**

للشريف المرتضى العلوي، تحقيق محمد أبي الفضل، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة،١٣٧٣ هـ

- **الأمثال.**

لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.

- **إملاء ما مَنَّ به الرحمن .**

للعكبري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٦ هـ

- **الانتخاب شرح أبيات مشكلة الإعراب.**

لعلي الموصلي النحوي، تحقيق، د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- **الانتصار لسيبويه على المبرد.**

لأبي العباس أحمد بن محمد بن وَلاَّد التميمي، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.**

لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **أوضح الإشارت فيمن ولي القاهرة من الوزراء والباشات.**

لأحمد عبد الغني جلبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عبد الرحيم، الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨م.

- **أوضح المسالك.**

لابن هشام الأنصاري، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

- **الأيام والليالي والشهور.**

للفراء ، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ١٤٠٠هـ.

- **إيجاز البيان في معاني القرآن.**

للنيسابوري، تحقيق د. حنيف القاسمي، الطبعة الاولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م.

- **إيضاح شواهد الإيضاح.**

لأبي علي الحسن القيسي، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- **الإيضاح العضدي.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ.

- **الإيضاح في شرح المفصل.**

لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة الهاني، بغداد، ١٩٨٢م.

- **الإيضاح في علوم البلاغة.**

للخطيب القزويني، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣هـ.

- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.**

لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ.

الباء

- **البحر المحيط في التفسير.**

لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، اعتناء الشيخ صدقي محمد جميل والشيخ زهير جعيد والشيخ عرفات العشا حسونة، نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد.**

لابن رشد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.

- **البرهان في علوم القرآن.**

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي.**

لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز.**

مجد الدين الفيروزبادي، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت.

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.**

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيى، تحقيق محمد أبى الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ.

- **البلاغة العربية في ثوبها الجديد.**

للدكتور بكري شيخ أمين، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة.**

لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق محمد المصري، الطبعة الاولى ١٤٠٧، منشورات مركز المخطوطات والتراث في جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت.

- **بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله العزيز من الغريب.**

لعلي بن عثمان التركماني، تحقيق د. علي البواب، الطبعة الأولى، مكتبة المنار،

الزرقاء، الأردن، ١٤١٠هـ.

- **البيان في غريب إعراب القرآن .**

لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.

- **البيان والتبيين .**

للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

التاء

- **تأويل مشكل القرآن.**

لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تعليق السيد أحمد صقر، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ نشر المكتبة العلمية.

- **تاريخ الأدب العربي.**

لبروكلمان ، الطبعة الألمانية، الجزء الحادي عشر.

- **تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري.**

للدكتور أبى القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

- **تاريخ الجزائر العام.**

لبعد الرحمن الجيلالي، طبعة دار الثقافة، بيروت.

- **تاريخ خليفة بن خياط.**

تحقيق د.أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

- **تايخ الدولة العلية العثمانية.**

محمد فريد بك، تحقيق د.إحسان حقي، الطبعة السابعة، دار النفائس، بيروت، ١٤١٤هـ.

- **تاريخ سلاطين بنى عثمان.**

حضرة عزتلو آصاف، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٤١٥هـ.

- **تاريخ علماء الأندلس.**

لابن الفرضي، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت

١٤٠٣هـ.

- **تاريخ قضاة الأندلس.**

للنباهي، تحقيق د. مريم الطويل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

- **التبصرة والتذكرة.**

لعبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفي على الدين، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

- **التبيان.**

للطيبي ، تحقيق د.هادي الهلالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **التبيان في إعراب القرآن = إملاء ما مَنَّ به الرحمن.**

- **التبيين في أنساب القرشيين.**

لابن قدامة المقدسي، تحقيق محمد نايف الديلمي، الطبعة الأولى، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٢هـ.

- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب.**

للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.

- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد.**

لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عباس مصطفي الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- **التخمير، وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب.**

تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- **تذكرة الأريب في تفسير الغريب.**

لابن الجوزي، تحقيق د. علي البواب، الطبعة الاولى، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٧هـ.

- **تذكرة النحاة.**

لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

-**التذييل والتكميل في شرح التسهيل.**

لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د . حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ١٤١٩ هـ ومخطوطة دار الكتب المصرية

- **التركيب الاستثنائي.**

ربيعة الكعبي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

- **التصريح بمضمون التوضيح.**

للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- **التعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأعلام.**

للسهيلي ، تحقيق عبد الله النقراط ، الطبعة الأولى ، منشورات كلية الدعوة ، طرابلس، ليبيا ، ١٩٩٢م

- **التعريفات.**

للشريف على بن محمد الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.**

لمحمد بن أبى بكر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

- **التعليقة على كتاب سيبويه.**

لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، القاهرة والرياض ١٤١٠-١٤١٧هـ.

- **تفسير التحرير والتنوير.**

لابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

- **تفسير الرازي = التفسير الكبير.**

للإمام فخر الدين الرازي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

- **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.**

لابن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٨ هـ

- **تفسير عبد الرزاق.**

لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق د. محمود عبده، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

- **تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .**

لأبي عبد الله محمد القرطبي ، طبعة دار الكتب المصرية.

- **التفسير ورجاله.**

لمحمد الفاضل بن عاشور، الطبعة الثانية، دار الكتب الشرقية، تونس ١٩٧٢م.

- **تقريب المقرّب.**

لأبي حيان، تحقيق محمد جاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **التكملة.**

للفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب بيروت.

- **التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية.**

للحسن الصغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠-١٩٧٩م.

- **التلخيص، شرح الجمل.**

عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور عبد الحليم المرصفي، القاهرة، ١٩٩٠م.

- **التلخيص في علوم البلاغة.**

للخطيب القزويني، ضبطه وشرحه عبد الرحمن الرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- **التمهيد.**

للكلوذاني، تحقيق د. مفيد أبو عمشة وآخر، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

تهذيب الكمال.

لأبي الحجاج المزي، تحقيق د. بشار معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **تهذيب اللغة.**

لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، القاهرة، ١٩٦٤م.

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.**

للمرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان ، القاهرة، الطبعة الثانية، مكتبة الكليات الأزهرية.

- **التيسير.**

لأبي عمرو الداني، تصحيح أوتويرتزل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

ث

- **ثلاثة كتب في الأضداد.**

للأصمعي، والسجستاني وابن السكيت، نشر الدكتور أو غست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجيم

- **جار الله محمود الزمخشري حياته وشعره.**

د. عبد الستارضيف، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٤هـ.

- **الجامع لأحكام القرآن.**

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٨م.

- **الجمل في النحو.**

لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة بيروت،

الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.

- **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام.**

تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق الدكتور محمد علي الهاشمي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- **الجنى الداني في حروف المعاني.**

للمرادي، تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، ١٣٩٦هـ.

- **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب.**

لعلاء الدين الإربلي، تحقيق الدكتور إميل يعقوب، طباعة مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤هـ.

الحاء

- **حاشية ابن المنير الإسكندري على الكشاف، المُسَمَّاة بالانتصاف من الكشاف.**

مطبوع بهامش كتاب الكشاف للزمخشري.

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية.**

لمحمد الدمياطي الخضري ، كطبعة البابي الحلبي ، القاهرة . ١٣٥٩ هـ

- **حاشية الدسوقي على المغني.**

لمصطفى بن محمد الدسوقي، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

- **حاشية الشيخ زادة على البيضاوي.**

دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- **حاشية الشمنى على مغنى اللبيب، "المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام.**

لتقي الدين الشمني ، طبعة المطبعة البهية، بمصر.

- **حاشية الشهاب على البيضاوي، "عناية القاضي وكفاية الراضي".**

للشهاب الخفاجي، دار صادر، بيروت.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك.**

مطبوع بهامش شرح الأشموني، دار الفكر ، بيروت.

- **الحجة للقراءة السبعة.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الاولى ابتداء من ١٤٠٤هـ.

- **الحذف والإضمار.**

للدكتور عبد الفتاح بحيري، الطبعة الأولى، دار الطباعة المحمودية ، القاهرة ، ١٣٩٥هـ.

- **حروف المعاني.**

للزجاجي، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة.**

للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي وضع حواشيه خليل المنصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

- **الحكمة والتعليل في أفعال الله.**

للدكتور محمد ربيع المدخلي، الطبعة الأولى، مكتبة لينة، دمنهور، مصر، ١٤٠٩هـ.

- **الحماسة.**

لأبي تمام، تحقيق الدكتور عبد الله عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ.

- **الحماسة البصرية.**

لصدر الدين على بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

- **أبو حيان النحوي.**

للدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.

الخاء

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.**

لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة،

الطبعة الأولي، ١٤٠٣-١٤٠٦هـ.

- **الخصائص.**

لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر.**

لمحمد المحبي، دار صادر، بيروت.

الدال

- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم.**

تأليف محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

- **درة الغواص في أوهام الخواص.**

لأبي محمد القاسم بن على الحريري، تحقيق د. عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية ، مكة، ١٤١٧هـ.

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.**

ابن حجر العسقلاني، ضبطه وصححه عبد الوارث محمد علي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

- **الدر اللقيط.**

لابن مكتوم، بحاشية البحر المحيط، طبعة دار السعادة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع.**

تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩٣ هـ

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.**

لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- **كتاب دلائل الإعجاز.**

لعبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،

القاهرة، الطبة الثانية، ١٤١٠هـ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **الديباج المذهب.**

القاضي إبراهيم المعروف بابن فرحون المالكي، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، الطبعة الأولى، دار الكتب العليمة، بيروت، ١٤١٧هـ.

- **ديوان إبراهيم بن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة القرشي.**

تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **ديوان الأحوص الأنصاري = شعر الأحوص الأنصاري.**

جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **ديوان الأخطل.**

شعر الأخطل بشرح السكري، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق، بيروت ، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي.**

صنعة السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٤م.

- **ديوان الأعشى.**

دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

- **ديوان امرئ القيس.**

تحقيق حنّا الفاخوري، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ.

- **ديوان أمية بن أبى الصلت.**

صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، الطبعة الثانية، المطبعة التعاونية، دمشق ١٩٧٧م.

- **ديوان أوس بن حجر.**

تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ.

- **ديوان تأبط شرا وأخباره.**

جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- **ديوان جرير.**

شرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف المصرية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م، وطبعة دار صادر.

- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري.**

تحقيق الدكتور وليد عرفات، دار صادر، ١٩٧٤م.

- **ديوان الحطيئة.**

رواية وشرح ابن السكيت، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان.**

تحقيق الدكتور حسن نصار، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٩م.

- **ديوان شعر الخوارج.**

جمع وتحقيق د.إحسان عباس، الطبعة الرابعة، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **ديوان أبي دؤاد الإيادي.**

نشره جوستاف جرونيام، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة الدكتور إحسان عباس، الطبعة الأولى، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.

- **ديوان ذي الرُّمَّة.**

شرح الإمام أبى نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

- **ديوان رؤبة بن العجاج.**

اعتناء وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

- **ديوان الراعي النميرى.**

دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٠هـ.

- **ديوان زهير بن أبي سلمى.**

شرح الإمام أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

- **ديوان زيد الخيل.**

جمع وتحقيق الدكتور أحمد البزرة، الطبعة الأولى، دار المأمون، دمشق، ١٤٠٨هـ.

- **ديوان السموأل بن عادياء.**

طبعة دار صادر، مع ديوان عروة بن الورد.

- **ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني.**

شرح وتقديم قدري مايو، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤هـ.

- **ديوان ضرار بن الأزور = ضرار بن الأزور أخباره وشعره.**

للدكتور محمد علي دقة، الطبعة الأولى، دار معد، دمشق ١٤١٣هـ.

- **ديوان أبي طالب.**

جمع وشرح د. محمد ألتونجي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ.

- **ديوان طرفة بن العبد.**

شرح الأعلام، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ.

- **ديوان طفيل الغنوي.**

تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد ، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٦٨م.

- **ديوان عامر بن الطفيل.**

رواية الأنباري عن ثعلب، دار صادر ودار بيروت، بيروت ١٣٨٣هـ.

- **ديوان العباس بن مرداس السلمي.**

جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري، بغداد، ١٣٨٨هـ.

- **ديوان شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري.**

جمع وتحقيق الدكتور سامي العاني، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.

- **ديوان عبيد بن الأبرص .**

طبعة دار صادر ، بيروت.

- **ديوان العجاج.**

شرح الأصمعي، تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١م.

- **ديوان عروة بن أذينة .**

تحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، مكتبة الأندلس ، بغداد .

- **ديوان عروة بن الورد .**

تحقيق أسماء أبو بكر محمد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٢ هـ

- **ديوان علقمة الفحل.**

بشرح الأعلم الشنتمري، بعناية الدكتور حنا نصر، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٤هـ.

- **ديوان عمر بن أبي ربيعة.**

شرح الدكتور فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- **ديوان عمرو بن احمد الباهلي.**

جمع وتحقيق الدكتور حسين عطوان، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق،

- **ديوان عمرو بن شاس الأسدي.**

تحقيق الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة الآداب النجف، العراق، ١٣٩٦هـ.

- **ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي.**

جمع وتحقيق مطاع الطرابيشى، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.

- **ديوان عنترة.**

شرح الخطيب التبريزي، بعناية مجيد طراد، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت،

١٤١٥هـ.

- **ديوان الفرزدق.**

قدم له وشرحه مجيد طراد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ. وطبعة الصاوي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ.

- **ديوان القطامي.**

تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

- **ديوان قيس بن الْخَطِيم.**

تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

- **ديوان قيس بن زهير = شعر قيس بن زهير.**

جمه وحققه عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧١م.

- **ديوان كثير عزة.**

جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ.

- **ديوان كعب بن زهير = شرح ديوان كعب بن زهير.**

صنعة أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.

- **ديوان كعب بن مالك.**

تحقيق سامي العاني ، الطبعة الأولى،منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٣٨٦ هـ

- **ديوان الكميت بن زيد.**

جمع وتحقيق الدكتور داود سلوم، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧ه.

- **ديوان لبيد بن ربيعة .**

تحقيق د. إحسان عباس، الطبعة الثانية ، الكويت ، ١٩٨٤م

- **ديوان مجنون ليلى.**

ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، نشر مكتبة مصر.

- **ديوان النابغة الجعدي.**

جمع وتحقيق عبد العزيزرباح، منشورات المكتب الإسلامي، بدمشق، الطبعة الأولى،

١٣٨٤هـ.

- **ديوان النابغة الذبياني .**

تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٩٠م.

- **ديوان النمر بن تولب = شعر النمر بن تولب.**

جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٩م.

- **ديوان الهذليين .**

دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ

الذال

- **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان.**

لحسين خوجة، تحقيق الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

- **ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة.**

لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

الراء

- **الرد على النحاة.**

لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني.**

لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم.**

لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي، ضبطه وصححه على عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ.

الزاي

- **زاد المسير في علم التفسير.**

لابن الجوزي، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **الزاهر في معاني كلمات الناس.**

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار الرشيد بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

- **الزمخشري.**

للدكتور أحمد الحوفي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦م.

السين

- **السبعة في القراءات.**

لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

- **سر صناعة الإعراب.**

لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **سفر السعادة وسفير الإفادة.**

لعلم الدين أبي الحسن على بن محمد السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق، ١٤٠٣هـ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر.**

لأبي الفضل محمد خليل بن على المرادي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

- **سنن الترمذي= الجامع الصحيح.**

تحقيق أحمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

- **السنن الكبري.**

للبيهقي، دار الفكر بيروت.

- **سنن ابن ماجه.**

ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٢

- **سير أعلام النبلاء.**

لشمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط وحسين الأسد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠١-١٤٠٥هـ.

- **السيرة النبوية.**

لأبي محمد عبد الملك بن هشام، علق عليه نخبة من العلماء، طبع دار الجيل للطباعة، القاهرة، نشر دار الأنصاري، القاهرة.

الشين

- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.**

محمد بن مخلوف، دار الفكر.

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب.**

لعبد الحي بن العماد الحنبلي، تحقيق مصطفى عطا، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

- **كتاب شرح أبنية سيبويه.**

لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **شرح أبيات مغني اللبيب.**

لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٣-١٤٠١هـ.

- **شرح اختيارات المفضل.**

للتبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **شرح أشعار الهذليين.**

لأبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.

- **شرح ألفية بن مالك.**

لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، الطبعة الأولى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

- **شرح ألفية ابن معط.**

لعبد العزيز جمعة الموصلي، تحقيق الدكتور على موسى الشوملي، مطابع الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **شرح التسهيل.**

لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **شرح جمل الزجاجي.**

لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية بمكة، طبعة مصورة عن العراقية.

- **شرح حماسة أبي تمام.**

للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور على المفضل حمودان، دار الفكر، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ٤١٣هـ. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

- **شرح ديوان الحماسة.**

لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

- **شرح الرضي على الكافية.**

لنجم الدين الرضى، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، نشر جامعة بنغازي، ليبيا.

- **شرح الشافية.**

للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ.

- **شرح شواهد الإيضاح.**

لعبد الله بن بري، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

- **شرح شواهد المغني.**

لجلال الدين السيوطي، علق عليه أحمد ظافر كوجان، طبعة لجنة التراث العربي، بيروت، لبنان.

- **شرح العقيدة الطحاوية.**

لصدر الدين علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق الدكتور عبد المحسن التركي والأرناؤوط، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ.**

لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى.

- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات.**

لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، مطابع دار المعارف في مصر، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ.

- **شرح قواعد الإعراب.**

للكافيجي، تحقيق فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩م.

- **شرح الكافية.**

لابن الحاجب، تحقيق الدكتور جمال مخيمر، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

- **شرح الكافية الشافية.**

لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة

الأولى، ١٤٠٢هـ. نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

- **شرح كتاب سيبويه.**

لأبي سعيد السيرافي، الجزء الأول والثاني، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦-١٩٩٠م.

وتحقيق الدكتور عبد المنعم فائز، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، وهو مطبوع بعنوان "السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه". والنسخة المخطوطة.

- **شرح اللمع.**

لعبد الواحد بن برهان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

- **شرح المفصل.**

ليعيش بن علي بن يعيش، تصوير مكتبة المتنبي، القاهرة.

- **شرح المقدمة الجزولية الكبير.**

للأستاذ أبى علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، نشر مكتبة الرشد الرياض.

- **شرح الهداية .**

للمهدوي ، تحقيق الدكتور حازم حيدر ، الطبعة الأولى ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ١٤١٦ هـ

- **شروح التلخيص.**

للتفتازاني ، والمغربي ، والسبكي ، دار السرور ، بيروت.

- **شروح سقط الزند.**

للخطيب التبريزي، وابن السيد البطليوسي، وصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق

مصطفى السقا وزملائه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٦-١٤٠٨هـ.

- **شعر ابي حيَّة النميري.**

جمع وتحقيق رحيم التويلي، مجلة المورد، المجلد ٤، العدد ١.

- **شعر خفاف بن نُدبة السلمي.**

جمع وتحقيق الدكتور نوري القيسي، ضمن «شعراء إسلاميون».

- **شعر عروة بن حزام.**

تحقيق إبراهيم السامرَّائي، وأحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٦١م.

- **شعر ورقة بن نوفل.**

جمع أيهم عباس القيسي، مجلة المورد، المجلد ١٧، العدد ٢.

- **الشعر والشعراء.**

لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بصر، الطبعة الثانية.

- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل.**

لأبي عبد الله السلسيلي، تحقيق د.الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، مكتبة الفيصلية، مكة المكرَّمة ١٤٠٦هـ.

- **شعراء أمويون.**

جمع وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي، الطبعة الأولى بغداد وبيروت، ١٣٩٦ت ١٤٠٥هـ.

- **كتاب الشعر ، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **الشهب المحرقة لمن ادعى الاجتهاد.**

أحمد برناز، تحقيق الطاهر المعموري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.**

لابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت

الصاد

- **الصاحبي.**

لأحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

- **الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية.**

لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

- **صحيح البخاري .**

بشرح ابن حجر ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية.

- **صحيح مسلم .**

تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٤١٠ هـ

- **الصلة.**

لابن بشكوال، طبعة الدار المصرية، للتأليف، ١٩٦٦م.

- **صلة الصلة.**

لأبي جعفر بن الزبير، تحقيق برو فنصال، طبعة مكتبة خياط، بيروت.

الضاد

- **ضرائر الشعرز**

لأبي عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.**

لشمس الدين السخاوي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت.

الطاء

- **طبقات ابن سعد = الطبقات الكبرى.**

لمحمد بن سعد، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

- **طبقات فحول الشعراء.**

لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤.

- **طبقات المفسرين.**

لشمس الدين محمد بن علي الداوودي، تحقيق محمد عمر، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

- **طبقات النحويين واللغويين.**

لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، الطبعة الثانية.

- **الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة.**

ليحيى العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **طراز المجالس.**

للشهاب الخفاجي، طبعة ١٣٨٤هـ.

- **ابن الطراوة النحوي.**

للدكتور عيّاد عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، نادي الطائف الأدبي، الطائف، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٣هـ.

ظ

- **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي.**

للدكتور طاهر حمودة ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤٠٣ هـ

العين

- **عبد الكريم الفكون داعية السلفية.**

للدكتور أبو القاسم سعد الله، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

- **كتاب العين.**

للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام.**

لمحمد خليل المرادي، تحقيق محمد الحافظ ورياض مرا، الطبعة الثانية، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٠٨هـ.

- **عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد.**

للسيوطي، تحقيق أحمد تمام، وسمير حلبي، الطبعة الأولى، دار الكبت العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ.**

السمين الحلبي، تحقيق محمد عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب ا لعلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

- **ابن العلج وكتابه البسيط.**

للدكتور محمد حسن عوَّاد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٤٧، ذو القعدة ١٤١٤هـ، ص ١٩٤-٢٥١.

- **عيون الأخبار.**

لأبي محمد عبدا لله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، سنة ١٣٤٣هـ.

الغين

- **غاية النهاية في طبقات القراء.**

لابن الجزري، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة/ ١٤٠٢هـ.

- **غرائب التفسير وعجائب التأويل.**

للكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، الطبعة الأولى، دار القبلة، جدة، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- **غريب الحديث.**

لأبي سليمان الخطابي، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الطبعة الأولى، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

- **الغيث الهتان المتلاطم في أحكام القرآن.**

ليحيى الشاوي، مخطوط موجود في المكتبة السليمانية، بتركيا رقمه ١٤.

الفاء

- **الفاءات في النحو العربي.**

للدكتور شرف الدين الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ م

- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري.**

لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقَّمَ كُتُبَه وأبوابَه وأحاديثَه محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه محب الدين الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- **فتح المنان في الأجوبة الثمان.**

ليحيى الشاوي، مخطوط موجود بمكة تشستربيتي، ضمن مجموع.

- **الفتوى الحموية الكبرى.**

لابن تيمية تحقيق د. حمد التويجري، الطبعة الأولى، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٩هـ.

- **فتح القدير،** للشوكاني.

- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب.**

للطيبي، عدَّة رسائل علمية في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية.

- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه.**

للأسود العندجاني، تحقيق الدكتور محمد على سلطاني، دمشق، ١٤٠١هـ.

- **الفريد في إعراب القرآن المجيد.**

للمنتجب حسين بن أبى العز الهمداني، تحقيق الدكتور فهمي حسين النمر والدكتور فؤاد على مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة.**

لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق الدكتور حسن موسى الشاعر، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **الفصيح.**

لأبي العباس ثعلب، تحقيق الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف القاهرة، ١٩٨٤م.

- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي.**

لمحمد بن الحسن الفاسي، خرَّج أحاديثه وعلَّق عليه عبد العزيز القاري، الطبعة الأولى، المكتبة العلمية المدينة المنورة ١٣٩٦هـ.

- **فهرس ابن عطية.**

لأبي محمد عبد الحق بن عطية، تحقيق د.محمد أبو الأصفان، ومحمد الزاهي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

- **فهرس الشيخ علي بن خليفة المساكني.**

تحقيق محمد محفوظ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢م.

- **فهرس الفهارس والأثبات.**

لعبد الحيّ الكتاني، باعتناء د. إحسان عباس، الطبعة الثانية، وار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **فهرس مخطوطات (خزانة جامع الزيتونية).**

وضعه عبد الحفيظ منصور، نشر دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت.

القاف

- **قراءة عبد الله ابن مسعود .**

جمع د. محمد أحمد خاطر، دار الاعتصام ، القاهرة.

- **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية.**

للدكتور عبد العال مكرم، المكتبة الأزهرية، للتراث، القاهرة.

- **قواعد الأصول ومعاقد الفصول.**

صفى الدين البغدادي، تحقيق د. علي الحكمي، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

الكاف

- **الكامل.**

للمبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- **الكتاب.**

سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

- **كتاب العمر في المصنفات والمؤلفين التونسيين.**

حسن حسني عبد الوهاب، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

- **كشاف اصطلاحات الفنون.**

لمحمد على التهانوي، وضع حواشيه أحمد حسن بسج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.**

للزمخشري، مكتبة المعارف، الرياض.

- **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس.**

للشيخ إسماعيل بن العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.**

لمصطفى بن عبدا لله الشهير بحاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ.

- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات .**

لجامع العلوم، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، الطبعة الأولى، مجمع اللغة العربية بدمشق،

١٤١٥هـ.

- **الكليات.**

لأبي البقاء أيوب الكفوي، اعتنى به الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، نشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

اللام

- **اللآلي في شرح أمالي القالي.**

لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

- **اللامات.**

لعلي الهروي، تحقيق د. أحمد الرصد، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ

- **كتاب اللامات.**

لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

- **اللباب في علل البناء والإعراب.**

لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.

- **اللباب في علوم الكتاب.**

لابن عادل الدِّمشقي الحنبلي، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.

- **لسان العرب.**

لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان.

- **لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر.**

لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي، تحقيق محمود الشيخ، دمشق، نشر وزارة

الثقافة والإرشاد القومي السورية.

- **لغة تميم.**

د. ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

- **اللمع في العربية.**

لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د.حسين محمد شرف الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

الميم

- **ماء الموائد.**

للعياشي، تحقيق د. سعد عبد الحميد، وآخرين، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٦م.

- **ما اتفق لفظه واختلف معناه.**

لأبى السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري، حققه أحمد بسج، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

- **ما فُهم على غير وجهه من كتاب سيبويه.**

للدكتور صبحي عبد الحميد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ، دار الطباعة المحمدية ، القاهرة ، ١٤٠٦ هـ

- **مجاز القرآن.**

لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

- **مجالس ثعلب.**

تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

- **مجالس العلماء.**

لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مطبعة

المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- **مجمع الأمثال.**

لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبي، ١٩٧٧-١٩٧٩م.

- **مجمع البيان في تفسير القرآن.**

لأبى علي الطبرسي، تحقيق هاشم المحلاتي، وفضل ا لله الطباطبائي، الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

- **المجموع في شرح المهذَّب.**

لأبي زكريا النووي، طبعة دار الفكر، بيروت.

- **مجموعة الشافية.**

عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات.**

لأبي الفتح بن جني، تحقيق على النجدي ناصف وزميليه، دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.**

لابن عطية ، تحقيق المجلس العلمي، بفاس، ١٤١٣هـ.

- **المحلى ، وجوه النصب.**

لأبي بكر أحمد بن شقير البغدادي، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **المحلَّى.**

لابن حزم القرطبي، الطبعة الأولى، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٣٥٢هـ.

- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع.**

لابن خالويه، نشره برجستر اسل، مكتبة المتبنى، القاهرة.

- **المخصص.**

لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ.

- **المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى.**

لأبي نصر الحدادي ، تحقيق صفوان داوودي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٨ هـ

- **المذكر والمؤنث.**

للفراء، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٨٩م.

- **مراتب النحويين.**

لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

- **المسائل البصريات.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **المسائل البغداديات.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- **المسائل الحلبيات.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ودار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **المسائل العسكرية.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

- **المسائل العضديات.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري الطبعة الأولى ، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.

- **المسائل المنثورة.**

لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.

- **المساعد على تسهيل الفوائد.**

لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، طبع دار الفكر، دمشق، ودار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.

- **المستقصى في أمثال العرب.**

لجار الله الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

- **مشكل إعراب القرآن.**

لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- **المصباح المنير.**

لأحمد بن محمد الفيومي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤ هـ

- **المصطلح الفلسفي عند العرب.**

دراسة وتحقيق د. عبد الأمير الأعسم، الطبعة الثانية، الهئية العامة للكتاب، ١٩٨٩م.

- **معاني الحروف ،**

للرماني ، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧ هـ

- **معاني القرآن الكريم.**

لأبي جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ.

- **معاني القرآن.**

لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت، ١٤٠١هـ.

- **معاني القرآن.**

لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

- **معاني القرآن وإعرابه.**

لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- **كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني .**

لأبي محمد عبد الله مسلم الدينوري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- **معترك الأقران في إعجاز القرآن.**

للسيوطي، تحقيق على البجاوي، دار الفكر العربي.

- **معجم أعلام الجزائر.**

لعادل نويهض ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت.

- **معجم البلدان.**

لياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- **معجم فقه المحلّى.**

إعداد محمد الكتاني، الطبعة الأولى، دار الجيلن بيروت، ١٤١٦هـ.

- **معجم المؤلفين.**

تأليف عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- **معجم المصطلحات العلمية العربية.**

للكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا والغزالي، جمع د. فايز الداية ، الطبعة الأولى دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ١٤١٠ هـ

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار.**

لشمس الدين الذهبي، تحقيق طيار آلتي قولاج، نشر مركز البحوث الإسلامية، إستانبول، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.**

لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م.

-**المغني.**

لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، الطبعة الثانية مطبعة المنار ، مصر ١٣٤٦ هـ

- **مفتاح العلوم.**

لأبي يعقوب السكاكي ، تحقيق أكرم عثمان يوسف ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الرسالة ، بغداد ، ١٤٠٠ هـ

- **مفردات ألفاظ القرآن.**

للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم بدمشق، والدار الشامية في بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

- **المفضليات.**

للمفضل بن محمد الضبي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، الطبعة السادسة.

- **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة.**

للسخاوي، تصحيح وتعليق عبد الله الصديق، نشر الخانجي، بالقاهرة، والمثنى ببغداد، ١٣٧٥هـ.

- **المقتصد في شرح الإيضاح.**

لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ١٩٨٢م.

- **المقتضب.**

للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة عالم الكتب، بيروت.

- **المقرب.**

لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

- **المكتفى في الوقت والابتداء.**

لأبي عمرو الداني، تحقيق د. يوسف المرعشلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

- **الملخص في ضبط قوانين العربية.**

لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- **الممتع في التصريف.**

لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- **المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع.**

لأبي محمد القاسم السجلماسي، تحقيق علال الغازي، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف، الرباط، ١٤٠١هـ.

- **منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية.**

لعبد الكريم الفكون، تحقيق الدكتور أبو القاسم سعد الله، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

- **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني.**

لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفي وعبدا لله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.

- **منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم.**

لعبد الوهاب فايد، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

- **الموجز في النحو.**

لأبي بكر محمد بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وابن سالم دامرجي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.

- **موسوعة أعلام المغرب.**

إعداد محمد حجي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١٧هـ.

- **الموضوعات.**

للإمام ابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة المجد، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ.

النون

- **النبل الرقيق في حلقوم الساب الزنديق.**

ليحيى الشاوي، مخطوط في لا له لي، بتركيا، رقمه ٣٧٤٤.

- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل.**

لمحمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغاري، ليبيا.

- **نتائج الفكر في النحو.**

لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدا لله السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.

- **نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق.**

زكريا الفقي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

- **النحو وكتب التفسير.**

للدكتور إبراهيم رفيدة، الطبعة الثالثة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، ١٩٩٠م.

- **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار.**

لمحمود مقديش، تحقيق علي الزواوي ومحمد محفوظ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء.**

لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، عمان،

الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

- **نسب قريش.**

للمصعب الزبيري، نشر إيرفنصال، دار المعارف، للطباعة، سلسلة ذخائر العرب.

- **نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحاهة.**

للمحبي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، طبعة عيسى البابي، الحلبي وشركاه، القاهرة.

- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.**

للشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه.**

للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، نشر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في معهد المخطوطات العربية بالكويت.

- **نهاية السول في شرح منهاج الأصول.**

لجمال الدين الأسنوي، طبعة عالم الكتب، بيروت.

- **النهاية في غرب الحديث والأثر.**

لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير، تعليق أبي عبد الرحمن صلاح عويضة، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

- **النهر الماد من البحر المحيط.**

لأبي حيان، تحقيق د. عمر الأسعد، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ.

- **النوادر في اللغة.**

لأبى زيد الأنصاري، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧هـ.

الهاء

- **هدية العارفين، أسماء المؤلفين.**

لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر ، بيروت.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع.**

لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤-١٤٠٠هـ.

الواو

- **وضح البرهان في مشكلات القرآن.**

محمود بن أبي الحسن النيسابوري، تحقيق صفوان داوودي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ

- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.**

لشمس الدين أحمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ.

فهرس موضوعات البحث .

المقدمة ٢

التمهيد ٦

القسم الأوَّل: قسم الدراسة ٣٠

الفصل الأوَّل: التعريف بالمؤلِّف

عصره ٣٢

حياتــه اسمه ونسبه ولقبه وكنيته ومولده ووفاته ٤٠

طلبه العلم وشيوخه وتلاميذه ٤٤

مكانته العلمية وآثاره ٦٠

شعره ٧٥

الفصل الثاني: دراسة الكتاب ٧٦

ضبط اسم الكتاب وتوثيق نسبته للمؤلِّف ٧٧

مصادر الكتاب ٨٠

شواهده ٨٤

منهج المؤلِّف ٩٠

تقويم الكتاب ١١٠

وصف النسخ الخطِّيَّة ١١٦

منهج التحقيق ١٢٠

نماذج من المخطوطات ١٢٢

القسم الثّاني: النّص المحقّق ١٣٥
سورة الفاتحة ١٣٧
سورة البقرة ١٤١
سورة آل عمران ٣٣٠
سورة النّساء ٤٢٦
سورة المائدة ٤٩٠
سورة الأنعام ٥٥٧
سورة الأعراف ٦٢٧
سورة الأنفال ٦٨٢
سورة التّوبة ٧١٢
سورة يونس ٧٢٦
سورة هود ٧٥٩
سورة يوسف ٧٧٢

الفهارس العامَّة

فهرس الآيات ٧٩٥
فهرس الحديث ٨٣١
فهرس الأمثال ٨٣٣
فهرس الأعلام ٨٣٤
فهرس الشعر ٨٤٧
فهرس مسائل العربية ٨٦٩
فهرس المصادر والمراجع ٩٣٧